

اعداد و تحقيق
بكر حفة صديق عارف

حليجة

في مواجهة سموم الموت

شهادة حقوقية في واقع العدم
و أوراق المحكمة الجنائية العراقية العليا





حليجة

في مواجهة سموم الموت

قراءة حقوقية في واقع الحدث
و أوراق المحكمة الجنائية العراقية العليا

اعداد وتحقيق
بكر حمه صديق عارف

٦٤	رسالة بشكر عبدالقادر.....
٦٦	الفصل الرابع: المحاكمة.....
٦٧	الجلسة الأولى.....
٦٨	عودة الى قاعة المحكمة.....
٦٩	مقالة إستهلالية بخصوص جريمة حلبجة.....
٧٣	تقييم اللائحة.....
٧٥	كلمات في هذه الجلسة.....
٧٦	وقائع الجلسة الرابعة الى العاشرة.....
٧٩	تلخيص شكوى المشتكين في مرحلة المحاكمة.....
٨٠	تقييم عام لإفادات المشتكين.....
٨١	الجلسة العاشرة: شهادات الشهود.....
٨١	الشاهد (رمضان أوزترك).....
٨٣	الشاهد (جان أستون لارشن).....
٨٤	الشاهد (جون رود).....
٨٥	الشاهد (يوسي جوهانس فوتيللا).....
٨٥	الشاهد (جيرهارد فيرايلن هير).....
٨٧	الشاهد (فؤاد أحمد محمد).....
٨٨	الجلسة الثانية عشرة.....
٨٨	الشاهد زكريا عبدالرحمن حمه سليم.....
٨٩	الشاهد عمر عينايت حمه سعيد.....
٩٢	تقييم هذه الشهادة.....
٩٢	الجلسة الثانية عشرة.....
٩٢	الشهود المحميون.....
٩٢	الشاهد المحمي رقم ٢.....
٩٦	الشاهد المحمي رقم (١).....
٩٩	مداخلة من السيد المدعي العام.....

١٠٢.....	الشاهد العممي رقم (٣)
١٠٥.....	تقييم شهادات الشهود المحميين
١٠٦.....	الجلسة الثالثة عشرة
١٠٦.....	الشاهد (عباس عبد الرزاق أكبر)
١٠٨.....	الشاهد إسماعيل أحمد
١١١.....	الشاهد عبداللطيف مولود
١١٦.....	تقييم شهاداتهم
١١٨.....	طلب فتح أوراق تحقيقية أخرى
١٢٢.....	شهادة الشاهد (المتهم) محمود فرج السامرائي
١٣٠.....	الفصل الخامس: الوثائق والأدلة التحريرية في قضية حلبجة
١٣٠.....	الوثيقة الأولى
١٣٢.....	الوثيقة الثانية
١٣٤.....	الوثيقة الثالثة
١٣٧.....	الوثيقة الرابعة
١٤٠.....	الوثيقة الخامسة
١٤٣.....	الوثيقة السادسة
١٤٥.....	الوثيقة السابعة
١٤٦.....	الوثيقة الثامنة
١٤٧.....	الوثيقة التاسعة
١٥١.....	الوثيقة العاشرة
١٥٢.....	الوثيقة الحادية العاشرة
١٥٤.....	الوثيقة الثانية عشرة
١٥٦.....	الوثيقة الثالثة عشرة
١٦٠.....	الوثيقة الرابعة عشرة
١٦٦.....	الوثيقة الخامسة عشرة
١٦٩.....	الوثيقة السادسة عشرة
١٧١.....	الوثيقة السابعة عشرة

١٧٤ الوثيقة الثامنة عشرة
١٧٦ الوثيقة التاسعة عشرة
١٧٨ الوثيقة العشرون
١٧٩ الوثيقة الحادية والعشرون
١٨٠ الوثيقة الثانية والعشرون
١٨٣ الوثيقة الثالثة والعشرون
١٨٨ الوثيقة الرابعة والعشرون
١٩٠ الوثيقة الخامسة والعشرون
١٩١ الوثيقة السادسة والعشرون
١٩٢ الوثيقة السابعة والعشرون
١٩٣ الوثيقة الثامنة والعشرون
١٩٩ الوثيقة التاسعة والعشرون
٢٠٣ الوثيقة الثلاثون
٢٠٦ الوثيقة الحادية والثلاثون
٢٠٨ الوثيقة الثانية والثلاثون
٢١٠ الوثيقة الثالثة والثلاثون
٢١١ الوثيقة الرابعة والثلاثون
٢١٢ الوثيقة الخامسة والثلاثون
٢١٣ الوثيقة السادسة والثلاثون
٢١٤ الوثيقة السابعة والثلاثون
٢١٥ الوثيقة الثامنة والثلاثون
٢١٦ الوثيقة التاسعة والثلاثون
٢١٨ الوثيقة الأربعون
٢١٩ الوثيقة الحادية والأربعون
٢٢٠ الوثيقة الثانية والأربعون
٢٢٢ الوثيقة الثالثة والأربعون

٢٢٣ الوثيقة الرابعة والأربعون
٢٢٤ الوثيقة الخامسة والأربعون
٢٢٥ الوثيقة السادسة والأربعون
٢٢٦ الوثيقة السابعة والأربعون
٢٢٧ الوثيقة الثامنة والأربعون
٢٢٨ الوثيقة التاسعة والأربعون
٢٢٩ الوثيقة الخمسون
٢٣٠ الوثيقة الواحدة والخمسون
٢٣١ تلالة شهادة الشاهد (ملا محمد توفيق خوامراد):
٢٣٢ الكشف الموقعي
٢٣٢ جلسة وإطلاق سراح متهم
٢٣٧ الفصل السادس: المتهمون الأربعة
٢٣٨ افادة المتهم (علي حسن العجيد)
٢٨١ افادة المتهم (سلطان هاشم)
٣٠١ افادة المتهم (فجران مطلق الجبوري)
٣٣٣ افادة المتهم (حساير عبدالعزيز الدوري)
٣٦١ أسئلة المحكمة وأطراف الدعوى
٣٦٢ لائحة اتهام هيئة الادعاء العام
٣٦٢ لائحة وكلاء المتهمين
٣٦٢ دليل لم تأخذ به المحكمة رغم رجاءته
٣٦٣ الفصل السابع: لائحة وكلاء المدعين بالحق الشخصي
٤٥٥ ملحق بأسماء عدد من الشركات التي ساعدت الصناعة الكيماوية العراقية
٤٧٩ الفصل الثامن: قرار المحكمة
٤٧٩ توجيه التهمة
٤٨٠ أزمة داخل المحكمة الجنائية
٤٨١ قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا

١	إجراءات المحاكمة
	الوصف القانوني للتهمة الموجهة للمتهمين في القضية
	مناقشة الأدلة و القرائن في الدعوى ضد المتهمين
	الأدلة المتوفرة ضد المتهم (علي حسن المجيد).....
	التكييف القانوني للأفعال المنسوبة للمتهم (علي حسن المجيد)
١	قرار الإدانة
	الرأي المخالف بالنسبة لإدانة المتهم (علي حسن المجيد) عن جريمة القتل
	الرأي المخالف للتكييف القانوني المنسوب للمتهم (علي حسن المجيد) بالنسبة لجريمة
	القتل كجريمة ضد الإنسانية:
١	قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان (علي حسن المجيد).....
٢	الأدلة المتوفرة ضد المتهم(سلطان هاشم أحمد)
	التكييف القانوني للأفعال المنسوبة للمتهم (سلطان هاشم أحمد)
١	قرار الإدانة
١	قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان(سلطان هاشم أحمد)
١	الأدلة المتوفرة ضد المتهم (صابر عبدالعزيز حسين)
١	التكييف القانوني للأفعال المنسوبة للمتهم (صابر عبدالعزيز حسين)
١	قرار الإدانة
	الرأي المخالف لقرار إدانة المتهم(صابر عبدالعزيز حسين الموري)
٢	قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان (صابر عبدالعزيز حسين).....
١	الأدلة المتوفرة ضد المتهم (فرحان مطك صالح)
٢	التكييف القانوني للأفعال المنسوبة للمتهم (فرحان مطك صالح)
٣	قرار الإدانة
٥	الرأي المخالف
١	قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان (فرحان مطك صالح).....
١	أحكام عامة
٢	بعد النطق بالحكم

٥٧٣.....	اللائحة التمييزية لرتاسة الإءعاء العام في قضية حلبجة.....
٥٧٨.....	اللائحة التمييزية لوكلاء المءءءن بالءق الشءصى.....
٥٩٠.....	القرار التمييزي الصادر من الهيئة التمييزية في قضية حلبجة.....
٦٠٧.....	الفصل التاسع: قضية حلبجة في اروةة مجلس النواب العراقي.....
٦٠٩.....	مشروع قانون انهاء اءمال المحكمة الجنائية العراقية العليا.....
٦١٠.....	ملاحظات على المشروع.....
٦١٥.....	ءعارى تحقيقية اءليت!.....
٦١٨.....	مذكرة تاريخية للقاضي طه بابان:.....
٦٢٤.....	ءءءل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا.....
٦٣٦.....	الفصل العاشر: الأسماء الوثائق والصور.....
٦٤٩.....	وثائق (كانى عاشقان) التءريرية.....
٧٠٥.....	وثائق (حلبجة) التءريرية.....
٨٨٩.....	الصور.....
٩٠٣.....	الءائمة.....

كلمات منسوبة لأركان النظام البعثي السابق

- **علي حسن المجيد** موجهاً كلامه لنزار الخزرجي: (ما شخبارك انشاء الله كملتوا مهمتكم)؟
- نزار الخزرجي: (ضريتهم خمسة وماي الوراهه خمس طائرات اخرى).
- **علي حسن المجيد**: ابو احمد موهذي بيبة أهالي عراقيين؟!
- نزار الخزرجي: كلهم ايرانيين ألغن والديهم!
- **علي حسن المجيد**: قال لي أركان الفيلق الأول: (ان رئيس أركان الجيش نزار الخزرجي ذبه عليك مال الضربة الكيماوية، وقال: تر (علي) هو اللي ضرب بالكيماوي.
- قلت: نزار الخزرجي هو من قام بالضربة الكيماوية على حلبجة ونسب الفعل إني، الله بيني وبينه.
- **صدام حسين** لأحد أقارب نزار الخزرجي: وليدي سلمته على أحمد گلو عمك (نزار) من سو ذبجه الغاينة مال حلبجة أشو ما حاسبنا عليه!
- **نزار الخزرجي**: علي حسن المجيد اصدر الأوامر ونحن قمنا بالتنفيذ وضرينا المدينة بالسلاح الكيماوي.
- **علي حسن المجيد**: أتصور وحسب ما تحدث لي نزار الخزرجي أن الجيش العراقي ضرب الجيش الإيراني الموجود خارج المدينة بـ(١٠)كم وربما تأثرت المدينة بذلك. وأنا جزء من القيادة العراقية اذا ثبت أن العراق هو الذي ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية فأنا أتحمل جزء من المسؤولية.
- **علي حسن المجيد**: اضربوهم كيماوي والغن والديهم (شريط صوتي).
- **صاير عبدالعزيز الدوري**: اذا صح، فهذا عمل بريدي لايقوم به بشر يضرب أطفال وشيوخ ونساء بسلاح كيماوي ولعنة الله عليه ال يوم الدين.
- **فرحان مطلق الجبوري**: اعترف بعائدية التواقيع المنسوبة لي والمذيلة في وثائق حلبجة.
- **سلطان هاشم**: فان العسكري لا يسأل أمره عن مشروعية الأعمال. لو كنت موجود وصدري لي أمر فلا أستطيع أن أسأل أمري...

تذكرة وتقديم

أذكر صبيحة يوم ١٦/٣/١٩٨٨ عندما شاهدت الطائرات العراقية تحوم فوق مدينة حلبجة وكانت طائرات إستطلاعية عراقية تقوم برصد الحركات والأحوال الجوية حسب معرفتي فيما بعد وبعد إطلاعي على الكثير من الوثائق الإستخباراتية التي تم الحصول عليها إبان سقوط النظام ووثائق المحكمة الجنائية العراقية، وأتذكر ذلك اليوم وقبيل الغداء بدقائق القصف الأول وإطلاقها الصواريخ على المدينة دون رحمة وكانت تأتي من جنوب المدينة وغيرها وكنت حينها متواجداً في منطقة (كاني قولكة) حيث يقع مركز المدينة، وبدون وعي رميت بنفسي في إحدى الحفر ثم توجهت الى بيتنا الواقع في منطقة (مجمع عنب) الواقع شمال حلبجة والمسمى حالياً بمحلة (شارة واني) حيث بقينا في الملجأ لما بعد الظهر وكان القصف مستمراً دون توقف، أسراب من الطائرات تأتي وتذهب دون مقاومة، ثم خرجنا من الملجأ بعد ظهر نفس اليوم متوجهين مع عائلتنا باتجاه شمال شرق المدينة نحو قرية (جليلة) الواقعة بين قريتي (عبابيلي) و (عنب). ويذكر أن عنب سقط فيها أكبر عدد من الضحايا نظراً لوجود سيل بشري نازح عم هذا الطريق وتعرضهم للقصف الكيميائي، شاءت الأقدار أن ننجو من الموت، حيث توجهنا قبل حلول الظلام نحو قرية (عبابيلي) وكانت الطائرات تأتي بأسراب وشاهدتها بأعين عيني حتى أنني في إحدى المرات شاهدت (إثنا عشرة) طائرة مرة واحدة تقصف دون مقاومة. لقينا في الطريق أشخاصاً مصابين بالعمى وأطفالاً وأشخاصاً انفصلوا عن عوائلهم وكانت رائحة المواد الكيميائية تنتقل عبر الهواء الى الأماكن التي لم تصبها الصواريخ الكيميائية بشكل مباشر فكنا نشعر بالغثيان وأعراض أخرى نتيجة إستنشاق الهواء المسموم من تحركات العينين وحساسية الجلد وضيق التنفس. لم تترك الطائرات

العراقية سماء المدينة مع جنوح الليل واستمرت بالقصف. وأنا لا أفهم حتى الآن: لماذا كل هذا الحقد على أناس مدنيين، لاحول لهم ولاقوة، ليس لهم ذنب سوى وقوعهم في محيط يسكنها أقوام متصارعة وعلى العصور كانوا ضحايا صراعات الأهوام المجاورة. وعلى أية حال إستطعنا النجاة من (صقور الجو) وبقينا في الحدود لفترة وجيزة. ثم دخلنا الأراضي الإيرانية خوفاً من مرادة القصف علينا، وبقينا في المخيمات لغاية شهر أيلول عام ١٩٨٨ وبعدها رجعنا أملين السماح لنا بالسكن في المدينة. لكن كانت هناك برامج أخرى للحكومة العراقية حيث تم إرسال البعض الى (نكرة السلطان) المعتقل السيء الصيت وتم توزيع البعض الآخر على مخيمات ومجمعات بدائية بين محافظتي (أربيل) و (السليمانية) ولم يسمح لهم بالعودة الى مراكز المحافظات، وتلقوا معاملة لاإنسانية وحرماً من العودة الى وظائفهم والأطفال الى مدارسهم وكانت أجهزة النظام تعامل أهالي حلبجة بمنتهى القساوة والحقد. وكنت في ذلك الوقت طالباً في الصف الرابع الإعدادي حاولت الإلتحاق بإحدى المدارس في السليمانية لم تسمح لي رسمياً، لكنني أتذكر بأن أحد الأساتذة كان مديراً لإعدادية (صلاح الدين) في السليمانية وإسمه (شيخ أمجد شيخ كمال) سمح لي بالدراسة في مدرسته على مسؤوليته الشخصية رغم ماكان ينطوي هذا العمل على حياة المدرس المذكور ومستقبله الوظيفي، فجلست في مدرسته بصفة (مستمع) على أمل أن يصدر (قرار) بإعادة قبول الطلبة كطلاب في مدارس العراق! لكن ذلك لم يحصل وفقدت الأمل بالعودة الى الدراسة. حيث تم نقلنا الى (مجمع كردقجال) الواقع في محافظة أربيل المخصص لأهالي حلبجة. كنا ندرس فيها تحت المخيم والبيوت المصنوعة من الخشب والنيايلون. حيث بقينا سنتين وتم تهريبنا من المجمع القسري بمساعدة أحد أقرابائنا الى داخل أربيل وكلمت سنتين من الدراسة فيها، ثم عدنا الى السليمانية ودخلت (إعدادية صلاح الدين)

كطالب في المرحلة السادسة وحصلت على نتيجة أهلتني الى القبول في كلية القانون جامعة بغداد. لكنهم وبعد فترة ولأسباب سياسية نقلوني الى كلية القانون جامعة صلاح الدين الواقعة في محافظة أربيل. وبعد إكمال الدراسة مارست مهنة المحاماة لفترة طويلة واكتسبت خبرة جيدة في عملي. وكانت تراودني أحلام العودة الى حلبجة ولم تتحقق تلك الا بعد إنتفاضة ربيع ١٩٩١ الكوردستانية.

وعند تأسيس المحكمة الجنائية العراقية العليا انضويت في هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي في قضية (الأنفال) ونجحنا في مهمتنا، ثم عينت رئيساً لهيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي في قضية حلبجة بالتعاون مع المحامين (بكر حمه صديق) و (ز.ف.ع) و (إبراهيم مصطفى) وكذلك رئيساً لهيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي في قضية (كاشي عاشقان) مع المحامي (بكر حمه صديق) وكانت لنا سجلات طويلة مع المعنيين في هذه القضية ومناقشات ومدارات متسمة مع السادة القضاة وهيئة الإدعام العام. ومتابعات مستمرة مع المشتكين والشهود. حيث نجحنا في كل فقرات العمل بالتعاون مع فريق العمل. ولنا شرف الوقوف مع قضية المظلومين من أبناء شعبنا الذي طالما عانى من هذه السياسة المليئة بالحق والكراهية تجاه الآخرين.

ويطيب لي أن أسجل للمحكمة العراقية العليا موقفها القضائي العادل الذي شرف تأريخ القضاء بالمقاييس القانونية العراقية والنظام القضائي الدولي رغم ملاحظتنا على كثير من الفقرات.

كما أشير الى جهود حكومة الإقليم وأخص بالذكر وزارة الشهداء والمؤنفلين في الإقليم وجميع مؤسساتها وجمعية (ضحايا الأسلحة الكيماوية في حلبجة) والمشتكين والشهود الكورد والعرب والأجانب الذين أراحوا ضمائرهم بقول الحقيقة ونالوا رضا ربهم بالشهادة الحقّة.

كما أود الإشارة الى موظفي المحكمة الجنائية العراقية العليا عريهم وكردهم الذين خدموا المحكمة بإخلاص وأخص بالذكر الموظفين (عزيز المنذري) و (بشكو) و (مازن) و (محمد فرج) و (سامان) و (خالد) وغيرهم ممن لاتحضرني أسماؤهم. وكذلك أفراد الحماية التابعة لرئاسة الجمهورية والمحكمة الجنائية، التي شهدت تراجعاً بعد سنة ٢٠١٠ بسبب تعيين بعض القضاة غير الكفوئين في المحكمة مما أدى الى عدم إلقاء القبض على كثير من المتهمين.

وفي النهاية أود الإشارة الى أهمية هذا الكتاب الذي يحتوي على الجانب الأكبر من (قضية حلبجة) حتى نهاية مصرع الظالمين؛ أتمنى أن يكون مصدراً أساسياً ومرجعاً لكل من يريد البحث حول قضية حلبجة وتبعاتها. خصوصاً القارئ العربي الذي حرم من حق معرفة الجرائم التي إرتكبها النظام السابق بحق الشعب الكردي.

ونشكر (كاك بكر حمه صديق) على هذا الجهد الكبير..

گوژان ادهم رحيم

رئيس هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي

في قضية حلبجة وكانى عاشقان سابقاً

وقائم مقام قضاء حلبجة حالياً

٢٠١٣

لحظات طيشه وغضبه الوحشي.. ثم قال لرئيس المحكمة الجنائية العراقية: والله ياسيدي الرئيس إنني بريء من جميع التهم المسندة لي!!
مرّ الزمن وعاد الحلبيون الى مدينتهم ليقضوا حياتهم بعد موت الدكتاتور الى جانب قبور الشهداء.. و يعيدوا الحياة من جديد الى مدينتهم، ويتذكروا و عدالة الحق ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُتَمِيمُونَ ﴾.
في هذا الكتاب..

تجدون قصة حلبيّة، من عمق التأريخ الى حماس الشباب وإنتفاضة أهلها.. ثم محارلة قتلها بأبشع سلاح محرم دولياً، ثم محاكمة المجرمين وإستحقاق العقاب العادل..

جمع بين سرد الحدث والوقوف عند بعض الممارسات، دون مبالغة أو إسهاب، إنها مشاهدات حقيقية برؤية وجدانية منصفة وعادلة حتى مع المجرمين..

إنها ملاحظاتي وشهاداتي العيانية في القضية، أتحمل مسؤولية صدقها وحقيقتها أمام الله سبحانه وتعالى.. وأمام أبناء وبنات شعبي.. ومدينتي حلبيّة..

بكر حمه صديق

ربيع/٢٠٠٩

تعريفات قصيرة

- (الحدث: أبادنة جماعية لمدينة حلبجة و ضواحيها بالاسلحة الكيميائية).
- يوم الجريمة ١٦ / ٣ / ١٩٨٨ والأيام التي تلتها
- الساعة ٤٥ / ١١ صباحاً.
- الموقع الإداري/ العراق - محافظة السليمانية - تقع في حدودها الإداري نواحي (خورمال) و (بيارة) و (سروان) و (سيدصادق) قبل أن تتحول الى قضاء مستقل.
- تأريخها/ تم بناؤها منذ ١٧٠٠م في زمن الحكم العثماني و تحولت الى مركز قضاء تابع لمتصرفية السليمانية منذ سنة ١٨٨٩م.
- حدودها الجغرافي/ (٧٦٦كم) شرق السليمانية / تحدها سلاسل جبال (هورامان) و (سورين) شمالاً و سلاسل جبال (بالاميو) جنوباً، و سلاسل جبال (شنروى) شرقاً و سهل شهرزور الخصب غرباً.
- تعدادها السكاني: ٧٦ ستة وسبعون ألف نسمة في سنة ١٩٨٨.
- الفاعلون/ القوة الجوية العراقية و الفيلق الأول والإستخبارات العسكرية العامة و منظومة الإستخبارات الشرقية و مكتب منظومة الشمال التابعة للقيادة العامة للقوات المسلحة العسكرية العراقية بقيادة المعدوم (صدام حسين) و بمشاركة المعدوم (علي حسن المجيد) رئيس مكتب منظومة الشمال، والمدان (سلطان هاشم) مسؤول الفيلق الأول والمدان (صابر عبد العزيز الدوري) المدير العام للاستخبارات العسكرية العامة والمدان (فرحان مطلق الجبوري) رئيس منظومة الاستخبارات الشرقية. والطيّار الهارب (طارق رمضان بكر العزاوي).
- مشاركون حقيقيون لم تتخذ بحقهم إجراءات قانونية:
- ١. جعفر عبد الكريم البرزنجي محافظ السليمانية الأسبق هارب يعيش في المنفى.
- ٢. نزار الخزرجي رئيس أركان الجيش العراقي الأسبق هارب يعيش في إحدى البلدان الخليجية.

٣. طارق رمضان بكر العزاوي، أعتقل في مرحلة التحقيق لكنه أطلق صراحه من قبل مديرية الأسايش العامة في السليمانية اثناء مرحلة التحقيق بصورة غير قانونية، هارب - يعيش في المنفى.

٤. جميع رؤساء و طياري مطارات (البلد) و (الحرية) و (الموصل) العسكرية حيث ثبت من خلال المحاكمة تورطهم المباشر في إبادة مدينة حلبجة بالاسلحة الكيميائية.

٥. المدعو (رشيد خضر بحري) المعتمد لدى الاستخبارات الشرقية بدرجة (جيد)، هارب مجهول محل الإقامة.

٦. المدعو (عثمان عبدالله) المعتمد لدى الاستخبارات الشرقية بدرجة (جيد) هارب مجهول محل الإقامة. كان عضواً في اللجنة الأمنية لمحاكمة السليمانية سنة ١٩٨٨.

٧. العتات من منتسبي الجيش العراقي والاستخبارات والأمن والقوة الجوية.

• المحكمة/

أولاً / محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا.

ثانياً/ المحكمة الجنائية العراقية العليا/ الهيئة الثانية.

• رئيس المحكمة السيد القاضي (محمد العريبي) ومن ثم السيد القاضي (عبدود مصطفى الحمامي).

يوم بدء المحاكمة ٢٠٠٨/١٢/٢١

يوم القرار النهائي ٢٠١٠/ ١/١٧

عدد جلسات المحاكمة (٣٤) جلسة

تم تصديق القرار من قبل الهيئة التمييزية التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا وتغير وصف الجريمة من (الجريمة ضد الإنسانية) الى (جريمة الإبادة الجماعية) في (٢٠١٠/٢/٢٨).

الفصل الأول

القيادة العسكرية

وسياسة (الترحيل.. والأرض المحرمة)

في نهاية السبعينات من القرن الماضي وبالتحديد منذ سنة ١٩٧٧ بدأ الجيش العراقي وبالتنسيق مع الاجهزة الامنية والاستخباراتية و الشرطة بعملية تشييط وكشف المناطق الحدودية المحيطة بمدينة حلبجة وكان طيران الجيش المتكون من عدة مروحيات حربية تشارك في هذه العملية، وشملت عمليات التمشيط والكشف جبال (سورين) و(هورامان) الواقعة في شمال وشمال غربي المدينة، وجبال (شروى) و (قهلای ریزانه) الواقعة في شرق المدينة وجبال (بالامبو) و جزيرها وهي سلاسل جبلية شكلت بجملتها فواصل طبيعية بين العراق و إيران. ثم بدأت حملة ترحيل جميع القرى المتواجدة على الشريط الحدودي الواقع بين العراق و إيران وكان مجموعها قبل احداث ١٦/٣/ ١٩٨٨ (٢١٦) قرية أهلة وجميلة على مرتفعات الجبال وسفحها ووديانها وكانت رواقداً أساسية في ازدهار وتطوير البعد الإقتصادي والزراعي لمدينة حلبجة لكنها وبسبب هذه الحملات الجائرة تلاشت عن الخارطة باستثناء (١٨) قرية منها فقط وهي تلك القرى القريبة والملاصقة لحلبجة. ومنها قرية (طويلة) وهي تبعد عن حلبجة بمسافة ٢٥ كم على الجهة الشمالية الشرقية لأنها كانت قرية كبيرة جداً فبقيت حتى سنة ١٩٨١ ثم دمرت. وبقيت ناحية (بيارة) ثم دمرت في ١٩٨١ وناحية (خورمال) و ناحية (سوروان) و ناحية (سيد صادق) قبل ان تحول الى قضاء فيما بعد.

وكانت سياسة الحكومة في وقتها الممثلة بقيادة (حزب البعث العربي الاشتراكي) تقضي بإنشاء حزام أمني عسكري على تلك المناطق الحدودية تمهيداً لترحيل القرى والقصبات الواقعة في العمق العراقي وكانت هذه الإجراءات جزءاً من سياسة تخليط الأماكن الحدودية الكردية الى عمق (٢٠) كم نحو العراق.

وكانت مدينة حلبجة مدينة ناشطة تنبض بالحركة ثقافياً وسياسياً فلم تكن تكفني بالنظر المجرد الى تلك الأحداث بل كانت تراقب وتفكر وتنتقد وتساءل المسؤولين الأمنيين والعسكريين حول تلك الإجراءات، وجواب المسؤولين الحزبيين والحكوميين كانت مهينة

وحاضرة على طريقة (الأجوية المسكنة) لمنع المخربين و عملاء إيران من دخول العراق! لكنها تبدو إجابات أمنية أكثر منها منطقية لأن المنطقة كانت آمنة ولم يحدث فيها نشاط عسكري يذكر، سوى بعض المناوشات العسكرية بين مفارز الحركة التحريرية الكردية (البيشمركة) وروايا الجيش والجيش الشعبي ذي الطابع الحزبي المنتمي الى منظمات حزب البعث.

وكانت هذه المناوشات العيدانية السريعة تحدث أحياناً في المدن الكبرى، فلم تكن الإجابات الحزبية كافية لإقناع الحلبيين بأن الغرض من هذا الترحيل كان لدفع مفارز البيشمركة، فتحسن الحلبيين وتخوفهم من هذه الحملات جاءت من عدة وجوه إحداهما تجفيف منابع العيش المعتمد على الإقتصاد الريفي وتحويل تلك الأساكن الى مناطق محرمات. حيث يعني تحريم المواطن الكردي سواء كان من أبناء تلك المناطق أو غيرها من دخول هذه المناطق أو المرور عليها أو البقاء فيها، فيعجزد تواجد مواطن فيها في لحظة معينة تعرض حياته لخطر مميت. وكانت المروحية الحربية تحوم في سماء المناطق المرحلة وتقضي على كل كائن حي في تلك المناطق وقد جرت عدت حوادث ومأسي لمواطنين عادداً الى بسايتهم بعد ترحيل قراهم دون تقدير لعواقب عودتهم فدفعوا حياتهم ثم تلك العودة، ومن جهة أخرى إستشعر الحلبيون بأن هذه السياسة الأمنية العسكرية المغلقة هي بداية لخطوات عسكرية خطيرة أخرى قد يصل إليهم وقد يحرمون في يوم من الأيام من مدينتهم، وهذا ما حصل فعلاً. حيث فقد الحلبيون في أحداث ١٩٨٧/٥/١٣ جزءاً من مدينتهم وفي ضربها بالأسلحة الكيماوية فقدوا مدينتهم وكل مايملكون.

إستمرت عمليات تهجير القرى الحدودية بشكل متسلسل، وتشكالت لجان للتعويض تم الاشراف عليها من قبل الجهات الامنية و الاستخبارات وقد قدموا مبالغ مالية اجبارية على المرحلين لم تكن تتناسب مع مقدار الأضرار التي لحقت بهم ، لكن الأمر بالنسبة للدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية كانت منتهية سواء قبض القروي التعويض المادي أم رفضه، وكان التعويض يهدف أصلاً الى إحتواء حالة الغضب والإحتقان اللتين أصيب بهما أهل القرى وهم يجبرون على ترك منازلهم وبسايتهم وبنابيعهم وثرواتهم الزراعية والحيوانية مقابل حفنة قليلة من المال وتهجيرهم وأسكانهم في مجمعات قسرية لاتصلح للعيش الكريم. وأنشأت لهذا الغرض مجمعات بدائية لإحتواء القرويين تشبه مخيمات اللاجئين في المناطق

المنكوبة، دون توفير مستلزمات الحياة الإعتيادية من خدمات وفرص العيش، إضافة إلى أن اللجان الأمنية ومنظمات الجيش الشعبي التابعة لحزب البعث العربي الاشتراكي كانت تمنع تحركاتهم وطرق كسبهم للعيش و التجارة فحصرت مصادر حياتهم بالانتعاش إلى جحافل الفرسان المعروفة لدى الوسط الشعبي بالجحوش وهي تشكيلات (ميليشيا) غير نظامية موالية للدولة يتم الاشراف عليها من قبل المؤسسة العسكرية و الاستخباراتية.

وقد أشارت إحدى التقارير الصادرة من منظمة (مراقبة حقوق الإنسان human rights watch) في سنة ١٩٩٥ إلى هذه السياسة الخطيرة بما يلي: (بطلون أوخر السبعينات أجلت الحكومة العراقية تسراً ما لا يقل عن ربع مليون رجل وأمرأة وطفل كوردي من مناطق محاذية لإيران وتركيا ودمرت قرامم لإقامة منطقة عازلة على إمتداد هذه الحدود الحساسة، وأعدت لتوطين السكان مجتمعات أنشئت لهذا الغرض على الطرق الرئيسية في مناطق من كردستان العراق تخضع لسيطرة الجيش).^١

إستغرقت عمليات إنشاء الحزام الأمني على الشريط الحدودي المحيط بمدينة حلبجة ثلاث سنوات، من (٧٧ - ٧٩) تم تدمير جميع القرى الواقعة في (شمال) و (شرق) و (جنوب) مدينة حلبجة وسويت مع الأرض وأحرقت بساتينها و غاباتها وصببت مواد كوندريت على ينابيعها العذبة وجداولها ولم تعد صالحة لإرتياد المزارعين وأصحابها.. وامتدت هذه العمليات إلى عمق (٢٠ كم) داخل الأراضي العراقية. وازدادت حدة عمليات الترحيل القسري بعد نشوب الحرب العراقية - الإيرانية في سنة ١٩٨٠ وازدادت العمليات العسكرية التي كان تقوم بها مفارز البيشمركة في المنطقة حيث زادت بعدها مجرأت أخرى لحرق وترحيل هذه القرى. أما الأماكن والمجمعات التي سيقنت إليها أهالي القرى المرحلة، منها (مجمع خورمال) الواقع جنوب قسبة خورمال المستوعب (١٥ - ٢٠ ألف نسمة). بني من الحجر والطين دون مد شبكات الكهرباء والمياه والخدمات الأخرى وهي مجمعات شبه معزولة عن المدن. وكذلك (مجمع غناب) الواقعة في شمال مدينة حلبجة المستوعب (١٠ - ١٥ ألف نسمة) و(مجمع زعمقي) المستوعب (٧ - ١٠ ألف نسمة) الواقع في غرب حلبجة. و (مجمع سيروان) الواقع في قسبة سيروان غرب مدينة حلبجة. وجميع الأهالي الساكنين في هذه المجمعات هم من القرى

١- منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Right Watch ١٩٩٥) جريمة الأنفال في العراق ضد الكورد، لندن.

المرحلة الواقعة في حدود منطقة حلبجة وضواحيها. إستمرت هذه الحملات العسكرية مع مضايقة الجهات الأمنية والحزبية للقرويين بنية إرغامهم للإنخراط في صفوف الجيش الشعبي وتنظيمات حزب البعث العربي الإشتراكي وبما أن السبل قد إنقطعت بهؤلاء القرويين فقد دخل البعض منهم في صفوف البعث والجيش الشعبي، وقد إبتكر النظام أساليب متنوعة لإرغام هذا الكم الهائل من التجمع البشري في تلك المجمعات للعمل معها، على سبيل المثال عدم توفير فرص العمل في دوائر الدولة الا للمنتسبين للحزب وتضييق الخناق عليهم داخل المجمعات وخارجها كي يضطروا الى الإنخراط معهم، فتارة بالتهريب وفي بعض الأحيان بتربيعهم ومنعهم وظائف وأعمال في الدوائر الرسمية والحزبية وتعيينهم مقابل رواتب جيدة. وإبتكر النظام في بداية الثمانينات نوعاً آخر من التشكيلات العسكرية وسماها (الجحافل الوطنية الخفيفة) حيث عرفت فيما بعد بين المواطنين بالجوش؛ وهي تعابير كردية تطلق على كل كردي يعمل لدى أجهزة الدولة بصفة منتمي الى تنظيمات الجحافل الوطنية.

وبالمناسبة كانت مهمة هذه الجحافل تنحصر في محاربة مفارز القوى الوطنية الكردية (البيشمركة) كي يتفرغ النظام لحربه مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ودخلت هذه الجحافل فيما بعد في حروب شرسة مع البيشمركة وكانت تمول مباشرة من قبل الجيش وجهاز الإستخبارات العسكرية وجهاز الأمن ثم تحولت فيما بعد الى تشكيلات تابعة لمكتب منطوية (شمال المدارة من قبل المدعو (علي حسن المجيد) المعروف بـ(علي الكيمياوي) نظراً لإشراكه في عمليات الأنفال وضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية.

فاستغل النظام حاجة القرويين وإنحصارهم في تلك المجمعات القسرية وعدم قدرتهم على إيجاد سبل طبيعية للعيش فأرغمهم في هذا العمل العدواني غير الأخلاقي فشق لهم طريق نفسية لكسر الحواجز الإجتماعية داخل المجتمع الكردي، على سبيل المثال كان (الجش) أو (الجاش) باللغة الكردية، يمثل تلك النفسية المريضة السقيمة التي تقاثل شرفاء الوطن بشراسة، فكانوا يقاثلون البيشمركة بين قمم الجبال والوديان وبين أشجار الغابات والبياتين ليلاً ونهاراً والبيشمركة تدفعهم وتقاتلهم بكافة السبل المتاحة أما القوات العسكرية فكانت تنظر إليهم وتتدخل عندما ترى الجوش في حالة ضعف وأندحار.

كانوا يقاتلون البيشمركة بالملابس الكردية ولكن يعقول بعثية ومريضة حتى العظم.
وتحولوا الى عيون النظام في القبض على عوائل البيشمركة وإعتقالهم وزجهم في المسجون
وإبعادهم الى أماكن مجهولة.

فاستنجد الجيش بهؤلاء الجحوش لمقاتلة القوى الوطنية الكردية وتدمير القرى وحرق
بساتينها والحفاظ على الحزام الأمني ويقامها كمناطق محرمة وكانوا يسمحون للجحوش
بالتجوال في المناطق العسكرية المحرمة كجزء من الجيش.

أما الجهة الأخرى من الحياة فكانت في حلبجة، حيث إستنكر الشباب الحلبيون هذه
الحملات العسكرية المنظمة، وقاموا بتنظيم عدة مظاهرات إسنتكارية مدنية، وكانت أجهزة
الدولة الأمنية والعسكرية تشارك في قمعهم وإعتقال البعض منهم.

وبلغت حدة هذه المظاهرات ثروتها في الشهر الخامس من عام ١٩٨٧ حيث تلام الجيش
وإمساندة الجحوش ومجموعة من الجيوش العربية المساندة وجلهم من (الجيش الأردني
واليميني) وأومروهم بأن الكرد مرتدون وكفرة وأنهم لا يستحقون الحياة، فاستلموا القساوة
من الجيش العراقي، فكان النظام في تلك المرحلة يتعامل مع المتظاهرين بالحديد والنار. وقد
وصلت حملات الترحيل الى نهايتها في تلك السنة واشتدت نغمة المواطنين في مدينة حلبجة
وضواحيها على هذه الممارسات الجائرة الى حد لا يطاق فاصطدموا بالجيش والمنظمة
الحزبية. وانطلقت المظاهرة الشبابية والطلابية في يوم ١٢ / ٥ / ١٩٨٧ من المدينة ووصلت
الى المركز ثم الى محلة (كاشي عاشقان) الواقعة في الضاحية الجنوبية للمدينة^١ وودت عليهم
المنظمة الأمنية والحزبية مع قسم من الجيش بالأسلحة المتوسطة والخفيفة فقتل شاب بين
المتظاهرين إسمه (مريوان حمة رشيد) حيث أدى الى تأزيم الوضع أكثر فحشدت الدولة

١- لاحظنا وجود هذا التصور لدى الجيوش الأردنية واليمنيين في سنة ١٩٨٧ عندما رأوا الجماهير
الحلبيية الغفيرة وهي تراود المساجد والجامع للصلاة فاستغربوا وعندها سألوها: هل أنتم مسلمون؟!
قلنا: نعم ولتؤمنون بالدين الإسلامي الحنيف، فوأينا الحسرة على وجوه بعضهم.

٢- (كاشي عاشقان) بمعنى (نوع الماشقين) إسم إحدى الأحياء الواقعة في جنوبي مدينة حلبجة، كانت
معروفة بجمالها الطبيعي من ينابيع وبساتين جميلة مظلة عليها إسمها حديقة الأمير (باخي مير) حيث سبق
وأن أحرقت هذه الحديقة الجميلة من قبل جحوش النظام السابق في سنة ١٩٦٢. ثم حملت محلة (كاشي
عاشقان) إسماً لقضية إنسانية وجنائية في أروقة (المحكمة الجنائية العراقية العليا) والمتمم الوحيد فيها هو
المدعوم (علي حسن المجيد) الذي أعدم في ٢٥/١/٢٠١٠.

قوات عسكرية كبيرة مدعومة بعدة مروحيات عسكرية قامت بقصف عشوائي لمحلة (كانى عاشقان) فقتلت مجموعة من المدنيين وجرحت آخرين. وبعد نقل المواطنين الجرحى الى مستشفى حلبجة للعلاج، صدر أمر من مكتب منظومة الشمال باعتقال الجرحى مع مرافقيهم البالغ عددهم ٢٥ شخصاً ثم رفضهم أحياءاً أو ترب مفسكر (باموك) الواقع شرق المدينة، وقامت تلك المروحيات الحربية بتمشيط المدينة وضرب محللاتها وضواحيها وقتلت وجرحت العديد منهم، ثم قامت القوات العسكرية باعتقال جميع المسافرين على الطريق الواقع بين (حلبجة وسيدصادق) فقتلهم جميعاً وعددهم ٢٦ شخصاً في ذلك اليوم. ثم قام الجيش وبمساندة الأمن والإستخبارات العسكرية بتسليم محلة (كانى عاشقان) بالمفرقات، فاضطر أهلها البالغ أكثر من (١٨٠٠) شخص للهروب الى إيران.

وقد حفظت المحكمة الجنائية العراقية العليا في أوراقها هذه القضية تحت إسم (قضية كانى عاشقان). وجميع وثائقها مرتبطة بأوراق الدعوى. وتعرض للقارئ الكريم عدداً من هذه الوثائق التي حفظت في إضبارة الدعوى، حيث تثبت تورط النظام السابق في قصف كانى عاشقان وإعدام الجرحى وتسييف المحلة فيما بعد وهي كالآتي:

قضية كاني عاشقان

إسم القضية (كاني عاشقان) / رقم القضية: ج ٢ / ٥ / ٢٠٠٩
إسم رئيس المحكمة / الهيئة الخامسة / القاضي عيود مصطفى الحماصي

وثائق كاني عاشقان:

الوثيقة رقم (١)

من مديرية أمن حلبجة / ش ٢
إلى مديرية أمن المليمانية / ش ٢
العدد: ٣٢٤
التاريخ: ١٩٨٧/٥/١٤
أعلمتنا معاوية أمن حلبجة ببرقيتها ٢٨٥٨ في ١٩٨٧/٥/١٤ بأنه أعلمكم أمرية الجحفل الوطني الخامس ببرقيته ٩٤٥ في ١٩٨٧/٥/١٣ مايلي:
بأنه يأمر السيد قائد الفيلق الأول بإيعاز من الرفيق علي حسن المجيد إعدام الجرحى المدنيين بعد التأكد من المنظمة الحزبية ودائرة الأمن والشرطة ومركز الإستخبارات مناوئتهم للسلطة والإستفادة من الشغلات والبلدوزرات بقلع محلة كاني عاشقان ومعالجة أي تجمع من قبل جهاز الأمن والشرطة والجيش ومنع التجول من الآن وحتى إشعار آخر وتدمير أي دار بالديابات والبلدوزرات يصدر أو صدرت منها نار ومؤشر للمتفضل بالمعلم مع التقدير.

إمضاء

مدير أمن حلبجة

سرية لورية
وقت الإنشاء
و
من/ أممية جحفل الدفاع الوطني الخامس
ال/ أعضاء اللجنة الأمنية في حلبجة
و/ ق - ق - جح د وطني - ١
رقم المنشية / أس/ ت ٦٦

أمر السيد قائد الفيلق الأول ويأيعاز من السيد الرفيق علي حسن المجيد مايلي (٠) ١
(٠) إعدام الجرحى المعدنين بعد التأكد من المنظمة الحزبية ودائرة الأمن والشرطة مركز
إستخبارات حلبجة بمناورتهم للسلطة (٠) ٢ (٠) والإستفادة من الشفلات والبلدوزرات لقلع
محطة كاني عاشقان (٠) ٣ (٠) يعالج أي تجمع من قبل جهاز الشرطة والأمن والجيش (٠) ٤
(٠) يمنع التجول من الآن فصاعداً وحتى إشعار من أمرنا (٠) ٥ (٠) تدمير أي دار بالديابات
والبلدوزرات يصدر أو صدرت منها نار ومؤشر لدى القوة (٠) إنتهت.

إمضاء

العميد

أمر جحفل الدفاع الوطني الخامس

ملاحظة:

أمر الفيلق الأول في ذلك الوقت كان المدعو (كامل ساجت) وريفة المدان المحكوم عليه
بالإعدام (سلطان هاشم).
مركز الإستخبارات كان تحت إمرة المدان المحكوم (لرحان مطلق الجبوري) رئيس
منظمة الإستخبارات الشرقية الذي طالما إدعى برأئته أمام المحكمة.

٠١٥٨

الى مديرية أمن حلبجة
من معاوية أمن حلبجة

التاريخ: ١٩٨٧/٥/١٢

لاحقاً لبرقيتنا ٢٨٥٦ في ١٢/٥/١٩٨٧

نتيجة المصادمة التي حدثت هذا اليوم بين القوة المشتركة والمتظاهرين في قضاء حلبجة أصيب وقتل الأشخاص المدرجة أسماهم أدناه للتعويض بالعلم مع التقدير.
ضابط أمن حلبجة

المقتولين:

- ١- محمد عزيز يارام عمره ٥٠ سنة شغله عامل أهلي يسكن حلبجة محلة كاني عاشقان.
 - ٢- صديق مصطفى معروف عمره ٤٨ سنة شغله كاسب يسكن مجمع سيروان.
 - ٣- ميديا عثمان علي عمرها ٧ سنوات شغلها طفلة تسكن حلبجة بريمحمد.
 - ٤- حمه شريف حمه علي عمره ٢٥ سنة شغله معاون طبي يسكن قرية جلييلة / سيروان.
 - ٥- فاطمة سعيد حمه كريم عمرها ١٦ سنة شغلها طالبة تسكن حلبجة محلة كاني عاشقان.
 - ٦- حمزة سليمان عثمان محمد عمره ١٥ سنة شغله طالب يسكن مجمع غناب / سيروان.
- المصابين:
- ١- جميلة رشيد محمد رسول عمرها ٤٠ سنة شغلها ربة بيت تسكن حلبجة / شيخ إسماعيل.
 - ٢- فهيمة عبدالله قادر عمرها ٢٥ سنة شغلها ربة بيت تسكن حلبجة / شيخ إسماعيل.

- ٣- جلال فتاح قادر عمره ٣٠ سنة شغله كاسب يسكن حلبجة / شيخ إسماعيل.
- ٤- عرفان فتاح مصطفى عمره ٩ سنوات شغله طالب يسكن حلبجة / شيخ إسماعيل.
- ٥- كه زال فتاح مصطفى عمرها ١٤ سنة شغلها ربة بيت تسكن حلبجة / شيخ إسماعيل.
- ٦- علي عبدالله فتاح عمره ١٥ سنة شغله خادم في جامع مصعب حلبجة / دور المعلمين.
- ٧- إسماعيل عبدالله قادر عمره ٦ سنوات شغله طفل يسكن حلبجة / شيخ إسماعيل.
- ٨- فادي حميد فرج عمره ٣٧ سنة شغله سائق أهلي / مجمع سروان.
- ٩- جمال حميد فرج عمره ٣١ سنة شغله سائق أهلي / مجمع سروان.
- ١٠- عثمان علي أحمد عمره ٤٤ سنة شغله عامل زراعي في حلبجة يسكن كاني عاشقان.
- ١١- عثمان علي كريم عمره ٥٤ سنة شغله كاسب في حلبجة يسكن كاني عاشقان.
- ١٢- فريشته حمه أمين عمرها ٢٥ سنة شغلها ربة بيت تسكن كاني عاشقان.
- ١٣- حسيبه عبدالله قادر عمرها ٨ سنوات طفلة تسكن حلبجة شيخ إسماعيل.
- ١٤- حيدر محمود أحمد عمره ١٢ سنة شغله طالب يسكن حلبجة / بير محمد.
- ١٥- يلين جمال عبدالقادر عمرها ٦ سنوات طفلة تسكن حلبجة / بير محمد.
- ١٦- ميديا جمال عبدالقادر عمرها ٥ سنوات طفلة تسكن حلبجة / بير محمد.

ملاحظة: هذه الوثيقة عبارة عن برقية أرسلت لاسلكياً من ضابط أمن حلبجة الى مديرية أمن حلبجة أثناء المظاهرات.

الوشيقة رقم (٤)

ويومه: ٢٧/٩

وقت الإنشاء: ٢٠١٥

سرية وفورية

من / م أ س م الشرقية

الى / الإستخبارات / ش ٣

و/ الأستخبارات / ش ١٤

رقم المنشىء / ش ٢ / ق ١ / ١٧٣٦٦ / (٠) يتداول الأهالي في قاطع حلبجة إشاعة مفادها مايلي (٠) ستقوم الدولة بضرب القرى الكوردية بالأسلحة الكيماوية بعد فترة العفو التي من المقرر أن تنتهي بتاريخ ١٧ / ١٠ / ١٩٨٧ (٠) يرجى الإطلاع.

إمضاء

العميد الركن

مدير منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية

سرية وفورية

تعريف: س / السرية

م / منظومة

أ س / إستخبارات

م الشرقية / المنطقة للشرقية

ش ٣ الشعبة الثالثة

ش ١٤ الشعبة الرابعة عشرة

ومدير منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية) هو المتهم المدان (فرحان مطلق

الجبوري) وتتوسع صلاحية هذه المنظومة من (زأخو) الى (خانقين) بمعنى جميع المنطفة

الشمالية (إقليم كورستان) حالياً.

الوثيقة رقم (5)

أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
١٠/١٩ / ١٠٥٥ ق

حزب البعث العربي الاشتراكي سري للغاية الرقم: فارغ / ٤٢ / ٢٩٠٥٣
المكتب العسكري التأريخ: ١٨ / ربيع الأول / ١٤١٠ هـ
قيادة فرع الرشيد العسكري ١٨ / تشرين الأول / ١٩٨٩ م
الى منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية
الموضوع/ معلومات

طياً، الوثيقتين التي تم العثور عليهما من قبل أفراد الكمين والصادرة من ما تسمى
بالحركة الإسلامية في كردستان العراق.

١. مجلة النفير. العدد: ٤ / شهر تموز / ١٩٨٩.

٢. ملحق مجلة النفير. العدد: ٤ / شهر تموز / ١٩٨٩.

نرجو التفضل بالإطلاع مع التقدير

م (٣) كراس

إمضاء

هـ / الرفيق

بديوي حسن صالح

أمين سر قيادة فرع الرشيد العسكري

١٨ / ١٠ / ١٩٨٩

١٠/٢٦ / ٧٨١ ق

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية العراقية

يرجى الإشارة الى الرقم كاملاً

السكرتير

سيظل الشهداء أكرم منا جميعاً

مديرية الإستخبارات العسكرية العامة

منظومة الإستخبارات المنطقة الشرقية

سري للغاية

الرقم: ش٣/١ ق / قادية صدام / ١٤٨٧٤

التأريخ: ٢٠ / ١٥ / ١٩٨٩ م

٢ / ربيع الأول / ١٤١٠ هـ

الى / مديرية الإستخبارات العسكرية العامة (ش١٦)

الموضوع / نشرات معادية

نرفق طياً النشرات المعادية المدرجة أدناه الصادرة عن زمرة (الحركة الإسلامية في

كوردستان).

١- مجلة (النفير) العدد (٤) لشهر تموز ١٩٨٩ وقد تضمنت مواضيع مختلفة من ضمنها

موضوع عن (كيفية إحتلال حلبجة).

٢- ملحق لمجلة (النفير) العدد (٤) لشهر تموز ١٩٨٩ وقد تضمنت مواضيع مختلفة منها

مايلي:

٢- دراسة عن قضاء حلبجة تضمنت ماياتي:

أولاً/ التعريف بقصبة حلبجة وناحية سبروان وناحية خورمال والقرى المحيطة بهذه المدن وأعداد السكان فيها ووضعها الإجتماعي والإقتصادي قبل إحتلالها من قبل العدو الفارسي.

ثانياً/ التطرق الى الدراسة التي أعدتها قيادة فرقة حلبجة لحزب البعث العربي الإشتراكي بتاريخ ٢/ شباط/ ١٩٨٢ حول (الظاهرة الدينية في حلبجة) والإجتماع الإستثنائي لقيادة

فرقة الصديق لمناقشة (الدراسة) المقدمة إليها لتحديد طرق وأساليب جديدة لإحتوائها وتوضيحها أمام المنظمات الحزبية.

ثالثاً/ أعمال الشغب التي حدثت في قاطع حلبجة وسيدصادق بتاريخ ١٢/مايس/ ١٩٨٧.

وابعاً/ مايسمى بضمرب حلبجة (بالسلاح الكيمياوي) وردود الفعل العالمية معززة بالصور.

٣- كتب صادرة من قيادة فرقة حلبجة لحزب البعث العربي الإشتراكي معنونة الى قيادة شعبة درينديخان للحزب القائد.

٤- رسالة صادرة من أمرية جحفل الدفاع الوطني الخامس الى أعضاء اللجنة الأمنية في حلبجة تضمنت أمر السيد قائد فلرا وبياعاز من الرفيق المناضل علي حسن المجيد لإتخاذ الإجراءات حول المناوئين وهم محلة كانى عاشقان في حلبجة.

تعليق:

تعتقد بأن مخربي زمرة الحركة الإسلامية في كردستان حصلوا على نسخ من الرسائل والكتب المشار إليها أن كانت صحيحة أثناء إحتلال العدو الفارسي لقصبة حلبجة. يرجى التفضل بالإطلاع.. مع التقدير.

المعرفات:

(٢) نشرة

نسخة الى/ مديرية الإستخبارات العسكرية العامة (ش٢) نونق طياً نسخة مصورة من المنشورات المذكورة أعلاه. يرجى التفضل بالإطلاع.. مع التقدير.

إمضاء

العقيد الركن

مدير منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية

٢٠/١/١٩٨٩

٢ - ٢

-سري للغاية-

ملاحظة: ورد إسم المعدوم (علي حسن المجيد) في أغلب الكتب المصادرة وهو المتهم الرئيسي في قضية كائي عاشقان، وقد ورد إسم لمدير الإستخبارات العسكرية العامة وهو المتهم العدان (صابر عبدالعزيز الدوري) المحكوم في قضية حلبجة وكان ينبغي أن يحاكم على هذه القضية أيضاً مع المتهم الآخر (فرحان مطلق) والمتهم (سلطان هاشم) الذي كان يشغل وقتها منصب القائد الرديف في الفيلق الأول (ف1).^١

١- القائد الرديف: قائد عسكري احتياط يقوم مقام القائد الأول لأية وحدة عسكرية أثناء موته أو غيابه أو فقدانه، ويقوم القائد الرديف مع القائد الأول بعمليات مشاهدة ومشاركة في مسح جميع رواقم النشاط العسكري المتوقع لدى العدو، لايمك القرار أثناء وجود القائد الأول. (مستفاد من إعراف المتهم سلطان هاشم الطائي) في قضية (الأنتال) و (حلبجة).

بسم الله الرحمن الرحيم

الشهداء أكرم منا جميعاً سرى / وعلى الفود

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الإستخبارات العسكرية العامة

منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية

مركز إستخبارات ججمال

العدد: س / ٩ / ٦٦٩

التاريخ: ١٩٨٧/٦/٩

الى / منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية / ش ٣

الموضوع / القرى المزالة

رسالتكم المسرية والفورية ش٣ / ق٣ / ١٠١١٣ في ٧ حزيران ٩٨٧ نرسل لكم طياً
(قائمة بأسماء القرى التي تم إزالتها)) ضمن قاطعنا وحسب طلبكم يرجى التفضل
بالإطلاع.

الاعلام الأول

أمر مركز استخبارات جم جمال

ملاحظة:

المرفقات:

(١) قائمة

بأسماء القرى والقصبات المهدامة. منها (كوركج چيا) و (بكرأوا) و (تبی صفا العليا) و
(تبی صفا السفلی) و (دوانزه إمام) و (گریزه) و (کیلهكو) من حلبجة.

ق ٣ / ١٣ / ش ٦ / ٩

سري للغاية

ق ١٠٣ / ٣٤٠

٩ / حزيران / ١٩٨٧

منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية (ش ٣)

إرسال قوائم

رسالتكم سرية وفورية ش ٣ / ق ٣ / ١٠١٣٣ في ٧ حزيران ١٩٨٧ ترسل إليكم مأمورنا (ن. صف موسى كاظم خميس) القوائم الخاصة بأسماء القرى المرحلة والمزالة ضمن قاطع عملنا من تاريخ ٢٦ نيسان ١٩٨٧ لغاية ٧ حزيران ١٩٨٧. يرجى النفضل بالإطلاع.

النقيب

أمر مركز إستخبارات كلال

المرفقات: (٥) قائمة

سري للغاية

ملاحظة:

القائمة الأولى تحتوي على (٣٩) قرية، منها (بيتره شكة) و (ناوگردان) و (تبه كهل) و (كلوران) و (كتكه) و (هياس) و (تبه رهش) و (بردي ديرد) و (كاني سبيكه) و (كه لوس) و (مايندول) و (جانه مويله) و (كيله لو) و (جاو) و (كه چهل) و (خرابه) و (گله زهره) تقع في ناحية سيدصادق الواقعة في وقتها ضمن قضاء حلبجة.

الوثيقة رقم (٩)

تتضمن هذه الوثيقة أسماء ٢٦ شخصاً جميعهم من المدنيين من أهالي منطقة (هورامان) و (شاره زورد)، وهم من المسافرين بين الطريق المؤدي الى (خورمال) و (سيدصادق) ولم يكن لهم علم أو علاقة بأحداث (كاني عاشقان) سوى أنهم تواجدوا على الطريق الخارجي الرابط بين (حلبجة) و (خورمال) و (سيدصادق) في يوم ١٢/٥/١٩٨٧ فاعتقلتهم القوات العسكرية والأمنية العراقية فساقتهم الى أماكن مجهولة فكأنوا بحكم المفقودين، الا أن أحد المزارعين عشر على جشهم المدفونة في أرضه قرب (معسكر شاندهرى) شمال (سيدصادق) في سنة ١٩٩٥ أي بعد سبع سنوات من دقتهم أحياء!! فتم نقل جثامينهم الى قسبة (خورمال) في مراسيم تشييع حاشدة تسودها أجواء الحزن والأسى. فتم تزويدنا بهذه الأسماء كفريق دفاع في قضية (كاني عاشقان) من قبل الأستاذ (سمكو سالار) مدير ناحية خورمال، وبقمنا بتقديمها الى الهيئة الخامسة للمحكمة الجنائية العراقية العليا، وتم ربطها بإضيارة الدعوى.

أسماء الشهداء المغدورين	تولد	إسم القرية
١- ياسين محمد أمين حمه كريم	١٩٣١	زهلم
٢- ساركوت محمد حمه لاو	١٩٧٠	زهلم
٣- عبدالله أحمد علي	١٩٤٧	زهلم
٤- عثمان شمس الدين إبراهيم	١٩٥٦	زهلم
٥- عمر شمس الدين إبراهيم	١٩٧٠	زهلم
٦- سامان شمس الدين إبراهيم	١٩٦٥	زهلم
٧- آزاد حسين محمود	١٩٦٨	زهلم
٨- زين الدين صالح محمد	١٩٦٢	زهلم
٩- صالح محمد	١٩٢٣	أحمد آوا
١٠- أحمد إسماعيل	١٩٤٩	أحمد آوا
١١- جمال علي رضا	١٩٥٢	سركت
١٢- عبدالله محمود عزيز	١٩٣٧	سركت
١٣- فاضل محي الدين علي	١٩٥٢	هانهي قول

هائى قول	١٩٥٢	١٤- حسين سعيد كريم
يالانيس	١٩٣٥	١٥- مجيد كريم محمود
يالانيس	١٩٤٠	١٦- منصور محمد عزت نازدار
يالانيس	١٩٧٠	١٧- سلام حمه أمين علي
يالانيس	١٩٥٧	١٨- جمال حامد صالح
يالانيس	١٩٤٠	١٩- حمه خان احمد شريف
دورهى مهى	١٩٤٦	٢٠- حمه كريم حمه شريف نصر الله
دورهى مهى	١٩٥٦	٢١- حمه نجيب حمه خان عزيز
دورهى مهى	١٩٣٤	٢٢- رحمن قادر محمد
دورهى مهى	١٩٥٦	٢٣- بونس رحيم عبدالله
دى كۆن	١٩٧٠	٢٤- توري محمد حسن
دى كۆن	١٩٦٩	٢٥- نادر حمه صالح مجيد
تازه دى	١٩٤٠	٢٦- عبدالله قادر مولود

تلاوة القضية:

أحيلت قضية (كانى عاشقان) من قبل محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا تحت الرقم ٢٠٠٩/٤ / موجزة وفق العادة ١٢ الفقرات أ - ب - هـ - و - ح - ي من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا العرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

المتهم / علي حسن المجيد

تأريخ الجريمة / ١٢/١٣/١٤ من الشهر الخامس / ١٩٨٧

نوع الجريمة / الجريمة ضد الإنسانية

مكان الجريمة / محلة (كانى عاشقان) وضواحي مدينة حلبجة التابعة لمحافظة

السليمانية/ العراق.

إسم المحكمة / المحكمة الجنائية العراقية العليا / الهيئة الخامسة

برئاسة القاضي / عبود مصطفى الحماسي

بقرار من المحكمة الجنائية العراقية العليا تحدد يوم ٢٠٠٩/١١/٤ لبدء محاكمة المتهم الوحيد في جريمة (كائى عاشقان) وهو المتهم (علي حسن المجيد). تم إفتتاح جلسة المحاكمة بحضور رئيس المحكمة وأربعة أعضاء آخرين كما وحضر السيد المدعي العام وحضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي المحامي (كوران أدهم) رئيساً والمحامي (بكر حمه صديق) عضواً كما وأحضر المتهم (علي حسن المجيد) وحضر وكلاءه المحامون المنتدبون.

بدأت الجلسة بتلاوة موجزة للقضية، من حدوث المظاهرة في ١٢/٥/١٩٨٧ وقمعها من قبل الأمن والجيش وإستشهاد المواطن (مريوان حمه رشيد) ومن ثم قصف محلة كائى عاشقان بالطائرات المروحية العراقية التابعة لطيران الجيش وبقاذف الهاون وإستشهاد عدد من المواطنين كان المعدم (علي حسن المجيد) مسؤولاً عن (مكتب منظومة الشمال) وفق القرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ حيث كان يملك السلطة المطلقة على المنطقة الشمالية للعراق.^١ أصدر أمره بإعتقال جميع الجرحى ومرافقيهم البالغ عددهم أكثر من عشرين مدنياً وقتلهم رمياً بالرصاص خلف معسكر (باموك) الواقع الى الجانب الشرقي لمدينة حلبجة. ثم قامت قوات الجيش والأمن بإعتقال جميع المسافرين على طريق (حلبجة - سريوان - خورمال - سيدصاق) وقتلهم رمياً بالرصاص، ثم صدر أمر من المتهم (علي حسن المجيد) بنسف محلة (كائى عاشقان) الجميلة بالمفرقات والبالغ عدد دورها (٢٥٠) وحدة سكنية واضطر أهلها الى الهروب الى إيران خوفاً على حياتهم.

ثم قام بإعتقال أكثر من (٢٣٠) شخص مدني بغية ضمان إستكمال نصف (كائى عاشقان) تحت تهديد القوة والسلاح لمدة أسبوع. حيث شكلت هذه الممارسات مجموعة من الفقرات الأساسية للمادة ١٢ من قانون المحكمة الجنائية الموقع ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

ماهي تلك المادة بفقراتها المحالة؟

١- إعتراف المعدم (علي حسن المجيد) أثناء محاكمته في (قضية الأنفال) و (قضية حلبجة) بصدد هذا القرار إليه ومنحه تلك الصلاحيات المطلقة على الجزء الشمالي من لعراق وعلى وجه الخصوص منطقة كردستان، فكان يملك صلاحية إصدار القرارات التي لها قوة القانون وإصدار أمر إعتقال وقتل وترحيل وتهجير وإبعاد وهمد وقصف وتخريب وحرق و...ألخ. دون أن تكون إحدى قراراته خاضعة لأي إعتراض أو طعن. لأن القرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ كان يمنح الصلاحيات المطلقة في حسم القضايا الأمنية والعسكرية والإدارية والتشريعية دون الرجوع الى القيادة العراقية.

تنص على مايلي: (الجرائم ضد الإنسانية تعني لأغراض هذا القانون أيأ من الأفعال المدرجة في أدناه متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بهذا الهجوم).

أما الفقرات المعالة:

الفقرة (أ) : القتل العمد

الفقرة (ب) : الإبادة

هـ : إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان

و : التعذيب

ح : إضطهاد أية جماعة محددة من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس أو لأسباب أخرى لا يبيزها القانون الدرلي.
ي : الأفعال اللإنسانية الأخرى ذات الطابع المعامل التي تتسبب عمدأ في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية.

والذي حصل أن جميع هذه الفقرات حصلت في أحداث كاني عاشقان مع إضافة جرائم خلت منها المادة (١٢) من القانون المذكور.. منها على سبيل المثال، نسف محلة كاني عاشقان وطرده أهلها، وإحتجاز ٢٣٠ شخص مدني لإرهاب الآخرين، وإعتقال مجموعة مدنيين متواجدين على الطريق المؤدي من (حلبجة - سيراوان - خورمال - سيدصادق) ثم سوقهم الى أماكن مجهولة وقتلهم أحياء! وإستعمال الطائرات المروحية لقتل القرويين وهدم بيوتهم وحرق محاصيلهم وبساتينهم. كان سلوك الجيش في وقتها في قعة التصرف الوحشي، وأقسى ما يكون على السكان المدنيين، والأغرب من كل هذا أن النظام قرر نسف قسبة خورمال مع جمعيتها ونقلها قسراً الى الطرف الغربي لسهل شهروزور وإسكانهم في مجمعات قسرية أطلقوا عليها إسم مجمعي (النصر) و (السلام). يمكن النظر الى هذه الوثيقة.

الوثيقة رقم (١٠)

الى / قانئقائئمة قضاء حلبجة

العدد: / أمن / ٧٦

الموضوع / ترحيل ناحية

التأريخ: ٢٥ / ١٠ / ١٩٨٧

كتاب مكتب تنظيم الشمال - السكرتارية ٥٩٤٤ في ٢٦ / ٩ / ١٩٨٧ المبلغ إلينا بكتاب اللجنة الأمنية لمحافظة السليمانية ١٢٧٤ في ١١ / ١٠ / ١٩٨٧. حصلت الموافقة على هدم ناحية ومجمع خورمال وترحيلهم الى مجعمي (النصر) و (السلام) وتصدير ممتلكاتهم الغير منقولة، نرجو إتخاذ مايلزم وإعلامنا لطفاً.

إمضاء

العقيد

خالد علي عبداللطيف

رئيس اللجنة الأمنية الفرعية لقضاء حلبجة

نسخة الى:

- اللجنة الأمنية لمحافظة السليمانية ، كتابكم أعلاه للتفضل بالإطلاع. مع التقدير.

- الجيش ٤٢٩، للتفضل بالإطلاع.

ملاحظة:

يلاحظ على هذه الوثيقة أن النظام كان يصدد برنامج تخطيطي واسع ومنهجي لتخلية المنطقة بكاملها من الوجود المدني بعد أحداث (كاتني عاشقان) وقيل أحداث الضربة الكيمياءوية. فالأمر كان يتعلق بالمخطط العسكري السابق الذي بدأه في نهاية السبعينات وانتهى به في نهاية الثمانينيات حيث حول مساحة قدرها ٢٥٠٠٠ كم^٢ الى محرمة عسكرية! يلاحظ وجود اسم المدعو (خالد علي عبداللطيف) مدير أمن حلبجة وهي شخصية معوية معروفة لدى الحلبيين على ذيل الكتاب الصادر. والأمر صادر من (مكتب تنظيم الشمال) الذي كان يترأسه المدعوم (علي حسن المجيد). أما كلمة اللجنة الأمنية، فهي عبارة عن لجان متكونة من رئيس الوحدة الأمنية في المحافظة مع رئيس الوحدة الإدارية وضابط الإستخبارات العسكرية وممثل عن الجيش، وأعطيت هذه اللجان الصلاحيات المطلقة كحكومة مصغرة على مستوى الوحدات الإدارية لتتصرف كما تحلو لها ومتى ما شاءت ذلك، أما بصدد الصلاحيات فكانت تمنح لها كجزء من الصلاحيات الممنوحة لرئيس مكتب تنظيم الشمال ضمن القرار (١٦٠) المؤرخ ٢٩/٣/١٩٨٧ الصادر من مجلس قيادة الثورة، ورتجلى هذه الصلاحيات المطلقة في هذه الوثيقة:

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار: ١٦٠

تأريخ القرار: ١٩٨٧/٣/٢٩

قرار

إستناداً إلى أحكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والأربعين والفقرة (٢) من المادة الثالثة والأربعين من الدستور وتنفيذاً لما تقرر في الإجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي المنعقد في ١٩٨٧/٣/١٨ قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ١٩٨٧/٣/٢٩ مايلي:

أولاً: يقوم الرفيق (علي حسن المجيد) عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي، بتمثيل القيادة القطرية للحزب ومجلس قيادة الثورة في تنفيذ سياسته في عموم المنطقة الشمالية ويضمنها منطقة كردستان الحكم الذاتي بهدف حماية الأمن والنظام وكفالة الإستقرار فيها وتطبيق قانون الحكم الذاتي في المنطقة.

ثانياً: يتولى الرفيق عضو القيادة القطرية لتحقيق أهداف هذا القرار صلاحية التقرير الملزم لجميع أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والأمنية ويوجه خاص الصلاحيات المنوطة لمجلس الأمن القومي ولجنة شؤون الشمال.

ثالثاً: ترتبط الجهات التالية في عموم المنطقة الشمالية بالرفيق عضو القيادة القطرية وتلتزم بالقرارات والتوجيهات الصادرة عنه التي تكون واجبة التنفيذ بموجب هذا القرار:

- ١- المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان للحكم الذاتي.
- ٢- محافظوا المحافظات و رؤساء الوحدات الإدارية التابعون لوزارة الحكم المحلي.
- ٣- أجهزة المخابرات وقوى الأمن الداخلي والإستخبارات العسكرية.
- ٤- قيادات الجيش الشعبي.

رابعاً: تلتزم القيادات العسكرية في المنطقة بأوامر الرفيق عضو القيادة القطرية بكل مايتصل به (أولاً) من هذا القرار.

خامساً: يعمل بهذا القرار من تأريخ صدوره وحتى إشعار آخر، ويتوقف العمل بالأحكام القانونية التي تتعارض وأحكام هذا القرار.

إمضاء

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

نلاحظ من خلال هذه الوثيقة بأن الممدوم (صدام حسين) منح جميع صلاحيات رئيس الجمهورية الى الممدوم (علي حسن المجيد) فكان يسمى في أوساط الحزبين بسيف القائد في الشمال. فكان سيفاً بدون ضمير أو قيم أو أبسط قواعد السلوك الإنساني وحتى شرف السلوك العسكري في المؤسسة العسكرية النظامية في العالم. حيث بدأ صدر هذا القرار بتنفيذ أوامر الحزب القائد على رقبة كردستان فقام بتغيير الوضع السكاني في كركوك وبدأ حملات الأتغال الجائرة وشملت هذه العمليات جميع مساحات إقليم كردستان وقتل أكثر من ١٨٠٠٠٠ مئة وثمانين ألف كوردى مدني بريء ودمر أكثر من ٤٠٠٠ أربعة آلاف قرية وتصببات كردية وأحرق بسايتها دون إحساس بتأنيب الضمير. فتم سوجه الى المحاكمة وحكم عليه بالإعدام شنقاً حتى الموت لثبوت الجريمة عليه أدلة وإعترافاً وتم تنفيذ حكم الإعدام بحقه في مساء يوم ٢٥ / ١١ / ٢٠١٠ الساعة (٥) عصراً.

وكانت جريمة (كاشي عاشقان) من صنعتة ومخططة كما ظهر في الأدلة المربوطة بأوراق الدعوى وقد إستخدم جميع الوسائل العسكرية والأمنية والإستخباراتية المتاحة أمام لإرتكاب هذه الجريمة بحق المدنين.

عودة الى جلسات المحاكمة وعند إستكمال قراءة قرار الإحالة على المتهم الممدوم (علي حسن المجيد) الذي أحضر جبراً الى المحكمة. قام السيد رئيس هيئة الإدعاء العام بتقديم لائحة إستهلالية متكونة من أربع صفحات بتاريخ ٤ / ١١ / ٢٠٠٩ وقد فتحت اللائحة أفانق الجريمة ووصفها بشكل يتناسب مع قرار القلاوة وتضمنت بداية قرآنية من سورة (الجاثية) وسرد تأريخي مقتضب للحادثة وإستشهاد أحد المدنين وإستعمال صلاحيات الرفيق القائد (علي حسن المجيد) وفق القرار ١٦٠ في ٢٩ / ٣ / ١٩٨٧ وإعدام الجرحى مع المرافقين. وتسأل حول الجدوى القانوني لهذه الممارسات الجائرة وتجاوزها على القوانين الوطنية والدولية ومواثيق حقوق الإنسان.. وفي النهاية طالب السيد رئيس هيئة الإدعاء العام بالإستماع الى أقوال المشتكين والشهود والإطلاع على الأدلة الوثائقية المربوطة في الدعوى.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الأعضاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م/ مطالعة إستهلاكية بخصوص جريمة كاني عاشقان

كثيرة هي الطواقم كثيرة هي النوازل كثيرة هي الجرائم التي حلت بعراقي الجريح حتى كادت ولكثرتها نسيان البعض منها. ولأتراني مبالغاً إذا قلت أنه لعديد الرزايا والجرائم التي أصابت بلدي بمقتل فيان بعضها ارتكبت بصمت دون أن تحفل مساحة إعلامية واسعة تتناسب وحجم الجريمة المرتكبة، فهذه جريمة كاني عاشقان التي نحن بصدها اليوم وهو حي حلبجي ارتكبت الجريمة فيه ومرت رغم فضاعتها ودمويتها وطريقة إرتكابها البشعة، الا أنها أصابها نسيان وتعتيم إعلامي، أزيل هذا الحي من الخارطة العراقية. حتى أن الإحصائيات الرسمية تشير الى إزالة حوالي ٤٠٠ دار من هذا الحي وسويت مع الأرض ودفن كثير من ساكنيه تحت الانتفاض وأعدم جرحى الحي الراقدين في مستشفى حلبجة لا لذنب اقترفه سوى انهم وفي عام ١٩٨٧ لاحظوا ان النظام العباد قام بتهجير القرى المحيطة بقضاء حلبجة وقد سارهم خوف مشروع بأن مدينة حلبجة ربما تكون هي البرنامج التالي للترحيل فدعى الناس هناك للقيام بتظاهرة سلمية يوم ١٢/٥/١٩٨٧ يرددون من خلالها شعارات مستنكرة للتهجير الذي حصل لقراهم وخوفهم ان يشمل الترحيل مركز المدينة، تعرضت التظاهرة لوابل من الرصاص واستشهد على أثرها شاب يدعى مريوان حمه رشيد وحمل المتظاهرون جثمان الشهيد على أكتافهم وأخذوا يجوبون به أحياء المدينة وشوارعها فازدادت التظاهرة عنفواناً وحماساً وعدداً ونتيجة لتلك التظاهرة فقد أصدر المتهم علي حسن المجيد أوامره الى قائد الفيلق الأول حسب صلاحياته المطلقة التي خوله القرار ١٦٠ في ٢٩/٢/١٩٨٧ الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل بإعدام جميع جرحى المظاهرة الراقدين في المستشفى بل أن فسوة المتهم تجاوزت هذه الديموية الى إجراء آخر وهو منع معالجة الجرحى الراقدين إضافة الى قمع التظاهرة وحضر التجول كما وجه بالإستفادة من الشفلات والبلدوزيات الموجودة لدى المعسكرات بغية إزالة حي كاني عاشقان بأكمله من

على الخارطة وكان مصير الجرحى ومرافقهم ان تم نقلهم الى منطقة باموك وتم دفنهم وهم أحياء ورمي الآخرون بالرصاص ودفنهم هناك أيضاً.

السادة القضاة:

نتساءل تحت أي غطاء قانوني أو شرعي أو أخلاقي يزال حي بعملية عسكرية منظمة ومخطط لها، لقد استمرت التفجيرات لبيوت الأهالي بمادة الـ(TNT) لغاية يوم ١٩٨٧/٥/٢٠. ولاغربة في ذلك فهذه هي العقليّة الدكتاتورية التي لا تؤمن بكم الأنواء فحسب بل تريد للشعب ان يكون بيادق شطرنج يحركونه حسب أهوائهم بل ان الشعب بمفهومهم قطيع يأكل ويشرب وينام فقط.

فلكم أن تتصوروا أيها السادة عوائل تعاني الفاقة وبكدها وعرقها استطاعت ان تبني بيوتاً لها وذلك اخر طموحاتها وفي لحظة غضب السلطة عليهم - لأنهم خرجوا على إرادة السلطان - أصدرت أوامرها المتمثلة بأوامر المتهم علي حسن المجيد الى قائد الفيلق الأول بإزالة حي كائي عاشقان واعدام الجرحى وليتصور أي انسان في هذا العالم ماهي حالة الفزع والجزع التي تعترى الإنسان وهو يرى بيته ومأواه يتعرض للهدم، كيف لاتصل القلوب الى المحتاجر.

وإزاء ذلك فإن النظام المباد يريد أن يكون هناك مواطناً حسب مواصفاته وكان العواطنة في نظره جرعة تحقق في جسم الإنسان عندها يصبح مواطناً حسب الطلب، أليس في هذا خيل تام؟

السادة الأفاضل:

لم يكتف الأميون عند هذا الحد بل إنهم ارتكبوا افعالاً لايمكن أن يقال عنها الا أنها أفعال تدل على القدر وإيقاع الناس في فخ وقد تعشل هذا الفعل الغادر بأنه بعد إنتهاء التظاهرة فقد ركبت مكبرات الصوت على احدى الطائرات المروحية واخذت تصدر نداءات الى الأهالي البقاء في بيوتهم وعدم الإندراج وراء المخربين كما يسمونهم وأن الحكومة أصدرت عفواً عنهم على حد ماجاء في النداء وفي الوقت الذي كانت تطلق فيه هذه النداءات فإن الآلة الحربية قد لغعت حي كائي عاشقان بمادة الـ(TNT) المتفجرة بعد قصف الطائرات السميّة له وقد عمدوا الى إجراء شيطاني آخر وهو أن الأجهزة المختصة كانت قد احتجزت مجاميع كبيرة من الناس ووضعتهم في متوسطة حلبة للبنات وقد كان عددهم بحدود ٢٣٠

شخصاً إضافة الى المحتجزين في أماكن أخرى وقد وضعهم كرهائن بأنه في حالة إطلاق أية رصاصات من الأهالي ياتجاه القوات العسكرية أثناء هدم بيوت الحي فإن هذه القوات ستقوم بإعدام عشرة محتجزين مقابل كل إطلاقا يطلقها الأهالي وفي هذه الأثناء تم التفجير بالمواد المتفجرة وتهدمت البيوت على رؤوس ساكنيها ودفن الكثير منهم تحت الأنقاض ناهيك عن عدم السماح للأهالي بإخراج أثاثهم البيئية قبل التفجير كما لايفوتنا ان نذكر ان السلطات وضعت إشارة (X) على البيوت ال شارك ساكنيها في التظاهرة حتى تأخذ الأولوية في هدية التفجير وهذه الحالة دفعت بعض المخلصين بوضع نفس الإشارة على بيوت الموالين للنظام.

السادة القضاة:

في الوقت الذي أوضاعنا فيه بهذه الموجزة السريعة حجم الكارثة مضافة الى الكوارث الأخرى التي تعرض لها شعبنا وفي الوقت الذي كان فيه قدرنا الكارثة والجريمة وشلال دم يجري ويقابل هذا الخراب فان قادة العالم أصبحوا يتسابقون وكان هناك منافسة محتدمة بينهم حول موضوعة مفادها من يستطيع ان يوفر رخاء وأماناً لشعبه أكثر من غيره؟ حتى تنوعت أشكال الرخاء في العالم عيش كريم ومواطن يتنام ويصحوا ويوجد مجال العمل ميسوراً لايقبله مصير مجهول وهكذا فإن العالم كفل من خلال مدوناته الدستورية حق العيش الكريم وحرية الرأي وقبول الآخر وحفظ أدمية الإنسان حتى أصبحت تلك من المعاملات التي يعارسها الإنسان فوق شرى وطنه ولم تكن بعيدة العنال أو أنها أحلام تداعب خيال الشعوب بل شرعت القوانين لترسخ هذه المفاهيم وأصبح الخروج عليها همجية ووحشية وخرقاً لحقوق الإنسان الأساسية المثبتة في المواثيق الدولية وأصبح تحقيق هذه المفاهيم من الرغائب ولم يكن تابعاً من خوف أو عقوبة أو ترجية لوم من أحد بل أنها طقوس تابعة من رغبة القائمين عليها ولكن في بلدي الجريح وللأسف فان المعادلة قلبت وأصبح ديدن الحاكمين هو تحويل البلد الى طرائق قردا انصبت أفعالهم على تحقيق كوارث ثلاث تجويع وتجهيل وتدمير ولا أراني مبانفاً في ذلك فهذه أوامر المعتهم علي حسن المجيد كما أسلفنا المتمثلة بإزالة حي كاني عاشقان بكامله وبمدها خسرت حلجبة بالأسلحة الكيماوية وأثناءها ارتكبت جريمة الأنتفال وقيلها وبمدها ما يعز على الحصر ويجار المرء حقيقة في تفسير ذلك ولمصلحة من يشردم الوطن ويخرب ولاعجب في ذلك فإن النظام كان يعطي

لمنفذى هذا الخراب والعمار عنواناً براقاً بأنهم أصحاب تأريخ نضالي ويكافئهم بتعليق نياشين البطولة على صدورهم وهكذا يفسر العوج بأنه الإستقامة والإستقامة هي العوج، الله ما هذي البلاوي التي حلت ببليدي العزيز.

السيد الرئيس السادة الأفاضل:

ختاماً ومن أجل أن يحيط نزع العدالة برقبة كل من فعل أو أمر أو شارك أو حرض أو ساعد على ارتكاب هذه المجرزة والهدم نطلب الإستماع لأقوال المشتكين والإطلاع على الأدلة والشائعية.

نسأل الله تعالى ان نكون قد وفقنا لما يرضيه لإيضاح دعوة المظلوم التي ليس بينها وبين الله حجاب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس هيئة الإعدام العام

في قضية كاني عاشقان

ثم إستمعت المحكمة الى أقوال المشتكين وهم كل من (حمه صالح محمود) و (أميد حسن) و (سويبة أحمد) و (حمه سعيد حمه كريم) و (فريشته حمه أمين) و (رحيم محمد عبدالله). واستغرق الإستماع الى هؤلاء المشتكين جلستين متتاليتين، وكانت إفاداتهم تنصب على سرد القضية بشكل عياني من بداية التظاهرة الى نفس (كاني عاشقان). ثم تأجلت المحاكمة الى يوم ٢٠٠٩/١٢/٣٠. وفي اليوم المحدد للمحاكمة تشكلت المحكمة كالسابق وأحضر العتق (علي حسن المعيد) فكانت الجلسة الثالثة واستمعت المحكمة فيها الى أقوال الشهود وهم كل من (عبدالرحمن فرج يكلس) المعروف بـ(ملا عبدول) و (جمال حمه عبدالرحمن) وكان من الجرحى المصابين وقت الحادث. والشاهد (محمود أحمد صوني) وأكد جميعهم على سرد الحادث بنفس الصورة التي قدمها المشتكون مع إضافة تقدم بها الشاهد (ملا عبدول) تتعلق بمصير مواطن مدني إسمه (عمر حمه أمين) كان قد إعتقل في نهاية السبعينات متواجداً في بستانه الواقع في المنطقة المحرمة فقامت الطائرات الحربية بالتقاطه وسوقه الى مكان مجهول، حيث لايعرف مصيره حتى الآن. فكان الرجل من ضحايا تطبيق قرار حظر المناطق المرحلة وتحويلها الى محرمات عسكرية.

بعد الإستماع الى أقوال المشتكين والشهود قررت المحكمة إجراء كشف ميداني على محل الحادث الواقع في محلة (كاني عاشقان) و (شيخ اسماعيل) و (بيرمحمد) الواقعة في مدينة حلبيجة وحددت يوماً معيناً للكشف. فقامت المحكمة بإجراء الكشف في موعدها المحدد حسب القانون واستمعت في ساحة الجريمة الى أقوال عدد آخر من الشهود. وكانت المحكمة قد قررت سابقاً وفي الجلسة الثالثة تأجيل المرافعة الى يوم ٢٧/١/٢٠١٠ وهي الجلسة الرابعة والأخيرة التي شهدناها في قضية كاني عاشقان حيث تشكلت المحكمة في غرفة السيد رئيس الهيئة الخامسة في بغداد الساعة العاشرة صباحاً وأبلغنا رئيس المحكمة السيد القاضي (عبود مصطفى الحمامي) بواقع تنفيذ حكم الإعدام بحق المدان (علي حسن للمجيد) في قضية الأنفال وأستعلمنا من سيادته نسخة من شهادة الوفاة الصادرة من قسم الإحصاء الصحي والحياتي التابع لوزارة الصحة العراقية المرقم ٢٥٠٩٠٧ المؤرخ ٢٥/١/٢٠١٠ المتضمنة وفاة للمحكوم (علي حسن المجيد) بالإعدام شنقاً حتى الموت ومختومة من قبل العيادة الطبية لسجن الكاظمية، وأبلغتنا المحكمة بوقف كافة الإجراءات الجزائية بحق المعدم (علي حسن المجيد) والمتعلقة بقضية (كاني عاشقان).

جمهورية العراق

وزارة الصحة

قسم الإحصاء الصحي والحياتي

شهادة الوفاة

رقم الشهادة: ٢٥٠٩٠٧

تاريخ التسجيل: ٢٠١٠/١/٢٥

٢٠٠٦ / ١٤

المرتب	١. إسم المتولي ولقبه: مكي	٢. الجنس: ذكر	٣. الجنسية: عراقية	٤. الدين: مسلم	٥. المهنة:
	٦. العائلة الزوجية: أمزب .. متزوج .. أرمل .. مطلق ..	٧. تاريخ الولادة: / /	٨. محل الولادة: قضاء .. محافظة ..		
المرتب	٩. إقامته الدائمة: رقم الدار .. زقاق .. لعملة أو القرية .. ناحية .. قضاء .. محافظة ..	١٠. محل الولادة: العملة أو القرية: .. الناحية: .. القضاء: ..			
	١١. تاريخ الوفاة (كتابة): الساعة - ٠٤ م يوم ٢٥ شهر ١ سنة ٢٠١٠				
	١٢. إسم والد المتولي: حسن المجيد	١٣. إسم والدة المتولي:			
	١٤. إسم المبلغ عن الوفاة:	١٥. صلته بالمتولي:	١٦. عنوان المبلغ الكامل:		
الفترة التشريعية بين ظهور والوفاة	١٧. شهادة الوفاة الطبية				
	(١) المرض أو الحالة التي أدت إل الوفاة مباشرة (أ) الإعدام شنقاً حتى الممات (تسبب من أو نتيجة لما يليه) العالات العرضية (إن وجدت) والتي أدت للمصيب (ب) (تسبب عن أو نتيجة لما يليه) أعلاه مع ذكر قسبب الأصلي لي النهائية. (ج) (٢) حالات مهمة أخرى ساعدت على الوفاة ولاصلا لها بالمرض أو الحالة التي سببت الوفاة • إذا كان المتولي إمرأة ولي من الإنجاب (١٤ - ١٩) سنة من العمر يؤشر أحد العاطل الآتية: • حدثت الوفاة أثناء العمل <input type="checkbox"/> أثناء الولادة <input type="checkbox"/> أثناء الطاقم <input type="checkbox"/>				
	١٨. حدثت الوفاة في: البيت المستشفى مكان آخر				
	١٩. أشهد أن الوفاة قد حدثت من الأسباب المثبتة أعلاه إسم الطبيب:				
	عنوان إشتغال الطبيب:				
	٢٠. شهادة طبية عدلية (شلاً وتوقع من قبل الطبيب العدلي) إلى الموقع أثناء المكتوب: طبيب لي: تمت بتشريع جثة المتولي والمرسلة من قبل حسب إستمارة المرقمة والمؤرخة لي / / الساعة بتاريخ / / ٢٠٠٠ فوجدت سبب الوفاة توقيع الطبيب ختم الطبابة العدلية				
	٢١. معلومات خاصة بمديرية الجنسية والأحوال المدنية (تؤخذ من هوية الأحوال المدنية) رقم العمل رقم الضريبة لمحافظة رقم هوية الأحوال المدنية (وترفق بالشهادة)				

محلل لدى طبقة الصحية لي
 تمت تامل
 لي

الفصل الثاني

جريمة حلبجة

عذراً للقارئ الكريم، فكان لابد من التوسع في سرد (قضية كاني عاشقان) من يوم حدوث الجريمة الى نهايتها. أما الآن فنعود الى نهاية سنة ١٩٨٧ وتسرّب الأخبار الأمنية والعسكرية الى مسامع الحلبيين حول بداية حدوث مأساة قد ظهرت بوادرها من قضية كاني عاشقان وضرب مناطق مدنية أخرى في كردستان بالأسلحة الكيميائية منها سيوسينان وقرداغ وباليسان (وقد ثبتت هذه الجرائم كلها أمام المحكمة الجنائية العراقية العليا فيما سبق) وكانوا يتحدثون عن آثار هذه الأسلحة الكيميائية بصورة أقرب الى الخيال بحيث يصاب المستمع بحالة اليأس، لكونه لا يملك أية وسيلة متاحة لمنع إنتشار هذه الغازات المميتة. وأقرب حادثة الى سمع الحلبيين كانت حادثة قصف مدينة (سردشت) الإيرانية الكردية بالأسلحة الكيميائية في ٢٨/٦/١٩٨٧ وهي مدينة صغيرة جميلة يسكنها كورد من الجنسية الإيرانية، تقع على السفح الجبلية الموازية لمدينة (قلعة دزة) العراقية. وكانت نتيجة هذه الضربة الكيميائية إستشهاد أكثر من (١٥٥) مواطناً مدنياً وجرح أكثر من ٤٦٠٠ مواطن كردي. وقد ثبتت هذه الواقعة الأساسية في الوثيقة رقم ١٨/١/٨١ ق ص ١٦٥٤ الصادرة بتاريخ ٤/ آب/ ١٩٨٧ وموجهة من (منظومة إستخبارات المنطقة الشرقية) الى (مديرية الإستخبارات العسكرية العامة) عبارة عن (أربع) صفحات تتضمن (١٧) نقطة. تنص الوثيقة في النقطة (١١) منها على مايلي:

- ١١ - قام العدو بنصب أجهزة خاصة على شكل خزانات في مدينة (سردشت) تقوم بإمتصاص المواد الكيميائية وتقليل مفعول الضربات الكيميائية وذلك على أثر الضربة الكيميائية على تجمعات العدو في (سردشت) والتي كانت نتائجها كما يلي:
 - أ - مقتل ١٥٥ فرد من أهالي سردشت.
 - ب - إصابة ٤٦٠٠ فرد من أهالي سردشت.
 - ج - إصابة ٩٠٠ شخص من البيسج والحرس ومن ضمنهم قائد قوات (جند الله) في سردشت.

كان خير قصف (سردشت) بالأسلحة الكيماوية كالصاعقة حيث أدخل اليأس والقنوط في تصور أية مقاومة ضد القوات العراقية التي باتت تملك أشد الأسلحة فتكاً بالأمالي دون هاجس خوف من الله أو تقدير لقواعد القانون الدولي أو محاسبة الوجدان. وكانت الأجهزة الأمنية تتعمد نشر هذه الإشاعات وتضخيمها في وسط الناس لغرض خلق الروع والخوف المستمر من ردة فعل النظام ومنعهم من القيام بأي عمل مخالف وإن كان مدنياً - ونتائج المظاهرة السلمية التي قام بها أهالي حلبجة كانت شاخصة أمامهم - وكانت الدولة منشغلة على خطوط الشريط الحدودي بحربها بالضرور مع إيران حيث إن دري المدافع وأصوات الانفجارات المتبادلة كانت تصل إلى مسامع الحلبيين وفي بعض الأحيان وأثناء مرحلة الحرب المدنية كانت الطائرات العراقية تقصف جميع المنشآت المدنية الإيرانية وكانت إيران تردّ بالمثل، وتحولت مدينة حلبجة وضواحيها الحدودية أهدافاً يومية للمدافع الإيرانية وفي إحدى العرات تحولت مدرسة ابتدائية مهجورة في (ناحية سيروان) إلى مذبحه مروعة نتيجة سقوط إحدى قذائف المدفع الإيراني عليها وكانت مكتظة بالعوائل المرحلين وبسبب تواجد بعض الخزانات والبراميل العليئة بالنفط انفجرت أثر سقوط القذيفة في وسطها مما أدى إلى سقوط أكثر من (٢٠٠) مدني شخص كلهم من المدنيين. فكان الجيش العراقي يتمترس داخل المدن والقصبات والقرى ويضع قواعد المدفعية والصاروخية فيها ويقصف المدن والقصبات المدنية الإيرانية من هذه القواعد.

حرب على جبال حلبجة..

في نهاية الشهر الأول من عام ١٩٨٨ لاحظ أهالي مدينة حلبجة وضواحيها تحركات عسكرية على قمم جبال (هورامان - سورين) الواقعة على الجانب الشمالي لمدينة حلبجة وهي سلاسل جبلية شاهقة مطلة على قسبة خورمال وهورامان وسهل شهروز، وكانت التحركات تبدو وكأنها أليات عسكرية تشق طرق جبلية من الجانب الإيراني إلى الجانب العراقي على مرتفعات (رينكين - ملة خورد) المشرفتين على قرية (زلم) و (أحمد أوا)، وهي منطقة جبلية فاصلة بين العراق وإيران وكانت القطعات العسكرية العراقية بكامل تجهيزاتها المدفعية والصاروخية تتواجد في المنطقة بشكل مكثف لكنها لم تتحرك لعلاج الموقف، وقد عملت الأليات العسكرية الإيرانية الخاصة بالطرق من سفلات وبلدوزات بشكل مكشوف واستعملت المفرعات لتفجير الأماكن الصخرية الصعبة. وبحلول نهاية الشهر الثاني وصل

هذا الطريق الى الجانب العراقي وكان يتراءى للأعين من (خورمال) و (شهرزور) و (حلبجة)، لكن المستغرب في الأمر هو سكوت القوات العراقية من هذا التحرك المكشوف! حيث بادر الأهلاني الى مفاتحة الجهات المختصة للدفاع عن منطقتهم لكنهم لم يتلقوا جواباً مقنعاً، وبدأت الشائعات بالتسرب الى نفوس المواطنين حول هجوم إيراني واسع النطاق في المنطقة. السؤال المطروح هو: ماذا كان يعمل جهاز الإستخبارات في حلبجة؟ وقد كان يتمتع بأقوى جهاز رصد للأخبار وثبت فيما بعد بأن هذا الجهاز كان يزود النظام بجميع تحركات الإيرانيين لكنه منع الحلبيين من الدفاع عن بلدهم. وكانت الطائرات العراقية المقاتلة ومرحيات الجيش تحوم حول المنطقة ليلاً ونهاراً بإستمرار، فكيف إختفت هذه المجاميع العسكرية الضخمة عن أنظار الجيش العراقي المرابض في المنطقة؟

يبدو أن قوات (البيشمركة) شاركت مع القوات الإيرانية في مخطط الهجوم على مدينة حلبجة وضواحيها، وكان بعض الأخبار يتسرب الى الناس عن طريق أقربائهم ومقربيهم بأن الجيش الإيراني على وشك هجوم واسع على المنطقة..

قد قام قائد القطعات العسكرية العراقية في منطقة حلبجة وأسمه (علي حسين عويد) بنقل عائلته وأقرباءه من بغداد الى حلبجة وأسكنهم في محلة (كاتي عاشقان) ثم نقلهم الى إيران قبل شهر من بدء الهجوم الإيراني. يبدو أن صفقة كانت تجري بين هذا القائد والقوات الإيرانية حول إحتلال حلبجة وقد أقتنع القيادة العراقية بالانسحاب من مدينة حلبجة في يوم ١٥/٣/١٩٨٨. وثبتت هذه الوقائع في الوثائق الإستخباراتية التي تم ضبطها وربطها بإضبارة الدعوى.

بدأ الهجوم الإيراني في الساعة (٩) في ليلة ١٣/١٤ / ٣ / ١٩٨٨ من الجهات الثلاث من جبال (هورامان) شمالاً و (شنروى) شرقاً و (بالاميو) جنوباً. وكانت البداية على شكل

١- (شوكت حاجي مشير) (كاره ساتي كيميباراني هه ليه به - به عارى ١٩٨٨) أي (كارثة قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية - ربيع ١٩٨٨). يتضمن الكتاب بحثاً جغرافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً للمدينة وتفاصيل المخطط العسكري لإحتلال المدينة بما أنه كان القيادي المشرف على خطة إحتلال مدينة حلبجة عام ١٩٨٨ فإن المعلومات الواردة فيها تحمل صفة الشهادة العيانية وفيها نوع من المصراحة والصدق في سرده لقضية إحتلال منطقة حلبجة مع القوات الإيرانية. الكتاب عبارة عن ٢١٠ صفحة ذات الحجم المتوسط باللغة الكردية، طبعت في السليمانية في ١٩٩٨/٣/٨ ويعدو ١٥٠٠ نسخة، مضمومة بإضواء كشهادة عيانية على ماشاهده من ويلات وحروب مدمرة في المنطقة.

تصف مدفعي وصاروخي مكثف على جميع الجهات المحيطة بحليجة حيث لم تشهد مثل هذا القصف المكثف طوال الحرب الإيرانية - العراقية، وبدأ الناس يصدقون جميع الشائعات التي سمعوها من الغير حول إحتلال حليجة.

وكانت القذائف تقترب كلما مر الوقت، وفزع الأهالي وبدأوا يتشاورون فيما بينهم، ولجأ البعض الى مبنى الإستخبارات والأمن كي يستفسروا منهم الخبر، إلا إنهم لم يحصلوا على جواب مقنع، وقد أبدى البعض إستعدادهم للدفاع عن حليجة الى جانب القوات العراقية الا إن أجهزة الدولة رفضت هذه المحاولات، بذريعة قدرتهم على صد الهجوم. لكن الهجوم لم يتوقف واستمر يومه الأول ثم استمر يومه الثاني وبدأت أصوات الانفجارات بالإقتراب من حدود المدينة وظهرت للول القوات العراقية المهزومة تنزل من المرتفعات نحو المدينة دون عناء أو إسناد أو مؤنة، فأصيبوا بنكسة عسكرية. وفي صباح يوم ١٩٨٨/٣/١٥ تم إحتلال جميع المناطق المحيطة بحليجة بما فيها (جسر الزلم) الواقع في جنوب غربها وهو المعبر الوحيد نحو شهرزورد ومدينة السليمانية، وهذا يعني سقوط مدينة حليجة الواقعة بين فكي كماشة الهجوم الإيراني دون عناء أو عمليات عسكرية، لذلك فإن حليجة قد سقطت دون أن تدخلها القطعات الإيرانية الثقيلة وإنما دخلها المفاريز وأصحاب الدراجات النارية، وتوسع الهجوم نحو الغرب حيث مراكز إنسحاب القوات العراقية. وبالفعل هدأت الأحوال ولم تعد قذائف المدافع والهاونات بالسقوط على حليجة. لكنها تحولت الى مدينة واقعة تحت أنقاض التراب والخحان وأنقطع عنها تيار الكهرباء والخدمات وبدأت موجس الخوف تتسرب في نفوس الحليجيين من ردة فعل القوات العراقية، خصوصاً أنها لم تقم بإستعمال كامل قوتها أثناء الهجوم وانسحبت الى الخلف أمام مرأى وسمع المدينة، فكان هاجس الخوف يسلك طريقه الطبيعي الى نفوسهم؛ وتوقع البعض ضربة كيميائية، أما الآخرون فقد خرجوا من المدينة واحتموا بالمرتفعات والكهوف وبين الأشجار تاركين وراءهم هذه الهواجس. لكن البعض آثروا البقاء في مدينتهم وهم الأكثرية، دون إدراك بمدى ردة فعل القيادة العسكرية العراقية وعمق الضغينة والبغض الذي أعمت أبصارهم. ثم هدأت سماء المدينة وأرضها في مساء يوم ١٩٨٨/٣/١٥ حتى صباح يوم ١٩٨٨/٣/١٦.

الجريمة الكبرى..

خرج الباقون في صباح يوم ١٦/٣/١٩٨٨ الى الشوارع والأسواق لشراء بعض الحاجيات وهم يترقبون حادثة جلل. فلم تكن بيدهم حيلة سوى الخروج الى المرتفعات المحيطة أو البقاء إنتظاراً للأجل! أما أصحاب العوائل والعجائز والأطفال والمرغسى والجرحى، فاستنصب عليهم الأمر فاختاروا البقاء رغم خطورته.. وكانت آثار التدمير والخراب بادية في شوارع المدينة وطرقاتها، أما الوجوه المصفرة والشاحبة فكانت الأبرز. لأن الذي حصل خلال يومين لايمكن تصوره حصله خلال شهر على الأقل لولا تواطؤ القوات العراقية وإنسحابها المذل الذي لايليق بجيش متمرس وخبير في المعارك. لكن يبدو أنه كان بارعاً في الغدر بالمساكين المدنيين كما فعل لاحقاً.

إقرب الوقت من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعون صباحاً وبعض الناس يتهبأون لإحضار الطعام أما الآخرون فترجعوا الى المساجد أداء صلاة الظهر. وأثناء هذه اللحظة وفي لمح البصر سمعت أصوات إنفجارات هائلة ومتتالية وأعمدة الدخان تتصاعد من كل مكان صرخات وأهات وعويل وبكاء وفزع. نزل الخوف من كل مكان، كان مشهداً تراجمدياً، وكانت شظايا الإنفجارات وقطع الأحجار والحديد التي ترمي بها الإنفجارات تصل الى عشرات الأمتار. أصيب الناس بوضع مأساوي بين الهرب أو البقاء وهم يرون أصدقائهم وأبنائهم يتساقطون تحت القصف بشكل سريع.. إستمر القصف لمدة (٣) دقائق غطت أعمدة الدخان سماء المدينة. سيطر الهلع على نفوس الناس وبدأوا بالتحرك السريع هرباً نحو الطرقات الخارجية مخلفين وراءهم كل شيء.. هدأ أزيز الطائرات، لكن الناس هربوا من هول ما رأوا وسعوا الى خارج المدينة وبقي البعض منهم في ملاجئ البيوت ومخابئها تحسباً لعودة الغارات، ولم تمض سوى دقائق حيث عادت من جديد وبدأت بقذف حملاتها من أطنان القنابل والصواريخ فعاشت في المدينة خراباً، وغرقت المدينة بعد حين في دخان الإنفجارات وغبار البيوت والدور المهدمه، إستمرت الغارات واستمر زحف الهروب المضطرب الى خارج المدينة حتى الساعة الثانية بعد الظهر وحينها سمع الناس نوعاً آخر من صيحات الإستغاثة تناديهم بالنجدة من الضربة الكيماوية، فما هي الا لحظات مرت وقد ملئت شوارع المدينة وأزقتها وطرقاتها الفرعية والخارجية بإشلاء الجثث من الأطفال والنساء والرجال المدنيين. إنها وباء الكيماوي.. رائحة الفاكهة المتعفنة والتفاح والثوم ملئت الأماكن

وتسربت الغازات الى البيوت وملاجئها ومخابئها التي لم تعد فيها زجاجات واقية حيث إنها تحطمت وانكسرت بفعل الضربات السابقة.. بدأ رذاذ العلقم بالنزول وجاءت رياح الموت الزّمام فعصفت بالحياة في المدينة وقتلت الأخضر واليابس، الفقراء والأغنياء، المرضى والأصحاء.. حتى العجائز إختنقوا بين سموم الرياح القاتلة.. وتحولت المدينة بعد هذه اللحظة الى كاشن صامت.. لايتنفس الا السموم ولايتحرك الا مع مشاهد الإحتضار الأخيرة، حتى العصافير والحيوانات الأليفة والقطط والكلاب سقطت بفعل السموم، فلا ترى فيها قائماً سوى جدران البيوت وأشجار المدينة وأعمدة الكهرباء والدخان البرتقالي المكثف الذي كان يشبه ألوان القوس والفرح. لكنه كان يحمل بين أجنحته رذاذ العلقم والموت السريع.. إنها الطائرات العراقية المغالطة إستمرت في قصف المدينة بهذه الأسلحة المحرمة لمدة ثلاثة أيام متتالية، فاسقطت عليها أكثر من (٤٠٠) أربعمائة قذيفة وقنابل وصواريخ عادية وخاصة (والمقصود بها الكيمائية). فلم تترك الطائرات النازحين فلاحقهم في الطرقات الخارجية وبين الأشجار والبساتين فرشتهم بالسموم، وامطرت عليهم سموم الموت على قمم الجبال وسفحها وطاردتهم حتى عمق الأراضي الإيرانية، إنها غضب الظلم والإستبداد، إنها حقد الإنتقام من شعب أمزل لايملك حيلة وليس لديه وسائل مقاحة لحماية نفسه، إنهم كانوا حلبجيين كورداً عراقيين ومدنيين، لم يخونوا وطنهم، ولم يجلبوا العار لبلدهم، ولم يرتكبوا ذنباً، ولم يكونوا سوى أناساً يعيشون في ظل مساجدهم وبين جنبات جبالهم ويصارعون الفقر من أجل لقمة العيش، ويتحملون قذائف المدافع المتصارعة بين بلدهم وجيرانه ! لكنها سلسلة ذكريات عاشها الحلبجيين مع جيش طالما غشى بالبطولة والأمجاد ولم يكن في الحقيقة سوى مؤسسة أيديولوجية يقرها عصابات سياسية كريمة..

لايمكن تصوير الحدث بأسطر القلم، فمن يصدق سقوط العتات في لحظة واحدة! ؟ دخل الموت في ملاجئ المختبئين والغرف المظلمة واسطح العنازل وبين الأشجار والبساتين وفوق التلال وجنات الطرق وسفح الجبال واختلطت بالهواء والتربة والعياء، فلم يعد شيء صالحاً للحياة وكل ذلك في لحظات أشبه بلمح البصر. إنتشر الهواء الطلوث في أجواء المدينة، وتسرب الى المستويات الواطئة، فكان كافياً لقتل جميع الكائنات الحية الواقعة في محيط تناوله أو إستنشاقه أو لمس رذاذاته ولو على تربة الأرض أو الغبار المترسب فوق أشجار البيوت وحدائقها وعلى أرضية البيوت وباحاتها، وتحولت الحياة بين هذه الأجواء الملوثة الى

الإستحالة في بعض الأحيان. وعندها إمتلئت البيوت والملاجيء والأزقة والشوارع الفرعية والعمامة بالجثث المتناثرة، واستمرت عمليات رش المدينة وضواحيها بهذا السلاح الفتاك لعدة يومين، يومي ١٦ و ١٧ من الشهر الثالث. ثم بدأت بقصف الضواحي لعدة يوم كامل حتى قضت على حركة الأحياء.

أشارت الإحصائيات التي قامت بها (جمعية ضحايا الأسلحة الكيميائية في حلبجة) بأن مركز المدينة أصيبت بأكثر من أربعمائة قذيفة وصواريخ وقنابل كيميائية أسقطتها الطائرات العراقية المقاتلة، أما الضواحي فإنها غير معروفة لحد الآن، لكنها أصيبت بمثلها في حلبجة. لكن الأهالي كانوا قد خرجوا من قرَاهم ومدنهم الصغيرة في (سريوان) و (خورمال) والأماكن المحيطة بها وصعدوا سفح الجبال القريبة فكان ذلك سبباً في نجاة أكثرهم.. أما مركز المدينة فأصيبت محلاتها بالغاز السام وعلى وجه الخصوص (شهيديان) و (سراي) و (كاسي قولكة) و (كولان) و (بيرمحمد) و (بنزينخانة) و (كاسي عاشقان) و (مجمع عنب) والطرق الخارجية التي تربط بين (حلبجة - عنب) و (عبابيل) و (جليلة) و (كولان) و (باموك) و (سازان). هرب الناجون بما حصلت عليه أيديهم من متاع ضروري وتوجهوا نحو الجبال والقرى المجاورة ومن ثم البقاء في القرى المهجورة والغابات على الحدود الإيرانية، منتظرين الهدوء ثم العودة، لكن القصف العراقي لم يترك لهم مجال التفكير بالعودة، فألجأتهم بقوة القصف الى إيران، فكانت مشاهد تعليق الطائرات العراقية فوق هذه الحشود النازحة المليئة بجرحى النساء والأطفال مؤلماً ومخزياً في نفس الوقت. فكان تعبيراً عن مدى الحقد الذي تضمنه القيادة العسكرية العراقية تجاه شعبها العزل بدل حمايته وصونه وهو يعيش حالة حرب مع عدوه، فيمن يستجير المظلوم، أبعده إحتضنه وأكرمه وأحسن ضيافته؟ أم بحكومته التي صبت عليه جام غضبه دون جريرة أو سبب ودون وأزع من الدين والقيم وخوف من الله أو من محاسبة الوجدان أو مراقبة المجتمع الدولي؟!

إنقطع السبل بالسبل للنازح فلم يفكر أحد بعدد الضحايا والجرحى والمصابين، فالنجاة بالأنفس كانت ضمن الأولويات وأحضرت القوات الإيرانية المرابطة على الحدود جميع مستلزمات نقل النازحين والجرحى الى إيران من إسعافات أولية وطوافات ووسائل نقل أخرى، فبدأت عملية نقل وهروب قسري سريع الى داخل الأراضي الإيرانية عن طريق محاور (جنار) و (سازان) و (شيخان) و (طويلة) وهي نقاط حدودية قريبة من حلبجة، واستغرقت

عمليات النقل والإغاثة ثلاثة أيام إلى أسبوع، تمت خلالها نقل أغلبية الناجين من جحيم القصف الكيماوي إلى إيران وتم إسكانهم على وجبات مختلفة في المدارس والمساحات بغية نقلهم فيما بعد إلى مخيمات في العراق حيث لهذا الغرض، منها مخيم (هرسين) و (كنكاوي) و (سنغور) و (كامياران) و (شهرک) و (کرمان) و (سقز) و (سرياس) و (جوانرود) و (باوجان)، في وقت كانت المدن الإيرانية تتعرض للقصف المستمر من قبل الطائرات العراقية. إلا إن تلك المخيمات جمعت شمل النازحين مؤقتاً وبدأوا حينها بالتفكير بالمفكرين والمترولين والجرحى.. وقد إستيقظ الحلبييون في إيران من حلم هذا الكابوس الخطير وشعروا بحقيقة المأساة التي أصيبوا بها وحجم الكارثة التي تعرضوا لها.. وطلبوا من المسؤولين الإيرانيين السماح لهم بالعودة لحين التأكد من مصير الباقين وجلب أغراض قد تساعدهم في تكلمة هذه الحياة البدائية، فسمحت لهم إيران بذلك. واستغرق الوقت الشهر الخامس من عام ١٩٨٨ وتأكد الجميع بأن مدينتهم تعرضت لأسوأ هجوم وحشي بالأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً وأن الضحايا سقطوا بالآلاف وامتثلت مستشفيات طهران والمدن الإيرانية بجراحهم ونقل البعض إلى خارج إيران لتلقي العلاج لكن دون جدوى لأن المصابين بهذا السلاح بقوا معلولي الصحة والمعاقية، وكثرت التشوهات وعاهات التنفس وأمراض الجلد وغيرها من الأمراض التي تركتها الغازات كيصحات جريمة على أجساد هؤلاء المساكين. تناولت وسائل الإعلام العالمية الخبر كفجاعة إنسانية كبيرة وجريمة لا يمكن السكوت عنها، وتحولت مشاهد القتل الجماعي وصور الضحايا من الأطفال والنساء في باحات البيوت وقرب مواقد طعامهم إلى مشاهد تراجيدية لا يصعد أمام رؤيتها حتى قساة القلوب. مشاهد الإحتضان الجماعي وموت الأطفال قرب خزانات المياه وعلى حاقات الجداول الصغيرة وفي السهول القريبة من المدينة، وكأنها لحظات الوداع الأخيرة والإستعداد لتمثيل دور مأساوي في مسرحية حقيقية إسمها جريمة حلبجة..

أما الجيش فقد إستمر في قتال المدنيين وقتل الأبرياء وتفجير بناييع الحياة في إقليم كوردستان وبدأت حملات (الأنفال) بقيادة المتهمين (علي حسن المجيد) و (حسين رشيد التكريتي) و (نزار خزرجي) و (سلطان ماشم) من الشهر الثاني لعام ١٩٨٨ على شان مراحل دموية سقطت خلالها أكثر من (١٨٠٠٠٠) إنسان كورد مدنيين ورحلت أكثر من أربعة آلاف قرية ودمرت مساحات شاسعة من إقليم كوردستان وتحولت إلى أراضي محرمة، فلم

تتوقف الآلة العسكرية العراقية من سفك الدماء وتخريب المدن وقتل المدنيين. أما وسائل إعلامه فكانت تشيد ببطولات الجيش وصولاته المجيدة في قرى كوردستان وسكنت عن قضية حلبجة ولم تعلق عليها ولم تتهم أحداً بالفعل الجرمي، لكنها تناولتها في مراسلاتها السرية على مستوى (الإستخبارات) و (الجيش) و (الأمن) و (الجيش الشعبي) ويبدو واضحاً بشكل غير قابل للتأويل والتشكيك بأن العراسلات تكشف عن وجه الفاعل الحقيقي لجرمة حلبجة وهي القوات العراقية وتم توضيح ذلك أمام المحكمة واعترف بها المتهمون المدانين في القضية.

وعلى المستوى الأمني تعاملت الحكومة العراقية مع الحدث بمنتهى الحذر والكتمان ومحاسبة أي شخص يتحدث عن حلبجة، ثم أصدرت القيادة العراقية عفواً في نهاية عام ١٩٨٨ بغية إستدراج المذممين وعودتهم الى العراق وقضاء بقية عقوباتهم في صحراء (كرده چال) و (بهرحوشتر) و (باينجان) و (نكره سلمان). أعلن القرار وعاد عدد غفير من الحلبيين الى العراق عن طريق المنطقة الحدودية الواقعة في قرية (طويلة) ثم الى قضية (عربت) وأستلام الجهات الأمنية لتلك العرائل وزجهم الى المجمعات المذكورة وحرمانهم من جميع حقوقهم الوظيفية وتم سوق أزواجهم وأبنائهم وأبائهم المشمولين بالخدمة الى معسكرات الجيش في الجنوب. ونقلت العوائل بناءً على أوامر صادرة من المعلوم (علي حسن العبيد) رئيس مكتب منظومة الشمال الى مجمعات (باينجان) في غرب السليمانية و (بقرحوشتر) و (كرده چال) في أربيل دون توفير أدنى مستلزمات العيش البدائي وفي ظروف قاسية تقضي على كرامة الإنسان، كانت هذه المجمعات مهياة بشكل أممي لايتيح الفرصة لساكنها التجوال بسهولة، ولولا شهامة أهالي مدينة (أربيل) الشرفاء وتفصلهم بتقديم العون والمساعدات من المأكول والملبس وضروريات الحياة لقضى الباقون حياتهم في هذين المعجمين. إستمر الحال هكذا حتى نهاية سنة ١٩٨٩ حيث زار وفد من مشايخ وأعيان حلبجة مع شخصيات أخرى المعلوم (علي حسن العبيد) في مقر إقامته بكركوك وفي مكتب منظومة الشمال الذي صدرت منه قرار إبادة مدينة حلبجة وحملات الأنفال الكارثية. حيث خفف عن الحلبيين وسمح لهم بالعودة الى مدينة السليمانية وأربيل لكنهم حرموا من رؤية مدينتهم حتى ١٩٩١/٣/٧ وهو يوم إنتفاضة شعب كوردستان حيث إنتهت بمرجبه مرحلة دموية من حكم الديكتاتورية الصدامية ضمن حدود حكومة إقليم كوردستان حالياً.

الفصل الثالث

الشكوى الجزائية

بما أن النظام البائد كان قائماً لحين ٢٠٠٣/٤/٩ فلم يكن بالإمكان إقامة أية دعاوى جزائية أو مدنية ضده، لأن النظام كان قد أصدر قراراً على مستوى العراق وبم إعدام القرار في المنطقة الشمالية مفاده أن المحاكم تمنع من النظر في جميع الدعاوى التي تقام ضد أركان النظام نتيجة الأعمال العسكرية والأمنية. ومن جانب آخر فإن إقامة أية دعوى في إقليم كوردستان المحررة جزئياً عن العراق لم تكن ذات جدوى، لعدم تبليغ وحضور المتهم أو إحضاره وهم أركان المؤسسة العسكرية العراقية، لكن القضية بالأمها وذكرائها لم تمت في ضمير الحلبيين والكردي، فكانت ذكرى الفاجعة حاضرة في كل سنة وتقام فيها كرنفالات حاشدة للتنديد بالواقعة ويتم استدعاء وسائل الإعلام العربية والإسلامية والعالمية لرؤية آثار الجريمة عبر حلبيجة والصور الفوتوغرافية والمتحركة التي تثبت الواقعة بعينها مع مرتكبيها. فكان التحرك الإعلامي والحكومي على مستوى كوردستان والدول المجاورة ووفود المجتمع المدني جيداً. لكن القضية كانت تفتقر الى قرار قضائي يعرف الجريمة في إطارها القانوني تجزئاً وعقوبة وتعويضاً حتى سقوط النظام وتكوين الدولة العراقية الاتحادية من جديد ومن ثم بناء مؤسسات الدولة ومنها المحكمة الجنائية العراقية الخاصة كي تعنى بمعاينة مجرمي العهد البائد بحق أبناء الشعب العراقي.

صدر قانون المحكمة الجنائية العراقية المختصة بالجرائم ضد الإنسانية رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ وكذلك قواعد الإجراءات الصادرة وفقاً لأحكام المادة (١٦) منه، ثم عدل هذا القانون بقانون المحكمة الجنائية العراقية العليا المرقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥، حيث جاء الأخير أكثر دقة وشمولية لنوعية الجرائم وفق المقاييس الدولية والقوانين العراقية النافذة حيث تضمنت المواد الخاصة بجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، تضمن القانون (٤٠) مادة جنائية، تأسست بموجبها المحكمة وهيكلتها وموادها تحقيقاً ومحاكمةً وأحكاماً ختامية.

أما التفكير بتحرك الشكوى الجزائية فكان أقدم من تأسيس المحكمة، لكن الحاضرة القضائية لم تكن متوفرة لإحتواء القضية لجسامتها وفجاعتها وعدد ضحاياها والصيت الذي

إشتهرت به حلبجة عبر الأفاق وقد حفلت الساحة العراقية من جنوبها الى وسطها وشمالها بمصائب النظام السابق من قتل وتشريد وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، نذكر منها: جريمة تجفيف الأهوار الجنوبية وقمع الإنتفاضة وقضية الدجيل وترحيل الكورد الفيليين الى إيران وتصفية المعارضين والأنفال وقضية البارزانيين وعشرات الجرائم الأخرى. وقد فتحت أوراق تحقيقية لهذه القضايا فبدأت بالتحرك نحو محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا، في الوقت الذي كان المتهم الرئيسي لهذه الجرائم المعدوم (صدام حسين) حياً مع بقية المتهمين الآخرين، وحينها تحركت قضية حلبجة عن طريق محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية الواقع في مدينة السليمانية برئاسة القاضيين (كامل عبدالكريم) و (هوار حمه خورشيد)، وكانت البداية كالآتي:

فتحت الأوراق التحقيقية في قضية حلبجة منذ نهاية سنة ٢٠٠٤ عن طريق محكمة التحقيق الواقعة في السليمانية وهي تابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا. بتسجيل شكاوى المشتكين البالغ عددهم (٣١٢) مشتكياً ومشتكية تبدأ قائمتهم بإسم (كويستان أكرم فرج) وتنتهي بإسم (حكمت فائق عارف) ولم تراع القائمة سبق تواريخ الشكاوى المقدمة. حيث بدأ أول سؤال تحقيقي في ٢٠٠٤/١١/٣ وانتهى بأخر تحقيق مع المشتكية (كويستان) في ٢٠٠٧/٢/٢١ تركزت إفادات المشتكين على الواقعة منذ بدايتها وحتى عودتهم الى حلبجة في ١٩٩١ بشكل واسع ومسهب في بعض الأحيان وهي طبيعة المرحلة التحقيقية الخاصة بجمع المعلومات حول الجريمة وفاعلها وطلبات المشتكين الجزائية والمدنية، واختارت المحكمة الجنائية العراقية العليا في مرحلة المحاكمة عدداً أقل من المشتكين في مرحلة التحقيق للإستماع الى أقوالهم وذلك لغرض إختصار الوقت والتركيز على الجوانب الأكثر إغناءً من ناحية المعلومات وأسماء المتهمين المشاركين في جريمة قصف مدينتهم بالأسلحة الكيماوية، لكن محكمة التحقيق شخصت الأفراد الموصوفة كمتهمين للتحقيق معهم حول الجريمة وعددهم خمسة متهمين (علي حسن المجيد) و (سلطان هاشم أحمد) و (صابر عبدالعزيز حسين) و (لرحان مطلق صالح الجبوري) و (طارق رمضان بكر العزلاوي)، وحددت مواد التهمة المرجحة إليهم وهي (جريمة الحرب) و (جريمة الإبادة الجماعية) و (جريمة ضد الإنسانية). ثم تقدم الشهود الى محكمة التحقيق لتدوين شهاداتهم حيث بدأت بتدوين إفاداتهم منذ يوم ٢٠٠٤/١١/٣ وانتهت في ٢٠٠٧/٢/٢١، وتركزت شهاداتهم على مشاهداتهم العيانية حول الحادث وتعليقاتهم، مع خمسة مخبرين، وقد إزداد عدد الشهود الى

أكثر من (٩٠) شخص مما ساعد على كشف هوية الجناة الحقيقيين. وقد ضبقت محكمة التحقيق عدة شظايا باقية تعود للقنابل الملقاة على حلبجة كمبريزات جرمية في الحادث، وقدمت الى محكمة التحقيق مجموعة وثائق هامة على شكل الأقراس المدمجة (CD) وأشرطة الفيديو وصور فوتوغرافية وعدة وثائق ومستمسكات صادرة من أجهزة الحكومة العراقية السابقة تثبت تورط النظام البائد في قضية حلبجة.

ثم قدمت محكمة التحقيق محضراً خاصاً بكشف الدور التي تتواجد فيها القنابل الكيميائية غير المتفجرة ومحضراً لكشف سرداب دار أحد المشتكين التي تنبعث منها رائحة المواد السامة، مع شظايا إحدى القنابل المتفجرة. ثم قدمت موجزاً لوقائع الحدث ووجود الأدلة الكافية ضد المتهمين قررت إحالتهم موقوفين الى المحكمة الجنائية العراقية العليا لمحاكمتهم بدعوى غير موجزة وفق مواد الإتهام المذكورة وإستناداً الى المادة ١٣٠/ب من قانون أصول المحاكمات الجزائية المرقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ المعدل، وحمل القرار توقيع رئيس الهيئة التحقيقية السيد القاضي (كامل عبدالكريم رحيم) وتم إرسال الأوراق التحقيقية مع جميع مرفقاتها الى المحكمة الجنائية العراقية العليا في ٢٠٠٧/٢/٢٢ عن طريق مكتب الارتباط في السليمانية.

وكانت المحكمة قد إستعنت الى أقوال المتهمين في مرحلة التحقيق فكانت إفاداتهم تعبر عن برائتهم عن جميع التهم الموجهة إليهم، بإستثناء المتهم الهارب (طارق رمضان) الذي إعترف صراحة بصلوع القوة الجوية العراقية وقادتها العسكريين في قصف مدينة حلبجة وفق تفاصيل وردت في إفاداته. لكنه مع الأسف تم الإفراج عنه دون سبب وجيه أو قرار من القاضي بشكل علني وتم تسفيره الى خارج القطر عن طريق مطار السليمانية، مما شكل طعنة خطيرة في القضية ومن حسن الحظ أن إفاداته في مرحلة التحقيق كانت محفوظة وتليت في مرحلة المحاكمة وأعتبرت ضمن الأدلة المقدمة الى المحكمة.

قرار الإحالة:

قررت محكمة التحقيق إحالة المتهمين الخمسة/ بقرارها المرقم (١) المؤرخ ٢٠٠٧/٧/٢٦

بالشكل التالي:

رقم الدعوى (١)

- ١- المتهم/ علي حسن المجيد، تولده ١٩٤٤، جنسه: ذكر، مهنته: عضو مجلس قيادة الثورة سابقاً، جنسيته: عراقي.
- ٢- المتهم/ سلطان هاشم أحمد الطائي، تولده: ١٩٤٥، جنسه: ذكر، مهنته: وزير الدفاع سابقاً.
- ٣- المتهم/ صابر عبدالعزيز، تولده: ١٩٤٩، مهنته: محافظ بغداد سابقاً.
- ٤- المتهم/ فرحان مطلق صالح الجبوري، ١٩٤٧، جنسه: ذكر، مهنته: لواء متقاعد.
- ٥- المتهم/ طارق رمضان بكر العزاوي، ١٩٥٨، جنسه: ذكر، مهنته: مقدم طيار متقاعد.
- نوع التهمة والمادة القانونية في (مرحلة التحقيق):
- ١- المتهم/ علي حسن المجيد:
- جريمة الحرب، المادة ١٣/ أولاً (أ) و ثانياً (أ ، ب ، د ، هـ ، و ، ي).
- جريمة الإبادة الجماعية، المادة ١١/ أولاً (أ ، ب ، ج).
- الجريمة ضد الإنسانية، المادة ١٢/ أولاً (أ ، د ، ح ، ظ) وبدلالة المادة ١٥ أولاً وثانياً (ب).
- ٢- المتهم/ سلطان هاشم أحمد الطائي:
- جريمة الحرب، المادة ١٣/ أولاً (أ) و ثانياً (أ ، ب ، د ، هـ ، و).
- جريمة الإبادة الجماعية، المادة ١١/ أولاً (أ ، ب ، ج).
- الجريمة ضد الإنسانية، المادة ١٢/ أولاً (أ ، د ، هـ ، ظ) وبدلالة المادة ١٥ أولاً وثانياً (ب).
- ٣- المتهم/ صابر عبدالعزيز حسين الدوري:
- جريمة الحرب، المادة ١٣/ أولاً (أ) و ثانياً (أ ، ب ، د ، هـ ، و).
- جريمة الإبادة الجماعية، المادة ١١/ أولاً (أ ، ب ، ج).
- الجريمة ضد الإنسانية، المادة ١٢/ أولاً (أ ، د ، ح ، ظ) وبدلالة المادة ١٥ أولاً وثانياً (ب).
- ٤- المتهم/ فرحان مطلق الجبوري:
- جريمة الحرب، المادة ١٣/ أولاً (أ) و ثانياً (أ ، ب ، د ، هـ ، و).
- جريمة الإبادة الجماعية، المادة ١١/ أولاً (أ ، ب ، ج).
- ٥- المتهم/ طارق رمضان بكر:

الجريمة ضد الإنسانية، المادة ١٢/أولاً (أ ، د ، ح ، ظ) وبدلالة المادة ١٥ أولاً وثانياً (ب).

جريمة الحرب، المادة ١٢/أولاً (أ) وثانياً (أ ، ب ، هـ ، و).

جريمة الإبادة الجماعية، المادة ١١/أولاً (أ ، ب ، ج).

رسالة يشكو عبدالقادر،

مرت إجراءات التحقيق في قضية حلبجة بعدة مراحل وصعوبات ذكرها المحقق (يشكو عبدالقادر طاهر) في رسالة إلكترونية بعثها لي وجاء فيها:
بعد فتح المكاتب الخاصة للمحكمة الجنائية العراقية العليا، بوشر بإجراء التحقيق في عدة أماكن منها (السليمانية) و (حلبجة) و (مجمع حلبجة الجديدة) و (أربيل) و (جمجمال) و (سروان) و (خورمال) و (بيارة) و (طويلة) و (أحمد أوا) واستمرت من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨.
وقد شارك السادة القضاة في تحقيق القضية كل من القاضي (كامل عبدالكريم رحيم) و السيد القاضي (أسو محمد صوفي) و السيدة القاضية (مهوار حمه خورشيد)، والسادة المحققين كل من (يشكو عبدالقادر طاهر) و (مازن خليل أحمد) و (محمد فرح عبدالله) و (سامان عبدالله فتح الله).

يقول المحقق (يشكو): قمنا بزيارة تلك الأماكن وبدأنا بتدوين إفادات المشتكين والشهود وحصلنا على عدة وثائق مكتوبة هامة وأشرطة فيديو وأقراص مدمجة وصور فوتوغرافية خاصة بالحادثة. ثم أرسلت القضية عن طريق مكتب الإرتباط الى المحكمة الجنائية في بغداد. ثم صدر أمر إداري بنقلنا نحن المحققين الى المحكمة الجنائية في بغداد. تحت إشراف القاضي السيد (كامل عبدالكريم) بغية إعداد القضية وترتيبها بشكل أصولي وتكملة نواقصها. وكان السيد القاضي (كاظم الشيخ) رئيساً لقضاة تحقيق المحكمة وتم إبلاغنا بالعودة الى السليمانية وتسليم القضية لمحققين عرب، حيث إختلفت القضية فجأة وطلب منا العودة الى بغداد بعد (٢ - ٤) أشهر. ثم طلب منا السيد القاضي (كامل عبدالكريم) الإتصال بالسيد (عزيز المنذري) مسؤول قسم الإرسيف والأدلة الوثائقية لغرض إستحصل خبر عن

١- يشكو عبدالقادر طاهر، أحد المحققين في قضية حلبجة، رسالته الإلكترونية لي بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٢ باللغة الكردية.

القضية. حيث نعتبره الشخص المسؤول عن إحياء وتحريك قضية حلبجة وقام بتقديم المون لنا وهياً لنا جميع الأمور المتعلقة بالقضية فكان موقفه بحق القضية مشرفاً وتأريخياً، لأن القضية باتت في طي النسيان وضعت في علبتي كارتون لمدة (١٠) أشهر بعد إرسالها الى بغداد! وكان الغرض وراء هذه العملية هو إستئثارها قدر الإمكان، ثم بدأنا العمل فيها بمساعدة الأخ (عزيز المنذري) لمدة ثلاث أسابيع متتالية، الى أن هبتناها وكانت متكونة من (١٣) بوكس فايل وتم إستنساخ جميعها وإرسالها الى السيد المدعي العام.

وأخيراً يذكر المحقق (پشكو) حديثاً حول المتهم الهارب (طارق رمضان بكر العزاري) فيقول: أخبرنا من قبل أسايش السليمانية بوجود متهم موقوف في سجونهم إسمه (طارق رمضان) متهم في قضية تصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية كونه طياراً سابقاً، ولاحظنا إمتناعهم عن إرسال المتهم المذكور الى بغداد رغم أنهم تلقوا أكثر من (٦) كتب رسمية يامضاء السيد القاضي (كامل عبدالكريم رحيم) يطلب منهم فيها إرسال المتهم (طارق رمضان) الى المحكمة الجنائية العراقية موقوفاً بغية محاكمته عن التهمة المستندة إليه، إلا أن الأسايش رفضت ذلك ولم تقدم أية تسهيلات لنقله، الى أن تم إطلاق سراحه فيما بعد في ظروف غامضة ومشكوك فيها!

بعد أن أكملت الإجراءات التحقيقية في القضية واطلع الإدعاء العام على جميع أوراقها كلفت الهيئة الثانية برئاسة القاضي (محمد العريبي) وأربعة أعضاء آخرين في المحكمة الجنائية العراقية العليا للنظر في القضية وتم تحديد صباح يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٦ كأول جلسة لمحاكمة المتهمين الموقوفين في قضية حلبجة.

الفصل الرابع

المحاكمة

تكفلت وزارة الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان الجانب الإدري والمالي لقضية المحاكمة بدءاً من يوم ٢٠٠٨/٨/١١ بعد أن تطوع أربعة محامين للدفاع عن قضية حلبجة وهم السادة (گوران أدهم رحيم) رئيساً للهيئة وعضوية (بكر حه صديق عارف) و (إبراهيم مصطفى رضا) و (ز. ف) واتفقت الوزارة معنا على المرافعة في القضية حتى إكتساب القرار الدرجة القطعية. وقد تكفلت الوزارة بالقضايا الأخرى التي تحولت فيما بعد الى قضايا جزائية أمام المحكمة الجنائية العراقية العليا. وتحددت القضايا في الوزارة كالاتي وحسب الجلسة التي أجريت مع معالي الأستاذة (چنار سعد عبدالله) وزيرة الشهداء والمؤنفلين:

- ١- قضية الإنتفاضة الربيعية عام ١٩٩١، الأستاذ المحامي عبدالرحمن زيباري.
 - ٢- قضية إبادة البارزانيين، الأستاذ المحامي أياد إسماعيل كاكهبي.
 - ٣- قضية ترحيل الكورد الفيليين، الأستاذ المحامي جعفر صادق الفيلي.
- إضافة الى قضية حلبجة التي سلف ذكرها، لذا وبناءً على قرار من وزارة الشهداء سافرنا الى بغداد في ٢٠٠٨/١٠/١٩ للإستيضاح أمام المحكمة الجنائية العراقية حول القضايا الأربعة، وكانت المحكمة تقع في بناية (القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي) سابقاً، على الطرف الأخر من سفارة ولايات المتحدة الأمريكية داخل المنطقة الخضراء. بعد وصولنا الى المحكمة بشق الأنفس جراء الإجراءات المشددة، إلتقينا برئيس المحكمة الأستاذ القاضي (عارف شاهين) ثم رئيس الهيئة الثانية الأستاذ القاضي (محمد العريبي). واطلعنا بصفتنا وكلاء المدعين بالحق الشخصي على أوراق المحكمة الخاصة بقضية حلبجة وكانت متكونة من ٣٥٣٠ ثلاثة آلاف وخمسمائة وثلاثين صفحة موزعة على (١٥) بوكس فايل، معدة للتقديم أمام المحكمة وتحديد يوم معين للمحاكمة فيها. وللتأريخ أذكر أن الأستاذ القاضي (فاروق عبدالواحد) الذي كان عضواً في الهيئة التمييزية كان يتعامل مع القضية بروح مليئة بالمسؤولية العالية وبمهنية راقية.

الجلسة الأولى،

قررت المحكمة تحديد يوم ٢٠٠٨/١٢/٢١ أول يوم كجلسة محاكمة في قضية قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية، وأرسلت الى مجموعة مشتكين سفالة تبالغفهم عن طريق محكمة التحقيق وتم التعرف على عناوين المشتكين بالتعاون مع (جمعية ضحايا الأسلحة الكيميائية) في حلبجة التي لعبت دوراً أساسياً في جمع الأدلة وإحضار المشتكين والشهود وكانت تهيء كل مرة المتطلبات الضرورية للجلسات وترسل ممثلها الى المحكمة. إجتماعنا نحن المحامين برئاسة الأستاذ المحامي (گوران آدم) وعضوية المحامين (بكر حمه صديق) و (إبراهيم مصطفی رضا) و (ز.ف) وسافرنا جواً الى بغداد مع (١٠) مشتكين وهم (فاطمة حمه صالح و ستار حيدر و گلاويز آدم و حمه فرج حمه شريف و محمد قادر مرادخان و والي عبدالرحمن و سامان صادق) وثلاثة مشتكين آخرين في يوم ٢٠٠٨/١٢/٢٠. وقد حضرت معنا الأستاذة معالي وزيره الشهداء والمؤنفلين في إقليم كردستان مع وفد مرافق لها وممثل عن جمعية ضحايا الأسلحة الكيميائية. وكانت الطائرة قد هبطت بنا في مطار بغداد في الساعة الواحدة ليلاً، حيث كانت سيارات الحماية التابعة لرئاسة الجمهورية حاضرة لإستقبالنا ونقلنا الى منطقة الجادرية حيث مكان إقامة فخامة رئيس الجمهورية الأستاذ (جلال الطالباني) فكان حضور هذه القافلة من العسكريين برئاسة الأخ (خالد) رئيس فوج الحماية في تلك الليلة الظلماء نوعاً من المجازفة، لايمكن أن ننسى لهم هذا الموقف. حيث كان يفترض حضور سيارات حماية الشهود التابعة للمحكمة وليس حماية رئاسة الجمهورية. لكنهم لم يحضروا مع الأسف!

في اليوم التالي بدأت جلسات المحاكمة في الساعة (١١) صباحاً ترأس الجلسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية القضاة (ص . ع) و (ج . ج) و (م . ص) و (أ . م . ص) وبحضور هيئة الإدعاء العام السادة (ع . غ . م) و (ي . خ) وافتتحت الجلسة الأولى في الدعوى المرقمة (٢/ج ثانية / ٢٠٠٨) بالعدااة على المتهمين الأربعة (علي حسن المجيد و سلطان هاشم و صابر عبدالعزيز حسين و فرحان مطلق صالح) فأحضرنا جميعاً كما وحضر وكلاءهم المحامون وحضر محاموا المدعين بالحق الشخصي وهم (گوران آدم) و (بكر حمه صديق) و (إبراهيم مصطفی) و (ز.ف) وقد قدمنا وكالاتنا الجزائية كما قدم وكلاء المتهمين وكالاتهم الجزائية للمحكمة. فيما يتعلق بالمتهمين الأربعة كانوا موقوفين فاحضروا

الى المحكمة أما المتهم الخامس الذي لم نتوقع غيابه فكان (طارق إبراهيم رمضان بكر العزاوي) حيث فوجئنا أثناء البدء بالجلسة بتلاوة كتاب صادر من (الأسايش العامة في السلیمانية / الشعبة السرية) ذي الرقم ن/ ٣٩٧٤ في ٢٠٠٨/١٢/١٤ والمتضمن تعذر إحضار المتهم (طارق إبراهيم رمضان بكر) الموقوف في ذمة هذه القضية وذلك لهروبه أثناء نقله الى المستشفى لتلقي العلاج بتاريخ ٢٥/١٠/٢٠٠٨. قامت المحكمة بتلاوة الكتاب علينا وسط دهشتنا وإستغرابنا من هذا الخبر! حيث يستحيل هروب متهم في قضية كبرى مثل قضية حلبجة تحت قبضة الأسايش. ثم تبين بأنه أطلق سراحه بصورته عينية وسافر من مطار السلیمانية الى دولة أخرى!

عودة الى قاعة المحكمة:

أصدرت المحكمة قراراً بقطع موقوفية المتهم (طارق رمضان) و إصدار أمر قبض بحقه وفق المادة (٢٧٦) من قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩. ثم بدأت المحاكمة الوجيهة العلنية بحق المتهمين الحاضرين. ثم قدمنا طلباً الى المحكمة تضمن إستصدار قرار باعتبار إفادة المتهم الهارب (طارق إبراهيم رمضان) دليلاً في الدعوى لصالحنا وضد المتهمين الحاضرين لكونه قد إعترف سابقاً أمام السيد قاضي التحقيق بالتهمة المنسوبة إليه ولكون هذه الإفادة مهمة ومؤثرة في نتيجة الدعوى تم تلاوة الطلب علناً من قبلنا ثم قررت المحكمة ربط الطلب بإضبارة الدعوى. ثم قامت بتلاوة قرار الإحالة على المتهمين علناً وأفهمتهم بمضمونه. ثم قام الإدعاء العام بتلاوة لائحة إستهلالية شرح فيها ماهية القضية بصورة عينية وأفهمهم بمضمونه. وهذا نص اللائحة:

(مقالة إستهلالية بخصوص جريمة حلبجة)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السادة الأعضاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م/ مقالة إستهلالية بخصوص جريمة حلبجة

نعم إنهم يخربون بيوتهم بأيديهم وألا بما نفسر هذا الخراب والدمار الشاملين الذي حل بمدننا في إقليم كردستان، ألم يكن من صنع يد الزمرة الحاكمة آنذاك، ثم تحت أي غطاء قانوني أو شرعي أو أخلاقي ترتكب مثل هذه الكوارث، وواحدة من ضحايا ذاك التصرف الهعجي هي حلبجة الشهيدة وهي فعلاً تصدق عليها هذه التسمية واستحقت لقب الشهادة بهذا الكم الهائل من الشهداء، ضحايا القصف الكيماوي وهدم لمئات الدور بعمليات عسكرية منظمة ولأيام متتالية وعلى خلفية هذا الدمار فإن قضية حلبجة تناولتها وسائل الإعلام والقنوات الفضائية وتحدث بإخبارها الركيان واخذت مساحة إعلامية واسعة جداً وتوافد على أرضها التي تشبعت سحوماً بالضربات الكيماوية هذا يحصى الضحايا وذاك يحصى عدد البيوت المهدامة وآخر يأخذ عينة من ترابها ومصور يصور فلماً عن كوارث حلبجة جثث متفحمة وحيوانات وطيور نالقة وتطول القائمة.

وهكذا أصبحت هذه المدينة التي وصفها أحد الصحفيين بأنها تلك المدينة التي تقع في ذلك العمر الضيق في شمالنا الحبيب مدينة وادعة بأهلها وموقعها الجبلي الجميل أصبحت قبلة يحج إليها كثير من المختصين، أطباء وباحثون وقد شكل هذا التوافد فضيحة مزيفة للنظام البائد، هؤلاء الناس دفعهم شعور إنساني ولكن ألم يكن من باب الأولى أن تدخل الرحمة في قلوب الحاكمين بل إن تكون عنايتهم بالمحكومين بأعلى درجاتها في الوقت الذي أصبح فيه القادة في العالم يتسابقون وكأن هناك منافسة محتدمة بينهم حول موضوعه، من يستطيع أن يوفر رءاءً وأمناً أكثر من غيره حتى تنوعت أشكال الرءاء في العالم، عيش كريم ومواطن ينام ويصحو ويجد مجال العمل ميسوراً لا يقلقه مصير مجهول ولا يفكر كيف يعيش غده وهكذا فإن هذا العالم (القرية) كفل من خلال مدوناته الدستورية حق العيش الكريم وحرية الرأي وقبول الآخر وحفظ آدمية الإنسان حتى أصبحت تلك من المسلمات التي يمارسها الإنسان فوق شرى وطنه ولم تكن بعيدة المنال أو أنها أحلام تداعب خيال الشعوب

وكم من تشريعات وطنية ودولية أصبحت ترسخ هذه المفاهيم بل أصبح الخروج عليها همجية وخرقاً لحقوق الإنسان الأساسية المثبتة في المواثيق الدولية وأصبح تنفيذها من الرغائب ولم يكن تابِعاً من خوف أو عقوبة أو توجيه لوم من أحد بل إنها حقوق تابعة من أعماق القائمين عليها ولكن في بلدنا وللأسف فإن تلك المعادلة قلبت وأصبح ديدن الحاكمين، هو تحويل البلد الى طرائق قديماً انصبت أحلامهم على تحقيق كوارث ثلاث تجويع وتجهيل وتدمير وبشتى الوسائل ولأراني مبالغاً في ذلك، فهذا قول المتهم علي حسن العجيد الذي جاء على لسان أكثر من شاهد أسوقه إليكم أيها السادة وهو يتحدث ال وفد من أهالي حلبجة بعد حصول الكارثة الكيماوية حيث كان المقرر أن يقابلهم صدام وبعد أن رفضت مقابلتهم من قبل المتهم علي حسن العجيد وبدل أن يعزبهم فإنه توعددهم وقال (إن حلبجة قذرة ويجب أن تزال تربتها وتلقى في البحر لنجاستها حيث بلغت الخيانة بهم أن يقولوا يسقط صدام) ثم أردف قائلاً (كنا نتصور عدم بقاء حي فيها أنساناً أو حيواناً أو نباتاً) ثم ختم حديثه (إنني ضربت حلبجة بالأسلحة الكيماوية وأنتم تستحقون أكثر من ذلك). وهكذا تولت الرزايا على المنطقة فبالأسى إرتكبت كارثة الأنفال وامتدت في تأريخها حتى تداخلت مع مذبحه حلبجة وقبلها وإرتكبت إزالة حي كامل من الوجود إسمه حي (كاشي عاشقان) وهو حي حلبجي وقبلها وبعدها ما يعز على الحصر ويحار المرء حقيقة في تفسير ذلك ولمصلحة من يشرفهم؟! الوطن ولاعجب في ذلك فإن النظام كان يعطي لمنفذي هذا الخراب عنواناً براقاً بأنه خزير نضالي والعمل به ثواب رباني وهكذا يفسر العوج بأنه هو الإستقامة والإستقامة هي العوج سبحانه ربي ما هذه الطوارق! ما هذه النوازل! ماهذه الزلازل! ماهذه البلاوي! التي حلت ببلدي العزيز!

السادة القضاة:

بعد هذه التوطئة لا بد لنا من ذكر التسلسل التاريخي لجريمة حلبجة ففي يوم ١٣، ١٤/٣/١٩٨٨ إصطنعت القوات العراقية تراجعاً أمام القوات الإيرانية ال قضاء سيد صادق ومهدت بهذا الإنسحاب المتكثك للقوات الإيرانية بإحتلال ضواحي المدينة ولم تستعمل القوات العراقية قوتها الجوية الضاربة لضرب مواقع العدو - وهذا هو شعور الحلبيين - ولكن بدل من هذا فإنها صبت النار صياً على الأحياء السكنية صبيحة يوم ١٦/٣/١٩٨٨ بقذائف تصم الأذان من أسرارها المرعبة ومن قوة تدميرها وكان لهذا القصف هدف شيطاني ثنائي

الفرض، غرضه الأول هو تدمير أكبر عدد ممكن من المنازل على رؤس ساكنيها، وغرضه الثاني فإن القصف سيلجئ السكان للدخول الى الملاجئ بحيث يعطي هذا اللجوء للعمل اللاحق بدءاً نضالياً - كما أسمره - من خلال قوة تأثير الضربة الكيميائية المبتدئة عصر يوم ١٦/٣/١٩٨٨ حيث أعطت الضربة الكيميائية أثناء الدخول الى الملاجئ حصيلة يطمح النظام لتحقيقها وهو خنق المجاميع اللاجئة الى الملاجئ بالغازات السامة التي قذفتها الطائرات العراقية سيما وأن من طبيعة هذه الغازات أنها تنتشر ببطء وترسب الى الأسفل ويزداد ترسبها في الملاجئ بحكم طبيعة الملجأ المنخفضة ومما يؤيد ذلك ما رواه الشهود والمشتكون عن شهاداتهم من إستشهاد مجاميع كبيرة جداً خنقاً بالكيميائي داخل الملاجئ. ومثلما إمتلئت الملاجئ إمتلئت الشوارع والأزقة أيضاً بالجثث المتفحمة وآلاف المصابين بضيق التنفس وثرثف الدموع وفقدان البصر وتكررت هجمات الطائرات هذه بالأسلحة الكيميائية بحيث أصبح هجوماً واسع النطاق وتكرر بشكل منهجي طول ذلك اليوم والأيام اللاحقة وأصبح الوضع مرعباً كما يروي الشهود ولمعري أن هذا المشهد هو تنفيذ لمقولة صدام الأولى (حينئذ) أمر بالإستفادة من الإنتاج الحالي للعوامل الكيميائية وتكديسه للحصول على ضربة واسعة عند الحاجة الضرورية وبذل الجهود الممكنة للتوصل الى تصنيع العوامل السامة بكميات كبيرة وبأسرع ما يمكن لإستخدامها كعناصر ردع مباغتة بإتجاه تحشدات العدو وتجمعاته المدنية) رقم الوثيقة ٢٧٠٤ في ١١/١/١٩٨٣.

السيد الرئيس السادة الأعضاء:

أمام هذا الموت الجماعي للسكان في الشوارع وتكدس الجثث في الملاجئ وعندما أصبح الموت يسجل أرقاماً فلكية فإن اللذين كتب لهم خالقهم السلامة من هذه المذبحة أو قل هذه الإبادة فإنهم غادروا المدينة بإتجاه قرية عنب أو عباييلي أو سريوان ولكنهم لم يستطيعوا التحرك الى تلك المناطق لكون الجثث قد سدت الطرقات وأعاقت حركة السيارات والجرارات بل قل إن السيارات كانت تسير على الجثث أحياناً ومن وصل منهم الى هناك خصوصاً الى قرية عنب أو عباييلي أو قرية جليلة فإنهم لم يستطيعوا التقدم الى أبعد من ذلك لأن الجسر الذي يربط المنطقة بمحافظة السليمانية وهو جسر زلم كان مقطوعاً. إضافة الى متابعة الطائرات العراقية للمجاميع الهاربة وقصفها بالكيميائي بحيث أصبح مثل المجاميع الهاربة كمثل المستجير من الرمضاء بالنار هذا مع العرض أن ضرب المجاميع الهاربة هو عنصر من عناصر إثبات جريمة الإبادة الجماعية. وكثير من الناجين من الضربة

الكيميائية قد وصفوا هذا المشهد بأنه أشبه بيوم الحشر.. هذا وبعد أن إمتلئت الشوارع والأزقة بالأجساد المتفحمة تخشى الشبان لعملية دفن جماعية وانبرى حوالي ٢٠٠ شاب لعملية الدفن في مقبرة شهيدان ولي أماكن أخرى ولكنها قامت القوات الإيرانية المتواجدة واستخدمت الجرافات والحفارات لحفر حفر عميقة تم دفن الجثث فيها ويروي أحد الشهود أنه أثناء الدفن قدمت سيارة تحمل ثلاثين جثة دفعة واحدة مما سبب إعياء لدى مجموعة الدفن هذه. ومن المشاهد الحزينة التي ذكرت أيها السادة امرأة متفحمة الجسد تحضن أولادها الأربعة المتفحمة أجسادهم أيضاً عيونهم مفتوحة تنظر الى بارئها وكأنها تناجيه رينا مالمذب الذي إقترقناه حتى نموت هكذا ميتة تأكل لحومنا الغريان والضواري وكان جواب الرحمن ولأنها دعوة المظلوم التي ليس بينها وبين الله حجاب ﴿ وظنوا أنهم ما نعتهم حصونهم من الله ... الآية ﴾ فتدحرج الطفيان الى أسفل الوديان ولو بعد حين لأنه يمهل ولا يمهل.

السادة الأفاضل:

من الثابت أن المحكمة ستطلع على هذا الخزين المعلوماتي الكبير لقضية حلبجة التي بلغت صفحاتها ٢٥٣٠ صفحة وتقدم ٤٣٨ شاهد ومشتكى للإدلاء بأقوالهم إضافة للأدلة الوثائقية ولاشك أن كل ذلك الخزين المعلوماتي يقف عاجزاً عن إعطاء الوصف الدقيق لمأساة حلبجة وعاش الجميع مناخاتها المؤلمة. وكان القاسم في حالة ذهول كل يريد أن ينجو بنفسه لهذا ما دون هو غيضى من فيض الجرائم العرتكبة بحق هذه المدينة. والناجون مازالوا يتذكرون الطائرات التي كانت تصب فوق رؤوسهم حمماً وهي تحمل علم بلادهم. وقد أصبحت مسألة السلاح الكيميائي ليست من تخصص الخيال أو كلام يساق على هوانه بل إنه ثابت على لسان المسؤولين ومنها ما سلف ذكره عن المتهم علي حسن المجيد وكذلك تصريحات مسجلة على الأشرطة لبعض القادة والكتب الموسلة من المتهم فرحان مطلق الجبوري الى رئاسة الإستخبارات يعلمهم فيها شار الضربة الكيميائية وكم قتلت من المدنيين الذي بلغ البيوت والطرق مما اضطر الساكنين الى عمل صبوات كونكريتية عليها لإتقاء تسريباتها الكيميائية.

لاشك أننا أعطينا وصفاً لا يصلح مهما بلغ في دقته الى تصوير الكارثة لأن الحديث غير الواقع ولم تنتهي معاناة الناس عند هذا الحد بل بدأت صفحة جديدة من رحلة العذاب وهي أن اللذين وقعوا في أيدي القوات العسكرية من العائدين بعد هزيمهم الى دول الجوار، نقل قسم منهم نقلًا تسرياً الى الصحاري حتى بلغ بهم المال الى نكرة السلطان وهناك التقى الجمعان المقهوران، جمع المؤنفلين وجمع الحلبيين حيث أن المؤنفلين سيقومون الى هذا المكان الذي كل مافيه يدل على القسوة و الغلظة، قاعات السجن الرهيبة طبيعة البناء وطبيعة السجنائين وهناك مورست معهم نفس الأساليب من تفريق العوائل وإخضاعهم لظروف معيشية غاية في الحرمان من إضافة للضرب الذي لارحمة فيه على أيدي جلاوزة النظام وحرموهم ما يكفي أولادهم من الغذاء فانتشرت الأمراض المعدية مثل الكوليرا وغيرها من الأمراض ومات الكثير من الأطفال والنساء والحوامل ومن يتوفاه الله فإن نصيبه السحل خارج قاعة السجن وربما يتحرك ضمير بعض السجنائين فيقومون بالدفن ووضع طبقة خفيفة من التراب على الجثة وتصبح طعاماً للكلاب والقطط السعان التي إزدادت شحومها من أكل الجثث لأن نيشها أصبح سهلاً ميسوراً ناهيك عن الدفن فإنه يتم من دون المراسيم المعروفة وبالتأكيد فإن السجنائين غلاظ القلوب نسوا تعاليم دينهم الحنيف أما القسم الآخر الذين وقعوا في أيدي جلاوزة النظام فقد تم تجميعهم وإرسالهم الى ما يسمى المجمعات السكنية التي تحمل إسماً فقط فهي مجمعات التجويع والتجهيل فعلاً لأنها لا تختلف عن مثلتها نكرة السلطان مثل مجمع سبروان ومجمع عنب و مجمع باينجان. وبعد صدور العفر في الشهر التاسع من عام ١٩٨٨ فوجئ الحلبيون بما لا يختلف في تساوته عن الإجراءات التعسفية السابقة حيث حرّموا من الرجوع الى وظائفهم ومنعوا من العمل وإرسال أولادهم الى المدارس بل طال العقاب حتى من يؤجر داراً لمن هدمت داره من الحلبيين خصوصاً من المدن الأخرى.

تقييم اللائحة:

تضمنت اللائحة بداية قرآنية، ثم وصفاً لما آلت إليه أحوال المتهمين ونقل مشاهد أليمة لكارثة حلبجة ثم قام بمقارنة وجدانية بين مايقوم به بعض الحكومات لعواظنها من خدمات ورفاهية وبين ماتقدمه حكومة العراق في وقتها لعواظنها أيام الكارثة. ثم وصفت هذه

الجريمة بالهجمية وخرق المواثيق الدولية. وأشارت الى أحد أقوال المتهم (علي حسن المجيد) عند لقاءه بوفد حلبجة ووصفها بالنوازل. ثم أشارت الى (قضية الأنفال) المحسومة سابقاً وقضية (كائي عاشقان) التي كانت في مرحلة التحقيق.

ثم نخلت في سرد القضية ووصفت إنسحاب الجيش من حلبجة بإنسحاب مصطنع أمام القوات الإيرانية كي تخلو المنطقة من قواتها ويتسنى لها بعد ذلك ضرب المدينة بالأسلحة الكيماوية، ووصفت الضربة الكيماوية بوسع النطاق وبصورة منهجية خلال اليوم الأول والأيام التي تلتها وأشار الى إحدى الوثائق التي اعتمدت عليها المحكمة فيما بعد، ثم قامت بسرد الحادثة من الإنسحاب الى الضربة وإنهاء بنكرة السلطان وشرحت فيها مراحل الظلم والاعتداء الجسدي الذي تعرض له حلبجيون. فكانت اللائحة عرضاً لوقائع الحدث بمكوناتها الإنسانية والتاريخية.

ولم تتضمن اللائحة وصف الجريمة ولا نوعية الإتهام ولا المسؤولية القانونية للمتهين، لكونها أصلاً لائحة إستهلالية وعرضية للدخول في المحاكمة. بعد الإنتهاء من لائحة الإدعاء الإستهلالية إستتمعت المحكمة الى إفادة المشتكية (فاطمة حمه صالح محمود) واستعانت بمترجم لكونها ناطقة باللغة الكوردية، حيث بدأت بسرد الحدث منذ يوم ١٣/٣/١٩٨٨ ووصفت القصف الجوي الكيماوي بشكل دقيق وكيفية إستشهاد أطفالها الستة وزوجها وبقدمها أحد أولادها بإسم (زمنكو) والذي عاد إليها بعد عشرين سنة في مركب إحتفالي ضخم أجري له في مدينة حلبجة. كانت إفادة (فاطمة حمه صالح) سرداً لوقائع الكارثة بدءاً بالإنسحاب العراقي من حلبجة ومن ثم ضربها بالأسلحة الكيماوية في اليوم التالي ومشاهداتها العيانية حول رؤيتها لجثث الأسوات والهروب الى إيران ثم العودة والتهجير والحرمان والمطارادات الأمنية وتغيير يوم ولادة نويها من ١٦/٣/١٩٨٨ الى ١٣/٣/١٩٨٨ وهو يوم الهجوم الإيراني على المنطقة للإجاء الى الآخرين بأن حلبجة ضربت من قبل القوة الجوية الإيرانية! تكرر هذا السرد المأساوي في إفادة المشتكين كل من (ستار حيدر عبدالكريم) الذي زاد على سردها حوادث قلعة (نكرة السلطان) الراهبية التي كانت رمزاً للإضطهاد والعبودية والموت وقد شاهد بأمر عينيه (١٧) شخصاً مدينياً لقوا حتفهم جراء التعذيب وذكر أسماءهم للمحكمة. وودعت المحكمة إفادة المشتكية (كلابيز آدم كريم) والمشتكي (حمه فرج حمه شريف أحمد) والمشتكي (محمد قادر مرادخان) والمشتكي (والي عبدالرحمن) و (سامان صادق حمه صالح). وانتهت الجلسة بإفادات.

كلمات في هذه الجلسة:

المشتكية فاطمة حمه صالح:

أؤكد للمحكمة أنني فقدت عائلتي وكل ما أملك من جراء هذه الحادثة وتأثرت حالتي الصحية.. أشكر الى الله ما حل بعائلتي..

المشتكي ستار حيدر:

بدأت لأشاهد الطائرات بين مرة وأخرى على شكل أسراب تقوم بقصف المدينة، وكانت أصوات بعض الانفجارات خافتة ويخرج منها دخان أبيض. شاهدت تقريباً (١٠٠٠) شخص فارقوا الحياة على قارة الطريق وأن عدد الجثث كان كبيراً جداً وكلهم كانوا مدنيين من حلبجة.

المشتكية كلاويز آدم:

في معسكر نكرة السلطان توفي زوجي وقاموا بنقل جثمانه الى خارج القلعة ووضعوه في عربة وقاموا برميها للكلاب! وبقيت أنا وأطفالي الثلاث نعاني من قساسة المعاملة.

المشتكي حمه فرج حمه شريف:

أبلغني ضابط عراقي بأن الطائرات العراقية سوف تقوم بقصف المدينة، وأقسم بالقرآن بأنني شاهدت عملية القصف بأعين عيني.

المشتكي محمد قادر مرادخان:

كان جميع الأشخاص الذين شاهدتهم قد فارقوا الحياة هم من المدنيين ومن أهالي مدينة حلبجة حصراً.

المشتكي والي عبدالرحمن:

سقط أحد الطيارين بطائرته في متلقة حلبجة إسمه (يونس مطر) وقد مات على الفور أثناء سقوطه^١، وأؤكد للمحكمة أن الطيارين العراقيين إستهدفوا بقصفهم مدينة حلبجة.

١- بقيت حطام الطائرة المظفورة في الطين على مقربة من المدينة من جهة الجنوب للشرقي وهي محملة بقنبلة كيميائية وقد أخرجت في ٢٠١١/٩/١٨ من قبل فريق أمريكي خاص بالتعامل مع الأسلحة الكيماوية ولجنة عراقية مكلفة من قبل وزارة الدفاع العراقي مختصة بالمولد الكيماوية. وقد أدت عملية الإخراج الى إصابة عدد من الأشخاص ووفد قائم مقام حلبجة بنسخة من محضر القرار وكانت النتيجة أن العاروية كانت تحتوي على غاز خانق من نوع (الخرزل)؛ tGA.

المشتكي سامان صادق:

توفيت جدتي جراء القصف الكيميائي على حلبجة وإنني أبرز لمحكمتكم المحترمة نسخة من حجة وفاتها الصادر في حكم البعث وهي بتاريخ ٣/١٦ وكتبوا في حقل سبب الوفاة (مجهول)!!

وقائع الجلسة الرابعة الى العاشرة:

بدأت وقائع الجلسة الرابعة بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢ بالإستماع الى إفادات المشتكين (كامل عبدالقادر وهيس) و (فخرالدين حاجي سليم).

وفي الجلسة الخامسة استمعت المحكمة الى أقوال العشتكين (أراس عابد أكرم) و (روشنا عمر حمه صالح) و (أنجام حمه صالح سعيد).

وفي الجلسة السادسة استمعت المحكمة الى أقوال المشتكين (دلير لطيف صادق) و (كويستان أكرم فرج) و (هوشيار عمر عبدالله) و (دهروون نوري حلمي).

وبدأت الجلسة السابعة بالإستماع الى أقوال المشتكي (محمد فرج سعيد).

ثم خصصت المحكمة الجلسة الثامنة للإستماع الى أقوال المشتكيتين (سويبة سعيد قادر) و (نرمين كمال جلال).

وفي الجلسة التاسعة إستمعت المحكمة الى أقوال (صلاح الدين محمود مصطفى) و (شعيرة سعيد محمد أمين).

وتلخصت أقوال هؤلاء المشتكين أيضاً على الشهادة العيانية للحدث منذ الضربة الجوية الأولى على مدينة حلبجة والى مخيمات إيران ثم العودة الى العراق وترحيلهم الى قلعة نكرة السلطان) في (السعارة). وتضمنت شهادتهم على كثير من الحقائق المتواترة التي تعبر عن وجود معاناة إنسانية مؤلمة في حياة هؤلاء البائسين الذين عادوا من مشاهد الدخان المسمر الى أروقة المحكمة كي يتحدثوا عن حوادث موت مفزعة قد لا يصدقها البعض، لكنها الحقيقة بعينها.

المشتكي كامل عبدالقادر وهيس:

كنا في حدود ٣٥ شخصاً داخل إحدى الملاجئ، حيث بدأت أعراض الإصابة بالسلاح الكيميائي تظهر على وجوهنا وأجسادنا، بدأت الدموع تذرف من عيوننا وشعرنا بضيق التنفس والتحرق على الجلد وكنا ننهش جلودنا من الحك والحساسية. وعندما نظرنا الى

الخارج رأينا الجثث ملقاة على جانبي الطريق بإعداد كبيرة. أؤكد للمحكمة بأن نسبة ٩٥٪ من ضحايا القصف قتلوا جراء القصف الكيميائي، وأن جميع أفراد عائلتي ماتوا في الحادثة.

المشتكى فخرالدين حاجي سليم:

تصفت طائرات النظام العراقي حلبجة بالسلاح الكيميائي، شاهدت طفلي (به فرين) ميتة قرب نبع الماء جراء الضربة الكيميائية حملتها ووضعتها على كومة من الأحجار ثم قتلها والدتي... ورأيت أكثر من (٦٠) جثة على الطرقات الفرعية. لذي صور أعرضها لمحکمتمک أنها ليست صور (غزة) إنها صور أطفال حلبجة قتلوا من قبل أناس يحملون نفس جنسيتنا وديننا وحتى نفس مذهبنا. أنا لأطلب الثأر بل أطلب العدالة الإلهية والعدالة البشرية على الطفلة، رغم أنهم قتلوا من أقاربي (٧٢) شخص بريء.

المشتكى أراس عابد أكرم:

فقدت جميع أفراد عائلتي البالغ عددهم ١٣ شخصاً.. شعرت أثناء القصف الكيميائي على منطقتي بأنني (لا شيء)، لأن الحياة توقفت فجأة وتحول الجميع الى الأموات. المشتكى رؤشنا عمر حمه صالح:

توفي جميع أفراد عائلتي البالغ (٨) أشخاص و (١٦) من أقربائي في نفس الملجأ الذي كنت أختبئ فيه. عجباً إنه لأول مرة أسمع بأن حكومة ما تصنع السلاح الكيميائي وتضرب به شعباً!!

المشتكى أنجام حمه صالح:

شاهدت طائرات عراقية بأمر عيني وهي تقوم بقصف مدينة حلبجة، لأن سلاح الجو العراقي كان يمتلك السيادة الجوية المطلقة على الأجواء. فقدت جميع أفراد أسرتي البالغ عددهم ٢١ شخصاً. بعد عودتنا الى العراق تم إعتقالنا في معتقل نكرة السلطان في محافظة السماوة الجنوبية حيث مات ٨١ شخص داخل هذا المعتقل خلال أقل من ٤٠ يوماً!!

المشتكى دلير لطيف صادق:

إن الطائرات كانت عراقية حيث لاحقنا حتى داخل الأراضي الإيرانية! وسبق أن قامت الطائرات العراقية بقصف المدينة سنة ١٩٧٤ و ١٩٨٧ وقتلت العشرات من المدنيين.

المشتكية كويستان أكرم لرج:

وقد رأينا الأمساء على الطريق حيث كانت الجثث المنتفخة كثيرة لاتعد ولا تحصى وكنا لانميز بين البشر والحيوانات النافقة.

المشتكي هوشيار عمر عبدالله:

أبرز للمحكمة صورة السيارة التي كنا فيها وتظهر فيها صورتي وأنا أنف قرب الجثث العائدة لأقاربي، وأنا أسأل الموجودين بالقفص لو كان الذي حل بي حل بهم فماذا ستكون ردة فعلهم؟! أريد أن أذكر لمحکمکم المحترمة أسماء ٤٥ شهيداً من أقاربي.

جواباً على سؤال وجهته المحكمة لهوشيار عمر:

س/ هل تستطيع تشخيص المتهم (علي حسن المجيد) داخل القفص؟

الجواب/ نعم

س/ هل تريد رؤيته؟

الجواب/ كلا.. لا أريد رؤيته!!

المشتكي دهرون نوري حلمي:

أبرز للمحكمة صورة لأفراد عائلتي الذين إستشهدوا نتيجة الضربة الكيماوية حيث إستشهدت والدتي وأربعة من أشقائي. منعنا من دخول مدينة حلبجة حتى الإنتفاضة الشعبية في ١٩٩١.

المشتكي محمد فرج سعيد:

أصبح الوضع يشبه بيوم الحشر، كل شخص يحاول أن ينجذ جلده ويصل بأسرع مايمكن الى الأراضي الإيرانية هرباً من القصف الكيماوي. خصصت ١٠ مخيمات إيرانية لإسكان أهالي حلبجة داخل الحدود الإيرانية، إستوعبت ٥٧٠٠٠ سبعة وخمسين ألف مواطن.

المشتكية سويبة سعيد قار:

أصبحت تأثيرات العواد الكيماوية خطوة بعد خطوة تظهر على صحتنا وكانت إبنتي تقرأ القرآن وتقول لي: بأنها ستموت وتريد أن تشهد القرآن على وفاتها. وقد رأينا أكثر من ٢٠ جثة أدخلت الرعب في نفوسنا. عندما وصلت الى قرية (عشب) شاهدت الجثث، أصبت بالعمى ولاأزال حتى الآن فاقدة لبصري!

المشكية ترمين كمال جلال:

فقدت من أفراد عائلتي ١٤ شخصاً وبقيت أنا وشقيقتي فقط.

المشتكى صلاح الدين محمود مصطفى:

في يوم الحادث إستنشقتنا رائحة أشبه برائحة التفاح الفاسد وبعدها سمعنا أخباراً بأننا قد ضربنا بالأسلحة الكيماوية، ثم رأينا أناساً مصابين بطفوح جلدية على وجوههم والدموع تسيل من عيونهم وكانت الطائرات العراقية تأتي وتقصف الأهالي.. شاهدت الطائرات العراقية تقصف حلبجة وسبروان وخورمال والزلم ومصيف أحمد أوا وقد إستهدفت المدنيين فقط.

المشكّية شعيرة سعيد محمد أمين:

بعد قرار الغزو رجعنا الى العراق فاستقبلتنا سيارات عسكرية ونقلتنا الى مجمع كرد هـ جال وهي منطقة صحراوية مليئة بالأشواك في منطقة أربيل، محاطة بالعسكريين والأمن، إذ لولا شهامة أهالي أربيل الشرفاء كنا في عداد الأموات.

تلخيص شكوى المشتكين في مرحلة المحاكمة:

تعددت أساليب المشتكين أثناء الحديث امام المحكمة وتنوعت طريقة سردهم للحادث، لأنهم لم يكونوا من محلة واحدة وإنما كانوا في عدة زوايا ومواقع متباينة داخل حلبجة وخارجها، لكن الذي جمعهم على نقاط الشكوى هو كالتالي:

تعرضت منطقة حلبجة والمناطق المحيطة بها من جميع الجهات شمالاً وشرقاً وجنوباً لهجوم أرضي بالمدافع والهاونات وصواريخ كاتيوشا من قبل القوات الإيرانية منذ ١٣ - ١٤ - ١٥ من الشهر الثالث لسنة ١٩٨٨ مما دفع بالقوات العراقية بالانسحاب الى الجهة الغربية نحو السليمانية تاركة وراءها (حلبجة) و (منطقة هورامان) للجيش الإيراني الذي تجاوز المدينة وقام بملاحقة هذه القوات نحو الغرب ويحلول الساعة الثانية عسراً في يوم ١٥/٢/١٩٨٨ أصبحت المدينة ومحارولها الى قسبة خاضعة للجيش الإيراني دون ان تدخلها قطعات عسكرية كبيرة، وفي اليوم التالي المصادف لـ(١٦/٢/١٩٨٨) عاش أهالي المدينة لحظات هادئة أشبه بالهدوء قبل العاصفة، إلا إن المدينة تعرضت لصف جوي عنيف من قبل الطائرات الحربية العراقية في الساعة الحادية عشرة وأربعين دقيقة قبل الظهر وخلفت وراءها دماراً هائلاً، ثم توالت الهجمات الجوية بالقنابل والنابال والصواريخ، وفي الساعة الثانية عسراً سمع الأهالي بأنهم يتعرضون لضربة كيماوية خطيرة. فكانت كارثة وقتلت الآلاف في

بضع ساعات، فقتلت من قتلت داخل المدينة وهم بالآلاف. ثم لاحقت الهاريين الى الطرقات الخارجية وأسقطت عليهم القنابل الكيميائية حتى داخل الأراضي الإيرانية، فكان عدد القتلى هائلاً أما الجرحى فامتثلت بهم مستشفيات إيران. الى أن تحولت مدينة حلبجة الى قسبة غير أهلة ولاتصلح للحياة. دفعت الهجمات بالأهالي الى داخل إيران وقد هيأت لهم السلطات الإيرانية مخيمات وقدمت لهم مساعدات إنسانية كبيرة. وفيما يتعلق بالجانب العراقي لم يتحدث بذلك أحد وقام النظام البائد بإنشاء مخيم على الضفاف الغربية لبحيرة سيروان وحلبجة سُمّتها بمجمع (صدامية حلبجة) كمحاولة لطمس المدينة المنكوبة. ثم أصدر عفواً صورياً الى جميع الهاريين كي يعودوا الى العراق وبمجرد وصول الوجبة الأولى من العائدين نقل السلطة لبعض منهم الى (قلعة نكرة السلمان) الرهيبة ذات الصيت الرهيب. وأخضع البعض منهم في مجمعات بدائية غير صالحة للعيش وحرمتهم من حق العودة الى مدينتهم والتوظيف وإعادة الى وظائفهم السابقة لمدة سنتين وبغيت من تأريخ وفيات الحادثة من الرسمية، ثم حولت مساحة ممتدة بعمق (٥٠٠٠ كم²) الى أرض محرمة على أصحابها لمدة ثلاث سنوات.

تقييم عام لإفادات المشتكين:

وصفت إفادات المشتكين والمشتكيات في مرحلتي التحقيق والمحاكمة بالسردية والتفصيل المسهب وفي بعض الأحيان الخوض في أحداث لم تخدم القضية أصلاً وفي البعض منها أضرت بالقضية لكنها في العموم كانت حكايات صادقة ومؤلمة في نفس الوقت. فليس من السهولة أن تتحدث عن موت والديين والأخوة والأخوات والأبناء والبنات والأقرباء في لحظة لم تستغرق ساعة! وأكثرية المشتكين فقدوا أغلبية أفراد عائلتهم وكان فيهم الوحيد المتجرد الذي شهد على موت أفراد عائلته! واجهش قسم منهم بالبكاء عند سرد الحدث والوصول الى لحظات النهاية والموت الجماعي، وكان عرض الصور الفوتوغرافية وأقراص الفيديو الخاصة بالأحداث في قاعة المحكمة قد ساهم في إنعاش ذاكرة المشتكين والعودة بالوراء الى اجواء الإحتضان العائلي ولحظات الوداع الأخيرة مع نوبهم فكانت مشاهدات عاطفية تركت آثارها على هيئة المحكمة واقصد بذلك التفاعل الإنساني مع المشتكين والمشتكيات. لكن البعد الموضوعي ذي القيمة القانونية كان مفتقراً وقليلاً في بعض

الأحيان، فكان على المحكمة أن تتحرى الأسئلة القانونية المنتجة كي تقف على الوقائع التي تقدم القضية من حيث الإثبات والأدلة الشخصية المتحصلة. ونحن بدورنا كقريب الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي قمنا بتوجيه أسئلة موجهة باتجاه سرد الأحداث المهمة التي تثبت تسلسل حدوث الجريمة والتركيز على النقاط ذات العلاقة. وكانت أسئلة المتهمين وكذلك وكلاءهم المحامين نتجه نحو خلط الأحداث وتضليل المشتكين وإحراجهم أمام المحكمة وفي النهاية اتهامهم بتلغيق الأحداث وعدم الدقة.

تركزت القيمة القانونية لإفادات المشتكين على اثبات جريمة الإبادة الجماعية في ١٩٨٨/٣/١٦ من قبل القوة الجوية العراقية بالتعاون مع القطعات العسكرية، وقد أثبتت الإفادات وجود تواتر متصل في سرد الحدث مما لا يترك مجالاً لأي شك أو تردد في قبول الإفادات كشكوى جزائية قانونية تحمل الحقيقة، فكان أساساً لقبول الدعوى والسير فيها نحو النهاية، إلا أنها كانت بحاجة إلى بيانات شخصية وأدلة أخرى. كما تثبت تورط المتهمين الحاضرين وآلية تنفيذ الجريمة وكيفية صنع القرار الإجرامي بضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية.

طلبت المحكمة بالأدلة الثبوتية الأخرى منها البيانات الشخصية وأقراص الفيديو والصور الفوتوغرافية والبرقيات المكتوبة بين أجهزة الدولة العراقية، لكنها استمعت أولاً إلى شهادات الشهود.

الجلسة العاشرة: شهادات الشهود

الشاهد (رمضان أوزترك):

إنتهت الجلسة التاسعة وبدأنا بالدخول في الجلسة العاشرة ولما ندخلها أخبرنا من قبل الأستاذ (خدر كريم رئيس بلدية حلبجة) بوجود شهود أجانب جاءوا عن طريق العواطن (وريا كاوانى) وتمت تهيئة متطلبات السفر لهم من قبل رئاسة جمهورية العراق فلم نكن نعرفهم لكننا وبحكم متابعتنا لقضية حلبجة سمعنا بأسماء البعض منهم كالصحفي التركي (رمضان أوزترك) و (الدكتور فرايلين).

إلا أن الجلسة العاشرة قد بدأت في صبيحة يوم ٢٠٠٩/٣/١٨ وقد خصصت جلساتها للإستماع إلى شهادة الشهود، وقد حضر الشاهد الأول (رمضان حميد أوزترك) من مواليد ١٩٥٦/١/١٩ أسطنبول، أفاد معلماً بكونه صحفي تركي الجنسية وقد زار مدينة حلبجة بتأريخ

١٨/٢/١٩٨٨ عن طريق إيران وبواسطة مروحية إيرانية وأول ما وصل إليه كانت (مقبرة عنب) شمال حلبجة، بصحبة (٣٠) صحفياً أجنبياً مع مرشد إيراني واحد. لخص الشاهد شهادته العيانية بما يأتي:

(قبل نزولنا الى حلبجة شاهدا جثث حيوانات نفقت نتيجة تأثيرها بالغازات الكيماوية وشاهدنا كذلك إسطوانات القنابل المتفجرة على قارعة الطريق وعند دخولنا الى حلبجة شاهدنا جثث كثيرة على الطريق ويمجرد دخولنا للبيوت إزداد عدد الجثث فشاهدت آلاف القتلى وكانوا مدنيين وكلمهم من الأطفال والشيوخ والنساء فكان مشهداً مأساوياً وكانت أجساد الموتى محترقة وأشكالها غريبة وكانت تخرج من أفواههم رغوة ومادة بيضاء، وأنا كصحفي قد شاهدت من قبل مشاهد غريبة لكنني لم أرى مشاهد مثل هذه في حياتي، فكننت أبكي وأنا أصور الأطفال الرضع في أحضان أمهاتهم وعلى موائد الطعام. وكنت أتساءل: هل يستطيع البشر أن يفعل هذا؟ وقد صورت هيئة الشهيد (عمر خاور) وهو يحتضن ولده أمام عتبة باب. فكانت صدا هذه الصورة كبيرة على مستوى العالم. وقد سألت أحد الناجين فأخبرني بأن الطائرات العراقية هي التي فعلت ذلك، حقاً إن الموت في حلبجة لم يكن موتاً عادياً! أما الصورة التي إلتقطها عن (عمر خاور وطفله) فجلب إهتمام صحافة العالم. فعرف قيعا بعد بـ(الصورة الصامتة)!

تقييم شهادته:

الشاهد كان صحفياً تركياً مستقلاً تحكم بالقضية من خلال عدسة تصويره وشهادته العيانية وقد وصف الجريمة بأنها بشعة ووحشية ضد مدنيين أهلين في مدينة حلبجة ولم يكن بين القتلى عسكري واحد وقد استعمل الجيش العراقي وقوته الجوية ضدهم أسلحة محظورة وقتل البعض منهم خارج المدينة أثناء هروبهم من الجحيم وإحتماهم بالقرب المجاورة وبساتينها فكانت لهم مقابر جماعية مروعة!

من جهة أخرى أكد على عدم وجود أي دور للإيرانيين سوى مشاهداته الشخصية، وأنه سمع من الناجين ومن خلال إقرافات جنود عراقيين بأن الدولة العراقية هي التي قصفت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وقدم صورته المشهورة الخاصة بالشهيد (عمر خاور ورضيعه) الى المحكمة.

تحدث الشاهد بصورة واضحة وسرد القصة كما رأها فكان وقعه قوياً ومؤملاً في نفس الوقت. ثم وجهت إليه عدت أسئلة من قبل فريقنا وفريق محامي المتهمين والمتهمين أنفسهم.

الشاهد (جان أستون لارشن):

محرر في جريدة (أوسلو) نرويجي الجنسية محل إقامته (أوسلو) أفاد بعد أداءه اليمين القانونية بشهادته كما يلي:

(تم توجيه دعوة لي من قبل السفارة الإيرانية في النرويج (أوسلو) في آذار/ ١٩٨٨ بصفتي صحفياً وسألوني فيما إذا كنت أرغب في الذهاب الى حلبجة بنفسي فوافقته. سافرت الى فرانكفورت ثم الى طهران ووصلتها في ١٨/٣/١٩٨٨ فزرت المستشفيات لمشاهدة الجرحى ومصابي الضرية الكيميائية، فشاهدت حوالي ٧٠ جريحاً كلهم من أفراد حلبجة وكانوا من مختلف الفئات العمرية وأخذت العديد من الصور لهم. وفي يوم ٢٢/٣/١٩٨٨ تم إعطائي مع ٢٤ صحفياً الى مدينة (باختران - كرمنشاه) ثم أعطونا تعليمات بخصوص الغازات السامة والإجراءات العسكرية التي تخضع لها المدينة. لكي نكون مستعدين حيث تم نقلنا بواسطة طائرة سمتية الى حلبجة ونزلنا على بعد ٨٠٠م منها. ثم ركبنا شاحنات ووصلنا حلبجة وقمنا بالتجوال داخلها. وعند سيرنا فيها شاهدت جثث مرمية على الطرقات وشاهدت عدة عوائل متوقفة بالكامل كما شاهدت حيوانات نافقة وطيور ميتة نتيجة الغازات السامة، ثم ذهبنا الى قرية عنب الواقعة في شمال مدينة حلبجة حيث شاهدنا الكثير من الجثث وكان هناك أشخاص مدنيون يقومون بدفنهم في قبور جماعية. وأنا كصحفي شاهدت العديد من البلدان ومنها (لبنان) و(جنوب السودان) لكن الذي شاهدته في حلبجة كان مختلفاً جداً. مات الناس والحيوانات والطيور فيها دون أن يتم إطلاق النار عليهم! مشاهد موت جماعية للعوائل وهي مشاهد مأساوية وقد التقطت عدة صور وقمت بنشرها في صحف (أوسلو). وهذه شهادتي.

بعد أن أكمل الشاهد شهادته وجهت المحكمة إليه عدة أسئلة فكان جوابه إجمالياً كالآتي: (لنني لم أشاهد في حلبجة سوى جثث مدنيين ولم أر فيها قطعات عسكرية إيرانية كبيرة وأنا بنفسني رأيت (١٥ - ٢٠) جندي إيراني. وأؤكد للمحكمة بأنني لم أكن حاضراً وقت الحادث وقد سمعت من الجنود الإيرانيين بأن مدينة حلبجة قد شربت بالغاز السام من قبل

القوات العراقية وقد سمعت الخبر ذاته من المدنيين الأكراد وأكدوا بأن الطائرات العراقية هي التي ضربت حلبجة.

ثم سمحت المحكمة لنا ولمحامي المتهمين والمتهمين أنفسهم بتوجيه الأسئلة الى الشاهد الا أن الذي حصل في هذا اليوم هو مداخلة المتهم (فرحان مطلق الجبوري) حول وثيقة عرضتها المحكمة حول مقابلة العميد الطيار (جودت مصطفى النقيب) بتاريخ ١٩/١٢/٢٠٠٠ وجاء فيها ما يأتي (تلك الكلام منسوب لجودت لكن بتوثيق من فرحان):

(كنت في غرفة العمليات وأبلغنا في غرفة عمليات القوة الجوية وأبلغنا مقر الفيلق الجوال أنه تم إحتلال (حلبجة) من قبل الأكراد والجيش الإيراني، هذا في يوم ١٥ على ١٦ وجاءنا أمر من الرئاسة بضرر المنطقة بالأسلحة الكيميائية وأرسلنا طائرة إستطلاع الى حلبجة ووجدنا أن المنطقة محتلة من قبل الجيش الإيراني والأكراد وصدرت الأوامر بضررها بواسطة الطائرات أخذت الصور الجوية وتوجد مديرية إستخبارات متكاملة في قيادة القوة الجوية تستلم الصور وتحدد الأهداف وهذه مدينة كاملة لاتحتاج الى تحديد إحداثيات وضربت خلال ١٢ ساعة). انتهى.

عرض المتهم فرحان مطلق الجبوري هذه الوثيقة دفاعاً عن نفسه لكنه و ربط الحكومة العراقية في قضية قصف المدينة بالأسلحة الكيميائية فعجل بالأمر قبل حينه . أما فيما يتعلق بمسؤوليته الشخصية عن جريمة قصف حلبجة فيأتي دوره عندما نعرض الأدلة المكتوبة بإمضاء وإعترافه .

الشاهد (جون رود):

جنسيته فريجي مقيم في إسبانيا أفاد بعد اليمين القانونية بأنه وكيل عن الشاهد الصحفي (ستيغن لون هورتين): أفهم من قبل المحكمة بأن القانون العراقي لايجيز الشهادة بالنيابة، لكن للمحكمة طرق قانونية أخرى وقد سمحت له بقراءة الشهادة التحريرية للشاهد (ستيغن) ولم تقر بشأنه موقفاً، يلاحظ أن الشهادة كانت مكتوبة وموقعة بإمضاء الشاهد (ستيغن لون هورتين) ومختومة بختم السفارة العراقية في (ستوكهولم). ورد في هذه الشهادة المكتوبة أنه شاهد مجموعة ضباط أسرى عراقيين كانوا في حلبجة في منطقة القوات الإيرانية ونكر إسم عدد منهم وهم (علي حسين جادي) برتبة عقيد و(حسين علي سلمان كريم) برتبة رائد و(عبدالكريم ناصر) برتبة عقيد في المدفعية و(جعفر محمد حسين) برتبة عقيد

والمسؤول عن حلبجة حيث إستنتجت من إفاداتهم جميعاً بأن القوة الجوية العراقية هي التي ضربت مدينة حلبجة. الا أن هذه الشهادة من الناحية القانونية كانت محل نظر وملاحظة ولم تعتمد عليها المحكمة في تدقيقاتها الأخيرة. رغم كونها مهمة وذات قيمة معلوماتية لا بأس بها.

الشاهد (يوسي جوهانس فوتيللا):

تولده ١٩٥٩ / فنلندا، أماد بعد اليمين القانونية بما يلي:

إنني صحفي متقاعد كنت أعمل في أكبر صحيفة يومية في فنلندا وأسمها (سكندري) كنت مسؤولاً عن ملف الشرق الأوسط وبشكل خاص الحرب الإيرانية - العراقية في عام ١٩٨٠ حتى آب ١٩٨٨. سافرت جواً مع بعض الصحفيين الآخرين الى حلبجة بمساعدة إيران. وذلك بعد ستة أيام من ضرب مدينة حلبجة بالغازات وخلال زيارتي التي إستمرت (٥ - ٦) ساعات بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٢ شاهدت بوجه تقريبي (٢٠٠) جثة ملقاة على الطريق كانت محترقة وتحولت معظمها الى لون أسود وأن من بين الضحايا من ماتوا فجأة أثناء ممارسة الحياة اليومية في المطبخ أو في البيت، وفي قرية (عنب) شاهدت أكداً من الجثث تقدر بالعشرات وشاهدت الكثير من السيارات المتعطلة والمقتنيات الشخصية ورأينا حيوانات نافقة، وعندما رجعنا الى طهران. حضرت مؤثراً صحفياً لضابط عراقي أسير إسمه (جعفر محمد حسين) أكد بأنه شاهد الطائرات العراقية وهي ترمي القنابل على حلبجة وشاهد أيضاً صعود أعمدة الدخان السوداء والبيضاء من أماكن الضربات وأكد لنا ضابط آخر إسمه (ناصر حسن مصطفى) بأن الطائرات القاصفة عادت يا اتجاه الأراضي العراقية بعد إلقاء قنابلها. وأؤكد للمحكمة بأن جميع القتلى في حلبجة كانوا مدنيين.

الشاهد (جيرهارد فرايلن هير):

تولده ١٩٢٨ / نمسا، تخصصه الجراحة التجميلية، بعد تحليفه اليمين أماد بما يلي:

أكملت دراستي وتدريباتي على فن الجراحة التجميلية في أمريكا وبدأت أتجول من منطقة الى أخرى في أنحاء العالم، في شباط ١٩٨٠ تم جلب الحالة الأولى من بعض الأشخاص المصابين بتشوهات في الجسم والوجه وهي من فعل الغازات السامة هذه الوجبة تم جلبها من إيران الى فيينا، وفي آذار ١٩٨٤ وعندما صعدت الى الطائرة وجدت (٥٠) مريضاً ومن خلال معائنتي لهذه الإصابات علمت أن هذه الإصابات خاصة وليست فقط حروقاً في الوجه بل

كانوا يعانون من صعوبة التنفس فعلمت أن هناك خلل في الجهاز التنفسي وعندما سألت عن سبب هذه الإصابة لم أحصل على جواب وتشخيص للحالة أنها كانت خطيرة ونقلناهم على إثرها الى مستشفى تخصصي ليتم علاجهم بشكل صحيح. وكانوا يعانون من آلام ومشاكل في العين وتقرحات في الجلد وقمنا بإختبار ١٥ حالة ونقلتهم الى عيادتي لأعنتي بهم عناية خاصة، ثم توالت علينا وجبات أخرى مشابهة من المصابين الإيرانيين. ثم قمنا بتوزيع العينات على (بلجيكا و ألمانيا) ثم تبين لنا من خلال مختبر الدكتور (هندرسن) في بلجيكا بأن هذه الحالات ناجمة عن إصابتهم بجرعة كبيرة من غاز الخردل وأن نسبة ٥٠٪ من المرضى قد فارقوا الحياة. وكنت أستمر بمعالجة المرضى الإيرانيين وهم كانوا جنوداً مصابين بين الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨. وفي إحدى المرات سافرت الى إيران وبالتحديد الى كرمانشاه واصطحبنا معنا عينات من بقايا هذه الصواريخ وفحصناه في مختبراتنا تبين بأنها غازات سامة. لكن الغريب وفي آذار وشباط من سنة ١٩٨٨ أرسل لنا الإيرانيون وجبة مرضى كلهم مدنيون (نساء وأطفال) وعندما سألناهم عن هوياتهم قال لنا الإيرانيون بأنهم من أهالي مدينة حلبجة. وأحد الضحايا كان اسمه (محمد كيوان) عمره ١٦ سنة مع عدة مرضى آخرين وقد قمت بتصويره وأقدمه لمحكمةكم المحترمة مستقبلاً وعندما زرت مدينة حلبجة بعد عدة سنوات والتقيت بالناس تعرفت على بعض المرضى اللذين كنت أعالجهم في فيينا. وأريد أن أضيف أن هذا الغاز خطير وسام ومن يستنشق كمية كبيرة منه يموت في الحال ومن لا يموت يعيش طوال حياته معلولاً، وأنا أعتقد أنه يجب حظر هذا السلاح في كل دول العالم. وأن معظم الحالات التي عالجناها كانت مصابة بغاز الخردل ولكن كان هناك حالات أخرى حصل لدينا شك فيما إذا كانت هذه الحالة نتجت بسبب التعرض لغاز الخردل أو مزوج مع غازات أخرى. وهناك تطابق بين نوع الغاز المستعمل من ١٩٨٤ الى ١٩٨٨ في واقعة حلبجة وهو نفس الغاز المستعمل (الخردل) ولكن قد يكون هناك عنصر إضافي هنا أو هناك لكن بصورة عامة هو نفس الغاز الذي استعمل في ضرب الجنود الإيرانيين استعمل في حلبجة. وجواباً على سؤال موجه إليه من (الأستاذ كوران أدهم) محامي المدعين بالحق الشخصي قال: إن الغاز يصيب الإنسان في رئته وجوانبيه ومهما عرلج فإنه يبقى معلولاً ويعاني من ضيق التنفس ومن ألم ويبصق بين فترة وأخرى دماً ويصاب بالأنفلونزا بسهولة. وهناك أعضاء أخرى تتأثر بالضربة الكيماوية ومنها الكبد والكلي لكن بدرجة أخف من

الرتة. وفي النهاية أقر أنه لا يعلم وقت الضربة الكيميائية إلا أنه عالج المرضى الطلجيين بين شهري آذار وشباط من عام ١٩٨٨ وأنه يؤكد على تحريم هذا السلاح الخطير في العالم.

الشاهد (فؤاد أحمد محمد) شغله طبيب. أفاد محلفاً بما يلي:

من الجدير بالذكر أن الضربة الكيميائية في حلبجة شملت أكثر من ٢٣ قرية في أطراف حلبجة وأقدم لمحكمتكم المحترمة مسحاً شاملاً لـ (٢٨١) قرية وموقع جغرافي تعرضت للضربات الكيميائية وذكرت منظمة العفو الدولية في بيانها المؤرخ ١٤/٣/١٩٨٨ مقتل ٥٠٠٠ شخص بالأسلحة الكيميائية فضلاً عن آلاف المصابين والجرحى اللذين نقلوا إلى مستشفيات أوروبا وأمريكا وإيران للمعالجة وقد أكدت البعثة الطبية الزائرة لإقليم كردستان العراق عن نوع وأثار الغازات السامة المستعملة في قصف مدينة حلبجة وكانت هذه البعثة وفدة من جامعة (جينيت) البلجيكية برئاسة البروفيسور (ثيودرينك) عميد كلية العلوم، إستقرت زيارتهم من العاشر إلى الرابع عشر من شهر نيسان عام ١٩٨٨ وجمعوا خلايا عينات من جثث الضحايا وتماذج من المصابين والعياء والأثرية والحجار والنباتات وملابس الضحايا وشظايا القنابل تمهيداً لإجراء فحوصات مختبرية لخصوا تقريرهم بهذه العبارة (يلف العرت حلبجة إنها منطقة خالية لا حياة فيها تفوح منها رائحة الجثث المتعفنة) وقد صاحبت البروفيسورة (كريستين كوسدن) من جامعة (ليفربول) وقمنا بتصوير قلم وثائقي أوائل عام ١٩٩٨ أي بعد عشر سنوات من الحادثة وسمي القلم بـ(رياح الموت) وقد شاركت في إنتاج القلم مع طبيب آخر إسمه (عادل كريم) ونشرت القلم عدة محطات عالمية. حيث قمنا بفحص ٧٠٠ مريض من حلبجة فكان ٤٩٥ منهم يمانون من حالتين مرضيتين أو أكثر واحتفظ بقائمة مطولة لعدد المصابين وأظهرت الدراسة أن المدينة تعاني من تغيرات جوهريّة في البيئة أدت إلى تشوهات خلقية وزيادة نسبة الإصابة بالسرطان وأحداث المظاهر السريرية منها الثقب الرئوية وأمراض العيون والجلد والجهاز العصبي المركزي بشكل مخيف في حلبجة وهناك العديد منهم يموتون بين الحين والآخر.

تقيم شهادته: بما أنه لم يكن موجوداً وقت الحادث فلم تكن لديه مشاهدة عينية للحادث، إلا أنه شارك في إعداد هذه الدراسة التي أثبتت فاعلية وخطورة هذا السلاح الخطير الذي إستخدمه النظام في حلبجة وتأثيراته الجينية على المدى البعيد. فكان من هذا الجانب عاملاً مسانداً لأقوال المشتكين.

الشاهد زكريا عبدالرحمن حمه سليم، تولده /١٩٦٧، بعد التحليف أفاد بما يلي:
 كنت موظفًا في بدالة السليمانية، وفي يوم ١٩٨٨/٣/١٥ وصل الى علمي وجود أخبار تتعلق بمدينة حلبجة واحتلالها ولم تكن بدالتنا متطورة جداً حيث كنت أسترق السمع وسمعت أشياء أُذكرها للمحكمة وكانت البدالة تعمل بنظام (الغيش) وكان في البدالة (٧) خطوط خاصة بمدينة حلبجة (٦) منها معطلة بالكامل باستثناء الخط الهوائي وذلك بسبب الحرب الواقعة في حلبجة. في يوم ١٩٨٨/٣/١٥ ولا أذكر الساعة بالضبط اتصل بي محافظ السليمانية (جعفر عبدالكريم البرزنجي) كي أصله بمدينة حلبجة في الوقت الذي كانت حلبجة قد سقطت بأيدي الإيرانيين وكان موظف بدالة حلبجة وأسمه (غالب سعدي بك) يتصل بي عن طريق هذا الخط فطلبت منه أن يفتح الخط الهوائي للمحافظ وقمت بترتيب الإتصال بين المحافظ وبين غالب وكنت أسمع الى مكالمتهما وليس من عادتي أن أفعل ذلك لكن القضية كانت تتعلق بمصير مدينتي التي فيها أهلي وأقاربي. ومن جملة ما قاله المحافظ لغالب أن يوصله برئيس الوحدة العسكرية في حلبجة وعندما تم ذلك أخبره بأن السيد الرئيس (صدام حسين) سيتحدث معك وقد وضعت السماعية في أذني واستمعت الى مكالمته (صدام حسين) مع القائد العسكري، وبعد التحية والمجاملات طلب قائد قوات حلبجة من صدام حسين أن يزور مدينة حلبجة في ذلك الوقت كي يشاهد أبطال قادية صدام كيف يقومون بقتال الفرس المجوس وأخبره بأن رجاله يدافعون عن العراق وعن صدام حسين وهم يقومون الآن بمطاردة الفرس المجوس باتجاه جبال (عنب). قال له صدام بأنه لا يستطيع زيارته لأن لديه ضيف وأن عليه العودة الى بغداد لكنهم يستطيعون طلب ما يريدون من إمدادات ومدافع وديابات وطائرات. حينها تلقظ القائد العسكري بكلام بذيء وقال لصدام (إذن أرسل لنا أم عدي وقصي الى هنا...) وقام على إثرها صدام بفلق الخط. وفي مساء نفس اليوم عندما عرض مشهد مكالمته صدام في التلفزيون العراقي رأيته متأثراً بالمكالمة وعلامات التأثر بادية في وجهه.

رجوياً على أسئلة المحكمة ووكلاء المدعين بالحق الشخصي أجاب: أجد اللغة العربية بشكل جيد ولا أعلم إسم الضابط المتحاور مع صدام الا أنه سلم نفسه للقوات

تقييم هذه الشهادة:

تؤكد هذه الشهادة على علم القيادة العسكرية العراقية بكل مكوناتها الجوية والبرية والإستخباراتية عما جرى في حلبجة من ترتيب نتائج التعامل مع هذه القضية ثم بناءً على هذا العلم المسبق.

وقد أكدت الوثائق المكتوبة على هذه الحقيقة. وفي نفس الوقت كان أمام القيادة العسكرية العراقية أكثر من خيار عسكري لعلاج الموقف لكنه لم يفعل واختار الحل الأخطر وهو ضرب المنطقة بالأسلحة الكيماوية.

الشاهد عمر عينايت حمه سعيد

شغله مهندس / تولده ١٩٥٣ أفاد مطلقاً بما يلي:

أنا من حلبجة أكملت دراستي الإبتدائية والثانوية فيها وأكملت الدراسات العليا في السلیمانیة كنت مدير بلدية حلبجة لحين ١٩٨٦ وكنت مشرفاً على جميع الطرقات المؤدية من وإلى حلبجة وضواحيها. وكانت في حلبجة مجموعة قواطع عسكرية بقيت فيها حتى يوم الضربة:

- مقر اللواء رقم ١١٦.

- مقر لواء في قرية خرياني ١٠كم يبعد عن حلبجة شمالاً.

- مقر فوج في جبل بالامبو جنوباً.

- مقر كتيبة المدفعية في قرية (دلتعم) ٤كم عن حلبجة شرقاً.

- قعة الرقم (٢٠١٧) وهي أعلى قعة جبلية في المنطقة.

- مقر فرقة في (سراو سبحان آغا) ٢٥كم غرباً عن حلبجة.

ومجاميع وقطعات عسكرية كبيرة أخرى كانت تكفي للدفاع عن حلبجة لو أنها قامت بواجبها بشكل مطلوب. خصوصاً أن السيادة الجوية كانت للعراق.

عندما بدأ الهجوم الإيراني صعدت الى سطح المنزل وكنت أراقب المعركة بواسطة جهاز (الليلفل) التي كنت أستعملها، وكنت أراقب هروب القوات العراقية وجميع الأجهزة التابعة لها باتجاه الغرب نحو السلیمانیة وفي هذا التاريخ ٣/١٥ سافرت الى السلیمانیة ورجعت في ظهر

نفس اليوم الا أنني لم ألاحظ تحرك عسكري عراقي على الطريق المؤدي بين السليمانية و حلبجة وعندما وصلت الى مدينة سيدصاوق الواقعة غرب حلبجة كان الأهالي قد صعدوا على قمة الجبل وينظرون الى المعارك الدائرة في حلبجة دون أن تتحرك القوات العسكرية فيها لكنني أسرعت بالوصول الى حلبجة وفي الطريق بين (زئم) و (سروان/نجيلة)، شاهدت آثار حرب حقيقية من قتل وتخريب ودخان وأصوات إطلاق نار المدفعية وغيرها وعندما وصلت حلبجة كانت تحت سيطرة القوات الإيرانية وفي الليل تابعت أنا ومجموعة أصدقائي شاشة التلفزيون وقد ظهر فيه صدام وهو يتكلم مع شخص مجهول ويبدو عليه حالة الغضب والتأثر ثم قفل التلفزيون غاضباً!

وفي صباح يوم ٣/١٦ نزل بقية الجنود الهاربين من الجبل الى مدينة حلبجة وتمنا بضياقتهم وتقديم الأكل والشرب لهم وزودناهم بملابس كوردية كي لايقعوا في الأسر. وفي الساعة ١١.٢٥ من نفس اليوم قامت الطائرات العراقية بقصف المدينة بشكل وحشي وعنيف واستمر القصف حتى الساعة ٣ عصرأ حيث سمعت من أبنيتي (مازيان) بأن مدينة حلبجة تعرضت للقصف بالأسلحة الكيماوية وتمنا بجمع أغراضنا وخرجنا نحو خارج المدينة وكنا نشاهد جثث ملقاة على الطريق ونوجهنا نحو قرية (سازان) شرقاً حيث تبعد ١٦ كم وكانت الرحلة مأساوية حقاً وقد رأينا في الطريق كثيراً من الجرحى والمصابين وكلهم من النساء والأطفال والمدنيين. وكانت الطائرات العراقية تلاحقنا حتى عمق الأراضي الإيرانية. وبمجرد وصولنا الى إيران قدموا لنا المساعدات الكافية ونقلونا الى مدينة (هرسين) التابعة لمحافظة (كرمنشاه) حيث كانت الطائرات العراقية تقصف باستمرار. ووضعتنا في مدرسة داخل المدينة لمدة ثلاثة أيام وكنت مصاباً في عيني وتمت معالجتني ثم نقلونا الى مخيم هرسين حيث كان يتواجد فيه أكثر من ٢٠٠ عائلة وكلهم من حلبجة وقد مات قسم منهم ودفنناهم في إيران. وكانت هناك مخيمات أخرى منها (سنغر) و كامياران و كنكار و سرياس و بارماوا و دزلي و سقن وبقينا هناك شهران ثم رجعنا الى العراق وتم توقيفنا وتسفيرنا الى دائرة المخابرات في السليمانية وكنا ١٢ شخصاً، ثم الى دائرة الأمن في كركوك ثم الى هيئة الإستنتاج العسكرية في بغداد ومكثنا فيها ثلاثة أيام. تمت إعادتنا الى كركوك حيث بقينا هناك وكنا نعاني من سوء المعاملة والتعذيب اليومي حتى يوم ١٩٨٨/٩/٢٤ تم تسفيرنا الى السليمانية حيث مخيم باينجان ثم أطلق سراحنا شريطة البقاء في المخيم. لكننا وبمساعدة

الأقرباء هربنا من المخيم ورجعنا الى السليمانية. ثم إعتقلونا مرة ثانية ورحلونا الى مجمع كركدنجال في أربيل. وكان مشهد المخيم مأساوياً حقاً فهو مجمع لجمع الحلبيين المنكوبين من بقايا الأحياء فكانت حياتهم في هذا المجمع أشبه بسجن كبير مع الأشغال الشاقة اليومية.

وبعدما رجعت الى السليمانية كنت أتعرض لثمتي أنواع الملاحظات الأمنية داخل المدينة وحرماننا من حق العودة الى وظائفنا بناءً على قرار سابق من (علي حسن المجيد)، لذلك إشتغلت بأعمال حرة. بعد العودة إجتمع وجهاء حلبجيون وكتبنا معاً مذكرة الى صدام حسين كي يشفق على حالنا ويترفق بالحلبجيين ثم تشكلت لجنة وحصلت على موعد مع المتهم (علي حسن المجيد) الذي كان يطلق عليه (سيف القائد في الشمال) وهو رئيس مكتب منظومة الشمال في مدينة كركوك. وكان من ضمن الوفد (عبد اللطيف مولود) و (الشيخ خالد المفتي) وابنه (الشيخ محسن) و (الحاج كريم علي مراد) و (محمد توفيق) وقد أجريت معه القابلة. وكان الغرض من ذلك تخفيف المعاناة عن الحلبيين والعودة الى مدينتهم والسماح لهم بالعودة الى وظائفهم وهذه حقوق طبيعية مشروعة فكان جوابه بالرفض، الا أنه سمع لهم بالذهاب وإحضار بقية حاجياتهم الضرورية من حلبجة وبما أنني لم أكن ضمن الوفد فلا أعرف تفاصيل الجلسة. وبعدما انسحبت القوات الإيرانية من حلبجة بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٤ كنا نأمل من الحكومة العراقية أن تقوم بعملية إعمار المدينة من جديد على غرار ما جرى لمدينة الفاو، ولكن الذي حصل أن الجنود العراقيين وبأوامر الضباط قاموا بسلب ونهب المدينة وقلع شيايبكها وأبوها ونقلها الى المدن الجنوبية ومنها باب بيبي الذي نقل الى مدينة العمارة.

وفي سياق الأسئلة التي وجهت إليه من قبل المحكمة ومحامي المدعين بالحق الشخصي ومحامي المتهمين والمدعي العام أجاب الشاهد (عمر عينايت): إن ضابطاً ترك سلاحه في بيتنا بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ قال لي (شتسون منا روحوا، اليوم صدام يضربكم كيمياوي). وعندما كنا في مخيمات إيران سمحوا لنا بالعودة الى حلبجة وإحضار بعض حاجياتنا وقد رأينا داخل المدينة آثار الدمار الكامل وجثث مكمرة في الطرقات والملاجئ والبيوت وتعرفنا على البعض منهم لأنهم كانوا جيراننا، وكانت روائح المادة الكيماوية تخرج من أجسادهم

الا أننا نعلمنا ذلك لأننا كنا مزودين بأقنعة واقية وحسب معلوماتي إن القوات العراقية بدأت حملة نسف مدينة حلبجة في سنة ١٩٨٩ بعد إنسحاب القوات الإيرانية منها.

تقييم هذه الشهادة:

كانت هذه الشهادة من أكثر الشهادات العيانية تفصيلاً وقراءة للوضع والحدث مع الإسهاب في كثير من التفاصيل، فالقارئ أو المستمع يمكنه الوصول الى ماجرى في حلبجة بمجرد الإستماع الى هذه الشهادة. فقد عززت إلهادات المشتكين في مرحلتي التحقيق والمحاكمة ومن جانب آخر بينت جانب التقصير العراقي من هذه الحادثة، ووجه المعاملة للإنسانية التي كان يعانها الحلبيون بعد عودتهم الى العراق. فقد شوقرت أحكام المواد (١١ و ١٢) بأغلبية فقراتها في هذه الشهادة من قتل وإيابة وتشريد وإبعاد وتهجير وإضطهاد وملاحقة أمنية والحرمان من الحقوق الوظيفية والعيش بكرامة.

الجلسة الثانية عشرة ٢٧/٤/٢٠٠٩:

الشهود المحميون:

ملاحظة: الشاهد المحمي كغيره من الشهود يدلي بشهادات أمام المحكمة لكن المحكمة لاتعلن عن إسمه والمعلومات الشخصية عنه بناءً على طلب الشاهد أو لدراعي أمنية خاصة بالشاهد حماية له. فحضر ثلاثة شهود من هذا النوع وقد كانوا موظفين وعسكريين في النظام السابق إلا أنهم ويدافع الضمير أثروا الشهادة الحق وأفادوا أمام المحكمة بما شهدوا حسب إختصاصهم الوظيفي وكانت لشهاداتهم وقعة قوية في إسناد أدلة الإتهام وتحولاً كبيراً في مجرى قرار المحكمة حول مسؤولية القيادة العسكرية العراقية عن قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية فكان عدد الشهود المحميين (٣) كل واحد أخذ رقماً.. الا ان المحكمة بدأت تستمع الى شهاداتهم كالآتي:

الشاهد المحمي رقم ٢: بعد تحليله أفاد بما يلي:

كنت رئيس عرقاء إحتياط مشغل رادار في عام ١٩٨٢ لغاية ١٩٨٨ كنت أعمل في مركز عمليات القاطع الرابع المسيطرة على قواطع المنطقة الشمالية كافة وقاطع الدفاع الجوي الرابع الذي كان يسيطر على المنطقة الشمالية كافة بما فيها (قاعدة الحرية) في منطقة كركوك وقاعدة (صدام العسكرية) في منطقة الكيابة و(قاعدة قرناس) الجوية في منطقة الموصل وفي بعض الأحيان كانت أيضاً على (قاعدة البكن) الجوية في البلد. ونقلت من مركز

عمليات القاطع الرابع الى كتيبة الإنذار والسيطرة قبل عام من حدوث كارثة حلبيجة التابعة الى قاطع الدفاع الجوي الرابع وأثناء الواجب الصباحي كنت موجوداً في غرفة العمليات كمشغل رادار وأنا كنت عسكري احتياط وتم تليفنا في الساعة (١٠٤٥) أي (١٠،٤٥) صباحاً بأن طائرات ستقوم بواجبات خاصة من قاعدة الحرية في كركوك وكوني مشغل رادار ومارست هذه المهنة لمدة ٦ سنوات، الواجب كتب كالاتي: قاعدة الحرية، نوع الطائرات التي كانت تطير من هذه القاعدة، رمز القاعدة تبدأ بحرف (ح) بما فيها (حطين) و (حدباء) و (حرية) ومثلاً (فرناس) تكتب (ف) وأما اليكر فيبدأ بحرف (ب). فالضربة الأولى كانت القصف بالقنابل الإعتيادية والغرض من هذا القصف إختباء أكبر عدد من المواطنين داخل الملاهيء والأفناق والسرايب وتم الكشف للراداري من قبلنا بمساعدة (الراغيل) التابعة لمركز عمليات كتيبة ٣١ في كركوك والراغيل التابعة لنا وراغيل (بازيان)، رعيل (زيت الغربية) من مدينة كركوك بحوالي (٥ أو ٦) كم باتجاه مدينة السليمانية والراغيل الأخرى، ورعيل (قرجوج) ورعيل (فتحة) وتم الكشف للراداري من قبلنا بواسطة الراغيل التي تعطي الأوامر والمعلومات الى مركز العمليات التي ترتبط بنا بواسطة المنظومة الحديثة وتم الكشف للراداري من قبلنا عند إقلاع هذه الطائرات المتجهة باتجاه مدينة (حلبيجة) مروراً بمناطق (جمجمال - بازيان - سليمانية جنوباً - عربت - سيدصادق) وصولاً الى مدينة حلبيجة وتم الكشف بواسطة الرادارات الموجودة عند الراغيل المرتبطة مثل ما أشرت إليه قبل قليل بواسطة منظومة حديثة (RP) الفرنسية من الراغيل (بازيان قرجوج فتحة) ومجهزة برادارات سوفيتية وفرنسية وإيطالية حديثة. وبعدها توالى الطائرات الأخرى من مطار (بلد - اليكر العسكري) بالإقلاع بواجبات خاصة أثناء هذه الفترة بالتنسيق مع مطار الحرية في كركوك وتحت أمرة مركز عمليات القاطع الرابع الواجب الذي قمنا بكتايت هو: (قاعدة اليكر، النوع ميك ٢٣ نوع B، الرموز بغداد - بركان ، بيدها ، برق ، بوادي ، بردي) بالإضافة الى الطائرات الموجودة في قاعدة الحرية التي طارت بناءً على هذا الواجب وكذلك تم الكشف للراداري بهذه الأهداف مروراً بالمناطق كالاتي: من قاعدة اليكر باتجاه مدينة حلبيجة (بلد ، جنوب سامراء ، العظيم ، سلسلة جبال حميرن ، شمال شرق كفري ، قرقداغ ، تانجرو ، سيد صادق ، حلبيجة) ومن ثم (الأورييت) أي الدوران حول المكان وبعد تنفيذ هذه الضربة عادت جميع الطائرات باتجاه القاعدة سالمة. وأثناء توافق هذه الطائرات كان الإقلاع من

قاعدة صدام قبل هذا الوقت الواجب المختص للطائرات نوع (F1) من قاعدة (كيارة) صدام العسكرية والطائرات التي أقلعت من قاعدة صدام الجوية هي نوع ميراج (F1) والرموز (كوساين) والكوساينات التي كانت تطلق على هذه الطائرات (صيدا وصاعق) لأنها تبدأ بحرف الصاد وحماية للطائرات التي كانت تغير على المنطقة وإرتفاعات الحماية (٣) - ٥) كم وأغلب الطائرات التي قصفت مدينة حلبجة عادت الى قواعدها سالمة. وكنا نعرف المناطق التي تطلع فوقها الطائرات على الرجي أس أم) وحتى القرى، ويتم هذا يدوياً والكترونياً كنا نشاهدها على السكروين وهي مثل شاشة الكمبيوتر، لأن المنظومة حديثة ترتبط بكل القواطع والكشف الراداري للطائرات التي أقلعت من قاعدة الكيارة مروراً بالـ(مخمور، قرجوغ، التون كوبري، كاني دومه لان) مروراً بشمال (جمجمال) ثم (السليمانية شمالاً) ثم جنوب (بنجوين) عند (منقار البط) ثم (طويلة) وعملوا (الأوربيت) الحماية في هذه المنطقة (منقار البط) جنوباً لحماية الطائرات العراقية المغيرة عند منطقة حلبجة. وأرد أن أذكر نقطة مهمة وهي أن الطائرات التي نفذت الواجب نفذتها بسهولة وبدون أي تردد أو خوف من الطائرات الإيرانية لأن التفوق الجوي في هذه المنطقة كانت للعراق، وأنا كنت حاضراً بعدة مهمات طيران القوة الجوية من قاطع الدفاع الجوي الرابع من مركز عمليات الإنذار والسيطرة (٣١) ويعد تنفيذ المهمة والواجب عادت جميع الطائرات المغيرة والقاصفة الى قواعدها سالمة، بإتجاه كركوك التي تسمى عند ذلك بمنطقة (صفوان) بإتجاه كركوك و(بكر) وقاعدة صدام الكيارة) وهم فرحين ومسروين فربما يسأل السائل كيف عرفت بأنهم فرحون ومسروين وهم في الجو؟! وأنا لذي إثبات على ذلك، فقناة الطيارين المعروفة بـ(RF) في مركز العمليات تنطق بكل كلمة على لسان (أمر مسيطر المقاتلات) و (أمر القاصفات) في مركز العمليات وكنا نسمعه ونحن جالسون في مركز العمليات وأخر المقاتلات في قاطع الدفاع الجوي الرابع المسيطر على المقاتلات والقاصفات وهو يشادي ويستند الى كشفنا الراداري وبالسكروين فيعطي معلومات للطيارين وهذه مسؤولية أمر مسيطر المقاتلات وأمر عمليات القاطع. والجمل التي سمعناها هي: (الحمدلله على سلامتكم...) (الحمدلله على سلامتكم ويوركت أيديكم ماذا فعلتم؟) أجاب الطيارون: (وهم يرددون .. نفذنا الواجب .. ضربناهم فليت..!) والفليت تركيبة كيميائية تستعمل لقتل الحشرات في البيوت! ولم يسمع بهذا الخبر سوى مركز العمليات والأشخاص المعنيين

وأنا سمعت هذه العبارة وأنا تحت القسم! ويعد مرور فترة من الزمن تم تكريم هؤلاء الطيارين المعتمين بالضرورة أو بهذه المهمة من قبل رأس النظام السابق (المدوم صدام حسين)! وأنا لذي خارطة أستطيع أن أبرزها لهيئة المحكمة لأوضح حركة الطيران في المنطقة.

جواباً على سؤال موجه إليه من المحكمة قال الشاهد: كانت أسماء الطيارين تكتب على (جى أس أم) التابع لمركز العمليات الجوي الرابع وعندما نقلت من مركز كتيبة رقم ٣١ لم أكن أعرف الأسماء لكنني أثناء توليتي الواجب ولمدة أربع سنوات كمشغل رادار احتفظت بنسخة من أسماء وأشخاص الطيارين في مركزنا الرابع. كما وأريد أن أتطرق الى المنظومة الحديثة التي كانت ترتبط بها قيادة القوة الجوية للكشف الراداري (الإنذار والسيطرة) فالجهاز متكون من (P.P) أي (قيادة القصر الجمهوري) والتي كانت تعطي المعلومات والأوامر باتجاه الأسفل والقيادة الجوية العراقية كانت تتكون من أربع قواطع:

- ١- قاطع الدفاع الجوي الأول في بغداد.

٢- قاطع الدفاع الجوي الثاني في المنطقة الغربية.

٣- قاطع الدفاع الجوي الثالث في المنطقة الجنوبية.

٤- قاطع الدفاع الجوي الرابع في كركوك.

فهذه القواطع كانت مرتبطة بـ (IOS) (كتائب الإنذار والسيطرة) ولكل قاطع عدة كتائب إنذار وسيطرة ولكل كتيبة عدة رعايل من الإنذار والسيطرة والرادارات تغطي كل المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية. تم نقل (عتاد مستعمل) قبل عدة أيام من منطقة (٩٩٩ سعد) القريبة من (سامراء) بواسطة مروحيات الى القواعد المعنية بضررب المناطق تحسباً لأي طارئٍ بالعتاد الكيماوي، وكان يمنع الطيران على سماء منطقة (٩٩٩ سعد) وحتى الطائرات العسكرية تجنباً لأية عمليات قد تستهدف المركز الذي تصنع فيه القنابل والغازات السامة! وأنا خلال خدمتي في العسكرية لمدة ٨ سنوات دون غياب أو تأخير ليوم واحد، تدريباً أكثر من مرة على السلاح الكيماوي وكيفية إستعمال الأقنعة الواقية وعدد النظهير، وحسب معلوماتي أن الغازات المستعملة في هذه الحملة هي غاز (VX) وهو عامل فعاقة وأعصاب يؤدي الى ضيق التنفس وإحمرار الجلد وظهور فقاعات على الجلد وحكة شديدة ثم خروج الدماء منها، ويصيب الإنسان في عينيه وقد يؤدي الى فقد بصره وإحداث رجفة في

الجسد وخروج لعاب الفم على صورة رغوة الصابون، ثم الى فقد السيطرة على الجهاز التناسلي وتفحم وإسوداد الجلد وإنتفاخه.. وقد تم تعبئة مركز (٩٩٩ سعد) بهذا الغاز السام. وجواباً على سؤال آخر من المحكمة قال الشاهد: هناك مصدر آخر عدا الرادارات التي كنا نملكها لكشف حركة الطائرات ونسميها بالمراسد فكانت تتوزع على نقاط الحدود وتغذي الطيارين والقواعد الجوية بالمعلومات عن أهداف معادية أو ما شاكل ذلك. كما وترتبط مديريات إستخبارات القوة البرية والبحرية والجوية بالإستخبارات العسكرية العامة في تزويد المعلومات. وأنا أتذكر يوم حادثة حلبجة جيداً، في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ الساعة ١٠٤٥ صباحاً، جرت هذه الحركات الجوية على راداراتنا. وجواباً على سؤال موجه إليه من قبل هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي (المحامي كوران آدم) قال الشاهد:

كان لدينا بعض الرادارات يصل مدى الكشف أمامها الى مسافة (١٠٠٠كم) حيث كنا ترصد حركة الطيران في المطارات المدنية والعسكرية الإيرانية ومنها مطارات (طهران) و(تبريز) و(همدان) و(مشهد) وكنا نرصد المناطق الجنوبية بالتنسيق مع القواطع الأخرى وفيما يتعلق بالمنطقة الغربية فكنا نرصد من خلالها حركة الطيران الأردنية والسورية والإسرائيلية. فالتفوق الجوي العراقي وصل الى مستوى عال جداً حيث كنا نرى الأهداف المدنية والعسكرية داخل الأراضي الإيرانية وبمجرد ظهور حركة كانت الطائرات العراقية تعلق خلال لحظات وتصل الى الأجواء وتعالج الحركة بسرعة فائقة أما بإسقاطها أو إنزال الطائرة من مكانها.

الشاهد المحمي رقم (١):

ثم إستعتت المحكمة الى شهادة الشاهد المحمي رقم ١ بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ فالشاهد كان جزءاً من أركان النظام السابق وبالتحديد في القوة الجوية العراقية وجاءت شهادته من هذه الخلفية وشهد بعد التحليف بما يلي:

سوف أركز شهادتي على محورين أساسيين: المحور الأول هو ما صرح به أحد أمري القواعد الجوية أثناء حضورنا تكريم عام ١٩٨٨ في القصر الجمهوري. والمحور الثاني سوف أبين فيه التفوق الجوي العراقي على القوة الجوية الإيرانية خصوصاً في السنتين الأخيرتين من الحرب عام ١٩٨٧ و عام ١٩٨٨ وأن سبب حضوري الى هذه المحكمة الموقرة هو لسببين: الجانب الإنساني لما أحدثه ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية من مآسي للشعب

الكوردي والجانب الثاني للتأريخ كسي يزول الغموض عن ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية. وأنا أحد منتسبي القوة الجوية العراقية وكنت طياراً في تلك الفترة. عودة الى المحور الأول ففي عام ١٩٨٨ بعد معارك التحرير الى دارت في الفار ومعركة جنون وشلامجة والزيدات والتي سميت بمعركة (توكلنا على الله) حيث تم إستدعاؤنا الى القصر الجمهوري لغرض التكريم بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ وكان الحاضرون من مختلف القواعد الجوية وبعد إنتهاء مراسم التكريم طلب رئيس النظام السابق صدام حسين من الحاضرين التكلم عن معارك التحرير وكيف جرت الأمور في ذلك الوقت فتكلم البعض ثم جاء الدور الى امر قاعدة كركوك الجوية العميد الطيار الركن (أحمد محمود مطلوب) حيث طلب بالنص من صدام تكريم المهندسين والفنيين العاملين على الطائرات فأخرب مثلاً لسياتك ما حدث في قاطع حلبجة ان المهندسين والفنيين تحملوا خطورة كبيرة وعالية في تلك الفترة بعد أن جاءنا أمر بإنزال العتاد التقليدي وتسليح الطائرات بالعتاد الخاص والذي يقصد به (السلاح الكيميائي) فقال له: سيدي خلال ساعة واحدة تم إنزال هذا العتاد وتسليح الطائرات بالعتاد الكيميائي وأن المهندسين والفنيين لم يرتدوا أي ملابس أو أقنعة سوى أن قسماً منهم إرتدى كفوفاً بيده والبعض الأخر بواسطة قطع قماش. فهؤلاء تحملوا خطورة كبيرة وخصوصاً العاملين على الأسلحة وفي هذه الأثناء عندما كنا جالسين معنا رئيس النظام السابق وجانبه وزير الدفاع السابق (عدنان خيرالله) جالس فالتفت إليهِ صدام ضاحكاً وقال: (مو أحنأ كلنا ماكو عندنا سلاح كيميائي!) بعد إنتهاء العراسيم رجعنا الى دورنا فنشرة الأخبار المسائية جلست أمام شاشة التلفزيون كي أنتبه الى هذا المقطع الذي نكره هذا العميد وفوجئت بأن هذا المقطع من الكلام قد قطع من البث. والفت عناية المحكمة الى أن الحاضرين كانوا من القواطع الجنوبية وقد نفذوا أكثر من عملية بإستثناء أمر القاطع الرابع في كركوك الذي حضر حفل التكريم ولم ينفذ غير عملية حلبجة وأن قاطع كركوك لم يشارك في القاطع الجنوبي لأن الجهد الجوي في القاطع الجنوبي في الشعبية والناصرية والكوت كان موجوداً وقوياً جداً، وكذلك الحال بالنسبة للقواطع الجنوبية فإنها لم تشارك في عملية حلبجة.

وفيما يتعلق بالمحور الثاني من شهادتي فإنه يتعلق بالتفوق الجوي الذي كان لدينا في بداية الحرب. كان سلاحنا روسي الصنع ففي عام ١٩٨٠ كان العراق يملك حوالي ٣٢٥ طائرة مقاتلة عدا طائرات النقل والتدريب، هذه قوة قتالية تتألف من أسراب من الدفاع الجوي

وطائرات قاصفة وطائرات إستطلاعية وهذه الطائرات كانت تتركز في قواعد معينة، والقوة الجوية الإيرانية كانت تملك أعداداً أكبر من هذا العدد وكانت تملك بحدود ٥٠٠ طائرة مقاتلة وقاصفة ولكن بعد عام ١٩٨١ استورد العراق طائرات من فرنسا وروسيا وزاد حجم القوة الجوية وتم تدمير عدد من الطائرات الإيرانية وهي في قواعدها. وزادت القوة الجوية العراقية قوتها وكفاءتها بعد دخول طائرات الميراج وطائرات الميخوي ٢٢ محسن بوسي وطائرات الميخ ٢٩ لأغراض الدفاع الجوي وطائرات الميخ ٢٢ من ML الدفاعية إضافة الى طائرات الميخوي ٢٥ للإسناد الجوي القريب والقوة الجوية العراقية بدأت كفاءتها وقوتها تتوضح الى عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨ وحينها لم نسمع بقصف أي مدفع داخل الأراضي العراقية من قبل القوة الجوية الإيرانية. واصبحت القوة الجوية العراقية تدخل وتؤدي دورية داخل الأراضي الإيرانية واسقطت طائرانا إحدى الطائرات الإيرانية داخل الأجواء الإيرانية بمسافة ٨٠ كم!

وكان لدينا كشف راداري جيد ومنطومة دفاعية جيدة تكشف الأهداف الجوية في ٢٠ و ٣٠ كم داخل الأراضي الإيرانية حيث تعلق طائرانا بسرعة فائقة وتصل الى الهدف بأقصى سرعة. وبالمقابل ضعفت القوة الجوية الإيرانية الى حد كبير بحيث لا تتجاوز ٥٠ - ٦٠ طائرة صالحة للعمل. وخلال هذه الفترة لم ألاحظ وجود عمليات عسكرية من الجانب الإيراني وأنا أتكلم بكل أمانة وإخلاص وجاءنا التفوق الجوي بعد أن دخلت طائرات حديثة ٤ أسراب من الميراج من فرنسا وسريين من طائرات الميخ أي بحدود ١٥٠ طائرة ميراج و ٣٠ طائرة ميخ و ٢٠ طائرة سيخوي وحوالي ٦٠ طائرة سيخوي فأصبح عدد طائرانا ٧٠٠ طائرة. وفي عام ١٩٨٧ تم تنفيذ ١٣١٦ طلعة إستطلاع وإسناد ألكتروني وفي عام ١٩٨٨ (١٠٣٥٩) طلعة إستطلاع وإسناد ألكتروني. فهذا الكم الهائل من القدرة الجوية التي كنا نملكها فهذه الحقائق أوضحها لقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وهو ماتم من قبل طائرات الميخوي التي كانت موجودة في قاعدة كركوك.

ويسؤال من المحكمة أجاب الشاهد: سمعت من أحد أصدقائي في عام ١٩٩٥ لا أريد ذكر إسمه وكان قد طار في تلك المنطقة وسبق وأن طار على الأراضي الإيرانية حيث جاء إليه أمر مستعجل وهو في الجو أن ينسحب الى منطقة الداخل وهي تسمى منطقة (منقار البيط) وهي تقع شمال مدينة حلبجة فيبقى يدور بطائرته من الشمال الى الجنوب عندها قاموا بالعداء عليه بأنه سوف تأتي طائرات صديقة يجب تأمين الحماية لها في هذه المنطقة وبعد

قليل شاهد أربع طائرات سيخوي وهي تضرِب وتَسْقُط قنابلها على مدينة حلبجة ويخرج من مكان سقوط القنبلة دخان أصفر فكان تصويري أنهم أخطأوا الهدف خصوصاً أن الدخان العادي للإنفجارات الإعتيادي هو أبيض وأسود وعندما إستغرب الأمر أكدوا له صحة الهدف وأن الضربة كانت كيميائية، وأني على ثقة تامة مصداقية كلام الطيار. وأنا أجزم تماماً بأن قاعدة كركوك التابعة للقوة الجوية العراقية هي التي ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية، وهذا كلام أمر القاعدة الجوية العراقية.

مداخلة من السيد المدعي العام:

إستأذن المدعي العام من المحكمة وسجل هذه المداخلة:

إن الشاهد تحت القسم وقد حسم الجدل والذير والذي هو دائماً يتكرر بسؤال يومي تقديم حديث: هل أن الطائرات التي قصفت حلبجة عراقية أم إيرانية؟ رغم أن الجهة المعاقلة ليست معها أية حجة ولكن هذه الشهادة من رجل فني حسم الموقف وقال أن الطائرات الإيرانية منذ عام ١٩٨٧ خرجت من الخدمة العربية أي لم تكن هناك طائرة قادرة على أن تقصف موقع عراقي واحد. رغم أن شهادات الأخرى أكملت صورة شهادة الى حقيقة لاجدال فيها، لكننا لو عكسنا الصورة وسلمنا جدلاً بأن الطائرات الإيرانية هي التي قصفت مدينة حلبجة وذهبت ضحاياها خمسة آلاف شخص فهل يعقل أن شعب قصف بسلح كيميائي وتهدمت البيوت وامتلأت الشوارع بالجنث تأتي الحكومة وهي حكومته حيث يجب أن يكون هناك تسهيلات وضمانات ومستشفيات وعلاج عاجل الخ من المستلزمات التي ينبغي أن تهيئها الحكومة الوطنية لتلك المنطقة المنكوبة ولكن حصل العكس إذا كانت الدولة الأجنبية هي قصفت الشعب العراقي أو المدينة حلبجة فيجب أن يكون هناك واجب وطني على الحكومة أن تهنيء كل وسائل الأنقاذ. لكن الحقيقة أصبحت على العكس من ذلك، أن الحكومة زادت من معاناتهم وهذا يدل على أن الطائرات التي قصفت هي طائرات عراقية بدليل أنه لو كانت الطائرات أجنبية لكانت هناك أسعار وإنقاذ وتهنيء مجمعات سكنية. الخ ولاحتت الحكومة العراقية هؤلاء المقصوفين بالأسلحة الكيميائية ومنها أرسلهم الى مجمعات سكنية هي مجمعات بالأسم ولكن كل ما فيها يدل على القوة والإضطهاد.

ثانياً: إرسال هذه الجموع المقصوفة الى (نكرة السلطان).

ثالثاً: حرمانهم من العمل والحصول على لقمة العيش وحرمانهم حتى من شخص يؤجر لهم سكن لأهالي حلبجة بحيث يعاقب بعقوبة شديدة، ألا يحسم هذا كل هذا الجدل الذي يكدر يوماً؟! انتهى كلام المدعي العام.

ثم توجهت المحكمة الى الشاهد بعدة أسئلة وأجابها الشاهد بما يلي: كنت أعمل في القواعد الجوية الشمالية بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ولدي إطلاع جيد على جغرافيا محافظة السليمانية بحكم تطبيقنا المستمر على أجواءها. وفيما يتعلق بالرادارات قال الشاهد: كانت لدينا منظومة إستخبارات جوية خاصة بالقوة الجوية والقوة الجوية تسيطر عليها مركزية من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة، فالمعلومات التي تحتاجها مثلاً القطعات البرية هذه المعلومات التفليق الفلاني طلب معلومات أو طلب تصوير جوي لمنطقة معينة فهذا طلب ويوجد بالفياق مستشار جوي وهذه المعلومات ترسل الى القيادة العامة للقوات المسلحة أي لم تأت مباشرة الى القوة الجوية فهناك بالقيادة العامة تنزل الواجبات التي تطلبها، مثلاً استطلاع تصويري أو مثلاً كشف محطات رادار.. الخ. فهذه الواجبات تأتي وتنزل الى القوة الجوية، فالإستخبارات التابعة للقوة الجوية تنظم كاميرات التصوير حسب الإرتفاع، هل هو واطى أو متوسط أو عالي حتى يتم ترتيب تكبير الكاميرا بالنسبة للتصوير وإذا كان إستطلاع ألكتروني نوع الذبذبة التي تدخل فيها لمعرفة المعلومات عن الرادارات؟ هل هي محطات بث؟ فالجوية تنسق العمل لأنها لمعاونية قائد العمليات مع مقر الحركات ويرسل الواجب الى التنفيذ وفي التنفيذ هناك يعطوه إشارة، يقولون مثلاً تنظيم العدسة على فلان شيء، الإختصاص الفني والمهندس الموجود بالطائرة والطيار يأتي وينفذ حسب الإحداثيات التي تأتي ضمن الولوجب وبعد تنفيذ الواجب ينزل الطيار ويأتي أهل الإختصاص فيقومون بإنزال الفيلم وهذا الفيلم يرسل الى قيادة القوة الجوية وهناك في الإستخبارات يوجد مصورون ومفسرون للصور الجوية، إذا كانت هذه اللقطات برية سوف ترسل للقيادة العامة وتقوم بدورها بإرسالها عن طريق الإستخبارات الى الفياق أو الفرق أو القطعات وإن إستخبارات القوة الجوية هي جزء من الإستخبارات العامة.

وجواباً على سؤال موجه إليه من المحامي الأستاذ كوران أدهم رئيس هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي قال الشاهد: إن مدينة حلبجة محاطة بسلسلة جبلية عالية من جانبنا ومن جانب إيران، ففي حالة قدوم طائرات من إيران لا يمكن أن تأتي بإرتفاع واطىء

نظراً لوعورة المنطقة الجبلية وارتفاعاتها العالية عندما تضطر الى التسلق ونحن في المناطق المتعرجة أو الجبلية إذا ارتفعت الطائرة بمقدار (٢٠٠م) فوق المناطق الوعرة والجبلية نتكشف من أجهزة الرادار التابعة لنا، أما في المناطق المنبسطة من (٣٠م) الى الارتفاعات العالية يمكن كشفها بالأجهزة الرادارية والمسافات (٣٠ أو ٤٠كم) أو أكثر. هذا فضلاً عن الدوريات اليومية المستمرة، كانت لدينا دوريات ثابتة من الصباح الباكر وحتى المساء وأحياناً ليلاً تخرج طائرات الدفاع الجوي لواجبات خاصة وأي كشف لأي هدف تتوجه إليه الطائرة، وليس بالإمكان أن تأتي طائرة بإرتفاع متوسط ولا تتكشف فهذا مستحيل، حيث نتكشف من مسافة ١٢٠ - ١٣٠كم من قبل راداراتنا فتتوجه إليها طائراتنا وكانت لدينا طائرات دفاع جوي سريعة وأن مدينة حلبجة تبعد عن الحدود الإيرانية بـ(١٧كم) تقريباً وعندما تريد أن تأمن دفاع جوي لمنطقتك المفروض تكشف الطائرات المعادية التي تأتي إليك من داخل الأراضي المعادية وليس داخل أراضيها.

وجواباً على سؤال موجه إليه من وكيل المتهم علي حسن المجيد المحامي (نجاح ناصر)، أجاب الشاهد: القوة الجوية عملها في السماء، أنها تستطيع أن تنفذ واجبات من السماء وتستطيع أن تقطع طريق التموين عن قطعات العدو وتستطيع أن تقوم بضرب قطع أهداف معينة من قطعات العدو وتستطيع أن تسند القوات البرية من محلها بحيث تستطيع أن تتصدى للقوة المهاجمة من الجو بالضرب بعض الأهداف الموجودة لدى القوات المعادية أم أن القوة الجوية تتصدى لقوات برية فهذا غير متصور لأن القوات البرية كما تعلم هي محكمة على الأرض ونحن في السماء نستطيع أن نمنع الهجوم لأننا لسنا على الأرض.

وجواب على سؤال موجه إليه من قبل المتهم حول الجهة التي ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة كيميائية، أجاب الشاهد: القوة الجوية العراقية. وعند توجيه سؤال إليه من قبل المتهم (علي حسن المجيد) أجاب: حسب معلوماتي أن علي حسن المجيد في تلك الفترة كان هو المسؤول للمنطقة الشمالية حيث تم تقسيم العراق الى مناطق وهو مسؤول المنطقة الشمالية وقد منح صلاحيات رئيس الدولة في تلك المنطقة وترتبط به كافة القطعات والأجهزة بها فيها القوة الجوية المرتبطة به، فهل من المعقول أن تتم عملية عسكرية بحجم (حلبجة) دون أن يعلم بها الرئيس الأعلى؟! وأنا أستنتج الجواب إستنتاجاً أن أحداث حلبجة حدثت خلال ثلاثة أو أربعة أيام ولم تحدث فجأة خلال ساعة أو نصف ساعة حتى يستطيع الرئيس

الأعلى للمنطقة أن يحتاج بهذه الحجة وهل يتصور أنه الرئيس الأعلى في المنطقة ولا يعلم بما حصل ولم يصدر أمراً؟! أنني سمعت من بعض زملائي الطيارين وقد أخبروني بأن (على حسن العجيد) أصدر لهم أمراً بضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي بواسطة الطائرات.

الشاهد المحمي رقم (٣):

ثم أستعنت المحكمة الى شهادة الشاهد المحمي رقم (٣) وقد دخلنا في الجلسة رقم ثالث عشر وبتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩ أفاد الشاهد المحمي بعد تحليقة بما يلي: خلال خدمتي في الجيش كنت في كتيبة إنذار السيطرة ٣١ التابع لقطاع الدفاع الجوي الرابع والواقع في منطقة (ياجي) في كركوك المسؤول عن أجواء المنطقة الشمالية منذ سنة ١٩٨٩ وفي يوم ١٦/٣/١٩٨٨ تحديداً، كنت في الواجب وفي الساعة (١٠،٤٥) تم إبلاغنا من قبل قطاع الدفاع الجوي الرابع بأن هناك عمليات وواجبات خاصة وكلمة وواجبات خاصة تعني القصف من قبل الطائرات القاصفة وتم إبلاغنا في غرفة الحركات بأنه ستقلع عدة تشكيلات من الطائرات وحسب الجدول الآتي:

من قاعدة الحرية الواقعة في كركوك أقلعت تشكيلات ومنها (حديباء، حارق، حطين، حانق) وكل تشكيلة بقوة طائرتين من طراز (سيخو٢٢) وطاروا باتجاه جچمچال وكان ذلك مكثوفاً على شاشاتنا وسأتكلم عن ذلك وقد كانت رتبتي العسكرية في ذلك الوقت (عريفاً) وأعمل مشغل رادار وطارت الطائرات باتجاه (جچمچال، قره داغ) على (تانجرو) جنوب السليمانية باتجاه (درينديخان) وكنت أتوقع دخولهم الى الأجواء الإيرانية ولكن قبل وصولهم الى حدود الإيرانية وبالقرب من (درينديخان) قاموا بالصعود باتجاه الشمال نحو منطقة (حلبجة) والتي كانت تبعد من الحدود العراقية - الإيرانية حسب ما أتوقع بـ (١٥) كم، ويتم الكشف عن حركة الطائرة عن طريق أجهزة الرادار في (الرعايل) حيث يقومون بتزويد مركز عمليات الكتيبة (٣١) بالزوية والمسافة ولدينا على شاشة الرادار خارطة مجسمة وحتى نهري الدجلة والفرات تظهران أيضاً وكذلك أسماء المدن والقواعد العسكرية وأسماء الأقضية المشهورة تظهر على شاشة خريطة الرادار وكان جهازنا فرنسي الصنع ومتطور وتوجد على الطائرة إشارة إتجاهها. الموجودون على شاشة الرادار عدة أشخاص رئيس العرفاء وأنا كعريف وعريف آخر إضافة الى نائب ضابط وإثنان من الضباط، علماً أنه عندما تكون هناك واجبات خاصة يجب أن يجلس على شاشة الرادار ضابط برتبة عالية قليلاً.

لاحظنا وقد توجهت الطائرات نحو منطقة حلبجة وفي تلك اللحظة قلت في قرارة نفسي: أين سيتم تنفيذ الواجب وخصوصاً أن الطائرات لم تخرج الى خارج الحدود حيث قاموا بتنفيذ الواجب على منطقة (حلبجة) ثم عادوا الى منطقة (عربت) والتي تقع غرب مدينة حلبجة تقريباً ويأتجاه جنوب السليمانية وجمجمال ثم عادت الطائرات الى قاعدة الحرية في كركوك وفي نفس الوقت طار تشكيلان من طائرات (ميراج) وهما تشكيل (صاعق) وتشكيل (صيدا) بقوة طائرتين من نوع (ميراج) (F) وكان واجبها حماية الطائرات القاصفة كونها طائرات اعتراضية وليست قاصفة وذات كفاءة عالية في كشف الرادار الجوي حيث طارت هذه الطائرات من قاعدة (صدام) في منطقة (الكيارة) بإتجاه (مخمور) وشمال (كاني دوملان) ثم الى (دوكان) والى السليمانية وأتجهوا نحو (بنجوين) وقاموا بعملية (أوربيت ORPIT) أي يحومون بين (بنجوين) وجنوب (درينديخان) على الشريط الحدودي بحيث أنهم كانوا في بعض الأحيان يدخلون الأجواء الأيرلندية لمتابعة أي هدف معادي قد يظهر في هذه المنطقة. وفي نفس الوقت طارت تشكيلات من قاعدة (البكر) الجوية والواقعة في (بلد) ومنطقة إسما (الضلوعية) لا أعرف بالضبط حيث طارت عدة تشكيلات من نوع (ميك BA23) القاصفة (BOMBER) وكانت أسماء التشكيلات (برق ، بيده ، برارى ، بروج ، بغداد) وكانت هذه الأسماء حسب الحرف الأول من إسم القاعدة وأخذوا بإتجاه الشمال مروراً بمنطقة (العظيم) ثم (كفرى) ثم (درينديخان) أخذوا بإتجاه الشمال وعلى نفس المنطقة التي قصفتها طائرات قاعدة (الحرية) قصفت منطقة (حلبجة) ثم عادت الى قواعدهم بإتجاه الجنوب نزولاً الى (كفرى) و (طوزخورماتو) و (العظيم) و (بلد) حتى نزلوا الى قاعدة البكر حيث تم كشف جميع الأهداف على شاشات الرادار. حسب الزاوية والمسافة والإحداثيات الموجودة على الشاشة فإن المكان الذي تم ضربه هو منطقة (حلبجة) إضافة الى وجود حرف (H) على الرادار والذي يعني حلبجة. حيث تم كشف جميع الأهداف على شاشات الرادار من قبل (الرعيل) التابعة للكتيبة ٣٦ وهم رعيل (زيد) قرب سيطرة السليمانية ورعيل (بازيان) على جبل بازبان ورعيل (أفتخان) قرب منطقة (أنجانا) جنوب كركوك ورعيل (قره جوغ) قرب (مخمور) ومن كافة الرعيل تقريباً كانت الأهداف مكشوفة. وكانت تلك الرعيل تمتلك أجهزة رادار متطورة ذات كفاءة عالية وقدرة كبيرة كجهاز (٣٠٦) روسي الصنع و(٣٠٧) صيني الصنع إضافة الى جهاز يكشف إرتفاع الأهداف وجهاز (٦١٢) روسي

الصنع للإرتفاعات الواطئة والمنخفضة و(٦١٤). وفي مركز عمليات الكتبية في كركوك كان لدينا جهاز فرنسي يكشف الطائرات المدنية فقط وليست الطائرات الحربية. وبعد أن نفذت جميع الطائرات واجباتهم، عادت الى قواعدها وأثناء هذه العمليات كان جهاز (RF) مفتوحاً وهو جهاز إتصال راديو بين الطائرة وبين المسيطرين وبين المركز العمليات وكان الغرض منه معرفة التوجيهات والإحداثيات أو قد تظهر طائرة معادية فنستطيع من خلال هذا الجهاز إبلاغ طائرات الحماية للتصدى للطائرات المعادية. فعندما عادت الطائرات الى قواعدها كنا نسمع المسيطرين عن طريق جهاز (RF) وهم يتحدثون مع الطيارين وكنا نسمع كلمات (الحمد لله على السلامة، وبارك الله فيكم، نفذتوا واجب، وعاشت أيدىكم). وفي هذه الأثناء قال أحد ضباط الطيارين ولم يقل كلمة سيدي للسيطرة معاً يدل على أن رتبته العسكرية أعلى من رتبة الضابط المسيطر حيث قال له (نعم نفذنا الواجب وضربناهم فليت وشعلناهم) وتصور يا سيادة الرئيس أن كلمة فليت تعني مبيد الحشرات أو ماشابه! وأود أن أبين لمحمتكم بأن ماحدث في ذلك اليوم كان فاجعة وإبادة شاملة لشعب أعزل لم يقترف ذنباً سوى أن الله سبحانه وتعالى خلقهم (كورداً) والله على ما أقول شهيد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جواباً على أسئلة موجهة اليه قال الشاهد المحمي:

شاركت ٢٤-٢٦ طائرة على شكل وجبات في ضرب مدينة حلبجة، وقد ضربتها بالأسلحة المحرمة وقد فهمنا من خلال استعمال كلمة (فليت) بأن السلاح هو سلاح مبيد للبشر كالحشرات، وقد سمعنا في نفس اليوم من خلال إذاعات مثل (لندن) بأن العراق ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، والجهاز الذي كنا نستعمله للكشف الراداري كان يكشف الحركة الجوية على بعد (٨٠٠-٩٠٠) كم جوي، فكانت الأجواء أمامي واضحة الى (تبرين) وحتى جنوب الأتحاد السوفيتي و(مشهد) و(طهران) وكانت الطائرات ٢٥ تذهب وتقفص طهران وتعود وكنت أقيس المسافة على الجهاز عندي وتبلغ ٦٥٠ كم جوي وكل ذلك كان مكشوفاً عندنا. وأؤكد للمحكمة بأنه ليس في اليوم ١٦/٣/١٩٨٨ بل سنة قبل هذا التاريخ وسنة بعد هذا التاريخ لم تظهر أية طائرة إيرانية عسكرية لأننا كنا نتمنى أن نشاهد طائرة إيرانية حتى نشاهد ردود فعل الطيارين العراقيين لكن ذلك لم يحدث. وفي يوم حادثة حلبجة بقيت على الجهاز حتى الساعة الواحدة ظهراً وكانت العمليات مستمرة لكنني تركت الجهاز

بعد ذلك ولا أعلم ماذا حدث بعد هذا. وهناك سؤال مقتصر لاجاب عليه الشاهد مقتصراً بما يلي:

المحكمة: من أين تأتي مصادر إحدائية الطائرات؟

جواب الشاهد: مصادر إستخباراتية جوية وأرضية وبحرية وأي تحشد بري يتم رصدہ من قبل المصادر الإستخباراتية الأرضية يتم تزود الجوية بها وتقلع الطائرات للكشف عنها والتعامل معها.

وأود أن اذكر للمحكمة بأنه كانت هناك منطقة في سامراء رقمها (٩٩٩) مبيتة على الشاشة يمنع مرور الطائرات فوقها حتى لو كانت مدنية ومكتوب عليها في الشاشة NoFly Zone وهي نفس المنطقة التي أشار اليها الشاهد المحمي الأخر وهو مصنع لتكريب المواد الكيماوية السامة وأنتاج القنابل الكيماوية.

تقييم شهادات الشهود المحميين:

أثرت نقل تفاصيل شهاداتهم لعدة أسباب، منها أنهم كانوا جزءاً من النظام البائد ويعرفون تفاصيل العمليات الجوية الخاصة بقصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي نظراً لكونهم عاملين في القواطع الجوية المسيطرة وكثائب الإنذار والسيطرة، عليه فإن شهاداتهم جاءت مهنية وفنية تنقسم بمنتهى الحرفية وما قالوه في جلسات المحاكمة ساعدت على تقوية أدلة الإتهام وأنهت الجدل المستمر داخل المحكمة حول مسؤولية الدولة العراقية في إبادة مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي المحرم دولياً وتركزت النقاط الأساسية على جملة أشياء منها:

١- علم وزيادة وقرار مسبق من القيادة العسكرية العراقية بجميع تشكيلاتها الجوية والبرية والإستخباراتية بحادثة حلبجة وضربها بالسلاح الكيماوي وتحمل نتائجها.

٢- كشف تفاصيل الضربة وعدد الطائرات القاصفة والمقاتلة وعدد طلعاتها وقواعد إنطلاقها وأسماها طلعاتها ونوع أسلحة المستخدمة في تلك الضربات.

٣- التركيز على مسؤولية ضرب المدينة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ وفي الساعة ١٠:٤٥ صباحاً والأيام التي تلتها بالسلاح الكيماوي.

٤- التركيز على أن القوة الجوية الإيرانية كانت في تلك الفترة خارج الخدمة أصلاً، ولم تسجل حركة طيران عسكري إيراني واحد خلال سنة قبل وبعد حادثة حلبجة من قبل الرادارات العراقية الكفوءة كفاءة عالية. وإستحالة دخول طائرة إيرانية الى أجواء حلبجة دون الدخول

الى عمق الأراضي العراقية في تلك الأثناء نظراً لجغرافيا مدينة حلبجة المحاطة بسلاسل جبال شاهقة من جهة الشمال والشرق والجنوب المعاذية لإيران. في الوقت الذي كانت الطائرات العراقية تلاحق وتسقط الطائرات الإيرانية على عمق (٣٠) كم داخل أجواء إيران!

٥- مسؤولية المتهمين الأربعة التابعين في قفص الإتهام عن جريمة حلبجة وملحقاتها بشكل مباشر وكفاعلين أصليين.

٦- أسلوب ونظرة القوة الجوية العراقية وطيارها الى الشعب الكردي وهم يمدون الله على قتلهم ووصف الأهالي الكورد بأنهم حشرات وقد ضربوهم بـ(الفليت) المادة المبيدة للحشرات!

أعتقد أن المحكمة حصلت على جراب جميع أسئلتها وإستفساراتها المتعلقة بمسؤولية الدولة العراقية ومؤسساتها الجوية والبرية المتعلقة بحادثة حلبجة ومسؤولية المتهمين عن قتل شعبها بالاسلح الكيماوي.

الجلسة الثالثة عشرة في ٢٨/٤/٢٠٠٩:

أفاد الشاهد (عباس عبد الرزاق أكبر)، بعد تحليفه اليمين القانونية بما يلي:
سبق وأن قمت بتصوير بعض حالات الإصابة بالآثار الكيماوية على الأطفال والنساء والشيوخ في مناطق (شيخ وهسانان) و(سيوسينان) و(مهركه) و(هله دن) و(شاناخسي) وقد أعدت قرصاً لهذا الغرض وأقدمه للمحكمة. وفي يوم ١٦/٣/١٩٨٨ بدأت هجمات عنيفة ومتكررة على مناطق تواجدنا في هذا اليرم وبالتحديد في قرية (چوخماخ) وكان القصف مركزاً على هذه القرية وفي الساعة الرابعة بعد الظهر سمعنا في أجهزة اللاسلكي بأن مدينة (حلبجة) قصفت بالأسلحة الكيماوية وبصورة وحشية وتحققت من الامر وبعد أن تأكدت من المعلومات قررت الذهاب الى المنطقة وكان قراري شخصياً وعبرت الحدود وتمكنت من الوصول الى مدينة حلبجة حوالي الساعة الثانية ظهراً يوم ٢٠/٣/١٩٨٨ وكانت بحوزتي كاميرا فيديو من نوع (ناشيونال ٢٨) وهي حالياً محفوظة لدى الأرشيف القومي في وزارة الثقافة لحكومة إقليم كردستان ونور وصولي قمت بتصوير المشاهد المؤلمة والمفجعة حيث جث الضحايا في كل شارع وبقايا البيوت والملاجيء وحتى أعشاش الطيور وأوراق الشجر ومخابئ الحيوانات البرية الأليفة. في بداية وصولي ورغم التعود الذاتي للإنسان مع الطبيعة أحسست الى إفتقار شيء في مسمعي لقد غابت الأصوات الدائمة في مسمعي كزقازيق

العصافير وأصوات أخرى فكان المكان صامتاً بشكل غير متوقع وعند تصويري شاهدت الأحياء من البشر والحيوانات والطيور قد توقفت عن الحركة حيث ذهب مع هذا الريح الأصفر القاتل. لذا أود أن أشير إلى أن الجريمة ليست جريمة إبادة جماعية لشعب فحسب بل تخطى إلى إبادة الطبيعة والتلوث البيئي وهذه من الجرائم الخطيرة. وعند مشاهدتي تبين لي أن عملية القصف كانت على شكل مراحل وفي مرات متكررة، كما يلي: في المرحلة الأولى قصف المدينة كان بالأسلحة المدمرة ذات الانفجار الكبير وذلك حسب ماشاهدت من آثار الحفر وتدمير الأبنية وتدمير (دراجات) الدكاكين وفي إعتقادي هذا ماساق الأهالي إلى اللجوء إلى داخل الأقبية والملاجئ للإحتماء من الشظايا ومكوثهم فيها ولكثافة القصف لم يتمكنوا من ترك أماكنهم. وفي المرحلة الثانية قصف بالأسلحة الكيماوية وبشكل مكثف وحسب معرفتنا أن الغازات ترتفع بعد الانفجار لمسافة قليلة ثم تنزل إلى الأماكن المنخفضة وتنقل بواسطة الرياح إلى أماكن أخرى لذلك فإن الأقبية والملاجئ كانت معرضة للإبادة والإصابات. أما في المرحلة الثالثة فكان القصف مزودجاً بالقنابل المدمرة والقنابل الكيماوية. إن الجريمة هنا ليست إبادة جماعية وكما ذكرت وإنما هي إبادة للثروات الحيوانية والنباتية ناهيك عن الآثار المترتبة على هذه الجريمة منها الآثار الصحية والاجتماعية. واليك مشاهدتي في المدينة:

لقد بدأت بتصوير المشاهد عن مدخل حلبجة وقطعة كتب عليها باللغة العربية والإنكليزية (حلبجة) مع تصوير الشارع الرئيسي المؤدي إلى المدينة وصلت إلى حي (كانى عاشقان) وكانت آثار الهدم والدمار واضحة وصورت السوق حيث الأبواب والدكاكين قد دمرت من أثر الانفجار وكذلك عدداً من الدور السكنية وبعدها صورت الأزقة التي كان فيها الضحايا من الأطفال والنساء والرجال مطروحين في كل مكان ومتبعثرين وهذا يدل على حالة الرعب الذي أصابهم قبل وقوعهم ضحايا وحينها كتبت في دفتر مذكراتي هذه العبارة عن طفل مازالت لاتبارحني صورته، هذا الطفل الواقع في زاوية (عتبة) دارين وقد فتح فمه على شكل صراخ وعيناه تنظران إلى مكان ما! في حينها أحترت، هل هذا الطفل بصرخ؟ وهل خرج صوت الصراخ من فمه أم لازال مستقراً في أحشائه؟ وعندما حركت عدسة الكاميرا إلى المكان الذي كان ينظر إليه فكانت مجاميع من الضحايا من النساء والأطفال والرجال. يا ترى لمن كان ينادي؟ وأي أذن سمعت صوت هذا الطفل؟ ثم دخلت دار (عمر الرسام) أي

(عمر محمد صالح) حيث الجثث في أماكن متعددة وخاصة السرداب الذي خرجت منه أبنته (روشنا) الوحيدة وشاهدت موت عائلتها وبعضاً من أهل المحلة الذين إحتعروا بهذا الملجأ وأمها التي وقعت في الحمام وقالوا لي بأنها من قرية قريبة تسمى (تريفه) وذهبت الى هناك وأجريت معها مقابلة وقدمتها للمحكمة، وبعد ذلك كنت أصور الأماكن خارج المدينة وفي سفح الجبل شاهدت طفلة تحمل أخاها وقد أبتعدوا من المدينة حوالي ٨ الى ١٠ كم وسقطوا هناك. وبقيت في المنطقة لعدة أيام وصورت كيفية جمع الجثث، لقد جمعت الضحايا في مكان ما وكانت جثث النساء والأطفال والرجال يدفنون بملابسهم وبعيداً عن هذه الجثث شاهدت رضيعاً لازالت المصاصة البلاستيكية في فمه وأماً تعانق طفلها لم تتركها رغم تحرق جثتها، وشاهدت صبياً يشير بأصبعه الى مكان مجهول! فالمدينة كانت شيعياً، ثم ذهبت الى (جسر للزلم) خارج المدينة. وفي الطريق شاهدت مدرعات وسيارات عسكرية عراقية مدمرة وضحايا في أطراف الشارع، وفي يوم ١٩٨٨/٣/٢٢ كنت في مسجد (زعمي) القريب من حلبجة. فشاهدت القصف الكيمياوي على أطراف المدينة من قبل الطائرات العراقية وشاهدت الدخان الأصفر يرتفع ويتخفّض في تلك الوديان. ومن الأثار التي شاهدتها على الضحايا كانت وجوههم مسودة والبعض منهم خرجت من أفواههم مائة مخاطية كرغوة الصابون المكثف. وفي يوم ١٩٨٨/٣/٢٥ غادرت الى مدينة (كرمانشاه) الإيرانية وقد عرضت أفلامي حول الفاجعة في العديد من وسائل الإعلام وقدمتها الى محكمتكم الموقرة وأطلب عرضها كي تتمكن من خلاله من مشاهدة حجم الفاجعة وشكل الإبادة الجماعية.

الشاهد إسماعيل أحمد:

ثم إستمعت المحكمة الى إفادة الشاهد (إسماعيل أحمد حسين) شغله معاون طبيسي أفاد بعد تحليله اليمين القانونية بما يلي:

شهادتي تقسم الى قسمين: القسم الأول كوني أحد أهالي مدينة (حلبجة) والتقسيم الثاني كوني مواطناً في إيران عالجت طيارين عراقيين في منطقة (كاسباران) الإيرانية، لأول مرة عندما نظرت الى الساعة فكانت بحوالي العاشرة وخمس وخمسين دقيقة حيث كنت أعيش في بيت عمي (أبي زوجتي) وكنت أحمل إبني في حضني داخل مطبخ البيت ولكن أخت زوجي وإسمها (كولزاز) حاملاً والأستاذ (توليق) وزوجته (لاطمة) وآخرون موجودين داخل البيت. وقد أصابتنني حالة لاتوصف وقد أغمى علي لمدة دقيقة أو أكثر وأذكر كلمة

(ياالله) وعندما رفعت رأسي شاهدت السياج وهو مهدم وكان دارنا قريباً من محطة السراي وعرفت حينها بأن القصف بدأ في منطقتنا وشاهدت الأستاذ (توفيق) وقد فارق الحياة وزوجته تحتضر أمام زوجتي فكانت تحت الأنقاض سارعت لإبعاد البلوك وقطع الكونكريت عنها وكانت مصابة بنزيف داخلي في دماغ وكان القصف مستمراً علينا، ورغم أنني كنت مصاباً إلا أنني حملت زوجتي المصابة على ظهري وكانت تتنفس بصعوبة وكنت أقصد المستشفى حيث تمسك بي رجل يدعى (عبدالرحمن حسن) فكانت أحشائه داخلية خارجة من شدة الجرح وقد أخبرته بأنني لا أستطيع مساعدته وقد فارق الحياة. وعندما دخلت الى المستشفى لم أجد أحداً ثم رجعت وشعرت في الطريق بأن زوجتي قد توفيت وقمت بدفنها في باحة مسجد (حمزة) القريبة من بيتنا مع آخرين. ثم طلبت من سائق الجرازة أن تنقل أستاذة فاطمة الى إيران، فشعرت حينها بإرتياح وأنا أدفن بيدي زوجتي وقد أرسلت السم فاطمة في العربة. وعندما رجعت الى البيت وكنت قد تركت إبني الصغير (أنس) يلوح بيديه وقد سقط عليه التراب وقد دمر القصف بيت جاري (كاكه عبدالله) الذين سقطوا في القصف فأضطرت الى حمله والخروج من الدار وهو يعاني من الجوع. وأؤكد بأن أول مجموعة صواريخ قد سقط على داري وسقطت زوجتي كأول شهيدة. ثم وصلنا الى إيران بعد يوم وليلتين وأستقرنا في مجمع (كامياران) وكنت أراود المستشفى لغرض تلقي العلاج وبعد شفائي أخذ أقماري خيمة خاصة لي ولإبني (أنس). وقد فقدت أخي (ميكائيل أحمد حسين) وزوجته وإبنتها شيركو وعمره سبع سنوات وبنته (جيا) وعمرها أربع سنوات بعد أن رجعوا الى العراق بتاريخ ١٠/٢٣/١٩٨٨. وقد بقينا في إيران لمدة خمس سنوات ولسي شهادة على طيارين عراقيين قدموا الى مستشفى (كامياران) وذلك في ربيع عام ١٩٩١ الساعة العاشرة حيث كنت أعمل في المستشفى وكنت مسؤولاً في قسم (الطوارئ) حيث إتصل بي بعض الإخوة الإيرانيين من منتسبي قوى الأمن الداخلي وقالوا جليبا معنا ثلاث طيارين عراقيين! وأستغربت من الخبر! جاء إثنان منهما يمشيان على قدميهما وكان أحدهما يضع (كلنس) على رأسه وكنت على يقين تام بأنهم شاركوا في قصف حلبجة. لكنني أحترمتهم كي يعرفوا بأن أهالي حلبجة لا يستحقون ما فعلوه بهم وأنا كمواطن عراقي وكواجب طبي وكحلبجي خدمتهم مثل أخواني.

ويسؤال من المحكمة: قال الشاهد بأن قومية أحد الطيارين كانت كوردية والإثنان الأخران عربية كانوا ثلاثة وأنا رأيت وعالجت اثنين منهم أما الثالث فقد كانت إصابته بليغة ومات في باحة المستشفى. فعاملتهما معاملة أخوية وقالوا لي بأنهم مبطوا بصورة اضطرارية وسألت عن أسمائهما. فالأول كان اسمه (محمد) وهو من محافظة (ديالى) والثاني (أبراهيم) ابن عم الطيار الأول وكذلك (جاسم) من أهالي أربيل من منطقة (خوشناوه تي) حيث أكد لي بأن بيتهم بالقرب من قلعة أربيل الأثرية فمعت بتزويدهم بالأدوية. ثم طلب مني أن أكون مترجماً لهم فوافقت على الفور ونقلونا إلى مركز الأستخبارات في المدينة وقاموا بتسجيل أفسادتهم فكانت كالآتي: أسمائهم ثلاثية ونوع طائراتهم (٢سيخو٢٤) و (سيخوي ٢٢) وكانت رتبتهم ملازم أول طيار من القاعدة الجوية في كركوك. ثم سئخت لي فرصة التكلم معهما وقلت لهما بأنني عراقي ومن أهالي مدينة حلبجة، فقال الطيار (محمد) والأسفاه على حلبجة. ثم سألتني (كاكة جاسم الطيار) هل أستشهد أحد من عائلتك؟ قلت نعم: ثمانية من عائلتي وقيمت أنا وإبني (أنس) وعمره ثمان سنوات. فقال لي إذا شاهدتك في العراق سنعوضك عن هذا لإحترام الذي فمعت به تجاهنا وبالنسبة إلى (حلبجة) فهذه أوامر عسكرية ونحن تحت الأوامر وليس بأيدينا أي شيء. جواباً على سؤال المحكمة: قال: نعم، إعترفوا عندما سألتهم عناصر الإستخبارات هل شاركتكم في حرب الكويت؟ قال نعم، هل شاركتكم في قصف مدينة (حلبجة) قال: نعم. وكانا يلبسان ملابس مدنية.

ولدي رسالة إلى زوجتي: أنا أعتذر من زوجتي لأنني دفنتها بوضع غير اعتيادي لو كانت الأوضاع في مدينة حلبجة اعتيادية لدفنتها بشكل أفضل ولحضر مراسم الدفن جميع أقاربي، وأخي كان مدفوناً في صحراء (عرعر) فكان أقرب مني إلى الحرمين الشريفين فأقول له زد النبي (صلى الله عليه وسلم) ونحن سنلتقي معك انشاء الله وأما إبني (أنس) فهو كبير وهو في المرحلة الثانية في كلية الهندسة. ثم وجهت إليه المحكمة عدة أسئلة، فكان جوابه كالآتي:

إستمر القصف من الساعة العاشرة وخمسين دقيقة إلى الساعة الثانية والنصف مساءً. وتركز القصف في البداية على المركز وبالقصف الصاروخي ثم بالسلاح الكيماوي. ولم أشاهد أية عجلات أو أليات إيرانية داخل حلبجة في ١٦/٢/١٩٨٨ واستهدف القصف المدنيين فقط. وقد أصبت بضربة كيماوية في عيني فكانت تدمع ولم أكن أرى بوضوح.

وشاهدت العديد من الدور السكنية قد تهدمت بفعل القصف والعديد من الشهداء وتعرفت على أحدهم وإسمه (عبدالرحمن حسن). وبخصوص إعداد المهاجرين الى إيران فأنا لاحظت (٧٠٠ - ٨٠٠) عائلة داخل المجمع الذي كنت فيه وكلهم من حلبجة. وقسم قليل منهم كانوا من منطقة (سرگلو و برگلو). ولم تقم السلطات العراقية سابقاً بإنذار الأهالي بأي خطر كسي نخرج من المدينة.

الشاهد عبداللطيف مولود:

ثم استمعت المحكمة الى إفادة الشاهد عبداللطيف مولود عبدالكريم شغله معلم متقاعد بعد تحليفه اليمين القانونية أفاد بما يلي:

سيادة القاضي، هيئة المحكمة الموقرة. ذكر الشهود الكثير من مآسي (حلبجة) ظهرت صور ودراسات وأفلام لاجعة (حلبجة) بسأ يكفي لإثبات الجريمة بحق الإنسانية وجريمة الإنسان بحق أخيه الإنسان. وإختصاراً لوقتكم الشمين أجاوز أنا هذه المواضيع التي ذكرتها أمام قاضي التحقيق. منها بدء المعركة في الثاني عشر من آذار. إحتلال القمع والرواقم ومقرات الأوية والأفواج يوم الثالث والرابع عشر. إحتلال جسر (زلم) أستسلام القوات العراقية الموجودة في (حلبجة). عدم إيصال الماء والغذاء والعتاد وعدم تدخل القوة الجوية لنجدة أهالي حلبجة والقوات الموجودة فيها وهي سيدة الموقف ليس على سماء (حلبجة) وإنما على سماء إيران كلها، فشل الإنزال الجوي في عذب وكأنه فسخ لصيد سمين ونزول أفراد الجيش العراقي الى مدينة حلبجة وإستقبال الأهالي لهم بكل ترحاب ومحبة وأخاء وكأنهم أولادهم. وأخبار عن طواغيت بعض القوات العراقية مع المعتقل. شائعات حول نية النظام العراقي بعا يؤذي حلبجة. في يوم السادس عشر طيران الإستطلاع ثم بعد ذلك سرب من الطائرات العراقية ألقت بقنابلها الخارقة والحارقة على حلبجة يأتي كل عشر دقائق سرب جديد والغرض من ذلك كسر الأبواب والشبابيك حتى يدخل السم الى كل بيت. ثم جاء طائرات أخرى من نوع آخر أصواتها خافتة ووقعها خافت ينطلق منها دخان أصفر ورائحتها كرائحة الثوم والتفاح. أمطرت حلبجة بالموت الأصفر ومات في ذلك الناس والحيران والطيور وحتى الأشجار سقطت أوراقها وخرج الناس هلعين الى القرى المجاورة وبعد تسلقنا الجبل لاحظتنا الطائرات فأمطرتنا بهذا السلاح ولكن لحسن حظنا كانت الرياح تجري باتجاه آخر. ثم ذهبنا الى إيران ثم رجعنا الى بلدنا العراق بعد إصدار العفو العام.

جواباً على سؤال المحكمة أجاب الشاهد: بقينا في إيران لمدة ٦ أشهر وبعد عودتنا بدأت مأساة أخرى أشد إيلاماً من الكيمياوي منها على سبيل المثال تدمير حلبجة بكاملها وتدمير المدن والنواحي العامرة حولها ومنها (طويلة وبيارة وخورمال و سيدصادق) لماذا لم يتحرك الجيش حيال ذلك؟ لماذا دمر سيدصادق؟ الجواب عند المتهمين- ثم وُزعونا على مناطق (باينجان و بازيان) تحت العراء أو تحت السماء الباردة وحرموننا من العودة الى الوظيفة وكذلك أبناءنا من العودة الى مدارسهم. والكسبة من لقمة عيشهم. وطوقونا داخل هذه المجمعات، ثم رحلونا الى محافظة أربيل ونقلونا الى صحراء (گرده چال و بهرحوشت) وقدمنا شكوى الى محافظ أربيل ومحافظ السليمانية وبعض هيئات الحكم الذاتي ولكن لم نسمع الجواب، وحاولنا أن نقدم الرسائل الى رئيس الجمهورية ولحسن حظنا قدمنا مذكرة بتوقيع المرحوم (الشيخ عثمان النقشبندي) والعلامة (الملا عبدالكريم المدرس) والمرحوم (الملا محمد توفيق خولمراد) والمرحوم (الملا محمد صوالي) والشيخ (الملا نورالدين المغني) والشيخ (الملا محمد شيخ سميع) والحاج (محمد عبدالقادر) والحاج (كريم علي مراد) وابنه (فيصل) و (الملا عبدالكريم المورديني) وأنا الشاهد أمامكم وأنا نصف شهيد، أعتذر لعدم قدرتي فقد كتبت بعض رؤوس الأقلام لذا أرجو الاعتذار من المحكمة عن ذلك.

دخلت المحكمة مع الشاهد في حوار، تضمن أسئلة وأجوبة كالآتي:

المحكمة: تكلم كما تشاء.

الشاهد: ثم أحال رئيس الجمهورية الرسالة أو المذكرة الى سيفه القاطع في المنطقة الشمالية وهذا لقب المتهم (علي حسن المجيد) وله صلاحية القائد العام للقوات المسلحة بدون مراجعة القيادة العسكرية.

المحكمة: هل كان المتهم (علي حسن المجيد) مخول بصلاحيات رئيس الجمهورية.

الشاهد: هكذا كان يتصرف وكان مرغوب الجانب ويعد أن قدمنا نحن أيضاً مذكرة الى علي حسن المجيد ووقعها مجموعة من علماء حلبجة ووجهائها ولكن هنا لي ملاحظة سيدي انقاضي. المتهم علي حسن المجيد في جلسة ما في المحكمة لا أتذكر رقمها قال كيف نضرب حلبجة ولديها العلماء الشرفاء؟ وقد قال لنا والله بالحرف الواحد علماتكم عملاؤكم.

المحكمة: هل سمعته عندما قال ذلك؟

الشاهد: والله أنا سمعتها بأذني ووعاها قلبي. بعد إشعار الوفد قدمنا الى كركوك وذهبتنا الى مقر عمله ولا أعرف إسم المقر ولكن أغلب الظن أنه فرع الشمال لحزب البعث العربي الإشتراكي هكذا قيل لنا. قام سكرتيره الشخصي بتوجيهنا تعليمات مشددة حيث قال لاترفعوا أصواتكم فوق صوته. له خيلاء وتماعل وهزمو وإفتخار ويلبس الملابس العسكرية ولايقبل من أحد أن يرد على كلامه وكان إسم السكرتير (أبومروان التكريتي) لا أعلم إن كان حياً أو ميتاً لكنه كان لطيفاً معنا بكل صراحة. وعند نكر كلمة السيد القائد أو بطل النصر والسلام أو القادسية أو الثورة أو الحزب صفقوا له بكل حرارة. وحين وصل الوفد الى القاعة التي كنا فيها قمنا بالتصفيق وكلنا خوف وفزع وهلع من هيئته ونظرتة الحادة وكأنه والله ثم والله أنه نسر أو عقاب شيطان لايشتهي القنص ونحن أمامه مجموعة عصافير مبللة منقوشة الريش. بدء بالكلام متوعداً منذراً بأشد العقوبات لمن دخل المناطق المحرمة أو المناطق التي يسيطر عليها الجيش العراقي وكان هذا اللقاء في أواخر الشهر العاشر من سنة ١٩٨٩ أذكر حينما قال كيف بقي حي في المدينة وكيف بقي إنسان فيها؟ نحن ضريناها سلاح غير تقليدي وعتاد خاص؟ فأجاب سكرتيره الشخصي: سيدي هؤلاء يسكنون السليمانية؟ حتى يتستر علينا وعلى حياتنا. عرفنا به فقال هذا العقيد نوري ومحافظ السليمانية وهذا الشيخ فلان وهذا الشيخ فلان يعني عرفنا كلنا لأنه كان سابقاً مسؤول شعبة حلبجة للحزب، وقال بالحرف الواحد أنا حاكم الأكراد لا أحد يسأل عما أفعله كيف بقي الأحياء في حلبجة! نحن ضريناها (لم يذكر إسمها وإنما بضمير الغائب) سلاح غير تقليدي ولو كان لدينا سلاح أقوى منه لضريناها به، لأنهم خونة وقد دار حول نفسه سورة كاملة أو ١٨٠ درجة عندما قال في قاعة المحكمة كما نكرت سابقاً علماء حلبجة شرفاء فكيف نضربهم كيميائي، وحتى قال بعض الكلمات مثل: أنتم ذبحتم ضابطاً أمام الجيش الإيراني. ثم أجابه أحد الحاضرين وهو (العقيد نوري) قال: سيدي هؤلاء يشهدون أن الكورد في حلبجة قد إستقبلوا الجنود العراقيين ودفنوا شهداء الجيش العراقي. من قال أنهم ذبحوا ضابطاً؟ ثم قال علي حسن المجيد أن حلبجة قذرة يجب أن نزال من تربتها (متران) ثم نلقيها في البحر! طبعاً هنا عاد متوعداً وأنذر وأزهد وأرعد، لا أعرف كيف أعب عنه، قال المرحوم ملا توفيق خوامراد: سيدي نريد العودة الى حلبجة، قال: لا لن نذهبوا الى حلبجة.

المحكمة: ألم تسألوه عن سبب منعكم من العودة الى حلبجة؟ ولماذا يمنعكم ويتخذ هذه الإجراءات؟

الشاهد: أبدأ ونحن لانتجراً أن نسال سيف القائد في الشمال ولقبه سيف القائد وليس حمامة السلام ثم سأله (الملا محمد أحمد صولي) باللغة الكوردية: بشرنا بما نرّف الى أهلنا؟ قال علي حسن المجيد: موازيننا لاتخطيء أبداً وهناك مسافة بين السياسة والعاطفة وسوف نيشركم. لا أعرف ما المقصود بهذه الكلمة.

لمحكمة: وهل بشركم بشيء؟

الشاهد: والله رجعتنا وغنيمتنا السلامة بجلدنا وأرواحنا نحن أشبه ماتكون بالأموات. سيدي القاضي لأول مرة شاهدت هذا المتهم في كركوك بهذه الحالة التي وصفتها وأشاهده هذه المرة ولا شماعة ياربي لا شماعة لمسلم على أخيه المسلم. وكلمتي الأخيرة أرجو من المتهمين إراحة ضمائرهم وتهذبة عواطفنا وأرواحنا أن يعترفوا ويقرروا بأن ما عوقبت به حلبجة هو إبادة جماعية وكارثة أنسانية قام بها الإنسان من أجل السلطة فقط لا للمبادئ ولا للقائد وللدين ولا القومية وإنما من أجل السلطة فقط وأن السيد القاضي يسمع مني أن أقول كانت سياسة الحكومة السابقة هو تفريق الكورد عن كوردستان وأجلاء الكورد من كوردستان وإبقاء كوردستان بلا كورد. هذه سياستهم. والا فكيف تفسر هدم (٥٠٠٠٠) قرية و(٥٠٠٠) شهيد و(١٠٠٠٠) جرحى و(٥٠٠٠٠) مشرد كالرقيق المنثور على أشواك الجنوب ولم تكن حلبجة بحاجة لهذه القوة المفرطة بحقها لأننا شعبهم وتحت رحمتهم فوالله قيل السادس عشر وبالتحديد في يوم الرابع والخامس عشر من الشهر الثالث لعام ١٩٨٨ ذهب نخبة من وجهاء وشجعان (حلبجة) الى أمر اللواء وقالوا نحن ندافع عن حلبجة بأرواحنا، قال أمر اللواء: لا عليكم، هذا يخصنا ولا يخصكم فاذهبوا!

المحكمة: هل كنت موجوداً في حلبجة عندما ضربت؟

الشاهد: نعم كنت موجوداً داخل مدينة حلبجة ومن سوء حظي أن أول قنبلة سقطت على مدينة حلبجة كانت أمام داري وعلى أثرها هرعنا الى ملجأ الدار واختبأنا هناك وقمنا بإتخاذ إجراءات الحيطة والحذر حيث استعنا بالبطانيات المبللة بالماء وكذلك قمنا بصنع بعض الكمادات البسيطة من قطع القماش والقطن واستعملنا فيها الفحم وماشاكل لأنها علمنا أن هناك سوء نية بالعوض. حيث سبق وأن ضربت مدن وقصبات كوردية أخرى

بالسلاح الكيماوي منها على سبيل المثال (بالبيسان) و (خوشناوتي) و (قاره داغ) وغيرها لذلك كان من باب التوقع ان حلبجة ستضرب بالسلاح الكيماوي.
المحكمة: هل سمعتم أخبار أو بلغتم بمناشير أو ما شابه أن مدينة حلبجة ستضرب؟
الشاهد: كلا، لم نتلق أي تحذير من أية جهة واعتبرنا صمت الحكومة جزءاً من المؤامرة.

المحكمة: هل رأيت في يوم ٢/١٦ أية قطعات إيرانية أو دبابات إيرانية أو الجيش الإيراني بكثافة في حلبجة؟
الشاهد: كلا، لا وجود لمثل هذه الآليات والدبابات والمدفعات الإيرانية وهي تسير راجلة داخل المدينة وكانوا مجاميع صغيرة.

المحكمة: هل القصف استهدف القطاعات الإيرانية المحيطة بالمدينة حيث تكون الرياح قد حملت هذه الغازات السامة وألقتها على المدينة. أم أن القصف كان مباشراً على داخل المدينة وعلى الأهالي فقط؟
الشاهد: إنهم لم يكتفوا بالضرب داخل المدينة وقصف الدور السكنية على أهلها بل تبعوا الأشخاص الهاربين باتجاه قرى (سازان و هاوار و طويلة و بيارة) حيث قاموا بقصفهم وإصابتهم بشكل مباشر.

وجواباً على أسئلة أخرى موجهة إليه من المحكمة أجاب الشاهد بما يلي: سمعت من الأهالي أن القصف الأول على المدينة كان بسلاح تقليدي استعملت فيه صواريخ وبعد ذلك بدأ القصف بالسلاح الكيماوي وأنا شاهدت الطائرات حيث كانت من نوع خاص ألفت بأكياس منها على المدينة. ثم خرجت منها بعد الساعة السادسة مساءً بعد حال الهدوء النسبي حيث حضر أحد أقاربنا سيارته من نوع (لوري) وركبنا معه وكان معنا في نفس العربة (٧٠ - ٨٠) شخص، منهم الأصحاء والمصابون بأعينهم وجلودهم وشاهدنا على جانبي الطريق مئات الأشخاص ملقون على الأرض قسم منهم ماتوا وقسم منهم كانوا على قيد الحياة ولكنهم يعانون من الألم. وأثناء هروبنا عن طريق قرية (أبي عبيدة) الى إيران شاهدت العديد من الأشخاص يحاولون الوصول الى الحدود الإيرانية وشاهدت الطائرات العراقية تقوم بقصفهم. وصلنا الى إيران وسكنت في مخيم (سنفور) فكان في المخيم (٥٠٠) عائلة كلهم من حلبجة. ورأيت الكثير من أهلها فارقوا الحياة متأثرين بإصابتهم الكيماوية

الخطيرة ومن الجدير بالذكر أن السلطات الإيرانية قامت بنقل المصابين الى مستشفيات (طهران) و (كرمنشاه)، وأود أن أعلم المحكمة أن هناك مقبرة في إيران تسمى بجنة الزهراء فيها قسم خاص بشهداء حلبجة قد يصل عددهم الى ألف شخص.

أقول للتأريخ أن الجيش العراقي قد قاتل ببسالة في حلبجة و دافع عن العراق الا أن قاداتهم خانوهم وخانوا العراق وخانوا حلبجة عندما انسحبوا منها وسلموا الأرض للإيرانيين. وفيما يتعلق بعودتي الى العراق ونقلنا قسراً الى مجمع برحوشتر في أربيل فإنها كانت أرض سهلية متبسطة وكان هناك أبراج مراقبة لعراقبتنا خوفاً من هروبنا ولم نكن نستطيع الذهاب الى أربيل الا بأوراق المخفر الموجود في المنطقة حيث فيه أفراد الشرطة من القومية العربية فكانوا يعتقلون كل من يجلب لنا الطعام. بقينا في هذا المكان لعدة ثلاثة أشهر، ثم قامت الحكومة بإعادة الموظفين الى وظائفهم شريطة أن لاتكون خدمته أكثر من ١٥ سنة وفيما عدا ذلك أحيل الى التقاعد. وقد توفي العديد من الأشخاص داخل هذا المخيم.

ثم قام السيد المدعي العام بتوجيه عدة أسئلة الى الشاهد فأجاب بما يلي: إن الطائرات القاصفة كانت تطير فوق سماء حلبجة بانخفاض شديد وحتى شبه الأعشى يستطيع أن يراها. والسبب في ذلك كي تتجنب المضادات الجوية الإيرانية لأن القمم كانت محتلة من قبل القوات الإيرانية. وأنا بدوري عندما خرجت من الملجأ وهو أمام داري وذهبت للوضوء وللصلاة حيث شاهدت الطائرة وعلى جناحها وصدرها أعلام عراقية ليس علماً وإنما رسم، إضافة الى أنني شاهدت الطائرة وهي تدور ثم تقصف.

ثم وجه المتهم علي حسن المجيد عدة إنتقادات لشهادة الشاهد وأنكر إجراء مقابله معهم قطعاً كما أنكر جميع الأسماء التي وردت في شهادة الشاهد (عبداللطيف مولود).

تقييم شهاداتهم:

الشاهد (عباس عبدالرزاق): نظراً لكونه مصوراً ومحترفاً في مجال عمله فإنه صال وجال بعدسة آنته المصورة بين أحشاء المدينة وأزقاتها ومحلاتها وسهولها ومضابها فقد ركز على آثار الجريمة التي تؤكد وحشية الجريمة والبرنامج المسبق لدى القوات الجوية العراقية بالقضاء على المدينة، فتحدث للقضاء بعدسة تصويره بلسان معبر ومؤثر وتحدث بلسان حاله وهو يصور المشاهد المحزنة والأليمة لأطفال ونساء ورجال منكوبين تحت

قسوة الموت الزؤام. أضاف بشهادته مادة علمية ومقنعة للمحكمة بأن الضريبة على مراحلها الثلاث كانت وفق برنامج عراقي مسبق للقضاء على الأحياء والموجودات والطبيعة فيها.

الشاهد (إسماعيل أحمد): أكد على الشهادات المتواترة في إقادات المشتكين وشهادات الشهود في مرحلتي التحقيق والمحاكمة، كما أثبت وحشية النظام في قصفه العشوائي على مدينته وبالتحديد بيته الذي كان يسكن فيه. حيث لم ينبغ من أصل (8) أشخاص سوى شخصان (إسماعيل وإبنه الصغير أنس). والشهادة السماعية التي رواها عن الطيارين الأسيرين في إيران أكدت على تورط القوة الجوية العراقية في تصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي الخطير. كشف عن جانب مهم من روحية الإنسان الكوردي المسالم حيث إلتقى بالطيارين وعاملهما معاملة أخوية رفيعة رغم علمه بأنهما شاركا في تصف مدينته وقتل أفراد عائلته، ويعتبر هذا المستوى من التسامح بحيث يقتدى به كقيمة إنسانية نبيلة.

الشاهد (عبد اللطيف مولود): رغم أنه أغنى المحكمة بتفاصيل شهادته حول كيفية الفصف ومسؤولية القيادة العسكرية العراقية ونبيل ووطنية الحلجيين حيال تعرض مدينتهم للخطر. إلا أنه بسرده تفاصيل لقاءه مع الوفد الحلجبي بالمتهم (علي حسن المجيد) في مقر منظومة الشمال في مدينة كركوك، فقد ربط المتهم علي حسن المجيد بشكل مباشر في قضية إبادة الكورد في حلبجة مما عزز من قوة شهادته شهادة الشاهد الأخر (محمد توفيق البريد) الذي تولى أثناء مرحلة المحاكمة ولم تسنح الفرصة لحضوره الا أن المحكمة وبناءً على طلبنا (نحن وكلاء المدعين بالحق الشخصي) قامت بتلاوة شهادته أمام المحكمة في مرحلة التحقق التي عززت شهادة الشاهد (عبد اللطيف مولود) مما حرك حفيظة المتهم (علي حسن المجيد) داخل قفص الإتهام كي يتحرك ويدافع عن نفسه رغم صمته الطويل في الجلسات الأخرى. وأكد الشاهد على قساوة قلب المتهم علي حسن المجيد ووحشيته وكبريائه وغطرسته المعروفة. حيث أكد الشاهدان وبقية الشهود الأخرين الذين كانوا معه في الوفد المتوجه الى مقر المنظومة الشمالية التي كان يرأسها المتهم علي حسن المجيد بأن اللقاء معه قد حصل فعلاً وأن المتهم علي حسن المجيد اعترف بإرتكابه الجريمة وهدد بالمزيد واستغرب من بقاء الحلجيين بعد الضريبة الكيماوية. وفي النهاية بدلاً من الإعتذار والتصرف كرجل دولة تعامل معهم بقساوة واتخذ بحق الحلجيين أقسى العقوبات الجماعية، حيث كان يبدو عليه أنه مصمم على إنهاء جميع فصول جريمة حلبجة بنفسه. فأبعدهم الى مجععي

(بهرحوشتر وگردہ چال) الصحراويتين الخاليتين من أدنى مستويات الحياة الإنسانية
وضرب عليهم طوقاً أمنياً وإقتصادياً، وكان الله في عونهم ثم أهالي الشرفاء إذ لولاهم
لقضي الباقون هناك.

طلب فتح أوراق تحقيقية أخرى

ثم قدمت مبيئتنا (هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي) برئاسة الأستاذ (كوزان
أدهم) طلباً تحريراً الى المحكمة الجنائية لفتح أوراق تحقيقية بحق بعض المتهمين الآخرين
وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢، فيما يلي نصه:

السادة رئيس وأعضاء محكمة الجنايات الثانية المحترمين

السادة أعضاء الإدعاء العام المحترمين

م/ إحالة على محكمة التحقيق

بعد التحية:

لا يخفى على سيادتكم أن جريمة حلبجة هي مجموعة من الجرائم ارتكبت بحق
مواطنين مسالمين بدءاً بالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاء
بجرائم أخرى متنوعة من قانون العقوبات وارتكبت ضد أناس لم يكونوا طرفاً في النزاع بل
كان من المفروض حمايتهم من قبل الدولة كونهم من مواطني هذا البلد وتتساءل هل كان
هناك مجرر لإستعمال السلاح الكيميائي في حلبجة بهذا الشكل الواسع والوحشي على مدينة
يسكنها آنذاك حوالي مئة ألف نسمة من المدنيين؟ هل كان هناك مجرر لهذا التعامل
اللاإنساني مع الناجين بعد عودتهم الى العراق وخاصة إرسالهم الى نكرة السلطان ليلقوا
حتفهم ونجى عدد منهم بمشيئة الله ليروا ما حدث لهم؟ وهل كان مجرر لعدم السماح لهم
بالسكن داخل المدن الرئيسية وعدم قبولهم في الدوائر وعدم قبول أولادهم في المدارس
وإسكان البعض الآخر في مخيمات أشبه بالسجن؟ علماً بأن هناك عدد غير قليل من أهالي
حلبجة لم يعد لهم أثر حتى الآن، ودفنوا أحياء مع ضحايا الأنفال وأن العديد من أجهزة
الدولة قد شاركت في توسيع هذه المأساة. ويعد بحثنا في حيثيات القضية إضافة لبحثنا
الميداني فقد توصلنا لعدد من الأسماء شاركوا إما بشكل مباشر أو غير مباشر في أحداث
إستشهاد عدد كبير من المدنيين من كافة الأعمار والتسبب في معاناة الناجين بشتى الأشكال
لولا المساهمة والتنسيق بين هؤلاء الأشخاص وبنواشرهم والعمل كأدوات لتنفيذ سياسات

النظام البائد لما كان حجم هذه المأساة وصلت لهذه الدرجة من الجسامة. عليه نطلب من سيادتكم تحريك الشكوى الجزائية ضدكم وإشعار السيد قاضي محكمة التحقيق التابع للمحكمة الجنائية العراقية العليا لإتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وفتح قضية مستقلة لكونهم يعتبرون شركاء، إستناداً لأحكام المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا الرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

الأسماء:

- ١- عمرة الدوري، نائب رئيس النظام البائد حيث يسمع صوته في التسجيلات الصوتية وهو يحرض على إستعمال السلاح الكيماوي.
- ٢- طارق عزيز، وزير الخارجية في عهد النظام السابق حيث سهل إبرام الصفقات المتعلقة بشراء الأسلحة الكيماوية عن طريق هيئاته الدبلوماسية ويظهر صوته في التسجيلات الصوتية وهو يتكلم عن إخفاء الأسلحة الكيماوية والجرثومية عن مفتشي الأسلحة الدولية.
- ٣- عامر رشيد، كان يشرف على صنع الأسلحة الكيماوية والجرثومية ويظهر صوته في الأشرطة الصوتية.
- ٤- الدكتور رحاب، المعروفة بالدكتورة جرثومة كانت في قبضة دول التحالف وأفرجت عنها وكانت تشرف على إنتاج الأسلحة الكيماوية والجرثومية.
- ٥- عامر السعدي، مساعد حسين كامل في التصنيع العسكري.
- ٦- حمام الدين محمد أمين، مساعد حسين كامل في التصنيع العسكري.
- ٧- حسين رشيد محمد، كان عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة ومعاون رئيس أركان الجيش لشؤون العمليات والذي كان تحت إمرته سمة مديريات (التخطيط) و (الحركات) و (التجهيز) و (التنظيم) و (المخابرة) و (المساحة).
- ٨- ملازم أول عجاج أحمد حردان التكريتي، مسؤول سجن نكرة السلطان السيم الصيت والذي كان يسكن ناحية الضلوعية قضاء البلد وتعرض السجناء على يديه لشتى صنوف التعذيب النفسي والجسدي.
- ٩- الحكم حسن علي، قائد طيران.
- ١٠- غائب حسون، كان قائداً للقوة الجرية. (في فترة معينة).
- ١١- علاء كاظم الجنابي، أمين سر القيادة العامة للقوات المسلحة.

- ١٢- الفريق عبدالستار المعيني، معاون الإدارة لدى رئاسة أركان الجيش.
- ١٣- الفريق ضياء الدين جمال، معاون الميرة لدى رئاسة أركان الجيش.
- ١٤- نعمة فارس المجباري، معاون التدريب لدى رئاسة أركان الجيش علماً أن الصنف الكيماوي مرتبط بدائرة التدريب.

١٥- سعد شمس الدين قائد الحففل الأول .

وهناك عدد من الطيارين والمشرفين على القوة الجوية وطيران الجيش، أستطعنا الحصول على أسماءهم علماً أن رتبتهم هي نفس الرتب التي كانوا يحملونها آنذاك وجرى تغيير وترقيع رتبتهم فيما بعد .

وهم :

- ١٦- العقيد الطيار سامر عبدالله نصري سكن بغداد.
- ١٧- العقيد الطيار نافع عمران التكريتي سكن تكريت .
- ١٨- العقيد الطيار عمار عبدالخالق محمد الدبروني سكن الموصل .
- ١٩- العقيد الطيار عبدالوهاب عيد الرزاق الحديثي سكن الديالى .
- ٢٠- المقدم الطيار محمد علي الدويي سكن سامراء .
- ٢١- العميد الطيار صلاح الدين زيدان العائني سكن الرمادي .
- ٢٢- الطيار حسن عبدالمجيد التكريتي سكن تكريت .
- ٢٣- المقدم الطيار هيثم خطاب عمر الملقب ببطل القادسية .
- ٢٤- اللواء الطيار الركن كمال عبد الستار عبد الفتاح .
- ٢٥- العميد الطيار الركن مزاحم صعب حسن .
- ٢٦- العميد الطيار الركن فهد عبدالباقي محمد .
- ٢٧- العميد الطيار الركن محمد أحمد مطلوب .
- ٢٨- الرائد الطيار عبد حسين علي .
- ٢٩- الرائد الطيار نبيل نديم صديق .
- ٣٠- النقيب الطيار ثامر يحيى أحمد .
- ٣١- الملازم الطيار رمزي أبراهيم رمزي .
- ٣٢- المقدم الطيار كمال مصطفى خضر .

- ٣٣- الرائد الطيار مازن أحمد محمد .
- ٣٤- الرائد الطيار مؤيد صبري جمعة .
- ٣٥- الرائد الطيار سعدون طلب علي .
- ٣٦- الرائد الطيار محمد علي غازي .
- ٣٧- النقيب الطيار محمد زيدان حسين .
- ٣٨- ملازم أول طيار كريم صالح سهو .
- ٣٩- ملازم أول رعد دريحي محمد .
- ٤٠- ملازم أول ملاح نهاد عبدالكريم جاسم .
- ٤١- ملازم أول طيار خميس حمادي عبدالله .
- ٤٢- ملازم أول طيار عبدالكريم أسماعيل محمد .
- ٤٣- الرائد الطيار سعدون فوزي عاكف .
- ٤٤- النقيب الطيار حسن محمد فتحي .
- ٤٥- النقيب الطيار محمد منصور عبدالله .
- ٤٦- النقيب الطيار لطيف علي محمود .
- ٤٧- ملازم أول طيار محمد فرحان ذياب .
- ٤٨- ملازم أول طيار نبيل حازم حواس .
- ٤٩- ملازم أول طيار محمد نزار حسيب .
- ٥٠- ملازم أول طيار عبدالكريم فتحي .
- ٥١- ملازم أول طيار عبدالكريم عبدالرزاق .
- ٥٢- ملازم أول طيار جاسم محمد أحمد .
- ٥٣- حامد يوسف حمادي والذي كان في فترة مدير جهاز المخابرات العامة .
- ٥٤- خالد ساجد عزيز الجنابي ،نقيب المخابرات .

ولكم فائق الشكر

وكلاء المدعين بالحق الشخصي

٢٠٠٩/٣/٢

وكان الأستاذ (گوران أدهم) رئيس هيئة وكلاء المدعين بالحق الشخصي هو الذي تكفل بإيجاد أسماء المتهمين وتقديمهم في سياق العريضة الموقعة من قبلنا جميعاً. رغم أن المحكمة وافقت على إحالة هؤلاء المتهمين الى محكمة التحقيق إلا أن محكمة التحقيق التابعة للمحكمة لم تحرك ساكناً ولم تقم بأخذ أي إجراء قانوني بحقهم بالإضافة الى أنها أغفلت نفسها عن فتح التحقيق في قضية المتهم (محمود فرج السامرائي) والذي طالبنا فيه بإجراء التحقيق حول دوره المشؤوم في تصنيع الأسلحة الكيماوية وأعطافاته الصريحة في قضية أخرى متظورة أمام المحكمة وقد سجلنا شكوى جزائية بهذا الخصوص إلا ان محكمة التحقيق لم تقم بالأجراءات المطلوبة لمنع إطلاق سراح هذا المتهم الخطير الذي كان موقوفاً في نمة قضية أخرى! ان موقف محكمة تحقيق التابعة لهذه المحكمة وخصوصاً بعد التغيرات الإدارية التي جرت على رئيسها يدعو للريبة والشكوك حول عدم جدية محكمة التحقيق في بقية القضايا الكوردية المطروحة أمامها ومنها قضية (ملحق الأنفال وملحق قضية حلبجة وقضية سيد صادق وسرده شت وقلعة دزة وغيرها من القضايا الأخرى) وكانت هناك أرادة تتحرك باتجاه القضاء على هذه المحكمة التي حسمت عدة امور عالقة في أروقة القضاء العراقي ولعبت دوراً مشرفاً في ذلك، إلا أن الإرادة السياسية قضت على هذه المحكمة وحولتها الى دائرة صغيرة أحوالت ملفها أكثر من مرة الى مجلس النواب العراقي الى أن صوت المجلس لصالح تعديل قانون محكمة وتصغيرها جاء باتجاه تقليل صلاحياته ومن ثم إنهاء خدماتها في مرحلة لاحقة. ولكي نكون منصفين في تقدير المسألة نعرض نص التحقيق الذي أجرى مع الشخص المذكور المدعو (محمود فرج بلال عبدالله السامرائي) بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠٠٥ الذي كان شاهداً في تلك القضية ...

شهادة الشاهد (المتهم) محمود فرج السامرائي

اسم الشاهد: (محمود فرج بلال عبدالله السامرائي) تولده /١٩٤٨/ محل إقامته بغداد /
حي الأندلس م ٦١١ ز ٥٢ د ١١ جنسيته عراقي مهنته موظف في الرقابة الوطنية، بعد تخليفه اليمين القانونية وتعيينه بهوية قاضي التحقيق أفاد بمايلي: إني خريج كلية التربية قسم الكيمياء في عام ١٩٦٨ - ١٩٦٩ ثم بعد ذلك تطوعت في الخدمة العسكرية بعد تخرجي كطبايط وفي نفس الوقت استعمرت في دراساتي الأكاديمية حيث حصلت على شهادة الماجستير من جامعة بغداد ومن ثم على شهادة الدكتوراه من انكلترا عام ١٩٨٢ وكان

تخصصي في الكيمياء العضوية، حيث عدت في نفس العام الى العراق وعملت مدرساً في الكلية الفنية العسكرية آنذاك الى عام ١٩٨٤ حيث نقلت الى منصب أمر الصنف الكيماوي في الفرقة ١٦ وفي نفس العام عدت الى بغداد حيث عملت مديراً للبحوث في منشأة القعقاع العامة واستمرت بهذا المنصب واستدرك قائلاً نقلت الى منشأة القعقاع في نهاية ١٩٨٤ وبقيت أشغل هذا المنصب لفترة ثم في عام ١٩٨٦ نقلت الى رئاسة المؤسسة لعدة اشهر وفي بداية عام ١٩٨٧ نقلت الى منصب مدير بحوث منشأة المثنى العامة وبقيت أشغل هذا المنصب حتى عام ١٩٩١ وهذه المنشأة تختص (بتصنيع الأسلحة الكيماوية) وأمم العوامل التي كانت تصنع في منشأة المثنى هي (التابون) و (الساارين) و (الخرذل) و (VX) و (CS) وعندما نقلت الى هذه المنشأة كانت تصنع هذه العوامل بإستثناء (VX) حيث تم تصنيعه في عام أو بداية (١٩٨٧/١٩٨٨) ثم ترقف لأسباب فنية وهذه العوامل كي تصنع لتعبأ قنابل مدفعية أو صواريخ راجمات أو قنابل طائرات وبحكم عملي كمدير بحوث فإن صميم واجبي يتحدد في عمل المختبرات ويكون إنتاج هذا العامل أو ذلك بنسبة (غرامين) إبتداءً داخل المختبر ومن ثم التدرج الى قد يكون كيلوغرام أو أكثر وليس لي أية علاقة بموضوع التعبئة أو الخزن أو الإنتاج كون هناك جهات أخرى هي المسولة عن ذلك أما مقدار ما تم إنتاجه من هذه العوامل فهو رقم قد يكون بالمئات أو الآلاف من الأعتدة ولكنه لا يحضرني في الوقت الحاضر وبالإمكان الإستفادة من الرقابة الوطنية حول ذلك أو من الإعلان الشامل والنهائي لدى الأمم المتحدة المعد عام ٢٠٠٢.

سؤال: منشأة المثنى هي منشأة لتصنيع الأسلحة الكيماوية وتعبئتها بقنابل لغرض الإستخدام الحربي، فهل تم إستخدام هذه الأسلحة في تلك الفترة حسب معلوماتك؟
فأجاب: إن هذه المنشأة كما ذكرتم هي تقوم بتصنيع الأسلحة الكيماوية وإنتاجها وهذه الأسلحة تستخدم عادة وغير معدة للخزن حصراً. حيث لا يمكن خزنها للخزن الطويل حيث إن الخزن الطويل يمكن أن يؤدي الى تلف وتحلل تلك المواد الكيماوية حيث لايد من إستخدام البعض منها خلال أشهر والبعض الأخر خلال سنتين قليلة حيث لايمكن خزنها أطول من ذلك كونها قد تتلف.

سؤال: ماهي أكثر العوامل التي تم إنتاجها؟

جواب: الإنتاج قد يتوقف على توفر المواد الأولية لذلك فكان يتم إنتاج عامل التباين والخرذل والسارين.

سؤال: هل تم استخدام هذه الأسلحة في عام ١٩٨٧ أو ١٩٨٨؟
أجاب: نعم كنا نسمع ويحكم موقعنا في المنشأة باستخدام هذه الأسلحة في الحرب العراقية الإيرانية وكما اسلفت لا يمكن تخزين هذه المواد الكيماوية.

سؤال: في عام ١٩٨٨ هل تم إرسال قنابل من هذا النوع الى المناطق الشمالية أو الى القواعد الجوية في المنطقة الشمالية؟

الجواب: نعم. تم إرسال الأسلحة الى المنطقة الشمالية حيث كان يتم إرسال قنابل الطائرات الى القواعد الجوية وقنابل المدفعية والراجمات ترسل الى الوحدات الأرضية الخاصة بها وكانت هذه تستخدم طبعاً.

سؤال: باعتبارك باحث في المجال الكيماوي وحسب ما أخبرتنا أن هذه العوامل او الأسلحة التي تم إنتاجها قد استخدمت إبان الحرب العراقية الإيرانية فهل كنتم تتابعون نتائج استخدام هذه العوامل ومدى تأثيرها على الأرض أو هل تلقيتم تقارير بهذا الشأن؟

أجاب: حقيقة لم يكن هناك شيء يوثق بهذا الجانب وإنما كانت هذه المسائل يتم التحدث بها شفهيًا ومسألة المتابعة فيما إذا كان السلاح المنتج قد أدى الغرض الموسوم والمتوخى من إنتاجه من عدمه لم تكن من صميم إختصاصنا وإنما كانت المتابعة تتم ميدانياً أي من الضباط المختصين على أرض الميدان إلا أنه لم يردنا أي تقرير بهذا الشأن علماً أن هناك لجنة مختصة كانت موجودة في القيادة العامة للقوات المسلحة هي التي تختص بطلب الأسلحة ومتابعة استخدامها ونتائج الاستخدام وهذه اللجنة أغلبهم من ضباط الصنف الكيماوي من صفوف القوات المسلحة.

سؤال: هل تمت في يوم من الأيام بمتابعة نتائج الضربات الكيماوية بنفسك؟
أجاب: كلا.

سؤال: هل استخدمت الأسلحة الكيماوية في عام ١٩٨٨ في المنطقة الشمالية سواء في قرى كوردستان أو في حلبجة أو في عمليات الأنفال؟

جواب: بخصوص استخدام الأسلحة الكيماوية في عام ١٩٨٨ قلت كانت تنتج وتستخدم من قبل القوات العراقية أما بخصوص موضوع حلبجة ويحكم كونه غطى

أعلامياوسمعنا به من خلال وسائل الإعلام ألا أنني لأعرف من الذي قام بالضربة بشكل تام ولكن سمعت أن العوامل التي أستخدمت هي العوامل الأعصاب وأقصد بعوامل الأعصاب هي عامل السارين.

سؤال: هل أنتج العراق عامل السيانيد الكيميائي؟

جواب: لم ينتج العراق عامل سيانيد الهايدروجين مطلقاً كونه عامل غاز وصعب التحضير وكذلك يصعب السيطرة على إنتاجه وخزونه لذلك لم ينتج هذا العامل في العراق.

سؤال: هل مستوى الانفجار بالقنبلة الاعتيادية وما هو عدد القنابل التي تحملها الطائرة عادة؟

جواب: الطائرة عادة تحمل ليس أقل من قنبلتين ولا يحضرنها الحد الأعلى أما بخصوص الانفجار فالانفجار المعبأ بعامل الكيمياء فيمستواه يكون أقل من حيث الصوت وكذلك من حيث الحفرة التي تحصل في الأرض أو المنطقة التي تسقط فيها القنبلة والسبب أن المواد قليلة وتكفي فقط للانفلاق .

سؤال: ماهي الروائح التي تبعث عادة عند انفلاق القنبلة الكيميائية ؟

جواب: لكل عامل من العوامل الكيميائية رائحة تميزه عن الآخر، فمثلاً عامل الخردل يتميز برائحة الشبيهة برائحة التفاح المتفسخ أو رائحة التفاح، كما يمكن أن تكون هذه الرائحة شبيهة برائحة الثوم مثلاً لأحتواء الثوم على عناصر الكبريت أما السارين فله رائحة نفاثة مخدشة لا أستذكر رائحته في الوقت الحاضر، علماً أن حاسة الشم مفقودة لدى منذ وقت طويل .

سؤال: ماهي الأمراض التي يمكن أن تظهر على الأشخاص في حالة تعرضهم لضربات

بالعوامل الكيميائية؟

جواب: الأعراض تختلف حسب العامل المستخدم، عوامل الفقاعات مثلاً (الخردل) في حالة استنشاقها من قبل أي شخص فالوفاة نتيجة حتمية لهذا الشخص، أما إذا سقطت على الجسم، فالجسم يصاب بفقاعات وهذا الفقاعات تتقرح، أما بخصوص عوامل الأعصاب مثل (السارين) على سبيل المثال ويطلق عليه في العراق تسمية (الزلزتين)، فعند استنشاقه من قبل أي شخص فابتداءً يصاب بارتعاش الجسم ثم بعد ذلك يفقد الشخص السيطرة على

أعضائه الأردنية، فيما يتعلق بالقبول والتفويض وسيل اللعب كذلك تصاب حدقة العين ولا يستطيع أن يرى وقد يؤدي الى الوفاة.

سؤال: هل تم استخدام الأسلحة الكيميائية في أحداث ١٩٩١؟

جواب: حسب معلوماتي، نعم.

سؤال: ماهي اساليب الوقاية التي يمكن أن تقلل تأثير السلاح اذا ما أطلق على

الأشخاص؟

جواب: في الظروف الاعتيادية، في حال توفر أقنعة الوقاية ومرشحات الهواء فأنها تقي ولكن في حالة عدم توفر ذلك فيمكن استخدام المناشف المبللة بالماء بعد وضعها على الوجه والأنف بالتعدد حيث أن الماء من شأنه أن يحلل عامل السارين بسرعة ، أما الخردل فيأخذ وقتاً أطول كذلك يجب الخروج من المنطقة التي تعرضت للضربة بأسرع وقت ممكن .

سؤال: هل استمرت منشأة العثنى بالعمل بعد عام ١٩٨٨ وأنشاء تصنيع الأسلحة

الكيميائية ؟

جواب: توقف الإنتاج تقريباً بشكل كامل بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وفي عام ١٩٩٠ في نيسان وعلى أثر التهديد الاسرائيلي للعراق بدأت منشأة العثنى بالعمل مرة أخرى حيث بدأنا بالاستعدادات لإنتاج عامل الخردل وكمية محدودة من السارين كما تم الانتقال الى منظومة (العزروج) بالنسبة الى عامل الزارين والمقصود بعامل أو منظومة المزروج أن يتم الاحتفاظ بعامل (T) مثلاً بشكل منفصل عن العامل (B) ولا يتم خلطها لإنتاج العامل الا عند حدود الأمر بالاستخدام والسبب هو الاقتصاد بالمواد الولية أضفاة الى ذلك يمكن تعامل مع هذا العامل بصورة أمنية. تم استخدام عامل (CS) وهو غاز مسيل للدموع في محافظتي كركلاء ونجف حيث تم استخدامه بهذه الأسلحة بعد تعبئتها بقنابل تلقى بواسطة الطائرات العمودية المروحية (الهليكوبتر) وقد استمرت عملية توجيه هذه الضربات بالغازات المسيلة للدموع الى هاتين المحافظتين لمدة عشرة أيام وقد استخدم عدد كبير من القنابل قد يصل الى مائة قنبلة ولكن لا يحضرني الرقم بالتحديد وهذا النوع من الغازات يستخدم لتفريق المظاهرات حالياً من قبل عناصر الشرطة. سؤال: هل من الممكن أن يكون استخدام هذه الغازات استخداماً قاتلاً؟ أي يحولها الى مادة قاتلة وخائفة؟

جواب أن هذه النوعية من الغازات تؤدي إلى سيلان الدموع عادة وتسبب ببعض الحكمة وتصيب الشخص بالأزعاج ويشل قدرته لفرض أرقامه على مغادرة الميدان ويمكن أن تتحول إلى مواد قاتلة ومميتة ولكن في حالات نادرة كأن يوضع في غرفة، هذا الشخص وتلقى عليه الغازات.

سؤال: هل تم استخدام أي عامل من العوامل الكيميائية في أحداث ١٩٩١ ؟

جواب: على حد علمي كلا، وأود أن أضيف، أنه يجب الأخذ بنظر الاعتبار ان هذه العادة هي التي كانت متوفرة في تلك الفترة حيث أن أغلب المنشآت العسكرية قد هدمت أبان حرب الكويت ، فهذه العادة تعتبر أمينة من حيث خزنها والمقصود بالأمانة بصورة أوضح أنها لا تقتل .وكما قلت ان هذه القنابل استخدمت بواسطة الطائرات المروحية كوني كنت في فريق العمل الموجود بالمنشأة.

سؤال: لاحظت المحكمة أنك تتذكر ويشكل دقيق الضربات التي توجه إلى محافظتي كربلاء والنجف في أحداث ١٩٩١ ولا تتذكر استخدام الأسلحة الكيميائية أو الضربات التي كانت توجه خلال عامي ١٩٨٧-١٩٨٨، على سبيل المثال ؟

جواب : في أحداث ١٩٩١ كانت هناك ظروف استثنائية حيث أن منشأة قد هدمت وأن أغلب العاملين كانوا في منازلهم باستثناء كادر قليل ، لذلك فقد كانت هناك فريق عمل من كبار وصغار الضباط في المنشأة لأعداد وتهيئة هذه المواد وتعبئة القنابل لذلك وحيث اني كنت أحد هذا الفريق فأني أتذكر بشكل جيد ، أما عام ١٩٨٧-١٩٨٨ فأن الظروف كانت أعتيادية وكل يقوم بعمله وكما أخبرت المحكمة فأن عملي بالمختبرات الانسي ذكرت ان السلاح قد استخدم .

سؤال: بالعوبة إلى الفترة ما بين عام ١٩٨٨ - ١٩٩٠ هل كان لديكم مخزون من هذه العوامل؟

جواب: نعم كان هناك بعض المخزون مثل عامل (الخرذل) كونه يمتد خزنته إلى فترة أطول.

سؤال: هل لهذه العوامل استخدامات مدنية أو إستخدام لغير الإستخدام العسكري؟

جواب: كلا، إنها تستخدم فقط للإستخدام العسكري كما أن لها تأثير مباشر على الإنسان والحيوان أما التأثير البيئي فتأثيرها يكون على التربة والمياه الجوفية عند تحللها

وشأنها شأن أي سلاح كيميائي تأثيره على البيئة بشكل واضح. أما بخصوص تمويل هذا المشروع فكان تمويلًا مفتوحاً وأن مسؤول المشروع أو مدير المشروع كان مرتبطاً مباشرة بوزير الدفاع إلى عام ١٩٨٥ ثم ارتبطت بالمؤسسة العامة للقاعات الفنية، إلا أن تمويله بقي تمويلًا خاصاً، إلا أن الحاجة كانت أقل مما كانت عليه قبل عام ١٩٨٥ وفي عام ١٩٨٧ ارتبطت بالهيئة العامة للتصنيع العسكري وبصورة عامة فالتمويل كان مفتوحاً.

سؤال: ذكرت أنه تم استخدام هذه الأسلحة في أحداث عام ١٩٩١ فأين كانت تبعاً هذه

القنابل وأين يتم تسليم الطائرات بها؟

جواب: بالنسبة لتعبئة القنابل كان يتم في منشأة المثنى ثم كانت ترسل بعد ذلك إلى قاعدة الحبيانية الجوية حيث تسلم بها الطائرات المروحية ويكون إنطلاق الغارات من قاعدة الحبيانية الجوية، حسب علمي يتجه كريلاء والنجم ليتم قصف المدينتين بها.

سؤال: عادة أي في أي الظروف الإعتيادية في الثمانينات تتم التعبئة؟

جواب: كما قلت بعد علمي في منشأة المثنى عام ١٩٨٧ فإن التعبئة للقنابل تكون للمنشأة وترسل القنبلة بالنسبة للإستخدام إلى القاعدة الجوية الغربية في المنطقة. فمثلاً الإستخدام في المنطقة الشمالية ترسل الأسلحة إلى قاعدة الحرية الجوية في كركوك ويتم تسليم الطائرات فيها في تلك القاعدة بشكل إعتيادي لكي تستخدم للأهداف المرسومة إليها وهذا هو سياق العمل. وهذه شهادتي.

إستغرقت الإجراءات التحقيقية مع هذا (الشاهد) عشرة صفحات موقعة بإمضاءه وإمضاء السيد القاضي والسيد المدعي العام التابعين للمحكمة الجنائية العراقية العليا ومختومة بختمها مما يعطيها مصداقية قضائية وحجة على الجميع. خصوصاً أن الشاهد يتكلم بكامل حريته بعيداً عن الضغوط النفسية التي يعاني منها المتهمون عادة.

وبالعودة إلى مضمون شهادته فإنه يعترف صراحة وبوضوح لاليس فيه بأن العراق أنتج السلاح الكيميائي المحرم وأستخدمه ضد شعبه الأعزل في حلبجة وحملات الأنفال المتوسطة على مساحات كردستان بدءاً من گرميان إلى قره داغ وكرب تبه وشيخ وسانان وسيوسينان وسرگه لو ويهرگه لو وباليسان وبهدينان و... الخ. وأنه كان فاعلاً أصلياً في تلك الجريمة النكراء وقد وصف كيفية الإستعمال وأشار ونتائجه الكارثية على البشر وكان وصفه مطابقاً مع مضمون إقادات المشتكين وشهادات الشهود الذين وصفوا الحادثة بنفس

الصورة التي قدمها (الشاهد) (محمود لرج بلال السامرائي) فانطبق الوصف على الموصوف دون أن يكون المشتكون والشهود على علم ومعرفة بما أدلى به الشاهد (محمود السامرائي). وبعد معرفتنا بحقيقة هذا الإقرار قدمنا طلباً إلى المحكمة الجنائية العراقية العليا لفتح أوراق تحقيقية ضده وتقدم مشتكون من حلبجة وسجلوا شكوى جزائية ضده وكان يفترض بالمحكمة المحترمة أن تتحرك لإحالة الشاهد بصفة متهم إلى القضاء بناءً على محتوى شهادته السابقة أمام المحكمة وإقراره في جريمة قصف المدنيين الكورد بالأسلحة الكيماوية الخطيرة. إلا أن الشكوى بقيت في أروقة محكمة التحقيق ولم تحرك ساكناً!

بعد إكمال تدوين إفادات المشتكين والشهود تقدم السيد المدعي العام وفي جلسة يوم ٢٠٠٩/٥/٤ بتقديم طلبه للمحكمة لعرض الأدلة الكتابية فأنتت له المحكمة وكانت الأدلة الكتابية عبارة عن مجموع المراسلات المتبادلة بين مختلف أجهزة القيادة العسكرية العراقية والتي تناولت قضية حلبجة بالتفصيل وكيفية إمتلاك السلاح الكيماوي الخطير وتورط بعض المتهمين في هذه الجريمة. وقد عرض السيد المدعي العام أدلته الكتابية أمام شاشات الحاسبة التي كانت منصوبة أمام الجميع ومن ضمنهم المتهمين.

عرض السيد المدعي العام الدليل الأول والكتاب الصادر من (الععيد الركن. أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة) موجه إلى مديرية الصنف الكيماوي تحمل الرقم ٣/٢/٤/٢٧٠٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٩.

الفصل الخامس

الوثائق والأدلة التحريية في قضية حلبجة

الوثيقة الأولى:

بسم الله الرحمن الرحيم

القيادة العامة للقوات المسلحة

سري للغاية وشخصي

(امانة السري)

الرقم ٢٧٠٤/٢/٣

التاريخ: ١٦ / ٢ / ١٩٨٣

الى مديرية الصنف الكيماوي

الموضوع / استخدام العوامل الكيماوية

أمر السيد القائد العام للقوات المسلحة بما يلي :-

١- الإستفادة من الإنتاج الحالي للعوامل الكيماوية وتكديسه للحصول على قوة

ضربة واسعة عند الحاجة الضرورية.

٢- بذل كافة الجهود الممكنة للتوصل الى تصنيع العوامل السامة بكميات كبيرة

وبأسرع ما يمكن لأستخدامها كعنصر ردع مباغت باتجاه تحشدات العدو وتجمعاته المدنية

الرئيسية على أن تكون ذات قدرة تدميرية عالية. نرجو الأطلاع وإتخاذ مايلزم.

العميد الركن

طالع خليل أرحيم

أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة

نسخة الى :

رئاسة الجمهورية (السكرتير) } للتفضل بالإطلاع مع التقدير
ديوان وزارة الدفاع }

مديرية الإستخبارات العسكرية العامة/ كتابكم السري للقيادة الشخصي

مستعجل م/ ١٣/س/ ١٣/ش/ ١٤١٧٣/ في ت ١٢ ٨٣

سري للغاية وشخصي

(١-١)

١٣٠

ملاحظات على الوثيقة :

١- كتبت الوثيقة بخط اليد ولا تحمل اسم (صدام حسين) القائد العام للقوات المسلحة وإنما زود بنسخة للعلم والإطلاع وكان النظام قد أكد في وثيقة أخرى على ضرورة كتابة جميع المعلومات الخاصة بالأسلحة الكيميائية بخط اليد وليست بألة طباعة تهرباً من المسؤولية، لكن يبدو من خلال هذه الوثيقة أن الأمر صدر من القيادة ثم زودت بنسخة للعلم والإطلاع وهكذا الحال بالنسبة لوزارة الدفاع.

٢- زود أحد المتهمين وهو (صابر عبدالعزيز الدوري) بنسخة من الكتاب حيث كان وقتها مديراً عاماً للإستخبارات العسكرية وهو الذي أرسل الكتاب السري الخاص بهذه الوثيقة، والذي طالما أنكر علمه بإمتلاك العراق للأسلحة الكيميائية!

٣- تتحدث الوثيقة عن إنتاج وتكديس العراق للعوامل الكيميائية ونية القيادة العراقية لتوجيه الضربة بها عند الحاجة الضرورية (وكان الجيش العراقي يستعمل السلاح الكيميائي بكثرة بذريعة الحاجة الضرورية حتى على المدنيين!))

٤- التأكيد على إنتاج العوامل السامة بكميات كبيرة وبأسرع مايمكن وإستخدامها على التحشيدات العسكرية والتجمعات المدنية الرئيسية (والمقصود به المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية وضرب بها مدينة (سردشت) الإيرانية في ١٩٨٧. واستعمله على تحشيدات عسكرية إيرانية في آذار عام ١٩٨٤ ووصل جرحى المصابين العسكريين بهذا الغاز الى فينا حسب شهادة الشاهد الطبي (جيرهارد فرايلن) المدونة أمام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٨ وقد توالى استخدام هذا السلاح حتى نهاية ١٩٨٩ من قبل النظام العراقي.

٥- القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية كانت تشمل القوات المسلحة ومديرية الإستخبارات العسكرية العامة والجوية والبحرية والقيادات الأمنية والمخابراتية ومكتب منظومة الشمال وأركان الجيش وقيادة الفيلق، فلايمكن صدور وثيقة أو كتاب من القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية دون علم ورضا وموافقة جميع هذه القيادات عليها.

الوثيقة الثانية:

بسم الله الرحمن الرحيم
سري للغاية وشخصي

القيادة العامة للقوات المسلحة

(أمانة السن)

الرقم ٢٧١٣/٢/د/٣

التاريخ ١/٢/١٩٨٣

الى / قيادة الفيلق الأول

قيادة الفيلق الثاني

قيادة الفيلق الثالث

قيادة الفيلق الرابع

الموضوع/ إستخدام العوامل الكيميائية

أمرالسيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة تجنب استخدام العوامل الكيميائية حالياً وأمر سيادته عدم التطرق اليها ويفضل عدم اللجوء في مثل هذه الحالات الى المكاتبات وإذا مادعت الحاجة فيكتب بخط اليد ويوزع مباشرة الى المعنيين .
نرجو الإطلاع واتخاذ مايلزم.

العميد الركن

طالع خليل أرحيم

أمين سر القيادة العامة للقوات المسلحة

نسخة الى :

رئاسة الجمهورية

ديوان وزارة الدفاع

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة /كتابكم السري للغاية والشخصي .

مستعجل م/س/١٣/١٤١٧٣ في ٢٧/١/١٩٨٣

(-١)

سري للغاية وشخصي

ملاحظات على الوثيقة :

١. زود الفيلق الأول (المسؤول عن منطقة حلبجة ومحافظة السليمانية) بنسخة من هذا الكتاب حيث كان مسؤول الفيلق الأول وقتها (كامل ساجت) الذي أعدم فيما بعد ثم (سلطان هاشم الطائي) أثناء ضربة حلبجة حيث كان قائد فيلق (معايشة) وفي ١٩٨٨/٣/٣١ كان (قائد فيلق رديف) وفي ١٩٨٨/٤/٧ تحول الى مسؤول فيلق الأول المسؤول عن الجميع الجرائم المرتكبة أثناء تلك المدة في منطقة حلبجة حسب كتاب (نموذج خط الخدمة للضباط) المرفق باوراق الدعوى واستناداً الى آخر تحديث في ٢٠٠٣./٣/٢٠
٢. التحذير من الكتابة حول العوامل الكيميائية وعند الحاجة كتابتها بخط اليد تجنباً لوقوع الوثائق بأيدي الغير. وفي الكتاب إشارة الى إجماع القيادات العسكرية العراقية على الأمر وعدم إنفلات أي مسؤول عسكري من المسؤولية الجنائية.
٣. علم وإطلاع القيادة العسكرية العراقية وتزويد الإستخبارات العسكرية العامة نسخة من هذه الكتاب جواباً على كتابها السري للغاية والشخصي.

سرية للغاية وشخصي

رئاسة أركان الجيش
مكتب رئيس أركان الجيش
العدد / ١٥٣
التاريخ / ١٦ / آذار / ١٩٨٨

إلى / قيادة الفيلق الأول
الموضوع / توجيهات

لضوء الموقف الحالي في قاطع حلبجة / خورمال ولتجنب احتمالات عزل القطعات نسبنا

مايلي:

- ١- تتقدم قطعات ق ق / ٤٣ المتواجدة في منطقة عنب وزمقي من اماكنها الحالية باتجاه بحيرة دربنديفان في منطقة توقوت.
- ٢- تشرع القوة بالتقدم فوراً وتنظم بشكل جحافل ألوية ويقدمات (مقدمة ومؤخرة ويجنبايات والقسم الاكبر).
- ٣- تبقى قوة زمقي (ل مع فل ٤ زائد جح د وطني / ٨ في مؤخرة القطعات مع الدبابات) .
- ٤- تتفتح القوة للدفاع إلى جميع الجهات حال وصولها الموضع الجديد.
- ٥- يتم تصف حافات قسبة حلبجة ومنطقة كاني كرويشكان ووادي ظلم وخورمال خلال عملية التقدم للقوة.
- ٦- تؤمن الاعتدة والارزاق بما يكفي القطعات في منطقة أحمد برنودة.
- ٧- يفتح مقر للسيطرة على السابلة وعملية العبور ويباشر عمله فوراً.
- ٨- تستمر عملية العبور إلى الضفة البعيدة (الشرقية) من قبل قطعات فق ٢٨ وحسب توجيهاتنا السابقة إلى قائد الفيلق للاتصال مع القوة المشار إليها في (١) اعلاه وتؤسس رأس جسر لها.. نرجو اتخاذ مايلزم.

نسخة إلى :

الفريق الركن
نزار عبدالكريم فيصل
رئيس أركان الجيش

- أمانة سر القيادة العامة للقوات المسلحة.
- للتفضل بالاطلاع مع التقدير.
- سيران وزارة الدفاع سري للغاية وشخصي - يرجى التفضل بالاطلاع.
- دائرة العمليات

ملاحظات على الوثيقة :

تأريخ صدور الوثيقة هو نفس تأريخ ضرب حلبجة وضواحيها بالأسلحة الكيمائية واسماء جميع الاماكن الواردة فيها هي ضمن منطقة حلبجة ومنها(خورمال) - انها ناحية تابعة لحلبجة تبعد عنها(١٥كم)شمالاً؛ و(عنب) قرية وقعت فيها اغلبية الضحايا تقع على بعد كيلومترين شمال حلبجة. (زمني) مجمع قسري تابع لحلبجة لصيق بها هو جزء من المدينة غرباً على الطريق الرئيسي في مدخل حلبجة. (بحيرة درينديخان) بحيرة ناتجة عن (سد درينديخان) تبعد عن حلبجة بـ(١٠) كيلومترات غرباً. (توقوت) موقع قرية تقع على سفاف بحيرة درينديخان (غرباً) (كاني كرويشكان) نبع جميل ومنتجع يقع في منطقة (توردولي) الواقعة(جنوب غرب حلبجة) على بعد (٠١٥) كيلومتر. (وادي ظلم) حيث يمر فيه نهر الظلم يقع على مقربة (١٥)كم شمال غربي حلبجة وهي المنطقة الرابطة بين حلبجة وسليمانية، بسقوطها يوم(١٥/٣/١٩٨٨) سقطت مدينة حلبجة. (أحمد برندة) قرية تقع على سفح تلة تشرف على (بحيرة درينديخان) على الجانب الغربي منها، تبعد عن حلبجة بـ(٣٠كم). (الضفة الشرقية البعيدة) هي المنطقة المحيطة بحلبجة جنوباً، ويقصد بها سلاسل جبال بالامبو الترابية العالية التي تفصل بين حلبجة و الجانب الايراني وهي مرتفعات استراتيجية تبعد عن حلبجة بثلاث كيلومترات فقط.

أما الرموز العسكرية الواردة في الوثيقة فهي كالآتي:

(ق.ق/٤٣: قيادة قوة ٤٣)،(ل.مغ ١، لواء مغاوير اول) (فل ٤: الفيلق الرابع) (جج د وطني /٨) جحفل الدفاع الوطني الثامن وهم(الجحوش) الذين كانوا يخدمون النظام العراقي بعلايس كوردية.

المستغرب في هذه الوثيقة هو وجود قطعة مغاوير للواء الاول التابع للفيلق الرابع في منطقة حلبجة ، حيث كانت تتواجد كقوة اسناد ضاربة لاسناد الفيلق الاول المسؤول عن محافظة السليمانية.

الوثيقة تتحدث عن تحشدات وحرب فعلية في المنطقة بساعات قبل الضربة الجوية وهي (استعدادات عسكرية ميدانية لتحسب أية ردة فعل قد تأتي من الجانب الآخر عندما تضرب المنطقة بالسلاح الكيمياوي).

وفيما يتعلق بتوقيع صاحب الوثيقة فهو الفريق الركن (نزار عبدالكريم فيصل)
المعروف بـ(نزار الخزرجي) وهو متهم رئيسي هارب في قضية الانفال وقضية حلبجة، هو
الأخر لجأ إلى إقليم كردستان واكرم وتمت ضيافته ثم رحل بإختياره إلى خارج العراق!
وقد دافع عنه بعض القادة الكورد عندما كان لاجئاً في (دائمارك)!

بسم الله الرحمن الرحيم
سري للغاية وشخصي

الجمهورية العراقية
رئاسة الجمهورية

مكتب أمانة السر للقيادة العامة للقوات المسلحة

الرقم / ١٣ / ١٧٧

التاريخ ٢٠ / آذار / ١٩٨٨

إلى / السيد نائب القائد العام للقوات المسلحة

وزير الدفاع المحترم

السيد رئيس أركان الجيش المحترم

الموضوع / توجيهات

أمر السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة حفظه الله باجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة يوم السبت ١٩ / آذار / ١٩٨٨ بمايلي:-

- ١- يجب التفكير منذ الآن بالترتيبات المطلوبة في قاطع (عملية الانفال) عند حلول الصيف، لكي لا يتكرر تواجد المخربين فيها، وقد نحتاج إلى قطعات اضافية أو بديلة.
- ٢- في قاطع شرقي درينديخان، وفي قاطع عملية الانفال. يجب الاستمرار بضرب العدو والمخربين بالنار، مدفعية وقرة جوية، وعدم اعطاهم فرصة للاستقراز أو التقاط الأنفاس، يفضل ضرب العتاد الخاص بالمدفعية ليلاً، أما بشكل مباغت، أو تطعم ضربات المدفعية الاعتيادية بضربات عتاد خاص.
- ٣- اعتباراً من يوم غد يقرر كل شيء بعد أن يذهب أعضاء القيادة العامة إلى قيادة الفيلق الاول وبعد تدقيق الخطط المطلوبة.
- ٤- المهم استخلاص العبر و الدروس من هذه المعركة.. لكي نمنع وقوع الأخطاء مرة أخرى.

سري للغاية وشخصي

- ٥- المطلوب الآن .. قادة بمعنى الكلمة، وليس ناس طبيين فحسب . هذا يصدق في الجيش، وفي الحزب، وفي النقابة وفي الادارة الحكومية. ان دور القائد هو في تبصير المهزوزين (بالرشد و الردع) واعادتهم إلى رشدهم، وفي تشجيع الشجعان، عندما يعبرون تصرفاً عن القيم بصورة صحيحة، وفي الإطار الذي يجب أن يمارسه الجميع.
- ٦- عندما يصبح الجو رديئاً، تستخدم المدفعية في مختلف مجرياتها وعلى الأماكن التي كانت مخصصة لحصاة القرة الجوية لكي لاتعطي العدو فرصة ليلتقط الأنفاس. يرجى التفضل بما يقتضي وإعادتها إلينا بعد الفراغ منها.
مع التقدير....

الفريق الركن

علاء الدين كاظم حماد

أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة

نسخة منه الى/

رئاسة الجمهورية (السكرتير) يرجى التفصيل بالاطلاع.. مع التقدير

سري للغاية وشخصي

ملاحظات على الوثيقة:

- ١- هذه الوثيقة تأتي بعد ارتكاب اخطاء عسكرية سابقة في حلبجة وفي مناطق أخرى، حيث ادت إلى انكشاف أمر السلاح الكيميائي الخطير فتأتي الوثيقة للتنبيه إلى خطورة انكشاف هذا الأمر ثانية وكما يبدو في النقطة الرابعة منها.
- ٢- تؤكد النقطة الثانية من الوثيقة إلى اشتراك جميع قطعات الجيش في ضرب العدو باتجاه الشرق والمقصود به الحدود الجنوبية لحلبجة والمتمثلة بجبال (بالامبر) و(شميران). وكلمة (العناد الخاص) المذكور في هذه النقطة يقصد بها (السلاح الكيميائي) المستعمل في حلبجة وبقيّة القصبات الأخرى.
- ٣- أكد عدة شهود اثناء مرحلة التحقيق على قصف مدفعي بالسلاح الكيميائي بعد الضربة الجوية بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠ وما بعده وهذا ما تؤكد عليه النقطة الثانية.
- ٤- النقطة الخامسة توجيهات من شخص (صدام حسين) تؤكد على (وجود قادة بمعنى الكلمة) وليس أناساً طبيين! والمقصود به قدرة القائد على اتخاذ القرار السريع مهما كانت نتائجها وضحاياها ، دون احساس بالندم!
حيث يعبر عنه (صدام) بقوله: (يعبرون تصرفاً عن القيم بصورة صحيحة! !)
هناك استمرارية بين محتوى هذه الوثيقة وحوادث أخرى حدثت في المنطقة تتشابه مع ما ذكر في الوثيقة، ويأتي هذا التوجيه لمعالجة الخلجات النفسية التي راودت بعض الجنود في ضرب المدنيين العزل بالاسلحة الكيميائية.

إلى / م ا س ع ع / ش ٢٠ خضر رشيد بحري

الرقم ش ١ / ق ١ / ٥٤٤٦ / بنجوين / حلبجة / خورمال / ١ / ١٠٠٠٠٠ علمنا من مصدر
درجة الثقة به (جيدة) / ١ / ٠ / تتوزع قطعات العدو في قاطع حلبجة وخورمال وكما يلي ١/٠
مقر قيادة في قرية ٠ عنب ٩٢٩٦ داخل بناية المدرسة وترب المقر توجد (ك.مد) نجهل
هويتها: ٠ / ب / مقر فرعي في قرية (حسن آوه) ٨٨٦٢ ويقربه عدد من الدبابات ٠ / ج / ٠ (ك
مد) في منطقة خورمال ٠ / هـ / ٠ (ك د ب) قرب جسر ظلم القريب من قرية (كودي
كو) (٨٨٠٧) ٠ / ٢ / ٠ تكبد العدو الخسائر التالية نتيجة الضربة الكيماوية ٠ / ١ / ٠ ٥٠٠ قتل
وعدد كبير من الجرحى في منطقة (دزلي) ٠ / ١٤٤ / ٠ ب / ٠ ٥٠٠ - ٦٠٠ قتل وعدد من الجرحى في
منطقة (ترخان) (اياد) ٠ / ١٠ / م / قرب (مريوان) ٠ / ج / ٠ ٢٥٠٠، قتل وعدد كبير من الجرحى في
حلبجة) من حرس خميني والمضربين والأهالي ٠ / ٢ / ٠ ينوي العدو التحرش على قطاع
(درينديخان) و(بنجوين) خلال الايام القادمة وسيسلك للمحاور التالية: ٠ / ك / ٠: محصر (باني
بنوك) ١ / ٨٩٢٠ سياومة / غ م درينديخان ٠ / ب / ٠ محصر ٨٣٣٤ / في قطاع (بنجوين) ٠ / ٤ / ٠
ستكون مهمة حرس خميني والمضربين في قطاع (قرقداغ) اسناد هجوم العدو على
(درينديخان) ولديهم في (قرقداغ) قوة كبيرة تتألف من ٦٠٠ / ١ / مسلح من حرس خميني
٠ / ب / ٠ - ٦٥٠ من زمرة البارزاني / ج - ٨٠٠ من ١٠٠ من مخربي زمرة عملاء ايران من
الكتيبات التالية ٥٧ / ٥٥ و ١٥ و ٥١ و ٥٦ / لوز / ٢٠٠ / مخرب من الحركة الإسلامية ٠ / هـ /
١٥٠ من زمرة الحسك ٠ / و / ٠ - ٦٠ مخرب من زمرة الشيوعيين ٠ / ٥ / ٠ قام مخربوا زمرة
عملاء ايران بشهيل عبور مقاتلي / ح.د.ك / الإيراني المنسحبين من منطقة (بيارة) إلى سيد
صادق) خلال العملية الاخيرة، يرجى الاطلاع...

السيد معارن

يرجى التفضل بالاطلاع حيث تم اشعار العقيد الركن

(دياب) الساعة ٢٢١٥ ننسبكم بأشعار ش ١٣ وش ٣ رجاء

ملاحظات على الوثيقة:

١- للوثيقة عبارة عن برقية موجهة من قبل عميل كوردي (خضر رشيد بحري) كان يعمل لدى الاستخبارات الشرقية التي كان يترأسها (فرحان مطلق الجبوري) وهو أحد المحكوم عليهم في قضية حلبجة. وعند عرض هذا السند عليه اثناء المحاكمة اعترف بعائدية السند إلى دائرته وتوقيعه المذيل بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٠.

٢- الأرقام الواردة في السند والمقطعة بالخطوط المائلة تشير إلى رواقم استخباراتية معدة للقطعات العسكرية والقوة الجوية لغرض ضربها عند الطلب وأصدار الأوامر اليها، فلا يمكن ضرب نقطة على الأرض دون إحداثية أو رواقم مقدمة من الاستخبارات العسكرية وهذه كانت تقدم من قبل (الإستخبارات الشرقية) إلى القيادة العسكرية العراقية.

٣- قدم العميل (خضر رشيد بحري) معلومات دقيقة ومائلة للجانب العراقي فكانت ثقة الاستخبارات العسكرية به بدرجة (جيد) وعندما عرض هذا السند أمام المحكمة كنت أشاءل: كيف استطاع هذا العميل التعرف على هذه الرواقم والمواقع على مساحة تقدر بأكثر من (٢٥٠٠ كم) وتستوعب معلوماته منطقة حلبجة وقرقداغ وبنجوين وسيدصادق وخورمال ومناطق من إيران كمدينة (دزلي) و(مريوان) وتحشدات الجانب الإيراني وافراد المعارضة الكوردية! يتبين لنا أن درجة (الثقة الجيدة) لم تكن تأتي من فراغ!

٤- تشير الرموز الآتية إلى مايلي:

أ- الشرقية / منظومة الاستخبارات الشرقية برئاسة المحكوم (فرحان مطلق الجبوري) وكانت مديريته تتحكم بالقدرة المعلوماتية الممتدة من(زاخو) في محافظة (دهوك) إلى قضاء(خانقين) في محافظة ديالى.

ب- م: معاونية الاستخبارات) مخويي زمرة عملاء إيران) شارة إلى قوات المعارضة الكوردية (بيشمه رگه). (الحركة الإسلامية) هي الحركة الإسلامية المسلحة بزعامة الشيخ عثمان عبدالعزيز (رحمه الله). (زمرة الحسك) الحزب الاشتراكي الكوردستاني بزعامة السيد محمد حاجي محمود (ح.د.ك) الإيرانية) تعني (الحزب الديمقراطي الكوردي الإيراني المعارض) لإيران حيث كانت مقراتهم الاساسية تتواجد في القمم الجبلية الحدودية بين العراق وإيران على الجهة الشرقية من حلبجة في قرية دقرة توى. وفيما يتعلق بمعلوماته حول

انسحاب هذا الحزب إلى (بيارة) ثم إلى (سيدصادق) فهي صحيحة. وحرف (ق٢) يشير إلى قسم (القراءة التصويرية الثانية) للأستخبارات العسكرية.

٥- وردت عبارة (خلال العملية الأخيرة) المقصود بها عملية الهجوم على حلبجة وقصفها بالأسلحة الكيماوية وانهزام فلول البعثيين مع الجموع الهاربة نحو سيصد صادق، وفي السند هامش مكتوب على النحو الآتي (وهو ضمن المجموعة المنسحبة) المقصود به (خضر رشيد بحري) الذي انسحب في يوم ١٩٨٨/٣/١٥ من حلبجة مع القطعات العسكرية نحو (سيد صادق) وتركوا حلبجة لمصيرها المحتوم.

٦- تشير أسماء جميع الاماكن الموجودة في السند على مواقع وقرى ومدن صغيرة تقع ضمن دائرة العملية العسكرية التي أدت إلى احتلال حلبجة ومن ثم قصفها بالأسلحة الكيماوية من قبل القوات العراقية.

سرية وفورية

وقت الانشاء
١٢٤٥

يومه
٣/٢٢

س أ ديوان وزارة الدفاع
إلى/ أ ج ق ق ج د ج - ط ج
و/ رئاسة الجمهورية السكرتير - أمانة سر ق ع م
دايرة جهاز الأمن الخاص

رقم المنشية (٠) ١٧٩٠ (٠) ق ص (٠) حصلت الموافقة على ضرب العدو بالعتاد الخاص
بالقوة الجوية وطيران الجيش والمدفعية على طول الجبهة (٠) مع اعطاء اسبقية لجبهة الغيلق
الاول (ن) امانة سر ق ع م رسالتكم سرية وفورية ٤/ ٥/ ٢٨ ق ص (٠)

اللواء الجوي الركن
عبدمحمد عبدالله
٤/ أمين السر العام لوزارة الدفاع

السيد أمين السر العام
يرجى التفضل بالاطلاع

ملاحظات على الوثيقة (البرقية) :

١- تحتوي الوثيقة على رموز وأرقام مشفرة لم يتمكن من حلها رغم محاولتنا اثناء المحاكمة واستشارة العسكريين، لكن البعض منها مفهومة على سبيل المثال: (وقت الانشاء) زمن إرسال البرقية بالتوقيت العسكري، (وقته) أي يومه وشهره، (رقم المنشىء) أي رقم مرسل البرقية السري. (العدو) أي المنطقة الخالية من الجيش العراقي، وان كان المتواجد فيها (مديناً!)، (طيران الجيش) بمعنى الطائرات المروحية الحربية التابعة للفيالق العسكرية وهي تختلف عن القوة الجوية أو القيادة العامة للقوة الجوية العراقية. (ق ع ق م) بمعنى القيادة العامة للقوات المسلحة. و (ق . ص) القراءة التصويرية، قسم تابع للأستخبارات العسكرية.

٢- الوثيقة مذيلة بثلاث تواقيع وهامش مؤرخ بيوم (٣/٢٢) يعود للمحكوم (فرحان مطلق الجبروي) وفي الوثيقة اشارة واضحة وصريحة إلى (اعطاء الاسبقية لجبهة الفيلق الاول) وهو فيلق (كامل ساجت) ورديفه المتهم (سلطان هاشم) المحكوم في قضية حلبجة، وتقع حلبجة وضواحيها ضمن مساحة هذا الفيلق. ولم تكن مساحات الفيلق الاول الاخرى مشتعلة بالحرب لي تاريخ ٣/٢٢ سوى منطقة حلبجة، عليه فإن (الجبهة) المشار اليها في الوثيقة هي جبهة مدينة حلبجة .

٣- الوثيقة مؤرخة بيوم ١٩٨٨/٣/٢٢ الا ان الموافقة حصلت قبل ذلك واستمر الضرب بالعتاد الخاص على طول هذه الجبهة لمدة (١٥) يوماً على الاقل.

الوثيقة السابعة:

نسخة الدائرة

سرية وقورية وقت الانشاء ويومه
١٩٨٨/٣/٢٢

من رئاسة الجمهورية (مكتب أمانة سر ق ع ق م)

إلى / ديوان وزارة الدفاع

ورئاسة الجمهورية (السكرتير) دائرة جهاز الامن الخاص

رقم المنشية / ٣٨/٥/٤ ق ٣٠

حصلت الموافقة على ضرب العدو بالعتاد الخاص بالقوة الجوية وطيران الجيش والمدفعية

وعلى طول الجبهة (٠) مع إعطاء أسبقية لجبهة الفيلق الأول

الفريق الركن

أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة

ملاحظة على الوثيقة (البرقية) :

يبدو أن البرقية هي نفسها في الوثيقة الخامسة لكنها مذبذبة بتوقيع (أمين السر العام للقوات المسلحة حصراً)، وتؤكد هذه الوثيقة على اشتراك جميع عناصر المؤسسة العسكرية العراقية في جريمة استعمال العتاد الخاص على حدود الفيلق الأول . وهو الفيلق المسؤول عن ضرب مدينة حلبجة وتدمير ضواحيها.

الوثيقة الثامنة:

سرية وفورية

إلى ديوان وزارة الدفاع

وسكرتير أ. ج من ق. ج. د. ج. و. د. الجهاز

الامن الخاص

حصلت الموافقة على ضرب العدو بالعتاد الخاص والمدفعية وطيران الجيش والقوة الجوية وعلى طول الجبهة (٠) مع إعطاء أسبقية لجبهة الفيلق الأول (٠) انتهت ملاحظة على الوثيقة (البرقية)

نسخة مكررة من البرقية السابقة لاتحمل تواريخ وقت الانشاء ويومه ورقمه، لكنها معززة بالوثيقتين السابقتين.

سري للغاية وشخصي
بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

العدد ش ١، ق ١/ ٤٢٤

التاريخ ١٨/٣/١٩٨٨

إلى / مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (مقر المديرية)

الموضوع/ معارك حلبجة

اناء ملاحظائنا عن الاسباب التي أدت إلى حدوث ما حصل في قاطع حلبجة :

١- فقدان القيادة والسيطرة بشكل كامل.

٢- ضعف القطعات المخصصة لمسك الموضع الدفاعي واقتصار ذلك على أفواج الحماية والحراسة (مواليد ١٩٤٥) بالإضافة إلى (لمش ٤٤٣) المعروف بمواقفه السابقة .

٣- اصدار امر الانسحاب إلى القطعات، في الوقت الذي تواجدت قوات كبيرة جداً في قطاع حلبجة وبماكانها تأمين خطوط صد حول قسبة حلبجة لحين فك الطوق عن تلك القطعات من خلال التشكيلات التي وصلت فوراً إلى قاطع سيد صادق.

٤- عدم تأمين الزوارق المطلوبة لتقل القوات المنسحبة عبر بحيرة دربندخان حيث أدى ذلك إلى تكدينا خسائر فادحة حيث تم اشعار القوة المنسحبة بان الزوارق مهيئة لإيصالهم إلى الضفة الغربية للبحيرة.

٥- ضعف المواصلات وعدم معرفة موقف قطعائنا حيث كان يكتنفه الغموض بشكل كامل خاصة وان مقر الفيلق قطع كافة المواصلات السلكية مع قضاء حلبجة.

٦- اصدار الارامو بحرق كافة الاسلحة والاعتدة والمهمات والتجهيزات .. الخ. مما أدى إلى الانتكاس النفسي لكافة المقاتلين وبدأ كل واحد منهم يفكر كيف يخلص نفسه وبأي وسيلة

كانت في حين إذا اردنا احصاء حجم القوة الموجودة في القاطع كانت كبيرة جدا ومنها ق. ق. ٤٢ - لواء ٦٨ ق لمغ فلد، أمرية الجحفل الخامس - أمرية قاطع حلبجة - (٤) افواج مغاوير (٤) افواج حماية وحراسة- لواء (٤٤٢) - المقارن الخاصة المرتبطة بالامن وبمركز استخبارات حلبجة - عدد من افواج الدفاع الوطني أمرية الجحفل الثامن - أربعة كتائب مدفعية- بطريقتين خفيفة.. الخ.

٧- عدم اتخاذ رد الفعل السريع من قبل القيادات العسكرية سيما وان معظم العناصر التي عادت إلى الخلف تؤكد بأن الهجوم في بدايته لايتعدى مقارن من المخربين وأعداد محدودة من حرس خميني لانتناسب وحجم قطعاننا الموجودة في المنطقة والدليل على ذلك لازال مقاتلي المعارضة الإيرانية يقاتلون في منطقة(هوار) وكذلك عدد من الجنود العراقيين يقاتلون غرب ناحية سيروان وبالتأكيد فإن تواجد العدو اصبح واسعا في القاطع حالياً لاستثمار النجاح الذي حققه والذي كان لا يحلم به والدليل على ذلك أطلق تسمية ظفر السابعة على العملية في بداية الهجوم وسرعان ما غير التسمية إلى (الفجر العاشرة) وانتهاء المرحلة الرابعة من العملية.

٨-الضعف البارز في هيئة ركن حركات الفيلق وعدم مواكبتهم للموقف بشكل مستمر.

٩-ضعف قيادة قوات ٤٢ وخاصة اللواء الركن (علي حسين عويد) الذي بدأ الحديث عنه كثيرا ووصل ذلك إلى حد اتهامه بالتواطؤ حيث إن عدد كبير من أهالي حلبجة راجعوا مركز استخبارات السليمانية مبددين تدمرهم من ذلك حيث أنهم طلبوا فقط تزويدهم بالعتاد لمعالجة مقارن التخريب إلا أنه رفض ذلك حيث أجابهم بالحرف الواحد (الجيش مسؤول عن معالجة الموقف ولاعلاقة لكم بذلك) وحاول اعضاء اللجنة الامنية في قضاء حلبجة مقابلته لمعالجة الموقف الخطر قبل بدء التعرض الا انه كان يرفض ذلك مما حدى بالسيد محافظ السليمانية الاتصال ماتقيا مع رئيس لركان الفيلق والسيد رئيس اركان الجيش لمعالجة هذا الموقف الحرج .

١٠-يمكن القول بأن ما حصل في حلبجة لا يختلف كثيراً عما حصل في مأساة المحمرة حيث عمت القوضى والإرتباك كافة المفاصل وخيم الشلل التام على الموقف.

١١- كان للمخبرين دور بارز في العملية بحكم معرفتهم بـجغرافية المنطقة كون معظمهم من ساكنيها ويعرفون نقاط الضعف فيها وكذلك عقد المواصلات التي في حالة مسكها تتم السيطرة التامة على خطوط الانسحاب ووصول الامدادات والتعزيزات.

١٢- عدم صمود المقاتل في موضعه وهناك عوامل كثيرة تتعلق بهذا الجانب لا داعي لسردها في هذا المجال.

١٣- على الرغم من توفر المعلومات الكافية عن محاور الهجوم واتجاهاته وتوقيتاته الا انه لم يتم الاهتمام بذلك من قبل قيادة الغيلق بل تم التعامل مع ذلك بشكل شخصي. يرجى التفضل بالاطلاع ... مع التقدير.

العقيد الركن

مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

نسخة إلى :

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

(ش3) يرجى التفضل بالاطلاع

سري للغاية و شخصي

(٢-٢)

ملاحظات على الوثيقة:

١- الوثيقة عبارة عن سند رسمي مكتوب بين مديرية الاستخبارات العسكرية العامة التي كان يتزعمها المحكوم (صابر عبدالعزيز الدوري) والمحكوم (فرحان مطلق الجبوري) الذي اعترف بعائدية توقيع هذا السند إليه. لكنهما برءا نفسيهما من أي علم أو إشتراك في جريمة حلبجة!

٢- سبق وان اوضحنا الرموز الواردة في هذه الوثيقة لأنها مكررة، إلا ان المكاتبه بين الرئيس و احد مدراءه وهو (فرحان مطلق) تبين لنا علمهما واشتركاكهما المسبق بجميع احدات حلبجة خصوصاً ان تاريخ المكاتبه هو يوم ١٩٨٨/٣/١٨ وهو اليوم الثالث لقصف المدينة بالأسلحة الكيماوية. ويتحدثان عن تفاصيل دقيقة حول أسباب هزيمة الجيش والكارثة التي حلت بفلوله، نون الإشارة ولو بومضة بصر أو جرة قلم إلى هذا العدد الهائل

من المدنيين الابرياء الذين قتلوا قبل يوم أو يومين من تاريخ كتابة هذا التقرير الاستخباراتي ومن يصدق بانهما لايعرفان شيئاً عن تلك الكارثة!؟ ومن جانب آخر تتبين لنا برودة اعصاب الرجلين وخلو قلبهما من اي احساس انساني وهما يتحدثان عن قائد خائن وجيش مهزوم وشهامة أهالي حلبجة وهم يطلبون النجدة كي يدافعون عن مدينتهم! لكنهم يتكلمون عن هذه الكارثة المسمومة دون أن يسمحوا لضميرهم كي يكتب سطرأً واحد عن قتل هؤلاء المدنيين! لو ان القوات الإيرانية فعلت ذلك لما تردد المحكومان في ذكرها ضمن التقرير، لكنهما سكتا لأن الجريمة كانت ضمن فعاليات الجيش العراقي الذي كانا فيه فاعلين اساسيين.

٣- ورد في التقرير معلومات عن تحركات الجيش وخصوصاً في النقاط (٣) و(٥) و(٦) و(٧) وطلب أهالي حلبجة كلها معلومات صحيحة وبقية وأكدها جموع المشتكين والشهود امام المحكمة، مما يعني توافق اقوال الشهود والمشتكين لحقيقة الحادث كما ورد.

٤- تؤكد الوثيقة ان التواجد الإيراني كان محدوداً جداً في حدود مفاوز قليلة العدد، الامر الذي اكده المشتكون والشهود بأن الجيش الإيراني بقطعاته المدرعة والكبيرة لم يدخل المدينة وانما انسحب منها الجيش العراقي ببرنامج وخطة هزيلة لم يحاسب عليها! ! .

الموضوع/ معارك حلبجة

كتاب م أ س م الشرقية السري للغاية والشخصي ٤٢٤ في ١٨/أذار/١٩٨٨

(المرفق)

١-تضمن كتاب المنظومة اعلاء الجوانب السلبية في اجراءات قطعائنا في منطقة حلبجة والتي مكنت العدو الإيراني والمخربين من تحقيق نجاحات والسيطرة على منطقة خورمال-حلبجة .

٢-تفتح اشعار المعاونة الخاصة لرئع موجز ماورد بكتاب المنظومة اعلاه إلى رئاسة الجمهورية - السكرتير ومقترح بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الموضوع. يرجى التفضل بالاطلاع... والتنسيب .. مع التقدير.

العميد الركن

امين السر الأقدم

ملاحظات على الوثيقة(البرقية):

١-لاتحمل الوثيقة تاريخاً ثابتاً لكنها تبدو من خلال اقرب توقيع عليها انها صدرت في ١٩٨٨/٣/٢٠ رغم انها تشير إلى كتاب صدر في ١٨/أذار/١٩٨٨ خاص بمعارك حلبجة . قام المحكوم(فرحان مطلك الجبوري) بمفاتحة(امين السر الاقدم) حول الجوانب السلبية في اجراءات القطعات العراقية، دون التطرق إلى كارثة حلبجة والدماء العراقية البريئة التي سالت فيها، وجل همه منصب على معرفة أسباب هزيمة الجيش العراقي في حلبجة ، ثم يقدر صرف النظر عن تشكيل اية لجنة تحقيق حول تلك الهزيمة المذلة للجيش العراقي في حلبجة امام العفارز الإيرانية ! ولم تحاسب القيادة العسكرية العراقية(جندياً واحداً) حول تلك الحادثة! لكنها عاقبت المدنيين الابرياء في حلبجة فقتلتهم بالأسلحة الكيماوية المحرمة.

سرية وفورية

وقت الانشاء

٢٣٠٠، ٢٢/٢٢

من/ ناصح

إلى / م

رقم المنشية (١٤٠ ، ١٠) ولم تنفذ الضربة المقررة ليلة ٢٢/٢٢م على منطقة الرام
٦١٨ (رشين) لسوء الأحوال الجوية وعدم تمكن الطيارين من استكمال الهدف (٠) (٠)
بالساعة ١٨٣٠ تم تنفيذ ضربة بالقاذقات الأتوبوية / خاص على قرية (سيوسينان) م ق
(٤٦٩٧) لاسناد عملية الانغال /رقم/٢ (٠) ٣ (٠) الاهداف المقترح معالجتها بالعتاد الخاص
بالطائرات ليوم ٢٢/٣ هـ (٠) أ (٠) (ديزله) (٠٤١٤) (٠٥١٥) (٠٢١٤) (خورمال) ١/١٠٠٠٠٠ (ب)
(ولدي ظلم) (٠٠١٢) (٩٩٠٨) (خورمال- حلبجة) ١/١٠٠٠٠٠ (٠) ٤ (٠) كاني كرويشكان
(٨٢٨٨) حلبجة ١/١٠٠٠٠٠ (٠) ٥ (٠) (٤٧٨٣) (٤٦٨٣) (٠) ٥ (٠) (١٠٠٠٠٠) (٠) يرجى
التفضل بالاطلاع.

العقيد الركن

سرية فورية

ملاحظات على الوثيقة:

تعريفات الوثيقة:

١- (ناصر هـ واحد عملاء الاستخبارات الشرقية لم نتعرف على اسمه الثلاثي (م ٥) اي المعاونية الخامسة وهي مؤسسة استخباراتية، (رشين) اسم قرية والصحيح هي (ريشين) تقع على مقربة من (وادي ظلم) من الجهة الغربية لمدينة حلبجة على بعد (٢٠كم) (سيوسينان) قرية تقع في منطقة (قرقداغ) جنوب غربي حلبجة وفعلاً تم قصف القرية بعد هذا التاريخ كجزء من عملية الأنفال العسكرية .. (ديزلة) والصحيح (دزلي) مدينة إيرانية كردية صغيرة تقع على مقربة من الحدود الفاصلة بين إيران والعراق.

(خورمال) ناحية تابعة لحلبجة على بعد (١٥كم) شمالاً. (وادي ظلم) تقع على بعد (١٥كم) شمال غربي حلبجة. (كاني كرويشكان) على بعد (١٥كم) في منطقة (نورولي) ، (ينجوين) قضاء تابع لمحافظة السليمانية تقع على الحدود الإيرانية العراقية على الجانب الشمالي الشرقي وفيه منفذ حدودي رسمي في الوقت الحاضر.

٢- الأرقام الظاهرة في السند هي رواقم و أحداثيات عسكرية مقدمة إلى الطيران العسكري العراقي لضربها بالعتاد الكيماوي الخاص وقد تم ضرب هذه الرواقم حسب تسلسلها دون تأخير وادى إلى قتل مئات المدنيين فيها. والوثيقة ترتبط مباشرة بصلاحيات المحكوم (فرحان مطلق الجبوري) ويصورة غير مباشرة بالمحكوم (صابر عبدالعزيز الدوري) والتوقيع العذيل على السند يعود للمحكوم (فرحان مطلق الجبوري) ولعلم القاريء الكريم تم ضرب البعض من هذه الرواقم اكثر من مرة قبل هذا التاريخ ويعدده.

الوثيقة الثانية عشرة:

السيد/...

الموضوع / الضربات الجوية ليوم ٢٣ آذار ٨٨

١- مايلي الضربات الجوية المقترح تنفيذها بالعتاد التقليدي ليوم ٢٣ آذار ٨٨ :

أ- قاطع فق ٣٦/٣٤ اسبقية اولى

وادي ظلم (٩٦٠٩) (٩٧٠٩)، نيزلي(٢٠٣٤) ، ملاخورد(٢٠١٢) درقمر(٢٠٠٦) ، من
بيارة-طويلة(٢٠١٨)، درودة(٨٨٧٩).

ب- قاطع فق ٢٧ اسبقية ثانية

سناو(٩٨٢٣)ن اسكول(٩٦٢٥)ن كاني كيورد(٩٤٢٧)، سربوش(٩٧٣٠) ، دره تفي (٩٩٣٢).

ج- قاطع فق ٤٤ اسبقية ثانية

(٣٦٧٣)،(٣٧٧٢) منطقة ماوت

٢- هناك ضربات جوية اخرى في منطقة حلبجة ستنفذ بطلبات فورية.

يرجى التفضل بالاطلاع..

ع ط د

غازي احمد خليل

٢٢ / آذار / ٨٨

ملاحظات على الوثيقة (البرقية):

١- هذه البرقية الاستخباراتية موجهة إلى المنظومة الشرقية التي كان يرأسها المحكوم (فرحان مطلق الجبوري) وتتضمن أسماء مواقع ورواقم محددة يقع جميعها في محيط حلبجة باستثناء (ديزلي) الواقعة في الجانب الإيراني ومنطقة (ماوت) الواقعة شمال مدينة السليمانية.

٢- تتحدث الوثيقة عن ضربات جوية تقليدية والمقصود بها ضربات بالقذائف والقنابل والصواريخ العادية المستعملة في الحروب الكلاسيكية (دون الأسلحة الكيماوية) وفي الوثيقة كلمات تحتاج إلى شرح:

فق : فرقة ، ديزلي: أسم ناحية إيرانية خلف جبل سورين، ملاخورد: مله خورد، قمة فاصلة بين العراق و إيران، على جبال سورين. درقمر: ده ره ي مَر، أسم قرية عراقية ، دوروة: أسم قرية إيرانية حدودية، بيارة: ناحية عراقية، طويلة: قرية حدودية عراقية كبيرة ، سناو: شه تاو: أسم منقطة عراقية على سفح جبل شنروي. اسكول: اشكول/ أسم وادي ضيق على جبل شنروي نحو قرية هاوار ثم إلى إيران. دره تقي: دره توي، أسم قرية عراقية بجانب هاوار على الحدود العراقية الإيرانية، شرقاً.

منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

العدد ش ١ / ق ١ / ٣٤٠٥

التاريخ ٢٢/آذار ١٩٨٨

إلى / مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (م ٥)

الموضوع / معلومات

الخراططة: ميشاف ١/١٠٠٠٠

علمنا من احد مصادر المتعاون (عثمان عبدالله) درجة الثقة به جيدة مايلي:

- ١- يقوم النظام الفارسي حالياً بإخلاء مدينة حلبجة من المواطنين كما قام بنقل جميع المواد من لثا واليات إلى داخل إيران واتجه قسم من أهالي المدينة إلى القرى المجاورة لمدينة حلبجة كما قام العدو بفتح مجمع خاص لأهالي مدينة حلبجة داخل إيران.
- ٢- يقوم العدو الفارسي حالياً بحفر مواضع امام مدينة حلبجة وحفر خنادق ووضع أسلاك شائكة حول المواضع والخنادق، كما قام بحفر عدة مواضع على الطرق الرئيسية باتجاه حلبجة وخورمال وبيارة وطويلة كما قام بجلب قوات كبيرة من الحرس والبسيج من المناطق المذكورة وقد قام بنصب عدد كبير من اسلحة مقاومة الطائرات على اطراف مدينة حلبجة وفي منطقة بيارة وطويلة.
- ٣- جميع تعزيزات العدو التي تصل إلى المنطقة تصل ليلاً وأن تعزيزات العدو تسلك الطرق التالية:

أ- طريق احمد آوه باتجاه خورمال.

ب- طريق دزلي نوسود

سري للغاية

(١-٣)

ج- طريق طويلة.

د- طريق سازان وجنارة بعد ان قام العدو بنصب اربعة جسور حديدية على نهر سروران.

٤- قام العدو بجلب اغلب قوات بواسطة طائرات الهيلوكوبتر.

٥- كانت خسائر العدو نتيجة قيام طائرتنا بقصف مدينة حلبجة وكذلك قصف مدفعيتنا كبيرة جداً حيث بلغت بحدود (٣٠٠٠) قتيل من الحرس والبسيج وقد تم نقل جثثهم إلى مدينة باوه بالإضافة إلى أعداد كبيرة من الجرحى وبلغ عدد القتلى من المدنيين بحدود (٤٠٠٠) شخص جميعهم من أهالي مدينة حلبجة والمجمعات السكنية والقرى القريبة منها وأغلب الخسائر كانت نتيجة الضربة الكيميائية.

٦- القوات التي اشتركت بالهجوم على مدينة حلبجة هي:

أ- قوات من الحرس و البسيج.

ب- قوة كبيرة من زمرة البارزاني.

ج- قوة كبيرة من مخربي الحركة الإسلامية.

د- قوة من عملاء ايران.

هـ- قوة من مخربي الحزب الاشتراكي الكردستاني .

٧- سيقوم العدو بالهجوم على منطقة شميران والاندفاع باتجاه سد دربندخان وتدميره وقد تم تبليغ الحرس والمخربين المتواجدين في قره داغ للتهيؤ والاندفاع باتجاه دربندخان عند بدء الهجوم وسيكون واجبهم هو قطع طريق (دربندخان - عريت) وقطع طريق (دربندخان - كلان) كما قام العدو بتهيئة و جلب قوات كبيرة من الحرس و البسيج والمخربين إلى منطقة بنجوين وسيقوم العدو بالهجوم على منطقة قاية وحديد والاندفاع باتجاه سيد صادق وشاندري كما توجد قوة كبيرة للعدو في منطقة (شيخ المارين) وأن جميع قوات العدو مهينة حالياً وهي تنتظر صدور اوامر إليها كما قام العدو بتوزيع عدد من المخربين على أفواج الحرس المتواجدة في المنطقة للاستفادة منهم بواجب الدلالة.

٨- قام العدو بفتح مقر رئيسي للحرس في منطقة احمد آوه وقد زاره المجرم محسن رضائي وتواجد في منطقة احمد آوه قوة كبيرة من الحرس تقدر بحدود (٧٠٠٠) شخص وهم مهينين للقيام بالهجوم.

٩- يوجد فوج مدفعية في منطقة احمد آره كما يوجد فوج مدفعية آخر خلف مدينة حلبجة باتجاه هاوران كما توجد عدد من الدبابات وناقلات الأشخاص المدرعة في منطقة احمد آره وخورمال.

١٠- كانت خسائر المخربين بحدود ٨٠ قتيل نتيجة قصف طائراتنا على مدينة حلبجة ومن ضمن القتلى (١٠١) عنصر بارز من المخربين وجرح اعداد اخرى من بينهم المخرب (شوكت حاج مشير) من زمرة عملاء ايران .

١١- تتواجد قوة للعدو حالياً قرب قرية درة تولي(٩٩٢٣) وتقدر بحدود(١٥٠٠) مسلح جميعهم من الحرس.

١٢- مازال هناك عدد من العسكريين لم يتم أسرهم من قبل العدو الفارسي ويتواجدون مع أهالي قرى حلبجة مرتدين الزي الكردي.

يرجى التفضل بالاطلاع....

العقيد الركن

مدير منظومة الاستخبارات المنطقة الشرقية

نسخة إلى :

-مديرية الاستخبارات العسكرية العامة(٣) يرجى التفضل بالاطلاع.

(٣-٣)

سري للغاية

ملاحظات على الوثيقة:

- ١- الوثيقة عبارة عن كتاب صادر من المحكوم (فرحان مطلق الجبوري) إلى للمحكوم (صابر الدوري) مدير الاستخبارات العسكرية العامة- بناءً على معلومات مقدمة من قبل عميل كوردي اسمه (عثمان عبدالله) لايعرف فيما اذا كان على قيد الحياة ام لا .
- ٢- الفرق الأساسي بين تقرير هذا العميل وبقية العملاء يكمن في كونه أكثر تفصيلاً ومتعمقاً في كثير من التفاصيل العسكرية بصورة مذهلة. وكان منصفاً في تقديم معلومات حول عدد ضحايا المدنيين من مدينة حلبجة ، والمتسبب الرئيسي حسب تقرير العميل (عثمان عبدالله) يعود إلى قيام الطائرات العسكرية العراقية بقصف المدينة بالأسلحة

الكيمياوية. باعتقادي ان هذا التقرير الكتابي الذي اعترف صاحبه بعائدية توقيعه اليه امام المحكمة، يعتبر لوحده دليلاً كتابياً متكاملًا وكافياً لإدانة القيادة العسكرية العراقية ومسؤولية المحكومين (فرحان) و(صابر الدوري) وجميع قادة القوة الجوية العراقية في جريمة حلبجة . لكن العدد الذي نكره العميل في الفقرة (٥) حول البسيح والحرس غير صحيح قطعاً لأن المشتكين والشهود المتجاوز عددهم (٣٠٠) شخص لم يذكروا هذه المعلومة وانما أكدوا على ان جميع القتلى كانوا من أهالي مدينة حلبجة المدنيين. وهي معلومات قدمها العميل في هذه الفقرة كي يعيد التوازن الى آخر الفقرة الذي يؤكد على قتل ٤٠٠٠ مواطن مدني. وافتت عناية القاريء الكريم إلى الفقرة(١٢) من الوثيقة التي تؤكد على بقاء عدد من العسكريين بين المدنيين الحلبيين بملابس كردية. وهذا جانب انساني ووطني للمدنيين الحلبيين الذين أورا هؤلاء العسكريين وأخذوهم معهم في هذه المحنة الشاقة إلى ايران ثم عادوا بهم إلى العراق سالمين. لكن هذا الموقف لم يشفع لهم عند القيادة العسكرية العراقية، فعندما عاد الحلبيون من ايران بعد قرار العفو ساقطتهم القوات العراقية إلى معسكرات (نكرة السلطان) الصحراوية في (السماعة) ومجمعات (بترحوشتر) و(گرده چال) في اربيل دون حماية وفي ظروف إنسانية حرجة كي يمضوا بقية فترة عقوبتهم هناك. وقامت الأجهزة الأمنية التابعة للمعدوم (علي حسن المجيد) بملاحقتهم وحرمانهم من الحصول على وظائف او فرص عمل.

٣- يشير الحرف (س١) الى (السياسة الأولى) و (ق) قسم (قراءة الصور التابع للاستخبارات العسكرية و (ش٣) (الشعبة الثالثة)

سري للغاية

منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

العدد ش ٣ / ق ١ / ٣٥٥٢

التاريخ ٢٧ / آذار / ١٩٨٨

إلى / مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (ش ٣)

الموضوع / معلومات

الخراط، حلبجة . خورمال . بنجوين . ميشاف ١ / ١٠٠٠٠

بتاريخ ٢٢ آذار ٨٨ تم اللقاء بمصدرنا (كاوه) وفيما يلي المعلومات التي استخلصناها منه خلال اللقاء به:-

- ١- المصدر المذكور كان يتواجد في حلبجة .
- ٢- نتيجة الضربة الكيميائية على حلبجة واطرافها فقد قتل وأصيب حوالي ١٢٠٠ مسلح من الحرس والبسيج وكذلك قتل وأصيب ما يقارب من ٢٥٠٠ من أهالي منطقة حلبجة .
- ٣- تتواجد قوة كبيرة من العدو الفارسي في نزلي الإيرانية (٤١٤-) ويتم ارسال عناصر من تلك القوات وادخالهم إلى الأراضي العراقية عن طريق ملاحور (١٠١٢) ومنها إلى اشكناو (٩٨١٠) و أحمد لوه (٩٦٠٦).
- ٤- أدناه أعداد عناصر العدو التي تتواجد حالياً في المناطق المؤشرة أزاءها :-
أ- (٢٥٠٠-٣٠٠٠) مسلح من الحرس والبسيج في منطقة أحمد لوه وينتشر بعضهم في غابات أحمد لوه .
ب- (٥٠٠) دبابة في منطقة أحمد لوه .
ج- (٥٠٠) مسلح من حرس خميني في خورمال (٩٥٠٦) .
د- (١٥٠٠-٢٠٠٠) مسلح في حلبجة .
هـ- (١٥٠٠) مسلح في سيروان (٨٦٠١) .
و- (٢٥٠-٢٠٠) مسلح في بالعبو (٩٢٨٦) .
ز- (١٢٠-١٥٠) في بغري ميري (١٨٨٠) .

(٥-١)

ح- انشاء العدو ربايا في منطقة كانني تو (٨١٩٣) الواقعة خلف سيروان ويتواجد خلف كل ربية حوالي (٢٠) مسلح.

ط- قوة صغيرة بالقرب من امام زامل (٧٩٩٧).

ي- (٦٠٠) مسلح في نور (٨٧١٨)

ك- قوة كبيرة للعدو خلف جبل نور (٨٧١٨) وتعتبر القوة المذكورة في (ي) اعلاه مقدمة لهذه القوة.

ل- (١٠٠) مسلح في التلة الكائنة على الجسر في مفرق خورمال (٩٥٠٥).

م- (١٥٠) مسلح حماية الطريق من مفرق خورمال إلى خورمال.

٥- تتواجد خلفيات وحدات العدو ووحدات احتياطية في طويلة (٩٨٩٥). بيارة (٠١٩٨).

نوسود (١٩٩٢) يجري تعزيز وحدات العدو في قاطع حلبجة وبقية المناطق من هذه المنطقة علما ان التعزيزات مستمرة يومياً عن طريق طويلة - خورمال.

٦- يتواجد مقر فوج حرس خميني بالقرب من شيرمر (٩٢٠٨) في المنطقة الكائنة بين التلة وقرية شيرمر.

٧- فتح العدو الفارسي طريق من شيرمر إلى ميري سور (٩١١٤).

٨- تمكن العدو الفارسي من ايصال الطريق من جارسوس () إلى جناارة (٩٢١٧) وأوقف حالياً العمل في هذا الطريق حيث ان الطريق المذكور في (٧) اعلاه يغتني عن ذلك ؟

٩- ان اكثر قوات العدو في المنطقة هي من قطعات:-

أ- محمد رسول الله.

ب- أمير المؤمنين.

ج- حسين .. (لم يتذكر اسمها في حينه)

١٠- يشرف على القوات المذكورة في (٩) اعلاه مقر (خاتم الأنبياء) وكذلك (مقر علييات رمضان).

١١- يتواجد في مناطق بانني شار (٩٢١٢) وطويلة (٩٥١٥) ودهره تلسي (٩٤١٥) والمرتفعات الكائنة خلف ريشين (٨٨١٣) ومن حرس خميني معهم (١٠٠) مخرب من زمرة الحزب الاشتراكي الكردستاني و(٩٠) مخرب من زمرة البارزاني.

سري للغاية

١٢- أنشأت زمرة الحركة الإسلامية في كردستان مقرخلفي لها في منطقة الشيخان () ويتواجد فيه (٢٠٠) مخرب منهم بأمرة المجرم (ملا عبدالرحمن سيد فرج) علما ان للمجرم (ملا ابراهيم) أحد مسؤولي الحركة يتواجد حاليا في قاطع قره داغ.

١٣- في اليوم التالي لقيام قطعائنا بضرب حلبجة بالمواد الكيميائية يصل اليها المدعو مير حسين الموسوي رئيس وزراء النظام الفارسي ويصحبته المجرم (ملاعلي) المسؤول العسكري للحركة الإسلامية في كردستان ومعهم صحفيين إيرانيين وكذلك صحفيين من فرنسا ولطاليا عاد الجميع بعد زيارة المنطقة إلى باوه الإيرانية () .

١٤- فتح العدو الفارسي طريق من الشيخان () إلى دره تقي () ثم إلى هاراركون () وإلى هارار.

١٥- فيمايلي الحركات التخريبية التي اشتركت مع العدو الفارسي بالتعرض على قاطع حلبجة :-

أ- الحزب الإشتراكي الكوردستاني بأمرة المجرم محمد حاج محمود كلخانة وبالإضافة إلى قيام مخربي الحزب المذكور بواجب الدلالة لوحدة العدو فقد شارك (٦٠) مخرب منهم فعليا بالتعرض على قاطع حلبجة .

ب- الحركة الإسلامية في كردستان وبأشراف المجرمين (ملاعثمان) و(ملا علي) وإضافة إلى قيام مخربين من الحركة المذكورة بواجب الدلالة لوحدة العدو فقد شارك (٢٠٠) مخرب منهم فعليا بالتعرض على حلبجة بأمرة المجرمين (ملا محمد) و(ملا عبدالرحمن).

(٥-٣)

سري للغاية

ج- زمرة البارزلي بالإضافة إلى قيام مخربين منهم بواجب الدلالة لوحدة العدو الفارسي فقد اشترك (٢٠٠) مخرب منهم فعليا بالتعرض على حلبجة .

د- (١٥٠) مخرب من عملاء ايران من الذين كانوا يتواجدون في منطقة هارار () ومسؤولين مسؤوليهم (شوكت حاج مشير ومحمد مورياسي وقادر كوكويي) وقد اشتركت القوة المذكورة فعلاً بالتعرض على حلبجة .

١٦- نوابيا العدو الفارسي الحالية:-

أ-احتلال دريندخان بتقديم قطعتان من منطقة نور () ومن كاني جنة () الكائنة مقابل برده دوكي () وقطع الطريق إلى درينديخان من منطقة معسكر جتاره () .
ب-قيام العدو الفارسي بعمليات في قطاع بنجوين ويستهدف الوصول إلى منطقة كوره كوجاو () ومن ثم سيد صادق بالوصول إلى قاطع قرقداغ علماً بوجود تحشد مهم للعدو في جبارة () .

تعليق: سبق وان وردتنا معلومات حول نوايا العدو في المنطقة المذكورة للوصول إلى حاجي مامند () وهي قريبة من كوره كوجاو.

١٧- جلب العدو الفارسي أكثر من (٢٠٠) زورق في المنطقة الكائنة امام لاوران () ونهر سيروان () باتجاه شميران () .

١٨- يقوم عناصر من العدو الفارسي باستطلاع مستمر لمنطقة درينديخان من ضمن القائمين بالاستطلاع كل من (صادقي وحمة) مسؤولي قوة العدو.

(٤-٥)

سري للغاية

-الفارسي في جبل نور ()

١٩- لحد الآن لم يتضح التاريخ لتعرض العدو المحتمل في درينديخان حيث ان لا يستعجل ذلك وينبغي التأكد من مايلي:-

أ-الاستطلاع المفصل.

ب-معرفة قطعائنا الموجودة في المنطقة.

ج-محاولة التنسيق مع عناصر في الداخل.

د-التخطيط الجيد.

هـ- التأكد من نجاح العملية.

و-اعطاء اقل ما يمكن من الخسائر.

٢٠- من المقرر ان يشترك المخربين المتواجدين في قرداغ و حلبجة وبنجوين مع العدو الفارسي في التمرض المشار اليه والعنري القيام به.

٢١- خسائر المخربين في حلبجة ١٥ قتيل و ٢٠ جريح.

٢٢- لم يؤيد اصابة المجرم شوكت حاج مشير.

٢٣- قام عناصر حرس خميني في حلبجة بقتل امرأة قامت (بتسميمهم) وعلى أثر ذلك فتح مخربين من عملاء إيران النار على عناصر حرس خميني فقتلوا اثنتان منهم وتوترت العلاقة بين الجانبين في حلبجة وذهب عملاء إيران من حلبجة إلى هاوار..
يرجى التفضل بالاطلاع..

العقيد الركن

مدير منظومة الاستخبارات الشرقية

نسخة منه إلى :-

- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة المعاونة الخامسة / مقر/ يرجى التفضل بالاطلاع.

- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ش ١٣ / يرجى التفضل بالاطلاع.

- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ش ٢٠ / يرجى التفضل بالاطلاع

(٥-٥)

سري للغاية

ملاحظات على الوثيقة:

- ١- الوثيقة من دائرة المحكوم (فرحان مظك الجبوري) إلى مديرية المحكوم (صابر عبدالعزيز الدوري) وفيها اشارة إلى الشعبة (٣) والشعبة (١٣) والشعبة (٢٠) والمعاونة رقم ٥. مضمون الوثيقة يعتمد اساساً على اقوال العميل المدعو(كاوه) دون تحديد درجة الثقة به.
- ٢- تتضمن الوثيقة معلومات مفصلة عن التحشدات العسكرية الإيرانية وتحليلاً لنوايا القوات الإيرانية واشتراك القوات الكوردية المقاتلة مع الجيش الإيراني .
تتضمن الفقرة (٢) و(١٢) من الوثيقة اعترافاً صريحاً وواضحاً بقيام القوات العراقية بضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية ووقوع الضحايا من المدنيين في حلبجة وفي ذلك اشارة واضحة إلى مسؤولية القطعات العسكرية العراقية عن هذه الضربة، لكن التقديرات المذكورة حول اعداد القتلى غير دقيقة قطعاً لأن البسيج لم يدخلوا حلبجة في ١٦-١٧-١٨/٣/١٩٨٨. وفي الوثيقة تكذيب لوثيقة استخباراتية سابقة حول اعداد القتلى وكيفية تحشدات الجيش الإيراني والبشمه رگه وتصحيح حول اصابة (شوكت حاج مشين) الذي رده ذكره في الوثيقة الثالثة عشرة ش ١/١/٢٤٠٥/١/٢٢ المؤرخة في ٢٢/آذار/١٩٨٨.

٣- أسماء وارقام جميع الرواقم الموجودة في الوثيقة تقع ضمن قاطع حلبجة والرواقم تؤشر إلى احداثيات جوية مهبأة للضرب من قبل الطائرات العراقية اضافة إلى ان البعض منها كتب بشكل خاطيء وهي كالآتي:

الخطأ ..	الصحيح
ملاخورد	مله خورد
اشكناو	وشكه ناو
بالعبور	بالامبق
بغري ميري	بغري ميري
امام زامل	امام زامن
نور	نوره
شيرمر	شيرمه مر
چارفسوس	چايره سهوز
هاواركون	ههواره كون
كلخانه	گوله خانه
كوره كوجاو	كوره كاژاو
جبارة	جه باره
ميثاف	ميشيار
برده دوکی	برده دووكون

ولم تفلت منطقة منها من الضربات الجوية او المدفعية العراقية.

بسم الله الرحمن الرحيم
سري للغاية

منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

العدد ش ٣ / ق ٢ / ٣٧٠٩

التاريخ ٢٧ / آذار / ١٩٨٨

إلى / مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (ش ٣)

الموضوع / معلومات

الخرائط. حلبجة - خورمال / ١٠٠٠٠٠

علمنا من مصادرنا (ضياء) مايلي:

١- بعد احتلال العدو الفارسي قسبة حلبجة فإن نوايا التخطيط ثانية للقيام بمايلي:

أ- احتلال سيد صادق.

ب- السيطرة على طريق بنجوين.

ج- القيام بتعرض يستهدف دريندخان بالتعرض من جبل شعيران (٧٥٨٥) والآن

وحاصل (٦٩٠٥) وعن طريق نهر سيروان وقد قام العدو الفارسي بجمع زوارق صغيرة وسريعة

الحركة وباعداد كبيرة للاستفادة منها في التعرض في المحور المذكور كما جلب العدو اعداد

كبيرة من القوات البحرية للمنطقة.

٢- من المقرر أن تشارك الحركات التخريبية مع العدو الفارسي بالعمليات المذكورة في (١)

اعلاه واقترح المصدر بنقل الاهالي من :

(٣-١)

سري للغاية

مناطق (سيد صادق - نواين - دريندخان) إلى مناطق أخرى لأنه في حالة سيطرة العدو

الفارسي على السكان فيستفاد منهم كالاتي:

١- نقل الاهالي إلى ابران، وذلك لكي تخضع الحركات التخريبية لرغبات العدو الفارسي بتنفيذ أوامره مهما يكلفون به من واجبات.

ب- تطبيع الاهالي بعد فترة من الزمن وتوزيع الاسلحة عليهم خاصة الشباب منهم واغرائهم بالمادة واشراكهم في القتال ضد العراق بضمهم إلى ما يسمى (بالحركات الإسلامية الكردية).

٢- من الضروري جداً أخذ الحيطة والحذر في منطقة قلعة دزة في الظروف الحالي وأشار المصدر إلى أنه سيزودنا بالمعلومات عن القوة المذكورة عند حصوله عليها.

٤- ان قرار العدو الفارسي بعد تمكنه من السيطرة على مناطق أخرى في المنقطة الشمالية هو تحريك الحركات الكردية كافة للقيام بحث الاهالي في المنقطة الشمالية للقيام بتظاهرات واسعة وما يسمى (بالانتفاضة الشعبية) ضد قيادة الحزب و الثورة باستغلال استخدام (المواد الكيميائية) لضرب المناطق الكردية و ادعاهم بقتل الألوف من الأهالي وخاصة في منطقة حلبجة والمجمعات السكنية التابعة لها.. وقد تم مناقشة هذا الموضوع بين العدو الفارسي والحركات التخريبية كما تم تصوير منطقة حلبجة والمناطق الأخرى التي احتلت وذلك لتوزيعها مع المنشورات على الأهالي في المنطقة الشمالية.

(٢-٣)

سري للغاية

٥- بعد وصول قطعائنا إلى مناطق سركلو وبركلو وكانى تو و احتلال العدو الفارسي لمنطقة حلبجة فقد حدثت خلافات كبيرة على مستوى قيادي بين عملاء ابران (وإشار المصدر إلى أنه سيزودنا بالتفاصيل عند اتضاح الحقائق مع التفاصيل المهمة والمعلومات حول منطقة سركلو وبركلو وكانى تو)

٦- يقوم حالياً عدد كبير من اهالي منطقة حلبجة والسليمانية بالذهاب إلى ابران عن طريق قلعة دزة للاستفسار عن مصير ذويهم ويقوم العدو الفارسي بالتحقيق مع المذكورين اعلاه ويسمح لقسم منهم بالدخول إلى الاراضي الايرانية.

٧- يجري العمل على فتح مقر مؤقت على مستوى قيادي لعملاء ابران ولكافة الحركات التخريبية الأخرى في منطقة حلبجة واحمدآوه (١٨٠٦) وذلك للاشراف على اشراك مخربيهي في العمليات الحالية في المنطقة.

٨- تم قطعات العدو الفارسي بحالة رعب في منطقة حلبجة خشية من قيام قطعاننا بعملية لاستعادة حلبجة واحد حساباتهم هو القيام بإنزال جوي لإستعادتها وذكر المصدر بأنه سيكون نصراً عظيماً إذا قامت قطعاننا وبأسرع ما يمكن بعملية لاستعادة حلبجة والمرتفعات المشرفة عليها قبل تحشد قطعات العدو الفارسي.

٩- ذكر المصدر بأنه يتوجه حالياً إلى منطقة حلبجة وسيحاول الاتصال بنا عند وصوله إليها.

يرجى التفضل بالاطلاع

العقيد الركن

مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

نسخة إلى:

- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة / المعاينة الخامسة / مقر) يرجى التفضل بالاطلاع..

(٣-٣)

سري للغاية

ملاحظات على الوثيقة:

١- الوثيقة عبارة عن كتاب مرفوع من مديرية (م.أ.م.ش) التابعة للمحكوم (فرحان مطلق الجبوري) إلى مديرية المحكوم (صابر الدوري) بناءً على معلومات مقدمة من عميل متحرك مجهول الاسم تحت اسم مستعار (ضياء) ولا يوجد ما يدل على انه نفس شخصية العميل (كاوه) وكسابقها من الوثائق تحتوي على معلومات استخباراتية عسكرية منها اسماء مواقع ومدن ورواقم مهياة للقصف والتعامل العسكري.

٢- في الفقرة (٤) من التقرير المذكور اشارة واضحة إلى مسؤولية قيادة الحزب والثورة باستخدام الأسلحة الكيماوية في ضرب المناطق الكوردية. وفيه إشارة إلى تخوف العميل المذكور من تقلب نعمة المواطنين الضحايا ضدهم بعد ارتكاب هذه الجريمة. والجدير بالذكر ان المحكوم (فرحان الجبوري) اعترف بعائدية التوقيع المذيل في السند اليه وهكذا الحال بالنسبة للمحكوم (صابر الدوري).

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

سري وشخصي الرقم /ش ٢ / ق ١ / قادية صدام

التاريخ، ٢ / نيسان / ١٩٨٨

إلى /مديرية الاستخبارات العسكرية العامة/ش ٣

الموضوع، التقرير الشهري عن المخربين الأكراد

طياً، التقرير الشهري عن المخربين الأكراد في المنطقة الشمالية لشهر آذار/ ١٩٨٨ ضمن
قاطع منظومتنا، يرجى التفصيل بالاطلاع..

المرفقات:

(١)تقرير

العقيد الركن

مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

(١-١)

سري و شخصي

ملاحظة:

التقرير المرفق بهذا الكتاب عبارة عن ٢٢ صفحة لم تحصل عليها باستثناء صفحة واحدة وهي الصفحة رقم ١٧-٢٣ وتعرضها تالياً لإحتواءها قضية ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية من قبل القطعات العسكرية العراقية. انظر الفقرة (سابعاً).

(١) التعرض على قاطع بنجوين بدفع قوة باتجاه توتمان (٨٩٣٢) ودفع قوة من الحرس والمخربين من جارة صرصر وهو مرسي (٨٩٣٣) باتجاه كولوس (٧٧٢٥) لقطع الطريق وعزل قطعاتنا في توتمان وكذلك دفع قوة مع المخربين باتجاه عارضة حاجي مامند (٦٦٣٩) للسيطرة عليها وتقوم قوة من المخربين معهم عناصر من حرس الخميني بالتوجه إلى قويلة (٧١٣٤) في محاولة للتأثير على الطريق العام من منطقة كاني بتهك (٦٤١٥).

(٢) قيام قوة حرس خميني والمخربين الذين يتواجدون في قاطع قرداغ بالسيطرة على عارضة كولان (٥٨٨٣) وقطع الطريق من حدود معمل باني خيلان للمياه المعدنية وينفس الوقت تقوم قطعات من العدو الفارسي بالتعرض على قطعاتنا (شميران) (٧٥٨٥) - برده دوكن-٧٥٨٥ فتحة زمتاكو ٦٨٧٨ بهدف السيطرة على دربندخان.

ساساً: انشأت زمرة الحركة الإسلامية في كردستان مقر خلفي لها في منطقة الشياخان (٩٨٧) ويتواجد فيه (٢٠٠) مخرب منهم بامرة المعجرب ملا عبدالرحمن سيد فرج علما ان المعجرب ملا ابراهيم احد مسؤولي الحركة يتواجد حالياً في قرداغ.

سابعاً: في اليوم التالي لقيام قطعاتنا بضرب حلبجة بالعتاد الخاص وصل اليها المدعو مير حسين الموسوي رئيس وزراء النظام الفارسي) ويصحبه المعجرب ملاعلي المسؤول العسكري للحركة الإسلامية في كردستان ومعه صحفيين إيرانيين وكذلك صحفيين من فرنسا و ايطاليا وعاد الجميع بعد زيارة المنطقة إلى (باوه) الايرانية (٢٤٧٩) .

ثامناً: اشتركت الحركة الإسلامية في كردستان بالتعرض على قاطع حلبجة بإشراف المعجرب ملاعشمان وملا علي وضافة إلى قيام مخربين من الحركة المذكورة بأوجب الدلالة لرحلات العدو فقد شارك (٢٠٠) مخرب منهم فعليا في التعرض على حلبجة بامرة المعجرب ملا محمد وملا عبدالرحمن.

الوثيقة السابعة عشرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد/ (أ . ج) / ٣٤٩

التاريخ ١٩٨٨/٤/٢٧

إلى / قائد الفيلق الأول (ل. سلطان هاشم)

قائد الفيلق الخامس (ل. أياد خليل)

الموضوع/ توجيهات

المؤتمر المنعقد في كركوك يوم ٢٧ نيسان ٨٨

١- اتجاهات العمل المعادي

من خلال استعراض نوايا العدو في مناطق فيلقيكما واتجاهات عمله وسعيه لإحتلال أهداف ذات بريق إعلامي (مدينة أو محاصرة قطعات) ليعوض فيها عن عملية تحرير الفار نجد انه قد تكون اتجاهات عمله المقبلة مايلي:-

أ- احتلال دربندخان: رغم الظروف الصعبة المحيطة بها ودفاعاتنا القوية وقد يهاجم بصورة مباشرة أو غير مباشرة (من قاطع فل٢) وقد يصل إلى مرتكزات (عوارض) مهمة توصله إلى هدفه الرئيسي.

ب- احتلال سيد صادق وهو الهدف الثاني بالاهمية في قاطع فل١ كما ينبغي التحسب اتجاهه يأتي بنوك .

ج- احتلال دركان: رغم صعوبة ذلك بعد مسك زلوان و شيخ محمد وكاتي تو والتي تشكل خطاً دفاعياً امامه والتي (هذه العوارض) قد تشكل اهدافاً يستهدفها العدو في المرحلة المقبلة.

د- احتلال قلعة دزة: وهو الاتجاه الأكثر احتمالاً وقد يطبق عليه نفس خطة احتلال حلبجة من الأجنحة وصولاً إلى مضيق سنكسر.

هـ- احتلال عوارض مهمة في قاطع فق ٢٣ (سررکه وكشوان و مجموعة الرواقم غربها)

٢- منهج العمل المقبل:

بضوء ماتم ذكره اعلاه فإن منهج العمل المطلوب كمايلي:

أ- خلال الفترة من شهر تموز علينا ان ندافع بشكل رصين في المنطقة الشمالية مع استمرار العمل بالهجمات المحدودة (مجمعات الوخن) باتجاه اهداف ذات قيمة حيوية وبالمتميسر من القطعات.

ب- التهيؤ بشكل جدي للدفاع عن قلعة دزة مع وضع اطار عمل العدو المحتمل امامنا وعلى (فل ٥) الاهتمام في الدفاع عن مخيم سنكسر وهيبة سلطان ومن الاجنحة (نور الدين- بشتاشان وقرناقور) ومن اتجاه جم ريزان وباليسان.

ج- على الفيلق الخامس ان يعمل باتجاه المخربين في قاطع قلعة دزة وتدقيق هوية اقواج الدفاع الوطني وابعادهم عن الاهداف المهمة وتنبية القطعات وان يكون هناك مقر قاطع في هيبة سلطان مع فوج نظامي على الاقل.

د- اعادة النظر بالقطعات المتحررة واعادة تنظيمها وسد نواقصها وتدريبها بشكل جيد.

هـ- تنفيذ عملية الانفال الرابعة في حوض شوان- جم ريزان وفق الخطة المقترحة والتي نوقشت في مديرية التخطيط والتعديلات التي اجريت عليها من قبل (فل ١) مع ضرورة اخراج مصدات من قبل (فل ٥) وبالتنسيق مع (فل ١) وبعدها يباشر بعمليات الانفال في قاطع (فل ٥) وفق الاسبقيات المقررة وصولاً إلى القضاء على كافة مقرات المخربين في المنطقة الشمالية. و- استخدام العناد الخاص على تحصنات العدو كلما كان ذلك ممكناً سواء بالقوة الجوية أو المدفعية الاندووية، السميتيات، قبل توجيه ضربات العناد الخاص ضد مقرات المخربين نرجو اتخاذ مايلزم.

الفريق الركن

نزار عبدالكريم فيصل

رئيس اركان الجيش

نسخة إلى:

- امانة السر للقيادات العامة للقوات المسلحة.
- ديوان وزارة الدفاع
- دائرة العمليات
- مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

ملاحظات على الوثيقة:

١- الوثيقة عبارة عن كتاب منبثق عن مؤتمر كركوك برئاسة الفريق الركن (نزار عبدالكريم الخزرجي) المعروف بـ(نزار الخزرجي) الذي أملت من المساءلة بعمونة السلطات الكوردية! هذا الرجل متورط في جريمة الانفال وجريمة حلبجة بصورة مباشرة وبالإشتراك مع الآخرين وبصفتها رئيساً لأركان الجيش العراقي وتظهر صورته في جميع اجتماعات رئاسة الأركان وهو يأمر بتحركات الجيش ويبارك لهم جريمة الانفال وحلبجة . والعنقسي هو المحكوم (سلطان هاشم) مسؤول الفيلق الأول المسؤول عن مساحة واسعة في جريمة الانفال وجريمة حلبجة . ويبدو ان رئيس الأركان ومن خلال هذه الوثيقة يأمر بتنفيذ عملية الانفال الرابعة في حوض شوان وجم ريزان وفق الخطة المقترحة ثم المباشرة بعمليات الانفال في مساحة الفيلق الخامس. انظر الفقرة (٢ - هـ) ويأمر في الفقرة (و) من النقطة (٢) باستخدام العتاد الخاص على تحصينات العدو كلما كان ذلك ممكناً سواء بالقوة الجوية او المدفعية او السميتية وكذلك توجيه ضربات العتاد الخاص (اي السلاح الكيماوي) ضد مقرات المخبرين، والأصح ان الجيش استعمل العتاد لخاص ضد المدنيين حصراً في عمليات الانفال و مدينة حلبجة .

٢- اشترك جميع وحدات الجيش من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى وزارة الدفاع ثم دائرة العمليات ثم الاستخبارات العسكرية والفيلق الأول في هذه الجريمة.

منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

الشعبة الثالثة/ ق ١

العدد ٧ مايس ١٩٨٨

إلى السيد مدير الشعبة الثالثة

الموضوع/ مطالعة

- ١- وردتنا معلومات من (م ١ س) السليمانية بموجب رسالتهم السرية الفورية ١١٠٣ في ١٩٨٨/٤/١١ (من مصدركم ٠١) تضمنت مايلي:
أ- وصلت قوة تقدر ب(٢٠٠٠) مخرب من ادلاء الخيانة بأمره المجرم مسعود البارزاني وهم عائدون إلى الفرع الاول للزمرة اعلاه وقد تم تزويدهم ب(٢٠٠٠) قاذفة (أرسي جي /٧) تحمل صواريخ سامة (كيمياوية) لأستخدامها خلال تعرضهم على قاطع قرداغ.
ب- انتشرت في محافظة السليمانية اشربة فيديو مسجل عليها القصف الكيماوي العراقي على مدينة حلبجة وتقوم محلات اشربة فيديو بيعها على المواطنين.
 - ٢- طلبنا بموجب رسالتنا السرية الفورية ٦٧٩٧ في ١٩٨٨/٤/١٢ من المركز اعلاه محاولة الحصول على الاشرطة المشار اليها بالامانة (ب) اعلاه. قصاصة رقم (٢).
 - ٣- تك اجابتنا من قبل مركز بموجب رسالتهم السرية والفورية ١٢٩١ في ١٩٨٨/٥/٦ يانه لم يتمكنوا من الحصول على الشريط قصاصة رقم (٣) .
 - ٤- اقترح:
- الكتابة إلى مركز استخبارات السليمانية. كان المفروض بكم تدقيق المعلومات والتأكيد منها قبل رفعها اليها وخصوصاً مثل المعلومات المذكورة في رسالتهم اعلاه حول وجود شريط الفيديو في داخل محافظة السليمانية محلات تسجيل الفيديو وأن محافظة السليمانية قاطع على مركزهم .

يرجى التفضل بالاطلاع.

اطلاع السيد المدير عند عودته علماً لم نكتب بما جاء الى المديرية ونقترح استمرار
السليمانية بمتابعة الموضوع المقدم.

التقيب

عبدالكريم حسن طاهر

ضابط ق ١ ش ٣

٧ مايس ١٩٨٨

ملاحظة على الوثيقة:

ورد في الفقرة (٢) من الوثيقة خبر نشر اشربة فيديو خاص باحداث حلبجة وقصفها
بالأسلحة الكيماوية وتحول هذا الخبر إلى قلق دائم لدى الدوائر الاستخباراتية ، بمعنى ان
السلطات العراقية كانت تعتبر الحديث حول فاجعة حلبجة من المعلومات الخطيرة التي
ينبغي محاربتها والقضاء على مروجيها وهذا ما حصل فعلاً. في الوقت الذي ارتكب فيه
النظام هذه الجريمة البشعة لم يسمح لأحد بالحديث عنها سوى المداولات الامنية أو ضمن
التقارير الاستخباراتية خوفاً من انكشاف امره. تؤكد لنا هذه الوثيقة ارتكاب السلطات
العراقية جريمة التستر على جريمة قصفها لمدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية. لذلك نرى
حركتها السريعة بجمع الاشرطة والقضاء على اصحاب المحلات التي تباع هذه الاشرطة،
ولطالما ردّد المحكومون الأربعة امام المحكمة بان الايرانيين هم الذين قصفوا حلبجة
بالأسلحة الكيماوية ! اذ لوكان هذا الادعاء صحيحاً لكانت الفرصة سانحة للايقاع بهم
وفضهم امام رؤوس الاشهاد. اما الوثائق فهي تنطق بالحقيقة ولا تحتاج إلى شرح مفصل.
يرجى ملاحظة الهامش المكتوب بخط يد (فرحان مطلق) وهو يقترح استمرار السليمانية
بمتابعة هذا الموضوع.

التاريخ

١٩٨٨ / ١٠ / ٦

من لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السلبيانية

إلى / اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي في الاقضية

رقم المنشىء / ١٦٥٠ برقية قيادة مكتب تنظيم الشمال، مكتب السكرتارية المرقمة

٢٩٤٦ في ١٩٨٨/١٠/٤ مايلي /

بالنظر لقرب انتهاء مدة قرار العفو العام نسب الرفيق المناضل علي حسن المجيد-

مسؤول مكتب تنظيم الشمال المحترم

١- تنتهي كافة لجان استقبال العائدين اعمالها بالساعة (٦٠٠) من يوم ١٩٨٨/١٠/٩ .

٢- ارسال العائدين إلى الصف الوطني اعتباراً من يوم ١٩٨٨/١٠/٩ إلى مكتب تنظيم الشمال السكرتارية بعد التنسيق مع سكرتير لجنة شؤون الشمال.

٣- تتولى الجهات العسكرية تأمين ايصال المذكورين في الفقرة (٢) إلى السكرتارية يرجى اتخاذ مايلزم واعلامنا.. مع التقدير.

جعفر عبدالكريم البرزنجي

رئيس لجنة مكافحة النشاط المعادي

لمحافظة السلبيانية

نسخة منه إلى :

-قيادة فرع السلبيانية للحزب القائد - لنفس الغرض اعلاه. مع التقدير

مديرية أمن محافظة السلبيانية - لنفس الغرض اعلاه. مع التقدير

مركز استخبارات محافظة السلبيانية- لنفس الغرض اعلاه. مع التقدير

ملاحظة على الوثيقة :

الوثيقة عبارة عن برفيقة من محافظ السليمانية آنذاك (جعفر عبدالكريم برزنجي) المعروف لدى الكورد بـ(الشيخ جعفر برزنجي) إلى مستوى الاقضية ضمن ادارة مكافحة النشاط المعادي تشكلت هذه اللجنة اي لجنة مكافحة النشاط المعادي بعد تعيين المعلوم (علي حسن المجيد) رئيساً لمكتب منظومة الشمال حيث خصص اعمال هذه اللجنة لمتابعة وملاحقة العوائل والاشخاص الذين تعتبرهم اللجنة اعداء لأمن الحزب والثورة.

صدر قرار عفو من (صدام حسين) لجميع المبعدين خارج العراق على وجه الخصوص الى ايران ومنهم ضحايا حلبجة الاحياء . وتنفيذاً لهذا القرار تشكلت لجان أمنية على الحدود داخل مدينة (عريت) شرق السليمانية ودخلت المحافظة للتحقق من هوية العائدين وقد تم ارسال جميع المضمولين بالخدمة العسكرية إلى وحداتهم قبل نزولهم من السيارات القادمة الى مدينة عريت. اما البقية فأرسلوهم إلى مجمعات (بهرحوشتر) و(گردجال) و(بابانجان) في ظروف معيشية قاسية. فيما يتعلق بالمحكوم المعلوم (علي حسن المجيد) فقد اعدم وبقي المتهم الاخر وهو (جعفر البرزنجي) مطلقاً ثم سمح له بالرحيل إلى مكان مجهول! .

الوثيقة العشرون :

سرية فورية	وقت الانشاء	ويومه
من/ م أ س م الشرقية إلى/ الاستخبارات (شر3) والاستخبارات (شر14)	٢١٥٠	٩/٢٧

رقم المنشىء /ش٢٠٣، ق١/ ١٧٣٦٦، (٠) يتداول الاهالي في قاطاع حلبجة اشاعة مفادها مايلي
(٠)ستقوم الدولة بضرب القرى الكوردية بالأسلحة الكيماوية بعد فترة العفو التي من المقدر
ان تنتهي بتاريخ ١٧/١٠/٨٧ (٠) يرجى التفضل الاطلاع.

سرية وفورية

العميد الركن

مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

٩/٢٧

ملاحظة علي الوثيقة:

الوثيقة عبارة عن برقية مرسله من مدير منظومة الاستخبارات الشرقية المشار اليها
اعلاه بالاحرف(م أ س م الشرقية) وهو المحكوم (فرحان مطلق الجبوري) مضمون البرقية
مستفاد من المنشىء المحدد رقمه اعلاه وهو العميل الذي اخبر مدير المنظمة. وهذا الخبر
صحيح حيث سبق وان اكدنا على تخوف الحلبيين بعد ضرب مناطق اخرى في كوردستان
العراق بالأسلحة الكيماوية وقصف مدينة(سردشت) الكوردية الايرانية في ٢٨/٦/١٩٨٧
بالأسلحة الكيماوية والخوف كان في محله - حيث كان هذا القلق يزداد بعد احداث كاني
عاشقان في ١٢/٥/١٩٨٧ في حلبجة وهروب المنشآت إلى ايران وقتل عشرات المواطنين
الابرياء.

لكن الملفت للنظر في هذا الخبر الاستخباري هو هذا التخوف المفرط من القيادة العراقية من
انكشاف أمره الخاص باستعمال الاسلحة الكيماوية! !

بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة مكافحة النشاط المعادي

لمحافظة السلیمانية

العدد ١٨٣٣

التاريخ ١٩٨٨/١١/١٤ إلى كافة اللجان الفرعية لمكافحة النشاط العادي في الاقضية كافة

الموضوع / أهالي حلبجة

الحاقا بكتابتنا ١٧٤٥ في ١٠/٢٧/١٩٨٨

يرجى اعلامنا ما تم تنفيذه بشأن ترحيل أهالي حلبجة المشمولين بالعلو العام الاخير إلى

محافظة اربيل بالسرعة الممكنة.. رجاء

جعفر عبدالكريم البرزنجي

رئيس لجنة مكافحة النشاط المعادي

لمحافظة السلیمانية

ملاحظة:

هذا الكتاب كالكتاب السابق صادر من (جعفر عبدالكريم البرزنجي) بصفته رئيس اللجنة الخاصة بمكافحة النشاط المعادي والكتاب يخص أهالي حلبجة بالذكر ويتأكد من ارسالهم إلى مجعمي (گرد چال) و(بهرحوشتر)الواقعين في محافظة اربيل بالسرعة الممكنة، والذي ينظر إلى ظاهر الكتاب يتوهم بان الحلبيين شملوا بقرار العفو وعادوا إلى وطنهم كمواطنين عاديين.

لكن الحقيقة انهم أرسلوا بسيارات عسكرية إلى مجعمي گرده چال و بهرحوشتر ليقضوا بقية عقوبتهم هناك وقد ورد نعت حياة الحلبيين إلى مرأى ومسمع القاري الكريم في هذين المجمعين أثناء تدوين اغادات المشتكين والشهود.

الأكراد يصفون مذبحه الهجوم العراقي بالغازات

الانديبندت

هارفي موريس

١٩٨٨/١١/٢٢

محرر شؤون الشرق الاوسط

عاد احد منتجي الافلام التسجيلية من زيارة سرية قام بها إلى اقليم كردستان العراق. ومعه تقارير شهود عيان للمذبحة التي راح ضحيتها عدة الاف من الأكراد عندما شنت غارات جوية بالأسلحة الكيماوية على ممرضيق معزول يقع في شمالي العراق. كما عاد محملاً بعينات من التربة الملوثة يبدو انها تشكل دليلاً على استخدام القوات العراقية غازالخرذل اثناء هجومهم في الصيف الماضي.

وقد أجرى(جونيت روبرتي) لقاءات مع من بقوا على قيد الحياة عقب هجوم ٢٨ آب الماضي على العمر الضيق لياساي الواقع على بعد ٢٠ ميلاً جنوبي الحدود التركية وشمالي مدينة امامية العراقية. وشهود العيان هم من شباب المتمردين الأكراد(البيشمهرگه) الذين كانوا في دورية في الجبال المطلة على العمر الضيق عندما قامت مابين ست إلى ثمان طائرات عراقية نفاثة من طراز(سوخوي) بقصف عدة الاف من الأكراد- اغلبيهم من النساء و الاطفال ممن كانوا في الاربعة.

وفي تقرير لفتى من البيشمهرگه يأتي من مدينة دهوك العراقية ويبلغ من العمر ١٩ عاماً، وصف فيه المنظر لروبيرتس: لقد كانت الطائرات من الطائرات الحربية الاعتيادية، وقد تم قصف بالقتال، وأول ما احساس به كانت الرائحة، التي كانت اشبه برائحة مادة البولترين البلاستيك المحروق او الاسفنج. بعدها ظهر دخان مائل للاصفرار، وبعد خمس الى عشر دقائق لاحظت ان الناس بداوا في الروع.. وقد كانوا يقطنون أعينهم في البداية بايديهم ويرتعدون بغير انضباط ثم يطلقون صرخات باعلى صوت لهم. وبعد خمس إلى عشر دقائق يقعون على الأرض وينساقون التشننج. والرمشة تصيب كل جسمهم وبعدها يتوفقوا عن الحركة، وقد استمر القصف الجوي لعدة ساعة واحدة.

وقال (محمد) ان البيشمه ركه هبطوا إلى العمر الضيق عقب مضي مابين اربع إلى خمس ساعات. وكان هناك ٢٠٠٠ الاف جثة والاف من الحيوانات كلهم موتى. وقد كست طبقة خفيفة اعين الموتى كما ظهر افراز كريبه من افواههم وانفهم؛ وقد كان جلدهم يتقشر ويقبض بالفقاعات. ومن بقي منهم على قيد الحياة كان يصرخ وينتحب، وكان أيضاً بعض الاطفال يبكون وكانوا مشوهين بفضاعة. وقد وصف شاهد ثان يدعى (فريز طه) البالغ سبعة عشر عاماً وقال: لقد انتظرنا هبوط الليل كان لدينا منظار ثنائي العينين وقد شاهدت الجنود ومعهم كامات للوقاية من الغازات ، وقد كان الالف منهم يدخلون العمر الضيق، كانوا جميعاً يضعون كامات وكفوف.. وقد شاهدتهم من مخبأ وهم يجرون الجثث ويكومونها ثم يشعلون فيها النار؛ وقد شاهدت اكثر من مائة حريق.

ولروبيرتس خبرة صحفية طويلة في كردستان وقد قال: لايراودني اي شك عن وقوع الهجوم، وإذا كانت تقارير الهجوم دقيقة، فهي تمثل اشد استخدام للأسلحة الكيماوية تدميراً تقوم به العراق. فقد قتل ما لا يقل عن خمسة الاف كوردي في مدينة حلبجة التي كانت تقع تحت الاحتلال الإيراني في شهر آذار الماضي. عندما أوشكت حرب الخليج على الانتهاء وقد كرد العراق نفيه استخدام الاسلحة الكيماوية ضد سكان من الأكراد اثناء حملة هذا الصيف ضد البيشمه ركه.

وقد اصطحب القويين الأكراد روبرتس إلى مكان آخر من كردستان العراقية شهد ايضاً تصفاً عراقياً. حيث شاهد ما يعتقد انها بقايا قنبلة كيميائية، وكان يرتدي بدلة واقية وقناع عراقي واقى من الغازات وقام بنقل بعض الاشربة وعينات من الصخر.

وقال انه كشف تحاليل المعامل في بريطانيا منذ ذلك الحين عن احتواء عينيتن على ١٠٤ من مادة دياشيان وهي مادة كيميائية تنبثق عندما يتعرض غاز الخردل لدرجات مرتفعة من الحرارة. وسوف تقدم القناة الرابعة بيث الفيلم التسجيلي الذي أطلق عليه اسم (عواصف الموت) وذلك مساء عند الاربعاء. وقد قال روبرتس ان رائحة البلاستيك المحوقة متكافئة مع تقارير استخدام غاز الأعصاب. كما ان اسوداد جلدي لدى بعض الموتى قد يشير إل استخدام تجريبي لبعض انواع غاز الأعصاب الزائف.

ملاحظة:

لم تأخذ المحكمة الجنائية بهذا التقرير كدليل إثبات لجريمة قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وإنما أخذت بها على سبيل الاستثناس، الاستثناس لايرقى إلى مستوى القرينة الجنائية لكنه يؤكد على واقعة معينة سابقة وثابتة الحدوث. ويشير التقرير الى هجمات عراقية خطيرة بالأسلحة الكيماوية على عدة اماكن في اقليم كوردستان وعلى مدنيين اكراد ابرياء اغلبهم من النساء والأطفال، كما ويؤكد التقرير على معرفة وعلم الصحافة العالمية بالحدث الجلل، الامر الذي أنكره العراقيون في وسائل إعلامهم طيلة الحرب الإيرانية العراقية ومابعدها. والإنكار كان جزءاً من برنامج إخفاء هذه الجرائم عن اعين الصحافة العالمية. لكن النظام العراقي كان يذكر اخبار الجريمة في كتاباته السرية المتداولة بين اجهزة الاستخبارات العسكرية والقطعات العسكرية والقيادة العامة للقوات المسلحة العراقية حسب الأدلة المعروضة امام المحكمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الداخلية
محافظة السليمانية
مديرية شؤون الداخلية
العدد، ٢٣ / ت / ٨٩٣
٢٢ / ذي العقدة / ١٤٠٩ هـ.
٣٥ / حزيران / ١٩٨٩ م

إلى / محافظة اربيل /، مديرية الشؤون الداخلية

م / نقل عوائل

نرسل بصحبة كتابانا هذا العوائل المدرجة اسمائهم في القائمة المرفقة طياً والتي تبدأ بالتسلسل (٠١) محمود رضا بكر وتنتهي بالتسلسل (٠٩٦) بهاب فتاح قرياني مع اثاثهم البيئية، راجين استلامهم واتخاذ مايلزم بصددهم واعلامنا النتيجة مع التقدير.

محمد امين عبو
و. محافظة السليمانية
١٩٨٩/٦/

نسخة منها إلى :

- قيادة فرع السليمانية لحزب البعث العربي الاشتراكي.... للتعفضل بالعلم مع التقدير.
- مديرية أمن محافظة السليمانية.... للتعفضل بالعلم مع التقدير.
- مديرية شرطة محافظة السليمانية.... للتعفضل بالعلم مع التقدير.
- قائممقامية قضاء مركز السليمانية كتابكم ٣٥٩٦ في ١٩٨٩/٦/٢٦ لأتخاذ مايلزم رجاء.

(الموما اليهم)

القائمة

ت		ت			ت
١	محمود رضا بكر	٢	كاريزه وشك	مجيد محمد عبدالله	شيخ محي المحدين
٣	حامد عبدالحميد عبدالقادر	٤	جوارياخ	عبدالحميد عبدالقادر كريم	جوارياخ
٥	فتاح احمد محمد	٦	جوارياخ	علي حمه كريم عثمان	اصحابه سبي
٧	حسن محمد حسين	٨	اصحابه سبي	كريم حمه كريم	اصحابه سبي
٩	مهدي حمه رؤوف عبدالعزيز	١٠	كاريزه وشك	فاتح باقي كريم	كاريزه وشك
١١	باقي كريم عزيز	١٢	كاريزه وشك	امين سعيد خالد	كاريزه وشك
١٣	فانوس احمد محمد	١٤	جوارياخ	ملا احمد محمد عزيز	جوارياخ
١٥	حمه سعيد عبدالله رحمان	١٦	بختياري	رؤوف علي شريف	سرشقام
١٧	توفيق عبدالقادر عزيز	١٨	ازادي	ستار محمد عارف	بختياري
١٩	حسن محمود عبدالكريم	٢٠	بختياري	حمه رؤوف محمد فرج	بختياري
٢١	امير والي وقيس ويسالي	٢٢	زه رگه ته	خاليد عابد قادر	خبات
٢٣	اميد محمود رضا	٢٤	كاريزه وشك	حمه صالح احمد باره	سرشقام
٢٥	برشنگ فرج قادر	٢٦	سرشقام	حمه غريب حمه علي	كاريزه وشك
٢٧	احمد حمه كريم قوردياني	٢٨	دور الامن	اندريس كريم حمه صادق	دور الامن
٢٩	محمد عبدالرحمن سميل	٣٠	دور الامن	ظاهر حمه غريب حمه علي	كاريزه وشك
٣١	واحد حمه كريم	٣٢	كاريزه وشك	ماجد حمه غريب	كاريزه وشك
٣٢	طلعت توفيق	٣٤	كاريزه وشك	جمال عبدالله عبدالكريم	جوارياخ
٣٥	صالح محمد صالح	٣٦	كاريزه وشك	بهية رشيد عبدالله	اسكان

۳۷	میدلایه محمد صالح	کاریزه ووشک	۲۸	علی محمد سبحان	کاریزه ووشک
۳۹	حسن حسین کریم	کاریزه ووشک	۴۰	عمر حمه مراد حسن	کاریزه ووشک
۴۱	سعید احمد محمود	کاریزه ووشک	۴۲	صلاح الدین حم امین قادر	درکزین
۴۳	عزیز محمود حمه	سرسقام	۴۴	محمود حمه سید	سرسقام
۴۵	دارا فاتق مصطفی	کاریزه ووشک	۴۶	کمال محمد حسین	دور الامن
۴۷	عینة عبدالله کریم	دور الامن	۴۸	حمه حسین فتح الله محمد	سرجنار
۴۹	امین صالح عبدالرحمن	کاریزه ووشک	۵۰	خدر سلیمان قادر	کاریزه ووشک
۵۱	حمه رشید عبدالرحمن محمود	کوریزه	۵۲	عثمان احمد علی	سرجنار
۵۳	ابراهیم مصطفی صالح	زهرگه نه	۵۴	شمام بابہ محمود	زهرگه نه
۵۵	عابد مصطفی صالح	زهرگه نه	۵۶	فاتح محمود حسین	زهرگه نه
۵۷	عین الدین عثمان بابا	زهرگه نه	۵۸	محمود عبدالله محمود	زهرگه نه
۵۹	حمه خان احمد محمد	زهرگه نه	۶۰	عزیز مراد عزیز	کانیسکان
۶۱	عمر حمه خان ایل خان	کاریزه ووشک	۶۲	کاروان کیخسرو فتاح	ملکندي
۶۳	نصر الدین نجم الدین محمد	کاریزه ووشک	۶۴	شمام محمد حمه کریم	سرسقام
۶۵	روناک فتاح فرج	کاریزه ووشک	۶۶	کئان محمد حمه رحیم	زهرگه نه
۶۷	امین محمود قادر	شیخ محي الدین	۶۸	اسماعیل محمد رحمان	شیخ محي الدین
۶۹	حمه فرج احمد	برائان	۷۰	کامل محمود فرهاد	شیخ محي الدین
۷۱	عبدالله حمه سعید قادر	شیخ محي الدین	۷۲	عثمان دوستم حکیم	کاریزه ووشک
۷۳	عبدالمجید حسن	شیخ محي الدین	۷۴	

٧٥	حكيم حسن قادر	شيخ محي الدين	٧٦	حسن قادر ابوبكر	كاريزه وشك
٧٧	امين محمود محمد	شيخ محي الدين	٧٨	كاريزه وشك
٧٩	شيخ محي الدين	٨٠	عبدالرحمن محمد	كاريزه وشك
٨١	ياد نجم كريم ولي	شيخ محي الدين	٨٢	نجيبة عبدالله حمه ويس	كاريزه وشك
٨٣	جميل رشيد محمد	شيخ محي الدين	٨٤	حمه علي احمد عبدالرحمن	كاريزه وشك
٨٥	حمه رشيد علي	شيخ محي الدين	٨٦	عمر عبدالله حمه امين	كاريزه وشك
٨٧	شريف عزيز عبدالله	شيخ محي الدين	٨٨	كاريزه وشك

ملاحظة:

تحتوي القائمة من الاساس على ٩٦ اسم رئيس عائلة كأحدى الزوجيات التي نقلت إلى محافظة اربيل ثم اسكنت تحت حماية أمنية مشددة في إحدى السهول الجافة في محافظة اربيل اطلقت عليها فيما بعد بمجمع (كرده جال) ، حيث كانت عبارة عن منطقة غير مؤهلة ولاصالحة للسكن ولاتتوفر فيها ادنى مستويات العيش الطبيعي.

وقد حصلت على وثيقة أخرى صادرة من محافظة السليمانية على نفس الموضوع المتعلق بتقبل العوامل الحليجة الى محافظة اربيل لم تعطها تسلسلاً معيناً نظراً لحصولنا عليها بعد اكتساب القرار الدرجة القطعية، وهي كالآتي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

وزارة الداخلية

محافظة السليمانية

الى / محافظة اربيل/ مديرية الشؤون الداخلية

مديرية الشؤون الداخلية

م/ عدم التعرض

العدد / ٢٣ ت/ ٨٩٨

٢٣/ ذي القعدة/ ١٤٠٩

٢٦/ حزيران/ ١٩٨٩ م

نرسل بصحبة كتابنا هذا العوامل المدرجة اسماؤهم في القائمة طياً، والتي تبدأ بالتسلسل (١- عثمان حاجي علي وتنتهي بالتسلسل ٧٣- نظام عبدالله المصطفى) مع أثارهم البقية الذين هم من أهالي محافظتنا قضاء حلبجة الملفي لأسكانهم في محافظتكم (مجمع برحوشتر) راجين استلامهم واتخاذ مايلزم بصددهم واعلامنا النتيجة مع التقدير.

محمد أمين عبو

و. محافظة السليمانية

١٩٨٩/٦/

نسخة منه الى/

- قيادة فرع السليمانية الحزب البعث العربي الاشتراكي
- مديرية أمن محافظة السليمانية.
- مديرية شرطة محافظة السليمانية.
- قانقامية قضاء مركز السليمانية/ كتابكم ٣٦٩٣ في ٢٦/٦/١٩٨٩ لاتخاذ ما يلزم رجاءاً.
- الموما اليهم

ملاحظة: وقد زودني أحد الموما إليهم وهو المواطن رقم (٦٥) (محمد أمين رحيم) بهذا الوثيقة. وفيها اشارة الى الغاء مدينة حلبجة. حصلنا على هذه الوثيقة بعد انتهاء المحكمة لذا لم نعطها رقماً.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
السكرتير
مديرية الأمن العامة
مديرية الأمن السلیمانية
العدد/ت/١٩٣١٣
التاريخ ١٨/٨/١٩٨٩
١٧/محرم/١٤١٠هـ

اسري/

إلى / لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السلیمانية

م/ معلومات

علمنا مايلي:

قامت دائرة صحة محافظة السلیمانية بإعادة تعيين عدد من الموظفين إلى وظائفهم من عوائل حلبجة ، مستنديين إلى الامر التنفيذي الصادر من قبل رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان المرقم س.ت/١٢٠٣ في ١٩٨٩/٦/٢٦ خلافاً لتعليمات مكتب تنظيم الشمال حيث أن عوائل حلبجة لايعادون إلى وظائفهم الا بعد مرور سنتين. للتفضل بالاطلاع واعلامنا ان كانت هناك تعليمات صادرة بهذا الخصوص.. مع التقدير..

مدير أمن محافظة السلیمانية

١٧/٨/١٩٨٩

جاسم /ن/٢/١٧/٨

١- تعتبر لجنة مكافحة النشاط المعادي أهم جزء فعال على مستوى المحافظة، تابعة لمكتب منظومة الشمال التي كان يترأسها المعدم علي حسن المجيد، سبق وان نوهنا إلى تشكيلتها، ويترأس هذه اللجنة على مستوى المحافظة المتهم الهارب (جعفر عبدالكريم البرزنجي) وذلك استناداً إلى الوثيقة المعروضة في هذا البحث تحت الرقم ١٨٢٣ المؤرخ ١٩٨٨/١١/١٤ وهي الوثيقة الحادية والعشرون ، ولانعلم فيما لو بقي (جعفر عبدالكريم) بهذه الصفة، لكن نؤكد ان المدعو (كاكل حمد مولود) كان محافظاً للسليمانية بتاريخ توجيه هذا الكتاب السري، وكان احد المتهمين في هذه القضية لولا انه قضى نحبه في أحداث انتفاضة الشعب الكوردي عام ١٩٩١. رغم كل ذلك لايبدر الكتاب براءة المتهم (جعفر عبدالكريم) لأنه ترأس اللجنة المذكورة لأكثر من سنة.

٢- يبدو انه كان هناك خلط في الأوامر والقرارات الصادرة من الجهات التنفيذية والامنية ويأتي هذا الكتاب طلباً لرفع هذا الالتباس، حيث كان من المقرر ان يحرم الحلبيون من وظائفهم لمدة سنتين، وتم لهم ذلك وكانت الجهات الامنية تلاحق الحلبيين في كل الدوائر بغية ضمان عدم عودتهم إلى وظائفهم. وجاء التأكيد بعد ذلك من قبل المجلس التنفيذي لتؤكد حرمان الحلبيين من العودة إلى وظائفهم وعدم الموافقة على رفع أي كتاب متعلق بطلباتهم! وكان لمحافظ السليمانية وهو رئيس لجنة مكافحة للنشاط المعادي جواب على هذا الكتاب يؤكد صحة عودتهم، لكنهم حرموا رغم كل ذلك! .

الوثيقة الخامسة والعشرون:

صورة كتاب رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان والتعبئة ١٧٢٠٥ في ٩ ربيع

الثاني / ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١١/٧

تم مفاتحة ديوان رئاسة بموجب كتابنا ذي العدد. ١٦٣٠ في ١٩٨٩/٧/٢٦ حول المدى.
جواز إعادة المشمولين بقراري مجلس قيادة الثورة المرقمين ٧٣٦ و ٧٣٧ لسنة ١٩٨٨
إلى وظائفهم السابقة وإطلاق صرف رواتبهم للذين تم إيقاف صرف رواتبهم واعتباراً من تاريخ
التحاقهم بالخدمة العسكرية وإجابنا بكتاية ٣٨٣٤٣ في ١٩٨٩/١٠/٣٠ بعدم حصول الموافقة
على أعادتهم وإطلاق صرف رواتبهم للتفضل بالاطلاع وعدم رفع طلباتهم اليانا لحين اشعاركم
من قبلنا.. مع التقدير.

ع. رئيس المجلس التنفيذي

حسين رشيد محمد

مدير الديوان العام

بسم الله الرحمن الرحيم

محافظة السليمانية الجمهورية العراقية

الحكم المحلي

العدد ٦٩٨٣/١/١/٦

التاريخ / ١٩٨٩/١١/٢٣ م

مديرية الافراد والشؤون المالية (الافراد)

٢٥/ربيع الثاني / ١٤١٠ هـ

إلى / رؤساء الدوائر كافة

م/ إعادة المفصولين إلى الوظيفة

اعلاء صورة كتاب رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان / مديرية الديوان العامة/

التعبئة ١٧٢٠٥ في ٩ ربيع الثاني / ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/١١/٧

للاطلاع وتنفيذ ما ورد فيه.

نسخة منه إلى:

كاكل حمد مولود

محافظة السليمانية

الافراد

١٩٨٩/١١/-

علي كمال ١١/٢١

ملاحظة:

يتعلق هذا الكتاب بمجمل وضع الفارين من الخدمة العسكرية ثم صدر بحقهم قراراً
مجلس قيادة الثورة ٧٢٦ و ٧٣٧ المعروضين، الا ان القرار طبق على اهالي حلبجة رجالهم و
نساءهم دون الالتفات إلى مضمون هذا القرار رغم وجود قرار سابق لهذا الكتاب يؤكد على
عونتهم إلى وظائفهم كما سيأتي .

الوثيقة السادسة والعشرون:

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

العدد/١٠٤٨

التاريخ ٢٣/محرم/١٤٠٩هـ

لجنة مكافحة النشاط المعادي

١٩٨٩/٨/٢٤م

لمحافظة السليمانية

إلى / مديرية أمن محافظة السليمانية

الموضوع/ معلومات

كتابكم الرقم ١٩٣٦٣ في ١٨/٨/١٩٨٩

يرجى العلم بأنه صدر توجيه من الجهات العليا بإعادة أهالي حلبجة إلى وظائفهم..
وإن منتسبي دائرة صحة محافظة السليمانية تم إعادتهم حسب كتاب ديوان الرئاسة الموقر
الرقم ٢٣٧١٩ في ٢٢/٦/١٩٨٩، للتفضل بالاطلاع..
مع التقدير.....

جعفر عبدالكريم البرزنجي

رئيس لجنة مكافحة النشاط المعادي

لمحافظة السليمانية

١٩٨٩/٨/٢٤

ملاحظة: يأتي هذا الكتاب جواباً على استفسار مدير أمن السليمانية كما ورد في
الوثيقة الرابعة و العشرين، ويتضمن الكتاب هامشاً مكتوباً بخط مدير الأمن يشترط فيه عدم
شمولهم بالقرار إذا كانوا من العرقلين. ومن المعلوم ان الطلبيين جميعهم كانوا مشمولين
بالترحيل. عليه فإن هذا القرار بقي حبراً على الودق.

الوثيقة السابعة والعشرون:

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

العدد م/٢/ش/١٦/ق/٤ م

التاريخ ١٩٨٩/١٣/١٩

٢١ جمادى الاول ١٤١٠ هـ

إلى/ منظومة أمن وحماية منشآت التصنيع العسكري

الموضوع/ مقال صحفي

طيا نسخة من المقال الصحفي المنشور في مجلة(دير شبيجل) الالمانية بتاريخ ١٦ ت ١٩٨٩

بمعنوان(ساعدت شركات المانية غربية في بناء منشآت كيميائية)

للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير

المرفقات :

مقال مع ترجمته

العميد الركن

ع.مدير الاستخبارات العسكرية العامة

١٩٨٩/١٥/١٧

ملاحظة:

الكتاب صدر من مؤسسة المحكوم(صابر عبدالعزيز الدوري) ولم يتسنى للمحكمة

الحصول على النسخة المرفقة بالكتاب لذلك فإن اعميته القانونية كانت ضعيفة.

الوثيقة الثامنة و العشرون:

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

السكرتير

سري

العدد م/٢ش/١٦/ق/٤ م

التاريخ ١٩٨٩/١٢/١٩

٢١ جمادي الأول ١٤١٠هـ

إلى / مجلس قيادة الثورة - جهاز المخابرات

الموضوع / مقال صحفي

طيا نسخة من المقال الصحفي المنشور في مجلة (دير شبيجل) الألمانية بتاريخ ١ مايس

١٩٨٩ بعنوان (انا رجل اعمال وليس جندي) والخاص بتاجر الأسلحة العالمي رقم (١٢)،

السوري منذر الكسار.. للتفضل بالاطلاع .. مع التقدير

المرفقات:

مقال مع ترجمته

العميد الركن

ع/مدير الاستخبارات العسكرية العامة

١٧/١٦/ك/١٩٨٩

سري

ملاحظة: يلاحظ ان المقال المرفق بهذه الوثيقة حسب ماورد في ادلة المحكمة لايتعلق

بالعنوان المذكور فيه، وانما تحت عنوان (السلاح النووي للرجل الصقير) يبدو ان المقال

الأصلي لم يتم العثور عليه، وبما ان هذا المقال مرفق بالوثيقة نعرضها كما ورد:

فزع الغرب من الهجوم الكيماوي العراقي على الأكراد- ولم يتمكن الأميركيان والسوفييت من الاتفاق على منع استخدام الأسلحة الكيماوية التي تستخدم عندما تنفذ الصواريخ في البلدان الصغيرة، وانتشار الأسلحة الكيماوية مستمر.

حذر أحد القريون سكان قرية حلبجة من الطائرات العراقية التي تذف المواد الكيماوية القاتلة، جاء التحذير قبل فترة ميكرة.

قصف سرب من الطائرات العراقية قرية حلبجة بالغازات السامة وعلى اثر هذا القصف اختفى سكان القرية في بيوتهم والكهوف خوفاً من الشظايا ولتقاضي قصف القنابل حيث اتمم القصف بدون رحمة، لم تحدث الانفجارات اضرار كبيرة لأن اغلب القنابل رميت خارج القرية وعلى منحدرات الجبال من هنا تطاير الهواء المشبع بغاز الزئبق وغاز الاعصاب إلى القرية وهلك السكان الى مخابئهم ووجدوا انفسهم في حروق وسعال حاد وتشنج بالأعصاب وأغلبهم لم تنهياً لهم فرصة الهروب لأن الضربة الكيماوية لم تحدث أي صوت لهذا تسبب موت الكثير من الأكراد. فمن تمكن من الهروب فزعماً جاءه الموت هذا ما اكده الهاربون في الأسبوع الماضي كما وذكروا بان الأكراد في العراق يشكون من حملات الانتقام والقصف بالقنابل والمطاردتهم الحاكم العربي في بغداد، حيث نجى عشرات الآلاف من الأكراد من الموت وهربوا إلى تركيا البلد المجاور للعراق.

استخدم العراق الأسلحة الكيماوية في حربه مع إيران التي استمرت ٨ سنوات كما استخدمها ضد الأكراد الذين يقطنون شمال العراق (قرية حلبجة) تلك القرية التي احتلها العدو في آذار الا ان العراق نفى استخدامه للأسلحة الكيماوية.

أيقنت المخابرات الأمريكية بدليل الجريمة الوحشية وذلك عن طريق التقاطها الاتصال اللاسلكي للطيارين العراقيين.

ادعى الاتراك بان اللاجئین الأكراد الذين وصل عددهم ما يقارب ١٠٠.٠٠٠ لاجيء كوردي لم يصيبوا بأي أذى. ولا يمكن تصديق هذا الادعاء لأن اطباء مصادين وجدوا اشخاص

مصائب بالضرية الكيميائية واعترف أطباء انراك بتشخيص الغاز الا انهم كانوا تحت ضغط من حكومتكم بعدم الادلاء بأي معلومات وعليهم فقط تغذية الضحايا ، لأن انقرة لاترغب ان تسوء علاقتها مع العراق. لهذا تم اخفاء الجرحي في المستشفيات العسكرية، اعترضت الدول الغربية ضد العراق حيث اصبح الاستنكار العالمي على استخدام الاسلحة الكيميائية (نفاق) لأن في نفس الوقت وعندما قصف الجيش العراقي الأكراد بالقنابل الكيميائية قام بترحيل الأكراد الذين نجوا من المضرحة الكيميائية، وعلى اربعين دولة في العالم ومن ضمنها الدول العظمى ان تعترف بخطر توسع سلاحها الكيميائي ، تلك الدول اتخذت قرارات في مؤتمرمع انتاج الاسلحة الكيميائية أو خزنها أو استخدامها ونرى الاتحاد السوفيتي يمتنع عن اعتراضه امتلاك الاسلحة الكيميائية وجاء السوفيت ليعترض على امريكا التي جاءت بطلب حول إجراء تفتيش دقيق على المصانع الكيميائية وذلك بارسال مراقبين من ٤٤ دولة لاستعراض الترسانات في الاتحاد السوفيتي لكنه رفض الطلب الأمريكي.

في نهاية شهر آب فاتح الرئيس الأمريكي (رولاند ريجان) رئيس نزع السلاح لدول حلف الأطلسي: (تري الولايات المتحدة الامريكية ، لا اصل من اتمام المعاهدة وعدم القيام بالتفتيش على صنع الاسلحة الكيميائية).

عارضت الصناعة الكيميائية الأمريكية على التفتيشات الصارمة لأنها تخشى من التجسس الصناعي من قبل الاتحاد السوفيتي. ازداد انزعاج وسطاء الاسلحة الكيميائية الامريكان من ادلة الحرب الكيميائية العراقية لأن العراق استطاع بسهولة الحصول على مواد لولية ومنشآت انتاجية للمواد الكيميائية في السوق العالمي الكيميائي لهذا ازدادت الشكوك على اجراء تفتيشات على صنع الاسلحة الكيميائية حيث باعت الشركة البلجيكية(بيتروليوم كوبني) العراق ٥٠٠ طن من مادة (الثايود كليلكول)تكون هذه العادة غاز (الزئبق)عندما تخلط مع حامض(الهيدروكلوريك) التي تعتبر المكون الرئيسي إلى ترسانة الغاز السام العراقي.

حجزت الكمارك الأمريكية ٧٤ برميل يحتوي على مادة(فلوريد البوتاسيوم) التي وجدتها على ظهر الطائرة(نيوبيوركر كندي آير بورت) في لآخر دقيقة واسم طالب هذه العادة(العراق) تعتبر هذه العادة الكيميائية المادة الرئيسية للمادة السامة(زارين) فإن كل خمسة غرامات منها تسمم متر مكعب من الهواء وتسبب الموت.

أفادت معلومات من الولايات المتحدة الأمريكية بأن المنتجين الأوربيين ومن ضمنها ألمانيا ساعدوا العراق بمنشات غاز الاعصاب ومبيد الحشرات والزرارين.

نكر المدعي العام في جمهورية ألمانيا الاتحادية بأن هناك ١٣ شركة ألمانية تنتج مواد كيميائية تتعامل مع الشرق الاوسط. تستخدم المادة الكيميائية في مجالين: أولها في الزراعة و الثانية لإنتاج مواد كيميائية والتي تعتبر مواد أساسية في صناعات كيميائية كثيرة. احصى معهد أستوكهولم للسلام عدد الدول المشتركة في نادي الأسلحة الكيميائية بـ (٢٧) بلداً.

لدى المختبرات الأمريكية معلومات تفيد: ليس فقط العراق و ايران تمتلك الأسلحة الكيميائية بل أيضاً (إسرائيل - مصر - سوريا - ليبيا - كوريا الشمالية - كوريا الجنوبية - تايلان).

إن اساليب انتاج الصناعات الكيميائية معقدة لأن بالإمكان انتاج مواد سامة في منشآت مدنية.

هناك قول ل احد خبراء الأسلحة الكيميائية: (لا يوجد فرق ما بين موت الحشرات وموت البشر).

إن انتاج النهائي او الثانوي للصناعات الكيميائية الحديثة كلاهما انتاج مميت لأن كلا الانتاجين يمكن استخدامها كسلاح كيميائي احتج المبعوث الأمريكي في جنيف وقال: كيف للمرء ان يفتش السموم لأن غرام واحد منها يلوث إمداد الماء لمدينة كبيرة).

تكون الرواسب الصناعية خطيرة ومضغفة لأن خزنها النهائي يخلق مشاكل كبيرة للعالم. فبالخبرة المحملة بفضلات سامة تتلثي الحاجة منها وعدم شحن بضائع على متنها.

تسبب انفتاح صوامع إلى خمسمائة قنينة ملوثة بالغاز الكلور في ٢٢ نيسان من عام ١٩١٥ أمام المعيناء أبيرت البلجيكي إلى موت ٥٠٠ جندي فرنسي وأصيب ضعف العدد بجروح بعد أن نقلت الريح هذا الغاز باتجاه الغرب، فمأذا يعمل الهجوم بالغاز السام....

حيث بلغ عدد ضحايا الغاز السام في الحرب العالمية الاولى ٩٠٠٠٠ قتيل، تخصص معاهدة جنيف بعدم استخدام وسائل التدمير الجماعي في الحرب لو في الخلافات الداخلية او في المستعمرات التي تحدث فيها خلافات.

لم يكن العراق اول بلد يخرق المعاهدة ، الاسيان رسوا الثوار المغربيين بالمواد الكيميائية في عام ١٩٢٥ كذلك اليابان رمت منغوليا والايطاليون بزعمارة موسوليني رسوا الاثوريين بالأسلحة الكيميائية. لم يستغنى عن الأسلحة الكيميائية بعد الحرب العالمية الثانية حيث استخدمت ضد فيتنام - اليمن - انغولا - اثيوبيا - أفغانستان - كمبوديا - ولازال استخدام السلاح الكيميائي مستمراً وأين ما وجدت مقاومة وتوجد ادلة تثبت استخدامه.

كما تم تطوير انواع عديدة من مواد كيميائية قاتلة ونلاحظ امريكا استخدمت الغاز في شهر ك٢ عام ١٩٨٨ بتقنية جيدة في انتاجها لقنابل سامة.

تنص معاهدة جنيف : لايجوز استخدام الأسلحة الكيميائية ما بين الدولة المتوازنة بالأسلحة الكيميائية الا ان هنتر استخدم ١٢٠٠٠ طن من المواد الكيميائية القاتلة في حربه وأخذت الدول تتسابق في صناعة المواد الكيميائية القاتلة لأن هذه المواد تمتلك تأثير مربع.

العراق كان يستخدم الاسلحة الكيميائية في حرب الخليج خوفاً من اكتساح الكتل البشرية الإيرانية لحدوده الدولية، ويعتقد بأن العراق يستخدم السلاح الكيميائي كأخر وسيلة ضد العدو ويعتبر هذا حق مشروع في الضمير العالمي وأكدت مجلة(شيركنده) بأن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية في المعارك الطويلة لثمانية العوامل وخاصة عندما يحدث اي خرق في الجبهة، لذا يعتبر استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل العراق ضد القوات الإيرانية احد الأسباب الرئيسية في انخفاض القدرة القتالية للجيش الإيراني، في السنة الأخيرة من الحرب. الا ان العراق لم يركب على كل الصواريخ التي تصف بها المدن الإيرانية مواد كيميائية.

حدث التوسع التقني للصواريخ في الدول النامية رعب في الولايات المتحدة الأمريكية لأن الأسلحة الكيميائية والنووية للرجل الصنفر ربما توجهها ضد الأمم الصناعية. لهذا استزداد التدريبات منذ الهجمات الكيميائية للشركة العالمية الأمريكية وقواتها البحرية.

في عام ١٩١٥ التقى خبراء من ١٩ دولة غربية لأجل تحديد الخطر وذلك بمنع تصدير المواد الاساسية والمنشآت لانتاج الاسلحة الكيميائية كما سيتشاور ممثلوا سبعة دول صناعية في روما بتاريخ ٨-٩ ايلول ١٩٨٨ حول إمكانية منع توسيع صواريخ (نو) (Know-how) والصواريخ السوفيتية القديمة التي باعها الإتحاد السوفيتي إلى بلدان

كثيرة في الشرق الأوسط- آسيا- أفريقيا- التي تم تطويرها وأصبحت تصيب الهدف بالضبط ومتوفرة في سوق بيع السلاح.

جهزت الصين السعودية بصواريخ متوسطة المدى وعرضت البرازيل صواريخها نوع(زوندا) في السوق وأجرت الهند تجربة لصواريخها نوع(برتيف) واسرائيل أطلقت قمرها الصناعي في الاسبوع الماضي بواسطة صاروخ الذي يمكن ان يركب عليه اسلحة كيميائية ومواد نووية حيث يبلغ مداه اكثر من الف كيلومتر.

دعى وزير الخارجية الأمريكي (جورج شولتن) الأمريكان بإدانة رجل الإشعزاز (القذافي) الذي أنتج أسلحة كيميائية بمساعدة اليابان والتي استخدمها ضد (تشاد) واستلم صواريخ نوع (كوندور/٢) من الأرجنتين، تلك الصواريخ التي تم تطويرها بتعاون مابين الأرجنتين - مصر والعراق ويمكن ان تحمل هذه الصواريخ مواد كيميائية حيث أطلقها القذافي ضد الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط.

ملاحظة على هذا المقال:

تمت ترجمة المقال إلى اللغة العربية من قبل مديرية الإستخبارات العسكرية العامة، والنص الذي أمامنا هو النص المترجم ويخط يد عناصر الإستخبارات وكما هو معلوم كتبت القضايا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية بخط اليد بناءً على قرارات سابقة، يحتوي المقال على معلومات دقيقة ومفصلة حول إمتلاك العراق وإستخدامه وتخزينه للأسلحة الكيميائية المحرمة، وأشار المقال إلى قصف خليجة بالأسلحة الكيميائية العراقية حيث حركت مكان الخوف لدى السلطات العراقية. فلم تقم السلطات العراقية بشكل رسمي بتكذيب ما جاء في المقال وإنما تناولته على مستوى الإستخبارات والمكاتبات السرية حصراً. مما يعني الخوف من إفتضاح أمرهم عند إفتشاء هذه الحقيقة إلى الرأي العام الدولي.

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

بسم الله الرحمن الرحيم العدد/م/مقر/٢٣٥٣٥٠

التاريخ/٨/جمادي ١٤١٠هـ

الموافق/٦/١٠/١٩٨٩م سري

إلى/المعاونة الثانية

الموضوع/ مقالات

طياً (٣) مقالات مترجمة من قبيل مدرسة الإستخبارات العسكرية للضباط عن مجلة

(شنيون) الألمانية.

يرجى التفضل بالإطلاع.

العميد الركن

المرفقات

المعاون الأول

(٣) مقال

٨٩/١/٥

نسخة إلى :

-الشعبة الثانية/طياً (٣) مقالات مترجمة من قبل المصدر أعلاه، نرجو التفضل بالإطلاع.

-الشعبة الثانية عشر/ طياً مقالات مترجمة من قبل المصدر اعلاه، نرجو التفضل بالاطلاع

١-١

سري

ملاحظة:

لم ترى المقالات المرفقة بهذه الوثيقة سوى تعليق مكتوب بخط إيد من قبيل الإستخبارات العسكرية يتحدث عن مضمون المقالات العسكرية نعرضها كما وردت ضمن الأدلة. وهناك تأشيرات وضعت على الجمل المتعلقة بالمراق ما يعني تورط شركات غربية في تزويد العراق بهذا السلاح الفتاك وعلم المخابرات الامريكية بهذه المخالفة القانونية.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

السكرتير

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

المعاونية الثانية

السيد/مدير الشعبة

الموضوع/ مقالات

١- كتاب م / ١/ مديرتنا سري ٢٣٥٣٥٠ في ٦ ك ١٦ ١٩٨٩ ومرفقيه (٣) مقالات مترجمة من قبل

مدرسة الإستخبارات العسكرية للضباط عن مجلة (شترين) الألمانية والمضمن الآتي:

أ- المقال الأول يحمل عنوان (السلاح النووي للرجل الصغير) ويتضمن الفقرات التالية:

أولاً: قصف الطائرات العراقية لمدينة حلبجة بالغازات السامة.

ثانياً: أيقنت المخابرات الأمريكية دليل قصف الطائرات العراقية لمدينة حلبجة من خلال

التقاطها الأتصال اللاسلكي للطيارين العراقيين.

ثالثاً: رأي الحكومة التركية بان الأكراد الهاربين إلى جانبهم لم يصيبوا بأي أذى من الضربة

الكيميائية.

رابعاً: عرض عن الشركات الغربية التي ساعدت العراق في إنتاج الغازات السامة.

خامساً: إستعراض تاريخي عن إستخدام الأسلحة الكيميائية في بلدان العالم.

ب.المقال الثاني يحمل عنوان (أنا رجل أعمال وليس جندي)

أولاً: عرض عن تاجر الأسلحة العالمي رقم (٢) السوري (مندر الكسار) محرك العملية

الإرهابية (نارگو).

ثانياً: المذكور أعلاه يجمع ما بين تجارة الأسلحة غير المشروعة وتجارة المخدرات ونشاطاته

الإرهابية.

ثالثاً: فضيحة تهريب الأسلحة العوماً إليه إلى إيران.

رابعاً: علاقة (ابو العباس) رئيس الخط العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية مع المذكور

أعلاه.

خامساً: علاقة (منذر الكسان) مع رئيس المخابرات السورية.

سادساً: علاقة المذكور أعلاه مع فرنسا وإيران خلال شهرت ٢ عام ١٩٨٧ ووساطته لاطلاق الرهائن الفرنسيين في بيروت.

ج- المقال الثالث : يحمل عنوان (ساعدت شركات ألمانية الغربية في بناء منشآت كيميائية).

أولاً: تحقيقات المعهد الجنائي للكمارك التابع لمدينة كولون الألمانية حول تمادي الشركات الألمانية في إنتاج الغازات السامة وتجهيزها إلى العراق.

ثانياً: معاقبة عشرة شركات ألمانية غربية بعد ثبوت الأدلة عليها حول تجهيزها للعراق مواد خام لإنتاج الغاز السام.

ثالثاً: معلومات المخابرات الأمريكية عن وجود أربعة خطوط إنتاجية في معمل معقد يقع في مدينة سامراء.

رابعاً: عرض عن أسماء الشركات الألمانية الغربية التي جهزت العراق مواد كيميائية.

٢- لعاورد اعلاه اقترح:

أ- إحالة نسخة من المقال الوارد اعلاه ففسي الفقرة (ب) من المادة (١) اعلاه إلى جهاز المخابرات لتأشير المعلومات لديهم عن السوري (منذر الكسان).

ب- إحالة نسخة من المقال الوارد في الفقرة (ج) من المادة (١) اعلاه إلى منظومة أمن حماية منشآت التصنيع العسكري لغرض تأشيرها إليهم.

يرجى التفضل بالاطلاع... وتنسيبكم

السيد المعاون

يرجى التفضل بالاطلاع وأؤيد

مقترحي القسم، تنسيبكم

مع التقدير

العلائم الأول

احمد مهدي حسون

ش ١٦-ق ٤

١١/١٥/٨٩

ومديرش ١٦

١٢/١٥/٨٩

مديرية الأمن العام

إلى السيد م. العام المحترم

من م.س. ٢/ق ٥٢

مذكرة داخلية

سرية

العدد/٢٠٢

التاريخ/٦/٤/٢٠٠٢

الموضوع معلومات:

تحية وتقدير

هامش سيادتكم المؤرخ في ٢٠٠٢/٣/٣٠ ولاحقاً بمطالعتنا ١٨١ في ٢٠٠٢/٣/٣٠ اعلمتنا

مديرية ٩٢٤ عن العميلين (جودت مصطفى النقيب) و (يقضان منشد الجريان) الآتي:

١- لم تسجل لديهم معلومات عن النقيب (يقضان منشد الجريان).

٢- معلوماتهم عن العميل جودت النقيب الآتي:

أ- عام ١٩٦٦ اتهم بحركة ٣٠ حزيران وأجري التحقيق معه من قبل الهيئة التحقيقية واتضح انه ليس من المشاركين واطلق سراحه.

ب- حاول الرجوع إلى القطر خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ بعد أن ارسل إلى سورية في أحد الاسراب واحيل إلى التقاعد وتقييمه جيد.

٣- أن المعلومات المسجلة عنه اقل بكثير من المعلومات الواردة بصدهما من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة المشار إليه بكتابتنا جانباً.
يرجى التفضل بالاطلاع والتنسيب مع التقدير..

مديرية السياسة الثانية

٢٠٠٢/٤/٦

ملاحظة: تشير الحروف إلى ما يأتي:

م: المديرية - س: ٢ : السياسة الثانية- ق ٥٢ القسم الثاني والخمسون وكلها تشكيلات أمنية.

المرق الثاني:

مديرية الأمن العامة

إلى السيد م. العام المحترم

من م.س. ٢/ص ٥٢

مذكرة داخلية

سرية

العدد / ١٨١

التاريخ / ٢/٣/٢٠٠٢

تحية وتقدير:

هامش سيادتكم على كتاب مديرية الاستخبارات العسكرية طياً:
أوضحت أمن بغداد- الكرخ أن العناوين الواردة بكتاب مديرية الاستخبارات العسكرية العامة الخاصة بالعمل العميد(جودت مصطفى النقيب) والعمل النقيب الاحتياط (يقضان منشد الجريان) يسكنها اشخاص اخرين.

لم تسجل لدينا معلومات عن العميلين المذكورين سوى انه بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٩ عرضت فناة زمرة دليلي الخيانة مقابلة تلفزيونية مع العميل جودت النقيب شرح فيها سيرته الشخصية والأماكن التي عمل فيها وقصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية اضافة إلى مواقع إيرانية خلال معركة قادسية صدام المجيدة.

المقترح: أجابت المديرية اعلاه بعدم توفر معلومات لدينا عن العميلين وتزويدهم بما ورد في الفقرة(٢) اعلاه.

يرجى التقضل بالاطلاع والتنسيب مع التقدير.

مديرية السياسة الثانية

٢٠٠٢/٣/٣٠

الوثيقة الحادية والثلاثون :

جمهورية العراق

رئاسة الجمهورية - السكرتير

مديرية الامن العام

العدد ١٦٣٨٢

التاريخ ___ هـ

٢٠٠٢/٣/٣١

مديرية السياسية الثانية

م / معلومات

كتابتكم ٨٥٩ في ٢٠٠٢/٣/٣١

أدناه المعلومات المسجلة لدينا عن المدعو (جودت مصطفى محمد) للعلم مع التقدير.

م.مدير ٩٢٤

٢٠٠٢/٣/٣١

المعلومات:

١- عام ١٩٦٦ اتهم بحركة ٣٠ حزيران وأجري التحقيق معه من قبل الهيئة التحقيقية وانضغ لها بأنه لم يكن من المشتركين في الحركة المذكورة بل انه اعمل في أداء واجباته حيث انصاع إلى أوامر غير رسمية وقررت الهيئة اطلاق سراحه .

٢- عام ١٩٨٨ عميد طيار متقاعد والمعلومات المتوفرة عنه قبيل معركة تادسية صدام العجيدة جيد كفوء . شخصيته وسط ، شجاع دون الوسط حاول الرجوع إلى العراق في حرب تشرين بكل السبل بعد أن أرسل إلى سوريا في أحد الأسراب . احيل إلى التقاعد كونه تركماني متعصب اجبن في حرب تشرين .

٣- عام ١٩٩٥ تقرر الغاء الإجراء الصادر بحقه .

ثانياً : لم يسجل لدينا شيء عن (يقضان متشد نايف) في الوقت الحاضر .

ملاحظة:

يرفق بهذه الوثيقة كتاب تحت العدد م.س.٢٠٢.٥٢ ق.٨٥٩ المؤرخ ٢٠٠٢/٣/٣١ مرسلة إلى

(م.مدير ٩٢٤) وجاءت هذه الوثيقة جواباً على هذا الكتاب، كما نوضح في الكتاب المرفق.

جمهورية العراق

رئاسة الجمهورية - السكرتير

مديرية الامن العام

العدد م.س.ق. ٥٢/ ٨٥٩

التاريخ/٢٠٠٢/٣/٣١ م

سري ومستعجل

مديرية ٩٢٤

م/ معلومات

يرجى تزويدنا بالمعلومات المسجلة لديكم عن الضابطين الهاربين الواردة اسميهما في أدناه -
للتفضل بالاطلاع واعلامنا . مع التقدير

مديرية السياسية الثانية

٢٠٠٢/٣/٣١

١- العميد جودت مصطفى محمد النقيب.

مواليد ١٩٤١ / تركماني/ متزوج من السيدة فوزية سلمان داود هارب حالياً.

٢- نقيب احتياط يقضان منشد الجريان / مواليد ١٩٥٧/ يابيل/ متزوج من السيدة زينب
مكسد نايف.

جمهورية العراق
رئاسة الجمهورية - السكرتير
مديرية الأمن العام
العدد م ٤٣/٨/٤٦٠٢/٤
التاريخ /١٤٢٢هـ
م ٢٠٠٢/٣/٥

سري للغاية

إلى / جهاز المخابرات
الموضوع / معلومات

يرجى تزويدنا بالمعلومات المؤشرة لديكم عن العميلين المدرج اسميهما ادناه:

- ١- العميل العميد جودت مصطفى النقيب ومعلوماتنا عنه :
 - أ- تولد ١٩٤١- تركماني- مسلم- متزوج من السيدة فوزية سلمان داود.
 - ب- عام ٨٨ احيل إلى التقاعد وعام ٩٨ اعيد إلى الخدمة دائرة مديري يوم النخوة.
 - ج- كان يسكن بغداد- العامرية- محلة ٦٣٢ - زقاق ١- دار ٦.
 - د- برتبة رائد مستقل ومتدين وعنصري وله اتصالات مع الملحق التركي وبرتبة مقدم من العناصر التي تؤيد خط الحزب والثورة وذات افكار طورانية ولديه اربعة اشقاء مقيمين في امريكا وهم (فريدون- شاهين- فيض الله- محمد) وابن عمته طاهر عبدالقادر هارب إلى تركيا ويعمل مع المخابرات التركية.
 - هـ- لديه شقيق برتبة فريق طيار ينتسب إلى دائرة الاحتياط القريب يدعى نجدة مصطفى النقيب.

و- احد عناصر ما يسمى بحركة الضباط الأحرار العميلة.

٢- العميل النقيب (احتياط) يقضان منشد نايف الجريان ومعلوماتنا عن :

- أ- تولد ١٩٥٧ بابل - عربي - مسلم - متزوج من السيدة زينب مكصد نايف .
ب- كان يسكن بغداد - حي الجهاد - محلة ٨٧٣ - رفاق ٢٩ - حار ١٩ .
ج- عام ٩١ تسرح من الجيش كونه ضابط احتياط (أسر عام ١٩٨٦ من قبل العدو الإيراني وعاد إلى أرض الوطن عام ٩٠) .
د- أحد عناصر ما يسمى بحركة الضباط الأحرار المعيلة... للتفضل بالإطلاع

اللواء الركن

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

٣/أذار/٢٠٠٢

نسخة إلى:

مديرية الأمن العام / للتفضل بالإطلاع ولنفس الغرض آنفاً وإعلامنا. مع التقدير

الوثيقة الثالثة والثلاثون:

ما تسمى إذاعة صوت العراق الحر من (براغ) ١٨٠٠

انصات س٦

٢٠٠١/٨/٢٨

* نستمتع فيمايلي إلى وجهات نظر خبير عسكري عراقي وممثل إحدى جماعات المعارضة العراقية.

هذا أولاً العميد الطيار جودت مصطفى النقيب الذي سألتناه رايه فيما يمكن ان يعكس تحطم الطائرة الأمريكية من تأثيرات على إستمرار الطلعات الجوية الأمريكية والبريطانية في أجواء منطقة الحظر الجوي شمال العراق وجنوبه.

- جودت النقيب: فعلاً هذه العملية راح تأثر موايه على مسار منطقتي الحظر بشكل كبير اني أتوقع هذا.

*المذيع: كيف يمكن ان يعكس لهذا التأثير نفسه.

- جودت النقيب: حتماً، بصورة عامة أتوقع هاي جس نبض للدفاعات الجوية العراقية عن الأمريكان.

* في هذه الحالة تأكدت ان الدفاعات الجوية العراقية تتشكل خطورة بالنسبة للطائرات الغربية.

- جودت النقيب: نعم، شكلت خطورة، وأصبحت تشكل خطورة على الطائرات الامريكية والبريطانية.

* المذيع: هل تتوقع هزيمة أمريكية جوية واسعة.

- جودت النقيب:حتمًا يردون، ندرى الامريكان من يخسرون شيء لازم يردون.

ملاحظة:

هذه الوثيقة عبارة عن بريقة مرفوعة إلى القسم الثاني والخمسين التابع للسياسة الثانية والمؤثر ب(ق٥٢) في الوشائق الاخرى وهي وثيقة استخباراتية صادرة من قسم الانصات تتضمن العقابلية الإذاعية للمدعو(جودت النقيب) المطلوب لدى الاستخبارات العسكرية العراقية، الوثيقة لاتحمل قيمة قانونية مؤثرة في قضية حلبجة لكنها تؤكد متابعة الجهة العراقية لنشاطات(النقيب) الذي أثار قضية حلبجة امام وسائل الاعلام.

الوثيقة الرابعة و الثلاثون :

جمهورية العراق
رئاسة الجمهورية – السكرتير
مديرية الامن العام
معاونية أمن الجهاد
العدد/١١٦٦
التاريخ/٢٤/٣/٢٠٠٢م

امن عام/م.س.٢٠٢.٥٢
م/ معلومات

كتابكم ٦٨٩ في ١٦/٣/٢٠٠٢

تعذرت علينا اجراء اللازم بخصوص المدعو يقضان منشد نايف الجريان كونه لايسكن
العنوان م ١٧٣/٢٩٠/١٩ والعنوان يسكنه المواطن جبورى ابراهيم عبدالباري الدليمي وطيا
اشعار المختار بذلك.

مع التقدير

ختم
مديرية امن بغداد
مديرية أمن البياع
معاونية أمن الجهاد
التاريخ ٢٤/٣/٢٠٠٢م

المرفقات:
اشعار المختار

ق٥٢
لاجراء اللازم

الوثيقة الخامسة والثلاثون :

بسم الله الرحمن الرحيم

مديرية الأمن العامة

العدد م.س.ق.٥٢

التاريخ/١٦/٣/٢٠٠٢

معاونية أمن الجهاد

م/معلومات

يرجى اجراء التحقيق السري وبيان المعلومات عن المدعو(يقضان منشد نايف الجريان)

حيث تشير معلوماتنا عنه الآتي:

١- من مواليد ١٩٥٧- يابل.

٢- عام ١٩٨٤ كان ضابط احتياط وتم اسره من قبل العدو الإيراني وعاد إلى أرض العراق عام ١٩٩٠.

٣- عام ١٩٩١ تسرح من الجيش.

٤- يسكن بغداد حي الجهاد م ٨٧٣ ز ٢٩ د ١٩

للتفضل بالاطلاع وإعلامنا بالسرعة لإجابة جهة الطلب ... مع التقدير

عميد أمن

مدير السياسية الثانية

٢٠٠٢/٣/١٦

ملاحظة:

تعتبر الوثيقة جزءاً من جهود أمن الدولة العراقية للبحث وراء شخص كان ينتمي إلى

المؤسسة العسكرية ثم كشف اسرار ضروب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية.

مديرية الأمن العام

العدد/م.س.٢/ق/٥٢

تاريخ/٢٠٠١/٢/٢٥

٥٠٦

سري

إلى/ مديرية السياسية الثالثة

م/ معلومات

إشارة إلى كتابكم المرقم ٦١٧٤ في ١٢/١٢/٢٠٠٠

- ١- لم تتوفر لدينا معلومات عن العميد الطيار جودت مصطفى النقيب .
 - ٢- المعلومات المتوافرة لدى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة تشير إلى مايلي:
أ- تولد ١٩٤١ التأميم- تركماني القومية- بعثي بدرجة مؤيد- متزوج من المدعوة (فوزية سلمان داود).
ب- عام ١٩٨١ جاء عنه من المكتب العسكري أنه أجن خلال حرب تشرين ١٩٧٣.
ج- أشقاؤه كل من (محمد، فيض الله، فريدون) مقيمين في أمريكا وعام ١٩٨٤ جاء أن ابن عمته (ظاهر عبدالقاس) هارب إلى تركيا منذ فترة طويلة ويعتقد أنه يعمل لصالح المخابرات التركية.
د- مدار البحث شقيق الفريق الطيار نجدة مصطفى محمد المنسوب إلى دائرة المعارين.
هـ- أحيل إلى التقاعد بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٧٤٨ في ١٤/ تصوز لزيادته على الملأ.
و- من خلال جمع المعلومات ميدانياً تبين انه قد باع داره عام ١٩٩٧ وأرتحل إلى جهة مجهولة.
ز- يسكن سابقاً بغداد - العامرية م٦٢٢ ز١ ٦٦ هـ_٥٥٣٦٤٩).
- للتفضل ابلاغ... مع التقدير.

مديرية السياسية الثانية

٢٠٠١/٢/٢٤

الوثيقة السابعة والثلاثون:

بسم الله الرحمن الرحيم

سري ٢٨١

مديرية الأمن العام

العدد/م.س.٢.ق.٥٢

التاريخ/٢/١/٢٠٠١

معاونية بلاط الشهداء

م/ معلومات

نرجو تزويدنا بمعلوماتكم المفصلة عن الهارب (جودت مصطفى محمد النقيب)
السكن حي الخورنق دار (١) ز٣٦ م ٨٤٢ هاتف ٦٧٥١٣٧٨ للتفضل بالاطلاع واعلامنا..
مع التقدير.

عميد الأمن

مدير السيامية الثانية

٢٠٠١/٢/١

نسخة منه إلى :

-مديرية أمن بغداد- الكرخ

-مديرية أمن البياح

ملاحظة:

تشير الوثيقة إلى جهود الأمن العام لدى معاونية بلاط الشهداء وهي إحدى معاونيات
الأمن التابعة لمديرية السيامية الثانية للبحث عن المدعو (جودت النقيب).

الوثيقة الثامنة والثلاثون :

جمهورية العراق
رئاسة الجمهورية - السكرتير
مديرية الأمن العام
العدد/م.س.ق/٢٠/٥٢
٢٠٠١/١/٢ م

سري للغاية
معاونية أمن ١٧ تموز
م/ معلومات

يرجى تزويدنا بمعلوماتكم المفصلة عن الهارب (جودت مصطفى محمد النقيب) والذي
تشير المعلومات انه كان يسكن العامرة م٦٣٢ ز ١ دار ٦ هاتف ٥٥٥٣٦٤٩
للتفضل بالاطلاع واعلامنا.. مع التقدير

عميد الأمن
مدير السياسية الثانية
٢٠٠١/١/٢

نسخة منه إلى :-

مديرية أمن بغداد - الكرخ - للتفضل بالاطلاع واعلامنا.. مع التقدير
مديرية أمن المنصور للتفضل بالاطلاع واعلامنا.. مع التقدير
ملاحظة:

بحث آخر للأمن العام في منطقة جغرافية أخرى تقع في محيط نشاط معاونية أمن ١٧
تموز، عن المتهم (جودت مصطفى النقيب) دون جدوى.

الوثيقة التاسعة والثلاثون :

جمهورية العراق

رئاسة الجمهورية

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

العدد/ ٨م /٤٥/٣

التاريخ/ ٢٦/١٢/٢٠٠٠

سري للغاية

إلى/ مديرية الأمن العام

الموضوع/ العميد الطيار جودت مصطفى النقيب

كتابكم السري ومستمجل ذي العدد م.س.٢/٥٢/٤٤٠٠ في ١٧ ك ١٧ ٢٠٠٠

فيما يأتي المعلومات المتوافرة لدينا عن المذكور آنفاً:-

- ١- تولد ١٩٤١ التأميم.
- ٢- تركماني القومية- مسلم الديانة.
- ٣- بعثي(مؤيد).
- ٤- متزوج من السيدة(فوزية سلمان داود)
- ٥- احيل إلى التقاعد بموجب المرسوم الجمهوري ٧٤٨ في ١٤ تموز ٨٨ لزيادته على الملك.
- ٦- جاء منه ما يأتي:
 - أ- عام ١٩٦٦ برتبة م.اول طلبت الهيئة التحقيقية في الموصل توقيفه ومنع الاتصال به.
 - ب- برتبة رائد ورد انه مستقل- متدين - عنصري وله اتصالات مع الملحق التركي وبرتبة مقدم عنصري نفعي وغير مؤيد لفظ الثورة ولا يرغب الانتماء لصفوف الحزب وذو افكار طورانية.
 - ج- عام ١٩٨١ جاء عنه من المكتب العسكري انه اجبن خلال حرب تشرين ١٩٧٣.
 - د- عام ١٩٨٢ اشقاؤه كل من (محمد وفيض الله و فريدون و شاهين) مقيمين في أمريكا
- وعام ١٩٨٤ جاء أن ابن عمته المدعو طاهر عبدالقادر هارب إلى تركيا منذ فترة طويلة ويعتقد انه يعمل لصالح المخابرات التركية

٥- الموما إليه شقيق الفريق الطيار جودت مصطفى محمد النقيب المنسوب إلى دائرة المحاربين.

٧- من خلال جمع المعلومات تبين انه قد باع داره عام ١٩٩٧ وارتحل إلى جهة المجهولة.

٨- يسكن سابقاً بغداد/ العامرية / م ٦٣٢ ز (١) د(٦) هاتف(٥٥٥٣٦٤٩)

يرجى التفضل بالاطلاع واعلامنا أسباب طلب المعلومات عنه .. مع التقدير

اللواء الركن

د. مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

٣٥/ن/٢٠٠٠

ملاحظة:

الوثيقة صادرة من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة عبارة عن صفحتين، تبدو من خلال النظر إليها انها اكثر دقة في استحصال المعلومات وتدوينها عن المدعو(جودت مصطفى النقيب) بل واكثر تساوة وعدائية في تقديرها لوضعية الرجل المطلوب وذلك من خلال اطلاق أوصاف بحقه مثل، عنصري وله اتصالات مع الملحق التركي، وكذلك وصفه بالنفمي والطوراني والجبان وغير مؤيد لخط الثورة ولايرغب الانتماء لصفوف الحزب، تمثل هذه الأوصاف الدلالات العدائية الخطيرة ضد رجل كان حتى بالامس القريب جزءاً منهم. والسبب انه اقصع علنا امام القنوات الإعلامية عن قضية ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، الأمر الذي كانت الدولة العراقية تحذر منه.

الوثيقة الأربعة :

سري وشخصي مديرية الأمن العام

العدد /م.س/٣/٢٢

التاريخ /١٢/١٣/ ٢٠٠٠

مديرية السياسية الثانية

م/ مقال

اعلمتنا مديرية أمن السليمانية بكتابها المرقم ٣١٩٦ في ١٠/١٢/٢٠٠٠ ، مايلي:
بتاريخ ١٢/٩/٢٠٠٠ عرضت قناة زمرة دليلي الخيانة مقابلة تلفزيونية اجرتها اذاعة العراق في لندن مع المجرم العميد الطيار جودت مصطفى النقيب وجاء منه:

- كيف دخلت كلية القوة الجوية؟
- دخلت كلية القوة الجوية في لندن عام ١٩٦١ ولغاية ١٩٦٤.
- ما هو دورك في معارك حلبجة وقصفها؟
- كنت في غرفة العمليات وابلغنا مقر الفيلق الجوال انه تم احتلال حلبجة من قبل الأكراد والجيش الإيراني وجاءنا أمر من الرئاسة بضرب المنطقة بالأسلحة الكيماوية وارسلنا طائرة استطلاع إلى حلبجة، وجدنا ان المنطقة محتلة من قبل الجيش الإيراني والاكرد وصدرت الأوامر بضربها بواسطة طائرات يوشن وضربها بالمواد الكيماوية وابلغنا قاعدة كركوك برسالة ثلاث طائرات وتم ضربها، بعدها ارسلنا طائرة استطلاع لغرض التصوير.

- هل ان أمر القاعدة مخول بالضرب بالأسلحة الكيماوية؟
- كلا، هذه أوامر تصدر من غرفة عمليات الرئاسة.
- هل قمتم بضرب المواقع الإيرانية بالأسلحة الكيماوية؟
- نعم، كنا نضرب المواقع الإيرانية بالأسلحة الكيماوية وبواسطة المدفعية.

ملاحظة:

هذه الوثيقة عبارة عن صفحتين لم يتم العثور على الصفحة الثانية الا انها برقية تتضمن المقابلة لإذاعية للعميد الطيار جودت مصطفى النقيب الذي اكد على مسؤولية العراق عن ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية وعلى مسؤوليته الجنائية المباشرة في هذه الجريمة، حيث كان يفترض ان يلقي القبض عليه ويتم سوجه إلى المحكمة، لكن ذلك لم يحصل!.

الوثيقة الحادية والأربعون:

القيادة العامة للقوات المسلحة
(أمانة السر)

توجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة

م/ السبت ١٩ آذار ١٩٨٨

المبلغة بكتابتنا س غ ش ١٧٧/٢٠ آذار ١٩٨٨

متابعة التنفيذ	الجهة	الرقم و التاريخ	الاورام والتوجيهات
العقيد الركن عبدخلف احمد	امانة سر ق.ع.ق.م	١٧٧/ ١٩ آذار ١٩٨٨	١- يجب التفكير منذ الان بالترتيبات المطلوبة في فصاع عمليات الانتقال عند حلول الصيف، لكي لا يتكرر تواجد المخربين فيها، وقد نحتاج إلى قطعام اضافية او بديلة. توجيه ق ع ق م يوم السبت ١٩ آذار ١٩٨٨ المادة (١) (الاجراءات) كتاب (أ ج س ع ش ١٨٨ في ٢٠/٣/١٩٨٨ معنون إلى دائرة العمليات اللواء الركن سلطان هاشم قائد عملية الانتقال الأولى اللواء الركن كامل ساجت قائد الفيلق الأول المتضمن تبليغ التوجيه المذكور انتهى الموضوع ٣/٢٧

الملاحظة:

من الوثيقة الحادية والأربعين إلى الوثيقة الثانية والخمسين تتضمن توجيهات القيادة
العامة للقوات المسلحة المؤشر إليها برمز (ق.ع.ق.م) إلى قائد الفيلق الأول كامل ساجت
وقائد عملية الانتقال اللواء الركن سلطان هاشم الذي كان يتواجد في منطقة حلبجة باعتبارها
ضمن قواطع الفيلق الأول.

الوثيقة الثانية والأربعون :

القيادة العامة للقوات المسلحة

(أمانة الس)

توجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة

الجهة	الرقم و التاريخ	الاورام والتوجيهات
امانة سر ق.ع.ق.م	١٧٧/١٩ آذار ١٩٨٨	٢- في قاطع شرقي درينديخان وفي قاطع عملية الانفال ويجب الإستمرار بضررب العدو والمخربين بالنار، مدفعية وقوة جوية وعدم اعطاءهم فرصة من استقرار أو التقاط الانفاس، ويفضل ضرب العتاد الخاص بالمدفعية ليلاً، أما بشكل مباغت، أو تطعيم ضمرات المدفعية الاعتيادية بضررب عتاد خاص. توجهات ق.ع.ت.م يوم السبت ١٩ آذار ١٩٨٨ المادة (٢) الاجراءات كتساب رأ ج س غ س ٤ ٢٠/١٨٨ آذار المعنون إلى دائرة العمليات، اللواء الركن سلطان هاشم قائد عمليات الانفال، اللواء الركن كامل ساجت عزيز قائد فـل ١ المتضمن العمل بالتوجيه المذكور. أنتهى الموضوع ٧/٣١

الملاحظة:

كلمة (قاطع شرقي دربنديخان) اشارة واضحة إلى (جنوب غرب) حلجة التي ضريت
بالسلاح الكيماوي قبل ثلاثة ايام من تاريخ الكتاب هذا ،وهناك توجيه وتأكيد للاستمرار
بالقصف بالعتاد العادي والخاص والمقصود به (السلاح الكيماوي) وهناك تفضيل للعتاد
الخاص كما هو في الكتاب وتبلغ به سلطان هاشم.

الوثيقة الثالثة والأربعون :

القيادة العامة للقوات المسلحة

(أمانة الس)

توجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة

متابعة التنفيذ	الجهة	الرقم و التاريخ	الاورام والتوجيهات
العقيد الركن عبدخلف احمد	امانة سر ق.ع.ق.م	١٩/١٧٧ آذار ١٩٨٨	٣- اعتباراً من يوم غد يقر كل شيء بعد ان يذهب اعضاء القيادة العامة إلى قيادة الفيلق الأول وبعد تدقيق الخطط المطلوبة. توجيهات ق ع ق م يوم السبت ١١ آذار ١٩٨٨ المادة (٣) الاجراءات : تنتهياً وعمل بالتوجيه من قبل اعضاء القيادة ٧/٣٦

ملاحظة:

هناك اهتمام بالغ الأهمية بالحرب الدائرة في منطقة حلبجة (منطقة الفيلق الأول) وقائده
كامل ساجت و رديفه (سلطان هاشم) والامر لتواجد جميع اعضاء القيادة العامة للقوات
المسلحة في منطقة العمليات حيث يتم اقرار كل شيء - في تلك المنطقة وفي ذلك الوقت وحتى
بعد شهر من هذا التاريخ لم تحدث أي حرب في المنطقة سوى الحرب الدائرة على حلبجة
وضواحيها فكانت الاستعدادات تتوجه نحوها لاستردادها.

الوثيقة الرابعة والأربعون :

القيادة العامة للقوات المسلحة
(أمانة السر)

توجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة

متابعة التنفيذ	الجهة	الرقم و التاريخ	الأوامر والتوجيهات
العقيد الركن عبدخلف أحمد	امانة سر ق.ع.ق.م	١٩٧٧/١٩ آذار ١٩٨٨	٤-المهم استخلاص العبر و الدروس في مذه المعركة لكي تمنع وتوق الأخطاء مرة أخرى. توجيهات ق ع ق م يوم السبت ١٩ آذار ١٩٨٨ العادة (٤) الاجراءات كتاب - رأ ج س غ ش ٢٠/١٨٨ آذار المعنون إلى دائرة عمليات الانتفال . اللواء الركن سلطان هاشم احمد قائد عملية الانتفال اللواء الركن كامل ساجت قائد فل ١ وفل ٥ كتاب رأ ج ٢٥/١٨٨ في ١٩٨٨/٣/٢٠

ملاحظة:

الملاحظة الواردة في النقطة الرابعة اشارة إلى الأخطاء التي وقعت في ضرب حلبجة
بالأسلحة الكيماوية كما ورد في التقرير الإستخباراتي وكتاب رئاسة أركان الجيش موجه إلى
سلطان هاشم وكامل ساجت للتبليغ به وتنفيذ التوجيهات!

الوثيقة الخامسة والأربعون :

القيادة العامة للقوات المسلحة

(أمانة الس)

توجيهات القيادة العامة للقوات المسلحة

متابعة التنفيذ	الجهة	الرقم و التاريخ	الاورام والتوجيهات
العقيد الركن عبدخلف احمد	امانة سر ق.ع.ق.م	١٣١٩/١٧٧ ر ١٩٨٨	٥- المطلوب الآن قيادة بمعنى الكلمة فليس ناس طبيين فحسب ، هذا يصدق في الجيش، وفي الحزب، وفي النقابة في الدوائر الحكومية، ان دور القائد هو في تبصير المهزومين (بالرشد والردع) واعادتهم إلى رشدهم وفي تشجيع الشجعان عندما يهبطون تصرفاً عن القيم بصورة صحيحة وفي الاطار الذي يجب ان يمارسه الجميع. توجيهات ق ع ق م يوم السبت ١٩ آذار ١٩٨٨ المادة(٥) الاجراءات : كتاب راج س غ ش ٢٠/١٨٨ آذار المعنون إلى دائرة العمليات. سلطان هاشم احمد قائد عملية الانفال ل. كامل ساجت قائد فل ١ المتضمن تبليغ التوجيه وتنفيذه. توجيه عام ٣/٢٧

ملاحظة:

النقطة الواردة اعلاه عبارة عن كلمة للمعذور صدام حسين سبق وان علقنا عليها
وتتضمن تشجيع القادة المدنيين على التصرف العسكري الحازم ويسمى ذلك بالتدبير
الصحيح عن القيم، والمطلوب من سلطان هاشم وكامل ساجت تنفيذ هذا التوجيه.

الوثيقة السادسة والأربعون :

الموضوع	التاريخ	الرقم	الجهة	الاجراءات	الضابط المبلغ
التفكير منذ الان بالترتيبات المطلوبة في قاطع (عملية الانفصال)	٢٠ آذار ١٩٨٨	١٧٧	امانة سر	١-كتاب رأ.ع	العقيد الركن عبدخلف احمد
عند حلول الصيف لكي لا يتكرر تواجد المخربين فيها وقد تحتاج إلى قطعات اضافية او بديلة			ق.ع.ق.م	وسمري للغاية وشخصي	امضاء
توجه ق.ع.ق.م ليوم ١٩ آذار ١٩٨٨				٢٠/١٨٨ آذار	٢٦/٢٦ آذار
المادة (١)				المعتون إلى . د.	١٩٨٨/
				العمليات، اللواء	يعتبر الموضوع
				الركن سلطان	منتهيًا بالتنفيذ
				هاشم احمد قائد	وتبلغ رأج
				عملية الانفصال الأولى.	بكتابها ١٨٨/
				اللواء الركن	٢٠ آذار
				كامل ساجت	امضاء
				وقائد الفيلق	٢٥ آذار
				الأول المتضمن	
				وتبلغ المذكور.	

ملاحظة:

يشير الموضوع إلى تخلية جميع مناطق عملية الانفصال ومن ضمنها حلبجة بصورة لا يتكرر تواجد المخربين (البيشمه ركه) في تلك المناطق. والموضوع موجه نحو اللواء الركن سلطان هاشم وكامل ساجت للتبليغ. ويلاحظ على هاشم الضابط المبلغ ان الموضوع اعتبر منتهيًا بالتنفيذ منذ يوم ٢٦/٢٦ آذار/ ١٩٨٨ بمعنى ان القائدين (سلطان هاشم) و(كامل ساجت) نفذوا الواجب كما ورد. وفي الهامش إشارة الى رئاسة أركان الجيش (رأج) وتبلغها بالأمر.

الوثيقة السابعة والأربعون :

الموضوع	التاريخ	الرقم	الجهة	الاجراءات	الضابط المبلغ
في قاطع شرقي درينديخان	٢٠	١٧٧	امانة سر	١-كتاب رأ.ع	العقيد الركن
وفي قاطع عملية الانفال.	آذار		ق.ع.ق.	سري للغاية	عبدخلف
يجب الاستمرار بضرب	١٩٨٨		م	وشخصي	احمد
العدو والمخربين بالنار،				٢٠/١٨٨ آذار	امضاء
مدفعية والقوة الجوية،				المعنون إلى	٢٦/آذار
وعدم اعطاءهم فرصة				د.العمليات اللواء	١٩٨٨/
للاستقرار أو التقاط				الركن سلطان	يعتبر
الانفاس، يفضل ضرب				هاشم احمد	الموضوع
العتاد والخاص بالمدفعية				قائد عملية	منتهياً بعودة
ليلاً، اما بشكل مباغت				الانفال الأولى.	الارض
أو تطعيم ضربات				اللواء الركن كامل	وتدمير العدو
المدفعية الاحتياطية				ساجت قائدالفيق	في قاطع
بضربات عتاد خاص.				الأول	حلبجة
توجه ق.ع.ق.م ليوم				المتضمن العمل	
١٩ آذار ١٩٨٨				بالترويج	امضاء
(المادة ٢)				المذكور.	٧/٢٩

ملاحظة:

- ١- قاطع شرقي درينديخان أي (جنوب) و(جنوب غرب) حلبجة .
- ٢- هناك تأكيد على الضرب العتاد الخاص وعدم إعطاء الفرصة لانتقاط الأنفاس وكانت ضربات المدفعية تبدأ ليلاً من قرية (بيركي) الواقعة شمال درينديخان نحو حلبجة حتى أواخر شهر آذار / ١٩٨٨ وكان فصيل المدفعية تابعاً للفيق الأول وضمن قاطع سلطان هاشم.

٢- الملاحظة المكتوبة على هامش الضابط المبلغ تؤكد انتهاء الامر بعودة الارض أي حلبجة وتدمير العدو بمعنى طرده من قاطع حلبجة وفي هذا التاريخ كانت القوات الإيرانية قد انسحبت من حلبجة وانتهت العملية العسكرية في ١٩٨٨/٧/٣١.

الوثيقة الثامنة والأربعون :

الموضوع	التاريخ	الرقم	الجهة	الاجراءات	الضابط المبلغ
٢- اعتباراً من يوم غد يقر كل شيء بعد ان يذهب أعضاء القيادة العامة إلى قيادة الفيلق الأول وبعد تدقيق الخطط المطلوبة. توجيهات ق.ع.ق.م ليوم ١٩ آذار ١٩٨٨	٢٠ آذار ١٩٨٨	١٧٧	امانة سر ق.ع.ق.م		العقيد الـركن عبدخلف أحمد امضاء ١٩٨٨ / ٣٦ / آذار / ١٩٨٨ تتھياً وعمـل بالتوجيه من قبل أعضاء القيادة. ٧/٣١
المادة (٣)					

الوثيقة التاسعة والاربعون :

الموضوع	التاريخ	الرقم	الجهة	الاجراءات	الضابط المبلغ
٤-استخلاص العبر و الدروس من هذه المعركة لكي نمنع وقوع الأخطاء مرة أخرى.	٢٠ آذار ١٩٨٨	١٧٧	امانة سر ق.ع.ق.م	١-كتاب راج العقيد الركن سري للغاية وشخصي ١٨٨ / أحمد ٢٠ آذار المعنون امضاء	٢٦/آذار/١٩٨٨
توجيهات ق.ع.ق.م ليوم السبت ١٩ / آذار / ١٩٨٨ المادة(٤)				إلى د. العمليات، اللواء الركن سلطان هاشم احمد قائد عملية الأنفال. اللواء الركن كامل ساجت وقائد فل ١ المعتمضن تليبيغ وتنفيذ التوجيه.	٢٥ / آذار ١٨٨
				إلى د. العمليات، اللواء الركن سلطان هاشم احمد قائد عملية الأنفال. اللواء الركن كامل ساجت وقائد فل ١ المعتمضن تليبيغ وتنفيذ التوجيه.	٢٥ / آذار ١٨٨

الوثيقة الخمسون ،

الموضوع	التاريخ	الرقم	الجهة	الاجراءات	الضابط المبلغ
هـ- الأذن.. قادة بمعنى الكلمة.. وليس ناس طبيين فحسب . هذا	٢٠ آذار ١٩٨٨	١٧٧	امانة سر ق.ع.ق.م	١-كتساب ر.أ.ج العقيد الركن سري للغاية وشخصي ٢٠/١٨٨	عبدخلف احمد
يصدق في الجيش وفي الحزب وفي النقابة وفي الابرلة الحكومية، ان دور القائد هو في تبصير المهزومين (بالرشد والردع) واعادتهم إلى رشدهم . وفي تشجيع الشجعان ، عندما يعبرون تصرفا عن القيم بصورة صحيحة وفي الإطار الذي يجب أن يمارسه الجميع.				آذار المعنون إلى د. العمليات اللواء الركن سلطان هاشم احمد قائد عملية الأنفال.	امضاء
توجيهات ق ع ق م ليوم السبت ١٩ / آذار / ١٩٨٨				اللواء الركن كامل ساجت قائد فلل المعتمدين تبليغ التوجيه وتنفيذه .	٢٧ آذار

الوثيقة الواحدة والخمسون:

ت	الموضوع	التاريخ	الرقم	الجهة	الاجراءات	الشابط المبلغ
	عندما يصبح الجرح ردياً يستخدم المدفعية في مختلف مسدياتها وعلى الاماكن التي كانت مخصصة كحصته للقوة الجوية لكي لا تعطى العدو فرصة لإلتقاط الأنفاس. توجيهات ق.ع.ق.م ليوم السبت ١٩ آذار / ١٩٨٨	٢٠ آذار ١٩٨٨	١٧٧	امانة سر ق.ع.ق.م	١- كتاب راج سري للغاية وشخصي ٢٠/١٨٨ آذار المعنون إلى د. العمليات، اللواء ١٩٨٨/	العقيد الركن عبدخلف احمد امضاء ٢٦/ آذار
					الركن سلطان هاشم احمد قائد عملية الأنفال. اللواء الركن كامل ساجت قائد فل ١ المتضمن تبليغ التوجيه وتنفيذ مضمونه	يعتبر الموضوع بتبليغ التوجيه امضاء ٢٧/ آذار

ملاحظة:

- ١- اشارة إلى استمرار قصف المنطقة ومن ضمنها حلبجة بالمدفعية والطائرات كي لا يلتقط العدو انقاسه والحديث هنا عن حرب حلبجة وقد استمر القصف المدفعي منذ ١٩ / آذار إلى نهاية الشهر من قبل القوات العراقية المتواجدة على مرتفعات قرية (بيركي) التابعة لدربنديخان وأكد على ذلك جمع من الشهود في قضية حلبجة.
- ٢- في هذا التاريخ لم تكن قوات العدو (الإيرانيين) متواجدة في أية بقعة من اقليم كردستان باستثناء حلبجة.

قام السيد المدعي العام بعرض هذه الأدلة التحريرية امام المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩ / ٥ / ٤ ودافع عن مضامينها كادلة ثبوتية غير قابلة للتأويل والشك لقيام الحكومة العراقية السابقة بالتخطيط والقيام بجريمة قصف مدينة حلبجة وضواحيها بالأسلحة الكيماوية المحرمة بولياً ثم تدمير المدينة واخراج أهلها منها ومطاردتهم بالطائرات المقاتلة حتى داخل الأراضي الإيرانية ثم تهجيرهم بعد فرار الغفو إلى المناطق الصحراوية وملاحقتهم أمنياً وحرمانهم من العودة إلى الوظيفة لمدة سنتين! كانت الأدلة صادرة من الاجهزة العسكرية والاستخباراتية الأمنية والإدارية التابعة للحكومة التي كان يترأسها المعدم صدام حسين.

تلاوة شهادة الشاهد (ملا محمد توفيق خوامراد):

طالبت هيئة المدعين بالحق الشخصي من رئيس المحكمة عرض أقراص (CD) لصور أحداث قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية فتم عرضها وكان تأثير الأحداث مؤلماً ووقعت على المتهمين كالصاعقة وأنكروا مشاهدة هذه الأفلام سابقاً.

وبعد ذلك قامت المحكمة بتلاوة افادة الشاهد المتوفي (ملا محمد توفيق خوامراد) في نود التحقيق بناءً على طلب الادعاء العام واستناداً إلى احكام المادة(١٧٢) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١. واعتبارها دليلاً وكما ادليت في مرحلة التحقيق ، وبجيز هذا النص القانوني تلاوة افادة المشتكي والشاهد أو المهتم امام المحكمة المختصة أنا تعذر حضوره امامها في المرحلة اللاحقة خصوصاً اذا كانت تحمل ادلة براءة أو ادانة تغير من اتجاه الحكم. فالذي حصل ان المتوفي (محمد توفيق خوامراد) افاد في مرحلة التحقيق: بأنه كان ضمن الوفد الحلبي الذي زار المعدم علي حسن المجيد في مقر مكتب منظومة الشمال) الذي كان يترأسها وأكد على جميع أقوال الشاهد عبداللطيف مولود في مرحلة التحقيق والمتعلق بمحتوى الزيارة وجواب المعدم علي حسن المجيد على الوفد الزائر.

ثم قررت المحكمة بكامل اعضاءها اجراء كشف ميداني على موقع الحدث (حلبجة) لتثبيت بعض الحالات التي يمكن تثبيتها وذلك لوجود اثار ناتجة عن الضربة الكيماوية والقصف المدفمي الذي تعرضت له مدينة حلبجة عام ١٩٨٨. وذلك استناداً لحكام المادة ١٦٥ من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١. ومنحت فترة مناسبة لجميع المتهمين بالرد على الوثائق والصور الفوتوغرافية والحية التي عرضت امام المحكمة.

(الكشف الموقعي) :

انتقلت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١ إلى مدينة حلبجة لأجراء الكشف الموقعي، حيث أجرت المحكمة الكشف عن بعض القبور و الدور المهومة نتيجة الضربة والتقطت مجموعة من الصور قامت بتدوين شهادة تسعة شهود استمعت اليهم ميدانياً.

كانت الزيارة في يوم حر شديد، انتقلت المحكمة بكامل اعضاءها واعضاء الادعاء العام و وكلاء المتهمين و وكلاء المدعيين بالحق الشخصي إلى داخل حلبجة و زارت عدة بيوت وملاجئ كان تفوح منها رائحة غريبة حتى ذلك الوقت وكما زارت القبور الجماعية في حلبجة وشواحيها وشخصت جميع الاماكن التي ظهرت في الصور الحية والفتوغرافية وهي تحتضن مئات الجثث من المدنيين الحلبيين. وكانت عيون الصحافة الكوردية والعربية حاضرة في ذلك الوقت. حيث سجلت حضورها وصورها وعملية الكشف الموقعي بصورة دقيقة.

جلسة واطلاق سراح متهم:

في الجلسة التاسعة عشرة وبتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٦ تشكلت هيئة الجنايات الثانية بكامل اعضاءها وبحضور الادعاء العام ووكلاء المتهمين والمدعين بالحق الشخصي. استمعت المحكمة إلى افادة المتهم (علي حسن المجيد) وتم ربط افادته بأوراق الدعوى، وكنا كوكلاء المدعين بالحق الشخصي قدمنا طلباً بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦ بجلب الملف التحقيقي الخاص بالمدعو (محمود فرج بلال السامرائي) من الهيئة التحقيقية في المحكمة الجنائية العراقية العليا وطلبنا احضار المدعو اعلاه في هذه القضية ثم اتفاد الاجراءات القانونية بحقه لأنه كان شاهداً حقيقياً على امتلاك العراق واستخدامه للأسلحة الكيميائية ضد الشعب الكوردي في قضية الانفال و احداث حلبجة وجاء في اعترافاته كما اسلفنا سابقاً بأن قواعد الحرية في كركوك وبلد الموصل الجوية كانت تحت تصرف المعدوم علي حسن المجيد في ضرب المدينة المنكوبة بالأسلحة الكيميائية، لكن الاوراق لم تأت إلى المحكمة ولم تتخذ اية اجراءات بحق المتهم (محمود فرج بلال السامرائي) بل أطلق سراحه فيما بعد بقرار خاطيء من المحكمة وبرئاسة قاض كوردي! كان الأولى أن يتم إحضاره لحين التأكد من خلو صفحته من اية تهمة أو جرائم منسوبة إليه. وبعد اتصالي برئيس مجلس القضاء الأعلى في حين حول هذا الموضوع كان جوابهم كالآتي:

عاجل وعلى الفور

محكمة التحقيق المركزية في الكرخ

مكتب السيد رئيس المحكمة المحترم

م/ إطلاق سراح متهم

تحية طيبة.

نوافق كتاب مجلس النواب العراقي والنائب بكر حمه صديق المحترم (٧٤) المؤرخ ٢٠١٢/٤/١٧ وأجيب بيان المطالعة حول ماورد فيه أن كان الموضوع المطروح قد نوقش من خلال الدعوى الخاصة بالمتهم (محمود فرج بلال السامرائي) الذي تم الإقراج عنه بكتاب المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (٢١٥٥ م ر م) في ٢٥/١٠/٢٠١١ - مراقق- أو هل تم الاخبار إلى مكتب المحكمة الجنائية العراقية العليا في كوردستان حوله. وبعد الرجوع إلى الأوليات واعلامنا.

مدحت المحمود

رئيس مجلس القضاء الاعلي

٢٠١٢/٤/١٩

نسخة منه إلى :

- مجلس النواب العراقي
- مكتب النائب بكر حمه صديق المحترم اشارة إلى كتابكم أنف الذكر - للتفضل بالعلم مع فائق التقدير.
- وزارة العدل - مكتب معالي الوزير المحترم - مراققين كتاب مجلس النواب العراقي - مكتب النائب بكر حمه صديق المحترم أنف الذكر، راجين اعلامنا ما تم بشأن الموما إليه مع فائق التقدير.

يشير الكتاب إلى كتابنا الموجه إليهم للاستفسار حول مصير المتهم المفرج عنه (محمود فرج بلال السامرائي) وقد زدنا بنسخة من كتابهم الموجه إلى محكمة التحقيق المركزية في الكرخ. وبعد فترة وجيزة لانتجاوز عشرة أيام زدنا معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى الشرح المفصل والوافي لعملية إطلاق السراح المتهم (محمود فرج بلال السامرائي) في حينه والكتاب موجه إلى مكتبنا مباشرة وهو كالآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد ٤١٤ / مكتب/ ٢٠١٢

التاريخ ٢٠١٢/٤/٢٩

جمهورية العراق

مجلس القضاء الأعلى

مكتب رئيس المجلس

مجلس النواب العراقي - مكتب النائب بكر حمه صديق المحترم

م/ إطلاق سراح متهم

تحية طيبة.

إشارة إلى كتابكم المرقم ٧٤ المؤرخ ٢٠١٢/٤/١٧ نود ان نبين الآتي:

١- سبق ان وردنا كتاب المحكمة الجنائية العراقية العليا المرقم ٢١٥٥ م/م المؤرخ ٢٥/١٠/٢٠١١ - مرافقه - متضمناً بأن المحكمة قررت الإفراج عن مجموعة من المتهمين من رموز النظام السابق من بينهم (محمود فرج بلال السامرائي) ويررت المحكمة المذكورة بعدم وجود قضايا أخرى لديهم ضد المتهمين المذكورين طالبة معرفة ما إذا كانوا مطلوبين في قضايا تحقيقية في المحاكم التابعة إلى مجلس القضاء الأعلى.

٢- تم التعميم على محاكم الاستئناف كافة ومحكمة التحقيق المركزية الاربعة إلى مجلس القضاء الأعلى لفرود الإجابات بعدم وجود قضايا ضد العوما إليه (محمود فرج بلال السامرائي) وبقية المتهمين المذكورين في كتاب المحكمة الجنائية العراقية العليا أنف الذكر عدا ثلاثة منهم وهم كل من (جمال مصطفى عبدالله) و(مزامح صعب الحسن) و(محمد مهدي صالح) وذلك بموجب كتابي محكمة التحقيق المركزية المرقمين (١٦٢٣) و(١٦٨٠٧) المؤرخين ٤/١٢/٢٠١١ و ١٢/١٢/٢٠١١ - مرافقه - وبناء عليه تمت إجابة المحكمة الجنائية العراقية العليا بموجب كتابنا المرقم (١٣٢٤ / مكتب / ٢٠١١) المؤرخ ١٤/١٢/٢٠١١ بعدم مطلوبة (محمود فرج بلال السامرائي) عن قضايا تحقيقية او جنائية قدر تعلق الأمر بمحاكم التحقيق او محاكم الجنائيات التابعة إلى مجلس القضاء الأعلى.

٢- بعد ربط المحكمة الجنائية العراقية العليا بعد ترشيحها بمجلس القضاء الأعلى بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ بموجب قانون تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١ ، ورد كتابكم المشار إليه في اعلاه . فتمت مفاتحة السيد رئيس محكمة التحقيق المركزية الذي تولى شؤون محكمة التحقيق الجنائية العراقية العليا فأوضح بكتابه المرقم (٥٨٩٧) المؤرخ ٢٠١٢/٤/٢٢ - مرافق- بما يفيد انه بعد الرجوع إلى الأوليات الموجودة في المحكمة الجنائية العراقية العليا ظهر بأن المتهم (محمود فرج بلال السامرائي) قد تم الافراج عنه من قبلهم في القضية الخاصة بانتفاضة عام ١٩٩١ الا انه مطلوب عن قضيتين أخرتين صادرة بحقه امر قبض من المحكمة الجنائية العراقية العليا. الأولى: عن جريمة تجفيف الأورار والثانية: عن جريمة صناعة الأسلحة الكيماوية. وهذا يخالف ماورد في كتاب المحكمة الجنائية العراقية العليا المرقم (٢١٥٥ م) المؤرخ ٢٠١١/١٠/٢٥ المنوه عنه في اعلاه مما يلقى عدم اخلاء سبيله حتى الانتهاء من هاتين القضيتين.

للتفضل بالعلم مع فائق التقدير.

مدحت المحمود

نسخة منه إلى :

رئيس مجلس القضاء الاعلي

-مجلس النواب العراقي -

٢٠١٢/٤/٢٩

-مكتب دولة رئيس المجلس المحترم-

اشارة إلى كتاب النائب بكر حه صديق أنف الذكر.

-مجلس النواب العراقي - مكتب النائب الأول لدولة رئيس مجلس النواب المحترمين-

اشارة إلى كتاب النائب بكر حه صديق انف الذكر- للتفضل بالعلم مع فائق التقدير.

- مجلس النواب العراقي- مكتب النائب الثاني لدولة رئيس مجلس النواب المحترمين اشارة

إلى كتاب النائب بكر حه صديق انف الذكر- للتفضل بالعلم مع فائق التقدير

-وزارة العدل - مكتب معالي الوزير المحترم- للتفضل بالعلم واتخاذ اللازم مع فائق

التقدير.

-رئاسة الادعاء العام- مكتب السيد رئيس الادعاء العام المحترم- للتفضل بالعلم واتخاذ

اللازم مع فائق التقدير.

- الهيئة التحقيقية في المحكمة الجنائية العراقية عليا- مكتب السيد رئيس الهيئة المحترم

للتفضل بالعلم واتخاذ اللازم مع فائق التقدير.

ان المحكمة الجنائية العراقية العليا قد أخطأت في قرار الاتراج عن المتهمين المذكورين رغم تبليغها بوجود دعاوى تفضى المتهم الهارب(محمود فرج بلال السامراشي) ويمود سبب هذا الخطأ الفادح إلى عدة اسباب منها اسباب تتعلق بالجانب الاداري والفني للمحكمة ، حيث لاتوجد روابط حقيقية بين الهيئات التحقيقية للمحكمة والهيئات المختصة التي تنظر في القضايا وهناك اسباب اخرى تعود للقرار التنفيذي القاضي بانهاء وتصفية اعمال المحكمة التي سنعود إليها عند الحديث حول محاولات لنهاء المحكمة والقضاء عليها بدوافع سياسية موجهة من الحكومة.

نعود إلى قاعة المحكمة والجلسة التاسعة عشرة في ١٦/٦/٢٠٠٩ حيث لم تتم ملاحقة المتهم من قبل محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا رغم تقديمنا للارواق ومناشداتنا للمحكمة وكانت لنا متابعات مستمرة مع الهيئة التحقيقية فكانت محاولتنا دون جدوى! رغم وجود اوراق تحقيقية متكاملة تتضمن الشكوى وحضور المشتكين والوكالات المضمونة والتبليغات وأسماء المتهمين! !

الفصل السادس

المتهمون الأربعة

تهيأت المحكمة بعد الكشف الموقمي للاستماع إلى افادات المتهمين الأربعة وهو الحق المكفول للمتهمين بموجب القوانين الجزائية المرعية، وكنا كفريق الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي نتنظر الموقف بشغف من أجل الاستماع إلى الحقائق والاسرار التي طالمت خفيت عنا، رغم اننا قد اطلعنا سابقاً على افاداتهم في مرحلة التحقيق، لكنها لم تكن كافية من جهة كون المتهمين قد سكتوا عن إجابة الكثير من الأسئلة المرجحة إليهم من قبل المحكمة وعلما المسبق بأنهم يعلمون الحقيقة كاملة وأنهم سيفصحون عنها في أية لحظة ويخرجوننا من طول الإنتظار والقلق الدائم ويريدون ضمايرهم من هذا الشبح المظلم المخيم على قلوبهم، والذي حصل انهم رغم مواجهتهم بالحقائق والوقائع، والوثائق والصور التي عرضت عليهم اثناء جلسات المحاكمة، إلا أنهم أنكروا التهم المنسوبة لهم ولم يعترفوا الا في فقرات جمعتهم على حد سواء، وفي ذلك تفاصيل نأتي إليها لكن الهيئة الجنائية كانت توجه إليهم وابلا من الأسئلة المباشرة اجبرتهم عن الاعتراف في بعض الاحيان ومن اجل تسليط الضوء على تفاصيل افادات المتهمين كما هي، نقوم بنقل افاداتهم كما وردت إلينا من المحكمة تحقيقاً للعدل وانصافاً مع المتهمين الذين شاركوا اخيراً في تحقيق العدالة بافاداتهم وردهم على أسئلة المحكمة واسئلة وكلاء المدعين بالحق الشخصي.

وقبل الدخول في عرض افاداتهم او الاشارة إلى شخصية المتهمين كما تعرفت عليهم اثناء المحاكمة في تفص الإتهام.

أولاً: علي حسن المجيد:

كان هادئاً اثناء المحاكمة بدءاً من لفادته إلى حين النطق عليه بالحكم شنقاً حتى الموت ، لكنه كان سياسياً بارعاً في توجيه الأسئلة إلى المشتكين والشهود مستعيناً بخبرته السابقة وذاكرته القوية في استذكار الاحداث والوقائع، وكان رجلاً مخادعاً بمعنى الكلمة يجيد الالتفاف حول اسئلة المحكمة، يتصرف كمحاور سياسي في بعض الاحيان، استطاع التخلص من الأسئلة المباشرة. وقدرته في التمثيل لاتقل عن قدرته كمحاور سياسي، حيث كان يصور نفسه دائماً بأنه لايعلم شيئاً عما كان يدور حوله.

ثانياً: صابر عبدالعزيز الدوري

المدير العام للإستخبارات العسكرية العامة سابقاً، رغم أشغاله لرئاسة هذا المنصب الاستخباراتي ألهم الا انه كان جباناً داخل القفص وشعر به الجميع ولطالما كان يتخوف من رئيس هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي (الاستاذ غوران ادهم) الذي كان يتلاعب بعواطفه و يخلق له مشاكل نفسية داخل القاعة حيث كان يوجه إليه أسئلة تثير قلقه وتزيد من تخوفه وفي نهاية الامر لم يستطيع تقديم افادته شفاهاً وإنما قدمها مكتوبة! .

الثالث: سلطان هاشم

بما انه كان محكوماً عليه بالإعدام في قضية الانفصال، كان يبدو عليه اثار هذه الاحكام بشكل واضح، كان صامتاً داخل القفص ولم يناقش المشتكين والشهود في قضية حلبجة واعتبر نفسه بريئاً يشكو من سوء معاملة السجانين من الناحية النفسية، فكان يبدو بائساً .

رابعاً: فرحان مطلق الجبوري

كان هادئاً، اكثر تماسكاً من رئيسه (صابر الدوري) ممثلاً بارعاً في اظهار براءته والظهور بملامح الرجل الاجتماعي المقبول ، لكنه ساعد المحكمة في اعترافه بالتواقيع المنسوبة إليه على وثائق الاستخبارات واعترافه بان العراق هو الذي ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، ثم قدم دفاعه بلائحة مكتوبة.

الجلسة التاسعة عشرة

في ٢٠٠٩/٦/١٦

إفادة المتهم (علي حسن المجيد)

المحكمة (موجهة خطابها للمتهم علي حسن المجيد): قبل البدء تود المحكمة أن تذكر بأهمية هذه القضية وخصوصاً أنك قد صدرت أحكام قضائية بحقك من هذه المحكمة ومن المحتمل أن تنفذ هذه الاحكام في أي يوم، فلا تبغني غير الحقيقة لأن هناك أناس من المؤكد أنهم ينتظرون هذا اليوم وما هي إجابتك عن هذه القضية وما هي أقوالك التي ستدلي بها عن هذه القضية أقصد الناس العراقيين، وعدا هذا نريد أن تقول شيء للتاريخ لأن كلامك هذا سوف يسجل ويثبت عن هذه الواقعة فنريد أن تقول الحقيقة لله سبحانه وتعالى وللعراقيين وللتاريخ.

المتهم (علي حسن المجيد): أن هذا الكلام لأغراض التاريخ ولأغراض حقيقية ما أنت فيه كرئيس للهيئة هنا في هذا المكان فقد أدبت واجبك وأنا معتن منك ولكن صدقني لن

أحدث الآ فيما أعرفه عن هذا الموضوع الذي كثر عنه الحديث من عام ١٩٨٨ الى يومنا هذا.

المحكمة: أنك دائماً أثناء الجلسات وفي مختلف الدعوى تردد عبارة (ماعاد شي يسوه) فنريد منك التحدث بالحقيقة كما هي، وأن كلام المحكمة عندما ذكرتك بأن هناك أحكام صدرت بحقك لا يُحمل على محمل التهديد أو غيره بل على العكس لأن كل دعوى لها ظروفها ولها قراراتها ولكن أردت أن أذكرك بشيء واقع في دعوى أخرى.

المتهم(علي حسن المجيد): بالرغم من أنني عضواً في القيادة السياسية السابقة وأتحمّل جزء من المسؤولية وليس كامل المسؤولية وموضوع حلبجة هو ليس موضوع قيادة التي أنا جزء منها وإنما موضوع يتبع الى سياسات خارج عمل القيادة وهي سياقات رئاسة أركان الجيش والقيادة العامة للقوات المسلحة، فموضوع حلبجة صار حوله الكثير من الكلام، الامريكان بشكل خاص قالوا ما قالوه في حينه بأن إيران هي التي قامت بضرب حلبجة وآخرين كثيرين ومن ثم عادوا وقالوا أن العراق هو من ضرب حلبجة ولو ثبت أن العراق هو من ضرب حلبجة فأني أتحمّل جزء من المسؤولية وليس كامل المسؤولية لأنني جزء من القيادة وليس مسؤولاً عنها، فأقول والله لم أعلم ولم أعمل ولم أامر ولم أشارك في ضرب حلبجة أو ما حولها لا بالسلاح الكيماوي ولا بأي سلاح آخر لأنني لم أكن مسؤولاً عنها بل تنحصر هذه المسؤولية برئاسة أركان الجيش ومن ثم وزير الدفاع ومن ثم القيادة العامة للقوات المسلحة، فأني والله لم أعلم ولم أشارك ولم أامر في إستخدام أي سلاح لا على مدينة حلبجة ولا على ما حولها ولم أشارك في أي شيء يتصل بعمل رئاسة أركان الجيش وأنا جازم أن أسمع من حضرتك والسادة الآخرين أي سؤال.

المحكمة: ماهو المنصب الذي كنت تشغله في يوم ١٦/٣/١٩٨٨؟

المتهم(علي حسن المجيد): أنني كنت أشغل منصب مسؤول مكتب تنظيم الشمال للحزب وكنت مسؤولاً الصلاحيات الممنوحة لي بموجب القرار رقم (١٦٠) لسنة ١٩٨٧.

المحكمة: هل تستطيع أن تبين للمحكمة ماهي الصلاحيات التي منحت لك والتي كنت تتمتع بها بموجب القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧؟

المتهم(علي حسن المجيد): كان عملي داخل في المنطقة الشمالية لمحافظة كركستان للحكم الذاتي الثلاث إضافة الى محافظتي نينوى والتأميم أنا مسؤول عنه (من

نقل، من تهجير، من مكافحة أعمال، من أي شيء) ومنذ وصولي أصدرت قرار أوقلت به كل الاعمال الاخرى وأعتبرنا المنطقة بحالة الإنذار القصوى وتوكلنا على الله وكان هدفنا هو إنهاء الاعمال المسلحة التي كنا نسميها في مصطلحنا حينذاك (أعمال التخريب)، كل عمل يستوجب الاستتباب الأمني كان من مسؤوليتي وكنت مخلواً بموجب هذا القرار الذي سألتني المحكمة عنه.

المحكمة: نحن نفهم من كلامك أنك مسؤول عن الاعمال العسكرية التي حصلت عامي

١٩٨٧-١٩٨٨؟

المتهم (علي حسن المجيد): كل عمل عسكري يخص الجانب الايراني أو يخص رئاسة أركان الجيش أو الحرب بين الدولتين ليست لي به أي علاقة، وأي عمل يخص مكافحة التخريب فأنا مسؤول عنه وأعمال مكافحة التخريب تجري عن طريق القوات المسلحة والقوات الامنية والجهاز الحربي الذي يسمى الجيش الشعبي حينذاك وأنا مسؤول عن هذه الاعمال؟ المحكمة: أي أنك تقصد الاعمال داخل الاراضي العراقية.

المتهم (علي حسن المجيد): الاعمال التي تجري داخل الاراضي العراقية مسؤول عنها (علي حسن المجيد) في أعوام ١٩٨٧ الى عام ١٩٨٩ حيث نقلت الى بغداد.

المحكمة: هل تستطيع ان تذكر للمحكمة الفترة الزمنية التي شغلت بها منصبك وتمتعت بها بهذه الصلاحيات؟

المتهم (علي حسن المجيد): منذ نهاية الشهر الثالث من عام ١٩٨٧ الى منتصف الشهر الثالث من عام ١٩٨٩ وهذه هي الفترة الزمنية لمسؤوليتي.

المحكمة: ورد بإفادات العديد من المشتكين والشهود أنه بعد واقعة حلبجة وهروب الاهالي الى ايران ومن ثم عودتها للعراق تم تجميع هذه العوائل ونقلها الى مخيمات ومجمعات سكنية ومنها مجمع (كردجال) ومجمع (برحشتر)، فهل كنت مسؤولاً عن ذلك؟

المتهم (علي حسن المجيد): بعد الشهر السادس من عام ١٩٨٧ إنتهى الترحيل.

المحكمة: ولكن هناك وثائق عرضت عليكم في مرحلة عرض الوثائق تنص على ذلك؟

المتهم (علي حسن المجيد): أبداً، لم أصدر من بعد الشهر السادس من عام ١٩٨٧ أي أمر الترحيل أو تجميع أو...الخ، أبداً.

المحكمة: أنك ذكرت قبل قليل بأنك منذ نهاية الشهر الثالث من عام ١٩٨٧ الى نهاية الشهر الثالث من عام ١٩٨٩ كنت مسؤولاً عن إستتباب الأمن وكل الأعمال التي وقعت خلال هذه الفترة، فإذا قام الحزب أو الداخلية التي تتواجد في المحافظات التابعة لك خلال تلك الفترة بنقل سكان أو وضعهم في مخيمات فهل لديك علم بذلك وخصوصاً أنها مسؤوليتك لأن هذه الجهات تابعة لك.

المتهم (علي حسن المجيد): حتماً إذا حصل هكذا أمر فأنا سأتحمل المسؤولية ولكن ما بعد الشهر السادس من عام ١٩٨٧ لم أصدر أمراً بنقل العوائل أو تهجيرها.

المحكمة: هل تستطيع أن تبين للمحكمة من هي الجهات التي وضعت تحت أمرتك بموجب القرار رقم (١٦٠) لسنة ١٩٨٧؟

المتهم (علي حسن المجيد): كل الجهات المدنية والعسكرية داخل المنطقة التي كنت مسؤولاً عنها كانت بإمرتي لأغراض تنفيذ القرار رقم (١٦٠) لسنة ١٩٨٧.

المحكمة: هل بقيت جميع هذه الجهات بإمرتك طوال الفترة من الشهر الثالث عام ١٩٨٧ الى الشهر الثالث من عام ١٩٨٩.

المتهم (علي حسن المجيد): نعم خلال هاتين السنتين بقيت جميع الجهات بإمرتي ولم يُزال منها أي شيء.

المحكمة: كان من ضمن القرار فقرة تنص على ما مضمونه وضع قيادات الجيش بإمرة (علي حسن المجيد) فهل كان الجيش بإمرتك؟

المتهم (علي حسن المجيد): نعم الجيش أيضاً كان بإمرتي لأغراض تنفيذ القرار رقم (١٦٠).

المحكمة: لقد شغلت في فترة لاحقة منصب وزير الدفاع ولديك معرفة بالاصطلاحات العسكرية، فهل يقصد بقيادات الجيش فقط قيادات القوات البرية أم يقصد بها قيادة القواعد الجوية الموجودة هناك؟

المتهم (علي حسن المجيد): كلا، القواعد الجوية لا تتصل بقيادات الجيش وإذا رجعت للمحكمة الى الاوليات الموجودة فالقوة الجوية خارج هذا السياق كله سواء القرار (١٦٠) أو غيره، وأن مجرد الزيارة الى القواعد الجوية فأنا لم أزد أي قاعدة جوية من القواعد الموجودة في المحافظات المشمولة بالقرار رقم (١٦٠) لسنة ١٩٨٧.

المحكمة: إذن نحن نفهم من كلامك أنك تفسر قيادات الجيش فقط بقيادات الفياق والوحدات العسكرية الموجودة في المنطقة أي القوات البرية، أما القوة الجوية فلم تكن مسؤولاً عنها ولم تكن تابعة لك؟

المتهم(علي حسن المجيد): نعم هذا تفسيري وأن قيادات الجيش لا تعطي أوامر للقوة الجوية.

المحكمة: حتى وأن كانت هذه القواعد الجوية موجودة ضمن منطقة صلاحياتك كأن تكون هناك قاعدة جوية في الموصل أو في كركوك مثلاً.

المتهم(علي حسن المجيد): القواعد الجوية ليست لها علاقة وليست مشمولة بالقرار رقم (١٦٠).

المحكمة: على سبيل المثال إذا كانت هناك عمليات عسكرية داخلية وليست مع الايرانيين أي مع المسلحين العراقيين وأشتبكت قطعاً عسكرية مع هؤلاء المسلحين وأحتاج الجيش العراقي الى إسناد وأنت لديك صلاحيات تصل تقريباً الى صلاحيات رئيس الجمهورية في تلك المنطقة فهل لديك صلاحية بأن تتصل بالقاعدة الجوية وتطلب منها إسناد جوي للجيش التابع لك؟

المتهم(علي حسن المجيد): أولاً هذا لم يحصل، ثانياً كل عمل له علاقة بالجبهة العسكرية المواجهة وما بعدها مثلاً عمليات الانتقال بالرغم من أنها عمل يعتبر داخلي ولكن فيها عمل مشترك مع الجانب الإيراني، كل الاعمال ليس لدي أية علاقة بها ولم يحصل أن الجيش عندما يتضايق يطلب مني لأن الجيش عندما يتضايق يطلب إسناد عن طريق مرجعه، أما أنا فيمكن أن يطلب مني مليشيات للاسناد أو الخ فيجوز أن أستطيع معاونته بذلك أما القوة الجوية فلم يطلبوا مني ولم تمر علي هكذا حالة وفي حالة حصول هكذا حالة فأنا لا أمر لأنها (القوة الجوية) خارج مسؤوليتي وبذلك سأطلب من الجهة الاعلى أن تأمر القوة الجوية بتنفيذ متطلبات الجيش ولم تمر علي أي حالة مما ذكرت.

المحكمة: ذكرت في بداية حديثك أنك لست كل القيادة السياسية في تلك الفترة ولكن جزء من هذه القيادة، وباعتبارك جزء من القيادة هل تستطيع أن تذكر للمحكمة من كان يشغل منصب قائد القوة الجوية في فترة ١٦/٣/١٩٨٨؟

التمتهم (علي حسن المجيد): على الأكثر وحسب ما أعتقد هو أما (حميد شعبان) أو (محمد حسام).

المحكمة: هل تستطيع أن تذكر للمحكمة أسماء القواعد الجوية الواقعة ضمن منطقة عملك؟

التمتهم (علي حسن المجيد): أنا لو كنت أعرف أسماءهم لذكرتها لهيئة المحكمة ولكن أنا لا أعرف أسماءهم حقيقة.

المحكمة: في إفادتك أمام السيد قاضي التحقيق وجه لك السيد قاضي التحقيق سؤالاً وأمتنت عن الإجابة عنه وأنا سأوجه لك نفس السؤال وأنت بإمكانك الإجابة أو الامتناع، أثناء إستجوابك في آب ٢٠٠٥ ذكرت أثناء الحرب مع إيران كنت في الشمال لفرض جمع المقاتلين لتحرير حلبجة وقد جمعت خمسة آلاف مقاتل إلا أنه وفي صباح اليوم الثاني التفت ب(نزار الخزرجي) وأعلمني بقيامه بقصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي؟ وهذا هو نفس السؤال الذي وجهه لك قاضي التحقيق.

التمتهم (علي حسن المجيد): كلاً ليس كذلك، إتصل بي الفريق الاول الركن (نزار الخزرجي) وأرجى لي أنهم طلبوا معاونة وهذا في الشهر الثالث ولكن لا أعرف أي يوم بالضبط ولكن خلال أيام الأزمة، وقال لي نحن نريد ثلاثين ألف مقاتل ولنرض تحرير حلبجة ونريد أن يكونوا متطوعين لتحرير مدينة حلبجة فقلت له (ببشر أبو أحمد) إنشاء الله، فخصصت في المحافظات حيث لدينا خمس محافظات، محافظات الحكم الذاتي التي هي السلمانية وأربيل ودهوك حيث خصصنا من كل محافظة من هذه المحافظات خمسة آلاف مقاتل وهؤلاء المقاتلين هم من الجيش الشعبي ومن مقاتلي أفواج الدفاع الوطني في حينه، وسبعة آلاف مقاتل من محافظة التأميم وثمانية آلاف مقاتل من محافظة نينوى وكان إجتهادي في حينه حسب التوزيع والكثافة السكانية للمحافظات، إتصل بي مسؤول تنظيمات دهوك وقال لي أنه خمسة آلاف مقاتل بالنسبة لمحافظتنا هو عدد كبير جداً وطلب مني أن أخفض عدد المقاتلين من محافظته الى أربعة آلاف مقاتل لأنه كان يخشى من تعرض المحافظة لخلل أمني إذا ما زدوني بخمسة آلاف مقاتل، فقلت له توكل على الله واتصلت بمسؤول السلمانية وقلت له عليك أن تزودني بستة آلاف مقاتل وعلى دهوك أربعة آلاف مقاتل ووصلوا الى السلمانية بالتاريخ المحدد وأنا بعد الظهر ذهبت الى السلمانية

والتقيت بـ(نزار الخزرجي) (رئيس أركان الجيش) وقلت له هل وصل المقاتلين فقال لي نعم وصلوا وشكرني فقلت له حدد لي ما هو واجبي لأنني في السابعة مساءً عندي إجتماع مع أمرى المفارز أو أمرى المجموعات حتى نوجههم بواجباتهم؛ فقال لي (أبو حمن شلون تقبل الميليشيات تحدد حلبجة؟ باجر شيكولون على الجيش العراقي) فقلت له إذن لماذا طلبت هذا العدد الكبير فقال لي أنا عندي هاجس ومعلومات أن السليمانية ستنفجر بين لحظة وأخرى لأن الإيرانيين والاحزاب العراقية الكردية وبالأخص الاتحاد الوطني الديمقراطي الكردستاني (جماعة جلال في حينه) وقال لي الآن ولا نعرف السليمانية متى تصير بها (فقاعة) ولا نستطيع تحريرها ونحن الآن نريد أن نفتش مدينة السليمانية؛ فقلت له هذا الموضوع إعني منه لأنه عيبٌ عليّ فأنا عندما جلبت هؤلاء الناس جلبتهم من أجل تحرير حلبجة ولم أجلبهم من أجل تفتيش مدينة السليمانية إضافة الى أن هناك ستة آلاف مقاتل هم أصلاً من محافظة السليمانية وهل يعقل أن يقوموا بتفتيش أهلهم؟! فقال لي سنوزعهم على المحيط وكذا؛ فقلت له كلاً أريدك أن تحضر معي الساعة السابعة مساءً وتقول لهم هذا الكلام مباشرة كي لا أصفر في نظر (ريبي) لأنني كذبت عليهم وقلت لهم أريدكم أن تحضروا متطوعين لتحرير حلبجة، وذهبنا أنا وهو ويسمعوني في الشمال وبالأخص من كانوا مقاتلين في أفواج الدفاع الوطني وحضروا في ذلك اليوم؛ فحضر معي (نزار الخزرجي) وتكلمت معهم على الفكرة الموجودة لدى السيد رئيس أركان الجيش وقلت لهم أن رئيس أركان الجيش سيتحدث معكم مباشرة؛ فتكلم معهم واعتذر وقال لهم الجيش وضعه جيد ونكر لهم في حينه أن الجيش الايراني متواجد أمام مدينة حلبجة بـ(١٠كم) فيجب إزاحة هذا الجيش حتى نصل الى العدينة ومن ثم تحريرها؛ ولكن أنا والله ويشدتي هذه لم أكن مرتاحاً لهذا العمل لأنه سأصفر أمام رفاقي (ريبي) ولكنه حصل، وفعلتُ قمتنا بتفتيش المدينة ولم يحدث أي حادث إلا شخص واحد من أهالي دهوك على ما أظن وكان من الجيش الشعبي حيث أصابته إحدى الاطلاقات من بندقيته بإصبعه الخنصر الصغير الايسر وأنا أذكرها لحد الآن وهذه هي الحادثة الوحيدة التي حصلت؛ وفي اليوم الثاني بحدود الساعة العاشرة نعتب لأطمئن لأنهم سيهاجمون حلبجة وينفس الوقت إنقطعت المدينة عن خط التواصل مع مدينة حلبجة أوسع الامداد؛ فقلت له - أي نزار الخزرجي - (ها شخبارك إنشاء الله كملتوا مهمتكم) وأردت أن أسأل عن هذا الموضوع فقال لي إسمع هذه الطائرات (ضريتهم خمسة وهي الوراحة خمس

طائرات أخرى) فقلت له أن هناك مدنيين في المدينة، وسأتكلم لمحكمةكم عن المدنيين حيث طلبت المحافظ فلم أجده فوجدت أمين سر الفرع وهو المرحوم (سيد أسود) فقلت له (لي ياسيد أخوي أبو محمد) أن حلبجة لربما ستسقط إذا لم تكن قد سقطت الآن لأنه لم تكن تعرف حقيقة ولم تكن لدي معلومات فقلت له أريد منكم أن تقيموا مخيمات وتعشون بالناس وترحبون بهم والخ وتعاون مع الجيش وإذا لم تكفي الخيم الموجودة سأخذ لكم من الفيلق الخامس الذي كان مقره في حينها في أربيل وليس في الموصل، وأتصلت به عصرًا وقال لي لم يأتي لنا أحد في حلبجة فقلت له إننا وضعها جيد فقال لا والله لأن (جماعة جلال) منعوا أهالي حلبجة من المغادرة للخ فقلت له على كل حال وأنتقدت هذا العمل لأنه عندما يجتمعون الشعب تحت النيران والمدفعية الخ وهذه حرب ضرورية يعني (تثرم ما تخلي جدامه وما تفرزن) فقلت له على كل حال وقال لي نحن جاهزون ولكن لم يأتي لنا أحد وبعدما سمعت أن هذه المنطقة ضربت بالسلاح الكيماوي وأن إيران...كذا.....ألخ وكان اسم من الاكراه حاضرين ومنهم رئيس.....

المحكمة: إذن أنت تقصد (ضربتهم خمس طائرات وبعد خمس طائرات أخرى متوجهة لضربهم) إذن هذا الكلام لنزار الخزرجي؟

المتهم(علي حسن المجيد): هذا القول لـ(نزار الخزرجي) ولكن الايرانيين متقدمين (١٠كم) عن مدينة حلبجة فمن غير المعقول أنه يضرب المدينة أو الطائرات السمتية تعبر هذه المسافة الـ(١٠كم) نون أن تتعرض للضرب !! فأكدت قلت مع نفسي وأنصرف ذهنتي الى أنه سيقوم بضرب الايرانيين الذين كانوا متقدمين مسافة (١٠كم) في العمق العراقي ومن ثم للتوجه للمدينة وأنا حقيقة لا أعرف بهذا الموضوع.

المحكمة: ولكن الموضوع ليس بهذه البساطة إضافة الى أن (نزار الخزرجي) لا يستطيع أن يكذب عليك.

المتهم(علي حسن المجيد): أنا أتكلم بالذي أعرفه، موضوع الحرب وموضوع رئاسة أركان الجيش ووزارة الدفاع كاملة أنا لا أتدخل بها لأمر خاصة بي ومنها شخصية.

المحكمة: المحكمة سأنتك عن منصبك حتى تحدد وظيفتك ونحن نعلم أنك ليست لك علاقة بوزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش، ولكن رئيس الجيش (نزار الخزرجي) عندما تكلم في حينها لم يكن يتحدث مع أمر لواء أو قائد فرقة وإنما كان يتحدث مع شخص لا يمثل

رئيس الجمهورية فقط بل يمثل مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية في المنطقة الشمالية لتنفيذ سياستها وهذا ما نص عليه القرار (١٦٠) فلذلك فإن (نزار الخزرجي) عندما تحدث لم يكن يتحدث مع إنسان عادي وإنما يتحدث مع شخص رفيع المستوى ولا يستطيع أن يكذب عليك وأنا متأكد أنه لو كذب عليك لتمت معاقبته حتى وأن كان رئيس أركان الجيش وحتى أنه لم يكن تابع لك فبإمكانك أن تتبع طريق آخر ويتم معاقبته من قبل مراجعه، والمحكمة تعرف ما هي حدود مسؤوليتك كما أنك قلت إبتداءً (إذا ثبت أن العراق هو من ضرب حلبجة بالسلاح الكيماوي فأنا لا أتحمّل كامل المسؤولية وإنما أتحمّل جزءه من المسؤولية) وبذلك فالمحكمة تناقشك من نفس المنطلق ومن نفس اللغة التي تحدثت بها ومن فمك ندينك، والمحكمة أيضاً تعرف أنك لست مسؤولاً عن فعل هذا القائد الذي جاء من بغداد ولكن إذا قال لك هذا القائد كلام معين يجب أن تذكره لهيئة المحكمة.

المتهم(علي حسن المجيد): أنا لذي تفاصيل كثيرة ولكن لن أتكلّم بها لأنها شخصية.

المحكمة: إذا كان لديك كلام فتكلّم به الآن لأنه قد لاتتاح لك فرصة ثانية للتكلّم.
المتهم(علي حسن المجيد): هذا موضوع شخصي وفيه شيء عائلي.
المحكمة: الامور الشخصية والعائلية نحن لا نتدخل بها وليست لها علاقة بموضوعنا.
المتهم(علي حسن المجيد): أنا أريد أن أوضح للمحكمة لماذا خدّدت مسؤوليتي ولماذا لم أشأ التدخل، أحدهم وهو قائد عمليات النفط وإسعه (بارق الحاج حنطة) جاء بعمتقل وهو من إخواننا الاكراد حيث كانوا في الطائرة الهليكوبتر وعندما وصلوا الى المكان الذي أرادوا النزول فيه وقبل نزولهم أو أثناء نزولهم قام (بارق) برفس المعتقل الكردي فوقع على رأسه من الطائرة على الارض وتوفاه الله، فتكلّمت مع رئيس أركان الجيش وقلت له (بارق هيج سوة مكسورة) وقلت له أن الله لا يرضى بذلك وأنا أشجب هذا العمل، فكان هذا الامر ليس من صلاحية رئيس أركان الجيش وإنما من صلاحيات وزير الدفاع في حينه (رحمه الله) وليس هذا فقط بل إضطروني الى عمل أكثر من ذلك حتى تم نقل (بارق) مجرّه نقل لأنه صديقه، فكانت متحفظ جداً كي لا أخلق مشكلة بيني وبين الجيش الذي كان يقوده المرحوم (عدنان خيرالله) وهو من أقاربي ووالده متزوج من أختي ولهذا دفعت نفسي خارج هذا الموضوع ولم أسأل عنه، كل معارك الانفال العسكرية لم أتدخل بها ولو بحرف واحد

سواء تحريك جندي أو مفرزة أو رهط أو فصيل أو سرية أو فوج أو فرقة أو فيلق لأنني تحفظت الى أن اكملت السنيتين وخرجت وأنا لست مسؤولاً عنه، والجانب الآخر الذي يعنني هو جانب شخصي وهذا الجانب هو الذي يعنني أكثر من غيره ولذلك بقيت متحفظاً، هناك قائد فيلق لم ينفذ أمري وهو قد يسمعي الآن وكان رفيقي وعضو مكتب عسكري معي وإسمة (طالع الدوري) لم أستطع معاقبته وإنما فقط قمت بنقله ورجوت نقله (رجاءاً) لأنه حقيقةً إمتنع عن تنفيذ أوامري بينما الصلاحية تقول بأن أقصيه ولكن أنا لم أتدخل في عمل الآخرين حتى لا أخلق لنفسي مشكلة، وهذا الذي يدفعني لأن أتجنب، وبينفس اليوم بعد أن اكملنا التفتيش وأمرت بأن كل شخص يعود لمكانه بعد أن تبيتوا تلك الليلة وأن هؤلاء الثلاثين ألف كلهم يسمعونني الآن لأنهم من مناطق الحكم الذاتي وكركوك والموصل وهم الآن يسمعون كلامي وأنا كنت أتوقع مجيئهم ليذكروا القصة ولكن (الله ما هدام) وكل شخص يتحمل مسؤولية نفسه، وعندما ذهبت اليهم مرة أخرى قلت لهم أنني اكملت واجبي ولم أجد الأخ رئيس أركان الجيش فقال لي قائد الفيلق أو رئيس أركان الفيلق لا أعرف من منهما، بالضبط قال لي (السيد راج ذببة عليك مال الضربة الكيمياوية) فقلت له كيف؟ قال لي أما (رسول مامند) أو (عباس مامند) كان معه وقال له (ثرة علي ضرب بالكيمياوي) فقلت له (بجازه الله) وبعد ذلك لم نتواجه، وفي يوم من الايام رأيته على شاشة التلفاز في هولندا يقول (علي خابر على صدام حسين وكالوا على ضربة حلبجة) وهو والله غير صادق وهو الآن يسمعي و(بخسة هوة) وأنا لو قلت هذا الكلام لذكرته الآن للمحكمة ولو استخدمتها لقلت لكم الآن كأن أقول لمحكمتمكم (تضايقتنا وماله جارة الآن استخدم هذا الحال أقل شيء) ولكن صدقتني هذه هي الأسباب الشخصية التي دفعتني أن أخلص نفسي من هذه المشكلة.

المحكمة: لقد ذكرت الآن معلومة وهي أن (نزار الخزرجي) قال (وجهت خمسة طائرات ثم وجهت خمسة طائرات أخرى ليضربوهم) فهل كان يقصد ضرب الجيش الإيراني أو ضرب مدينة حلبجة؟

المتهم(علي حسن المجيد): والله قلت له (أبو أحمد موهذي بيهة أهالي عراقيين) قال لي (كلهم إيرانيين فعلت والديهم) وهو يسمعي الآن.
المحكمة: هل يقصد الموجودين في حلبجة؟

المتهم(علي حسن المجيد): أنا قلت له هناك مدنيين.

المحكمة: أين يتواجد هؤلاء المدنيين؟

المتهم(علي حسن المجيد): يتواجدون في المدينة ولكن أنا أنصرف ذهني أنه سيقوم بضرب المقدمة ومن ثم يتقدم نحو المدينة.

المحكمة: إذن هكذا كان جوابه؟

المتهم(علي حسن المجيد): أجباني وقال (كلهم إيرانيين نعلت والديهم).

المحكمة: هل تطرق لك على نوع العتاد الذي إستعمله خاص أم تقليدي؟

المتهم(علي حسن المجيد): كلا.

المحكمة: من خلال حديثك أنت تشكك هل أن إيران هي من قامت بالضربة أم العراق

هو من قام بالضربة الكيماوية، أليس هو هذا مفهوم كلامك؟

المتهم(علي حسن المجيد): نعم.

المحكمة: من مفهوم الحديث لوكان (نزار الخزرجي) يتهم إيران بالضربة الكيماوية لكان المفروض به أن يبلغ مراجعه بقيام إيران بالاعتداء على مدينة عراقية بالضرب بالسلح الكيماوي بواسطة القوة الجوية حتى تتخذ الحكومة العراقية موقف كأن يكون إحتجاج لدى الامم المتحدة أو تعبير عن رأي أو تصوير ما يمكن تصويره إنا كانت المدينة سقطت بيد الايرانيين فالحكومة العراقية لاتستطيع تصوير المدينة ولكن يمكن تصوير الحد الذي تستطيع الوصول اليه وتصوير الحالات التي تقع بيد الجيش العراقي، وأنت بينت اليوم للمحكمة أنك كلفت بجمع أشخاص مسلحين للواجب الذي بلغت به وهو تحرير حلبجة من الايرايين وبناءً على ذلك تمت وبموجب الصلاحيات الممنوحة لك بجمع عدد يقدر ب(٢٠٠٠٠) ثلاثين ألف مقاتل من محافظات الحكم الذاتي الثلاث ومحافظتي الموصل وكركوك لغرض تحرير حلبجة ومن ثم لم يتم إستخدامهم لتحرير مدينة حلبجة بل تم إستخدامهم لتفتيش مدينة السليمانية، إذاً حسب رأيك إذا كانت إيران هي من قامت بضرب مدينة حلبجة بالسلح الكيماوي فلماذا مورست إجراءات بحق الاهالي العائدين من إيران بعد الغزو؟ وقد سمعت أنت المشتكين والشهود وكذلك هناك وثائق تتحدث عن نقل الى مدينة أربيل.

المتهم (علي حسن المجيد): أقول لكم اليوم وأنا مسؤول عن قلبي هذا لم أصدر أي تعليمات تخص أهالي حلبجة ولم أصدر أي تعليمات تخص محافظة أو مجموعة أو حزب أو أي قرية للاحلجة ولا غيرها، وهناك أحزاب وهذه الأحزاب تتفاوت فهناك أحزاب معارضة وأحزاب تحمل السلاح وتتفاوت فعاليتها ورغم ذلك لم أصدر تعليمات على هذا الحزب دون ذلك أو هذه المجموعة دون تلك أو هذه القرية دون الأخرى أو هذه المدينة دون الأخرى، وهذا كله كلام ليس له أي علاقة في مسؤوليتي ولم أصدر أي تعليمات تخص مدينة حلبجة وكيفية التعامل مع أهاليها، وما هو السبب في أن تعامل مدينة منكوبة بطريقة كأن نصرهم من الوظائف ونمنعهم وغيرها؟ فلا يجوز له العودة الى العمل الوظيفي مالم ترع عليه سنتين وهذا القرار صادر للكامل وليس لحلبجة، وأن كل شخص يلتحق بصوف العسكر المضاد الذين نسميهم (البشمركة) أو مع الجانب الإيراني أو غيره فلا يجوز له العودة الى الوظيفة الأبعد سنتين وهذا القرار عام ولا يخص مدينة أو مجموعة أو حزب.

المحكمة: إذن مدينة ضرب أهاليها بالسلاح الكيماوي ولنفرض مثلاً أن (نزار الخزرجي) إستعمل صلاحيته أو إجتهد وضرب المدينة وهرب أهالي المدينة بإتجاه إيران لعدم وجود مهرب آخر لأن الجيش ضريهم بالسلاح الكيماوي فهربوا بإتجاه الحدود وتلقوا المعونة من الدولة المجاورة وعندما سمعوا بالعفو عادوا فلماذا تم إحتجازهم ونقلهم الى المجمعات السكنية؟!

المتهم (علي حسن المجيد): لا يوجد هناك أمر بالاحتجاز.

المحكمة: ولكن هناك وثائق موجودة لدى المحكمة.

المتهم (علي حسن المجيد): إذا كان الأمر صادر مني فأنا أتحمل مسؤوليتي وأنا لم يصدر مني أي أمر بالاحتجاز.

المحكمة: أنت مسؤول مكتب تنظيم الشمال، هل يستطيع غيرك أن يصدر أمراً بالاحتجاز؟

المتهم (علي حسن المجيد): نعم اللجنة الامنية تستطيع أن تعمل في هكذا مجال وتستطيع أن تحتجز وتستطيع أن تفعل كل شيء لأنها مسؤولة عن أمن المحافظة. المحكمة: هل تستطيع اللجنة الامنية ترحيل العوائل (نقل قسري) من منطقة الى منطقة أخرى؟

المتهم (علي حسن المجيد): لقد توقف الترحيل بعد الشهر السادس من عام ١٩٨٧.

المحكمة: ولكن لدى المحكمة وثائق تثبت عكس ذلك؟

المتهم (علي حسن المجيد): مدينة حلبجة سمّعت أنهم سيشيدون مدينة أخرى غيرها وهكذا سمّعت عندما كنت وزيراً للحكم المحلي لأن هذه المنطقة ضربت بالأسلحة الكيميائية لعدة مرات فظرياً إجتهدوا بأن لا يذمب إليها أحد خوفاً عليهم من الموت ليس أكثر ولكن أنا أتساءل من أين جاءت هذه الوثائق؟؟ ولربما أنها وثائق غير صحيحة.

المحكمة: إذا كانت هذه الوثائق غير صحيحة فعليك تفنيد مضمونها وأثبت لنا ذلك

وأذكر الأسباب.

المتهم (علي حسن المجيد): لقد عرضت هنا في المحكمة وثيقة ولكن لا أعرف بالضبط

أن كانت عرضت في قضية التطهير العرقي أم في هذه القضية وكانت هذه الوثيقة صادرة من نائب محافظ السليمانية الى أربيل وتحديث عنها في حينه وقلت أن هذه غير صحيحة وأنتي ومنذ للشهر السادس من عام ١٩٨٧ لم أصدر هكذا أمر بالرغم من أنني مسؤول وأتحمل المسؤولية وحتى أن لم أكن أعرف.

المحكمة: مثلاً هذه الوثيقة التي بين يدي الآن من وزارة الداخلية - محافظة السليمانية - مديرية الشؤون الداخلية بالعدد (٨٩٣) وقد عرضت عليك هذه الوثيقة سابقاً وهي قائمة بأسماء العوائل وصادرة من نائب محافظ السليمانية وتحتوي على أسماء عوائل تم نقلهم الى أربيل، فاهو تعليقك؟

المتهم (علي حسن المجيد): سيادة للرئيس لو تتفضل بقراءتها جيداً نستجد أن من غير المنطق أن تصدر هكذا وثيقة من نائب محافظ الى محافظ ويقول أن عليك أن تستقبلهم وكذا!!! وهذه غير صحيحة.

المحكمة: هذه وثيقة أخرى تدخل ضمن السقف الزمني الذي ذكرته من لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السليمانية - العدد (١٨٣٣) في ١٤/١١/١٩٨٨ الى كافة اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي في الاقضية كافة، الموضوع أهالي حلبجة (إلحاقاً بكتائبنا ١٧٤٥ في ٢٧/١٠/١٩٨٨ يرجى إعلامنا مامه تنفيذه بشأن ترحيل أهالي حلبجة المشمولين بالعموم العام الاخير الى محافظة أربيل بالسرعة الممكنة رجاءاً) وموقعة من قبل (جعفر

عبدالكريم البرزنجي) رئيس لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السلیمانیة) هل تريد أن تطلع على هذه الوثيقة؟

المتهم(علي حسن المجيد): كلا فقد سبق لي أن إطلعت عليها وهذه الوثيقة لربما لو نسأل (جعفر) لقال أنها غير صادرة مني لأنها لو كانت صادرة منه لأعطي نسخة من الوثيقة لمكتب تنظيم الشمال للعلم مثلاً أو الاطلاع أو التنفيذ وغيره، أنه الآن يعطي للجان الامنية على أساس أنه أمر مني وعليه كان يفترض أن يعطي نسخة لي.
المحكمة: هل يستطيع (جعفر البرزنجي) أن يصدر هكذا صلاحيات بدون الرجوع اليك؟

المتهم(علي حسن المجيد): كلا لا يستطيع والعلم عند الله أنا غير متأكد من أن هذه الوثيقة صحيحة أم لا.

المحكمة: هذه الوثيقة بحث آخر نحن نسألك هل يستطيع (جعفر البرزنجي) أن يصدر صلاحيات وهكذا وأمر دون الرجوع لك؟
المتهم(علي حسن المجيد): كلا، ولا يستطيع أن يصدر صلاحيات الى محافظ أربيل، هو محافظ السلیمانیة فلا يجوز.

المحكمة: ولكنه يخاطب الجهات التابعة له وهم مدراء النواحي والاقضية؟
المتهم(علي حسن المجيد): تابعة له بناءً على أمري؟ كان المفروض أن يقول نسخة منه الى مكتب تنظيم الشمال للاطلاع أو كتابكم كذا للاطلاع وأترك تقدير ذلك للمحكمة.
المحكمة: الوثيقة الاخرى هي بوقية تم عرضها عليك سابقاً رقم المنشأ (١٦٥٠) من لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السلیمانیة الى اللجان الفرعية (بوقية قيادة مكتب تنظيم الشمال - مكتب السكرتارية المرقم (٢٩٤٦) في ١٠/٤/١٩٨٨) ما يلي: بالنظر لقرب إنتهاء مدة قرار العفو العام نسب الرفيق المناضل (علي حسن المجيد) مسؤول مكتب تنظيم الشمال ما يلي:١. تنتهي كافة لجان إستقبال العائدين من أعمالها بالساعة(٦٠٠) يوم ١٠/٩/١٩٨٨، ٢. إرسال العائدين الى الصف الوطني إعتباراً من يوم ١٠/٩/١٩٨٨ الى مكتب تنظيم الشمال - السكرتارية بعد التنسيق مع سكرتير لجنة شؤون الشمال، ٣. تتولى الجهات العسكرية تأمين إيصال المذكورين الى السكرتارية لإنتخاذ ما يلزم. وهذه البوقية تنظم عمل العائدين بعد العفو، فما هو تعليقك؟

المتهم (علي حسن المجيد): هذه البرقية تشير الى الشهر السادس من عام ١٩٨٧ وليس الشهر العاشر من عام ١٩٨٨ وهذه الوثيقة غير صحيحة وهذه هي نفس البرقية ولكن أعطوها تواريخ فيما بعد وهذا الامر إنتهى نهاية الشهر السادس عام ١٩٨٧.

المحكمة: كلا، أنت أعطيت تلك المهلة للمناطق التي أعلنتها مناطق محرمة وهذه المهلة إنتهت يوم ١٩٨٧/٦/٢١، يوم ١٩٨٧/٦/٢٢ أصدرت الامر المرقم (٤٠٠٨) والذي عرض عليك في المحكمة وأقريت بمضمونه والذي يبين سياستك في المنطقة، أما هذه البرقية فهي تتحدث عن الناس العائدين وهم من أهالي المنطقة والذين يعودون بعد قرار العفو الذي صدر فتحدد مصيرهم بأن يتم تسليمهم الى سكرتارية مكتب تنظيم الشمال، هل هذا الكلام صحيح؟

المتهم (علي حسن المجيد): أبدأ هذا الكلام غير صحيح، وأود أن أوضح للمحكمة إننا كان العائدين من العراق فنحن حرمتنا أصلاً فكيف يعودون ومن أين، إننا وجدوا عائلة أو بشر واحد يضربوه أما إذا يلقون عليه القبض ففي ذلك الحين توجد إجراءات أخرى، أما العائدين من إيران بعد العفو فلا توجد عليهم تحديدات أو يشترط وضعهم في مكان معين بل كل شخص يعود الى منطقتة.

المحكمة: ولكنك سمعت كلام المشتكين والشهود وما قالوه بهذا الشأن؟

المتهم (علي حسن المجيد): نعم سمعت ولكن ليس كل الذي قالوه صحيح وليس كل غير صحيح.

المحكمة: كلا ولكنك سمعت أن قسم منهم ذهبوا الى المجمعات السكنية القسرية لي أربيل وقسم آخر الى (نكرة السلما) وتم إعتقال قسم منهم وقسم آخر لم يذكروا أنه تم إعتقالهم بل قالوا تخفيتم في المناطق ومن ثم عدنا.

المتهم (علي حسن المجيد): هؤلاء إذا كانوا قد عادوا بعد العفو فلم يتكلم أحدهم بالكلام الصحيح أبدأ، أما إذا قبل العفو لربما، أما بعد العفو فلا يجوز أن يكون هناك قرار عفو ونحن نأخذهم الى (نكرة السلما) أو مكان آخر! فهذا لايجوز لأن هذا تقاطع وثلمة على القيادة التي أنا عضو فيها فلا يجوز أن يعطى أحد كلام ويتراجع عنه ولايجوز أن يصدر أحداً أمر عفو ومن ثم يقوم (يطلع شغلات فسلوكيات ما يسون) نحن عفيتم عن كل

المسلحين فما بال الناس الذين عبروا ومن ثم عادوا ما عدا (جلال الطالباني) لم نغفوا عنه لأسباب هو يعرفها ونحن نعرفها.

المحكمة: على فرض صحة كلامك.

المتهم (علي حسن المجيد): أنا متأكد من صحة كلامي.

المحكمة: أنت متأكد ولكن المحكمة تستمع لكلامك الآن وتوازن بينه وبين كلام المشتكين والشهود حيث ذكروا أنهم عادوا بعد العفو وأنت تقول أن أي شخص عاد بعد العفو لم تطله أي إجراءات بسبب صدور العفو وأن السلطة عندما تمنح عفواً فلا يترتب أي أثر قانوني على الشخص لأن هناك عفو، ولكن المشتكين والشهود أبرزوا وثائق تخص العائدين للدولة والعائدين للصف الوطني الذين شملهم العفو وذكروا أيضاً أنهم تم نقلهم إلى أما مجمع قسري أو إلى نكرة السلطان، إذن إن الافادات تطابقت مع كلامك أنت فقط الفقرة التي تخص النهاية في معتقل....

المتهم (علي حسن المجيد): أترك ذلك لتقدير المحكمة.

المحكمة: نعود لموضوع كلامك مع (نزار الخزرجي) حيث ذكرت أن نزار الخزرجي أرسل طائرات ولكن لاتعرف نوع العتاد الذي أطلقته الطائرات على مدينة حلبجة هل هو سلاح كيميائي أو تقليدي، فبرأيك وحسب قناعتك هل لدى (نزار الخزرجي) سلطة إصدار الأوامر للقوة الجوية؟

المتهم (علي حسن المجيد): إبتداءً فأنا كل عمل عسكري للقوة الجوية يتم بأمر القائد العام للقوات المسلحة أو نائب القائد العام للقوات المسلحة (وزير الدفاع)، وأن إرتباط القوة الجوية بوزير الدفاع ولكن ليس بصفته وزير الدفاع وإنما بصفته نائب القائد العام للقوات المسلحة هذا حسب علمي، وأن (نزار الخزرجي) ليست لديه سلطة على القوة الجوية إذا لم يستخدم سلطة وزير الدفاع.

المحكمة: هل حصل نزار الخزرجي على موافقة وزير الدفاع؟

المتهم (علي حسن المجيد): لربما أنا لا أعرف.

المحكمة: حسب معلوماتك بإعتبارك أحد رجال السلطة والسياسة ومسؤول المنطقة الشمالية في تلك الفترة وحسب قولك أن (نزار الخزرجي) هو من قام بالضربة الكيميائية ونسب الفعل إلى (علي حسن المجيد).

المتهم (علي حسن المجيد): نعم حيث قام (نزار الخزرجي) بإبلاغ شخص وإسمه أما (رسول مامند) أو (عباس مامند) حيث أبلغه أن (علي حسن المجيد) هو من قام بالضربة الكيميائية فقلت الله يبني وبينه.

المحكمة: حسب رأيك كونك المسؤول الأعلى في المنطقة وقد علم رئيس السلطة أن علمت أنت بأن هناك منطقة عراقية ضربت بالسلاح الكيميائي، فما هو الاجراء الذي إتخذتموه تجاه الرجل الذي قام بهذا العمل على إعتبار أن هناك ضحايا عراقيين بهذه الضربة؟ ومثلاً (بارق) إجتهد وضرب أحد الاشخاص المواطنين وقام بقتله وهذا مواطن واحد ولكن هذه مدينة وأهالي وضحايا فما هي الاجراءات التي إتخذتموها بحق هذا القائد؟

المتهم (علي حسن المجيد): أن هذا خطأ أسجله على القيادة التي أنا جزء منها حيث كان يفترض في حينه أن تعلن هذا للعالم كله وتدعوا أناس بعد التحرير وتبين ماهو السلاح الذي يملكه العراق والسلاح الذي تملكه إيران، وأنا سمعت أنه صار إجتماع وحضره وزير الاعلام في حينه حسب ما أظن وبالتالي توصلوا الى ترك الموضوع لأن الدول مستمرة بالبحث حيث قالت الدول أن العراق لا يملك هذا السلاح وصار الرأي أن يترك هذا الموضوع وهذا عرفته فيما بعد، وأيضاً موضوع آخر أود ذكره للمحكمة وهو عندما خرج (نزار الخزرجي) الى خارج العراق حيث كتبت عليه جريدة بابل والذي كان رئيس تحريرها (عدي صدام حسين) في حينه وأن (نزار الخزرجي) يسمعي الآن وإنشاء الله يكون حي ويسمعي حتى يعرف الحقائق لأنني أتكلم ولا أخفي شيئاً، كان زوج بنت (نزار الخزرجي) يعمل ضابطاً في جهاز المخابرات وأعتقد أنه كان يرثبه رائد وعلى ما أظن كان إسمه (أحمد) حيث جاء الى شخص من أصدقاءه وهذا الشخص هو من أقاربي حيث أن والده هو ابن خالي وكان يناديني عمي فقال له صهر (نزار الخزرجي) أن عمي (أبو أحمد) إتصل بي وأن يعاتبكم ويقول لمانا تتكلمون عني هكذا في الجريدة والخب، بعدها وفي إحدى المرات التقى هذا الشخص الذي هو أقاربي بالرئيس (صدام حسين) ونقل له كلام نزار الخزرجي فقال له صدام حسين (وليدى سلمته على أحمد كئو عمك من سوة ذبجة الغايقة مال حلبيجة شو ما حاسبناه عليه) ففهمت عندها، وبعدها أيضاً روى لي رئيس الديوان قصة في المعتقل وليس في حينه بأن لا أحد يعرف بالضربة (ضربة الجيش الايراني) الذي حول حلبيجة والتي تأثرت بها حلبيجة- الضربة الثانية بالسلاح الكيميائي على المدينة من بعد إيران- حسب

معلوماتي والله أعلم لا أحد يعرف بهذا الموضوع إلا رئيس أركان الجيش ولربما أخذ موافقة من وزير الدفاع وعلى الأكثر فإنه أخذ موافقة من وزير الدفاع (رحمه الله).

المحكمة: أنت ذكرت أن صدام يقول (من سوة نزار المكسورة ما حاسبتاه).

المتهم(علي حسن المجيد): ولكن صدام ليس له علم بالضربة الا فيما بعد.

المحكمة: نعم ولكنك تقول (مكسورة) أي أن نزار إرتكب خطأ ؟

المتهم (علي حسن المجيد): كل هذا سماع، أنا لم أرى بعيني وغير متأكد من الكلام.

المحكمة: أكيد فأنت لم تقف على تلة وتشاهد حلبجة وهي تضرب بالسلاح

الكيميائي! ! أكيد أنك لم تشاهدها لأنها ضربت بسلاح كيميائي مدمر، ولكن المحكمة تريد

أن تقول لك أن كلامك متناقض لأنك تتكلم عن ضربة إيرانية وتتكلم أيضاً عن (مكسورة)

قام بها قائد عراقي بدون أمر من رئيسه، وأننا حسب ما فهمناه في قضية الانفال والأز أن

السلاح الكيميائي سلاح ستراتيجي لايجوز إستخدامه إلا بأمر من رئيس الدولة الذي كان في

تلك الفترة (صدام حسين)، إذن هناك قائد عسكري تصرف وأستعمل سلاح وصلاحيات

خارج إختصاصه لأنه ليس من حقه إستخدام هذا السلاح....

المتهم (علي حسن المجيد): ولكنه إذا أخذ موافقة وزير الدفاع فإنه لم يخرج عن

صلاحياته.

المحكمة: أكيد إذا أخذ الموافقة فإنه يعتبر قد نفذ أمر رئيسه ولكنه قد يكون إجتهد

وأعطى الأمر للجيش بضرب المدينة، ومن خلال كلامك فأن المحكمة تريد منك أن تركز على

رأي حتى نستطيع مناقشتك، فإذا قلت أن إيران هي من قامت بالضربة الكيميائية

فالمحكمة ستناقشك وإذا قلت لي أن (نزار) هو من قام بالضربة الكيميائية قولاً وأنت لم

ترى بعينك....

المتهم(علي حسن المجيد): أنا أتوقع وأتصور أن حلبجة ضربت مرتين، المرة الأولى

ضربت من إيران في البداية ومرة ثانية عندما ضرب الجيش الإيراني فتأثرت حلبجة أيضاً

بالسلاح العراقي والسلاح العراقي معروف وهنا في الجلسة الأولى ذكر شخص وهو أحد وكلاء

الدعين بالحق الشخصي حيث قال أن العراق لايمتلك هذا السلاح ولكن ربما أنه حصل عليه

فيما بعد وأنا والله لم أسمع أن العراق حصل على سلاح الأ الذي صنعه وأنا لا أتذكر إسمه

بالضبط الآن وهو سلاح عراقي وتكون نسبة القتل فيه لاتتجاوز (٢٠٪) حتى في حالة

التركيز، فأنا أتصور أن حلجة ضربت بالمرّة الأولى من إيران وبالمرّة الثانية ضربت من العراق بالسلاح الذي يمتلكه وقد ضرب خارج المدينة، وأنا شاهدت هنا في المحكمة البرقيات التي عرضت والتي تخص القوة الجوية وأنا لم أشاهدها من قبل سوى في هذه المحكمة ولا أعرف عنها شيئاً.

المحكمة: ما هي الوسيلة أو السلاح الذي ضربت حلجة من قبل الإيرانيين؟

المتهم(علي حسن المجيد): لا أعرف قد تكون طائرات أو مدفعية.

المحكمة: هل سمعت إفادات الشهود وكل من الطيار ومشغلي الرادار؟

المتهم(علي حسن المجيد): نعم وقد ذكر الطيار أنني كان لي دخل بالمرضوع فهر (ظلم حظو) وقد قال أن إيران محدودة ولا تستطيع الطيران وكذا ولكن أيضاً أحد الشهود الذين حضروا للمحكمة ذكر بأن هناك طائرة إيرانية سقطت أثناء المعركة فسأته أنا وقلت هل هذه الطائرة عراقية أم إيرانية؟ فاجاب أنها طائرة إيرانية وهذا يعني أن إيران كان لديها طيران أيضاً.

المحكمة: لنترك الطيار جانباً لأنه حسب رأيك (خان حظه) و(ظلم بخته) وأنهمك إتهام أنت بريء منه وهذا أتركه جانباً وناقش كلام إثنين من مشغلي الرادار حيث تكلموا عن تفوق جوي عراقي(ساحق).

المتهم(علي حسن المجيد): نعم أنا أقول أن هذا الكلام صحيح وأنا أقول كجزء من الحال فقد كان التفوق العراقي واضح وتفوق شاسع بين هذا وذاك ولكن غيرمعدوم.

المحكمة: حسب قولهم فإن الطيران العراقي يمتلك تقنية بحيث أنهم يتمكنون من رؤية الطائرات وهي على مدرج طهران بل أبعد من طهران فإذا كان بالإمكان التصدي لأي طائرة تطير من إيران ويتم إسقاطها.

المتهم(علي حسن المجيد): ومع كل هذا إستطاعت إيران أن تدخل بالعمق العراقي وتأخذ حلجة بالرغم من التفوق العراقي.

المحكمة: نحن الآن نناقشك بموضوع الطيران فقط وأن الشهود (مشغلي الرادار) كانت إفاداتهم واضحة حيث قالوا أن الطائرات طارت من قاعدة الحرية في كركوك وقاعدة صدام في الموصل وقاعدة بلد وكانت أعدادها خمسة طائرات في السرب الواحد وكانت أسمائها كذا وكذا وقد سمعتها أنا وسمعتها أنت حيث ذكر المشغلين أن الطائرات طارت

ركنا نشاهدها عن طريق شاشة الرادار الموجودة في القاعدة وقد شاهدوها أين ذهبت وعندما وصلت الى (مقار الببط) قصفت المنطقة وقد تفاجأ المشغلين من كون الضربة داخل الاراضي العراقية وليس خارجها ولم تكن الضربة في إيران بل في داخل العراق ثم تنفيذ الفعل وهذه شهادتين من مشغلي الرادار الذين كانوا جالسين أمام الشاشة وهي جهاز الكتروني ومن غير المتصور أن يخطأ أي أنه ليس بشراً وبالإمكان أن يخطأ أو على سبيل المثال يظن أن الطائرات ضربت (جورثة) بدل (السليمانية) مثلاً، أن هذه شاشة دقيقة وفيها نقاط معينة والمشغلين ذكروا أنهم شاهدوا الطائرات أين ذهبت وشاهدوها عند إنطلاقها من مكان معين وضربت مكان معين.

المتهم(علي حسن المجيد): أنا لم أقل أن هؤلاء الشهود لم يتكلموا بكلام صحيح ولكن أيضاً هذا لايعني أنه من غير الممكن أن تأتي طائرة أو طائرات إيرانية لضرب حلبجة رغم التفوق الجوي العراقي هذا أولاً وثانياً فأن الطائرات تكشف على إرتفاعات فإذا كانت الطائرات (سمتية) ويمكنها أن تسلل فلا يكشفها الرادار وبإمكانها أن تأتي وتنفذ واجبتها وتعود أدرجها والاييرانيين وصلوا الى مشارف حلبجة قبلاامكان بالدفعية وبالطائرات وبالسمتيات أن تأتي وتضرب المدينة وهذا ممكن.

المحكمة: أن هذا كلامك هو احتمال من عدة احتمالات وسوف أناقشك حول كلامك.

المتهم(علي حسن المجيد): ولكنني لست طيار ومقاتل حتى أعرف وتناقشني عن كلامي ولكنني أعرف بأصول الطيران.

المحكمة: كلا سنناقشك بإعتبارك طيار مقاتل لأنك أما أن تكذب على هيئة المحكمة وأما أن يكون كلامك صحيح.

المتهم(علي حسن المجيد): كلا أنا لا أكذب.

المحكمة: أنا أقول لك أنك أما أن يكون كلامك صادق وصحيح وأما أن يكون غير دقيق لأنك أثناء تدوين هويتك في بداية المحاكمة إعترضت على المحكمة عندما دوتت ربتك ولم تذكر كلمة طيار فأعترضت على ذلك وقلت ان ربتك الفريق الاول الركن الطيار، صحيح؟
المتهم(علي حسن المجيد): نعم صحيح.

المحكمة: فأنت إذن طيار ونحن أناس مدنيين لانفهم بالطيران وأنت رجل طيار
والمحكمة تسألك عن الطيران وأنت ذكرت أنه رغم التفوق الجوي الساحق للقوة الجوية
العراقية إلا أن هذا لا ينفي قيام إيران بعملية اليس كذلك؟
المتهم (علي حسن المجيد): نعم صحيح.

المحكمة: فإذا سلمنا بصحة كلامك وإذا قام سلاح السماتيات (طيران الجيش الإيراني)
بتنفيذ مهمة وبإمكان الطائرات السماتية أن تنفذ هكذا وأجب وإذا كانت هناك ضربتان
جويتان إيرانية وعراقية فلماذا لم يشترك طيران الجيش العراقي وقامت السماتيات العراقية
بتنفيذ مهمة القصف بالسلاح الكيمياءوي؟! وأنت سمعت الاسماء فقد كانت الطائرات كلها
طائرات مقاتلة مثل (ميراج، ميك، سيخوي) وهي جميعاً طائرات مقاتلة ولا توجد
(هليكوبترات) وهذه حالة، أما الحالة الثانية فأنتك سمعت كلام المشتكين والشهود حيث
ذكروا أن عمل القوة الجوية كان عمل مستمر بدأ الساعة (١١،٤٥) قبل الظهر وأنهى عند
الغروب وهذه فترة طويلة يعني إذا كانت القوة الجوية الإيرانية قد استمرت بمهاجمة المدينة
طيلة هذه الساعات فأكد أن الطيران العراقي سيكشف العملية لأنها ليست ضربة خاطفة.
المتهم(علي حسن المجيد): سيادة الرئيس أنت تتكلم عن العمليات العراقية يوم
١٦/٣/١٩٨٨؟

المحكمة: نحن نتكلم عن يوم ١٦/٣/١٩٨٨.

المتهم(علي حسن المجيد): قد تكون إيران قد قصفت المدينة في أيام
(١٢،١٣،١٤،١٥) فأنا لا أتحدث عن نفس اليوم.

المحكمة: نحن نتكلم عن العمل العسكري ونحن لسنا خبراء طيارين ولكنك طيار
ومشغلي الرادار(الشهود) شرحوا لهيئة المحكمة الألية وهي أن هناك موظف عسكري أد
جندي أو نائب ضابط يجلس أمام الرادار وينظر الى الشاشة وأن أي هدف يظهر على مدرج
المطار الإيراني يظهر في الشاشة.

المتهم(علي حسن المجيد): وإيران أيضاً تمتلك هذا الرادار وتستطيع أن تلتقط أي
هدف يظهر في الرادار.

المحكمة: على فرض أن هناك عمل بدأ من الصباح وأنتهى عصرًا فعندما علم الطيران العراقي بدخول أهداف إيرانية ألم يتصدى له؟! فنحن لم نسمع عن معركة جوية حدثت في مثل هذا اليوم؟

المتهم(علي حسن المجيد): ولكنني لا أتكلم عن نفس اليوم.

المحكمة: تكلم عن أي يوم، عن شيء عام، في حال دخول الطيران الإيراني أليس من واجب الطيران العراقي أن يتصدى؟

المتهم(علي حسن المجيد): أن ما ذكره الاخوان المشغلين أنا لا أقول عنه غير صحيح ولكن هناك نقطة واحدة فقط التي أعرفها أنا وهي أن الطائرة لاتظهر حينما تسقط تقابلها في الرادار ولكن يظهر خطها ومسارها ونقطة الكترونية تتحرك على الشاشة أمام الخارطة الموجودة في الرادار، فربما إيران ضربت قبل العراق ولربما العراق ضرب وهذا سماع وأنا لا أستطيع أن أقول لأنني ليس لي علم والله لو كان لدي علم لذكرته للمحكمة.

المحكمة: نحن دخلنا بهذه التفاصيل رداً على قولك لأنك تتحدث نقلاً عن أشخاص من داخل الحكومة العراقية السابقة حيث تقول أنا سمعت أن (نزار) قال أو (فلان مأمند) أو سمعت جواب صدام حسين على الرائد حينما قال (موزين عفانلة المكسورة التي إرتكبها) وأنت تذكر هذا الكلام نقلاً عن صدام حسين، إذن أنت من جانب تقول أنها ضربة عراقية ومن جانب آخر تقول إيران؟

المتهم(علي حسن المجيد): أنا لحد الآن أقول أنني سمعت بأن إيران هي من ضربت وبعد هذا الحال تصرف (نزار الخزرجي) هكذا وأن تصرفه بعد ضربة إيران وليس قبل أو أثناء والتقدير متروك للمحكمة.

المحكمة: لو أخذنا كلامك هذا على محمل الحقيقة فلماذا إتهمك (نزار الخزرجي) عن طريق إحدى القنوات الفضائية عندما قال أن (علي حسن المجيد) أصدر الأوامر ونحن قمنا بالتنفيذ وضربنا المدينة بالسلاح الكيماوي؟ وقد وجه لك السيد قاضي التحقيق هذا السؤال أيضاً.

المتهم(علي حسن المجيد): هو كان أثناء المقابلة يعتبر من المعارضة وفي نفس الوقت كان يعتبر أن صاحب الفضل عليه هم الاخوان المسجلين من الاكرد الذين هم من قاموا بتوجيهه الى خارج العراق، فهل يعقل أن يأتي (نزار الخزرجي) ويقول أنا تصرفت هكذا

بعد أن (سوّوا) وياه هالفاغة) !! (فزّتهه على علي حسن المجيد وخلف الله عليه) وإنّا والله
(ما أسويهه) ولكن نزار (سواهه).

المحكمة: أنه وفي إحدى المقابلات ذكر بأن (علي حسن المجيد) أصدر لنا الأوامر؟
المتهم (علي حسن المجيد): أنا شاهدت هذه المقابلة على شاشة التلفاز حيث شاهدت
التسجيل الكامل لهذه المقابلة ولكن كلامه والله غير صحيح.

المحكمة: يعني هو من قام بالفعل وأراد أن يرعيه عليك؟

المتهم (علي حسن المجيد): لربما، الله بيني وبينه، أنا سمعت وليس متأكد.

المحكمة: ولكنك تقول أنك شاهدت المقابلة التلفزيونية؟

المتهم (علي حسن المجيد): أنا شاهدته عندما تكلم عني ولكن (سواهه ما سواهه)
والله لا أعلم.

المحكمة: ولكنك ذكرت الآن معلومات للمحكمة؟ (لا إدوخنه وتاخذهه وإجيبنه)؟!

المتهم (علي حسن المجيد): أن ما ذكرته كان عن طريق السماع وأنا لست متأكد بل
سمعت من فلان عن فلان وهذا سماع.

المحكمة: أنت سمعت في قاعة المحكمة إفادات بعض الناس الذين طلبوا مقابلة رئيس
الدولة في تلك الفترة وبعد صدور قرار العفو حتى يترجونه للرجوع الى مدينتهم والرجوع الى
أعمالهم وبعد ذلك تحول طلبهم الى (علي حسن المجيد) وقابلوا (علي حسن المجيد) وهذا
الكلام نقلاً عن إفادات بعض الشهود الذين حضروا وإدعوا أنهم حضروا أمامك ورجوك أن
تعفي عن أهل حلبجة وتسمح لهم بالعودة الى مدينتهم وتسمح لهم بممارسة حياتهم الطبيعية
وسوف أقرأ لك النص حتى يكون كلام المحكمة دقيقاً حيث جاء في الالامدة (وبعد أن قدمنّا
نحن أيضاً مذكرة لعلي حسن المجيد ووقعها مجموعة من علماء حلبجة ووجهائها ولكن هنا
لي ملاحظة سيدي القاضي، المتهم (علي حسن المجيد) في جلسة ما لا أتذكرها قال كيف
تضرب حلبجة وعندنا العلماء الشرفاء، وقال لنا والله بالحرف الواحد علماؤكم عملاؤكم)
وهذا الكلام منسوب لك في المقابلة، وأيضاً ذكر الشاهد بأنك واجهتهم بعنجهية وكنت تتلفظ
باللغظ نابية وبالسب والشتم والكلام البذيء ووصفت مدينة حلبجة بأنها (قدرة) وأنه يجب
أن تزال التربة من حلبجة ومن ثم يلقى بها في البحر لأنها تناولت على مقام رئيس الدولة
وهتفت (يسقط صدام) أضافه الى أقوال أخرى فيها الوعد والوعيد وأيضاً من ضمن ما جاء

بالإفادة (وقال بالحرف الواحد صدام حاكم العراق وأنا حاكم الاكراد وإذا ما قتلت أحداً فمن يمتعني) وجاء أيضاً في الافادة أنك قلت (كيف بقى حي في حلبجة نحن ضريناهم بسلاح غير تقليدي وعمتاد خاص ولو كان لدينا سلاح أقوى لضريناكم به لأنكم خونة وعلماؤكم خونة) وقد قامت المحكمة بمطابقة الافادات وهي لأكثر من واحد وهي في الشهر العاشر من عام ١٩٨٨ بعد صدور قرار العفو وبعد أن حوّل رئيس الدولة المقابلة من عنده اليك وهذا الكلام الذي سمعته هو منسوب لك فما هو ردك على هذا الكلام؟

المتهم(علي حسن المجيد): أنا متأكد من ذاكرتك القوية أنا هنا ناقشت الشاهد وحضرتك تتذكر ذلك وقلت له كنتم في أي مكان وقال بتنا في التكية ومن التكية خرجنا والخ وهذه أتركها لهيئة المحكمة، أما هذا الموضوع وهذا الادعاء غير صحيح ولم أقابل هؤلاء الناس الكرام ولم أقابل الناس اللئام الذين كانوا مثل هذا الشاهد الحاقد الذي أراد فقط أن يثبت أنني أنا المسؤول عن ضرب حلبجة وثبت لجناحك بالوقائع....

المحكمة: أن هذا شاهد واحد الذي جاء الى هنا ولكن المحكمة أمامها إلهادات أخرى أمام السيد قاضي التحقيق وقد تلت بعضها والعديد الآخرين لم نستطع إحضارهم.

المتهم(علي حسن المجيد): أن الشاهد حضر هنا وأنا ناقشت أقواله وأن هذا لم يحصل ولم أكلف ولم أعلم بهذا اللقاء ولم يحصل هذا اللقاء ومن ثم فإن هذا اللقاء يصورني فيه الشاهد (ويحظر هو ويحظر الآخرين السني مثل) يصوروني وكأنني طفل صغير وأدور بالكروسي وأمتف وأرعد وأنا والله هذه ليست سلوكيتي، وأنا قرأت هذه الافادة وأتذكرها جيداً حيث نكر الشاهد أنني كنت جالساً على الكروسي الهزاز ومن ثم جاء شخص إسمه (أبو مروان) وأحدهم قال أنه نائب الشمال ونائب كذا.

المحكمة: سأقرأ لك ما جاء بالافادة (وحيث وصل الورد الى القاعة التي كنا فيها تمنا بالتصفيق وكلنا خوف....

المتهم(علي حسن المجيد): لانهم طلب منهم ذلك وقالوا لهم يجب ان تصفقوا عندما أحضر والخب وكل هذا لم يحصل لا الورد ولا التصفيق

المحكمة: نعم سأكمل لك (وكلنا خوف وفرغ وهلع من هيبته ونظرتة الحادة وكأنه والله ثم والله أنه نسر أو عقاب شبعان لا يشتهي القنص ونحن أمامه مجموعة من عصافير

مبلة منفوشة الریش) وكذلك قال الشاهد قعنا بتودیع أهلنا قبل ذهابنا لمقابلة (علي حسن المجید).

المتهم (علي حسن المجید): لماذا یقول هذا ألیسوا عراقیین وكرامتهم محفوظة وقد أتوا الی (علي حسن المجید) بأمر من (صدام حسین) فی ذلك الوقت فلماذا یصف نفسه هكذا ویصفني كيف أجلس علی الكرسي الدوار مثل الاطفال الصغار وأنا والله لا یسمح لی لاعمری ولا مكانتی، وأن هذا اللقاء لم یحصل وأترك هذا لتقدير المحكمة.

المحكمة: ألم یحصل هذا اللقاء مطلقاً؟

المتهم (علي حسن المجید): لا والله لم یحصل.

المحكمة: هل تستطيع أن تذكر لهیئة المحكمة من كان یتولی قيادة الفیلق الاول یوم

۹۱۹۸۸/۳/۱۶

المتهم (علي حسن المجید): المرحوم (كامل ساجت).

المحكمة: لو كانت ایران هی من تصفت مدينة حلبجة وأدى القصف الی قتل (۵۰۰۰)

خمسة آلاف شخص، لماذا سكت العراق عن هذا التصرف من قبل القوات الایرانية؟

المتهم (علي حسن المجید): أنا تكلمت للمحكمة قبل قليل وقلت أن هذا خطأ ولكن

صار هناك إجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة وبحضور وزیر الاعلام فی حیثه وصار

الرأي أن یترك هذا الموضوع طالما أخذ الاعلام والامریكان والأخرین یتكلمون حول أن

إیران هی من قامت بالضربة والسلاح كذا فعلى ما یبدو إجتهدوا وهذا خطأ نتحمل

مسؤولیته.

المحكمة: إذا كانت مدينة حلبجة قد ضربت من قبل ایران، كيف تفسر ولماذا تم حجز

أهالی مدينة حلبجة وإرسالهم الی معتقل (نكرة السلیمان) والمجمعات السكنیة القسریة فی

أربیل مثل (گردجال وبرحشتر)؟

المتهم (علي حسن المجید): لم یصدر أمر بحجز أو إعتقال أو نقل لأی مدينة لا حلبجة

ولا غیرها حالها حال المدن الأخری.

المحكمة: ولكن المحكمة عرضت علیك قبل قليل الوثیقة المصادرة من (جعفر

البرزنجی)؟

المتهم (علي حسن المجيد): لا أعلم مدى صحة هذه الوثيقة وهذه الوثيقة مكتوبة ولو كان جعفر البرزنجي موجود لدى المحكمة لأستطاع الاجابة عنها ولوكان (جعفر البرزنجي) قد كتب أو نفذ أمر مكتبي أو مكتب تنظيم الشمال الذي أنا كنت مسؤولاً عنه لكان قد أعطى نسخة منه الى مكتب تنظيم الشمال أمركم للاطلاع.

المحكمة: ولكنك سمعت إفادات المشتكين والشهود إضافة الى هذه الوثائق فأنت تقول أن (جعفر البرزنجي) غير موجود إذن ماذا تقول عن كلام المشتكين والشهود؟

المتهم (علي حسن المجيد): أبدأ...أبدأ لا يوجد، أما بعد العفو فهذا يعتبر عيب قانوني وعيب أدبي، كيف نعطي كلاماً ومن ثم نراجع وأنا أيضاً سمعت هنا في المحكمة أنه بعد العفو تم إحتجاز الناس وحبسهم وضربهم.

المحكمة: ولكن هذه الحالة حدثت في الانفال أيضاً؟

المتهم (علي حسن المجيد): أن حالة الانفال تختلف لأنه ما بعد الشهر السادس إنتهى العمل من التجميع وبقيت المناطق غير المسيطر عليها أي المسيطر عليها من قبل الاحزاب العراقية المسلحة والمدعومة من الجيش الايراني، وعندما وصلها الجيش العراقي وقام بتحريرها وطرد الايرانيين بقي هؤلاء العراقيين المشمولين بالتجميع.

المحكمة: نحن لا نريد أن نخوض بهذا الموضوع ولكن كلامك هذا غير دقيق وأنتك الآن تتحدث بطريقة تصور وكأنما المحاكمة هي بسبب أنكم قمتم بعمل عسكري ضد الجيش الايراني وضد رجال مسلحين يعتبرون معارضين عراقيين وهذا هو ليس موضوع المحاكمة، أما مسألة لماذا حاربتم إيران أو الأشخاص المسلحين فهذا ليس عمل المحكمة وإنما عمل المحكمة هو عن الاهالي والسكان المدنيين.

المتهم (علي حسن المجيد): أن هؤلاء الذين تحدثت عنهم المحكمة كانوا خارج سيطرة الدولة أما حلبجة فهي ضمن سيطرة الدولة ولم يكن فيها تجميع وعندما إحتلت حلبجة من قبل إيران وأحتلتها الجيش الايراني لم يبقى فيها تجميع وأنتهى موضوعها وليس فيها شيء جديد لأنه التجميع إنتهى في الشهر السادس ما عدا الناس غير المسيطر عليهم أما حلبجة فمسيطر عليها.

المحكمة: ولكن أهالي حلبجة تم تجميعهم خارج حلبجة حيث تجمعوا في إيران وعادوا الى العراق بعد أن إطمأنوا للعفو ولكن بعد صدور العفو فوجئوا بإجراءات إرسالهم الى الجهات الامنية.

المتهم (علي حسن المجيد): أبدأ لا يوجد إجراء بعد العفو لا لحلبجة ولا لغيرها لم يحدث أي إجراء، بعد العفو انتهى كل شيء وأصبح شمال العراق مصيف وأهالي الشمال يتذكرون ذلك.

المحكمة: ولكن المشتكين والشهود ذكروا في قاعة المحكمة أنه تم إحتجازهم وأعتقالهم في مديريات الامن وفي الاستخبارات وتم نقلهم الى (نكرة السلطان) والى أربيل وتم منعهم من العودة للمدينة مطلقاً.

المتهم (علي حسن المجيد): الله بييني وبينهم لم يحدث ذلك أبداً مثل ما جاءوا هنا أمام المحكمة وقالوا نحن قابلنا (علي حسن المجيد) نيابة عن صدام حسين وقال لنا هكذا وقام بشتما، وأنا لم أفعل ذلك على الأقل إحتراً لرئيسي أنا حيث لا يجوز ان أقول لهم أنت (نجس) وأنتم (عملاء وليس علماء) فكيف يحدث ذلك يا أستاذ.

المحكمة: أن ما يؤكد هذا التوجه أن هناك إجراءات إتخذت بعد قرار العفو فلو كان هناك عفو صادر أي بمعنى أن هذا الانسان غفت عنه السلطة وبماكانه أن يعود لممارسة حياته الاعتيادية، وما يؤكد ذلك أن أهالي حلبجة لم يمارسوا حياتهم الاعتيادية هو عدم عودتهم الى وظائفهم ومدارسهم حيث طالتهم هذه العقوبات، وأنت ذكرت قبل قليل أن أي شخص يلجأ الى العدو بغض النظر كونه عراقي أم غير عراقي فإنه يحرم من الوظيفة لستين أليس كذلك؟

المتهم (علي حسن المجيد): نعم.

المحكمة: ولكن هذا عاد بعفو وكأنما الفعل لم يكن لأن الدولة محت هذا الفعل، ألم يكن من المفروض أن تشتملوا الناس بالرحمة بعد أن شملتهم بالعفو؟! ألم يكن من المفروض أن يعود الطالب لمدرسته والموظف الى وظيفته حتى يأكل رغيف الخبز؟

المتهم (علي حسن المجيد): ان الطالب غير مشمول بذلك لا لسنة أو سنتين أو يوم واحد لأنه لا يجوز ذلك، لأنه علم البلد وعلم العراقيين، فكيف يفصل الطالب؟! !

المحكمة: كيف يستطيع الطالب أن يذهب إلى المدرسة إذا كانت مدرسته في حلبجة رأسكنوه في مجمع محاط بأسلاك شائكة ونقاط سيطرة ولا يستطيع الخروج إلا بعد الحصول على نموذج (عدم تعرض)؟!

المتهم(علي حسن المجيد): لا يوجد سلك شائك في كل المجمعات وأن هذه الفكرة نكرها المعامون وكلاء المتدعين بالحق الشخصي، كل المجمعات لا تحتوي على أسلاك شائكة ولكن يمنع النقل إلا بموجب بطاقة السكن.

المحكمة: إن المحكمة وهيئة الادعاء العام قامت بتوجيه الاستئئلة إلى المشتكين والشهود الذين ذكروا بانهم تم احتجازهم وقتلنا لهم ان المنطقة التي كنتم محتجزين بها في اربيل هل هي منطقة سكنية اعتيادية وبامكانهم الدخول والخروج بكل حرية ام ان هناك نقاط حرس وسيطرات واسلاك شائكة فأجابوا ان هناك نقاط حرس ويمنع علينا الخروج الا بورقة (عدم تعرض).

المتهم(علي حسن المجيد): ليس كل المشتكين والشهود ذكروا ذلك فقسم منهم لم يذكروا هذه الاجراءات وقسم منهم قالوا لانخرج الا بأجازة وهل من المعقول انه يخرج يومياً للعمل بإجازة؟! هذا ليس معقول.

المحكمة: ولكنهم كانوا بدون عمل؟

المتهم(علي حسن المجيد): كلا لقد كانوا يعملون بالاجور اليومية كالعامل بالزراعة وفي الطابق وغيرها فهل يعقل أنهم يخرجون يومياً بورقة؟! لا يوجد هكذا إجراء، وهناك الكثير من المشتكين والشهود ذكروا أنهم كانوا في المجمع الغلاني ومن ثم ذهبنا إلى المكان الغلاني أو هربنا إلى السليمانية وعند أقاربنا وغيرها وهكذا يعني انه لا يوجد مسيج أو حراسة هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الحراسة تحتاج إلى الكثير من البشر ونحن في حينها في حالة حرب ونحتاج إلى تقليل النفقات والصرفيات.

المحكمة: ولكن بعد العفو لم تكن هناك حرب بل إنتهت الحرب.

المتهم(علي حسن المجيد): بعد العفو إنتهت كل هذه الاجراءات ويعد عام ١٩٨٩ بدأ الناس بالعودة حتى إلى الأراضي المحرمة.

المحكمة: نحن أسسنا على كلامك عندما ذكرت أنك بقيت في منصبك إلى الشهر الثالث من عام ١٩٨٩ وأن لدينا الآن وثائق وقد إطلعنا عليها ولم نشأ أن نواجهك بها لأنها بعد

الشهر الثالث من عام ١٩٨٩ وهناك وثائق يتضح من خلالها أن الترحيل مستمر حتى حزيران عام ١٩٨٩.

المتهم (علي حسن المجيد): أنا عندما عدت الى بغداد لم أعد مسؤولاً عن الشمال فلربما، أنا في الشهر الثالث ١٩٨٩ عدت الى بغداد وفي الشهر السادس عُينت وزيراً للحكم المحلي.

المحكمة: تأكيد آخر لكلامنا عدا الموظفين والطلاب كم مشتكي سمعته حضر الى المحكمة وذكر عبارة (كانوا يتجولون في أزقة السليمانية بمكبرات الصوت سوف يعاقب كل شخص يأوي أحداً من حلبجة).

المتهم (علي حسن المجيد): لماذا؟

المحكمة: نحن نسألك لماذا وليس أنت من تسأل؟

المتهم (علي حسن المجيد): ومن قال أن هذا الكلام صحيح.

المحكمة: نحن نسألك هل سمعت هذا الكلام؟

المتهم (علي حسن المجيد): نعم سمعت كلام المشتكين ولكن هذا الكلام غير صحيح،

ما الذي فعلوه أهالي حلبجة حتى نعاقب من يأويهم؟

المحكمة: نحن نسألك هذا السؤال حيث أن كلام المشتكين والشهود الذين حضروا

أمام هيئة المحكمة والذين تلبت أقاداتهم أمام المحكمة والمربوطة بإضبارة الدعوى يقولون

أنك لديك نظرة خاصة تجاه أهالي حلبجة وهذه النظرة تتمثل في أولاً أن حلبجة قذرة وثانياً

يجب إزالة متر أو مترين من تربة حلبجة وثالثاً يجب إلغاؤها في البحر وعلمائكم عملاؤكم

وغيره من هذا الكلام.

المتهم (علي حسن المجيد): أبدأ لم يحصل هذا.

المحكمة: أن الشيء الثابت أن مدينة حلبجة ضريت بالسلاح الكيماوي بغض النظر

هل ضريت من قبل العراق أو إيران فهل تسلم بذلك؟

المتهم (علي حسن المجيد): على الأكثر أن حلبجة ضريت بالسلاح الكيماوي.

المحكمة: حسب وجهة نظرك أن هناك ضريتين كيماويتين تعرضت لها مدينة حلبجة

الاولى عراقية والثانية إيرانية فأى الضريتين أسبق؟

المتهم(علي حسن المجيد): إيران هي من ضربت قبل العراق ولكن هذه الضربة لا أعرف أن كانت قبل الهجوم أو أثناء الهجوم أو بعد الهجوم، وأتصور وحسب ما تحدث لي (تزار الخزرجي) أن الجيش العراقي ضرب الجيش الإيراني الموجود خارج مدينة حلبجة (١٠كم) وربما تأثرت المدينة بذلك.

المحكمة: لتترك كل الكلام ونؤسس على كلامك هذا، أن الجيش الإيراني هو من بدأ بالضربة الكيميائية أثناء عملية الهجوم وأن الجيش العراقي إستخدم السلاح الكيميائي بعد الجيش الإيراني وعن بعد (١٠كم) عن المدينة، كلنا سمعنا في المحكمة هنا من خلال المشتكين والشهود الذين هم من سكنة حلبجة أنهم ذكروا بأن الهجوم الإيراني بدأ يوم ١٢/٣/١٩٨٨ وأنتهى يوم ١٥/٣/١٩٨٨ وهذه الاتوال متواترة فإذن تأسيساً على قولك أن الجيش الإيراني إستعمل السلاح الكيميائي للأيام ١٣-١٤-١٥/٣ ليس كذلك؟

المتهم(علي حسن المجيد): نعم.

المتهم(علي حسن المجيد): حسناً لنسلم بهذه الفرضية بأن الجيش الإيراني إستخدم العتاد الكيميائي في هذه الايام الثلاثة في عملية عسكرية موجهة ضد الجيش العراقي وضد مدينة حلبجة، سقطت المدينة بيد الجيش الإيراني يوم ١٥/٣ وأنتهت العملية العسكرية وبدأ الجيش العراقي بالانسحاب بطرف لايعرفها الا القادة العسكريين وقد ذكر الأهالي أنه لم يكن هناك شيء وكان الوضع هادئ في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ وبدأوا يمارسون حياتهم الاعتيادية ويذهبون الى السوق وقالوا أنهم تعرضوا لقصف ولكن بالعتاد التقليدي وفي يوم ١٦/٣/١٩٨٨ بدأ الوضع وبدأوا يمارسون حياتهم الاعتيادية وكانت الخسائر التي شاهدها هي قذيفة مدفع وقعت على البيت الفلاني وقذيفة أخرى على البيت الفلاني وهي حالات عادية بالنسبة الى هجوم ومناوشات عسكرية ولكن فجأة بدأ الهجوم في الساعة (١١،٤٥) صباحاً يوم ١٦/٣/١٩٨٨ من قبل الطيران العراقي والذي عزز هذه الاتوال هم الشهود، نعود الى كلامك قبل قليل حيث قلت أنا لا أعرف ولكن نزار قال أنه بعثت خمس طائرات رثم تبعتها بخمس طائرات أخرى ولكن لم أرى ذلك بعيني، المحكمة تستند أيضاً بقولها هذا الى كلام مشغلي الرادار الذين شهدوا أمام المحكمة حيث قالوا أن الهجوم العراقي بدأ يوم ١٦/٣ وهنا أيضاً أجمع جميع المشتكين والشهود أن الخسائر حدثت يوم ١٦/٣ وأن النزوح من المدينة كان يوم ١٦/٣ والضربة الكيميائية كانت يوم ١٦/٣ وكل الخسائر كانت يوم

٣/١٦ وترك المدينة كان في ٣/١٦، إذن وبناءً على كلامك هناك ضربتين الأولى كانت من يوم ١٣ الى يوم ٣/١٥ والضربة الثانية هي الضربة المؤثرة التي سحقته كل شيء وكانت يوم ٣/١٦.

المتهم(علي حسن المجيد): وماهو المطلوب مني؟

المحكمة: نحن نقاشك على كلامك لأنك ذكرت هذا الكلام وأنا أناقشك على كلامك لأننا إذا سلمنا بفرضية كلامك فإن الاهالي في صبيحة يوم ٣/١٦ لم يكن فيهم شيء، ويوم ٣/١٦ عندما قامت القوة الجوية العراقية بالهجوم وقعت الخسائر وأضطرت الاهالي الى ترك المدينة لأنه حدثت خسائر بشكل لايطاق، والمحكمة تسألك حول نفس الموضوع، الهجوم العراقي ماذا كان يستهدف؟ لأنك ذكرت أن إيران إستخدمت السلاح الكيماوي وأجابهم العراق أيضاً بإستخدام السلاح الكيماوي للدفاع عن نفسه، فالسؤال هو ماهي الاهداف التي إستهدفتها القوة الجوية العراقية؟ هل هي قطعات إيرانية أم ناس عراقيين؟

المتهم(علي حسن المجيد): ياأستاذ أنت تسألني عن أمور أنا لست مسؤولاً عنها وليس لدي سجل الحوادث حتى أتكلم عنه وأنا لست رئيس أركان الجيش.

المحكمة: ولكنك تكلمت بكلام مفيد.....

المتهم(علي حسن المجيد): أن كان مفيد أو غير مفيد أنا تكلمت بما أعرفه.

المحكمة: نحن نريد الكلام المفيد وغير المفيد دعه جانباً وأنت عندما تكلمت في بداية

الجلسة قلت أنا سأتكلم ليس من أجل شيء وإنما سأقول الحقيقة للتاريخ ليس كذلك؟

المتهم(علي حسن المجيد): والله الذي أعرفه سأتكلم عنه.

المحكمة: أنت ذكرت أنك قلت لنزار أن هذه المدينة فيها عراقيين فقال لك (كلهم

إيرانيين ألعن والديهم) إذن فالطيران استهدف سكان مدينتين وأنت لاحظت المدينة من خلال

الافلام التي عرضت وأيضاً كلام المشتكين والشهود وأنت لاحظت أن المحكمة ركزت على

سؤال محدد وهو هل كان هناك تواجد لقوات إيرانية أو أليات إيرانية فقالوا نعم ولكن القوات

والأليات الايرانية موجودة في محيط المدينة أما المدينة فلم يكن فيها أي جيش إيراني؛

ولعلك ستقول لي أن الطيار ضرب الاهداف ولكن الريح حملتها الى داخل المدينة، صحيح أم

٤٧

المتهم(علي حسن المجيد): نعم ولكن يا أستاذ أنا ليعت لدي معلومة حتى أفيد المحكمة بها وأنا كل ما في الأمر سمعت مشغلي الرادار هنا في المحكمة كما سمعتهم المحكمة وكذلك عرضتم علينا وثائق من القوة الجوية وهذه الوثائق والله أنا لم أشاهدها إلا من خلال ما عرضته علينا المحكمة وليس لدي علم حتى تسألني للمحكمة كيف حصل هذا لأنني لو كنت أعرف لأجبت عنه.

المحكمة: كلاً ولكن هذه الاسئلة الغرض منها تنشيط الذاكرة.

المتهم(علي حسن المجيد): ولكن ليست لدي معرفة عن الموضوع.

المحكمة: أنا من ضمن إحتمالاتي قد تكون إيران أو العراق أو يكون الهدف هو الجيش الإيراني أو الهدف هو السكان المدنيين وعندما تبدأ المحاكمة فأنها هذه الصورة كلها تكون أمام هيئة المحكمة ولذلك إذا كنت تذكر أن هيئة المحكمة ركزت على أن هل القصف إستهدف داخل المدينة أم خارجها حتى نحدد هل القصف إستهدف قطعات الجيش الإيراني أم إستهدف المدنيين لأن هذا تاريخ ويجب أن نتصرف بحكمة ولا نعلم أحد وحتى نستطيع أن نحدد هل إستهدفت القوة الجوية العراقية الجيش الإيراني ولكن الريح في ذلك اليوم وسوء حظ المدنيين حملت الرياح والغازات الى داخل المدينة وقتلت الامهالي؟ ولكنك سمعت الجواب هنا في قاعة المحكمة أن القصف إستهدف قلب المدينة والهدف كان السكان المدنيين ولم يكن هناك وجود لالبيات أو قوات إيرانية داخل المدينة بل كانوا خارج المدينة.

المتهم(علي حسن المجيد): أستاذ ولكن المحكمة تسألني عن شيء أنا لأعرفه ولا أنا مسؤول عنه حتى أتمكن من الاجابة عليه وأنا ليست لدي اجابة عن هذا الموضوع. الادعاء العام: في الحقيقة أن المتهم إبتدأ إفادته وقال أنا أتحمل جزء من المسؤولية وهذا يعيدنا الى مواد الاشتراك (٤٩،٤٨،٤٧) وهذا قرار نصت عليه المادة (١٨١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية حيث تنص المادة (إذا إعترف المتهم بفعله واقتنعت المحكمة بصحة إعترافه فتصدر المحكمة حكمها دون اللجوء الى البحث عن دلائل أخرى، فهذا يقودنا الى نص واضح، قال أنا أتحمل جزء من المسؤولية.

المحكمة(موجهة خطابها للادعاء العام): حتى نكون دقيقين فأن المتهم (علي حسن المجيد) قال أنا لست كل القيادة وإنما جزء منها وأتحمل جزء من المسؤولية على فرض

ثبوت قيام العراق بضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي وبهذا الغرض فأنا أتحمّل جزء من المسؤولية ولكن إذا ثبت لهيئة المحكمة قيام إيران بقصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي فأنا لا أتحمّل هذا الجزء (وقد وجهت المحكمة خطابها للمتهم علي حسن المجيد) أليس هذا كلامك يا علي حسن المجيد؟

المتهم(علي حسن المجيد): نعم.

الادعاء العام: نحن لدينا قاعدة قانونية تقول (المطلق يجري على إطلاقه) وقد تحدث القرار (١٦٠) عن صلاحية (علي حسن المجيد) وأن من صلاحياته أن لا تطير حتى نوبة على منطقة الحكم الذاتي الآ بأمره، يعني أن المنطقة تخضع الى القيادات العسكرية كلاً، فهل من المعقول أن تطير طائرات كما يصفها من فلان أو فلان دون أن يعلم بها، أنا قلت أن نوبة لا تستطيع أن تطير على المنطقة الشمالية إذا لم تكن بإذنه لأنها مملكة ويمتلك كافة الصلاحيات التي يمتلكها الرئيس، فهل من المعقول أن (شراز الخرزجي) جاء بست طائرات ورمت بحملها الكيماوي على هذه المنطقة دون أن يعلم المتهم بذلك؟ المحكمة: أن المتهم قال عشرة طائرات.

الادعاء العام: ثانياً فإن هذا الرجل أعادنا الى العرب الاول وكأنه لم يحصل في حلبجة شيء، فهو من خلال حديثه أنه لم يحصل في حلبجة حتى ضربتين كيماويتين حيث قال سمعت أو راودني شك أو قال لي فلان وكأنه رجل بمنصب بروتوكولي رمزي ولم يكن صاحب قرار في حين أن قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم (١٦٠) أعطاه كافة الصلاحيات وكما أوضحت لانتظير ذبابة الآ بإذنه، كذلك أنا أود أن أذكر المتهم بشيء واحد حتى أختتم هذه التساؤلات، هنا تحدث الادعاء العام سابقاً وقال أنا أتحدث أن كان هناك وفد قابلي، ولم تنفي وإنما تحدثي وقال أنا أتحدث أن كان هناك شخص يأتي ويشهد بهذه الواقعة وجاء الوفد ولكن ماذا قال لهم، قال أنا زعيم الاكرواد وصدام حسين زعيم العراق وقال لهم أيضاً إنني ضربتكم بالكيماوي، أليس هذا إقرار من المتهم، وهذا الكلام على لسان الشاهد(عبد اللطيف مولود عبد الكريم) حيث قال لهم المتهم (أنني ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وأنتم تستحقون أكثر من ذلك)، إذن فما هو سبب اللف والدوران تجاه هذا التصريح والمحكمة ومنذ ساعتين أو ثلاثة ساعات تناقش المتهم والمتهم يقول لا أعلم ولكن هنا نجد إقرار من المتهم حيث يقول أنا ضربتكم بالأسلحة الكيماوية.

المحكمة)موجهة خطابها للدعاء العام): أن المحكمة يجب عليها أن تفسح المجال للمتهم أن يتكلم ويقدم دفاعه بما يشاء ونحن هيئة محكمة الجنائيات الثانية نهجنا نهجاً في كل القضايا التي نظرناها أن تفسح المجال أمام المتهم للتكلم بما يشاء ونحن إذا لدينا قدرة فنناقشه ومنتزح منه الاعتراف ونواجهه بالأدلة الموجودة، وأن الإفادة التي تتكلم عنها هي ليست إقرار من المتهم أمام السيد قاضي التحقيق وإنما هي إفادة شاهد أو مشتكي أفاد بها وقال أنا سمعت (علي حسن المجيد) قال كذا وهذه تقديرها أيضاً متروك للمحكمة من خلال وقائع الدعوى ومن خلال إفادات بقية المشتكين والشهود أيضاً وقد تأخذ المحكمة بها أو لا تأخذ بها.

الدعاء العام: نحن لانقول ليس من حق المتهم الدفاع عن نفسه ولكن لأنه تحدى الدعاء العام سابقاً وقال لم أقل ولم يأتي شاهد بالمستقبل يقول هكذا، وهذا هو السبب الذي جعلنا نبرز هذه المعلومة، قال المتهم أن عملية الترحيل ليست لي علاقة بها وهذه الوثائق التي تحمل الأرقام (١٦٠١٤،١٣) حسب تسلسل العرض تشير الى ترحيل وقد قرأتها المحكمة على مسامح المتهم فكيف ينكر وثيقة صادرة من الأجهزة الأمنية والادارية التابعة له؟ وشكراً جزيلاً.

المحامي(كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ورد بإفادة المتهم (فرحان مطلق الجبوري) أمام السيد قاضي التحقيق بأن صلاحية إستعمال السلاح الكيميائي هي حصراً لرئيس الجمهورية في ذلك الوقت أو من يمثله وهو (علي حسن المجيد) فما هو ردك على هذا السؤال؟

المتهم(علي حسن المجيد): لا جواب لي على هذا الكلام ولكن أن أطلب الاستفسار من (فرحان مطلق الجبوري) عن مصدر هذا الكلام، من أين له هذا العلم بأشئي خولت هذه الصلاحيات.

المحامي(كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: قال المتهم على لسان المتهم الهارب (نزار الخزرجي) أن الطائرات العراقية ضربت العدو الذي كان قد دخل على عمق (١٠كم) وليس في داخل مدينة حلبجة فهناك أوامر للفيالق العراقية بضرب العدو بعمق قدماته المعدنية وبالاسلحة الكيميائية.

المحكمة(موجهة خطابها لوكيل المدعين بالحق الشخصي): أستاذ نحن ليست لنا علاقة بالعدو بل نحن علاقتنا بحادثة محددة في يوم ٣/١٦ حيث قصفت مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي فتكلم بهذه الواقعة فقط أما مسألة (١٠كم) أو (١٠٠كم) فهذه أوامر عسكرية تخص مهاجمة العدو حتى وإن كان في بغداد..

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: كانت هناك لجنة مشكلة يترأسها (علي حسن المجيد) بإخلاء المناطق الحدودية كلها بعمق (٣٠-٤٠كم) ومن ضمنها منطقة حلبجة وهذا في أعوام (١٩٨٧-١٩٨٨-١٩٨٩) أي في الفترة التي كان فيها المتهم يترأس مكتب تنظيم الشمال ولدي وثيقة حول هذا الموضوع وأعرضها على حضراتكم وهي عبارة عن مطالعة لسكرتير رئيس الجمهورية حيث ورد بالفقرة الأولى في المطالعة(أن هناك خطة إخلاء مركزية تشرف عليها لجنة خاصة برئاسة الرفيق علي حسن المجيد لإخلاء الشريط الحدودي بعمق ٣٠-٤٠ كم إبتداءً من قاطع الفيلق الثاني صعوداً الى قرب زاخو علماً أن زاخو غير مشمولة بالإخلاء لإستفنائها من قبل الرئاسة ، ثانياً أن إخلاء مناطق (قلعة درة ورونية) كان أيضاً بناءً على طلب الجيش ولوقوعها ضمن الشريط الحدودي إضافة الى أنهما يمثلان بؤرة التواجد المعادي ونشاط المخربين والمهربين، ثالثاً أن طلب الجيش لإخلاء مناطق الشريط الحدودي يعود الى أعمال تهيئة مسرح العمليات العسكرية ولكي لا تختلط نشاطات الجيش مع تواجد المدنيين كما حدث في حلبجة) وهذا إعتراف صريح، وهي عبارة عن مطالعة من سكرتير رئاسة الجمهورية وهذه الوثيقة موجودة لدى محكمة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا.

المحكمة(موجهة خطابها لوكيل المدعين بالحق الشخصي): ماهي الفكرة الموجودة في هذه الوثيقة؟

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: أن القصد منها أنه كان لديه برنامج لإخلاء كل المناطق في كردستان العراق بعمق (٣٠-٤٠كم) وتشمل مدن كبيرة ومنها مدينة حلبجة التي تبعد حوالي (١٥كم) عن الحدود.

المحكمة(موجهة خطابها لوكيل المدعين بالحق الشخصي): أستاذ إذا كانت هذه الوثيقة صحيحة نكان الأولى بأن لاتقوم عملية عسكرية ضد مدينة حلبجة بل كان الأولى أن يأتون الى المدينة يُبلغوا أهلها مثلاً أن لديكم مهلة ثلاثة أيام أو إسبوع لمغادرة المدينة

ويخلافه سوف نتصرف لأنكم مشمولين بالترحيل أي بدون إستخدام عمل عسكري، فهي أما عمل عسكري أو ترحيل.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ولو تلاحظ المحكمة فإن هذه الوثيقة صادرة سنة ١٩٨٩ أي بعد ضرب مدينة حلبجة وأنا أقصد أنها ضمن الاطار العام للإبادة الجماعية، هناك أشرطة صوتية بحوزة المحكمة حيث يتكلم فيها المتهم عن الضربة بالأسلحة الكيماوية بما فيها الكيماوي المزوج الجديد القاضي فهذه التفاصيل حدثت في حلبجة، وحسب أقوال الخبراء فإن هناك عنصر جديد من الأسلحة الكيماوية إستعمل في حلبجة وهناك تفاصيل دقيقة في إفادة المتهم الذي ذكرناه وهو (محمود السامرائي) فما هو رد المتهم (علي حسن المجيد) على هذه الأشرطة؟

المتهم(علي حسن المجيد): أن القرص الذي يتحدث عنه السيد المحامي صحيح أنا تكلمت بهذا الكلام ولكن كان ذلك في عام ١٩٩١ وفيه كنت أتوعد بضرب مدينة دهوك لغرض تحريرها وفعلاً قمنا بجلب مادة (بورك) وقمت برميها من طائرات الهيلوكوبتر لغرض إخافة الناس وفعلاً دخلت المدينة دون نطلق إطلاقاً واحدة وحررت المدينة.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هل كانت اللجنة الأمنية في السليمانية تابعة لمكتب تنظيم الشمال؟

المتهم(علي حسن المجيد): كل من موجود على الأرض في المنطقة الشمالية كان من ضمن مسؤوليتي بإستثناء الذبابة التي أشار لها السيد المدعي العام.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: لقد ذكر المتهم أنه لم تجري عمليات ترحيل في عام ١٩٨٨ بينما هناك وثيقة بحوزتي صادرة من قائم مقام قضاء المركز في السليمانية الى لجنة مكافحة النشاط المعادي لقضاء المركز بعنوان عقد إجتماع وتنص (تنفيذاً لتوجيهات السيد المحافظ نرجو التفضل بإختصاص ما يلي بإجراء جرد عام لمركز المحافظة ويتضمن التحري ومعرفة كافة العوائل الساكنين في مركز المحافظة من النازحين من القرى بغية ترحيلهم الى المدن الجديدة، نأمل إعطاء الموضوع الأهمية اللازمة لكون ذلك محل إهتمام القيادة على أن يشارك في الموضوع مدير إحصاء المحافظة لوجود خبرة له في هذا المجال) وهذا دليل على أن المذكور كان يقوم بعمليات الترحيل عام ١٩٨٨ وشكراً جزئياً.

المتهم (علي حسن المجيد): لعاناً فقط في السليمانية توجد هذه الأمور التي تخص (جعفر البرزنجي) بينما في المحافظات الأخرى لاتجد ذلك.

المحكمة: أن موضوع المحكمة هو حلبجة وماهي علاقتنا بدهوك أو زاخو.
للمحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: بالنسبة للشاهد الطيار المحمي نكر بأنه لايمكن ضرب منطقة تريبس وإحداثيات في أي منطقة في المنطقة الشمالية الواقعة تحت سيطرة مكتب تنظيم الشمال الأ بوجود تنسيق بين الجيش والاستخبارات والقوة الجوية ماهو رأي المتهم في ذلك؟

المتهم (علي حسن المجيد): أن الطيران مستثنى لكونه لا يتم اللجوء اليه إلا بأوامر خاصة.

المحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: حسب ما نعلم من القرار رقم (١٦٠) بأن المتهم (علي حسن المجيد) مارس صلاحيات واسعة النطاق جداً وهو مخول من قبل رئيس الدولة في تلك الفترة بصلاحيات واسعة جداً بموجب هذا القرار بما فيها أن له سلطة على قيادات الجيش أيضاً والاستخبارات والأجهزة الأمنية، هل حدثت أن هذه القيادات قامت بتقديم المشورة أو طلب الاستشارة أو طلب العون من المتهم علي حسن المجيد فيما يتعلق بواقعة سقوط مدينة حلبجة بيد القوات الايرانية أو بواقعة تحرير حلبجة أو لم يحصل ذلك؟

المتهم (علي حسن المجيد): لم تطلب مني المشورة أو المعونة لأن هذا من إختصاص رئاسة أركان الجيش حصراً وليس من إختصاصي إلا بالواقعة التي ذكرتها للمحكمة في بداية حديثي وهو فيما يتعلق بالثلاثين ألف مقاتل.

المحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: عندما علم المتهم بقوع ضربة كيميائية فما هي الاجراءات التي إتخذها بحق من قام بهذه الضربة علماً أن المتهم يتمتع بصلاحيات واسعة ومخول بصلاحيات رئيس الجمهورية في تلك الفترة؟

للمحكمة (موجهة خطابها للمتهم علي حسن المجيد): أن المحكمة سألتك بنفس هذا السؤال وأقول أن هذا السؤال يؤسس على كلامك لأنك قلت أن هناك ضربة من الجيش الايراني ورد عليها الجيش العراقي بالسلاح الكيميائي أي أن هناك ضربة إيرانية وضربة عراقية، فعندما علمت أن القائد العسكري الميداني الموجود في المنطقة أستعمل سلاح

كيميائي وضرب مدينة حلبجة بالتنسيق مع القوة الجوية فما هو رد الفعل والاجراء الذي اتخذته بهذه الفترة؟

المتهم (علي حسن المجيد): لم اتخذ أي إجراء لأنه ليس من مسؤوليتي.

المحكمة: ان السلاح الكيميائي محرم دولياً ولأي سبب كان كطرد جيش العدو أو غيره فهو سلاح محرم دولياً، وقد استعمله قائد ولم يستخدمه ضد العدو وإنما ضد سكان مدنيين عراقيين، ان افادات الشهود والمشتكين هي محل تقدير المحكمة تأخذ بها أو لاتأخذ بها وانت زعم المشتكين والشهود تقول انا حاكم الاكرد فالرعايا التابعين لك نقص منهم (٥٠٠٠) خمسة آلاف شخص كردي وجرح منهم عشرة الاف شخص، اذاً فالشخص الذي يُقتل من عشيرتك او من سكانك الذين ترأسهم خمسة الاف شخص ويُجرح عشرة الاف أليس من المفترض بك ان ترمل بطلية لانتني افهم من كلامك انك لم يكن لديك علم بالموضوع ولست راضٍ عنه، اذاً ألا يُفترض بك ان تستدعي هذا القائد وتقول له كيف قتلت هؤلاء الناس؟ وبأي صلاحية؟

المتهم (علي حسن المجيد): انها لم تكن مملكة كما ذكرها السيد المدعي العام مملكة ولنا مسؤول عنها، ومرة اخرى اؤكد انني جزء من القيادة وليس قائداً للقيادة، ومرة اخرى اقول وبإيمان حتى لو صار عندي علم اليقين فهي ليست من مسؤوليتي فيجب أن نسأل المسؤول عنها في حينه .

المحكمة: تعقيباً على كلامك ونحن لن نناقشك إلا بكلامك وان كلامك مفهوم مشة بالمنة ووصلت لنا الفكرة التي تريد ايصالها للمحكمة بأنك رجل واحد والحكومة والسلطة في تلك الفترة هي مجموعة، المجموعة اجتمعت كلها واعطوا صلاحياتهم الى رجل واحد اسمه (علي حسن المجيد) وقد استعمل هذا الرجل صلاحيات وهي الصلاحيات التي يخولها له مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية أي استعمال صلاحيات مجلس الامن القومي أي نستعمل كل شيء وقد بينوا فقراتها وان فلان جهة وفلان جهة تتبع لك، انت قبل قليل ذكرت وتكلمت عن واقعة انسانية وهي ان (بارق) تصرف بتصرف لا اخلاقي بحق مواطن كردي حيث قام بضربه وأدى ذلك الى وفاته او جرحه وانك لم ترضى عن هذا التصرف وقمت بابلاغ مرجعه بذلك لانك لست مرجعه وقلت لمرجه انك شاهدته بعينك وقد تصرف بذلك التصرف اللاانساني حيث قام بضرب مواطن وقتله وهذا ليس من حقه، فهذا الموقف

الذي وقفته انت مع شخص واحد الم يكن الأول أو الاجدر بك أن تقف موقف وترفع مطالعة مثلاً للسيد رئيس الجمهورية المحترم أو رئيس مجلس قيادة الثورة انه نود اعلامكم بتاريخ كذا ابلغني رئيس اركان الجيش وهو الفريق او فلان بأنه بحاجة الى مواطنين لفرض تحرير حلبجة وانا قمت بموجب صلاحياتي الممنوحة لي بتهيئة هذا العدد وبدل ان يستعمل هذه القوة بمهاجمة القوات الايرانية وتحرير مدينة حلبجة قام بضررها بالاسلح الكيمياوي مما تسبب بايقاع الضحايا الكبيرة بأهلنا في قضاء حلبجة وقتل خمسة آلاف مواطن وجرح عشرة آلاف مواطن راجين اخاذاً القرار المناسب، وبذلك تكون قد ابلغت رئيس الدولة وهو في وقتها يريد ان يحاسبه أو يريد ان يفعل مثل ما فعل به (بارق) عندما رمى شخصين من الطائرة وكتب عليه (صابر الدوري وعدنان خير الله) وكتب في وقتها (صدام حسين: يُكرم الضابط بارق على ان لايعود لمثلها)؛ فأنت ترفع الموقف وحين ذلك رئيس الدولة يقرر ان يتركه لو يعاقبه، الم يكن هذا اولي؟!!

المتهم (علي حسن المجيد): موضوع التصرف اللانساني واللااخلاقي هذا من ضمن مسؤوليتي ومن ضمن الارض التي انا مسؤول عنها وماجرى في حلبجة هو ليس من ضمن مسؤوليتي لأن مسؤولية رئاسة اركان الجيش خارج مسؤوليتي او القيادة العامة او القوة الجوية، وانا اشترك بالمسؤولية واشترك بدفع ثمنها شأني شأن أي مسؤول بمستواي في حينه اضافة الى انني لم اكن عضواً في مجلس قيادة الثورة اضافة الى امور اخرى سبق وان تحدثت الى حضرتك وقلت لا اريد الدخول فيها.

المحكمة: نحن لانستطيع ان نستعمل وثائق خاصة بدعوى اخرى ونواجهك بها ولكن هذا شيء عام، انت ذكرت انك مسؤول مكتب تنظيمات الشمال للحزب وانا افهم من كلامك ان لديك درجة حزبية وبموجب هذه الدرجة الحزبية تم تخويلك بهذه الصلاحيات ثقة بك ومعرفة منهم بأنك قادر على ان تؤدي الدور الناجح بهذه العملية في اعوام 1987-1988 ونحن من خلال الاطلاع على وثائق خاصة بدعوى اخرى وجدنا بأنه مسألة صغيرة جداً فان (الحزبيين) يكتبون عنها مثلاً لاحظنا في دعوى اخرى ان شخص يطلق لحيته والبعضيين كتبوا عنه ويصل التقرير الى اعلى مستوى واللحية تعني ان الشخص لديه توجه ديني والثاني مثلاً يقوم بالذهاب سيراً الى الإمام الكاظم (ع) وقد كتبوا عنه تقرير ايضاً ووصل الى اعلى المستويات والحالة الثالثة مثلاً انه صاحب مطعم يقدم من ضمن وجبة الطعام (كرفس)

ولم يكن مفسولاً بطريقة جيدة وادى ذلك الى مرض (الرفيق البعشي) الذي تناول الغداء في ذلك المطعم وايضاً كُتِبَ بذلك تقرير وهذه حالات بسيطة، اما انت ومن ضمن موقع مسؤوليتك لاحظت ان مدينة عراقية ضُربت من قبل رجل عراقي بسلاح كيميائي وتسبب ذلك بوفاة الألف الضحايا العراقيين من أبناء جلدتك والذين كنت مسؤولاً امام الله عنهم باعتبارك زعيم للمنطقة فكيف لم يصل الى علمك؟! ! الم يتم ابلاغك ان فلان قد ارتكب جريمة؟! ! وانت بموقع المسؤولية على اعتبار ان كل القيادات تابعة لك وكان المفترض بك ان تكتب عن ذلك الى رئيس الجمهورية عن الشخص المقصر.

المتهم (علي حسن المجيد): لربما كتب عن ذلك ولكن صار الوقت متأخر.

المحكمة: نعم اذكر ذلك وقل انني لم اجد أدلناً صاغية، ولاتقل ان الوقت صار متأخراً لان هذه قضية حلجية واليوم فرصة لك ان تتحدث بالحقائق وتكشف الاوراق مع الاخذ بنظر الاعتبار وحسب ماقلت اليوم ان هناك مسائل شخصية لاتريد التكلّم عنها وانا افهم هذا الشيء وقد يكون لديك التزام بيئته في مناسبة او اخرى امام هيئة المحكمة او امام السادة قضاة التحقيق وهو التزام امام رئيس الدولة في تلك الفترة ولاتريد ان تتكلم بكلام تعتقد في داخلك انه يسيء اليه ولكنك ملزم بأن تتكلم الحقيقة لان اليوم فرصتك بالتكلم وقد لا تتوفر لك هذه الفرصة لاحقاً كي تتكلم بها.

المتهم (علي حسن المجيد): انا شاهدت الاقلام هنا في هذه القاعة واتكلم لكم كأنسان ليس لأنني متهم او لأنني في هذا اللفص ولكن والله الذي شاهدته في هذه الاقلام لايمثل لرجولة ولايمثل البطولة وانا كان فعلاً هذا العمل لعراقيين فأني والله استحي لانني كنت احد للعراقيين المسؤولين في حينه، وانا قلت ولازلت اقول ياسيادة رئيس المحكمة اذا كان هذا العمل الذي شاهدته هو عمل لعراقيين فأنا والله استحي انني كنت واحداً منهم.

المحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هل استنكر

المتهم او شجب او اعترض على الفعل في وقتها؟

المتهم (علي حسن المجيد): أنا لم أعترض ولم أشجب ولحد الآن إلا أنني أستحي من هذا العمل اللإنساني الذي قام به البعض ولكن لنا لا اعلم ماهي الظروف التي دفعت القائد العسكري الى القيام بهذا الفعل.

المحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هناك مساحة واسعة من الأرض تمتد بين (حلبجة) وبين (عريت) وتقدر بمسافة حوالي (٥٠كم) اعتبرت منطقة محرمة بعد الحادث وهذا ما أكده المشتكين والشهود فهل يستطيع المتهم (علي حسن المجيد) ان يبين لهيئة المحكمة أسباب تحريم هذه المنطقة.

المتهم (علي حسن المجيد): لا ادخل لي بهذا الموضوع ولم اصدر امراً بذلك وقد تكون هذه الاوامر صدرت بناءً على مشورة من الاختصاصيين المختصين بالاسلحة الكيميائية وأشاروا الى عدم السماح بتواجد البشر او الحيوانات في هذه المنطقة.

المحكمة (موجهة خطابها للمتهم علي حسن المجيد): هل لديك شيء آخر تذكره

للمحكمة؟

المتهم (علي حسن المجيد): أولاً ان الاخوان المصاميين (وكلاء المدعين بالحق الشخصي) قبلوا الكلام وقالوا انني اقول ان الطائرات ضربت بعقم (١٠كم) وانا لم اقل هكذا بل قلت ان الجيش الايراني اندفع الى خارج مدينة حلبجة حسب وصف رئيس اركان الجيش ب(١٠كم) وانا لم اقل ان الطائرات ضربت (١٠كم) او الخ، اما اذا كانت الطائرات محدد سلوكها وعملها فهذا ضمن رئاسة اركان الجيش او القيادة العامة للقوات المسلحة ورغم كل هذا انا لست عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة لانه ليس عملي حتى عندما كنت مسؤول مكتب الشمال ولدي صلاحيات على الجيش والحزب والدولة والمدنيين والآخرين فأنا لم اكن عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة، اما ما ذكره السيد المدعي العام من انني قابلت هؤلاء الناس وتحديث فأنا لازلت اتحدى انه هذا الشاهد الذي حضر للمحكمة وشهد عني والآخرين هم لم يكونوا موفقين في شهادتهم واترك ذلك لتقدير المحكمة وكذلك اترك هذا لما اداه الشاهد من يعين ويبيني وبينه يعين الله.

المحكمة: تعقيباً على عبارة انت ذكرتها قلت أي شخص يلجأ لجهة العدو فأننا ندرمه من الوظيفة لستين سواء لجأ الى قوات المعارضة او لجأ الى الجانب الايراني اليس كذلك؟
المتهم (علي حسن المجيد): نعم.

المحكمة: لدينا الآن وثيقة بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٨ وهي صادرة من مديرية أمن السليمانية الى لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السليمانية وهذا الوثيقة عرضت عليك سابقاً وليست بجديدة حيث جاء فيها (علمنا مايلي: قامت دائرة صحة محافظة السليمانية

بإعادة تعيين عدد من الموظفين الى وظائفهم من عوائل حلبجة مستنديين الى الامر التنفيذي الصادر من قبل رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان المرقم (١٢٠٣) في ١٩٨٩/٦/٢٦ خلافاً لتعليمات مكتب تنظيم الشمال حيث ان عوائل حلبجة لايعادون الى وظائفهم الا بعد مرور سنتين للفضل بالاطلاع واعلامنا ان كانت هناك تعليمات صادرة بهذا الخصوص مع التقدير) مدير امن محافظة السليمانية، فهل تحب ان نعرضها عليك؟

المنهم (علي حسن المجيد): كلا ابداً ولكن هذا أمر عام للكلمة وليس لحلبجة فقط ولكن هؤلاء على ما يبدو مشمولين بهذا الامر فيقول ان هؤلاء من ضمن اهالي حلبجة، يعني المشمولين بالأمر من العودة اذا كان عائد من ايران او كان ملتحق مع المخربين الذين كنا نسجهم في حينها الذين هم البيشمركة، أما حلبجة وتعليمات خاصة أنا أؤكد...

المحكمة: أساساً ان كلامك واضح وهذا بصورة عامة ولكن نحن عرب وهذه الوثيقة مكتوبة باللغة العربية وليست بالانكليزية وان مضمون الكتاب يشير الى ان كلامك صحيح وان هناك تعليمات عامة ولكن الوثيقة تشير الى تعليمات صادرة من مكتب تنظيم الشمال (حيث ان عوائل حلبجة لا يعادون الى وظائفهم الا بعد مرور سنتين) ومن هذا نفهم ان هناك كتاب صادر من مكتب تنظيم الشمال يتضمن تعليمات خاصة باهالي حلبجة وهذا واضح من مضمون الكتاب.

المنهم (علي حسن المجيد): والله يا استاذ لم يصدر، وان ماتقوله ياسيادة الرئيس صحيح في هذا الكتاب ولكن لا اعلم ماذا يعنيه هذا الكتاب ولكن نحن مكتب تنظيم الشمال لم تصدر تعليمات بخصوص حلبجة فقط او بخصوص السليمانية فقط او بخصوص (جمجمال) او بخصوص (داقوق) فنحن لم نصدر هكذا تعليمات لا لقضاء ولا لناحية، حتى انه كانوا لدينا ناس خارج الدولة ولاتستطيع الدولة الوصول اليهم ومع ذلك لم تصدر لهم تعليمات ولم نقل ان (سركلو ويركلو) يمنع فيها التعمين لمدة سنتين لان هؤلاء كانوا من ضمن مقرات (جلال الطالباني) ولم نقل ناحية (برزان) لو في (راوندوز) صعوداً و(حجي عمران) فاننا لم نقل هكذا شيء، فإذا لماذا نقول فقط حلبجة؟

المحكمة: نحن نسألك لماذا فقط حلبجة؟

المنهم (علي حسن المجيد): انا والله أيضاً أتساءل هذا السؤال، وأؤكد مرة اخرى ان ما حصل في حلبجة وما لاحظته في الاشرطة فاننا والله أتألم لذلك كأسيان ومرة اخرى اقول اذا

قمنا به نحن كنظام نواله تسجل علينا سيئة من سيئات التاريخ أما ما هو الشيء الذي
لجأوا إليه في وقتها وكيف تصرفوا فأنا لا أعرف ظروفهم لأنني لم أناقشهم وثانياً فأنا والحمد
لله كنت في أجاياتي وصدقتوني لم استهدف إلا الصدق والا إن اتقرب إلى الله لأنني لم يبقى
بينني وبينه شيء انشاء الله وشكراً لكم وأسف للاطالة في الإجابة ولكن هذا ما اعرفه.

الرئيس

إفادة المتهم (سلطان هاشم)

المتهم(سلطان هاشم أحمد): بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المحكمة المحترم السادة الأعضاء المحترمون، السيد رئيس هيئة الادعاء العام المحترم، السادة الحضور المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله... سيادة الرئيس سوف أقدم إفادتي للمحكمة بشكل مختصر وسيادتكم على إطلاع كامل لأنك حاكمتني منذ ثلاثة سنوات على موضوع له تماس مباشر مع هذا الموضوع وأحداث متزامنة وينفس التوقيعات، وعندما أُعيد شيئاً أمام سيادتكم فأنتي أشعر بالخجل من الاعادة لأنني أعتبره شيء مغل ومعاد. المحكمة: كلا على العكس تكلم.

المتهم(سلطان هاشم أحمد): ولكن ليس لي شيء آخر لأتكلّم عنه، وأنا أحاكم الآن أمام محكمتكم على ضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي، ومنذ أن بدأ التحقيق معي سواء التحقيق الذي أجري من قبل القوات الامريكية أو من قبل السادة قضاة التحقيق فأنا كلامي واضح وهو أن هذا الموضوع ليست لي علاقة به ولم أكن موجوداً ولم أصل للمنطقة وأن هناك قائد فيلق مسؤول، وليس لدي شيء آخر أو معامي يستطيع الوصول الى دائرة معينة لكي يجلب وثيقة تحسم الموضوع أمام محكمتكم وأن هناك وثائق في الجيش تستطيع أن تثبت ذلك وأنتي ذكرت لجنايبكم أنني كنت مكلفاً بعمليات الانفصال التي كانت بنفس التوقيت، فمجرد أن يأتي كتاب من جريدة الحرب، أوامر القسم الثاني، موقف الحركات، حيث ستجدون أن مقر عمليات الانفصال الأولى غُلق في الساعة كذا وباليوم الغلاني وسيحسم الموضوع وهذه الوثائق موجودة لأنها وثائق الجيش وليس شيء من عندي وأنا أنكرها أمام سيادتكم ويسمعني الناس جميعاً ويسمعني ضباط الجيش فعيب عليّ أن أتلق بكلام غير موجود حتى أبريء نفسي، والله أنا لا أبريء نفسي إذا كنت متهم، وأنا هنا في هذه المحكمة لمدة ثلاثة سنوات والله أقول الشيء الذي فعلته والذي أعلم به والذي تبلّغت به أو الشيء الذي أنا متأكد منه ولا أنكر شيء أمام المحكمة لأنني أشعر بأنني سأصفر بنظركم، والنقطة الأخرى أنني أستطيع أن أحضر عدد من الشهود موجودين هنا في (المعسكر) بثبوت أن عندما حصلت واقعة حلبجة كان (سلطان هاشم) في عمليات الانفصال وأن قائد

الفيلق هو المرحوم (كامل ساجت) وليست لي علاقة بالموضوع لكن أنا أقولها ويسمعها القاضي والداني أنا قلت لجنايبكم ومن اليوم الأول أنا لا أريد أن أجلب شاهد أو أكلف أي إنسان حتى من زملائي المتهمين كي يثبت لمحكمتكم هذا الكلام وأنهم جميعهم يسمعون صوتي ويعرفون إنني كنت في عمليات الانفال وأن قائد الفيلق هو شخص آخر وليست لي علاقة به بل على العكس من ذلك فأنا كنت أمره لأربع سنوات عندما كنت أنا قائد فرقة وهو أمر لواء، سيادة الرئيس في بداية عام ١٩٨٨ بعثَ بطلبي رئيس أركان الجيش وحضرت في القيادة العامة وأنا كنت بالفيلق السادس في حينها وعندما حضرت لم أكن أعرف لمانا بعثوا بطلبي فقالوا لي أن هناك عملية تم التخطيط لها من زمن سابق من قبل الفيلق الأول وكان من المفروض تنفيذها وقد توقفت من أجل تخصيص القطعات والأن الفيلق الأول غير قادر على تنفيذها لأن هناك معارك في منطقة (ماوت) وصار الخيار عليك كي تقود هذه العملية وسوف نضع كذا وكذا بإمرتك ومحكمتكم تعرف هذه القضية وقد سميت لحضراتكم القطعات التي بالإمرة والفرق الثلاثة وكذا فوج دفاع وطني وقد قالوا لي سوف تعطيك فرصة هذا اليوم كي تعود إلى فيلقك حتى تسلك على زملاءك وتأخذ تجهيزاتك وتذهب بالطائرة إلى السلمانية وسوف تجد هناك قائد الفيلق الذي كان المرحوم (كامل ساجت) ليُخبرك بالخطة وقد سلموني الخطة وكانت مكتوبة وكاملة وقالوا لي عندما تصل إستطلع الخطة وإذا كانت لديك أي ملاحظات فأننا سوف نأتيك بعد يوم أو يومين ونناقش إستفساراتك وملاحظاتك على الخطة، وقد خصصوا لي القطعات وحددوا لي حدود المسؤولية ضمن الفيلق الأول وهي منطقة (سوسة-سورداش) باتجاه الحدود الإيرانية وإلى اليسار إلى (بنكرود داخل) والتي هي قريبة من بحيرة دوكان، ومنها وإلى الشمال الفيلق الخامس سوف تتحول له مسؤولية أخرى منطقة (أسوس) و(كاني تو) على الفيلق الخامس، وعموماً لقد أبلغوني أن هذه هي مسؤوليتك والقطعات التي بإمرتك وأذهب لتستطلع وأدرس الخطة وسوف نلتقي بك ونكمل لك النقوصات وسوف تعطيك فترة (٢٠) يوم حتى تأتي القطعات لتتدرب لأن الوقت كان في الشتاء وأيضاً لغرض تجهيز القطعات لأن المنطقة ثلجية وقد أبلغوني أيضاً أن معاوني رئيس أركان الجيش سوف يأتون للإشراف على القطعات ويكملون تجهيزاتها لأنني لم يكن لي مقر ولا هيئة ركن بسبب مجيئي إضافة لواجباتي، وبدأت العمليات فعلاً بعد الموعد المحدد يوم (٢٢-٢٣/٢) والتاريخ مثبت أمام سيادتكم وهو تاريخ بداية عمليات الانفال

وانتهت مساء يوم ١٨/٣/١٩٨٨، الى حد هذا التاريخ فأن كل الأوليات أمام سيادتكم وتعلموا إضافةً للسيد عضو المحكمة الذي كان في وقتها مدعي عام وهو أيضاً بالصورة الكاملة للموضوع، بعد أن أنهيت هذه العملية كنتُ مهيباً لأن أرجع الى فيلبي (الفيلق السادس) وتفاجأت في يوم ٢٠ أو ٢١ أنا لست متأكد بَعَثَ بطلبي السيد رئيس أركان الجيش في مقر الفيلق الاول في منطقة (عبرت) فذهبت لهنالك ووجدته حيث كان موجود هو وهيئة ركته وصار الاجاز الذي فيه الكلمة التي وردت أمام سيادتكم والموجودة في الوثيقة التي سأعرضها لسيادتكم والتي فيها كلمة رديف وفيها تكليف على قيادة عمليات الانفال الثانية.

المحكمة: هل إنتهت عملية الانفال الاول يوم ٢٣/١٨؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): نعم انتهت العملية يوم ١٨/٣ مساءً وقد عرض البيان أمام المحكمة من قبل وكلاء المدعين بالحق الشخصي وهو بيان القيادة العامة يوم (١٨) وفي الساعة كذا وهذا البيان موجود في وثائق المحكمة، وكما ذكرت لمحمتكم نعتبت يوم ٢٠ أو ٢١ لا أذكر بالضبط وكان قائد الفيلق الاول موجود عندما ذهبت الى هناك وتم إبلاغي بأنني سأؤد عملية الانفال الثانية وتم إبلاغي أن أهمياً نفسي وأباشر يوم غد في حينها لكي تباشر بتنفيذ العملية ولكن من خلال اللقاء قال لي سوف أضع (أبياد) و(أبياد) كان عندي من ضمن قطعات الجحفل الخفيف في الانفال الاول وقال لي أريد منك أن تبقى هنا ولا ترجع للفيلق السادس وأن (جماعة) الجهد الهندسي (جهد الدولة) وقد قمت بتسمية الاسماء لمحمتكم سوف يأتون وطلب مني أن أهمياً هيئة ركني بالصورة الكاملة وأبلغني أن أهمياً (شفاقات) للطرق لأنه أراد مني أن أفتح طرق في عملية منطقة الانفال الاول وفعلاً عملت (الشفافة) وأنا مستعد الآن أن أغمض عيني وأرسم الطرق لأنني رسمتها بيدي، إذن أنا لم أفقد الأنفال الثانية وأطلعت محمتكم على وثائق دعوى الانفال وحوكمت عليها وتحليل الانفال الثانية موجود وقادتها معروفين فبقيت بمقرتي بذلك الاسبوع المتبقي و يوم ١/٤ صدر أمر نقلي قائداً للفيلق الاول بدلاً من (كامل ساجت)، فأستلمت مهام أعماله يوم ٢/٤ وقد قلت لجنابك إذا كنت تذكر في دعوى الانفال ومن سياق الحديث قلت لجنابك أنني إلتحقت قبل أن يصل المرسوم لأنه تم إبلاغي هاتفياً وقالوا لي أن (كامل ساجت) سيدهب للفيلق الثاني وأنت تذهب لتستلم بدلاً عنه فوراً فأستلمت الأمر وذهبت الى الفيلق وباشرت بمهام أعماله يوم ٤/٤، وكل الكلام بعد يوم ٤/٢ أنا مسؤول عنه الى أن تم نقلي، وسمت محاكمتي عليه،

ياختصار سيدي القاضي أن حدود مسؤوليتي في الانتقال الأولى التي بدأت يوم ١٩٨٨/٢/٢٢ وأنتهت يوم ١٩٨٨/٣/١٨ هي معروفة لجنايبك وأن حدود المسؤولية في الجيش مقدسة وتحدد بالاحداثيات وليست لي صلاحية أن أتدخل خارج حدود مسؤوليتي ولو لـ (١٠٠م) ومرات عديدة بالمواقف والعسكر يسمعونني فعندما ترمى الأهداف من مدفعية معادية في قاطع الفيلق الأول الذي هو موجود فأنتي لا أستطيع معالجتها لأنها ضمن قاطع مسؤوليتي فأنا أتصل بهم وأقول أن هناك نيران تفتح علينا من كذا إحداثيات وعليكم معالجتها فكيف أتدخل بحلجة وحلجة تبعد عني من (٦٠-٧٠ كم) والخريطة موجودة أمام جنابك! لمانا أذهب الى حلجة وبأي صفة أذهب؟! وماهي علاقتي بحلجة؟! وإذا كان هناك معارك بحلجة هل يقول أن يأخذون رأيي وأنا موجود في فيلق إشتدت به معارك الانتقال؟! وإذا تطلع محكمتمك على سير المعركة ستجد أن أشد المعارك حدثت في أيام ١٤/١٥/١٦ أي قبل الانسحاب بيوم واحد، كانت معارك جداً قوية فهل أهتم بواجبي أم أذهب الى مسألة أخرى؟! وببساطة فأنا لثلاثة نقاط تثبت أنني إلتحقت بالفيلق الأول في الشهر الرابع وأستلمت فيه المسؤولية وكان نقل طبيعي وقائد الفيلق موجود وحضرت الدعوة معاً وكان ضباط الركن وضباط الفيلق وقادة فرق الفيلق جميعهم حضروا للدعوة وسلمنا على القائد السابق الذي ذهب يوم ١/٤ وأنا إستلمت بدلاً عنه يوم ٢/٤ حيث باشرت عملياً بهذا التاريخ وبعد (٥٤٤) أيام كانت هناك خطة جاهزة التي هي الانتقال الثالثة وتمت المباشرة بها كما ذكرت بعد (٥٤٤) أيام وأنا كنت غير مستطلع كامل الاستطلاع لأنه لدي مسؤوليات كثيرة وأنا قائد فيلق وقاطعي واسع وقد إستلمت المهمة حديثاً وبعدها بأيام كما ذكرت حدثت عمليات الانتقال الثالثة التي حرمت عليها، فالذي أريد أن أثبتهُ للمحكمة هو المرسوم الجمهوري الذي صدر بحقي وكذلك وثيقة أخرى وهو بيان القيادة العامة يوم (١٨) والذي يثبت وجودي في عمليات الانتقال وكذلك وثيقة عرضها السيد المدعي العام قبل أيام وقال لسيادتك أنا أعرضها للمحكمة للاستئناس وفيها توجيهات القيادة العامة لأنني لأملك وثائق وكنت أتصنع مع المحامي بالوثائق القديمة فوجدت هذه الوثيقة التي فيها التوجيهات وتأشيرة القيادة العامة وأعرضها للمحكمة وكل التوجيهات في يوم ٢٦-٢٧ وأعرضها للمحكمة حيث تقول الوثيقة تم تبليغ التوجيهات الى كل من قائد الفيلق الأول اللواء الركن (كامل ساجت) وقائد عملية الانتقال الأول اللواء الركن (سلطان هاشم) والتاريخ يوم (٢٥-٢٦) ويمكن

للمحكمة الاطلاع عليها والاطلاع على المرسوم الجمهوري وأطلب من المحكمة عرض هذه
 الوثائق التي تكلمت عنها وليست لدي وثائق أخرى ولو كنت خارج المحكمة لجلست
 لمحمتكم وثيقة واحدة تنهي هذا الموضوع حيث ستبين لمحمتكم أن مقر الانتفال الأولى
 غلق بالتاريخ الفلاني وفتح بالمكان الفلاني أو لم يفتح وأنتهى الموضوع، وبذلك سأثبت
 للمحكمة أنني بهذه الفترة كنت قائد عملية الانتفال ومسؤوليها قائمة وموجود في القاطع لأن
 رئيس أركان الجيش أبلغني أن أبقى لأنه قال لي إنني أحتاجك، وأن كلامي الذي ذكرته
 بالانتفال أو الذي نكرته الآن إذا بعد (٢٠) سنة ظهر فيه خلل فلا أظن أنني جدير بالاحترام
 وأني لم أنكر إلا الكلام الذي شاهده بعيني أو الذي أعرفه والذي صدر لي أمر مباشر به،
 كل هذا والامر متروك أمام محمتكم وأمام الله وأنتني أخاف الله لأن هذه الدنيا زائلة ولكن
 الله يجاسب الإنسان على الصغيرة والكبيرة وختاماً أقول لجنابكم لقد لاحظت محمتكم
 أثناء سير المحكمة وحضور المشتكين والشهود أنني لم أتكلم بكلمة واحدة أو أعلق على
 نوي للضحايا لأنني ليست لي علاقة بالموضوع إلا في مرات قليلة عندما يأتي ذكري أقول
 الكلمة التي تعرفها جنابك، والخلاصة عندي فقط هذه المواضيع التي ذكرتها وهي المرسوم
 والكتاب الذي لاحظته جنابك، وبيان القيادة العامة الذي تستطيع المحكمة أن تطلع عليه
 وهو من ضمن وثائق المحكمة والذي يثبت وجودي في عملية الانتفال الأولى في وقت الحادث
 وقد التحقت بالفيلق الأول في الشهر الرابع والامر متروك لله سبحانه وتعالى ولعدالتكم، وأود
 أن أذكر للمحكمة بنقطة معينة وهي النقطة التي أثارها وكيل العديين بالحق الشخصي
 والمتعلقة بالوثيقة المرقمة (١٨٣) على ما أعتقد في ٢٠ آذار والتي تخص كلمة (الرديف)، أن
 كل ضباط الجيش يعرفون أنه بعد عام (١٩٨٦) كان الرديف (يسمى) أي أن الرديف يسمى
 رديفاً وأنا مسمى قبل (كامل ساجت) وبزمن (كامل ساجت) وإلى أن نقلت قائداً للفيلق الأول
 وأنا عندما كنت في الفيلق السادس كان معي رديف مسمى وهو (شوكت أحمد عطا)، وأن
 الرديف بإسيادة القاضي هو تهيئة نفسية وإذا كان قاطع القائد ليس فيه عمل وغير مشغول
 فسيكون مهياً لأن يكون قائد بديل لقائد الفيلق وأن قادة الجيش المعنيين يعرفون موضوع
 الرديف وأن الوثيقة لو تطلع المحكمة على المادة (٨) منها ستلاحظ أنه (بحضور فلان
 وفلان الرديف) صحيح أنا رديف ومنذ زمن ولكن بنفس الوقت وبنفس الكتاب أنا مكلف
 بأوجب عملية الانتفال الثانية والامر متروك للمحكمة ونحن راضون بحكم الله إذا حكمتوني

وإذا برأتهموني فإنها الحقيقة التي الله يرضاهما، والله عيب عليّ ورجولتي لاتقبلها أن أنكر عمل كنت مسؤول عنه ولا أخاف من شيء لأنني محكوم وجنابكم تعرفون ولكن والله فإن (ربيعي) لايحترموني وسينتقدوني فوالله لا أفعل ذلك لو مُت لعشر مرات وكل الامر متروك للمحكمة.

المحكمة: ماهو المنصب الذي كنت تشغله بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): كنت أشغل منصب قائد الفيلق السادس الذي مقره في مدينة العمارة ومكلف بقيادة عملية الانفال إضافة لمسؤولياتي.

المحكمة: على وجه الدقة متى تم تعيينك قائداً للفيلق الاول؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): بلغت يوم ١٩٨٨/٤/١ بأنني أصبحت قائداً للفيلق الاول وبأشرت مهام عملي يوم ١٩٨٨/٤/٢ وبعد عدة أيام وصل الامر بذلك وهو في يوم ١٩٨٨/٤/٥ على وجه التحديد حيث صدر بهذا التاريخ المرسوم الجمهوري الذي يقضي بتعييني قائداً للفيلق الاول.

المحكمة: هل تستطيع أن تحدد للمحكمة من هو الفيلق الذي تقع مدينة حلبجة جغرافياً ضمن قاطعه؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): أن مدينة حلبجة تقع ضمن قاطع عمليات الفيلق الاول وهذا جغرافياً، حيث أن هناك في المنطقة الشمالية (شمال العراق) تعمل ثلاث فيالق وهي الفيلق الاول والفيلق الثاني والفيلق الخامس وأن الفيلق الخامس الذي يقع على اليسار والفيلق الثاني الذي على اليمين لديهم أيضاً مسؤوليات في محافظة السليمانية لأن (مجمع الصمود) هو بحجم مدينة السليمانية ويقع ضمن قاطع الفيلق الثاني إضافة الى (كفري وكلاز) وعندما حدثت الانفصال الثالثة إشتراك الفيلق الثاني بالفرقة (٢١) الذي كان قائداً اللواء الركن (عبد الاله) والذي كان بإمرة اللواء الركن (كامل ساجت) الذي هو قائد الفيلق الثاني، أما ضمن قاطع الفيلق الخامس فكانت من منطقة (دوكان) خارج (قلعة دزة) و(رانية) التي كانت تابعة لمحافظة السليمانية ولكن عسكرياً كانت تابعة لقاطع الفيلق الخامس، وعندما كلفت بعملية الانفصال كان واجبي هو (واجب خاص) حيث حددوا لي حدود المسؤولية من (سوسة) شرقاً وشمال شرق والى اليسار منطقة (سورداش) و(سركلو)

و(بركلو) و(دوكان) والى (بنكرود) حيث كانت (بنكرود) تابعة للفيلق الخامس، وبإمكان المحكمة الرجوع الى وثائق الانفال للتأكد من هذا الكلام.

المحكمة: إنذا حلبجة ضمن قاطع الفيلق الاول؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): نعم وعندما إستلمت الفيلق الاول كانت حلبجة ضمن قاطعي وكان الإيرانيين مدفوعين أمامها لأكثر من (١٠كم) وقد وصلوا قرب منطقة (سيد صادق) ص.

المحكمة: في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ من كان يشغل منصب قائد الفيلق الاول؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ كان يشغل منصب قائد الفيلق الاول اللواء الركن (كامل ساجت) الذي فارق الحياة.

المحكمة: لقد فهمت المحكمة من كلامك وفي أكثر من مناسبة أن لكل قائد فيلق قائد رديف، فهل نستطيع أن نخبر هيئة المحكمة من هو القائد الرديف للفيلق الاول؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ كنت أنا القائد الرديف لقائد الفيلق الاول علماً أنني لم أعيّن بهذا التاريخ بل كنت أصلاً قائد رديف للفيلق الاول عندما كان قائد الفيلق الاول (نزار الخرزجي) وعندما جاء (كامل ساجت) لقيادة الفيلق الاول بقيت أنا قائداً رديفاً لقائد الفيلق الاول ولم يتبدل الامر وأود أن أوضح لهيئة المحكمة حتى تكون الصورة واضحة أمام هيئة المحكمة أن كل الفيالق التابعة للقوات المسلحة العراقية كان فيها قائداً أصلياً وقائداً رديفاً حتى أنا عندما كنت قائد الفيلق السادس في العمارة كنت أنا قائداً للفيلق وكان هناك قائداً رديفاً للفيلق وإسمه اللواء الركن (شوكت أحمد عطا) وللإيضاح لهيئة المحكمة فإنه لم يباشر عمله بالقرب مني وإنما كان مسمى.

المحكمة: بإعتبارك عسكرياً وضح لهيئة المحكمة ما المقصود بمصطلح القائد الرديف؟ هل هو قائد يعمل جنباً الى جنب مع القائد الاصيل أم هل هو مجرد تسمية أم هل هو قائد يحل محل القائد الاصيل عند غيابه؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): هناك مصطلحان الاول هو قائد بديل والثاني قائد رديف، وأنه مصطلح قائد رديف هو مصطلح جديد حيث كان سابقاً المصطلح السائد هو قائد بديل والقائد البديل هو الذي يتولى القيادة مباشرة عندما يصاب القائد أو يتعرض لحادث أو يغيب لأي سبب وأن القائد البديل هو رئيس أركان الفيلق لأنه الاقدم وتصدر بالوامر حيث

يقول الامر أن القائد البديل هو فلان بن فلان، أما مسألة الرديف عندما صارت في عام ١٩٨٦ فأود أن أوضح لمحكمتكم أن مصطلح القائد الرديف هو لايعني أن يقوم بالعباشرة والعمل جنباً الى جنب مع قائد الفيلق وكل ضباط الجيش العراقي يسمعونني الآن بل أن القائد الرديف يسمى تسمية من قبل رئاسة أركان الجيش أنه بديل يحل محل قائد الفيلق في حالة حصول أمر طارئ كان يفشل القائد الاصيلي في المعركة أو يقتل أو يصاب بجروح أو ماشاكل ذلك ويصدر أمر آخر من رئاسة أركان الجيش بوجود ترك مكانه والتوجه الى مقر القائد الاصيلي وهذا مالم يحصل معي عندما كنت قائداً رديفاً لـ(كامل ساجت) الذي كان قائد الفيلق الاول حيث لم يحدث أي طارئ يبيح لي تولي قيادة الفيلق الاول ان أن استلمت فعلياً قيادة الفيلق الاول.

المحكمة: ورد بأقوالك أمام السيد قاضي التحقيق بأنك علمت بزيارة الرئيس العراقي لمدينة السليمانية يوم ١٥/٣/١٩٨٨ عن طريق رئيس أركان الفيلق الاول وألتقيت به وأستمع للقاء لمدة (٥) دقائق ولم يدر معه أي حديث عسكري فهل هذا كلامك؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): نعم كلامي وإنشاء الله أكون صادق به وعندما ذكرت هذه الواقعة للسيد قاضي التحقيق كنت في حينها مبلغ بتنفيذ حكم الاعدام بحقي خلال (٤٨) ساعة وكنت أحمل حاجياتي وكان المحامي أيضاً موجود وكنت أنوي تسليم أغراضتي ووصيتي الى المحامي وقلت للسيد القاضي وهو الآن يسميني قلت له والله لو كانت هناك مسألة أنا أعرفها فأني لا أخفيها لأنني ذاهب لأقابل رب العالمين، والزيارة التي جنايك تسأل عنها إتصل بي رئيس أركان الفيلق الاول وهو اللواء الركن (طارق راضي حسن) وقال لي تفضل عندنا ولم يقولوا لي أن هناك زائر وعندما وصلت وجدت أن القائد العام للقوات المسلحة موجود عندهم في المقر وكانوا يوجزوه على موضوع القتال في مرتفعات حلبجة حيث كان القتال قد بدأ في صبيحة اليوم الذي كانت فيه الزيارة، فأوجزه ثم تكلم القائد العام بالهاتف مع رئيس أركان الجيش الذي كان موجود أيضاً حيث تكلم معي عن الموقف وأنتهى الموضوع وعندما أنهى المكالمة إلتفت إلي وقال لي (شلونبه الانفال) فأوجزته لمدة (٥) دقائق وأنا أقصد (٥) دقائق إن الإيجاز إستغرق هذه الفترة أما الزيارة فكانت أكثر من ذلك ثم إلتفت الى رئيس الأركان وقال (إحضروا السيارات حتى نزود المحافظ) ثم ذهبوا الى المحافظ.

المحكمة: هل تقصد أنه إتصل هاتفياً مع رئيس أركان الجيش أم رئيس أركان الفيلق؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): إتصل القائد العام هاتفياً مع رئيس أركان الجيش الذي كان موجود مع (كامل ساجت) في منطقة (عريت) أما الشخص الذي كان يوجزه بالموقف فكان رئيس أركان الفيلق الاول.

المحكمة: خلال وجودك مع القائد العام للقوات المسلحة في ذلك اليوم هل دار حديث بين الموجودين حول ضربة كيميائية أو موضوع حلبجة؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): أبدأ، إطلافاً وأوجز للمحكمة الشيء القليل عن حلبجة، حلبجة منطقة واقعة في سهل وتبعد عنها المرتفعات من (٤-٥كم) وتقع المرتفعات شرقها وشمال شرقها حيث تبدأ من جبل (سازان) ثم (بلمبو) ثم (بقرميري) ثم تذهب باتجاه (بيارة) و(طوبلة) وتعود بحرف (أ) باتجاه (خورمال) و(أحمد آوة) ، وعندما زار القائد العام الفيلق الاول كانت زيارته في أول يوم بدأ فيه القتال وكان على المرتفعات وبعدها إستمر القتال لمدة يومين وبعدها إحتل الايرانيون المرتفعات وفي الليلة الثانية أو الثالثة تم إحتلال حلبجة لأن الهجوم على مدينة حلبجة بدأ يوم (١٢) وأن زيارة القائد العام كانت تحديداً يوم ٣/١٢ وإمكان المحكمة التأكد من ذلك، وعندما غادرنا القائد العام أبلغني رئيس الأركان (طارق راضي) أن القائد العام للقوات المسلحة لم يكن يعلم أن هناك هجوم على مرتفعات حلبجة والله يشهد على كلامي.

المحكمة: بإعتبارك في تلك الفترة كنت قائداً عسكرياً في المنطقة لأنك قائد عمليات

الانفال، هل تستطيع أن تذكر لهيئة المحكمة من الجهة التي قامت بقصف مدينة حلبجة؟
المتهم(سلطان هاشم أحمد): سيادة القاضي سبق وأن قلت لك في الانفال ولا أريد الاعادة لأنني لا أريد أن أخرج إنسان أو أثم من موقف بشر وزن شعرة واحدة، أن قادة الفيلق ليست لهم علاقة بموضوع الكيمياء، وإذا تذكر سيادتك قلت لك كلمة وأسعطني أن أخرج عن الموضوع لنصف دقيقة، أنا تقلدت مناصب لم يتقلدها غيري حيث عملت بمنصب رئيس أركان الجيش للمرة والمستودعات تابعة لي وبعدها معاون للعمليات وبعدها رئيس أركان الجيش وشم وزير الدفاع وكل هذه الفترة أنا لم أرى الكيمياء ولم يوجزني به أحد، وأنا قلت لجناحك لو جاءني رئيس أركان الجيش وقال لي هذا العتاد الكيمياء خذه

وأرميه في الهدف الفلاني وقلت لك هل ستصدقني إذا قلت لك بعد أن أصدر لي الأمر رئيس
أركان الجيش أنا لم أنفذ في ذلك الوقت؟! أنا لا أعرف شيء عن موضوع حلبجة ولو كنت
أعرف لقلت ولا أخاف من أحد لأنني لو أخفيت الحقيقة ولم أقلها فأن كل الضحايا الذين
ظهرت صورهم على شاشة التلفاز سينتقم الله مني لأجلهم.

المحكمة: باعتبارك ضابط كبير الرتبة وقائد عسكري وأن قادة الفيلق يرتب متفارية،
فهل علمت سواء عن طريق اللقاءات الشخصية أو الحوارات الجانبية غير الرسمية من هي
الجهة التي قامت بضرب مدينة حلبجة؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): لا أحد يتحدث بهذا الموضوع، ولا أتوقع أن يحصل
شخص على الاجابة عندما يسأل هذا السؤال، أن الفيلق لم تتداول السلاح الكيماوي وأنا
الآن أمام المحكمة القانون يميني عندما أقول لسيادتكم أنا أمتنع عن الاجابة ولكن أنا
أخاف الله، والله لو سمعت من شخص مسؤول رواية معينة تحدد من هو الذي أصدر الامر
ومن هو الذي إتخذ القرار لقلت لمحكمةكم والله، وأن أي شخص من ضحايا حلبجة ورحمهم
الله سيصبح لعمري في عنقي وأعناق عائلتي إذا صار أمامي حديث حول حلبجة وأخفيته عن
محكمةكم وعن الناس.

المحكمة: ورد بأقوالك أمام السيد قاضي التحقيق في موضعين من الافادة بأنك كنت في
يوم ١٩٨٨/٣/١٦ في قاطع عمليات ميسان وفي موضع آخر من الافادة وجواباً على سؤال آخر
تقول أنك كنت في قاطع (سوسة) بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥، فما هو سبب هذا التناقض؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): أنا كنت رسمياً قائداً للفيلق السادس في العمارة ومكلفاً
بعملية الانفال في شمال العراق، وأنا لم أكن موجوداً في العمارة في تاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ بل
كنت أقود عملية الانفال ولم أرجع الى العمارة الى أن صدر أمر نقلي كقائد للفيلق الاول.

المحكمة: للفيلق إستخبارات وأن حلبجة ضمن قاطع الفيلق الاول، فمن هي الجهة التي
ضربت حلبجة بالسلاح الكيماوي؟ على إعتبار أنك قائد فيلق في فترة ١٩٨٨/٣/١٦.

المتهم (سلطان هاشم أحمد): أنا في هذا التاريخ المصادف ١٩٨٨/٣/١٦ لم أكن قائداً
للفيلق الاول ولم أتواجد فيه وليس لدي مسؤولية في الفيلق الاول وإنما كنت في
١٩٨٨/٣/١٦ قائداً لعمليات الانفال.

المحكمة: كمعلومات عامة بإعتبارك أحد ضباط الجيش العراقي، من هي الجهة التي ضربت حلبجة بالسلاح الكيميائي؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): أنني قرأت تقارير الأنصاف التي تقدم من الاستخبارات وهي معلومات يومية، وأن المعلومات متضاربة فالاذاعات الايرانية تقول أن العراق ضرب حلبجة بالسلاح الكيميائي واذاعات الاحزاب المعارضة للسلمة في تلك الفترة تقول أن الجيش العراقي هو من ضرب حلبجة بالسلاح الكيميائي والحكومة العراقية تدعي بأن الجيش الايراني هو من ضرب حلبجة بالسلاح الكيميائي أما بالنسبة لمعلوماتي الشخصية فلم أعرف شخصياً من هي الجهة التي فعلاً ضربت حلبجة بالسلاح الكيميائي في ذلك الوقت.

المحكمة: بإعتبارك شغلت منصب وزير الدفاع في فترة لاحقة هل تستطيع أن تذكر لهيئة المحكمة إرتباط قيادة القوة الجوية وبأي جهة ترتبط؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): بالفترة التي كنت بها وزيراً للدفاع كانت القوة الجوية ترتبط بوزير الدفاع وحتى في تاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ كانت القوة الجوية ترتبط بوزير الدفاع على إعتباره نائب القائد العام للقوات المسلحة ولكن في المهام القتالية والواجبات الكبيرة لسوقية فلا تنفذ إلا بأمر القائد العام للقوات المسلحة.

المحكمة: بإعتبارك كنت ضابط كبير الرتبة في الجيش العراقي، هل يستطيع رئيس أركان الجيش أن يوجه أو امره أو يستعين بقائد القوة الجوية لتنفيذ واجبات لدعم القوات البرية.

المتهم(سلطان هاشم أحمد): كلا ليست له مثل هذه الصلاحيات إلا إذا أعطاه القائد العام للقوات المسلحة هذه الصلاحيات وخوله بإستعمال هذه الصلاحيات.

المحكمة: وهل حصل رئيس أركان الجيش على هذا التحويل في عام ١٩٨٨؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): أنا لا أعلم لي ولا أعلم يقيناً فيما إذا كان هو مخول في ذلك الوقت أم لا ولكن أنا عملت مع (نزار الخزرجي) الذي كان رئيساً لأركان الجيش في تلك الفترة وأنا على معرفة بطبيعته فهو لا يقوى ولا يستطيع أن يقوم بهكذا عمل كبير بدون تفويض وإذا كان هو من قام بهذا الفعل فهو قام به بناءً على تفويض، وبالتحديد أقصد أن كلامي هذا يخص الواجبات السوقية الكبيرة.

المحكمة: على مستوى الواقعة التي حدثت في حلبجة، هل تعتبر حادثة حلبجة من الاعمال السوقية التي تستوجب موافقة القائد العام؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): أن رئيس أركان الجيش لا يستطيع أن يقوم بمثل هكذا عمل كبير بدون إستحصال موافقة مرجعه وعلى أقل تقدير فأن مرجعه هو وزير الدفاع، ولو توجه المحكمة سؤاها لي باعتباري أنا وزير الدفاع في ذلك الوقت على سبيل المثال هل تستطيع أن تقوم بهكذا عمل بدون الحصول على تذييل؟ فسأجيب هيئة المحكمة بكلا فانا لا أجرؤ على القيام بهكذا عمل بدون تذييل.

المحكمة: أن هذا ما قصدته هيئة المحكمة هل يستطيع وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش القيام بهكذا عمل؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): أنا لا أعرف أن كان لديه تذييل أم لا فإذا كان لديه تذييل فتصرفه صحيح أما إذا لم يكن مخولاً فقد خالف الامر.

المحكمة: لقد ذكرت بإفادتك اليوم أمام هيئة المحكمة أن نطاق الرقعة الجغرافية التي كنت تتحرك بها خلال الأيام من (١٠-١٨/٣/١٩٨٨) هي نطاق عملية الانفال وهي خارج حلبجة وتبعد عن حلبجة مسافة (٦٠-٧٠ كم)، وبما أن للأسلحة السامة أثر فعال فهل بلغت الوحدات العسكرية القريبة من حلبجة عن نية إستخدام السلاح الكيميائي لإتخاذ إجراءات الحيطه والوقاية منه؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): كلا لم يحصل مثل هكذا تبليغ.

المحكمة: هل حصل وأن تم تبليغ الجيش بعد ضرب حلبجة بعدم الاقتراب من المناطق القريبة من حلبجة لأنها تعرضت للمضرة الكيميائية؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): كلا لم يصدرؤ لنا أمراً بذلك، ونحن لم نصدراً أمراً بعدم الاقتراب من حلبجة لأنها تعرضت لضربة بالسلاح الكيميائي.

المحكمة: كان من ضمن فقرات قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (١٦٠) الصادر في ٢٩/٣/١٩٨٧ أنه تتبع قيادة الجيش أوامر (علي حسن المجيد)، فما هي معلوماتك عن هذا الموضوع؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): أنا أجبت على هذا السؤال في قضية الانفال وأجيب الآن، أن الفيالق لم تكن بامر (علي حسن المجيد) وبإمكان المحكمة أن تسأل العسكر لأن

الامرة تعني بالعسكرية قيادة كاملة (Full command) يعني انا قائد فيلق لا أستطيع أن أترك مكاني بضع كيلو مترات إلا بعد أن أخذ الإذن منه وكل الموارد يامرته وهذه لم تحدث وبإمكان المحكمة أن تلاحظ الدقة بهذا القرار حيث يقول القرار (تلتزم الفيالق بالتوجيهات التي يصدرها بخصوص المسألة المكلف بها)، شق ياسيادة الرئيس لا هو ولا غيره سيدخل غداً في قبري، والله العظيم أنا قائد فيلق لسنة كاملة ولم أستلم أمر مباشر أو مكتوب من (علي حسن المجيد) غير الامور التي لاحظتموها بالوثائق كالتعاميم وغيرها ولكنه لم يتدخل بالامور العسكرية إطلاقاً لأن رئيس أركان الجيش ووزير الدفاع موجودين، والله إنتهت الانفال وأنتهت حلبجة وأنا لم أكن أعرفه ولم ألتقي به ولم أجلس معه في إجتماع وكان أول لقاء لي معه في منتصف الشهر الخامس أي بعد أن أصبحت قائد الفيلق الاول بشهر أو شهر ونصف وكانت هذه أول مرة ألتقي به وتعرفت عليه، لم يكن لنا أي إرتباط به ولكن هناك نص يقول (تلتزم الفيالق بالتوجيهات التي يصدرها علي حسن المجيد بهذا الخصوص) والذي هو خصوص الامن الداخلي ولكن ليس بالأمرة لأن بالامرة يستطيع أن يحرك لواء أو فرقة لأنه مخول صلاحيات القائد العام وهذا ما لم يحصل ولم يصدر لي أمراً حتى ولو يتحرك فصيل أو تبديل لواء مكان لواء آخر وهذا ليس نفاع عن (علي حسن المجيد) ولكنها الحقيقة وكان مرجعي الذي هو رئيس أركان الجيش بجانبني وموجود معي طول النهار ولا يتركني أكثر من يومين فلماذا إتصل بـ(علي حسن المجيد) ومرجعي موجود ولكن لو أصدر لي أمراً لالتزمت به.

المحكمة: ولكن حسب معلومات هيئة المحكمة أن (علي حسن المجيد) أصدر أمراً لأحد قادة الفيلق وأمتنع قائد الفيلق عن تنفيذ الأمر فطرده (علي حسن المجيد)، فعا تعليقك على ذلك؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): كان ذلك بخصوص الامن الداخلي وأنا لا أعرف من هوقائد الفيلق الذي طرده (علي حسن المجيد) ولم أسمع بذلك، وأن بإمكان المحكمة أن يستدعي الآن (علي حسن المجيد) وتساءله هل إلتقى بي يوماً من الأيام أو صدر لي أمر أو حرك فصيل أو سرية الى أن نقلت من منصبني ولكن بالنسبة لشؤون الامن الداخلي كتحريم الطرق أو المناطق المحرمة أو غيرها نعم هذه موجودة وقد أصدر أوامره بذلك والفيالق تلتزم بها.

الادعاء العام: لقد عملت مع الفيلق الاول بصفة معايشة منذ تاريخ ١٩٨٨/١/٢٢ فما هي الصلاحيات أو الاعمال التي يمارسها المعايشة؟ وأبرز للمحكمة ما يؤيد صحة كلامي وهو خط الخدمة للمتهم (سلطان هاشم) وكما معروف لهيئة المحكمة أن خط الخدمة فيه سنة التخرج والدورات العسكرية وفيه التنقلات وفيه كل شيء وموجود في خط الخدمة أنه في يوم ١٩٨٨/١/٢٢ كان (سلطان هاشم) موجوداً في الفيلق الاول بصفة معايشة وأن وجود المتهم في مكان الجريمة دليل على إرتكابه للجريمة.

المتهم(سلطان هاشم أحمد): أنا ذكرت لهيئة المحكمة ولم أنكر وجودي في مكان مسؤوليتي وأنتي في منتصف الشهر الاول من عام ١٩٨٨ كلفت بقيادة عمليات الانفال وكنت موجوداً ضمن قاطع عمليات الانفال ولم أكن موجوداً في مكان الجريمة وهو مكان حلبجة حيث أن مكان وجودي يبعد (٧٠كم) عن مدينة حلبجة.

الادعاء العام: من المعروف أن حلبجة المنكوبة تقع ضمن عمليات الفيلق الاول وبالتالي فإن أي عملية عسكرية برية أو جوية لا بد أن تكون يعلم الفيلق أو ياقترح منه على إعتباره أنه هو القوة الميدانية العارفة بأمر المنطقة أكثر من غيرها، فما هو دورك حين قصفت حلبجة بالغاز السام وهل طلبت تحقيقاً في الحادث؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): إجابة على سؤال المدعي العام أن الاول بالسؤال هو قائد الفيلق الأول لأن حلبجة تقع ضمن قاطعه وأنا كما ذكرت للمحكمة في قاطع عمليات الانفال. الادعاء العام: هذه نافلة بالقول لأنتي بنيت سؤالي على كونه معايشة وهذا لعلم المحكمة، سؤالي الثالث هو الوثيقة المؤرخة في ٣/٢٢ والتي تحمل تسلسل (٩) حسب تسلسل العرض والتي تؤكد ضرورة معالجة الاهداف في (خورمال- حلبجة) بالعتاد الخاص كما أن هناك إشارة الى معالجة الموقف بالقاذفات الانبوية وأعرضها لمحكمتكم.

المحكمة(موجهة خطابها للادعاء العام): يتضح من الوثيقة أن القاذفات الانبوية إستخدمت ضد منطقة (ساوسينان) لإسناد عملية الانفال الثانية، منطقة (ساوسينان) وهذا في تاريخ ٣/٢٢، أما الفقرة الأخرى فهي إقتراح للقوة الجوية بضرب مناطق (ديزلة)، خورمال، وادي زلم، خورمال-حلبجة، حلبجة) بالعتاد الخاص بواسطة الطيران في يوم ٣/٢٢ وهذه البرقية واضحة.

الادعاء العام: جاء في الوثيقة رقم (١٣) حسب التسلسل في العرض وهي عبارة عن برقية مؤرخة في ١٠/٦/١٩٨٨ وفي الفقرة الثالثة منها (تتولى الجهات العسكرية تأمين إبطال المذكورين في الفقرة (٢) - أي العائدين من إيران - إلى السكرتارية يرجى إتخاذ ما يلزم) أي البدء بعملية النقل إلى المجمعات السكنية أو (نكرة السلماني) للعائدين من إيران، فما هو دور الفيلق الأول في ذلك؟ وهل كنت في تاريخ ١٠/٦/١٩٨٨ وهو تاريخ صدور هذه الوثيقة قائداً للفيلق الأول؟ أجب المحكمة مفصلاً (وتم عرض الوثيقة).

المتهم (سلطان هاشم أحمد): إنني في تاريخ ١٠/٦/١٩٨٨ كنت قائداً للفيلق الأول أما بالنسبة لهذه الوثيقة فلاعلم لي حيث لم يرق كاتب هذه الوثيقة بإعطاء نسخة إلى الفيلق وأن هذه الوثيقة تشير إلى برقية أخرى ولو أن البرقية التي تشير لها هذه البرقية موجودة لتسنى لي الإجابة على هذه الوثيقة.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: بين يدي الآن إفادة المتهم (سلطان هاشم) المدونة أمام محكمتكم في دعوى الانفصال حيث يذكر فيها أن لديه عضو في اللجنة الأمنية في السليمانية وفيما يلي نصها (كان لدينا ضابط شعبة الامن الداخلي وهو ممثل الفيلق في لجنة السليمانية والتي نحن ممثلنا بها فكل ما يخص الجيش يأتي وينقله لقائد الفيلق) وهذه هي أقواله وأبرزها للمحكمة، أن المتهم يقول لاعلاقة لنا باللجنة الأمنية بينما نجد أن لديه ممثل في اللجنة الأمنية.

المحكمة (موجهة خطابها لوكيل المدعين بالحق الشخصي): أن الجيش أحد تكوينات اللجنة الأمنية ولكن هذه الوثيقة التي عرضها السيد المدعي العام بصدد لجنة مكافحة النشاط المعادي.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ولكن المتهم يشير إلى نفس اللجنة.

المحكمة: كلا بما أن التسميات قد اختلفت فهذا دليل على أنه توجد لجنتين، لجنة مكافحة النشاط المعادي وهذه اللجنة وجدنا لها عشرات الوثائق في دعوى الانفصال، أما اللجنة الأمنية فهي التي فيها الداخلية والامن والاستخبارات والدفاع.

المحامي(كُورَان أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: أنا برأسي أنها نفس اللجنة لأنه عادة ما تخاطب اللجنة الامنية بلجنة مكافحة النشاط المعادي وبهذا فأن اللجنتين هي لجنة واحدة وأنا متأكد من هذه المعلومة، وأترك تقدير ذلك للمحكمة.
المحكمة: سوف تتأكد للمحكمة من ذلك.

المحامي(كُورَان أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: لدي سؤال أوجهه للمتهم عن طريق المحكمة، هل أن منطقتي (طويلة) و(عريت) تقع ضمن قاطع عمليات الفيلق الاول وضمن الرقعة الجغرافية التي من إختصاصه؟
المتهم(سلطان هاشم أحمد): نعم (عريت) و(طويلة) تقع ضمن الرقعة الجغرافية للفيلق الاول.

المحامي(كُورَان أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ هل كان المتهم (سلطان هاشم أحمد) أحد أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ومن هم أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة في ذلك الوقت؟
المتهم (سلطان هاشم أحمد): كلا، لم أكن عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة كوني كنت قائد فيلق أما أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة فهم القائد العام للقوات المسلحة وهو في حينها (صدام حسين) ونائب القائد العام للقوات المسلحة والذي كان وزير الدفاع في ذلك الوقت (عدنان خيرالله) ورئيس أركان الجيش الذي كان في وقتها الفريق أول الركن (نزار الخزرجي) ومعاوني رئيس أركان الجيش وهم كل من الفريق الركن (حسين رشيد) معاون رئيس أركان الجيش للعمليات والفريق الركن (عبد الستار المعيني) معاون رئيس أركان الجيش للإدارة والفريق الركن (ضياء الدين جمال) معاون رئيس أركان الجيش للميرة وكذلك معاون رئيس أركان الجيش للتدريب وهو في وقتها أما أن يكون الفريق الركن (سعدى طعمة الجبوري) أو(نعمة فارس المحياوي) وقائد القوة البحرية (عبد محمد) وقائد القوة الجوية (حميد شعبان) ومدير الاستخبارات العسكرية الفريق الركن (صابر الدوري).

المحامي(كُورَان أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: الوثيقة الاخرى التي عرضها أمام حضراتكم وهي موجهة الى قادة الفيالق حول إستخدام الاسلحة الكيماوية حيث جاء فيها (أمر السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة بتجنب إستخدام العوامل الكيماوية حالياً وأمر سيادته عدم التطرق إليها ويفضل عدم اللجوء في مثل هذه الحالات

الى المكاتبات وإذا ما دعت الحاجة فيكتب بخط اليد ويوزع مباشرة الى المعنيين) فهذه الوثيقة تخاطب قادة الفيلق بالذات وبذلك يجب أن يكون قائد الفيلق مطلع على مسألة السلاح الكيميائي لأن العراق كان في حالة حرب مع إيران فكانت هناك بعض العمليات التي تحتاج الى تدخل سريع أما هنا ينكر المتهم أي علاقة لقائد الفيلق بالاسلحة الكيميائية، فما هو تفسير المتهم لهذه الوثيقة؟

المحكمة(موجهة خطابها للمتهم سلطان هاشم أحمد): أن هذه الوثيقة التي عرضها وكيل المدعين بالحق الشخصي والصادرة في عام ١٩٨٣ وهي موجهة الى قيادات الفيلق الاول والثاني والثالث والرابع وتشير الى أنه (أمر السيد الرئيس للقائد العام للقوات المسلحة تجنب إستخدام العوامل الكيميائية حالياً وأمر سياسته عدم التطرق اليها) إنذا توجد هناك مخاطبات حول إستخدام الاسلحة الكيميائية في الحرب وهناك علم للقادة بالاسلحة الموجودة لديهم وهذا ينفي أقوالك أمام المحكمة عندما ذكرت أن قائد الفيلق لايعرف بموضوع السلاح الكيميائي.

المتهم (سلطان هاشم أحمد): أنا في عام ١٩٨٣ كنت قائد فرقة في البصرة وأنا ذكرت للمحكمة الذي أعرفه والله يعرفه وليس لدي أي إضافة الى كلامي وأن هذه الوثيقة لو تعرض (١٠٠) مرة وقد حوكت عليها ولا أريد أن أعيد قضية الانفصال وقد حوكت عليها وليس لدي شيء أخيفه أكثر من الذي قلته.

المحامي(كوران آدم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ورد بإفادة المتهم أمام السيد قاضي التحقيق (أنني إلتقيت بالرئيس العراقي لمدة أكثر من (٥) دقائق ولغرض الترحيب به والسلام عليه ولم نتناول أي حديث عسكري بيننا) بينما هنا في المحكمة يقول لقد أعطيته إيجاز بعملية الانفصال، فكيف يفسر المتهم هذا التناقض بأقواله؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): في المقابلة مع القائد العام للقوات المسلحة وهو (مهدام حسين) في ذلك الوقت سألني وقال (ها شلونوه الانفصال) فأوجزته عن وضعنا لمدة (٥) دقائق فقال لي أنا عندي الصورة وأنتهى الموضوع ثم قال سنذهب الى المحافظ.

المحامي(كوران آدم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: جاء في صحيفة الثورة والناسية والجمهورية (استقبل قائد الفيلق الاول السيد الرئيس)، وقد أبرزنا لهيئة المحكمة صوراً تمثل إستقبال قائد الفيلق الاول لرئيس الدولة القائد العام للقوات المسلحة في تلك

الفترة في يوم ١٩٨٨/٣/١٥ ومن الواضح في هذه الصور ظهور المتهم (سلطان هاشم) ولم يظهر قائد الفيلق الاول (كامل ساجت) فما هو سبب ذلك؟
المتهم (سلطان هاشم أحمد): أنا ذكرت لهيئة المحكمة أنني موجود وأستقبلت القائد العام وهذه الصور حقيقية ولكن أنا لم أكن قائد الفيلق الاول في حينها بل كنت قائد عملية الانفال.

المحكمة (موجهة خطابها للمتهم سلطان هاشم أحمد): إذاً هل هناك خطأ في الصحيفة؟
المتهم (سلطان هاشم أحمد): أنا لم أشاهد ذلك.
المحكمة: ولكن هذه الصحف والصور الموجودة فيها تم عرضها.
المتهم (سلطان هاشم أحمد): وما قيمة الصحيفة أنا قلت نعم كنت موجوداً في القاطع وأستقبلت القائد العام.

المحكمة: ولكن المحامي لديه فكرة وهي لعاندا يظهر (سلطان هاشم) في الصور وهو ليس قائداً للفيلق الاول؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): هناك أمور تكتب ونحن لانعلم بها ولكن الحقيقة هي كما ذكرتنا للمحكمة والوثائق أمام أنظار محكمتكم، أما إذا كان للفيلق قائدين يعملون في مكان واحد فهي واردة!

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هل كان من ضمن ضباط الركن لقائد الفيلق الاول ضابط ركن كيميائي؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): نعم ولكن هذه ليست فقط بالفيلق الاول بل أن كل فيلق من فيالق الجيش كان لدى قائد الفيلق ضابط ركن كيميائي كما هو الحال في الجيش الحالي يوجد صنف كيميائي وضباط ركن كيميائي ولكنهم معنيين بالوقاية.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: قام الجيش العراقي بتهديم العديد من الدور والاماكن في مدينة حلبجة بعد إسترداده للمدينة من الجيش الايراني، فلماذا جرى هذا التدمير وخاصة أن المدينة تحت السيادة العراقية؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): لاملومات لدي عن هذه الواقعة ولا أستطيع الاجابة عنها بالنفي أو الايجاب.

المحامي(كورن أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: متى تم نقل المتهم (سلطان هاشم) من منصب قائد الفيلق الاول؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): بقيت قائداً للفيلق الاول حتى الشهر الخامس من عام ١٩٨٩ حيث أصبحت معاوناً لرئيس أركان الجيش.

المحامي(كورن أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هل يستطيع المتهم (سلطان هاشم) أن يذكر لهيئة المحكمة هل أن قصف مدينة حلبجة بهذه الطريقة التي شاعدها في الأفلام الوثائقية عمل مشروع أم غير مشروع؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): سأجيب على هذا السؤال من جانبي الجانب الاول كوني إنسان أقول أن الذي يضرب الابرياء فإن رب العالمين سينتقم منه ويدخله نار جهنم وأن الذي يقوم بهكذا عمل ضد أناس غير مسلحين وليسوا جزء من القتال وعزل فماداً سيقول لرب العالمين اما جوابي من الجانب العسكري فإن العسكري لا يسأل أمره عن مشروعية الأعمال ويكون العمل مشروع أو غير مشروع وحتى لو كنت أنا موجود وصادر لي أمر فلا أستطيع أن أسأل أمري وأنا لا أريد أن أبتعد عن الحقيقة ولكن لا يستطيع العسكري أن يقول لأمره أن هذا الامر لن أنفذه ونحن في حالة حرب والقانون العسكري واضح للمحكمة فلا أريد أن أجيب عن مسألة عسكرية.

المحامي(بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هل يستطيع المتهم (سلطان هاشم) أن يحدد لهيئة المحكمة مكان تواجده على وجه الدقة في يوم ١٦/٣/١٩٨٨؟

المتهم (سلطان هاشم أحمد): كانت حدود مسؤوليتي من الخط العار من (قلعة سوسة) باتجاه الشرق و(سورداش) أيضاً من ضمن مسؤوليتي و(دوكان) و(سركلو) و(بركلو) باتجاه (ماوت) وبتجاه (بنكرده) وهذه حدود مسؤوليتي التي أتحرك بها وليس لديّ صلاحيات على قطعات أخرى وكان مقربي في معسكر (قليسان) وهذه حدود حركتي أما بالتحديد في وقت الضربة فلا أعرف أين كنت ولكن بالتأكيد أنا ضمن حدود قاطعي وحتماً أنا كنت ضمن منطقة من هذه المناطق التي ذكرتها.

المحكمة(موجبة خطابها للمتهم سلطان هاشم أحمد): كم هي المسافة التي تبعتها أقرب نقطة ضمن قاطع حدود مسؤوليتك عن مدينة حلبجة؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): ليست أقل من (٦٠كم).

للعامي(بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: أن المتهم عسكري ولديه خبرة ودقة في تحديد الأماكن فأسأل المتهم للمرة الأخيرة عن طريق هيئة المحكمة هل يستطيع المتهم أن يحدد مكان تواجده يوم ١٦/٣/١٩٨٨ وعلى وجه الدقة؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): كلا لا أستطيع علماً أنني لم أعرف في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ أن حلبجة قد ضريت لأنني كنت قائداً لعملية الانفال.

العامي(بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ورد بأقوال المتهم أثناء جلسة المحاكمة أنه تلقى أمر تعيينه قائداً للفيلق الأول يوم ١٦/٤/١٩٨٨ ويأشر بيهام أعماله يوم ٢/٤/١٩٨٨، هل حدثت بعد هذا التاريخ تراشق بالمدفعية بين القوات العراقية والقوات الإيرانية ضمن نطاق الرقعة الجغرافية التابعة له؟ المحكمة: السؤال غير منتج.

العامي(بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ورد بأقوال العديد من الشهود والمشتكين أنه للفترة الواقعة من بداية الشهر الرابع من عام ١٩٨٨حتى يوم ٢٠/٤/١٩٨٨حصل إطلاق نار من مناطق (سيد صادق) و(دربنديخان) باتجاه مدينة حلبجة وبالعناد الخاص من قبل الفيلق الأول، هل حصل هذا أم لا؟

المتهم(سلطان هاشم أحمد): كلا لم يحصل وأنا لم أصدر هكذا أمر، وأخيراً لدي نقطة واحدة أقولها للأمانة وللتاريخ، أنا أمامكم الآن أحاكم على قضية ليست لي أي علاقة بها، والله العظيم مهما يكون الحكم الصادر بحقي فلا أسأل عليه لأن ما يكتبه الله سبحانه وتعالى هو الذي سيحصل ولكن الذي أطلبه من هيئة المحكمة وإنشاء الله سوف ترضون الله تعالى هو الموضوع الذي ذكرتُ والخاص بحدود المسؤولية وقد أثارها السيد المدعي العام أيضاً وأرجو منكم أن تفقوا! عندهم وتشعرون أنني عندما كنت موجود في القاطع الذي حصلت به أحداث حلبجة فأنا كانت لدي حدود مسؤولية محددة وماذا تعني حدود المسؤولية بالنسبة للضابط؟ أن الامور التي طرحت من قبل السيد المدعي العام لو يراها ضابط سيجد أنني كانت لي مسؤولية محددة من نقطة (أ) الى نقطة (ب) فهل لدي صلاحية وقدرة بالجيش الذي خدمت به خدمة طويلة أن أتجاوز حدود مسؤوليتي؟! وهل هناك مثل هكذا سياقات أن يتدخل قائد فيلق بمسائل أخرى خارج مقره أو يرمي أو يستخدم سلاح خارج مسؤوليته؟!

وأطلب من سيادتكم التأكد من مسألة حدود المسؤولية والتوقيتات، وأنا أعرف أن جنابك تقدرها وأن حدود المسؤولية بالنسبة للعسكري هي كالقرآن -بدون تشبيه- وهي كالدستور فلا يستطيع قائد الفيلق أن يتجاوزها وأنا قلت لجنابك ولأكثر من مرة أن مقر فيلق أو مقرات وحدات تقصف من مكان في الحدود الفاصلة فإن قائد الفيلق ليست لديه جراءة أن يصدر الأوامر بمعالجة هذه المدافع وهي ضمن قاطع الفيلق الثاني فالسياق يجب أن يبلغ الفيلق الثاني بضرورة المعالجة وإذا تطلب الأمر أكثر من ذلك فنأتي بضابط من فيلقنا وضابط من فيلقهم ويجلسون ويعالجون المكان سوية، فلا يوجد قائد فيلق يتحدد مسؤوليته ثم يذهب الى مكان آخر ليست له علاقة به، وأنا قائد ذو تجربة وخبرة وليس لدي وقت كي أذهب لأزور فلان أو أتلقى لفلان لأن لدي مهمة واحدة وواجب والمعارك مستمرة ومسؤولية بشر، فالذي أرجوه من سيادتكم أن تقفوا عند موضوع حدود المسؤولية وموضوع التوقيتات وتستشعروا بها والله يفعل كل خير.

الرئيس

الجلسة الثانية و العشرون

التاريخ ٢٠٠٩/٧/٥

إفادة المتهم (فرحان مطلق الجبوري)

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): بسم الله الرحمن الرحيم " وبشّر الصابرين الذين إذا أصابهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون" صدق الله العظيم، السادة رئيس وأعضاء الهيئة الجنائية الثانية المحترمون، السادة رئيس وأعضاء هيئة الادعاء العام المحترمون، مما يحز في النفس أن يُبتلى المرء بفعله هو ليس بفاعله ولاسيما في هكذا جريمة بشعة يندى لها الجبين وكلّي أمل في أن هيئة المحكمة الموقرة أصبحت على دراية تامة بكافة حيثيات القضية من خلال سماعها لأقوال الشهود والمشتكين واطلاعها على الوثائق وإفادات المئات من المشتكين الذين لم يتسن لهم الإدلاء بإفاداتهم أمام هيئة المحكمة الموقرة والتي تكون لديها صورة واضحة عن الآلية التي جرت بموجبها الضربة ولاسيما ولأنه معروف للجميع أن صلاحية استخدام السلاح الكيماوي وفي كل دول العالم منوطه بالقائد العام للقوات المسلحة وأنتني أؤكد لكم أنني واثق من نفسي بأن الله وأنتني لم اعلم بالضربة إلا من خلال وسائل

الإعلام ولم أشارك بها ولم أقدم أية معلومات تساعد على القيام بها، السادة القضاة المحترمون قبل الدخول في تفاصيل القضية لابد من الإشارة الى أن دفاعي تم إعداده على ضوء المستمسكات الموجودة في ملف قضية حلبجة والتي لم أطلع عليها سابقاً بحكم مناصبي الوظيفي الذي لايزهمني للاطلاع على هكذا أمور وعليه فأن دقة مطالعتي تتوقف على دقة المعلومات الموجودة في ملف القضية وأترك تقدير ذلك للمحكمة الموقرة وسوف أناقش الموضوع بشكل تفصيلي وفتق للمحاور التالية: (المحور الأول) طبيعة عمل الاستخبارات وآلية تداول المعلومات، أولاً: نكرنا مراراً وتكراراً بأن مهمة الاستخبارات خلال الحرب هي جمع المعلومات عن القطعات العسكرية المعادية (قوتها وتسليحها وتجهيزها ونواياها وأين ومتى تُنفذ والمهمة الأساسية الأخرى هي معرفة حجم الخسائر للطرف المقابل) وهذه هي سياقات عمل ثابتة في جميع دوائر الاستخبارات وقد ورد في اللائحة الاستهلاكية للمدعي العام بأن المنظومة هي التي رفعت حجم الخسائر في حلبجة الى الاستخبارات العسكرية واعتقد أن هذا في تقدير كل منصف لايشكل جريمة لان الحادث قد وقع وإن عرض المعلومات عن ما وقع لايشكل جريمة لان كافة وسائل الإعلام تداولت الحدث بشكل تفصيلي من خلال الإذاعات والفضائيات وحتى في أروقة منظمة الأمم المتحدة وفي المنظمات المختلفة فلماذا لايجوز للمنظومة نقل المعلومات حالها حال الآخرين اترك ذلك لتقديرات المحكمة الموقرة. ثانياً: المنظومة الاستخباراتية واحدة من خمسة منظومات منتشرة في عموم القطر ولديها مجموعة من الوكلاء (المعاونين) الذين يعملون ضمن الرقعة الجغرافية لقاطع المسؤولية والذين يمثلون المصدر الوحيد لجمع المعلومات ولان توجد أي وسيلة ثانية غير (المعاونين) وإن المعلومات التي يتم الحصول عليها من تلك المصادر تُرفع من قبل المنظومة الى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة كما هي وأكرر كما هي دون أي تحريف أو تعليق وحينئذ تقوم شُعب الاستخبارات المختصة بدراسة تلك المعلومات الموجودة لديها وتدقيقها مع مصادرها المختلفة والمتمثلة بالوسائل الفنية ويعني التصنت على الشبكات اللاسلكية المعادية او مايسمى بالاستراق اللاسلكي ومن خلال المصادر البشرية المرتبطة بالشُعب المختصة والعاملة في عمق العدو وكذلك من خلال هيئات ركن الاستخبارات والأمن في عموم القوات المسلحة ومنظومات الاستخبارات والمحققين العسكريين والخ من المصادر الأخرى. وبعد ذلك يجري التحليل والتقييم لتلك المعلومات ومن ثم يصنع

القرار على كيفية التصرف بها. ثالثاً: لا بد من التذكير على أن هناك طريق واحد لنقل المعلومات ولا يوجد طريق آخر غيره وهو طريق المنظومة (الشعبة الثالثة) في مديرية الاستخبارات العسكرية لان هذه المعلومات هي معلومات أولية قابلة للخطأ والصواب لا يمكن التعامل معها إلا من خلال الاستخبارات العامة التي تقوم بمقارنتها مع قاعدة المعلومات وتدقيقها وتحليلها ومن ثم القرار على كيفية التصرف بها وخير دليل على ذلك الوثائق التي عُرضت في قضيتي الأنفال وحلبجة والتي تجاوزت الـ(٢٠.٠٠٠) صفحة والتي أكدت بشكل قاطع بأن التقارير المعلوماتية تسلك طريقاً واحداً وهو طريق المنظومة للاستخبارات العامة لا غيرها فمنهم من قال بأن المنظومة ترفع تقاريرها المعلوماتية الى مكتب تنظيم الشمال وترتب على ذلك عواقب وخيمة انعكس على المتحدث شخصياً عند صدور الأحكام في قضية الأنفال وأنا أقول من يملك وثيقة معلوماتية واحدة مرفوعة من المنظومة الى مكتب تنظيم الشمال او الى غيره فليُحضرها أمام المحكمة الموقرة وأنا على استعداد لتحمل كافة النتائج المترتبة على ذلك. رابعاً: غالباً مايرد في جلسات المحكمة الموقرة ومن محامي الحق الشخصي بالذات أن المنظومة هي التي تحدد الأهداف وهي التي تقترح وأخرها قيام المنظومة في تقدير الموقف ورفعها الى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة وأود أن أوضح لهيئة المحكمة الموقرة بأن المنظومة هي رافد من روافد المعلومات التي تصب في مديرية الاستخبارات ولا يحق لها أن تقترح وخير دليل على ذلك ماورد في الوثيقة رقم (١٢) والتي تبين فيها اقتراح المصدر نقل المواطنين والأهالي من (سيد صادق ودريندخان... الخ) فهذا دليل آخر على أن المنظومة لا يحق لها أن تقترح نقل المواطنين وإنما هو المصدر الذي يتحمل المسؤولية وهو الذي اقترح ومع ذلك إن المديرية لم تستجب الى هذا الطلب وتقوم بإعماله.

المحكمة: المصدر الذي تتكلم عنه اسمه ضياء.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): نعم، موجود في الصفحة الأولى واقترح المصدر فهذا يؤكد بأنه المنظومة لا يحق لها أن تقترح وإنما أشير الى المصدر بنفسه وبإمكان المنظومة أن تقترح نقل الأهالي.

المحكمة: نلهم من كلامك هذا أن المنظومة لايحق لها أن تقترح ولكن في هذه الوثيقة تريد أن تثبت وتلفت نظر المحكمة إننا صحيح قد كتبنا هذه الوثيقة ولكن هذا اقتراح المصدر وليس اقتراح المنظومة.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إن المعلومات التي من المصدر تُرفع كما هي لأنه إذا تم التصوير أو قمت بتحويل المعلومات إنني سوف لم أعطي الصورة الحقيقية لتقييم المصدر من قبل المديرية، فعندما أقوم بإدخال معلومات إضافية على معلومات المصدر يعني أنني شاركت بالعمل إذا كان على خطأ أو صواب فأنتي أقوم بنقل الكلام كما يأتي به المصدر فلذلك أدخلت كلمة و (اقتراح المصدر) وكان بإمكاننا أن نقول (نحن نقترح) بنقل الأهالي من (تربندخان وسيد صادق) ولكن لايحق لي لان هذا العمل يخص المصدر.

المحكمة: تأكيداً على كلامك في الجلسات والربط بينها إن هذه المعلومة تحتمل الصح والخطأ فأنت ترجعها الى مرجعك والمرجع لديه وسائل أخرى يتأكد من هذه المعلومات.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إن المرجع يقوم بتدقيق مرحلتين أولاً (الشعبة الثالثة) من خلال مصادرها ومن خلال منظوماتها ومن هيئات ركن الأمن والاستخبارات والفيالق حيث ورد في الفقرة (ثانياً) إن المصدر يقترح كذا وكذا فلماذا لا نقول بأن المنظومة تقترح كذا وكذا وبذلك فإننا نعمل ضمن حدود مسؤولياتنا وصلاحياتنا إما بالنسبة لتحديد الأهداف والإحداثيات فهذا شيء مستحيل لان عمل الاستخبارات يتطلب تحديد الإحداثيات لكل قرية أو منطقة يرد اسمها في تقارير المعلومات ليتسنى لضباط الاستخبارات معرفة أماكن تلك القرى على الخريطة ولكن الكثير من المدنيين يقع في الوهم ويتصور إن هذه الإحداثيات هي لتحديد الأهداف فالمعلومات التي ارفعها تقول مثلاً القرية الفلانية هل هي بالشمال هل هي في الوسط هل هي في الجنوب هل هي على الحدود التركية فيجب كل موضع أن أذكر اسمه سواء كان منطقة أو قرية أو قلعة أو مدينة يجب أن انكر الإحداثيات التابعة لها حتى ضابط الاستخبارات الموجود في بغداد يأتي مباشرة على الإحداثيات على الخريطة فيعرف أن هذه القرية موجودة في المكان الفلاني فهذا لايغني تحديد أهداف وهذا يعني إذا رجعت الآن الى كل الوثائق الموجودة لاجد اسم قرية أو اسم منطقة أو شجرة إذا لم تجد الإحداثيات موجودة أمامك فهذا يعني تحديد الأهداف. أما ماورد في الجلسة الأخيرة من جلسات المحكمة وعلى لسان السيد محامي الحق الشخصي بأن المنظومة تقوم بإعداد تقدير

الموقف فان هذا المصطلح لا يوجد في سياقات العمل الاستخباري وإنما يخص المقرات الميدانية في القيادات العسكرية العاملة في الميدان ولا ادري من أين أستقى السيد المحامي بالحق الشخصي هذه المعلومات ولا أقول أكثر من ذلك. وبإمكان المحكمة الموقرة الاستئناس برأي الضباط العاملين حالياً في مديرية الاستخبارات العسكرية للتأكد من صحة أقوالي أما فيما يخص موضوع حلبجة فإنها حالة خاصة ونادرة ولم تكن المنظومة طرفاً فيها لان العملية منذ سقوط المدينة لحين قصفها استغرقت اقل من اثني عشر ساعة وتم حينها الاعتماد على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال التصاویر الجوية التي تيقظت بالساعة (١١٣٠) يوم ٣/١٦ وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً علماً بان المنظومة فقدت الاتصال مع مركز استخبارات حلبجة منذ ٣/١٣ وأصبحوا في عداد المفقودين بالإضافة الى أن الفيلق قطع الاتصالات السلكية مع حلبجة قبل سقوطها وكما ورد في الوثيقة (رقم ٧) الفقرة الخامسة السيد رئيس المحكمة (السطر الأخير) وان مقر الفيلق قطع كافة الاتصالات السلكية مع قضاء حلبجة يعني أي اتصال لم يبق عندنا مع حلبجة لان المركز من يوم ٣/١٣ قد فقد الاتصال معهم والاتصالات السلكية انقطعت يعني لم يوجد لدينا أي معلومة عن حلبجة نهائياً. (المحور الثاني) الشهود والمشتكين.

المحكمة: هذه الوسائل العلمية والرسمية التي توجد لديك عن حلبجة بقيت هناك وسيلة المصادر لكي تعبر وتتجاوز هذا المحور وبقيت الفقرة الأخيرة نسألك عنها هذه هي التي قمت بقرأتها (أما فما يخص ضربة حلبجة) فإنها حالة خاصة ونادرة ولم تكن المنظومة طرف فيها لان العملية منذ السقوط المدينة لحين قصفها استغرقت (١٣) ساعة. فقط هذا القول أنت الآن في قضية حلبجة وسابقاً كنت في قضية الأنفال وتحدثت عن المعلومات التي توجد عندك فالتى تخصم الموضوع فإذا أفهم من كلامك انه في يوم ٣/١٦ ضربت مدينة حلبجة بالسلح الكيمياوي ولكن الفترة بين الضربة وسقوطها هي (١٢) ساعة. من خلال المفهوم الضمني لهذه الفقرة نقر بان القوة الجوية العراقية هي التي قامت بقصف حلبجة بالسلح الكيمياوي.

المنهم (فرحان مطلق الجبوري): السيد رئيس المحكمة الجنائية الثانية المحترم فقط لو ترى الفقرات الموجودة وراء هذا الحديث فستأتيك تفصيلية.
المحكمة: تحدث بكل ما لديك.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): المحور الثاني (الشهود والمشتكين) تم الاستماع الى إفادة (٢٨) شاهد ومشتكي والاطلاع على إفادات أكثر من (٤٠٠) آخرين في ملف القضية أدناه وأهم الأمور التي وردت في إفاداتهم: ١. لم يتطرق أي من المشتكين والشهود الى منظومة الاستخبارات الشرقية او الى شخص يديرها لا من قريب ولا من بعيد، ٢. أكد الجميع بأن الضربة حصلت يوم ٣/١٦ حيث أن المدينة كانت هادئة يوم ٣/١٥ حالها حال المدن والقرى والقصبات الأخرى وفي ليلة (١٦/١٥) الشهر الثالث سقطت بيد القوات الإيرانية و البيشمركة وفي الساعة (١١٣٠) قدمت طائرة استطلاع لتصوير المنطقة وبعد ذلك بساعتين جاءت أسراب من الطائرات المعاتلة واستمرت بالقصف الى الساعة الخامسة مساءً حيث جاءت طائرة استطلاع ثانية لتصوير المنطقة ومعرفة نتائج الضربة وبذلك فان العملية هي منذ سقوط المدينة لحين قصفها استغرقت اقل من (١٢) ساعة اعلق على هذه النقطة سيدي رئيس المحكمة حيث ترى الآلية التي جرت بموجبها في ليلة (١٦/١٥) وصلت الى غرفة عمليات القوة الجوية في بغداد معلومات عن طريق المستشار الجوي الموجود في الفيلق الأول مباشرة جاء الأمر اخرجوا طائرات تقوم بضرب المدينة (اولاً) لم تكن لهم في البداية معلومات أولية عن حلبجة طبعاً لان هذه القضية مفاجئة فأخرجوا طائرة استطلاع فطائرة الاستطلاع قامت بتصوير المنطقة بشكل كامل فعندما قامت بالتصوير طائرة الاستطلاع فنذهب المعلومات الى دائرة الاستخبارات الجوية فمديرية الاستخبارات الجوية توجد لديها مصورين جويين وأجبههم تفسير الصور الجوية وتشبيت الأهداف على ضوء الصورة الجوية التي وصلتهم فعندما ذهبت طائرة الاستطلاع وصورت المنطقة ورجعت ثبتت الأهداف عليها فخرجت الطائرات المعاتلة وقامت بضرب حلبجة فعندما ضربت حلبجة في الساعة الخامسة قاموا بإخااج طائرة استطلاع ثانية حتى تعرف الضائر الموجودة وعليه هذه الأمور تساعدني في تقطتين لان أنا ليس لدي دخل لا في المعلومات التي قبل الضربة وليس لدي علاقة بحجم الضائر للضربة لأنه بعد مدة أسبوع وصلت لي المعلومات أن حجم الضائر (فلان شيء) و (فلان شيء) فالمسألة أصبحت واضحة لا يوجد فيها أي لبس. ٣. ورد في إفادات الشهود والمشتكين آلية التعامل مع العائدين من إيران من أهالي حلبجة بعد صدور قرار الغفو وترحيل العوائل من حلبجة الى المجمعات السكنية في اربيل والسليمانية وهذا مااستتغرق إليه لاحقاً وبشكل مفصل. ٤. أكد الشاهد المعمي رقم (١) انه في الجلسة الثانية

عشر وهو على ما يبدو ضابط طيار وبرتبة كبيرة على مايلي: أ. أن مدينة حلبجة قُصفت يوم ١٦/٣ من قبل الطائرات المعادلة التي أقلعت من قاعدة الحرية في كركوك وقاعدة فرنسا وقاعدة الكيابة في الموصل وقاعدة البكر في بلد.

المحكمة: هل أن مهمة ضرب حلبجة وكلت الى القوة الجوية أم الى طيران الجيش؟
المتهم (فرحان مطلق الجبوري): القوة الجوية هي التي نفذت الواجب وليس طيران الجيش.

المحكمة: هل أن منظومة استخبارات المنطقة الشرقية تزود القاعدة الجوية بالمعلومات عن الأهداف.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أن المنظومة هي مصدر يصب في المركز ولا علاقة لها بالقواعد الجوية.

المحكمة: ماذا تقصد بالمركز؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، ب. كما أفاد بأن قيادة القوة الجوية ترتبط بالقيادة العامة للقوات المسلحة هذه الأقوال جاءت متطابقة مع أقوال المتهم الهارب المقدم الطيار (طارق المزروي) الذي أفاد بأن طائرات الهجوم الأرضي تستلم الأوامر من غرفة عمليات القوة الجوية والأخيرة تتلقى الأوامر من القيادة العامة للقوات المسلحة وإن المسؤولين عن الضربة (ضرب حلبجة) هم (صدام حسين) وقائد القوة الجوية (حميد شعبان) على حد قوله. ج.ورد في إفادته انه أثناء تكريم مجموعة من الطيارين وكان هو احدهم تحدث أمر قاعدة الحرية في كركوك العميد الركن الطيار (محمد احمد مطلوب) وطلب تكريم المهندسين والفنيين وضباط الأسلحة الجوية لكونهم قاموا بجهد كبير بعد أن جاء أمر تسليح الطائرات بالعتاد الثقليدي والخاص حيث تمكنوا من انجاز المهمة خلال ساعة واحدة فالتقت (صدام حسين) الى (عدنان خير الله) وزير الدفاع آنذاك وقال له (إحنا مو كلنا ماسويانا) بالحرف الواحد وهذا يعني أن الأمر كان محصوراً ضمن نطاق حلقة ضيقة من القيادة قد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة واعتقد أن هذا الكلام دليل قاطع على عدم معرفتي بما حصل في حلبجة لأن الأمر محصور ضمن القيادة العليا فكيف يشئني لمتقدم ركن في كركوك أن يعرف ما حصل وانتم تعرفون بعده عن القيادة حسب السلم الهرمي للوظيفة دون الخوض في التفاصيل يعني سيدي رئيس المحكمة تأتي الى ارتباط

المنظومة (المنظومة) ترتبط بالثعبة الثالثة والشعبة الثالثة ترتبط بالمعونية الخامسة
والمعونية الخامسة ترتبط بمديرية الاستخبارات فالمدينة ليلاً سقطت وضربت صباحاً يعني
هذه السلسلة الطويلة هل من المعقول إذا كان مدير الاستخبارات على علم بالضرية يقوم
ياخبار المعاون الخامس والمعاون الخامس يقوم ياخبار مدير الشعبة ومدير الشعبة يقوم
بعدها ياخباري أنا في كركوك اعتقد مسألة المنطق لايقبل بها كما أفاد الشاهد المحمي رقم
(٢) في الجلسة الثانية عشر والذي كان يعمل مشغل رادار في مركز عمليات القاطع الرابع في
كركوك بأن الضرية حصلت يوم ٣/١٦ حيث إنهم أبلغوا بالساعة (١٠٤٥) صباحاً بوجود
ولجب خاص تقوم به طائرات تنطلق من القواعد الجوية في كركوك والموصل والقاعدة الجوية
في بلد حينما سئل الى متى استمرت الضرية أجاب بأن واجبه انتهى في الساعة الواحدة ظهراً
فكان الواجب على شكل دوائر ولا يعلم كم الساعة انتهى الواجب. المحور الثالث: أسلوب
التعامل مع العائدين من إيران بعد صدور قرار العفو ومن خلال متابعتي جلسات المحكمة
الموقرة والاستماع الى إفادات العديد من الشهود والمشتكين اتضحت الآلية التي تجري فيها
عملية عودة الأكراد الهاريين الى إيران وتسليم أنفسهم الى القطعات العسكرية العراقية في
المناطق الحدودية العازلة بين العراق وإيران ونقلهم بواسطة قوافل بين السيارات العسكرية
نوع (أيفا) والمنشآت المدنية وإصانهم الى نوج الطوارئ في السليمانية وقد شاهد البعض
منهم مدير أمن السليمانية شخصياً يشرف على التحقيق معهم وبعد أن امضوا أياها وأسابع
تم فرز الرجال عن النساء والأطفال وتم نقلهم من قبل قوات الأمن الى (نكرة السلمان) وبعد
قضائهم مايقارب ثلاثة أشهر صدر قرار العفو وتمت إعادتهم الى السليمانية ومنها الى منظمة
الحزب في ناحية (عريت) والتي بدورها تقوم بتقديم استمارات لهم ويتم المصادقة عليها من
قبل معقل الحزب وممثل الأمن وممثل عن المحافظة وسبق أن عرضت نماذج من هذه
الاستمارات من قبل السيد محامي الحق الشخصي في قضية الأنفال وبعد ذلك يتم توذيهم
الى المجمعات السكنية وبذلك فان المنظومة لم تكن طرفاً في موضوع استقبال العائدين ولابد
من التذكير لانه لم يكن للمنظومة أي تواجد في حلبجة منذ سقوط المدينة والى يومنا هذا
علماً بأن عملية استلام العائدين انتهت في الساعة (٦٠٠) في اليوم ١٠/١٠/١٩٨٨ وأوكلت هذه
المهمة الى القطعات العسكرية حصراً استناداً الى الأمر الصادر من قيادة مكتب تنظيم
الشمال المبلغ من قبل محافظ السليمانية (٨٦٥٠) في ١٠/٦/١٩٨٨ الوثيقة رقم ١٣ وقائتي

إن إنكر أن القطعات العسكرية التي تقوم باستلام العائدية لوصولهم الى فوج الطوارئ في
السليمانية يوجد في هيئاتهم الاستخباراتية مستوى الفوج صعوداً الى الفيلق وهكذا يرتبطون
بأمرهم وقادتهم مباشرة وعليه فانه عندما ترد عبارة الى الجهات الأمنية والاستخباراتية في
إفادات بعض المشتكين فان ذلك لايعني منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

هذه الوثيقة سيدي رئيس المحكمة تجعلنا نرجع الى قضية الأنفال حيث ماورد في
بعض الإفادات والسيد المدعي العام السابق يذكرها بشكل جيد عندما تحدثوا في إفاداتهم
قالوا الجماعة الذين يأتون يسلمون الى المنظومة ويذهبون بعدها الى مكتب تنظيم الشمال
الأمر واضح وصريح القطعات العسكرية تسلمهم الى مكتب السكرتارية في مكتب تنظيم
الشمال وجنابكم تعرفون النتائج التي ترتبت علي شخصياً من قبل هذه المعلومات الخاطئة
فهذه وثيقة رسمية يعني لاتقبل الخطأ لربما احد يحكم ويقول أنني قد رأيت هذه وثيقة
رسمية أمر مكتب تنظيم الشمال يسلمون من قبل القطعات العسكرية الى مكتب السكرتارية.

المحور الرابع: ترحيل العوائل من حلبجة الى المجمعات السكنية كما ذكرنا آنفاً بأن لم
يبقى لنا أي تواجد في منطقة حلبجة منذ سقوطها الى يومنا هذا وإن عملية ترحيل المواطنين
من حلبجة الى المجمعات السكنية مناطق بأربعة جهات حصراً وهي الأمن والحزب والشرطة
وإدارة المحافظة وهذا ما يؤكد كتاب محافظة السلیمانية (٨٩٣ في ١٩٨٩/٦/٢٥) الوثيقة رقم
(١٦) والمتضمن إرسال قوائم بالعوائل المهجرة من حلبجة الى اربيل وإعطاء نسخ من
الكتاب الى قيادة فرع السلیمانية للحزب ومديرية امن السلیمانية ومديرية الشرطة وقائمقامية
قضاء مركز السلیمانية ولم تُعطى نسخة من الكتاب الى المنظومة او الى مركز استخبارات
السلیمانية وهذا دليل قاطع على عدم علاقة المنظومة بموضوع المهجرين من أهالي حلبجة
يعني هذه ايضاً مطابقة للوثيقة ووصلت لنا معلومات بأن المنظومة لاناقة ولاجمل في
موضوع الترحيل والتجهيز وتدمير القرى انه لاعلاقة لي بها لامن قريب ولامن بعيد. المحور
الخامس: الوثائق المعروضة ١. قبل الدخول في تفاصيل الوثائق لابد من الإشارة الى الأمور
التالية: أ. جميع الوثائق المعروضة وفي ملف قضية حلبجة تضمنت معلومات عسكرية عن
تواجد القطعات الإيرانية واماكن انتشارها في عمق الأراضي العراقية بعد (٢/٢٠) أي بعد
الضربة بأسبوع ولا توجد أي وثيقة معلوماتية قبل الضربة وعليه فان جميع الوثائق لاعلاقة
لها بالآلية التي جرت بموجبها الضربة وحينما سألني السيد رئيس الهيئة الجنائية الثانية

المحترم عن صحة توقيعي عن هذه الوثائق أُجيبته بنعم والسبب في ذلك أن تلك الوثائق لعلها بصحة حليجة وإنما احتوت على معلومات استخباراتية عن أماكن تواجد قطعات العدو دون انتشاره وحجم الخسائر التي وقعت في الطرف المقابل مما يؤسف له أن السيد (كوران) محامي الحق الشخصي أقام الدنيا ولم يقعدا في قناة الحرية على أن المجرم (فرحان الجبوري) لم يقل العتمة وإنما أشار إلى أن المجرم (فرحان الجبوري) أقر واعترف بصحة تواقيعه وأنا أتساءل هل أن توقيع الكتب الرسمية جريمة وهل يجوز أن يرفع كتاب إلى المراجع بدون توقيع ومهامي علاقة التواقيع بقصف حلبجة وليس من اللياقة ولا من تقاليد مهنة المحاماة أن يقوم أحد الطرفين بنشر أخبار مشوشة يقوم القضاء بالنظر فيها الآن ومن الضرورة بمكان احترام دور القضاء الذي سيقوم البت في هذه القضية وفقاً لمقتضيات العدالة وعدم ترويح الإشاعات التي لا تخدم مهام القضاء في هذه المرحلة الدقيقة واترك ذلك لتقدير المحكمة العرفية. ب. كما ذكرنا آنفاً بأن مدينة حلبجة إلى يوم (٢/١٥) كانت مدينة آمنة وتتوجت فيها مؤسسات الدولة الحكومية ولا يوجد فيها أي تواجد عسكري إيراني أو من قوات البشمركة وهذا دليل آخر على أن المنظومة لم تقم برفع أي معلومات عن مدينة حلبجة قبل الضربة بما أن العملية لم تستغرق أكثر من (١٢) ساعة منذ سقوط المدينة إلى قصفها فقد تم الاعتماد على معلومات التصاویر الجوية التي التقطت من قبل طائرة الاستطلاع في الساعة (١١٣٠) يوم (٣/١٦) ومن لديه معلومة تثبت عكس ذلك فليقدم الدليل.

ب. عند الرجوع إلى الكتب المرفوعة من المنظومة إلى المديرية نجد إنها تبدأ بعبارة أعلمنا مصدرنا الفلاني مايلي أي كما ورد على لسانه دون تحريف لأن المسؤولية ستقع على عاتقهم ويدخل ذلك ضمن تقييمه في المديرية ويصنف حينئذ بدرجة جيد لوفوق الوسط أو بون الوسط ويتوقف ذلك على مصداقية المعلومات التي تم الحصول عليها والدليل الأخر على أن معلومات المصدر ترفع كما هي وحجم الخسائر بالطرف المقابل حيث أشار المصدر (عثمان عبد الله) إلى أن حجم الخسائر كان (٣٠٠٠) قتيل على حرس البسيج و (٤٠٠٠) قتيل من أهالي حلبجة والمجمعات السكنية والقرى فيما أشار المتعاون كآوة إلى أن حجم الخسائر مقتل وإصابة (١٣٠٠) مسلح من حرس البسيج وكذلك قتل وإصابة مايقارب (١٥٠٠) من أهالي حلبجة فيما أشار المتعاون (خضر رشيد بحري) إلى أن حجم الخسائر في

مزه (٥٠٠) قنيل وفي ترجان (٥٠٠) قنيل وفي حلبجة (٢٥٠٠) قنيل من حرس خميني والبيشمركة والأهالي ومن المتعاونين من قال بأن القطعات هي التي ضربت حلبجة منهم من قال بأن الطائرات المقاتلة هي التي قامت بضرب حلبجة وبذلك أصبح واضحاً بأن المنظومة تزعم معلومات المتعاونين كما هي نون تحريف او تعليق.

٢. الوثائق: أ. الوثيقة رقم (٥) تضمنت الوثيقة معلومات عن انتشار القطعات الإيرانية في عموم الأراضي العراقية في قاطعي حلبجة وخورمال وبالإحداثيات ليتسنى لضباط الاستخبارات المديرية لتثبيتها على الخرائط وليس كما يتصور السيد محامي المدعي بالحق الشخصي بأن المنظومة تحدد الأهداف وبالإحداثيات لان المنظومة تعمل ضمن حدود مسؤولياتها وصلحياتها ولا يحق لها تحديد الأهداف لان واجبها يقتصر على رفع المعلومات الأولية كما هي باعتبارها وافتدأ من روافد المعلومات التي تصب في المديرية والتي بدورها تقوم باخذ الإجراءات المناسبة كما أسلفنا انفاً.

المحكمة: يعني القطعات الإيرانية دخلت في عمق الأراضي العراقية في قاطعي حلبجة وخورمال.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): يعني واجبات الاستخبارات سواء كنا نحن او استخبارات الفيلق او المنظومة الشمالية او أي قطعات أخرى فواجبنا يجب أن يكون بمعرفة حجم القطعات التي دخلت في عمق الأراضي وأين تتواجد بالقرية الفلانية موجودة كتيبة مدفعية وبالقرية الفلانية الأخرى موجودة كتيبة دبابات فهذه مسؤوليتي المباشرة لأنني أُسأل من قبل المديرية فيطلبون مني حجم القطعات الإيرانية التي دخلت بالعمق الإيراني وأين تتواجد وما هو تسليحها لان الطرف العراقي حتى يكون بالمقابل يعرف حجم العدو المتواجد أمامه وعلى ضوء معرفته للمعلومات سوف يقوم بتحديد القطعات العسكرية التي يجب أن تتواجد في هذا القاطع فهذه النقطة هي التي نحن نقوم بتحديدها وتعيين هذه المعلومات عن قطعات العدو المنتشرة في العمق العراقي كما تضمنت الوثيقة حجم الخسائر التي لحقت بحرس خميني والبسيح والبيشمركة فالعدينيين من أهالي حلبجة والمناطق المحيطة بها وعند الرجوع الى طبيعة عمل الاستخبارات وواجباتها نجد أن ماورد يقع ضمن اختصاص المنظومة ولم تتجاوز حدود مسؤولياتها وصلحياتها. الوثيقة رقم (١٠) أكد

السيد المدعي العام المحترم بان ما يهمننا في هذه الوثيقة هو الفقرة الخامسة التي تتضمن حجم الخسائر نتيجة الضربة الكيميائية وقد تطرقنا الى ذلك ما فيه الكفاية.
المحكمة: بالنسبة الى هذه المعلومات انك قد كتبت في بداية الكتاب علمنا من مصدرنا وقبل قليل تحدثت وقلت أننا ليس لدينا علاقة نحن نكتب الكتاب ونرفعه مثل ما هو موجود الى المديرية فإذا كان الكلام مثل ما تقول وباعتبارك ضابط او مدير منظومة ولم تقتنع بالكلام الذي تحدثت به المصدر.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إنني أرجع الى كل الوثائق الموجودة فإذا وجدت لي تعليق على مصدر من المصادر...

المحكمة: نحن ليس لدينا علاقة بالوثائق نسألك سؤال يكون خارج هذه الوثائق، انك كنت تلتقي في هذا المصدر أم لم تلتقي به؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): كل ضابط واتجاهه إنني في المنظومة لدي سبعة ضباط.

المحكمة: هل هم يلتقون بك؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): حسب الاختصاص فيوجد لدي مدير شعبة إيران ومعه ضابط آخر مساعد (ضباط عدد ٢) فهؤلاء الضباط الاثنان هم الذين يلتقون مع المتعاونين ويقدمون لي خلاصة بالمعلومات التي حصلوا عليها من المصدر.

المحكمة: هؤلاء الضباط التقوا بالمتعاونين وسمعوا الكلام ولم يقتنعوا به هل يقوموا بكتابة هذا الكلام أم لا.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): سيدي رئيس المحكمة أرجع الى كل الوثائق نحن حرقياً نرفعهما لأنه هذا هو تقييم من المصدر لربما المصدر يكون مزوج يعمل معنا ويعمل مع الجانب الإيراني حتى تقوم بكشف هذه الحالة (المديرية لديها مصدر في عمق العدو ولديها الاستراق اللاسلكي هو أهم شيء) وهو الذي تعتمد عليه مديرية المخابرات الفنية (الاستراق اللاسلكي) هو الذي يستمع الى كل الأجهزة والى كل المحادثات فالمديرية عندما تقوم بفحص كل المعلومات مع معلومات المصدر سوف تكشف أين يوجد هذا الخلل وأين الصحيح فيجب أن نرفعهما مثل ما موجوده إذا حورت فيها إذا إنني وقفت بجانب المصدر ولربما سوف تكون المعلومات خطأ فبدون أي تحريف او تعليق نرفع معلومات المصدر. الوثيقة رقم (١١) ركن

السيد الدعوي العام على الفقرة الثانية التي تضمنت حجم الخسائر في حلبجة والفقرة الثالثة عشر التي تشير الى قيام الطائرات بالضرب على مدينة حلبجة فلا تختلف هذه الوثيقة عن سابقتها. الوثيقة رقم (١٢) لا تختلف عن سابقتها باستثناء الفقرة (ثانيا) والتي تم التركيز عليها من قبل السيد رئيس المحكمة الجنائية الثانية المحترم حيث ورد فيها عبارة و (اقترح المصدر) وهذا ما يؤكد صحة ادعائنا بأن المنظومة لا يحق لها أن تقترح ولذلك وردت عبارة (مقترح المصدر). الوثيقة رقم (٧) هذه الوثيقة سيدي رئيس المحكمة فيها السلبيات وتم مناقشتها وتضمنت الوثيقة الجوانب السلبية وعمل القمطعات العسكرية في قاطع حلبجة والتي أتت الى حدوث ما حدث وهو انهيار كامل للموضع الدفاعي واعتقد أن هذه حالة ايجابية تسجل لصالح المنظومة لنقلها للحقيقة كما هي وبدون تردد. الوثيقة رقم (٢٣) تضمنت الوثيقة المقابلة التلفزيونية ليوم ٢٠٠٠/١٢/٩ مع العميد الطيار (جودت النقيب) والذي أشار فيها الى انه كان في غرفة العمليات للقوة الجوية وتم إبلاغهم من قبل الفيلق الجوال حيث يوجد مستشار جوي في مقر الفيلق الأول لان مدينة حلبجة تم احتلالها من قبل الأكراد والجيش الإيراني كان ذلك ليلة ١٦/١٥ آذار ١٩٨٨ وجاءهم الأمر من الرئاسة بضرب المنطقة بالأسلحة الكيماوية وتم إرسال طائرة استطلاع الى حلبجة وتبين بأن المنطقة محتلة من قبل الجيش الإيراني والأكراد وعلى اثر ذلك تم إرسال عدد من الطائرات بضربها بالمواد الكيماوية وبعدها أرسلت طائرة استطلاع لتصوير المنطقة ومعرفة حجم الخسائر أن هذه المقابلة جرت في عام ٢٠٠٠ أي قبل الاحتلال واعتقد إنها تعطي الصورة الحقيقية والآلية التي جرى بموجبها تصف المنطقة حيث ما يؤكد ذلك إفادة المتهم الهارب المقدم الطيار (طارق للعزوي) ومن خلال استعراض ماورد في الوثائق المرفقة في ملف القضية أجد أن المعلومات الواردة فيها هي بعد يوم ٣/٢٠ بينما حصلت الضربة يوم ٣/١٦ ولم تتضمن أي معلومات لها علاقة في كيفية حصول الضربة وإنما اقتصرتم على أماكن انتشار القوات الإيرانية في عمق الأراضي العراقية وماهي نواياها وتسليحها وكذلك حجم الخسائر التي لحقت بالمندنيين والإيرانيين وهذه معلومة روتينية يجري العمل بها وفق سياقات ومبادئ العمل الاستخباري. المحور السادس: متى وكيف حصلت الضربة وماهي الوسائل التي استخدمت في قصف المنطقة والمحصلة النهائية التي يمكن الخروج بها من إفادات المشتكين والشهود والوثائق المرفقة بملفات القضية هي أن الضربة حصلت يوم ٣/١٦ وبالطائرات المعاتلة حصراً وذلك

من خلال المؤشرات التالي. أكد جميع المشتكين والشهود بان الضربة حصلت يوم ٢/١٦ حيث أن الضربة بدأت وطائرات الاستطلاع بدأت بالتصوير بالساعة (١١٣٠) بتصوير المنطقة وبعدها بساعتين بدأت أسراب من الطائرات المقاتلة بقصف المدينة وضواحيها واستمر القصف الى الساعة الخامسة مساءً حينما جاءت طائرة الاستطلاع لتصوير المنطقة ولععرفة نتائج الضربة، ٢. يوم ٣/١٧ وصل (مير حسين موسوي) رئيس الوزراء الإيراني وعدد من الصحفيين الى مدينة حلبجة للاطلاع على أثار الضربة ولم يحصل أي قصف على المدينة في ذلك اليوم، ٣. ورد في إفادة الشاهد (رمضان حميد) وهو صحفي تركي جاء الى مدينة حلبجة يوم ٢/١٨ برلقة عدد من الصحفيين لزيارة مدينة حلبجة والذين وجهت لهم الدعوى من قبل الحكومة الإيرانية ومكثوا في المدينة منذ الصباح الباكر والى غروب الشمس ولم يحصل أي قصف على المدينة في ذلك اليوم ومن خلال لقاء مع الجنود الإيرانيين وعدد محدود من أهالي حلبجة أكد جميعهم أن الطائرات الحربية هي التي قصفت المدينة يوم ٣/١٦، ٤. ورد في إفادة الشاهد (عباس عبد الرزاق) والذي يعمل إعلامياً وصحفيًا في صفوف البيشمركة والذي زار حلبجة يوم ٣/٢٠ ويقي الى غروب الشمس في المدينة ولم يشاهد أي قصف على المدينة في ذلك اليوم، ٥. الشاهد (يان أستر) وهو صحفي نرويجي زار مدينة حلبجة يوم ٣/٢٢ حيث أعلنوا بأنهم شاهدوا الطائرات المقاتلة تقوم بقصف المدينة وضواحيها يوم ٣/١٦ وتعود باتجاه العمق العراقي، ٧. المقابلة التلفزيونية في يوم ٢٠٠٠/١٢/٩ مع العميد الطيار (جودت النقيب) والتي أكد فيها أن الضربة حصلت يوم ٢/١٦ وبالطائرات المقاتلة حصراً، ٨. إفادة المتهم الهارب المقدم الطيار (طارق العزاوي) والذي يعتبر الشاهد الوحيد اللي شارك في قصف حلبجة يوم ٣/١٦، ٩. إفادة الشاهد المحمي رقم (١) في الجلسة (١٢) والذي أشار الى أن الضربة حصلت يوم ٣/١٦ وبالطائرات المقاتلة حصراً، ١٠. إفادة الشاهد المحمي رقم (٢) في الجلسة (١٢) وهو رئيس عرفاء (مشغل رادان) أكد بأن الضربة حصلت يوم ٣/١٦ وبالطائرات المقاتلة تستنتج مما ورد أعلاه بأن الضربة حصلت لمرة واحدة وفي يوم واحد وهو يوم ٣/١٦ وبالطائرات المقاتلة حصراً ولم تشارك الطائرات السمتية بالواجب المذكور. المحور السابع وهو (الخاتمة) ١. من خلال استعراض الوثائق المرفقة بالقضية وإفادات الشهود والمشتكين أصبحت الصورة واضحة على الآلية التي حدثت بموجبها للضربة والجهات التي شاركت فيها ويتضح بشكل خاص من خلال

إفادة الشاهد المحمي رقم (١) بالجلسة (١٢) وخاصة حينما قال بأن المنظومة تعتبر مصدر من مصادر المعلومات التي ترتبط بالمركز وتعني بذلك مديرية الاستخبارات العسكرية العامة ولا علاقة لها بالقواعد الجوية لامن قريب ولا من بعيد وكذلك ماجرى خلال تكريم الطيارين بالأوسمة والأنواط ومادار من حديث أمر القوة الجوية في كركوك بخصوص تحميل الطائرات بالعقاد الخاص من قبيل الفنيين والمطالبيّة بتكريمهم وكيف كان الرد من قبل رئيس الجمهورية حينما قال (إحنا موكلنا ماسويناهما) وهذا ما يؤكد على أن المطلعين على ما حصل يعدون على رؤوس الأصابع وشاهد إثبات على أنني لا علم لي ما حصل بسبب موقعي الوظيفي وبعده عن رأس الهرم الوظيفي في سلم القيادة، ٢. أن العثم الهارب المقدم الطيار (طارق العزاوي) ووضع النقاط على الحروف وانه يعتبر الشاهد الأول على ما حصل حيث انه حدد اليوم الذي حصلت فيه الضربة ونوع الطائرات التي استخدمت والجهة المسؤولة عن إصدار القرار، ٣. من خلال التمعن الوثائق المرفقة بملف القضية وماورد في إفادات الشهود والمشتكين نجد أن المنظومة لم تكن طرفاً في أي حلقة من حلقات الضربة لاسبما وان العملية استغرقت اقل من (١٢) ساعة من سقوط المدينة لحين قصفها والاعتماد حصراً على معلومات القوة الجوية او من خلال طائرات الاستطلاع التي قامت بتصوير التحشيدات في المنطقة وتثبيت الأهداف من قبل مديرية الاستخبارات القوة الجوية على ضوء التصوير الجوية التي حصلت عليها نتيجة قيام طائرات الاستطلاع بتصوير المنطقة في الساعة (١١٣٠) يوم ٣/١٢ وهذا ماورد على لسان العميد الطيار (جودت النقيب) ومئات الشهود والمشتكين من أهالي حلبجة، ٤. أما فيما يخص عمليات التهجير لسكان حلبجة فان ماورد في الوثيقة رقم (١٦) يوضح بشكل قاطع ولا لبس فيه عن الجهات المسؤولة عن الترحيل من خلال العناوين المذكورة ولعثبة على متن الوثيقة. السادة القضاة المحترمون اختم كلامي بالقول بان القرار قراركم وان الحكم بيدكم وقدرة الباري عز وجل اكبر من الجميع ويشهد الله بانني لم يكن لي أي علم بالضربة ولم ارفع أي معلومة لها علاقة بما حصل ولم أسأل ولم أقدم أي استشارة بهذا الصدد وعلمت بالضربة من وسائل الإعلام حالي حال الآخرين والله على ما أقول شهيد والأمر مترك لتقدير المحكمة الموقرة وحسبي الله ونعم الوكيل، سيدي رئيس المحكمة أيضا لدي إضافة إذا سمحت لي بعد إعداد مطالعتي عثرنا على وثيقة في ملف القضية (الوثيقة هي أن عندما سياق ثابت في المنظومة نرفع معلومات

وليكن مثلاً (١٠٠٠) كتاب خلال الشهر قعنا برفعه نهاية الشهر نعد تقرير شهري موحد يعني كل مارفمنها للمديرية نعمله على شكل تقرير شهري نرسله الى المديرية والمنظومة الشرقية تقوم بإرسال تقرير شهري والفيلق الأول يرسل تقرير شهري والفيلق الخامس يرسل تقرير شهري فالمديرية تقوم بجمع التقارير الأربعة تعمل تقرير موحد فالنقور وجدناه في ملف القضية تقرير شهر آذار الذي حصلت فيه الضربة التقرير يتكون من (٢٣) صفحة فالذي حصل التقرير لم يرفق والذي حصل فقط الورقة الأولى التي هي التقرير الشهري وبعده قاموا بإخراج الصفحة؛ الوثيقة رقم (١٧) وهي نفس معلومات مصدر كاوة وحجبت بقية الصفحات فأنا اتسأل لو أن في التقرير الشهري توجد معلومات مرفوعة عن حلبجة قبل الضربة لكان السيد المدعي العام مختزلها من التقرير أم لا بالتأكيد يختزلها والعشور على هذه الورقة المرفوعة فقط من مصدر كاوة التي قرأناها دليل إثبات على إنني ليس لدي أي معلومة عن حلبجة ولا رافع أي معلومة عن حلبجة وهناك سياق ثابت في منظومات الاستخبارات وهو إعداد تقرير شهري يتضمن كافة المعلومات التي أرسلت خلال ذلك شهر من المنظومة الى الشعبة الثالثة في الاستخبارات العسكرية ليتسنى للشعبة الثالثة سهولة إعداد التقرير الشهري عن المنطقة الشمالية والتي تتطلب ذلك إعداد التقارير التي وردتها من المنظومتين الشمالية والشرقية ومن ميثاق ركن الأمن والاستخبارات في الفيلقين الأول والخامس إضافة الى المعلومات المتوفرة لديها والتي حصلت عليها من مصادرها الأخرى وحجبت في الوثائق الموجودة في ملف القضية أكدنا على التقرير الشهري في شهر آذار والذي حصلت فيه الضربة ويتضمن كافة المعلومات المرفوعة الى الشعبة الثالثة للفترة من ٢/١ الى غاية ٢/٢١ ويتألف من (٢٣) صفحة ولكن اختزلت فقط الصفحة الأولى والصفحة الثالثة عشر وحجبت بقية صفحات التقرير والسبب في عرض تلك الصفحتين إنها تحوي على معلومات تخدم قضية حلبجة أما بقية الصفحات التي حجبت فإنها بالتأكيد تخدم المتحدث حيث أنها لا تحوي على أي معلومة تخص حلبجة قبل الضربة ولو أن فيها معلومات تخص حلبجة قبل نصف حلبجة لعرضت حالها حال الصفحتين أعلاه واعتقد أن هذا دليل دامع على أن المنظومة لم ترفع أي تقرير عن حلبجة قبل ضربها وبالتالي فان المنظومة لاعلاقة لها بما حصل في حلبجة والأمر متروك لتقدير المحكمة الموقرة.

المحكمة: في يوم ٢/١٦ ماهو منصبك الرسمي كان في ذلك الوقت؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): كنت مدير للمنظومة.

المحكمة: أي منظومة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): المنظومة الشرقية.

المحكمة: هل حلبجة تقع ضمن المنطقة الجغرافية للمنظومة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): نعم قاطع المنظومة غير من قلعة دزه الى منطقة

خانقين يعني من ضمنها حلبجة.

المحكمة: المنظومة الشرقية بمن كان ارتباطها؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): ترتبط بمديرية الاستخبارات العسكرية العامة في بغداد

يعني على وجه التحديد الشعبة الثالثة والشعبة الثالثة هي إحدى شعب المديرية.

المحكمة: ماهي الشعبة الثالثة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أن الشعبة الثالثة هي شعبة الأكراد وكان رئيسها

اللواء الركن (وليد نايف).

المحكمة: بمن ترتبط هذه الشعبة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): الشعبة ترتبط بالمعاونية الخامسة.

المحكمة: ماهو موضوع المعاونة الخامسة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): المعاونة هي مجموعة شعب (شعبة إيران وشعبة

الشمال) وأضيفت إليها شعب اعتقد إنها ثلاثة شعب أخرى الحقيقية أنني اجهلها.

المحكمة: المعاونة من هو رئيسها؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): اللواء الركن (وفيق السامرائي).

المحكمة: ماهي واجبات المنظومة، أنت بالتحديد ماهي واجباتك أصلاً؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إنها واجبات العمل وما يفرضه علينا سياق العمل

ومعلقة في غرفة كل ضابط جمع المعلومات عن الأعداء والأعداء المحتملين وحتى الأصدقاء

تحسباً للطوارئ. الأعداء على سبيل المثال نحن لدينا بالدرجة الأولى خاصة ونحن في حالة

حرب مع إيران هم الإيرانيون والأعداء المحتملين هم تركيا وحتى الأصدقاء مثل سوريا دولة

شقيقة وصديقة ولكن مع ذلك هذا لايعني أن تكون لدي الصورة الواضحة عن تسليم الجيش

السوري فهذه من واجب الاستخبارات بشكل عام.

المحكمة: من خلال كلامك وكلام (صاير الجبوري) وسير المحاكمة والدعاوى التي سبقتها نفهم أن كل الخطط العسكرية لم يتم وضعها إذا كان ذلك بناء على معلومات استخباراتية. المتهم (فرحان مطلق الجبوري): حسب طبيعة الخطة التي تم وضعها يعني هناك أعمال ميدانية يعني هناك هيئات ركن أمن واستخبارات في الفيلق يعني ضابط الاستخبارات بالفيلق.

المحكمة: ماهي رتبته؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): رتبته لواء ركن يعني اعلى من منصب مدير المنظومة وعنده مجموعة كبيرة من الضباط والعنتمسيين يعني عدوهم يعادل عدد المنظومة بعشر مرات هيئة ركن الاستخبارات هذه ميدانية بتماس مباشر مع قطعات العدو هي المسؤولة عن جلب المعلومات عن العدو في الميدان فالمنظومة عندما حدث اشتباك بين القطعات المعادية والقطعات العراقية انتهى واجب المنظومة لان هذه واجبات ركن استخبارات الفيلق ميدانية تعتمد على العراض الموجودة في المنطقة وتعتمد على الدوريات التي يرسلوها الى العمق الإيراني على مصادرهم الموجودين في المنطقة فهذه الحالة أصبح عمل ميداني.

المحكمة: يعني إنكم في الحالة الاعتيادية تقومون بتجميع المعلومات كما هي من مصادركم الموجودة لديكم ثم ترسلونها الى المديرية فالمديرية تقوم بتدقيقها إذا تأكدت من مصانبرها الأخرى تأخذ المعلومات الصحيحة وتضعها قاعدة معلومات فربما هذه المعلومات لاتعرض على المديرية العامة لان قاعدة المعلومات تفيدها في يوم من الأيام عندما يطلبون منها معلومات مثلاً عن توليد الإيرانيين في قاطع خورمال فيرجعون الى قاعدة المعلومات الموجودة إذا هذه المعلومات تكون موجودة ويقومون بتزويدهم بها.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أما موضوع إعداد الخطط إذا كان على مستوى رئاسة أركان الجيش مثلاً بالتأكيد رئاسة أركان الجيش ٩٠٪ بالاستخبارات أن عنده خطة للقيام بعمل في ضمن نطاق الفيلق او ضمن نطاق الفرقة المعنية توجد أعمال واسعة لربما تتطلب معلومات من الاستخبارات أعطينا معلوماتكم عن قطعات العدو في المكان المعين فالاستخبارات توجد لديها قاعدة معلومات يفترض أن تكون متوفرة لديها كل هذه المعلومات سوف تزود الجهة التي تطلب هذه المعلومات.

المحكمة: هل أن هذه الخطة تبدأ من جهة الاستخبارات؟

المنهم (فرحان مطلق الجبوري): يطلب من رئاسة المحكمة أن يوضح فيها بأن لاتطلب المحكمة منه أمور تجعله في مسائل خارج نطاق (المنظومة) لأنه لربما سوف أتكلّم بكلام هو غير دقيق لأنني لا اعرف الآلية التي تجري بين المنظومة وبين رئاسة فرقة أركان الجيش وبين المنظومة وبين وزارة الدفاع بين المنظومة وبين القيادة العامة للجيش هذه أعلى من مستواي وأنا لست بمطلع على هذه التفاصيل فلا أستطيع أن أقم نفسي في هكذا نقاشات. المحكمة: أنت قد قلت في أقوالك أمام السيد قاضي التحقيق قد كرت انه يوم ١٩٨٨/٣/١٦ القوة الجوية العراقية نفذت وأجب ضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي؟ المنهم (فرحان مطلق الجبوري): أنني أشرت في بداية مطالعتي إنها تتوقف على دقة الوثائق المقدمة والموجودة في الملف فأنتي قد أخرجت المطالعة التي تخصني من الملف. المحكمة: انك قد تكلمت بكلام جيد فلا تضع لي كلامك (أف)؟ المنهم (فرحان مطلق الجبوري): إنني لا أقول شيء ولكن لكي أكون أكثر دقة في كلامي.

المحكمة: انك كنت مصدر في الجيش العراقي فلا نقول للمحكمة بأن هذه أخبار حتى وإن كنت قد سمعتها قبل ذلك وكلامك صحيح وانك لم تكن تعلم أي شيء قبل هذا التاريخ وقد سمعتها في الأخبار وبعد ذلك حصلت على مصادر المعلومات وأكدت لك هذه الأخبار ولكن هل القوة الجوية العراقية ومن خلال إفادتك انه هي التي نفذت يوم ١٩٨٨/٣/١٦ هذه العملية وقصف حلبجة بالسلاح الكيماوي فإذا هذا قد لغى الكثير من الأسئلة التي تريد أن تسألها المحكمة لك ورد بأقوالك أمام السيد قاضي التحقيق إن مسؤولية استخدام السلاح الكيماوي تنحصر برئيس الجمهورية حصراً أو من يمثله.

المنهم (فرحان مطلق الجبوري): الحقيقة هي او من يخوله فالي يمثله في المناسبات الوطنية ولكن التخويل من يخوله رئيس الجمهورية بالعمل.

المحكمة: إن العبارة الأدق هي من يخوله؟

المنهم (فرحان مطلق الجبوري): انه لحسن الحظ أن السيد القاضي الأيسر موجود وكان لي التحقيق ويذكر السؤال الذي قاموا بسؤاله لي فقالوا من هو المسؤول عن الضربة (علي حسن المجيد أم القائد العام للقوات المسلحة) فأجبتهم بالحرف الواحد (لايعلمها إلا الله والراسخون في العلم) وانك تستطيع أن تستأنس برأي السيد القاضي.

المحكمة: إن المحكمة لم تكمل بعد قراءة إفادتك أمام قاضي التحقيق بعد فيجب عليك أن تدع المحكمة تكمل قراءة هذه الإفادة فإذا لم تتكلم المحكمة فأنت بإمكانك أن تستشهد بما تشاء (استخدام السلاح الكيميائي يتحصر برئيس الجمهورية حصراً أو من يمثله ومر علي حسن المجيد) بموجب القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ والله اعلم.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): هي هذه العبارة التي قلتها سابقاً (والتي لايعلمها إلا الله والراسفون في العلم).

المحكمة: قلت في إفادتك والله اعلم من قد استخدم هذا السلاح وليضاً (انه في يوم ٢/١٥ سقطت حلبجة في أيدي القوات الإيرانية وفي يوم ١٩٨٨/٢/١٦ ليلا سمعت من الإذاعات الكردية المعارضة الإيرانية والعالمية أن حلبجة قد قصفت بالأسلحة الكيميائية أي أن الفاصل بين سقوط المدينة وقصفها بالكيميائي لايتجاوز بالأربعة والعشرين ساعة وليس لي أي دور حول قصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي علماً أن مسؤولية استخدام السلاح الكيميائي تنحصر برئيس الجمهورية حصراً أو من يمثله (علي حسن المجيد) بموجب قرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل والله اعلم من استخدم السلاح الكيميائي هذا هو قولك نصاً).

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): سيدي رئيس المحكمة كان هناك (جهاز مسجل) يوجد على الطاولة وترجعون الى جهاز المسجل.

المحكمة: انه لايروجد خلاف حول هذا الموضوع لأنك في معرض حديثك المحكمة تقصد انه في كلامك أن استعمال السلاح الكيميائي في يد رئيس الجمهورية لو من يخوله.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): لانه في أثناء التحقيق سألوني سؤال آخر هو لانه الذي صدر الأمر (علي حسن المجيد) أم القائد العام للقوات المسلحة فأجبت لايعلمها إلا الله والراسفون في العلم وضحكوا جميعهم وموجود السيد القاضي تستطيع أن تسأله فسألوني قالوا لي يعني كيف خوله قلت لهم مثل (علي حسن المجيد) فخوله لديه صلاحية رئيس الجمهورية فأنتني فقط أريد أن أوضح أن (علي حسن المجيد) مخول من قبل رئيس الجمهورية فلديه كافة الصلاحيات لأنه قد خوله القائد العام للقوات المسلحة فيهامكانه أن يعمل كل شيء هذا معنى كلمة يخوله فعندما سألوني من هو صدر الأمر (فلان أم فلان)

فقلت لهم هذه العبارة (لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم) والمسجل موجود أرجعوا للتسجيل الصوتي.

المحكمة: إن المحكمة لم تقل شيء وإنما لم نختلف.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أسمح لي سيادة القاضي أنك تقول وهو (علي حسن المجيد) لا والله لم أقل ذلك.

المحكمة: إن هذا غير موجود في إفادتك أمام قاضي التحقيق تنحصر برئيس الجمهورية أو من يمثله (علي حسن المجيد) هذه هي إفادتك أمام قاضي التحقيق كما هو مثبت وموقع عليه أنت، للمحكمة تريد أن تسأل سؤال أنك في معرض إفادتك قلت أن السلاح الكيماوي يصدر فيه أمر من القائد العام للقوات المسلحة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): هذا السياق في كل دول العالم وليس في العراق فقط فأما القائد العام للقوات المسلحة أو إذا كان مخول أحد بدلاً عنه.

المحكمة: نحن إذاً في العراق حالنا حال باقي الدول إذاً القائد العام للقوات المسلحة في تلك الفترة من المحتمل أن يكون هو الذي أصدر أمر استخدام السلاح الكيماوي في قصف مدينة حلبجة القائد العام للقوات المسلحة في ذلك اليوم ١٦/٣/١٩٨٨ من هو كان؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): (صدام حسين) كان هو رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة في ١٦/٣/١٩٨٨ من المحتمل أن يكون القائد العام قد حول شخص آخر باستعمال السلاح الكيماوي.

المحكمة: على اعتبار أنك لديك معلومات أو حسب رأيك الشخصي هل (صدام حسين) يوم ١٦/٣/١٩٨٨ أصدر أمره أو باعتبارك ضابط في الجيش العراقي وتعرف الآلية والجهات التي ترتبط بها الوحدات العسكرية المختلفة القوة الجوية ارتباطها بمن كان؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): طبعاً من خلال النقاشات التي حدثت ومن خلال للشاهد رقم (١) ومن خلال المتهم الهارب (طارق العزاوي) قالوا أن القوة الجوية ترتبط بالقيادة العامة للقوات المسلحة.

المحكمة: أنك ضابط في الجيش العراقي.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): حتى لو كنت ضابط لكني كنت مقدم ركن في كركوك تسألني على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة وهذه بعيدة كل البعد.

المحكمة: إن هذه جميع الضباط تعرفها أنك تابع للاستخبارات والاستخبارات ترتبط
بوزير الدفاع والقوة الجوية ترتبط بوزارة الدفاع.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): انني لم اسمع السؤال.

المحكمة: انه من خلال واحدة من الوثائق ورد بها أن مدينة حلبجة لم تقصف فقط
بالطيران وإنما بالمدمعية أيضاً واحدة من الوثائق أو التقارير والمصادر.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): انني نكرت أن معلومات المصادر انه قصف طائرات
على حلبجة هذه المعلومات التي جاء بها (عثمان عبد الله) الشخص الثاني (كأوة) قال
قصف من قبل قطعاتنا أيهما اصح لا اعرف لكن قناعتي الأصح ومن شهود حلبجة أنفسهم
الذين يبلغ عددهم (٤٥٠) شاهد تقريباً الموجودين في الملف ال(٣٨) الذين أدلوا بشهاداتهم
قالوا أن القوة الجوية هي التي قامت بقصف مدينة حلبجة فيمكن أن تعطي ارجحية الى هذا
الكلام.

المحكمة: كم هي المدة التي بقيت فيها مدير للمنظومة الشوقية من أي فترة الى أي
فترة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): انني التحقت بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢ ونهاية عام ١٩٨٩
صدر أمر نقلي الى الملحق العسكري في الموصل.

المحكمة: ورد في أقوال بعض المشتكين أو احد المشتكين أو الشهود بان مدينة حلبجة
تعرضت في أواخر عام ١٩٨٨ الى التهديم من قبل قطعات الجيش.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): هذا مارأينا في ال(CD) والذي قدمه محامي الدفاع
بالحق الشخصي.

المحكمة: مارأينا في قرص (CD) وماقال احدهم عندما ذكر بأن الجيش قام بالتهديم
إذاً على حد معلوماتك من الذي قام بهذا التهديم؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): انني نكرت سيدي رئيس المحكمة قلت من تاريخ
٣/١٣ أصبحوا في عداد المفقودين في حلبجة منذ ذلك التاريخ وإلى يومنا هذا انه لم يصعب
بعد لدينا مركز استخبارات في حلبجة الى أن تم نقلي في عام ١٩٨٩.

الادعاء العام: سيدي رئيس المحكمة لدي السؤال الأول للمتهم وهو لقد كنت نشطاً في
رغد الآلة العسكرية في ذلك الوقت خصوصاً المعلومات التي كنت ترسلها الى دائرة

الإستخبارات العسكرية الى المديرية الخامسة والثالثة المتعلقة بالضربة الكيماوية على مدينة حلبجة وباعتبارك قائداً ميدانياً فهل اقترحت يوماً على مسؤولك العسكري رفع المظلمة عن هذه المدينة المنكوبة وإنها تحتاج الى مساعدة بعد ما رأيت أن عدد ضحايا القصف الكيماوي أصبح يسجل أرقاماً مخيفة .

المنهم (فرحان مطلق الجبوري): قد أكون أنا المنظومة الوحيدة التي ترفع معلومات عن السليبات التي أدت الى انهيار الموضع الدفاعي في مدينة حلبجة وفي ذلك الوقت انني كنت لربما معرض للمساءلة في ذلك الوقت انه أنت كيف تكتب هكذا معلومات كيف تجازف وتتهم القائد الغلاني بهذا الكلام.

المحكمة: أنت إذا تتذكر في قضية الأفعال إحدى الوثائق التي أنت رفعتها واقعة قطع رأس الشخص المتخلف عقلياً الذي قاموا بإعدامه الأمن الذي كتبت أنت عنه وإنهم قد تصرفوا تصرف سيء وقاموا بإعدام شخص معروف من قبل أهالي القرية انه مجنون على ادعاءاته مخرب فعلاً أنك قد كتبت عليهم بأنهم مسيئين وقد قاموا بهذا الفعل فهل انك قمت بمثل هذا الواجب؟

المنهم (فرحان مطلق الجبوري): انني ما الذي جنيته من هذا العمل (هو انه تم سجنني مدى الحياة) انني قد كتبت عن حلبجة وعن السليبات التي أدت الى انهيار الموضع الدفاعي وهناك المصادر التي أعطتني حجم الخسائر التي حصلت في حلبجة ومن هذه النقطة وانتهى الموضوع، أما إجابتي على الشطر الثاني من سؤال السيد المدعي العام هو انني كنت قائد ميداني ما علاقة مدير المنظومة بالميدان قائد المنظومة لم يصل الى الميدان قائد المنظومة مقره في كركوك وتوجد لديه مصادر في عمق إيران ومصادر في عمق البيشمركة فقائد المنظومة لا يمكن له أن يكون قائد ميداني فالقائد الميداني هو القائد العسكري فالمحكمة وتعبيراً على مجاء في كلام السيد المدعي العام بأنني قائد ميداني أنا لم أكن قائداً ميدانياً أنا كان مقرّي في مدينة كركوك وكنت أقوم بإدارة عملي وكانت لدي العديد من المصادر في عمق إيران وفي عمق قوات البيشمركة هذا هو كان طبيعة عملي فأنا كنت بعيداً عن الميدان فكنت في مدينة كركوك، ولدي جواب على الشطر الأول انه كان مدير المنظومة نشطاً في رفع التقارير يعني أنا اشكره على هذا التقييم ولكنه لا يعرف إن تقييمي متوسط في المديرية والمنظومات الأخرى كان تقييمها أكثر مني فأنتم لديكم عدة كتب أن تقوموا بتقييمي نشط

ولكن للأسف في السابق لم يكونوا يقيموني بأني نشط يعني هذه واجباتي وعملي والذي استطيع القيام بعمله فإنا أقوم بتأديته (أما ماورد في كتاب السيد المدعي العام انني كنت نشطاً أنا هذا كان عملي رفع المعلومات الى المرجع وكنت أزيده.

الادعاء العام: من كلامه يريد أن يفهمنا بمسألة حتى المعلم في قاعة درسه يعتبر قائداً ميدانياً فكيف هو يدير هذه الشعبة الكبيرة وانه لايعتبر نفسه قائداً ميدانياً.

المحكمة: المحكمة هي التي تقدر بأن المتهم قائداً ميدانياً أم لا ام انه من الضباط الميدانيين ام انه كان من ضباط الجيش العراقي الذين اشتغلوا بالظل هذه المسألة أمرها متروك لتقدير المحكمة.

الادعاء العام: انك قد أوضحت بأقوالك أمام قاضي التحقيق بان المعلومات التي تحصل عليها من المصادر ترسلها الى مديرية الاستخبارات وان المديرية تقوم بتدقيقها وتأخذ المعلومات الصحيحة هذا استفسار من هيئة الادعاء العام وعليه فان هيئة الادعاء العام تطلب منك توضيح لهذه النقطة هل انه معلوماتك تأخذ طريقها للدراسة مع غيرها من الوثائق ومن ثم توضع الخطط العسكرية على ضوءها.

المتهم (قرحان مطلق الجبوري): إن الألية التي تجري كالآتي: المعلومات التي ارفعها كما هي من المصدر فتذهب الى الشعبة الثالثة فالشعبة الثالثة يوجد لديها أجهزة تصنت باللاسلكي (ماتسمى بالاستراق اللاسلكي) هوادق المعلومات لان المعلومات تستلمها من الأجهزة اللاسلكية المعادية الموجودة في مقرات التشكيلات المعادية فالمعلومات هذه لاتوجد فيها مجال للنقاش والجهة الأخرى (الشعبة الثالثة) تكتب الى الفيلق الأول والفيلق الخامس وتكتب الى المنظومة الشمالية ويدققون هذه المعلومات وتكتب الى الملحقة العسكرية في الدول المجاورة لإيران أو إذا كان لدينا ملحق عسكري في إيران تعطي معلومات الى مصادرها توجد لديها المصادر الرئيسية التي هي تكون على قدر حاجتهم تعطيهيم (١٠٠ أو ٢٠٠) دينار لكن المديرية لديها مصادر ذات موقع قيادي متميز حتى اللقاء معهم لا يكون في داخل العراق فيكون اللقاء خارج العراق وتكون معلوماته قوية ومركزة وشيئة لان هذه المصادر تعمل في المقرات المعادية فالشعبة الثالثة عندما تقوم بتكملة هذه المعلومات التي جاءت من مصادرها تقوم بمطابقتها مع المعلومات التي ترفعها المنظومة ا الشيء الخطأ تقوم بحذفه والشيء الصحيح تقوم بأخذه ثم تقوم برفعه الى المعاونة الخامسة تبين وجهة نظرها أيضاً

لديها مصادر خاصة ولكن قليلة جدا وحسب الاختصاص الشعبة الثالثة أكثر في مجمع المعلومات فالشعبة الخامسة تعمل كمصفاة المعلومات التي رأتها أنها دقيقة تضعها في قاعدة المعلومات ثم الرجوع إليها عند الطلب يعني رئاسة أركان الجيش أو وزارة الدفاع أو أي جهة أخرى عندما تطلب معلومات من المديرية ترجع الى قاعدة المعلومات فالمديرية لا تشترك بوضع الخطط العسكرية ليس لها علاقة بالموضوع.

المحامي (كوران ادم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: قبل أن أوجه سؤالاً الى المتهم اطلب من المحكمة أن تسمح لي بتوضيح ثلاث نقاط مهمة للمحكمة، الأول: إن المتهمين يحاولون استقلال الإعلام من أجل أن يظهروا مظلومين حتى انه هناك وشائق بحوزتي صادرة من المتهمين يصفون المحكمة بصفات غير لائقة ويستغلون عطف المحكمة لنشر رسائلهم ووصفهم بالأسرى في فنون الاحتلال وتشرروها في مواقع الإرهابيين والصداميين ومجموعة من الشبكات الإعلامية وسوف أزود المحكمة بهذه الوثائق حيث لم تكن في نيتي إعطاؤها الى المحكمة الموقرة، ثانياً: إن هذه القضية ليست قضية اعتيادية والمهتمون فيها يواجهون جرائم الإبادة الجماعية ضد الإنسانية وجرائم الحرب ومن حقنا بصلفنا وكلاء عن الآلاف من الضحايا فضح ما قام به المتهمون وإبراز معاناة الضحايا والاستفادة من الإعلام وحضور الشاهد الطيار يعد سماع اسمه من خلال الإعلام وهناك أمثلة عديدة في العالم كانت تنقل فيها المحاكمات (يونبرغ - يوغسلافيا) وغيرها، ثالثاً: نقطة أخرى أشار إليها المتهم (فرحان مطلق الجبوري) هو انني وصفت المتهم في لائحة التطهير العرقي بأنه من أرياب السوابق والقصد منه انه محكوم سابقاً في قضية الأنفال وهذه العبارة تستعمل في كافة المحاكم العراقية ولكم فائق الشكر.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): سيدي رئيس المحكمة أريد أن اعلق على نقطة معينة وهو أن محامي الدفاع وصفه بأنه من أرياب السوابق لان أرياب السوابق الناس جميعها تعرف بأنهم السراق والنشالين فأنتني لواء ركن في الجيش العراقي يصفني بهذا الوصف.

المحامي (كوران ادم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: أثناء ضرب حلبجة أين كان المتهم هو يؤكد على انه كان في كركوك؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إن مقرري في كركوك ومقر المنظمة في كركوك ولا ادري إن حلبجة تم ضربها في يوم ٣/١٦ واقسم بالله العظيم وأنا لست مجبور على الحلف

ولكن ثاني يوم الضربة سمعت من وسائل الإعلام بقضية ضرب حلبجة وأنا متواجد في مقرى الرئيسي في كركوك ولكن هذا لايعني انني لا اذهب الى مركز السليمانية أو مركز حلبجة أو مركز دريندخان واجبي أتجول على المراكز التابعة.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: قرأ على المتهم (فرحان) في الجلسة الخامسة والأربعين في قضية الأنفال بتاريخ ٢٠٠٧/٢/١٥ يقول بالحرف الواحد المتهم (في عام ١٩٨٨ أنا كان مقرى الجوال في السليمانية يعني ذهبت الى السليمانية لان حلبجة سقطت ومعظم المناطق للمجاورة سقطت والإيرانيين أصبحوا على وشك دخول السليمانية هذا دليل على انه عندما ضربت حلبجة أنا لم أكن موجود فعلاً هم أصبحوا على مشارف السليمانية فيجب أن أكون في مركز السليمانية لكي أتابع تحركات الناس المتعارين معنا وأقوم بجمع معلومات من مكان الى آخر لأنه مطلوب مني أن أتعرف على تحركاتهم وعن آخر جندي إيراني أبن وصل في أي مكان في كركوك ولكن هذا لايعني انني اذهب الى السليمانية عشرة أيام أو في خانتين خمسة أيام فهذه مسألة طبيعية فأنا أتجول ضمن الرقعة الجغرافية فأنتي بعض المرات اخرج لعدة شهر ولا ارجع للمنظومة ابداً من قلعة دزه نزولاً الى أن أصل الى خانتين يعني هذه هي واجباتي أول شيء اعرف طبيعة المنطقة وطبيعة القاطع فعندما يسألوني عن طبيعة القاطع الجبال والتضاريس الوديان المرجوبة في المنطقة الفلانية إذا لم أزرها وأطلع عليها كيف استطيع الإجابة عن السؤال الذي أسأل عنه فأقول صفة هي أن اعرف طبيعة المنطقة بشكل كامل وهذا لايعني تواجدي في المنطقة الحدودية فأنها مسألة طبيعية جداً) لقد ورد في أقوال المتهم أمام السيد قاضي التحقيق تحتاج الى خمسة عشر يوماً لإرسال عميد لكي يأتي له بالمعلومات هذا بإفادته أمام السيد قاضي التحقيق بينما في الوثائق وخاصة الوثيقة المؤرخة ١٩٨٨/٣/١٨ قام بإرسال تقرير مفصل الى المديرية العامة مباشرة والمعنون (معارك حلبجة) ومباشرة الى المديرية فيها معلومات مفصلة ودقيقة وهي الوثيقة السابعة ماتفسيره لهذا التناقض هل قام بإخفاء هذه المعلومات عن المحكمة.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إنني لكي أرسل متعارين معي احتاج الى خمسة عشر يوماً وحلبجة تبعد عني (٨٠)كم.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: لكن التفاصيل تقول انه كان لديه كامل المعلومات عن حلبجة.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): المعلومات التي وصلت إلي بعد الضربة تقريباً بأسبوع من (٢٢) فما بعدها ...

المحكمة: هؤلاء الناس أين كانوا متواجدين؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): كانوا في حلبجة وموجودين في العمق وبعد أسبوع استطاعوا الوصول الى السليمانية يعني لماذا لم يأتوا في يوم (١٦ او ١٧) الى يوم (٢٢) عندها استطاعوا أن يصلوا من حلبجة الى السليمانية لأنه الخطة كانت (البيشمركة) نزلوا من وراء حلبجة وطلعوا من عند عربت وطوقوا المنطقة من الخلف فهذا السبب الرئيسي لاننيار الموضوع الدفاعي في حلبجة يعني قطعوا خطوط المواصلات ولذلك في يوم ٣/١٣ انقطعت الاتصالات السلكية والمركز أصبح مركز حلبجة في عداد المفقودين وبعد أسبوع عندها استطاع الناس الموجودين في حلبجة لأنهم أكراد يعرفون كيف يتغلغلون ومن أين يذمبون لو يرجعون فإنها مسألة طبيعية يختلف عن العسكري الذي يرتدي ملابس عسكرية ويريد أن يتخلص وينهزم الى السليمانية فبعد أسبوع يستطيع الوصول الى حلبجة، القوات الإيرانية قريبة والى عمق قريب من عربت وصلوا الإيرانيين فإذا أريد أن أرسل مصدر من الأكراد بهذه الظروف فكم من الوقت يستطيع أن يصل الى حلبجة او الى المناطق المحيطة ما ويقوم بجمع هذه المعلومات لمدة (١٥) يوم سيادة القاضي او لربما تكون المدة شهر وقبل سقوط حلبجة بإمكانني أن أرسل المتعاونين خلال يومين او ثلاثة أيام ويعود بالمعلومات لأنه بعد حلبجة عن الحدود هي (١٨) كم وهناك علاقات ومناطق حدودية وقسم من الفوائل الكردية منتشرة في مناطق وقسم من بناتهم متزوجة في الجانب الثاني فهناك ذريعة يستطيع الأكراد أن يذهبوا من مكان الى آخر ولكن عندما انقطعت طرق المواصلات وأصبحوا على مشارف السليمانية يعني عندما أقول (١٥) يوم فأنتي قد للت المدة يمكن أن يذهب بعد شهرين فلا يستطيع الرجوع فهذا الفرق بين ما قبل الاحتلال وبعد الاحتلال.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: القصد من هذا الشرح أن المتهم لديه كل المعلومات أمام السيد قاضي لتحقيق ولم يتكلم عنها وعن تفاصيلها وخاصة إن كل التقارير مأخوذة من مصادر تابعة له .

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): انني موجود في السليمانية أتابع المعارك بين الجيش العراقي والإيراني فما الذي جاء بي في الأنفال من حلبجة تصل الى الحدود السورية فأننتي كنت بطل الأنفال ومتواجد في القواعد العسكرية الآن أصبحت بطل الحرب العراقية الإيرانية ومتواجد في حلبجة. ويشهد الله انه ليس لدي علاقة في كل الأحداث التي حصلت.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هل كان له مركز استخبارات في داخل مدينة حلبجة؟

المحكمة: إن المتهم أجابك انه سقط يوم (١٣) فإن المتهم قد ذكرها فأعتبروه في ذلك اليوم انه في عداد المفقودين.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: إن أقوال المتهم مختلفة عن مرحلة التحقيق وأمام هذه المحكمة أفاد انه انقطعت الاتصالات عن حلبجة بتاريخ ٣/١٣ بينما أمام السيد قاضي التحقيق يقول (١٥) بالشهر.

المحكمة: يجب أن تركز في هذا الموضوع فالمدينة سقطت يوم ٣/١٥ هو أيضاً أكد هذه المعلومة أمام هيئة للمحكمة وأمام السيد قاضي التحقيق أيضاً قال انه يوم ٣/١٥ يوم ٣/١٣ بدأ الهجوم على مدينة حلبجة فمذكورة في الإفادة أمام السيد قاضي التحقيق انه انقطع الاتصال يوم ٣/١٣ ويوم ٣/١٥ سقطت حلبجة بأيدي القوات الإيرانية هذا مذكور في إفادته في الورقة الثانية في منتصف الصفحة فلا يوجد تناقض.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: بالنسبة للمتهم هل كان عضو في لجنة مكافحة النشاط المعادي في السليمانية التي كانت تقوم بمتابعة الحلبجيين؟ هل كان هناك ممثلاً عن المنظومة الشرفية في هذه اللجنة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): الوثيقة التي عرضها السيد رئيس المحكمة من محافظة السليمانية الى محافظة اربيل أعطوا نسخ من ال(٦٠) عائلة هو أن النشاط المعادي ماهو واجبه ترحيل المواطنين وتهجيرهم فالنسخ التي أعطيت الى الحزب والشرطة والأمن والإدارة المحلية ولم تعطى نسخة لا الى مركز سليمانية ولا الى المنظومة هذا دليل على انه لو كانت المنظومة طرفاً في الموضوع ل يتم إعطائهم نسخة ايضاً.

المحكمة: اترك أمر الترحيل هو أنت في أساسا في الأيام الاعتيادية لاتوجد جريمة ولا ترحيل ولا قتل ولا تصف.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أبداً لا يوجد مثل هذه الأمور.

المحكمة: هل لديك ممثل في هذه المنظومة؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أبداً لا يوجد ممثل من قبل المنظومة في هذه اللجنة وأطلب من هيئة المحكمة كدليلاً على ذلك الوثيقة التي عرضتها الوثيقة رقم (١٦٦) والتي تمثل ترحيل (٦٠) عائلة وأعطيت نسخ إلى الجهات التي ترتبط بهذه اللجنة ولم يتم إعطاء نسخة من هذه الوثيقة إلى منظومة الاستخبارات.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: طلب من هيئة المحكمة أن يقرأ نص من قرار الأنفال.

المحكمة: طلبت المحكمة من محامي الدفاع عدم قراءة النص لأن المتهم هو الآن يحاكم في دعوى أخرى وهي قضية حلبجة فلا تبتعد عن الموضوع.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: القصد من قراءة هذا النص من قرار الأنفال هو أن أهالي حلبجة تابعوهم حتى بعد الضربة الصمد من إبراز هذه المسألة أن دوائر الأمن والاستخبارات والأجهزة الأمنية كانت تلاحق الطليعيين أينما كانوا والدليل هو عضو في هذه اللجنة هي إفاوته أمام محكماتكم في الجلسة الخامسة والأربعين ومضمونها مكتوب بالقرار (قرار المحكمة) وهي انه أفاد المتهم أمام المحكمة بأن مركز استخبارات السليمانية هو احد المراكز التابعة له أي المنظومة الشرقية وأن مدير هذا المركز هو تابع له يتلقى الأوامر منه وهو احد أعضاء اللجنة الأمنية لمحافظة السليمانية.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إن اللجنة الأمنية عملها مختلف عن عمل لجنة النشاط المعادي، لجنة النشاط المعادي تشكلت بعد ما جاء المتهم (علي حسن المجيد) تجسد عمل اللجان الأمنية وتشكلت لجان النشاط المعادي المسؤولة عن الترحيل وتهجير المواطنين وهم القرى؛ فهذه اللجنة هي المسؤولة عن الأعمال يعني بدأت في عملها في عام ١٩٨٧ الفترة التي قضاهما المتهم (علي حسن المجيد) وانتهت في نهاية عام ١٩٨٩ انتهى عمل لجان النشاط المعادي فعادت اللجان الأمنية تمارس عملها بشكل اعتيادي فالمنظومة ليس لديها إمكانية أن تكون في لجنة النشاط المعادي لسبب واحد مركز السليمانية وكل المراكز المرتبطة بالمنظومة فيها (أمر مركز) ملازم أول او نقيب ومعه تسعة عناصر مراتب (السائق

والمراسل والمخابر والكاتب وثلاثة عناصر لأغراض الحماية) هؤلاء هم الذي يستطيعون عمله هل يقومون بتهديم قرى فنحن ليس لدينا علاقة بهذا الموضوع نهائياً.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: حسب معلوماتي هل أن مديرية المعدات الفنية او التصاوير الجوية التابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة...

المحكمة: هي تصوير جوي كيف تكون تابعة للاستخبارات.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: قصدي إن الاستخبارات الجوية هي بالأصل تابعة للاستخبارات الجوية فالاستخبارات الجوية تابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية العامة.

المحكمة: هل استخبارات القوة الجوية هي تابعة او ترتبط بالاستخبارات العامة ام هي مستقلة وتتبع لقيادة القوة الجوية فقط؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): انني لا استطيع أن أعطيكم جواب دقيق ولكن التصاوير الجوية التي تأتي الى مديرية الاستخبارات الجوية ومديرية الاستخبارات الجوية يوجد فيها مصورين يعني حتى توجد لديهم تسمية لا أعرفها بالضبط هل هم مفسرين أم مصورين بحيث عندما تأتي الصورة الجوية فالصورة الجوية إذا الشخص لم يكن قد دخل دورات عليها لا يستطيع أن يقوم بعمله بشكله الصحيح.

المحكمة: إن كلامك هذا واضح ولكن هل هي ارتباطها باستخبارات القوة الجوية.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): انني استمعت الى إفادة الشاهد رقم (١) قال أن (استخبارات القوة الجوية واستخبارات القوة البحرية والمنظومات) هي كلها تعتبر مصادر ترتبط بالمركز فإذا قلت لك إنها ترتبط بالمديرية فربما جوابي هنا يكون خطأ.

المحكمة: هل أن القوة الجوية ترتبط بالاستخبارات ام ارتباطها يكون بمن؟

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): إن ارتباط القوة الجوية بأمره يعني إنها ترتبط بالقوة الجوية لكن من الناحية الفنية لربما ترتبط بالاستخبارات.

المحكمة: هل المتهم لديه معلومات أخرى ام لا.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): معلوماتي من الناحية الإدارية والفنية ترتبط مديرية الاستخبارات لكن ماهو الفاصل بينهم المطلوب من القوة الجوية والمطلوب من مديرية الاستخبارات يمكن إن الأخ (صابر) عندما يحضر سوف يوضح لكم التفاصيل بشكل أكثر

مما موجود لديّ فأنتي لم اشتغل في المديرية ولم تكن لديّ معلومات عن استخبارات القوة الجوية فالجواب الموجود عندي لم يكن شافياً ولم يكن جوابي دقيق عندما أقول إنها ترتبط بالمكان الفلاني أو إنها ترتبط بالمكان الفلاني وأنا ليس لديّ أكثر من هذه الصورة. المحكمة: إذا أنت غير متأكد من إجابتك.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أطلب من هيئة المحكمة أن لاتعمل على إجابتي هذه وبإمكانها الرجوع الى المتهم (صابر الدوري) للاستيضاح منه وسوف يكون جوابه أكثر دقة واعتقد إنها من الناحية الفنية ترتبط بمديرية الاستخبارات العسكرية ومن الناحية الإدارية فهي مرتبطة بالقوة الجوية.

المحامي (كوزان ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: إن المتهم كان متأكداً في قضية الأنفال جاء فيها بالنص (كذلك اعتماد المديرية بالشكل الرئيسي على التصاویر الجوية والاستطلاع العميق والملحقين العسكريين... الخ) بإفادته إمام قضية الأنفال هو متأكد انه التصاویر الجوية تابعة لمديرية الاستخبارات العسكرية ولكنه هنا ليس متأكد لشكراً لهيئة المحكمة.

المتهم (فرحان مطلق الجبوري): أحد مصادر المديرية هو فعلاً التصاویر الجوية يعني المديرية تريد معلومات عن هدف معين وليس لديها إمكانية للوصول إليها من قبل المتعاونين تطلب من قائد القوة الجوية طائرة لتصوير المنطقة الفلانية بقيادة القوة الجوية نهياً طائرة للاستطلاع تصور المنطقة ويقوم بتفسيرها المفسرون الموجودون في القوة الجوية ويرسلوها الى مديرية الاستخبارات حسب الطلب فالتصاویر الجوية هي أحد مصادر المعلومات التي تعتمد القوة الجوية فالاستخبارات من حقها أن تطلب ولكن لاتطلب من مديرية استخبارات القوة الجوية تطلب من قائد القوة الجوية يعني هذه هي سلسلة المراجع انه عندما يتم الطلب من مديرية استخبارات القوة الجوية فقائد القوة الجوية لايقبل بهذه الأمد ويقول انه لعاذا أنا موجود هنا فيجب أن يتم الطلب من قائد القوة الجوية وهو الذي يوزع بتخصيص طائرة استطلاع في المنطقة الفلانية وإرسال التصاویر والتقارير والتفسير العائد لها الى مديرية الاستخبارات العسكرية.

المحامي (كوزان ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: أكد المشتكون والشهود بأن مراكز الدولة والأجهزة الأمنية والاستخباراتية في حلبجة بقيت لحين ٣/١٥ بدليل انه

مجموعة من المشتكين والشهود راجعوا مركز الاستخبارات في مدينة حلبجة كما هو وارد في الوثيقة رقم (٧) الفقرة الخامسة والتاسعة هناك مراجعة في يوم ١٥ وكان الاتصال باقياً كما وأكد الشاهد (زكريا) بأن الاتصال مع مدينة حلبجة عبر قنوات التليفون كانت باقية لحين ١٥/٣/١٩٨٨ فكيف يمكن القول أن الاتصال مع مركز الاستخبارات العسكرية في حلبجة قد قطع منذ يوم ٣/١٣.

العتهم (فرحان مطلق الجبوري): الوثيقة رقم (٧) قد بينا السليبيات التي ثبتت على القطعات العسكرية وعلى القائد العسكري الميداني هو قطع المواصلات السلوكية فإذا كان يوم ١٥ سقوط مدينة حلبجة المواصلات السلوكية تعمل فلماذا انني قد ثبتها في الورقة إنها هي من السليبيات من يوم ٣/١٣ نحن لا يوجد لدينا اتصال في مدينة حلبجة نهائياً لأن هذه الثغرات على القائد العسكري الذي قام بقطع الاتصالات ما هو سبب قطع الاتصالات ولذلك اتهموه بالخيانة القائد العسكري لأن هذه هي أحد الأسباب التي أدت إلى اتهامه بالخيانة فلا يوجد اتصال بين مركز القيادة وبين القطعات المدنية الموجودة في حلبجة فإذا كانت المواصلات مستمرة إلى يوم ٣/١٥ للسقوط لماذا كنت قد ثبتها في الوثيقة رقم (٧).

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: اطلب توضيح عن الوثيقة رقم (٧) الفقرة التاسعة العدد (٢٤٩٣) بتاريخ ٣/١٧ (وحاول أعضاء اللجنة الأمنية في قضاء حلبجة مقابلته لمعالجة الموقف قبل بدء التعرض إلا أنه كان يرفض ذلك مما أدى بالسيد محافظ السليمانية الاتصال هاتفياً مع رئيس أركان الفيلق والسيد رئيس أركان الجيش لمعالجة هذا الموقف) هل هناك اتصال مع حلبجة ومع الجهات العليا يعني كان الاتصال واقع موجود.

العتهم (فرحان مطلق الجبوري): إن حلبجة هي قضاء يعني حالها حال الاقضية الأخرى هو من الذي يكون موجود في القضاء موجود ضابط الاستخبارات وضابط الأمن ومسؤولي الحزب يعني هؤلاء هم المسؤولون عندما شاهدوا الموضع الدفاعي انهيار وحلبجة على وشك السقوط يعني لا يحاولون التشبث القائد العسكري أو بقائد الفيلق بمحافظة السليمانية أن الموقف أصبح في هذه الشاكلة فما هو العمل لم يستطيعوا العمل مع القائد العسكري ولم يتجاوب معهم فيعودون على المحافظ فالمحافظ اتصل وكذلك لم يستطع أن يحقق أي شيء فالمسألة واضحة.

المحكمة: هل لديك شيء آخر تقوله؟

المتهم (ترحان مطلق الجبوري): لدي كلمة واحدة أقولها يشهد الله إنني بريء وليس لدي علم بالضربة التي حصلت في حلبجة فقط من خلال الوثائق التي وجدتها في ملف الأثقال وتمكنت من إعداد مطالعتي التي قرأتها أمامكم والله على ما أقول شهيد.

الرئيس

الجلسة الثالثة والعشرون

التاريخ ٢٠٠٩/٧/٦

إفادة المتهم (صابر عبدالعزيز الدوري)

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: نحن لاحظنا وحصلنا على بعض الوثائق بأن المتهم (صابر عبد العزيز حسين) يقوم بإرسال رسائل الى الخارج وهناك شبكات تابعة للارهابيين والصداميين يستغلون هذه النقطة فهناك وعود لا اخلاقية باتجاه هيئة المحكمة وبتجاه الحكومة العراقية فنحن نطلب من المحكمة الموقرة تنبيه المتهمين على عدم ارسال هذه الرسائل لانها تُسيء الى المحكمة والى الحكومة العراقية.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): سيادة رئيس المحكمة نحن موجودين في سجن الكاظمية ويوجد هناك تلفزيون به قناة الحرية وبعد الجلسة مباشرة بُث تصريح للمسيد المحامي وكيل المدعين بالحق الشخصي الاستاذ (كوران) يقول "المجرم (صابر الدوري) يعترف بإشتراكه في ضرب حلبجة" والسادة اعضاء المحكمة والسادة اعضاء هيئة الادعاء العام يعرفون بأننا نحن في مرحلة متقدمة من المحاكمة ولم أسأل لكي اعترف بأنني مشترك في ضرب (حلبجة) والمحكمة بالنتيجة سوف تتوصل الى من هو الذي قام بضرب مدينة (حلبجة) ومن هو الذي لم يشترك، وبالصدفة كان احد المحامين من أقرائتي قادم الى السجن فعلاً في اليوم التالي فقلت له ذلك فأجابني نعم بأننا سمعنا ذلك وايضاً قلقنا وأتصل بي فلان من أقرابنا وكذلك فلان من أقرابنا حقيقة أنا الذي قمت بعمل الرد وأعطيته آياه، وفي العرة الثانية اذاعة الحرية قامت ببث ولكن سطورين منه "ولا تقربوا الصلاة" ولم يكملوا الرد، وبعد يومين من الرد قاموا ببث مقطع من عرض الوثائق أتحدث به أنا عن موضوع

النقيب (حدث) وهو غير مفهوم ويرجع المجرمان (صابر الدوري وفرحان الجبوري) يعترفان بضرب (حلبجة) ومرة أخرى يقولون يعترفان باشتراكهما فهذا الذي حصل، أما نحن فلا نعرف كيف يكتبون على الانترنت ولا نعرف أي موقع من الانترنت يخص أي جهة وهذا الكلام حقيقة مردود.

المحكمة: أنت اعترفت على غير واقعة و(كوران) يتكلم عن واقعة أخرى.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا الحقيقة عملت رداً وهو حقيقة يتكلم على واقعة أخرى انه نحن نكتب ونتهجم على المحكمة وانا قمت بعمل رد الى حضرتك وهذا لم اكتبه انا، وفي المرة الثانية المحامي نفسه كتب هذا الموضوع، فلماذا هذه الاتهامات فهل نحن نكتب على المحكمة بكلمات بذيئة فلا والله هذه ليست اخلاقنا.

المحكمة: كلامك هذا كله أمامي وبه مساس للمحكمة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): والله ليس أنا يا سيادة القاضي تحقق من الموضوع فهل من المعقول ان اكتب على المحكمة وانا الآن أقف أمام المحكمة ومصيري بيدها فكيف أتكلم عليها.

المحكمة: هذا ليس موضوعنا، موضوعنا الآن هو قضية (حلبجة) واقرأ دفاعك لكي لا يضيع من وقت المحكمة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): بسم الله الرحمن الرحيم (قدعنا ربه اني مغلوب فانتصر، ففتحتنا أبواب السماء بماء منهمر، وفجرنا الارض عيوناً فالتقى الماء على أمرٍ قد قدر، وحملناه على ذات ألواح ودُس) صدق الله العظيم.. السيد رئيس هيئة الجنائيات الثانية المحترم، السادة اعضاء هيئة الجنائيات الثانية المحترمون، السادة رئيس واعضاء هيئة الانعلاء العام المحترمون، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.. لايد لي ابتداءً ان أترحم على ارواح الضحايا الابرياء الذين سقطوا في مدينة (حلبجة) اذ شاء القدر ان تكون هذه المدينة قريبة من الحدود العراقية الايرانية بينما كانت تدور حرب ضارية بين العراق وايران مما ادى الى سقوط ضحايا كثيرة وأخرها عندما ضربت بالاسلح التقليدي والخاص يوم ١٦/٣/١٩٨٨ أسأل الله ان يُسكن جميع شهداء شعبنا في جناته انه سميع مجيب. السيد رئيس هيئة المحكمة المحترم، ستكون افادتي مختصرة لتركز بصورة خاصة على الجوانب الانسانية والشخصية وسأنتقل لكم الواقع بأمانة تاركاً الامور القانونية لوكيلي ليضمنها في مطالعت

الدفاعية. وارجو ان أؤكد لمحکمکم ولاحساب الحق الشخصي انني خلال مسلكي الوظيفي وحياتي العسكرية لم اكن مدفوعاً بأي وازع شخصي لالحق الضرر بأي انسان اذ انني رب عائلة ولي أبناء وأحفاد وأخشى الله في عبادته. اما بالنسبة لاختوتي الاكبراد فاني اعرف الكثير منهم من ذوي الاخلاص والشجوة وتربطني معهم علاقة صداقة وود وقد وقف الكثير منهم الى جانبي في محنتي هذه جزاهم الله كل خير. وقد تعلق الامر بما حدث يوم ١٦/٢/١٩٨٨ في (حلبجة) فأنني كمدير للاستخبارات العسكرية لم اكن على علم او علاقة بهذا الحدث ولم أقدم اية افكار او توصيات او مقترحات تتعلق به ويشهد الله انني لم اسمع به الا بعد وقوعه، ولمعلومات هيئة المحكمة المحترمة فأن مسؤوليتي بهذا الموقع كما لا يخفى عليكم هي نقل المعلومات التي تحصل عليها دائرتي حسب اختصاصها الى جهات محددة وانه ليس من واجباتي الاجتهاد وتجاوز حدود وظيفتي وهذا سياق معتمد لعمل دوائر الاستخبارات العسكرية في كافة جيوش العالم وأود ان اعرض امام محکمکم الموقرة ما يأتي:-

ان دور الاستخبارات العسكرية هو دور معلوماتي محض يتعلق برصد امكانيات طرف النزاع الآخر ومحاولة التعرف على نواياه كما ويتصل بدور الاستخبارات المعلوماتية العمل على معرفة النتائج المتحققة بعد المعارك في حالة طلب ذلك من المراجع العسكرية العليا. وبذلك يتضح لكم بشكل جلي بأن ليس للاستخبارات العسكرية أبداً أي دور معلوماتي او ميداني وان دورها ينتهي بعد تقديمها بما لديها من معلومات عن الطرف الآخر.

معلوم لكم ان الاستخبارات العسكرية لا تمتلك اية وسائل مادية وعسكرية للقيام بأي دور آخر خلال المنازعات بخلاف دورها المعلوماتية كما انها لا تتدخل في شؤون العمليات وانه لا توجد لها في ساحة العمليات ولا تتدخل في الخطط العسكرية.

وتأكيداً للدور المعلوماتي للاستخبارات وعدم تجاوزها اختصاصها المرسوم فأن من ثائلة القول ان اذكر حقيقة لا تجهلها هيئة المحكمة وهي ان الاستخبارات لم تكن تمتلك اية وسيلة لاستخدام هذا السلاح وبطبيعة الحال فليست لها اية علاقة بتصنيع او تخزين او استخدام هذا السلاح اذ انه من اختصاص جهات اخرى وليس للاستخبارات اية صلاحية او مجال للتدخل فيها واذا سمحت لي هيئة المحكمة فأنني ارجو ان اعود الى وثيقتين كانتا قد عرضتا في محاكمة الانفال برقم (٢٤٩٠، ٢٤٩١) تتضمنان برقيتين احدهما صادرة من أمين

السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة والآخرى من ديوان وزارة الدفاع موجهتان الى عدة جهات هي (رئاسة الجمهورية - ديوان وزارة الدفاع - طيران الجيش - رئاسة لركان الجيش - قيادة القوة الجوية والدفاع الجوي وجهاز الامن الخاص) وهاتين البرقيتين تتعلقان باستخدام العتاد الخاص ولم تعط صورة منها الى الاستخبارات العسكرية مما يدل بما لا يقبل الشك على عدم علاقة الاستخبارات بالمعاملات العسكرية بوجه عام وباستخدام العتاد الخاص على وجه الخصوص.

من المعروف وحسب السياقات المعمول بها في القوات المسلحة ان القيادات الرئاسية هي التي تصدر الاوامر حصراً وأن الدوائر التي لا علاقة لها بالعمل الميداني كالاستخبارات لا تستطيع ان تصدر اوامر أو توجيهات الى القطعات العسكرية ولا تحريك أية قطعة من قاطع الى آخر أو استخدام الاسلحة بكافة انواعها، وأن الوثائق التي عرضت في المحكمة والمتضمنة توجيهات فانه لا علاقة للاستخبارات بها ولم تصدر منها أية اوامر أو توجيهات بل اقتصرت مراسلات الاستخبارات على تقديم المعلومات حسب اختصاصها، ويمكن الملاحظة ان كل كتاب يتضمن توجيهات فانه صدر من القيادات الرئاسية، أما كتب الاستخبارات فانها تعنون بكلمة معلومات وانه لا يوجد في الجيش العراقي آنذاك من يقبل تنفيذ اوامر صادرة اليه الا اذا كانت من قيادة اعلى منه، ومعلوم لكم ان الاستخبارات العسكرية ليست قيادة وان مديرها ليس قائداً فلا يحق له اصدار أية اوامر خارج نطاق دائرته.

كما أود أن أبين ان المعلومات التي ترد الى الاستخبارات من مصادرها المعروفة لا تنقل جميعها الى المراجع العسكرية، بل ان القسم الاعظم منها يحفظ في ارشيف المعاونة المختصة دون عرضها على مقر المديرية، لانها تعتبر قاعدة معلومات للإفادة منها عند الحاجة، وكان هذا هو اسلوب التعامل مع التقارير التي وردت الى المديرية حول موضوع (حلبجة)، ويؤكد ذلك أن الكتب الواردة من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية الى المعاونة الخامسة وشعبها المختصة لم تعرض علي، بل أخذت طريقها نحو قاعدة المعلومات دون ان اطلع عليها، وهذا سياق وجدته معملاً به قبل مجيئي الى الاستخبارات.

أما بشأن استخدام العتاد الخاص فلننني اعلم بتحريمه دولياً، إذ ان كافة الوثائق الدولية تمنع استخدام الاسلحة المحرمة بضمنها الكيميائية، سواء استخدمت ضد القطعات العسكرية أو ضد أي هدف آخر بسبب آثارها السلبية في الحاق الأذى بالسكان المدنيين

وتلويث البيئة والامتداد بما يتجاوز الاهداف المحددة للضربة، اذ ان اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ تؤكد على ضرورة حماية السكان المدنيين من آثار الضربات المدمرة التي تستخدمها الجيوش في عملياتها القتالية وحمايتهم اثناء الحرب. وأود ان اشير هنا الى انني قد امتنعت في مناسبة سابقة عرضت في محاكمة الانتفال عن تزويد القيادة العسكرية بأية معلومات عن مواقع بهدف ضربها بالسلاح الخاص.

يقضي ان أؤكد بأن استخدام الاسلحة الاستراتيجية في كافة جيوش العالم هو من صلاحيات القائد الاعلى للجيش حصراً، لذلك فإنني اؤكد لمحكمتكم بأنني لم أكن مسؤولاً عن اصدار اوامر باستعمال اي سلاح محرم (و غير محرم، كما انني لم أكن مُنفذاً لمثل هذا الامر، بل ان دوري كان معلوماً عن وضع الطرف المقابل في النزاع مثل الاسلحة التي يمتلكها وأماكن انتشار قواته والتحصينات التي يقوم بها في حالة نيته شن الهجوم على مواقعنا وغير ذلك من المعلومات.

ليس من المستبعد ان الاستخبارات ارسلت معلومات حول التحضيرات الايرانية التي توجي بنوايا هجرم محتمل على قاطع (حليجة) وهذا الامر هو جزء من صلب واجبات هذه المديرية ويتوقف دورها عند هذا الحد.

وفيما يتعلق بعلاقة الاستخبارات العسكرية بمديرية استخبارات واستطلاع القوة الجوية فإنني أؤكد عدم وجود اي علاقة بينهما، وفي حالة حاجة الاستخبارات العسكرية لتدقيق معلوماتها فإنها تفتح قائد القوة الجوية لتزويدها بالمعلومات التي تتوفر لديها نتيجة التصوير والاستطلاع الجوي اذ ان مديرية استخبارات القوة الجوية والاستطلاع الجوي لا تتلقى الاوامر الا من قائدها المباشر، وهو قائد القوة الجوية والدفاع الجوي ولم يحصل قط ان احتاجت قيادة القوة الجوية او استخباراتها الى معلوماتنا لتطلبها من مديرية الاستخبارات العسكرية حينذاك، بل ان الاستخبارات هي التي تطلب من قيادة القوة الجوية المعلومات التي تتعلق بمهام الأخيرة.

في ختام مطالعتي الدفاعية هذه فإنني اثق ان عدالة المحكمة لن تهتم الا بالحقائق، وان محاولات تحويل دور الاستخبارات او اعطائها دوراً لا تملكه ولا علاقة لها به سوف لن تلقى استجابة من المحكمة الموقرة لانها على بينة عن الحقائق والسيقات التي كان معمولاً بها، فالاستخبارات العسكرية ليست أكثر من جهة توفير معلومات للجهات المعنية وانها يجب ان

تكون أمينة في عرض المعلومات التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة، وهي كجزء من المنظومة العسكرية للبلد وبالتالي فهي ملزمة بالالتزام بالسياقات، وعليها عدم تجاوز دورها المحدد، لذلك فإنني أشق أن محاولة زجني شخصياً أو المديرية التي كنت أراسها في موضوعات عملياتية لن تلقى استجابة منكم، لانكم على علم أكيد بأن التخصص في العمل العسكري حقيقة لا مفر منها في كل جيوش العالم، وكان اختصاصنا لنا وزملائي في الاستخبارات محدداً ومعروفاً ولا مجال لان تضاف عليه اية زيادة حيث حرصنا على إضفاء الصبغة المهنية على عملنا. لقد شعرت بالامس والحرج حين اتهمت بتهمة المشاركة بأعمال ضد الانسانية كضرب هدف سكاني مدني بالاسلحة الكيماوية، فانا اب ورب عائلة كبيرة اعلم جيداً كم هي عزيزة حياة الانسان كما هي عزيزة علي حياة كل فرد من افراد عائلتي، وانني لا يمكن أن أؤذي طفلاً أو امرأة أو شيخاً، كما ارجو ان لا أؤخذ بجريرة لم ارتكبتها.. وقد قال تعالى في محكم كتابه الكريم (ولا تزورا أئدةً وذرأى اخرى) وليس لي الا القول ان ابناء شعبنا هم امانة في عنق كل من يتحمل المسؤولية وأن الفائز برضا الله وملائكته ورسوله هو من يخدم ابناء جلدته ياخلاص وتجرد.. ربنا انك تعلم ما نخفي وما نعلن وما يخفي على الله من شيء في الارض ولا في السماء وهو السميع العليم. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المحكمة: فلهم من دفاعك انه أنصب على بيان دور الاستخبارات العسكرية وماهي واجباتها وعلى طبيعة عملها وبيئت انه الاستخبارات لم تشترك بهذا العمل وذكرت انت بأن يوم ١٦/٢/١٩٨٨ قُصفت مدينة (حلبجة) بال سلاح التقليدي والخاص، من هو الذي تصف مدينة (حلبجة) بالسلاح التقليدي والخاص.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): ذكرت بأنني لا اعلم بهذا الحدث الا بعد وقوعه، وأنا حقيقةً عندما أسأل على هذا الموضوع أسأل على وقتها بذاك الوقت انه اعرف من الذي قصف (حلبجة) وانا لا اعلم بهذا الموضوع.

المحكمة: المتهم يجب ان يساعد نفسه قبل ان يتوقع المساعدة من المحامي او قبل ان يتوقعها من مدعي عام او قبل ان يتوقعها من هيئة المحكمة ويجب عليه ابتداءً ان يساعد نفسه وان تستطيع ان تساعد نفسك بقول الحقيقة كما هي وعندما تقول لا اعرف فهذا كلام غير دقيق لانك مدير الاستخبارات العسكرية ولانك تقول بأن الاستخبارات بنك المعلومات

فإذا بنك المعلومات بالجيش العراقي لا يعرف مدينة عراقية كاملة ضُربت بالسلح الكيمياوي ولا يعرف من هو الذي قام بضرئها وكيف، اي بمعنى بنك المعلومات قائل.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا مدير استخبارات عسكرية وداورتي الاستخبارات العسكرية ومسؤول عن معلومات عن الجانب الآخر المعادي في الحرب وانا لا احضر كل اجتماعات القيادة العامة للقوات المسلحة فأنا احضر الاجتماعات التي تتعلق بعمل داورتي على الاغلب.

المحكمة: انت مصر على انك تنكر لمجرد الانكار، فأترك هذا السؤال، أمس (فرحان مطلق الجبوري) كان جريء وتكلم بالحقيقة كما هي قال فلان جهة بفلان يوم ضربت (حلبجة).

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): يا سيادة رئيس المحكمة هل تريدني ان أقول شيء لا اعرفه، الله يشهد لا اعرفه وانا اسمع وسائل الاعلام ووسائل الاعلام كل واحد يقول فلان جهة.

المحكمة: ما هو المنصب الذي كنت تشغله يوم ١٦/٣/١٩٨٨؟
المتهم (صابر عبد العزيز حسين): كنت اشغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية العامة.

المحكمة: بحكم كونك مدير الاستخبارات العسكرية، هل كنت احد اعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): نعم كنت احد اعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة بحكم كونني مدير الاستخبارات العسكرية.

المحكمة: من هم اعضاء القيادة ليوم ١٦/٣/١٩٨٨؟
المتهم (صابر عبد العزيز حسين): القائد العام للقوات المسلحة هو (صدام حسين) في ذلك الوقت وكذلك وزير الدفاع ايضاً عضو في القيادة المدعو (عدنان خير الله طلفاح) وكذلك رئيس اركان الجيش الذي هو (نزار الخزرجي) ومعاوني رئيس اركان الجيش وهم كل من العمليات (حسين رشيد) ومعاون رئيس اركان الجيش للتدريب الفريق الركن (نعمه فارس) ومعاون رئيس اركان الجيش للإدارة (عبد الستار المعيني) ومعاون رئيس اركان الجيش لشؤون المعيرة الفريق الركن (ضياء الدين جمال) ومدير الاستخبارات العسكرية أنا كنت

اشغل هذا المنصب في ذلك اليوم وكذلك مدير الحركات العسكرية الفريق الركن (نجم عبد الله) وكذلك مدير التخطيط الفريق للركن (يونس الذوب) وقائد القوة الجوية الفريق الطيار (حميد شعبان) وآخرين لا أتذكر اسمائهم الآن.

المحكمة: قبل يوم ١٦/٣/١٩٨٨ هل تم انعقاد اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة نوقشت فيه مسألة حلبجة وصدور قرار عن القيادة العامة للقوات المسلحة بضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا لم أحضر اي اجتماع نوقش فيه موضوع حلبجة ولم أسمع اي اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة لمناقشة موضوع حلبجة. المحكمة: هل قرار ضرب حلبجة قرار فردي ام تم اجتماع القيادة وعلى ضوءها صدر القرار.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا لا أعرف ذلك.

المحكمة: (صابر) ركزت في الاجابة لانك انشغلت بموضوع جانبي وتركت موضوعك الاصيل فركزت في موضوعك الاصيل لكي تكون الاجابة صحيحة اترك (كوران) على جهة ثانية.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): من البداية وقبل افادتي اتهمني هكذا اتهام.

المحكمة: اترك هذا الموضوع الجانبي، اي متهم وحتى على فرض صحة هذا الكلام في غمرة ظروف معينة ووضع نفسي سيء يتناول على المحكمة وإذا يراودك واحد بالعمه من ان المحكمة تقف عند هذه الامور البسيطة فالمحكمة ارفع مقام من ان تنظر الى هذه المسائل فركز بالاجابة لان هذا تاريخ لان المحكمة بالاضافة الى جانبها القانوني بها جانب تاريخي وانت متهم بقضية خطيرة قضية تمثل تاريخ مدينة اذا صدر قرار بالادانة بهذه القضية فأنت سوف تبقى انت وعائلتك شيء يمس تاريخك الشخصي وتاريخ عائلتك تجاه هذه المدينة وسوف تبقى مدين لهذه المدينة مدى الحياة وإذا صدر قرار ببرائتك فكل هذه المدينة سوف تنظر اليك نظرة اخرى انت وعائلتك من بعدك، فركز وجابوب الجواب الذي به فائدة اليك وبه فائدة ايضاً لزملائك المتهمين وبه فائدة لاهالي حلبجة ولهيئة المحكمة وللتاريخ.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): يا سيادة رئيس المحكمة انا لذي سؤال حضرتك تسألني على ما دار في المحكمة او الشيء الذي حصل سابقاً.

المحكمة: انت قائد كنت في تلك الفترة مدير الاستخبارات العسكرية وانت تقول انا بنك المعلومات اي تزود الجيش بوثائق واحداثيات وبمعلومات وعلى ضوئها سوف تبدأ رئاسة اركان الجيش تعد خطط وتعد عمليات عسكرية كبيرة وانت لا تتوقع ان هيئة المحكمة سوف تتعامل ببساطة مع هذه المعلومات التي تزودها ونحن لدينا معلومات من خلال الوثائق ومن خلال الدعوى فنحن لدينا خبرة بطبيعة عملك فتكلم بكلام لا يتناقض حتى المحكمة نطمئن الى صحة أقوالك اما انت تتكلم كلام غير دقيق فهذا يؤذي ولا ينفعك، في يوم ٣/١٦ سألتك هل يوجد اجتماع فقلت لا وهل قمت بتصدير قرار بضرب حلبجة فقلت لا يوجد مثل هذا القرار وانت يوم ٣/١٦ هل تعلم بأن حلبجة سوف تُضرب بالصلاح الكيماوي فقلت لا وانت تقول علمت بعد هذا التاريخ اي بعد ان.....

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): علمتُ بعد يوم من وسائل الاعلام.

المحكمة: وزملائك من ضباط الجيش والجيش العراقي ألم يتكلموا عن هذه الواقعة منهم قائد القوة الجوية ومعاون قائد القوة الجوية وقادة القواعد وضباط الاستخبارات ألم يُسلوا اليك معلومات بأن العراقيين هم الذين ضربوا حلبجة، فهذه المخاطبات التي تأتي اليك وتأتي الى الشعبة الثالثة وتصعد الى المعاونة الخامسة وتصعد من بعدها اليك، وعندما يصل البريد من المنظومة الى الشعبة والى المعاونة هل يتم تزيقه ويُرمى في سلة المهملات؟
المتهم (صابر عبد العزيز حسين): لم يُعرض عليّ مثل هذا البريد.
المحكمة: على من يُعرض؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): هذا سياق عمل الاستخبارات والمعاونات معاويات اختصاصية والمعاون يشرف بشكل مباشر، وهذه معاونة واحدة وأنا أراس خمس معاويات وهيئة المحكمة تعرف اي وثيقة من الوثائق العرفوعة من المعاونة الخمسة لم تعرض عليّ مطلقاً ولم اطلع عليها ولو كنت مُطلعاً عليها لكتبتُ إطلعت...
المحكمة: تقارير الاستخبارات اين تذهب هذه المصادر، فهذه وشائق مهمة وكُتب مرفوعة من المنظومة مهمة تُشير الى انه مدينة عراقية قُصفت بيد القوات العراقية بالصلاح الكيماوي ألم تُعرض علي مدير الاستخبارات؟ ألم يعرف من مصادره فقط على الراديو عندما يُغير الموجة على ايران تقول العراق وعندما يُغير الموجة على العراق تقول ايران فهل هذا كلام؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): حضرتك تعرف تفاصيل عمل الاستخبارات وكذلك كعضو الايسر، العمل الاستخباري عمل تخصصي للمعارضة الخامسة وشعبها المختصة تأتي اليها المئات وآلاف الكتب من المصادر فلا تُعرض على مدير الاستخبارات، وشق بالله انا لا نتكلم الا بالشيء الذي نعرفه لما تريدني ان اقول لك شيء انا لا اعرفه اقله، دعني اوضح سياق عمل الاستخبارات وانا فقط ليس للمحكمة لكن بسمعي الآن مئات ضباط الاستخبارات ولنا لا يريدون ان يأخذون عني صورة بأني اكذب في المحكمة لكي أخلص رقبتي فهذه جناً تهمني.

المحكمة: هذه لا تهتك لانك تتكلم كلام حتى البسيط لا يصدقها وليس خمس قضاة، مع العلم نحن واجهناك بالوثائق.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا والله لا اعرف بضرب مدينة (حلبجة) والله بعدما لم يحصل كلام على هذا الموضوع وانا أثبت الى حضرتك، السبب الاول هو انه المعارضه الخامسة وشعبها تأتي اليها مئات التقارير من المعلومات وتهتم بشكل رئيسي بالنوايا وبالدرجة الثانية تهتم بنتائج العمليات العسكرية، وانا سوف اتكلم كلام للتاريخ لماذا المنطقة الشمالية حولت على اعضاء القيادة للاشراف عليها هو لتدفع المواقع الاخرى في الاركان العامة للجنوب والوسط لان الجنوب والوسط يهدد مصير العراق في تلك الفترة مباشرة، فنحن كنا نهمم بالنوايا في القاطع الجنوبي والاطراف وضرب (حلبجة) وموضوعها والمذين استشهدوا فيها عزيزين على كل عراقي وهو نكبة كبيرة عمل كبير لا يقبله بشراً، والاستخبارات العسكرية في تلك الفترة كان اهتمامها بالنسبة للمنطقة الشمالية بدرجة ثانية بالنسبة للجنوب وكانت الاستخبارات فيها عمل متراف مع موضوع (حلبجة) هو التحضير لاستعادة الفاو وهذه الفار كانت الهدف الاستراتيجي الخطير والتي وضعت العراق في مأق كبير، وهناك حوادث يتذكرها كل العراقيين وهي ان (رفسنجاني) قال "بأننا لنا حدود برية مع الكويت وسوف اذهب الى مؤتمر القمة الاسلامي بالسيارة في الكويت" ونحن الاستخبارات كنا مكلفين بأن نجمع معلومات عن القطعات الايرانية الموجودة في المنطقة الجنوبية لتهمية خطة استعادة الفاو، و(حلبجة) ضُربت يوم ١٦/٣/١٩٨٨ و(الفاو) استُعيدت ١٦/٤ ونحن واجبنا العمل على جمع واجبات عن النوايا وصحيح (حلبجة) مهمة وهذا هو واجب الاستخبارات، سيدي رئيس المحكمة اذا لم اسمع في اجتماع ان العراق هو الذي ضرب ولم

يُقل لي مسؤولي المباشر ولا رئيس اركان الجيش ولا وزير الدفاع ولا الاشخاص الذين يعملون معي ولم يقدموا لي تقرير يقول ان العراق هو الذي ضرب (حلبجة) فكيف اعرف هذا واتحمل مسؤولية تاريخية امام المحكمة وأنا لا اريد ان ادافع عن احد ويذهب الى الجحيم من صدر أمر بضرِب (حلبجة) وأنا غير مسؤول عن هذا الموضوع وأنا لا اتكلم الا الحقيقة، وأنا لا اقبل على نفسي ان اتكلم كلام والأَن استطيع ان اقول الى هيئة المحكمة مثل الكلام الذي تكلم به الآخرين انه العميد (نجدت) قال نحن موجودين في غرفة العمليات وجاءنا أمر من الرئاسة لضربوا (حلبجة) بالسلاح الكيماوي أرسلنا طائرة استطلاع وبعدها أرسلنا طائرة استطلاع أرسلنا طائرات للضربة وبعدها أرسلنا طائرة استطلاع صورنا الضربة وعندما شخص يقرأ هذه الوثائق ويستمع للشهود يقول العراق ضرب (حلبجة) ولكن حضرتك لا تسألني عن الشيء الذي دار في المحكمة فأسألني على ما حدث في وقته هل اعلم به ام لا اعلم، اما عن وسائل الاعلام فوسائل الاعلام تكلمت كل شيء، وكل جهة تتكلم على اتجاهها فالامريكان يقولون (ايران) ضربت ومراكز بحوث ودراسات (سي أي أي) اي يقولون العراق ضرب وايران ضربت و(نزار الخزرجي) في القرص السي دي الموجود لدي يقول العراق ضرب الخردل وايران ضربت السيان والاثنين ضربوا ويقول طيران الجيش هو الذي ضرب وليس القوة الجوية و(طارق العزاوي) يقول القوة الجوية هي التي ضربت و(طارق العزاوي) يقول المسؤول (صدام حسين) و(حميد شعبان) والملازم الطيار الذي عُرض امام المحكمة والمحامي وكيل المدعين بالحق الشخصي عمل معه مقابلة قال (علي حسن المجيد) فهذه كلها اعرفها في هيئة المحكمة المحكمة هي التي تتوصل بالنتيجة الى من هو الذي ضرب.

المحكمة: ورد في افادات العديد من المشتكين والشهود وبعض الوثائق التي عرضت عليكم من قبل هيئة المحكمة وهيئة الادعاء العام والتي اشارت الى ان هناك تجمعات وتحشدات للجيش الايراني وكانت النية واضحة للهجوم على مدينة (حلبجة) ولكن القوات العراقية لم تحرك ساكناً ولم تتخذ الوسائل الكفيلة لحماية مدينة (حلبجة) وبعد عملية سقوط (حلبجة) تقرر اتخاذ او احالة المسؤولين للتحقيق وعُرض الامر عليكم، هل تم التحقيق فعلاً في هذا الحادث؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): وثيقة كتاب موجود ضمن الوثائق منظومة استخبارات المنطقة الشرقية موجهته الى الاستخبارات الى المديرية ونسخة منها الى الشعبة

الثالثة تتحدث عن القصور من قبل القطعات المكلفة من مدينة (حلبجة) بالدفاع الجوي وسليبيات كثيرة وأمين السر العام للاستخبارات عرض عليّ مقترح لاجراء لجنة تقصي الحقائق ومفاتحة رئاسة الجمهورية حول السليبيات التي رافقت عملية سقوط مدينة (حلبجة) وانا علقت على الكتاب رأي عميد ركن (وفيق) ويبدو عميد ركن (وفيق) والمعانين الخامس مذاكر معي وهو معلق ولم أعلق انا على الكتاب انه تم المذاكرة مع السيد المدير العام ووافق على صرف النظر عن موضوع التحقيق في هذا الموضوع، وانا حقيقة لا اذكر لماذا اتفقنا او لماذا وجهت انه لم تشكل لجنة لتقصي الحقائق وربما ذكرت في المحكمة ربما يوجد تحقيق من رئاسة اركان الجيش ومن وزارة الدفاع وربما لم أرد أن أزع نفسنا بموضوع خارج الاستخبارات.

المحكمة: ورد على لسان السيد المدعي العام بأن عملية انسحاب الجيش العراقي من مدينة (حلبجة) وعدم الاكتراث بالتحشدات الايرانية والطريقة التي احتلت بها القوات الايرانية كانت عملية مُفتركة كان الغرض منها تهيئة الاجواء لضرب مدينة (حلبجة) بالسلاح الكيماوي من قبل الجيش العراقي، ما هو تعليقك على هذا القول؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا علقت في وقتها على هذا الموضوع وهذا هو رأي السيد المدعي العام لكن ليس لدي معلومات ولا اعتقد ان الجيش العراقي يعمل خطة مُخادعة لكي يحتلوا الايرانيين المدينة مثل مدينة (حلبجة) وهو قضاء كبير موجود على الحدود واحتلاله ربما يفتح الطريق باتجاه (سيد صادق) و(السليمانية) في سبيل ان يضرب الايرانيين او غيرهم بالسلاح الكيماوي.

المحكمة: هو استشهد بدليل انه اثبت لغيت التحقيق، كان من المفروض ان يوجد تحقيق مع الضباط لكن انت قمت بالغاء ه اي بمعنى ان لديك علم من قيادتك ان العملية مُدبرة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): مع من يجري التحقيق ربما انا لم اوافق وانا لا اقوم بالتحقيق والمقترح انه يرفع للرئاسة حتى يحققون وكان بالإمكان ان لرفع هكذا مقترح ولكن مع من تحقق هو القائد وكل هيئة الركن وكل الالوية أُسروا وذهبوا الى ايران، فأنا ليس لدي علم ولا اعتقد هذا الشيء موجود.

المحكمة: هل تستطيع ان تُبين لهيئة المحكمة، هل ان استخبارات القوة الجوية ترتبط بالاستخبارات العامة ام انها استخبارات مستقلة؟

المنهم (صابر عبد العزيز حسين): الاستخبارات تسميتها استخبارات استطلاع القوة الجوية وترتبط مباشرةً من الناحية المعلوماتية والإدارية بقائد القوة الجوية ولا علاقة لها بالاستخبارات العسكرية مطلقاً والاستخبارات عادةً هي تحتاج التصوير الجوي وتحتاج الاستطلاع الجوي فلا يحق للاستخبارات حسب السياقات ان تُفاتيح الاستخبارات الجوية مباشرةً وإنما تُفاتيح قائد القوة الجوية عندما تريد تصوير للتأكد للتغيرات بالجهة بالنسبة للقطعات المعادية ومدير الاستخبارات الجوية هو ضابط برتبة لواء طيار لا يُنفذ امر الا امر قائده المباشر والذي هو قائد القوة الجوية، وقد وضحت الى المحكمة انه توجد مدرسة هي مدرسة ضباط الصف في الاستخبارات من الاستخبارات لضباط الصف وهي تخرج كوادير وتعطيهم معلومات عامة ومبداية عامة لكل الاستخبارات ولكل الاختصاصات وعندما يذهبون الى استخبارات القوة الجوية ليختاروا أناس للقوة الجوية ويدخلونهم دورات اختصاصية خاصة على قراءة الصور الجوية، والاستخبارات الجوية لا علاقة لها مطلقاً وايضاً يسمعون ضباط الاستخبارات وقادة القوة الجوية وبالإمكان الاستفسار من قائد القوة الجوية العالي اذا كان كلامي غير صحيح، واصلاً الاستخبارات العسكرية حتى لا تعرف القوة الجوية ولا تعرف ماذا تُنفذ من واجبات وأنا لذي إثباتات هنا وبالإمكان ان اعرضها امام المحكمة.

المحكمة: باعتبارك مسؤول عن المعلومات في الجيش العراقي، هل علمت بقيام القيادة العراقية في ذلك الوقت بمعاينة الضباط الذين تسببوا بسقوط مدينة (حلبجة) بيد القوات الإيرانية؟

المنهم (صابر عبد العزيز حسين): أتذكر انه قائد الفيلق الاول نُقل الى فيلق آخر وجاء قائد فيلق آخر بدلاً عنه، أما الضباط ومنهم قائد الفرقة المدافع عن (حلبجة) وأمري الالوية وبعثات الركن كلهم أُسروا فلا اذكر أحد عوقب على هذا الموضوع.

المحكمة: المعروف اذا حصلت هكذا خيانة وعلى مستوى يذهب بها كم ضابط ولكن حصل العكس ذهب ضحيتها الاهالي ونستدل من كلام السيد المدعي العام والذي لثار نقطة مهمة انه من المحتمل ان تكون هذه عملية مُفبركة من قبل (صدام حسين) وهي انسحاب الجيش العراقي لكي يدخل الجيش الابرازي الى المدينة ويقضي عليهم، وقد سمعت كلام المشتكين والشهود انه مدينة لا تستحق الحياة ويجب قلعها وازالة التربة والقائنها في البحر

لانها مدينة قذرة، هذا الكلام هو كلام احد القيايين في الدولة في تلك الفترة فاذا كانت هذه النظرة فهي تستحق العقوبة وبالتالي لا تستحق الحياة فيتم ضربها، من الذي يملك صلاحية استعمال السلاح الكيميائي؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): القائد الاعلى للقوات المسلحة او من يخوله.

المحكمة: اي بهذا المفهوم (صدام حسين) يُصدر هذا الامر او من يخوله والذي من يخوله القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ هو (علي حسن المجيد) وهو يتمتع بصلاحيات رئيس الدولة للمنطقة الشمالية وهي الآن منطقة كردستان، ومخول رئيس الجمهورية عندما دونت المحكمة افادته ذكر بأن مدينة (حلبجة) تعرضت للقصف بالسلاح الكيميائي مرتين؛ مرة من قبل الجيش الايراني ومرة من قبل الجيش العراقي والفترة التي ذكرها انه بداية الهجوم على مدينة (حلبجة) قصفها الجيش الايراني ويوم ٣/١٦ قصفها الجيش العراقي ومخول الرئيس يقول هذا الكلام ومدير الاستخبارات لا يدري في اي وقت ضربت فقط في (مونتكارلو)، فهل انت مقتنع بهذا الكلام وهذه هي اقوال (علي حسن المجيد) أمام هيئة المحكمة قبل ايام.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): (علي حسن المجيد) عضو قيادة ومخول صلاحيات رئيس مجلس قيادة الثورة وامين سر القيادة القطرية وهو مسؤول عن كلامه واذا هو يعرف فليس بالضرورة ان يعرف مدير الاستخبارات.

المحكمة: مدير الاستخبارات لا يعرف عمل عسكري ضخم قام به الجيش العراقي خلال يوم استهدف حياة آلاف العراقيين واستهدف مدينة كاملة أبيدت ومدير الاستخبارات لا يعرف لكن يعرف فقط مثلاً خمس جنود فروا من هنا وقد عملوا بها تقرير اليه، فهذه المعلومة التافهة يجلبوا اليه تقرير وضرب مدينة كاملة لا يجلبوا اليه تقرير.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): لماذا تُعطى الاستخبارات كمؤسسة ومكديرها أكبر من حجمها.

المحكمة: اذا مدير الاستخبارات عضو بالقيادة العامة للقوات المسلحة والقيادة العامة للقوات المسلحة هي أكبر هيئة تُدير الجيش العراقي ومدير الاستخبارات هو أحد اعضائها، أنت مدير المعلومات ولا توجد خطة عسكرية تُعد الا وانت مسؤول عنها، وانت تشرح لي وتقول ان استخبارات القوة الجوية مستقلة عن الاستخبارات العامة في حين يوم أمس

(فرحان) يقول مرتبطة بها من حيث الجوانب الادارية ومخاطباتنا مع القائد العام ومع قائد القوة الجوية مثل ما قلت قبل قليل فهو يقول توجد صلة وانت تقول لا توجد صلة اي الكلام يجب ان يكون دقيق لكي تخرج بنتيجة، والوثائق الموجودة لدينا والتي أمر بها (فرحان) كلها معلومات تُشير من مصادركم والتي اعطيتموها درجة الثقة جيدة اي كلامه مُصدق وهي تُشير الى قيام القوات العراقية بضرب مدينة عراقية وايقاعها خسائر في صفوف المدنيين وحتى اعدادهم مزودة وتم رفعها اليكم الى المعاينات التابعة اليك فهذه كلها تُشير الى الضربة العراقية وانت مدير استخبارات تقول لا ادري وهذه الوثيقة التي امامي حتى تشير الى انه تمتم بممارسة دور خارج ادوار الاستخبارات الاعتيادية التي شرحتها انت لهيئة المحكمة و(فرحان) يوم أمس شرحها لهيئة المحكمة، وانتم تلتزحون توجيه ضربات جوية اخرى على (حلبجة) وعلى مدن اخرى بالعتاد الخاص وانت قمت بالتعليق عليها وقلت هذه لا اعرفها وهذه وثيقة برقية سرية وفورية عددها (٢٣٠٠) في ٣/٢٢ من ناصح الى المعاينة الخامسة وهل توجد في غير مكان المعاينة الخامسة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): نعم توجد في غير مكان وانا سبق وان قلت الى حضرتك انا لم اطع على هذه البرقية ولا اعرفها ولا اعرف عيوبها من الناحية الشكلية ولكن توجد برقية اخرى للعقيد الركن الطيار، وانا اعرف ان هيئة المحكمة تُريد ان تتوصل الى الحقيقة فشاهد البرقيتين الاثنتين مكتوب عليها لوحظ بنفس القلم اي بمعنى ان هذه مرفوعة الى نفس الشخص للاطلاع هذا من ناحية ومن ناحية اخرى انه بالقوة الجوية توجد خمس معاينات مثل الاستخبارات، معاينة القائد لشؤون العمليات ومعاينة القائد لشؤون الادارة والحيرة ومعاينة القائد للشؤون الفنية ومعاينة القائد لشؤون التدريب ومعاينة القائد لشؤون الدفاع الجوي قبل ان تنفصل.

المحكمة: هل عملت في صفوف الجيش العراقي؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): لانا من ضباط الجيش العراقي المعروفين.

المحكمة: انا اعرفك (صابر عبد العزيز الدوري) وتحمل رتبة فريق بالجيش العراقي وعملت في مناصب رفيعة المستوى بس الكلام الذي تقوله كلام شخص جاء ضيف من جيش افغانستان او من اي دولة اخرى جاء بدورة (١٥) يوم بالجيش العراقي ومن ثم يعود

الى اهله ! وان اجابته حالياً على هذه الوثيقة يختلف عن اجابته عندما عُرضت عليك هذه الوثيقة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا درستها للبرقية لانه يوجد بها اتهام مباشر لي وانا حالياً سوف أقرأ الافادة التي كتبتها على قلبي لانها مصري وبها اتهام كبير لي، و(حلبجة) ليست مشكلة الحكم ولكنها مشكلة وصمة عار على جبين شخص وعائلته الى يوم الدين ان يضرب شيوخ واطفال وهي مدينة عراقية.

المحكمة: ممثل (صدام حسين) والمخول نائبه يقول ضربينا (حلبجة) بالاسلح الكيماوي ومدير منظومة استخبارات والذي هو أصغر منك يقول ضربينا (حلبجة) بالاسلح الكيماوي وانت عضو بالقيادة العامة للقوات المسلحة ومن الناس القريبين لصاحب القرار تقول لا ادري.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): كن واثق الشيء الذي اعرفه اقوله.

الادعاء العام: لقد أجمع كل المتهمين على ان استخدام السلاح الكيماوي يعتبر من العمليات الكبيرة والتي تتطلب اتخاذ القرار بشأنها من القيادة العامة للقوات المسلحة وبما انك أحد أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة فهل كنت موافقاً أم معارضاً؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): قبل أن أُجيب على سؤال السيد المدعي العام قال ان (صابر الدوري) يُصور قضية ضرب (حلبجة) وكأنها بسيطة وأنا أكثر من مرة قلت امام المحكمة الموقرة ان هذه جريمة كبرى يندى لها جبين التاريخ، وأنا أعارض ومع تحريم كل الاسلحة الكيماوية سواء ضرب (حلبجة) او أي مكان حتى بين الجيوش المقاتلة فكيف إذا يُضرب نساء وأطفال.

الادعاء العام: من خلال اجابة المتهم (صابر الدوري) لسؤالني الذي وجهته الاول ويعارض استعمال السلاح الكيماوي على كافة الاصعدة، هل يستطيع المتهم (صابر) ان يثبت لهيئة المحكمة انه عارض مثل هذا العمل أثناء وجوده في الخدمة؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا استدل بوثيقة من وثائق الانفال¹ اتمنتعت الاستخبارات او اتمنتعت عن تزويد اهداف لغرض ضربها بالسلاح الكيماوي وقتل هذا ليس من واجب الاستخبارات واذا ممكن اعرض هذه الوثيقة وايضاً اذا تسمح لي يا سيادة رئيس المحكمة ان أقرأ ما ورد في إفادتي في محكمة الانفال وما ورد بلائحة الدفاع عن هذا الامتناع.

المحكمة: ان سؤال السيد المدعي العام في وادي والاجابية في وادي آخر، السيد المدعي العام يسأل عن حلبجة وانت أجبت عن الانفال، هل سمعت بضررب حلبجة بالسلاح الكيماوي.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا سمعت بعد الحدث بأيام، انا ضابط عسكري وانرض جداً ان العراق ضرب فما هو الشيء الذي اقوم به وأنا مدير استخبارات عسكرية لا لنا رئيس اركان الجيش ولا وزير دفاع ولا قائد من هؤلاء القادة الذين هم اكبر من هذه المناصب.

المحكمة: هذه إحدى وثائق الانفال والمتهم لم يعترض على استعمال المعتاد الخاص ولكن هو يُحيل الى اللجنة المختصة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): أنا اقول ان هذا ليس واجبي وهذا اعتراض عدم تنفيذ أمر لرئيس اركان الجيش.

المحكمة: سؤال الادعاء العام واضح بعد ضرب مدينة (حلبجة) يوم ١٦/٣/١٩٨٨، هل لديك موقف عندما عرفت، هل تحفظت او اعترضت ولكن لا تستطيع ان تعترض لانك سوف تتعرض للمساءلة؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): لم يعترف احد وقال انا ضربت بالسلاح الكيماوي ولنا لم اعرف ان البلد ضرب بالسلاح الكيماوي لان كل جهة تقول انا ضربت فأين اعترض وهذا جوابي.

الادعاء العام: سيدي الرئيس هذه وثيقة لا يوجد فيها شيء على الاعتراض وحتى وان كانت للانفال.

المحكمة: لا هو يُحيل على اللجنة المختصة وعلى حد تعبير المثل هو (دافعهة بكصبه) ولع اللجنة المختصة هي التي ثبت في الموضوع.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): ما كان بالامكان ان اقول لهم هذه اهداف اضربوها بالسلاح الكيماوي وجاءني أمر.

المحكمة: نعم مثل الوثائق الاولى للانفال نقترح معالجتها بثلاثي المتيسر فأنت تستطيع فنان تعمل نفس البداية، وفي البداية عندما تم توكيلك تم اتمامك في شيء ليس من اختصاصك عملت وقدمت مقترحات وتم تنفيذ المقترحات ولكن بعد ذلك الوثائق اللاحقة

ثبتت تحفظك وحلت وحتى ليس هذه الوثيقة هناك وثيقة اخرى يوجد هامش تُحال على اللجنة المختصة للبت في الموضوع.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): وحتى الوثيقة (٦٤١٤) وهيئة المحكمة تذكر ان هذا ليس واجبي ولم اقم به بل قاموا به اختصاصيين.
للمحكمة: وحتى اللجنة كانت الاستشارات بها ممثلة.

الادعاء العام: يا عتبارك تتبوا مركزاً قيادياً ومشاركاً في إتخاذ القرارات الهامة وحينما وصلت اليك معلومات من المنظومة الشرقية بموجب البرقية المؤرخة ١٩٨٨/٣/٢٠ المرقمة (٥) حسب تسلسل العرض وذكر فيها الاعداد الهائلة من الشهداء والجرحى من الضرية الكيماوية على مدينة (حلبجة)، فما هو دورك في معالجة هذا المرقف الذي اصبح يُسجل ارقاماً مُخيفة في عدد الضحايا؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): الشيء الاول لا يوجد في السياقات العسكرية من القيادة العامة للقوات المسلحة الى اصغر تشكيل ما يسمى في المشاركة في اتخاذ القرار وهذه هي السياقات والكل يسمعون قادة الجيش العراقي سواء السابقين او اللاحقين حيث يوجد شخص صاحب قرار في كل قضية عسكرية وكل عضو في القيادة العامة للقوات المسلحة عنده صلاحية منصبه وليس له صلاحية بالقيادة العامة للقوات المسلحة حيث يحضرون وكل شخص يمثل دائرته ضمن اختصاصه في كل المستويات والذي يقرر على حضود الاجتماع هو القائد العسكري سواء القائد العام للقوات المسلحة أو أمر اللواء وينتدح موضوع والموجودين نفس المستشارين في القيادة العامة للقوات المسلحة موجودين في الفرقة وموجودين في الليلق ويطرح موضوع والذي لديه معلومات عن الموضوع يُبدي رأيه وصاحب القرار هو القائد ولا توجد هناك مشاركة لان ليس برلمان والجيش ديمقراطية ان صح التعبير، أنا أؤكد مرة اخرى للمحكمة انا لم اطلع على الوثائق المرفوعة من المنظومة الشرقية الى المعاونية الخامسة وشعبها المختصة والمحكمة على علم بهذا الموضوع وانا لرد كنت على إطلاع بذلك لكتبت اطلعت.

المحكمة: السيد المدعي العام المتهم اشار الى نقطة وهي آلية العمل بالقيادة العامة للقوات المسلحة وحضرتك تُشير الى انه احد اعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة وهو قريب من الشخص الذي يتخذ القرارات وقد يكون مشترك يا اتخاذ القرار وقد يكون هو

صاحب القرار ومن خلال السير هو دور استشاري لأعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة والقرار حسب ما اتضح من سير المحاكمات الكثيرة انه يتخذ من قبل القائد العام للقوات المسلحة ولكن بإراء والمسألة المهمة في هذه الدعوى هل نوقش قرار ضرب حلبجة وهل اتخذ بقرار لبردي من قبل القائد العام للقوات المسلحة ام تم عرض المسألة على القيادة العامة للقوات المسلحة وطُرحَت للمداولة والشورى وبعدها اتخذ القائد العام القرار.

الادعاء العام: هذه حلقة مُفرغة وهو عضو اذا كان يحضر ولم يؤثر فما قيمة وجوده اذا لا يبدي رأي ولا يقدم مقترح...

المحكمة: اذا لم يوجد شيء قطعي مثلاً نحن لو لدينا وثيقة تدل على صدور قرار من القيادة العامة للقوات المسلحة فهو تكلم او لم يتكلم فهو قرار صادر من القيادة العامة للقوات المسلحة لكن اذا لا توجد لديك هذه الوثيقة او القرار او شهود من داخل المؤسسة العسكرية فكيف تثبت لهيئة المحكمة انه يوجد اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة وصدر قرار بناءً على اجتماع.

الادعاء العام: صيغة العمل تقتضي ان يكون أعضاء القيادة العامة موجودين وهو احد منهم فلماذا ان يكون هناك رأي لهذا المسؤول خصوصاً وان الامر خطير جداً فمن غير المقنع ان يقول انا ليس لي دور وقد أكدوا زملاءه ان هذه القرارات خطيرة جداً ويجب ان تأخذ رأي القيادة العامة للقوات المسلحة.

لمحكمة: انا سوف أذكر هيئة الادعاء العام اذا يُعيد النظر بالوثائق وانادات المتهمين لى السلاح الكيماوي يعتبر سلاح استراتيجي وصلاحيه استعماله تعود للقائد العام للقوات المسلحة او من يخوله وليس بقرار من القيادة العامة للقوات المسلحة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): لانا هنا لدي عدد من الوثائق اجتماعات القيادة العامة للقوات المسلحة والاجتماعات التي يرأسها نائب القائد العام للقوات المسلحة ورئيس لركان الجيش وانا غير حاضر مع العلم انني موجود وايضاً واحد من السيديات في التسجيل الصوتي وفي لحد الاجتماعات انا غير موجود ويسأل القائد العام للقوات المسلحة فيقول آين مدير الاستخبارات فيقولون له بأن الاجتماعات التي ليس من اختصاصه لا يحضر بها وهي موجودة لدي الآن واطلب عرضها وهي ايضاً مُستقاة من وثائق الانفال، المسألة الثانية ومن خلال الحثيات التي جرت في المحكمة والوثائق المعروضة في المحكمة انه جاءنا امر من

الرتاسة ولم يقل جاءنا امر من أمين سر القيادة العامة للقوات المسلحة، وهناك وثيقة اخرى انه رئيس اركان الجيش يعمل اجتماعات سواءاً بالمنطقة الشمالية او في بغداد ويحضرون الناس المختصين بالعمليات وانا لم احضر اجتماع الا اذا كان هناك استفسار مني يتعلق بالمعلومة، وهناك مطالعة اخرى من أمين سر القيادة العامة للقوات المسلحة للقائد العام للقوات المسلحة يقول له الاجتماع الذي حصل في مركز القيادة العامة للقوات المسلحة وحضر فلان ولم يحضر فلان.

المحكمة: هذه الوثيقة التي عرضت لماذا انت لم تحضر لسبب انت دروك ينتهي ويبدأ دور الآخرين انت عليك المعلومات تُقدمها لرئاسة اركان الجيش ورئاسة لركان الجيش تجتمع وتقدر خطتها فهؤلاء عندما اجتمعوا كلهم معتمدين على المعلومات التي زودهم بها (صابر الدوري).

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): واجب الاستخبارات الرئيسي انه تتابع تحركات العدو وتحضيراته لغرض الهجوم بالقاطع الفلاني واذا مرة من المرات حدث هجوم بأي قاطع من قواطع الجبهة والاستخبارات لم تقول الهجوم سوف يتم بالساعة الفلانية وقلان فرقة وقلان فرقة تهجم للنقطة (أ) للنقطة (ب) انتهت الاستخبارات وبعدها يُحاسب حساب شديد، وهذا هو واجبنا وكل الامور الاخرى هي ثانوية ونحن نزود القيادة العامة للقوات المسلحة ورئاسة اركان الجيش بالمعلومات وموضوع الهجوم على حلبجة لا توجد هناك وثيقة تقول نحن زودنا القيادة العسكرية والعدو سوف يهجم بالمكان الفلاني فلا توجد وثيقة ولكن قلت للسيد قاضي التحقيق بالرغم من عدم وجود وثيقة لكن انا اعتقد اعتقاد جازم زودناهم ان العدو سوف يهجم بقاطع حلبجة، وان ما تقوم به رئاسة اركان الجيش ووزارة الدفاع من عمليات هذا شأنها وليس لنا علاقة بها.

الادعاء العام: فيما يخص الوثيقة (A) حسب تسلسل العرض هذه الوثيقة جاءت بناءً على وثيقة من منظومة الاستخبارات الشرقية الى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة مقر المديرية والفقرة الثالثة منها كانت حقيقة منطقية وواقعية المرفوعة من المنظومة الشرقية من المتهم (فرحان مطلق الجبوري) الفقرة الثالثة تقول "اصدار امر الانسحاب الى القطعات في الوقت الذي تواجدت قوات كبيرة جداً في قاطع حلبجة وبإمكانها تأمين خطوط صد حول قسبة حلبجة لحين فك الطوق عن تلك القطعات من خلال التشكيلات التي وصلت فوراً الى

قاطع سيد صادق" وأرسل كتاب الى المدير العام واقترحوا به تشكيل لجنة تقصي الحقائق حسب ما ذكرته المحكمة قبل قليل فكان الهامش الذي اريد ان أسائل عنه وسألت المحكمة المتهم (صابر) قال انا الذي ذكرت انه وافق السيد المدير العام على صرف النظر عن مقترح تشكيل لجنة تقصي الحقائق وهذا يؤكد رأينا السابق بأن الانسحاب لم يكن لضرورة عسكرية وإنما كان انسحاب تكتيكي القصد منه اخراج القوات حتى تتمكن قسم من القوات الإيرانية من الدخول ويعد ذلك يتوفر الغطاء الشرعي للحكومة او للنظام العراقي ان يضرب المدينة على اعتبار هناك أجنبى قد دخلوا الى المدينة وفعلاً ضربت بموجب هذا الغطاء السياسي على اعتبار ان وجود اجانب في هذه المنطقة حتى وان كانوا عُزل ببيع للسلطة آنذاك ان تضرب المنطقة بالسلاح الكيماوي المحرم دولياً فنحن كان تساؤلنا حول هذا هل هذا الهامش له أم لغيره واعترف به هو.

المحكمة: إعرضوا الوثيقة لكي يطلع عليها المتهم، من الذي صدر أمر الانسحاب.

الادعاء العام: ان الانسحاب صادر من النظام واي قيادة عسكرية مختصة اصدرت امر الانسحاب ونحن نقول الانسحاب لم يكن لضرورة عسكرية وإنما هذا تصديق لعقولتنا السابقة الاستهلاكية ان هذا الانسحاب هو انسحاب تكتيكي وليس لضرورة عسكرية لكي يُغشى النظام غطاء قانوني او شرعي امام المجتمع الدولي بأننا ضربنا حلبجة لانه دخل بها اجانب.

المحكمة: العراق لم يعترف بالضرية.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): ان عدم موافقتي لا اذكر بالضبط على تشكيل لجنة تقصي الحقائق وربما اردت ان أثناب مديريتي عن مسائل ليس لنا علاقة بها وهي تتعلق بالعمليات وربما انا عرفت برئاسة اركان الجيش سُكلت لجنة للتحقيق وهكذا مسائل لا يمكن ان شر الا ان تُشكل لجنة تحقيقية وتقصي حقائق على الموضوع وهذا السبب هو ربما لا ليريد ان ارفع مقترح لتشكيل لجنة وليس كما اشاد السيد المدعي العام بأني اعرف بأنه توجد خطة للانسحاب تكتيكية حتى ينضرب الجيش الإيراني والسلاح الكيماوي سواء استخدام على الجيش الإيراني.

الادعاء العام: هذا ليس قصدنا حتى يصبح مُجرأ اذا دخل شخص واحد اجنبي الى هذه المنطقة يبيع للنظام استخدام السلاح الخاص.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): لا يوجد بالقانون الدولي استخدام السلاح ضد الجيوش خلال المنازعات أمر مشروع الا امر محرم دولياً والكيميائي حاله حال اي اسلحة محرمة اخرى ولكن اعتقد بأن ما تفضل به السيد المدعي العام مع احترامي له بعيد عن المنطق والانسحاب بالسيارات العسكرية من صلاحيات القائد وأمر اللواء عندما يشاهد فرج من الافواج ربما يُحاصر ويأسر عنده صلاحية بأن يأمر الفوج بالانسحاب وقائد الفرقة لديه صلاحية بأن يأمر الفرقة بالانسحاب، وأنا اعتقد بأن امر الانسحاب كذلك لقائد أفيلق وهو الذي يُصدر الامر بالانسحاب ولكن بعد قوات الاوان وأنا حقيقةً أذكر ٢٪ لم يخرج من كل القطعات الموجودة وكلها أُسرت من قبل الايرانيين والسبب لانه يوجد جسر وحيد يربط سيد صادق بالسليمانية وبحلجة جاءوا البيشمركة وجلسوا على الجسر.

الادعاء العام: المتهم ذهب بعيداً كل البعد عن الاجابة لانه لو كان موافق على تشكيل اللجنة لتبين السبب الحقيقي لماذا انسحبت القوات رغم كثافتها وقدرتها على صد الهجوم الايراني ولو كان موافق على تشكيل لجنة لكانت النتيجة اخرى.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): الموافقة ليست مني، هو المقترح انا لا اشكل لجنة والمقترح يقول ان الامين السر الاقدم لكي تعمل موجز للرئاسة وتقرح تشكيل لجنة انا كان اقول نعم ومن ثم ترفع هذه المسألة والامر متروك للرئاسة.

الادعاء العام: مع الاسف بعضهم يكذب بعض والفقرة الثالثة المنظومة الشريفة تقول هناك قطعات كبيرة جداً قادرة على صد الهجوم ولماذا انسحبت القوات وهناك مقترح لتشكيل لجنة لتقصي هذه الحقائق وانت رفضت هذه اللجنة.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): رفضت رجع مقترح الي الرئاسة لان هذا ليس اختصاصي انا مدير استخبارات واختصاصي المعلومات وهذه مسألة تتعلق برئاسة اركان الجيش.

الحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: فقط توضيح للمحكمة ورد في افادة المتهم (صابر عبد العزيز حسين الدوري) في الجلسة (٤٣) في قضية الانفصال سوف توضح الكثير من الجوانب للمحكمة^{١١} ان للاستخبارات واجبين اساسيين الاول تزويد المراجع العسكرية وبالتحديد رئاسة اركان الجيش بالمعلومات المتوفرة عن تحركات العدو في كل اللواطم اما الواجب الثاني في حالة توفر معلومات لدى الاستخبارات عن نتائج المعركة

فإن الاستخبارات ولجبتها تزويد القيادات العسكرية بالنتائج لما افاد المتهم (صابر الدوري) ان كل خطة تُعد في الفياق او من اي جهة اخرى تعتمد على المعلومات التي تقدمها الاستخبارات وان الاستخبارات عندما ترفد بالمعلومات تقوم بهذا العمل عند توفر الحاجة الى ذلك" اي ان الاستخبارات تهتم بأبسط الامور فخطة كبيرة كعملية حلبجة من المعقول ان يعلم بها مدير الاستخبارات بعد أيام! من الذي يمتلك صلاحية استعمال السلاح الكيميائي؟ المتهم (صابر عبد العزيز حسين): القائد العام للقوات المسلحة أو من يخولهُ.

المحامي (كوران أدهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ورد بإفادة احد المتهمين وهو يُدعى (محمود السامرائي) والموجودة امام محكمة التحقيق الآن وهو احد خبراء الاسلحة الكيميائية في العراق بأنه هناك لجنة مختصة في القيادة العامة للقوات المسلحة تختص بالمسائل الكيميائية وللاستخبارات العسكرية دور بارز فيها هل يستطيع المتهم (صابر الدوري) ان يتحدث عن هذه اللجنة؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): قيل الاجابة على هذا السؤال اطلب منه عرض افادة (محمود السامرائي) لاني لا اتذكرها رغم اطلاعي عليها وهنا اشارة للدفاع عن نفسي وانا هنا اتحدث على كتاب تشكيل لجنة الاختصاصيين بقيام الاستخبارات بالتنسيق مع لجنة الاختصاصيين وشرح هذا الموضوع في الصفحة (١٥) من افادتي في قضية الانفال وقد تأيد الخطأ في توجيه كتاب الرئاسة السكرتير لنا من اقوال السكرتير (حامد يوسف حمادي) امام السيد قاضي التحقيق والتي جاء فيها وأقتبسُ (أؤكد الامر الصادر من صدام حسين بخصوص المخاطبة المتعلقة باستخدام العتاد الخاص وأمر ايضاً بدراسة الاختصاصيين بتوجيه الضربة والرشيقة موقعة من قبلي انا (حامد يوسف حمادي) كما لم يذكر (حامد رجا شلاح) قائد القوة الجوية و(محمود السامرائي) الذي كان يعمل في إحدى منشآت التصنيع العسكري في افادتهما امام السيد قاضي التحقيق اي اشارة الى دور الاستخبارات العسكرية في استخدام العتاد الخاص). وجواباً على موضوع اللجنة هيئة المحكمة على علم انه هناك لجنة في مديرية التخطيط تشارك فيها الجهات الفنية والعلمية والتنفيذية وتجتمع هذه اللجنة عندما يأتي أمر من القائد العام باستخدام عتاد بالنسبة للقطعات العسكرية والاستخبارات ممثلة بها ضابط برتبة مقدم او اقل من مقدم وهناك يتم سؤاله عن المعلومات وليس للاستخبارات لدر رئيسي، كما ان محامي وكيل المدعين بالحق الشخصي يقول ان (صابر الدوري) له

أدوار مُتعددة في تصنيع الاسلحة الكيماوية فهذا لا يجوز؛ وفي الجيش الضباط الركن الذين يفشلون في كلية الاركان او القادة الذين يفشلون عندما تحدث امامه مُعضلة عسكرية بالدفاع او بالهجوم ينظر ال المعضلة ويضع الحل امامه بينما الشيء المنطقي ان يذهب لمناقشة عوامل معينة هي التي توصله ال الحل الافضل والذي هو (أ) او (ب) او (ج) فهؤلاء يفلشون فهو سوف يحل كل هذه العوامل حتى يثبت انه الحل الذي وضعه صحيح والسيد المحامي (كودان) وكيل المدعين بالحق الشخصي وضعتني في البداية مجرم ويريد ان يبحث عن الأدلة لكي يتوصل انني مجرم فهذه غير صحيحة كما في المثل العامي (يكسهن بيالله يحسبهن) فهذا غير مقبول.

المحامي (كودان ادعم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: من المعروف ان هناك موقفاً يومياً تقوم الفيلق ليواصله ال مديرية الاستخبارات العسكرية هذا ما وجدته في كراس خاص (كراسة الاستخبارات التعبوية) في تعليمات الاستخبارات العسكرية الصادرة في عام ١٩٩٠ من مديرية الاستخبارات العسكرية تتضمن وجوب تقديم اي فيلق موقف يومي ال مديرية الاستخبارات العسكرية العامة وعلى ان يصل في الساعة السابعة مساءً او قبل هذا الوقت؛ ألم يصلك في يوم ١٦/٣ موقفاً من الفيلق الاول يُشير ال تعرض حلبجة ال القصف بالسلاح الكيماوي؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): فقط الفيلق الذي يوجد عليه نوايا للهجوم وهذا يُعرض على مدير الشعبة المختصة وليس علي.

المحامي (كودان ادعم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: من هو الذي يقوم بالاستطلاعات الجوية وما هو دور مديرية الاستخبارات في الاستطلاعات الجوية.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): ان الاستطلاعات الجوية تقوم بها طائرات القوة الجوية وبالنسبة للاستخبارات العسكرية عندما تريد ان تُؤكد معلوماتها تعمل كتاب ال قائد القوة الجوية او ال وزير الدفاع او رئيس اركان الجيش ويقول له نحن نحتاج تصوير المنطقة من فلان مكان ال فلان مكان لغرض التأكد من التحشيدات المعادية للهجوم فهذا طلب ال قائد القوة الجوية والواجبات التي تقوم بها قيادة القوة الجوية لا تطلب معلومات من الاستخبارات وانما تطلب من الاستخبارات الجوية تقول لهم ارسلوا طائرة لغرض التصوير الفلاني لاغراض واجباتهم.

للمحكمة: هذا بالنسبة للقاعدة العامة لكن في يوم ٣/١٦ هل طلبتم هذا الشيء؟
المتهم (صابر عبد العزيز حسين): لم نطلب لانه لا نعلم اصلاً بالواجب والواجب
حسبما يقول العميد (نجدت) والعميد لم يقل طلبنا من الاستخبارات العسكرية قال جاءنا امر
وارسلنا طائرة استطلاع حيث صورت هذه الطائرة وبعدها ارسلنا طائرة الضربة وبعدها
ارسلنا طائرة استطلاع لتصوير نتائج الضربة ولم يقل رجعنا الى الاستخبارات العسكرية
والاستخبارات العسكرية ليس لها علاقة بواجبات القوة الجوية ولدي وثيقة تؤيد هذا
الموضوع وهيئة المحكمة تذكر أمر وزير الدفاع بعدما نفذت القوة الجوية واجبات بناءً على
أمره وطلب من الاستخبارات تقييم نتائج ضربة القوة الجوية وكتبنا الى القوة الجوية أعلمونا
مكان الاهداف التي تم ضربها وفي اي ساعة وبأي سلاح وهذا الكتاب اعرضه الى هيئة
المحكمة، وهذا ما ورد في افادتي امام محكمة الانفال ويتعلق بهذا بموضوع هذا الكتاب "بعد
ان أبلغت قيادة القوة الجوية المراجع العسكرية وزارة الدفاع ورئاسة اركان الجيش بأنها
نفذت لضربات ضد مقرات العدو تنفيذاً لأمر وزير الدفاع والورد بكتاب الوزارة المعنون الى
رئاسة اركان الجيش (١٣٠٧٤) في ١٩٨٧/٥/١ فقد طلبت وزارة الدفاع من الاستخبارات
متابعة نتائج الضربة وتأثيرها على العدو وفق المعلومات التي تتيسر لها ووفق اختصاصها
وفي ضوء ذلك طلبت الاستخبارات بموجب كتابها سري للغاية وشخصي (١٠٣١٩) في ٥/١٠
من لقوة الجوية والدفاع الجوي تزويدها بأماكن الاهداف التي تمت معالجتها وتاريخ ذلك
ونوع العناد المستخدم لغرض تدقيق نتائج الضربات على العدو وفق اختصاص جمع
المعلومات" وهذا الاي ثبت ان الاستخبارات ليس لها علم بواجبات القوة الجوية.

الحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: في الصفحة (٢١٤) من
الكتاب الصادر منه يتكلم عن سياقات طلبات الامتطلاع الجوي يقول طلب الامتطلاع
التصويري: ١- تعتبر الفرقة اثنى مستوى يمكن تقديم طلب الامتطلاع التصويري لها
لفرض معرفة طبيعة الارض المقابلة لقاطع مسؤولياتها وانفتاح القوات المعادية للاستفادة
من المعلومات الاضافية او لفرض تنفيذ مهمة محدودة ولا يجوز تكرار الطلبات الا في حالة
الضرورة ويجري تقديم الطلب عن طريق استخبارات الفيلق الى مديرية الاستخبارات العسكرية
العامة، ٢- يقوم الفيلق بدراسة طلبات الفرقة من الامتطلاع التصويري وتوحيدها وترويج
ما هو ضروري منها، ٣- تقوى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة النظر في طلبات الفيلق

حسب متطلبات الموقف والحاجة الى الاستطلاع وفي حالة تنفيذ الاستطلاع تتولى المديرية ايضاً تزويد الفيلق او الفرقة بتقرير نتيجة الاستطلاع، اي قبل الاستطلاع وبعدها الفيلق معني عن طريق مديرية الاستخبارات العسكرية العامة وهذا هو السياق المعمول.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا لم اقل خلاف هذا وانا قلت عندما نحتاج الى تصوير جوي لتأكيد معلوماتنا نُقدم طلب الى قائد القوة الجوية لفرض إجراء التصوير وبالفترة الاخيرة تمنا بالكتابة الى وزير الدفاع لان قائد القوة الجوية مرتبط بوزير الدفاع لانه نائب القائد العام للقوات المسلحة فهذه سياقات عادية وليس بها شيء.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ اي الجلسة (١٧) قال ان المعلومات تُشير الى ان العراق قام بقصف حلبجة بينما اليوم يقول عكس ذلك فما هو تفسير ذلك؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): هذا نفسه الذي صرح بصوته في قناة الحرية والمحكمة اعرف اذا قلت هذا الكلام فكيف اقول في الجلسة (١٧) ويعرض الوثائق انا كنت اشرح ما قاله العميد الطيار (تجدت) وقلت عميد (تجدت) قال انا اشرح وثيقة.

المحامي (كوران ادهم رحيم) وكيل المدعين بالحق الشخصي: هناك وثيقتين جديدتين اطلب عرضها على المحكمة تخص المسألة الكيمياءية وإثبات ان اعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة هم لايد وان يعلموا بمسألة القصف الكيمياءي والمائل المتعلقة بها.

المحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ورد يا فادتك امام السيد قاضي التحقيق بأن مصادر الاستخبارات اما مصادر بشرية او استراق لاسلكي؟
المتهم (صابر عبد العزيز حسين): هذا كلام صحيح.

المحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: وعن طريق ضباط استخبارات الفيلق تعطى المعلومات الى قائد الفيلق وهذا الكلام منسوب له.

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا اعني ان ضابط الاستخبارات هو ضابط استخبارات قائد الفيلق وليس الاستخبارات العسكرية وهو مرتبط بقائد الفيلق.

المحامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: ما هي طبيعة العلاقة بين اجهزة الاستخبارات وخصوصاً المنظومة الشرقية بالمتهم (علي حسن المجيد) عندما كان رئيساً لمكتب تنظيم شؤون الشمال؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): منظومة الاستخبارات الشرقية أصبحت بعد صدور قرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ ترتبط بالمتهم (علي حسن المجيد) لكون الاستخبارات هي أحد الجهات الامنية فترتبط مع الجهات الامنية بـ(علي حسن المجيد) اما الجوانب الادارية فبقت ترتبط بالاستخبارات العامة.

العمامي (بكر حمه صديق عارف) وكيل المدعين بالحق الشخصي: جاء في اقوال المتهم في مرحلة التحقيق بأن احدى مصادر الاستخبارات العسكرية هي المصادر البشرية والفنية فقام بشرح المصدر البشري لكنه امتنع عن المصدر الفني فهل يمكنه شرح كلمة المصادر الفنية للمحكمة؟

المتهم (صابر عبد العزيز حسين): انا لم اتمتع وهناك مديرية تسمى مديرية المعدات الفنية وهي مُستقلة الى ان انتهت الحرب العراقية الايرانية وهي تابعة الى دائرة العمليات، ومديرية العمليات الفنية تفرز سرايا معدات فنية للغياق وكل فيلق لديه سرية معدات فنية يصنعت على الاجهزة اللاسلكية العاملة في القواطع ومن المصادر الفنية هو التصنت على ما يتكلم به العدو على الاجهزة اللاسلكية ويسمى الاستراق اللاسلكي.

المحكمة: نعرض على حضراتكم وثيقتين، الاولى عبارة عن كتاب صادر من رئاسة الجمهورية مكتب امانة السر للقيادة العامة للقوات المسلحة، مضمونها سيدي الرئيس القائد العام للقوات المسلحة للمحترم، الموضوع دراسة استخدام العتاد الخاص في قاطع الفيلق الثالث، اطلعتم سيادتكم على الخلاصة المرفقة جانباً ووجهتم سيادتكم ماييلي: (أ) يؤخذ رأي قائد القوة الجوية للدفاع الجوي حول امكانية القوة الجوية لتنفيذ الواجبات لما اقترحتها الدراسة. (ب) موافق على عدم استخدام كل المواد الكيميائية الا بقرار من القائد العام للقوات المسلحة او القيادة العامة للقوات المسلحة، فهذا هو سبب ايراز الوثيقة وهيئة الدفاع عن الضحايا تعتقد وتقول قرار استعمال السلاح الكيميائي ليس فقط بأمر القائد العام وإنما بأمر من القيادة العامة للقوات المسلحة وهذه الوثيقة موقعة من قبل العميد الركن (طالع خليل رحيم) أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة في ٢٣ تموز ١٩٨٤، الوثيقة الثانية مكتب امانة السر في ٢٧ حزيران ١٩٨٤ الى وزارة الدفاع دراسة استخدام العتاد الخاص في قاطع الفيلق الثالث، اطلع السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة عن الدراسة المرفقة طياً بصدد الموضوع اعلاه وأمر سيادته ماييلي: ١- عدم استخدام كل المواد

الكيميائية الا بقرار من القائد العام او القيادة العامة للقوات المسلحة ٢- استخدام هذه المواد على العدو يتجاوز الحدود وعلى عمق قدمات معتدية وموقعة من قبل العميد الركن (طالع خليل رحيم).

العتهم (صابر عبد العزيز حسين): هذه الوثيقة صادرة عام ١٩٨٤ وأنا اصبحت مدير استخبارات عسكرية وعضو بالقيادة العامة للقوات المسلحة في منتصف ١٩٨٦ اي بعد سنتين.

المحكمة: هو لا يقول لك انت لكن المعاصي يحاول ان يُبين السياق المتبع في الجيش العراقي اي ان السلاح الكيميائي من الممكن ان يصدر أمر استعماله من قبل القائد العام ومن الممكن ان يصدر أمر استعماله من القيادة العامة للقوات المسلحة فهو يريد ان يقبس على عام ١٩٨٤ و١٩٨٨.

العتهم (صابر عبد العزيز حسين): التفسير واضح اما من القائد العام للقوات المسلحة شخصياً بدون اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة او اجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة وأؤكد مرة ثانية لهيئة المحكمة وللسادة اعضاء الانعاء العام بأنني لم اسمع ان القيادة العامة للقوات المسلحة اجتمعت وقررت ضرب حلبجة ولم احضر اجتماع نوقش به موضوع حلبجة.

المحكمة: باعتبارك احد ضباط الجيش العراقي وضابط برتبة كبيرة واحد اعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة وخصوصاً وان المخول او ممثل رئيس الجمهورية الذي يمارس صلاحيات رئيس الجمهورية (علي حسن المجيد) أقر بأن الجيش العراقي استعمل السلاح الكيميائي في ضرب مدينة (حلبجة) امام هيئة المحكمة ومدير منظومة الاستخبارات ايضاً أقر بقيام القوة الجوية العراقية في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ بقصف مدينة (حلبجة) بالسلاح للكيميائي، ماذا هو رأيك بهذا العمل العسكري الذي قامت به القوة الجوية العراقية او قطعات الجيش العراقي؟

العتهم (صابر عبد العزيز حسين): هو مسؤول عن اعترافه ولكن اذا صح فهذا عمل بربري لا يقوم به بشر يضرب اطفال وشيوخ ونساء بسلاح كيميائي ولعنة الله عليه الى يوم الدين.

الرئيس

أسئلة المحكمة وأطراف الدعوى

أسئلة المحكمة :

كجزء من مهامها مارست المحكمة حق توجيه الأسئلة إلى المتهمين بشكل واسع فامطرت الجميع بأسئلة مباشرة ومحرجة وموجبة، لم تكن تمل أو تكل من هذا العمل وكان رئيس الهيئة القاضي (محمد عويبي) يترأس توجيه الأسئلة ويناقش المتهمين دون ممارسة أي نوع من أساليب التخويف أو الضغط النفسي. لكنه كان يلجأ في كثير من الأحيان إلى اتناع المتهم بقول الحقيقة بتحريك وجدانه ومسؤوليته أمام الله والمحكمة والانتفاف حول اجوبة المتهم بطريقة رائعة، وبعض الأسئلة كانت تأتي من السادة الأعضاء، لكن توجيهها ينبغي أن تكون عن طريق رئيس الهيئة، وقد ساعدت هذه الأسئلة على كشف الكثير من الخفايا والحقائق التي تهم القضية.

أسئلة الادعاء العام :

وجهد هيئة الادعاء العام عدة اسئلة هامة إلى المتهمين وناقشتهم عن مضمون الأدلة الكتابية المقدمة أمام المحكمة والصور المتحركة والفتوغرافية التي حركت وجدان الجميع ومن ضمنهم المتهمين.

أسئلة المتهمين وكلاءهم:

كان المتهمون يناقشون المشتكين والشهود وبطلاقة وحرية وقد برع المتهم (علي حسن المجيد) في ذلك أكثر من بقية المتهمين بل وحتى من وكلاءه المحامين، وشارك وكلاؤهم في توجيه الأسئلة ومناقشة المحكمة عن كثير من القضايا التي توجه نحو براءة موكلتهم.

اسئلة وكلاء المدعين بالحق الشخصي :

ربدوونا شاركنا في توجيه الكثير من الأسئلة والتوضيحات وتزويد المحكمة بعدة وثائق وتصريحات وإفادات وصور فتوغرافية واقراص الفيديو وقد قام رئيس الهيئة الأستاذ (كوران ادهم) بتوجيه الأسئلة القانونية وفي بعض الأحيان يحرر المتهم(مسابر الدوري) بتوجيه أسئلة مقلقة لوضعه النفسي والمتهم(فرحان مطلق) الذي اظهر تخوفه اكثر من مرة من أسئلة الاستاذ (كوران ادهم) والذي رأيت في الأستاذ (كوران ادهم) الاخلاص والعمل

الدورب دون تعب والمشاركة مع فريق العمل. وكان دوري يتلخص في توجيه الأسئلة ومناقشة المشتكين والشهود والمتهمين في المرتبة الثانية بعد رئيس الهيئة الاستاذ (كوران ادهم) وقد شاركت في كتابة لائحة الاتهام حيث كتبت القسم الأول من اللائحة وتكفل الاستاذ (كوران ادهم) بكتابة القسم الثاني. وقد أعجب المتهم صابر الدرور باللائحة واتهمنا بأن هيئة دفاع دولية كبيرة قامت بأعدادها.

أما الأستاذة (ز.ف) فقد ساعدتنا في طبع جزئي اللائحة وقدمت أسئلة ومقترحات جيدة وكان لها دور في كتابة اللائحة..

لائحة اتهام هيئة الادعاء العام

تضمنت لائحة الادعاء العام تغييراً جوهرياً مقارنة باللوائح السابقة التي قدمتها الهيئة وذلك من جهتين:

- الجهة الأولى: المطالبة بالادانة وياتجاه مسؤولية المتهمين عن جريمة الابادة الجماعية.
- الجهة الثانية: المطالبة ببراءة المتهم فرحان مظك الجبوري الامر الذي اثار استفرابنا.

لائحة وكلاء المتهمين:

اضافة إلى افاداتهم استمعت المحكمة إلى لوائح وكلاء المتهمين وقد طالبوا فيها بالافراج عن وكلاءهم والغاء جميع التهم المنسوبة إليهم. ولم نستطع الحصول على لوائحهم رغم محاولتنا.

دليل لم تأخذ به المحكمة رغم وجاهته:

عرض السيد (كوران ادهم رحيم) رئيس هيئة الدفاع عن المدعيين بالحق الشخصي نوعياً لخط خدمة المتهم (سلطان هاشم احمد الطائي) صادر من مديرية ادارة الضباط بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠ يبين فيه اشغال المتهم (سلطان هاشم) موقعاً عسكرياً رئاسياً في الفيلق الأول وذلك بصفة (معايشة) في ١٩٨٨/١/٢٢ أي قبل اقل من شهرين من حادثة حلبجة وبصفة (رديف) قائد الفيلق الأول بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١ أي انه كان متواجداً مع قائد الفيلق الأول منذ ١٩٨٨/١/٢٢ وحتى نهاية ١٩٨٨/٣/٣١ ثم أصبح فيما بعد مسؤولاً عن الفيلق الأول. الا انه اخفى هذه المعلومة عن المحكمة، رغم اننا قدمنا الدليل لكن المحكمة لم تأخذ به ولم تنتقن به رئاسة الادعاء العام ضمن الوثائق التي قدمتها للمحكمة.

الفصل السابع

لائحة وكلاء المدعين بالحق الشخصي

كانت لائحة مكونة من جزئين، خصصنا الجزء الأول لتاريخ الجيوش العراقية الموالي مع الشعب الكوردي، وحصّة حلبجة من هذه الانتهاكات بدءاً من تأسيس الحكومة العراقية وانتهاءً بـ ١٦/٣/١٩٨٨.

ثم التطرق إلى مراحل ارتكاب الجريمة واثبات النية الإجرامية للحكومة العراقية معززة بالأدلة والوقائع التاريخية لممارسات الجيش العراقي وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية في المنطقة. وقد كتبت هذا القسم من اللائحة.

أما القسم الثاني من اللائحة فقد كتبه رئيس هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي الأستاذ (كوران ادهم) وخصصه لشرح الجريمة وقرائنها في ضوء الاحداث المتسلسلة واثبت فيها القصد الكلي والجزئي لاجداث الجريمة بجميع اركانها، كما واثبت فيها مسؤولية الحكومة العراقية عن الجريمة واتجاهها نحو اباداة الشعب الكوردي بهذا السلاح الفتاك مستغلة ظروف الحرب وصمت المجتمع الدولي كما واثبت مسؤولية كل منهم عن الحصّة الجرمية التي ارتكبتها بحق المدنيين الكورد في مدينة حلبجة .

تكونت اللائحة من (٨١) صفحة (A٤) وملحق متعلق بجدول الشركات التي ساعدت العراق في صناعة الاسلحة الكيماوية، وصدر الملحق من قبل منظمة (Midle east right project) باللغة الإنجليزية في (أذار ١٩٩٩) وتمت ترجمتها من قبل المترجم القانوني لدى المحكمة (نهبز كمال نوري).

استغرقت كتابة اللائحة قرابة ثلاثة اشهر من الجهد المتواصل وقد سمحت المحكمة بتلاونها امامها واستغرقت تلاوتها ساعتين ونصف الساعة، صادفت شهر رمضان الكريم في ١٤/٩/٢٠٠٩ وقد ساعدت المحكمة في كثير من الجوانب المهمة والخفية للحادثة وكيفية ارتكاب الجريمة..

لخصنا مجمل مطالبنا في تلك اللائحة بادانة جميع المتهمين وتوجيه التهم إليهم باعتبارهم مرتكبين جريمة اباداة الكورد في حلبجة وضواحيها..

السادة رئيس وأعضاء الهيئة الجنائية الثانية المحترمون

السادة أعضاء الإدعاء العام المحترمون

م / لائحة وكلاء المدعين بالحق الشخصي

السلام عليكم ورحمة الله

قال تعالى (وقد مكروا مكروهم وعند الله مكروهم، وإن كان مكروهم لتزول منه الجبال، فلا تحسبن الله مخذل وعدة رسله، إن الله عزيز ذو إنتقام) صدق الله العظيم.

بعد أن أحالت محكمة التحقيق التابعة لهذه المحكمة المحترمة هؤلاء المتهمين الموقوفين الى محكمتكم الموقرة لمحاكمتهم وفق المواد (١١) و(١٢) و(١٣) من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥، بتهمة قيامهم كفاعلين أساسيين ومشاركين مباشرين ضمن المؤسسة العسكرية والإستخباراتية للنظام السابق بجريمة قتل وإبادة جماعية لأهالي مدينة حلبجة وضواحيها من خلال ضربهم بالأسلحة الكيماوية الخطيرة والممنوعة دولياً دون الإنتفات الى شرائع السماء وقوانين الأرض والإتفاقيات الدولية التي دخل فيها العراق عضواً كإتفاقيات منع إستعمال الأسلحة الخائفة والسموم القاتلة المبرمة في سويسرا بتاريخ ١٩٢٥. وإتفاقيات منع الإبادة الجماعية في سنة ١٩٤٨. وبما أن جرائم النظام ومؤسساته العسكرية والإستخباراتية والأمنية بحق أبناء شعبنا في مدينة حلبجة منذ توليه السلطة وحتى ١٩٨٨/٣/١٦ تشكل حلقات متكاملة ومكونات رئيسية لجريمة الإبادة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية وفق التوصيف القانوني المعمول في أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ والتوصيف الدولي لهذه الجريمة، فأننا نؤكد لمحكمتكم المحترمة ضلوع النظام البائد وهؤلاء المتهمين جميعاً كل حسب مجال إختصاصه في ارتكاب جريمة قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وفق الصياغة التي ندرجها لمحكمتكم المحترمة في هذه اللائحة المتكونة من قسمين - حيث أتكمل بقراءة الجزء الأول، أما الجزء الثاني فيقوم زميلي المحامي كبدان أدهم بقراءتها أمام سيادتكم -

موقع الجريمة: مدينة حلبجة وضواحيها

تأريخ وقوع الجريمة: ١٩٨٨/٣/١٦ والأيام التي تلتها.

شاءت الأقدار أن تعيش مدينة حلبجة في القسم الشرقي لسهل شهزور الخصب والذى حضن أقليم مليء بالآثار وأماكن الحضارة البشرية، كما يؤكد لنا المؤرخ (طه باقر) في

كتابه (المرشد الى مواطن الآثار والحضارة-الرحلة السادسة) (من بغداد الى حلبجة) حيث يعيد تأريخ الكثير من هذه الأماكن الأثرية الى نهاية العصر الساساني وطبقة من العهود الإسلامية المتأخرة، ويؤكد الكاتب المعروف (طه باقر) على أهمية هذا الموقع الأثري، إذ عُثِر فيه على ألواح مكتوبة بالخط المسماري من أواخر العهد البابلي القديم (نحو ١٤٠٠ ق٠م) والحديث هنا عن تلة (بكر أوا) الواقعة في غرب مدينة حلبجة على بعد (٥) كيلومترات فقط، وفي سنة ١٩٦٦ وهي سنة كتابة هذا البحث يستبشر الكاتب خيراً بان هذه الآثار وبقية المناطق الأثرية الواقعة في منطقة حلبجة سوف تكون خارج دائرة مشروع سد دربنديخان التي تعيد المياه الى عمق شهرزور. هكذا كان قلب العراقي الأصيل وصاحب الكلمة النبيلة (طه باقر) اي قبل ان تتحول الاقلام الزائفة في خدمة السلطان الجائر وتقوم بتشويه التاريخ والجغرافيا وحقائق الأشياء والأشخاص ... ثم تقوم بإغراق هذه المدينة وأهلها وأثارها وتأريخها في مشاريعها الدموية والسلطوية التي لم تعرف حدوداً ولم تحترم ديناً ولا خلقاً ولا عرفاً، وانتعرت المدينة المنكوبة في نهاية المطاف في نهر من دماء الأبرياء، واخيراً شمل (مشروع صدام) الدموي تلة (بكرأوا) وماحولها والحقت هذه التبوذة المشنومة بقلم الاستاذ طه باقر .. واليكم القصة ..

سيدي الرئيس و السادة الأعضاء المحترمون ..

تقع مدينة (حلبجة) العراقية ضمن ادارة محافظة السليمانية على بعد ٧٦ كيلومتراً نحو الشرق وعلى بعد ١٦ كيلومتراً فقط من الحدود الإيرانية التي تحيط بها كاحاطة السوار بالمعصم من ثلاث جهات، (الشمال) و(الشرق) و(الجنوب) أما (الغرب) فهو المسلك الوحيد نحو سهل شهرزور والأراضي العراقية. وتجاور مدينة حلبجة سلاسل جبال (مه ودامان) من الشمال و (شنروي) من الشرق و (بالامبو) من الجنوب. حيث شكلت هذه السلاسل الجبلية فواصل حدودية طبيعية مع الجارة إيران. وأقرب نقطة حدودية إيرانية عن مدينة حلبجة تقع في قرية (سازان) الواقعة في شرق مدينة حلبجة على الجانب العراقي بمسافة (١٦) كيلومتراً، وهي ضمن مجموع (٢١٦) قرية كانت عامرة ضمن ادارة مدينة حلبجة لكنها سويت بالأرض مع مساجدها أبان حملات الترحيل والتهجير القسري للقرى الكوردية في إقليم كوردستان وهي عملية إستغرقت البعد الزمني الواقع بين سنة ١٩٧٨ الى سنة ١٩٨٨ حيث تحولت مدينة حلبجة وضواحيها وإمتداداً بسهل شهرزور وصولاً الى قصبية عريت، الى

منذ بداية الستينيات وحتى يوم ٢٠٠٣/٤/٩ الى الحلول العسكرية والتي أدت الى تعقيد الوضع السياسي والأمني وحرمان الشعب الكوردي من حقوقه الدستورية المشروعة ضمن عرائن موحد لا يظلم فيه أبنائه - وكان التوصيف السياسي والإعلامي لهذه الحركة مجهزة دائماً وهي تسميتها ب(حركة التمرد) وإطلاق هذه التسمية على الحركة التحررية الكوردية يعطينا تصوراً قريباً من قناعة القيادات العسكرية العراقية السابقة للمشكلة الكوردية، وقد نالت منطقة حوض شهرزور وبالتحديد حلبجة - المليئة بالتفاعلات السياسية والثقافية واحتضانها لقيادات الحركة الكوردية القسط الأوفر من هذه الإحتكاكات أو بالأحرى ظم الجيش لها - فعمد سنة ١٩٦١ لم تنقطع الإعتداءات العسكرية الجائرة على تلك المدينة وساكنتيها، وتطورت المسألة في خريف سنة ١٩٦٢ الى إرسال قوة عسكرية كبيرة بقيادة المشنوم (الزعيم صديق) الى محافظة السليمانية ومن ثم الى حوض شهرزور ومدينة حلبجة وقد إرتكب هذا الزعيم مع جيشه المدجج بالأسلحة والدروع في مدينة السليمانية جرائم بشعة ضد المدنيين بحجة أيواء المسلحين دون محاكمة أو توجيه تهمة أو أية جريسة قانونية وأخلاقية، ثم تقدم نحو حلبجة فاضطر أهلها الى النزوح الجماعي لأول مرة نحو الجبال الوعرة الصديق الوحيد لنضال الشعب الكوردي، فقام الزعيم المشنوم وبالتعاون مع زيول معروفين لدى الوسط الكوردي بالجحوش بحرق أسواق المدينة وسليها ونهبها ومن ثم إحراق المعالم الجميلة فيها ومنها حديقة (مير) المعروفة لدى الحلبيين ب(باغي مير) ومن الذكريات الأليمة لوحشية هذا القائد (الزعيم) أنه قتل أحد أبناء المدينة بحجة كونه منتمياً الى الحركة للكوردية وقام بسحب جثته وراء الدبابة أمام رؤوس الأشهاد وذلك بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٢ ثم جاءوا بشقيقه الشاب البريء وطلبوا منه أن يبصق في وجه أخيه المخضب بالدماء فأبى... فأمر أحد عرفاءه بقتله فرماه بمسدسه... وبقيت ذكرى إستشهاد الشهيد المذكور وشقيقه الشاب في قلوب الحلبيين حتى اليوم - ثم قامت هذه القوة بقصف عشوائى لعيننة حلبجة وضواحيها وشملت القرى المحيطة بها فاستشهد من أهلها المدنيين ثلاثة أشخاص وإستمرت الضربات العسكرية العراقية ال ما بعد تغيير النظام وعاد الجيش مرة أخرى الى عاداته القديمة حيث قصف مدينة حلبجة وضواحيها لمدة سنة واحدة منذ ١٩٦٥/٣/٥. وهكذا مارس الجيش بطولاته وصولاته الميدانية على أرض حلبجة... وفي يوم ١٩٧٤/٤/٢٦ تعرضت مدينة حلبجة لقصف وحشي مدمر من قبل الطائرات العراقية الفاصلة

بالصواريخ والقنابل شديدة الانفجار بحجة إيواء (البيشمرکه) الموصوفة لديهم بـ(المتمردين) وژاد عليهم العهد البائد بكلمة (المخربين)، فراح ضحية هذا القصف (٥٢) مديناً من الرجال والنساء والأطفال وأكثر من ٢٠٠ جريح، ناهيك عن هدم وتخريب المحلات والبيوت الأهلة بالسكان على رؤوس أهلها، وهكذا تمت مباركتهم من القيادة العراقية ولم تشعر يوماً بتأنيب ضمير أو محاسبة وجدان أو شعور بوجود خالق لا يضل ولا ينسى، والمشكلة في مكونات هذا الجيش أنه لم يقدر على حرب حقيقية ضد البيشمرکه لكنه قاتل المدنيين العزل وقتلهم وسلبهم ونهبهم بحجة إيواء المتمردين والتعاون معهم ووجود قيادات سياسية كردية داخل المدن ومن جانب آخر لم يرتكب الحلبيون ذنباً تعاقب عليها القوانين الجنائية العراقية حتى تلك القرارات السياسية التي كان (مجلس قيادة الثورة المنحل) العزوم يصدرها بين الحين والآخر - فلماذا نالوا هذا العقاب الجماعي - ألم يكن في حكومة العهد البائد رجل رشيد يدعوا الى وقف لشلال الدماء التي كانت تسيل من أجساد الكورد العراقيين من أبناء وبنات مدينة حلبجة؟! ثم تحول الجيش في عهد النظام السابق الى جزء من ايديولوجية الحزب والثورة المزعومة، لم يبق في الجيش العراقي من يجزؤ على ممارسة الخدمة العسكرية في المستويات العليا خارج دائرة الدماء وقتل العراقيين، فانتشرت دماء الأبرياء وتقاطرت بين سيوف الجلادين كي لا يبقى في العراق إلا الظالم والمظلوم - فكأن ظالماً حتى تعيش ولا تكن الثانية فتهلك... ويبدأ النظام بيسط سيطرته وتثبيت قبضته العسكرية والأمنية على العراق وبدأ في كوردستان حملات التعريب والتبعيث وترحيل القرى المجاورة للمدن الكبيرة والصغيرة وقد نالت حلبجة من هذه الحملة المنظمة المتزامنة ما بين ١٩٧٨ الى سنة ١٩٨٨ قسماً لآباس بها في أعين الجيش والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية العراقية - وهي كالاتي:

بدأت حملات ترحيل القرى المحيطة بحلبجة وعددها ٢١٦ قرية منذ ١٩٧٨ فقلصتها الحلة الى ١٨ قرية فقط وهي التي تقع ضمن مدى ثلاث كيلومترات فقط من مدينة حلبجة، والبقية أجبرهم على النزوح وأسكنوهم في مجمعات سكنية بدائية قسرية تفنقر الى مقومات الحياة البدائية، فأنشأت الحكومة العراقية لهذا الغرض أربع مجمعات كبيرة في منطقة حلبجة وهي مجمع (زقفي) و(عنب) و(خورمال) و(سيروان) والتي إحتوت على عشرات الآلاف من المرحلين الكورد - أجبرهم على ترك جبالهم وبيساتينهم وثرواتهم الزراعية والحيوانية

وحولهم الى مجموعة عاطلة عن العمل في بيوت لا ترحب بمستوى الحياة الكريمة ولا ترقى الى مستوى العيش الكريم - ثم تحولت بقايا أثار قراهم الى مناطق محرمة... والمنطقة المحرمة المعروفة لدى الجيش العراقي في حكومة العهد البائد هي (تلك المنطقة التي لايجوز للمدنيين والعسكريين والأحياء التواجد فيها - ولا يتعرض المخالف لعقوبة الموت السريع دون اللجوء الى محاكمة ولو صورية وتنفذ العقوبة في منطقة التواجد فوراً) وتحيط محكمتكم المحترمة علماً بان الحركة الكوردية التحررية في مرحلتها الجديدة بدأت شرارتها في حلبجة في سنة ١٩٧٦ وسجلت الأحداث التاريخية لنا إسم أول شهيد في مدينة حلبجة وهو الشهيد (فاتح الشيخ حيدر). وتجمت عن ظهور إستنكار شعبي واسع لدى الحلبيين ضد حملات الترحيل الظالمة بحق الكورديين وحرمانهم من حق الحياة الكريمة والعيش الطبيعي. وقامت مجموعة شبابية وطلابية بتظاهرة جماهيرية سلمية إستنكاراً لحملات الترحيل العسكرية؛ فكانت الإجابة لدى الجيش حاضرة ومي إطلاق النار عليهم؛ لكن التظاهرات إستمرت ولم تتوقف وكانت الأحداث الدرامية تتكرر كل سنة... فالتعريب مرة والتبعيث مرة أخرى والترحيل أخر مرة... وكانت نهايتها تظاهرة طلابية سلمية بتاريخ ١٢ و ١٣ من الشهر الخامس لسنة ١٩٨٧، وكانت مطالبه المتظاهرين تتلخص في تحسين أوضاع المرحلين وإعادةهم الى قراهم... فتم على اثر ذلك حشد قطعات عسكرية مدعومة بالدبابات والطائرات المروحية وعددها ثمان طائرات مروحية حربية قامت بقصف محلة (كاني عاشقان) المحلة التي إنتقلت منها المظاهرات، بالقنابل ورشاش الطائرات بشكل عشوائي مما أدى الى قتل عدد من المدنيين وجرح آخرين - وتم نقلهم فيما بعد الى مستشفى حلبجة حيث صدر أمر مباشر باعتقال جميع الجرحى ومرافقيهم ودفنهم أحياء في معسكر قرية (باموك) الواقعة في جنوب شرق المدينة وعددهم (٢٤) مواطناً مدنياً، وقامت القوات العسكرية باعتقال جميع المدنيين والمزارعين المتواجدين في أماكن عملهم وحقولهم ودفنهم أحياء في معسكر (شاندو ري) الواقع في مدينة (سيد صادق) وتم العثور على جثثهم فيما بعد بتاريخ ١٩٩٥ وتم التعرف عليهم من قبل نويهم وعددهم (٢٦) شخصاً. فشكلت هذه الجريمة البشعة حالة خوف وملع لدى الأماي في حلبجة، حيث بدأت حركة نزوح جماعية، وهرب على أثرها ١٨٠٠ شخص الى إيران خوفاً على حياتهم وقامت أجهزة النظام البائد بالإستيلاء على ممتلكاتهم ونسقت محلة (كاني عاشقان) البالغ عدد بيوتها (٢٥٠) مسكناً بالمفرقات وكذلك محلة

(موردانة) لذا دأب الحليجيون منذ ذلك اليوم على رؤية المشاهد الدموية والأساوية والجرائم المستمرة التي كان يرتكبها النظام ضد حلبجة وأهلها. من هنا فإن هاجس الحرب والضررة الإنتقامية بدأت تدب في نفوس الكثيرين وخصوصاً أن حلبجة تقع بين فكي كماشة جبلية تحيط بها من ثلاث جهات رئيسية تربطها بإيران أقربها مرتفعات (مهكك) المطلة على قرية (سازان) حيث تبعد ١٦ كيلومتراً فقط عن الحدود الإيرانية. لكن السلاسل الجبلية (هاتورامان) و(سورين) من الشمال و(شنروي) من الشرق و(بالأمبو) من الغرب رغم ارتفاعاتها الشاهقة كانت تحت سلطة الجيش العراقي كاملة وتشكل قمة (بقرمي ميري) الراقعة على جبال (شنروي) أعلى قمة جبلية مطلة على حلبجة وعلى مساحات شاسعة من الأراضي الإيرانية بحيث يترامى للأعين المجردة تحرك المشاة والقطعات العسكرية الإيرانية بسهولة تامة عن الوسائل العلمية والعسكرية الموجودة في وقتها أمام (قم بالأمبو) فتشكل سلسلة جبلية شاهقة ووعرة خصوصاً على الجانب الإيراني حيث انها تشبه جداراً كونكريتياً ضخماً لا يمكن عبوره بأية حال من الأحوال، خصوصاً أن جميع الرواقم الموجودة على مرتفعاتها كانت تحت سيطرة الجيش العراقي، أما جبال (هاتورامان) و(سورين) فانهما الأصعب من الناحية الطبوغرافية حيث تشكل أعلى المرتفعات على مستوى المنطقة كلها، حيث تشكل هذه الطبيعة الوعرة إستحالة إحراز نصر عسكري... لولا هذا التواطؤ المشين الذي حدث أثناء أحداث حلبجة... أما جهة الغرب فهي سهل شهرزور الممتد نحو سيد صادق والسليمانية - فهي الجهة الوحيدة نحو العراق - لكن الذي حدث أن الهجوم الإيراني بدأ من الجهات الثلاثة الوعرة المستحيلة عسكرياً ومنطقياً... كيف حدث ذلك - ولماذا تحولت المنطقة خلال يومين الى منطقة احتلال بأيدي القوات الإيرانية؟! من هنا فان المشكين والشهود وأثناء سير التحقيق وأما محكمتمكم المحترمة أكدوا على مجموعة شواهد لوقائع لاتقبل الشك في مسئولية الجيش العراقي وقادتها والمتهمين العوقوفين أمام محكمتمكم في تحمل الأحداث المأساوية في مدينة حلبجة.

في ليلة ١٤/١٣ من الشهر الثالث لسنة ١٩٨٨ وفي ليلة ربيعية هادئة سمع أهالي مدينة حلبجة دوي إنفجارات قوية تأتي الى مسامعهم وراء سلاسل جبال (بالأمبو) الواقعة جنوب المدينة والسلاسل الجبلية المحيطة بها من جهة الشرق وجنوب شرقها، ولم يتعود الحليجيون سماع هذه الإنفجارات بهذه الكثافة والإستمرارية لأنهم ومن خلال وقوعهم تحت القصف

الوحيد الى مدينة (السليمانية) حيث كانت واقعة تحت قصف مدفعي مكثف من قبل القوات الإيرانية وقد تم ضرب هذه القوات أثناء إنسحابها فأوقعت فيهم خسائر بشرية ومادية كبيرة فلم يصل إلا عدد قليل منهم الى مدينة (السليمانية)، أما مدينة حلبجة فقد أصبحت بعد ظهر يوم ١٩٨٨/٢/١٥ بين فكي كماشة الجيش الإيراني وإستسلمت للإحتلال، لكن القوات الإيرانية لم تدخل في المدينة وإنما قامت بعملية ملاحقة للقوات العراقية خارج المدينة وضواحيها نحو الغرب الى مدينة (سيروان) وسهل (شهرزور) فأصبحت المدينة خاوية وخالية من أجهزة السلطة العراقية كاملة ومن قطعات الجيش الإيراني لأنها لم تعد بحاجة اليها من الناحية العسكرية وزحفت نحو الغرب وقد تأكد ذلك من أقوال المشتكين (ستار حيدر) و(حمه فرج) و(كلاويز آدم) و(فاطمة حمه صالح) و(والي عبدالرحمن) و(سامان صانق) في إفاداتهم الواردة أمام هذه المحكمة بتاريخ ١٢/٢١ الى ٢٥/١٢/٢٠٠٩، وفي مساء يوم ١٩٨٨/٢/١٥ بدأت الأمور في أجواء وضواحي ومدخل حلبجة وبدأ الناس بالخروج والإستطلاع بغية معرفة مصير الآخرين بعد ثلاثة أيام من القصف المستمر فكانت مناظر المدينة أشبه ماتكون بكائن متعب تحت وطأة عاصفة ترابية هبت عليه وحرمنه من نور الشمس، وهكذا أهلها وكأنهم تنفسوا الصدأ وهم يتطلعون الى مصير مجهول مليء بالتساؤلات والحيرة، من ردة فعل القوات العراقية التي عرفت بقساوتها حيال المدنيين والمدن الأمتة... والأمر بأحداثها المأساوية الحزينة كانت حاضرا في أذهانهم وهم يتذكرون مأسى القصف الجوي المؤرخ ١٩٧٤/٣/٢٦ و ١٩٨٧/٥/١٢ وحملة القتل الجماعي بأهلها وتاريخ هذا الجيش في قصف القرى والمدن الكوردية الأخرى بالأسلحة الكيماوية وقصف المدن الكوردية الإيرانية وعلى وجه الخصوص مدينة سردشت الحدودية مع العراق في ١٩٨٧/٦/٢٨ وكان الضباط يتفاخرون أحيانا وهم يتكلمون على شاشات التلفاز عندما يتحدثون عن الرواقم العسكرية وأماكن القرى الكوردية النائية التي قصفوها وكأنهم عاشوا في جنباتها وعانقوا أشجارها وشربوا من مائها العذب، هذه المشاهد الدموية التي ارتكبتها الجيش أيام العهد البائد لايمكن أن توارى جرائم إلا بمستوى جرائم (هتلر) ووحشية النظام الفاشي أيام الحرب العالمية الثانية، نعم، قبل أحداث حلبجة قتلوا الحي والميت وأحرقوا الأخضر واليابس ونسفوا المساجد ودمر العبادات والمدارس وحقدوا حتى على ينابيع المياه العذبة، فلم يعد مع نكري هذا الجيش إلا الآلام والمآسي.

وفي مساء يوم ١٥/٣/١٩٨٨ نزل فلول هذا الجيش الذي وأد أبناء ومئات حلبجة في
دون جوريرة أو ذنب، إنسحبوا الى داخل المدينة مرهقين دون عتاد أو إرادة
تعطيهم قوة النهوض الى الدفاع عن مواقعهم العسكرية... لكنهم وجدوا الحظن الداني بين
بيوت مدينة حلبجة فعاملوهم كأبناءهم وقدموا لهم المساعدات والطعام والماء والبسوه
ملاسهم الكوردية المدنية كي لايقعوا في الأسر وكجزء من أدب الضيافة الحلبجية قدموا لهم
الساكبر وأرشدوهم الى الوجهة التي كانوا يعتقدون بسلامتهم فيها.

يبدو ان أحد الضباط الفارين من هذا الجحيم قد أشفق على أحد المشتكين كما هو
أرد في إفادته حيث قال: "أتركوا هذه المدينة لأن النظام سوف يضربكم بوحشية وربما
يقصفكم بالأسلحة الكيماوية..."، من هنا بدأ الحذر المشوب بالخوف يدب في نفوس
الحلبجيين لكنهم مثنون في كل الأحوال ماذا سيفعلون؟ فكر قلة منهم بالإبتعاد قليلاً الى
القرى المهذمة والكهوف والأماكن المرتفعة التي تطل على مدينتهم منتظرين مصيرهم
المجهول، وقد إنتقلت المعارك بين الجيشين الى منطقة جسر (ظلم) وسهل (شهرزور) الواقع
في غرب حلبجة... وفي الصباح الباكر من يوم ١٦/٣/١٩٨٨ بدأ الناس بالخروج الى أعمالهم
وفتحت الدكاكين والأسواق وملئت الشوارع بالعارة والمتجولين وملامح وجوههم ترحي بالحذر
والخوف من الإنتقام، وبعد الساعة الحادية عشرة صباحاً تحركت أجواء المدينة تحت وطأة
أزيز الطائرات بصوت مرتفع يصم الأذان مصاحبة معها إنفجارات ضخمة، نعم إنها كانت
طائرات عراقية قاصفة إستهدفت مركز المدينة ومحلات (شهبان) و(سراي) و(كاسي قولكه)
ورفعت أصوات النداء والإستغاثة مع أعمدة الدخان السوداء المنبعثة من أماكن الإنفجار،
كانت مجموعة من الطائرات القاصفة جاءت من جهة (ديرنديخان) الواقعة في الجهة الجنوبية
الغربية وهو الإتجاه السائد نحو العراق، كان القصف شديداً ومدمراً لم يستغرق سوى بعض
الدقائق لكنه خلف أثار تدميرية كبيرة حيث حول محلات بأكملها في منطقة (السراي)
(شهبان) و(كاسي قولكه) الى نمار ومباني منهارة على أصحابها وقعت الضحايا تحت
الأنقاض وغطت سماء المدينة دخان أسود قائم فلم يستغرق الأمر إلا لحظات حتى جاءت
أسراب أخرى من الطائرات وقذفت بحمولتها الهائلة من القنابل الثقيلة على سكان المدينة
وتعددت مركز المدينة وبقية أحياءها فلم تترك حياً سكنياً أو تجمعاً بشرياً إلا وأمطرها
ببولبل من القنابل المتفجرة والصواريخ ففرقت المدينة بأهلها بين الأنقاض والدخان وأصوات

الإنتفجارات وأهات الجرحى ويكاء الأطفال وصمت الشهداء... وتحطمت أبواب البيوت وزجاجات النوافذ وتشققت جدران البيوت التي سلعت من القصف فلم يبق ملاذ يتحصن فيه هؤلاء المساكين سوى اللجوء الى سراديب البيوت وملاجيه الجيران التي لم تعد تحميم من أصوات الإنتفجارات الهائلة والقصف الوحشي المدمر الذي شمل أنحاء المدينة دون إستثناء... وقد أكد المشتكون والشهود أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة بانهم رأوا تلك الطائرات بأمر أعينهم وهي تقصف البيوت والأماكن المدنية حصراً دون سابق إنذار ونشر إعلان حول نية السلطة العراقية بقصف المنطقة أو التحذير من وجود ردود فعل عسكرية تجاه المنطقة مما يعني وجود نية مسبقة لتخلية المنطقة من الوجود العسكري العراقي كما أشرنا سابقاً ومن ثم التهيئة لتصوير واقعة قصف المدنية وكأنها ضحية في منطقة حرب وضمن مسؤولية القوات الإيرانية المحتلة وبالتالي إتهامها بالجريمة القذرة التي إرتكبتها في حلبجة، وكانت هذه نقطة بداية الكارثة حيث كان القصف الجوي مستمراً على سكان المدينة حتى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ١٦/٣/١٩٨٨ وقد خرج الآلاف من أهلها الى الطرق الخارجية متجهين الى قرى (باوه كرجهك) و(باموك) و(سازان) و(عەبابە يلێ) و(عەنب)، وكانت تجمعاتهم تتراى للأعين المجردة وكأنها قوافل نزوح جماعية مشتتة تهرب من قدر الموت الزوئام الى قدر الحياة وهي تأن تحت وطأة الدخان الأسود والقصف المستمر، فلا يمكن ان توصف هذه الأحداث بأسطر أو أبيات أو زوايا صور غير متكاملة، إنما المشهد كان متكاملماً للأعين المجردة وهي تصور أبشع جريمة في القرن الفائت، أما القسم الآخر من الفرائل والمدنيين فأثروا البقاء في ملاجئهم معتقدين ان هذه الملاجئ ستحميهم من رذات العلقم البغيض لكنها لم تكن كذلك نسبهم اليها قدر الموت... وبدأت الطائرات العراقية بالفنارات الجوية مرة أخرى، لكنها كانت تحمل بين جنبات أجنحتها سموم الموت وجريمة العصر.

ورد في إفادات المشتكين والشهود ان القصف الجوي العراقي على مدينة حلبجة كان قصفاً بالقنابل الثقيلة والصواريخ حتى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ١٦/٣/١٩٨٨ وإستشهد علي أثر ذلك العديد من المدنيين الأبرياء، لكن القصف الكيميائي على المدينة بدأ بعد هذه الساعة، وفرغ الناس من رؤية بعض المشاهد المرعبة التي لم يعدوا مشاهدتها من قبل... موت جماعي وسقوط سريع وحركات عشوائية وجنونية للبعض الآخر وصيحات وإستغاثات جماعية مع وجود دخان متميز باللون الأصفر والأبيض والأحمر وريح تننته أشبه برائحة

الثوم والفراكة المتعفنة، مشاهد أقرب الى الحلم منها الى الواقع، ملئت البيوت والأرقة والشوارع الفرعية والرئيسية بجثث الأطفال والنساء والعوائل وهي تحتضن بعضها بعضاً تبدو وكأنها مشهد الوداع الأخير لموت جماعي وكانت أعينهم تنظر الى الفاعل وهو يقول: (ياي نذب قتلتي!) أما مشاهد الصور التي التقطتها عدسات الكاميرا من الصحافيين الإيرانيين والأتراك والأجانب فقد صورت زوايا لجثث متعفنة، تظهر لمحكمتكم المحترمة بانها مشاهد اليمّة ومحزنة تدل على وحشية مرتكبيها وعدم إحساس المسؤولين العسكريين العراقيين في وقتها بتأنيب الضمير أو محاسبة الوجدان أو الإلتزام بشريعة السماء وقوانين الأرض حتى الإتفاقيات التي دخل العراق فيها كعضو لعدم إستعمال الأسلحة الخانقوالسوموم القاتلة، موت جماعي بالالاف داخل المدينة وخارجها وعلى الطرق المؤدية الى القرى المجاورة وخصوصاً الطريق المؤدي الى قرية (عنب) حيث كانت الطائرات القاصفة تتعقب العوائل الى مصيرها المحتوم في تلك القرية الجميلة، فقدزت على رؤوسهم عشرات القنابل الكيماوية السامة حيث تبدو لمحكمتكم المحترمة من خلال الصور الفوتوكرافية وأفراص الفيديو تلك المشاهد وحالات الموت الجماعي وهروب النساء والأطفال وهم يتساقطون تحت سموم الغازات الخانقة على الطرقات الخارجية، فقرار الموت الجماعي كان صائراً من السلطة العراقية المتمثلة بالسلطة المطلقة التي أعطيت للمتهم (علي حسن المجيد) بموجب القرار المرقم ١٦٠ والجيش والقوات الجوية وجهاز الإستخبارات العام ومنظمة للشرقية التي ألهمت القادة العسكريين بأن "الحلبيين خانوا أرضهم وان حلبيجة وأرضها قذرة يجب ان تزال من الوجود" هكذا قال المتهم (علي حسن المجيد) للوقد الحلبي الذي زاره في الشهر العاشر لسنة ١٩٨٨ ولمفارقة الزمن بقي الشهود الذين رأوا هذه العنجية والغرور اللامتناهي من المتهم المذكور... وإنعكس قرار إبادة المدينة في سلوك الطيارين العراقيين... حيث تصفوا البيوت والملاجيء والطرق والبساتين والوديان وسلع الجبال وقمعا بالغازات السامة بغية قتل الأحياء... وهكذا مات الأحياء فلم يسلم إنسان أو حيوان إلا من قدرت له الحياة... وقد تحدث المشتكون أمام هذه المحكمة بصورة مفصلة عن تلك المشاهد التي عاشوها وفقدوا فيها أهلهم وذويهم ومنهم من دفن أولاده في مقبرة جماعية ومنهم من فقد جميع أفراد عائلته ومنهم من أصيب بجروح كيماوية يعاني منها حتى اليوم.

أذكر محكمتكم المحترمة ببعض الأسطر من الإفادات التي تم تدوينها أمام محكمتكم، حيث قال المشتكي (ستار حيدري): "شاهدت عدداً كبيراً من الأموات والعشرات من الجرحى الأطفال وهم يستنجون بأبائهم وأمهاتهم ومن بينهم (اختيار عزيز) ولا أتذكر البقية لكثرتهم..."، وقالت المشتكية (كلاويژ آدم): "شاهدت أعداداً كبيرة من الضحايا داخل مدينة وهم من أهالي مدينة حلبجة المدنيين..."، كما قال المشتكي (حمه فرج حمه شريف): "استهدف القصف المدنيين فقط وفي البيوت السكنية حصراً..."، وأكدت المشتكية (فاطمة حمه صالح) بأن خمسة من أفراد عائلتها فارقوا الحياة أثناء القصف الكيماوي على مدينة حلبجة وأنها شاهدت عدداً كبيرة من الضحايا المدنيين في المدينة، وقال المشتكي (والي عبدالرحمن): "شاهدت مئات الجثث على الطريق المؤدي إلى قرية (باره كۆچك) وقد تورمت أجسادهم واحترقت وجوههم ومجموعة من الجرحى يصرخون العا...".

وقد أكد المشتكي (كامل عبدالقادر ويس) بأنه ميز بشكل واضح بين القصف المدفعي الإيراني في يوم ١٤-٣/١٥ وبين القصف الجوي العراقي في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ حيث رآها بأمر عينيه وهي تقذف بحمها على مدينة حلبجة ثم بدأت بالقصف الكيماوي بعد ظهر نفس اليوم ورأيت بعيني عشرات الموتى وكلهم من المدنيين... وقعدت (١٠) اشخاص من أفراد عائلتي... كما وأكد هذا المشتكي بأن الطائرات العراقية لاحقتهم حتى قرية (هاوان) الحدودية وفي داخل الأراضي الإيرانية تعرضوا لقنابل كيميائية، أما المشتكي (فخرالدين حجي سليم) فقد قال: "انني رأيت زوجتي على الأرض مع أحد أولادي... وأما إبنتي (بهفرين) فوجدتها ملقاة على الطريق دون حراك فوضعتها في حفرة جانبية كي لاتداس من قبل السيارات وفقد مني أفراد عائلتي فبدأت أبحث عنهم في كل مكان دون جدوى فقد ضاعوا بين سموم الدخان وانقراض المدينة..."، وقال المشتكي (آراس عابد اكرم) بأنه فقد ١٣ شخصاً من أفراد عائلته فلم يبق من عائلته غيره... وقال وهو يعبر عن حالته النفسية بأنه فقد الإحساس بنفسه كإنسان وكأنه كائن آخر، وقال: "عند عودتي مرة ثانية إلى حلبجة بعد يومين من القصف رأيت المئات من الجثث ملقاة على الطرق وفي الحقول وبين البساتين، ورأيت طفلاً ميتاً في المهبط داخل ملجأ في محلة (سراي) وفي نهاية المطاف رأيت

ملابس والدتي الملطخة بالدماء في مقدمة الحفارة وهي تنقلهم الى مقبرة شهداء فتعرفت عليها وهي مدفونة حالياً مع بقية افراد عائلتنا وبيت خالي وجدتي البالغ عددهم (٢٣) شخصاً في مقبرة شهداء..."، وقالت المشتكية (روشنا عمر صالح): "كان في سردابنا يوم ١٦/٣/١٩٨٨ أكثر من مائة شخص فلم ينج منهم إلا أنا..." وأشارت في إفادتها الى أساءهم وأعدادهم وأكدت بان الأهالي في مدينة حلبجة لم يتم تبليغهم عن طريق الإعلان أو الإذاعات أو القنوات الأخرى بوجود نية ضرب حلبجة بالأسلحة الكيميائية.

وقال المشتكي (تهنجام حمه صالح): "انني كنت أرى من فوق تلال (كولان) أسراب الطائرات العراقية تأتي من جهة (درينديخان) في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ فقصفت المدينة بالقنابل الكيميائية ورأيت على اثرها جثثاً على حافات الطويق وكأنها تحولت الى يوم الحشر وقامت الطائرات بملاحقتنا حتى داخل الأراضي الإيرانية حيث قامت المدافع الجوية الإيرانية بالرد عليها، وبعد مدة قصيرة رجعت الى حلبجة وبقيت في المدينة لمدة (٢٠) يوماً وكانت المدينة تقصف في الشهر الرابع من سنة ١٩٨٨ بالمدافع الإعتيادية والكيميائية من جهة (سيدصاوق) غرب مدينة حلبجة، وعدت الى مستشفيات (طهران) وأثناء بحثي عن مصير أهلي رأيت صوراً لمتوفين عددهم اكثر من (١٠٠) شخص كلهم مدنيون ومن مدينة حلبجة..."، وهكذا توالى أقوال المشتكين كل من (دلير لطيف) و(كويستان أكرم) و(هوشيار عمر) و(نظيف توفيق) و(محمد فرج سعيد) و(سويبة سعيد) و(نرمين كمال) و(شعريه سعيد) و(صلاح الدين محمود) بأن الطائرات كانت تأتي باستمرار من جهة (درينديخان) وغرب المدينة وتقصف مركز المدينة بالأسلحة الكيميائية فأوقعت فيهم آلاف الموتى والجرحى والمصابين وإستمر القصف يوم ١٦/٣ حتى يوم ١٧ و ١٨/٣/١٩٨٨ نعتبت المدنيين الفارين الى ضواحي المدينة في الطريق الخارجي المؤدي الى قرية (عنب) و(عابابيه يلير) و(باوه كوچهك) و(سازان) و(ناحية (سروان) ومنطقة (خورمال) وكان القصف خلال هذه الأيام الثلاثة مكثفاً حيث أسكت الأنفاس وقتل الأحياء ولاحقهم حتى الحدود الإيرانية وضربهم داخل إيران فقتل منهم عدداً آخر حيث كان هناك تعمد وسوء نية للقضاء على المدينة وأهلها بشكل كامل، وورد في الأشرطة الصوتية للمعدوم (صدام حسين) والمتهم (علي حسن المجيد) بان السلاح الكيميائي يقتل الأحياء دون تمييز، وهذا ما حصل فعلاً في مدينة حلبجة وأهلها المدنيين.

كان المشهد مروعاً وأجواء المدينة حزناً وصامتاً، حيث قال الشاهد الصحافي (رمضان أورتيوك): "كلما إقترنا من المدينة زاد عدد الضحايا وشعرنا بوجود رائحة ننته قوية، جميع الأموات كانوا من النساء والأطفال... أجسادهم محروقة ومنقفة وقد خرجت من أفواههم مادة سائلة أشبه برغوة الصابون، أنا كصحفي لم أر مشهداً حزناً ومروعاً بهذا المستوى في حياتي! وكنت أتساءل: من هو ذلك الإنسان الذي يرتكب هذه الجريمة ضد الأطفال والنساء؟ قممت بإلتقاط صور عديدة ومن ضمنها صورة (عمر خاووق) الشهيرة، تظهر الصور التي إلتقطتها بان المدنيين أرادوا الخروج خوفاً على حياتهم لكن الطائرات الحربية لحقتهم ففقدت على رؤوسهم السموم فقتلتهم في الحقول والبساتين حيث توقف كل شيء في حلبجة... لا حركة ولا أشجار تتحرك مع أنغام الطيور... أعتقد لك الأبعث في العالم منذ حادثة هيروشيما ولم أرى من بين القتلى عسكريين... وقد إعترف العسكريون العراقيون المأسورون بالجريمة عندما كنت في طهران وأراهم في المقابلات الصحفية..."^١ وقال الشاهد (استورلارشن): "في يوم ١٩٨٨/٣/٢٠ رأيت العديد من الجثث لعوائل مدينة وكذلك رأيت المواشي والطيور الميتة ورأيت في قرية (عسب) أكواماً من الجثث المتركمة ورأيت اناساً يقومون بدفنهم، ان جريمة حلبجة في نظري تفوق الجرائم المرتكبة في (كمبوديا) و(فيتنام) والغريب ان المدينة لم تكن مدمرة بالكامل وإنما أهلها كانوا أمواتاً، لم أرسياً كهذا في أنحاء العالم، وقد نشرت صور المأساة في الجرائد النرويجية بتاريخ ١٩٨٨/ آذار/ ٢٩ وأكدت فيها بان حملة إبادة جماعية حصلت بحق المدنيين الكورد في حلبجة، ان هذه الجريمة كانت مخططة لها منذ البداية..."^٢، أما الشاهد (يوسي فوتيللا) العامل كصحفي في جريدة (إسكندنافيا) فقال: "رأيت في حلبجة أكواماً من الجثث داخل البيوت وفي الطرقات، وفي مطابخ البيوت رأيت عوائل كانت تستعد لتناول وجبة غداء إلا انهم لم يلحقوا بذلك فسبقهم الموت في اماكنهم..."^٣.

أما الشاهد (الدكتور كيرهارد فرايلين) فقد أكد بانة وفي آذار/ ١٩٨٨ إستقبل عدداً من الجرحى الحلبجيين المصابين بالسموم الخائفة والحارقة وكان عددهم (٥٢) شخصاً مات نصفهم في مدينة (كيينا)، وكانوا أطفالاً ونساءً ويحتفظ لحد الآن بإسم أحد الجرحى وهو (محمد كيوان)، كما وأكد بان المصابين كانوا يعانون من ضربة غاز سام يوصف بـ(الخردل) حيث يصيب الجلد والامعاء الداخلية، والذي يستتشق كمية ولو قليلة من هذا

الغاز فقد يموت فوراً أو يعيش معلولاً طوال حياته، وأكد الشاهد المذكور في إفادته بأن الغاز الذي أصيب به الجنود الإيرانيون في ١٩٨٤ هو نفس فصيلة الغاز التي أصيب بها المدنيون في حلبجة، وقد رفع تقارير هامة حول ذلك السلاح الخطير الى المنظمات الدولية وإلى زملاءه العلماء، حيث إتفقوا جميعاً على منع هذا السلاح الخطير في العالم، وأكد الشاهد (قواد احمد بابان) بأن كوكيتلاً من غازات (الخرذل) و(السايرين) و(التابون) قد استعمل في مدينة حلبجة. ترك الحلبجيون مدينتهم مرغمين ومخلفين وراءهم فلذات اكبادهم وذويهم وأفراد عائلاتهم بين جيش الموتى في الملاجيء والطرقات والحقول والبساتين في مشهد موت جماعي يدل على وحشية فاعليه وهربوا بجلدتهم الى الطرق المؤدية نحو المناطق الحدودية بين الجبال شمالاً وجنوباً وشرقاً لكن الطائرات العراقية كانت تلاحقهم حتى داخل الأراضي الإيرانية، ولولا قدر الله ومن ثم صعوبة المناطق الجبلية ورعاية أفراد الجيش الإيراني المرابض على الحدود الإيرانية العراقية لكان عدد الضحايا أكبر من ذلك بكثير، حيث تمت معالجة سريعة لعدد من المصابين ونقلهم الى المستشفيات الإيرانية في (طهران) والمدن الأخرى، وفيما يتعلق بالبقية فقد وزعتهم الحكومة الإيرانية على عدة مخيمات داخل إيران وولدت لهم الخيام والأماكن والملبس وشاركتهم الأحزان والمعاسي.

المخيمات التي تمت تهيأتها للحلبجيين هي مجمعات (سنغور) و(كانكاور) و(هترسين) في محافظة (كوزمانشاه) ومجمعات (كامياران) و(شهرك) و(ورمه هسك) في محافظة (سنندج) ومجمعات (سقز) و(كرمان) و(سرياس) حيث كانت هذه للمجمعات تحقري على الآلاف من المدنيين الحلبجيين الكورد حصراً... ثم سمحت لهم الحكومة الإيرانية بالعودة الى حلبجة ونقل أثاثاتهم البيئية من حلبجة الى أماكن تواجدهم وخلال تلك العدة قدم المسؤولون الإيرانيون خدمات إنسانية كبيرة لمنكوبي حلبجة جديدة بالذكر والنساء أما المرضى والمصابون فقد كانوا يعانون الأمرين في مستشفيات (طهران) فتم إرسال عدد منهم الى المستشفيات الأوروبية للعلاج والقسم الآخر تمت معالجتهم داخل إيران، أما الذين ماتوا على أثر الإصابة فتم دفنهم في مقبرة (بهشتي زهراء) داخل (طهران)... بقي الحال هكذا حتى بدأ هاجس العودة الى الوطن يتسرب الى نفوسهم وقد أوشكت الحرب على الإنتهاء فصدر قرار اللغو من قبل الحكومة العراقية وعاد عدد منهم الى بلادهم ظناً منهم بأنهم سوف يعودون الى مدينتهم، أو على الأقل سيتم التعامل معهم كعراقيين، لكن الذي حصل ان السيارات

العسكرية ورجال الإستخبارات العسكرية وقوات الأمن كانوا بانتظارهم فنقلوهم وحجزوهم في مركز الطوارئ في السليمانية وتمت معاملتهم بقسوة وسلبوا منهم أموالهم ومخضلاتهم الذهبية وسياراتهم وجميع ممتلكاتهم ثم نقلوا قسماً منهم الى مجمع (بترحوشتر) و(كردقجال) في مدينة (هتولير) وهي مناطق نائية غير مهيأة أصلاً للحياة مدارة من قبل إدارة الأمن ومحافظة (أربيل) والإستخبارات، والغرض من ذلك هو الحكم عليهم بموت بطيء تحت أشعة الشمس وبين أحضان الأشواك وعيون الجلادين الذين لم يسمحوا لهم بالخروج إلا بتعهد شخص خارج الخيم وورقة موقعة من قبل رجال السلطة، الذين كانوا يوصفون بانهم عيون الإستخبارات العسكرية ووكلاهم وجواسيسهم في كل مكان.

وكان قرار نقلهم الى تلك الأماكن موقعاً من قبل المتهم (علي حسن المجيد) صاحب القرار المطلق والكلمة الأخيرة في كل شيء، فهو (سيف القائد) كما قال الشاهد (عبداللطيف مولود) وجميع الحركات الداخلة بين المحافظات الشمالية وحتى الموصل كانت تخضع لموافقة المتهم المذكور، من هنا فان القوة الجوية العراقية لم تكن لوحدها في معاقبة الحلبيين وإنما شاركها جهاز الأمن والإستخبارات العسكرية ومنظومة الإستخبارات الشرقية والفيلق الأول الذي كان يرأسه المتهم (سلطان هاشم)، وهل يمكن نقل هذه المجاميع البشرية دون علم وموافقة المتهم (علي حسن المجيد) المخول بموجب القرار المرقم ١٦٠ بصلاحيات رئيس الجمهورية في شمال العراق.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد حيث صدر قرار من مكتب تنظيم الشمال بتحريم الحلبيين العائدين من حق العودة الى وظائفهم وأعمالهم وعودتهم الى مدينة (السليمانية) والذين عادوا اليها تمت ملاحظتهم من قبل عيون الإستخبارات والأمن... حتى الأطفال فقد حرّموا من حق العودة الى مدارسهم سنة ١٩٨٨ و صدر قرار آخر لتشويه التأريخ وذلك بتغيير يوم وفاة ضحايا حلبجة من يوم ١٦/٣/١٩٨٨ الى يوم ١٢/٣/١٩٨٨ وهو اليوم الذي كانت تدور فيه المعارك بين القوات الإيرانية والعراقية، وقد أكد المشتكون والشهود بان أمراً صدر لدوائر الأحوال المدنية والمحاكم الشرعية بذلك.

كما ونلفت عناية محكمتكم المحترمة بان أفراداً وعوائل عادوا الى العراق بعد قرار العفو الصادر من الحكومة العراقية، فتم نقلهم الى قلعة (نظرة السلعمان) في مدينة (السماعة) وكانت تلك في الشهر الثامن من سنة ١٩٨٨. ثم تحولت منطقة حلبجة الى محرمة عسكرية خاضعة

لسلطات القليق الأول الذي يترأسه المتهم (سلطان هاشم) حيث تم نقل هذه العوائل عن طريق الجيش ثم الى الأمن ثم الى محافظة (الساوفا)، وكانت الحياة في (نظرة السلطان) في غاية الوحشية والحرمان، فلقلعة حكايات إضطهاد وموت يومي للمعتقلين وإغتصاب للنساء وصلت الى حد تندى لها جبين الشرفاء، وصف المشتكي (ستار حيدن) هذه القلعة بأنها كانت في منطقة صحراوية قاحلة لا تتوفر فيها أسباب الحياة، تم جمع العوائل الحليجية مع عوائل (كريميان) و(قرداغ) في هذا السجن الرهيب دون توفير أدنى مستوى معيشي يليق بكرامة الإنسان، ناهيك عن التعذيب اليومي المستمر والإعتداءات الجنسية على النساء وقد أكد الشاهد المذكور على أن الجيش هو الذي حجزهم في بداية الأمر ثم نقلوهم الى معتقل (نكره السلطان) ومات في هذه القلعة (٢٨) شخصاً نتيجة سوء المعاملة والتعذيب وقدم لائحة بأسماءهم الى هذه المحكمة وقال بأنه بقي في هذا السجن من الشهر الثامن ال الشهر العاشر من سنة ١٩٨٨، كما وأكدت المشتكية (كه لاويتر آدم) على حجزهم في المعتقل المذكور وقد توفي زوجها في هذا السجن بسبب التعذيب، وكان الحراس والسجانون يحملون الجثث من القلعة ويرمونها للكلاب الجائعة... وقد أكد (طبيب مصري) كان يوماً طبيباً في (الساوفا) وطلبوا منه الحضور الى القلعة وقد تحدث بإخبار هذه القلعة المخيفة ومدى قسوة سجانيه وجلاديه على المعتقلين الأبرياء، وتم تزويد المحكمة المحترمة بنسخة من مقابلة هذا الطبيب وهي مرفقة بأوراق الدعوى، نطلب إعتبارها جزءاً من الأدلة المقدمة لأثبات الجريمة، وفي الشهر التاسع عندما خرج المعتقلون من القلعة المشؤومة عادوا الى (السليمانية) ولم يعملوا على جواب حول تلك المعاناة التي عاشوها بعد عودتهم سوى أنهم شكرو الله على بقاءهم أحياءاً من هذا الجحيم البشري؛ وفي أواخر سنة ١٩٨٨ زار وفد من رجال الدين وخصفيات اجتماعية حلبجية المتهم (علي حسن المجيد) عندما كان متربحاً على عرش (مكتب الشمال) وهو يملك الصلاحيات المطلقة كنائب للرئيس العراقي المهدوم حيث يقول الشاهد (عبد اللطيف مولود): "شكلنا وفداً متكوناً من عدة أشخاص أتذكر منهم (محمد توفيق خواص) المثبت شهادته في أوراق الدعوى وأمام محكماتكم المحترمة وكذلك (علي صوفي صالح) و(الشيخ موسى حبيب) و(الشيخ محمد سميع) و(الشيخ محمد احمد صوفي) و(الشيخ محسن المفتي) و(الحاج محمد باموكي) و(الحاج كريم علي مراد)... فعننا بزيارة المتهم (علي حسن المجيد) المعروف سابقاً بـ(السيد النائب) و(سيف القائد في الشمال) قال

لنا المتهم علي حسن المجيد: "أن اسم حلبجة قدرة يجب أن يزال متران من تربتها ويُلقي في البحر لنجاستها حيث بلغ الغاية بأهلها بان يقولوا يسقط صدام حسين، لهذا عوقبوا بهذه العقوبة... وتصورنا عدم بقاء حي إنساناً كان أم حيواناً أو نباتاً لأنهم يستحقون ذلك" وقال بالحرف الواحد: "انتي ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وأنتم تستحقون أكثر من ذلك..."، وقال: "إن السيد الرئيس هو رئيس العراق وأنا رئيس الأكراد وأنا الحاكم المطلق فاذا قتلت اي واحد منكم من يعني..."، ثم قال أخيراً: "أتعجب لبقاءكم احياء...""، وكان المتهم (علي حسن المجيد) صادقاً في كل ما قاله للسادة الحضور لأنه تصور البقاء على كرسيه الدوار، وقد حضر هذا الشاهد أمام هذه المحكمة وتلا شهادته علناً وأكد على إناداته السابقة أمام السيد قاضي التحقيق. أما الشاهد (محمد توفيق خوامراد) فقد وافته العنية قبل أداء الشهادة أمام محكمتكم وتمت تلاوة إناداته أمام السيد قاضي التحقيق والعدونة في الصحيفة (رقم ٢٤٣٢) الى (٢٤٣٣) حيث أكد الشاهد بان المتهم (علي حسن المجيد) قال بالحرف الواحد: "اني ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية... وقال: سوف تبقى حلبجة مدمرة وعبرة للتاريخ..."، عودة الى مدينة حلبجة حيث سمحت الحكومة العراقية للحلبيين بالعودة الى حلبجة مؤقتاً وضمن فترة زمنية محدودة أمدتها شهر، كي يقوموا بإحضار ما تبقى لهم من أغراض وممتلكات وذلك بعد إنسحاب القوات الإيرانية من المنطقة، وذلك في ١٤/٧/١٩٨٨ حيث كانت المدينة قائمة بإستثناء بعض المحلات وأبيوت التي تم تدميرها بفعل القصف الجوي العراقي قبل الضربة الكيماوية، وكانت توقعات الحلبيين تتجه نحو نية الحكومة العراقية بإعادة إعمار مدينة حلبجة كما حصل لحملة إعادة بناء مدينة (الفار)، لكنها كانت مشمولة بلعنة المتهم (علي حسن المجيد) الذي أصر على قراره السابق بان تبقى مدينة حلبجة مدمرة وعبرة للتاريخ... فقد قرر إعتبار مدينة حلبجة وضواحيها وإمتداداً الى مدينة (عربت) ومساحة ٢٥٠٠٠٠ كم٢ منطقة محرمة خالية من السكان، ثم وبقرار من المتهم (علي حسن المجيد) قامت القوات العسكرية التابعة للفيلق الأول الذي كان يرأسه المتهم (سلطان هاشم) بسلب ونهب المدينة في الشهر الثاني عشر من سنة ١٩٨٨ حيث أكد الشاهد (عمر عنایت) في إناداته يوم ٢٨/٤/٢٠٠٩ بان ممتلكات وأبواب وشبابيك بيته والأشياء الثمينة تم سلبها من قبل الجيش ونقلت الى مدينة (العمارة) وتم الإستيلاء على الدور الأخرى، وأرسلوا مجموعة من المقاولين وتماعدوا معهم

على دم بعض السطوح التي تحتوي على حديد الكونكريت وكذلك أعمدة الكهرباء والأبراج والمنشآت الأخرى ويبيعها في الأسواق أما البساتين والأراضي والحقول فتم هدرها للقوات المعروفة لدى الوسط الكوردي بالجحوش ولدى المتهم (علي حسن المجيد) بالحقاقل الوطنية البطلة فحرمت المدينة من أهلها وحرم أهلها من مدينتهم.

وفيما يتعلق بعملية قصف وتفجير مدينة حلبجة في (الشهر الثاني عشر) من سنة ١٩٨٨ قال المشتكي (أراس عابد) وهو يؤكد على إفادة الشاهد الآخر (عمر عنایت) وبتجناب حمه صالح المدونة أمام محكمتكم بأنه شاهد بام عينيه ان القصف المدفعي كان يأتي من جهة (دربنديخان) وتسقط وسط حلبجة وضواحيها وعند عودته الى المدينة رأى ذلك في الشهر الرابع وكان البعض من هذا القصف بالعناب الكيماوي، وأكد في مقطع لآخر من افادته بأنه وعند عودته الى العراق بشكل رسمي وتسليمه نفسه الى الجيش العراقي ثم سرق الى الخدمة العسكرية في معسكر (عين زالة) ثم الى مستودع الأسلحة الكيماوية في (الفلوجة)، ونقل بعد ذلك الى لواء المشاة رقم ٦٠٢ التابعة للفيلق الأول وفي الشهر الحادي عشر من عام ١٩٨٨ حيث كان هذا اللواء يتواجد في قلب مدينة حلبجة ومن المعلوم ان المتهم (سلطان هاشم) كان مسؤولاً عن هذا الفيلق وتشكيلاته المتكاملة منذ ١٩٨٨/٤/٧ حسب إقراره أمام محكمتكم، ثم أضاف المشتكي (أراس عابد) وبقية الشهود الذين سبقت أسماؤهم بان الفرقة رقم (٢٦) التابعة لهذا الفيلق أرسلت حاضرة الى داخل المدينة للكشف عنها ومن ثم بدأوا بتفجير محلات وبيوت حلبجة بالمفرقات بإستثناء الجدران والبيوت ولعملات التي كتبت عليها الشعارات باللغة الفارسية وذلك لإيهام الناس والرأي العام بأن إيران هي التي فعلت ذلك، من هنا يتبين لمحكمتكم المحترمة بأن قرار إزالة مدينة حلبجة من خارطة كان ضمن برنامج أمني عسكري إستخباراتي للنظام السابق، مهدوا لعملية إحتلال المدينة وتساھلوا مع القوات المحتلة منذ بداية شق الطرق الجبلية المؤدية من إيران الى حلبجة... وكانت عيون إستخبارات المنظومة الشرقية يقظة وترى ما يجري في حلبجة بوضوح. من عملية تسلل القوات المعادية، لكن المنظومة سكنت وعندما تكلمت فان أوان الطول قد فات... ولا يمكن ان نصف هذا الخمول والتكاسل في جدول أعمال المنظومة جهلاً أو غباءً أو تكاسلاً، وإنما كان ذلك تعمداً ويبدو من التقرير المرفوع من قبل رئيس المنظومة الشرقية الى الإستخبارات العامة والقيادة العسكرية العراقية ومكتب الشمال كانت

تراقب الهجوم عن كثب وتخطط لفلعتها بشكل سريع، ولا يستغرب ذلك عندما رأى المشتكون والشهود الرئيس المهدوم (صدام حسين) متواجداً قريباً من ساحة القتال في (السلمانية) التي تبعد عن حلبجة ٧٦ كيلومتراً فقط، وهو يتكلم عبر الهاتف مع أمر اللواء (علي حسن عويد) ويعدّه بإرسال قوات كبيرة ودبابات ومدركات في وقت كان قد مر على تحضيرات إيران لهذا الهجوم أكثر من شهرين ومدينة حلبجة وقتها كانت سقطت بيد الإحتلال والتأريخ هو يوم ١٥/٣/١٩٨٨ والمتواجدون على الخط هم (صدام حسين) و(جعفر عبدالكريم البرزنجي) ، أكد الشاهد (زكريا) بأنه كان على علم بإحتلال المدينة، هل يعقل بأن المواطن العادي يعلم بإحتلال مساحة ٣٠٠٠ كم٢ من أراضي بلده قبل القيادة العامة للقوات المسلحة! هل هذا غباء أم تعمد؟ ومن يصدق بأن القوات العراقية كانت غيبية الى هذه الدرجة وهي المسيطرة على الأجواء والجبال والسهول والبحار وكل شيء وتذكر محكمتمك المحترمة بأقوال الشاهد (عمر عنایت) حيث قال: "كنت عائداً بسيارتي يوم ١٥/٣/١٩٨٨ من (السلمانية) الى حلبجة رأيت قيادة الفرقة المسؤولة عن حلبجة في منجع (سراي سبحان آغا) في حالة هدوء إعتيادي وكأنها في سبات عميق، ولم أتحرك عسكري مضاد من قبل القوات العراقية تجاه حلبجة... في حينه رأيت أهالي (سيد صادق) وعلى شكل حشود جماهيرية ضخمة قد صعدوا المرتفع المطل على مدينتهم، وهم يشاهدون ما يجري في حلبجة من حرب وقتال!..."

إذا سلمنا بأقوال المتهم (سلطان هاشم) بأن الجيش العراقي كان بطلاً إذا كان كذلك فماذا كان يفعل هذا البطل عندما احتلت العفارز الإيرانية مدينة حلبجة وشهروور بدرجات نارية؟ هل كان نائماً؟ أم كانت الأغلال في أعناقهم؟! يبدو ان وجوده مع المهدوم (صدام حسين) يوم ١٥/٣/١٩٨٨ يؤكد على علمه ورضاه بما يحصل لأن القيادة العراقية توقفت ولم تتصرف بمسؤولية وشرف عسكري، وعندما أرادت ذلك أوقفت الزحف الإيراني عند مشارف (سيد صادق) في نفس يوم ١٥/٣/١٩٨٨ والسؤال المهم لماذا أوقفتهم عند مشارف (سيد صادق) ولم تفعل ذلك عندما هاجمت مدينة حلبجة لمدة أربعة أيام متوالية؟ الجواب هو تدمير حلبجة بأهلها وجعلها عبرة للتأريخ كما قال المتهم (علي حسن المجيد) وإرسال رسالة الى الجيش الإيراني بأن العراق بمقتوره المستحيل بالأسلحة الكيماوية، يبدو ان هذه الرسالة وصلت سريعاً حيث إنسحبت القوات الإيرانية من جميع الأراضي التي احتلتها ومن

ضمنها مدينة حلبجة في ١٤/٧/١٩٨٨ دون وجود قتال أو هجوم عسكري مقابل، أما ضمير هذا الجيش فقد مات، يوم ان انتهج ايدولوجية قمع الشرفاء من أبناء الوطن عرباً وكورداً وتوركماناً وأشوريين وغيرهم.

سيدي الرئيس السادة الأعضاء المحترمون

السادة في الإدعاء العام المحترمين

فيما مضى من الزمن قدمنا لمقامكم المحترم السرد التاريخي للحدث كما هو وحللنا بعض هذه الأحداث في ضوء المعطيات الزمنية والمكانية للحدث، حيث يبدو من الناحية القانونية ان الجرائم المرتكبة أثناء حوادث حلبجة هي سلسلة جرائم تبدأ بتواجد النية الإجرامية للقيادة العسكرية العراقية بجميع تشكيلاتها العسكرية البرية والجوية والإستخباراتية وبتنفيذ مباشر من المتهم (علي حسن المجيد) المعروف وقتها بالسيد النائب والحاكم المطلق على شمال العراق، وتتوفر هذه النية في الأعمال التالية:

أولاً: انصراف نية القيادة العراقية الى قتل وإبادة المدنيين الكورد في مدينة حلبجة وذلك بالعودة الى تفسير أعمال هذه القيادة العسكرية في حلبجة منذ ٢٦/٤/١٩٧٤ وقتل فيها ٥٢ مواطناً مدنياً وفي ١٣/٥/١٩٨٧ حيث قام بعملية قتل جماعي شمل المدينة وضواحيها حيث قتل ٥٩ مواطناً مدنياً في المدينة دون جريرة أو نيب اقترفوها ثم قام النظام السابق وبعمر جهاز الأمن والجيش بهدم ٢٥٠ منزلاً سكنياً في محلة (كاني عاشقان) الأثرية في حلبجة، وأدى هذه العملية المرعبة الى هروب نحو ١٨٠٠ شخص الى خارج العراق والسكن داخل الأراضي الإيرانية، وكان قبل ذلك اكمل مسيرة تدمير (١٩٨) مائة وبثمانية وتسعين قرية تابعة لهذه المدينة لتجريدها من أماكن المعيشة والأيواء وإرغام أهلها في التزوج الى مركز المدينة بغية سهولة القضاء عليها.

وكانت الحكومة العراقية قد أوقفت جميع مشاريعها الخدمية والعمرائية في حدود المدينة منذ سنة ١٩٨٦ وكانت تتربص الفرصة الذهبية لقتلها وجعلها ضحية للحرب الإيرانية العراقية والتخلص من هذه المنطقة الحدودية الحساسة وإخضاعها الى قوانين المنطقة المحرمة، وهذا ما تم لها بالفعل، فبمجرد إحتلال حلبجة تحولت معها مساحة سهل (شهرزود) ومدينة (بنجوين) و(سيد صادق) و(خورمال) وصولاً الى (عريت) وهي مسافة ٥٠٠ كم الى أرلزي محرمة، لايتحرك فيها إلا الجيش، أمام يوم للحدث وسكوت القوات العراقية وتخاذلها

المهين الفاضح أمام العقاب أصحاب الدرجات النارية الإيرانية وهروب هذه القطاعات العسكرية العراقية وأجهزة الأمن والإستخبارات والجيش الشعبي وصمت الطائرات العراقية القاصفة وهي تملك الأجواء وتتفوق عليها بشكل شبه مطلق كما ورد في شهادة الشاهد الطيار (المحمي) أمام محكماتكم المحترمة وشهادة مشغلي الرادار العراقيين، ومن ثم سكوت القيادة العراقية حتى إنسحاب آخر جندي عراقي ومن ثم إنتفاض القوة الجوية العراقية فجأة ودون سابق إنذار أو إعدار أو إعلان بضورة خروج العدنيين الكورد من مدينة حلبجة ورمي القصاصات الورقية لإختبار إتجاه الرياح ومن ثم التركيز على مركز المدينة بالقصف الجوي وفي القصف الكيماوي ومن ثم رش المدينة بهذا الكم الهائل من السموم ومن ثم ملاحقة الأطفال والنساء الى ضواحي المدينة وسفح الجبال ودخل الحقول والبساتين ورشهم بالغازات المكثفة كما هو وارد في الصور المقدمة الى محكماتكم تظهر لنا سوء نية هذا النظام بجميع أجهزته التي كان يتأسسها هؤلاء المتهمون لإبادة هذا الشعب ومحو نسلهم من الوجود ومن ثم إخضاعهم الى ظروف نزوح جماعية نحو إيران ثم ملاحظتهم هناك بالغازات السامة ومن ثم إصدار قرار علني (ومعي) كي يمودوا لتعضية بقية عقوبتهم في حياة الحرمان من الوظيفة ولقمة العيش والإبعاد الى مجمعات (باينجان) و(بترحوشتر) و(گردنه جال) كي يموت البقية هناك، أما الآخرون فتم إبعادهم الى معسكر (نكره السلمان) في صحراء (السماوة) كي يموت البقية هناك ويتم التعامل معهم بهذه القسوة والرحسبية وإغتصاب النساء والإعتداء على أعضائهم... هل هناك تفسير آخر لسوء نية النظام السابق حيال الحلبيين العدنيين غير الإبادة الجماعية وماذا فعلوا كي ينالوا هذا العقاب الصارم! ولم تسكت القيادة العسكرية العراقية عند هذا الحد بل وتحولت نيتها الى محو خارطة حلبجة من ذاكرة الحلبيين والكورد ومن ثم القضاء على أثر الجريمة الشنعاء التي إرتكبتها وذلك بتفجيرها للمدينة في أواخر سنة ١٩٨٨ وقيامها ببناء مجمع تسري في الجهة المقابلة أطلقت عليها (صدامية حلبجة) وإعترف المتهم (علي حسن الحميد) بهذه الجريمة في إحدى جلسات المحاكمة وأطلق على هذا المجمع التسري بالمجمع العصري الحديث! كما وإعترف بقرار إزالة مدينة (خورمال) عندما عرضت عليه وثيقة تحتوي على قرار إزالة المدينة من الخارطة، اذا ماعدنا أدراجنا الى إستخراج القصد الجنائي العام من هذه الجريمة نرى ان (الإرادة) و(العلم) هما اللركنان الأساسيان لإثبات القصد العام ويبدو من خلال إنصراف نية النظام السابق الى القيام بفعل

الإبادة الجماعية، والنية تعبر عنها بالإرادة القانونية المعتمدة لإحداث الفعل الجرمي وهذا ما حصل بالفعل في سلوك القادة العسكريين العراقيين وأثبتنا ذلك أثناء عرض السلسلة الجرمية المتصلة التي أرادها النظام السابق مع الرضا والعلم بالنتيجة كما هي، وهو الركن الثاني للقصد الجرمي العام، تبجح عناصر النظام السابق أمام الشعب وتفاخروا بجريمتهم في وسائل الإعلام الداخلية، لكنهم وعند إجراء التحقيق معهم أمام السيد قاضي التحقيق سكتوا وادعوا الجهل بما حدث، وهم رؤوس وقادة الفعل الجرمي الذي نحن بصدد، الى ان إعترف المتهم (صابر الدوري) أخيراً في الجلسة السابعة عشرة أمام محكمتكم وكذلك المتهم (فرحان مطك الجبوري) عندما أقر بعائدية جميع التواريخ الواردة على الوثائق المبرزة أمام المحكمة وحينئذ لم يبق مجال للشك والظن حول وجود الإرادة والعلم لدى القيادة العراقية بأحداث جريئة قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية.

أما القصد الجرمي الخاص المستوجب توافره في جريمة الإبادة الجماعية يتمثل في قصد التدمير كلياً أو جزئياً لجماعة قومية أو عرقية أو أثنوية أو دينية بصفتها هذه وقد عبر عن ذلك المتهم (علي حسن المجيد) أثناء التقاءه بوفد حلبجة "انا الصاكم المطلق على الأكراد"، "انا ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية"، "يجب ان تبقى حلبجة هكذا عيرة للتأريخ"، فهو قصد ونية وإرادة وعلم ورضا بما حصل على مدينة حلبجة وزاد المتهم على شروط العهد الدولي شرطاً حيث تفاخر بجريمته كما هو وارد في الأشرطة والأقراص الصوتية والعربية المربوطة بأوراق الدعوى.

أراد المتهم زيادة الكل لكن النتيجة كانت على الجزء، والأهم من كل ذلك ان المتهم (علي حسن المجيد) أراد هذه النتيجة، والملاحظة انه المتميز بين رؤوس النظام في الإستخفاف بالقوميات الأخرى والطوائف التي لاينتمي اليها، فقد أكد أمام هذه المحكمة أكثر من مرة بأنه كان يقود مائتين وخمسين ألف كوردي في حربه مع إيران، فاستخف بهذا العدد للتعبير عن الجميع، وليس هذا مستغرباً على أفكار المتهم (علي حسن المجيد) الذي أساء الى العرب بإيذاء الكورد ثم أساء الى الكورد لتشويه صورة العرب، رغم انه الأخطر على الجميع لكن يلاحظ بأنه ضرب المناطق الكوردية بالأسلحة الكيميائية حصراً حتى المناطق الإيرانية التي ضربها بالأسلحة الكيميائية هي مناطق كوردية، على سبيل المثال في ١٩٨٧/٦/٢٨ ضرب مدينة (سردشت) الإيرانية الكوردية بالاسلح الكيميائي، وضرب مناطق

(بالبليسان) و(قره داغ) و(كردميان) و(سهرنگ لو) و(به رنگ لو) و(كزيبته په) و(باديسان) و(ستوسينان) بالأسلحة الكيماوية في ١٩٨٧ وهي مناطق مميزة في إقليم كردستان، كما وضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وتسبب بذلك دون خوف من أحد وهي مدينة كردية عراقية عريقة لها تاريخ وتراث يعتز بها العراق... والملاحظ انها كلها مناطق كردية وتم ضربها في عهد المتهتم (علي حسن المجيد)... رغم ان القوات الإيرانية دخلت أرض العراق أكثر من مرة وقيقت فيها أشهراً وأسابيع وأيام، ولم تضرب من قبل القوات العراقية بالأسلحة الكيماوية، فالمدنيون الكورد في مدينة حلبجة وضواحيها كانوا هم المستهدفين حصراً، ولكننا نحمد الله تعالى على عدم ارتكاب هذه الجريمة بحق بقية أبناء العراق في المناطق الحدودية الأخرى.

سيدي الرئيس... السادة الأعضاء المحترمون...

استناداً الى أحكام العادة الحادية عشرة من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ والإتفاقيات الدولية الخاصة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المؤرخة في ١٩٤٨ والمصادقة عليها من قبل العراق في ١٩٥٩، فان الإبادة الجماعية تعني الأفعال المرتكبة بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكاً كلياً أو جزئياً، والأفعال المدرجة هي:

أ- قتل أفراد من الجماعة (أكد المشتكون والشهود بانهم رأوا مئات الجثث من أهالي مدينة حلبجة المدنيين الكورد) كما تؤكد ذلك من خلال الصور وأقراص الفيديو والوثائق المعرزة وكشف محل الحادث.

ب- الحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة (بيدو ذلك واضحاً من خلال عدد الضحايا المعده بالآلاف وضربهم بالغازات السامة وطردهم الى عمق إيران عبر الجبال والطرق الوعرة وتحت ظروف حياتية قاسية أدت الى وفاة عدد كبير منهم وكذلك إبعادهم الى (نكره السلطان) وممارسة التعذيب معهم والحاق الأضرار الجسدية والنفسية بالمعتقلين في القلعة.

ت- أخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية بقصد إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً (سلب المدنيين الحلبجيين الكورد من ممتلكاتهم ومصادر رزقهم وأموالهم وحرمانهم من العمل

والكسب الحلال والوظيفة والتجويد والقتل البطيء وتحريم العودة الى مدينتهم ومنعهم من إقامة دعاوى ضد المتهمين من مظاهر هذه الفقرة.

والفقرة (ثانياً) من المادة (١١) تدرج (الإيذاء الجماعية) و(التآمر لإرتكاب الإبادة الجماعية) و(التحريض المباشر والعلني على إرتكاب الإبادة الجماعية) و(محاولة إرتكاب الإبادة الجماعية) و(الإشتراك فيها) أعمالاً يعاقب عليها القانون من هنا فان القتل الجماعي حصل ويتأمر وتحريض من قبل الأجهزة العسكرية للنظام البائد، ويظهر ذلك جلياً في تكريم النظام السابق للطيارين المتهمين ومباركتهم على قيامهم بالقصف وتشجيعهم والدعاء لهم بالسلامة أثناء العودة الى قواعدهم العسكرية، ووصف هذا الجيش المتهم بارتكاب هذه الجرائم بأنه (البطل) من قبل المتهم (سلطان هاشم) في إحدى جلسات المحاكمة، أما الإشتراك فقد ثبت من خلال تماسك جميع هذه الأجهزة وبعضها وتشابكها كمؤسسة عسكرية واحدة لضرب المدينة فهي كمؤسسة متهمه بـ(التآمر) و(التحريض) و(الإشتراك) في جريمة قصف حلبجة الكوردية بالأسلحة الكيماوية وبقية الجرائم التي إرتكب فيما بعد وانتهاءً بتفجير المدينة ونسف معالمها العمرانية والأثرية.

أما المادة (١٢) وهي حول (الجريمة ضد الإنسانية) وهي المصنفة ضمن (هجوم) واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بهذا الهجوم) ومن المعروف كما هو ثابت لدى محكمتكم المحترمة بان سحب القوات المرابضة من مدينة حلبجة والتهياة لضربها بعد ذلك والتأكد من خلوها من القطعات العسكرية المراقبة ومن ثم وجود (صدام حسين) والمتهم الحاضر (سلطان هاشم) والمتهم الهارب (جعفر البرزنجي) بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨ في (السليمانية) تؤكد وجود التصميم والقرار والعلم والبرنامج الواسع النطاق لضرب المدنيين العزل دون جريمة أو ذنب، حيث نجم عن ذلك القتل الجماعي للمدنيين وإبادتهم وإبعاد البقية ونقلهم عسكرياً وسجنهم وحرمانهم بشدة على نحو مخالف للقواعد الأساسية للقانون الدولي وكذلك تعذيبهم وإغتصاب عدد من النساء في سجن (نكره السلطان) واضطهادهم كما هو وارد في الفقرات (أ، ب، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي) من المادة المذكورة.

أما المادة (١٣) المتعلقة بجرائم الحرب الخاصة بالخروقات الجسيمة لإتفاقيات جنيف المؤرخة ١٩٤٩ وهو القتل العمد وإلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة وتدمير الممتلكات

والإستيلاء عليها دون ان تكون هناك ضرورة عسكرية فهو الأبرز في نوعية هذه الجريمة، وقد إرتكب النظام السابق عبر المؤسسات التي كان يترأسها هؤلاء المتهمون الأربعة مع بقية المتهمين الآخرين الهاربين من قتل العمد وتشويه الأجسام وإصابتها بالعللة الدائمة وتدمير توازن الطبيعة والتأثير المباشر على صحة الأشخاص والأطباء والنباتات ومقومات الحياة فيها من أرض وهواء ومياه وإنتهاك جميع الأعراف الواجبة التطبيق وحتى القوانين والإتفاقيات التي دخل فيها العراق عضواً ولم يخرج منها حتى الآن، وتوجيه القوة الجوية والمدفعية العراقية الى السكان المدنيين حصراً وتعمد ذلك دون ان يكون المدنيين المستهدفون طرفاً في الأعمال الحربية أو يشكلوا هدفاً عسكرية، من هنا فان الفقرات أولاً (أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ثانياً (أ، ب، د، هـ، و، ي) من المادة (١٣) تشكل أهم الفقرات الجرمية التي قام بتنفيذها المتهمون حسب مواقعهم العسكرية والوظيفية بصفة فاعلين أصليين ومشاركين مع غيرهم، لذلك فانهم كأشخاص في مواقع عسكرية هامة وكمهندسين وكأشخاص عاديين متهمون بالجرم الرائدة في فقرات المادة (١١، ١٢، ١٣) المذكورة سلفاً، فاننا نطلب من محكمتكم المحترمة التفضل بالإطلاع على ذلك وإتخاذ هذه اللائحة وما جاء فيها من دفعات وطلبات أدلة قانونية معتبرة لأثبات الجريمة وتوجيه التهمة على أساسها ضد هؤلاء المتهمين ومؤسساتهم الحكومية السابقة ومن تعاون معهم من أشخاص عاديين ومعنويين وحكومات وشركات أجنبية ساهمت في تزويد النظام السابق بهذا السلاح الخطير وإعتبارهم شركاء مع النظام في إرتكاب الجريمة وحققنا في مخاصمتهم ومطالبتهم بتعويضات مادية عن الأضرار التي تسببوا في إلحاقها بالمدنيين الأبرياء في مدينة حلبجة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أبدء الجزء المتعلق بلائحتي بأحد أقوال رئيس النظام اليائد المعدوم صدام حسين حيث قال في إحدى المناسبات وتم بثها من على شاشات التلفزيونات المحلية والعربية والتسجيل بحوزتنا:

{أنتي على إستعداد لقتل عشرات الألوف من المواطنين من دون أن تهتز شعرة واحدة في جسمي !!! }

ان هذا القول خير دليل على وحشية ذلك النظام المقبور ونفهم منه أن جريمة حلبجة ليست غريبة على هذا النظام وأزلامه، وبالنسبة لأركان هذه الجريمة نرى ان أركان الإبادة الجماعية حسب المعاييرالدولية متوفرة في هذه الجريمة سواء الركن المادي أو المعنوي أو العلاقة السببية بوضوح ويظهر الركن المعنوي من نية النظام في القيام بعمليات الترحيل ابتداءً في تلك المنطقة وأطراف حلبجة وظهرت هذه النية بصورة خاصة بعد منح المتهم (علي حسن المجيد) صلاحيات التقرير الملزم وذلك بقرار من مجلسي قيادة الثورة والقيادة القطرية (المنحليين) إذ منح صلاحيات واسعة في القرار المرقم ١٦٠ في ٢٩/٢/١٩٨٧ وقد وضعت جميع أجهزة الدولة العسكرية والمدنية والأمنية والمالية تحت تصرفه بالإضافة الى قيادات الفياقي في المنطقة ودوائر الإستخبارات والأمن والمحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية والمدنية والمجلسين التشريعي والتنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي المنحليين وأن القصد الخاص لإستهداف أهالي حلبجة قد ثبت من خلال عملية قصف أهالي المدينة وكان هناك إشارة الى نية النظام من إنزال عقوبة جماعية بحق أهالي حلبجة وفعلاً إستغل النظام الهجوم الايراني لتنفيذ ماره بالانتقام وخاصة أنه في سنة ١٩٨٧ إنتفض أهالي المدينة احتجاجاً على ترحيل المدينة فقمع الإنتفاضة بصورة وحشية وان ترحيل القرى القريبة من حلبجة وناحية خورمال الذي أبرزنا في جلسة عرض الوثائق دليلاً واضحاً على ماينتظر حلبجة ومثلما أوضعه عدد من المشتكين والشهود أنهم كانوا يتوقعون تصفهم بالسلاح الكيماوي لكون

مناطق أخرى من كردستان تعرضت لهذا السلاح وجميع الأدلة تؤكد أن عملية القصف كانت مدبرة ومخطط لها وفيه سبق للإصرار والترصد بصورة لا تقبل الشك لغرض الإهلاك الكلي لأهالي حلبجة والكميات الكبيرة المستعملة من الأسلحة الكيميائية وأماكن وقوع القنابل الكيميائية القريبة من بعضها البعض وفي المحلات السكنية المكتظة بالأهالي وأنواعها دليل على نية الجاني ومجرد استعمال هذا السلاح ذات الدمار الشامل المحرم دولياً يثبت نية الإبادة ولكن الإبادة الكلية لم تتحقق بسبب تداخل ظروف أخرى خارجه عن إرادة الفاعلين أدت الى نجا عشرات آلاف من أهالي المدينة منها المساعدات التي قدمتها إيران الى الناجين وإيادهم عن المدينة وإسكانهم في المخيمات وتقديم العلاج للضحايا ومنها استخدام القماش العليل من قبل العصائين كما حصل مع الكثير من المشتكين والشهود حيث ظهروا في الأفلام التي عرضت نجواً بأعجوبة ليشهدوا بعدها على تلك الأحداث وعلى سبيل المثال لا الحصر المشتكي (هوشيار عمر).

وتظهر نية الإبادة أيضاً ببدء الضربات بقنابل النابالم المحرمة دولياً أيضاً والصراخ والمتفجرات ، والتي أكد عليها المشتكون والشهود وذلك لغرض إجبار المواطنين المسالعين الدخول الى الملاجئ ولغرض كسر الشبابيك والأبواب بحيث تدخل السواد الكيميائية مع الهواء الى كل الأماكن التي لا تصل إليها الأسلحة التقليدية وتظهر نية الإبادة أيضاً بقصف الطرق المؤدية الى مخارج المدينة وذلك لإيقاع أفدح الضائرين بين المواطنين الأبرياء الذين لا حول لهم ولا قوة في مقاومة رياح الموت وكون الوقاية من الأسلحة الكيميائية تستلزم وجود الأقتعة والأدوية المختلفة حسب نوع الغاز المستخدم إضافة لتدريبات معينة مثلما أفاد المتهم (سلطان ماشم) أثناء إستجوابه في الجلسة الثانية والأربعين في قضية الأنفال بأنهم كانوا يتدربون يوماً واحداً في الأسبوع لغرض الوقاية من الأسلحة الكيميائية عندما كان متواجداً في الفيلق الأول ولم يكن بإمكان المواطنين سوى استعمال القماش العليل الذي لم يكن يفيد إلا في الحالات التي يكون الشخص فيها بعيداً عن الضربة حيث أن وقوع المقلبة بالقرب من الضحايا لا يفيد معها أي شيء. وكذلك تظهر نية الإبادة من خلال السلاح المستخدم وهو السلاح الكيميائي الذي هو من أسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً أما الركن المادي فقد تحقق كما يظهر من العدد الكبير من الأفلام والوثائق التي عرضت على محكماتكم الموقرة خاصة تقارير الإستخبارات وكتب رئاسة أركان الجيش وأمانة السر للقيادة العامة

للقرات المسلحة والوثائق الأخرى التي عرضناها وإفادات الشهود والمشتكين والتسجيلات الصوتية والمقابر الجماعية الموزعة في حلبجة والملاجيء التي تم الكشف عليها من قبل هيئة المحكمة الموقرة وغيرها من الأدلة والبراهين التي ظهر لسيادتكم من خلال سير المحاكمة والأدلة العديدة كلها تثبت تورط المتهمين في الجريمة وأن مجرد إمتناع القائد العسكري عن القيام بواجبه الإنساني في إنقاذ الضحايا أو الإلتحاق بالوحدة أو الفيلق على الرغم من علمه بوقوع هذا العدد الكبير من الضحايا سبب واضح لتحمله مسؤولية تلك الجرائم ناهيك عن الاشتراك في أحداث المعاناة لأهالي حلبجة.

النظام والأسلحة الكيميائية:

إن النظام البائد إستغل المواد والمعدات ذات الإستخدام المزدوج في بناء ترسانته من الأسلحة الكيميائية، حيث إن المواد الأولية لهذا السلاح يمكن إستخدامها في المجال المدني مثلاً في مبيدات الحشرات والصناعات المعدنية وقد تم استغلال هذه النقطة لتوريد أكبر كمية ممكنة من المواد الخام في الصناعة الكيميائية وهناك كاسيت صوتي ل(طارق عزيز) وزير الخارجية السابق موجود في وثائق المحكمة يتحدث فيها عن إخفاء هذه الأسلحة عن اللجان الدولية ويشرح للمعدوم (صدام حسين) كيف أن الكمية التي إستعملت في إنتاج السلاح الكيميائي تتجاوز ٣٧ طناً ومن الصعوبة إخفائها عن اللجان الدولية المتابعة لهذه القضية، لقد كانت تستخدم السموم والمواد الكيميائية سابقاً ضد الحشرات والكائنات الحية وفي مجال قتل المايكروبات ولحفظ الفلال والمزروعات ولم تستخدم بشكل واسع إلا في الحرب العالمية الأولى ونظراً لخطورتها لم تستعمل إلا نادراً في الحروب لكون المجتمع الدولي شعر بالنتائج التدميرية واللاإنسانية لهذا السلاح وتم إبرام معاهدة جنيف عام ١٩٢٥ لمنع إنتاج السموم والأسلحة الكيميائية والعراق صادق عليها عام ١٩٣١ أما أسباب إستخدام الأسلحة الكيميائية، كنوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل وحسب آراء الخبراء هي:

١. الإنتشار على مساحة واسعة، مثلما رأينا من الأنفام التي عرضتها المحكمة حيث تشكل غيمة من المواد الكيميائية أو على شكل سحابة في بعض الأحيان تزحف مع إتجاه الريح وتقضى على جميع الكائنات الحية من البشر والحيوانات وحتى الأشجار.
٢. التأثير المعنوي الهائل لإستخدامها، حيث لاحظنا الضحايا يصابون بالرعب وتتابعهم حالة هستيرية حتى بعد مرور فترة طويلة من القصف وهناك عدد غير قليل من الضحايا

الناجين يشكون من الأمراض النفسية أشار إليها الشاهد الدكتور (فؤاد بابان) إضافةً للإصابات البدنية.

٣. الوصول إلى أهداف لا تصل إليها الأسلحة التقليدية، حيث تتسرب الأسلحة الكيميائية إلى المواقع المحصنة والخنادق والمخابئ وما يوجد فيها من جنود أو سكان مدنيين. وقد أثبتت أكثرية الشهود والمشتكين الذين حضروا أمام محكماتكم أن الضربات الأولى كانت بقنابل النابالم أو الصواريخ وذلك لإجبار الناس لدخول الملاجئ وكسر الأبواب والشبابيك وذلك لإحداث أكبر الأضرار في صفوف المدنيين الكوود تمهيداً لضربها بالسلح الكيميائي ليكون التأثير فعالاً.

٤. قدرتها على عزل مناطق معينة وحرمان العدو منها حيث تبقى الآثار السلبية لهذا السلاح لأوقات مختلفة تجعل الخصم لا يستفيد من تلك المنطقة. وتبقى آثارها السيئة لأجيال متعاقبة.

ونستطيع إضافة سبب آخر وهو التخلص من مصاعب نقل من هم في دائرة الاستهداف الجنائي إلى المجمعات القسرية ومن ثم إلى المقابر الجماعية وبعبارة أخرى جعل المدن الكبيرة مقابر جماعية .

من خلال الدراسات التي أجريت والمعلومات التي جمعناها من مصادر مختلفة فإن هناك أنواعاً متعددة من الغازات قد استعملت في حلبجة بما فيها نوع جديد يستعمل لأول مرة طور من قبل المختبرات والمصانع العراقية وخاصة منشأة المثنى التي ورد إسمها كثيراً في تقارير الأمم المتحدة إضافةً لورود إسمها في الوثائق التي قدمناها للمحكمة عند عرضنا أسماء الشركات المعولة للعراق وهو الكيميائي المزوج ذوالتدمير العالي الذي يشير إليه المتهم (علي حسن المجيد) في تسجيل صوتي موجودة بحوزة المحكمة جاء فيه "رأج نضربهم بالكيميائي الجديد القاضي وبالسلح الكيميائي الجديد اللي يقضي عليهم إنشالله" وقد تم تدمير أعداد كبيرة من هذه الأسلحة من قبل اللجان المشكلة من قبل الأمم المتحدة بعد حرب الكويت عام ١٩٩١، علماً بأنه لا يوجد علاج للشخص الذي يصاب بهذه الأسلحة مثلما ورد في أقوال الشاهد البروفيسور (كيرهارد فرانلن) الذي قام بمعالجة المصابين من الجنود الإيرانيين أثناء الحرب العراقية الإيرانية وقام بعدها بمعالجة عدد من أهالي حلبجة وأشار إلى حالة المصاب (كيوان) الذي تابعه إلى الفترة الأخيرة وقال في الجزء الأخير من

أقواله "نحن لا نستطيع أن نعمل لهم أي شيء وليس بيدنا أية حيلة لذلك أنا أشدد ومرة أخرى على ضرورة تحريم استخدام السلاح الكيميائي لأن الأثار التي يتركها على الإنسان لا يمكن إصلاحها".

وهناك عدة أنواع من الغازات الكيميائية كانت تصنع بشكل رئيسي في المنشآت العراقية وخاصة منشأة المثنى التابعة لهيئة التصنيع العسكري وكانت تحمل الرمز (٩٢٢) في المخاطبات والوثائق العسكرية لصيغ السرية على نشاطات المنشأة في حالة وقوع تلك الوثائق في أيدي اللجان الدولية أو الأطراف الأخرى حيث قدمنا في جلسة تدوين إفادة المتهم (صابر الدوري) وثيقتين فيها إشارة الى المركز المذكور وفي الوثيقة المرقمة (١٨٧١) في ٢٧ حزيران ١٩٨٤ ومن أهم أنواعها والتي استعملت في حلبجة:

١. غاز الخردل: هو عنصر كيميائي سائل يصدر بخاراً خملراً، ويسبب حروقاً وتقرحاً في الجلد المعرض. يؤدي الخردل الجهاز التنفسي عند استنشاقه، ويسبب التقيؤ والإسهال عند ابتلاعه، ويلحق أضراراً بالأعين والأغشية المخاطية، والرئتين والجلد والأعضاء التي يتولد فيها الدم. اخطر التأثيرات الطويلة الأجل تحصل بسبب كون غاز الخردل مسبباً للسرطان والتغيرات الوراثية. لا يوجد أي علاج له وقد استعملها الألمان ضد الروس في الحرب العالمية الأولى في الثاني عشر من تموز عام ١٩١٧ على الجبهة الغربية في منطقة (أبير) وقد أنتجت ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية ٢٥٠ الف طن من غاز الخردل ولكنها لم تستخدمها أثناء الحرب فكانت ألمانيا النازية أرحم على أعدائها من النظام العراقي إتجاه مواطنيها.

٢. النابون: سائل يتراوح لونه بين اللالون واللون البني وهو عامل مؤذ للأعصاب وتشمل عوارضه غشاوة البصر، وصعوبة التنفس، واختلاج العضلات، والتعرق، والتقيؤ، والإسهال، والقيبوبة، والتشنجات، وتوقف التنفس الذي يؤدي الى الموت.

٣. السيانيد: عامل كيميائي سام جداً يؤثر على قدرة استخدام الجسم للأوكسجين في حال استنشاقه أو ابتلاعه أو مسه لجلد الإنسان وتشمل عوارضه صعوبة التنفس، والتشنج، والقيبوبة و الوفاة خلال ثلاثين ثانية الى دقيقة واحدة .

٤. الزارين: سائل أو بخار لا لون له. تشمل عوارضه، غشاوة البصر، وصعوبة التنفس، واختلاج العضلات، والتعرق، والتقيؤ، والإسهال، والقيبوبة، والتشنجات، وتوقف التنفس

الذي يؤدي الى الموت. كما أظهر ذلك الهجوم بغاز السارين الذي قامت به جماعة "أرم شنويكيو" عام ١٩٩٥ في محطة القطاري طوكيو.

٥. في أكس: سائل زيتي لا لون له ولا رائحة وله مفعول دائم ويعتبر من بين أكثر المواد السامة التي تم إنتاجها حتى الآن. بإمكان مادة في إكس المتنقلة بالهواء ان تقتل بغضون بقائق، لكن إمتصاصه الرئيسي يكون عبر الجلد. تشمل عوارضه غشاوة البصر، وصعوبة التنفس، وإختلاج العضلات، والتعرق، والتقيؤ، والإسهال، والفيوبية، والتشنجات، وتوقف التنفس الذي يؤدي الى الموت. إطفافة لأنواع أخرى من المواد الكيميائية لاترى حاجة لنذكرها في هذه اللائحة، وبناءاً على أقوال المشتكين والشهود والإختصاصيين ومن الأفلام التي عرضت يظهر لمحكمةكم الموقرة أن جميع هذه العلامات قد ظهرت على الشهداء والمصابين الذين يعانون لحد الآن من نتائج إستعمال تلك الأسلحة المحرمة دولياً.

ويعد تدقيقنا لأفادات المتهمين لاحتظنا وروود إسم أحد الأشخاص من قبل المتهم (صابر الدوري) في الجلسة الثالثة والأربعون في قضية الأنفال والذي أفاد بأن هناك شخص يعمل في هيئة التصنيع العسكري ويدعى (محمود السامرائي) حيث كنا وفي فترة سابقة قمنا بجمع المعلومات حول عدد من المسؤولين عن الصناعة الكيميائية وكان المذكور أحد الأسماء التي أشير إليها وبصفة أحد المسؤولين الرئيسيين عن منشأة المثنى وقد استنتجنا من خلال افادة المتهم (صابر) أنه موقوف ويعد استفسارنا عنه من محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا وجدنا أنه يدعى(محمود فرج بلال السامرائي) وأنه أحد المتهمين الموقوفين في قضية الانتفاضة الشعبية لعام ١٩٩١ والمفردة أوراقه في الملف العرقم (١٧) ويحمل شهادة في الكيمياء العضوية وكان يعمل بصفة خبير في الرقابة الوطنية وتم تعيينه ونسب كأمر للصنف الكيميائي في الفرقة (١٦) وأصبح مديراً للبحوث في منشأة المثنى ومختراتها من العام ١٩٨٧ الى العام ١٩٩١ وتم تدوين إفادته إبتداءً بصفة شاهد وبعدها كمتهم وهناك إعتراقات عديدة ومهمة متعلقة بهذه القضية المنظورة أمام محكمةكم ولكي نبين للمحكمة الموقرة كيفية عمل منشأة المثنى المتخصصة في إنتاج الأسلحة الكيميائية تعرض لسيادتكم جزءاً من إفادته لكي يتبين للمحكمة الموقرة كيفية عمل منشأة المثنى والتي زودت الجيش العراقي بالسلاح الرئيسي المستعمل في حلبجة والمتخصصة في إنتاج الأسلحة الكيميائية أفاد المذكور "أن طبيعة منشأة المثنى هي

لصنع الأسلحة الكيميائية وأن المنشأة كانت تنتج عامل السارين والزرند بشكل رئيسي وأنتجت عامل التابون في بداية تأسيسها وغاز ال VX وال CS وكان يتم تعبئة مادة السارين والزرند بشكل قنابل مدفعية أو راجمات أو قنابل طائرات أو صواريخ قصيرة المدى (كراد) يتم تجهيزها حين الطلب الى الجيش ويكون ذلك بناءً على طلب من الجهات العليا" وتم تدمير أطنان منها من قبل الأمم المتحدة بعد تدمير المنشأة في حرب الكويت ويقول "أنا واحد من الألف من المنتسبين في منشأة العنسى وأن صميم واجبي يتحدد في عمل المختبرات ويكون إنتاج هذا العامل أو ذاك بنسبة غرامات إبتداءً وداخل المختبر ومن ثم قد يكون كيلوغرام واحد أو أكثر وإن هذه الأسلحة لا يمكن تخزينها لوقت طويل حيث يمكن أن يؤدي الخزن الطويل الى تلف وتحلل تلك المواد حيث لا بد من إستخدام البعض منها خلال أشهر والبعض الآخر سنين قليلة وكنا نسمع بحكم موقعنا في المنشأة باستخدام هذه الأسلحة خلال أعوام ١٩٨٧ و ١٩٨٨. ويقول: كان يتم إرسال هذه الأسلحة الى المنطقة الشمالية حيث كان يتم إرسال قنابل الطائرات الى القواعد الجوية وقنابل المدفعية والراجمات ترسل الى الوحدات الأرضية وكانت تستخدم طبعاً". ويضيف "أن هناك لجنة مختصة كانت موجودة في القيادة العامة للقوات المسلحة هي التي تخصص بطلب الأسلحة ومتابعة إستخدامها ونتائج الإستخدام وهذه اللجنة أغلبهم من ضباط الصنف الكيميائي وغيرها من صنوف القوات المسلحة" ويخصوص إستخدامها عام ١٩٨٨ في المنطقة الشمالية وكوردستان وحبلة وعمليات الأنفال فأن المنشأة كانت تنتج الأسلحة الكيميائية وتستخدم من قبل القوات العراقية أما بخصوص (حبلة) سمعت أن القوات العراقية هي التي قامت بالضربة وسمعت بأن العوامل التي استخدمت هي عوامل الأعصاب وهي عامل السارين" ويقول "أن القنبلة المعبأة بعامل كيميائي مستواه أقل من حيث الصوت ومن حيث الحفرة عن القنابل العادية وأن المادة المنفجرة فيها فقط تكفي للانفلاق وان الروائح المنبعثة من غاز الزرند تشبه رائحة التفاح أو التفاح المتفسخ أو الثوم أما السارين فله رائحة نفاثة مخدشة" ويتحدث عن (العامل المزروع) حيث "يتم خلط المادتين الكيميائيتين عند صدور الأمر بالقصف، ويكون تعبئه القنابل في المنشأة وبالنسبة للإستخدام ترسل الى القاعدة الجوية القريبة من المنطقة فعنلا للإستخدام في المنطقة الشمالية ترسل الأسلحة الى قاعدة الحوية العربة في كركوك ويتم تسليح الطائرات في تلك القاعدة بشكل إعتيادي لكي تستخدم في

الأهداف المرسومة لها وهذا هو سياق العمل" يظهر لسيادتكم مدى تطابق أقوال المذكور مع ما أدلى به المشتكون والشهود وخاصة الشاهد المحمي الطيار حول قاعدة الحرية أحد القواعد الرئيسية التي إنطلقت منها الطائرات ومشغلي الرادار اللذان أوضعا للمحكمة الموقرة كيف أن الطائرات العراقية إنطلقت وبأعداد غير طبيعية من القواعد الثلاث الحرية في كركوك والبيكر في تضاء بلد وقاعدة صدام في منطقة الكيارة بالعوصل وحدداً أسماء التشكيلات التي قامت بالقصف ويتضمن إفادة (محمود السامرائي) معلومات مهمة وعلمية ودقيقة ومفصلة منها ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية وإنتاجها ومنها ما يتعلق بكيفية إستخدامها والجهات المعنولة ويورد عدداً من الأسماء من المسؤولين عن تلك المنشأة.

ورغم بشاعة جرائم النظام البائد بحق الشعب العراقي عامة والشعب الكردي خاصة وإستعماله السلاح الكيميائي في الحرب العراقية الإيرانية، فإن المجتمع الدولي لم يحرك ساكناً لوقف تيار الدم وكبح جماح الدكتاتوريين على العكس كانت الماكينة الإعلامية وخاصة في الدول العربية تعمل على تجميل الوجه القذر لهذا النظام وتعتبره حامى البوابة الشرقية مما جعله يفالي في جرائمه بإتجاه شعبنا الكردي والشعب العراقي والشعب الإيراني أيضاً حيث إستعمل السلاح الكيميائي في جبهات القتال ضد إيران وخاصة عام ١٩٨٤ ضد الموجات البشرية الإيرانية خلال الحرب وضد المدنيين في الشهر الخامس من العام ١٩٨٧ في مدينة (سردشت) الإيرانية الكردية وأدى الى إستشهاد العشرات من المواطنين العزل وجرح الآلاف منهم وقبيله بتاريخ السادس والعشرين من شهر شباط عام ١٩٨٦ حضرت بعثة من الأمم المتحدة الى إيران بعد ان طالبت إيران التحقيق في شكواها حول إستخدام العراق للأسلحة الكيميائية ورفعت تقريرها وأكدت فيه أن العراق إستخدم الأسلحة الكيميائية في الحرب وخرقت إتفاقيات جنيف بإستعمالها هذا السلاح وتم إصدار قرار من مجلس الأمن يدين العراق لأول مرة.

لكن ذلك القرار كان قد صيغ بشكل مطاطي ولم يؤدِ الى إيقاف تلك الجرائم؛ بل إستمر النظام العراقي في إستخدامها وخاصة في حملات الأنفال من شهر شباط لغاية شهر أيلول ١٩٨٨ وقد إستعملت بشكل واسع وغير طبيعي في حلبجة وأن مصادر الأمم المتحدة تشير الى ان تقرير (هانز بليكس) المقدم الى مجلس الأمن بعد حرب الخليج وفي جلسته العلنية أشار الى إن اللجنة كشفت خمسة مواضع لإنتاج الأسلحة الكيميائية وأكثر من ٢٠٠ ألف تطفة

نخيرة و٤٠٠٠ طن من الأسلحة الضخمة و٢٠ ألف طن لم يعلن عنها العراق في لوائحه التي قدمها للأمم المتحدة تشمل على غاز في إكس VX وبي زي BZ وإن اللجنة دمرت ٧٦ صاروخا كيميائيا متقدما من صواريخ سكود و١١٣ رأساً تقليدياً و٦٠ قاعدة إطلاق ثابتة في درجات مختلفة من الإستعداد كما إنها دمرت مصانع ومعدات الأسلحة الكيميائية في مؤسسة العشي والمنشآت في الفلوجة التي أشرنا إليها وقدمنا أسماء عدد من الشركات التي تزود تلك المؤسسات بالمواد الأولية لصنعها والشركات التي بنت تلك المنشآت ومولتها و٤٨٠ ألف لتر من الزارين والثابون و٢٨ ألف قطعة نخيرة معبأة و١٢ ألف قطعة نخيرة غير معبأة وخمس وأربعون مادة كيميائية لإنتاج مصادر الحرب الكيميائية علماً أن العراق زود هذه اللجنة بألاف الصفحات عن برنامج الكيمياء كما زود اللجنة ب ٥٢٠ صفحة عن برنامج الأسلحة البيولوجية وإعترف بأنه أنتج سموم بولتولينيوم والانتراكس (الجمرة الخبيثة) وإن هذه البرامج قد أنتجت وينجاح ١٩ ألف لتر من سموم البوتولينوم (البكتريا السامة) و٨٥٠٠ لتر من الانتراكس و٢٢٠٠ لتر من الافلاكوكس وتم تعبئتها في رؤس الصواريخ وقذائف مدفعية الميدان ١٢٢ ملم و١٥٥ ملم كما أعد العراق صواريخ من طراز سكود لحمل الأسلحة البيولوجية. ويشير تقرير الأمم المتحدة الى انها دمرت مخزون البذير ومصانع الأسلحة البيولوجية. وقد دلت التجارب على ان الجيش العراقي إستخدم الأسلحة الكيميائية ويكثافه في الحرب العراقية الإيرانية وإضافةً لأقليم كردستان فقد إستعملها في الأهوار والمستنقعات في جنوب العراق وفي المناطق ذات التحصينات والدفاعات الرصينة التي لا يستطيع الجيش الوصول إليها فكانت تقذف بواسطة الطائرات أو المدفعية أو الراجعات كما حدث في حلبجة وبعد القصف الجوي بأيام تم قصف المدينة بالراجعات والمدافع الكيميائية، كما إستعملت غاز ال CS في محافظتي كربلاء والنجف أثناء انتفاضة ١٩٩١ حسب إقرارهم الضم الموقوف (محمود السامرائي).

والآن تأتي على دور كل متهم حسب مسؤوليته وإشراكه في هذه الجريمة البشعة

بالإضافة الى ماسوف نبينه لمحکمتمكم خلال شرحنا للوثائق:

أولاً المتهم (علي حسن المجيد) المعروف ب (علي الكيمياءوي) :

يلقب بالكيمياءوي ولم يكن يوماً عالماً كيميائياً أو خريجاً من كلية العلوم قسم الكيمياء وإنما حصل على هذا اللقب لضرره القوي والمدن الكوردية بالسلاح الكيمياءوي، كان نائب

ضابط في الجيش العراقي وبعد وصول البعث الى السلطة تدرج بالمناصب بسرعة البرق حتى وصل الى فريق أول ركن وهو أمر منافي للأعراف العسكرية في جميع جيوش العالم كونه كان من صنف (العسكريين المساعدين) وليس من صنف (الضباط) لمع نجمه بعد وصول (هدام) للسلطة وتريع في مسؤوليات عديدة وخطيرة.

لقد خول صلاحيات القيادتين القطرية ومجلس قيادة الثورة (المنحلين) وذلك لتنفيذ سياستهما في إبادة الشعب الكوردي وذلك بموجب القرار المرقم ١٦٠ في ٢٩/٣/١٩٨٧ ان صلاحية هذا المتهم في مكتب (تنظيم الشمال) كان أكبر من صلاحية أمانة سر القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية في وقتها حيث وضعت جميع الوحدات الإدارية والعسكرية تحت تصرفه في المنطقة وجميع الإمكانيات العادية لهذا الغرض ومنح الصلاحيات القانونية بما فيها إلغاء القوانين النافذة والتي تتعارض مع أهواء المتهم الحاضر ولم يقصر في عمله بل أثبت لسيده (هدام) أنه أحسن الاختيار ونفذ المهامات كما يجب بل وفي كثير من الأحيان تجاوز على ما أوجبه التعليمات من حيث الشدة والقسوة وإعترف صراحة في جلسة إستجوابه بأنه يتحمل جزءاً من المسؤولية عما حصل في حلبجة لكونه من أركان النظام البائد، وكل مسألة أمنية أو متابعة حصلت في كردستان العراق في تلك الفترة هو المسؤول عنها وإن إنكاره بالقيام بإصدار الأوامر العسكرية بضرب حلبجة أمام المحكمة ما هو إلا محاولة منه للتخلص من المسؤولية حيث ثبت من أقوال الشهود إقراره بالقيام بإعطاء الأوامر بضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية وقال "لو كان هناك سلاح أقوى لضربنا بها حلبجة... إلى آخره من الأقوال أن حلبجة قذرة ويجب رميها في البحر ويجب أن تبقى عميرة للتاريخ، مثلما جاء في إفادة الشاهدين (عبد اللطيف مولود) وتلاوة إفادة الشاهد المتوفي (محمد توفيق خوامراد).

وباعتباره الحاكم المطلق لأقليم كردستان آنذاك فإنه كان يعلم علم اليقين بعملية حلبجة بل انه أصدر كلمة الأوامر في القصف الكيماوي والتقليدي وأنه اكتسب من الخبرة في عمليات القتل والتدمير بما فيه الكفاية بعد ذلك ويصبح وزيراً للدفاع بعد نهاية الحرب عام ١٩٨٨ وثبت من الأشرطة الصوتية ان المتهم كان على علم بأنتاج الأسلحة الكيماوية وأنواعها وأكد أنه سوف يقوم باستعمال الكيماوي المزدوج الجديد عالي التدمير لا ليوم وإنما لأيام وأوفى بعهده واستعمل في حلبجة عناصر جديدة من مركبات الأسلحة

الكيميائية لم تكن معروفة سابقاً وأكد هذه الجهة الكثير من الخبراء ويفسر العدد الكبير من الضحايا كما ظهر لمحكمتكم الموقرة من خلال الأفلام المعروضة من قبل المشتكين والشهود والأفلام التي عرضها المدعي العام أو التي عرضناها أثناء عرضنا للوثائق، ولو فرضنا جدلاً ووضعنا احتمالاً واحداً في العليون إنه كان لا يعلم وحسب قول الشاعر (إن كنت تدري فتلك مصيبة..... وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم) فإنه لم يؤدي دوره في حماية أرواح الناس كمسؤول وقائد عسكري ومخول صلاحيات واسعة وفي جلسة استجوابه وتدوين افادته أمام المحكمة وفي معرض جوابه على أحد أسئلتنا حول الموضوع وتحدث المتهم عن الأسلحة الكيميائية في التسجيلات الصوتية والموجودة بحوزة المحكمة أجاب إن الفرض من تلك التسجيلات موللتخوير ومتعلقة بمحافضة دموك أثناء الإنتفاضة عام ١٩٩١ وهناك مثل عربي شائع يقول (ومن المصائب ما يضحك) حيث أن أقوال المتهم غير صحيحة لأسباب كثيرة منها:

أولاً: أن هذه التسجيلات عائدة لفترة الحرب العراقية الإيرانية وليس كما يدعيه المتهم أنها متعلقة بمحافضة دموك وفي فترة الإنتفاضة ويظهر ذلك من مضمون التسجيل الصوتي الذي يتضمن كيفية تعامل الجيش مع المواطنين بما فيها الضرب بالأسلحة الكيميائية لأيام وترحيل الساكنين وكيفية التعامل مع قوات الجحوش والمخربين ونقل المواطنين بحيث كل سيارات الله ما يكتفيهم حسب تعبيره .

ثانياً: أن المناسبة التي تحدث فيها المتهم هي في إحدى المؤتمرات العسكرية التي تتداول فيها المسائل العسكرية السرية لتحليل العمليات السابقة للجيش ووضع العمليات المستقبلية التي يجب المحافظة على سريتها ولا توزع على عامة الناس فالمتهم لم يكن مطرباً ليلقي على مسامعنا آخر إصداراته على شكل كاسيتات ليتداولها الناس .

ولم يكتفي المتهم بإصدار الأوامر بقصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية بل تابع العائدين بعد قرار العفو الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ وكان ضريحهم بالسلاح الكيميائي لا يكفي وأصدر تعليمات صارمة للجان الأمنية والدوائر المدنية والعسكرية للقيام بإجراءات غير قانونية وغير إنسانية يندي له الجبين ضد أهالي حلبجة العائدين بما فيها عدم قبولهم في الدوائر وعدم قبول أبنائهم في المدارس ومتابعتهم عن طريق المنظمات الحزبية ودوائر الأمن والإستخبارات ونستطيع أن نصنف مصير أهالي حلبجة بعد قصف المدينة كالاتي:

١. قسم منهم بعد عودتهم من إيران سلّموا أنفسهم عن طريق مركز عربيت القريب من السليمانية وتم تعيين بعض المجمعات للسكن فيها وكانت لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة مثلما أوضحه الكثير من الشهود منها مجمع (السلام) و(النص) و(بازيان) و(باينجان) وكانت تقع ضمن محافظة السليمانية. علماً بأن المطلوبين للعسكرية كان يتم إرسالهم لوحدهم دون السماح بالذهاب مع عوائلهم مثلما حدث للمشتكي (فخرالدين حاجي سليم) الذي إستشهد أربعة من أطفاله على الرغم من سلامة موقفه من الخدمة العسكرية زج به في الخدمة لثاية ١٩٩١/٥ وبعد مروره بتلك المآسي التي أوردها في شكواه.

٢. قسم منهم بعد تسليم أنفسهم رُحِلوا قسراً الى مجعبي (گردمچال) و(بترحوشتر) وهي منطقة نائية تقع في محافظة أربيل، وهنا لاننسى الإشارة الى شهامة ومساعدة أهالي أربيل حيث قاموا بعد سماعهم بجلب تلك العوائل والوضع المزري الذي يعيشونه بتقديم المستلزمات الضرورية لأهالي حلبجة المرحطين قسراً ، وكان المجمعان مراقبان من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة وكان الأهالي يخرجون من المجمع بوقفة عدم تعرض في نطاق محدود على أن يعودوا مساءً مثلما أوضحتة المشتكون والشهود وبقي الحال لغاية انتفاضة عام ١٩٩١ علماً بأن من يُلقى القبض عليه من أهالي حلبجة كان يُرحل بالقوة الى هذه المجمعات وقد عرض على محكماتكم إحدى الوثائق من قبل السيد المدعي العام والمؤرخة ٢٥/حزيران/١٩٨٩ حول إلقاء القبض على ٩٦ عائلة ونقلهم الى المجمعين المذكورين. وقد قمنا في الجلسة السادسة ويتأريخ ٤/شباط/٢٠٠٩ بتزويد المحكمة الموقرة بقائمة تضم أسماء خمسة آلاف عائلة من أهالي حلبجة تم إجبارهم للسكن في المجمعين المذكورين.

٣. قسم منهم سلّموا للدوائر الأمنية منها طواير السليمانية وتم الإستيلاء على جميع ممتلكاتهم الشخصية ونُقِلوا الى (نكره السلماان) وهناك توفي أو قتل عدد منهم ونجى عدد آخر بعد صدور قرار العفو وحضروا امام المحكمة ومنهم المشتكون (ستار حيدر) و(نجانم حمه صالح) و(سامان صادق) و(كه لاويژ آدم).

٤. قسم آخر بعد تسليم أنفسهم للقوات العسكرية عن طريق قسبة طويلة الحدودية وخاصة الذين سلّموا أنفسهم بعد قرار العفو نقلوا عن طريق المؤسسات الأمنية والاستخباراتية الى المحافظات الجنوبية وتم دفنهم في صحارى جنوب وغرب العراق ولم يظهر لهم أثر بعد ذلك،

وعلى سبيل المثال لا الحصر ورد اسم عائلة (حسين شاه) في إفاضة عدد من المشتكين والشهود وكذلك الشاهدة (روشنا عم) حيث أفادت أمام محكمتكم بأنه في اليوم الثاني لودتهم عاد ابن عم والدتها وهو ال الآن مجهول المصير بعد تسليم نفسه للمسلطات وهناك لعديد من أهالي حلبجة مفقودين لحد الآن لا يعرف ذويهم بمصيرهم المشؤوم.

٥. قسم من أهالي حلبجة لم يعودوا أصلاً ال العراق كونهم يعرفون بأساليب ونوايا النظام وقد عاد الكثيرين منهم بعد إنتفاضة عام ١٩٩١ ومنهم على سبيل المثال الشاهد الذي حضر ال محكمتكم (إسماعيل أحمد حسين) وبمناسبة ذكر هذا الإنسان فهناك موقف لهذا الرجل يستحق الوقوف عنده تحدث الشاهد عن مأساة وإستشهاد زوجته في حلبجة في القصف الأول من قبل الطائرات العراقية وكيفية انقاذأبنة ولجوهه ال إيران حيث قام بعد فترة بمداواة طيارين عراقيين لجأوا ال إيران وشرح كيف انهما كانا من ضمن الطيارين الذين قصفوا مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية ونرى مدى عظمة وتسامح هذا الانسان فبدلاً من التفكير في الإنتقام قام بمداواة جراحهم وودعهم دون أن يوجه لهم كلمة غير لائقة. هكذا كان تعامل للمجرمين مع الناس وهكذا كان تعامل هذا الانسان مع المجرمين حتى أن ابنه الذي تحدث عنه في شهادته ويدعى (أنس) هو الآن شاب سمع بما حصل له ولوالده من خلال المحاكمة. هذه عينة بسيطة وقليلة من أعمال المتهم الاجرامية ،فقد كان السبب الأول والمباشر لما حدث في حلبجة أثناء القصف الكيماوي وبعده ومالحق بأهالي من مآسي وأضرار لفترة طويلة ومازالست المعاناة مستمرة .فعلمه بالخطط العسكرية لضرب حلبجةأصدا ره الأوامر لتنفيذ تلك الخطط وأصراره على السير في ملاحقة المنكوبين ال آخر لحظة من حياتهم كل ذلك وغيره وغيره يضعه أمام المسؤولية الكبرى ممايستوجب أن يتحمل العقاب القانوني.

فرحان مطلق الجبوري :

أما بالنسبة للمتهم (فرحان مطلق) فكان مسؤولاً عن المنظومة الشرقية وفي فترة تنواب المسؤولية على المنظومة الشمالية وكان مسؤولاً عن كافة المعلومات سواء بالنسبة للعسكريين أو المدنيين ضمن الرقعة الجغرافية التي يعمل بها وكان يتبعه تسعة مراكز رئيسية عندما كان يترأس المنظومة الشرقية ومنها مركز في (جمجمال) ومركز في كل من (السليمانية) و(دوكان) و(حلبجة) و(درينديخان) و(كلان) و(الطون) و(صلاح الدين)

و(بيّنوجين)، هذه المراكز كانت تحت إمرة أمر لا يقل رتبة عن عميد أو عقيد وكان هناك أقسام مختلفة تابعة لهذا المركز كانت عملها تزويد المنظومة بالمعلومات بشكل مستمر حيث ان الإستمرارية كانت أحد المبادئ التي يعتمد عليها الإستخبارات فيها حيث يتوجب تزويد المنظومة والمديرية بالمعلومات أربع وعشرين ساعة بشكل مستمر وحسب أحوال أحد ضباط الإستخبارات العسكرية العراقية المتقاعدين الذي أكد أن المتهم كان لديه ميزانية مفتوحة وكان يقوم بإعطاء المبالغ المختلفة من ألف دينار الى عشرة آلاف وحتى مئات آلاف في ذلك الوقت الى الوكلاء والمأجورين والجواسيس وخاصة مجموعة من رؤساء العشائر المرالين للنظام ومجموعة من المختارين المرالين للسلطة من الذين باعوا ضمائرهم مقابل تلك المبالغ وكانت المنظومة عبارة عن أقسام متعددة تقوم بالتحري وكشف المعلومات والإستنتاج والترجمين والمحللين والمنظومة كان لها الدور الأهم حيث تقوم بتقديم المعلومات الدقيقة والمحصنة وتصدر هذه المعلومات الى مديرية الإستخبارات العسكرية العامة مباشرة أو عن طريق الشعب المختلفة التابعة للمعاونيات وان التعامل لاحقاً مع الهدف المعين أو الجهة المعينة تتم بناء على هذه المعلومات وان المديرية تعتمد بصورة أساسية على عمل المنظومات في إستحصال المعلومات وخاصة المدنيين أو مايتعلق بالمعارضين للنظام وحسب إعتراف المتهمين المنظومة عبارة عن مديرية عامة مصغرة كما أن المتهم كان متواجداً في السليمانية وكان له مقر جوال متقدم بالقرب من منطقة سيد صادق القريبة من حلبجة ومقر آخر في معسكر السلام في السليمانية وحسب إعترافه في الجلسة الخامسة والاربعون في قضية الأنفال في ٢٠٠٧/٢/١٥ اعترف بتواجده في السليمانية بناءً على طلب المديرية العامة للإستخبارات ولمتابعة مسألة إحتلال حلبجة من قبل الإيرانيين حسب افادته وشرح كيف لا يكون في المنطقة وإيران على وشك دخول السليمانية والدليل على قربه من محل الحادث تقاريره التي عرضت في المحكمة وتحليله لمعركة حلبجة والمعلومات الدقيقة فيها، علماً بأن تقاريره تتضمن إعتراقات عديدة بقصف حلبجة من قبل الطائرات العراقية إلا أنه يحاول بشتى السبل التخلص من المسؤولية عن طريق حجب هذه المعلومات وأن المتهم أقر في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ بعائدية جميع التواقيع له وان العمل الرئيسي والثابت أن المتهم كان يزود المديرية العامة وعن طريق المعاومات والشعب أو بشكل مباشر بأحداثيات المواقع التي كانت تقصف من قبل القوة الجوية والصنوف الأخرى والدليل على

ذلك ذكر احدثائية كل موقع بجانب كل اسم يشير اليه في تقاريره وتزويد المديرية بنتائج الضربات وتأثيرها وضحاياها لكي تستفيد منها الجهات العليا في العمليات العسكرية المستقبلية علماً بأن أمر مركز إستخبارات السليمانية والذي كان عضواً رئيسياً في اللجنة الأمنية في السليمانية والمسماة (لجنة مكافحة النشاط المعادي) كان مرتبطاً مباشرة بالمتهم وقاموا عن طريق اللجنة المذكورة بمتابعة أهالي حلبجة في المدن وإرسالهم الى المجمعات القسرية أو تسليمهم لدوائر الأمن... الخ من الإجراءات القمعية مع العلم بأنه ليس بالإمكان حصر دور الإستخبارات والمنظومة أو المتواجدين في الفياقق بشيء معين بل كانوا متواجدين في كل الهيئات والإتماعات واللجان المشكلة في الجيش وقد زدنا المحكمة الموقرة بكراس الإستخبارات التعموية التي تبين بشكل واضح أهمية ودور الإستخبارات في الجيش العراقي وفي عدة أماكن يشير الكتاب الى أهمية ودور المنظومة في تزويد المديرية العامة للإستخبارات بالمعلومات وبشكل مستمر فضلاً عن أن حلبجة تقع ضمن الرقعة الجغرافية الواقعة تحت سلطته. ان المعلومات الدقيقة التي قدمها المتهم كانت سبباً أو أحد أسباب ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية فهو مسؤول مباشرة عن ارتكاب تلك الجريمة. ومن المضحك المبيك أن يتجرأ عدد من أيتام النظام البائد ومن المستفيدين من العملية السياسية والديمقراطية في العراق ومن المتواجدين في مجلس النواب حالياً بتقديم عريضة لمحكمة الجنايات العراقية العليا متضمنة أن المذكور يستحق الاحترام والتقدير ناسين موقعهم في المجلس الوطني وان عملهم يعتبر تدخلا في القضاء جاهلين أولى بديهيات الحكم الديمقراطي وهو عدم تدخل السلطات التنفيذية والتشريعية في القضاء واننا على يقين بأن المحكمة الموقرة سوف لن تستمع الى هذه الأصوات النشازة من خارج المحكمة من المحسوبين على النظام البائد. ونقول لهم هل من العدل والانصاف التغاضي عن هذه الجريمة البشعة التي ذهب ضحيتها خلال لحظات أكثر من خمسة آلاف شهيد.

سلطان هاشم أحمد:

تدرج المتهم سلطان هاشم كضابط في الجيش العراقي وخلال الحرب العراقية الإيرانية أصبح أمر لواء فقائد فرقة فقائد فيلق ومعاون رئيس أركان الجيش وكان يشرف على الجبهات الشمالية عام ١٩٨٨ وعضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة وكان محل ثقة (مدلم) وهو المشرف الفعلي على الفيلق الأول وفي الشهر الأول من العام ١٩٨٨ تواجد في

الفيلق الأول بصفة (معايشة) حسب ما هو ثابت في خط خدمة وذكر اسمه خلال شهر آذار في مكاتبات رئاسة أركان الجيش بإعتباره رديفاً لقائد الفيلق الاول إلا أنه القائد اللغلي في الجبهات الشمالية والدليل على ذلك عند زيارة المعدم (صدام حسين) لمدينة السلبيمانية بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٨ كان عنوان تلك الجرائد السيد الرئيس يزور مدينة السلبيمانية وقائد الفيلق الأول يستقبل السيد الرئيس) ويظهر مع رئيس النظام البائد في ثلاثة أماكن مختلفة الأول عند نزوله من الطائرة والثاني مكان يبدو أنه مكتبه ومقره والثالث مع المتهم الهارب محافظ السلبيمانية والمعروف أن العراق في تلك الفترة كانت تخوض حرباً طاحنة مع إيران وكانت تعتمد بشكل رئيسي على السلاح الكيماوي وتستعمله في كافة الجبهات وظهرت نتائج إستعمال هذا السلاح الفتاك في التلفزيون العراقي الرسمي وكانت تظهر بوضوح في عرض تلك الأفلام تحت عنوان (صور من المعارك) وإن قادة الفيالق لابد وأن يكونوا مطلعين على كمية ونوعية تلك المواد لإستعمالها عند الضرورة وإن الدليل الآخر كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ١٨٣ بتاريخ ٢٠/٣/١٩٨٨ مخاطباً المذكور ومتضمناً التحسينات الدفاعية في منطقة حلبجة وبالقرب من جسر (زلم) ومنطقة (سيد صادق) المعاقبة لحليجة وقد اعترف المتهم بأنه تسلم قيادة الفيلق الأول بشكل رسمي في بداية نيسان ١٩٨٨ كما أن المتهم زود المحكمة بكتاب رئاسة الجمهورية المرقم (٣٣٥) والمؤرخ في ٧/٤/١٩٨٨ المتضمن نقله بشكل رسمي الى قيادة الفيلق الأول ظناً منه أن ذلك يخلصه من المسؤولية عن الضربة الكيماوية أو تدمير وتفجير مدينة حلبجة بعد إستعادتها من قبل القوات العراقية وبعد إنسحاب القوات الإيرانية دون حصول معركة في أواسط تموز ١٩٨٨ حيث ثبت من أقوال الشهود والمشتكين والصور والأفلام التي عرضناها أثناء الجلسات أن التدمير الأوسع بعد قيام الطائرات العراقية بقصفها يوم ١٦/٣ والأيام التي تلتها قد تم بعد عودة الجيش للدواعي إليها حيث جرى تفجير البيوت والدوائر والمحلات بشكل منظم من قبل المختصين وجهد الهندسة العسكرية العراقية كما ثبت هذا من خلال أقوال الشاهد (شاراس عابد أكرم) الذي كان جندياً في الفيلق الأول وحدد الفرقة التي قامت بالتدمير وهي الفرقة ٣٦ التابعة الى الفيلق الأول الذي يقوده المتهم (سلطان هاشم أحمد) التي كانت تأتي من (دربندخان) وأبرز عدداً من الكتب تثبت تواجده في محل خدمته وإن المتهم (سلطان هاشم) أثناء إستجوابه في قضية الأنفال أشار الى تواجد تلك الفرق بالتفصيل ضمن الفيلق الأول وهناك

تطابق تام بين أقوال الشاهد والمتهم من هذه الناحية، وثبت من خلال شهادة الشاهدين (تاراس عابد) و(تختجام حمه صالح) أن المدينة قصفت بالمدافع الكيماوية والتقليدية بعد التأريخ الذي يدعيه المتهم وهو الشهر الرابع أي بعد أن إنتقل رسمياً لقيادة الفيلق وثبت أيضاً من أقوال الشاهد (عمر عنایت) أنه قام بالعودة الى حلبجة خلال مدة الشهرين لتواجده في إيران وكانت لداره موقعا مميزاً ومعروفاً من قبل الكثيرين من أهالي حلبجة، قد تم تدميرها من قبل القوات العراقية بعد إنسحاب القوات الإيرانية في تموز ١٩٨٨ وأخبره أحد الجنود أن أبواب وشبابيك داره تم نقلها من قبل الأمر الى العمارة وتستطيع محكمتكم الرجوع اليها للتأكد من المعلومات الواردة في إفادته وان الجيش العراقي وعند ترؤس المتهم للفيلق قام بتدمير وتفجير المؤسسات الحكومية والخدمية ومنها معمل تنقيح التبغ في حلبجة وكانت تتكون من أربعة طوابق كانت قائمة عند إنسحاب الإيرانيين منها والمستشفى العام والمدارس والمؤسسات وأكثر من ١٨٠٠ داراً سكنياً وكان الغرض منها محو آثار المدينة كما أن هناك نقطة أخرى وهي أن الحلبيجين وبعد اصدار العفو بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ كان يتسلمهم الفيلق الأول من الحدود العراقية الإيرانية بالقرب من قرية (طويلة) الحدودية وكان يتم تسليمهم الى مركز (عربت) بالقرب من السليمانية وسلم العديد منهم الى أمن وطواريء السليمانية الذي تم تعذيبهم فيها نفسياً وبدنياً ونُقِل قسم منهم الى (نكره السلطان) وقدم الكثير من الحلبيجين حياتهم فيها وكان أول شخص قتل على يد المجرم (عجاج أحمد هزنان التكريتي) إسمه (الله كرم مير أحمد عزيز) حسب ما ورد في أقوال الشاهد (ستار حيدر عبد الكريم) وثبت أن الكثير من العوائل من أهالي حلبجة وحسب أقوال الشهود لم يظهروا بعد ذلك ولحد الآن ومنهم عائلة (حسين شاه) وآخرين دفنوا في صحاري الجنوب في العقابر الجماعية والتي تنكشف مقابر جديدة يوماً بعد يوم بحيث أصبح العراق عبارة عن مقبرة جماعية للمواطنين العراقيين ضحايا حملات الأنفال وإنتقام السلطة من المعارضين وقمع الإنفاضة الشعبية في ربيع عام ١٩٩١ وأهالي حلبجة والمعتقلين من الأحزاب الدينية والعلمانية وغيرهم من العراقيين الشرفاء الذين لم يرضوا بمنهاج الدكتاتورية. ان وفاء المتهم (سلطان هاشم) للمعدوم (صدام حسين) لم يكن له حدود فهو من دون قيادات حزب البعث والقيادات العسكرية بقي معه ليوم سقوط الصنم في ساحة الفردوس حيث ظهر ذلك اليوم مع المعلوم (صدام) في الأعظمية بتاريخ التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وهو يعمل رشاشة

كلاشينكوف من وراء المذكور ويعمل بصفة حماية للقائد الضرورية وقد عرضنا لسيادتكم في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ تلك المشاهد في بداية عرض الأقسام. نستنتج من مواقفه أنه كان يؤيد ما كان يقوم به (صدام) ضد الشعب العراقي عامة والشعب الكوردي خاصة كما إستغل المعدم (صدام) الخبرة العسكرية للمتهم في كردستان في تنفيذ سياساته في كردستان العراق وإيادته شعبي، كما حصل في حلبجة وأن أعمال المتهم كقائد عسكري في كافة عمليات الإبادة الجماعية وتنفيذه كالة أوامر(صدام حسين) دون وعزم من ضمير وأقنونه تجعله تحت طائلة القانون.

صايرعبدالعزيز الدوري:

لقد ترأس المتهم أخطر جهازين قمعيين في عهد النظام البائد (الإستخبارات والمخابرات) حيث عُرف تلك الفترة التي ترأسها المتهم للجهازين بإرتكاب أفظع الجرائم بحق الشعب الكوردي بشكل خاص والشعب العراقي بشكل عام وتنقل المتهم في مراكز حساسة أبان الحكم البائد مدير إستخبارات ثم مدير مخابرات، فمحاظف كريلاه فيفغاند وأفظع الجرائم أرتكب بحق العراقيين عند ترؤسه للجهازين القمعيين (الإستخبارات والمخابرات) ببدءاً بالقصف الكيماوي على مناطق كردستان عام ١٩٨٧ وعمليات الأنفال السيئة الصيت من شباط الى أيلول ١٩٨٨ مروراً بالجرائم المرتكبة في إنتفاضة شعبان وآذار ١٩٩١ وجريمة تخفيف الأهوار وصولاً لجرائم الشعبية الخامسة والإغتيالات السياسية وعلى سبيل المثال لا الحصر إغتيال الشيخ (طالب السهيل) الذي إستشهد في الثالث عشر من نيسان ١٩٩٤ على يد المخابرات العراقية في بيروت وبناءً على أوامر من المتهم والمشرف على العملية والمتهم بحكم موقعه أثناء قصف حلبجة ومن الوثائق المبرزة في هذه القضية أو قضية الأنفال أنه كان يعلم بكميات ونوعيات إنتاج السلاح الكيماوي وكيفية إيقاعها أفدح الخسار وقد أبرزنا أثناء المحاكمة كتاباً من مديرية المعدات الفنية التابعة لنادرة المتهم برقم (ش١٠١) والمؤرخة الأول من آذار عام ١٩٨٨ أي قبل ضربة حلبجة بخمسة عشر يوماً يشرحون فيها الطرق المتبعة من قبل الأكراد من أجل الوقاية من الأسلحة الكيماوية وهناك كتب عديدة تلقاها المتهم من المنظومة الشرقية و المصانير الأخرى العديدة التابعة له حول الخسائر الواقعة بين المدنيين وأهالي حلبجة وكان المتهم أحد أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة وقد أنكر المتهم علمه بجريمة حلبجة وسماعه من إحدى الإذاعات بالحادث على

الرغم من تزويده بالمعلومات الدقيقة من خلال إستخبارات الفيالق أوالمنظومات أو المصادر الأخرى التابعة له بشكل مستمر ودون إنقطاع وثبت من مجريات القضية ان أية ضربة جوية أو عملية إستطلاع جوي لا بد وأن تمر من خلال مديرية الإستخبارات العسكرية العامة والإستخبارات الجوية التابعة لمنظومة مديرية الإستخبارات العسكرية العامة حسب ما أفاد به الشاهد المحمي الطيار وأوضح فيما يتعلق بالإستطلاع فان الإستخبارات تقوم بتنظيم زووم الكاميرا الى آخره من الأعمال الفنية وعند توجيهنا سؤال للمتهم عن طريق المحكمة الموقرة حول طلب الفيلق للإستطلاع الجوي للطائرات لا بد وأن تمر عن طريق المديرية أكد المتهم هذه المعلومة وثبت من أقوال الشهود والوثائق قيام طائرات الإستطلاع بالطيران في المنطقة لأغراض الرصد وتصوير المنطقة قبل وبعد الضربات الكيميائية كما إعتبرف المتهم سابقاً وبئ قضية الأنفال بأن أحداثيات القصف والترابيع للأماكن تحدهاالإستخبارات للقوة الجوية والجهات الأخرى التي تطلبها وتعطي نتائج الضربة للجهات الأخرى كما أن المنظومات والمراكز التابعة لها كان لهم دور كبير في إستلام العائدين وتسليمهم لدوائر الأمن ومتابعة جمع الحليجيين في أماكن معينة وكانت للإستخبارات دور كبير في اللجنة الموجودة في القيادة العامة للقوات المسلحة المتعلقة بإستعمال السلاح الكيميائي حيث كان من واجبهها تحديد الأهداف وإعطاء النتائج للقيادة العامة كما كان هناك سرية إستخبارات في كل فيلق أحد أعضائها ممثل عن الصنف الكيميائي وكان هناك وحدة إستطلاع كيميائي تابعة للإستخبارات مهمتها متابعة إستعمال السلاح الكيميائي سواء قبل الإستعمال أو بعدها وقد تمننا للمحكمة الموقرة كراساً صادراً من مديرية الإستخبارات في العام ١٩٩٠ الذي ترأسه المذكور والمتضمنة هذه الحقائق ويبين دور الإستخبارات في ذلك الوقت كما أن جميع الكتب والوثائق المتعلقة بالسلاح الكيميائي لا بد أن يكون إما موجهاً للإستخبارات أو ترسل نسخة منه الى الإستخبارات فليس هناك جهاز ضالع في الأسلحة الكيميائية كضلع الإستخبارات وكان له دور آخر بعد إستلامه جهاز المخابرات وهو إرسال كتاب الى رئيس النظام البائد حول قيام المدان (فرانس فان أنرات) المحكوم في هولندا لتزويده العراق بالأسلحة الكيميائية يطلب فيها إمتيازات وراتب للمذكور كونه زود العراق بأسلحة كيميائية وبأسعار قليلة مقارنة بالجهات الأخرى المزودة للعراق بالسلاح الكيميائي ويظهر بأن المتهم كان على علم بأسعار صفقات الأسلحة الكيميائية وإلا فكيف يعلم بأن الأسعار التي عرضها المذكور

قليلة مقارنة بالجهات الأخرى. وهكذا نأخذ جميع وحدات وتشكيلات الجيش العراقي بما فيها القوة الجوية وطيران الجيش والمدفعية والراجمات كانت تقوم بقصف المرافق بناء على تقارير الاستخبارات التي كان يترأسها المتهم المذكور فكان على دراية تامة بكل الامور ومشاركا في اتخاذ جميع القرارات ومنها قرار ضرب حلبجة فهو مسؤول مباشرة عن تلك الجريمة البشعة.

كما أن المتهمين الاربعة مدانين في قضايا سابقة بأحكام مختلفة ما بين الاعدام والسجن مدى الحياة والسجن المؤقت لفترات مختلفة وان سبق الحكم على المتهمين يعتبر ظلما مشددا للمتهمين وان هذا المبدأ أكدته عليه هيئتك في نص ومضمون قرار تضية الانفال اطالة لظروف مشددة عديدة منها استعمال السموم واستغلال ضعف قدرة الضحايا في دفع الخطر والدفاع عن أنفسهم وأسباب عديدة أخرى نترك تقديرها للمحكمة.
موافق مشرفة:

هناك الكثير من المفكرين والمثقفين العرب وغير العرب الذين لم يتأثروا بالعاكنة الإعلامية العراقية التي كانت تساندها كروبونات الرشوة والنفط ويقوا على إنسانيتهم ووقفوا بجانب الحق والعدل والمظلومين وعلى سبيل المثال وليس الحصر شاعر العرب الأكبر (محمد مهدي الجواهري) و(كاظم حبيب) إبن كربلاء المقدسة والدكتور (منذر الفضل) إبن النجف الأشرف و(شاكر خصباك) إبن بابل وآخرين وأكدنا في السابق ونؤكد الآن أن خصومتنا تنحصر في الدفاع عن حقنا ضد قادة النظام البائد ومن ضمنهم المتهمين الحاضرين وشركائهم دون إخواننا العرب الذين تربطنا بهم روابط عديدة ومشتركة منها العين والوطن والمصير المشترك ولا يفوتنا ما عانوه من النظام البائد من خلال جرائم بشعة يندى لها جبين الإنسانية ولا تنسى المفكر العراقي والعربي الكبير إبن بغداد (هادي العلوي) حيث أعلن برأئته الشهيرة لأطفال كردستان وبعد ضرب حلبجة بالأسلحة الكيميائية والتي جاء فيها "أيها الطفل الكردي المحترق بالغاز في قريته الصغيرة، على فراشه أو في ساحة لعب هذه براءتي من دمك أقدمها لك. معاهداً أياك ألا أشرب نخب الأمجاد الرومية لجيوش العصر الحجري. ولا أمد يدي الى واحد من أنظمة العصر الحجري. أقدمها لك على إستحياء ينتابني شعور بالخجل منك ويجلثني شعور بالعار أمام الناس إني أحمل نفس هوية الطيار الذي إستبسلك عليك وليت الناس أراحوضي منها حتى يوفروا لي براءة حقيقية من دمك

العزیز انا المفجوع بك الباکي عليك في ظلمات ليلي الطویل. في زمن حکم القذاب البشرية الذي لم نعد نملك فيه إلا البكاء. اقبلها مني أيها المغفور فهي براءتي اليك من هويتی". ان هذه الكلمات هي شهادة انسان صاحب ضمير، أدليت بحق، وهي بالأضافة الى كونها دليل على ارتكاب الجريمة فهي وصف واقعي لحقيقة المأساة.

الأدلة الثبوتية لجريمة حلبجة:

وفيما يتعلق بالأدلة المتوفرة لدينا والمقدمة ضمن أوراق القضية لإثبات هذه الجريمة وفاعليها وشركاءها ومموليها نسوق لمحکمتم المحترمة بعض الأدلة كمايلي:

أولاً: الوثائق التحريرية: ان رئيس النظام البائد وأعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة ورياسة أركان الجيش والإستخبارات العسكرية والمتهمةين العائلين امامكم على رأس تلك المؤسسات العسكرية حاولوا بشتى الوسائل إخفاء إنتاج وإستعمال السلاح الكيميائي ربهوا في أكثر من مرة في كتبهم ومراسلاتهم على توخي الحذر في الإشارة الى السلاح الكيميائي وان المعدم(صدام حسين) كان حريصاً على عدم توقيع أي كتاب بنفسه متعلقاً بهذا السلاح وإنما كان يتحرك الأمر لأمين سر القيادة العامة للقوات المسلحة أو سكرتيره وتكتب عليها سري للغاية وشخصي وكمثال الوثيقتان الأولى والثانية التي عرضت على المحكمة وان الوثائق التي اطلعت عليها المحكمة تثبت أن العراق كان ينتج ويستعمل الأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً وفعلاً إستعملها بدون رادع وبشكل مكثف ضد المدنيين في حلبجة، ونشر مضمون عدد من الوثائق ودلالاتها كإحدى أدلة الإثبات على المتهمةين:

الوثيقة الأولى:

المرقمة ٢٧٠٤ والمؤرخة لأول من تشرين الثاني عام ١٩٨٣ تثبت ان العراق كان يقوم بصنع سلاح ذات قوة تدميرية عالية والكتاب معنون الى مديرية الصنفه الكيمياري وقامت بإرسال نسخة الى مديرية الإستخبارات العسكرية العامة مذكورة فيها (كتابكم السري للغاية والشخصي ومستعجل م ١ ١٤١٧٣ في ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٣) يظهر من الكتاب ان من أولويات الإستخبارات العسكرية العامة متابعة إنتاج السلاح الكيمياري وكمياته وأنواعه لحين إستخدامها كما حدث في حلبجة .

الوثيقة الثانية:

المرقمة ٢٧٠٣ المؤرخة الأول من تشرين الثاني ١٩٨٣ من أمانة السر للقيادة العامة للقوات المسلحة معنونة الى قيادة الفياثق يؤكد في مضمونها على عدم اللجوء الى المكاتبات والكتابة بخط اليد إذا ما دعت الحاجة عند ذكر العوامل الكيميائية وإن الوثيقة دليل على أن قادة الفياثق والعسكريين ومنهم المتهمون الحاضرون لديهم إطلاع تام على الأسلحة الكيميائية ويزودون بالمعلومات حول الكميات المتيسرة ونسخة من الكتاب موجهة الى الإستخبارات العسكرية اشارة الى كتابهم السري والشخصي الى آخرة من الوثيقة.

الوثيقة الثالثة:

وهي من أهم وثائق القضية وصادرة من رئاسة أركان الجيش برقم ١٥٣ ومؤرخة في ١٦/٣/١٩٨٨ كما يظهر من الوثيقة فأن رئاسة أركان الجيش البائد آنذاك حاولت يوم القصف الكيمياري إخراج قواتها من حلبجة والمناطق المجاورة لها حيث جاء في مضمونها (لتجنب احتمالات عزل القطعات نسبنا سحب الفرقة ٤٣ المتواجدة في عنب وزمقي) والقصد منها القطعات المتواجدة شمالي وغربي حلبجة بإتجاه بحيرة (دريندخان) في منطقة (توقوت) أي الإتجاه غرباً نحو القطعات الخلفية العراقية تمهيداً لسحبها بمختلف الوسائل منها الزوائد الى جهة تواجد القوات العراقية مثلما جاء في الفقرة الأولى من الكتاب وفي نفس الوقت أمر بقصف حامات مدينة حلبجة ومنطقة (كاشي كرويشكان) ووادي (ظلم) و(خورمال) خلال عملية التقدم. فأن هذا الكتاب يحد ذاته هو البدء بالفعل في ارتكاب الجريمة وتمهيد لقصف حلبجة بالسلاح الكيمياري وإن الكتاب دليل على أن قيادة القوات العراقية كما أشار اليه المتهم (فرحان مطلق) في تقريره المؤرخ الثامن عشر من آذار أن القيادة تدفقت السيطرة

بشكل كامل على القطعات وصدر أمر الإنسحاب في وقت تواجدت فيه قوات كبيرة في قاطع حلبجة وان مقر الفيلق قطع كافة المواصلات السلوكية مع قضاء حلبجة والكثير من الأسباب والدلائل تشير الى انه كان هناك مؤامرة تحاك ضد أهالي حلبجة وان الفرصة مؤاتية للنظام للانتقام من أهالي حلبجة التي أبت الخضوع للنظام البائد ومن أجل التغطية على الهزيمة المنكرة والمذلة التي حلت بقطعاته في تلك المنطقة حيث حاول النظام البائد عام ١٩٨٧ الشروع بترحيل القضاء ونواحيه وقراه وجمعها في مجمعات سكنية إلا ان الأهالي إنتفضوا وقام عدد كبير من المواطنين بالجوء الى إيران لم يعودوا لحين إنتفاضة عام ١٩٩١ وقام النظام على أثره بجمع الجرحى في مستشفى حلبجة وتم أعدامهم بصورة وحشية ولا إنسانية بأمر مباشر من المتهم (علي حسن المجيد) كل الدلائل تشير الى أن ماحدث لحلبجة كان مدبراً لها وتدخل ضمن البرنامج العام لإبادة الشعب الكردي حيث بدأت مرحلة جديدة وهي صعبة نقل أهالي المدن لكثرتهم الى مركز تجميع المرحلين في (طوبزوا) ومن ثم الى المقابر الجماعية لتصفيتهم حيث قرروا ان تكون المدن الأهلة بالسكان مقابر جماعية.

الوثيقة الرابعة:

الوثيقة المرقمة ١٧٧/١٢/١ والمؤرخة ٢٠ آذار ١٩٨٨ والمعنون (توجيهات) وهي عبارة عن أوامر المعدوم (صدام حسين) في إجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ١٩ آذار ١٩٨٨ والفقرة الثانية منها أشارت الى قاطع شرقي (دريندخان) وهي الرقعة الجغرافية العائدة للمتهم (سلطان هاشم أحمد) بالاستمرار في ضرب العدو والمضربين بنار المدفعية والقوة الجوية ويشير الى عدم إعطاء الفرصة للإستقرار أو إنقطاع الأنفاس و يفضل الضرب بالعنق الخصاص بالمدفعية ليلاً ويشكل مياغت أو تطعيم ضربات المدفعية الإعتيادية بضربات العقاد الخاص والقصد منها تجمع الأهالي بعد عودة المواطنين الى بيوتهم ليلاً وخاصة الذين كانوا يبحثون عن ذويهم .وجاء في الفقرة الرابعة من الكتاب المذكور إستغلال العبر والدروس من هذه المعركة لكي نمنع وقوع الأخطاء مرة أخرى وفيه إعتراف صريح بأنهم أخطأوا بضرب حلبجة ولم يحسبوا عواقب إستعمال السلاح الكيماوي ضد المدنيين.

وجاء في الفقرة الخامسة منها المطلوب الآن قادة بمعنى الكلمة وليس ناس طبيين فحسب... إلخ. فان المعدوم صدام وأعضاء القيادة العامة بما فيها المتهمين الحاضرين قد

جردوا الجنود وضباط الجيش العراقي من إنسانيتهم فكانوا يفعلون أي شيء ويقتلون أية جريمة دون إهتمام بالنتائج كما حدث في حلبجة والأنفال والأهوار وبعدها بإحتلال الكويت... إلخ من السلسلة الطويلة من جرائم النظام المباد بحق الشعب العراقي والشعوب المجاورة وكان يتم إرسال نسخة من الكتب المهمة في كثير من الأحيان وخاصة المتعلقة منها بالسلاح الكيماوي الى سكرتير رئيس الجمهورية والذي كان مطلعاً بشكل دائم على المسائل المتعلقة بالسلاح الكيماوي وسكرتير رئيس الجمهورية مرتبط مباشرة برئيس الجمهورية ولا يخضع لأوامر ديوان الرئاسة .

الوثيقة الخامسة:

البرقية العرقمة ٦٧١ في ١٩٨٨/٣/٢٠ وهي برقية سرية وفورية من المنظومة الشريفة التي يرأسها المعتم (فرحان مطلق) متضمنة تكبد العدو الخسائر التالية نتيجة الضربة الكيماوية وإشارة الى قتل ٢٥٠٠ مدني من أهالي حلبجة وعدد كبير من الجرحى؛ وهي إعراف صريح بضرب حلبجة والخسائر الناتجة عنها، ومتابعة المنظومة لألق التفاصيل في حلبجة بواسطة عملائها وجواسيسها وتقوم بإرسالها الى المديرية العامة حيث كان تتم معالجة الأهداف والمواقع التي تذكر من المصادر اما بالعناد الخاص أو التقليدي أو المدفعية وتلاحظ أن المنظومة أعطت إحدائيات كل موقع جاء المصدر بذكرها مثلاً قرية (عنب) إحدائياتها (٩٢٩٦) الذي وقع فيه أفدح الخسائر وجاء ذكره على لسان العديد من المشتكين والشهود منهم الشاهد التركي (رمضان أوسترك) وقرية (باموك) ٩١٩١... إلخ من المواقع المذكورة في البرقية. حيث أن مثل هذه التقارير قبيل أو أثناء أو بعد الضربة ساهمت في تحديد الأهداف المطلوب قصفها وقد إطلع سيادتكم على الأفلام والصور التي ظهر فيها قرية (عنب) وكما إطلعتم أثناء الكشف على المقابر الجماعية المتواجدة فيها والتي تبين مدى وكمية الأسلحة التي أستخدمت ضد الأهالي المسالمين.

الوثيقة السادسة:

البرقية العرقمة ٤٧٩ في ١٩٨٨/٣/٢٢ عبارة عن كتاب من ديوان وزارة الدفاع الى رئاسة أركان الجيش وقيادة القوة الجوية والدفاع الجوي وطيران الجيش ورئاسة الجمهورية /السكرتير وأمانة السر في القيادة العامة للقوات المسلحة ودائرة جهاز الأمن الخاص من اللواء البحري الركن (عبد محمد عبدالله) عن أمين السر العام لوزارة الدفاع نلاحظ بأن هذا الكتاب

مرجه الى هذه الجهات العديدة ومذكورة في الكتاب العتاد الخاص وإستعماله في جبهة الفيلق الأول هذه المنطقة التي كانت تسكنها أكثر من مائة ألف شخص من الأكراد وتاريخ الكتاب (٣/٢٢) وثبت من أقوال الشهود والمشتكيين أنه بعد هذا التاريخ كان هناك قصف على مناطق حلبجة المختلفة وهناك نقطة أخرى أن إستعمال السلاح الكيميائي في تلك الفترة كان يتم بعلم الجهات المذكورة والدليل على ذلك توجيه الكتاب اليهم وإعلامهم باستخدام العتاد الخاص وإن المتهمين لديهم مسؤوليات كبيرة ومعلومات عديدة ويقومون بحجب وإخفاء هذه المعلومات عمداً عن المحكمة لحد الآن.

الوثيقة السابعة:

المرقمة ٤٢٤ في ١٩٨٨/٣/١٨ وهي عبارة عن كتاب من منظومة الإستخبارات الشرقية ويتوقع المتهم (فرحان مطلق) وهي عبارة عن ملاحظاته عن الأسباب التي أدت الى حدوث ما حصل في حلبجة قبل شرح الوثيقة ومضمونها هناك ملاحظة على أقوال المتهم (فرحان) في مرحلة التحقيق وهذه الوثيقة وتحليله لما حصل في حلبجة نلاحظ بأنه جاء في افادة المتهم أمام السيد قاضي التحقيق بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٦ وفي الصفحة الثانية منه وبعد سؤال القاضي عن معلوماته ومحدث في حلبجة أفاد بالحرف الواحد "أن حلبجة تبعد عن مركز محافظة السليمانية حوالي (٨٠) كيلومتراً وإذا ما أردنا إرسال متعاون معنا الى حلبجة لجمع المعلومات عن ما جرى في حلبجة فإنه يحتاج الى مالا يقل عن خمسة عشر يوماً" بينما في هذه الوثيقة هناك تفاصيل دقيقة عن ما جرى في حلبجة وأسباب ما حدث والوحدات العراقية المتواجدة وكيفية الإنسحاب... إلى آخره من المعلومات الدقيقة نلاحظ بأن المتهم كان على علم بأن التفاصيل في المنطقة والتقرير تناقض أقواله في مرحلة التحقيق وإدعائه بأنه لم يكن لديه علم حول ماحدث في حلبجة بينما إعترف أثناء عرض الوثائق وفي الجلسة السابعة عشرة أن جميع التواريخ تعود له فحاول بشتى السبل إخفاء المعلومات وقبل فترة إتصلنا بأحد الضباط المتقاعدين في جهاز الإستخبارات في تلك الفترة وأوضح لنا بأن المتهم المذكور لديه صلاحية المدير العام في المنطقة وحتى من الناحية المالية كان لديه صلاحية صرف أي مبلغ لأية معلومة وكان في تلك الفترة متواجداً في مدينة السليمانية وبالذات في معسكر السلام وبعد مراجعتي لأقواله في الجلسة الخامسة والأربعين بتاريخ ١٥ شباط ٢٠٠٧ في قضية الأنفال نرى أن المتهم إعترف بتواجده في السليمانية وجاء في إفادته وفي محضر

الجلسة وجواباً لسؤال المحكمة "صدقني أجابيك بشكل أمين وصريح المنظومة شعبة الأكراد أنا قلت لك هم (ضابطين) ونائب ضابط واحد وفي عام ١٩٨٨ أنا كان مقرري الجوال في السليمانية يعني رحت للسليمانية لان حلبجة سقطت ومعظم المناطق المجاورة سقطت والإيرانيين أصبحوا على وشك دخول السليمانية يعني أنا أتوك واجمبي الرئيسي وأذهب أتابع الأرتال التي تتقدم على (دهوك) وعلى (زاخو) و(قلعة دزه)". وعكس لما أفاد به أمام المحكمة بأنه كان في كركوك وما علاقته بحلبجة وبالنسبة لملاحظاتنا على الوثيقة فإن المتهم (فرحان) خاطب مقر المديرية مباشرةً عكس الكثير من أقواله انه مرتبط بالمديرية عن طريق الشعبة الثالثة والمعاونية وقام بإرسال نسخة من الكتاب الى الشعبة الثالثة لقد شرح وحلل معركة حلبجة بالتفصيل وشبهها بمعركة المحمرة التي لم يقاتل فيها الجيش العراقي ومني بخسائر فادحة تصل الى الخمسين ألف بين قتيل وأسير ومفقود وأن هذه المعلومة موثقة بأقوال القيادي في حزب البعث (تاية عبدالكريم) الذي عرض بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٩ من قبل قناة البغدادية وعلى لسان نائب الرئيس السابق المتهم الهارب (عزت الدوري).

إن إعطاء هذه التفاصيل الدقيقة تؤكد بأنه كان شريكا في ارتكاب الجريمة سواء قبلها أو أثناءها أو بعدها وأنه كان يزود المديرية بشكل مستمر بالمعلومات عن طريق شعبة وأقسامه والتي يحصل عليها من مصادره المختلفة مثل الوكلاء والجواسيس والعلماء... إلخ من المصادر المختلفة ونلاحظ بان دور المتهم كان أساسياً في تقدير موقف الإستخبارات من قبل رؤسائه وبناء على معلوماته يتم التحرك من قبل مديرية الإستخبارات ورئاسة أركان الجيش ولايقوم بإرسال معلومة الا بعد التأكد منها من قبل الضباط المحللين وفي الفقرة (١١) من الكتاب يذكر (كان للمخبرين دور بارز) أن مثل هذه التقارير والعبارات كانت توجب حقد القيادة العراقية ضد الكرد وعلى ضوء هذه التقارير كانت تتعامل القيادة العراقية مع المواطنين في حلبجة والأماكن الأخرى.

الوثيقة الثامنة:

المؤرخة ١٩٨٨/٣/٢٠ عبارة عن مطالعة أمين السر الأقدم في الإستخبارات العامة مرفوعة الى المتهم (صابر الدوري) حول معارك حلبجة وفي الفقرة الثانية منها مقترح بتشكيل لجنة تقصي حقائق ومذيل بتوقيع أن المدير العام وافق على صرف النظر عن مقترح

تشكيل لجنة تقصي الحقائق يبدو أن المتهم (صابر الدوري) كان لديه الكثير من الأسباب لصرف النظر عن هذه اللجنة، أولها ان الإنسحاب كان عمدياً، ثانياً كانت القيادة العراقية وأعضاء القيادة العامة ومنهم المتهمين مطلعين على ما جرى في حلبجة وليس هناك مبرر لتشكيل مثل هذه اللجنة على الرغم من إستشهاد أكثر من (٥٠٠٠) شخص ونزوح عشرات آلاف الى ايران وجرح آلاف من أهالي حلبجة وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي مني بها الجيش العراقي في قاطع حلبجة مثلما يظهر في التقارير الإستخباراتية فأن صرف المدير العام النظر عن هذه اللجنة دليل على إطلاعه على تفاصيل عملية ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية وأن أعضاء القيادة العامة كانوا مطلعين على ما جرى وحاولوا عدم إثارة المسألة للتغطية على الجريمة وإخفاءها بكل السبل.

الوثيقة التاسعة:

تؤكد الوثيقة التاسعة الممنونة من (ناصر) الى المعاونة الخامسة والمؤرخة ١٩٨٨/٣/٢٢ ويبدو ان أحد ضباط الإستخبارات التابعة للمنظومة الشرقية يزود المعاونة الخامسة بالأهداف المقترح معالجتها بالعتاد الخاص ليوم ٢/٢٢ وكلها تقع في منطقة حلبجة وهي ١- دزلي أحداثياتها (٠٤١٤) (٠٥١٥) (٠٢١٤) -٢ وادي ظلم إحدائياتها (٠٠١٢) (١٩٠٨) -٣ كاني كرويشكان (٨٢٨٨) القريبة من حلبجة إن هذه الوثيقة تثبت إن ضرب حلبجة لم يجري فقط يوم ١٩٨٨/٣/١٦ وإنما إستمر طوال الشهر الثالث والشهر الرابع وهذا ما أكده الكثير من المشتكيين والشهود مثال (ئاراس عابد) و(ثة نجام حمه صالح) وبالإضافة الى الطائرات كان تتم معالجة الأهداف بالمدافع والقذائف الأنبوبية. وقد قامت محكمتكم الموقرة بإجراء الكشف الموقفي على منطقة ظلم القريبة من حلبجة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١ والذي تم ذكره في هذه الوثيقة.

الوثيقة العاشرة:

عبارة عن كتاب المنظومة بتوقيع المتهم (فرحان مطلق) الى مديرية الإستخبارات المعاونة الخامسة ذر العدد ٣٤٠٥ في ٢٢ آذار ١٩٨٨ موضوع معلومات، نلاحظ بان الوثيقة عبارة عن المعلومات التي حصل عليها من أحد المتعاونين معهم وبعد تدقيقها والتأكد منها قام برفعها الى المعاونة الخامسة حيث أن مضمونها إعترا ف صريح بضرب حلبجة بال سلاح الكيماوي وجاء في الفقرة (الخامسة) منه كانت خسائر العدو نتيجة قيام طائراتنا بقصف

مدينة حلبجة وكذلك قصف مدفعيتنا كبيرة جدا ويذكر بلغ عدد القتلى من المدنيين بحدود (٤٠٠٠) أربعة آلاف شخص جميعهم من أهالي مدينة حلبجة والمجمعات السكنية والقرى القريبة منها وأغلب الضحايا كانت نتيجة الضربة الكيميائية، إشارة واضحة الى أن المدنيين كانوا مستهدفين. كما جاء في الفقرة (١٢) من الوثيقة ان هناك عدداً من العسكريين لم يتم أسرهم من قبل العدو الفارسي ويتواجدون مع أهالي قرى حلبجة مرتدين الزي الكردي. وأن هذه المعلومة تشير الى انه بالرغم من تواجد عدد كبير من العسكريين العراقيين في منطقة حلبجة إلا ان ذلك لم يمنع النظام من إستعمال السلاح الكيميائي فكانوا لا يهتمون حتى بمصير جنودهم المتواجدين في المنطقة مع العلم ان عدداً من المشتككين والشهود أشاروا الى إنزال عدد من الجنود بالقرب من قرية (عنب) بواسطة الطائرات وكان مصيرهم الموت أو الأسر دون الإنتقاات الى مصيرهم أو ان لهم عوائل أو حتى انهم من البشر.

الوثيقة الحادية عشرة:

عبارة عن كتاب من المنظومة الشرقية الى الشعبة الثالثة في مديرية الإستخبارات العسكرية العامة والمؤرخة ٢٤/آذار/١٩٨٨ في الفقرة الثانية منه إعترااف بضرب حلبجة من قبل العراق ونتائجها وتلاحظ بأن المنظومة بجانب كل إسم تدون إحدائيات المكان وهي بالعشرات في هذه الوثيقة كما نلاحظ الفقرة (١٢) منه ذكر فيها (في اليوم التالي لقيام قطاعتنا بضرب حلبجة بالمواد الكيميائية... إلخ من الوثيقة) والتي هي عبارة عن (٢٢) فقرة وقام بإرسال نسخ الى الجهات التالية:

المعاونية الخامسة / المقر

الشعبة (الثالثة)

الشعبة (العشرون)

فيظهر بان المنظومة كانت المصدر الرئيسي لتزويد الجهات الأخرى التابعة لمديرية الإستخبارات بالمعلومات فكل شعبة تزود الشعب الأخرى إطفافة للمديرية.

الوثيقة الثانية عشرة:

كتاب مدير المنظومة الى الشعبة الثالثة ذو الرقم ٣٧٠٩ في ٢٧ آذار ١٩٨٨ يظهر من الوثيقة بانه على لسان مصدره يقترح ويحرض السلطة أو الجهات العليا على نقل الأهالي من ناحية (سيد صادق) و(زدايين) و(دريندخان) الى مناطق أخرى لأنه في حالة سيطرة إيران

على المنطقة فإنه يستفاد منهم العدو الإيراني... إلخ. وخلال تلك الفترة قام الجيش العراقي بتفجير وهمد (سيد صادق) إلا أنه بقيت (زرايين) و(دربندخان) علماً بأن هذه المناطق يسكنها مئات آلاف من المواطنين المسالمين وفي الفقرة السادسة منه يشير الى أن عدداً كبيراً من أهالي حلبجة والسليمانية يقومون بالذهاب الى إيران عن طريق (قلعة دزه) للإستفسار عن نويهم وعلى ضوء هذه المعلومات كان يتم القبض على المواطنين ويسلمون الى الدوائر الأخرى مثل الأمن والإستخبارات يقوم بالتحقيق معهم ومن الأمثلة على ذلك والتي تم القبض عليهم في طريق (قلعة دزه) المشتكية (كويستان أكرم قرج) والشاهد (عمر عنایت) الذين تم حجزهم وحبسهم وتم نقلهم الى بغداد وطوبزواوا وبقوا فترة طويلة لحين صدور العفو فان هذه الوثائق كانت تعطي المعلومات حول أهالي حلبجة ومن ثم يقبض عليهم على إثرها وإن الإستخبارات في ذلك الوقت بالإضافة الى أجهزة الأمن الأخرى تتابع أهالي حلبجة .

الوثيقة الثالثة عشرة:

عبارة عن كتاب لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السليمانية الى اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي في الأفضية وهي برقية قيادة مكتب تنظيم الشمال العرقمة ٢٩٤٦ في ١٠/٤/١٩٨٨ إن هذه البرقية متعلقة بالمتهمين الأربعة جميعاً وكافية لإدانتهم وسوف نشرحها كالآتي:

رود في الكتاب بالنظر لقرب إنتهاء مدة قرار العفو العام نسب الرفيق المناضل (علي حسن المجيد) مسؤل مكتب تنظيم الشمال تنتهي كافة لجان إستقبال العائدين أعمالها بالساعة (٦٠٠) من يوم ١٠/٩/١٩٨٨ وإرسال العائدين الى الصف الوطني إعتباراً من يوم ١٠/٩/١٩٨٨ الى مكتب تنظيم الشمال السكرتارية بعد التنسيق مع سكرتير لجنة شؤون الشمال والفقرة (٣) منه تتولى الجهات العسكرية تأمين إيصال المذكورين في الفقرة (٢) الى السكرتارية برجي إلتخاذ ما يلزم وإعلامنا. وتوقيع محافظ السليمانية وقام بإرسال نسخ لنفس الغرض للدوائر ذات العلاقة وهي:

١. قيادة فرع السليمانية لحزب البعث

٢. مديرية أمن محافظة السليمانية

٣. مركز إستخبارات محافظة السليمانية

يظهر بأن الوثيقة تنفيذ لتعليمات المتهم (علي حسن المجيد) حيث أن من يمدون من أهالي حلبجة قبل ١٩٨٨/١٠/٩ كان يزج بهم في المجمعات القسرية قسم منهم في منطقة السليمانية والقسم الأكبر أُرسِلوا الى مجععي (كرده چال) و(بەرحوشتر) الذين نكرتاهما سابقاً وقدمنا للمحكمة قائمة بحوالي خمسة آلاف عائلة من عوائل حلبجة. والقسم الآخر الذين عادوا بعد العفو لقد أُخِذوا الى أمن وطواريء السليمانية وتم أخذ ما بحوزتهم وتُقَلوا في ظروف مزرية الى (نطوة السلطان) ونذكر منهم المشتكي (ستار حيدر عبدالحكيم) الذي أُخِذ منه مبلغ (٨٠٠٠) آلاف دينار وسيارة برازيلي وشرح كيفية مشاهدته لضرب منتسبي الأمن لأحدى النساء حيث شاهد بأم عينيه كيف قاموا بطرحها أرضاً وضربها بأقدامهم... إلى آخره من العاسي التي سردها لسيادتكم أثناء حضوره للمحاكمة والمشتكي (سامان صائق حمه صالح) الذي شرح كيفية قيام العسكريين بضرب رجل حاول جلب قالب ثلج لهم في طواريء السليمانية وذكر المشتكيان كيفية تعذيب المعتقلين من قبل المدعويين (عجاج) ومعاونه (شعخي) وقتل البعض و وفاة الآخرين بسبب سوء المعاملة وعدم توفير الغذاء والدواء لهم. أما بالنسبة للمتهم (سلطان هاشم) فإن هذه الوثيقة تشير الى نقل المدنيين من قبل الجهات العسكرية وجاء في الفقرة الثالثة منه تتولى الجهات العسكرية تأمين إيصال المذكورين في الفقرة (٢) الى السكرتارية يرجى إتخاذ ما يلزم ... وإعلامنا، وتوضح بأن الأماكن الرئيسية التي كان يعود منها أهالي حلبجة طريق (طويلة) الحدودية مثلما جاء على لسان أكثرية المشتكيين والشهود وكان يتم تسليمهم قبل ١٩٨٨/١٠/٩ الى لجنة مشكلة في ناحية (عريت) وبعد ذلك التاريخ سُلموا الى مكتب تنظيم الشمال وكانت تلك المناطق تخضع للفيلق الأول وقائدها المتهم (سلطان هاشم) حيث أن القوات التابعة للفيلق تتسلمهم وتقوم بنقلهم الى مدرسة في ناحية (عريت) أو أمن وطواريء السليمانية وهناك يُرسَلون الى أماكن أخرى وكان هناك أحد الضباط من الفيلق وهو ضابط الأمن الداخلي عضو في اللجنة الأمنية المسماة بـ(لجنة مكافحة النشاط المعادي)، كما أن هناك عدداً من المواطنين لم يظهر لهم أثر بعد تسليم أنفسهم عن طريق معبر (طويلة) الحدودي ومثال على ذلك عائلة (حسين شاه) الذي جاء إسمه على لسان عدد من المشتكيين والشهود فانهم مسؤولين عن مصير هؤلاء الناس أما بالنسبة الى المتهمين (صابر الدوري) و(فرحان مطلق) فإن الإستخبارات كانت ترافق العائدين كما ورد على لسان الكثير من الشهود حيث يرافقهم عسكريين أثناء

نقلهم كما ان الإستخبارات عضو رئيسي في لجنة مكافحة النشاط المعادي والدليل على ذلك إنابة (فرحان مطلق) في إفادته أمام محكمة الأنفال وجاء فيها حرفياً (وقد أفاد المتهم أمام المحكمة بأن مركز إستخبارات السليمانية هو أحد المراكز التابعة له (للمنظومة الشرقية) وإن مدير هذا المركز هو تابع له يتلقى الأوامر منه وهو أحد أعضاء اللجنة الأمنية لمحافظة السليمانية) وتم إرسال نسخة من الكتاب المذكور الى مركز إستخبارات السليمانية لنفس الغرض فان مركز إستخبارات السليمانية تابعة للمتهمين وأحد مهامها متابعة وصول العائدين والبحث عن أهالي حلبجة في المدن الرئيسية وتشخيصهم والقبض عليهم.فمسؤولية هؤلاء المتهمين واضحة باشتراكهم في جريمة ابادتهؤلاء المواطنين،ولماكانواحاضرين في ميدان العمليات فأنهم يعتبرون فاعلين أصليين ،بحكم القانون.

الوثيقة الرابعة عشرة:

الرقمة ١٨٢٣ في ١٤/١١/١٩٨٨عبارة عن كتاب رئيس اللجنة الأمنية في محافظة السليمانية الى كافة اللجان الفرعية ويظهر إن النظام البائد لم يكتفي بقصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية ويؤكد في الكتاب على ترحيل أهالي حلبجة المشمولين بالعفو العام الأخير الى محافظة أربيل بالسرعة الممكنة و الكتاب موقع من قبل محافظ السليمانية المتهم الهارب جعفر البرزنجي وهي محاولة لإبعاد الأهالي عن مناطق سكناتهم وإبعادهم عن مراكز المعافطات وكأن أهالي حلبجة يحملون وباءً في حالة إختلاطهم بالآخرين ينتقل اليهم المرض.

الوثيقة الخامسة عشرة:

عبارة عن مقال صحفي لمجلة (الانديبيندنت) بتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٨ بقلم (ماري موريس) ويتحدث عن الضرورة الكيماوية على حلبجة وأماكن أخرى أي ان الصحافة العالمية آنذاك كانت على علم بما حدث في حلبجة وحضر أمام سيانتكم عدد من الصحفيين من جنسيات مختلفة منهم (رمضان أورتورك) تركي الجنسية و(أستور لارشين) صحفي نرويجي و(يوسي فوتيلا) صحفي فنلندي و(المحامي يون رود حضر عن السويدي ستيفان هيرتن) حيث أكدوا على أن العراق إستعمل الأسلحة الكيماوية وعرضوا على محكمتكم ما بحوزتهم من صور وعدد من المقالات تثبت ما شاهده بعد أيام من الضرورة.

الوثيقة السادسة عشرة:

المرقمة ٨٩٣ في ١٩٨٩/٦/٢٥ هذه الوثيقة عبارة عن كتاب من وكيل محافظ السليمانية (محمد أمين عبو) الى محافظ أربيل متضمنة نقل (٩٦) عائلة من أهالي حلبجة الملقى القبض عليهم والذين نقلوا قسراً الى محافظة أربيل لإسكانهم في مجمعي (طردةضال) و(بقرحوشتر) الذين أشرنا اليهما. وإن هذا النقل كان قسراً حيث إن اللجان الأمنية والمختارين ومعتدي الأمن والإستخبارات والمخابرات يبحثون عن الحلبيين في السليمانية والمدن الأخرى ويتم نقلهم الى المكاتب المذكورين رغماً عن إرادتهم (مما يستوجب تطبيق الفقرة ج من المادة ١١ من قانون المحكمة أي (إخضاع الجماعة عمداً الى ظروف معيشية يقصد منها إهلاكهم الكلي او الجزئي).

الوثيقة السابعة عشرة:

المرقمة ١٩٣١٢ في ١٩٨٩/٨/١٨ هذه الوثيقة كتاب من مديرية أمن السليمانية الى لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السليمانية والمضمون معلومات أن عوائل حلبجة لا يعادون الى وظائفهم إلا بعد مرور سنتين، أن هذه الوثيقة تستحق التعليق عليها طويلاً فهي متعلقة مباشرة بالمتهم (علي حسن المجيد) والمتهمين (صابر وفرحان) بشكل غير مباشر كونهما لهما ممثلين في اللجنة الأمنية، أما (علي حسن للمجيد) فهو الذي أصدر القرار بعدم قبول أهالي حلبجة في الدوائر وعدم قبول أولادهم في المدارس علماً بأن مدينة حلبجة أغلب سكانها من الطبقة المتوسطة ولا تجد فيها بيتاً لا يوجد فيه موظف إلا نادراً وإن مدينة حلبجة كانت سابقاً يضرب بها المثل بثقافة أهلها وخرج من رحم هذه المدينة شعراء وكتاب وعلماء كان لهم الأثر الكبير في الثقافة الكردية والعراقية والعالمية إن لم يتبالغ. وهناك مثل عربي يقول (قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق) إلا أن المتهمين لم يتوانوا في قطع الرقاب والأرزاق معا. ولعل أحد أسباب ذهاب وفد من أهالي حلبجة الى مقابلة صدام وإلتقاؤهم بالمتهم (علي حسن المجيد) كان هذا الكتاب كما ورد على لسان الشاهد (عبد اللطيف مولود) والشاهد المتوفي (محمد توفيق خوامراد) الذي تليت اقواله من قبل المحكمة الموقرة .

الوثيقة الثامنة عشرة:

المرقمة ٦٩٨٣ في ١١/٢٣/١٩٨٩ وهي عبارة عن كتاب محافظ السليمانية آنذاك الى رؤساء الدوائر في المحافظة المعنون إعادة المفصولين الى الوظيفة والمتضمن بعمم كتاب رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان. للإطلاع عليها وتنفيذ ماورد فيها وهي متعلقة بالمشمولين بقراري مجلس قيادة الثورة المرقمين ٧٣٦ و٧٣٧ لسنة ١٩٨٨ والمتحققين بالخدمة العسكرية وجاء جواب الجهات العليا في ١٠/٣٠/١٩٨٩ بعدم حصول الموافقة على إعادتهم أو إطلاق صرف رواتبهم. فلم يصرف لهم رواتب على الرغم من التحاقهم بالخدمة العسكرية.

وكلنا نعرف بالظروف الصعبة للعسكريين العراقيين ولا ندري ما الذي كان تتوقعه القيادة العراقية من أناس لا يعطيهم أبسط حقوقهم وهو راتبهم الذي لم يكن يكفيهم، ربما هذه التصرفات أوصلت المتهمين الى هذا القفص وأوصلوا العراق الى حافة الهاوية لولا الشرفاء والوطنيين الذين يحاولون إعادة الحياة الى شرابيين العراق بعد سقوط الصنم. وعلى الرغم من محاولة الصداميين وأزلامهم معاداة النهج الجديد في العراق.

الوثيقة التاسعة عشرة والوثيقة العشرون:

ثبتت أن المخابرات والإستخبارات العراقية كانت تتابع ما تنشر حول إستخدامها السلاح الكيماوي ولأهميتها نيين لسيادتكم جزء منها والمنشورة في مجلة (ديرشميجل الألمانية) وتحدث عن إستعمال السلاح الكيماوي من قبل النظام البائد ويتضمن المقال معلومات مهمة حول إستعمال العراق السلاح الكيماوي في حربها ضد إيران وضد المواطنين الكرد كما يتكلم المقال عن إن المخابرات الأمريكية حصلت على دليل الجريمة وذلك عن طريق إنقطاعها الإتصال اللاسلكي للطيارين العراقيين وتصف القصف في حلبجة بانها كانت بلا رحمة وتتكلم عن إستعمال الأسلحة الكيماوية وفي مكان آخر من المقال يشير الى ان لشركات البلجيكية (بتروليوم كويتى) قد باعت الى العراق (٥٠٠) خمسمائة طن من مادة (التايريد ليكول) والتي تخلط مع حامض الهيدروكلوريك وتعتبر المكون الرئيسي لترسانة الغاز للسام العراقي ويشير المقال الى ان الكمارك الأمريكية حجزت ٧٤ برميل من مادة الفلوريد بوتاسيوم التي وجدت على ظهر الطائرة (نيويورك كندي إيربورت) في آخر دقيقة وأسم طالب المادة العراق وتعتبر هذه المادة المكون الرئيسي لمادة (الزرارين) ويبين ان كل

خمسة غرامات منها تسمم متر مكعب من الهواء وتسبب الموت الأكيد. كما بين بأن المنتجين الأوروبيين ومن ضمنها ألمانيا ساعدوا العراق بمنشآت إنتاج غاز الأعصاب ومبيد الحشرات والزرارين. وذكر المدعي العام في ألمانيا الاتحادية أن هناك (١٣) ثلاث عشر شركة ألمانية تنتج مواد كيميائية تتعامل مع الشرق الأوسط وتستخدم في مجالين أولهما في الزراعة والثانية لإنتاج مواد كيميائية تعتبر مواداً أساسية في صناعات كيميائية كثيرة. ويشير إلى أن هناك ٣٧ بلداً من الدول المشتركة في نادي الأسلحة الكيميائية. ودولاً أخرى تمتلك الأسلحة الكيميائية مثل إسرائيل ومصر وسوريا وليبيا وكوريا الشمالية والجنوبية وتايوان وأنه بالإمكان إنتاج مواد سامة في المنشآت المدنية ويشير إلى قول لأحد خبراء الأسلحة الكيميائية حيث قال (لا فرق ما بين موت الحشرات وموت البشر) ويشير المقالة إلى حادثة حصلت في ميناء بيرن البلجيكي عام ١٩١٥ حيث تسبب إنفثاح خمسماية قنبلة مملوئة بغاز الكلور أدى إلى موت (٥٠٠) خمسماية جندي فرنسي وأصيب ضعف العدد بجروح نتيجة نقل الريح هذا الغاز باتجاه الغرب فماداً سيكون نتيجة الهجوم بالغاز السام حيث بلغ عدد ضحايا الغاز السام في الحرب العالمية الأولى (٩٠,٠٠٠) قتيل وجاء في المقال تنص معاهدة جنيف بعدم استخدام وسائل التدمير الجماعي في الحرب أو في الخلافات الداخلية أو في المستعمرات التي تحدث فيها الخلافات كما تم تطوير أنواع عديدة من المواد الكيميائية القاتلة وتشير إلى معاهدة جنيف حيث جاء فيها لا يجوز استخدام الأسلحة الكيميائية ما بين الدول المتوازنة بالأسلحة الكيميائية وإن (هتلر) استخدم (١٢,٠٠٠) طن من المواد الكيميائية القاتلة في حربه وأخذت الدول تتسابق في صناعة المواد الكيميائية القاتلة لأن هذه المواد تملك تأثيراً مرعباً، وجاء فيها إن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية في حرب الخليج ضد إيران خوفاً من إكتساح الكتل البشرية الإيرانية لحدوده الدولية وأن العراق يستخدم الأسلحة الكيميائية طوال حربه المستمرة (٨) أعوام وخاصةً عندما يحدث حرق في الجبهة. أن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية أدى إلى إنخفاض القدرة القتالية للجيش الإيراني. ويشير في آخر المقال إلى أن صواريج (كوتدور) التي كانت تملكها الأرجنتين تم تطويرها بالتعاون ما بين الأرجنتين ومصر والعراق.

أن هذا المقال والمعلومات الواردة فيه تثبت أن العراق قد إستعمل السلاح الكيميائي وأن الإستخبارات العسكرية العامة حتى بعد إنتهاء الحرب مع إيران كانت تتابع ماينشر حول

مذه العراضيع و دليل على أن العراق كانت تنتج هذه الأسلحة المعرمة بعد الحرب وقد قدمنا في الجلسة السابعة عشرة والمؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ عدة قوائم بعمئات الشركات التي ساعدت النظام البائد بما فيها معلومات عديدة من للمجلة المشار إليها أعلاه.

الوثيقة الحادية والعشرون:

عبارة عن ثلاثة مقالات مترجمة من قبل مدرسة الإستخبارات العسكرية للضباط الرقم ٢٢٥٣٥٠ في السادس من كانون الأول ١٩٨٩ من المعاون الأول الى المعاونة الثانية.

المقالة الأولى: تتضمن فقرات رئيسية منها:

١. قصف الطائرات العراقية لمدينة حلبجة بالغازات السامة.
٢. أيقنت المخابرات الأمريكية دليل قصف الطائرات العراقية لمدينة حلبجة من خلال التقاطها الإتصال اللاسلكي للطيارين العراقيين.
٣. رأي الحكومة التركية.
٤. عرض عن الشركات الغربية التي ساعدت العراق في إنتاج الغازات السامة، وأستعراض تأريخي لإستخدام الأسلحة الكيماوية.

المقالة الثانية: يتحدث كاتبها عن أحد تجار الأسلحة.

والمقالة الثالثة: والأهم عنوانها (ساعدت شركات ألمانية غربية في بناء منشآت

كيماوية) وجاء فيها:

أولاً: تحقيقات المعهد الجنائي الكمارك التابع لمدينة (كولن) الألمانية حول تصادي الشركات الألمانية الغربية في إنتاج للغازات السامة وتجهيزها الى العراق. ثانياً: معاقبة عشر شركات ألمانية غربية بعد ثبوت الأدلة عليها بتجهيزها العراق بالمواد الخام لإنتاج الأسلحة الكيماوية.

ثالثاً: معلومات المخابرات الأمريكية عن وجود أربعة خطوط إنتاجية في معمل يقع في مدينة سامراء.

رابعاً: عرض عن أسماء الشركات الألمانية الغربية التي جهزت العراق بالأسلحة الكيماوية.

ويقترح المسؤول إحالة نسخة من المقال الى جهاز المخابرات وإرسال نسخة أخرى الى أمن وحماية منشآت التصنيع العسكري لغرض تأشيرها لديهم. وقد قدمنا للمحكمة قائمة

بأساء العشرات من الشركات الألمانية الغربية حصلنا على عدد كبير منها من العجلة المشار إليها أعلاه في كتاب الإستخبارات ونلاحظ إهتمام الأجهزة الأمنية بالمتشورات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية خاصة الاستخبارات والمخابرات ولدينا على إستمرارها في الإنتاج الكيميائي بعد الحرب العراقية الإيرانية.

الوثيقة الثانية والعشرون:

الموقعة ٩٤٧ في ٢٠٠٢/٤/٧ تثبت إن الإستخبارات العسكرية والمخابرات والأمن العراقي تتابع كل شخص لديه أية معلومات عن إستعمال السلاح الكيميائي والدليل على ذلك متابعة (جودت مصطفى النقيب)الذي كان لديه معلومات عن إستعمال العراق للأسلحة الكيميائية.

أن كل الوثائق التي عرضت على المحكمة تثبت أن العراق يقوم بإنتاج الأسلحة الكيميائية وكان يقوم بخزنها وإستعملها عند الحاجة وإن المتهمين كونهم من أعمدة النظام البائد وكان لديهم مسؤوليات في المؤسسة العسكرية العراقية تتوفر لديهم معلومات عديدة منها ما يتعلق بالمنشآت الكيميائية وكيفية إستعمالها وخزنها... إلخ من المعلومات الا انهم يمتنعون عن تزويد المحكمة بما لديهم من معلومات حيث أنهم بامتناعهم عن كشف المعلومات يضعون العراق أمام المحكمة للوصول الى الحقيقة مع العلم بأن الأدلة الصوتية والعينية والوثائق والأفلام أكثر من كافية لإدانتهم خاصة وانهم كانوا يتراسون الأجهزة صاحبة القرار وكذلك الأجهزة والوحدات العسكرية التي قامت بتخطيط ارتكاب تلك الجريمة البشعة والاشراف على تنفيذ الخطط.

ثانياً: الأفلام: إحدى الأدلة الرئيسية في هذه القضية هي الأفلام العديدة التي عرضت خلال المحاكمة منها ما كان بحوزة المشتكين والشهود ومنها ماتم عرضها من قبل السيد المدعي العام ومنها ما تم عرضها في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ من قبلنا حيث تثبت بالدليل القاطع أن طائرات النظام قامت بقصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية ويظهر من خلال الأفلام مدى وحشية القيادة والمؤسسة العسكرية العراقية في ذلك الوقت ولعل ما يميز جريمة حلبجة عن الجرائم الأخرى للنظام البائد وجود عدد من الأفلام الوثائقية سواء التي صورت من قبل المصورين الإيرانيين أو المصورين الأجانب الذين قدمت لهم التسهيلات من قبل الحكومة الأيرانية لفضح هذا النظام الدموي ويظهر جلياً أن القصف يركز ابتداء على وسط

المدينة ذات الكثافة السكانية العالية منها محلة (السراي) و(جولتكان) و(شهيديان) وظهر من الأفلام مدى قوة المتفجرات والصواريخ التي أستخدمت في هذا الهجوم حيث اقتلعت الأبواب وكسرت الشبابيك ودمرت عدداً من المباني بشكل كامل وقد كان لهذا القصف بالغ الأثر في عدم استطاعة الأهالي ترك المدينة واضطر الكثير من الناس الى اللجوء الى الملاجئ بحيث أصبح فيما بعد مقابر جماعية لهم حيث أن استعمال السلاح الكيميائي بعد ظهر ذلك اليوم ويكثف في المدينة وضواحيها أدى الى إنتشار الأبخرة الكيميائية في تلك الملاجئ حيث يصل السلاح الكيميائي الى كل الأماكن التي لا يصل اليها العتاد التقليدي وإنتشرت في أحياء المدينة تحصد آلاف الأرواح خلال لحظات وقد حاول الأهالي ترك المدينة من خلال الطرق الرئيسية باتجاه إيران من خلال طريق (عنب) شمال المدينة و(عقبابغلي) شرق المدينة و(سازان) والطرق الجانبية الأخرى ولكن (صقور الجو) ركزوا على الطرق والمنافذ الرئيسية التي حاول المدنيون العزل الهروب منها وتابعوهم حتى الحدود وداخل الأراضي الإيرانية بغية إبادتهم إبادة تامة و كاملة وقد ظهرت تلك المناطق في الأفلام التي عرضت من قبل محكمتكم الموقرة وقد إحتوت تلك اللقطات على عدد من المدنيين المصابين داخل المستشفيات الإيرانية ويظهر في أحد الأفلام أحد الناجين وأثناء المقابلة التي ترجمناها يتكلم وكأنه يدلي بإفادته للمحكمة حيث يقول " ان النظام يريد إبادة الشعب الكردي ... ولم تكن في المدينة سوى المدنيين من النساء والأطفال ولم يكن في المدينة قوات إيرانية ...إلخ" من الأقوال كما نلاحظ من الأفلام الكمية الكبيرة المستخدمة من الأسلحة الكيميائية وقرب وقوع تلك القنابل من بعضها البعض حيث لا تبعد عن بعضها عدة أمتار وفي الأماكن التي تجمع فيها الأطفال والنساء والشيوخ في محاولة يائسة للهروب.

كما عرضت المحكمة عدداً من الافلام يظهر فيها طيار عراقي ويدعى (احمد شاكن) وكان برتبة رائد في القوة الجوية العراقية يعترف فيها بقيام الطائرات العراقية بقصف المدينة ويتحدث عن وجود مواقع بالقرب من سامراء تقوم بإنتاج الأسلحة الكيميائية يحظر الطيران فوق أحيائها وأكد وجود هذه المنطقة مشغل الرادار والشاهد المحمي الثاني.

أخافة لذلك ان من بين أدلة القضية فلم لمقابلة وإعتراف رئيس أركان الجيش العراقي السابق المتهم الهارب والمفردة قضية (نزار الخزرجي) في لقاء مع قناة MBC الفضائية وقد ورد في المقابلة ان العراق إستعمل الأسلحة الكيميائية في حلبجة كما نلاحظ ان في جميع

الأفلام لا يظهر سوى الشهداء من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب موزعين في الطرقات معددين على ظهورهم وأقوامهم فاغرة لقد كان كلهم مدنيين ولم يكونوا مقاتلين ولم نشاهد ولو عسكرياً إيرانياً واحداً بين الجثث فحتى هذا المبرر الضعيف والذي أصبح كتميم عثمان يتمسك به الجاهلون في تبرير إستعمال الأسلحة الكيماوية لوجود الجيش الإيراني لا يوجد له أساس كون حلبجة في ذلك الوقت خالياً من الجيش الإيراني وحتى من الناحية العسكرية لا يستفيد منها وهذا ما أكد عليه المشتكون والشهود. ثم ان وجود الجيش الإيراني في حلبجة مع قوات (البيشمركة) أو غيرها لا يبرر إستخدام أسلحة الدمار الشامل لأنها أسلحة محرمة نولياً ضد المدنيين والعسكريين على حد سواء كما ان بعض الأفلام بينت بأن عدداً من أفراد الجيش الإيراني وبعد الضرية يقومون برش مادة مضادة لتقليل تأثير المواد الكيماوية.

سادتي القضاة...السادة أعضاء الإدعاء العام:

لقد إطلعتم على المشاهد الأليمة التي إحتوتها تلك الأفلام، عوائل بكاملها إستشهدت وجثث متناثرة في الأحياء وفي البيوت والطرقات والقرى والقصبات المحيطة بحلبجة وضواحيها ان تلك المشاهد دليل واضح على وحشية ذلك النظام الذي لم يتوانى في الغلو في جرائمه والذي كان المتهمون يشكلون فيه الدعامة الرئيسية مع اختلاف دور كل واحد منهم. نطلب من المحكمة الموقرة ان تأخذ بنظر الإعتبار تلك المشاهد المروعة عند إصدار القرار وإيقاع عقوبة تتناسب مع هذه الجريمة والأفلام الأخرى التي عرضت مضمونها لا تحتاج الى شرح نترك تقديرها للمحكمة الموقرة كما أن المرألا يستطيع وصف تلك الصور المرعبة.

ثالثاً: الكشف الموقعي: لقد قامت محكمتكم الموقرة بتاريخ الأول من شهر حزيران بإجراء الكشف الموقعي على منطقة حلبجة والملاجيء داخل المدينة والمناطق المحيطة بها وعدداً من البيوت المدمرة والطرق الرئيسية في قرية (عنب) والمقابر الجماعية الموزعة في منطقة (شويدان) و(عقباقيلي) و(قليج) ووقفت على أثار الجريمة ومعالها وقامت المحكمة بتدوين إفادات الشهود موقعياً حيث أوضحوا للمحكمة الموقرة كيفية قيامهم بدفن الأعداء الكبيرة من الشهداء في المقابر الجماعية وشاهداتهم في ذلك الوقت والمثبتة في محاضر

المحكمة. وتلاحظ أن الأعداد التي وردت في إقادات الشهود الموقعين والتي تم دفنها في تلك المقابر هي قريبة من ال(٥٠٠٠) شهيد عند جمعها. معززة بالبيئات الشخصية والقانونية المعتبرة، مما يضيف الى أوزان المتهمين دليلاً اضافياً آخر على وقوع الجريمة وجسامتها وفعاليتها .

رابعاً: إقرارات المتهمين: لقد إعترف المتهم (علي حسن المجيد) وفي جلسة إستجوابه أمام محكمته بأنه يتحمل جزءاً من المسؤولية كونه جزءاً من النظام البائد كما إعترف بأن المتهم الهارب المفروق قضيته (نزار الخزرجي) قام بإخباره بأن الطائرات العراقية قامت بقصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية وقد إعترف المتهم (صابر الدوري) وفي الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ وبعد سؤال مباشر من المحكمة "من الذي ضرب مدينة حلبجة وأنت مدير الاستخبارات؟" فأجاب "المعلومات تشير الى أن الطائرات العراقية هي التي ضربت حلبجة" والمعلومات هي مرادف للأدلة حسب تعريف التحقيق الوارد في الفقرة ١٦ من القاعدة رقم واحد من قواعد الإجراءات وجمع الأدلة الملحق بقانون المحكمة الجنائية العراقية العليا إلا أنه تراجع عن أقواله عند تدوين إفادته من قبل المحكمة وإعترف المتهم (فرحان سلك) ان كل التوقعات تعود له وهو الذي زود المديرية بتلك المعلومات علماً بأن تقاريره منضمة إقرارات صريحة وواضحة حول قيام الجيش العراقي بضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية، أشرنا الى عدد منها في شرحنا للوثائق. كما قدم المتهم (سلطان هاشم) وثائق تدبث حيث تولى بشكل رسمي بعد ان كان يخاطب من قبل رئاسة أركان الجيش في مخاطبات شهر آذار رديفاً للفيلق الأول مع تأكيدنا أنه القائد الفعلي للفيلق الأول وحسب إقراره انه إستلم القيادة في بداية شهر نيسان وأن قسماً كبيراً من مدينة حلبجة والمؤسسات والدوائر قد تم تدميرها بعد توليه المنصب وتم نقل الأهالي من الحدود العراقية الى دوائر الأمن والأماكن الأخرى بواسطة الأليات العسكرية تحت إشرافه وبأوامر منه مما يؤكد إشتراكه في ارتكاب الجريمة فعليا حيث انه سهل مهمة إبادتهم أي وضع العجني عليهم (الضحايا) بين أيدي الذئاب الوحشية التي فتكت بهم .

خامساً: إقادات المشتكين وشهادات الشهود:

لقد أوردنا إقادات المشتكين والشهود في باب واحد وذلك لكون إقادات المشتكين تكون لها قوة الشهادة مثلما جاء في المادة (٦٠/ج) من قانون اصول المحاكمات الجزائية

النافذ وخاصة في هذه القضية حيث أن جميع المشتكين والشهود من الضحايا ذاقوا نفس العذابات من قبل النظام البائد وحيث أن عددالمشتكين والشهود بلغ(٣٨)شاهداً ومشتكياً وإختصاراً للوقت سوف نشير الى شهادات عدد منهم بصورة عامة كونهم يشتركون في الكثير من التفاصيل كالآتي:

١. ان جميع المشتكين والشهود في مرحلتي التحقيق والمحاكمة أكدوا على ان الطائرات العراقية هي التي قصفت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية وأستدلوا بجملة حقائق، منها رؤيتهم للطائرات الحربية وهي تأتي من جهة الغرب والجنوب الغربي من جهة (ديربندخان) و(شهبندر) وهو الإتجاه الوحيد نحو أجواء العراق، وكذلك سقوط طائرتين عراقيتين قاصفتين في منطقة حلبجة أيام القصف الكيميائي ووقوع أحد طياريهما في الأسر ومقتل الآخر، وملاحقة هذه الطائرات للمدنيين الكورد في الجبال وحتى داخل الأراضي الإيرانية، ومقاومة المدافع الجوية الإيرانية وإطلاق نيرانها بإتجاه هذه الطائرات.

٢. أكد العديد من المشتكين والشهود أنهم سمعوا من الجنود والضباط العراقيين الهاربين من أرض المعركة الى داخل المدينة بأن العراق سوف يقوم بضرهم بالأسلحة الكيميائية وسوف تضرب عندما يتأكد من خلو المدينة من القطعات العسكرية العراقية، وبعد تأكد الطائرات العراقية المستطلعة من إنسحاب القوات العراقية قامت الطائرات العراقية بإسقاط القصاصات الورقية للتأكد من معرفة إتجاه الرياح تهيئداً لضربها بالأسلحة الكيميائية وضمانا لعدم حمل الرياح العواد الكيميائية بإتجاه القطعات العراقية المتواجدة في المنطقة وقد جاءت هذه الإجراءات بالتزامن مع كتاب رئاسة أركان الجيش المرقمة ١٢٥ في ١٦/٣/١٩٨٨ والذي يأمر فيه القطعات المتواجدة في أطراف حلبجة بالإنسحاب غريباً ويؤكد على التنسيق الثام بين القطعات الأرضية بمختلف صنوفها وخاصة الإستخبارات والقوة الجوية العراقية مثلما أكد الشاهد المعصي الطيار على أن الإستخبارات الجوية جزء من مديرية الإستخبارات العسكرية العامة، بأن المدينة سقطت عسكرياً رخالية من القطعات العراقية فقاموا بضرها، وحضور المعدم (صدام حسين) قبل الضربة الكيميائية بفترة قصيرة مع العتمة (سلطان هاشم) والعتمة الهارب (جعفر عبدالكريم البرزنجي) في السليمانية خير دليل على معرفة القيادة العراقية لأوضاع المدينة والضربة الكيميائية.

٢. لقد أثبت المشتكون والشهود أنه عندما ضربت المدينة بالأسلحة الكيميائية في ١٦/٢/١٩٨٨ كانت المنطقة عسكرياً تحت إدارة القوات الإيرانية، فلا يمكن عقلاً ان تقوم القوات الإيرانية بقصف قطعاتها العسكرية وفي حالة صحة هذا الإدعاء رغم إستحالتها فانها لايمكن القبول بها لأن الضحايا جميعاً كانوا من المدنيين وأن القصف كان مركزاً على داخل المدينة ومخارجها مثلما أكده الشهود والمشتكون، فهل يعقل ان تضربها القوات الإيرانية وهي واقعة تحت سيطرتها ولماذا تضربها ثم تأتي بالصحافة المحلية والأجنبية الى قلب الحدث وتفضع نفسها؟ والذي حدث ان إيران قامت بإستدعاء الصحافة من كل أنحاء العالم كي يأتوا الى مدينة حلبجة عن طريق إيران كما أكد على ذلك الشهود الأجانب بانهم رأوا الجريمة بأب أعينهم ونقلوها الى وسائل الإعلام العالمية عبر إيران.

٤. لقد ثبت من خلال أقوال المشتكين والشهود سقوط الضحايا من أهالي مدينة حلبجة المدنيين نتيجة ضربهم بأسلحة خانقة من نوع (الخرذل) و(الساارين) و(التابون) وال (VX) وهي ضمن الأسلحة الممنوعة دولياً، وأن العراق هو البلد الوحيد في المنطقة الذي كان يملك مثل هذه الأسلحة في الثمانينات حيث تم نزعها وتدميرها من قبل قوات التحالف بعد حرب الكويت، ولم تدعي دولة عظمى أو منظمة دولية بأن دولة أخرى غير العراق كانت تملك مثل هذه الغازات السامة في المنطقة. وعندما ظهرت بوادر الجريمة للعيان وتناولتها الصحافة العالمية، سكت عنها العراق ولم ينكرها ولم يشجبها في حينها ولا بعدها حتى سقوط النظام في ٩/٤/٢٠٠٣ وتبعته في ذلك الدول العربية والإسلامية التي كانت تساند العراق في حربه ضد إيران، أما إيران فهي الدولة الوحيدة التي فضحت الجريمة وأظهرت آثارها ومشاهدها للعالم عبر قنواتها الإعلامية المختلفة، في حين كانت القنوات الإعلامية العراقية تتغنى بتمجيد (صدام حسين) وتحدث عن دقائق الأمور التي تحدث في ساحات المعارك، لكنها سكنت كالشياطان الأخرس في قضية حلبجة لأنها هي التي فعلتها، كما قال المتهم (علي حسن المبيد) عند مقابلته وفداً من أهالي حلبجة "نعم انا ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية...".

٥. لقد ثبت من خلال الإقادات والشهادات ان العراق لم يقدم اية مساعدة إنسانية للمصابين والجرحى في حلبجة وهم كانوا عراقيين، بل وصب عليهم جام غضبه وأبعدهم وحرهم ونقلهم الى مجمعات بدائية لا تليق بالبشر والى قلعة (نظرة السلطان) المرعبة وحرهم

من حق الرئوف الكرفم والرطففة؁ ف فف فف فف الفف الأفرى والففررف أنها عفوة بفقرفم المساعفءاء الفطففة العفءائففة للضحافا والمصاففن ونقلرفهم ال المسرفشففاة الإفرائففة والأوروبفة وقءمف لهم العلاف الفطفف وأكرمف موافهم ودفنرفهم ف مقابر طهران بصرفة شرعفة؁ وقءمف العلاف للراقءفن ف مسرفشففاةا وهم بفالألاف ثم مفاء لهم المعففاة والملافف؁ وقءمف لهم الفءماة؁ ف فف أفءر العراق عفواً لهم بففة عفوءهم وكملة مشرفر عفءافانهم ف المجمعاء الفسرفة والفلاف المخذفة ف وطنهم؁ انها سلسلة عفوفاء فرضاها النظام السابق على حلبة بفاء بضرفها ومحاولة مسح فأرفها.

٦. لقء فبف من فلال أفءاءاء العسرففن والشهور والصور وأقراص الففءفءو والأفلام المعروضة والمشروراء السفساسفة المءملاة بفرفءة الشورة لسان حال الحرب والشورة ف فف فف فف الفف البافء الفف فؤكء على قءرة العراق الفوفة والفرفة على ضرب العمق الإفرائفف ءون مفازع؁ وكذلك أروفاء المعفم الأففبف الفولنءف (فرانس فان أنراء) الفف فؤكء على إمفلاك العراق للسلأ الكفمفافف وإسءعماله هذا السلأ الففر ف ضرب مفءفة حلبة وفببف ذك ف قرار المءكمة بفق المعفم المءكور الفف ففم عففة بالفسفن لمة (مسف عسرفه وفصف) بفء فصفق الففم لءف مءكمة الفمفرزالفولنءفة.

٧. أكء الشاهء الءكنور (فرهارء فرافلن) النمسافف المءفصص ف مبال الفرافة الفجمفلفة بان الفببة الإفرائففة الأولى الفف إسءقبلها ف عفاءفه عام ١٩٨٤ كانوا ففبوا ففرائففن مصاففن بفاف (الفرفل) وإن المصاففن العراقففن الكورء المءفففن من حلبة كانوا أفضا مصاففن بففس الفاف وفهرف فواءر وعلاماء الإصافبة على أفساهم بففس النوفبة والمسرفف؁ وقء إسءعمال العراق السلأ الكفمفافف بفء ١٩٨٤ ف أماكن مففرقة من أفلم (كرءسافن) وفبف ذك بالفببافا القانونفة المعفبرة ف فضاة (الأنفال) وفم الففم عففهم بنافا على ذك فلا مبال قءفاً لإنكار المعفمفن فإسءعمال العراق للأسلحة الكفمفائففة ف فاببفة؁ فصوصا أن الشاهء المءمف رقم (١) وهو ففار سابق ف سلاح الفو العراقي؁ أكء ان (صءام فسفن) قء كرم الففارفن الففن قصفوا أماكن مففرقة من إفران والعراق وقء تلفظ مسؤول قاعءة (الفرفة) ف (كركوك) بان بعض الففففن والهنءسففن الففن قاموا بففرق العفاء العافف وففمفل العفاء الفاص والمقصوء بف (العفاء الكفمفافف) ففءافون ال ففرم؁ إسءنكر (صءام) هذا القول وقال لوفزفر الففاف (عءنان ففرالله) ف فقهف: "هذا شفءفكول... أننا فنكر

بأننا نملك السلاح الكيماوي ونكول مو أحنه وشوف هذا شيكول!" من هنا نلتفت الى هذا المسؤول الذي يطلب التكريم لمجموعة من الفئيين الذين شاركوا في تحميل العتاد الخاص... ثم أكد هذا الشاهد على إستحالة قيام الطائرات الإيرانية بقصف مدينة حلبجة بهذه الكثافة ولعدة ثلاثة أيام ثم الإستمرار لمدة عشرين يوماً، لأن العراق كان يملك قوة جوية متفوقة على الأجواء بشكل لايقارن ومثلما أوضحه الطيار المحمي ومشغلي الرادار، وأن الطائرات العراقية كانت تلاحق الطائرات الإيرانية في أجواءها الى عمق (٨٠) كم! بمعنى ان الأجواء الإيرانية كانت محرمة على قوتها الجوية، فكيف تستطيع ان تقصف مدينة عراقية لمدة ثلاثة أيام متوالية دون رد عراقي، في الوقت الذي كانت الطائرات العراقية تحوم في سماء المنطقة الشمالية على مدى (٢٤) ساعة، وأكد الشاهد الطيار بأنه من الناحية الجغرافية فان حلبجة محاطة بسلاسل جبلية شاهقة من جهة الشمال والشرق والجنوب وهي الجهات المتصلة بإيران، ففي حالة إمتلاك ايران للسلاح الجوي المتطور عليها ان تعود الى عمق العراق وتضرب المدينة من الغرب، وتشكل هذه الافتراضية إستحالة عسكرية ومنطقية حسب أقوال الشاهد المذكور، وفي جواب سؤال وجهت اليه من قبل محكمتمكم المحترمة، قال الشاهد "بان القوات العسكرية وإستخبارات الجيش نسقت مع منظومة الإستخبارات الشرقية وهي بدورها مع مديرية الإستخبارات العسكرية العامة في تحديد الرواقم والاحداثيات والتربيع لضربها من قبل القوة الجوية العراقية". وحقيقة لم نكن نتوقع حضور طيار عراقي للشهادة عند قولتنا للأسماء التي كرمت في ذلك التاريخ وبعد بحثنا في منشورات النظام البائد وجدنا بان في الشهر السادس قد تم تكريم عدد من الطيارين ولم يحصل تكريم لاية مجموعة من الطيارين قبلها لان العراق في ذلك الوقت وفي الأشهر الرابع والخامس والسادس من ذلك العام كان منشغلاً بمعارك تحرير (الفاو) ومعارك (مجنون) و(السلامجة) و(زبيدات) اي معارك (رمضان المبارك) و(توكلنا على الله الأولى والثانية والثالثة والرابعة) والتكريم الوحيد جرى في الشهر السادس بعد حادثة حلبجة حيث لم يتم منح اية أنواط شجاعة قبل هذا التاريخ للطيارين والعسكريين في تلك الفترة وتستطيع المحكمة التأكد من أقوالنا من النسخة الأصلية لجدل جريدة الثورة لتلك الفترة والتي سلمناها للمحكمة لقد أثبت الطيار أنه تم تكريم عدد من الطيارين الذين إشتراكوا في قصف حلبجة بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨ وقد عرضنا وثائق متعلقة بهذا التكريم تؤيد أقوال الشاهد عند عرضنا لعدد من الوثائق والأدلة المتعلقة بالقضية في

الجلسة المؤرخة السابعة عشرة والمؤرخة ٢٠٠٨/٥/٧ وللتأريخ أقول في الحقيقة لم أكن متأكدًا أن بين تلك الوجبة من الطيارين من هم شاركوا في تصف طليجة بل جاءت نتيجة إستنتاج أن النظام كان يكرم العسكريين بعد كل عملية عسكرية لحثهم على القتال في معاركة المستقبلية وتأكدنا بعد إتصال الطيار الشجاع وبعد سماع إسمه من التلفزيون وحضر دون مقابل لتأدية مهمة إنسانية وهي إظهار المجرمين الحقيقيين والمتورطين في القضية إذافةً للمتهمين الحاضرين حيث حسم النقاش حول من قام بالجريمة ولاحظ سيادتكم في بداية الجلسات محاولة إنكار المتهمين قيام النظام العراقي بالجريمة وبعد حضور الطيار ومشغلي الرادار ومواجهتهم بالحقائق تغير أسلوب دفاعهم وأخذ كل منهم محاولة إبعاد التهمة عن نفسه، أن هذا الطيار يستحق الشكر والتقدير حيث أثبت موقفه الإنساني والتأريخي وأنصف الشهداء الأبرياء بحضوره وهو الأستثناء من ضمن العشرات من الطيارين العراقيين المجرمين الذين قصفوا الأبرياء في كردستان وحولوا قرى ومدن كردستان في يوم من الأيام إلى دمار دون الالتفات إلى أنهم يقصفون مدنيين مسالعين ويخرقون المعاهدات الدولية التي تحمي المدنيين وخاصة معاهدة جنيف المؤرخة عام ١٩٤٩.

٨. أكد الشاهدان المحميان مشغلا الرادار رقم (١) و (٢) بأنهما كانا يعملان كمشغلي رادار في قاطع الدفاع الجوي الرابع في كركوك وإنهما على علم تام بيوم وتأريخ ومكان الضربة الكيميائية بشكل جيد وحددا لهذه المحكمة إتجاه الطيران وعدد الأسراب وأسماءها وأماكن تحميلها وإقلاعها وإتجاه عودتها بشكل دقيق لا يترك للمجال للشك، بأن الطائرات العراقية أقلعت من عدة قواعد عراقية وهي قاعدة (الحرية في كركوك) وقاعدة (البكر في بلد) وقاعدة صدام في الكيابة بالعوصل) وقصفت مدينة حلبجة العراقية الكوردية بالسلاح الكيميائي المحرم دولياً وإنهما سمعا من بعض الطيارين وهم يتباركون فيما بينهم ومع مسؤولي قاعدتهم ويستخفون بالضحاي في حلبجة ويشبهونهم بالحشرات، وقالوا فيما بينهم بأنهم "ضربوا مدينة حلبجة بالفليت" وهي مادة تستعمل لرش الحشرات في البيوت والمزارع! نعم هكذا وصفوا شهداء مدينة حلبجة.. وتلقوا من القيادة العراقية الإستحسان والقبول والتكريم مع اننا لانستبعد نهائيا لاشترك قواعد أخرى في العملية في المناطق الأخرى من العراق.

٩. أكد الشاهد (إسماعيل أحمد حسين) أمام محكمةكم المحترمة على انه وأثناء تواجده في إحدى المستشفيات في مدينة (كامياران) الإيرانية عمالغ طيارين عراقيين كانا قد هبطا

بماترنيهما في إيران عام ١٩٩١ والطيار الثالث لفي حنفة عند محاولة النزول بالطائرة لضطرابايراقود إعترافا صراحة أمام الشاهد بأنهم شاركوا في قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية وإن القيادة العسكرية العراقية مسؤولة، مسؤولية قانونية وأخلاقية عن ضرب مدينة حلبجة.

١٠. ورد في أقوال المتهم الهارب (طارق إبراهيم رمضان بكر العزاوي) إعترافاً أمام السيد قاضي التحقيق بأنه كان ضمن سرب حراسة جوية داخل الأراضي العراقية في سماء مدينة حلبجة عندما طلب منه حماية سرب من الطائرات القاصفة وهي تقصف بالقنابل الكيميائية مدينة حلبجة، إعترافاً بهذا أمام قاضي التحقيق وقد ربطت نسخة من التسجيل الصوتي المرئي بإضمار القضية ومتضمنة اعترافات أخرى بأسقاط طائرة الخطوط الجوية الجزائرية من قبل الطائرات العراقية التي كانت تحمل وفدا دبلوماسيا من أجل التوسط لوقف الحرب العراقية الايرانية وتبليغهم بالتكتم عن الحادث من أجل الاستمرار في خداع الدول العربية وتقديم التأييد له في حروبه التي لاتنتهي.

١١. هناك تطابق تام بين ما أفاد به المشتكون والشهود والوثائق والكتابات المرسله من وال الجهات العسكرية والإستخباراتية العراقية والتي تؤكد تورط العراق في إستعمال الأسلحة الكيميائية في حلبجة ثم إبعاد أهلها الى إيران ومن ثم الى مجمعات مختلفة وخاصة مجمعي(بترحوشتر) و(گردنه جال) ومعتقل نكرة السلطان وتحريرهم من حق الوظيفة والحياة الكريمة.

١٢. أخيراً عندما ابرزت الصور الفوتوغرافية وأقراص الفيديو وهي تشخص مجاميع الشهداء والجثث المكمومة في شوارع المدينة وملاجئها ومدخلها الخارجية وحركة النزوح والإنتقام من قبل طائرات النظام السابق وهي تبدو في الصور تطارد العرائل والمدنيين .. لايبقى شك بان النظام العراقي بأجهزته الإستخباراتية ونقصه بها الإستخبارات العسكرية العامة ومعظمه إستخبارات المنطقة الشرقية وقوته الجوية وجيشه الجري بكامل تشكيلاته والحاكم المطلق على الشمال المتهم (علي حسن للمجيد) والمتهمين الآخرين كانوا وراء تلك الجريمة البشعة كل حسب مجال عمله، بدءاً بقصفها وإبادة أهلها وطردهم وتهجيرهم من مدينتهم وإبعادهم الى إيران وإخضاعهم لأقسى ظروف المعيشة ومن ثم حرمانهم من حق الحياة والعودة الى الوظيفة والإبعاد القسري الى المجمعات البدائية، وقلعة (نكره السلطان) في

(السماعة) كي يموتوا في الصحراء، إنما هي سلسلة جرائم متصلة ببعضها البعض تؤكد وجود نية وتصميم مسبق لإبادة شعب ومحوه من على أرضه وإزالة تراثه وتدمير بنيته التحتية وإعتبارهم حشرات لاقيمة لهم كما حصل في مباركة مسؤولي قاعدة الحرية مع الطيارين الذين عادوا من قصف المدينة بالأسلحة الكيماوية.

وهناك وثائق عديدة قدمناها للمحكمة تثبت ضلوع النظام البائد في الجريمة وبتكرار تقديرها للمحكمة إختصاراً للوقت، أن الأدلة والوثائق التي عرضت تكمل بعضها بعضاً بدءاً بإفادات المشتكين الذين أثبتوا قيام النظام العراقي بقصفهم ومتابعتهم وأثبتت الشهود أن الطائرات قامت بالقصف ومن مواقع معينة وبأعتراف رئيس النظام البائد عند مقابلة الطيارين في ١٩٨٨/٦/٢٨ وبيّنت الأفلام مدى فداحة الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن القصف وكما بينت المخيمات التي أعدت للهاربين من المجزرة كما أثبتت الشهود كيفية تعامل النظام العراقي مع الناجين من العائدين ويظهر لسيادتكم أن قضية حلبجة ليست محصورة بالسداس عشر من آذار وإنما هي جريمة مستمرة عبر آلاف المصابين ولإنتقال أمراضها من جيل لآخر كما سنبين لاحقاً.

الأضرار الملحقة بمدينة حلبجة:

من الصعب حصر الأضرار المترتبة على قصف النظام البائد لمدينة حلبجة وهي أضرار بشرية ومادية وبيئية، وقمنا بجمع المعلومات من مصادر مختلفة منها رئاسة بلدية حلبجة ورسالة ماجستير حول المسؤولية الجنائية عن جريمة الإبادة الجماعية في حلبجة لطالب الماجستير الأستاذ (محمد محمد سعيد) المعروف بالأستاذ (شاهو) ومن جمعية ضحايا الأسلحة الكيماوية في حلبجة. وهي كالآتي:

١. أكثر من ٥٠٠٠ شهيد في يوم ١٦/٣/١٩٨٨.
٢. أكثر من ١٢٨٠٠ مصاب وفق الإحصائيات الصادرة من المستشفيات الإيرانية موزعين بين ١٤ مخيماً لللاجئين .
٣. من نتائج الضربة الكيماوية هنالك أعدادا كبيرة من المعوقين وأنواعاً مختلفة من الأمراض والتشويه ظهرت أثناء حالات الولادة وأعراض أخرى من الأمراض المتعلقة بالجلد والجهاز التنفسي.
٤. تدمير (٢٤٥٩) وحدة سكنية داخل حلبجة تدميراً كلياً.

٥. تدمير (٤٩٥٠) وحدة سكنية تدميراً جزئياً بنسب مختلفة.
٦. تدمير شبكات توزيع المياه بطول ٣٢ كم.
٧. تدمير شبكة التصريف والمجاري بمسافة ٢٩ كم.
٨. نهب وسلب أسلاك الكهرباء والأعمدة والأجهزة المتعلقة بتزويد الطاقة الكهربائية بطول ٨١ كم.
٩. تدمير معمل تنقيح التبغ في المدينة، الذي كان إحدى معالم المدينة.
١٠. تدمير مسافة ٨ كم من الشوارع والأرصعة.
١١. تفجير بناية السراي والمؤسسات الحكومية.
١٢. تفجير رياض الأطفال.
١٣. تفجير المستشفى العام في المدينة، كما وتم تفجير المراكز الصحية في مركز المدينة ومطلة (بير محمد) ومجمع (زريقي) وقرية (عنب) ومجمع (عنب).
١٤. تفجير بناية القسم الداخلي المتكونة من خمسة طوابق.
١٥. تفجير أبنية الدوائر الحكومية التابعة للزراعة والري والبيطرة والإطفاء والبريد والهاتف ومركز الشباب ومركز الشرطة والمكتبة العامة التي كانت تحتوي على آلاف المؤلفات والمخطوطات القديمة والنادرة.
١٦. تفجير ٢٠ مسجداً وجامعاً داخل المدينة فقط بالإضافة إلى مساجد القرى المجاورة.
١٧. تفجير وتدمير ١٢ مدرسة أعدادية ومتوسطة وإبتدائية فقط داخل مدينة حلبجة دون القرى المحيطة بها.

الأثار السياسية على الوضع الداخلي في كردستان:

١- لقد كان لإستخدام الأسلحة الكيماوية من جانب النظام العراقي في الوقت ذاته عدم تدخل المجتمع الدولي ورضعته وخصوصاً منظمة الأمم المتحدة وكتلتا الدولتين العظميين (أمريكا والإتحاد السوفيتي سابقاً) ردود فعل سلبية على الحركة التحررية الكردية، أدت إلى إخفاق مؤقت للشورة الكردية وربما نعتب على القيادة الكردية آنذاك على عدم تقديرها لوحشية هذا النظام والمؤسسة العسكرية العراقية في تلك الفترة إذ كانت لها تجارب مئة مع هذا النظام ويعلمون جيداً ان هذا النظام وأركانه وعلى رأسهم المتهمون الحاضرون يلجأون إلى جميع الوسائل غير الإنسانية وغير المشروعة في تحقيق مآربهم ومن الأمثلة ما

عرضه الشاهد (عباس عبدالرزاق) حول وضع السم في الطعام لعدد من المدنيين ومن بينهم أطفال يواسطة سم (السيانيد) خلال عام ١٩٨٧ قبل ضربة حلبجة بحوالي سنة أوفنا المعارضين بسم الثاليوم الذي كان يطلق عليه عند رجال الاستخبارات والمخابرات استهزأ بشريته العافية أو عزل وقتل (أحمد حسن البكر) بأوامر من صدام بوضع السم له مع الشاء حسب اعتراف حسين كامل الذي قتل فيما بعد هو الآخر بأمر من صدام وتحت إشراف عم المتهم الحاضر (علي حسن المجيد) عام ١٩٩٦.

ب- أدى إستخدام الأسلحة الكيماوية في حلبجة الى تعريف القضية الكوردية عالمياً وإثارة وتنمية الشعور القومي لدى الكورد وظهرت حالة من التعاطف من قبل الرأي العام العالمي. وفضح مدى وحشية النظام العراقي السابق ونواياه في إبادة الشعب الكردى.

ت- إن إستخدام السلاح الكيماوي في حلبجة بالتزامن مع حملات الأنفال وسياسات الإبادة الجماعية نشأ عنه إحتقان لأحدود له لدى جماهير كوردستان تجاه النظام العراقي جعلها تنتظر لحظة الإنتقام في أقرب فرصة متاحة وقد تحقق ذلك في إنتفاضة ١٩٩١ نصبت جام غضبها على دوائر الأمن ومقرات حزب البعث.

ث- أن إستخدام الأسلحة الكيماوية أدى الى إنعاش بعض الحركات الإسلامية في المنطقة وخاصة إن إيران كانت الدولة الوحيدة التي قدمت المساعدات الإنسانية لضحايا الأسلحة الكيماوية وقد قدر الكثير من الضحايا الرعاية والمساعدة التي قدمت لهم وربما تأثير هذه المعاملة الحسنة بقى لحد الآن.

إنعكاس وأثار حادثة حلبجة على المستوى الأقليمي والدولي:

١- كان لإستخدام الأسلحة الكيماوية في حلبجة الأثر الكبير في الأوساط الحاكمة في إيران وقبل الجريمة لم تكن إيران مستعدة لوقف إطلاق النار ولكن بعد أن تأكدت بأن العراق قد قصفت مواطنيها بهذا السلاح ورأى الإيرانيون الأثار المدمرة لهذا السلاح وعدم مسائلتها العراق عن إستعماله الأسلحة الكيماوية في حلبجة والأماكن الأخرى أدى بالنتيجة الى قناعاً المرشد السابق للثورة الإسلامية (الإمام الخميني) الى إعلان وقف الحرب ووصفه بتنازل كأس من السم (وقبول قرار مجلس الامن الدولي المرقم ٥٩٨ المؤرخ ١٩٨٧/٧/٢٠).

٢. أن استخدام الأسلحة الكيميائية في حلبجة أظهر تلك القدرات التي كان النظام السابقي يمتلكها حينذاك في مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية ومدى إستعداده لإستخدامها في إدارة صراعاته ونزاعاته مع أية جهة أخرى بما فيه مواطنيه.

٣. بعد استخدام الأسلحة الكيميائية في حلبجة بدأ العالم بأمره ينظر الى إمتلاك العراق للأسلحة الكيميائية بصورة قلقه وربع وبعد إنتهاء حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ وبعد إصدار القرار بتدمير أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية من قبل مجلس الأمن إنخفض عدد الدول التي كانت تتعاطف مع العراق في مسألة الإبقاء على أسلحة الدمار الشامل وإن السبب الرئيسي لشن قوات التحالف الحرب على العراق كان بسبب وجود أسلحة الدمار الشامل بحوزته ومنها الأسلحة الكيميائية.

٤. استخدام الأسلحة الكيميائية وإظهار أثارها خلق خوفاً وهلعاً تدريجياً على المستوى العالمي وخصوصاً بين الدول التي يتشابه نظامها السياسي مع النظام السياسي للعراق والتي تملك أسلحة الدمار الشامل حيث تزايد الضغط الدولي على تلك الدول للإلتزام بالإتفاقيات الدولية. وأثرت على إبرام معاهدات تمنع إنتاج وتخزين وصنع هذه الأسلحة. الأضرار البيئية المترتبة:

أن أسلحة الدمار الشامل تصنف الى ثلاثة أنواع: نووية وكيميائية وبيولوجية، وتعتاز بقدرتها التدميرية الهائلة وشدة فتكها بالإنسان والحيوان وتلويشها للهواء والماء والتربة ومكونات البيئة الأخرى وظهرت تلك الآثار في الأفلام التي عرضت والكشف الجاري من قبل المحكمة وزيارتها للمقابر الموزعة في حلبجة. والأسلحة الكيميائية أول أنواع أسلحة الإبادة الجماعية التي قام النظام العراقي البائد بإنتاجها وذلك بإجراء الأبحاث والتجارب لإنتاج وتجربة الغازات السامة القديمة منها والمستحدثة. وكانت لها إستخدامات إبان المراحل الأولى من الحرب العراقية والإيرانية وفي الإشتباكات الجارية في هور الحويزة وفي عدد من المعارك داخل الأراضي الإيرانية.

يشير الباحثون الى أنه كان هناك (١٥) مركزاً مكرساً لإنتاج وتطوير الغازات السامة للأهداف العسكرية وكان موزعة في أماكن مختلفة من العراق وقد تمكنت المؤسسة البحثية العراقية من تطوير تركيبات متنوعة منها (سيانيد الهيدروجين) والتي تستعمل في غرف الأعدام بالغاز في بعض الدول (غاز الكلور). كما طورت أنواعاً قديمةً من التركيبات مما

جعلتها أكثر تسميماً من نبي قبل وأكثر تعقيداً من غازات (السايرين) و(التابون) التي لا تترك أثراً بعد استخدامها فضلاً عن إنتاج سائل شديد السمية يطلق عليه (Taxic B) المميز بقدراته التدميرية الشاملة والسريعة رغم إنتاج غازات أخرى مثل (حامض الهيدروساينيد) والغازات الخانقة لـ(الفوسفين) والغازات العقيمة مثل غاز (الأداميست) والغازات المسيلة للدموع لـ(الكلور) و(الأسيتوفيتون) أو غازات الهلوسة كغاز (LSD) وهي أنواع من الغازات القاتلة حيث تشمل قدرات الإنسان كما أن هذه الغازات تبقى في البيئة لفترات مختلفة، فعلى سبيل المثال تستمر غازات الأعصاب الكاوية من ١٢ ساعة إلى بضعة أيام وتؤثر في النباتات والعزروعات وتسبب في موت كثير من الحيوانات. لقد تمكن النظام من إنشاء صناعة كيميائية متكاملة ونجح في إنتاج الرؤس الحربية المخصصة لحمل النخائر الكيميائية وتركيبها على وسائل نقل متنوعة كصواريخ (أرض أرض) قصيرة المدى ومتوسطة المدى ونجح في إنتاج ذخائر كيميائية مخصصة لإطلاق مدافع الميدان والهبان وراجمات الصواريخ الميدانية إلى جانب التي كانت تلقى من الجو، قدرت الترسانة العراقية الكيميائية بـ(ثلاثين) ألف طن من المواد الغازية والسائلة السامة والتي دمرت بإشراف فرق التفيتش الدولية.

أما الأثار المترتبة على إستخدامات الأسلحة الكيميائية فهي ذات أبعاد وتأثيرات بعيدة المدى خصوصاً إذا أخذت بعين الإعتبار النتائج التي توصل إليها فريق بحث بريطاني عام ١٩٩٣ وذلك بعد تحليل تربة عدد من الأماكن التي تعرضت لغاز (الخرول) في حلبجة. كما أن هناك دراسة توصل إليها سابقاً فريق علمي أمريكي على ذات الصعيد فالغازات السامة المستخدمة للأغراض العسكرية تتميز على العكس من أغلبية التركيبات السامة المكرسة لمكافحة الحشرات والفطريات والبكتريا والتي أنتج منها أكثر من (١٥٠٠) نوع تتميز بشدة فعاليتها وقدرتها على الإحتفاظ بحيويتها لفترة أطول في تركيب المبيدات وتكمن خطورة الأسلحة الكيميائية التي إستعملها النظام في حلبجة أن لها أبعاداً خطيرة على جميع مكونات البيئة الإجتماعية والطبيعية وفي نظر الكثير من الباحثين إن حلبجة عبارة عن كارثة تلوث بيئي شامل وذلك بالنظر لتغير الصفات الطبيعية لعناصر البيئة للماء والهواء والتربة، هذا فضلاً عن قتل الإنسان والحيوان وتدمير المزارع والحاق الضرر بالنباتات وحسب رأي الباحثين في جامعة (ساوث بانك) البريطانية أنه بعد كارثة حلبجة وماسبقتها من كارثتي

(هروشيما) و(ناكازاكي) إستوجب إعادة تصنيف الكوارث البيئية الى كوارث بيئية تحدث نتيجة الفعاليات الصناعية للإنسان وكوارث بيئية نتيجة الفعاليات العسكرية للإنسان ووفقاً لهذا التصنيف تعد كارثة حلبجة أكبر كارثة بيئية بعد كارثتي (هروشيما) و(ناكازاكي) فقد إستخدمت الأسلحة الكيماوية في حلبجة والأسلحة النووية في (هروشيما) و(ناكازاكي) ضد السكان المدنيين وفي حينها أكد الطبيب الفرنسي (برنار برندن) مندوب منظمة أطباء بلا حدود لمراقبة الموقف في المنطقة الحدودية في رسائل بعث بها الى (بيريس ديكيولان) السكرتير العام للأمم المتحدة ان الشهادات العديدة المستقاة من اللاجئين الكورد لا تدع مجالاً للشك في العنف والقمع الذي تمارسه القوات العراقية وطلب منه التدخل لدى الحكومة العراقية حتى لا تتم إبادة المزيد من النساء والأطفال والرجال الأكراد. وقد أعرب السكرتير العام للأمم المتحدة في وقت لاحق في مؤتمر صحفي عقده في مدينة (لاهاي) الهولندية عن قلقه البالغ للمحنة التي يعانيها الأكراد.

وقد ورد في بيان اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية السكان التابعة للأمم المتحدة (ان أشيع الأنظمة العنصرية لم يتجرأ على إستخدام أسلحة الإبادة الجماعية ضد مواطنيه كما فعل نظام بغداد). وقد كتب أحد الصحفيين بعد زيارته لحلبجة بأن أحد الأطباء العاملين في مستشفى حلبجة ذكر بان نسبة كبيرة من المراجعين تعاني من حالات ذات صلة وثيقة بالقصف الكيماوي للمدينة وان المصابين الذين تعرضوا لإصابات أخف سوف يعانون مدى حياتهم من الأسلحة الكيماوية وهذا ما أكده الشاهدان الطبيبان (فؤاد بابان وكيرهارد فرايلن) أمام سيادتكم.

ألا ان الأبعاد المأساوية وحجم الكارثة ظهرت في فلم وثائقي بثته القناة الرابعة للتلفزيون البريطاني في آذار ١٩٩٨ للمخرج (جرين روبرتس) وعنوانه (قنبلة صدام الموقوتة السرية) الفلم هو الثاني للمذكور عن كارثة حلبجة حيث أخرج سابقاً فلم (رياح الموت) عن كارثة حلبجة.

وقد قام الشاهد الدكتور (فؤاد بابان) الذي حضر أمام محكمته الموقوتة بعرض جزء من الفلم والتي ظهرت فيها البروفيسورة (كرستين جوسرين) أستاذة الطب الوراثي في جامعة (ليفربول) ومستشارة رئيس الوزراء البريطاني في مجال (إستنساخ الإنسان)، وقد أجرت في حلبجة جملة من الأبحاث الأولية بعد عشر سنوات على إستخدام القصف الكيماوي ضد

سكانها حيث درست آثار ذلك بالنسبة للذين تعرضوا للإصابة بها مباشرة وكذلك للأجيال التالية وقد وجدت ان الآثار والأعراض المرضية قد إنتقلت الى الجيل الثاني من أبناء وبنات الذين أصيبوا في الهجوم الكيميائي على حلبجة كما وأعلنت (كرستين جوسدن) ان ما وجدت في حلبجة وبعد مرور عشر سنوات على الكارثة، كان أسوأ بكثير مما وضعته في تصوراتها عندما قررت البدء بدراسة أبعاد هذه للكارثة، فقد كان في تصورهما ان تصادف، أثر القصف الكيميائي بالنسبة لعدد من سكان حلبجة، صوراً من أمراض السرطان، والتشوهات الخلقية والعقم والعمى والتلف العصبي، وقد وجدت كل هذا في حلبجة، ولكن في حالات أكثر خطورة، وأوسع نطاقاً مما كانت تعتقد، وهي تشير بهذا الصدد: "عملنا مع الأطباء، وأجرينا تحديداً لنسبة حالات العقم والتشوهات الخلقية والسرطان، بما في ذلك سرطانات الجلد، والرأس، والعنق، والجهاز التنفسي، والصدر، وسرطانات الأجنة، لدى سكان المدينة، الذين كانوا فيها يوم الهجوم، وقارناها مع سكان مدينة أخرى، فوجدنا ان هذه النسبة تفوق ب 3-4 أضعاف على الأقل لديهم حتى بعد 10 سنوات على الهجوم!" . فضلاً عن ذلك لاحظت الباحثة ان عدداً من أطفال حلبجة يموتون سنوياً متأثرين بأمراض معددة هي سرطان الدم (اللوكيميا) وأورام الغدد اللمفاوية، في حين ان نسبة الإصابات بالسرطانات بين الأطفال والشباب هي الأعلى مما في أي مكان آخر في العالم أجمع، كما وأشارت الى انه مما يزيد الأمر سوءاً وجود النقص الكبير في الوسائل الطبية الجراحية، الخاصة بمعالجة "العلل القلبية الخطيرة وتشققات الشفتين والتشوهات الخلقية الخطيرة الأخرى لدى الأطفال، مما يعني ان الكثير منهم يموتون بينما كان بالإمكان إنقاذ حياتهم".

وقد توصلت الباحثة من أبحاثها الى ان التشوهات الخلقية والأعراض المرضية الخطيرة، التي ولدت مع الأطفال، الذين جاءوا الى الحياة بعد سنوات عديدة على الهجوم الكيميائي إنما تؤكد إنتقال هذه الآثار من جيل الى جيل، ولهذا فهي تؤكد على ان الكثير من أطفال حلبجة الصغار يعانون من مشاكل في التنفس وفي البصر، وفي الجلد، وكذلك من سرطانات وتشوهات الخلقية وعاهات وإضطرابات عصبية وتخلف عقلي وشلل دماغي، وهي تشير "ان هذه السلسلة الواسعة من الأعراض المرضية يمكن عزوها الى التلف الطويل الأمد

للمضامض النووي منقوص الأوكسجين (د، ان، أ DNA) للذين أصيبوا في حلبجة وأبائهم".

وفي معرض وصفها للحالة في حلبجة تشير الباحثة الى الآثار النفسية والعصبية للهجوم على مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية فتقول: "تواجهك المحنة الإنسانية هنا في كل شارع وبيت وردة في المستشفى أشخاص ينتحبون ويشعرون بضيق نفسي شديد بسبب ما يعانون من كآبة حادة، وتكون محاولات الإنتحار بشكل مربع".

وبعد مرور ثلاث سنوات على ذلك أكد هذه الجهة عالم الذرة العراقي البروفيسور (حسين الشهرستاني) النتائج والإستنتاجات فلدى زيارته لمدينة حلبجة التقى عدداً من الناجين من الكارثة، الذين نقلوا اليه ما جرى أثناء القصف الكيميائي للمدينة، حيث ذكروا بان الجميع إختبأوا في الملاجئ عالمياً بدأت الطائرات الحربية العراقية بعمليات القصف، رحينها تنفسوا رائحة تشبه رائحة التفاح.

ويشير (حسين الشهرستاني) الى ان النظام العراقي البائد تعمد صنع رائحة تشبه رائحة التفاح لإغراء الناس على نفسها ولطمأنتهم الى انها غير ضارة، كما وأوضح بانه لكون الغازات المستعملة في الهجوم الكيميائي ثقيلة فهي تنزل الى الأعماق والمناطق المنخفضة، وبهذه الصورة قتلت الأبرياء الذين لانوا بالسرايب، إضافة الى قتلها من بقي فوق سطح الأرض، وكذلك الذين كانوا في طريقهم للفرار من المدينة.

كما يؤكد المذكور في إستنتاجاته ما توصلت اليه البروفيسورة (كريستين جوسرين) من نتائج بقوله: "نحن اليوم نتحدث بعد ١٣ سنة على الحادث، وهناك أهالي المدينة الذين بقوا على قيد الحياة، من ظهرت عليهم أعراض صحية سلبية، فالرجال أصيبوا بالمعقم، أما النساء فيعانين من حالات الإسقاط، كما ظهرت حالات تشوه خلقي في المواليد الجدد وأنواع من مرض السرطان لم تكن معروفة في تلك المناطق. ان التأثيرات الصحية السلبية لم تظهر فقط على الذين تلقوا الضربة بشكل مباشر، بل ستظهر هذه الأعراض حتى على الأجيال المقبلة".

مثل هذه النتائج يؤكدها الدكتور (فرّاد بابان)، الذي شارك الدكتور (كريستين جوسرين) في بحوثها العلمية الأنفة الذكر، ففي الفترة الممتدة من شهر كانون الثاني من عام ١٩٩٨ ولغاية ١٩٩٨/٧/١ شكل الإثنان لجنة لدراسة الأعراض والاثار المؤمنة للغاز السام

والأسلحة الكيميائية على المواطنين في حلبجة، وقامت هذه اللجنة بإجراء الفحوصات على أربعمئة وسبعين شخصاً من الآلاف العديدة الذين تعرضوا للقصف الكيميائي؛ وقد توصلت اللجنة إلى أن سكان حلبجة قد أصيبوا بالأمراض الآتية:

١. التأثير على الجملة العصبية (Brain and Nervous system effects)
٢. سرطان الرئة (Cancer)
٣. الولادة المشوهة (Congenital anomalies)
٤. التأثير على الجلد والعيون (Effect on skin and eyes)
٥. التأثير على الجهاز التنفسي (Effect on respiratory system)
٦. وجود أعداد كبيرة من النساء والرجال المصابين بالعقم (Infertility)

وكذلك تم القيام عام ٢٠٠٠ بإجراء دراسة علمية أخرى من قبل الأستاذ (صالح أحمد حمه)، عضو الهيئة التدريسية في جامعة السليمانية/قسم البيولوجي، الذي إضطلع خلال الفترة المحصورة بين شهر أيار وتشيرين الثاني عام ٢٠٠٠، بفحص (٥٥) شخصاً من الجنسين من سكان مدينة حلبجة، وتبين بنتيجة هذه الدراسة العلمية والميدانية ما يأتي:

أولاً: لوحظ وجود المشاكل الصحية الآتية بين المصابين الناجين:

١. يشكو ٢٥٪ من المصابين من أمراض في الجهاز التنفسي (Respiratory Complain)
٢. يعاني ٧٥,٥٪ من المصابين من أمراض العيون (Ophthalmologic Complain)
٣. يعاني ٥٠٪ من المصابين من الأمراض الجلدية (Dermatological Complain)

ثانياً: إن قسماً من المصابين يعاني في أن واحد من هذه الأمراض معاً.

ثالثاً: بينت التحليلات، التي أجريت لفحص المناعة، بأن المناعة لدى نسبة ١٣,٥٪ من المصابين هي دون المستوى الطبيعي.

وبمناسبة مرور عشر سنوات على القصف الكيميائي لحلبجة أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً أدانت فيه هذا القصف، كما وأكدت فيه على أن سكان مدينة حلبجة مازال

يعانون من مشاكل صحية خطيرة بسبب الهجوم الكيميائي، وبهذا أيدت نتائج البحث الميداني الذي أجرته الدكتور (كرستين جوسرين).

وقد جاء في البيان المذكور: "أن سكان حلبجة يعانون من معدلات أكبر كثيراً من المتوسط للأصابة بالسرطان وأمراض خطيرة أخرى وتشوهات المواليد وحالات الإجهاض". كما وتضمن البيان المذكور إشارة إلى استخدام النظام العراقي البائد للأسلحة الكيميائية أبان الحرب العراقية الإيرانية، ولاسيما بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٨، ومن خلال دراسة الآثار الديموغرافية للكصف الكيميائي لمدينة حلبجة يتبين أن ضحايا أعداء الحزب خمسة آلاف قتيلاً وعشرة آلاف جريح من المدنيين الأمنيين، ويشير تقرير أعداه الحزب الاشتراكي الكردستاني احتوى على أسماء (٢٣١٢) ضحية من ضحايا حلبجة، كان بعضهم (٧٣٧) رجلاً، و(٥١٢) امرأة، و(٦١٤) طالباً في العواجل الدراسية، و(٣٢٥) طفلاً صغيراً.

إن الكصف الكيميائي لمدينة حلبجة "يعد جريمة يندى لها جبين التاريخ، وتعد وشم عار على جباه الديمقراطيات الغربية التي تتفني بحقوق الانسان بينما تطلق العنان للأنظمة الدكتاتورية التي تخدم مصالحها لتنفيذ جرائم ومذابح وحشية بحق الأبرياء مستخدمة الأسلحة التي تنتجها مصانع دولها، التي لم تكن غافلة عن الجرائم والسياسات اللإنسانية فحسب، وإنما كانت تساهم مساهمة مباشرة في ترسيخ كيان تلك الأنظمة الدكتاتورية وإمدادها بشتى أنواع وسائل القمع والإبادة والتدمير لتلك الأغراض، فحري بكل إنسان حر أن يستذكر تلك الجريمة الوحشية ويساهم في تعرية تلك السياسات التي تجري ضد الإنسانية في سوق مزادات السياسة الدولية.

وبالفعل إن تجربة الشعب الكردي مع استخدام النظام البائد للأسلحة الكيميائية في مدينة حلبجة في آذار عام ١٩٨٨ تحتوي على حقيقة مرة، حيث إن الدوائر الغربية بقيت ترفض إدانة هذا النظام ورغم علمها باستخدامه للأسلحة الكيميائية في قتل خمسة آلاف مواطن كردي عراقي، بل وحاولت إن ترمي هذه التهمة على إيران ولم تغلق في مساعها، وكان يهمها إن يخرج النظام البائد من حربه مع إيران دون خسائر كبيرة.

هذا علماً، أن دولاً مثل فرنسا، وألمانيا وغيرهما كان لها الدور الأساس في إمداد النظام بالإمكانات الكيميائية والبايولوجية، حيث أورد، على سبيل المثال، تقرير لرويك للتفتيش

زار العراق منتصف شهر تموز ١٩٩٢ أسماء ثلاث شركات ألمانية هي (ديجوسا، ليبرلد، وسيمفنس) وشركة فرنسية كبيرة هي (تومسون) أنها كانت تقوم ببيع معدات بحث وإنتاج أسلحة الدمار الشامل للعراق.

إن قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، إضافةً إلى كونه لا يبعد حالة إستثنائية في سجل النظام العراقي الأسود، فهو لا يشكل عملاً يأتسماً من جانب نظام واقع في مآزق حرب طاحنة لا مخرج له منها إلا باستخدام هذه الأسلحة، بل كانت جزءاً من حملة متعمدة وعلى نطاق واسع، هدفها قتل وتهجير السكان الأكراد، وقد تمثلت خاصة في عمليات الأبنغال وحلبجة.

التعويضات:

ظهر لمحكمةكم المحترمة بأن الجرائم التي ارتكبتها مسؤولوا النظام البائد في حلبجة جراء القصف الكيماوي وتفجير وتدمير المدينة قد تركت ورائها أضراراً بشرية هائلة، حيث بلغ عدد الضحايا ليوم ١٩٨٨/٢/١٦ فقط أكثر من (٥٠٠٠) ضحية وآلاف من الجرحى والمصابين، بالإضافة إلى هدم وتدمير الكثير من البيوت والدور بكاملها وتدمير جميع ممتلكاتهم من الأثاث البيئية والسيارات والحيوانات وحقول الدواجن والبساتين وغيرها من الممتلكات المختلفة سواء حلبجة أو القرى المحيطة بها. إن بيئة حلبجة ملوثة إلى هذا اليوم. وإن الكثير من الضحايا قد أصيبوا بشتى الأمراض ومنها العمق (الرجال والنساء) وأن وقف التناسل وعدم الإنجاب هي أحد أنواع الإبادة الجماعية فالقتل ليس الوسيلة الوحيدة للإبادة الجماعية فللإبادة وسائل أخرى كما نستطيع تصنيفها ضمن الجرائم ضد الانسانية.

إن عدد المعترضين من قصف حلبجة كبير جداً كون أهالي حلبجة ليسوا فقط من تعرضوا للسلاح الكيماوي بل إن جميع أهالي حلبجة والقرى التابعة لها والمجمعات السكنية القريبة منها الذين حالقهم الحظ ولم يستشهدوا قد تعرضوا لظروف قاسية عند هروبيهم من قصف طائرات النظام ويقوا في مخيمات إيران في ظروف مريرة كون الإمكانات المادية للهلل الأحمر الإيراني محدودة والحق يجب أن يقال لولا المساعدات التي كان يقدمها الهلال الأحمر الإيراني والحكومة الإيرانية لأهالي حلبجة لكانت نسبة الشهداء أكثر بكثير من العدد المذكور وإن أهالي حلبجة الناجين بعد عودتهم تعرضوا لشتى سبل التعذيب النفسي والبدني ومنها حرمانهم من موطنهم الأصلي وعدم قبولهم في الدوائر وعدم قبول أولادهم في المدارس

ومتابعتهم داخل المدن وإرسالهم الى المجمعات القسرية فضلا عن إرسال عدد آخر الى (نكره
السلمان) ودفن عدد آخر في رمال الجنوب فلا نجد شخصاً واحداً من أهالي حلبجة كان
متواجداً فيها لم يحدث له ضرر نفسي أو بدني ولم يصب بالرعب من هذا القصف الوحشي
ونوره لمحكتكم مثلاً لأحد الدول الأوروبية حول التعويض المستحق للمتضرر فقد
إصدمت سيارة بسيارة كانت تتقدمها وفيها طفل حكمت المحكمة بالتعويض عن السيارة
بشكل مستقل وللطفل بشكل مستقل كونه أُصيب بالخوف والهلع جراء الإصطدام وقد
عرض على محكتكم الموقرة مشاهد مروعة للشهداء والناجين والمصابين فنلتمس المحكمة
أخذ هذه النقطة بنظر الإعتبار وهناك مسألة أخرى وهو أنه كان من المستحيل إحضار
جميع المشتكين أمام محكمة التحقيق أو أمام سيادتكم وإن عدد الذين قاموا بإقامة
الشكوى أمام محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا في هذه القضية لا
يتجاوز ٣٢٥ مشتكياً مع العلم ان جميع أهالي حلبجة متضررين من النظام البائد ولهذا
السبب نطلب من المحكمة الموقرة وضامناً لحقوق المتضررين الذين لم يحضروا للمحاكمة
الإحتفاظ بحقوق المتضررين كافة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي
لحقت بهم نتيجة الجرائم التي ارتكبت بحقهم (إستناداً الى أحكام العادتين الثالثة والرابعة)
من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ لأن تلك الجرائم قد وقعت من قبل السلطة
الحاكمة والمتهمين بإعتبارهم من حكام العراق ومن أصحاب السلطة والسيادة والثابت من
القوانين الدولية والداخلية ان من يتضرر من فعل يستحق التعويض إذا تحققت العلاقة
السببية بين الفعل والضرر وخاصة ان جريمة حلبجة قد وقعت من قبل الدولة العراقية
السابقة وهناك إلتزام أخلاقي وقانوني للحكومة العراقية الحالية في تعويض الضحايا لكون
السلطة الحالية وريثة لحقوق والتزامات السلطة السابقة وكما هو معروف ان الحكومة العراقية
تقوم بدفع التعويضات لحد الآن للدول المتضررة من غزو الكويت وخاصة دولة الكويت حيث
خصص نسبة معينة من عائدات النفط العراقية لدفع التعويضات والذي يمنع العراق من
الخروج من البند السابع من لوائح الامم المتحدة فلا يتصور أن تقوم دولة بدفع التعويضات
لمواطني وحكومات الدول الأخرى وتمنعها عن مواطنيها فأنتنا على يقين بأن قرار المحكمة
الموقرة سيكون الأساس في إعطاء المتضررين من أهالي حلبجة حقوقهم وهناك سابقة
قضائية في مسألة التعويض لدى المحكمة الجنائية العراقية العليا وهي القضية المرقمة

١/جنائيات ثانية/٢٠٠٦ والمعروفة بقضية الأتفال حيث ان نفس هذه الهيئة قد نظرت في تلك الدعوى وقوت في الفقرة السابعة من القرار المؤرخ ٢٤/٦/٢٠٠٧ إعطاء الحق لجميع المدعين بالحق المدني مراجعة المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم جراء الجرائم المرتكبة ضدهم ونطالب المحكمة الموقرة إدراج فقرة حكمية في قرار الحكم تعطي الحق لأهالي حلبجة بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية والبيئية التي لحقت بهم نتيجة الضربة الكيميائية ليوم ١٦/٣/١٩٨٨ وإعطاء المدعين بالحق الشخصي من الناجين الذين لجأوا الى دولة إيران التعويض المناسب كما نطالب المحكمة أن يشمل التعويض من أجبروا على السكن في المجمعات القسرية ومن كان موجودا في (نكره السلطان) أو من منع من الإعادة الى الخدمة ولا ننسى أن عدداً كبيراً من أهالي حلبجة وخاصة الطلاب منعوا من القبول في المدارس وأضطروا لترك المدرسة وضاع مستقبلهم بسبب القرارات الهمجية للسلطة الحاكمة آنذاك والموظفين الذين منعوا من الإعادة الى الخدمة، ان قرار محكمتكم بأعطاء الحق لجميع المتضررين سيكون خطوة مهمة في طريق مداواة جراح هذه المدينة وان مسألة التعويض لديها أساس قانوني وخاصة في الجرائم الدولية حيث أعطت محكمة (نورمبرغ) المشكلة لمجرمي الحرب العالمية الثانية الحق للضحايا وورثتهم المطالبة بالتعويض المادي والأدبي المناسب لهم ويتلقون التعويضات لحد الآن وورثتهم من بعدم نتيجة الجرائم المرتكبة بحقهم في حملة الإبادة الجماعية المعروفة بالهولوكوست.

كما ان القانون المدني العراقي المرقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ قد أعطى الحق للمتضرر للحصول على التعويض المناسب ووفق تلك القوانين فان الدولة العراقية هي المسؤولة عن تغطية تلك الأضرار نذكر لسيادتكم عدداً من المواد في هذا القانون كأساس لمطالبتنا وهي المادة ١/١٨٦/ والمادة ١٨٧/ والمادة ٢٠٢/ والمادة ٢٠٣/ والمادة ١/٢٠٥/ والمادة ١/٢٠٦/ والمادة ٢٠٧/ والمادة ١/٢١٩/ (وإستناداً الى أحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥).

عليه نطلب من المحكمة الموقرة مايلي:

(درج فقرة حكمية في قرار المحكمة تتضمن الاحتفاظ لجميع المتضررين من جريمة قصف حلبجة بالأسلحة الكيميائية المطالبة بالتعويض من الحكومة العراقية أمام المحاكم المدنية التي تقع في محلات إقامتهم بعد إثبات تضررهم من قصف المدينة وتعويضهم عن جميع الأضرار بأنواعها المختلفة).

لا شك أن الجريمة البشعة التي إقترفها النظام البائد بحق أطفال ونساء وشيوخ مدينة حلبجة الشهيدة تدخل ضمن جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ال جانب الجرائم الأخرى العديدة من قانون العقوبات، وستبقى هذه الجريمة وصمة عار بجبين فاعليها من رموز النظام البائد والمؤسسة العسكرية العراقية ومهما حاول أزام النظام وأتباعهم إنكارها فإن الوثائق والدلائل تؤكد مسؤولية أركان النظام العراقي البائد عن هذه الجريمة. وان الأدلة والوثائق والإفادات في هذه الدعوى خير دليل على ذلك، إن الشهادة التي أداها الطيار ومثغلي الرادار والشهود الأخرين تؤكد كذب مزاعم المتهمين في عدم معرفتهم بالضربة الكيميائية للمدنيين العزل في حلبجة الشهيدة وتفاصيلها لكونهم مسؤولين مباشرة لأشغالهم مناصب أكثرحساسية، ان المتهمين بغض النظر عن مناصبهم كانوا من أعمدة النظام السياسي والعسكري في العراق ومسؤولين عن عدد كبير من الجرائم في العهد السابق لعل حلبجة أبرزها ومحكومين في جرائم سابقة وعرضنا على محكمتكم الموقرة تلك المشاهد المرعبة لأطفال اسودت وجوههم محروقة بغاز (الغردل) و(السايرين) و(التابون) ووال (VX) و(BZ) وغيرها من الغازات السامة الذي أنتجته المصانع العراقية وبمساعدة العتات من الشركات الأجنبية حيث قامت هذه الشركات ببناء المنشآت التي كانت تنتج تلك المواد وتزوده أيضاً بالمواد الأولية التي تصنع منها السلاح الكيميائي، ان حلبجة الشهيدة وضعاياها تناديكم مطالبة بإنزال العقاب الصارم بحق من أمر بإرتكاب هذه الجريمة ومن تأمر على إرتكابها ومن حرض على إرتكابها، ومن نفذها، ومن ساهم فيها بأي شكل من الأشكال وفي مقدمتهم المتهمين الحاضرين وستبقى هذه الجريمة شاهداً ودليلاً على قسوة النظام واستخفاف المتهمين بحياة المواطنين الأبرياء. ولن يستطيع الزمان أن يزيل هذه الفاجعة مهما تقدم، وستبقى بذاكرة وضمائر كل الشرفاء المؤمنين بالقيم الإنسانية، وستتناقلها الأجيال جيلاً بعد جيل. وسيلقى فاعليها في مزيلة التأريخ بدلاً من حلبجة التي قال عنها المتهم (علي حسن المجيد) عند مقابلاته عدداً من وجهاء وأهالي حلبجة عام ١٩٨٨ (أن حلبجة قذرة ويجب أن تلقى في البحر) أن حلبجة بعد مرور عقدين من الزمن تنهض من جديد زاوية وشامخة، وتبشر بعراق جديد، عراق الفيدرالية والحرية والديمقراطية عراق خال من الأسلحة النووية والكيميائية والجرشومية، عراق خال من (علي الكيميائي) وأمثاله، ان

صرخات الضحايا تناديكم بإيقاع عقاب يتناسب مع حجم هذه الجريمة النكراء رغم أن لا يوجد عقاب على وجه الأرض يتناسب مع ما قام به هؤلاء المتهمين فعندما نقارن ما عاناه الضحايا من الشهداء من النساء والشيوخ والأطفال، حيث تلوث الهواء الذي يتنفسون بالأسلحة الكيميائية وإنقطعت أنفاسهم محتضنين بعضهم البعض ولم يبق شيء يلجأون إليه سوى أحضان أمهاتهم وذويهم، إن أهالي حلبجة ينتظرون اليوم الذي تقدر فيه محكمتكم الموقرة القصاص العادل على المتهمين. إن إصدار القرار العادل من قبل محكمتكم سيساهم في تخليد نكرى أرواح أكثر من خمسة آلاف شهيد وأكثر من عشرة آلاف جريح ويساهم في جعل كارثة ضرب حلبجة بالأسلحة الكيميائية في السادس عشر من آذار من العام ١٩٨٨ كيوم للإبادة الجماعية بحق الشعب الكردي والشعب العراقي ويساهم أيضاً في تحويل نكرى هذه الفاجعة الى يوم عالمي يتذكر فيه العالم ما حدث في حلبجة كي تبقى نكرى حلبجة خالدة وحية في الذاكرة الإنسانية يُذكر الساسة في العراق والعالم بأن يد العدالة سوف تطالهم في حالة إرتكابهم مثل هذه الجرائم ضد مواطنيهم كما تطالب الحكومة الاتحادية من خلال محكمتكم الموقرة الأليفاء بالتزاماتها القانونية والأخلاقية تجاه الضحايا بما فيها اتامه الدعاوى القضائية على الحكومات والشركات التي جهزت النظام الدكتاتوري السابق بالمواد والأسلحة والخبرات الكيميائية علماً بأن الحكومة العراقية وفي الذكرى العشرين للقصف وعن طريق المتحدث بأسم الحكومة السيد علي الدباغ تعهدت بمطالبة الأمم المتحدة باعتبار السادس عشر من آذار/ مارس يوماً عالمياً ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وأكد أن الحكومة العراقية قررت ملاحقة الشركات والدول التي جهزت النظام اليائد بهذه الأسلحة وطلب التعويضات منها وأشار الى أن هذه القرارات تخليد لشهداء للمجزرة البشعة.

لما ورد أعلاه في لائحتنا ولشيوث قيام المتهمين بالجرائم المسندة اليهم ومن الأدلة المتحصلة من أقوال المشتكين، والتي يعتبرها القانون العراقي بمثابة الشهادة، إضافة لما ورد في أقوال وإفادات الشهود العدوية إفادتهم في مرحلة التحقيق وأمام سيادتكم، والتقارير الطبية التي سلّمت لسيادتكم من قبل المصابين، والتقارير التي قُدمت من قبل الأهلّاء الذين حضروا للمحكمة، والكشوفات الجارية من قبل المحكمة في مرحلة التحقيق والكشف الجاري من قبل المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١ والشهادات التي درتتها وإطلاعها على بقايا

الصواريخ الكيميائية المنفلقة والملاحيه وأماكن سقوط الصواريخ والبيوت المدمرة والمعابر الجماعية الموزعة في حلبجة في مناطق (شهيديان) و(عسب) و(قليج) وغيرها من المناطق الأخرى والشهود المدونة أقوالهم موقعياً والرثائق المعروضة على سيادتكم والأفلام العديدة والكتب والمخاطبات والأشرطة الصوتية والصور الفوتوغرافية، وإعترافات المتهمين أنفسهم بأن النظام العراقي قام بقصف المدينة. فأنهم يستحقون انزال العقاب القانوني الصارم بحقهم.

السادة القضاة المحترمين...السادة أعضاء الإِدعاء العام ...

يظهر لسيادتكم ومن خلال مجريات المحاكمة ان ما قام به المتهمون لا مثيل له في التاريخ الحديث حيث انه النظام الوحيد الذي قصف شعبه بالأسلحة الكيميائية المحرمة دولياً وإحقاقاً للحق ولكي لا يتكرر هذا الفعل الإجرامي في المستقبل سواء داخل العراق أو خارجه نطلب من المحكمة الموقرة فرض وإنزال العقاب الصارم بحق المتهمين بشكل يتناسب مع حجم الجريمة وكل حسب دوره في الجريمة وكالاتي:

أولاً: إيدانتهم بموجب المادة (١١/أولاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا الفقرات (أ، ب، ج، د) من المادة المذكورة وفق القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وذلك لقيامهم بإرتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق المواطنين الكورد في حلبجة بما فيها إستعمال أسلحة الدمار الشامل المحرمة دولياً، وإستناداً لأحكام المادة (٤٠٦) من قانون العقوبات وبدلالة المادة الخامسة عشرة من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا.

ثانياً: إيدانتهم وفق أحكام المادة (١٢/أولاً) الفقرات (أ، ب، د، هـ، و، ز، ح، ظ، ي) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا العرقة ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وتحديد العقوبة بمقتضاها، لإرتكابهم جرائم ضد الانسانية بحق أبناء القومية الكوردية في حلبجة عن طريق هجوم واسع النطاق ومنهجي وموجه ضد السكان المدنيين وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة.

ثالثاً: إيدانتهم وفق أحكام المادة (١٣/من البند رابعاً) وبموجب أحكام الفقرات (أ، د، هـ، و، ح، ي، ل) من (البند/رابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا لقيامهم

يارتكاب جرائم الحرب وتحديد العقوبة وفق أحكام قانون العقوبات المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩
وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا.

رابعاً: تحريك الشكوى الجزائية ضد جميع أعضاء مجلسي قيادة الثورة والقيادة القطرية
المنحلين وكل شخص ورد إسمه في جلسات ومحاضر المحكمة وثبت مساهمته بأي شكل
من الأشكال في جريمة حلبجة وساهم مع المتهمين في إحداث المعاناة لأهالي حلبجة كما
تطلب إصدار أوامر القبض وإضافتها الى المتهمين الصادر بحقهم أمر القبض في مرحلة
التحقيق والمفردة أوراقهم عن هذه الشكوى.

خامساً: إصدار القرارات بمعالجة المصابين من الذين بقوا على قيد الحياة من المعوقين أو
الذين يعانون من الإصابات البدنية أو النفسية والأمراض المختلفة على حساب الحكومة
العراقية الإتحادية الواردة لإلتزامات الحكومة المركزية السابقة.

سادساً: مصادرة جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتهمين داخل العراق وخارجه
وفرض العقوبات التبعية والتكميلية الأخرى.

سابعاً: الإحتفاظ لجميع المتضررين من أهالي حلبجة بالتعويض المادي والأدبي جراء
ما لحقهم من ضرر نتيجة قصف المدينة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ والأيام التي تلتها وضمان
التعويض المادي والمعنوي والبيئي العادل والمناسب لجميع أهالي حلبجة والجماعة القومية
الكلية التي تعرضت للاهلاك الكلي والجزئي على ان تشمل التعويض من نزح الى نولة
إيران الإسلامية ومن سكن في المجمعات القسرية ومن سجن في (نكره السلطان) ومن جرى
متابعته من قبل أرقام النظام الباشد...إلى أخره من الجرائم المرتكبة بحق المواطنين
المسلمين.

هذا ولعدالة المحكمة فائق الشكر والإحترام والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وكيلا المشتكين و المدعين بالحق الشخصي

المحاميان:

كوثران أدهم رحيم

بكر حمه صديق عارف

ملحق بأسماء عدد من الشركات التي ساعدت الصناعة الكيماوية العراقية

أذار ١٩٩٩

شهاد العدد (١) السنة الأولى

وثيقة تسليح العراق بالأسلحة غير الاعتيادية

Midle east right project

ترجمها الى العربية: نبز كمال نوري

حدد ملف (ميدل ايست رايت بروجيكت) أسماء عدد من الشركات المتورطة في تجهيز العراق بالأسلحة غير التقليدية، ومنها: الأسلحة الصاروخية، المواد الكيماوية، التكنولوجيا المتطورة، الأسلحة النووية، تخصيص اليورانيوم والمدافع بعيدة المدى.

لأهمية الموضوع نرأى الكشف عن الدول والشركات التي زودت العراق بهذه الأسلحة وكذلك أنواع تلك الأسلحة في الجدول الآتي:

المصطلحات المختصرة:

ب: الأسلحة البايولوجية والجرثومية

ك: الأسلحة الكيماوية والتكنولوجيا الخاصة بها

ص: تسميم الصواريخ والمعدات اللازمة لذلك

ن: السلاح النووي وتخصيب اليورانيوم والتكنولوجيا والمعدات الضرورية لذلك ومستلزمات التحضير

س: تسميم الأسلحة والمعدات المتعلقة بالمدافع بعيدة المدى

اسم الشركة	البلد	النوع	المعدات المجهزة
ايروثش (بيونس آيرس)	الارجنتين	ص	مجموعة (كونسن)، تخطيط الصواريخ
كوستش	الارجنتين	ص	مجموعة (كونسن)، تخطيط الصواريخ
اينيسستا (إس أي)	الارجنتين	ص	مجموعة (كونسن)، تخطيط الصواريخ
كونسلت (أي إس تي)	النمسا	ك	أبنية ال(لابورد)
كونسلت كو	النمسا	ك	أبنية (سعدا١٦)
ابيريش - آسمان	النمسا	ك	ملكية هيوتر وشراثر
بييني يارغ	النمسا	ك	مشاريع البناء
أبنية كاثرائية (ليهانرد)	النمسا	ك	أبنية معدنية، معامل الأسلحة الكيماوية

نيوبرغر	النمسا	ك	مستلزمات مراجعة المختبرات الكيميائية
سواتيك وسرني	النمسا	ك	مستلزمات طبية
دلتا كونسلت	النمسا	ص	الالكترونيات، تصاميم المشاريع
دلتا سستم	النمسا	ص	تصاميم الصواريخ
بيبينك جيموز نزال	النمسا	ص	تحويل الالبودات الاخرى
هيوتر وشارانز	النمسا	ص	تأسيس لالبودات الاسلحة
ايليو	النمسا	س	موانع الزواج، معامل الاسلحة
نزل	النمسا	س	طواقم إم بي بي
هرتنبورغ	النمسا	س	مشاغل مضوية ومستلزمات السحب
ستيبر - ديمار - بوش	النمسا	س	عتاد، معادن غير الحديد
فويتس - ألبين	بلجيكا	ك	هاوتز جي سي ٤٥
فليبس بتروليوم	بلجيكا	ك	ابنية معامل الاسلحة الكيميائية

٢

اسم الشركة	البلد	التنوع	المعدات المجهزة
سياتا			ابنية معامل الاسلحة الكيميائية
مخازن البارود المتحدة	بلجيكا	ص	وقود السلاح الصاروخي
أمالكا تويدينغ	بلجيكا	س	مدافع بعيدة المدى (المدفع العملاق)
كوكريل	بلجيكا	س	قطع غيار الاسلحة بعيدة المدى
مصهر زيروج هيرستال	بلجيكا	س	قطع غيار الاسلحة بعيدة المدى
سكس كونستراتكت	بلجيكا	س	تصنيع القواعد الجوية
سبيش ريزرش	بلجيكا	س	متعهد رئيسي للمدافع بعيدة المدى
أفبراس	البرازيل	ص	برامج الاسلحة الصاروخية
كومبان (أي إن سي)	سويسرا	ك	انذار السلاح الكيميائي

ايفان كورليميتز	سويسرا	ك	تقنيات (سعد ١٦)
كوندور بروجيكت	سويسرا	ص	تصاميم الاسلحة الصاروخية
كوتسن (زد كي) أي إس	سويسرا	ص	تخطيط السلاح الصاروخي و١٥٠ مهندسا الالكترونيا
ريسفتيك (زد كي) أي جي	سويسرا	س	تخطيط السلاح الصاروخي
شويلين	سويسرا	ن	مستلزمات التركيب النووي
شميد ميكانيكا	سويسرا	ن	ربط الصمامات
جورج فيشر	سويسرا	س	قوالب الصهر، مستلزمات تصنيع المدافع
سبيس ريزدش	سويسرا	س	مدافع بعيدة المدى
فون رول	سويسرا	س	غيارات المدافع بعيدة المدى
فون	سويسرا	س	المساعدات (التحويل)
دبليو أي بي	مصر	ك	مراقبة سعد ١٦
اوشم	فرنسا	ك	انذار السارين
كاربوم لورين	فرنسا	ك	متعهد ثانوي للصون
فيداند وستريال	فرنسا	ك	متعهد ثانوي للصون
بيريب	فرنسا	ك	متعهد ثانوي للصون
بريلوست	فرنسا	ك	متعهد ثانوي للصون
إس تي سي إم	فرنسا	ك	مستلزمات ثانوية للصون
ساجيم	فرنسا	ص	منسق توجيه الصواريخ
سيب	فرنسا	ص	محرك الصواريخ - ضخ الوقود للصواريخ
فراماتوم	فرنسا	ن	الوقود النووي لمعمل لوزيرك
سان غويان	فرنسا	ن	تقنيات التأهيل النووي
تكناتوم	فرنسا	ن	معامل اوزيريس النووية
ألزبور - سايلور	فرنسا	ن	قولاذ خاص لمركز الدفع
لنترسياس	فرنسا	س	معدات الاستلام السريع الموجه بالأشعة تحت

الحمراء لاقمار المراقبة (موجهة الى البرازيل)			
المعمل الالكتروني لسعد ١٦	س	فرنسا	اومسن سي إس إف
؟	؟	المانيا الاتحادية	تيسا
ميكوتوكسين، ات٢، تي جي	ب	المانيا الاتحادية	جوزف كوهين
لابورد متحرك للمسموم	ك	المانيا الاتحادية	أنتون إيرل

اسم الشركة	البلد	النوع	المعدات المعجزة
أفياست	المانيا الاتحادية	ك	قاعدة ابحاث ديناميكية هوائية لصواريخ سعد ١٦
أريل زايس	المانيا الاتحادية	ك	معدات لابوردات السلاح الكيميائي سعد ١٦
بي بي	المانيا الاتحادية	ك	ابحاث عسكرية
ميرغر بي أي يو	المانيا الاتحادية	ك	بناء معامل السلاح الكيميائي
دوتش	المانيا الاتحادية	ك	ابحاث عسكورية
أي بي أي	المانيا الاتحادية	ك	ابنية؟
اندورستوروك	المانيا الاتحادية	ك	معدات وأغلفة السلاح الكيميائي
أنغرابلان	المانيا الاتحادية	ك	مشروع ٩٢٣٠ غاز الاعصاب
كارك كوب	المانيا الاتحادية	ك	سعد ١٦، معدات ابحاث مختبرية، معدات بايولوجية، متعهد معامل السلاح الكيميائي بسامراء
لم بي بي	المانيا الاتحادية	ك	مستلزمات لابورد سعد ١٦

معدات لمعمل سامراء	ك	المانيا الاتحادية	بيبولنت
السموم	ك	المانيا الاتحادية	بلانوكوف
معالجة المياه، تأسيس سامراء	ك	المانيا الاتحادية	يرساغ
غلاف محركات لسرلين	ن	المانيا الاتحادية	غاست
لابورد متحرك للسموم	ك	المانيا الاتحادية	راين بيرن
نظام تنشف للبحوث في مجال المواد السامة	ك	المانيا الاتحادية	ريما - لابورتكنيك
معمل السلاح البيولوجي	ك	المانيا الاتحادية	سغاشيمي
؟	ك	المانيا الاتحادية	سغاشيمي
معمل الانتاج	ن	المانيا الاتحادية	نيت - أنجينيرنج
معمل غاز الاعصاب	ك	المانيا الاتحادية	دبليو تي بي
النشار الالكتروني لسعد ١٦	ص	المانيا الاتحادية	ياوهم ماشينرو
الالكترونيات	ص	المانيا الاتحادية	براوان بوفري
شاحنات	ص	المانيا الاتحادية	ديملز بنز
ابحاث عسكرية لسعد ١٦، مستلزمات ومعدات للمعامل الكيميائية	ص	المانيا الاتحادية	ديفوتا
معدات	ص	المانيا الاتحادية	فريقتز ورنه
المتعهد العام لبرنامج سعد ١٦ ومعدات اختبار	ص	المانيا الاتحادية	غلايستر
مجموعة كورنسن	ص	المانيا الاتحادية	انترغرال - سوير
صواريخ سعد ١٦، تنسيق	ص	المانيا الاتحادية	أنيغراماتيك (أي سي إي)
رؤوس صواريخ ناصر	ص	المانيا الاتحادية	ليفلدر
قطع المدافع، الصواريخ	ص	المانيا الاتحادية	مان
معدات	ص	المانيا الاتحادية	ماشين فابريك
صواريخ سعد ١٦، ابحاث	ص	المانيا الاتحادية	موسر فارك

تدريب، عماد، الكترونيات، تجارب على صواريخ كوندوز	ص	المانيا الاتحادية	إم بي بي
علوم الجبال، تأثيرات السلاح الكيميائي	ص	المانيا الاتحادية	نيك هامبرغ
مجموعة كونسن، تصاميم المدافع الصاروخية	ص	المانيا الاتحادية	فريبورغ (بي إس جي)
اسلحة كيميائية، مدافع صاروخية	ص	المانيا الاتحادية	أرومكس

٤

اسم الشركة	البلد	النوع	المعدات المجهزة
رين ميتال	المانيا الاتحادية	ص	رافعات المدافع الصاروخية، تاجي
أيمانس	المانيا الاتحادية	ص	الخلاطة الالكترونية لوقود الصواريخ، تونة دقيقة لضرض السيطرة، برنامج قاعدة تاجي، قاعات عازلة للصوت لعدد ١٦
انترناشنال ترويد كوسلنغ	المانيا الاتحادية	ص	وكيل ثانوي لعدد ١٦، متعهد معدات لابوردات السلاح الصاروخي والسلاح الكيميائي
ولدرش (سيفن)	المانيا الاتحادية	ص	معدات ولوازم معمل السلاح الصاروخي
يفمان	المانيا الاتحادية	ص	نظام جر السلاح الصاروخي
فنس (تكنيك)	المانيا الاتحادية	ص	غرف مكيفة
دلينغر	المانيا الاتحادية	ن	فولاذ خاص لمركز الدفع
أكيبورت (يونيون)	المانيا الاتحادية	ن	معادن لتصنيع غازات الدفع
أي ميتال فورم	المانيا الاتحادية	ن	معدات قصديرية، مواد علمية لتقوية المدافع، رصاص، ابنىة تخصصيب اليورانيوم، تطوير صواريخ سكود
إنواغو	المانيا الاتحادية	ن	دوائر مغناطيسية لمعامل تخصصيب اليورانيوم، تطوير صواريخ سكود

تقنيات قاعدة معمل السلاح النووي	ن	المانيا الاتحادية	كي دبليو يو
تاجي، فرن عالي الحرارة للتصهير وصناعة القوالب	ن	المانيا الاتحادية	ليبود أي جي
معدات إنتاج ميتالفورم	ن	المانيا الاتحادية	مان تكنولوجي
شباك ضخ الوقود مصنوع من اليورانيوم	ن	المانيا الاتحادية	أوكيم
فولاذ للتصنيع لمساعدة مركز الدفع بتاجي	ن	المانيا الاتحادية	مارستال
اختبار على المعدات، تاجي	ن	المانيا الاتحادية	تي إي
قطع غيار لأفران تاجي	س	المانيا الاتحادية	أي بي بي مانهايم
تقنيات التصهير، تاجي	س	المانيا الاتحادية	بريبروس (فرع ميلومول)
فارغونات المراقبة	س	المانيا الاتحادية	فييلر بنز
عتاد	س	المانيا الاتحادية	ديناميت نوبل
وسائط النقل	س	المانيا الاتحادية	فون
ابنية، تاجي	س	المانيا الاتحادية	هورشتيف
محركات بخارية، فولاذ قالب الضغط لتاجي	س	المانيا الاتحادية	كلونز
مواد غير مصفية لمعامل الاسلحة	س	المانيا الاتحادية	كروس كريف
وحدة انتاج الاسلحة والعتاد	س	المانيا الاتحادية	لاسكو
افران خاصة بالفولاذ الصلب، تاجي	س	المانيا الاتحادية	نديستر
مواد غير مصفية لمعامل الاسلحة	س	المانيا الاتحادية	لودفيك هامر
نقل	س	المانيا الاتحادية	مان رولاند
غيارات الاسلحة بعيدة المدى	س	المانيا الاتحادية	مانسمان (دويسبرغ)
مستلزمات التصهير	س	المانيا الاتحادية	مانسمان (ديماك)
غيارات الاسلحة بعيدة المدى	س	المانيا الاتحادية	مانسمان (ريكسورت)
وحدة انتاج الاسلحة	س	المانيا الاتحادية	ماريوس

ماتوشكا	المانيا الاتحادية	س	قاعدة الام لـ (ليكولوفيد وشركائه)
إم بي بي	المانيا الاتحادية	س	برادة العتاد (وقود هوائية)
رافنسبرغ	المانيا الاتحادية	س	قدور لتصنيع المبردات في تاجي

٥

اسم الشركة	البلد	النوع	المعدات المجهزة
روهر غاز	المانيا الاتحادية	س	تاجي
شيرمر بليت	المانيا الاتحادية	س	وحدة انتاج الاسلحة والعتاد
شميت كرانتز	المانيا الاتحادية	س	ابحاث على المواد بالحاسوب الالكتروني، تقوية سبطانات العداق
إس إم إس هازنكليفر	المانيا الاتحادية	س	ضاغطة المواد المنصهرة في تاجي
تي بي تي تيفوهتركتنيك	المانيا الاتحادية	س	معدات، تاجي
تيسن	المانيا الاتحادية	س	؟؟
زوبلين	المانيا الاتحادية	س	تصهير الفولاذ، تاجي
دلنغو ودينانتال	المانيا الاتحادية	س	معالجة المعادن في حالة الانصهار، تاجي
كويرر (قاعدة بلوم)	المانيا الاتحادية	س	معدات لسعد ١٦
معهد ادفانس تكنولوجيا	اليونان	س	معدات لسعد ١٦
كي بي إس	هولندا	ك	ابحاث في المدافع بعيدة المدى
ملشيمي	هولندا	ك	ثيودي كليكول
ترانسك إنديا	الهند	ك	كاشفة السلاح الكيمياوي
العربية	العراق	ص	وكيل الدولة
إيكو	العراق	ك	تاجي؟

كاشفة غاز السارين	ك	ايطاليا	اوسيدت
كاشفة غاز السارين لـ(ملشمي)	ك	ايطاليا	مونتيجون
لابورد السلاح الكيماوي سعدى ١٦	ك	ايطاليا	سنيا
معمل غاز الاعصاب	ك	ايطاليا	تكنيبيرول
وقود الصواريخ	ص	ايطاليا	سايا بي بي دي آر
نشار الـ(كريتون)	ص	ايطاليا	أروماك
خانات	ن	ايطاليا	سايا تكنيك
تمويل	س	ايطاليا	بنك بي إن إل
مواد قصديرية	س	ايطاليا	دانيلي
مستلزمات الافران	س	ايطاليا	إيلفا
غيارات المدافع بعيدة المدى	س	ايطاليا	إيلفا
غيارات المدافع بعيدة المدى	س	ايطاليا	شوسيتا دل فوسين
مستلزمات إعادة الانتاج	س	اليابان	مينولتا
مجموعة كونسن، تكنولوجيا السلاح الصاروخي	ص	جيرسي	ترانس تكنو
مجموعة كونسن، تمويل	ص	موناكو	كونسن (للاستثمار)
مجموعة كونسن، تقنيات السلاح الصاروخي	ص	موناكو	كونسن (إس أي إم)
اعمال صيانة معمل معالجة اليورانيوم	ن	بولونيا	شيعا ديكس
وسيط تقنيات المدفع الصاروخي	ص	اسبانيا	إن تيل تريد كونسلتنغ
طوافات (دي إم بي بي)	س	اسبانيا	كازا
مذاة فولاذية للمدفع الصاروخي بعيدة المدى	س	اسبانيا	تزييلان
الالكترونيات، مدافع صاروخية	ص	السويد	برفور

اسم الشركة	البلد	النوع	المعدات المجهزة
كانبرا	بريطانيا	ص	
ماتريكس (شرشيل)	بريطانيا	ص	معدات، توربة دقيقة
نار	بريطانيا	ص	رؤوس صاروخية
سي آر سي	بريطانيا	ص	قطع سبوانات فانور (سي آر سي) تي دي جي
تي إم جي هندسية	بريطانيا	ص	شراء صواريخ وتقنيات تمويل المعامل
ترانسستيكو (يو كي)	بريطانيا	ص	مجموعة كونسن، تقنيات المدافع الصاروخية
كوتسارك (للهندسة)	بريطانيا	ن	أفران عالية الحرارة
إسترا هولد يونغر	بريطانيا	س	غيارات المدافع بعيدة المدى
بسا	بريطانيا	س	معدات لمعامل الاسلحة
إيفل تروست	بريطانيا	س	مستلزمات الاسلحة بعيدة المدى
غلوپال تكنيكال	بريطانيا	س	كاشفة المحارق تحت البحار
هلمسوين	بريطانيا	س	غيارات المدافع بعيدة المدى
غلوپال تكنيكال	بريطانيا	س	احتياطات المحارق، نشار صوتي للمحارق تحت البحار
إن تيل هايواي ترانسبورت	بريطانيا	س	نقل غيارات المدافع بعيدة المدى
ميد إيفنر ناشنال	بريطانيا	س	معدات
شيلفيلد	بريطانيا	س	تفكيك المدافع بعيدة المدى
ولتر سومرز	بريطانيا	س	مستلزمات مائية للمدافع بعيدة المدى
سنتر ديزز كنترول	أمريكا	ك	فايروس (حمى نيل)
حدادة ترويدنج	أمريكا	ك	كاشفة السلاح الكيميائي
نوكرافيت ميركاتل	أمريكا	ك	كاشفة السلاح الكيميائي

أومسيد الأسلين	ك	أمريكا	كوريوه ريشن
حاسبات الكترونية لصواريخ إل.إر.دي	ص	أمريكا	الالكترونيكس (أسوشيتد)
حاسبات الكترونية لصواريخ إل.إر.دي	ص	أمريكا	هيولدا (باركارد)
حاسبات الكترونية لصواريخ إل.إر.دي	ص	أمريكا	سانيفيك (اتلاننا)
مستلزمات الحاسبات الالكترونية، نظام تحليل غير موجه	ص	أمريكا	ولتن (كومباني)
عناصر المعدات ومستلزمات كابريون	ص	أمريكا	ريشنز (إكس واي زد)
افران عالية الحرارة	ن	أمريكا	كونسارك
فرع اتلاننا في (بي إن إل) تمويل	س	أمريكا	بنك (بي إن إل)
معدات تفكيك المدافع	س	أمريكا	متريفوغال (كاستنغ)
تمويل عراقي	س	أمريكا	سبيتيكو
نهايات صور الحاسبات الالكترونية	س	أمريكا	تيكترونيك
حاسبات صواريخ بي دي	س	أمريكا	نكسرونيكس

قائمة تجهيز و نقل الاسلحة من قبل الحكومة الالمانية الى الحكومة العراقية

الرقم	مصدر	ملاحظات	القيمة (مليون مارك)	الشركات المشاركة	النوع	السنة
١	بورجوم ص ٦١ ١٩٧١/٦٥	في شباط ١٩٦٢ انقلاب ثوري من قبل حزب البيت ضد فاسم بضاورة ألمانيا		ألمانيا	لبطحة/اسل	١٩٦٢
٢	بورجوم ص ٦٢ ١٩٧١/٦٥	ايولوشين- بودمر- قنبلة، جزم من قبل شركة سمسن و شركة فرنسية مساعمة لتجهيز لجهوم ايلي		فرنسا	طيران سمسن الكثروني ليبي	١٩٦٢
٣	بورجوم ص ٦٩	وا تزويد الحكومة الألمانية جيشا للحكومة العراقية بعد تولي حزب البعث السلطة و الحكم		ألمانيا	صاروخ كوبرا	١٩٦٨
٤	ميرتزل ١٩٨٩	اسم ميثاق للقتال ضد الاكراه ١٩٦٩ ونصب قواعد مضاربات الذي كان الألمانية واحتياط تاتو للالمان		ألمانيا	اجهزة مضاربات	١٩٦٩
٥	بارث جورمان ١٩٨٧ في ديلبروغ ص ٧٠٢	لقوات الجو العراقية		ألمانيا	شاحنة نوع ١٥١٣	١٩٦٢
٦	بركويج ١٩٨١/٧/٢٠	بيست لخدمة لتحويل المواد لانتاج وخدمة الاسلحة ص		ألمانيا	كابل كروب شركة برنفة لبطان	١٩٧٥
٧	باكس كرويسنر- ١٩٨٤/٧	تدريب ضابط على الال ج الفرنسية و تامين و تعليم		ألمانيا	يونديسفر	١٩٧٦
٨	سز ١٩٩/٧/٨	منذ ١٩٧٨ م ب ب نقل ١٠ مليون كويت للمراقب . المكائن كان هناك موجودة ٦ م ب ب معال		ألمانيا	م ب ب	١٩٧٨
٩	غان-١٩٧١/٢٠ دفن ١٩١/٧/٢٧ الليل ١٩٧١/٨	في تلك الاثناء ، على اقل تقدير كان ٢٦ الفا عيت في عراق ، كاحتياط		ألمانيا فرنسا	مورنج دانسالوث	١٩٧٨
١٠	تكتيك ٨٥/٥	مستورب ف ا و ف ا س تقدم لفرنسي وادعاءه بالانه من قبل دفاع جوي هنري اريولاند و طلب ١٥٠ نظام ا م كس لرفع	١,٠٠٠	ألمانيا فرنسا	مديب اريولندي	١٩٧٨
١١	فرانك ٨٩ ص ٦٢	يدعي بانّه من مزاج (مطاردة) و تعامل مع نظام طيران اسي و تشغيل نظام كامل للردار من قبل شركة سمسن		ألمانيا	سمسن	١٩٧٩
١٢	ميرتزل ١٩٨٩			ألمانيا	مديب	١٩٧٩
١٣	ميرتزل ١٩٨٩	بعمرة سلاح جوي العيشجهز من قبل نظام الماني		ألمانيا	مديب	١٩٧٩
١٤	بورجوم ص ٦٢	ل و عمل من قبل مديب		ألمانيا	مديب	١٩٧٩

رقم	الاسم	البلد	المنتجات	التاريخ
١٦	ليدياس حبيب انتقال فوات	ألمانيا إيطاليا إسبانيا/ مصر	حبيب و دورنج ، صناعات تلك الطائرات	١٩٧٧/٦٥
١٧	مياية بي ١١ - تورنر	برازيل ألمانيا	مكينة و تماشيق من قبل دايملر-بينز	١٩٨٧/٨٤ ١٩٨٦ س. ١٢٤,٤٨ ف ا. ا. ر
١٨	مياية بي ١٧ - سوكروي	برازيل ألمانيا	مكينة و تماشيق من قبل دايملر-بينز	١٩٨٧/٨٤ ١٩٨٦ س. ١٢٤,٤٨ ف ا. ا. ر
١٩	أسلحة ثرية مطر حدي مع برازيل	ألمانيا برازيل	تعاون ثري برازيل/ألمانيا منذ ج. ٨٠ والمفرد الثرية و العمل معاً	١٩٩٠/٩/٤
٢٠	مياية بي ١٦ أوبندر	برازيل ألمانيا	مكينة و تماشيق من قبل دايملر-بينز	١٩٨٦ س. ١٢٤,٤٨ ف ا. ا. ر ١٩٨٧/٨٤
٢١	مياية بي ١٧ سوكروي	برازيل ألمانيا	مكينة و تماشيق من قبل دايملر-بينز	١٩٨٧/٨٤ ١٩٨٦ س. ١٢٤,٤٨ ف ا. ا. ر
٢٢	مياية بي ٩ كاستالمان	برازيل ألمانيا	مكينة و تماشيق من قبل دايملر-بينز في حيلة مستغنة	١٩٨٦ س. ١٢٤,٤٨ ف ا. ا. ر ١٩٨٧/٨٤
٢٣	شاحنة بيو ١٥٠٣٥٠	برازيل ألمانيا	مكينة و حزم من تماشيق من قبل دايملر-بينز	١٩٨٧/٨٤ س. ١٢٤,٤٨ ف ا. ا. ر
٢٤	مياية برع ٥٠٠	ألمانيا ألمانيا	مياية برع لما اى يلومن حلة شويجه خسوسى و لسه عيولات خاصة و عليكون.	س. ١٣٠ و ١٢٧ ٨٤/١٠٠٣ ٤٨
٢٥	اللاينينجر بناء مظاهرات	ألمانيا إسبانيا	منذ ١٩٨٠ هذه المظاهرات اشتباها القمراني، محتفل نقل عبر إسبانيا ثمت قسم صيحات للمظاهرات و الانتاج	ألمانيا ٨١/٨٠ س. ١٣٣
٢٦	أسلحة من التاج سامراء تطليل / تحت جور	ألمانيا	تطليل و فحص الاجهزة. بما. مع الكاميرات و منشد ١٩٨٦ في العراق و سوريا لتاج ٤٨ طن صارين و تاشون	١٩٩٠/٧/٢٠

١٧	١٩٨٦	أسلمة من إنتاج شعراء شعرة،	برمجة الكاشان	ألمانيا	تجربة المنتجات في المختبر و السيطرة على قياس ، انظر نقل ل كاشان كورب وشركات و بيولوت بلان ، بصعدو لومة شراء ٣٠ مليون	كوبس/كوبس ١٩٩٠ من ٣٣٠ ١٩٩٠/٨/١٩ و ١٩
١٨	١٩٨٦	ديارة عوت	٥٠٠٠	ميب لوبوسى فرنسي	المانيا	المانيا (المانيا و فرنسي) شراء شيبيل ١٩٩٠/٢٩ من ٢٢ بدا من ١٩٨٦ ، و نقل محمود ٥٠٠٠ نكتيك ٨/٧ من ٣٧٤ صاروخ سلطات ١٦٦٦ قائمة صولويخ و٢٨/٨ من ٥٢
١٩	١٩٨٦	ديارة ميلان	٤٥٦٤	ميب لوبوسى	ألمانيا	نظم ٤٨٠٠ قطعة و يندسي ان نقل في شيبيل ١٩٩٠/٢٩ من ٢٢ ١٩٨٨
٢٠	١٩٨٦	هليكوبتر مع رقم ١٢٤	ميب كلسا	ألمانيا اسبانيا	ميب لوبوسى ميب لوبوسى	ميب لوبوسى بر ١٠٥ من شركة اسبانيا كلسا ل ميب مع ١١٧ حصة . كلسا بر ١٥٢ من شيبيل ١٩٩٠/٢٩ من ٢٣ الى عراق
٢١	١٩٨٦	نقل مع انذار هوائي	١٥٥	ملن يونزاير	ألمانيا	يوكر نقل و جهاز ٨/٧ ٦
٢٢	١٩٨٦	نقل مع	١٥٠	دوترا سكاسيل	ألمانيا	يوكر ، نقل معلومات ٨/٧ من ٦
٢٣	١٩٨٦	ديارة مع انتاجين	١٠٠	فان يونزاير	ألمانيا	يوكر ، نقل معلومات ٨/٧ من ٦
٢٤	١٩٨٦	أسلمة من مقتر تركسكول	٨	بايون واين كامل كورب	ألمانيا	المختبر مع و تحت رعاية مختصين من كورسب ، من مساجروس المانيا صنعت الشاحنات خصوصاً و نقل في ١٩٨٦/٤ من ٢٤
٢٥	١٩٨٦	ديارة يبي ١٦ ثودوتو	١٠٠	داهلر بينز انجاسا	ألمانيا برازيل	مكنة و تماشيق من قبل داهلر-بينز لور ٨٥/٩ من ١٩٨٤
٢٦	١٩٨٦	ديارة يبي ١٧ سوكروي انجاسا	٥٠	داهلر بينز انجاسا	ألمانيا	مكنة و تماشيق من قبل داهلر-بينز لور ٨٥/٩ من ١٩٨٤
٢٧	١٩٨٦	ديارة يبي ٩ كلاسكناال	٣٠٠	داهلر بينز انجاسا	ألمانيا برازيل	مكنة و تماشيق من قبل داهلر لور ٨٥/٩ من ١٩٨٤
٢٨	١٩٨٦	ديارة يبي ٣ يلهاركا	٣٠٠	معمل صلات صنعة ، انجاسا	ألمانيا برازيل	مكنة من داهلر-الترنشايف من كلارك لوركا لقيادة بمحلات مصنعة يبي ٣ ، كما لوه لعمرة صلا تركيبه مع ديارية ميلان
٢٩	١٩٨٦	حديد و صلب لاتاج لفائف	تيمس لامكو ريمشاد	ألمانيا	لاتاج مصنع صلب في عراق بموجب مقر و ارضال شركة لاسكو مكساس نسور ل ز ب ، و ا ي ج (بدهون)	يوكر ٤ من ٣٦ و كتب في عوف

١٩٨٢	نائل مهابت ك د. ه. كوريجار	٥٠	هاون	المانيا	ل كنوختر - سمبولد - ميونخ (د. ه) ، المنكفا و لما هجيات من كوريجار س ١٨
١٩٨٢	نقل الجيش	٦٠	دايبلر بينز	المانيا	ايراق ٢ و ٢٢/١٠٢ س ١٨
١٩٨٢	صومج		دايبلر بينز	المانيا	ايراق ٢ و ٢٢/١٠٢ س ١٨
١٩٨٢	١٥٥ حبات الجيش نوع ٢٠١٢٠		ماجيدوس ونيردوال حلة	المانيا	مكتبة سن ك د. ه. ه و هجيات سن ونيردوال ، و نقل اق حلة و اضافة هجيات مستنفة و نائل هركفة سن مصانع و ف. بورسال سيارات اسحاق ريشكولف ارف
١٩٨٢	ونيركس		ماجيدوس ميشلن ، فيرمانه	المانيا	ل ١٠٠٠ و نيركس لرسل شركة ا ي ك المجوزة ، مضاربات عسكرية شروع ١٩٦٢ ميشلن ، حلة ، سبيكلا ، فيهانك - مسابيليندن ، بوكي افسلف بناريف ، تيلامصينيت انكتروش
١٩٨٢	جهاز هوائي مترج	٧٨٦	دوتنار	المانيا	بوكو نقل و زود ٨/٧ س ٦
١٩٨٢	مخلة مع تقديم هوائي	١٠٠	دوتنار سكاديهي	المانيا بريطانيا	بوكو نقل و زود ٨/٧ س ٦
١٩٨٢	شاحنة و كومبريسر		دايبلر بينز برازيل	المانيا	بوكو قتاه حرب ايران - هران س ١٢ القاهر ، رقم ٦٤ س ١
١٩٨٢	مستشفى ميدان		مستشفى تكنيكي دايبلر بينز اريف	المانيا	مستشفى ميدان مع ١٧ مجلة مجوزة من دايبلر بينز شروع ٢٢٦٢ من ز ف الجيلا دايبلر جهاز قشاشنتو لشركه لن القمصينات .
١٩٨٢	موتورج دفاع جوي	١٠٥٠	ميب ا ي ج	المانيا فرنسا	نسخة حاملة ل مهابت لشي ١١٠٥ م كس دولاند ، ايضا مع شاحنات ميلان AXA
١٩٨٢	دفاع جوي		سيل	المانيا	امن للدفاعات الجوية العراقية من ي ك
١٩٨٢	فرقة مظاي			المانيا	ارسل حنة الانشياء منلفة و مطيب باستمنه ، و ارسل بيذا الشكل
١٩٨٢	جهاز رادار و ارسل		دودي	المانيا	ارسل مع الصور و الدليل
١٩٨٢	انكسوسيل	٢٠	ميب	المانيا	سجري بازيوك ١٩٨٢

رقم	اسم المؤسسة	البلد	التخصص
٤٥	شركة موجبة مكائن هومست خدم الفواكهات	أيرلندا ألمانيا	شيفيل ١٩٨٧/٢١ ١٨
٤٥	شركة المشاة لتتاج لوماس ٢	ألمانيا نمسا	١٠ الانتاج لوماس ٣ لمنشآت سعة ١٦٥ نظم من قبل فريوس فارتو و تسلسل مسير سلسا مستش أموس أفريوس فارتو
٤٦	شكليم	ألمانيا المانيا	٢٥ شخص من سلاح جوي هرتلي ميلا من ١٩٨٣ بدراسة و في المسكان القصي سايلفا
٤٧	حياة بي ثودون	ألمانيا برازيل	٢٥٠ ١٩٩٠ من ٢٨٠ مسير ياروك ١٩٨٧
٤٨	شركة من بنتج في سامراء	ألمانيا	٢ انتج من قبل مستيرات ريسا و تحت مقر كروب ٢٢٤ كومي لكرخ ١٩٩٠ من
٤٩	شركة من سامراء لاشاسنا ث كيهاد	ألمانيا	٢٤٠ أجهزة المياه الشانوي و شاسنا و قالبية نقل و حيز كومي لكرخ ١٩٩١ من
٥٠	شركة من سامراء لمانيا	ألمانيا	٢٤٠/٢٢٧ كومي لكرخ من
٥١	شركة من انتاج سامراء مكرف هواء	ألمانيا	١٩٨٦/١٠/٢٧ بانوراما ١٩٨٦ بيس
٥٢	شركة من شراء جهاز كيرسيمي من مسانن كروب بيلوت ، بلانت	ألمانيا	١٩٨٦/١٠/٢٧ بانوراما ١٩٨٦ بيس
٥٣	ليكوسيل شركة توجيه	ألمانيا فرنسا	٢٨٠ مسير ياروك ١٩٨٧ من ٢٥١
٥٤	موربخ نظام لستروس ٢	ألمانيا برازيل	١٠٠٠ موربخ نوع سس ٢٠٠ سس ٢٠٠ سس ٦٠ لاستروس ٢ من لفيجرام من انتاج برازيل و نقل راسا بواسطة ألمانيا ٢٨٠ شيفيل ١٩٩٠ من ٩٤
٥٥	مليكويتز بذ ١١٧	ألمانيا نمسا	٦ نقل عبر نمسا من قبل لوماس سب المسكان تسود بواسطة نظام فكثروسي ، و نقل الاكترونيسات منفصلة
٥٦	شركة جواد مايستر	ألمانيا	١٥٠٠ ألمانيا-نمسا موهسد و مسير ١٥ من ١٩٨٩/١/٢٦ شيفيل

١٩٨١	تجاره مسكرية	جينيبرال	نمسا	كومندور ٢. صولريخ موبيل سكود ، صولريخ ديباتلي ثلاث مستويات	٨٩ / ١٢ كومي لكون ١٩٩٠ س ٢٢٧
١٩٨١	سعد ١٦ فرانس لكرسي نوار لتناج	جيدل مايستر	المانيا	٢٠٥ ديلفمايستر مع مساهمة من قبل ملاولسة جينيرال والتفازير التكنولوجية ان منشأة سعد ١٦ .	شبيجل ١٩٨٩/١٢ ١٩٨٩/٤/٢٨٠ ٦٧
١٩٨١	سعد ١٦ تكنولوجيا المطارات	مخلص	المانيا	احداث المنتجات الالكترونية لشركة ستنس ، لخدمة المدافع و القصف ل منشأة سعد ١٦ في مومل	شبيجل ١٩٨٩/١٢ كومي لكون ١٩٩٠ ٦٨
١٩٨١	سعد ١٦ القاعد صولريخ	ميب	المانيا	٧٦,٧٧ نقل مير ميب توختر نقل الكتروني	شبيجل ١٩٨٩/١٢ كومي لكون ١٩٩١ ٦٩
١٩٨١	سعد ١٦ قناة جوي	واينميال	المانيا	نقل و جهاز من قبل رايين ميتال توختر ، تجارب لغيا ان قناة جوي بواسطة ليرونديا ميك من قبل يمان الصالريخ وتعوية على ٢ مستويات السرعة .	شبيجل ١٩٨٩/١٢ كومي لكون ١٩٩٠ ٧٠
١٩٨١	سعد ١٦ مكائن حطب	كارل كورب	المانيا	شتين ١٩٨٩/١٥	٧١
١٩٨١	سعد ١٦ الجيزة مستوية ان لخص المانين	كارل كورب	المانيا	٤٠٥,٢ فر ١٩٨٩/١/٢٦ كومي لكون ١٩٩٠ س ٢٢٩	٧٢
١٩٨١	سعد ١٦ سولتوير لكون بيوتر معلومات	لتيجيرال لساو و	المانيا	١٠٦ فر ١٩٨٩/١/١٦	٧٣
١٩٨١	سعد ١٦ قناة من عقد ٥١٣ المستوي ١١	شركة كوربر	المانيا	شبيجل ١٩٨٩/١٢ كومي لكون ١٩٩٠ ٧٤	٧٤
١٩٨١	سعد ١٦ قناة شركات	بيج لوب اديجو سا ماوسر لتيما زيوس		شتين ١٩٨٩/١٦ شبيجل ١٩٨٩/٢/٢٧	٧٥
١٩٨١	سعد ١٦	ميب كوربر والتديري	المانيا	تعرب انصا شون هولزون ٠ من ٢٨ شركات المانية	بروضل ١٩٨٩/٢/٢٠ ٧٦
١٩٨١	الشفة من ٥٨ طن حفنة البر	شركات ميركوند	المانيا	فرمستوروية و مشيبلين كوريسدا لسرودولانين، شانديوم القويهدا . ل شايين - سادة واييسية، مطالات شركة	كومي لكون ١٩٩٠ س ٢٢٩ شتين ٧٧

	انتاج سامراء شهرات كيميائية			مركز و ارسال آل عروق ل ٧٢٠ طن غاز الفولاذ
٧٨	اسلحة من انتاج فلوجة	وي ت	المانيا	في مسانعة فلوجة مينيشي ان تكون الواد الانسانية متاكون، اسارين ف نيكس قد انتج و ي ت الذي قام بالمقاولة الرئيسية
٧٩	اسلحة مبرحة بيكوسويل	١٦	حبب بروشايتال فرنسا	سيبري باروك ١٩٨٧ س ٢٤٦
٨٠	نفايات بي ٩ كاسكال	٢٦	دلفورينز انجسا بروزيل	التجهيز في لشار لتساق مشترك لصواريخ استروم و صواريخ متعمدة المستويات. الطم ب ٣٠ مليون دولار امريكي
٨١	نفايات بي ٩ كاسكال	٤٠	دلفورينز انجسا	غاز ١٩٨٦/١٧٢٠
٨٢	ماونيش ج ٤ س ١٥٥	٢٠٠	مانجروس لايتس الفرنسا	نقل صير جنوب لفرقيبا ، الكنتة القسا عدة ج ٥ من انتاج مانجروس المانيا
٨٣	شاحنة سنتير-سايلفر بورغ م ت و	١٨٠	شسا المانيا	نقل صير جنوب لفرقيبا ، الكنتة القسا عدة ج ٥ من انتاج مانجروس المانيا
٨٤	اسلحة ب		مشتريات ربط المانيا	بركو حرب عراق ايران س ١٢ ايلول ٢ و ١٢٨/١٤٨٥ س ٢ كوي لكرغ ١٩٩٠ س ٢٤٩١ شيبيل ١٩٩٠/٢٢
٨٥	اسلحة ب سم الطائرات	١٠٢	كيتاوي سبيجا بلانو كون	سويجا ينشي ارسال اسلحة ب (الفرصيد بلانو كون) ٥٠٠٠ مقم ت ٢ و ١٠٠ مقم هت ٢ توكسين ٢٠٠٠ مقم نياكسي توكسي سكرينيتول ١٠٠ مقم لمراكولك
٨٦	اسلحة من انتاج فلوجة	وي ت	المانيا	هنا شحنة كبيرة آل مسانعة فلوجة مينيشي ان يكون لها ١٩٩١ ٧/١٩٨
٨٧	شاحنات مسلحة	٦٧٧	دلفورينز المانيا	من ١٩٧٦ الى ١٩٨٦ دلفورينز لرسيل و جهت لتساق الشاحنات لمتللف الافراس
٨٨	حيدان	١٢	مانديا العربية السعودية	من ٧٢ نقل العربية السعودية اموات القطس بسعود ١٢ من جهات و قوات العراقية

١٩٤٦	مختار فليبي نوع صب ٨-٢٨	٥٠	فيليب ألمانيا	ألمانيا	استلام من قبل فيليب لمرح عالي وغالي للضائع مسرعة ٢٠.٠٠٠-٣٠٠٠٠ الساعي المستعمل ١٩٨٩/٦/٧ ٢٤ للهيكلية	٨٩
١٩٤٦	تعليم		كروب المنس ألمانيا	ألمانيا	مع احتمال هذه الأثر قبل عام ١٩٨٦ ، وتعليم الجيش الفرنسي في ألمانيا .	٩٠
١٩٤٧	أسلحة ب مسم طويات		سجما كيميائي بلاستيك	ألمانيا	١٠٠ كغم مسم طويات ، ت - ٢ و ت ٢	٩١
١٩٤٧	أسلحة م الفرجة دم		وي ت	ألمانيا توكيا	مرجع على أن تكون نهاية التسليم في عام ١٩٨٩ ، وي ت لتجهيز غاز الأعصاب ونقل عبر مرسين/تركيا بحقل على نقل تقدير حتى ١٩٨٨	٩٢
١٩٤٧	أسلحة م انتاج الفرجة		وي ت الترخيم	ألمانيا فرنسا	مرب المستصون الفرنسيون في فرنسا نار ١٩٨٧/٧/٢٦ ١٩٨٧	٩٣
١٩٤٧	أسلحة م انتاج الفرجة			ألمانيا	نود و جهز متسالة الفرجة من قبل الشركات الألمانية . بانكوك شركات المنيشة ، بانك كلونج. لفريلان فوكسيو.	٩٤
١٩٤٧	مفاع جوي لترسي ٣٠		ماوسير مستس فيكيس	برهان ألمانيا	في ذلك النظام التكنيك الألماني هذه ٢٠م ماوسير مزود مدفع ، القذيفة و لنار من قبل مستس ، هامبورك خضف . مكنة تموية . نظام كارلج فيكيس.	٩٥
١٩٤٧	صناعات باروكا	٢٠٠	دايفلر هينز انطسا	ألمانيا برازيل	صجري باروكا ١٩٨٧ ٢٥٠ ص	٩٦
١٩٤٧	صناعات كاسكافال	٢٥٠	دايفلر هينز	ألمانيا برازيل	صجري باروكا ١٩٨٧ ٢٥٠ ص	٩٧
١٩٤٧	مفاع جوي مدفع	١١٠٠	كلانس ريجدي	ألمانيا ألمانيا ألمانيا	ملاسة كاتيبسوك ، و نقل عبر برشلونة إلى عليا - لندن . ومن هناك لرسل إلى العراق	٩٨
١٩٤٧	مفاع جوي مدفع	٦٨٥	بارك هابينج	ألمانيا	القنص كتب عليه رمز فركوكي و علي هذا الأساس نقل .	٩٩
١٩٤٧	تعليم		دراسات عليا الاشية	ألمانيا	٦ ضباط فرنسيين مرصوا في سنين ٩١ في فرع الكندي و ١ في الأمور الجوية والنلاحة و الفرقة ليست عسكرية	١٠٠
١٩٤٨	أسلحة نوية		اتحاد	ألمانيا	٣,٨ سارشانل انتج (٥ طن صفاغين و ١٤ ١٩٩٠/٨/٢١ ١٩٩٠	١١٧

صفائح حبرية	سارشتال حطب	من حطب) و بعلامة عراقية خاصة .	شيميل ١٩٩٠/٢
١٩٨٩	السلعة شرقية المطبخاتيس	شركة لفاكو المانيا	شيميل ١٩٩٠/٤٠
١٩٨٩	معمل المدافع تاتشي	كرايسر المانيا	شيميل ١٩٩١/٤٠ من ٨٩
١٩٨٩	طوبوكربريك ١١٧	جيب المانيا	صوري پاروك ١٩٩٠ من ٢٨٠
١٩٨٩	انتاج صولريخ و فترات تطبيع	هيرث شركة لايكر المانيا	معامل ميرث طرد اترات القمصل و ١٩٩٠/٦/٢٢ من ٥٨-٥٤ شركة لايكو قام بطول الصعدت ١٩٩٠/٦/٢٩ من ١٢٢- ١٢٥
١٩٨٩	انتاج صولريخ تمويل	بانك دريسدن ليطانيا	بنك بانك سمول تصليح العراقية ١٩٨٩/٩/١١/٢٦ ادعاء بانك بنل في ١٩٨٩ دفع ٨١ مليون مارك الماني براضعة بانك دريسدن ١٩٨٩/٩/٢٠ ١٩٨٩/١٠/١
١٩٨٩	معمل مدافع تاتشي اكرين	مان سمس هاستكليف المانيا	نقل سان ٥٠ طن آلة لرفع الاحمال و صهر و كس مقودته ارفع لعد ٢٠ طن شيميل ١٩٩٠/٢٨
١٩٨٩	معمل مدافع شعير الصفائح	كلوكتر المانيا	بذلك يقدر ان يصنع الصفائح هنا شيميل ١٩٩٠/٢٨
١٩٨٩	معمل مدافع حدات	صفائح فريد راين ميغال بوربروس المانيا	حدات المافيتيني وان مع ناو-كوف تصنع و تصب هنا . كسوين شابع لورديوس،حدات الفجوشال شيميل ١٩٩٠/٢٨
١٩٨٩	معمل مدافع كهرلاني	ا ب ب سابقا ب ب المانيا	شيميل ١٩٩٠/٢٨
١٩٨٩	معمل مدافع تصليح	مانيسمان و دينتال-بناه الصمركات المانيا	شيميل ١٩٩٠/٢٨
١٩٨٩	معمل مدافع تصليح خاص	دانجو و دينتال بناه الصمركات المانيا	شيميل ١٩٩٠/٢٨
١٩٨٩	معمل مدافع عاصرية مدافع	معمل فيينبروج ت ب ت تكتيك المانيا	شيميل ١٩٩٠/٢٨ و ١٩٩٠/٢٢
١٩٨٩	معمل مدافع	سمتس المانيا	شيميل ١٩٩٠/٢٢

مع توجية كومبيوتر	مالية و برصة من قبل شركة سفيس	شروع بح ٦٨٥
١٩٩٠	شركة تلاكور الألمانية	١١ ٦٥
١٩٩١	شركة تلاكور الألمانية	١١ ٦٥
١٩٩٢	شركة تلاكور الألمانية	١١ ٦٥
١٩٩٣	شركة تلاكور الألمانية	١١ ٦٥
١٩٩٤	شركة تلاكور الألمانية	١١ ٦٥

قائمة أخرى من مجلة دي توس كريمر (تجارة الموت) نشر في تاريخ كانون الثاني ١٩٩١

اسم الشركة / اشترك	ملاحظات/ المصدر
أ ب ب	أ ب ب ادعا بعد المعلومات من مجلة شبيجل ، الكهريشيات و الفوان و المانن شركة تلتشي : شبيجل ١٩٩٠/٢٨ و ٩٠/٧/٩
أ ب س مصنع	أ ب ب ادعي بأن العقد العمل ، شامل للكهربائيات مع للعراق . بوكر من الشركة ساعد على صنع و إنتاج الصواريخ و مساعدته و تطويره الصواريخ الذي وجه ال اسرائيل شبيجل ٩٠/٤٢ . ٩٠/١/١٤
أ ب ج مغارة	الشركة جهاز و ارسل كهربائيات العسكرية بعمود ٦٠٠٠ جهاز استلام نوع في ٦٨٦٢ موي نيو ١٩٨٢/١/١٤ انشاء منشأة سعة ١٦ قتال جوي ميرزويل رقم : ١٢-١٢/٢/٢٤ ١٩٨٩
أ ب ج كرسنال الدولي	اعطاء المعلومات عن الاضغاس للطيارين في ألمانيا من الاكاد و الفرائين ، بمسورة سرية ، ميوتوكول بريمبارت ٥٠٠ شحنة مير برين ، من شاحنات و ناقلات فاون ، ثالثة نهاية اعني ١٩٨٦ ، بوكر .
ب ن د	العمال المستصون بسنح الاصلحة التكميلية ، ٩٠/١/٤ بوكر .
بورس ماينبورج	نقل و شحن ميوتوكول
بوتنهورس معدل ماينرليك	قسم الهيدروليكي للمدافع ، دي مورجن ، بلجيكا : ١٩٩٠/٥/١٦
بوتنهورس (كونينكوس)	الادوات الضرورية للمرافق لمدافع كنانشي ١٩٩٠/٨/٦ ٩٠/٢٢ .
البرسات العليا في منخن	تعليم الضباط المرافقين ، التكنيك و سلاح الجبر و الملاحة متجارة الموت س ٦٨ خريف عام ١٩٨٧
مركز كارل دوسبورج	تعليم قوات الجو في المراكز المنقصة ، ١٩٨٢ ، مصدر ، بوكر شركة فولكر .
٨٠٠٠ مونتخ	١٩٨٢ المشات ، مصدر ، بوكر المراب
فيلينج بينز	١٩٨٢ شاحنات - كومبيوتر ، مصدر ، بوكر المراب
٧٠٠٠ قوتنقارت	مارسيديس ، إنتاج الشاحنات الثقيلة ، في منتصف ، ١٩٩١ ، غاز : ١٩٩٠/٨/٤
الفيو و لينتال	تسليح خاص لتجارة العديد و الصلب ، شوبول ١٩٩٠/٢٨
٩٠٠٠ هسبين	
ايجوسا	لمعدل سعة ١٦ عمل ديجوسا كمانس لها
٧٠٠٠ اركنكورت	شبيجل ١٩٩٠/٨/٦ ٩٠/٢٢

٢٠٠٠	مؤتمر ٧٩٠٠ مينا فريديتش شركة ثيلتور ٦٦٠٠ هايديبيرغ ٧٢.٨٢ شركة نقل شمدت ٤٠٠٠ موسيبورج	٢٠٠٠ الفاجيت ١٤٨١ كاسون ١ لوسل مير فرنسا ١٩٨١/١/٢٧ ، وتعليم العراقيين مير معهد كارل موسيبورج ، بوكو شركة فولكير . نقل وادمن مير ألمانيا وفرنسا ، ممتس انتاج الصومليخ و توجيهات الصومليخ و المرصد من قبل شركة روالده ٩٠/٤/٥٤ صالحات خاصة لاقابل الثرية ، الصلحت من شركة سلو شيبيل ١٩٩٠/٢٢ ١٩٩٠/٢٤
١٩٩٠	لوزن ٨٥٦٠ لوف ٧٥٠٠	ناقلات هايديليات لي فينتنا و بيلمبة ٤٠ مليون مارك ألماني من بريمن الي العراق في ١٩٩٠ ونقل مير الكويت بوكو و د و ٩٠/٨/٩
١٩٩٠	فريوشال ٤٢٠٠ ثيسين	نقل العميد انتاج المدافع و تيهيز كاملا بالقرب منى شركة ثاتشي ١٩٩٠/٧/٩ و تيهيز بشكل كامل و شامل ، ٩٠/٧/٩ شيبيل ٩٠/٨/١٣ . نقل من بيروت ، و جيز لي فرنسا ز من ز : ٢٢/٢١ شون ١٩٩٠ .
١٩٩٠	فريوش اجنير ٦٢٢٢ جايستيناييم	نقل من قبل شركة نقل ال عراق و ايران ، ج ٣ هاكوير و كوخ ، قمركات الاخرى افلات اوجير و ققاصفات بوكو حرب خليج ١ توير/١ لول/١٩٨٧ ل منشأة سفد ١٦ جيز شركة ميرير فريوش مكائن الفلب ماركة بوتيفيرسال ثت لم جيدلمايستير . مونتيل ٢٠/١٢ ايار ١٩٨٩ .
١٩٩٠	شركة جيدلمايستير ٤٨٠٠ بيلغيد	انتاج مصنع ل صنع صومليخ حامل الفنايل و لسلعة الثرية و الكيمياوية ، سفد ١٦ لي موصل ، وام : ٢٦ ١٩٩٠/٨/٢٦ و منذ ١٦ شهر تداول الشركة جيدلمايستير هذه الصلقة ، مع شركة د وختير ، و لول الانتاج لي عام ١٩٨٤ و بعده بدأ بصلقات اخرى . ميديركو ٩٠/٢
١٩٩٠	انتاج جيدلمايستير لسلعة لثري لي شياط ١٩٩٠ و عقد العاد لي شتوتفارت ت س ممتسة الكورتليات لي معامل مونتيتيون .	لقياسات الاوتوماتيكية لاقابل اليدوية بو بعد لوسل المواد و الاموات الي شاجي .
١٩٩٠	ها * ما ميتروخ مينز ويتر هوتين	بدن الصاروخ الثرية ، محرك الانتاج لايران التوجيهي . مصنع العراق لان غاز الطرد الموكزي ، على ما المنتج لي تاتشي
١٩٩٠	هان و كراب هنتسة	شيبيل ١٩٩٠/٨/١٢ ، لمصانغ الفلترات و الصواريخ لاملحة س ، شيبيل ٩٠*٢٥ العراق ١٩٩٠/٩/١٨ . لرسال المكائن الخاصة و الاموات لمنتج مصل لسلعة من اسكتدورية الي بغداد و مع ضمانات . لقا ايضا ت س سفنة .
١٩٩٠	ماتير لومليخ شركة ٨٢٥٢ كيموسيريم بيكلير و كوخ ميربيفر و باو ٦٧٠٧ مدينة شير	تجهيز قنبريد لسامراء ب ب س تقرير شاجي لفاوة الموت س ٦٦ حل م ب * ب و ج ٢ لي القطرعة ، لم نعلم ان نقل لو ٢ ، بيوتوكول لوبرمول بما الابنية لي سامراء ، ب ب س تقرير لي شاعة الموت س ٦٦
١٩٩٠	شركة ميرد عوخ تريف ١٢٠٠ ثيسين	شركة خاصة ج س ج ٩ تعليم ، لي العراق و تعليم لي عام ١٩٨٢/١٩٨٢ ، حول تسليم خاص للعراق من قبل قشركات الاسمانية . وشبة ٥٢٠ جيلسدروف ١٠٪ . بيوتوكول . اشترك لي صناعة الصومليخ المتعددة من قرب ثاتشي ، شيبيل ١٩٩٠/٢٩ و ١٩٩٠/٧/٩
١٩٩٠	لمتيس فيركاوف	عرض للعراق و الصلابة العراقية لي بون ل المكائن و لم تيهيز تلك الصلقة ، شيبيل ١٩٩٠/٢

٢٢٠٠ تيروستشير	٩٠	بنديان يشترك في ا لمشاة سمد ١٦ ، هذي عرض منقول شركة جيلامباستير ، اتواج انورقم : ١٦٨ ليلول
٢٢٠٠ موانع ليست كنيدي	٩٠-٢٢٧	مدير الشركة فريدريك سيمون ملينغ، بنديني تسليح و نقل اليورانيوم للعراق حدل هجرتي ، من قبل العمري تمام قبضت على هابيتير ٥٠ سنة . شبيجل ١٩٩٠/٨/٢٧ .
١٩٩٠ ماجوروس	١٩٨٩/٩/٢٦	من الممكن لغرض شراء و المسسة مع كتو لوف . تايسس ١٩٨٩/٩/٢٦
٢٢٠٠ ليلول ماجوروس	١٩٨٢/١٠/١٥	شاحنات عسكرية غير بريمن ، كمشاحنات لسماف و نقل المرضي ، بوكو رسالة تيو ١٩٨٢/١٠/١٥
٢٢٠٠ كوبرينيك و البريحت	٢٢٠٠	شاحنات الصمل ل نصر ل تاتشي ، بوكو
٢٢٠٠ سرلينغش	٢٢٠٠	قسم من الصمل نقل ال تاتشي ؛ قنصر ، و في تاتشي بمر بتركيبات مغلقة ، الصمان و الاموات تستعمل ل الصلح
٢٢٠٠ كونيتر قتال هوشي	١٠٠٠	صطاح لتسليح مشاة نصر هجر مهناه بريمن ، بوكو
٢٢٠٠ كواب كارل	١٠٠٠	كواب كارل مثل برمجة لقيحان للصفف تاكيبياوي و صناعته في سامراء ، في ١٩٩٠/٨/٢٢ قبض عليه و في نفس اليوم قبض على الصمان و الصير في شركة هامبورغير ، و لال في الصمكة انه صنع للاسلحة من العراق ، بغيرسي .
١٠٠٠ ريوحاج	١٩٩٠	ريوحاج نقل و جهاز كلور و ارنسي الكلور للعراق ، و ليشا المياه الصالحة (الثقلية) ، ملانير بروتوكول ز و و لاند تاج ١٩٩٠ اب ١٩٩٠
١٠٠٠ طاوليم	١٩٩٠	و قيل ذلك اتسخ الغاز السام و و ي ت ، شبيجل ١٩٩٠/٨/٢٢ .
١٠٠٠ موكوم	١٩٩٠	بعت و رسال كوبرا هيليكوبتير للعراق ز بروتوكول
١٠٠٠ ماصورج	١٩٩٠	الشركة يبرود ملكيته ال ميمورة كرتشن ، القياسات و الصمدييات تلتق من لرجنتين ، الصواويخ كونور ١ ، ا شس من ارجنتين و عبر
١٠٠٠ شركة لتاج بيرونتسكي	١٩٩٠	مصدر كتو-هوف عبر ب ب ج و ل ب م ب ب و نهب ال العراق . و الصدنتع ب ب ج ليشا من كتو لوف ال العراق . شبيجل ١٩٩٠/١٠/٢٢
١٠٠٠ مودفين	١٩٩٠	شركة لشارة الاسلحة مع العراق ، بوكو فاز ١٩٩٠/٩/٧
١٠٠٠ كراست	١٩٩٠	ان شركة كراست لهه عقد مع شركة كارل كروب لتسليح و النقل ، الاتاجيب و جهاز الطرد المركزي . من لتاج هالفرستوي ، الذي تستعمل ل
١٠٠٠ شنين	١٩٩٠	لتاج القاذ السام في سامراء و دجيز لهورا ممانن من لتاج امريكا ، المصنوع الاساسي ل لتاج سارين و شويله امينونوج ب ب س ١٩٩٠/١٠/٢٧
١٠٠٠ دامن بايلين	١٩٩٠	واين بايلين لصنع لشاحنات ، امتت اهارة المدير المفلول لتقون شمالي ، صنع و جهاز قتاه حرب ايوني و عراق الشاحنات للتطهير العراقي ، بو صنعت بيسورة خاصة ، الشاحنات نقل ال العراق بواسطة شركة كارل كروب ، مختبرات توكسو (الكيمياوي و الدرول في شاحنات ماجوروس) و في نفس الوقت لرسال ال العراق مشتتين . ١٩٨٢/١٢/١٢

راين ميتال	بنيهي على راين ميتال تنظيم المنشأة في تاجي ، شيبيل ٩٠/٨/١٢
توسيلدورف	له عقد من قبل كروب لارسال وانشاء الخزف في منشأة سامراه آيسوند كوخ التنظيم وفتح بالاصل ،
ريما	مجموعة الاجرام في لورويلا موندين
شير معروف	١٩٨٨ من ٢٧٧ .
روتلير	عولشي مركزي في عراق ليدان حومال ١٩٨٩ مان ١٥٥ القشحات وبيجاز هايديوليكي . في العراق ، عولشي
شايدين ٨٥٢	مركزي من بانسير سكايل جيجو
	في العراق و جنوب لفرطا ، ١٩٨٢٠ في أوستن ٧٨٦ هايديوليكي جهان عولشي مزومع ، في فلون ١٩٨٢٠ ل ١٠٠ سكايل و ١٩٨٤ ل ٩٠٠
	فاون - صحيفة يافيشي : ٩٠/٨/٣٠ .
سارشانال	سارشانال نقل و شحن من اتحاد نقل توسبورج صفائح خاصة لصناعة غاز الطرد المركزي و لغرض
٦٢٢٠ فولكفيلد	لكاتبية تحويله ، شيبيل و ١٩٩٠/٢٢
	و ١٩٩٠/٢٢ . سارشانال صناعة من اتحاد نقل توسبورج صفائح خاصة لصناعة غاز الطرد المركزي و لغرض
	لكاتبية تحويله . شيبيل ١٩٩٠/٨/١٣
شارمان	نقل و تجهيز المعادن و المستلزمات و الاموات لتاجي عبر القصر بوكو
٤٠٠ منشئلابياغ	
شركة شيس	تكنولوجيا المداد الانتاج الجرانيت ، لاسكر القصر ،نفا المكائن الدورلة ل تاجي . بوكو
٤٠٠٠ توسلدورف	
هداة كورتس	ما ٤٠ المعادن نقل مع جهاز غاز للطرد المركزي (القذرة و الاوم) لشركة هداة كران / و كر ، شيبيل
شير معروف	١٩٩٠/٨/١٢
شولير ل	جورلي فولكفيلد الطاول العام لشحن المواد ، ل تاجي بر هذا مجموعة الشركات ١ شولير ل ، بوكو
٧٢٢٠ كويينكن	
شولتسي ليكستيل	نقل للعراق الملايس الجيش و على لواميه ، و الدروع و مانع الرصاص ، بيكر
مكرميت تسليح و تجهيز	
الملايس المتحدة	
٢١٢٠ هوكيتير	
ص ي ج هالك الكترول	جوريت لينتروي مع شركة برائية ت د ك ل الالكترونيات في لكترا ، لنظر شركة ايسن حالي تابلز
١١٥٢ كيبين	١٩٨٩/٤/٢١ .
سيمتس	شركة سيمتس لومل لمصانع المدافع - تاجي ، كورميونرات القزويه و الارشادات للكروسي الدور و قشخيل
موندين ٨٠٠٠	، البرامج لشركة سيمتس
	نوع ب ب ، ١٨٥٠ شيبيل ٩٠/٨/٦ و ٩٠/٢٢ ،
ص م ص هامن كليفير ٤٠٠٠	هامن كليفير نقل و سلاح تاجي بالكابسات شيبيل ٩٠/٢٨ جولير ١٩٧٠ ٢ ايلول ١٩٩٠ .
فوسلدورف فوشير ل مان	
ص م ص سيبيلكاس	متحدة ل شركة شيربير ابلانسي سيبيلكاس
١٦٥٠ كوفيلد	نقل و جيجو ١٩٨٩ هامن كلابسة لانتاج الجرانيت خلاص المدفعية في تاجي .
لامهلي	ليشوند و كوخ : تسليح صدام حسين .

الفصل الثامن

قرار المحكمة

توجيه التهمة

بعدما استمعت للمحكمة إلى المشتكين والمدعين بالحق الشخصي المدونة إفاداتهم في مرحلة التحقيق وتلت إفادات الذين لم يحضروا المحكمة واستمعت إلى أقوال شهود الإثبات واستمعت إلى أقوال المتهمين كل من (علي حسن المجيد ، صابر عبدالعزيز حسين ، سلطان هاشم ، فرحان مطلق الجبوري) تم توجيه التهمة لهم وفق أحكام المادة (١٢/أولاً - أ - د - ط) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ لإتهامهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في إطار هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد مجموعة من السكان المدنيين وقد أنكر المتهمون التهم الموجهة إليهم.

عرض المادة ١٢/

أولاً، أ، د، ط وكذلك المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا:

م/١٢/ أولاً - أ: - القتل العمد

د- ابعاد السكان و النقل القسري.

ظ- الاخفاء القسري للأشخاص.

حيث أن القصف الكيماوي استهدف أهالي مدينة حلبجة ولم يستهدف القومية الكردية بدليل أن القصف لم يشمل المدن المجاورة للمدينة وقد ورد على لسان الشهود (عبداللطيف مولود عبدالكريم) و(حمه توفيق خوامراد) عندما قاموا بمقابلة المتهم (علي حسن المجيد) انه قال لهم ان مدينة حلبجة قذرة ويجب إزالتها ورميها بالبحر لنجاستها.

أي ان القصد العام كان لضرب أهالي مدينة حلبجة فقط بغض النظر عن قوميتهم. وأن جريمة الإبادة الجماعية تشترط وجود القصد الخاص لأهلاك جماعة قومية أو اثنية أو دينية بصفتها هذه أهلاكاً كلياً أو جزئياً فإن المادة المذكورة اعلاه حددت الجماعات حصرياً ولم تذكر أهالي مدينة لذا قررت المحكمة اعتبار هذه الجريمة جريمة ضد الإنسانية فقط كونه هجوم واسع النطاق وموجه ضد مجموعة من السكان المدنيين وفق احكام المادة ١٢ بقررتها المذكورة اعلاه من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

عليه قامت المحكمة ببناءً على هذه الرؤية بتوجيه التهمة إلى المتهمين الأربعة، وكانت قناعتنا في هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي أن هذه القراءة لحيثيات الجريمة وتكييفها خطأ بعيد عن روح النصوص التي تعالج القضية، لكن المحكمة اتخذت قرارها بتوجيه التهمة والادانة والحكم على هذه الاسس التي ذكرناها. وتضمنت لائحتنا الاتهامية جميع هذه العناصر العامة والخاصة التي تؤكد استهداف حليلة وضواحيها كجزء من سياسة النظام السابق لإبادة الشعب الكوردي كقومية، وتكررت هذه الحالات في جريمة الأنفال حيث قام النظام بإبادة مساحات واسعة من إقليم كوردستان حصراً وثبت ذلك في قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا. لكن دون جدوى ويبدو أن المحكمة اتخذت قرارها بهذا الشأن وانتظرنا صدور القرار ومن ثم استعمال حقنا في الطعن التمييزي.

أزمة داخل المحكمة الجنائية:

بعد استكمال الإجراءات الخاصة بمحاكمة المتهمين انتظرنا من المحكمة تحديد موعد قريب وذلك في غضون شهر على أكثر تقدير للنطق بالحكم، لكن الذي حصل أن القاضي (محمد عريبي) تعرض لملاحقة وقد إضطر إلى ترك منصبه والإستقرار في إقليم كوردستان لحين إنفاذ الغبار وحل المشكلة إلا أنها جاءت متأخرة، وعندما عاد قامت المحكمة بتعيين السيد القاضي (عبود مصطفى الحمامي) رئيساً للهيئة الثانية بدلاً من القاضي (محمد عريبي) وكان يتمتع بخبرة قضائية جيدة جداً كمثيله السابق ويمتلك عقلية قاض من الدرجة الأولى وقد لاحظنا عليه ذلك أثناء المحاكمة في قضية كاني عاشقان، وقد استغرقت هذه الأزمة أكثر من أربعة شهر، ثم عين يوم ٢٠١٧/١/٢٠ كيوم للنطق بالحكم على المتهمين الأربعة في قضية حليلة، وللتأريخ أقول أن القاضي (عبود مصطفى الحمامي) لعب دوراً أساسياً في صياغة القرار نحو الإدانة، إن كان بعض الأعضاء (كما سنرى في حيثيات القرار) يتوجهون نحو براءة بعض المتهمين.

ثم تليفنا بمرور القرار حضرنا إلى بغداد بصحبة بعض المسؤولين على مستوى الاقليم ومنهم معالي وزيرة الشهداء والمؤنفلين (جنار سعد) وأعضاء من برلمان كوردستان وبعض المثقفين ورجال الدين ونرى الضحايا والصحافيين، وجلسوا في المكان المخصص لهم داخل المحكمة وجيء بالمتهمين وتلي عليهم قرار الحكم فقط دون الولوج في تفاصيل وحيثيات القرار المتضمن ٩٧ صفحة ثلاثياً للملل والتطويل. لكننا ننقل للقاريء الكريم حيثيات القرار وتفاصيلها كما حصلنا عليها:

قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا

الهيئة الثانية في قضية قصف حلبجة وضواحيها بالأسلحة الكيماوية

التاريخ ٢٠١٠/١/١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق	الجلسة الرابعة والثلاثون
لمحكمة الجنايات العراقية العليا	رقم الدعوى: ٢/ج الثانية/٢٠٠٨
محكمة الجنايات الثانية	التاريخ: ٢٠١٠/١/١٧

محضر الجلسة الرابعة والثلاثون

تشكلت محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحمادي) وعضوية السادة القضاة كل من (ح. ر. ح) و (م. م. ث. أ) و (ع. ح. أ) و (أ. م. ص) وبحضور السيد المدعي العام (غ. م. ن) وافتتحت جلستها الرابعة والثلاثون في الدعوى المرقمة ٢/ج ثانية/٢٠٠٨، نودي على المتهم (علي حسن المجيد) فأحضر ولم يحضر معه وكيله ونودي على المتهم (سلطان هاشم محمد) فأحضر ولم يحضر معه وكيله ونودي على المتهم (فرحان مطلق صالح) فأحضر ولم يحضر معه وكيله، كما حضر وكلاء العدين بالعق الشخصي المحامون كل من (كوران ادهم رحيم ويكر حمه صديق عارف) وبشر بإجراء المحاكمة الوجيهة العلنية لاحظت للمحكمة عدم حضور محامين يتولون الدفاع عن المتهمين فقررت انتداب محامين يتولون الدفاع عنهم إستناداً للمادة (١٤٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي المرقم (٢٢) لسنة ١٩٧١ وهم كل من المحامي (ن. ن. س) عن المتهم (علي حسن المجيد) والمحامي (ي. ك. ج) عن المتهم (فرحان مطلق الجبوري) والمحامي (ع. ش) عن المتهمين (سلطان هاشم أحمد وصابر عبدالعزيز حسين)، لاحظت المحكمة انها مهية لإصدار قرار الحكم فقررت تلاوته على المتهمين كل على أنفراد وقامت للمحكمة بتلاوة القرار وربط مع اضيابة الدعوى، ثم قررت المحكمة رفع الجلسة وختم المحاكمة وأقفم علناً بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ .

الرئيس

(مقدمة)

يعتمد النظام السابق على الإرهاب ونشر الخوف بين أبناء الشعب العراقي واتخذه كأسلوب معتقداً انه يطيل زمن التمدد على كراسي الحكم دون أن تسمع بأي صوت منازع أو معترض يعلو ويتوازن معه وقام بقصف كثير من المدن العراقية بالمدفعية وصواريخ أرض أرض والانبوبية بل ذهب إلى أبعد من ذلك هو قصف بعض المدن العراقية بالأسلحة الكيماوية، ومن هذه المدن التي تعرضت للقصف الكيماوي هي مدينة(حليجة) ، وهي قضاء تابع إلى محافظة السليمانية من إقليم كردستان، مساحتها(٢٥) كم^٢ وتبعد عن مدينة السليمانية(٧٠)كم ويبلغ عدد سكانها عام ١٩٧٧ ما يقارب (٩١٩٢٩) نسمة كلهم من القومية الكوردية.

فتد قضية قصف مدينة حليجة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ بالأسلحة الكيماوي قضية أخرى تضاف إلى الجرائم العرتكية من قبل النظام السابق المتعنتة بقيادتها السياسية والعسكرية والحزبية والأمنية كفضايا الدجيل والانفال و الإنتفاضة الشعبانية في عام ١٩٩١ وعلى رأسهم المتهم المدان المعدم(صدام حسين) والتي تمت وفقاً لخطة جنائية مشتركة ونشط منهجي لأرتكاب الأفعال بقصد إبادة الشعب الكردي حيث نتج عن القصف سقوط الآلاف من القتلى والمصابين المدنيين العزل مستغلاً ظروف حربها مع جمهورية إيران من أجل تلاق وإخفاء معالم الجريمة بمتلف الوسائل والطرق وإتهام الجانب الإيراني بالقصف الكيماوي، ولكن الحقيقة إنكشفت للعالم والتأريخ وهذا ثابت من خلال سير التحقيق والمعاهدة الجارية والاستماع إلى إفادات المشتكين والشهود والوثائق ومحاضر الكشف والأدلة وإفادات المتهمين ومطالعات هيئة الإدعاء العام ووكلاء المدعين بالحق الشخصي والدفاع عن المتهمين قبل تأريخ ١٦/٣/١٩٨٨ هناك قصف مدفعي متبادل بين القوات العراقية المتواجدة في أطراف مدينة حليجة وبين مجموعات من مفاوز الحرس الإيراني وقوات البيشمركة المتواجدة في الجبال المجاورة للمدينة(جبل شنروى)وخلال تلك الفترة وبناءً على أوامر من العراجع العسكرية انسحبت جميع الوحدات العسكرية المتواجدة كالمشاة والمدفعية والدروع ومراكز الاستخبارات إلى مدينة سيد صادق وبحيرة دربندخان فبالرغم

من إمكانية وقدرة القطعات العسكرية من صد و دحر الهجوم الإيراني المزعوم على المدينة
رعاية المدنيين وأرضها وخاصة القوة الجوية التي كانت متفوقة وقادرة ومؤثرة ولها دور
فعال طيلة فترة الحرب العراقية من حيث حداثه وتطوير الطائرات ومهارة طيارها، وأن القيادة
العراقية لم تنذر أو تبلغ أهالي حلبجة بترك أو إخلاء المدينة رغم أنهم أبدوا استعدادهم
 للمشاركة والدفاع عن المدينة مع الوحدات العسكرية العراقية إلا أن طلبهم رفض، وأن ماورد
نكره أنفاً مثبت لدى التقارير المرفوعة من منظومة الاستخبارات الشرقية إلى الاستخبارات
العامة ومتظمة التفاصيل أعلاه .

وفي صباح يوم ١٩٨٨/٣/١٦ تعرضت مدينة حلبجة إلى القصف بقنابل (النابال)
من قبل الطائرات العراقية التي اقلعت من القواعد الجوية (الحرية والبكن) بحجة هجوم
الإيراني المزعوم وسيطرتهم على المدينة ووقوف أهاليها إلى جانبهم إلا أن هذا الادعاء عارٍ
عن الصحة، ولأن القيادة العسكرية لديها القصد المسبق وواضح من القصف هو تدمير
العباني وخلع الشبابيك والابواب والدور والملاجئ. تمهيداً لقصف المدينة بالغاز الكيماوي
بهدف قتل أكبر عدد من المدنيين العزل - وكذلك لوحظ قيام إحدى الطائرات العراقية برمي
تصاصات الورق على المدينة لمعرفة إتجاه وسرعة الرياح، عليه ولما حانت ساعة الصفر
اقلعت الطائرات من قواعد الحرية والقيارة الجوية متوجهة نحو مدينة حلبجة والقوا العشرات
من القنابل الكيماوية في عدة مواقع من المدينة وضواحيها وعلى أثرها سقط الآلاف من
القتلى والمصابين جميعهم من المدنيين العزل ومن مختلف الأجناس والأعمار، علماً انه لم
يسقط أي عنصر من عناصر الجيش الإيراني أو جندي إيراني ولم يتم تدمير أية آلية أو عربة
إيرانية متواجدة داخل المدينة وحسب ما ثبت من خلال مشاهد التصوير في الأشرطة
الدمجة (CD) التي عرضت من خلال سير جلسات المحاكمة في مرحلة عرض الوثائق
وعاردي في إفادات المشتكين والشهود، وأن القصف الكيماوي ظل مستمراً ضد المدنيين
العزل حتى لدى نزوحهم نحو الحدود الإيرانية بعد ان تم استقبال الاهالي من قبل الحكومة
الإيرانية وتقديم كافة أنواع المساعدات الطبية والغذائية وتهيئة مجمعات سكنية لهم، وبعد
مضي عدة أشهر اصدرت الحكومة العراقية عفواً لأهالي مدينة (حلبجة) حصراً وسمحوا لهم

بالعودة إلى المدينة وخلال فترة العفو عادت الآلاف من العوائل حيث تم نقلهم من المنافذ الحدودية بواسطة العربات العسكرية وبمساهمة مختلف الأجهزة العسكرية والإستخبارية والحزبية وإسكانهم قسراً في المجمعات القسرية مثل (نكرة السلطان وبرحستر وكردة جال) والتي كانت تفتقر إلى أبسط المستلزمات الحياتية والمعاشية والصحية وتحت حراسة مشددة وتمرضوا لشتى أنواع التعذيب النفسي والمادي وعلى أشر ذلك توفي المئات منهم وكذلك منع أهالي حلبجة من السكن داخل محافظة السليمانية وحذروا أهالي المحافظة من أيوائهم ويتعرض للمساءلة القانونية كل من يخالف التعليمات الصادرة من الأجهزة الأمنية و الحزبية، وكذلك منع أهالي مدينة حلبجة من العودة إلى الوظائف والمدارس وأصدرت تعليمات وأوامر إلى المحاكم المختصة ودوائر ذات العلاقة بتثبيت تاريخ ١٩٨٨/٣/١٢ بدلاً من ١٩٨٨/٣/١٦ تاريخ اللوفاة تلافياً لتاريخ قصف حلبجة بالسلاح الكيميائي من قبلهم وثبت ذلك من خلال إبراز شهادات الوفاة من قبل المشتكين لمحكمة، ولم يكتف بهذا فحسب بل حتى العوائل التي عادت بعد نفاذ فترة العفو والتي يقدر عددهم بالمئات منهم القى القبض عليهم وهم في المنافذ الحدودية ونقلوا إلى جهة مجهولة ولا يعرف مصيرهم لحد هذا اليوم، وبعد عدة أشهر قامت الوحدات العسكرية والأجهزة الاستخبارية و الأمنية بهدم وتدمير المباني والدور المائدة لأهالي حلبجة ومنع الأهالي من العودة إليها نهائياً.

إن هذه المحكمة عندما تشير إلى الحقائق التي نكرتها أنفاً من إرتكاب بعض مسؤولي النظام السابق جرائم ضد الإنسانية فإن ذلك يستتبع تحديد مدى المسؤولية الجنائية لكل واحد منهم شخصياً ويصورة فردية عن الجرائم التي نسبت إليه المساهمة في ارتكابها وذلك بعد مناقشة الأدلة والقرائن المتحصلة في الدعوى بحث لكل واحد منهم وتحديد فيما إذا كانت تلك الأدلة تكفي للإدانة من عدمه .

الرئيس

إجراءات المحاكمة

أولاً: وردت النسخة الأولى من إضبارة (قضية حلبجة) إلى محكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢٢ وذلك بموجب كتاب مكتب رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا بالعدد ٧٢٦ م.م في ٢٦/١٠/٢٠٠٨ والمتضمن: (إرسال الأوراق التحقيقية الخاصة بقضية حلبجة راجين إستلامها وتحديد موعد للمحاكمة كون السيد رئيس هيئة الجنايات الأولى قد تنحى عن النظر في الدعوى) وتم أستلامها وتدقيقها، حيث لاحظت المحكمة ان القضية تتكون من (١٤) مجلد وتحتوي على (٣٥٢٠) صفحة مرفقة بها أقراص مدمجة (CD) كأدلة تعزز قرار الإحالة، حيث تم إحالة المتهمين في هذه القضية من قبل قاضي التحقيق بموجب قرار الإحالة المرقم (١) في ٢٠٠٧/٧/٢٥ لإجراء محاكمتهم بسعوى غيرموجزة وفق المواد (١٣/أولاً - وثنانياً/أ،ب،د،هـ،و،ي) و(١١/أولاً/أ،ب،ج) و(١٢/أولاً/أ،د،ح،ظ) وبدلالة المادة (١٥/أولاً - وثنانياً/ب) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

المتهمون في القضية هم كل من:

ت	المتهم	التولد	الجنسية	المهنة
١	علي حسن المجيد (مرجأاً تقرير مصيره)	١٩٤٤	عراقي	عضو مجلس قيادة الثورة (المنحل)، وعضو قيادة قطر العراق لحزب البعث(المنحل).
٢	سلطان هاشم أحمد(مرجأاً تقرير مصيره)	١٩٤٥	عراقي	وزير الدفاع سابقاً
٣	صابر عبدالعزيز حسين (مرجأاً تقرير مصيره)	١٩٤٩	عراقي	محافظة بغداد سابقاً
٤	فرحان مطلق صالح (مرجأاً تقرير مصيره)	١٩٤٧	عراقي	لواء ركن متقاعد
٥	طارق رمضان بكر العزاوي (موقوف)	١٩٥٨	عراقي	مقدم طيار متقاعد

ثانياً: دقت هيئة المحكمة اضبارة القضية ولاحظت ان قرار الإحالة يتكون من سبع فقرات حيث ذكر في الفقرة الأولى اسماء المتهمين وأعمارهم ووظائفهم في النظام السابق، وفي الفقرة الثانية نوع التهمة والمادة القانونية التي احيلوا بموجبها إلى المحكمة وأشار القرار في الفقرة الثالثة منه إلى مكان وتاريخ وقوع الجريمة وحددها في محافظة السليمانية قضاء حلبجة في ١٦/٣/١٩٨٨، والفقرة الرابعة منه تتعلق بأسماء المشتكين والشهود والمخبرين، وفي الفقرة الخامسة منه ذكر العبريات الجريمة وحددها بشظية قنبلة وذكر في الفقرة السادسة من قرار الإحالة الأدلة المتحصلة وهي عبارة عن :

١) الإفادات - المشتكين والشهود والمخبرين.

٢) الأقراص المدمجة (CD)

٣) أشرطة فيديو.

٤) الصور الفوتوغرافية.

٥) الوثائق والمستسكات.

٦) محاضر كشف للدور التي تتواجد فيها القنابل الكيماوية غير المتفجرة.

٧) محضر كشف لسرداب دار أحد المشتكين التي تنبث منها رائحة المواد الكيماوية.

٨) شظية إحدى القنابل المتفجرة.

أما الفقرة السابعة من قرار الإحالة فإن السيد قاضي التحقيق ذكر موجز لوقائع القضية، لذا قرر إحالة المتهمين لمحاكمتهم بدعوى غير موجزة وفق المواد المذكورة آنفاً استناداً إلى المادة (١٣٠/ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل.

بعد أن تم تسجيل الدعوى برقم (٢/ج ثانية/ ٢٠٠٨) دقت هيئة المحكمة محتويات الإضبارة واجتمعت هيئة المحكمة بكامل أعضائها وبعد التدقيق والمداولة قررت تحديد يوم ٢١/١٢/٢٠٠٨ موعداً لأجراء المحاكمة وتبليغ أطراف الدعوى بالموعد المحدد، وتحديد موقوفة المتهم (طارق رمضان بك) إعتباراً من يوم ٢٢/١٠/٢٠٠٨ لغاية ٤/١١/٢٠٠٨.

• بتاريخ ٢١/١٢/٢٠٠٨ تشكلت محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كل من (ص. ع.خ) و(ج.ج.هـ) و(م.ص.ا) و(أ.م.ص) وبحضور هيئة الادعاء العام كل من القضاة (غ.م.ر) و(ي.خ.ع) ، وأفتتحت جلستها الأولى في الدعوى المرقمة ٢/ج ثانية /٢٠٠٨، أحضر المتهمين كل من المتهم (سلطان هاشم أحمد) وكيله المحامي (س.ي.ع). لاحظت المحكمة عدم إحضار المتهم (طارق إبراهيم رمضان) الموقوف على ذمة هذه القضية وذلك لهروبه أثناء نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج وذلك بموجب كتاب مديرية الاسايش/ السليمانية/ الشعبة السرية المرقم ن/٣٩٧٤ في ١٤/١٢/٢٠٠٨ ، حيث قامت المحكمة بتلاوة مضمون هذا الكتاب علنا وقررت قطع موقوفته ونرد أوراق بحقه وإصدار أمر قبض بحق المتهم المذكور وإشعار محكمة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا لإنفاذ ما يلزم، كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي وهم المحامون كل من (ز. ف. ع ، بكر حمه صديق عارف، إبراهيم مصطفى رضا، كوران ادهم رحيم).

لاحظت المحكمة ان المتهم (علي حسن المجيد) لم يحضر عنه محامي فقررت انتداب المحامي (ن.ن.س) من مكتب الدفاع في المحكمة الجنائية العراقية العليا للدفاع عنه استناداً لأحكام المادة ١٤٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، دقت المحكمة كافة وكالات محامي الدفاع ووكالة وكلاء المدعين بالحق الشخصي وصدقت جميع الوكالات الجزائية الخاصة.

قامت المحكمة بتلاوة الهيئة التمييزية بخصوص الطعن التمييزي الواقع من قبل المتهم(صابر عبدالعزيز حسين) وريط مع اضية الدعوى.

قدم وكلاء المدعين بالحق الشخصي طلباً للمحكمة باعتبار إفادة المتهم الهارب(طارق إبراهيم رمضان) في مرحلة التحقيق دليلاً في الدعوى كونه قد اعترف امام السيد قاضي التحقيق بالتهمة المنسوبة اليه .

قدم المحامي (س.ي.ا) لائحة أولية وهي عبارة عن دفوع شكلية كما قام المحامي المذكور بالرد على طلب وكلاء المدعين بالحق الشخصي، كما قام المتهم (علي حسن المجيد) بتقديم طلب للمحكمة عرض فيه معاناة المتهمين داخل السجن، بعدها قامت المحكمة بتدوين هويات المتهمين ومن ثم تلاوة قرار الإحالة على المتهمين علنا وبعدها قام

الادعاء العام بتلاوة لائحة استهلاكية بعنوان (مقالة استهلاكية بخصوص جريمة حليجة) وبعدها استتمت للمحكمة لإفادة المشتكية (فاطمة حمة صالح محمود).

• انعقدت الجلسة الثانية لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٨ برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كلا من (ص. ع. خ ، س. ي. ع ، م. ص. ا ، ا. م. م. ص) وبحضور هيئة الادعاء العام المؤلفة سابقاً وبحضور محامين عن المتهمين وكذلك حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامين عنهم من مكتب الدفاع المحكمة الجنائية العليا ليتسنى الدفاع عنهم، واستتمت المحكمة بعد ذلك لإفادات لربعة من المشتكين وهم (ستار حيدر، كلاويرز آدم كريم، حمة فرج حمة و محمد قادر مرادخان).

• انعقدت الجلسة الثالثة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ (٢٣/١٢/٢٠٠٨) برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كل من (ص. ع. خ ، ع. ج. هـ ، م. ص. ا ، ا. م. ص.) وبحضور هيئة الادعاء العام المؤلفة سابقاً وبحضور وكلاء المدعين بالحق الشخصي حيث لاحظت المحكمة عدم وجود محامين يتولون الدفاع عن المتهمين فقررت محامين من مكتب الدفاع ليتسنى الدفاع عنهم واستتمت المحكمة بعد ذلك لإفادات اثنين من المشتكين وهم (والي عبد الرحمن أمين و سامان صادق حمة صالح).

• انعقدت الجلسة الرابعة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢/٢/٢٠٠٩ بكامل هيئتها وبحضور هيئة الادعاء العام و بحضور وكيل عن المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامين للدفاع عنهم، لاحظت المحكمة ان الموعد المحدد للنظر في الدعوى هو يوم ١/٢/٢٠٠٩ وقد صادف هذا اليوم عطلة رسمية فقررت للمحكمة جعل يوم ٢/٢/٢٠٠٩ موعداً للجلسة استناداً لإحكام المادة(٢٤) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ وبعد ذلك استتمت المحكمة الإفادات اثنين من المشتكين هما (كامل عبدالقادر ويس وفخر الدين حاجي سليم حمة).

• انعقدت الجلسة الخامسة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٣/٢/٢٠٠٩ بكامل هيئتها وبحضور هيئة الادعاء العام المؤلفة سابقاً وبحضور محامين عن المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث انتدبت المحكمة محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي

للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادات ثلاثة من المشتكين وهم (أراس عابد الكرم، روشنا عمر حمه صالح وئه نجام حمه صالح).

• انعقدت الجلسة السادسة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٤ بكامل هيئتها وبحضور هيئة الادعاء العام وبحضور وكيل عن المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث انتدبت المحكمة محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادات خمسة من المشتكين وهم (دلبر لطيف، كويستان الكرم فرج، هوشيار عمر، ده رون نوري محمد و نظيف توفيق محمد).

• انعقدت الجلسة السابعة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ بكامل هيئتها وبحضور هيئة الادعاء العام كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث انتدبت المحكمة محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادة المشتكي (محمد فرج سعيد).

• انعقدت الجلسة الثامنة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٦ بكامل هيئتها وبحضور هيئة الادعاء العام وبحضور محامين عن المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث انتدبت المحكمة محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادة المشتكية (سويبة محمد سعيد) والمشتكية (نرمين كمال جلال).

• انعقدت الجلسة التاسعة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٧ برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كل من (ص.ع. خ ، س.ع.ي.ع ، ج. د ، أ. م. ص) وبحضور هيئة الادعاء العام وبحضور محامين عن المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادة المشتكية(نرمين كمال جلال) والمشتكي (صلاح الدين محمود).

• انعقدت الجلسة العاشرة لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٨ برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. أ ، ص.ع. خ ، ج. د ، أ. م. ص) وبحضور هيئة الادعاء العام والمؤلفة سابقاً كما وحضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر

محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك طلب السيد المدعي العام تلاوة إفادة المشتكي (مهدي كريم مصطفى) المدونة في مرحلة التحقيق لإصابته بوعكة صحية منعه من الحضور رغم تبليغ وذلك استناداً لنص العادة (١٧٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ فاستجابت المحكمة لطلبه وبعد ذلك قامت بتلاوتها ومن ثم ربطها مع اضبارة الدعوى بعد ذلك استمعت المحكمة لإفادة أربعة من الشهود الاجانب وهم الشاهد (رمضان حميد استريك، جان استور لارسان، يوسي بنتاي جوهانس وجون رود).

• انعقدت الجلسة الحادية عشر لمحكمة الجنايات الثانية بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢٦ برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. آ. ح. ح. ح. ع. ح. آ. م. ص) وبحضور هيئة الانعاء العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادات لثنتين من الشهود هما الشاهد (جيرمارد فرايلن هير) والشاهد (فؤاد أحمد محمد).

• انعقدت الجلسة الثانية عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٧ تشكلت محكمة الجنايات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة الادعای العام وبحضور وكلي عن المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادة أربعة من الشهود اثنان منهم ظهراً على شاشة التلفزيون بصورة علنية وهما الشاهد (زكريا عبدالرحمن حمه سليم) والشاهد (عمر عنایت حمه سعيد) والإثنان الأخرن لم يرغبوا في الظهور وقد رمزت المحكمة لهم بالشاهد العممي رقم (١) والآخر الشاهد رقم (٢).

• في الجلسة الثانية عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ تشكلت محكمة الجنايات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة الادعای العام وبحضور السيد المدعي العام القاضي (غني محمد راضي) كما حضر المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي للدفاع عنهم وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادة ثلاثة شهود اثنان ولم يرغب الشاهد الاول بالظهور على شاشة التلفزيون بصورة علنية وعدم الاعلان عن اسمه فقررت المحكمة الرمز له بالشاهد العممي رقم (٣) حيث استمعت لإفادته ومن ثم ربطها مع اضبارة الدعوى وبعد ذلك استمعت المحكمة لإفادات الشاهدين الأخرين والذين

ظهوراً بصورة علنية وهما الشاهد (اسماعيل احمد حسين) والشاهد (عباس عبدالرزاق الكبي).

• وفي الجلسة الرابعة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٩ تشكلت المحكمة بكامل هيئتها وبحضور السيد المدعي العام القاضي (غ. م. ن) كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، واستمعت المحكمة في هذا الجلسة إلى إفادة اثنين من الشهود هما الشاهد (عبداللطيف مولود عبدالكريم) والشاهد (عبدالخالق حسن حمه حسين) وقد قام وكيل المدعين بالحق الشخصي بعرض قرص (CD) يصور احداث قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وبعد ذلك قامت المحكمة بتلاوة لإفادة الشاهد المتولي (حمه توفيق خوامراد) في دور التحقيق بناءً على طلب الادعاء العام وذلك سائتاداً إلى أحكام المادة(١٧٢) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦ واعتبارها وكأنا ادليت امام المحكمة.

• وفي الجلسة الخامسة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٤ تشكلت المحكمة بكامل هيئتها وبحضور السيد المدعي العام وبحضور وكيل المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، وفي هذه الجلسة قررت محكمة الجنائيات الثانية مفاتحة رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا لإتخاذ الإجراءات بحق رئيس مكتب الدفاع في المحكمة الجنائية العراقية العليا وبقية المحامين المنتدبين لمحاسبتهم لإخلالهم بواجباتهم المهنية وبعد ذلك طلب الادعاء العام اعتماد الوثائق التي قدمت من المشتكين والشهود كما قام الادعاء العام بعرض وبراز مجموعة من الوثائق.

• وفي الجلسة السادسة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥ تشكلت المحكمة بكامل هيئتها وبحضور السيد المدعي العام وبحضور وكيل المتهمين كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، قدمت هيئة الادعاء العام طلب للمحكمة بالعدد ٩/ح/٢٠٠٩/٥/٥ وترى من خلاله ضرورة إجراء الكشف الموقعي من قبل المحكمة على مدينة حلبجة) لتثبيت بعض الحالات التي يمكن تثبيتها وذلك لوجود آثار تدميرية هائلة ناتجة عن الضربة الكيماوية والقصف المدفعي الذي تعرضت له مدينة حلبجة عام ١٩٨٨.

ونتيجة لهذا الطلب قررت المحكمة إجراء الكشف الموقعي على مدينة حلبجة استناداً لأحكام المادة ١٦٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٣ لسنة ١٩٧١، ثم عرض السيد العددي العام ثلاثة اقراص مدمجة (CD)، وكذلك قدم المتهم (فرحان مطلق صالح) مطالعتين يوضح فيها رده على الوثائق التي عرضت من قبل هيئة الادعاء العام.

• وفي الجلسة السابعة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٧ تشكلت المحكمة بكامل هيئتها وبحضور السيد العددي العام برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كل من (م. أ. ف. ، س. ي. ، ع. ح. ، أ. م. ص.) وبحضور هيئة الادعاء العام (غ. م. ر. ع. ا.) كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي، حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتول الدفاع عنهم، قام الادعاء العام بعرض مجموعة من الوثائق وتم مناقشتها كما قام وكيل المدعين بالحق الشخصي أيضاً بعرض مجموعة من الوثائق وريط مع اصابة الدعوى كما وقام وكيل المدعين بالحق الشخصي بعرض مجموعة الأفلام التي تصور مجرزة حلبجة، ثم أبلغت المحكمة المتهمين بأنها سوف تعطيم فترة مناسبة ليهيئون فيها افاداتهم وسوف تراعى ذلك في فترة التأجيل.

• انتقلت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١ لإجراء الكشف الموقعي على مدينة حلبجة استناداً للمادة ١٦٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ حيث أجرت المحكمة الكشف على بعض القبور و الدور المهدامة نتيجة الضربة الثققت مجموعة من الصور كما قامت المحكمة بتكوين شهادة تسعة شهود استعتم لهم ميدانياً.

• وفي الجلسة الثامنة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٥ تشكلت المحكمة الجنائيات الثانية برئاسة القاضي (محمد عريبي مجيد الخليفة) وعضوية السادة القضاة كل من (ع. ح. و. م. أ. ف. و. ع. ح. و. أ. م. ص.) وبحضور هيئة الادعاء العام (غ. م. ر. و. ي. خ. ع.) وبحضور وكيل المتهمين ويوشر بأجراء المحاكمة الوجيهة العلنية، حيث قررت المحكمة إنتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتول الدفاع عنهم، أخبرت المحكمة المتهمين بأنه تم الوصول إلى مرحلة تدوين افاداتهم وإنها سوف تفسح المجال لهم ليوم غر لكي يرتبوا افاداتهم.

• وفي الجلسة التاسعة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٦ تشكلت المحكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً وبحضور وكلاء المدعين بالحق

الشخصي، بوشر بأجراء المحاكمة الوجيهة العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، أمرت المحكمة بأخراج جميع المتهمين وإبقاء المتهم (علي حسن المجيد) والمحامي المنتدب عنه (ح. أ) ثم استمعت المحكمة إلى ائادة المتهم (علي حسن المجيد) وتم مناقشة فيها وتم تدوينها وربطت مع اضبارة الدعوى وتم تقديم طلب من قبل وكلاء المدعين بالحق الشخصي بجلب العلف التحقيقي المتعلق بالدعوى (محمود السامرائي) من الهيئة التحقيقية في المحكمة الجنائية العراقية العليا وطلبوا احضار المدعو اعلاه كشاهد في هذه القضية وكذلك باتخاذ الإجراءات القانونية بحقه لاحقاً.

• وفي الجلسة العشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧ تشكلت المحكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً وبحضور وكلاء المدعين بالحق الشخصي، بوشر بأجراء المحاكمة الوجيهة العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، ثم أمرت للمحكمة بأخراج جميع المتهمين وإبقاء المتهم (سلطان هاشم) والمحامي المنتدب عنه (ط. ع) ثم استمعت للمحكمة إلى ائادة المتهم (سلطان هاشم) وناقشته فيها وتم تدوينها وربطت مع اضبارة الدعوى

• وفي الجلسة الحادية والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٨ تشكلت المحكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً وبحضور وكيل عن المتهمين كما وكلاء المدعين بالحق الشخصي بوشر بأجراء المحاكمة الوجيهة العلنية حيث قررت المحكمة لانتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، ثم قررت المحكمة تأجيل المرافعة بغية فسح المجال لعام بقية المتهمين لإعداد افادات دفاعهم.

• وفي الجلسة الثانية والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٥ تشكلت المحكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً وبحضور وكيل عن المتهمين كما وكلاء المدعين بالحق الشخصي بوشر بأجراء المحاكمة الوجيهة العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، ثم أمرت المحكمة بإخراج جميع المتهمين وإبقاء المتهم (فرحان مطلق صالح) والمحامي المنتدب عن (ي. ك. ج) ثم استمعت المحكمة لإئادة المتهم (فرحان مطلق صالح) وناقشته فيها وتم تدوينها وربطت باضبارة الدعوى.

• وفي الجلسة الثالثة والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٦ تشكلت المحكمة الجنائية الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي بوشر بأجراء المحاكمة الوجدانية العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، ثم امرت المحكمة بأخراج جميع المتهمين وإبقاء المتهم (صابر عبدالعزيز حسين) والمحامي المنتدب عنه (ب. م. ع) ثم استمعت المحكمة لإنادة المتهم (صابر عبدالعزيز حسين) وناقشته فيها وتم تدوينها وروطت بإضبارة الدعوى.

• وفي الجلسة الرابعة والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٧ تشكلت محكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي بوشر بأجراء المحاكمة الوجدانية العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، وقد خصصت المحكمة هذه الجلسة لقراءة محضر الكشف الذي أجرته على مدينة حلبجة كما وثلت المحكمة شهادة الشهود الذين استمعت لهم ميدانياً في مدينة حلبجة وتم عرض صور للكشف الذي أجرته المحكمة على المدينة.

• وفي الجلسة الخامسة والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٢ تشكلت محكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي بوشر بأجراء المحاكمة الوجدانية العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، قدم المحامي المنتدب عن المتهم (فرحان مطلق صالح) نسخة ضوئية موقعة من مجموعة من أعضاء مجلس النواب.

• وفي الجلسة السادسة والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١١ تشكلت المحكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي بوشر بأجراء المحاكمة الوجدانية العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، وكانت مخصصة لإكمال تدقيق اضرارة الدعوى وبغية أكمال التدقيق تم تأجيل الجلسة.

• وفي الجلسة السابعة والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣ تشكلت محكمة الجنائيات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق

الشخصي يوشر بأجراء المحاكمة الوجدانية العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، وتم تلاوة ورقة التهمة على المتهمين كلا على انفراد وأخذت اجاباتهم عليها وربطت مع اضبارة الدعوى.

• وفي الجلسة الثامنة والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٣ تشكلت محكمة الجنايات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي يوشر بأجراء المحاكمة الوجدانية العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، وفي هذه الجلسة قدم المحامي (ي. ك. س) المنتدب عن المتهم (فرحان مطلق صالح) طلباً مرفقاً بعدد من تراخيص السادة أعضاء مجلس النواب العراقي والذين يشيدون فيه إلى أن المتهم (فرحان مطلق صالح) من العناصر البارزة في عشيرته ويتمتع بسمعة عالية جداً وكان مهمشاً في الحقبة السابقة بسبب إلتصاءه العشائري وأحيل على التقاعد عام ١٩٩٨، قررت المحكمة ربط الطلب مع اضبارة الدعوى ومن ثم قدم المتهم (سلطان هاشم احمد) خمسة طلبات اثنان منها موقعة من قبله واثنان موقعة من قبل المحكوم (حسين رشيد محمد) وواحد موقع من قبل المحكوم (وليد حميد توفيق)، ثم استمعت المحكمة إلى اللائحة النهائية للادعاء العام التي طلب فيها إدانة المتهمين كل من (علي حسن المجيد و صابر عبدالعزیز حسين وسلطان هاشم احمد) ويطلب الاقراج عن المتهم (فرحان مطلق الجبوري).

• وفي الجلسة التاسعة والعشرون بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٤ تشكلت محكمة الجنايات الثانية بكامل هيئتها وبحضور هيئة المدعي العام المؤلفة سابقاً كما حضر وكلاء المدعين بالحق الشخصي يوشر بأجراء المحاكمة الوجدانية العلنية حيث قررت المحكمة انتداب محامين للمتهمين الذين لم يحضر محامي يتولى الدفاع عنهم، استمعت المحكمة إلى لائحة وكلاء المدعين بالحق الشخصي والتي يطلبون فيها الإدانة بحق المتهمين.

المتطلبات القانونية للقتل العمد كجريمة ضد الإنسانية والنقل القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية والإخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية تجنباً للتكرار قد يحصل عند مناقشة الأدلة والفرائن المتوفرة بحق المتهمين في هذه الدعوى عن الجرائم المنسوبة إليهم ارتكابها ولأن نفس التهم (القتل العمد والنقل القسري للسكان المدنيين والإخفاء القسري للسكان المدنيين) كجرائم ضد الإنسانية نسبت إلى كل

المتهمين في هذه الدعوى، لذا ترى هذه المحكمة انه من المناسب اولا ذكر المتطلبات القانونية ووسائل إثباتها لكل جريمة من هذه الجرائم، وذلك قبل مناقشة الأدلة والقرائن بحق المتهمين، ومن ثم التحقق من مدى توفر تلك المتطلبات القانونية بحق كل متهم على انفراد.

المتطلبات القانونية لقيام جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية

يتطلب لقيام جريمة القتل العمد التي تشكل ضد الإنسانية توفر المتطلبات التالية:

- ١- ان يقتل مرتكب الجريمة او يتسبب بقتل شخص أو أكثر.
- ٢- ان يرتكب السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين.
- ٣- ان يعلم مرتكب الجريمة بأن سلوكه من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين، أو ينوي ان يكون هذا السلوك جزءاً من ذلك الهجوم وأن عناصر لثبات المتطلب الاول هي:

أولاً: لا يتطلب وجود جثة.

ثانياً: دليل ظرفي يستنتج من ظروف الواقعة لأثبات وفاة الضحية.

ثالثاً: دليل على إطلاق النار على جماعة غير محددة من الناس.

رابعاً: دليل على أمر بإحداث وفاة الضحية.

المتطلبات القانونية لجريمة إبعاد السكان كجريمة ضد الإنسانية أو النقل القسري للسكان تتطلب جريمة إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان التي تشكل جريمة ضد الإنسانية توفر المتطلبات التالية:

أركان الجريمة:

- ١- ان يرحد المتهم قسراً شخصاً أو واحداً أو أكثر إلى دولة أخرى أو مكان آخر بالطرد أو بأي فعل قسري آخر لاسباب لايقرها القانون الدولي.
- ٢- ان يكون الشخص أو الأشخاص المعنيون موجودين بصفة مشروعة في المنطقة التي ابعداً أو نقلوا منها.
- ٣- ان يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت مشروعية هذا الوجود.
- ٤- ان يرتكب هذا السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين.
- ٥- ان يعلم مرتكب الجريمة بأن السلوك جزء من سلوك واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين أو ان ينوي ان يكون هذا السلوك جزء من ذلك الهجوم.

وان عناصر اثبات هذه الازكان أو المتطلبات بالنسبة للركن الأول:

أولاً: دليل على ان التشريد من دون أي اختيار.

ثانياً: دليل على ان الاكراه المستخدم يفوق مجرد الخوف.

ثالثاً: دليل ينفي الادعاء القائل بأن الإخلاء تم بهدف حماية المدنيين.

رابعاً: هدم منازل السكان المدنيين دليل على ان المدنيين اعتبروا كمعتقلين.

المتطلبات القانونية لجريمة الاخفاء القسري للسكان كجريمة ضد الإنسانية تتطلب القيام بجريمة الاخفاء القسري للسكان التي تشكل جريمة ضد الإنسانية توفر المتطلبات التالية:

اركان الجريمة :

أولاً: ان يقوم مرتكب الجريمة :

أ- القاء القبض على شخص أو أكثر أو احتجازه أو اختطافه.
ب- أن يرفض الإقرار بقيض أو احتجاز أو اختطاف هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو إعطاء معلومات عن مصيره أو عن أماكن وجوده.
ثانياً:

أ- أن يعقب هذا القبض أو الابتزاز أو الاختطاف وهي رفض للاقرار بحرمان هذا الشخص أو الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم.
ب- أن يسبق هذا الرفض الحرمان من الحرية أو يتزامن معها.
ثالثاً: أن يعلم مرتكب الجريمة :

أ- أن القاء القبض على هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص أو احتجازهم أو اختطافهم سيلي في سير الاحداث العادية ورفض للاقرار بحرمانهم من الحرية أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم.
ب- أن يسبق هذا الرفض الحرمان من الحرية أو يتزامن معها.

رابعاً: أن تقوم بهذا القبض أو الحجز أو الاختطاف دولة أو منظمة سياسية أو يتم بإذن أو دعم أو إقرار منهم.

خامساً: أن يكون رفض الاقرار بحرمان هذا الشخص أو هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو مكان وجودهم قد تم من قبل دولة أو منظمة سياسية أو بإذن أو دعم و اقرار منها.

سادساً: أن ينوي مرتكب الجريمة مع الشخص أو الأشخاص من الحماية التي يكفلها القانون لفترة طويلة من الزمن.

سابعاً: أن يرتكب السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد السكان.
ثامناً: أن يعلم مرتكب الجريمة بأن السلوك جزء من سلوك واسع النطاق أو منهجي موجه ضد سكان مدنيين أو أن ينوي أن يكون هذا السلوك جزء من ذلك السلوك.

الوصف القانوني للتهم الموجهة للمتهمين في القضية

أحال السيد رئيس قضاة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا بموجب قرار الامانة رقم(١) في ٢٥/٧/٢٠٠٧ في القضية المرقمة ٢/ج ثانية/ ٢٠٠٩ المتهمين في هذه القضية لفرض إجراء محاكمتهم امام هذه المحكمة بدعوى غير موجزة وفق المواد:

- ١- المادة /اولاً/ الفقرات أ،ب، ج،
- ٢- المادة (١٢/ اولاً/ الفقرات - أ، د، ح، ظ).
- ٣- المادة (١٣/ اولاً/ وثانياً أ، ب، د، هـ، و، ي) وبدلالة المادة(١٥/ اولاً/ وثانياً: أ/ب) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥.

وبما ان للمحكمة سلطة قانونية واسعة في التكييف القانوني الذي حدده قاضي التحقيق في قرار الاحالة فيإمكان المحكمة ان تغير الوصف القانوني وان تحذف افعال المتهمين وصفاً آخر، وفي الجلسة (٢٧) من جلسات هذه المحكمة بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٩ وجهت المحكمة إلى المتهمين التهمة وفق احكام المادة(١٢/ اولاً) بفقراتها:

- أ- القتل العمد.
 - د- ابعاد السكان والنقل القسري.
 - ظ- الاخفاء القسري للأشخاص.
- حيث ان القصف الكيماوي استهدف اهالي مدينة حلبجة ولم يستهدف القومية الكردية بدليل ان القصف لم يشمل المدن المجاورة للمدينة وقد ورد على لسان الشهود (عبد اللطيف مولود عبدالكريم) و(حمه توفيق خوامراد) عندما قاموا بمقابلة المتهم (علي حسن المجيد) انه قال لهم ان مدينة حلبجة قدرة ويجب ازلتها ورميها بالبحر لنجاستها.
- أي ان القصد العام كان لضرب أهالي مدينة حلبجة فقط بغض النظر عن قوميتهم، لأن جريمة الإبادة الجماعية تشترط وجود القصد الخاص لإهلاك جماعة قومية أو إثنية أو دينية بصفتها هذه إلاكاً كلياً أو جزئياً فإن المادة المذكورة اعلاه حددت الجماعات حصرياً ولم تذكر أهالي مدينة.

أما جريمة الحرب فقد ثبت للمحكمة بأنه لا توجد فصائل مسلحة من أهالي حلبجة لها لباس ولها تشكيل هرمي وقيادات قاموا بمقاومة الجيش العراقي وتم أسرهم وقتلهم أو حدوث الأفعال المندرجة تحت أحكام جرائم الحرب وفق المادة (١٣) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥. وإنما ثبت للمحكمة بأن الطائرات العراقية قامت بقصف المدنيين من أهالي حلبجة بالسلح الكيمياوي.

لذا قررت المحكمة اعتبار هذه الجريمة ضد الإنسانية فقط كونه هجوم وأسع النطاق وموجه ضد مجموعة من السكان المدنيين وفق أحكام المادة (١٣) بفقراتها المنكورة أعلاه قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

الرئيس

مناقشة الأدلة و القرائن في الدعوى ضد المتهمين

ناقشت هذه المحكمة الادلة والقرائن المتوفرة في الدعوى عن كل واحد من المتهمين على إنفراد للتوصل لتحديد مدى مسؤوليته الجنائية الشخصية عن الافعال الجرمية التي نسب اليه ارتكابها حيث ناقشت مدى توفر الادلة ضد المتهم (علي حسن المجيد) ثم المتهم (سلطان هاشم احمد) ثم المتهم (صاير الدوري) ثم المتهم (فرحان مطلق الجبوري). وقد إتبعته هذه المحكمة سيقاً موحداً في تدقيقاتها ومناقشاتنا للأدلة والوثائق والفتاوى والوقائع والمعلومات المتوفرة في الدعوى وراعت جميع المعايير الدولية للمحاكمة والنصفة كما التزمت بما جاء في قانون هذه المحكمة رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وقواعد الإجراءات وجميع الأدلة الملحقة به وقانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل لضمان حقوق اطراف الدعوى بشكل عام وقرأت كافة الضمانات للمتهمين للدفاع عن انفسهم بكل حرية. ولذا فإن هذه المحكمة وبغية الوصول إلى الحقائق الثابتة والقناعة التامة والراسخة اتبعت منهجاً يستم بالتسلسل المنطقي حيث نكر نوع التهمة الموجهة للمتهمين اولاً وذكر موجزاً لأقوال المشتكين وشهود الإثبات ضد كل متهم على حده ثم ادرجت الوثائق والمستندات المتعلقة بكل واحد منهم ثم سطرته موجزاً لأقوال المتهم ثم حددت التكييف القانوني للافعال المنسوبة إلى كل واحد من المتهمين وذلك قبل إصدار القرار بحق كل متهم على حدة.

بعدما استمعت المحكمة إلى المشتكين والمدعين بالحق الشخصي المدونة افاداتهم في مرحلة التحقيق وتلت افادات الذين لم يحضروا إلى المحكمة واستمعت إلى أقوال شهود الإثبات وتلت افادات من ثم لم يحضر إلى المحكمة واستمعت إلى أقوال المتهمين كل من (علي حسن المجيد، صاير عبدالعزيز حسين ، سلطان هاشم احمد، فرحان مطلق الجبوري) وتم توجيه التهمة لهم وفق أحكام المادة(١٢/أولاً -أ-ر-ظ) وبدلالة المادة(١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥. لاتهمهم بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية في اطار هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد مجموعة من السكان المدنيين وقد انكر المتهمون التهم الموجهة اليهم.

الرئيس

أ- الادلة المتوفرة ضده

١- موجز لاقوال المشتكين وشهود الاثبات

ورد بإفادة المشتكي (محمد فرج سعيد) في الجلسة السابعة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ مايلي:
ان الطائرات العراقية كانت تقصفنا بالسلاح الكيمياوي ورغم كوننا عراقيين وبناء هذا البلدو نحسب انفسنا مواطنين عراقيين ولكن الطائرات(الإيرانية) عكس الطائرات (العراقية) كانت تهبط هناك في سهل (سازان) وتنقذ الجرحي والمصابين وتنقلهم إلى الاراضي(الإيرانية) ومجموعة من الطائرات (الإيرانية) كانت ترمي بمواد منظفة لتنظيف المنطقة من آثار الغازات السامة. وقد عرفت ان الجهة القاصفة هي الطائرات العراقية كونها قادمة من (القرعة داغ) ومن (ديزندان) وعند الانتهاء من قصف مدينة حلبجة يرجعون من نفس المكان الذي جاءوا منه والدليل الثاني كانت مضادات الجو الإيرانية هي التي ترد على الطائرات العراقية. وأنا شاهدت الطائرات بأمر عيني كانت العملية كالآتي كانت (٤) طائرات تحضر وتقوم بقصف المدينة وشاهدت سقوط القنابل بأمر عيني وشاهدت (٤) طائرات تأتي ثم تذهب وتأتي(٤) غيرها لتكمل عميلة القصف شاهدت هذه العملية بأمر عيني وشاهدت سقوط القذائف أو القنابل التي تقوم بإلقائها الطائرات بأمر عيني حتى شاهدت المضادات الإيرانية قامت باسقاط احدى الطائرات العراقية في داخل مدينة حلبجة.

كما ورد بإفادة المشتكي: مجموعة من أصدقائي الذين وصلوا إلى (العراق) سلحوا انفسهم بعد يوم واحد من مهلة القرار انقلوا جميعاً بعضهم استشهدوا في (نكرة) السلمان)وبعضهم عاد بعد الأحداث. وحتى في (باينجان) التابعة لمحافظة السليمانية لم يدعوننا هناك وهجرونا من هناك إلى (اربيل) حيث كان هناك يبنى مجمعات جديدة للأكراد من بينها مجمع (برحشتر) في (اربيل) بقيت هناك في الحقيقة يومين او ثلاثة، وكوني كنت لوحدي لا أم ولا أب ولا أي شيء فهربت من هناك بعد يومين او ثلاثة.

كما ورد بإفادة المشتكي (انجام جمع صالح سعيد) في الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٣ مايلي: كنت اشاهد الطائرات بوضوح كانت هناك ثلاث طائرات أو أربع تأتي وتقوم بقصف المدينة ثم تعود إلى نفس المكان الذي أتت منه كنت لا أستطيع ان أميز

الطائرة تقوم بالقصف واي طائرة تعود مرة اخرى لأن طائرات كانت تأتي من منطقة (دريندخان). وأنا شاهدت الطائرات العراقية بأمر عيني وهي تقوم بقصف مدينة حلبجة. وانني عرفت بانها طائرات عراقية لكوننا تعودنا على الطائرات العراقية ونعرفها ونعرف ساليب الطيران العراقيين وانا لعلى إطلاع كامل بالطائرات العراقية وأساليب الطيران العراقيين علما ان الطائرات كانت قادمة من جهة (دريندخان) ومن جهة (سيد صادق) أي من الأراضي العراقية وليس من الأراضي الإيرانية ومعلومة للمحكمة احب ان أوضحها ان سلاح الجو العراقي في تلك الفترة كان قوياً على عكس الطيران الإيراني في حين ان المقارمات الجوية الإيرانية كانت قوية وانني استعظت ان أتأكد من هذه طائرات عراقية انها عندما كانت تحلق كانت تتعرض لأطلاق النار من اسلحة دفاع الجو الإيراني فهذا يؤكد انها كانت طائرات عراقية وأؤكد مرة اخرى انني شاهدت الطائرات العراقية بأمر عيني وهي تقوم بقصف مدينة (حلبجة).

كما اضاف المشتكي انه في معتقل (نكرة السلطان) شاهدت هناك تقريباً (٨١) شخص تد فارقوا الحياة اثناء التحقيق، وهذه قائمة أسماء هؤلاء الذين فارقوا الحياة في هذا المعتقل، وان المدة التي قضيتها حوالي (١٤) شهر وأكثر، ولم تكن هناك أي خدمة طبية. ورد بإفادة المشتكي (ستار حيدر عبدالكريم) في الجلسة الثانية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٨ ملبلي: وبعد معاناة كثيرة وصلت إلى مدينة (حلبجة) شاهدت الجثث منتشرة في المدينة بأعداد فائضة وشاهدت السيارات التي تم تفجيرها من قبل الطائرات وعندما وصلت إلى مدينة (حلبجة) كان القصف موجه على أطراف المدينة وكانت بعض القنابل تسقط في وسط المدينة.

كما اضاف المشتكي: انه عندما كنا في (نكرة السلطان) لم يبق بيننا حياء بين البنات والولد والرجل الكبير في السن كانوا يعطون الماء بقدر صغير جداً علماً انهم كانوا لا يعطونا للراحة في تناول هذا القدر من الماء وبعد (٢٠) يوم بدأ الناس يفارقوا الحياة يوماً بعد يوم حوالي (٦-٧) اشخاص يومياً. وانني كنت آخر الذين خرجوا من (نكرة السلطان) ، ومكثت في معتقل (نكرة السلطان) من الشهر (الثامن) حتى تاريخ ١٢/٢٠ من نفس العام حيث تم اعادتنا إلى ان تم اخراجنا من مدينة (السليمانية).

كما ذكر الشاهد (عبد اللطيف مولود عيدالمكروم) في الجلسة الرابعة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٩ مايلي: في يوم السادس عشر من آذار جاء طيران الاستطلاع في الساعة الحادية عشر وعشرون دقيقة ثم بعد ذلك جاء سرب من الطائرات العراقية المعاتلة ألقت بقنابلها الخارقة والحارقة على (حلبجة) حيث كان يأتي كل عشر دقائق ضرب جديد والغرض من ذلك كسر الأبواب والشبائيك حتى يدخل السم إلى كل بيت، بعد ذلك جاءت طائرات أخرى من نوع آخر أصواتها خافتة وألقت قنابل خافتة وينطلق منها دخان اصفر ورانحتها رائحة الثوم والتفاح يكون كالجلاتين على أفواه الناس أو يعميهم أو يصابوا بضحك أو يصابوا ببكاء، وامطرت مدينة حلبجة بالموت الاصفر ومات في ذلك الناس والحيوان والطيور وحتى الأشجار سقطت أوداتها ومرح الناس إلى الخروج تحت رحمة القصف الكيماوي إلى القرى القريبة.

كما ورد بأقوال الشاهد المذكور: وبعد ان قدمنا نحن أيضاً مذكرة إلى (علي حسن المجيد) ووقعها مجموعة من علماء حلبجة ووجهائها ولكن هنا لي ملاحظة سيدي القاضي، المتهم (علي حسن المجيد) في جلسة ما في المحكمة لا أتذكر رقهما قال كيف نضرب (حلبجة) ولديها العلماء الشرفاء؟ وقد قال لنا والله بالحرف الواحد علماءكم عملانكم.

ويسؤال من المحكمة للشاهد: هل سمعته عندما قال ذلك؟ اجاب الشاهد، والله أنا سمعتها بأذني وعاها قلبي، وبعد اشعار الوفد قدمنا إلى (كركوك) ونهبتنا إلى مقر عمله ولا اعرف إسم المقر ولكن اغلب الظن انه قرع الشمال لحزب البعث العربي الاشتراكي هكذا قيل لنا، قام سكرتيره الشخصي بتعليمات مشددة حيث قال لاترفعوا اصواتكم فوق صوته، له خيلاء وتعال وزهو وافتخار ويلبس الملابس العسكرية ولايقبل من أحد ان يرد على كلامه وكان إسم السكرتير (ابو مروان التكريتي) لا اعلم ان كان حي أم ميت لكنه كان لطيفا معنا بكل صراحة، وعند ذكر كلمة السيد القائد أو بطل النصر والسلام أو القانسية أو الثورة أو الحزب صفقوا له بكل حرارة، وحين وصل الوفد إلى القاعة التي كنا بها قمنا بالتصفيق وكنا نخوف ونزع وهلع من هيبتته ونظرتة الحادة وكأنه والله ثم والله انه نسر أو عقاب شيعان لايشتهي الفتنس ونحن أمامه مجموعة عصافير مبللة متفوشة الريش، بدء بالكلام متوعداً منذراً بأشد العقوبات لمن دخل المناطق المحرمة أو المناطق التي الجيش العراقي مسيطر فيها وكان هذا اللقاء في أواخر الشهر العاشر من سنة ١٩٨٨، سأذكر حينما قال

كيف بقي حي في المدينة وكيف بقي إنسان نحن ضربناها بسلاح غير تقليدي وعتاد خاص؟ فأجاب سكرتيره الشخصي لا أعلم إن كان متوفى أم لا، قال سيدي هؤلاء يسكنون (السليمانية) حتى يتستر علينا ويتستر على حياتنا، فقال هذا عقيد (نوري) محافظ السليمانية وهذا شيخ فلان وهذا شيخ فلان يعني عرفنا كلنا لأنه كان سابقاً مسؤول شعبة (حليجة) للحزب، وقال بالحرف الواحد أنا أحاكم الاكراد لا احد يسأل عما أفعله كيف بقي حي في (حليجة) نحن ضربناها (لم يذكر اسمها وإنما بضمير الغائب) بسلاح غير تقليدي وعتاد خاص ولو كان لدينا سلاح أقوى منه لضربنا ما به، لأنهم خونة وعلماؤهم خونة وقد دلر حول نفسه دورة كاملة او ١٨٠ درجة عندما قال في قاعة المحكمة كما نكرت سابقاً علماء (حليجة) شرفاء فكيف تضربهم بكيمياري، وحتى قال بعض الكلمات مثل لنتم نذبتم ضباطاً امام الجيش الإيراني ثم أجابه احد الحاضرين وهو العقيد (نوري) قال سيدي هؤلاء يشهدون ان الكورد في حليجة قد استقبلوا الجنود العراقيون ودفنوا شهداء الجيش العراقي من قال انهم ذبحو ضباطاً، ثم قال (علي حسن المجيد) ان (حليجة) قدرة يجب ان يزال من تربتها (متران) ثم نقلها في البحر طبعاً هنا عاد متوعداً وأنذر وأزيد وأرعد لا اعرف كيف اعر عنه، قال المرحوم ملا(محمد توفيق خوامراد) سيدي نريد ان نعود إلى (حليجة) قال لا لن نذهبوا إلى (حليجة).

وسؤال من المحكمة للشاهد: ألم تسألوه عن سبب منعكم من العودة إلى حليجة؟ ولماذا يمنعكم ويتخذ هذه الاجراءات؟ اجاب الشاهد: أبداً ونحن لا نتجرأ ان نسأل سيف القنند في الشمال ولقبه سيف القائد وليس حمامة السلام ثم سأله ملا(محمد احمد سه ولي) باللغة الكوردية بشرنا بما نرفز إلى اهلنا؟ قال موازيننا لا تخشى أبداً وهناك مسافة بين السياسة والعاطفة سوف نبشركم، لا اعرف ما المقصود بهذه الكلمة.

وسؤال من المحكمة للشاهد: وهل بشركم بشيء؟ اجاب الشاهد: والله رجعنا وغنيمتنا سلامة والله وغنيمتنا بجلدنا وارواحنا ونحن اشبه ما يكون بالاموات.

كما وجهت المحكمة سؤالها: ورد باقوالك امام السيد قاضي التحقيق بأنك اثناء اللقاء مع المتهم(علي حسن المجيد) قد ذكر لك العبارة الآتية: (ان اسم حليجة قدرة يجب ان تزال من تربتها وتلقى في لبحر لتجاستها حيث بلغت الخيانة باهلها ان يقولوا يسقط صدام حسين

لهذا عوقبوا هذه العقوبة وتصورتنا عدم بقاء إنسان حي كان او حيوان او نبات لانهم يستحقون ذلك لانكم تعاونتم مع العدو الإيراني لتدنيس أرض العراق لذا بعد تحرير(حلبجة) بدأنا بتحرير (القاو) وأهالي(حلبجة) بالأسلحة الكيماوية وانتم تستحقون أكثر من ذلك وان السيد الرئيس القائد هو رئيس العراق وانا رئيس الاكراد وأنا الحاكم المطلق فلماذا قتلت أي واحد منكم من يميني؟ وهذا ما مثبت من قبل السيد قاضي التحقيق فهل هذه أقوالك؟ هل سمعت(علي حسن المجيد) وهو يقول هذه العبارات؟ اجاب الشاهد: نعم انا ذكرت ذلك امام قاضي التحقيق والأني أكرر وأقسم والله على ان(علي حسن المجيد) أثناء اللقاء قال هذا الكلام أمامي وأمام الذين كانوا معي.

وكما ذكر الشاهد(حمة توفيق خوامراد) في الشهر الاول من عام ١٩٨٩ أبلغنا بأن (علي حسن المجيد) يتوي مقابلة اصحاب المضبطة وبالفعل توجهنا إلى محافظة كركوك حيث كان هو في هيئة منظومة الشمال هناك وتمكننا مقابلته وهو يتوعد ويهدد وقال لنا اسم(حلبجة) قذرة ويجب ان تزال وتلقى في البحر لتجاستها وخانت اهلها وقالوا (يسقط صدام حسين) لذا نزلنا بها بمثل هذه العقوبة وتصورتنا بعدم بقاء حيوان أو انسان وانتم تستحقون أكثر مما ضربناهم ويعد ذلك قال بالحرف الواحد (انا ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية) وقال أيضاً (ان السيد القائد هو رئيس الجمهورية العراقية واني رئيس الاكراد واني الحاكم المطلق فيها إذا قتلت أي واحد منكم هل هناك من يميني من ذلك وقال أيضاً (لقد ضربتكم بشكل لا يخرج منكم حي وانعجب لبقائكم) ويعد كل ذلك سأل عن مطالبنا وان جاروتوه(بأننا نطلب العودة إلى حلبجة لكي نعمارها) وقال (سوف تبقى حلبجة مدمرة عبر التاريخ) ويعد رفضت هذا الطلب طلبنا تحسين ظروفنا المعيشية والاجتماعية واعادتنا إلى ديارنا والسماح لابنائنا الالتحاق بالتدريس ووعد بتحسن ظروفنا. واندكر بأنه يرتدي ملابس العسكرية ويتوعد ويهدد باستمرار وكانت أقواله مفعمة بالفسوسة.

الرئيس

الأدلة المتوفرة ضد المتهم (علي حسن المجيد)

١- الكتاب الصادر من اللجنة الأمنية الفرعية لقضاء حلبجة والعرقم بالعدد امن/٧٦ والمؤرخ في ١٠/٢٥/١٩٨٠ والمعنون إلى قائممقامية قضاء حلبجة وموضوع هذا الكتاب (ترحيل ناحية) مضمونه كتاب مكتب تنظيم الشمال السكرتارية ٥٩٤٤ في ٢٦/٩/١٩٨٧ المبلغ بكتاب اللجنة الأمنية لمحافظة السليمانية ١٢٧٤ في ١١/١٠/١٩٨٧) حصلت الموافقة على هدم ناحية ومجمع خورمال وترحيلهم إلى مجمي النصر والسلام ومصادرة ممتلكاتهم الغير منقولة) موقع من قبل العقيد (خالد علي عبداللطيف) رئيس اللجنة الأمنية الفرعية لقضاء حلبجة .

٢- الكتاب الصادر من مديرية الأمن العامة مديرية الأمن العامة مديرية أمن السليمانية بالعدد ش/١٩٣١٣ والمؤرخ في ١٨/٨/١٩٨٩ م ١٧/محرم/١٤١٠ هـ المعنون إلى لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السليمانية موضوعه معلومات مضمونه قامت دائرة صحة محافظة السليمانية بإعادة تعيين عدد من الموظفين إلى وظائفهم من عوائل حلبجة مستنديين إلى الأمر التنفيذي الصادر من قبل رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان ١٢٠٣ في ٢٦/٦/١٩٨٩ موقعة من قبل مدير امن محافظة السليمانية.

٣- برقية سرية وفورية من لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السليمانية إلى اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي في القاضية رقم المنشأ ١٦٥٠ في ٦/١٠/١٩٨٨ والمتضمن برقية قيادة مكتب تنظيم الشمال/ مكتب السكرتارية العرقمة ٢٩٤٦ في ٤/١٠/١٩٨٨ مايلي بالنظر لقرب انتهاء مدة قرار العفو العام نسب الرقيق المناضل (علي حسن المجيد) مسؤول مكتب تنظيم الشمال المحترم مضمونها في يوم ٩/١٠/١٩٨٨ تنتهي كافة اعمال لجان استقبال العائدين وارسال العائدين إلى الصف الوطني اعتباراً من يوم ٩/١٠/١٩٨٨ وتتولى الجهات العسكرية تأمين إيصال في الفقرة(٢) إلى السكرتارية وموقعة من قبل(جعفر عبدالكريم البرزنجي) رئيس لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السليمانية.

٤- كتاب الصادر من لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السلبيانية بالعدد ١٨٣٣ في ١٩٨٨/١١/١٤ إلى كافة اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي في الاقضية كافة الموضوع اهالي حلبجة والمتضمن الحاقا بكتابنا ١٧٤٥ في ١٩٨٨/١٠/٢٧ يرجى إعلامنا ما تم تنفيذه بشأن ترحيل اهالي حلبجة المشمولين بالعفو العام الأخير إلى محافظة اربيل بالسورة الممكنة رجاء وموقعة من قبل (جعفر عبدالكريم البرزنجي) رئيس لجنة مكافحة النشاط المعادي لمحافظة السلبيانية.

٥- الكتاب الصادر من وزارة الداخلية محافظة السلبيانية مديرية الشؤون الداخلية للعدد ٨٩٣/٢٣ في ٢٥، حزيران/ ١٩٨٩ إلى محافظة اربيل/ مديرية الشؤون الداخلية الموضوع نقل عوائل والمتهمين نرسل بصحبة كتابنا هذا العوائل المدرجة اسمائهم في القائمة المرفقة طياً مع اثاثهم البيئية الذين هم من اهالي محافظتنا/ قضاء حلبجة لاسكانهم في محافظتكم مجمع برحوشتر راجين استلامهم واتخاذ مايلزم بصددهم واعلامنا النتيجة مع التقدير وموقعة من قبل (محمد امين عيو) و. محافظ السلبيانية ونسخة منه إلى مديرية امن محافظة السلبيانية.

٦- كتاب الصادر من مديرية الأمن العام بالعدد م.س ٣ ق ٣٣ في ٢٠٠٠/١٣/١٣ إلى مديرية السياسة الثانية الموضوع مقال والمتضمن اعلمتنا مديرية امن السلبيانية بكتابها المرقم ٣١٩٦ في ٢٠٠٠/١٢/١٠ مايلي بتاريخ ٢٠٠٠/١٢/٩ عرضت قناة زمرة دليلي الخيانة مقابلة تلفزيونية أجرتها اذاعة العراق في لندن مع المجرم العميد الطيار (جودت مصطفى النقيب).

الرئيس

موجز لأقوال المتهم (علي حسن المجيد) في مرحلة التحقيق:

سؤل المتهم عن وظيفته وعن رتبته العسكرية أثناء قصف مدينة حلبجة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ فأجاب انه كان عضو في قيادة حزب البعث المنحل ومسؤول مكتب تنظيم الشمال وامتنع عن الإجابة عن جميع الأسئلة التي وجهت إليه لاحقاً.

موجز لأقوال المتهم (علي حسن المجيد) في مرحلة المحاكمة :

افاد المتهم (علي حسن المجيد) بأنه لو ثبت ان العراق هو من ضرب حلبجة فأني أتعلم جزء من المسؤولية وليس كامل المسؤولية لأنني جزء من القيادة وليس مسؤولاً عنها فأقول و الله لم أعمل ولم أعلم ولم أمر ولم أشارك في ضرب حلبجة أو ما حولها لا بالسلاح الكيماوي ولا بأي سلاح آخر لم أكن مسؤولاً عنها بل تنحصر هذه المسؤولية برئاسة اركان الجيش ومن ثم وزير الدفاع ومن ثم القيادة العامة للقوات المسلحة.

كما افاد المتهم انه في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ كنت اشغل منصب مسؤول مكتب تنظيم الشمال للحزب ومخولاً للصلاحيات الممنوحة لي بموجب القرار رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ وكان علي داخلي في المنطقة الشمالية لمحافظة كردستان الثلاث إضافة إل محافظتي نينوى و التأميم وأنا مسؤول عنه من(نقل، تهجير، مكافحة اعمال) وأي شيء آخر كما افاد المتهم ان كل عمل يخص مكافحة التخريب مسؤول عنه وأعمال مكافحة التخريب تجري عن طريق لقوات المسلحة والجهات الأمنية والجهاز الحزبي وأن الاعمال التي تجري داخل الاراضي العراقية مسؤول عنها (علي حسن المجيد) من عام ١٩٨٧-١٩٨٨.

يسؤل من المحكمة للمتهم اذا قام الحزب او الداخلية التي تتواجد في المحافظات التابعة لك خلال تلك الفترة بنقل السكان ووضعهم في مخيمات فهل لديك علم بذلك لانها مسؤوليتك وان هذه تابعة لك فأجاب المتهم حتماً إذا حصل هكذا امر فأنا سأتحمل المسؤولية ولكن ما بعد الشهر السادس من عام ١٩٨٧ لم اصدر امراً بنقل العوائل او تهجيرها.

كما افاد المتهم ان كل الجهات المدنية والعسكرية داخل المنطقة التي كنت مسؤولاً عنها كانت بإمرتي لأغراض تنفيذ القرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ والجيش أيضاً كان بإمرتي لإنراض تنفيذ هذا القرار كما افاد المتهم ان القواعد الجوية لاتتمثل بقيادات الجيش وأن

القوة الجوية خارج هذا السياق كله سواءاً القرار ١٦٠ أو غيره وإن القواعد الجوية غير مشمولة بهذا القرار.

كما افاد المتهم انه اتصل به رئيس اركان الجيش(نزار الخرزجي) وطلب منه معاونة وقال له نحن نريد ثلاثين الف مقاتل وخصص له المتهم (علي حسن المجيد) هؤلاء المقاتلين ومن المحافظات التابعة له كما افاد المتهم (علي حسن المجيد) انهم وصلوا إلى السليمانية بالتأريخ المحدد لكنهم استخدموا لغرض تفتيش مدينة السليمانية وقبعلاً قاموا بتفتيش المدينة كما ذكر المتهم وفي اليوم الثاني بحدود الساعة العاشرة ذهبت لاطمنن لانهم سيهاجمون حلبجة وينفس الوقت انقطعت المدينة عن خط التواصل مع مدينة حلبجة أو مع الامداد فقلت له -أي نزار الخرزجي- (ها شخبارك ان شاء الله كملتوا مهمتكم) وأردت ان أسأل عن هذا الموضوع فقال لي اسمع هذه الطائرات(ضربتهم خمسة وهاي الوازه خمس طائرات اخرى) فقلت له (ابو احمد مو هذي بييه اهالي عراقيين) قال لي (كلهم ايرانيين نعلت والدبهم) كما افاد المتهم وعندما ذهبت اليهم مرة اخرى قلت لهم اتني كلمت واجبي ولم أجد الاخ رئيس أركان الفيلق لا اعرف من منهما بالضبط (السيد راج ذبهم عليك مال الضربة الكيماوية) فقلت له كيف قال لي اما (رسول مامند) أو (عباس مامند) كان معه وقال له (تره علي ضرب الكيماوي) فقلت له (يجازيه الله).

كما افاد المتهم بأنه لم يصدر تعليمات تخص أهالي حلبجة او مجموعة او حزب او قرية دون الأخرى كما افاد المتهم ان كل من شخص يلتحق بصفوف العسكري المضاد الذين نسميهم(البيشمركة) او مع الجانب الإيراني او غيره فلايجوز له العودة إلى الوظيفة بعد سنتين وهذا القرار عام ولا يخص مدينة أو مجموعة أو حزب.

ويسؤال من المحكمة هل يستطيع غيرك ان يصدر لمرأً بالاحتجاز أجاب المتهم نعم اللجنة الامنية تستطيع ان تعمل في هكذا مجال وتستطيع ان تحتجز ان تفعل كل شيء لأنها مسؤولة عن أمن محافظة.

ويسؤال المحكمة هل يستطيع (جعفر البرزنجي) الذي كان يشغل محافظ السليمانية في حينها ان يصدر صلاحيات وهكذا اوامر - بخصوص ترحيل أهالي حلبجة - دون الرجوع

لك؟ اجاب المتهم: كلا ولا يستطيع ان يصدر صلاحيات إلى محافظ اربيل وهو محافظ السليمانية فلايجوز.

كما افاد المتهم حول الإجراءات التي تتخذ بحق العائدين من إيران بعد العفو فلا توجد عليهم تعديلات او يشترط وضعهم في مكان معين بل كل شخص يعود إلى منطقته وبمداخلته من المحكمة ولكنك سمعت ان قسم من المشتكين والشهود ذهبوا إلى المجمعات السكنية القسرية في اربيل وقسم آخر إلى نكرة السلطان وتم اعتقال قسم منهم فأجاب أمتهم ان هؤلاء اذا كانوا قد عادوا بعد العفو فلم يتكلم احدهم بالكلام الصحيح أما اذا قبل العفو فلربما فلايجوز ان يكون هناك قرار عفو ونحن نأخذهم إلى نكرة السلطان او مكان آخر.

كما افاد المتهم ان كل عمل عسكري للقوة الجوية يتم بأمر القائد العام للقوات المسلحة او النائب العام للقوات المسلحة (وزير الدفاع) ويسؤال من المحكمة هل حصل (نزار الخزرجي) على موافقة وزير الدفاع اجاب المتهم انا لااعرف.

كما ذكر المتهم ان صهر (نزار الخزرجي) كان برتبة رائد في جهاز المخابرات وعلى ما افن كان اسمه (احمد) قد جاء إلى شخص من أصدقائه وهو من أقاربي وابلفه ان عمه (ابو احمد) ويقصد (نزار الخزرجي) اتصل به وانه يعاتبكم ويقول لماذا تتكلمون عني هكذا في الجريدة وفي إحدى المرات التقى هذا الشخص الذي هو اقاربي بالرئيس (صدام الرئيس) ونقل له كلام (نزار الخزرجي) فقال له صدام حسين (وليدي سلملته على احمد كلو عمك من سره ذبح القيتنة مال حلبجة شو ما حاسبناه عليه) ففهمت عندها ثم افاد المتهم ان صدام ليس له علم بالضربة الا فيما بعد، وبمداخلته من المحكمة ولكنك تقول مسكورة أي ان نزار لرتكب خطأ فأجاب المتهم كل هذا سماع انا لم ارى بعين وغير متأكد من الكلام ويدخله من المحكمة لكيذ فانك لم تقف على تلة وتشاهد حلبجة وهي تضرب بالاسلح الكيماوي؟! لكيذ لك لم تشاهدها لأنها ضربت بسلح كيماوي مدمر ولكن المحكمة تريد ان تقول لك ان كلامك متناقض لانك تتكلم عن ضربة ايرانية وتكلم أيضاً عن مكسورة قام بها قيادي عراقي بدون امر من رئيسه، اجاب المتهم ولكنه إذا اخذ موافقة وزير الدفاع فانه لم يخرج عن صلاحياته.

وبمداخلة من المحكمة للمتهم ان المحكمة تريد منك تركيز على رأي حتى نستطيع مناقشتك فإذا قلت ان ايران هي قامت بالضربة الكيماوية فإن المحكمة ستناقشك وإذا قلت ان نزار هو من قام بالضربة قولاً وانك لم ترى بعينك... فاجاب المتهم انا اتوقع وانتصرون ان حلبجة ضريت مرتين، المرة الأولى ضريت من ايران في البداية والمرة الثانية عندما ضرب الجيش الإيراني فتأثرت حلبجة أيضاً بالسلاح العراقي.

افاد المتهم انا والله لم أسمع ان العراق حصل على سلاح إلا الذي صنعه وأنا اذكرك اسمه بالضبط الان وهو سلاح عراقي وتكون نسبة القتل لانتجاوز ٢٠٪ حتى في حالة التركيز فأنا انتصرون ان حلبجة ضريت في المرة الأولى من ايران وبالمرة الثانية ضريت من العراق بالسلاح الذي يمتلكه وقد ضرب خارج المدينة ويسؤال من المحكمة لو أخذنا كلامك على محمل الحقيقة فلماذا اتهمك (نزار الخزرجي) عن طريق احدى القنوات الفضائية عندما قال ان (علي حسن المجيد) اصدر الأوامر ونحن قمنا بالتنفيذ وضرينا المدينة بالسلاح الكيماوي فأجاب المتهم هو كان أثناء المقابلة يعتبر من المعارضة وفي نفس الوقت كان يعتبر ان صاحب الفضل عليه هو الإخوان المسلحين من الأكراد الذين هم من قاموا بتهريب إلى خارج العراق، فهل يعقل ان يأتي (نزار الخزرجي) ويقول انا تصرفت هكذا بعد ان (سور وياه هانغانه) !!! (فرتته على علي حسن المجيد وخلف الله عليه) وانا والله (ما اسويها) ولكن نزار(سواها).

ويسؤال من المحكمة أنت سمعت في قاعة المحكمة الماداد بعض الناس الذين طلبوا مقابلة رئيس الدولة في تلك الفترة وبعد صدور قرار العفو حتى يترجونه للرجوع إلى مدينتهم والرجوع إلى عمالهم وبعد ذلك تحول طلبهم إلى (علي حسن المجيد) وقابلوا (علي حسن المجيد) وهذا الكلام نقلاً عن إفادات بعض الشهود الذين حضروا وادعوا انهم حضروا أمامك ورجوك ان تقفي عن اهل حلبجة وتسمح لهم بالعودة إلى مدينتهم وتسمح لهم بممارسة حياتهم الطبيعية، فما هو ردك على هذا الكلام فأجاب المتهم هذا الموضوع وهذا الادعاء غير صحيح ولم اقابل هؤلاء الناس الكرام ولم اقابل الناس اللثام الذين كانوا مثل هذا الشاهد الحاقد الذي اراد فقط ان يثبت انني انا المسؤول عن ضرب حلبجة وثبت لجنايتك بالوقائع... كما افاد المتهم ان الشاهد حضر منا وانا ناقشت اقواله وان هذا لم يحصل ولم

الكلف ولم اعلم بهذا اللقاء ولم يحصل هذا اللقاء ويسؤال من المحكمة للمتهم الم يحصل هذا اللقاء مطلقاً اجاب المتهم لا والله لم يحصل.

يسؤال من المحكمة للمتهم لكن المشتكين والشهود ذكروا في قاعة المحكمة انه تم احتجازهم واعتقالهم في مديريات الامن وفي الاستخبارات وتم نقلهم إلى (نكرة السلطان) وإلى لربيل وتم منعهم من العودة للمدينة مطلقاً اجاب المتهم الله بييني و بينهم لم يحدث ذلك ابداً.

ويسؤال من المحكمة ان كلام المشتكين والشهود الذين حضروا أمام هيئة المحكمة ولتين تليت إفادتهم امام المحكمة والمربوطة باضبارة الدعوى يقولون انك لديك نظرة خاصة تجاه اهالي حلبجة وهذه النظرة تتمثل في اولاً ان حلبجة قذرة و ثانياً يجب ازالة متر او مترين من تربة حلبجة وثالثاً يجب إلقاؤها في البحر وعلماؤكم عملاؤكم وغيره من هذا الكلام اجاب المتهم ابداً لم يحصل هذا.

ويسؤال من المحكمة حسب وجهة نظرك ان هناك ضربتين كيميائيتين تعرضت لها مدينة حلبجة عواقبية والثانية ايرانية فأى الضريتين اسبق اجاب المتهم ايران هي من ضربت قبل العراق ولكن هذه الضرية لاعرف ان كانت قبل الهجوم او أثناء الهجوم أو بعد الهجوم، وتصور وحسب ما تحدث لي (نزار الخزرجي) ان الجيش العراقي ضرب الجيش الإيراني الموجود خارج مدينة حلبجة بـ(١٠كم) ولربما تأثرت المدينة بذلك.

ويسؤال من وكيل المدعين بالحق الشخصي (كوران ادهم رحيم) ورد بإفادة المتهم(فرحان مطلق الجبوري) امام قاضي التحقيق بأن صلاحية استعمال السلاح لكيميائي هي حصراً لرئيس الجمهورية في ذلك الوقت او من يمثله وهو(علي حسن المجيد) فلما هو ريك على هذا السؤال اجاب المتهم لا جواب لي على هذا الكلام ولكن أنا اطلب الاستفسار من (فرحان مطلق الجبوري) عن مصدر هذا الكلام، من اين له هذا العلم بأنني خولت هذه الصلاحيات.

الرئيس

ب- التكيف القانوني للأفعال المنسوبة للمتهم (علي حسن المجيد)

أولاً: جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية

بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢ وجهت المحكمة للمتهم (علي حسن المجيد) تهمة عن جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية وفق احكام المادة(١٣/أولاً/١) وبدلالة المادة(١٥/أولاً وثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، فيعد اطلاق المحكمة على إفادات المشتكين و المدعين بالحق الشخصي والشهود والوثائق وأقراس الـ(CD) والمحاكمة الجارية حيث سبق وأن تطرقنا بشكل تفصيلي عن دور المتهم (علي حسن المجيد) في ارتكاب جريمة القتل اعمد كجريمة ضد الإنسانية من خلال الأدلة المتوفرة في الدعوى والتي نتطرق إلى جزء منها، كإعتراف المتهم أعلاه الصريح في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٦/١٦ والذي ذكر بأنه (لو ثبت ان العراق هو من ضرب حلبجة بالسلاح الكيميائي فاني اتحمل جزء من المسؤولية وليس كامل المسؤولية لاني جزء من القيادة وليس مسؤولاً عنها، باعتباري عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة)، وكذلك افادات المشتكين والشهود المدونة اقوالهم في دوري التحقيق والمحاكمة وهم كل من (لطيف مولود وحمة توفيق خوامراد) ، حيث اثبتوا بأن لدى مقابلتهم للمتهم (علي حسن المجيد) والذي اعترف أمامهم بالحرف الواحد ((بأنني ضربت حلبجة بالكيميائي وانتم كيف بقيتم احياء... وانني حاكم للاكراد والرئيس صدام حسين حاكم العراق وان حلبجة نجسة يجب تطهيرها بماء البحر)). وكذلك افادة المتهم الهارب الطيار (طارق رمضان) المدونة افادته في دور التحقيق بأن الطائرات العراقية هي التي قصفت مدينة حلبجة، وكذلك الوثيقة المرقمة ق/١/٣٥٥٣ في ٢٧/أذار/١٩٨٨ الصادرة من منظومة الاستخبارات الشرقية المعنونة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة حيث تضمنت الفقرة الثانية(نتيجة الضربة الكيميائية على حلبجة واطرافها فقتل وأصيب ما يقارب (١٥٠٠) من اهالي حلبجة .. وكذلك ورد في نفس الكتاب أعلاه الفقرة١٢) في اليوم التالي لقيام قطعائنا بضرب حلبجة بالمواد الكيميائية...)).

وبما ان المتهم (علي حسن للمجيد) كان عضواً لمجلس قيادة الثورة وعضواً في القيادة القطرية لحزب البعث المنحلين وامين سر مكتب تنظيم الشمال وكان يتمتع بصلاحيات

رئيس الجمهورية استناداً للقرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ وقد وضع تحت تصرفه وأمرته جميع الوحدات العسكرية والأمنية والحزبية، وقد ثبت بأن، القوة الجوية العراقية وبناءً على أوامر القيادة العامة للقوات المسلحة شنت هجومها الواسع النطاق والمنهجي على السكان (الأكراد) في مدينة حلبجة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ بقصف المدينة بالسلاح الكيماوي ونتج عن هذا الهجوم قتل وإصابة الآلاف من المدنيين العزل من مختلف الأجناس والأعمار. وإن المتهم (علي حسن المجيد) يعلم بارتكابه الجريمة وإن سلوكه جزء من هجوم واسع النطاق ضد السكان المدنيين وإن هذا السلوك جزء من هذا الهجوم وقد اقترن بظرف سبق الاصرار في طبيعة الجرائم المرتكبة خلال الهجوم وقد ثبت ذلك من خلال لمسح القوات العراقية من ضواحي ومناطق مدينة حلبجة بالرغم من إمكانيات القوات العسكرية العراقية كماً ونوعاً في المد واللقضاء على مجموعات من الحرس الخميني المتواجدة في المنطقة هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يتم تحذير أو تبليغ السكان المدنيين بترك وإخلاء المدينة وهذا وما ثبت في الوثيقة المرقمة (٤٢٤) في ١٨/٣/١٩٨٨ الصادرة من منظومة الاستخبارات الشرقية المعنون إلى مديرية الإستخبارات العامة (معارك حلبجة) وإن هذه القوات قد انسحبت بعلم ومساعدة المتهم (علي حسن المجيد) بإعتباره القائد والأمر لتلك القوات المتواجدة في حلبجة. وإن الأدلة أعلاه تثبت وجود العلم والنية والإرادة لدى المتهم (علي حسن المجيد) بأنه اشترك مع الآخرين بقصد جنائي مشترك بهدف تعزيز النشاط الاجرامي والغرض المنشود للنظام لسابق المتعظلة بقياداته العسكرية والإستخباراتية والأمنية.

ثانياً: جريمة النقل القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية:

فبعد أن دقت المحكمة بإسهاب إفادات المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود ومأخذ الكشف والأدلة والوثائق وثبت بأن المتهم (علي حسن المجيد) بعد تعرض مدينة حلبجة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ للقصف الكيماوي ضد السكان المدنيين العزل لمدينة حلبجة حيث كان يقول مسؤولي مكتب تنظيم الشمال وفق قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) المرقم (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ الذي منحه صلاحيات واسعة منها صلاحيات مجلس الأمن القومي وتنفيذ سياسة حزب البعث ومجلس قيادة الثورة المنحل وإرتباط كافة الجهات في

عموم المنطقة الشمالية بالمتهم (علي حسن المجيد) من ضمنها المحافظتين وأجهزة المخابرات وقوى الامن الداخلي والإستخبارات العسكرية وان تلتزم القيادة العسكرية في المنطقة بأوامره ومن ضمن هذه القيادات قيادة الفيلق الاول باعتبار ان الوحدات الإدارية والمنافذ الحدودية التابعة لمحافظة السليمانية خاضعة وتكون تحت إمرة المتهم (علي حسن المجيد) ولدى عودة أهالي حلبجة من دولة إيران المجاورة بموجب العفو الخاص الصادر اليهم وبناءً على الأوامر الصادرة اليهم من المتهم (علي حسن المجيد) قامت القطعات العسكرية التابعة لقيادة الفيلق الاول والأجهزة الإستخباراتية والحزبية بتنفيذ سياسة خطة جنائية مشتركة للسكان المدنيين الكورد الناجين من القصف الكيماوي على مدينتهم بنقلهم إلى مراكز الإعتقال في نكرة السلمان وبيرحوستر وكردةجال وغيرها بواسطة الأليات العسكرية بنقل العوائل من مختلف الأجناس والاعمار إلى المجمعات العسكرية والتي كانت معدة مسبقاً لهم لهذا الغرض وهذا ما أكدت عليها افادات المشتكين والشهود المدونة في دوري التحقيق والمحاكمة الجارية وان تلك المجمعات كانت تفتقر إلى أبسط مستلزمات الحياة المعيشية والطبية ومتع الأهالي من العودة إلى مدينتهم حيث دمرت وحرقت منازلهم وتعرض الأهالي إلى انواع التعذيب البدني والنفسي، وان الأهالي تم نقلهم دون موافقتهم أو إرادتهم وكذلك حرم الأهالي من العودة إلى وظائفهم وتعليمهم، ونتيجة لذلك توفي العشرات منهم في المجمعات القسرية بسبب الظروف السيئة التي مروا بها ومن مختلف الأجناس والأعمار.

عليه ثبت للمحكمة ان المتهم (علي حسن المجيد) اشترك بصفته الشخصية وبالاشتراك مع آخرين في تنفيذ خطة جنائية مشتركة وساهم بقصد وتعمد ولامر بنقل السكان المدنيين قسراً وان هذه الأوامر نفذها مرؤوسيه نتج عنها النقل القسري.

ثالثاً: جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الانسانية:

ناقشت للمحكمة بإسهاب افادات المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود والأدلة والوثائق وثبت بأن المتهم (علي حسن المجيد) بعد تعرض مدينة حلبجة بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٨ للقصف الكيماوي ضد سكانها ولجوء وفرار الأهالي نحو دولة إيران المجاورة ومكوثهم لعدة اشهر في المخيمات اصدرت الحكومة العراقية عفواً خاصاً إلى الأهالي وعنمناً

عادت مئات العوائل بعد نفاذ فترة العفو عن طريق المنفذ الحدودي (طويلة) ودخولهم إلى الأراضي العراقية تم اعتقالهم من قبل القطعات العسكرية والاستخباراتية والحزبية وثبت ذلك من خلال ما ورد بإفادة المشتكين والشهود المدونة افادتهم في دوري التحقيق والمحاكمة للجارية وذلك تنفيذاً لأوامر المتهم (علي حسن المجيد) كونه مسؤولاً لمكتب تنظيم الشمال وان جميع القطعات العسكرية والدوائر الإستخباراتية والأمنية تحت امرته وذلك استناداً إلى القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ المنحل وان تلك القطعات قامت بتنفيذ سياسة او خطة جنائية مشتركة ضد السكان المدنيين العائدين ومن مختلف الأجناس والأعمار بنقلهم إلى الأماكن المخصصة لهم ومن ثم اختفائهم ولايزالون مجهولي المصير لحد الآن وأن المتهم (علي حسن المجيد) على علم ودراية لما حصل لهؤلاء الضحايا وأنه لايزال يرفض الاعتراف بمصير هؤلاء الضحايا او تقديم اية معلومات عنهم وذلك بهدف حرمانهم من الحماية القانونية.

فإن المتهم (علي حسن المجيد) اشترك بصفته الشخصية وبالإشتراك مع المتهمين الآخرين في تنفيذ خطة جنائية مشتركة وساهم بقصد وتعمد وامر بإخفاء الأشخاص قسراً ضمن هجوم واسع النطاق ومنهجي.

قرار الإدانة

تشكلت محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحماسي) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. ف. ح. د. ح. أ. م. ص. ع. ح. ا) المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

١- قررت المحكمة إدانة المتهم (علي حسن المجيد) عن جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية والتي وقعت بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٨ وذلك باستخدام السلاح الكيماوي ضد الكان المدنيين العزل في مدينة ج وفق أحكام المادة (١٢/أولاً-١) وبدلالة المادة (١٥/أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل قراراً ضرورياً قابلاً للتمييز وصدر القرار بالأكثورية وانهم علنا بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧.

٢- قررت المحكمة ادانة المتهم (علي حسن المجيد) عن جريمة النقل القسري كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٣/أولاً/ د) وبدلالة المادة(١٥) البند ثانياً الفقرة (أ،ب،ج) البند ثالثاً ورابعاً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل قراراً حضورياً قابلاً للتمييز وصدر باتفاق الآراء وافهم علنا في ٢٠١٠/١/١٧.

٣- قررت المحكمة إدانة المتهم (علي حسن المجيد) عن جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٣/أولاً/ ظ) وبدلالة المادة(١٥/أولاً و ثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل قراراً حضورياً قابلاً للتمييز وصدر باتفاق الآراء وافهم علنا في ٢٠١٠/١/١٧.

عضو	عضو
ع. ح. ١	آ. م. ص
الرأي المخالف بالنسبة للتكييف القانوني لجريمة القتل	الرأي المخالف بالنسبة للتكييف القانوني لجريمة القتل

عضو	عضو
م. . ت. ف	ح. د. ح
الرأي المخالف بالنسبة للتكييف القانوني لجريمة القتل	الرأي المخالف بالنسبة للتكييف القانوني لجريمة القتل

الرئيس
عبود مصطفى الحمامي

الرأي المخالف بالنسبة لإدانة المتهم (علي حسن المجيد) عن جريمة القتل:

تمت إدانة المتهم (علي حسن المجيد) في قضية حلبجة بجريمة القتل وبق احكام المادة(١٢/أولاً/أ) وبدلالة المادة ١٥ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم٠١٠٠ لسنة ٢٠٠٥ المعدل وتحديد عقوبته وفق أحكام المادة(٤٠٦) من قانون العقوبات إستدلالاً بأحكام المادة(٢٤) من قانون المحكمة وذلك بأكثرية اعضاء الهيئة وأعلنت مخالفتي لقرار الإبانة للأسباب التالية:

- ١- لقد ثبت للمحكمة ان المدينة تم قصفها بالقوة الجوية فقط ولم تشارك القوة البرية في القصف أو الهجوم على المدينة.
- ٢- إن القواعد الجوية التي اشتركت في قصف مدينة حلبجة هي القاعدة الموجودة في كركوك وفي بلد وفي سامراء وان القاعدتين الاخيرتين تقع في مناطق خارج مسؤولية المتهم(علي حسن المجيد).
- ٣- ان لشارك قواعد القوة الجوية في القصف في نفس التأريخ والزمن يدل على ان الأمر صادر من جهة اعلي المتمثلة برئيس الجمهورية السابق المدان(صدام حسين).
- ٤- اما قاعدة الرئيس مسؤول عما يفعله مرووسيه وكونه كان المسؤول الأول في إقليم كردستان وان له صلاحية الرئيس بموجب القرار ١٦٠، فإن الذي أعطاه هذه الصلاحية هو الذي أمر القوة الجوية بقصف مدينة حلبجة وبذلك لايستطيع ان يعاقب من ارتكب هذا الفعل إضافة إلى ذلك ان قاعدتي القوة الجوية في سامراء وبلد خارج مسؤوليته.
- وإن قاعدة الرئيس مسؤول عما يفعله مرووسيه فلو فرضنا ان احد قادة الجيش الذي هو تحت قيادته في كردستان قصف المدينة بالسلاح الكيماوي بنون أمر ولم يتخذ الرئيس الإجراءات اللازمة لكان الرئيس مسؤولاً عما يفعله مرووسيه.
- لهذا الأسباب أرى عدم مسؤولية المتهم (علي حسن المجيد) عن جريمة القتل في قضية حلبجة.

القاضي المخالف

م. ت. ف

الرأي المخالف للتكليف القانوني المنسوب للمتهم (علي حسن المجيد) بالنسبة لجريمة القتل كجريمة ضد الإنسانية:

سبق وان وجهت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢ للمتهم (علي حسن المجيد) تهمة عن جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٢/أ/أ) وبيدالة المادة (١٥/أ/أ) وثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل. إلا اننا نخالف رأي الأكثرية في التكليف القانوني لتوجيه التهمة، كون ان فعل المتهم اغلاء ينطبق في جريمة الإبادة الجماعية وان أحكام المادة(١١/أ)، وذلك من خلال سياسة ثابتة وواضحة من قبل النظام السابق ووجود خطة جنائية مشتركة لدى مرتكبي الجريمة والمتمثلة بالقيادة العامة للقوات المسلحة ومجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية المنحلين وعلى رأسهم المدان المعدم (صدام حسين) و(علي حسن المجيد) وبمساهمة المتهمين الآخرين الهاربين من خلال القصد الخاص المتوفر لديهم بهدف اهلاك المدنيين الكرد القاطنين في مدينة حلبجة كلياً أو جزئياً باعتبارهم جزءاً من القومية الكردية من خلال استخدام العتاد الخاص ضد السكان المدنيين، حيث لم يتم تبليغ أو تحذير الأهالي بترك المدينة أو اخلائها هذا من جهة ومن جهة أخرى ان المعاميع من الراد البيشمركة وحرس خميني المتواجدة في ضواحي مدينة حلبجة كان من السهولة القضاء عليهم من قبل القطعات العراقية العسكرية المتمثلة بالقوات البرية و الجوية، بل على العكس من ذلك قامت القطعات العراقية بالانسحاب من المدينة بدلا من الدفاع عنها وذلك تميهداً لقصفها جوياً بالأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً، وذلك يعد مخالفة صريحة لإحكام القانون الدولي ومعاهدة حظر استخدام الأسلحة الكيماوية ، بل استمرت القوة الجوية العراقية بتوجيه ضربات كيماوية ولمدة أيام وكذلك قامت بقصف آلاف العوائل الهاربة من المدينة وحتى وصولهم إلى داخل الحدود الإيرانية. وان هذا السلوك يحدث بعد ذاته الهلاك وهذا ما ثبت من خلال سرد الوقائع والأدلة وإفادات المشتكين والشهود، وان أركان جريمة الإبادة الجماعية متوافرة في هذه القضية وكالاتي:

١- ان يكون مرتكب الجريمة قد قتل او تسبب في قتل شخص أو اكثر، فإن القيادة العراقية المتعنتة بالمسكوية والحزبية والسياسية تسببت بقتل وإصابة الآلاف من السكان المدنيين الكرد العزل في مدينة حلبجة.

٢- دليل على ان المشتبه فيه شجع على القتل من خلال أوامره وتعليماته ورسائله التحريية والشفهية من قبل المدان المدوم(مدمام حسين) إلى القادة العسكريين الآخرين وذلك بانسحاب القوات العراقية من مدينة حلبجة وعدم التصدي والدفاع عن المدنيين واستخدام الغازات السامة ضدهم كونهم جزء من القومية الكردية وشجع على قتلهم وإبادتهم وإنما تمت مباشرة بعد صدور الأمر والتوجيهات من القائد العام للقوات المسلحة.

٣- دليل على ان المتهم (المشتبه فيه) تواجد في مسرح الجريمة أثناء عملية القتل. فإن القيادة العراقية المتمثلة بالمتهمين كل من(علي حمن المجيد) والمتهم الهارب(نزار الغنذجي) والمتهمين الآخرين الهاربين متواجدين بالقرب من مسرح الجريمة أثناء عملية القتل وهي قيادة الفيلق الاول.

٤- دليل على مشاركة المتهمين المذكورين أعلاه والهاربين بإبادة قومية(منصوص عليها في الدستور) لها أرت تاريخي وثقافي و لغوي و ديني واحد وفي نفس الرقعة الجغرافية يعد دليلاً على تصنيف رسمي لتلك القومية.

٥- دليل على انتقال الآلاف من سكان الجماعة من مكان إلى آخر نتيجة الاعتداءات المستهدفة للجماعة، يقصد به انتقال الآلاف من السكان الناجين من القصف الكيماوي إلى دولة إيران المجاورة.

٦- ان ينوي مرتكبي الجريمة إهلاك تلك الجماعة القومية او الاثنية.. الخ كلياً أو جزئياً بصفتها تلك. يتضح ان النية أو القصد الخاص متوافر للمتهمين اعلاه من خلال ما ورد في وقائع الدعوى.

٧- دليل على الاحتجاز الغير قانوني للسكان الكرد الغرض منها إخضاعهم عمداً لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكهم كلياً أو جزئياً. فبعد ان عادت الآلاف من العوائل الكردية من إيران بناءً على العفو الصادر من النظام السابق ، قامت الوحدات العسكرية والأجهزة

الأمنية والاستخباراتية باعتقالهم وإسكانهم قسرياً في المجمعات ومراكز الاعتقال مثل (ذكرة السلطان و برحوشتر)، بدون مسوغ قانون ومن خلالها تلقوا أسوء معاملة إنسانية والتي كانت تفتقر لأبسط مستلزمات الحياة، ونتيجة لذلك توفي المئات منهم، وان ذلك يعتبر خرقاً لقواعد حقوق الإنسان الدولي.

عليه ولما تقدم اعلاه وما ورد بشكل تفصيلي من خلال حيثيات القضية وسرد الوقائع فإن المتطلبات القانونية واركاز جريمة الابادة الجماعية متوافرة وتنطبق على فعل المتهم (علي حسن المجيد) بدلاً من التكييف القانوني الذي ذهب اليه اية أكثرية أعضاء الهيئة لجريمة القتل كجريمة ضد الإنسانية.

القاضي	القاضي
أ. م. ص.	ح. ر. ح.

قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان (علي حسن المجيد)؛

تشكلت محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحماسي) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. ف. ح. ر. ح. أ. م. ص. ع. ح. ا) المأثورين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الآتي:

أولاً: الحكم على المدان (علي حسن المجيد) بالإعدام شنقاً حتى الموت لارتكاب بالاشتراك جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٢/أولاً-أ) وبدلالة المادة(١٥/أولاً، ثانياً وخامساً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وحددت العقوبة وفق أحكام المادة(٤٠٦/أ-ن) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل استناداً بالمادة(٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا وصدر القرار بالاتفاق حكماً حاضرياً قابلاً للتمييز وافهم علناً في ١/ صفر/ ١٤٣١ هـ المصادف ٢٠١٠/١/١٧ م.

ثانياً: الحكم على المدان(علي حسن المجيد) بالسجن (١٥) سنة لارتكابه جريمة الإخفاء القسري للأشخاص كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٢/أولاً/ظ) وبدلالة

المادة(١٥/أولاً، ثانياً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استدلالاً بأحكام المادة(٢٤/ خامساً) من القانون المذكور آنفاً، وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل وصدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وأفهم علنا في ١/صفر/١٤٣١هـ المصادف ٢٠١٠/١/١٧م.

ثالثاً: الحكم على المدان (علي حسن المعجيد) بالسجن (٧)سنوات لارتكابه جريمة النقل القسري للسكان العدينيين كجريمة العدينيين ضد الانسانية وفق احكام المادة (١٢/أولاً/د) وبدلالة المادة(١٥/ثانياً/أ-ب-ج)والبند(ثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠)لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استناداً لإحكام المادة(٤٧٨) من قانون العقوبات رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل استدلالاً بأحكام المادة(٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ وصدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وافهم علنا في ١/صفر / ١٤٣١هـ المصادف ٢٠١٠/١/١٧م.

رابعاً: تنفذ العقوبة الأشد بحق المدان (علي حسن المعجيد) استناداً لنص المادة ١٤٢ من قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

خامساً: عدم احتساب موقوفة المدان (علي حسن المعجيد) كونه مرجأ تقرير مصيره لهذه القضية كونه موقوف على ذمة قضية أخرى.

سادساً: أفهم المدان بأن أوراق الدعوى سترسل تلقياً إلى الهيئة التمييزية لتدقيقها تمييزاً استناداً لأحكام المادة(٢٢٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم(٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل وافهم علنا في ١/صفر/٢٠١٠م.

عضو	عضو	عضو	عضو
م . ت . ف	ح . ر . ح	ع . ح . ا	أ . م . ص

الرئيس
عبود مصطفى الحمامي

ثانياً : المتهم (سلطان هاشم أحمد)

١- الأدلة المتوفرة ضده

١- مرجع لاقوال المشتكين وشهود الإثبات

ورد بإفادة المشتكي (سامان صادق حمه صالح) في الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٨ مائلي: بتاريخ ٣/١٦ والذي هو أول يوم في بقائنا في (ريشوا) عند المساء سمعنا بأن مدينة (حلبجة) قد ضربت بال سلاح الكيمارى وجاءت مجاميع من الناس إلى قريتنا وإلى قرية (سازان) التي كانت جبالها تحت مرأى أعيننا، وهناك جاءت طائرة عراقية واقول عراقية لانها جاءت من جهة (حلبجة) وضربت منطقة (سازان) قنبلة والدخان كان لونه اصفر.

وكما وذكر المشتكي : وقد وصلنا إلى الحدود العراقية(حدود طويلة) وكان رجوعنا في بداية الشهر الثامن ولكون والذي يجيد التكلم باللغة العربية ذهب إلى الضابط وقال له سيدي هل سيتم اخذنا إلى(حلبجة)، فقال له الضابط لا أستطيع ان أرد على سؤالك، ولكن بعد قليل أجاب الضابط والذي بأنهم سيرسلونهم إلى غير منطقة(حلبجة)، وقد رجع والذي إلى سائق السيارة وقال له ياني أعطيك ضعف المبلغ الذي تدلعه اليك الحكومة مقابل ارجاعنا إلى (ايران) إلا أن السائق رفض ذلك، وبعد ذلك جاءت السيارات العراقية وهي نوع (ايغا) عسكرية وقد تم نقل الأشياء العائدة لنا في هذه السيارة العسكرية وكانت هذه القافلة متكونة من (٤٠-٥٠) سيارة إلى ان حل الظلام بدأت للسيارات بالسير نحو (السليمانية)، وفي(السليمانية) تم اخذنا إلى دائرة الطوارئ.

كما اضاف المشتكي: انه في (نكرة السلطان) تمت محاربتنا محاربة نفسية حيث كنا نقوم بعلمي. فقتاني من الماء وبعد ذلك يقولون لنا بأنهم سوف يقومون بإخراجنا حالاً ومن شدة فرحنا نسكب هذه المياه وبعد ذلك نعلم بأنهم يكتبون علينا فهذه كانت إحدى حالات المحاربة النفسية وكذلك(٣) صعونات يابسة وماء مالح غير صالح للشرب إلى حين صدور قرار العفو.

كما ورد بإفادة المشتكية (كلاويش آدم كريم) في الجلسة الثانية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٨ مايلي: (إنني من أهالي مدينة (حليجة)، لم أغانر داري وأثناء ذلك سمعنا أصوات طائرات تطلق في سماء المدينة وسمعنا أصوات إنفجارات وعلى اثر ذلك خرجنا من الدار إلى الخارج، ولم أشاهد الطائرات بعيني لكنني سمعت أصوات الطائرات وهي تطلق في سماء المدينة وعند ذلك إلتجئنا إلى أحد السرايب الموجودة في أحد الدور(دار جارنا).

كما أضافت المشتكية: لا اعرف الجهة التي قامت بنقلنا إلا أنني أؤكد للمحكمة إنها سيارات عسكرية تابعة للحكومة العراقية كانوا حسب ما عرفنا بأنهم سوف يقومون بنقلنا إلى مدينة (حليجة) ولم يقوموا بنقلنا كما وعدونا إلى مدينة(حليجة) وإنما توجهوا بنا إلى دائرة الطوارئ»(طوارئ الأمن في مدينة السليمانية)، وبعد فترة اسبوعين حضروا إلينا واخبرونا بضرورة حزم أمتعتنا بغية مفادرة هذا المكان والتوجه إلى منطقة(بازيان) وفعلاً قمنا بذلك ونقلنا في منشآت، وعندما عبرنا منطقة(بازيان) أخبرونا الحراس بالتوجه إلى معتقل(نكرة السلمان) واستمرت السيارات بالسير حتى صباح اليوم الآخر ووجدنا انفسنا تسير في صحراء وعند وصولنا إلى معتقل(نكرة السلمان) حدث دمج الرجال والنساء معاً وانهاروا علينا بالضرب وهناك ادخلونا إلى قاعات كبيرة وعند دخولنا هناك بدأوا بضرينا، رمكنا في معتقل (نكرة السلمان) لمدة (شهرين) وبعد الشهرين قاموا بأخذنا إلى دائرة لطوارئ في مدينة (السليمانية) أيضاً.

كما ورد بإفادة المشتكية (شعيرة سعيد محمد امين) في الجلسة التاسعة بتاريخ ١٧/٢/٢٠٠٩ مايلي: انني اميز بين القصفين الاول والقصف الثاني، القصف الأول انا لم أشاهد الطائرات ولكنني سمعت القصف. وقد علمنا ان الطائرات هي طائرات عراقية من الشباب الذين كانوا متولجدين في أزقة المدينة عندما التجسوا إلى داخل العلاجى كانوا يحضرون إلى الملجأ الذي كنت انا فيه واخبرونا بأن الطائرات التي تقصف الان هي طائرات عراقية أما بالنسبة للقصف الثاني كان قصف بقنابل (النايالم) كان القصف مستمراً وخرجنا من الدار باتجاه قرية (عنب) خارج المدينة للمحافظة على حياتنا وكان القصف مستمراً. وفي القصف الثاني شاهدت بأمر عيني. شاهدتها وكانت حركتها مستمرة حيث تأتي

وتقوم بالقصف وتفادير المدينة وتأتي طائرات أخرى وهكذا طوال الطريق حتى وصلنا قرية) عنب).

كما ورد بإفادة المشتكية: قد تم وضعنا في مجموعات في (أربيل) لم يكن يسمح لنا افراد الجيش بمغادرة هذا المجمع كنا أشبه بالإقامة الجبرية ولم يكن يسمح لنا بمغادرة المكان ولاستطيع ان نغادر هذا المكان كانوا يطوقوننا حتى كانوا يقومون بحملات تفتيش.

كما ورد بإفادة الشاهد المحمي رقم(١) في الجلسة الثانية عشر بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ ما يلي: أنا أحد منتسبي القوة الجوية العراقية وكنت طيار في تلك الفترة، المحور الأول عام ١٩٨٨ بعد معارك التحرير التي دارت في الفاو ومعركة (مجنون الشلامجة) و(زبيدات) والتي سميت معارك (توكلنا على الله) تم استدعائنا للقصر الجمهوري لغرض التكريم بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٨ وكان الحاضرين من مختلف القواعد الجوية وبعد انتهاء مراسم التكريم طلب رئيس النظام السابق (صدام حسين) من الحاضرين بالتكلم عن معارك التحرير وكيف جرت الامور في ذلك الوقت فتكلم عدد من الضباط ذو الرتب الكبيرة الموجودين عن الموقف بصورة عامة وكيف دارت المعارك إلى ان جاء دور الكلام إلى أمر قاعدة كركوك الجوية العميد الطيار الركن(أحمد محمد مطلوب) وبدأ بالكلام وطلب بالنص من رئيس النظام في ذلك الوقت انه دور الطيارين واضح بالنسبة للواجبات والفعاليات التي قاموا بها لكن اطلب من سيادتكم تكريم المهندسين والفنيين العاملين على الطائرات فاضرب مثل إلى سيادتكم ما حدث في قطاع حلبجة انه المهندسين والفنيين تحملوا خطورة كبيرة وعالية في تلك الفترة بعد ان جاءنا امر بانزال العتاد التقليدي القنابل التقليدية وتسليح الطائرات بالعتاد الخاص والذي يقصد به الكيمباري فقال له (سيدي خلال ساعة واحدة تم انزال هذا العتاد وتسليح الطائرات بالعتاد الكيمباري وان المهندسين و الفنيين لم يرتدوا أي ملابس أو أقتعة سواء قسم منهم ارتدى كفوف بيده والبيض الآخر بواسطة قطع قماش) فهؤلاء تحملوا خطورة كبيرة وخصوصاً العاملين على الأسلحة وفي هذه الأثناء عندما كنا جالسين ومعنا رئيس النظام السابق وجالس بجانبه وزير الدفاع (عدنان خير الله) التقت عليه وضحك وبعد انتهاء المراسيم رجعنا إلى دورنا فنشرت الإخبار المسائية تسجيل مراسم التكريم فجلست أمام

شاشة التلفزيون لكي انتبه على هذا المقطع الذي ذكره هذا العميد فهذا المقطع لم يكن موجود في التسجيل فتم قطعه من على شاشة التلفزيون.

كما ذكر الشاهد (عمر عنایت حمه سعید) في الجلسة الثانية عشر بتاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٩ مايلي: شاهدت طائرات تقصف انا في نفس الوقت صعدت إلى سطح الدار وشاهدت المدينة وهي قطعة من الدخان والقصف كله كان بالقنابل التقليدية واستمر القصف حتى الساعة الثالثة. وكانت الطائرات عراقية وقد وصلت سيارتين (القلاب) أمام داري وقد حدث تصف قريب من داري فنزل جميع الأشخاص الذين كانوا على متن السيارتين فدخل الجميع إلى نخل الملجأ خرجت من الدار باتجاه بيت والدي والذي يبعد عن داري حوالي (٥٠٠-٧٠٠) م فوصلت إلى الدار وفي الطريق شاهدت جثث ملقاة على قارعة الطريق واذكر منهم صديقي(عم) والأخر(أنور) وكذلك شاهدت جثة رجل كبير في السن يدعى(هياس) وكذلك زوجته (نجيبة) وهم من أبناء محلتي. وبعدها صعدنا في السيارة واتجهنا باتجاه قرية(باموك) وكان الطريق مليء بالجثث وكنا ننزل من السيارة ونزيع الجثث من على قارعة الطريق.

٢- الوثائق المادية :-

الأدلة المتوفرة ضد المتهم (سلطان هاشم احمد)

١. الكتاب الصادر من مكتب أمانة السر للقيادة العامة للقوات المسلحة والمرقم ١٢/١٣٧٧ والمؤرخ في ٢٠/٢٠/١٩٨٨ والمعنون إلى السيد نائب القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع المعترم السيد رئيس أركان الجيش المحترم موضوع توجيهات ومضمون هذا الكتاب أمر السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة يجب التفكير منذ الآن بالترتيبات المطلوبة في قاطع(عملية الأنفال) عند حلول الصيف وفي قاطع شرقي دريندخان وقاطع عملية الأنفال يجب الاستمرار بضرع العدو والمخبرين بالنار.

٢. برفقية سرية وفورية الصادر من ديوان وزارة الدفاع بالعدد ٤٧٩٠ والمؤرخ في ٢٢/٢٢ المنون إلى القوة الجوية والدفاع الجوي طيران الجيش موضوعه حصلت الموافقة على

ضرب العدو بالعتاد الخاص بالقوة الجوية وطيران الجيش والمدفعية على طول الجبهة والموقعة من قبل اللواء البحري الركن (عبدمحمد عبدالله) أمين السر العام لوزارة الدفاع.

٣. بريقة سرية وفورية من رئاسة الجمهورية بعدد رقم المنشأ ٢٩/٥/٤/قاصص والمؤرخة في ١٩٨٨/٣/٢٢ معنون إلى ديوان وزارة الدفاع برئاسة الجمهورية (السكرتير) دائرة جهاز الأمن الخاص مضمونه حصلت الموافقة على ضرب العدو بالعتاد الخاص بالقوة الجوية وطيران الجيش والمدفعية موقع من قبل الفريق الركن أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة.

٤. الكتاب الصادر من القيادة العامة للقوات المسلحة (أمانة السر) بالعدد ٣/٢/٢٧٠٣ والمؤرخ في تشرين الثاني ١٩٨٣/ والمعنون إلى قيادة الفيلق الأول/ قيادة الفيلق الثاني/ قيادة الفيلق الثالث/ قيادة الفيلق الرابع و موضوعه استخدام العوامل الكيميائية ومضمون هذا الكتاب هو أمر من السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة تجنب استخدام العوامل الكيميائية حالياً ويفضل عدم اللجوء في هذه الحالة إلى المكاثبات وإذا مادعت الحاجة فيكتب بخط اليد ويوزع مباشرة إلى المعنيين موقع من قبل العميد الركن (طالع خليل أرحيم) أمين السر العام لقوات المسلحة نسخة منه إلى مديرية الاستخبارات.

٥. الكتاب الصادر من مكتب رئيس أركان الجيش بالعدد (١٨٣) والمؤرخ في ٢٠/٢٠/١٩٨٨ معنون إلى قيادة الفيلق لأول موضوعه توجيهات ومضمونه رسالة ديوان وزارة الدفاع السرية ١٧٢ في ١٩/٣/١٩٨٨ وإحاقا برسالتنا السرية ٦٦٣ في ١٩/٣/١٩٨٨ ويضوء المناقشة مع قائد فيلقكم ورديفة اللواء الركن (سلطان هاشم).

٦. الكتاب الصادر من مكتب رئيس أركان الجيش بالعدد ١٥٣ في ١٦/١٦/١٩٨٨ والمعنون إلى قيادة الفيلق الأول الموضوع توجيهات والمتضمن بضوء الموقف الحالي في قطاع حلبجة/ خورمال ولتجنب احتمالات عزل القطعات نسبنا ماييلي وموقع من قبل الفريق الركن (نزار عبدالكريم فيصل) رئيس أركان الجيش.

موجز لأقوال المتهم (سلطان هاشم أحمد) في مرحلة التحقيق:

كان المتهم قائداً للفيلق السادس في منطقة ميسان ويحمل رتبة لواء ركن بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ وأفاد انه لم يكن لديه نور في قصف حلبجة ولم يشاهدهما في تأريخ القصف، وإن المدينة تقع ضمن قاطع الفيلق الأول والذي كان يقوده اللواء الركن (كامل ساجت)، وأضاف المتهم انه كان قائداً وديفاً لقائد الفيلق الأول بتاريخ ٢١ أو ٢٢/٣/١٩٨٨ وأنه في هذا التاريخ كان في مدينة السليمانية ولم يقم بأي عملية في مدينة حلبجة، وأنه لم يعلم بصربة حلبجة إلا من خلال الأعلام، وأنه كان مسؤولاً عن قاطع سوسة الخاص بعمليات الأنفال بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥ وعلم بزيارة صدام حسين إلى السليمانية والتقى به لعدة خمس دقائق، وأنه لا يعلم من قام بضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوي، وأنه لم يلتق بالمتهم (علي حسن المجيد) نهائياً إلا في نهاية الشهر الخامس من عام ١٩٨٨ في مقره الكائن في كركوك والمعروف بمكتب تنظيم الشمال.

موجز لأقوال المتهم (سلطان هاشم أحمد) في مرحلة المحاكمة :

أفاد المتهم في الصفحة (١) من إفادته انه ليست له علاقة بموضوع حلبجة وأنه لم يكن موجوداً فيها في وقت الحادث وأنه لم يصل إلى المنطقة لأن فيها قائد فيلق مسؤول وهو اللواء الركن (كامل ساجت) في حينه كما أفاد المتهم انه في يوم ١٩٨٨/٤/١ صدر أمر نقله قائداً للفيلق الأول بدلاً من (كامل ساجت) وأنه استلم مهام أعماله في يوم ٤/٢.

كما ذكر المتهم ان حدود مسؤوليتي كانت في الأنفال الأولى التي بدأت يوم ١٩٨٨/٢/٢٢ وانتهت يوم ١٩٨٨/٣/١٨ وان حدود المسؤولية في الجيش معروفة ومحددة بإحداثيات فكيف أتدخل في حلبجة وهي تبعد عني من ٦٠ - ٧٠ كم.

وكما أفاد المتهم: وببساطة فإن لدي ثلاث نقاط تثبت اني التحقت في الفيلق الأول في الشهر الرابع النقطة الأولى هو المرسوم الجمهوري الذي صدر بحقي والثانية هو بيان القيادة العامة للقوات المسلحة يوم ١٨ الذي يثبت وجودي في عمليات الأنفال والثالثة هي وثيقة عرضها السيد المدعي العام للاستئناف حيث تقول الوثيقة تم تبليغ التوجيهات إلى قائد الفيلق الأول اللواء الركن (كامل ساجت) وقائد عملية الأنفال الأولى اللواء الركن (سلطان هاشم) كما أفاد المتهم أنا كنت وديفاً لقائد الفيلق الأول قبل (كامل ساجت) وبعدهما جاء

(كامل ساجت) وأن موضوع الرديف هو مسمى حيث كان الرديف يسمى رديفاً وهو مجرد تهمة نفسية وأنا يوم ٣/١٦ كنت القائد الرديف لقائد الفيلق الأول علماً إنني رديف قبل هذا التاريخ وإن القائد الرديف لايعني ان يقوم بالمباشرة والعمل جنباً إلى جنب مع قائد الفيلق ولكنه يحل محله في حالة حدوث أي طارئ كأن يفشل القائد الأصلي أو يقتل أو يصاب وهذا ما لم يحصل معي عندما كنت قائداً رديفاً ولم يحدث ما يبيح لي تولي قيادة الفيلق الأول إلى استلمت فعلياً قيادة هذا الفيلق.

كما إفاد المتهم ان قيادة الفيالق ليست لهم علاقة بموضوع الكيمياء وأنا تدرجت بالوظائف إلى ان أصبحت وزير الدفاع ولنا كل هذه الفترة لم أرى الكيمياء ولم يوجزني به احد كما ذكر المتهم بالنسبة لمعلوماتي الشخصية فلم اعرف شخصياً من هي الجهة التي ضربت حلبجة بالسلاح الكيمياء كما أفاد المتهم ان الفيالق لم تكن بإمرة المتهم (علي حسن المجيد) لان الامرة بالعسكرية تعني قيادة كاملة بينما يقول القرار تلتزم الفيالق بالتوجيهات التي يصدرها (علي حسن المجيد) بخصوص المسألة المكلف بها والتي هي بخصوص الأمن الداخلي وليس بالامرة.

وعندما سؤل المتهم عن وثيقة صادرة عام ١٩٨٣ وهي موجهة إلى قيادات الفيلق الأول والثاني والرابع والتي تشير إلى أمر القائد العام للقوات المسلحة بتجنب استخدام العوامل الكيمياء حالياً ينفي اقوال المتهم امام المحكمة عندما أفاد بأن قائد الفيلق لايعرف بموضوع السلاح الكيمياء فأجاب المتهم: انني في عام ١٩٨٣ كنت قائد فرقة في البصرة وانا ذكرت للمحكمة الذي اعرفه وليست لي أي إضافة على كلامي وعندما سؤل المتهم هل ان قصف مدينة حلبجة عمل مشروع أم غير مشروع فأجاب أنا اجيب من جانبي الجانب الأول كونني إنسان اقول الذي يضرب الأبرياء فإن رب العالمين سينتقم منه ويدخله نار جهنم أما إجابتي من الجانب العسكري فإن العسكري لايسأل امره عن مشروعية الأعمال وحتى لو كنت أنا موجود وصادر لي أمر فلا أستطيع ان أسأل أمري ولايستطيع العسكري أن يقول لأمره ان هذا الأمر لن أنفذه ونحن في حالة حرب والقانون العسكري واضح للمحكمة، كما طلب المتهم من المحكمة التأكد من مسألة حدود المسؤولية والتوقيعات وأن

حدود المسؤولية بالنسبة للعسكري هي كالقرآن - بدون تشبيه - وهي كالدستور فلا يستطيع قائد الفيلق ان يتجاوزها.

ب- التكيف القانوني للافعال المنسوبة للمتهم (سلطان هاشم احمد):

كان المتهم (سلطان هاشم احمد) يشغل منصب قائد الفيلق الاول بتاريخ ١٩٨٨/٤/١ وتم التحاقه بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢ إلى الفيلق المذكور اعلاه وقد وجهت له هذه المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٢ عدة تهم نسب اليه فيها ارتكابه جرائم ضد الإنسانية.

أولاً: جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة (١٢) البند الأول للفقرة (أ) وبدلالة المادة (١٥) البند أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: النقل القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة (١٢) البند لولاً للفقرة (د) بدلالة المادة (١٥) البند ثانياً للفقرة (أ،ب،ج) والبند ثالثاً ورابعاً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

ثالثاً: الإخفاء القسري لبعض السكان المدنيين العزل كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة (١٢) البند أولاً للفقرة (ط) وبدلالة المادة (١٥) والبند أولاً وثانياً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

وقد طلبت هيئة الادعاء العام إدانة المتهم المذكور وفق أحكام المادة (١١) أولاً ج، وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا وتحديد عقوبته وفق أحكام المادة ٤٠٦ / ١/ب/و ٤٠٦ / ١/١ من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وكذلك إدانته وفق المادة ١٢/أولاً / د/ط وبدلالة المادة ١٥ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا وتحديد عقوبته استناداً بالمادة ٢٤ منه والمادة ٣٢١ من قانون العقوبات على التوالي.

طلب محامي الدفاع المنتدب من المحكمة للدفاع عن المتهم إلغاء التهم الموجهة له بالإفراج عنه لعدم كفاية الأدلة استناداً لنص المادة ١٨٢/ج من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل.

طلب وكلاء المدعين بالحق الشخصي إبادة المتهم (سلطان هاشم أحمد) وفق أحكام المواد (١،١٠،١١،١٢،١٣ و١٤) رابعاً) وبفقراتها المذكورة في اللائحة) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

دققت المحكمة افادات المدعين بالحق الشخصي والشهود في مرحلتي التحقيق والمحاكمة وكافة الوثائق والكتب المتبادلة بين مؤسسات الدولة المتعلقة بجريمة تصف مدينة حلبجة بالمواد الكيميائية التي وقعت بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ ونقل وإخفاء أهالي تلك المدينة إلى معسكرات (كردجال وبرحوشتر) في محافظة أربيل وكذلك نقلهم إلى سجن (نكرة السلطان) الواقعة في صحراء (السمارة) قرب الحدود العراقية السعودية، ولاحظت المحكمة أن تصف مدينة حلبجة كان بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ وذلك من خلال الوثائق وأقوال المشتكين والشهود وأن المتهم (سلطان هاشم أحمد) شغل منصب قائد الفيلق الأول بتاريخ ١/٤/١٩٨٨ وكان التحاقه بتاريخ ٢/٤/١٩٨٨ للفيلق المذكور.

كما لاحظت المحكمة بأن المدينة تصفت بالمواد الكيميائية من قبل القوة الجوية ولم تلاحظ اشتراك القوة البرية بقصف المدينة سواء بالمدفعية أو بالصواريخ الأنبوبية في ذلك الوقت وبذلك فإن المحكمة ترى عدم مسؤولية المتهم (سلطان هاشم أحمد) عن تصف مدينة حلبجة بالمواد الكيميائية لكون القصف قد تم من قبل القوة الجوية فقط ولم تشارك القوة البرية بذلك.

لاحظت المحكمة أنه بعد الضربة الكيميائية وهروب الأهالي الناجين من تلك الضربة إلى الدول المجاورة صدر قرار العفو الخاص بالاكرد المؤرخ في ٦/٩/١٩٨٨ فقام الجيش والقوى الأمنية الأخرى باحتجاز وإلقاء القبض على أهالي حلبجة العائدين إلى الوطن بعد صدور قرار العفو المذكور واحتجازهم في معسكرات (كردجال و برحوشتر) في محافظة أربيل وسجن (نكرة السلطان) في محافظة السماوة قرب الحدود العراقية- السعودية بدون أمر قضائي أو مسوغ قانوني حيث كان يتم النقل قسراً لأسباب لايقرها القانون الدولي وبذلك فإن هذه الاعمال تشكل جريمة:

لولا: النقل القسري ضد السكان المدنيين وفق أحكام المادة (١٢/أولاً-د) وبدلالة المادة (١٥/ثانياً، ثالثاً، رابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥. إن هذه الجريمة تتوفر فيها كافة المتطلبات القانونية ووسائل إثباتها والتي ذكرناها في الصفحات من (١٩- ٢١) في هذا القرار حيث إن أهالي حلبجة الذين تم إبعادهم كانوا موجودين بصفة مشروعة في المنطقة التي ابعدها أو نقلوا منها وكان المتهم (سلطان هاشم أحمد) على علم بالظروف الواقعية التي تثبت مشروعية هذا الوجود وكان هذا السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق موجه ضد سكان مدنيين. وكان النقل القسري يتم بالإكراه حيث يفوق مجرد الخوف وإن هذا النقل لم يتم بهدف حماية المدنيين وإن القائمين بإلقاء القبض والنقل القسري هم قوة من الجيش الذين هم تحت أمرة المتهم المذكور أعلاه.

ثانياً: جريمة الإخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية:

لما متطلبات ووسائل إثبات هذه الجريمة فهي متوفرة في هذه الدعوى وهي:

- ١- إلقاء القبض على شخص أو أكثر .
 - ٢- عدم إعطاء معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم.
 - ٣- أن يكون هذا الاحتجاز بدعم أو بإقرار من الدولة.
 - ٤- أن يكون هذا السلوك جزء من هجوم واسع النطاق.
- حيث ثبت للمحكمة أنه تم إلقاء القبض على أعداد كبيرة من السكان ولم يتم إعطاء معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم وقد تم إطلاق تسمية على المختطفين من أبناء كردستان (بالمؤنظلين) أي الذين لا يعرف مصيرهم وإن كثير من أبناء مدينة حلبجة لا يعرف مصيرهم لحد الآن من الذين تم إلقاء القبض عليهم من قبل الجيش بعد إصدار العفو.
- لذا يكون المتهم (سلطان هاشم أحمد) مسؤولاً عن هاتين الجريمتين حيث كان قائداً للفيلق الأول وإن القائمين بإلقاء القبض والنقل القسري هم من المسكربين المنسوبين لهذا الفيلق والذين هم تحت أمرة المتهم المذكور أعلاه وذلك يكون مسؤولاً وفق أحكام المادة ١٥/رابعاً (الرئيس مسؤولاً عما يفعله مرؤوسيه).

حيث كان المتهم المذكور قائداً للفيلق الأول كما ذكرنا ولو فرضنا جدلاً بأنه لم يعطي الأوامر بنقل المدنيين العزل أو إيداعهم السجن فإنه لم يتخذ الإجراءات الضرورية والمناسبة لمنع وقوع الأفعال ولم يرفع الحالة إلى السلطات المختصة بغية إجراء التحقيق والمحاكمة وأنه كان لديه من الأسباب ما تفيد العلم بأن مرؤوسيه قد ارتكبوا هذه الأفعال.

ثبت لهذه المحكمة أن الأفعال الجرمية التي نسبت إلى المتهم ارتكابها وشكلت الجرائم ضد الإنسانية هي:

١- النقل القسري للسكان المدنيين.

٢- الاخفاء للسري للسكان المدنيين.

تلك الأفعال شكلت جرائم ضد الإنسانية وقد ثبت بدون ادنى شك وفي ضوء الوثائق والأدلة والقرائن الموجودة في اضية الدعوى ومن خلال إفسادات المشتكين والشهود الذين استمعت للمحكمة إليهم أن قطعات الجيش قامت باعتقال المدنيين من أهالي حلبجة وحيث أن المتهم (سلطان هاشم أحمد) هو المسؤول الأعلى حيث كان قائداً للفيلق الأول الذي تقع ضمن مسؤوليته مدينة حلبجة وبما أن سلوكه هذا كان جزءاً من ذلك الهجوم لذا فإن المتهم المذكور قام بارتكاب جرائم تنطبق عليها كافة أركان ومتطلبات الجرائم ضد الإنسانية عليه يكون المتهم (سلطان هاشم أحمد) مسؤولاً بموجب مسؤوليته القيادية عن الجريمتين المذكورتين آنفاً.

الرئيس

قرار الإدانة

- تشكلت محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ برئاسة القاضي(عبود مصطفى الحماصي) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. ف ، ح. ر. ح. ، أ. م. ص ، ع. ح. ا) المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:
- ١- قررت المحكمة إدانة المتهم (سلطان هاشم احمد) عن جريمة النقل القسري كجريمة ضد الإنسانية وفق المادة(١٣/أولاً فقرة(د) وبدلالة المادة(١٥) البند ثانياً الفقرة (أ،ب،ج) البند ثالثاً ورابعاً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥. قراراً حضورياً قابلاً للتمييز صدر بالاتفاق الآراء وانهم علنا في ٢٠١٠/١/١٧.
- ٢- قررت المحكمة إدانة المتهم (سلطان هاشم احمد) عن جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية وفق المادة(١٣/أولاً/ط وبدلالة المادة ١٥/أولاً وثانياً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ قراراً حضورياً قابلاً للتمييز وصدر باتفاق الآراء وانهم علناً في ٢٠١٠/١/١٧.

عضو	عضو	عضو	عضو
أ. م. ص	ع. ح. ا	ح. ر. ح	م. ت. ف

الرئيس

عبود مصطفى الحماصي

قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان (سلطان هاشم أحمد)

تشكلت المحكمة برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحماسي) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. ف ، ح. ر. ح ، آ. م. ص ، ع. ح. ا) المدانين باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

أولاً :

١- لعدم كفاية الأدلة ضد المتهم (سلطان هاشم أحمد) عن التهمة الموجهة ضده وفق أحكام المادة (١٢/أولاً/ط) وبدلالة المادة (١٥/ثانياً/أ-ب-ج) والبنود (ثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ قررت المحكمة إلغاء التهمة الموجهة ضده والإفراج عنه وإخلاء سبيله من التوقيف حالاً ما لم يكن موقوفاً أو مطلوباً عن قضية أخرى استناداً لأحكام المادة (١٨٢/ج) من أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل صدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وأفهم علناً في ١/صفر/١٤٣١ هـ المصادف ١/١٧/٢٠١٠ م.

٢- حكمت المحكمة حضورياً على المدان (سلطان هاشم أحمد) بالسجن (٧) سنوات لارتكابه جريمة النقل القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة (١٢/أولاً/د) وبدلالة المادة (١٥/ثانياً/أ-ب-ج) والبنود (ثانياً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استناداً لأحكام المادة (٤٧٨) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل استدللاً بأحكام المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ وصدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وأفهم علناً في ١/صفر/١٤٣١ هـ المصادف ١/١٧/٢٠١٠ م.

٣- حكمت المحكمة حضورياً على المدان (سلطان هاشم أحمد) بالسجن (١٥) سنة لارتكابه جريمة الاختفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفقاً لأحكام المادة (١٣/أولاً/ط) وبدلالة المادة (١٥/أولاً، ثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفقاً لأحكام المادة (٤٣١) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ واستدللاً بالمادة (٢٤) من

قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وصدر القرار بالاتفاق حكماً
حضورياً قابلاً للتمييز وانهم علناً في ١/صفر/ ١٤٣١ هـ المصادف ١٧/١/٢٠١٠ م.
ثانياً: تنفذ العقوبة الأشد بحق المدان (سلطان هاشم احمد) استناداً لنص المادة ١٤٢
من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
ثالثاً: عدم احتساب موقوفة المدان (سلطان هاشم احمد) كونه مرجأ تقرير مصيره
في هذه القضية كونه موقوف على ذمة قضية أخرى.

عضو	عضو	عضو	عضو
أ. م. ص	ع. ح. ع	ع. ح. ح	م. ت. ف

الرئيس

عبود مصطفى الحمامي

ثالثاً: المتهم (صابر عبدالعزیز حسين)

١- الأدلة المتوفرة ضده

٢- موجز لأقوال المشتكين وشهود الإثبات

ورد بإفادة المشتكي (محمد قادر مرادخان) في الجلسة الثانية بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٨ أنه
في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ كانت هناك ثلاث طائرات على ما أظن قامت بقصف مدينة (حلبجة) من
الساعة (الثانية عشر) إلى الساعة (الثالثة) عصرأ حيث ضربت مدينة(حلبجة) بالسلاح
الكيميائي، وأنا شاهدت هذه الطائرات بأمر عيني وهي تقوم بإطلاق القنابل الكيميائية
وكانت القنابل تخرج منها رائحة الفواكه (رائحة التفاح و البرتقال). وأثناء المسير شاهدنا
الجثث منتشرة في الشوارع وقد استشهد أخي وكذلك استشهد اثنان من اولادي(ولد وبنيت) في
منطقة(باركوجك) حيث إنهم بقوا هناك.

كما ذكر المشتكى(والى عبدالرحمن أمين) في الجلسة الثالثة بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠٠٨ إنني شاهدت طائرة تحيط بها طائرات، طائرة عملاقة و طائرات معها كإنما تبدو هذه الطائرة مهيئة لحماية هذه الطائرة وشاهدتها وهي تقوم بإسقاط القنابل على مدينة(حلبجة) بأمر عيني وقد شاهدتها بعد صلاة العصر. وكانت هذه الطائرات تأتي من (دربندخان) على جبل (شمران) ومن ثم (بالامبو) وشاهدت مئات الجثث على جانبي الطريق والسيارات كانت قد دعت معظم الجثث وكنت أرى بعض المصابين وقد لمحت فقاغات فوق جلودهم ومجموعة فقدوا بصرهم وهم يستغيثون لأنهم لم يروا شيئاً وقد شاهدت هذه المشاهد بعد يومين أر ثلاثة من القصف الكيميائي، وإنني أستطيع ان اذكر للمحكمة اسمائهم احدثهم كان يسمى (احمد مليح) وهذا الشخص قد فقد بصره والشخص الآخر وهو معاري ويسعى(أزله عبدالرحمن)، وإنني لم أستطع التعرف على الجثث التي كانت موجودة على قارعة الطريق وهم كانوا بحوالي من (٢٠٠-٣٠٠) جثة والجرحى كانوا كثيرين ولكن لم أستطع مساعدة احد ولم تكن نجراً على ملامسة الجرحى. كما ذكر الشاهد المحمي رقم(٣) في الجلسة الثالثة عشر بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩ مايلى:

انا استديت على كون الضربة بالسلاح غير التقليدي من كلام الطيار للمسيطر (إننا قمنا بضربهم بـ(فليت) فإن الفليت مادة معروفة بأنها مبيد حشرات وقد شبهت السلاح الذي استعملوه في صرب مدينة حلبجة بقاتل حشرات وهذا يعني أنهم استعملوا سلاحاً غير تقليدي ولي نفس اليوم علمنا بعد ذلك من خلال الإذاعات الأجنبية مثل(لندن) قيام القوات المسلحة العراقية(القوة الجوية) بقصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي.

وكما ذكر الشاهد (اسماعيل احمد حسين) في الجلسة الثالثة عشر بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٠٩ مايلى: أود ان اذكر للمحكمة ان قصف الطائرات العراقية قد استهدف داخل مدينة (حلبجة) ولم يكن هناك وجود للجيش كان استهداف للمدنيين فقط من أهالي مدينة (حلبجة)نساء، أطفال، رجال داخل المدينة. وشاهدت في طريقي العديد من الجثث والمصابين أيضاً ولم أستطع التعرف عليهم ولكن تعرفت على المدعو(عبدالرحمن حسن) وكما ذكرت إلى هيئة المحكمة أنني قد شاهدت خروج أمعاءه خارج جسمه.

الأدلة المتوفرة ضد المتهم (صابر عبدالعزيز حسين)

١- الكتاب الصادر من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (مديرية المعدات الفنية) بالعدد ش/١٩/١١/١٩٨٨/٣/١ والمؤرخ في ١٩٨٨/٣/١١ والمعنون إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة موضوعه/ معلومات وكان مشون الكتاب تزويد مديرية الصنف الكيمياوي بالمعلومات المذكورة والإجراءات للاستفادة منها في العمل المضاد وهذا الكتاب موقع من قبل العميد الركن(باسل) شقيب (علي) مدير المعدات الفنية.

٢- الكتاب الصادر من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بالعدد م/ش/٣/٢/١٩٩٧/٤ والمؤرخ في ١٩٨٨/٢٧/١٢/٢٧ معنون إلى جهاز الأمن الخاص موضوعه معلومات ومضمون هذا الكتاب هو توجيه قيادة زمرة عملاء إيران مخربها على ان يقوموا بإتباع تعليمات معينة عند تعرضهم لضربة الكيمياوية وهذا الكتاب موقع من اللواء الركن مدير الاستخبارات العسكرية العامة.

٣- الكتاب الصادر من القيادة العامة للقوات المسلحة(أمانة السر) المرقم بالعدد ٣/د/٢٧٠٤/٢/٢٧٠٤ والمؤرخ في تشرين الثاني / ١٩٨٣ والمعنون إلى مديرية الصنف الكيمياوي نسخة منه إلى مديرية الاستخبارات العسكرية موضوعه (استخدام العوامل الكيمياوية) مضمون هذا الكتاب هو الاستفادة من الإنتاج الحالي للعوامل الكيمياوية وبذل كافة الجهود الممكنة للتوصل إلى تصنيع العوامل السامة بكميات كبيرة على ان تكون ذات قدرة تدميرية عالية. موقع من قبل العميد الركن (طالع خليل ارحيم) أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة. نسخة منه إلى مديرية الاستخبارات.

٤- الكتاب الصادر من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بالعدد ش/٣/٢/٣٧٠٩/٤ والمؤرخ في ١٩٨٨/٢٧/١٢/٢٧ المعنون إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة(ش/٣) موضوعه معلومات مضمونه علمنا من مصادرنا(ضياء) مايلي: بعد احتلال العدو الفارسي قسبة حلبجة فإن نواياه ثابتة للقيام بمايلي احتلال سيد صادق والسيطرة على طريق

بنجوين والقيام بتعرض يستهدف دريندخان موقع من قبل العقيد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

٥- الكتاب الصادر من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة بالعدد م/٢/ش/١٦/ق/٤/المؤرخة في ١٩٨٩/١٢/١٩ المعنون إلى منظومة أمن وحماية منشآت التصنيع العسكري موضوعه مقال صحفي عنوانه (ساعدت شركات المانية غربية في بناء منشآت كيميائية) موقع من قبل العميد الركن مدير الاستخبارات العسكرية العامة ك/٧/١٩٨٩.

٦- كتاب صادر من مديرية الأمن العام بالعدد م/ش/ق/٥٢/٩٤٧/المؤرخ في ٢٠٠٢/٤/٧ معنون إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة موضوعه معلومات إشارة إلى كتابكم المرقم ١٣٦٠٢/٤/٤٣/٨ في ٢٠٠٢/٣/٥ ومضمونه لم تسجل لدينا معلومات عن العميلين مداري بحث كتابكم آنفاً موقع من قبل مدير الأمن العام في ٢٠٠٢/٤/٧.

٧- الكتاب الصادر من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة(منظومة استخبارات المنطقة الشرقية) بالعدد ش/١/ق/١٨١/ق/ص/١٦٥٤/والمؤرخ في ١/٤/١٩٨٧ المعنون إلى منظومة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (المعاونية الخاصة) موضوعه معلومات ومضمونه كانت خسائر العدو من الغادة والمسؤولين على قاطع جوارتا و بقت خسائر العدو بالأفراد عند تعرضهم على قاطع جوارتا خلال شهر حزيران ١٩٨٧ بحدود (١٢) ألف قتيل و(١٤٧٠٠) ألف جريح من ضمنهم (٨٥٠٠) ألف موقع من قبل العميد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

٨- الكتاب الصادر من مكتب رئيس أركان الجيش بالعدد(١٨٣) والمؤرخ في ٢٠/٢/١٩٨٨ معنون إلى قيادة الفيلق الأول موضوعه توجيهات مضمونه رسالة ديوان وزارة الدفاع السرية في ١٩٨٨/٣/١٩ والحاقا برسالتنا السرية ٦٦٣ في ١٩٨٨/٣/١٩ ويضوء المناقشة مع قائد فيلقكم وديفه اللواء الركن(سلطان ماشم).

٩- الكتاب الصادر من القيادات العامة للقوات المسلحة(أمانة السن) بالعدد ٣/٢/٢٧٠٢ والمؤرخ في تشرين الثاني/ ١٩٨٣ والمعنون إلى قيادة الفيلق الأول/ قيادة الفيلق الثاني/قيادة الفيلق الثالث/ قيادة الفيلق الرابع وموضوعه استخدام العوامل الكيميائية

والمضمون هذا الكتاب هو أمر السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة تجنب استخدام العوامل الكيميائية حالياً ويفضل عدم اللجوء في هذه الحالة إلى المكاتبات وإذا مادعت الحاجة فيكتب بخط اليد ويوزع مباشرة إلى المعنيين موقع من قبل العميد الركن (طالع خليل رحيم) أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة نسخة منه إلى مديرية الاستخبارات.

١٠- كتاب صادر من مديرية الاستخبارات العسكرية والعامه بالعدد م/١٨/ش/٣/٢٢/٦٤١٤ والمؤرخ في ١٨/٤/١٩٨٧ معنون إلى رئاسة الجمهورية السكرتير موضوعه استخدام العتاد الخاص، لاتساعد الظروف الجوية على استخدام عامل (الزارين) في الوقت الحاضر وتيسر لدينا كميات جديدة من عامل الخردل إلا أن تأثيراته المتوقعة تعتبر معجزة لأنه يطيه التبخر في المناطق الثلجية وهذه الوثيقة موقعة من قبل اللواء الركن مدير الاستخبارات العسكرية العامة.

١١- صورة كتاب رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان/ التبعية برقم ١٧٢٠٥ في ١٧م/١٩٨٩ موقع عن رئيس المجلس التنفيذي (حسين رشيد محمد) مدير الديوان العام والنسخة السفلى من الكتاب عبارة عن كتاب محافظة السليمانية الحكم المحلي/ مديرية الأفراد والشؤون المالية (الأفراد) بالعدد م/١٦/١/٦٩٨٣ في ٢٣/١١/١٩٨٩ اللا رؤساء الدوائر كافة وموضوعه إعادة المفصولين إلى الوظيفة.

١٢- بقرية سرية وفورية من الشرقية إلى م س ع ع /ش/ ٢٠ (خضر رشيد بحري) الرقم/ش/١/١٩٤٩/٥٤٤٩/بنجوين / حلبجة / خورمال والمتضمن علمنا من مصدر درجة الثقة به جيدة تتوزع قطعاً العدو في قاطع حلبجة و خورمال وكما يلي تكبد العدو الخسائر التالية نتيجة الضربة الكيميائية/ج/٢٥٠٠/ قتل وعدد كبير من الجرحى في حلبجة من حرس خميني والمخربين والأهالي.

١٣- الكتاب الصادر من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة- منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بالعدد ش/١/١٩٤٩/٤٢٤ في ١٨/٣/١٩٨٨ معنون إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (مقر المديرية) الموضوع معارك حلبجة ومضمونه أدناه ملاحظاننا عن الأسباب التي

- أدت إلى حدوث ما حصل في قاطع حلبجة وموقع من قبل العقيد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.
- ١٤- كتاب من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة عبارة عن مطالعة داخلية إلى السيد المدير العام الموضوع معارك حلبجة مضمونه كتاب م أ س م الشرقية السري للغاية والشخصي ٤٢٤ في ١٨/أذار/ ١٩٨٨ وموقع من قبل العميد الركن أمين السر الأقدم.
- ١٥- برقية سرية وفورية من ناصح إلى م ه رقم المنشأ ص وقت الانشاء ٣/٢٢ ومضمونه ٢. بالساعة ١٨٢٠ تم تنفيذ ضربة بالقاذفات الانبوية/خاص على قرية سيوسنان م ت (٤٦٩٧) لإسناد عملية الانفال. ٣. الأهداف المقترح معالجتها بالعتاد الخاص بالطائرات ليوم ٣/٢٢ هي ب. وادي ظلم(٠٠١٢) (٩٩٠٨) خورمال ١/١٠٠٠٠٠/١ كاني كروشكان (٨٢٨٨) حلبجة ١/١٠٠٠٠٠ وموقعة من قبل العقيد الركن.
- ١٦- الكتاب الصادر من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية سري للغاية بالعدد س١/أق١/ ٣٤٠٥ في ٢٢/أذار/ ١٩٨٨ إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة م ه الموضوع معلومات ومضمونه علمنا من احد مصادرنا المتعاون(عثمان عبدالله) درجة الثقة به جيدة، مايلي:
يقوم النظام الفارسي حالياً بإخلاء مدينة حلبجة من المواطنين كما قام بنقل جميع المواد من أثاث وآليات إلى داخل إيران وكذلك يقوم بحفر خنادق ووضع اسلاك شائكة حول المواقع والخنادق وموقعة من قبل العقيد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.
- ١٧- الكتاب الصادر من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بالعدد ش٣/أق١/٢٥٥٢ في ٢٧،أذار/ ١٩٨٨ إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (ش٣) الموضوع معلومات والمتضمن بتاريخ ٢٤/أذار/ ١٩٨٨ تم اللقاء بمصدرنا(كارة) وفيمايلي المعلومات التي استخلصناها منه خلال اللقاء ان المصدر المذكور كان يتواجد في حلبجة ونتيجة للضربة الكيميائية على حلبجة وأطرافها فقد قتل وأصيب (١٣٠٠) مسلح من الحرس والسيخ وتتواجد قوة كبيرة من العدو الفارسي في دزلي الإيرانية وكذلك قتل وأصيب مايقارب (١٥٠٠) من أهالي حلبجة وموقعة من قبل العقيد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

موجز لأقوال المتهم (صابر عبدالعزيز حسين) في مرحلة التحقيق:

كان لواء ركن ومدير الاستخبارات العسكرية العامة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨، وأفاد المتهم بحكم عملنا وعمل الاستخبارات في جميع جيوش العالم هو جمع المعلومات عن الطرف المعادي (الأعداء والأعداء المحتملين من خلال مصادرها المختلفة أو (مصادر الاستخبارات) والتي هي اما بشرية أو فنية، فالبشرية والتي هي عبارة من الولاء والمتعاونين كالوحدات الاستخباراتية والميدانية وحسب التسلسل للراتب والوحدات المسكوية وعن طريق ضباط استخبارات الفيلق يعطي المعلومات إلى قائد الفيلق وعندما يرى ان المعلومات تخدم المقر ترفع إلى الجهات العليا. وان التقارير والمعلومات التي نحصل عليها نرسلها إلى رئاسة أركان الجيش ووزارة الدفاع ان كانت معلومات مهمة وتخدم الفرض المنشود، ولمرور فترة طويلة على المعارك الدائرة بين العراق و إيران قبل قصف الكيمياوي على المدينة فأنتي لا أتذكره رفعا بعض التقارير حول الهجوم الإيراني عل مدينة حلبجة واني لست معنيا بما تتخذه رئاسة أركان الجيش بإجراءات كفيلة لصد الهجوم وقد حصلنا على تلك المعلومات بواسطة أجهزتنا ومعدائنا الفنية من رصد تحركات العدو الإيراني للمنطقة.

كما وأفاد المتهم ان الاستخبارات العسكرية وعلى ما أتذكر ولمرور فترة طويلة لالعلاقة لها بقصف مدينة حلبجة سواء كانت بالتوصيات والمقترحات.

كما افاد: انا ليس لي علم بمراجعة الأهالي إلى مسؤولي منطقة المنطقة لإعلامهم بالهجوم الإيراني وان هذا التقرير لا يصل إلينا وإنما يصل إلينا خلاصة للمعلومات النهائية وهي عبارة عن تقرير استخبارات بشكل كتاب موجه إلى رئاسة أركان الجيش وبعد صدور القرار (١٦٠) والصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل لسنة ١٩٨٧ أصبحت منظومة استخبارات المنطقة الشمالية و الشرقية تحت إمرة المتهم (علي حسن المجيد) وان تلك المنظومتين مسؤولتان عن المنطقة الشمالية وان تقاريرهم المتعلقة بالمعلوماتية ترسل إلى الشعبة الثانية و التابعة إلى معاوية ايران والشمال وان الأمور الإدارية تبقى مرتبطة بنا.

وعرض على المتهم التقرير الإستخباراتي المرقم (٢١٢٣-٥-٢١) والمتضمنة في الفقرة السابعة منه (في اليوم التالي لقيام قطعائنا بضرب حلبجة بالعتاد الخاص وصل إليها المدعر

(مير حسين موسوي) رئيس وزراء النظام الفارسي فأجاب المتهم أن الذي يسأل مدير المنظومة عن المصدر الذي حصل على المعلومات أضاف المتهم أنني لم اطلع على هذا الكتاب لكونه معنون إلى الشعبة الثالثة(الشمال) ويدورها ترفع إلى معاون مكتب الاستخبارات الإيرانية الشمالية، وإضافة المتهم أن الاستخبارات لم تقم بتقديم المقترحات للضربة الكيميائية لكون مسؤوليتها هو المعلومات فقط وانني لأعرف فيما إذا قامت قطعاتنا بضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيميائية ولا أعلم فيما إذا قصفت بناءً على أوامر من قبل المتهم(علي حسن المجيد) أو (نزار الخزرجي).

موجز لقرارات المتهم(صابر عبدالعزيز حسين) في مرحلة المحاكمة:

ورد بإفادة المتهم : ماحدث يوم ١٦/٣/١٩٨٨ في(حلبجة) فأنتني كمدير للاستخبارات العسكرية لم أكن على علم أو علاقة بهذا الحدث ولم اقدم أية أفكار أو توصيات أو مقترحات تتعلق به ويشهد الله أنني لم أسمع به إلا بعد وقوعه، ولمعلومات هيئة المحكمة المحترمة فإن مسؤوليتي بهذا العرّوق كما لا يخفى عليكم هي نقل المعلومات التي تحصل عليها دائرتي حسب اختصاصها إلى جهات محددة وأنه ليس من واجباتي الاجتهاد وتجاوز حدود وظيفتي وهذا سياق معتمد لعمل دوائر الاستخبارات العسكرية في كافة جيوش العالم.

كما وأفاد المتهم: أنا كنت احد أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة بحكم كونني مدير الاستخبارات العسكرية، وأنا لم احضر أي اجتماع نوقش فيه موضوع حلبجة ولم أسمع أي اجتماع للقيادة العامة للقوات المسلحة لمناقشة موضوع حلبجة .

كما ورد بإفادة المتهم: سيدي رئيس المحكمة إذا لم أسمع في اجتماع أن العراق هو الذي ضرب ولم يقل لي مسؤولي المباشر ولا رئيس اركان الجيش ولا وزير الدفاع ولا الأشخاص الذين يعملون معي ولم يقدموا لي تقرير يقول أن العراق هو الذي ضرب(حلبجة) فكيف أعرف هذا واتحمل مسؤولية تاريخية أمام المحكمة وأنا لا أريد أن أذاع عن أحد ويذهب إلى الجحيم من صدر أمر بضرب(حلبجة) وأنا غير مسؤول عن هذا الموضوع وأنا لاأتكلم إلا الحقيقة، وأن أستطيع أن أقول إلى هيئة المحكمة مثل الكلام الذي تكلم به الآخرين أنه العميد(نجدت) قال نحن موجودين في غرفة العمليات وجاءنا أمر من الرئاسة

اضربوا (حلبجة) بالسلح الكيمياءى أرسلنا طائرة استطلاع وبعدا أرسلنا طائرة استطلاع أرسلنا طائرات للضربة وبعدها أرسلنا طائرة استطلاع صورت الضربة وعندما شخص يقرأ فده الوثائق ويستمع للشهود يقول العراق ضرب(حلبجة) ولكن حضرتك لاتسالني عن الشيء الذي دار في المحكمة فاسلني على ماحدث في وقته هل علم به أم لااعلم، اما عن وسائل الاعلام فوسائل الاعلام تكلمت كل شيء، وكل جهة تتكلم على اتجاهها فالأمريكان يقولون (إيران) ضربت ومراكز بحوث ودراسات لـ(سي أي أي) يقولون العراق ضرب وإيران ضربت (نزار الخزرجي) في القرص السي دي الموجود لدي يقول العراق ضرب الخردل وإيران ضربت السيانتيد والاثنين ضربوا ويقول طيران الجيش هو الذي ضرب وليس القوة الجوية (طارق العزاوي) يقول القوة الجوية هي التي ضربت و(طارق العزاوي) يقول المسؤول(صدام حسين) و(حميد شعبان) والملازم الطيار الذي عرض امام المحكمة وامامي وكيل المدعين بالحق الشخصي عمل معه مقابلة قال(علي حسن المجيد) لهذه كلها اعرفها في هيئة لمحكمة ، المحكمة هي التي تتوصل بالنتيجة إلى من هو الذي ضرب.

كما أفاد المتهم: لا يوجد في السياقات العسكرية من القيادة العامة للقوات المسلحة إلى لصفرتشكيل ما يسمى في المشاركة في اتخاذ القرار وهذه هي السياقات والكل يسمعونى قادة الجيش العراقي سواء السابقين واللاحقين حيث يوجد شخص صاحب قرار في كل نضبة عسكرية وكل عضو في القيادة العامة للقوات المسلحة عنده صلاحية منصبه وليس له صلاحية بالقيادة العامة للقوات المسلحة حيث يحضرون وكل شخص يمثل دائرته ضمن اختصاصه في كل المستويات والذي يقرر على حضور الاجتماع هو القائد العسكري سواء القائد العام للقوات المسلحة أو أمر اللواء وي طرح موضوع والموجودين نفس المستشارين في القيادة العامة للقوات المسلحة موجودين في الفقرة وموجودين في الفيلق وي طرح موضوع والذي لديه معلومات عن الموضوع بيدي رايه وصاحب القرار هو القائد ولا توجد هناك مشاركة لأن ليس برلمان، أنا أؤكد مرة اخرى للمحكمة انا لم اطلع على الوثائق المرفوعة من المنظومة الشرقية إلى المعاونة الخامسة وشعبها المختصة والمحكمة على علم بهذا الموضوع وانا لو كنت على اطلاع بذلك لكتبت اطلعت.

كما ورد بالإفادة: منظومة الاستخبارات الشرقية أصبحت بعد صدور قرار (١٦) لسنة ١٩٨٧ ترتبط بالمتهم (علي حسن المجيد) لكون الاستخبارات هي إحدى الجهات الأمنية فترتبط مع الجهات الأمنية بـ(علي حسن المجيد) أما الجوانب الإدارية فبقت ترتبط بالاستخبارات العامة.

الرئيس

ب- التكييف القانوني للأفعال المنسوبة للمتهم (صابر عبدالعزيز حسين):

تبوأ المتهم (صابر عبدالعزيز حسين الدوري) منصب مدير الاستخبارات العسكرية العامة وعضو القيادة العامة للقوات المسلحة أثناء وقوع جريمة قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ وما بعدها وسبقت لهذه المحكمة ان وجهت عدة تهم إلى المتهم (صابر عبدالعزيز حسين الدوري) بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٩ عن ارتكابه جرائم ضد الإنسانية وكالاتي:-

أولاً: جريمة انقتل العمد كجريمة ضد الإنسانية وفق احكام المادة(١٢/أ) وبدلالة المادة(١٥/أولاً؛ ثانياً، ثالثاً، ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل .

ثانياً: النقل القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٢/أولاً؛ د) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، وبدلالة المادة(١٥/ثانياً؛ أ، ب، ج، ثالثاً ورابعاً) من قانون المذكور.

ثالثاً: الإخفاء القسري لعدد من الأشخاص المدنيين العزل كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٢/أولاً؛ ط) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، وبدلالة المادة(١٥/أولاً وثانياً) من القانون المذكور.

بعد أن دقت المحكمة إفادات المدعين بالحق الشخصي وشهادات الشهود في مرحلتي التحقيق والمحاكمة والوثائق المتعلقة بجريمة قصف مدينة حلبجة بالمواد الكيماوية بتاريخ

١٦/٣/١٩٨٨ مما أدى إلى وفاة الآلاف من أهالي المدينة ونقل وإخفاء أهالي تلك المدينة إلى منطقتي (كرده جال وبرحوشتر) في محافظة أربيل وإي معتل (نكرة السلطان) في صحراء السماوة مما أدى إلى إلحاق معاناة شديدة بهم وحرمانهم من حريتهم والحماية القانونية وحيث أن المحكمة لم تجد دوراً كافياً للإستخبارات العسكرية العامة بقصف المدينة وبذلك فإن المحكمة ترى عدم ادانة المتهم (صابر عبدالعزيز حسين) عن قصف مدينة حلبجة بالمواد الكيميائية لكون القصف قد تم من قبل القوة الجوية كما لاحظت المحكمة ان الناجين من تلك الضربة وعند عودتهم من جمهورية إيران بعد صدور قرار العفو الخاص بهم (بأهالي مدينة حلبجة) قام الجيش والأجهزة الاستخباراتية العسكرية بإنشاء قبيض عليهم وانقلهم واحتجازهم في مراكز الإعتقال المهيأة مسبقاً لهم في (كرده جال و برحوشتر) و(نكرة السلطان) بدون أمر قضائي أو مسوغ قانوني وبما ان المتهم (صابر عبدالعزيز حسين العزاوي) كان يشغل منصب مدير الاستخبارات العسكرية العامة وعضو لقيادة العامة للقوات المسلحة عام ١٩٨٨ عليه وبحكم المسؤولية القيادية ومركزه الحساس في جمع المعلومات عن مصادره المختلفة بما فيها البشرية والفنية وإيصالها إلى الجهات المعنية مع النوصيات والمقترحات فإنه قد ساهم في ارتكاب جريمة ضد الإنسانية وإن المحكمة لم نعتد بدفعه بأن منظومتي الاستخبارات الشرقية و الشمالية اصبحتا تحت إمرة المتهم (علي حسن المجيد) بموجب القرار المرقم (١٦٠) الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل عام ١٩٨٧ وان تلك المنظومتين مسؤولتان عن المنطقة الشمالية وتقاريرهم المعلوماتية ترسل إلى الشعبة الثانية التابعة إلى معاونة إيران والشمال.

واحتضنت المحكمة ان منظومة الاستخبارات الشرقية وجهت كتابها المرقم (ش/١٢٤/١٩٨٨) في ١٨/٣/١٩٨٨ إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (مقر المديرية) المتضمن ملاحظات عن الاسباب التي أدت إلى حدوث ما حصل في قاطع حلبجة وهذا يعني ان المتهم كان على علم ودراية بما يحدث في المنطقة ولم يتخذ قراراً مناسباً، ولكل ما تقدم كان النقل يتم سراً وإخفاء كذلك من قبل قطعات الجيش ويعلم واشترك الإستخبارات العسكرية عليه فإن الأفعال هذه تشكل جريمة:

أولاً: النقل القسري للسكان المدنيين وفق المادة (١٣/أولاً:د) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وبدلالة المادة (١٥/ثانياً، ثالثاً، ورابعاً) منه. فإن هذه الجريمة تتوفر فيها كافة المتطلبات القانونية ووسائل إثباتها حيث إن أهالي مدينة حلبجة الذين تم أبعادهم كانوا موجودين بصفة مشروعة في المنطقة التي نقلوا منها وكان المتهم (صابر عبدالعزيز حسين الدوري) على علم بالظروف الواقعية التي تثبت مشروعية هذا الوجود وكان هذا السلوك كجزء من هجوم واسع النطاق وجه ضد سكان مدنيين وكان النقل القسري يتم بالإكراه حيث النقل لم يتم بهدف حماية المدنيين وإن القائمين بإلقاء القبض والنقل القسري هم قطعات الجيش واجهزة الاستخبارات العسكرية والأمنية والحزبية وإن أجهزة الاستخبارات العسكرية كانت بإمرة المتهم المذكور اعلاه ولم يتخذ أي إجراء لمنع النقل القسري.

فمتطلبات ووسائل الإثبات هذه الجريمة متوفرة في هذه الدعوى وهي:

١- إلقاء القبض على شخص أو أكثر.

٢- عدم إعطاء معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم.

٣- أن يكون هذا الإحتجاز بدعم من الدولة.

حيث أن المحكمة انه تم إلقاء القبض على عدد كبير من أهالي مدينة حلبجة من قبل رؤوس المتهم ولم يتم إعطاء معلومات عن مصيرهم أو أماكن وجودهم ولا يعرف مصيرهم لحد الآن لذا يكون المتهم (صابر عبدالعزيز الدوري) مسؤولاً عن هاتين الجريمتين حيث كان مديراً للاستخبارات العسكرية العامة وعضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة وإن القائمين بإلقاء القبض والنقل القسري والإخفاء القسري هم من المنسويين إلى هذه الأجهزة وتحت إمرة المتهم المذكور اعلاه ولذلك يكون مسؤولاً وفق المادة (١٥/ رابعاً) (الرئيس مسؤولاً عما يفعله رؤوسيه) .

وإن المتهم لم يمنع وقوع الأفعال ولم يرفع الحالة إلى الجهات المختصة بغية إجراء التحقيق والمحاكمة وأنه كان لديه من الاسباب ما تفيد العلم بأن رؤوسيه قد ارتكبوا هذه الأفعال.

ثبت لهذه المحكمة أن الأفعال الجرمية التي نسب إلى المتهم إرتكابها وشكلت الجرائم ضد الإنسانية وهي:

١- النقل القسري للسكان المدنيين.

٢- الإخفاء القسري للسكان المدنيين.

تلك الأفعال شكلت جرائم ضد الإنسانية وقد ثبتت حصلت القناعة لدى المحكمة بأن الجيش والاستخبارات والأجهزة الأمنية والعربية قامت باعتقال المدنيين من اهالي حلبجة لدى عودتهم من دولة ايران المجاورة أثناء وبعد فترة العفو، وحيث ان المتهم (صابر عبدالعزيز حسين الدوري) هو المسؤول الأعلى عن الاستخبارات العسكرية وكان جزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي موجه ضد سكان مدنيين وكان يعلم أن سلوكه هذا جزء من الهجوم لذا فإن المتهم المذكور قام بارتكاب جرائم تنطبق عليها كافة أركان ومتطلبات الجرائم ضد الإنسانية عليه يكون المتهم (صابر عبدالعزيز الدوري) مسؤولاً جنائياً بموجب مسؤوليته القيادية عن الجريمتين المذكورتين.

الرئيس

قرار الإدانة

تشكلت محكمة الجنائيات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١٧/١٠ برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحمادي) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. ف. ح. د. ح. ا. م. ص. ع. ح. ا) المأذونين بالقضاء بإسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

١- قررت المحكمة ادانة المتهم (صابر عبدالعزيز حسين) عن جريمة النقل القسري كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة (١٢/أولاً/د) وبدلالة المادة ١٥٥-١/أولاً البند ثانياً الفقرات (أ،ب،ج) والبند ثالثاً ورابعاً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل قراراً حضورياً قابلاً للتمييز وصدر القرار بالاكثرية وأقهم علناً بتاريخ ٢٠١٠/١٧/١٠

٢- قررت المحكمة ادانة المتهم (صابر عبدالعزيز حسين) عن جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية وفق المادة(١٢/أولاً/ظ) وبدلالة المادة(١٢/أولاً/ثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل قراراً حضورياً قابلاً للتمييز وصدر القرار بالاكثارية وافهم علنا بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧.

عضو	عضو	عضو	عضو
م. ت. ف.	ح. ر. ح.	ع. ح. ا.	أ. م. ص.

الرئيس

عبد مصطفى الحامى

الرأي المخالف لقرار إدانة المتهم (صابر عبدالعزیز حسین الدوری)

عن جرمی نقل القسری والإخفاء القسری للسكان المدنيين

تمت إدانة المتهم (صابر عبدالعزیز حسین) فی قضية حلبجة بجريمة النقل القسری وإخفاء القسری للسكان المدنيين وفق أحكام المادة (١٣/أولاً: د) والمادة (١٣/أولاً: ط) وبإدانة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وذلك بأكثرية أعضاء الهيئة.

وأعلنت مخالفتي للأسباب التالية:

١- لا يوجد أي دليل سواء وثيقة رسمية أو شكوى أو شهادة تثبت إشراك المتهم بالنقل القسری أو الإخفاء القسری.

٢- أما الوثائق المعروفة من قبل المنظومة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية لاتتعدى كونها معلومات مستقاة من قبل مصادرهما ما بعد الضربة الكيميائية تبين إعداد الضحايا فقط.

٣- إن النقل القسری للأكراد العائدين تم من قبل الجيش وليس من قبل الاستخبارات العسكرية حيث لا يوجد لدى المنظومة الشرقية منتسبين يقومون بهذا العمل.

٤- أما بخصوص علم المتهم بالنقل القسری فإن العلم المجرى لا يشكل جريمة ضد الإنسانية حيث يجب أن يتوفر الفعل مع العلم بأن هناك هجوم واسع النطاق على مجموعة من السكان المدنيين حتى يشكل جريمة دولية.

لهذه الأسباب أرى عدم مسؤولية المتهم (صابر عبدالعزیز الدوری) عن جرمی النقل القسری والإخفاء القسری للسكان المدنيين.

القاضي المخالف

م. ت. ف

قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان (صابر عبدالعزيز حسين)

تشكلت محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٠ برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحماصي) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. ف. ح. ر. ح. أ. م. ص. ع. ح. ا). المأذونين بالقضاء بإسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

أولاً:

١- لعدم كفاية الأدلة ضد المتهم (صابر عبدالعزيز حسين) عن التهمة ضده وفق أحكام المادة (١٢/أولاً/ب) وبدلالة المادة (١٥/ثانياً/أ-ب-ج) والبندين (ثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ قررت المحكمة إلغاء التهمة العوجهه ضده والإفراج عنه وإخلاء سبيله من التوقيف حالاً ما لم يكن موقوفاً أو مطلوباً عن قضية أخرى إستناداً لأحكام المادة (١٨٢/ج) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل صدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وأفهم علناً في ١/صفر/١٤٣١ هـ المصادف ٢٠١٠/١/١٧ م.

٢- حكمت المحكمة حضورياً على المدان (صابر عبدالعزيز حسين) بالسجن (٧) سنوات لارتكابه جريمة النقل القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة (١٢/أولاً/د) وبدلالة المادة (١٥/ثانياً/أ-ب-ج) والبندين (ثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة استناداً لأحكام المادة (٤٧٨) من قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل استناداً بأحكام المادة (٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ وصدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وأفهم علناً في ١/صفر/١٤٣١ هـ المصادف ٢٠١٧/١/١٧ م.

٣- حكمت المحكمة حضورياً على المدان (صابر عبدالعزيز حسين) بالسجن (١٥) سنة لارتكابه جريمة الإخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفقاً لأحكام المادة (١٢/أولاً/ظ وبدلالة المادة (١٥/أولاً وثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفقاً لأحكام المادة (٤٣١) وبدلالة مواد الاشتراك (٤٧،

٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ واستدلالاً بالمادة(٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ وصدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وافهم علناً في ١/صفر/١٤٣٦هـ المصادف ٢٠١٠/١٧/٢٠م.

ثانياً : تنفذ العقوبة الأشد بحق المدان(صابر عبدالعزيز حسين)استناداً لنص المادة ١٤٢ من قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

ثالثاً: عدم احتساب موقفية المدان (صابر عبدالعزيز حسين) كونه مرجحاً تقرير مصيره في هذه القضية كونه موقوف على نمة قضية أخرى.

عضو	عضو	عضو	عضو
أ.م. ص	ع.ح. ١	ع.ح. ٢	م.ت.ف

الرئيس

عبود مصطفى الحمامي

رابعاً : المتهم (فرحان مطلق الجبوري)

أ-الأدلة المتوفرة ضده

ب-موجز لأقوال المشتكين وشهود الإثبات

ورد بإفادة المشتكي(دلير لطيف صادق) في الجلسة السادسة بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٤ انه في يوم ٣/١٦ وفي حدود الساعة(١١.٣٠) كنا نتناول وجبة الغداء وبقية سمعنا نوي انفجار فصعدت إلى السطح لأرى الوضع فوجدت ان صاروخاً أصاب منزل(الحاج فائق) القريب من المسجد الشافعي وبعد ذلك كان القصف من قبل الطائرات مستمراً وبراقت كل (خمسة دقائق) يسقط صاروخ في حدود الساعة (٣) صعدت إلى السطح فلمحت اوراقاً تتناثر في الهواء فوق مقبرة مزار حلجة وترقعتنا ان تكون تلك الاوراق بيانات لأن هذه الحادثة قد حدثت قبل ذلك بسنوات أيضاً وبنفس الحالة أو الظاهرة ولكن بعد ذلك عرفنا بأن هذه الاوراق ترمي لمعرفة اتجاه الريح وقد رأيت الطائرات وهي ترمي الاوراق بعيني إلا أنني لم

اتمكن من قراءتها وعلمت بعد ذلك بأن الأوراق فارغة. وأنا أقول عراقية لأنها كانت تقصفاً باستمرار حتى وصولنا إلى قرية(مورنين) القريبة من الحدود الإيرانية ولو كانت طائرات إيرانية لما قصفت الحدود الإيرانية ولو كانت طائرات إيرانية وحتى عندما دخلنا الأراضي الإيرانية فإن هذه الطائرات كانت مستمراً بالقصف. وأيضاً كنت قد فقدت بصري ولا أرى الأشياء ولذلك لم أستطع أن أرى الأشياء ولم أستطع أن أرى ما يدور حولي فلذلك لم أشاهد الجثث على قارعة الطريق أو في الطريق نحو الحدود ولكن كنت أسمع الحوار بين السائق و من يجلس بجانبه حيث كان يرد أحذر أن هناك جثة أمامك وتكررت هذه العبارة على طول الطريق وبذلك علمت أن هناك جثث على طول الطريق وكذلك بالنسبة للمصابين فلم أستطع رؤيتهم للأسباب التي ذكرتها.

وكما ذكر المشتكي (صلاح الدين محمود مصطفي) في الجلسة التاسعة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٧ أنا شاهدت الطائرات بعيني وقصفتها مدينة حلبجة وكانت اعمدة الدخان تتصاعد وشاهدنا هذه الأعمدة بشكل واضح وأيضاً ضربوا مركز(خورمال) وكانت رائحة العواد الكيماوية اشبه برائحة البيض الفاسد وقد ضربوا(احمدوا) و(لم) وقد شاهدت اناس مصابين بطفوح جلدية على وجوههم والدموع تسيل من عيونهم والبعض كان يضحك منهم وكانت الطائرات العراقية تأتي وتقصفهم والطائرات الإيرانية أيضاً تساعد المصابين من اهالي هذه الناحية.

ذكر الشاهد (عباس عبدالرزاق الكبر) بإفادته في الجلسة الثالثة عشر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٨ مايلي: في يوم ١٩٨٨/٣/١٦ بدأت مجامع عنيفة ومتكررة على مناطق تواجدنا، وفي ذلك اليوم وبالتحديد كنت في قرية (جوخماخ) وكان القصف مركز على هذه القرية، وفي الساعة الرابعة بعد الظهر سمعنا في اجهزة اللاسلكي بأن مدينة (حلبجة) قصفت بالاسلحة الكيماوية وبصورة وحشية وقد ذهب الآلاف من اهالي المدينة ضحية هذا القصف وسمرت المدينة، تحققت في الأمر وبعد ان تأكدت من المعلومات قررت الذهاب إلى المنطقة وكان قرارى قراراً شخصياً وعبر الحدود تمكنت من للوصول إلى مدينة (حلبجة) حوالي الساعة الثانية ظهراً يوم ١٩٨٨/٣/٢٠ وكانت بحوزتي كاميرا فيديو من نوع (ناشيونال A٢) وهي

حاليا محفوظة لدى الأرشيف القومي في وزارة الثقافة لحكومة إقليم كردستان، فور وصولي إلى المدينة بدأت بالتصوير للمشاهد المؤلمة والمفجعة حيث جثث الضحايا في كل شارع ورتاق والبيوت والملاجيء.

٢- الوثائق المادية :-

الأدلة المتوفرة ضد المتهم (فرحان مطلق صالح)

١- الكتاب الصادر من مديرية الإستخبارات العسكرية العامة (مديرية المعدات الفنية) بالعدد ش/١/١/أوالمؤرخ في ١٩٨٨/٣/١ والمعنون إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة موضوعه / معلومات وكان مضمون الكتاب تزويد مديرية الصنف الكيماوي بالمعلومات المذكورة والإجراءات للاستفادة منها في العمل المضاد وهذا الكتاب موقع من قبل العميد الركن (باسل شقيق(علي) مدير المعدات الفنية.

٢- الكتاب الصادر من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة العدد م/ش/٣/٢/٤٧٩٧ والمؤرخ في ٢٧/أذار/ ١٩٨٨ معنون إلى جهاز الخاص موضوعه معلومات ومضمون هذا الكتاب هو توجيه قيادة زمره عملاء ايران مخربها على ان يقوموا بإتباع تعليمات معينة عند تعرضهم لضربة كيماوية وهذا الكتاب موقع من اللواء الركن مدير الاستخبارات العسكرية العامة.

٣- الكتاب الصادر من القيادة العامة للقوات المسلحة (امانة السن) الرقم بالعدد ٣/د/٢٨٠٤ والمؤرخ في تشرين الثاني/ ١٩٨٢ والمعنون إلى مديرية الصنف الكيماوي نسخة منه إلى مديرية الاستخبارات العسكرية موضوعه (استخدام العوامل الكيماوية) مضمون هذا الكتاب هو الاستفادة من الانتاج الحالي للعوامل الكيماوية وبذل كافة الجهود الممكنة للتوصل إلى تصنيع العوامل السامة بكميات كبيرة على ان تكون ذات قدرة تدميرية عالية. موقع من قبل العميد الركن (طالع خليل ارحيم) امين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة، نسخة منه إلى مديرية الإستخبارات.

٤- الكتاب الصادر من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بالعدد ش/٣/٢/٣٧٠٩ والمؤرخ في ٢٧/أذار / ١٩٨٨ المعنون إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (ش/٣)

موضوعه معلومات ومضمونه علمنا من مصادرنا (ضياء) مايلى: بعد احتلال العدو الفارسي قسبة حلجة فإن نواياه ثابتة للقيام بمايلى احتلال سيد صادق والسيطرة على طريق بنجوين والقيام بتعرض يستهدف دريندخان موقع من قبل العقيد الركن مديرمنظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

٥- الكتاب الصادر من مديريةية الإستخبارات العسكرية العامة بالعدد م/٢/ش/١٦/ق/٤/م المؤرخة في ١٩٨٩/١٢/١٩ المعنون إلى منظومة امن وحماية منشآت التصنيع العسكرية موضوعه مقال صحفي عنوانه (ساعدت شركات المانية غربية في بناء منشآت كيميائية) موقع من قبل العميد الركن مدير الأستخبارات العسكرية العامة ٧/ك/١٩٨٩.

٦- كتاب صادر من مديريةية الأمن العام بالعدد م/ش/ق/٥٢/٩٤٧/المؤرخ في ٢٠٠٢/٤/٧ م معنون إلى مديريةية الأستخبارات العسكرية العامة موضوعه معلومات إشارة إلى كتابكم المرقم ٨/٤٣/٤/١٣٦٠ في ٢٠٠٢/٣/٥ ومضمونه لم تسجل لدينا معلومات عن العميلين مداري بحث كتابكم أنفا موقع من قبل مدير الأمن العام في ٢٠٠٢/٤/٧.

٧- الكتاب الصادر من مديريةية الإستخبارات العسكرية العامة (منظومة استخبارات المنطقة الشرقية) بالعدد ش/ق/١/٨١/١٦٥٤/المؤرخ في ٤/أب/١٩٨٧ معنون إلى مديريةية الإستخبارات العسكرية العامة (المعاونية الخاصة) موضوعه معلومات ومضمونه كانت خسائر العدو من القادة والمسؤولين على قاطع جوارتا وبقية خسائر العدو بالأفراد عند تعرضهم على قاطع جوارتا خلال شهر حزيران ١٩٨٧ بحدود (١٢) الف قتيل و(١٤٧٠٠) الف جريح من ضمنهم (٨٥٠٠) الف موقع من قبل العميد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

٨- الكتاب من مكتب رئيس اركان الجيش بالعدد (١٨٣) والمؤرخ في ٢٠/آذار/١٩٨٨ معنون إلى قيادة الفيلق الاول موضوعه توجيهات ومضمونه رسالة ديوان ونذاة للدفاع السرية ١٧٢ في ١٩/٣/١٩٨٨ وإلحاقا برسالتنا السرية ٦٦٣ في ١٩/٣/١٩٨٨ ويضوء المناقشة مع قائد فيلقكم ورديفة اللواء الركن(سلطان ماشم).

٩- الكتاب الصادر من القيادة العامة للقوات المسلحة (امانة السن) بالعدد ٢/د/٢٧٠٢ والمؤرخ في تشرين الثاني/ ١٩٨٣ والمعنون إلى قيادة الفيلق الاول/ قيادة الفيلق الثاني/قيادة الفيلق الثالث/ قيادة الفيلق الرابع وموضوعه استخدام العوامل الكيميائية ومضمونه هذا الكتاب هو أمر من السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة تجنب استخدام لعوامل الكيميائية حالياً ويفضل عدم اللجوء في هذه الحالة إلى المكاتب وإذا مادعت الحاجة فيكتب بخط اليد ويوزع مباشرة إلى المعنيين موقع من قبل المعيد الركن (طالع خليل لرحيم) أمين السر العام للقيادة العامة للقوات المسلحة نسخة منه إلى مديرية الاستخبارات.

١٠- كتاب صادر من مديرية الإستخبارات العسكرية والعامة بالعدد م/١ش/٣ق/٢/٦٤١٤ والمؤرخ في ١٨/ آذار/ ١٩٨٧ معنون إلى رئاسة الجمهورية السكرتير موضوعه استخدام العناد الخاص، لاتساعد الظروف الجوية على استخدام عامل (الزارين) في الوقت الحاضر وتنبس لدينا كميات جيدة من عامل الخردل إلا أن تأثيراته المتوقعة تعتبر معجزة لأنه بطيء التبخر في المناطق الثلجية. وهذه الوثيقة موقعة من قبل اللواء الركن مدير الإستخبارات العسكرية العامة.

١١- صورة كتاب رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان/ التعبئة برقم ١٧٢٠٥ في ١١/٧/ ١٩٨٩ موقع عن رئيس المجلس التنفيذي (حسين رشيد محمد) مدير الديوان العام والنسخة السفلى من الكتاب محافظة السليمانية الحكم المحلي/ مديرية الاقراء والشؤون المالية (الافراد) بالعدد ١/١/٦ / ١٩٨٣ في ٢٣/ ١١/ ١٩٨٩ إلى رؤساء الدوائر كافة وموضوعه اعادة المفصولين إلى الوظيفة.

١٢- برقية سرية وغورية من الشرقية إلى م س ع ع /ش/ ٢٠ (خضر رشيد بحري) الرقم ش/١ق/١٤٤٩/٥ / بنجوين / حلبجة / خورمال والمتضمن علمنا من مصدر درجة الثقة به جيدة تتوزع قطعات العدو في قاطع حلبجة وخورمال وكما يلي تكبد العدو الخسائر التالية نتيجة الضربة الكيميائية /ج/ ٢٥٠٠/ قتيل وعدد كبير من الجرحى في حلبجة من حرس طميني والمخربين والأهالي.

١٣- الكتاب الصادر من مديرية الإستخبارات العسكرية العامة - منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بالعدد ش١/ق١/٤٢٤ في ١٨/٣/١٩٨٨ معنون إلى مديرية الإستخبارات العسكرية العامة (مقر المديرية) الموضوع معارك حلبجة ومضمونه ادناه ملاحظاتنا عن الاسباب التي أدت إلى حدوث ما حصل في قاطع حلبجة وموقع من قبل العقيد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية

١٤- كتاب من مديرية الإستخبارات العسكرية العامة عبارة عن مطالعة داخلية إلى السيد المدير العام الموضوع معارك حلبجة ومضمونه كتاب م أس م الشرقية السري للغاية والشخصي ٤٢٤ في ١٨/ آذار/ ١٩٨٨ وموقع من قبل العميد الركن أمين السر الأقدم.

١٥- برفقية سرية وفورية من ناصح إلى م٥ المنشأ ق ص إنشاء ٢/٢٢ ومضمونه. ٢- الساعة ١٨٢٠ تم تنفيذ ضربة بالقاذات الانبوية/ خاص على قرية سيوسنان م ت (٤٦٩٧) لإسناد عملية الانفال. ٣- الاهداف المقترح معالجتها بالعتاد الخاص بالطائرات ليوم ٢/٢٢ هي ب. وادي ظلم (١٠١٣) (٩٩٠٨) خورمال ١/ ١٠٠٠٠٠ كاني كروشكان (٨٢٨٨) حلبجة ١/١٠٠٠٠ وموقعة من قبل العقيد الركن.

١٦- الكتاب الصادر من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية سري للغاية أبلعد س١/ق١/٣٤٠٥ في ٢٢/ آذار/ ١٩٨٨ إلى مديرية الإستخبارات العسكرية العامة م٥ الموضوع معلومات ومضمونه علمنا من احد مصادرنا المتعاون (عثمان عبدالله) درجة الثقة به جيدة مايلي يقوم النظام الفارسي حالياً بإخلاء مدينة حلبجة من المواطنين كما قام بنقل جميع المواد من اثاث واليات إلى داخل إيران وكذلك يقوم بحفر خنادق ووضع أسلاك شائكة حول المواضع والخنادق من قبل العقيد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

١٧- الكتاب الصادر من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية بالعدد ش٣/ق١/٣٥٥٢ في ٢٧/ آذار/ ١٩٨٨ إلى مديرية الأستخبارات العسكرية العامة (ش٣) الموضوع معلومات والمتمضمّن بتاريخ ٢٤/ آذار/ ١٩٨٨ تم اللقاء بمصدرنا (كاوة) وفيمايلي المعلومات التي استخلصناها منه خلال اللقاء ان المصدر المذكور كان يتواجد في حلبجة ونتيجة للضربة الكيماوية على حلبجة وأطرافها فقد قتل واصيب (١٢٠٠) مسلح من الحرس والبسيج

وتتواجد قوة كبيرة من العدو الفارسي في دزلي الإيرانية وكذلك قتل وأصيب ما يقارب (١٥٠٠) من أهالي حلبجة موقعة من قبل العقيد الركن مدير منظومة استخبارات المنطقة الشرقية.

موجز لأقوال المتهم (فرحان مطلق صالح) في مرحلة التحقيق،

أفاد المتهم أنه كان مديراً لاستخبارات المنطقة الشرقية ومقرها كركوك وبرتية عقيد ركن، وأفاد أن دور المنظومة هو جمع المعلومات عن الأعداء والأعداء المحتملين و الأصدقاء، ومتابعة العمليات العسكرية مع العدو ولتعرف حجم الخسائر في صفوفه، وأن العدو بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ هو دولة إيران، حيث كانت المنظومة تقوم بجمع المعلومات عن الجيش الإيراني، وأن مدينة حلبجة تقع ضمن القاطع الجغرافي لمنظومتها.

وأفاد المتهم أنه في يوم ١٥/٣/١٩٨٨ سقطت مدينة حلبجة بيد القوات الإيرانية والبيشمركة، وفي يوم ١٦/٣/١٩٨٨ علم من الإذاعات أن مدينة حلبجة قصفت بالأسلحة الكيميائية، وأضاف المتهم أن حلبجة تبعد (٨٠) كيلو عن السليمانية وأنه إذا أراد أن يرسل من يتقصى إخبارها فإنه يحتاج إلى خمسة عشر يوماً.

وبسؤال من السيد قاضي التحقيق أنه قد شوهدت تحركات إيرانية قبل تاريخ القصف لمدينة حلبجة لماذا لم يتخذ الإجراءات بحقها من قبل الجيش العراقي فأجاب المتهم أن هذا السؤال يجب أن يوجه للقيادات العسكرية، وأضاف المتهم أن حلبجة سقطت بيد الإيرانيين بتاريخ ١٥/٣/١٩٨٨ وضربت يوم ١٦/٣/١٩٨٨ بالأسلحة الكيميائية أنه سمع بذلك من الإذاعات ولم يكن له أي دور بضرب حلبجة بالأسلحة الكيميائية وأن استعمال هذا السلاح هو محصور برئيس الجمهورية أو من يخوله والذي هو المتهم (علي حسن المجيد) وفقاً للقرار (١٦٠٠).

وعرض على المتهم الكتاب الصادر من منظومة استخبارات المنطقة الشرقية ذي العدد (٥١٠) بتاريخ ٢/٤/١٩٨٨ والمتضمن في الفقرة السابعة (في اليوم التالي لقيام قطعاننا بضرب حلبجة بالعتاد الخاص وصل إليها المدعو (مير حسين موسوي) رئيس وزراء النظام الفارسي وبصحبة المجرم (ملا علي) المسؤول العسكري للحركة الإسلامية في كردستان ومعه صحفيين إيرانيين وكذلك من فرنسا وإيطاليا، وعاد الجميع بعد زيارة المنطقة إلى باوة

الإيرانية فأجاب المتهم انه اطلع على الكتاب وأن مضمونه يعود إلى منظومته و التوقيع يعود له وأضاف المتهم ولكنني غير مسؤول عن جمع المعلومات الواردة فيه لان السياقات تنص على ارسال المعلومات من المصادر كما هي إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة والتي تقوم بأخذ المعلومات الصحيحة وترك الأخرى.

موجز لأقوال المتهم (فرحان مطلق صالح) في مرحلة المحاكمة :

وود بإعادة المتهم: ان صلاحية استخدام السلاح الكيميائي وفي كل دول العالم منوطة بالمقاتل العائد العام للقوات المسلحة وانني أؤكد لكم انني واثق من نفسي بأذن الله وانني لم اعلم بالضربة إلا من خلال وسائل الاعلام ولم أشارك بها ولم أقدم أية معلومات تساعد على القيام بها.

كما أفاد: اما فيما يخص موضوع حلبجة فإنها حالة خاصة ونادرة ولم تكن المنظومة طرفاً فيها لأن العملية منذ سقوط المدينة لحين قصفها استغرقت اقل من اثني عشر ساعة وتم حينها الاعتماد على المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال التصاوير الجوية التي أخذت بالساعة(١١.٣٠) يوم ٣/١٦ وهذا ما سنتطرق اليه لاحقاً علماً بأن المنظومة فقدت الاتصال مع مركز استخبارات حلبجة منذ ٢/١٣ وأصبحوا في عداد المفقودين بالاضافة إلى ان الفيلق قطع الاتصالات السلوكية مع حلبجة قبل سقوطها.

كما أفاد المتهم: اكد الجميع بأن الضربة حصلت يوم ٣/١٦ حيث ان المدينة كانت هادئة يوم ٢/١٥ حالها حال المدن والقرى والقصببات الأخرى وفي ليلة (١٦/١٥) الشهر الثالث سقطت بيد القوات الإيرانية والبيشمركة وفي الساعة(١١.٣٠) قدمت طائرة استطلاع لتصوير المنطقة وبعد ذلك بساعتين جاءت اسراب من الطائرات المقاتلة واستمرت بالقصف إلى الساعة الخامسة مساءً حيث جاءت طائرة استطلاع ثانية لتصوير المنطقة ومعرفة نتائج الضربة وبذلك فإن العملية هي منذ سقوط المدينة لحين قصفها استغرقت اقل من (١٢) ساعة اعلق على هذه النقطة سيدي رئيس المحكمة حيث ترى الالية التي جرت بموجبها في ليلة (١٦/١٥) ووصلت إلى غرفة عمليات القوة الجوية في بغداد معلومات عن طريق المستشار الجوي الموجود في الفيلق الاول مباشرة جاء الامر لخرجوا طائرات تقوم بضرب المعينة

(ولا) لم تكن لهم في البداية معلومات أولية عن حلبجة طبعاً لأن هذه القضية مفاجئة فأخرجوا طائرة استطلاع ذهبت بتصوير المنطقة إلى دائرة الإستخبارات الجوية العديدية الاستخبارات الجوية فيوجد لديها مصورين واجههم تفسير الصور الجوية وتثبيت الأهداف على ضوء الصورة الجوية التي وصلتهم فهذه الأمور تساعدني في نقطتين لأن انا ليس لدي دخل لا في المعلومات التي قبل الضربة وليس لدي علاقة بحجم الخسائر للضربة لأنه بعد مدة أسبوع وصلت لي المعلومات ان حجم الخسائر (فلان شيء) و(فلان شيء) فالمسألة أصبحت واضحة لا يوجد فيها أي لبس.

كما افاد المتهم: ان القوة الجوية هي التي نفذت الواجب وليس طيران الجيش.
ورد بإفادة المتهم: ان المنظومة هي مصدر يصب في المركز ولا علاقة لها بالقواعد الجوية وان المقصود بالمركز مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، كما افاد بأن قيادة القوة الجوية ترتبط بالقيادة العامة للقوات المسلحة هذه الأقوال جاءت متطابقة مع أقوال المتهم الهارب المقدم الطيار(طارق العزاوي) الذي افاد بأن طائرات الهجوم الأرضي تستلم الأوامر من غرفة عمليات القوة الجوية والأخيرة تتلقى الأوامر من القيادة العامة للقوات المسلحة وان المسؤولين عن الضربة(ضرب حلبجة) هم(صدام حسين) وقاد القوة الجوية(حميد شعبان) على حد قوله وقد ورد في افادته انه اثناء تكريم مجموعة من الطيارين وكان هو احدهم تحدث أمر قاعدة الحرية في كركوك العميد الركن الطيار(محمد أحمد مطلوب) وطلب تكريم المهندسين و الفنيين وضباط الأسلحة الجوية لكنهم قاموا بجهد كبير بعد ان جاء امر تسليح الطائرات بالعتاد التقليدي والخاص حيث تمكنوا من انجاز المهمة خلال ساعة واحدة فالتفت(صدام حسين) إلى (عدنان خير الله) وزير الدفاع آنذاك وقال له (إحننا موكلنا ماسويتناها) بالحرف الواحد وهذا يعني ان الأمر كان محصوراً ضمن نطاق حلقة ضيقة من القيادة قد لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة واعتقد ان هذا الكلام دليل قاطع على عدم معرفتي بما حصل في حلبجة لان الأمر محصور ضمن القيادة العليا فكيف يتسنى لمقدم ركن في كركوك ان يعرف ما حصل وانتم تعرفون بعده عن القيادة حسب السلم الهرمي للوظيفة دون الخوض في التفاصيل يعني سيدي رئيس المحكمة تأتي إلى ارتباط المنظومة فهي ترتبط

بالشعبة الثالثة والشعبة الثالثة ترتبط بالمعانية الخامسة والمعانية الخامسة ترتبط بمديرية الاستخبارات فالمدينة ليلاً سقطت وضربت صباحاً يعني هذه السلسلة الطويلة هل من المعقول إذا كان مدير الاستخبارات على علم بالضرورة بإخبار المعاون الخاص والمعارن الخامس يقوم بإخبار مدير الشعبة يقوم بعدها بإخباري انا في كركوك اعتقد مسألة المنطق لايقبل بها.

الرئيس

ب- التكليف القانوني للأفعال المنسوبة للمتهم (فرحان مطلق صالح):
أولاً: جريمة النقل القسري للسكان كجريمة ضد الإنسانية:

بعد تدقيق المحكمة لإفادات المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود والأدلة والوثائق حيث كان المتهم (فرحان مطلق صالح) يشغل منصب وزيراً لمنظومة الاستخبارات الشرقية أثناء تصف حلبجة بالسلاح الكيميائي والفترة التي تلتها وإن مراكز الاستخبارات للوحدات العسكرية في قاطع الفيلق الأول تكون من ضمن اختصاصها وتابعة للمنظومة وتحت إمرة المتهم (فرحان مطلق صالح) ويدورها تتبع إلى مكتب تنظيم الشمال مع بقية أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والحزبية بموجب القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ الصادر من مجلس قيادة الثورة المنحل. وبعد عودة المئات من العوائل الناجين من القصف الكيميائي لمدينة حلبجة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٨ من دولة إيران المجاورة وعن طريق المنفذ الحدودي (طويلة) أثناء فترة العفو الصادر اليهم قامت القطعات العسكرية وبمشاركة الاجهزة الاستخباراتية والأمنية والحزبية بنقل تلك العوائل إلى مراكز الاعتقال والاحتجاز مثل (نكرة السلطان وبرحشتر، وكردة جال) وثبت ذلك من خلال افادات المشتكين والشهود المدونة إقاداتهم في دروي التحقيق والمحاكمة بواسطة سيارات عسكرية وإن تلك المراكز كانت معدة مسبقاً لهم لهذا الغرض والتي كانت تفتقر إلى أبسط مستلزمات الحياة المعيشية والطبية ومنع الأهالي من العودة إلى مدينتهم حيث دمرت وحرقت منازلهم، وخلال فترة الاحتجاز تعرضوا إلى شس

أنواع التعذيب البدني والنفسي ونتيجة لذلك تولي المئات منهم في المجمعات القسرية بسبب الظروف السيئة التي مروا بها، عليه ثبت للمحكمة ان المتهم (فرحان مطلق صالح) اشترك بصفته الشخصية وبالاشتراك مع آخرين في تنفيذ خطة جنائية مشتركة وساهم بقصد بنقل السكان المدنيين قسراً.

ثانياً: جريمة الاخفاء القسري كجريمة ضد الانسانية

بعد تحقيق المحكمة لإفادات المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود والأدلة والوثائق بأن المتهم (فرحان مطلق صالح) كان مديراً لمنظومة الاستخبارات الشرقية في القطاع الشمالي فبعد تعرض مدينة حلبجة إلى القصف الكيمياءري من قبل القيادة العامة للقوات المسلحة بتاريخ ١٦/٢/١٩٨٨ فلجأ الناجين وفروا نحو دولة إيران وبعد مرور أشهر أصدرت الحكومة العراقية عفواً خاصاً لأهالي وعلى ضوء ذلك عادت المئات من العوائل إلى العراق ولدى الصود العراقية الإيرانية اعتقلوا جميع الأهالي من قبل القطعات العسكرية ومن ضمن تلك القطعات الاجهزة الاستخباراتية والحزبية والأمنية و ثبت ذلك من خلال ما ورد بإفادات المشتكين والشهود المدونة في دوري التحقيق والمحاكمة الجارية وبما ان الاستخبارات العسكرية تكون تابعة وضمن مسؤوليات المتهم (فرحان مطلق صالح) باعتباره مديراً لمنظومة الاستخبارات الشرقية المتواجدة في المنطقة وبالمساهمة مع الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية والحزبية ساهمت بشكل فعال مع بقية القطعات الاخرى والذي بدوره تلقى لوامر وتعليمات من مكتب تنظيم الشمال بقيادة المتهم (علي حسن المجيد) كون ان جميع الأجهزة الاستخباراتية والحزبية والمحافظين والقطعات العسكرية تحت امرة وصلاحيات المتهم (علي حسن المجيد) استناداً إلى القرار (١٦٠) لسنة ١٩٨٧ المنحل وكذلك كتاب مكتب تنظيم الشمال بالعدد ٣٦٥٠/٥٨ المؤرخ في ١٩٨٧/٦/٣ (سري للغاية والشخصي) المتضمن (ان جميع قيادات الحزب والفيالق ومديريات الأمن والمخابرات ومنظومة الاستخبارات تكون تابعة لها))، عليه فإن تلك القطعات قامت بتنفيذ سياسة أو خطة جنائية مشتركة مع المتهمين الآخرين ضد السكان المدنيين العائنين بنقلهم إلى الأماكن المخصصة لهم ومن ثم اختفائهم ولايزالون مجهولي المصير لحد الآن وان المتهم (فرحان مطلق صالح) على علم

ودراية لما حصل لهؤلاء الضحايا وأنه لا يزال يرفض الاعتراف بمصير هؤلاء الضحايا أو تقديم أية معلومات عنهم وذلك بهدف حرمانهم من الحماية القانونية، فإن المتهم (فرحان مطلق صالح) لشارك بصفته الشخصية وبالإشتراك مع المتهمين الآخرين في تنفيذ خطة جنائية مشتركة وسامم بقصد وهدف مشترك تعمد وأمر بإخفاء الأشخاص قسراً.

قرار الإدانة

تشكلت محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحماوي) وعضوية القضاة كل من (م. ت. ف. ح. ر. أ. م. م. ع. ح. م. ح. م.) المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

١- قررت المحكمة إدانة المتهم (فرحان مطلق صالح) عن جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية وفقاً لأحكام المادة (١٢/أولاً- ظ) وبدلالة المادة (١٥/أولاً/ ثانياً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وصدر القرار بالأكثرية وإفهم علناً بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧.

عضو	عضو	عضو	عضو
أ. م. ص	ع. ح. م. ح.	ح. ر. ح	م. ت. ف
	مخالف		مخالف

الرئيس

عبود مصطفى الحماوي

الرأي المخالف بالنسبة لإدانة المتهمين (صابر عبدالعزيز حسين النوري و فرحان مطلق صالح الجبوري):

أخالف ما ذهب إليه الأكثرية بالنسبة لإدانة المتهمين (صابر عبدالعزيز حسين النوري و فرحان مطلق صالح الجبوري) للأسباب التالية:

الأصل في الحكم الذي تصدره المحكمة يجب أن يصدر وهو مبني على وجدانها وضميرها. وأن تكون الإجراءات التي باشرتها قد توصلت إلى مخاطبة الوجدان والضمير. ولذا فإن التحقيق القضائي الذي تجره المحكمة. يجب إحاطته بقواعد وإجراءات تضمن لظنئان الخصوم والرأي العام إلى التحقيق القضائي الذي أجرته. والذي يعتبر من عناصر لدعوى الأساسية التي يتزود بها القاضي في تكوين عقيدته. وفي هذه القضية وفي ضوء ما منكره اعلاه ومن خلال المحاكمة والتدقيق لم تفرز تلك التحقيقات الابتدائية والقضائية إلى مايشير إلى اشتراك أو تحريض المتهمين (صابر عبدالعزيز حسين النوري و فرحان مطلق صالح الجبوري) بضرب مدينة حلبجة في العناد الخاص. أو التسبب في جرائم القتل العمد- الإخلاء والنقل القسريين، وسواء في الشهادات التي استمعت لها المحكمة أو في التحقيق الابتدائي، حيث جاءت خالية من ذكر أسماء المتهمين. وكانت تؤكد على ضلوع العراق بالضربة الكيميائية والتطرق إلى ما خلفته تلك الضربة من دمار للأشخاص والممتلكات. أما بالنسبة إلى الوثائق فلم تتعدى معلومات صادرة من المنظومة الشرقية للاستخبارات العسكرية تخاطب فيها مرجعيتها للاستخبارات العامة وتمددها بمعلومات تتضمن الضائحات التي لحقت بالمدينة وسكانها ويفهم من خلالها ضلوع العراق بالضربة الكيميائية وكانت مطابقة لأقوال الشهود والمشتكين الذين استمعت لهم المحكمة إنشاء المحاكمة. وأن تلك الشهادات والشكاوي وماتضمنته الوثائق غير كافية لإدانة المتهمين بل بالعكس قد جاءت لصالحها لرفع اللبس والغموض الذي احاط بالقضية.. أما إفتراض مشاركتها أو تحريضها على الضربة يكون مخالفة قانونية موصومة بالاعابة حيث لايجوز للقاضي أن يبني عقيدته القانونية على الافتراض وأن لايحكم بعمله الشخصي الذي يستقيه من خارج القضاء لاسيما إذا انصب هذا العلم على واقعة معينة وأن لايجمع بين صفة الشاهد وسلطة

الحكم- وأن تكون قناعته مبنية على أدلة صحيحة- وأن لا يستند في تكوين قناعته على أدلة مستمدة من إجراءات غير صحيحة والدليل الذي تسفر عنه إجراءات باطلة يكون باطلاً. ولا يصح أن تستند عليها المحكمة في حكمها. كما أن الشهادة التي ترقى إلى الدليل هي التي تتضمن معلومات أو وقائع أدركها الشاهد بإحدى حواسه الخمسة المادة (١٦٩) أصول جزائية. يضارع ذلك عدم وجود شكاوي أو شهادات أو وثائق تدين المتهمين ما عدا بعض الوثائق الصادر من المنظومة الشرقية للاستخبارات العسكرية الموجهة إلى بعض أقسام المديرية العامة من قبل المتهم (فرحان مطلق صالح) تتناول نتائج الضربة والإضرار التي خلفتها ودور العراق فيها. وبعد هذا فتكون القضية مجردة من الدليل بالنسبة إلى المتهمين المذكورين. وإن ما ذهب إليه الأكثرية من أدلة لتجريم المتهمين يشوبها الشك ويكتنفها الغموض وأنها لا تكفي لأدانتهم مادام الشك ينبغي أن يفسر لصالح المتهم. فإذا كان الحكم بعد أن تبين واقعة الدعوى وذكر أدلة الإثبات فيها ورجحت المحكمة الأدلة المقدمة فإن قرارها يكون معيياً. كما في هذه القضية لكون الأحكام تبنى على الجزم واليقين لا على الشك والاحتمال...!

مما يعد قيداً على حرية المحكمة في تكوين قناعتها أو ما قد ينص عليه القانون من الزام المحكمة بالاعتماد على دليل معين في إثبات الواقعة مثال الحالة التي نصت عليها المادة (٢٢١) أصول جزائية من أنه ((تعتبر المحاضر والتقارير والكتب الرسمية التي يحررها الموظفون والمستخدمون المختصون بالمخالفات حجة بالنسبة للوقائع التي اشتملت عليها وللمحكمة أن تتخذها سبباً للحكم دون أن تكون ملزمة بالتحقيق عن صحتها)). مما يثبت من خلال ذلك هو أن المناصب وحدها لم تكن من ضمن أدلة الإثبات وأنها لا تكفي لإدانة المتهمين عن جرائم القتل والنقل والإخفاء القسرين كجريمة ضد الإنسانية. ولما كانت المحكمة وهي في معرض انتقاء المعلومات المتعلقة بوقائع الدعوى يجب أن لاتلجأ إلى المصادر التي اعتمدها المشرع أساساً للحكم والتي كانت قد اطمأنت إليها. وقد نصت المادة (٢١٣) أصول جزائية حيث جاء فيها (تحكم المحكمة في الدعوى بناءً على قناعتها التي تكونت لديها من الأدلة المقدمة في أي دور من ادوار التحقيق والمحاكمة وهي (الإتراء-

الشهادة- محاضر التحقيق-القرائن- المحاضر و الكشوف الرسمية- تقارير الخبراء
الفنيين- الأدلة الأخرى المقررة قانونياً) وعلى عكس ما ذهب إليه الأكثورية.

وعليه ومن كل ما تقدم وبرغم من مسؤوليات المتهمين كل من (صابر عبدالعزيز حسين
لدوري وفرحان مطلق صالح الجبوري) لم يثبت للمحكمة من خلال التحقيق الابتدائي
والمحاكمة، ومن خلال الشهادات والشكاوي والوثائق أنهما قد اشتركا في ضرب مدينة حلبجة
بالعناد الخاص. لكون ذلك من صلاحيات القائد العام. وان الاستخدام والتوقيت والسيطرة
على العملية أمور تعود أيضاً إلى القائد العام (المدان صدام حسين) حسبما توصلت اليه
لمحكمة من التحقيق القضائي والمحاكمة. وما ورد على السنة القادة والوثائق المقروءة
والعلاقة للمتهمين بمضمون الضربة ونتائجها من قتل عمد، وإخفاء ونقل قسريين كجرائم
ضد الإنسانية، لضعف الأدلة ان لم يكن انعدامها. حيث ان كل الوثائق التي صدرت من
مديرية المنظومة كانت بعد الضربة. وان الشك والافتراض غير المعززين بالدليل يكونا
لصالح المتهمين طبقاً للقاعدة التي تقول (ان الشك يفسر لمصلحة المتهم) وان لا يستند
القاضي في قناعته على أدلة مستمدة من إجراءات غير صحيحة. وان لا يجمع بين صفة الشاهد
وسلطة الحكم وان لا يستند على الدليل الذي تسفر عنه إجراءات باطلة. فسوف يكون باطلاً
ولا يصح ان تستند عليه المحكمة في حكمها وانها لا تستطيع الركون إلى القناعة بأن المتهم قد
ارتكب فعلاً أو امر بارتكاب فعل يشكل جريمة ضد الإنسانية. أو قدم العون او المساعدة
للمتهمين الآخرين الذين ارتكبوا جرائم ضد الإنسانية بحق السكان المدنيين في مدينة حلبجة
، والعلاقة السببية بين الفعل والنتيجة غير متكاملة. رغم أهمية وطبيعة المتهمين وخطورة
مسؤولياتهم غير إنهما لا علاقة لهما بموضوع استخدام العتاد الخاص والذي استعماله
محصود بالمدان صدام حسين باعتباره القائد العام. كما ان استخدامه والسيطرة على
العملية أمور تعود إلى القائد أيضاً حسبما أظهرته المحاكمات وأقوال بعض القادة ووسائل
النشر المقروءة كما اسلفت....!

وعليه فإن الأدلة المتوفرة في القضية لاتكفي لإدانة المتهم (صابر عبدالعزيز
الدوري) ومرؤسه المتهم (فرحان مطلق الجبوري) عن التهم المنسوبة اليهما وفق أحكام

المادة (١٢/أولاً :- أ-د-ط) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ مما يتطلب الافراج عنهما استناداً لأحكام المادة (١٨٢/ج) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ الممدول. وإخلاء سبيلهما من التوقيف ما لم يكونا مطلوبين عن سبب آخر، وربط مخالفتي هذه مع القرار لتكون جزءاً منه.

القاضي المخالف

٢٠٤ - ٢٠٣ - ٢٠٤

الراي المخالف لإدانة المتهم (فرحان مطلق صالح) عن جرمي النقل القسري والإخفاء القسري للسكان المدنيين

تمت إدانة المتهم (فرحان مطلق صالح) في قضية حلبجة بجريمة النقل القسري والإخفاء القسري للسكان المدنيين وفق احكام المادة (١٢/أولاً:د) والمادة(١٢/أولاً: ط) وبدلالة المادة (١٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وذلك بأكثرية أعضاء الهيئة.

وأعلنت مخالفتي للأسباب التالية:

٥- لا يوجد أي دليل سواء وثيقة رسمية أو شكوى أو شهادة تثبت إشترك المتهم بالنقل القسري أو الاخفاء القسري.

٦- أما الوثائق المرفوعة من قبل المنظومة الشرقية إلى مديرية الاستخبارات العسكرية لاتتمدي كونها معلومات مستقاة من قبل مصادرها ما بعد الضرورية الكيميائية تبين أعداد الضحايا فقط.

٧- أن النقل القسري للاكراد العائدين تم من قبل الجيش وليس من قبل الاستخبارات العسكرية حيث لا يوجد لدى المنظومة الشرقية منتسبين يقومون بهذا العمل.

٨- اما بخصوص علم المتهم بالنقل القسري فإن العلم المجرد لايشكل جريمة ضد الإنسانية حيث يجب ان يتوفر الفعل مع العلم بأن هناك هجوم واسع النطاق على مجموعة من السكان المدنيين حتى يشكل جريمة دولية.

لهذه الاسباب ارى عدم مسؤولية المتهم(فرحان مطلق صالح) عن جريمتي النقل القسري والإخفاء القسري للسكان المدنيين.

القاضي المخالف

م. ت. ف

قرار الحكم بالعقوبة بحق المدان (فرحان مطلق صالح)

تشكلت محكمة الجنائيات الثانية في المحكمة قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١٧/١٧/٢٠ برئاسة القاضي (عبود مصطفى الحاموي) وعضوية السادة القضاة كل من (م. ت. ف ، ح. ح. ر ، آ. م. ص ، ع. ح. ح. م) المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

ولاً: لعدم كفاية الادلة ضد المتهم (فرحان مطلق صالح) عن التهمة الموجهة ضده وفق أحكام المادة(١٢/أولاً / أ) وبدلالة المادة(١٥/ثانياً/أ-ب-ج) والبند (ثالثاً و رابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل قررت المحكمة الغاء التهمة الموجهة ضده والإفراج عنه وإخلاء سبيله من التوقيف حالاً ما لم يكن موقوفاً او مطلوباً عن قضية اخرى استناداً لأحكام المادة(١٨٢/ج) من أصول محاكمات الجزائية رقم(٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدل صدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتمييز وافهم علنا في ١٥/٤٣١١٥ هـ المصادف ١٧/١٠/٢٠١٧م.

ثانياً: حكمت المحكمة حضورياً على المدان (فرحان مطلق صالح) بالسجن (٧) سنوات لارتكابه جريمة النقل القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة(١٢/أولاً/د) وبدلالة المادة (١٥/ثانياً/أ-ب-ج والبند(ثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة

الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وحددت العقوبة استناداً لأحكام المادة(٤٧٨) من قانون العقوبات رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل استدلالاً بأحكام المادة(٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل وبدلالة مواد الاشتراك(٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ وصدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتعميم وافهم علنا في ١/ صفر/١٤٣١ هـ المصادف ١٧/١/٢٠١٠م.

ثالثاً: حكمت المحكمة حضورياً على (فرحان مطلق صالح) بالسجن(١٠) سنوات لارتكابه جريمة الإخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وفقاً لأحكام المادة(١٣/أولاً/نظ) وبدلالة المادة(١٥/أولاً وثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٥ وحددت العقوبة وفقاً لأحكام المادة(٤٢١) وبدلالة مواد الاشتراك(٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل واستدلالاً بالمادة(٢٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥ وصدر القرار بالاتفاق حكماً حضورياً قابلاً للتعميم وافهم علنا في ١/صفر/ ١٤٣١ هـ المصادف ١٧/١/٢٠١٠م.

رابعاً: تنفذ العقوبة الأشد بحق المدان (فرحان مطلق صالح) استناداً لنص المادة (١٤٢) من قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل.

خامساً: عدم احتساب موقوفة المدان (فرحان مطلق صالح) كونه مرجأ تقرير مصيره في هذه القضية كونه موقوف على نمة قضية أخرى.

عضو	عضو	عضو	عضو
أ. م. ص	ع. ح. ح. م	ح. ر. ح	م. ت. ف

الرئيس

عبود مصطفى الحمامي

أحكام عامة

- ١- للمدعين بالحق المدني مراجعة المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض عن الإضرار التي لحقت بهم جراء الجرائم المرتكبة ضدهم.
- ٢- تفتاح محكمة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا لغرض اتخاذ الإجراءات القانونية بحث المتهمين الوارد ذكرهم في الوثائق وسير التحقيق والمحاكمة والواردة اسمائهم في القوائم المرفقة.
- ٣- يتم تحديد أتعاب المحاماة المنتدبين عن المتهمين وفق الضوابط المتفق عليها مع مكتب الدفاع في المحكمة. صدر القرار حضورياً بالاتفاق قبلاً للتمييز وأفهم علناً في ٢٠١٧/١/٢٠.

عضو	عضو	عضو	عضو
م. ت. ف	ح. ر. ح	ع. ح. ح. ح	أ. م. ص

الرئيس

عبود مصطفى الحمامي

بعد النطق بالحكم:

لم نتفاجأ بقرار الحكم لأننا كنا ننتظر الإدانة لكن الذي فاجأنا أن قرار الحكم جاء مخففاً للمتهمين (سلطان هاشم) و(صابر عبدالعزيز الدوري) و(فرحان مطلق الجبوري) إستلمنا نسخة من قرار الحكم وقمنا بدراسته واتمعن فيه بعمق وركزنا على تكييف الجريمة وقرار الإدانة وقرار الحكم وتحفظات بعض السادة القضاة أثارت دهشتنا وإستغرابنا، وكان بعض وسائل الإعلام الكوردية تناولت القضية وقرار الحكم بصورة غير دقيقة حيث صررت القرار بأنه لايفيد شيئاً وأن إتهام لزام النظام السابق بالجريمة ضد الإنسانية لايجمل قيمة قانونية وإلى آخره من الإتهامات. دون أن تكون لدى هذه الوسائل الاعلامية معلومة قانونية دقيقة حول التمييز بين الجريمة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وهي مسألة قانونية يحق وتستعصى أحياناً على بعض القانونيين، عليه فإن المسألة كانت تحتاج إلى قراءة متأنية وعميقة وهادئة بعيداً عن هذه الفوضى الإعلامية. وقمنا بكتابة لائحة تمييزية تدخل في صميم التكييف القانوني لقرار المحكمة وسقنا الأدلة والبراهين على هذه المسألة، وكانت لائحتنا الإتهامية الأولى حصينة وقوية من هذه الناحية لكن المحكمة لم تأخذ ببعضها، رغم أنها إستندت إليها كثيراً في كيفية سرد بعضها وموادها وإستنباط القصد الجرمي والخ...

قدمنا لائحتنا التمييزية في ٢٧/١/٢٠١٠ إلى الهيئة التمييزية وطلبنا فيها تشديد الحكم على المتهمين وتغيير الوصف القانوني للجريمة من (الجريمة ضد الإنسانية إلى الإبادة الجماعية) مع الإحتفاظ بحق التعويض. وعلى الجانب الآخر كان السيد المدعي العام منشغلاً بتقديم الطعن التمييزي للقرار المذكور. حيث قدم لائحته التمييزية بتاريخ ٢٥/١/٢٠١٠ فيمايلي نص لائحته:

اللائحة التمييزية لرئاسة الإدعاء العام في قضية حلبجة،

بسم الله الرحمن الرحيم

The Iraqi high Tribunal

المحكمة الجنائية العراقية العليا

رئاسة هيئة الإدعاء العام

Bagdad – Iraq

بغداد - العراق

السيد رئيس الهيئة التمييزية في المحكمة الجنائية العراقية العليا المحترم

العمير / رئيس هيئة الإدعاء العام في قضية حلبجة

العمير عليه / قرار المحكمة الجنائية الثانية

جهة التمييز:

بتأريخ ٢٠١٠/١/١٧ أصدرت محكمة الجنايات الثانية قرارها المرقم المرقم ٢/٤/الثانية/٢٠٠٨ القاضي بالحكم على المدانين بأحكام خفيفة والإفراج عنهم عن بعض لثهم وتكليف الجرائم المرتكبة بما يخالف واقع ارتكابها وحيث أن القرار مخالف للقانون وأحدث صدمة في نفوس الهيئة الإجتماعية ومنهم الضحايا لذا بادرنا الى الطعن به تمييزاً ضمن المدة القانونية للأسباب الآتي بيانها:

أولاً: نوجه عنايتكم الكريمة للإطلاع على مطالعة هيئة الإدعاء العام في قضية حلبجة المقدمة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١٣ ونرجو مخلصين قراءتها قراءة متأنية.

ثانياً: إن المحكمة المحترمة كانت قد جازت الصواب في إعطاء النصف القانوني السليم للجرائم المرتكبة بحق مدينة حلبجة المذبوحة من وريدها الى وريدها واختزلت الجرائم المرتكبة بجرائم ضد الإنسانية فقط ناسية أو متناسية ان النصف والمتتبع لأحداث حلبجة يدعي أن الجرائم المرتكبة بحقها تنضوي تحت عنوان جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية بدليل أن كل المتطلبات القانونية وعناصر إثبات جريمة الإبادة الجماعية التي وضعتها المحاكم الدولية متوفرة في جرائم حلبجة والتي تعني إهلاك هذه الجماعة القومية بصفتها هذه إهلاكاً كلياً أو جزئياً، فقصص الضحايا لكونهم من الأكراد، ومتابعة الطائرات للمجاميع الهاربة من الموت الذي حل بالمدينة، والنمط المنهجي لقصص الطائرات وتكراره، والتنظيم في نوعية الأسلحة، والتنظيم في نمط وأسلوب الجرائم، وكون القاطنين في المدينة هم من الأكراد، يحتفظون بجنسية عامة، ولغة عامة، وثقافة عامة، ومشاركتهم جميعاً في ملامح

وراثية، ويسكنون منطقة جغرافية معلومة ومشاركتهم في ديانة واحدة، كما أن قيام المتهمين بفصل الرجال عن أفراد العائلة الأخرى أدى الى تزيق العائلة خصوصاً العوائل المنقولة قسراً الى نكرة السلمان كما لا يوجد ما يشير الى قيام المتهمين بمنع هذا القتل أو النقل القسري الجماعي. وقد توجت عناصر إثبات هذه الجريمة أي جريمة الإبادة الجماعية بتصريح المدان علي حسن المجيد لوفد أهالي من حلبجة بقوله (إنني ضربت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية... تصورنا عدم بقاء حي فيها إنسانا كان أو حيوانا أو نباتاً... وقد ضربتكم بشكل لا يفرج منكم أحد على قيد الحياة وإنني أتعجب من بقائكم أحياء) إن هذا التصريح الذي تشتم منه رائحة تزكم الأنوف وتفوح منه ثوافر النية والرغبة في ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وإن كل هذه المتطلبات وعناصر إثباتها تؤشر الى نوع الجريمة المركبة وكونها من جرائم الإبادة الجماعية لهذا نرى ان هذا التكييف القانوني السليم يستتبعه بالضرورة النطق بالحكم وفق المادة ١١ أولاً من قانون المحكمة وليس وفق المادة ١٢ أولاً من القانون ولا يفوت هيئة الإعدام العام أن تبين لهيئتنا التمييزية الموقرة أن هناك بعضاً من يضع تفسيراً من عندياته لجريمة الإبادة الجماعية ويقول إذا كان هدف الحاكمين إبادة الكرد فلماذا لا يعمدون الى ضرب المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة كمدينة أربيل أو السليمانية مثلاً كونها تحوي مجاميع كبيرة من الأكراد وفي ذلك مجانية للمنطق السليم حيث أنه من غير الممكن أن تقوم السلطة الحاكمة بقصف وإبادة الأكراد دفعة واحدة بل هناك سياسة منظمة ومدروسة تنفذ على فترات مقدرة تقديراً دقيقاً.

ثالثاً: إن الأحكام الصادرة لم تطفيء حرقه وحسرة وألم ذوي الضحايا والشهداء في قلوبهم فالآلاف من الضحايا لازالت ذكرتهم تخترن الصور المأساوية التي أحدثتها الآلة العسكرية وتسميها لآلاف الشهداء والمصابين الذين تعرضوا للموت بالغازات السامة حتى أن كثيراً من المشاهدات قد أفادوا بأنهم كثيراً ما وجدوا عوائل متعددة أزهقت أرواحها وهي في حالة تناول الطعام أو النوم أو ماشابه وكان لسان حال هؤلاء جميعاً يقول هذه هي الأحكام الصادرة يرى وكأن هذه الآلاف من الضحايا التي واجهت حتفها وكأنها ليست نتاجاً لفعل المدانين بل إن خالقهم سبحانه وتعالى أرسل عليهم طيراً أبابيل فاخترقت هذه المجاميع وأصبحت تملأ الملاهيء فجعلهم كعصف مأكول. فمن ملاحظتنا للأحكام فإننا نجد أن المحكمة المحترمة كانت قد حكمت على المدان علي حسن المجيد بالإعدام وفق

أحكام المادة ١٢ أولاً أي جريمة القتل وبدلالة مواد الإشتراك ٤٧، ٤٨، ٤٩ وهنا نقول أين هم الشركاء في القتل بعدما أفرج عن جميع المتهمين المشاركين في هذه الجريمة ثم لماذا هم شركاء للمدان علي حسن المجيد في الجرائم الأخرى وصدرت ضدهم أحكام ولم تفرض عليهم أحكام في جريمة القتل، أليس في ذلك مفارقة غريبة؟ وكان المقتضى والحالة هذه الحكم على المفرج عنهما سلطان هاشم أحمد، وصابر عبدالعزيز الدوري بالإعدام أسوة بالمدان علي حسن المجيد وفق مواد الإشتراك خصوصاً وأن أدلة هؤلاء الثلاثة متشابهة فعلى سبيل المثال أن الدليل المتوفر ضد المدان علي حسن المجيد هو صلاحياته المطلقة المتوفرة له بموجب القرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ وفي ذات الوقت فإن الدليل المتحصل ضد صابر عبدالعزيز الدوري هو كونه المدير العام للإستخبارات العسكرية ومن بديهيات القول أن القطعات العسكرية لا يمكنها أن تقوم بأي عمل عسكري إلا بمباركة أو بإقتراح أو بمشورة منه وكذلك هو حضور القيادة العامة للقوات المسلحة وقد جاء على لسانه بأن إستخدام السلاح الكيميائي يعتبر من العمليات العسكرية الكبيرة جداً والتي لا يمكن تنفيذها إلا بناء على أمر من القيادة العامة للقوات المسلحة وبالتالي فإن الطائرات التي أنزلت غاز الموت على مدينة حلبجة كان ذلك بأمر من القيادة العامة التي كان صابر عبدالعزيز الدوري أحد أعضائها.

أما سلطان هاشم أحمد فإن الدليل المتحصل ضده لا يختلف عن سابقه حيث كان يشغل منصب قائد الفيلق الأول (معايشة) من ١٩٨٨/١/٢٢ ولغاية ١٩٨٨/٣/٢١ كما جاء في خط خدمته هذا مع العرض أن مدينة حلبجة تقع ضمن عمليات هذا الفيلق وضربت بالسلاح الكيميائي بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٦ أي عندما كان قائداً للفيلق الأول (معايشة) وأن المادة ٤٩ غويات صريحة بقولها (يعد فاعلاً للجريمة كل شريك بحكم المادة ٤٨ كان حاضراً أثناء ارتكابها أو ارتكاب أي فعل من الأفعال المكونة لها) ومن الأمور الإفتراضية أن العمليات الحربية وإستعمال السلاح الكيميائي لا بد وأن تكون بعلم القائد الميداني إن لم تكن بإقتراح منه فليس من المعقول أن يقول سلطان هاشم أحمد أنه لا يعلم، أما إذا قيل بأن مقر الفيلق الأول يبعد عن مسرح جرائم حلبجة وبالتالي فهو غير مسؤول فهذا قول غير موفق فليس من الضروري أن يكون مقر القائد في قلب الحدث بل أنه يشرف ويوجه ويصدر الأوامر ولو كان على بعد عشرات الكيلومترات.

رابعاً: ومادامنا بصدد عدم إدانة المتهمين الآخرين سلطان هاشم وصابر عبدالعزيز وفق فعل القتل وتم إدانة علي حسن المجيد فقط وبالتالي الحكم عليه بالإعدام شقاً حتى الموت وفق المادة ٤٠٦/١ عقوبات وفي ذاك خطأ جسيم حيث أن من بديهيات القول أن إستشهاد أهالي حلبجة قد تم نتيجة إستعمال السموم الكيميائية وقد أفرد المشرع مادة عقابية لإستعمال المواد السامة أو المتفجرة وفق المادة ٤٠٦/١ب فلماذا أهملت المحكمة هذا النص الواجب التطبيق وذهبت صوب الحكم وفق المادة ٤٠٦/١أ صحيح أن النتيجة واحدة ولكن يجب وضع الأمور في مواضعها رغم أننا نرى أن التكييف القانوني السليم لجريمة القتل التي حدثت بالسموم الكيميائية يجب أن يكون وفق المادة ١١ أولاً من قانون المحكمة وفرض العقوبة وفق المادة ٤٠٦/١ب عقوبات وبدلالة مواد الإشتراك.

خامساً: هناك أمر يدعو للعجب في قرار المحكمة الموقرة وهو أن الثابت قانوناً أنه إذا أفرج عن متهم ما لعدم كفاية الأدلة ففي هذه الحالة يصار إلى القول بقررت المحكمة لإفناء التهمة والإفراج عنه إستناداً للأحكام المادة ١٨٢/ج الأصولية لا أن تقوم المحكمة بخلط للمواد خلطاً غير موفق بقولها في صدر الفقرة الأولى من الأحكام لكل من سلطان هاشم وصابر عبدالعزيز وفرحان مطلق بقولها (لعدم وجود أي دليل ضد المتهم). ثم بعد ذلك تقول قررت المحكمة إفناء التهمة والإفراج عنه إستناداً للأحكام المادة ١٨٠/ب الأصولية وهذه الفقرة أي الفقرة ب من المادة ١٨٢ يجب النطق بها عن المتهم الذي لم يرتكب ما اتهم به أو أن الفعل المسند إليه لا يقع تحت أي نص عقابي فما هذا الخلط الذي قامت به المحكمة الموقرة في وضع النصوص في غير مواضعها؟ فهناك فرق كبير بين عدم كفاية الدليل وعدم ارتكاب الجريمة عند القانونيين.

سادساً: إن المادة (٢٤) من قانون المحكمة أوجد مرجعية معينة في حالة عدم وجود نص عقابي للجريمة المكتوبة في قانون العقوبات قائلًا في الفقرة خامساً من المادة أعلاه (إسترشاداً بالسوابق القضائية وعقوبات المحاكم الجنائية الدولية) في حين أن المحكمة المحترمة وفي جريمة النقل القسري فإنها حددت العقوبة وفق العقوبة الواردة في ٤٧٨ عقوبات في حين أن هذه العقوبة وضعت لمن قام يهدم أو تخريب لعقار أو منقول مملوك للغير وأن تحديد عقوبة النقل القسري وفق هذه المادة هو تحديد غير موفق ويعيد عن روح المادة ٢٤

من قانون المحكمة وكان المقتضى الرجوع الى أحكام المحاكم الدولية الذي أشارت إليه المادة أعلاه .

سابعاً: أما العتيم الرابع فرحان مطلق الجبروي فإننا وبعد إطلاعنا على كافة مدونات التحقيق والإطلاع على الوثائق والقراءة المتأنية لشهادات المشتكين والشهود فإننا لم نعثر على دليل يدعونا للطلب بالحكم عليه حيث أن المعلومات التي كان يرسلها الى الإستخبارات العسكرية هي معلومات يحصل عليها من المصادر وبالتالي فهي معلومات وصفية ينقلها كما تلقاها من المصادر وتشير تواريخها في الأغلب منها الى ما بعد عمليات حلبجة ولم نعثر على وثيقة تتضمن مقترحاً مقدماً منه الى رؤسائه على حد الوثائق المرابطة في قضية حلبجة لهذا طلبنا ونطلب الآن ولعدم كفاية الأدلة إلغاء التهم والإفراج عنه عملاً بأحكام المادة ١٨٢/ج الأصولية.

عليه وللأسباب أعلاه وماتراء هيئتكم المحترمة من أسباب أخرى أطلب نقض القرار المميز وإصدار قراركم الموقر بخصوص التكييف القانوني لجريمة القتل المرتكبة كونه جريمة إبادة جماعية وليست جريمة ضد الإنسانية وأمركم بخصوص معالجة الأخطاء القانونية التي أشرنا إليها في الفقرات رابعاً وخامساً وسادساً من هذا اللائحة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
مع التقدير...

رئيس هيئة الإدعاء العام
في قضية حلبجة
٢٠١٠/١/٢٥

اللائحة التمييزية لوكلاء المدعين بالحق الشخصي؛
السادة رئيس وأعضاء الهيئة التمييزية في المحكمة الجنائية
العراقية العليا المحترمون
بواسطة السيد رئيس الهيئة الجنائية الثانية المحترم

المميزون: المشتكون (فاطمة حمه صالح وفذر الدين حاجي سليم ورفقائهم) وكيالهم
المحاميان كوران أنهم رحيم ويكر حمه صديق عارف.

المميز عليه: قرار محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا

م/لائحة تمييزية في القضية الجنائية

الرقمة ٢ /ج الثانية/٢٠٠٨ في ٢٠١٠/١/١٧

جهة الطعن والتمييز:

بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧ أصدرت الهيئة الجنائية الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا

قرارها العرقم ٢/ج الثانية/٢٠٠٨ بحق المدانين كل من:

١- علي حسن المجيد - عضو مجلس قيادة الثورة المنحل - و مسؤول تنظيم الشمال
الحزب البعث المحظور

٢- صابر عبد العزيز الدوري - المدير العام للاستخبارات العسكرية العراقية.

٣- فرحان مطلق الجبوري - مدير المنظومة الشرقية للاستخبارات العسكرية العراقية.

٤- سلطان هاشم أحمد - عضو القيادة العامة للقوات المسلحة و قائد الفيلق الأول.

وذلك وفق المادة ١٢ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا العرقمة (١٠) لسنة ٢٠٠٥. بما

أن القرار المذكور قد جاء مخالفاً للقانون في الاتجاهات التالية:

١- التكييف القانوني للجريمة و اعتبارها جرائم ضد الإنسانية، في حين انها جريمة الإبادة
الجماعية.

٢- توجيه التهمة للمتهمين وفق أحكام غير منطبقة على الجريمة الموصوفة.

٣- تحديد عقوبة غير مناسبة للجناية الكبرى.

٤- مجحفاً بحقوق المدعين بالحق الشخصي.

عليه يادرننا بالطعن به تمييزاً طالعين نقضه و جرحه و للأسباب التالية:

١- ان محكمة الموضوع قد وقعت في خطأ كبير عندما، اعتبرت قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية، وقتل أكثر من خمسة آلاف مدني كوردي بين طفل ورجل وامرأة وبواسطة الطائرات الحربية، وفق منهجية مخططة تم إعدادها مسبقاً جريمة ضد الإنسانية وفق أحكام المادة (١٢) من قانون تأسيس المحكمة تكييف قانوني غير موفق وخطأ قانوني كبير. لان جريمة قصف حلبجة بالأسلحة الإيابة الشاملة (الكيماوية) تعتبر جريمة الإيابة الجماعية بكل المقاييس و الاجتهادات القانونية لتوفر الأركان و الشروط القانونية التالية:

أ- عرف قانون تأسيس للمحكمة الجنائية العراقية العليا جريمة الإيابة الجماعية (أي فعل يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية إهلاكاً كلياً أو جزئياً، أي قتل أفراد الجماعة، لإلحاق ضرر جسدي أو عقلي بهم، إخضاعهم عمداً لأحوال معيشية مزينة، وفرض تدابير لمنع الإنجاب، أو نقل الأطفال لجماعات أخرى). عليه فان جميع الشروط القانونية الخاصة بجريمة الإيابة الجماعية متوفرة في جريمة قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية.. حيث ان أهم ركن في جريمة الإيابة الجماعية هو الركن الخاص الذي يعتمد على الباعث أو النية أو القصد في إهلاك مجموعة بشرية معينة ومحددة سواء كانت المجموعة من قومية معينة لها خصوصيتها اللغوية والثقافية أو الدينية أو الاثنية.

ب- أن ينصب إرادة الجاني على اباداة تلك لمجموعة البشرية كلياً أو جزئياً.

ت- ان المتهمين المدانين (المذكورين اعلاه) والذين يمثلون النظام العراقي السابق، يعلمون جيداً أن مدينة حلبجة كونها ساحة الجريمة يسكنها فئة من السكان المدنيين و جميعهم من القومية الكوردية، و لا توجد بينهم اية أقليات قومية أخرى مثل العرب و التركمان و غيرها، عليه فان القصد الجرمي واضح و جلي ، وكان يهدف اباداة السكان المدنيين من الأكراد كمجموعة بشرية ذات خصوصية معينة.. و بتحقيق هذا الهدف يتحقق لركن الجوهرى و الأساسى للإيابة الجماعية. الا ان محكمة الموضوع قد أغفلت هذا القصد الجرمي الواضح و اعتبرت تلك الجريمة من الجرائم العرتكبة ضد الانسانية.

ث- ان الفرق الكبير بين جرائم ضد الانسانية و جريمة الإيابة الجماعية هو قيام الجاني بهجوم واسع النطاق موجه ضد مجموعة من السكان المدنيين من قوميات و أثنيتات و اعراق مختلفة و قتلهم عمداً أو تعذيبهم و حرمانهم من الحرية البدنية و اغتصابهم.. و هذه الاعمال

تتحقق بوجود هجوم عسكري وأوسع النطاق على السكان المدنيين. في حين إن مثل هذا الهجوم لم يتحقق من قبل الجيش العراقي، بل ارتكب النظام جريمة الإبادة الجماعية بواسطة القصف الجوي وفق خطة مددة مسبقاً وتتكون من مرحلتين:

أ. الأولى: في البداية تم قصف المدينة بالسلح العادي من قبل الطائرات الحربية، بغية أجبار المواطنين إلى الأختباء في الحفر والطبقات السفلى من الدور والمخيلات، لأن ذلك يساعد على قتل أكبر عدد من المواطنين والمدنيين.

ب. الثانية: بعد تنفيذ المرحلة الأولى تم المباشرة بقصف المدينة والاحياء السكنية بالاسلحة الكيماوية، بواسطة الطائرات الحربية.

ج- إن أهم شرط متلازم مع جريمة قصف حلبجة باسلحة الابادة الشاملة (الاسلحة الكيماوية) في يوم ١٦/٣/١٩٨٨ هو أن جريمة القصف الكيماوي لمدينة حلبجة كانت جزء مهم لا يتجزء من خطة الابادة الشاملة للمواطنين الكورد والمدنيين والمتخذة من قبل النظام العراقي السابق وفق أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (١٦٠) والصادر في ٢٩/٣/١٩٨٧ عن الاجتماع المشترك بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث المحظور وبحضور رأس النظام.. بما فيها جرائم الانفال سيئة الصيت، واعتبرت الهيئة الأولى لمحكمتكم تلك الجرائم بانها جريمة الابادة الشاملة وفق أحكام المادة (١١) من قانون تأسيس المحكمة.

ح- إن قتل عدد كبير من السكان المدنيين بواسطة القصف الجوي بالطائرات الحربية وبالاسلحة الكيماوية تعتبر بحد ذاتها جريمة الابادة الجماعية. عليه فان اجتهاد محكمة الموضوع كون الجريمة هي من الجرائم ضد الانسانية، تعتبر إجتهداً وتكليف خاطئ، يستوجب إعادة النظر فيها تمييزاً.

خ- إن الاعمال الجرمية التي تشكل جرائم ضد الانسانية هي افعال ترتكب من قبل مجموعة منظمة سواءاً كانت قوات مسلحة او مليشيات مدنية و بهجوم بري و بافعال فردية من خلال هجوم واسع كمنطق موجه ضد مجموعة معينة من السكان. في حين ان جريمة قصف حلبجة بواسطة الطائرات، لا تضم جرائم فردية ضد الانسانية، بل انها عملية ابادة

شاملة..لان القصد الجرمي للجناة ينصب بشكل أساسي،على فعل الابداء ضد مجموعة تومية او دينية او اثنية..هنا خلطت محكمة الموضوع بين الركن الخاص لجريمة الابداء الجماعية و جرائم ضد الانسانية..و لم تستطع المحكمة التفريق بينهما.مما يستوجب نقض القرار للعيوب القضائية المذكورة.

د- كما نود ان نوضح للمحكمة المحترمة ان كل جريمة ابداء جماعية هي من الجرائم الخاصة ضد الانسانية، لكن لا تعتبر كل جريمة ضد الانسانية جريمة الابداء الجماعية..لان توفر الركن الخاص امر ضروري في جرائم الابداء الجماعية.. فلو تم قصف مدينة كركوك بالأسلحة الكيماوية وبواسطة الطائرات الحربية،لما اعتبرت تلك الجريمة ابداء جماعية، لان مدينة كركوك يسكنها الكورد والعرب والتركمان والاشوريين، مما لا يتحقق مبدأ الركن الخاص فيها. الا ان مدينة حلبجة هي مدينة كوردية صرفة، و أصبح هدف الجناة و الضالعين.عليه فان قرار المحكمة واجبة النقص من هذه الجهة ايضاً.

٢- إن اعترافات العتمة المعدم علي حسن المجيد واضحة و جلية ومعيرة بشكل واضح،حيث قال عند مقابلته بوفد من اهالي حلبجة حيث قال:أنا ضريت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وأنتم كيف بقيتم أحياءالى أخره... لأن حلبجة نجسة يجب تطهيرها بماء البخر).. وهذا ثابت في محاضر جلسات المحكمة..وقد اكد هذا الاعتراف لشاهدان كل من (عبداللطيف مولود ومحمد توفيق خوامراد).

٢- لو دقت المحكمة المحترمة اضرار القضية لاتضح لها بان النتيجة الفعلية لجريمة قصف مدينة حلبجة قد تحققت و بالتالي تحقق القصد الجرمي للمتهمين حيث تم قتل اكثر من خمسة آلاف ضحية من المدنيين الكورد الساكنين في مدينة حلبجة وضواحيها والقرى والنجبات وكلهم من المدنيين الكورد رجالاً ونساءً وشيوخاً.بالإضافة الى آلاف الجرحى و الموقنين..مما تنطبق على حيثيات الجريمة أحكام المادة ١١ من قانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

٤- ان ارتكاب فعل يتحقق بموجبه ضرر جسدي او عقلي جسيم بافراد جماعة اثنية او قومية او دينية معينة، يعتبر من الأفعال المهمة التي تشكل جريمة الابداء الجماعية، حيث ثبت ذلك من خلال افادات الشهود والمشتكين الذين اكدوا على تحقق الاضرار والنشوهات الجسدية والنفسية والعقلية للضحايا من اهالي حلبجة، ان شهادة (الدكتور نؤاد بابان)

وشهادة الطبيب النعساوي (كيرهارد فرايلن) امام هذه محكمة الموضوع بعبارة المشهورة (ان من يصاب بهذا السلاح الخطير (اي الخرذل)، إما ان يموت او يعيش معلولاً طوال حياته). وبالتالي تنطبق عليها وأحكام الفقرة (ب) من أحكام المادة (١١) من قانون تأسيس المحكمة. الا ان محكمة الموضوع قد أغفلت هذا الجانب المهم وصرفت النظر عنها وجنحت بتطبيق أحكام المادة ١٢ من نفس القانون.

٥- كما ان محكمة الموضوع لم تعر اية اهمية الى افعال المدانين والنظام العراقي السابق، وذلك باخضاع الجماعة عمداً لأحوال معيشية سيئة بقصد الاهلاك الكلي او الجزئي. حيث ثبت ذلك من خلال ملاحقة الضحايا الباقين ونقل العائدين الى معتقل (نكرة السلطان) القلعة النائية المخيطة على الحدود العراقية السعودية ، و وضعهم تحت ظروف حياتية قاسية لغرض إهلاكهم وموتهم و فرض تدابير قاسية لهم لتحقيق عملية الإبادة مما تنطبق وأحكام الفقرة (ج) من المادة (١١) من قانون المحكمة. عليه يستوجب نقض قرار الحكم من هذه الجهة أيضاً.

٦- أهملت محكمة الموضوع تطبيق الافعال الواردة في الفقرة الثانية من أحكام المادة (١١) من قانون تأسيس المحكمة و والتي تنطبق أيضاً على أفعال المدانين ونظامهم السابق والمتضمنة:

(أ) الإبادة الجماعية،

(ب) التآمر علي ارتكاب الإبادة الجماعية،

(ج) التحريض المباشر والعلني علي ارتكاب الإبادة الجماعية،

(د) محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية،

(هـ) الاشتراك في الإبادة الجماعية.

حيث ان المتهمين كل من صابر عبد العزيز الدوري و فرحان مطلق الجبوري كانا المحرضين الأساسيين لضرب المدينة بالأسلحة التدميرية و الشاملة، وبالتالي فإن أفعالهم كونهما من رجال الاستخبارات العسكرية، قد زودا القيادة العراقية بتقارير مبالغه وغير مسنودة و محرضة بشكل واضح، بالإضافة الى اشتراكهما في عملية التآمر و التحريض

المباشر والاشترك الفعلي لجريمة الإبادة، مما تحقق مسؤوليتهما بشكل كامل في ارتكاب هذه الجريمة المروعة، مما يستوجب إدانتها وفق أحكام المادة (١١) من قانون تأسيس لمحكمة المرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥. و تحديد عقوبتهما بمقتضاها.. الا ان محكمة الموضوع قد طبقت وصفاً آخرًا للجريمة مما جاءت العقوبة خفيفة لا تتناسب مع حجم الجريمة والفعل الموصوف. عليه نطلب نقض القرار من هذه الجهة أيضاً.

٧- قد ثبت أيضاً اشتراك جميع المدانين المحكومين في جريمة إبادة السكان الكورد المدنيين في حلبجة لأنهم كانوا يمثلون رموز الجنرالات العسكرية التي تصنع القرار العسكري الميداني في وقتها نون استثناء فلا يمكن اصدار القرار بضرب موقع عسكري أو هدف مدني نون الاعتماد على التقارير الاستخباراتية التي كانت تصدر من منظومة الاستخبارات الشرقية ورئيسها لئذ ان (فرحان مطلق) ومديرية الاستخبارات العامة ومديرها انذاك المدان (صابر عبد العزيز الدوري) اما (محاولة الإبادة الجماعية) و (الاشترك) فيها فلم يكن المدان (سلطان هاشم) بعيداً عنها باعتباره مسؤولاً عن الفيلق الاول الذي قام بنقل المدنيين العزل (ن طويلة) الى (نكران السليمان) حيث قسوا نحبهم هناك !.

لذلك وبناء على كل ذلك نطالب بإدانتهم وفق السياق المذكور واستناداً الى فقرات

المادة ١١ من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا وتحديد عقوبتهم بمقتضاها وبتبين دور المتهمين الثلاثة (فرحان مطلق وصابر) كالأتي:

١- المتهم المدان فرحان مطلق الجبوري :

المتهم (فرحان مطلق الجبوري) كان مسئولاً عن المنظومة الشرقية للاستخبارات العسكرية، وكان يتبعه تسعة مراكز رئيسية عندما كان يرأس المنظومة الشرقية ومنها مركز في (جمجمال) ومركز في كل من (السليمانية) و(دوكان) و(حلبجة) و(دربنديخان) و(كلار) و(التون) و(صلاح الدين) و(بنجوين). هذه المراكز كانت تحت إمرته أمر لا يقل رتبة عن عميد أو عقيد وكان هناك أقسام مختلفة تابعة لهذا المركز كانت عملها تزويد المنظومة بالمعلومات بشكل مستمر حيث ان الإستعمارية كانت أحد العياديء التي يعتمد عليها الإستخبارات فيها حيث يتوجب تزويد المنظومة والمديرية بالمعلومات أربع وعشرين ساعة بشكل مستمر وحسب أقوال أحد ضباط الإستخبارات العسكرية العراقية المتقاعدین الذي أكد أن المتهم كان لديه ميزانية مفتوحة وكان يقوم بإعطاء المبالغ المختلفة من ألف دينار

الى عشرة آلاف وحتى مئات آلاف في ذلك الوقت الى الوكلاء والمأجورين والجواسيس وخاصة مجموعة من رؤساء العشائر المواليين للنظام ومجموعة من المختارين المواليين للسلطة من الذين باعوا ضمائرهم مقابل تلك المبالغ وكانت المنظومة عبارة عن أقسام متعددة تقوم بالتجسس وكشف المعلومات والاستنتاج والمترجمين والمحللين والمنظومة كان لها الدور الأهم حيث تقوم بتقديم المعلومات الدقيقة والمعخصة وتصر هذه المعلومات الى مديرية الإستخبارات العسكرية العامة مباشرة أو عن طريق الشعب المختلفة التابعة للمعاونيات وان التعامل لاحقاً مع الهدف المعين أو الجهة المعينة تتم بناء على هذه المعلومات وان المديرية تعتمد بصورة أساسية على عمل المنظومات في إستحصل المعلومات وخاصة المدتيين أو مايتعلق بالمعارضين للنظام وحسب إعتراف المستهين المنظومة عبارة عن مديرية عامة مصفرة كما أن المتهم كان متواجداً في السليمانية وكان له مقر جوال متقدم بالقرب من منطقة سيد صادق القريبة من حلبجة ومقر آخر في معسكر السلام في السليمانية وحسب إعترافه في الجلسة الخامسة والاربعون في قضية الأنفال في ٢٠٠٧/٢/١٥ اعترف بتواجده في السليمانية بناءً على طلب المديرية العامة للإستخبارات ولمتابعة مسألة إحتلال حلبجة من قبل الإيرانيين حسب افادته وشرح كيف لا يكون في المنطقة وإيران على وشك دخول السليمانية والدليل على قربيه من محل الحادث تقاريره التي عرضت في المحكمة وتحليله لمعركة حلبجة والمعلومات الدقيقة فيها، علماً بأن تقاريره تتضمن إعتراقات عديدة بقصف حلبجة من قبل الطائرات العراقية إلا أنه يعاقل بشتى السبل التخلص من المسؤولية عن طريق حجب هذه المعلومات وان المتهم أقر في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ بعائدية جميع التوقييع له وأن العمل الرئيسي والثابت أن المتهم كان يزود المديرية العامة وعن طريق المعاوينيات والشعب أو بشكل مباشر بأحداثيات الموانع التي كانت تقصف من قبل القوة الجوية والصنوف الأخرى

والدليل على ذلك ذكر احداثية كل موقع بجانب كل اسم يشير اليه في تقاريره وتزويد المديرية بنتائج الضربات وتأثيرها وضحاياها لكي تستفيد منها الجهات العليا في العمليات العسكرية المستقبلية علماً بأن أمر مركز إستخبارات السليمانية والذي كان عضواً رئيسياً في اللجنة الأمنية في السليمانية والعسامة (لجنة مكافحة النشاط المعادي) كان مرتبطاً مباشرة بالمتهم وقاموا عن طريق اللجنة المذكورة بمقابلة أهالي حلبجة في المدن وإرسالهم الى

الجمعات القسرية أو تسليمهم لدوائر الأمن... الخ من الإجراءات القمعية وبشكل مستمر فضلا عن أن حلبجة تقع ضمن الرقعة الجغرافية الواقعة تحت سلطته. إن المعلومات الدقيقة التي قدمها المتهم كانت سبباً أو أحد أسباب ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية فهو مسؤول مباشرة عن ارتكاب تلك الجريمة. ويجب أن يتحمل مسؤوليتها.

ب- المتهم المدان سلطان هاشم أحمد:

كان عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة وهو المشرف الفعلي على الفيلق الأول وفي الشهر الأول من العام ١٩٨٨ تواجد في الفيلق الأول بصفة (معايشة) حسب ما هو ثابت في خط الخدمة وتكر اسمه خلال شهر آذار في مكاتبات رئاسة أركان الجيش بإعتباره ريفياً لقائد الفيلق الأول إلا أنه القائد الفعلي في الجبهات الشمالية والدليل على ذلك عند زيارة المدموم (صدام حسين) لمدينة السليمانية بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٤ كان عنوان تلك الجرائد السيد الرئيس يزور مدينة السليمانية و(قائد الفيلق الأول يستقبل السيد الرئيس) ويظهر مع رئيس النظام البائد في ثلاثة أماكن مختلفة الأول عند نزوله من الطائرة والثاني مكان يبدو أنه مكتبه ومقره والثالث مع المتهم الهارب محافظ السليمانية والمعروف أن العراق في تلك الفترة كانت توضع حرباً طاحنة مع إيران وكانت تعتمد بشكل رئيسي على السلاح الكيماوي وتستهمله في كافة الجبهات وظهرت نتائج إستعمال هذا السلاح الفتاك في التلفزيون العراقي الرسمي وكانت تظهر بوضوح في عرض تلك الأفلام تحت عنوان (صور من المعارك) وإن قادة الفيلق لا يد وأن يكونوا مطلعين على كمية ونوعية تلك المواد لاستعمالها عند الضرورة وإن الدليل الآخر كتاب رئاسة أركان الجيش المرقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣٠ مغالطاً المذكور ومتضمناً التحصينات الدفاعية في منطقة حلبجة وبالقرب من جسر (زلم) ومنطقة (سيد صادق) المعاذية لحلبجة وقد اعترف المتهم بأنه تسلم قيادة الفيلق الأول بشكل رسمي في بداية نيسان ١٩٨٨ كما أن المتهم زود المحكمة بكتاب رئاسة الجمهورية المرقم (٣٣٥) والمؤرخ في ٧/٤/١٩٨٨ المتضمن نقله بشكل رسمي إلى قيادة الفيلق الأول نظراً منه أن ذلك يخلصه من المسؤولية عن الضربة الكيماوية أو تدمير وتفجير مدينة حلبجة بعد استعادتها من قبل القوات العراقية وبعد إنسحاب القوات الإيرانية دون حصول معركة في أواسط تموز ١٩٨٨ حيث ثبت من أقوال الشهود والمشتكين والنسور والأفلام التي عرضناها أثناء الجلسات أن التدمير الأوسع بعد قيام الطائرات العراقية بقصفها يوم ٣/١٦

والأيام التي تلتها قد تم بعد عودة الجيش العراقي إليها حيث جرى تفجير البيوت والدوائر والمحللات بشكل منظم من قبل المختصين وجهد الهندسة العسكرية العراقية كما ثبت هذا من خلال أقوال المشتكى (ناراس عابد أكرم) الذي كان جندياً في الفيلق الأول وحدد الفرقة التي قامت بالدمير وهي الفرقة ٣٦ التابعة الى الفيلق الأول الذي يقوده المتهم (سلطان هاشم أحمد) التي كانت تأتي من (دربندخان) وأبرز عدداً من الكتب تثبت تواجده في محل خدمته وإن المتهم (سلطان هاشم) أثناء إستجوابه في قضية الأنفال أشار الى تواجد تلك الفرق بالتفصيل ضمن الفيلق الأول وهناك تطابق تام بين أقوال الشاهد والمتهم من هذه الناحية، وثبت من خلال شهادة المشتكيان (ناراس عابد) و(لثة تجم حمه صالح) أن المدينة قصفت بالمدافع الكيمائية والتقليدية بعد التآريخ الذي يدعيه المتهم وهو الشهر الرابع أي بعد ان ينتقل رسمياً لقيادة الفيلق وثبت أيضاً من أقوال الشاهد (عمر عنایت) أنه قام بالعودة الى حلبجة خلال مدة الشهرين لتواجده في إيران وكانت لداره موقعا مميزاً ومعروفا من قبل الكثيرين من أهالي حلبجة، قد تم تدميرها من قبل القوات العراقية بعد إنسحاب القوات الايرانية في تموز ١٩٨٨ وأخبره أحد الجنود أن أبواب وشبابيك داره تم نقلها من قبل الأمر الى العمارة وتستطيع محكمتكم الرجوع اليها للتأكد من المعلومات الواردة في إفادته وان الجيش العراقي وعند ترؤس المتهم للفيلق قام بتدمير وتفجير المؤسسات الحكومية والخدمية ومنها معمل تنقيح التبغ في حلبجة وكانت تتكون من أربعة طوابق كانت قائمة عند انسحاب الإيرانيين منها والمستشفى العام والمدارس والمؤسسات وأكثر من ١٨٠٠ داراً سكنياً وكان الفرض منها محو آثار المدينة كما أن هناك نقطة أخرى وهي أن الحلبجيين وبعد إصدار العفو بتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ كان يتسلمهم الفيلق الأول من الحدود العراقية الإيرانية بالقرب من قرية (طويلة) الحدودية وكان يتم تسليمهم الى مركز (عريت) بالقرب من السليمانية وسلم العديد منهم الى أمن وطوارئ السليمانية الذي تم تعذيبهم فيها نفسياً وبدنياً ويُقل قسم منهم الى (نكرة السلما) وفقد الكثير من الحلبجيين حياتهم فيها وكان أول شخص قتل على يد المجرم (عجاج أحمد حردان التكريتي) إسمه (الله كرم مير أحمد عزيز) حسب ما ورد في أقوال الشاهد (ستار حيدر عبد الكريم) وثبت أن الكثير من العوائل من أهالي حلبجة وحسب أقوال الشهود لم يظهروا بعد ذلك ولحد الآن ومنهم عائلة (حسين شاه) وآخرين دفنوا في صحاري الجنوب في المقابر الجماعية والتي تنكشف مقابر

جديدة يوماً بعد يوم بحيث أصبح العراق عبارة عن مقبرة جماعية للمواطنين العراقيين ضحايا حملات الأنفال وانتقام السلطة من المعارضين وقمع الانتفاضة الشعبوية في ربيع عام ١٩٩١ وأهالي حلبجة والمعتقلين من الأحزاب الدينية والعلمانية وغيرهم من العراقيين الشرفاء الذين لم يرضوا بمنهاج الدكتاتورية. إن وفاة المتهم (سلطان هاشم) للمعدوم (صدام حسين) لم يكن له حدود فهو من دون قيادات حزب البعث والقيادات العسكرية بقي معه ليوم سقوط الصنم في ساحة الفردوس حيث ظهر ذلك اليوم مع المعدوم (صدام) في الأعظمية بتاريخ التاسع من نيسان ٢٠٠٣ وهو يحمل رشاشة كلاشينكوف من وراء المذكور يعمل بصفة حماية للقائد الضرورة وقد عرضنا لسيادتكم في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٥/٧ تلك المشاهد في بداية عرض الأفلام. نستنتج من مواقفه أنه كان يؤيد ما كان يقوم به (صدام) ضد الشعب العراقي عامة والشعب الكوردي خاصة كما استغل المعدوم (صدام) الخبرة العسكرية للمتهم في كردستان في تنفيذ سياساته في كردستان العراق وإياداة شعبه كما حصل في حلبجة وإن أعمال المتهم كقائد عسكري في كافة عمليات الإبادة الجماعية وتنفيذه كافة أوامر (صدام حسين) دون وأعز من ضمير أو قانون تجعله تحت طائلة المسؤولية.

ت- المتهم المدان صابر عبدالعزيز الدوري:

لقد ترأس المتهم أخطر جهازين قمعيين في عهد النظام البائد (الاستخبارات والمخابرات) حيث عُرف تلك الفترة التي ترأسها المتهم للجهازين بارتكاب أفظع الجرائم بحق الشعب الكوردي بشكل خاص والشعب العراقي بشكل عام وتنقل المتهم في مراكز حساسة لجان الحكم البائد مدير استخبارات ثم مدير مخابرات، فمحاظف كربلاء فبغداد وأقطع الجرائم أرتكب بحق العراقيين عند ترؤسه للجهازين القمعيين (الاستخبارات والمخابرات) ابداً بالمقصف الكيمياوي على مناطق كردستان عام ١٩٨٧ وعمليات الأنفال السيئة الصيت من شباط الى أيلول ١٩٨٨ مروراً بالجرائم المرتكبة في انتفاضة شعبيان وأذار ١٩٩١ وجريمة تجفيف الأهوار وصولاً لجرائم الشعب الخامسة والاعتقالات السياسية وعلى سبيل المثال لا الحصر اغتيال الشيخ (طالب السهيل) الذي استشهد في الثالث عشر من نيسان ١٩٩٤ على يد المخابرات العراقية في بيروت وبناءً على أوامر من المتهم والمشرف على العملية والمتهم بحكم موقعه أثناء قصف حلبجة ومن الوثائق المبرزة في هذه القضية أو

تضية الأنفال أنه كان يعلم بكميات ونوعيات إنتاج السلاح الكيميائي وكيفية إيقاعها أندح الضمائر وقد أبرزنا أثناء المحاكمة كتاباً من مديرية المعدات الفنية التابعة لدائرة المتهم برتم (شرا،ق١) والمؤرخة الأول من آذار عام ١٩٨٨ أي قبل ضريبة حلبجة بخمسة عشر يوماً يشرحون فيها الطرق المتبعة من قبل الأكراد من أجل الوقاية من الأسلحة الكيميائية وهناك كتب عديدة تلقاها المتهم من المنظومة الشرقية و المصادر الأخرى العديدة التابعة له حول الضمائر الواقعة بين المدنيين وأهالي حلبجة وكان المتهم أحد أعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة وقد أنكر المتهم علمه بجريمة حلبجة وسماعه من إحدى الإذاعات بالحدث على الرغم من تزويده بالمعلومات الدقيقة من خلال استخبارات الغيالق أو المنظومات أو المصادر الأخرى التابعة له بشكل مستمر ودون انقطاع وثبت من مجريات القضية ان أية ضريبة جوية أو عملية استطلاع جوي لا بد وأن تمر من خلال مديرية الاستخبارات العسكرية العامة والاستخبارات الجوية التابعة لمنظومة مديرية الاستخبارات العسكرية العامة حسب ما أفاد به الشاهد المحمي الطيار وأوضح فيما يتعلق بالاستطلاع فان الاستخبارات تقوم بتنظيم زووم الكاميرا ال آخره من الأعمال الفنية وعند توجيهها سؤال للمتهم عن طريق المحكمة الموقرة حول طلب الفيلق للاستطلاع الجوي للطائرات لا بد وأن تمر عن طريق المديرية أكد المتهم هذه المعلومة وثبت من أقوال الشهود والوثائق قيام طائرات الاستطلاع بالطيران في المنطقة لأغراض الرصد وتصوير المنطقة قبل وبعد الضربات الكيميائية كما أعترف المتهم سابقاً وفي قضية الأنفال بأن إحدائيات القصف والترايبس للأماكن تحدها الاستخبارات للقوة الجوية والجهات الأخرى التي تطلبها وتعطي نتائج الضربة للجهات الأخرى كما أن المنظومات والمراكز التابعة لها كان لهم دور كبير في استلام العائدين وتسليمهم لدوائر الأمن وعتابعة جمع الحلبجيين في أماكن معينة وكانت للاستخبارات دور كبير في اللجنة الموجودة في القيادة العامة للقوات المسلحة المتعلقة باستعمال السلاح الكيميائي حيث كان من واجبها تحديد الأهداف وإعطاء النتائج للقيادة العامة كما كان هناك سرية استخبارات في كل فيلق أحد أعضائها ممثل عن الصنف الكيميائي وكان هناك وحدة استطلاع كيميائي تابعة للاستخبارات مهمتها متابعة استعمال السلاح الكيميائي سواء قبل الاستعمال أو بعدها وقد قدمنا للمحكمة الموقرة كراساً صادراً من مديرية الاستخبارات في العام ١٩٩٠ الذي ترأسه المذكور والمضمنة هذه الحقائق ويبين دور الاستخبارات في ذلك

الوقت كما أن جميع الكتب والوثائق المتعلقة بالسلاح الكيميائي لا بد أن يكون إما موجهاً للاستخبارات أو ترسل نسخة منه الى الاستخبارات فليس هناك جهاز ضالع في الأسلحة الكيميائية كضلع الاستخبارات وكان له دور آخر بعد استلامه جهاز المخابرات وهو إرسال كتاب الى رئيس النظام البائد حول قيام المدان (فرانس فان أنوات) المحكوم في هولندا لتزويده العراق بالأسلحة الكيميائية يطلب فيها امتيازات وراتب للمذكور كونه زود العراق بأسلحة كيميائية وبأسعار قليلة مقارنة بالجهات الأخرى المزودة للعراق بالسلاح الكيميائي ويظهر بأن المتهم كان على علم بأسعار صفقات الأسلحة الكيميائية ولا فكيف يعلم بأن الأسعار التي عرضها المذكور قليلة مقارنة بالجهات الأخرى. وهكذا فإن جميع وحدات وتشكيلات الجيش العراقي بما فيها القوة الجوية وطيران الجيش والمدفعية والراجمات كانت تقوم بقصف المواقع بناء على تقارير الاستخبارات التي كان يرأسها المتهم المذكور فكان على دراية تامة بكل الأمور ومشاركا في اتخاذ جميع القرارات ومنها قرار ضرب حلبجة فهو مسؤول مباشرة عن تلك الجريمة البشعة وقد أفاد إحدى المتهمين في قضية انتفاضة ١٩٩١) الجزء الثاني) منة المتهم (محمود السامرائي) بأنه كان هناك لجنة في القيادة العامة للقوات المسلحة هي المشرفة على الضربات الكيميائية وتتكون من صنفين الجيش المختلفة وبالتأكيد الاستخبارات هي العضو الرئيسي فيه وقد أوضحنا هذه النقطة عند إشارتنا إلى إفادة المذكور في لائحتنا النهائية.

لكل ما تقدم وما ترتأيه محكمتكم المحترمة من أدلة واضحة، من خلال تدقيق القضية بنقض قرار محكمة الموضوع، كونها الجريمة هي جريمة الإبادة الجماعية لسكان مدينة حلبجة، و التشديد في عقوبة المتهمين وإدانتهم وفق أحكام المادة (١١) من قانون تأسيس المحكمة والاحتفاظ بحق المتضررين من هذه الجريمة البشعة بمراجعة المحاكم المدنية في موقع الحادث وإلزام وزير المالية للحكومة الفيدرالية ببناء و ترميم مدينة حلبجة على نفقتها كونها الحكومة الوارثة للحكومات السابقة.

وتفضلوا بقبول الاحترام

المحاميان وكيلا المدعين بالحق الشخصي
كوران أدهم رحيم و بكرحمه صديق عارف.

القرار التمييزي

الصادر من الهيئة التمييزية في قضية حلبجة

المحكمة الجنائية العراقية العليا

الهيئة التمييزية

العدد/٨/ت/٢٠١٠

التاريخ ٢٠١٠/٢/٢٨

تشكلت الهيئة التمييزية في المحكمة الجنائية العراقية العليا ١٢/ ربيع الأول/ ١٤٣١م المصادف ٢٠١٠/٢/٢٨ برئاسة رئيسها القاضي عارف عبدالرزاق شاهين وعضوية أعضائها المأذونين بالقضاء بإسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المعيرون: ١- المشتكون والمدعون بالحق بالشخصي وكيلاهم المحاميان كل من كوردان ادهم و بكر حمه صديق.

٢- المدعي العام امام محكمة الجنائية الثانية.

المطلوب تمييزه: قرار محكمة الجنايات الثانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا المرقم

٢/ج الثانية/٢٠٠٨.

جهة التدخل:

وردت إلى الهيئة التمييزية اضبارة الدعوى العرقمة ٢/ج ثانية /٢٠٠٨ المتعلقة بقضية حلبجة في محافظة السليمانية الخاصة بالمتهمين كل من (علي حسن المجيد و سلطان هاشم احمد و صابر عبدالعزيز حسين و فرحان مطلق صالح) للتعذر فيها تمييزاً استثناءً لنص المادة (٢٥) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ والقاعدة ٦٨/ب من قواعد الإجراءات وجمع الأدلة الملحقه بقانون المحكمة والمادة (٢٥٤/١) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ ولوحظ ان القرار العميم تضمن عدة فقرات حكبة وهي:

- إدانة المتهم علي حسن المجيد وفق أحكام المادة (١٢/أولاً-١) وبدلالة المادة (١٥) /أولاً- ثانياً - رابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا المرقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ عن التهمة الأولى الموجهة إليه والحكم عليه بالإعدام شفاً حتى الموت لارتكابه بالاشتراك جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية وحددت العقوبة وفق أحكام المادة(٤٦-١/أ.ن)من قانون العقوبات مواد الاشتراك (٤٧-٤٨-٤٩) منه و المادة ٢٤ من قانون المحكمة والغاء التهمة الأولى الموجهة إلى المتهمين كل من سلطان هاشم احمد و صابر عبدالعزيز حسين وفرحان مطلق صالح وفق أحكام المادة(١٢/أولاً-١) وبدلالة المادة(١٥/ثانياً/أ-ب-ج) والبنود ثالثاً ورابعاً من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا. لعدم وجود دليل ضدهم والافراج عنهم واخلاء سبيلهم من التوقيف حالاً ما لم يكونوا موقرفين او مطلوبين عن قضية اخرى استناداً لأحكام المادة ١٨٣/ب.هـ من اصول للمحاكمات الجزائية رقم(٢٣) لسنة ١٩٧٦ المعدل و أدانة المتهمين كل من علي حسن المجيد وسلطان هاشم احمد و صابر عبدالعزيز حسين و فرحان مطلق صالح وفق أحكام المادة (١٢/أولاً-١) وبدلالة المادة (١٥) /ثانياً /أ-ب-ج) والبنود (ثانياً و رابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ والحكم عليهم بالسجن لمدة سبع سنوات لإرتكابهم جريمة النقل القسري للسكان المدنيين وحددت العقوبة لاستناداً لأحكام المادة (٤٧٨) من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ ومواد الإشتراك (٤٧ و ٤٨ و ٤٩) من قانون العقوبات وادانة المتهمين كل من علي حسن المجيد وسلطان هاشم احمد و صابر عبدالعزيز حسين وفرحان مطلق صالح وفق أحكام المادة (١٢/أولاً-١) وبدلالة المادة (١٥/أولاً وثانياً) من قانون المحكمة الجنائيات العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ والحكم عليهم بالسجن ١٥ خمسة عشر سنة لإرتكابهم جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية وحددت العقوبة وفق الأحكام المادة (١٤٢) من قانون العقوبات وعدم احتساب مدة موقوفيتهم كونهم موقرفين على نعمة قضايا أخرى وللمدعين بالحق المدني مراجعة المحاكم المدنية للمطالبة بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بهم جراء الجرائم العنكبكية ضدهم وتفتاح محكمة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا لأخذ الإجراءات القانونية بحق الاشخاص الوارد ذكرهم في القوائم العرفقة وتحديد اتعاب المحاماة للمحامين المتنديين وفق الضوابط المتفق عليها مع مكتب الدفاع في المحكمة . طعن المميزين المشتكون والمدعون بالحق الشخصي بواسطة وكيلاهم المحاميان كوردان ادم و

بكر حمه صديق عارف بموجب اللائحة التمييزية المؤرخة في ٢٧/١/٢٠١٠ طلبا نقضه للاسباب المبينة فيها من أن القرار جاء مخالفاً للقانون لأعتبار تصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية وقتل خمسة الاف مدني كردي بواسطة الطائرات الحربية وفق منهجية تم اعدادها مسبقاً جريمة ضد الإنسانية وفق احكام المادة(١٢) من قانون المحكمة وأن ما ينطبق على جريمة تصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية هي جريمة الابادة الجماعية لتوفر أركان وجميع الشروط القانونية الخاصة بتلك الجريمة وأن أهم ركن فيها هو الركن الخاص الذي يعتمد على النية(القصد) في اهلاك مجموعة بشرية معينة ومحددة لأنتماءهم القومي وانصبت ارادة اركان النظام يمثله المتهمون على اباداة تلك المجموعة البشرية كلياً أو جزئياً.

وان جميع المتهمين اشتركوا بارتكاب جريمة اباداة الاكراد المدنيين في حلبجة لأنهم كانوا يمثلون رموز النظام الذي يصنع القرار العسكري ولايمكن اصدار القرار بضرب موقع عسكري أو هدف مدني دون الاعتماد على التقارير الاستخباراتية التي كانت تصدر من منظومة الاستخبارات الشرقية ورئيسها أنذاك فرحان مطلق ومدير الاستخبارات العسكرية العامة صابر عبدالعزيز وكذلك سلطان هاشم باعتباره مسؤولاً عن الفيلق الأول الذي قام بنقل المدنيين من مدينة طويلة إلى نكرة السلمان حيث تضرروا بحبهم وان المتهمين مسؤولون عن تلك الجريمة وطلبنا تبديل الوصف القانوني لجريمة القتل باعتبارها جريمة اباداة جماعية وأدانتهم وفق احكام المادة(١١) من قانون المحكمة وتشديد العقوبات الصادرة بحقهم عن جريمتي النقل القسري والاختفاء القسري للسكان المدنيين. كما طعن المدعي العام في القضية(قضية حلبجة) وطلب نقضه للأسباب التي أوردها في لائحته المؤرخة في ٢٥/١/٢٠١٠ لمخالفته للقانون وأن المحكمة قد جانبت الصواب في اعطاء الوصف القانوني السليم واعتبرتها جرائم ضد الإنسانية بينما ان تلك الجرائم تنضوي تحت عنوان جرائم الابادة الجماعية ذلك لان المتطلبات القانونية وعناصر اثباتها التي وضعتها المحاكم الدولية متوفرة في جريمة حلبجة التي تعني اهلاك هذه الجماعة القومية بصفحتها هذه اهلاكاً كلياً أو جزئياً وينطبق عليها احكام المادة (١١-أولاً- أ) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وطلب تبديل الوصف القانوني لجريمة القتل واعادة القضية إلى محكمتها لأدانة المفرج عنهما كل من (سلطان هاشم وصابر عبدالعزيز الدوري) بنفس عقوبة المدان (علي

حسن المجيد) عرضت الاضبارة على رئاسة هيئة الادعاء العام في المحكمة فطلبت بلائحتها المؤرخة ٢٠١٠/٢/٩ تلخص قرار الهيئة الجنائية المرقم ٢/٣/الثانية/ ٢٠٠٨ في ٢٠١٠/١/١٧ للأسباب والحجج الواردة في لائحة السيد المدعي العام . . ووضعت القضية موضع التدقيق والمذاكرة:

لدى التدقيق والمداولة وجدت الهيئة التمييزية في المحكمة الجنائية العراقية العليا ان الطرفين قدما ضمن المدة القانونية فقرر قبولهما شكلاً حيث انها تتعلق بموضوع واحد قرر توحيدهما ونظرهما سوية ويعد عطف النظر عن القرار المميز وتدقيق الاضبارة تبين ان الحادث موضوع الدعوى يتلخص على النحو الذي اظهرته وقائمه في التحقيق والمحاكمة من ان النظام البائد كجزء من سياسته الشوفينية قام بترحيل الأكراد من مناطق سكناهم ومنذ أواسط السبعينات فرض الاجراءات الأمنية والعسكرية على تهجير أهالي القرى الحدودية واجبارهم إلى الانتقال للسكن في مجمعات قسرية لاتتوفر فيها مستلزمات العيش الكريم واخضاعهم لظروف معيشية بقصد تدميرهم مادياً ووضع خطة عسكرية بافراغ الشريط الحدودي حول مدينة حلبجة كبقية المدن الحدودية وتعرض سكان تلك المناطق لاشرس حملة ابادة خاصة في الثمانينات من القرن الماضي منها حملات الانتفال ضد المدنيين العزل والتي شكلت انتهاكاً فظاً لحقوق الإنسان أدت إلى تدمير أكثر من أربعة آلاف قرية وفقدان أكثر من ١٨٢ الف مواطن كوردي إلى جانب تقييب ثمانية آلاف من البارزانيين وفقدان الآف الفيليين والإعتقالات العشوائية والتهجير القسري والتطهير العرقي واتباع سياسة الصهر القومي وأن المدان علي حسن المجيد استلم في ١٩٨٧/٣/٢٩ مسؤولية امين سر مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث ومنع من قبل مجلس قيادة الثورة المنحل صلاحيات مطلقة في كوردستان بموجب القرار المرقم (١٦٠) في ١٩٨٧/٣/٢٩ كي (يشوب عن القيادة القطرية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة لتنفيذ سياساتهما في الشمال بما فيها منطقة الحكم الذاتي) منح المدان المذكور الصلاحيات المطلقة وقام بتنفيذ الاعدامات الجماعية خارج دائرة القضاء وتدمير المراكز المدنية كالمدارس والجولمع والكنائس وأبارالمياه والينابيع ونهب ممتلكات السكان المدنيين وتدمير البنية التحتية والاقتصاد للريف وفي ظل هذه الظروف قصفت مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية يوم ١٩٨٨/٣/١٦ من قبل النظام البائد بعد سحب الجيش منها ومن المجمعات المحيطة بها وبدأ هذا الهجوم من قبل الطائرات

العراقية التي اقلعت من قاعدتي الحرية و البكر وقصف مدفعي من بلدة سيد صادق باستخدام قنابل النابالم والفسفور بقصد تدمير المباني و التمهيد لقصف المدينة بالفاز الكيماوي وقتل اكبر عدد من المدنيين العزل وعلى أثرها سارع سكان المدينة الى العلاج و اللوقاية من الغازات الجوية وظهيرة ذلك اليوم قامت الطائرات العراقية التي اقلعت من قاعدتي الحرية و الكيابة الجوية بقصف المدينة بعشرات القنابل الكيماوية (السلاح الخاص) في عدة مناطق من المدينة وضواحيها ذلك وفق خطة جنائية وتمط منهجي بقصد إبادة الشعب الكوردي، وسقط على أثرها الآلاف من القتلى والمعصيين بين المدنيين العزل واستمر القصف الكيماوي ضد المدنيين الذين نزحوا نحو الحدود الإيرانية وبعد عدة اشهر أصدرت الحكومة العراقية عفواً لأهالي مدينة حلبجة وسمحوا لهم بالعودة على أثر ذلك عاد الآف من العوائل وتم إخضاعهم عمداً لأحوال معيشية سيئة بقصد الهلاك الكلي أو الجزئي ذلك من خلال نقلهم من المعازل الحدودية بواسطة العربات العسكرية وأسكانهم في المجمعات القسرية ونكرة السمان على الحدود العراقية السعودية التي كانت تفتقر إلى أبسط المستلزمات ووضعهم تحت ظروف حياتية قاسية لغرض اهلاكهم وتعرضوا لشتى انواع التعذيب النفسي والعمادي لاستخدام النظام البائد. الحدة و العنف مع الضحايا والإحتجاز غير القانوني للرجال والنقل القسري للنساء والاطفال خارج المناطق الكردية وبهذا فصل النساء والاطفال عن الرجال بهدف منع الانجاب وفصل الشباب عن المسنين حيث كان يرسل الكبار من العائلة إلى معتقل نكرة السلطان والشباب يرسلون إلى المقابر الجماعية ومنع الباقين من السكن في محافظة السليمانية وكذلك منع أهالي مدينة حلبجة من العودة إلى الوظائف والمدارس أما العوائل التي عادت بعد نفاذ فترة العفو فقد القي القبض عليهم ونقلوا إلى جهة مجهولة ولايعرف مصيرهم لحد هذا اليوم كما قامت الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية بهدم وتدمير المباني والدور العائدة لأهالي ومنعهم من العودة إليها. وعليه فإن أركان جريمة الإبادة الجماعية متوفرة في جريمة قصف مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية واهم ركن فيها هو الركن الخاص الذي يعتمد على الباعث أو النية في اهلاك مجموعة بشرية معينة محددة وأن ارادة السلطة انصب على إبادة الشعب الكوردي كلياً أو جزئياً. أن ديباجة الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع جريمة الإبادة الجماعية والعقاب عليها المقرة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٨/١٢/٩ ونخلت حيز التنفيذ في ١٩٥١/١٢/١٢ عدت الابادة الجماعية وفق

القانون الدولي جريمة تتعارض مع روح الأمم وأهدافها ولدى العالم المعتمد وبمقتضى المادة (٢) من هذه الاتفاقية يعد إبادة جماعية ارتكاب أي من الأفعال التالية وذلك بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية وهي -أ- قتل أعضاء الجماعة . ب- الحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأفراد الجماعة. ج- إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية بقصد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً . د- فرض تدابير تستهدف منع الانجاب داخل الجماعة. هـ- نقل الصفار قسراً من جماعة إلى جماعة أخرى. وإن هذا التحديد لجريمة الإبادة الجماعية في المادة (٢) من الاتفاقية ينطبق على الكثير من الجرائم الجسيمة التي اقترفتها النظام البائد منها عمليات الانتفال وقصف المدن والقرى الكوردية بالسلاح الكيماوي منذ سنة ١٩٨٧ واعنفها كانت ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية الذي كان انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان في العراق وحرياته الأساسية التي كلفتها الموثائق والاتفاقيات الدولية وإن المجزرة التي اقترفت في حلبجة هي صورة من صور الإبادة الجماعية التي انتهجها النظام إزاء الشعب الكوردي بقصد تدمير هذه الجماعة وكان عالماً بكل أركانها.

العدان / علي حسن المجيد

إن العدان علي حسن المجيد كان يشغل منصب أمين سر مكتب تنظيم الشمال وعضو لمجلس قيادة الثورة وعضواً في القيادة القطرية لحزب البعث المنحلين وخول صلاحية لقيادتين في تنفيذ سياساتهما في المنطقة الشمالية ويتمتع بصلاحيات رئيس الجمهورية بموجب القرار المرقم (١٦٠) في ١٩٨٧/٣/٢٩ ووضعت تحت تصرفه وأمرت الوحدات العسكرية والأجهزة الأمنية والحزبية و يرتبط جميع رؤساء الوحدات الإدارية وجميع تلك الأجهزة لتلتزم بأوامره وبالتوجيهات والقرارات الصادرة منه كما منح العدان المذكور بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٢٤ في ١٩٨٧/٢/٢٠ صلاحية الصرف لفرض أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المشار إليه أعلاه وسياسة حزب البعث ومجلس قيادة الثورة المنحلين وبحجة حماية الأمن والنظام استهدف الأكراد كونهم مجموعة قومية وأثنية بتنفيذ الأعداء الجماعية خارج دائرة القضاء وتدمير القرى بـ(استخدام السلاح الكيماوي)المحرم دولياً وثبت من الأدلة المتوفرة بأن طائرات القوة الجوية العراقية شنت هجوماً واسع النطاق ومنهجي على السكان المدنيين الأكراد في مدينة حلبجة يوم

١٩٨٨/٣/١٦ وتصفها بالأسلحة الكيماوية مما وقع خسائر بشرية كبيرة بالمدينين المرز تقدر بالآلاف بين قتيل ومصاب وأستمر القصف بالأسلحة الكيماوية ضد المدينين الذين نزحوا إلى الحدود الإيرانية إضافة إلى الأضرار البيئية التي توثبت على هذا القصف التي لاتزال آثارها لحد هذا اليوم باقية وان المدان المذكور كان على علم ودراية بارتكاب تلك الجريمة ضد السكان المدينين وتأييد كل ذلك من أقوال المشتكين والمدعين بقصف المدينة كانت قادمة من منطقتي قره داغ وورينديخان ومن ثم عودتها من نفس الاتجاه وكانت بعضها تلقي القنابل بقصد هدم المباني وأخرى تلقي الغازات السامة وما جاء بأقوال المتهم الهارب (طارق رمضان) وهو طيار المدونة في مرحلة التحقيق بأن الطائرات العراقية هي التي قصفت مدينة حلبجة ومن الوثائق وأقراص الـ (CD) المبرزة في الدعوى منها الوثيقة المرقمة (٢٥٥٢/١) في ١٩٨٨/٣/٢٧ المصادرة من منظومة الاستخبارات الشرقية معنونة إلى مديرية الاستخبارات العسكرية العامة حيث تضمنت الفقرة الثانية (نتيجة الضربة الكيماوية على حلبجة وأطرافها فقتل وأصيب ما يقارب ١٥٠٠ من أهالي حلبجة و(الفقرة ١٢) في اليوم التالي لقيام قطعائنا بضرب حلبجة بالمواد الكيماوية). وعززت تلك الأدلة باعتراف المدان الصريح في الجلسة المؤرخة ٢٠٠٩/٦/١٦ بأنه لو ثبت بأن العراق هو من ضرب حلبجة بالسلح الكيماوي فأني اتحمل جزء من المسؤولية وليس كامل المسؤولية لأنني جزء من القيادة وليس مسؤولاً عنها باعتباري عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة). واعتراف المدان أمام المشتكين والشهود من أهالي حلبجة المدونة أقوالهم في دور التحقيق والمحاكمة لدى مقابلتهم قائلاً (بأنني ضربت حلبجة بالكيماوي وانتم كيف بقيتم أحياء...؟ إنني حاكم للأكراد والرئيس صدام حسين حاكم العراق وأن حلبجة نجسة يجب تطهيرها بماء البحص) ولما تقدم فإن المدان علي حسن المجيد منح صلاحيات رئيس الجمهورية إستناداً للقرار ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ وكان يشغل أمين سر مكتب تنظيم الشمال وعضواً لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث المنحلين وتحت تصرفه جميع الأجهزة الأمنية والحزبية و القطعات العسكرية وبناء على أوامر صادرة من القيادة العامة للقوات المسلحة المتعلقة بالمدان (علي حسن المجيد (منح صلاحيات رئيس الجمهورية) قامت طائرات القوة الجوية العراقية بقصف مدينة حلبجة بالسلح الكيماوي والغازات السامة (العناد الخاص) أدى إلى موت الآلاف من السكان المدينين الكرد وجرح آلاف أخرى منهم يعانون مشاكل في جهاز

التنفس وأثار على اجسامهم بالاضافة إلى الأثار النفسية أقرنن بظرف سبق الإصرار
لإنتحاب القوات العراقية من مدينة حلبجة وضواحيها بعلم ومساهمة المدان بإعتباره الأمر
لها حسب الصلاحيات الممنوحة له وعدم إخبار أو تحذير السكان المدنيين بإخلاء المدينة.
وإن المدان ارتكب هذه الجريمة تنفيذاً لسياسة النظام البائد وسياسة حزب البعث
المنحل وكان يستهدف إبادة الكرد المدنيين وعلى علم ونية مسبقة لتحقيق النتيجة الجرمية.
ويقضح كل ذلك من انواع الأسلحة المستخدمة منها الكيماوي والضحايا من نساء ورجال
وأطفال وشيوخ من القومية الكردية، وتدمير القرى والمدن و المزارع وهدم منازلهم ومنع
الناجين من العودة إلى اماكن سكناهم. ولم يقتصر على حلبجة وضواحيها وإنما شمل اغلب
المنطقة الكردية. ولما تقدم تبين لأكثرية اعضاء الهيئة التمييزية ان المدان علي حسن
المجيد مسؤولاً جنائياً في الأفعال المرتكبة من خلال اسهامه بقصد جنائي بالاشتراك مع
متهمين آخرين مفرقة قضيتهم لتنفيذ خطة جنائية مشتركة في ارتكاب جريمة الإبادة
الجماعية بحق الأكراد المدنيين في حلبجة وذلك عن التهمة الأولى العوجهة إليه المتضمنة
القتل العمد.

لما التهمة الثانية الموجهة إلى المدان علي حسن المجيد عن جريمة النقل القسري
للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية فإنه كان يتولى مسؤولية مكتب تنظيم الشمال وقد
منح صلاحيات واسعة وارتبطت به الاجهزة الامنية والمخابرات الاستخبارات العسكرية
والقيادات العسكرية ورؤوس الوحدات الإدارية وبعد عدة أشهر من تصف مدينة حلبجة ونزوح
الناجين إلى دولة إيران اصدر النظام البائد عفواً خاصاً لأهالي تلك المدينة وسمح لهم
بالعودة على أثر ذلك عادت الاف العوائل وبناءً على الأوامر الصادرة من علي حسن المجيد
قامت القطعات العسكرية التابعة لقيادة الفيلق الاول والاجهزة الاستخباراتية والحزبية
بإخضاعهم عمداً لأحوال معيشية سيئة بقصد أهلاكهم ذلك من خلال نقلهم من المناطق
الحدودية بواسطة العربات العسكرية إلى مراكز الاعتقال (برحوشتر) - كرده چال - نكرة
السلمان والمجمعات القسرية التي كانت تفتقر إلى ابسط المستلزمات ووضعهم تحت ظروف
معيشية قاسية بقصد اهلاكهم. وتعرضوا لشتى انواع التعذيب النفسى والمادي لاستخدام
النظام الحدة و العنف مع الضحايا مما أدى إلى وفاة المئات منهم. كما قامت السلطة بمنعهم
من العودة إلى مدينة حلبجة حيث قامت بتدمير و حرق منازلهم وكذلك منعهم من العودة الى

الوظائف والمدارس. ولما تقدم ثبت من الأدلة المتوفرة قيام المدان علي حسن المجيد بالاشتراك مع متهمين آخرين بارتكاب جريمة النقل القسري للسكان المدنيين وإخضاعهم لأحوال معيشية سيئة.

اما بالنسبة إلى التهمة الثالثة الموجهة إلى المدان علي حسن المجيد عن جريمة الاخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية فقد تبين من الأدلة المتوفرة في القضية بأنه وبعد ضرب مدينة حلبجة بال سلاح الكيماوي تمكن الناجون من الموت النزوح باتجاه الحدود الإيرانية وأسكانهم في مخيمات لمدة اشهر وقد أصدرت الحكومة العراقية عفواً خاصاً لأهالي حلبجة وعند عودة مئات العوائل بعد نفاذ فترة العفو عن طريق المنفذ الحدودي (طويلة) قامت القطعات العسكرية الاستخباراتية والحزبية باعتقالهم تنفيذاً لأوامر صادرة من المدان علي حسن المجيد باعتباره المسؤول عن تنظيم الشمال وتحت امرته كافة القطعات العسكرية والاجهزة الاستخباراتية بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٦٠ لسنة ١٩٨٧ ونقلوا إلى جهة مجهولة ولايعرف مصيرهم لحد هذا اليوم وتأييد ذلك باقوال المشتكين والمدعين بالحق الشخصي . وان المدان علي علم ودراية بمصير هؤلاء وثبت من الأدلة المتوفرة قيام المدان علي حسن المجيد بالاشتراك مع متهمين آخرين بارتكاب جريمة الاخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وقام بتنفيذ خطة جنائية ضمن هجوم واسع النطاق ومنهجي.

المدان / سلطان هاشم أحمد

ان المدان سلطان هاشم أحمد كان عضواً في القيادة العامة للقوات المسلحة وقائد الفيلق الأول (معايشة) وقد ترأس قيادة الفيلق الأول بصفة رسمية في بداية شهر نيسان سنة ١٩٨٧ وبعد تصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي ونزح أهالي المدينة الناجين إلى نولة إيران المجاورة وان القوات العسكرية العراقية عند عودتها إلى مدينة حلبجة قامت بتفجير المباني الحكومية والخدمية ومنها معمل تنقيح التبغ والمستشفى العام والمدارس والديار السكنية والمحللات من قبل جهد الهندسة العسكرية التابعة للفيلق الاول بقصد محو آثار تلك المدينة وبعد عدة أشهر أصدرت الحكومة العراقية عفواً خاصاً لأهالي حلبجة وسمحوا لهم بالعودة إلى الوطن وبناءاً على ذلك عادت آلاف العوائل عن طريق المنفذ الحدودي(طويلة)وقامت القوات العسكرية والاستخبارات والاجهزة الامنية باحتجازهم والقبض

عليهم ونقلهم قسراً بواسطة السيارات العسكرية نوع أيقا إلى دائرة الطوارئ في السليمانية وتم إخضاعهم لأحوال معيشية سيئة وتعرضوا لشتى أنواع التعذيب النفسي والمادي ونقل قسم منهم إلى محافظة أربيل واحتجازهم في معسكرات (گرده چال وبرحوشتر) ونقل قسم آخر إلى معتقل (نكرة السلیمان) الصحراوي في محافظة المثنى قرب الحدود العراقية السعودية وكانت تنفقر إلى أبسط المستلزمات ووضعهم تحت ظروف حياتية قاسية وفقد الكثير منهم حياته وتأييد ذلك من أقوال المشتكين والشهود والشائق المبرزة وأقوال المدان. إن أهالي حلبجة كانوا موجودين في المنطقة بصورة مشروعة وقد نقلوا منها قسراً وكان المدان سلطان هاشم أحمد على علم ودراية بمشروعية تواجدهم وإن القوة التي قامت بتنفيذ القاء القبض والنقل القسري تعمل تحت أمرته وارتكابه هذه الجريمة هو جزء من هجوم واسع النطاق ضد السكان المدنيين ولما تقدم ثبت من الأدلة المتوفرة قيام المدان سلطان هاشم أحمد بالاشتراك مع متهمين آخرين بارتكاب جريمة النقل القسري كجريمة ضد الإنسانية وهي عن التهمة الثانية الموجهة إليه.

أما فيما يتعلق بالتهمة الثالثة الموجهة إلى المدان سلطان هاشم أحمد عن جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية فقد تبين من الأدلة المتوفرة في القضية بأنه بعد ضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي فقد توفي الآلاف من السكان المدنيين وتمكن الناجون من الموت الهرب باتجاه الحدود الإيرانية وأسكانهم في مخيمات وأصدر النظام البائد عفواً خاصاً لأهالي حلبجة وعند عودة الموائل من أهالي المدينة خلال فترة العفو تم اعتقالهم من قبل القطعات العسكرية وجهاز الاستخبارات العسكرية ونقلوا إلى معسكرات (کردجال وبرحوشتر) في محافظة أربيل ومعتقل (نكرة السلیمان) الصحراوي أدى إلى الحاق الأذى والمعاناة وحرمانهم من حريتهم وإخفاء القسم الأكبر منهم دون معرفة مصيرهم أما العوائل التي عادت بعد نفاذ فترة العفو فقد تم اعتقالهم من قبل الأجهزة السالفة الذكر ونقلهم إلى جهة مجهولة ولا يعرف مصيرهم لحد هذا اليوم ويكون المدان سلطان هاشم مسؤولاً عن جريمة الإخفاء القسري للسكان المدنيين باعتباره قائد الفيلق الأول الذي تقع ضمن مسؤوليته مدينة حلبجة وإن القاتمين بالاعتقالات هم من العسكريين المنسويين إلى الفيلق المشار إليه وسلوكه كان جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي موجه ضد سكان مدنيين ولما تقدم

ثبت من الأدلة المتوفرة ان المدان سلطان هاشم احمد قدارتكتب بالاشتراك مع متهمين آخرين جريمة الاخفاء القسري للسكان كجريمة ضد الإنسانية.

المدان / صابر عبدالعزيز الدوي

ان المدان صابر عبدالعزيز الدوي كان احد أعضاء القيادة العامة للقوات العسكرية ويترأس دائرة الاستخبارات العسكرية وانه المسؤول المباشر والمخطط للهجمات التي حصلت في المناطق الكردية على السكان المدنيين وضربهم بمختلف الأسلحة وان لية عملية عسكرية لا بد ان تكون من خلال مديرية الاستخبارات العسكرية ويعد ضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي وسقط الآلاف بين قتيل وجريح من السكان المدنيين وتمكن الناجون الهرب باتجاه الحدود الإيرانية واسكانهم في مخيمات وبتاريخ ١٩٨٨/٩/٦ اصدر النظام اليائد عفواً خاصاً لألماني حلبجة سمح لهم بموجبا العودة إلى الوطن وبناءً على ذلك عادت الاف العوائل عن طريق المنفذ الحدودي(طويلة) وقامت المراكز التابعة لجهاز الإستخبارات العسكرية بالتعارن مع القوات العسكرية باستلام العائدين من ايران واعتقالهم ثم تسليمهم إلى دائرة الامن والطوارئ في السليمانية وإخضاعهم لأحوال معيشية سيئة وتعرضهم لشتى أنواع التعذيب النفسي والبدني ونقل قسم منهم قسراً إلى محافظة أربيل واحتجازهم في معسكرات (كردجال وبرحوشتر) ونقل القسم الآخر إلى معتقل نكرة السلمان الصحراوي في محافظة المعشي قرب الحدود العراقية السعودية التي كانت تفتقر إلى أبسط المستلزمات دون مسوغ قانوني ورضعهم تحت ظروف حياتية قاسية وتعرضهم لمعاملة شديدة وحرمانهم من حريتهم وفقد الكثير منهم حياته وحيث ان المدان صابر عبدالعزيز حسين كان يعمل مدير الاستخبارات العسكرية العامة وعضو القيادة العامة للقوات المسلحة ولمركزه المهم في جمع المعلومات من مصادره ورفعها إلى الجهات المعنية ودعمها وتعزيزها بمقترحاته وتوصياته فإنه قد ساهم وبشكل قطعي بنقل السكان المدنيين قسراً كجريمة ضد الإنسانية وأن القاشمين بالاعتقال والنقل كانوا من جهاز الاستخبارات العسكرية يعملون تحت إمرته ولم يتخذ أي اجراء لمنعهم وان سلوكه كان جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي موجه ضد المدنيين.

ولما تقدم ثبت من الأدلة المتوفرة وهي اقوال المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والوثائق المبرزة قيام المدان المذكور بالاشتراك مع متهمين آخرين ارتكاب جريمة النقل

القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وهي عن التهمة الموجبة إليه. اما فيما يتعلق بالتهمة الثالثة الموجبة إلى المدان صابر عبدالعزيز حسين عن جريمة الاخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية فقد تبين من سير التحقيق والمحاكمة والأدلة المتوفرة في القضية بأنه بعد ضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي تعرض الالف المدنيين العزل وهرب الناجون من الموت باتجاه الحدود الإيرانية واسكانهم في مخيمات. واصدر النظام البائد عفواً خاصاً لأهالي حلبجة سمح لهم بالعودة إلى الوطن واستجابة لقرار العفو عادت اعداد كبيرة من العوائل وتم اعتقالهم من قبل الجيش والمراكز التابعة لجهاز الاستخبارات والاجهزة الامنية والذنية وتسليمهم إلى دائرة الامن والطواريء في السليمانية واخضاعهم لأحوال معيشية سيئة وتعريضهم لشتى انواع التعذيب النفسي والعمادي ونقل قسم منهم قسراً دون اذنتهم إلى محافظة اربيل واحتجازهم إلى المعسكرات منها(كردجال و برحوشتر) ونقل القسم الآخر إلى معقل (نكرة السلمان)الصحراوي في محافظة المثنى قرب الحدود العراقية السعودية التي كانت تلقى إلى أبسط المستلزمات دون امر قضائي ادى إلى إلحاق الأذى والمعاناة وحرمانهم من حريتهم وأخفاء القسم الاكبر منهم ولم يتوصل التحقيق لمعرفة مصيرهم. اما العوائل التي عادت بعد نفاذ فترة العفو فقد تم اعتقالهم من قبل المراكز التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع القطعات العسكرية والاجهزة الامنية الاخرى ونقلهم إلى جهة مجهولة ولا يعرف مصيرهم لحد اليوم. وبما ان المدان صابر عبدالعزيز حسين كان منير الاستخبارات العسكرية وعضو القيادة العامة للقوات المسلحة ولمركزه المهم في جمع المعلومات من مصادره عن أهالي حلبجة ورفعها إلى الجهات المعنية ودعمها وتعزيزها بمفترحاته بتوصياته فإنه ساهم بشكل فعلي في الاخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وان القائمين باعتقال المدنيين وإخفاءهم من جهاز الاستخبارات العسكرية يعملون تحت امرته ولم يتخذ أي اجراء لمنعهم وان سلوكه هذا كان جزءا من هجوم واسع النطاق ومنهجي موجه ضد المدنيين. وعليه ثبت من الأدلة المتوفرة المتكونة من اقوال المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود والوثائق المبرزة ان المدان صابر عبدالعزيز حسين ارتكب بالاشتراك مع مهتمين آخرين جريمة الاخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية.

المدان / فرحان مطلق صالح

ان المدان فرحان مطلق صالح كان مسؤولاً عن منظومة الاستخبارات الشرقية اثناء قيام النظام البائد بقصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي وللفترة التي تلتها وتحت امرت مراكز الاستخبارات للوحدات العسكرية للفيلق الاول التي بدورها تزويد المنظومة والمديرية بالمعلومات التي جمعها من الوكلاء على شكل تقارير وهي المعتمدة وعلى ضرها تم التخطيط للهجمات التي حصلت في المناطق الكردية على السكان المدنيين وبعد ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيماوية ووقع خسائر بشرية كبيرة بالمدينين العزل تمكن الناجون من الهرب باتجاه الحدود الإيرانية وأسكانهم في مخيمات وبناءاً على العفر الخاص لأهالي مدينة حلبجة الذي أصدره النظام البائد في ١٩٨٨/٩/٦ سمح لهم بموجبا العودة إلى الوطن وبناءً على ذلك عادت آلاف العوائل عن طريق العنقذ الحدودي(طويلة) وقامت المراكز التابعة لجهاز الاستخبارات العسكرية بالتعاون مع الاجهزة الاستخباراتية والامن والامن والاطوارئ في السليمانية العائدين من ايران واعتقالهم ثم تسليمهم إلى دائرة الامن والاطوارئ في السليمانية واخضاعهم لأحوال معيشية سيئة وتعرضهم لشتى أنواع التعذيب النفسي والبدني ونقل قسم منهم قسراً دون ارادتهم إلى محافظة اربيل واحتجازهم في معسكرات (كردجال وبرهوشتر) والقسم الأخر إلى معتقل (نكرة السلطان) الصحراوي في محافظة المثنى قرب الحدود العراقية السعودية التي تفتقر إلى أبسط المستلزمات دون أمر قضائي ووضعهم تحت ظروف حياتية قاسية ومعاناة شديدة وحرمانهم من حريتهم وفقد الكثير منهم حياتهم. وحيث أن المدان فرحان مطلق صالح كان يشغل منصب مدير منظومة الاستخبارات العسكرية وتحت إمرته عدة مراكز مهمتها تزويد منظومة بالمعلومات ورفعها إلى الجهات المعنية ومتابعة أهالي حلبجة إلى المدن وأرسالهم إلى المجمععات القسرية ومنعهم من العودة إلى مدينتهم التي دمرت واحترقت منازلهم فإنه قد أسهم بشكل فعلي بنقل السكان المدينين قسراً كجريمة ضد الإنسانية وإن سلوكه كان جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنهجي ولما تقدم ثبت من الأدلة المتوفرة المتكونة من أقوال المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود والوثائق المعبرة قيام المدان المذكور بالاشتراك مع متهمين آخرين ارتكاب جريمة النقل القسري للمدينين ذلك عن التهمة الثانية الموجهة إليه.

أما فيما يتعلق بالتهمة الثالثة الموجهة إلى المدان فرحان مطلق صالح عن جريمة الإخفاء القسري كجريمة ضد الإنسانية فقد تبين من الأدلة العرفورة في القضية بأنه بعد

ضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي من قبل النظام البائد اوقع خسائر بشرية كبيرة بالمدينين العزل تقدر بالالف بين قتيل ومصاب اضافة إلى الاضرار البيئية التي ترتبت على هذا القصف وهرب الناجون من الموت باتجاه الحدود الإيرانية وتم إسكانهم في مخيمات. وبعد إصدار النظام البائد عفواً خاصاً لأهالي حلبجة سمح لهم بموجب العودة إلى الوطن وعلى ضوء ذلك عادت أعداد كبيرة من العوائل وعند دخولهم إلى الأراضي العراقية تم اعتقالهم من قبل القطعات العسكرية بالتعاون مع الأجهزة الإستخباراتية والأمنية والحزبية وتسليمهم إلى دائرة الأمن والطوارئ في السليمانية وإخضاعهم لأحوال معيشية سيئة وتعريضهم لشتى أنواع التعذيب النفسي والبدني ونقل قسم منهم إلى معسكرات الاحتجاز في (كردجال ويرهوشتر) في محافظة أربيل والقسم الأخر إلى معتقل (نكرة السلطان) على الحدود العراقية السعودية دون أمر قضائي والحاق الأذى بهم والمعاناة وحرمانهم من حريتهم وإخفاء القسم الأكبر منهم ولا يزالون مجهولي المصير لحد الأن.

لما العوائل التي عادت بعد نفاذ فترة العفو فقد تم اعتقالهم من قبل الأجهزة والدوائر المشار إليها ونقلهم إلى جهة مجهولة لا يعرف مصيرهم لحد اليوم. وحيث أن المدان المذكور يتأس منظومة الاستخبارات الشرقية والمراكز التي تحت أمرته ساهمت مع القوات المسلحة والأجهزة الأخرى بتنفيذ خطة جنائية باعتقال السكان المدنيين ونقلهم دون إرادتهم إلى المعسكرات وإخفاءهم قسراً وكان على علم ودراية بارتكاب تلك الجريمة فإن سلوكه جزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد المدنيين. وتأييد كل ذلك من الأدلة المتوفرة في القضية وثبتت بادلة لاتقبل الشك أن المدان فرحان مطلك صالح ارتكب بالاشتراك مع متهمين آخرين جريمة الاخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية وعليه ولما تقدم تبين من الأدلة المتوفرة في القضية أن النظام العراقي البائد انطلقاً من السياسة الشوفينية التي تتبعها قد فرض الاجراءات الأمنية والعسكرية القائمة على تهجير أهالي القرى وترحيلهم إلى المجمعات القسرية وإفراغ الشريط الحدودي حول مدينة حلبجة بقصد عزلها عن المناطق لمحاربة وعملت السلطات لتعزيز المنطقة بالقطعات العسكرية والأجهزة الأمنية واقواج الدفاع الوطني اشتملت حملات النظام على استخدام الاعدادات الجماعية و الاعتقالات العشوائية وحملات التهجير القسري وتغيير الواقع القومي للمناطق التي سكنها الاكراد. واقدم على ضرب مدينة حلبجة بالسلاح الكيميائي وفقاً لخطة جنائية ونشط منهجي بقصد إبادة الشعب

الكردي واستمر القصف الكيماوي ضد المدنيين الذين هربوا باتجاه الحدود الإيرانية. وفي الوثائق الرسمية التابعة لأجهزة الأمن والاستخبارات الخاصة بالنظام البائد المتضمنة الأوامر المتعلقة بكيفية ارتكاب الأفعال المجسدة للإبادة الجماعية في حلبجة هو دليل على توفر سمات الركن المادي لهذه الجريمة.

أما العوائل التي سمح لها بالعودة إلى الوطن فقد تم اعتقالهم ونقلهم بواسطة العربات العسكرية بمساهمة مختلف الأجهزة العسكرية والاستخباراتية والحزبية إلى معسكرات الاحتجاز في (كردجال وبيروشتر) ومعتقل (نكرة السلطان) وحرمانهم من حريتهم وإخفاء القسم الأكبر منهم ولا يزالون مجهولي المصير. أما العوائل التي عادت بعد نفاذ فترة العفو فقد تم اعتقالهم ونقلهم إلى جهة مجهولة ولا يعرف مصيرهم لحد هذا اليوم وكل ذلك وفق هجوم واسع النطاق ومنهجي وتأييد ذلك من اقوال المشتكين والمدعين بالحق الشخصي والشهود والوثائق المعبرة ان محكمة الجنايات الثانية قد جانب الصواب في تحديد الوصف القانوني للجريمة المرتكبة بحق الأكراد في مدينة حلبجة عن التهمة الأولى الموجهة إلى المدان علي حسن المجيد كونها جريمة ضد الإنسانية وفق المادة (١٢/أولاً-أ) وبدلالة المادة (١٥/أولاً، ثانياً، ثالثاً، رابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وإن ما ارتكبه بحق الأكراد في مدينة حلبجة هي جريمة القتل الجماعي العمد والحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد هذه الجماعة وأعضاءهم لأحوال معيشية يقصد أهلاكها كلياً أو جزئياً كجريمة إبادة جماعية وبذلك ينبغي تكييف جريمة قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية وفق المادة (١١/أولاً-أ-ب-ج وثانياً / أ-هـ) وبدلالة المادة (١٥/أولاً وثانياً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

وإستناداً لأحكام المادة (٢٦٠) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ قدر تعديل الوصف القانوني للجريمة التي ادين بموجبها المتهم علي حسن المجيد وفق المادة (١٢/أولاً-أ) وبدلالة المادة (١٥/أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة إلى وصف آخر وفق المادة (١١/أولاً / أ-ب-ج وثانياً / أ-هـ) وبدلالة المادة (١٥/أولاً وثانياً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وإدانته بموجبها وحيث أن عقوبة الاعدام شتقاً حتى الموت المفروضة عليه متلائمة ومنسجمة مع الوصف الجديد لذا قرر تصديقها تعديلاً يجعل تحديد العقوبة وفق احكام المادة (١٠٦/١/ب) من

قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩. وحذف الإستدلال بأحكام مواد الاشتراك(٤٧-٤٨-٤٩) من قانون العقوبات استناداً لأحكام المادة(٢٥/ثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا. لاحظت الهيئة التمييزية ورود الكتاب المرقم في(١٠/١) في ٢٧/١٠/٢٠١٠ المرسل إلى رئيس المحكمة ومرفقه شهادة الوفاة المرقمة ٢٥٠٩٠٧ في ٢٥/١٠/٢٠١٠ الخاصة بوفاة المحكوم علي حسن المجيد يوم ٢٥/١٠/٢٠٠٦ وذلك بتنفيذ حكم الاعدام شقناً حتى الموت الصادر بحقه في الدعوى المرقمة ١/٢٠٠٦/٢٠٠٦ من محكمة الجنائيات لقانية في المحكمة الجنائية العراقية العليا لذا قرر وقف الاجراءات ايقافاً نهائياً بحقه عملاً بأحكام المادة(٣٠٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية وصدر القرار بالاكثورية في ١٣/ربيع الاول/١٤٣١ هجرية المصادف ٢٠١٠/٢/٢٨ ميلادية.

اما القرار المحكمة بإلغاء التهمة الاولى الموجهة إلى المتهمين كل من سلطان هاشم احمد وصابر عبدالعزيز حسين وفرحان مطلق صالح وفق الإحكام المادة(١٦/أولاً-ب) وبدلالة المادة(١٥/ثانياً) /أ-ب-ج وثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا عن جريمة القتل العمد كجريمة ضد الإنسانية والإقراج عنهم لعدم كفاية الأدلة ضدهم وإخلاء سبيلهم من التوقيف حالاً ما لم يكونوا موقوفين أو مطلوبين عن قضية أخرى استناداً لأحكام المادة(١٨٢/ج) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٢ لسنة ١٩٧١ جاء صحيحاً وموافقاً للقانون لما اشتمل عليه من اسباب لأن الأدلة المفصلة ضدهم غير كافية ولما فتنتهم لأدانتهم لذا قرر تصديقه عملاً بأحكام المادة(٢٥/ثانياً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا والمادة(٢٥٩/أ) من قانون اصول المحاكمات الجزائية ورد الطعن التمييزي وصدر القرار بالاكثورية في ١٣/ربيع الاول/١٤٣١ هجرية المصادف ٢٠١٠/٢/٢٨ ميلادية.

اما بالنسبة إلى التهمتين الثانية والثالثة الموجهتين إلى المتهمين كل من علي حسن المعجد ولسطان هاشم احمد وصابر عبدالعزيز حسين وفرحان مطلق صالح / الثانية وفق احكام المادة(١٢/أولاً) وبدلالة المادة(١٥/ثانياً) /أ-ب-ج وثالثاً ورابعاً) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ لأرتكابهم بالاشتراك جريمة الاخفاء القسري للسكان المدنيين كجريمة ضد الإنسانية. ان المتهمين كانوا ينفذون سياسة النظام لسياسة حزب البعث المنحل وكانت الاجهزة الامنية والحزبية والاستخباراتية والقوات

المسلحة تحت أمرتهم وتصرفهم وان وقائع الدعوى وادلتها تؤكد تورطهم بارتكاب جريمة النقل القسري والاختفاء القسري للسكان المدنيين في مدينة حلبجة بعد ضررها بالسلاح الكيماوي وان ماجاء باقوال المشتكين والشهود وماجاء بالوشائق تؤكد باندليل القاطع والمقنع ارتكابهم تلك الجرائم وكانوا على علم ودراية بارتكابها وان ماذهبت إليه محكمة الجنائيات بإدانتهم وفق مواد الاتهام جاء صحيحاً وموافقاً للقانون وقرر تصديقها بالنسبة إلى العقوبات المفروضة فقد وجدت هذه الهيئة بأنها جاءت مناسبة قرر تصديقها تعديلاً بحذف الاستدلال بمواد الاشتراك (٤٧، ٤٨، ٤٩) من قانون العقوبات وكذلك تصديق باقي المقررات الحكمية استناداً لأحكام المادة(٢٥/ثانياً) من قانون المحكمة والمادة(٢٠٩/١-١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية ورد الطعن التمييزي وصدر القرار بالاكثرية في ١٣/ربيع الاول ١٤٣١هـ المصادف ١/٢٨/٢٠١٠.

القاضي

عارف عبدالرزاق شاهين

رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا

الفصل التاسع

قضية حلبجة في اروقة مجلس النواب العراقي

في جلسة يوم ٢٠١١/٣/١٧ الخاصة بالدورة الانتخابية الثانية، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الثاني لمجلس النواب العراقي المنعقد في بغداد. تم تقديم مقترح قرار إلى مجلس النواب يتعلق بموقف مجلس النواب العراقي حول (جريمة قصف حلبجة بالأسلحة الكيماوية) وذلك بعد مناقشة الموضوع في جلسة يوم ٢٠١١/٣/١٦ حيث قدم السادة النواب من جميع الكتل البرلمانية مداخلات عدة حول الحادثة وعلى أثر ذلك طلب رئيس مجلس النواب العراقي من النائب خالد شواني رئيس اللجنة القانونية صياغة مشروع قرار فكان كالآتي:

العدد: ل.ق

التاريخ: ٢٠١١/٣/١٧

إلى السيد رئيس مجلس النواب المحترم

م/مقترح قرار

تحية طيبة..

استناداً لأحكام الفقرة(٥) من المادة ١٣٨ من الدستور وبناءً على ما عرضته رئاسة المجلس وصادق عليه مجلس النواب في جلسته العرقمة(٤٤) بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧.

قرر مجلس النواب مايلي :

اعتبار ما تعرض له اهالي مدينة حلبجة في ١٦/٣/١٩٨٨ بالاستفاد على قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٨ (جريمة ابادة جماعية بكل ما تعنيه من معاني..)

مع التقدير

النائب خالد شواني

رئيس اللجنة القانونية

في مجلس النواب

٢٠١١/٣/١٧

ثم عرض على التصويت فنال الموافقة بالإجماع وكان القرار كالتالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد/٩/١

الدائرة البرلمانية

التاريخ/٣١٧/٢٠١١

شؤون الاعضاء

قرار

مجلس النواب

رقم(١٢)لسنة ٢٠١١

قرر مجلس النواب بجلسته الرابعة والاربعون المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٣/١٧

ما يأتي:

اعتبار ما تعرض له اهالي مدينة حلبجة في (١٦٦/٣/١٩٨٨) بالاستناد إلى قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا الصادر بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٨ جريمة اباداة جماعية بما تعنيه من معاني.

أسامة عبدالعزيز النجيفي

رئيس مجلس النواب العراقي

وكان وقع القرار قوياً ومدوياً في الأنحاء خصوصاً أن السادة النواب والنائبات إتفقوا على قضية حلبجة رغم إختلافاتهم المستمرة، حيث جمعتهم حلبجة بالأمها وأمسيها، واعتبار الجريمة جريمة إبادة جماعية تعني ثبوت عملية تصفية حقيقية للوجود العادي والمعنوي للشعب الكوردي متجلية في حلبجة وحق الشعب الكوردي في تقرير مصيره والتعويض بشقيه العادي والأدبي وطلب تقديم إعتذار رسمي من الدولة والتعهد بعدم تكرار هذه الجريمة في أراضي الدولة العراقية وأشار قانونية أخرى، فكان القرار نصراً لإرادة العراقيين ودعماً كبيراً لنزوي الشهداء والضحايا في حلبجة وضواحيها.

مصير المحكمة الجنائية العراقية العليا

بعد صدور قرار حلبجة شعرنا بوجود حالة من الترهل والفتور داخل المحكمة نتجه نحو إنهاء اعمالها من قبل بعض القضاة والإداريين والحكومة فكنا نتابع أخبارها عن كثب، والذي تأكدنا منه هو وجود تحضيرات سريعة نحو إنهاء اعمال المحكمة وغلق قضاياها وشعرنا بوجود حركة نقل لبعض الموظفين وأحالة بعض القضاة إلى التقاعد وتغيير رئيس المحكمة وأحداث أخرى. والذي كان يهمنا في هذه المسألة ان المحكمة لم تنه أعمالها قطماً

وبقيت قضايا تحقيقية في نمتها لم تحسمها بعد والغرض من انشاء المحكمة اصلاً كان لحسم هذه القضايا. اتصلنا ببعض الموظفين والسادة القضاة اكدوا لنا بأن الجهة التنفيذية تريد التخلص من الاعباء المالية للمحكمة بمساندة بعض السادة الاعضاء من قضاة المحكمة. واستعلمنا الأمر فتبين لنا صحة الأمر وأن هؤلاء السادة قاموا باعداد (مشروع قانون لنها أعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا) كي يقدم إلى مجلس النواب العراقي وذلك بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٠ في الوقت الذي كان هذا المشروع مخالفاً للدستور وتهرباً واضحاً من المسؤولية وتبين لنا ذلك من خلال عرض مشروع القانون:

(مشروع قانون إنهاء اعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا)

المادة الاولى:

تنتهي اعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٠

المادة الثانية:

تحال كافة القضايا التي لم تحسم بتاريخ إنتهاء أعمال المحكمة إلى مجلس القضاء الأعلى لأحالتها على المحاكم المختصة للنظر فيها وفق قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا

المادة الثالثة:

تسلم كافة موجودات المحكمة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء ويتم تنسيب كافة الموظفين من قبلها إلى دوائر الدولة الرسمية على ان تراعى خصوصية عمل المحكمة والمخاطر الأمنية المحيطة بهم.

المادة الرابعة:

تحفظ كافة اضرار القضاة والمدعين العامين في الدائرة القانونية لمجلس الوزراء.

المادة الخامسة:

يلغى نص المادة (٣) من قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٩ قانون تعديل المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ ويحل محله النص الآتي: (يحفظ كل قاضي ومدعي عام بسيارتين من السيارات المستخدمة من قبله وسائقه وأفراد حمايته وتتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء امورهم المالية و الادارية بعد ان ينقلوا إلى ملاكها بدرجاتهم الوظيفية وتخصيصاتهم المالية).

المادة السادسة:

تحفظ كافة الوثائق الموجودة في قسم الأرشيف والأدلة الوثائقية الأخرى وأضابير القضايا التي حسمت وموجودات المعرض الوثائقي في المحكمة في دائرة خاصة يديرها موظف بدرجة مدير عام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وكادر تخصصي للمحافظة عليها ويتم جردها من قبل لجنة مشتركة من المحكمة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وتكون تابعة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتحت إشرافها.

المادة السابعة:

تسري احكام (المادة خامساً) من احكام هذا القانون على القضاء واعضاء الادعاء المحالين على التقاعد وذوي المتوفين منهم قبل نفاذ هذا القانون.

المادة الثامنة:

لمجلس الوزراء اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة التاسعة:

لايعمل بأي نص قانوني يتعارض مع احكام هذا القانون.

المادة العاشرة:

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

نظراً لحسم كافة القضايا الرئيسية الخاصة بالنظام السابق والداخلية ضمن اختصاص عمل المحكمة الجنائية العراقية العليا وللمحافظة على أرشيف هذه المحكمة وجعله مصدراً للدارسين والباحثين واستناداً لأحكام المادة ١٣٤/ثانياً من دستور جمهورية العراق الحالي فقد شرع هذا القانون.

ملاحظات على المشروع،

الملاحظة الأولى:

إنهاء أعمال المحكمة بتاريخ ٣٠/٦/٢٠١١ مخالفة دستورية واضحة لنص المادة ١٣٤/ من الدستور العراقي والتي تنص على مايلي: (تستمر المحكمة الجنائية العراقية العليا بإعمالها

بوصفها هيئة قضائية مستقلة بالنظر في جرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه وللمجلس النواب الغاؤها بقانون- بعد اكمال اعمالها).
في الوقت الذي بقيت في نمة هذه المحكمة دعاوى تحقيقية والبعض منها في مرحلة المحاكمة لم تحسم بعد ومنها على سبيل المثال:

القضايا الموجودة لدى الهيئة التمييزية:

- ١- قضية الأهوار
- ٢- قضية الأحزاب الدينية / متفرقة.
- ٣- قضية الأحزاب الدينية.
- ٤- قضية الكورد الفيليين.
- ٥- قضية الجبور.
- ٦- قضية قرية داكان / متفرقة.
- ٧- قضية المشتكي محمد عبدالله الشهواني / متفرقة.
- ٨- قضية المشتكي أحمد جاسم محمد / متفرقة.
- ٩- قضية رجال الدين.
- ١٠- قضية تصفية الأحزاب العلمانية.

دعاوى محكمة الجنائيات الأولى:

- ١- قضية طالب السهيل / ١٣ بوكس فايل
- ٢- قضية البرزانيين / ٣١ بوكس فايل
- ٣- قضية دعدع نايف عريان (١) / قيد المحاكمة
- ٤- قضية جاسم شهيد حسين (١) / قيد المحاكمة
- ٥- قضية خضير عباس (٣) / قيد المحاكمة
- ٦- قضية حسين عبدالسادات حسين (١)
- ٧- قضية عبد مسلم عليوي ناصر (١).

دعاوى المحكمة الجنائية الثانية :

- ١- الإنتفاضة / الجزء الثاني ٢١٥ بوكس فايل / قيدالمحاكمة
 ٢- الإنتفاضة / متفرقة ١٣ بوكس فايل / قيدالمحاكمة
 ٣- قضية رهبان موسى هاشم ٢ بوكس فايل / قيدالمحاكمة
 ناجي عبدالله حسين
 فيصل فاضل علي
 ٤- قضية سهيلة عباس شلش ١ بوكس فايل / قيدالمحاكمة
 ٥- قضية سالم بدن نغميش ٢ بوكس فايل / لازالت قيد التدقيق
 التمييزي.

دعاوى المحكمة الجنائية الثالثة:

- ١- الجنديين البريطانيين ٢٠٠٩/٣/١ ج/٢ بوكس فايل
 ٢- الأحزاب الدينية ٢٠٠٩/٣/٢ ج/٢ تنظر من الهيئة التمييزية
 ٣- عشيرة الجبور ٢٠١١/٣/١ ج/٢ تنظر من الهيئة التمييزية
 ٤- الإنتفاضة الشعبانية / الجزء الثاني ٤٢ بوكس فايل / لازالت قيد المحاكمة
 ٥- ملحق التجار ٢٠١٠/٣/٣ ج/٢ بوكس فايل / لازالت قيد المحاكمة
 ٦- ملحق الجنديين البريطانيين ٢٠١٠/٣/٤ ج/٢ بوكس فايل / لازالت قيد المحاكمة

دعاوى المحكمة الجنائية الرابعة:

- ١- التطهير العرقي أعيدت منقوضة والأن قيد المحاكمة ٢٢بوكس فايل
 ٢- تجفيف الأهوار وتهجير سكانها قيد التمييز ولم يصدر بها قرار بعد.
 ٣- تصفية رجال الدين قيد التمييز ١٤ بوكس فايل
 ٤- الأحزاب العلمانية قيد التمييز ٤١ بوكس فايل
 ٥- الأحزاب الدينية قيدالتمييز ١١٠ بوكس فايل
 ٦- أحداث عام ١٩٩١ لم يصدر قرار لحد الآن ٣٣ بوكس فايل
 ج/٢متفرقة

دعاوي محكمة التحقيق

١	ملحق قضية الانتفاضة الشعبية ١٩٩١	١٧ متهم	١٥ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٨٥٠ متهم
٢	ملحق المتفرقة	٢ متهم	٢ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ١٤٠ متهم
٣	ملحق الجنديين البريطانيين	لا يوجد	ب بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ١٧ متهم
٤	ملحق قضية طالب السهيل	لا يوجد	١ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٢٤ متهم
٥	ملحق قضية الاموار	لا يوجد	٧ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٢٣٥ متهم
٦	ملحق قضية الاكراد الفيليين	لا يوجد	٢ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٣٥ متهم
٧	ملحق قضية حلبجة	لا يوجد	١ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٧ متهم
٨	ملحق قضية (الانفال)	لا يوجد	٨ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٤٢٣ متهم
٩	ملحق قضية هدر الثروة	لا يوجد	٧ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٥٩ متهم
١٠	ملحق قضية الاحزاب العلمانية	لا يوجد	٣ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٣٠ متهم
١١	ملحق قضية الجبور	لا يوجد	١ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ٤٤ متهم
١٢	ملحق قضية الدجيل	لا يوجد	١ بوكس فأيل	عدد المتهمين الهاربين ١٧ متهم

١٣	ملحق قضية البوعامر	لا يوجد	١ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ١٠٩ متهم
١٤	ملحق قضية البرزانيين	لا يوجد	١ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ١٨ متهم
١٥	ملحق قضية منع التجول	لا يوجد	٢ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ٤ متهم
١٦	ملحق قضية التطهير العرقي	لا يوجد	٢ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ٧٥ متهم
١٧	ملحق قضية التجار	لا يوجد	١ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ٥٢ متهم
١٨	ملحق قضية مجاهدي خلق	لا يوجد	٤ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ١١٨ متهم
١٩	ملحق قضية محمد عبدالله الشهواني	لا يوجد	١ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ٩٥ متهم
٢٠	ملحق قضية السومارة	لا يوجد	١ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ٦ متهم
٢١	ملحق قضية الاحزاب الدينية	٧ متهم	١ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ٤٥٠ متهم
٢٢	ملحق قضية صلاة الجمعة	١ متهم	١٠ بوكس فايل	عدد المتهمين الهاربين ١٥٠ متهم
٢٣	ملحق قضية اغتيال اباد علاوي	٤ متهم	٢ بوكس فايل	لا يوجد

مجموع عدد المتهمين الحاضرين في هذه القضايا ٣١ متهم في ٧٦ بوكس فايل و ٢٩٨٢ متهم هارب لم يتم التحقيق معهم اصلاً والحصص الكوردية من هؤلاء المتهمين الهاربين في (٥٦٢) متهم هارب في قضايا الكورد الفيلين وحبلة والانفال والبرزانيين ومنع التجول في السلمانية و التطهير العرقي في كركوك والمناطق المتنازع عليها.

دعاوى تحقيقاتية اخفيت!

- ١- ملحق شكوى تحقيقاتية في قضية حلبجة بحق المتهمين (محمود فرج بلال السامرائي) و(مرزاه صعب الحسن) وقد أفرجت عنهما المحكمة خطأ!
 - ٢- شكوى ضرب مدينة (سردشت) بالأسلحة الكيماوية في ١٩٨٧/٦/٢٨ قدمت إلى محكمة للتحقيق فلم تجد لها أثراً.
 - ٣- شكوى نسف مدينة (سيد صادق) في ١٩٨٨/٣/٢٢ قدمت إلى محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا.
 - ٤- شكوى قصف ونسف مدينة (قلعة دزة) في ١٩٨٩.
- عليه فإن ادعاء اصحاب مشروع القانون المذكور بأن المحكمة انتهت اعمالها لم يكن صحيحاً.

الملاحظة الثانية:

حالة هذه الدعاوي ذات الطبيعة الخاصة بجرائم النظام السابق مخالفة قانونية صريحة ولايمكن للمحاكم العادية النظر في هذه الدعاوي لعدم وجود اختصاص وظيفي ولايمكن ان ننفرد هذا الخطأ الفادح من هذه المحكمة بأنها زلة لسان او خطأ مادي بسيط وانما هو خطأ جسيم كان ينبغي ان يحاسب عليه مقدموا هذا المشروع، وتلفت عنابة القاريء الكروم ان المشروع لم يقترح انشاء محكمة خاصة بهذه القضايا ولم تقترح تقليصها وانما اقترحت اتهاؤها!

الملاحظة الثالثة:

بالنظر إلى المادة(الخامسة) من مشروع القانون المذكور تبين لنا الأسباب الاساسية لداء تقديم هذا المشروع . ثم وجه السيد رئيس قضاة التحقيق في المحكمة الجنائية العراقية العليا كتاباً إلى (مكتب السيد رئيس المحكمة) بخصوص عدم استلام شكوى جديدة مفادها مايلي:

رئاسة محكمة التحقيق

العدد د/٢٨/٢٠١١

إلى مكتب رئيس المحكمة

٢٠١١/٤/١٧ م/عدم استلام شكوى جديدة

تهديكم رئاسة محكمة التحقيق اطيب تحياتها..

نظراً لتقديم مشروع انتهاء اعمال هذه المحكمة بسبب حسم القضايا الرئيسية التي شكلت من اجلها، تعلن رئاسة التحقيق في هذه المحكمة التوقف عن استلام شكاوى جديدة اعتباراً من يوم الاحد المصادف ٢٠١١/٤/١٧ .

للتفضل بالعلم... مع التقدير

القاضي

رئيس قضاة التحقيق

٢٠١١/٤/١٤

نسخة منه إلى:--

--رئاسة محاكم الجنايات الاولى، الثانية، الثالثة، الرابعة للتفضل بالعلم.. مع التقدير

--رئاسة هيئة الادعاء العام للتفضل بالعلم.. مع التقدير.

ملاحظة:

لايمك رئيس قضاة التحقيق في هذه المحكمة ولا رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا(حق عدم استلام شكاوى جديدة) والمعلوم أن المحكمة بجميع هيئاتها واعضاءها كانت على علم بهذا الكتاب وكذلك هيئة الادعاء العام وسكت الجميع عن هذه المخالفة القانونية! ان المحكمة قائمة وينبغي ان تستقبل الشكاوى المقدمة إليها إلى حين انتهاء ما أر تعديلها بقرار من مجلس النواب العراقي وليس بكتاب من رئيس قضاة التحقيق...!

والاكثر استغراباً أن مدير مكتب رئيس الوزراء وكالة نخل على الخط مباشرة لتنفيذ مهمة القضاء على المحكمة بكتابه المرقم م ، و/ن/٢٥/س/١١/١٠١٩ المؤرخ ٢٠١١/٩/١٨ والموجه إلى السيد الأمين العام لمجلس الوزراء المحترم - بعنوان المحكمة الجنائية العراقية العليا .

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء
العدد ر.ن/٢٥/س/١١/١٠١٩
التاريخ ٢٠١١/٩/١٨

سري وشخصي

إلى / السيد الامين العام لمجلس الوزراء المحترم
م/ المحكمة الجنائية العراقية العليا

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....

إشارة إلى كتاب المحكمة الجنائية العراقية العليا المرقم بالعدد ١٨٢٧ م ر م ني
٢٠١١/٩/١١ (المرفق صورته ريبطاً).

وجه دولة رئيس الوزراء بأن القاضي محسن ريسان الكاظم قد أجزه مهمته وانتهت
لمحكمة ولاداعي لفتح أي مشكلة لوجود من يحاول توظيف المحكمة لصالح اغراض غير
سليمة. نرجو أخذ الإجراءات المناسبة واعلامنا.. مع التقدير

المرفقات:

د.حامد خلف احمد

-صورة الكتاب انفاً.

مدير مكتب رئيس الوزراء وكالة

٢٠١١/٩/١٥

صورة منه إلى :

-لمحكمة الجنائية العراقية العليا / كتابكم انفاً وللعلم .. مع التقدير.

-المتابعة.

-استشارة الكتب الصادرة.

ملاحظة:

يبدو ان هناك رجالاً قام بمهمته على احسن وجه من خلال تقييم (وكيل مكتب رئيس
الوزراء) وهو السيد القاضي (محسن ريسان الكاظم) الذي قفز إلى رئاسة المحكمة بقرار
تنفيذي مخالف لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ وقواعد اجراءاتها وليس في الكتاب اشارة
صريحة أو ضمنية بموقع (محسن ريسان) للوظيفي والاعمال التي قام بها داخل المحكمة.
ومن هم الاشخاص أو الجهات التي تحاول توظيف المحكمة لصالح اغراض غير سليمة.

مذكرة تأريخية للقاضي طه بابان:

وتوضيحاً لهذا المسلك السياسي الذي اتخذه مدير مكتب رئيس الوزراء وكالة بحق المحكمة قام السيد القاضي (طه بابان) عضو الهيئة التمييزية للمحكمة الجنائية العراقية العليا ونائب الرئيس قبل هذا القرار بتقديم (توضيح وتعقيب) على قرار تعيين السيد (محسن ريسان الكاكد) من قبل مجلس الوزراء ونقطة البعض منه:

يشير القاضي (طه بابان) في مذكرته ١/١٠ أيار/٢٠١١ إلى ان قرار إنهاء تكليف القاضي (ناظم فرمان العبودي) من رئاسة المحكمة وتكليف القاضي (محسن ريسان الكاكد) رئيساً لها يخالف المادة (٣) الفقرة (رابعاً) من قانون المحكمة رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥.

حيث تنص على مايلي: (تتألف الهيئة التمييزية من تسعة قضاة ينتخبون من بينهم رئيساً لهم يكون رئيساً للهيئة التمييزية هو الرئيس الأعلى للمحكمة ويشرف على شؤونها الإدارية والمالية). حيث ان تعيين السيد (ناظم فرمان) رئيساً للهيئة حصل في اجتماع نظم لهذا الغرض حضره الاعضاء التسعة تطبيقاً لمنطوق الفقرة(رابعاً) من المادة(٣) وفتح باب التشريع ولما كان الموما اليه هو المرشح الوحيد فقد فاز بالتركيبة ونظم محضراً بذلك.

ويظهر بجلاء ان قرار تعيين السيد(محسن الريسان) صدر بناءً على معارضة دولة رئيس الوزراء بشكل طارئ خلال جلسة اجتماع مجلس الوزراء، وان هذه المادة قد فتح الباب على مصراعيه (مع الاسف) لتدخل السلطة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء للتدخل في شؤون المحكمة وتصبح سيقاً مسلطاً على رؤوس القضاة وتهدد استقلالية المحكمة في الصميم، أما الفقرة الثانية من القرار والتي تم بموجبه تكليف القاضي (محسن ريسان الكاكد) برئاسة المحكمة وكالة فإنها حبلت بمخالفات قانونية أولاً: الذي يصيب رئيساً ولو وكالة يجب ان يتمتع ابتداءً بعضوية الهيئة التمييزية. ثانياً: ليس هناك منصب يسمى بالوكيل وإنما هناك (نائب) الرئيس وقد ورد ذكره المنصب في الفاعدتين(١١ و ١٢) من قواعد الاجراءات. ولايتمتع السيد القاضي (محسن ريسان الكاكد) بهذه الصفات قطعاً .

ثم يشير السيد القاضي(طه بابان) معاتباً الهيئة التمييزية للمحكمة: (كان على الهيئة التمييزية ورئيسها عدم تنفيذ القرار الوزاري الأنف الذكر لمخالفته الصارخة لقانون المحكمة وقواعد اجراءاته وبالتالي لاتسجل مباشرة الرئيس الجديد وكالة. ويستمر القاضي (طه بابان) في نقده المباشر: (نعم ان الحكم الاستبدادي لهذا البلد لقرون طويلة الذي بلغ اوجه في عهد صدام قد استئصل غدة الرفض في الفرد العراقي وعلمه بدلاً من ذلك التقية والنفق

والمتعلق ومسيرة المستبد تماشياً مع العقولة الشعبية القائلة (من يتزوج بامي اكله عمي!) والكلام اللاذع هنا للسيد القاضي (بابان) وهو يواجه به مجلس الوزراء الذي اصدر قرار اعلاء (ناظم فرمان) وعين (محسن ريسان الكاسد) رئيساً وكالة المحكمة. ثم يضيف (بابان) الى قرارات ادارية اصدرها الرئيس الجديد، منها: اجراء تنفلات واسعة في صفوف القضاة ترقى على أثرها البعض وحط شأن البعض الاخر. ودخل في صراعات ومشادات وتكتلات مع زملاءه القضاة والموظفين فكان تراسه للمحكمة والكلام موجه للسيد محسن ريسان فرصة مؤاتية لتنفيس عن مايكنه من حب او كره وان اوامره الادارية انعكاس لما يخرجه من هذه المشاعر، (وقد ضرب امثلة عملية داخل المحكمة لاداعي لذكرها) .

ثم يوجه سهام نقده لفخامة الرئيس قائلاً: (والآن يا فخامة الرئيس لماذا هذا الانقلاب على الشرعية؟ وهل اصيبت الهيئة بالمقم و لم تجد من بين اعضاءها التمييزية التسعة واحداً يصلح لتولي الرئاسة؟ اليست هذه اهانة لشجاعة وعلم وتضحيات اعضائها طيلة السبع سنوات!.. رسالة لكل الطواغيت في العالم بأن الطفيان لن تفيد، فخير لمن يفكر ان يكون طاغوتاً ان يفكر مرتين قبل الإقدام على ذلك وبالتالي ينتظره ماانتظره صدام حسين وجلارته.. اذا اردتم يا فخامة الرئيس (الكلام موجه لرئيس مجلس الوزراء) ان تكافئني على جهودي ومعاناتي لهذه السنوات الطوال مع هذه المحكمة هو ان توافق على الطلب الذي قدمته لكم والذي يتضمن احالتي على التقاعد لأنني لا اريد ان اشترك في مراسم دفن هذه المحكمة وتحمل الوزر التاريخي لخنقتها. هذا للمحكمة التي شاء القدر ان يتشرف العراق بتأسيس اول محكمة فيها من هذا النوع وسوف يذكر لها تاريخ القضاء العالمي ويذكر نشوؤها وسقوطها واسباب ذلك.. انتهى.

بهذه الكلمات المؤثرة، المعبرة، المليئة بالشجاعة والجرأة، التي لم يسبق لبيها احد من القضاة في وجه رئيس الحكومة، سجل الاستاذ القاضي (بابان) اسرار تنصيب القاضي (محسن ريسان الكاسد) رئيساً للمحكمة بالوكالة وهو ليس اهلاً لذلك، وقد ابتكرت الحكومة بهذا القرار آلية جر للمحكمة إلى هاوية الانهيار وفقدانها مصداقيتها السابقة، ويبدو لي ان القاريء حصل على جواب سؤاله المتعلق باسباب القرارات التنفيذية الصادرة من مجلس الوزراء بحق للمحكمة ومصيرها.

وقد وصلتني نسخة من هذه المذكرة وقمت بتقديم مذكرة ايضاحية إلى الاستاذ النائب (نؤاد معصوم) رئيس ائتلاف الكتل الكوردستانية، حول مشروع انتهاء اعمال المحكمة

للتحرك باتجاه إيقاف هذه المؤامرة العبيثة وذلك بكتابنا الصادر من مكتبنا المرقم ٢٧ المؤرخ ٢٠١١/٦/١٥ والمتضمن مايلي:

تحية طيبة..

اشارة إلى مشروع مهياً من قبل مجلس الوزراء يتعلق بإنهاء اعمال المحكمة الجنائية العليا ومحاربة بعض السادة قضاة التحقيق في هذا المشروع. فأنتني وبحكم كوني محامياً سابقاً في قضية(حلبجة) فأنتني اقدم لسيادتكم هذه المعلومات التي تؤكد بأن المحكمة لم تنه اعمالها حتى الآن وهناك قضايا باقية في مرحلة التحقيق والمحاكمة واخرى تنتظر فتح شكاوى بصدد الجرائم التي ارتكبت بحقنا وجلها يتعلق بالشعب الكوردي حيث اعرضه إجمالاً :

١- قضية ملحقه بقضية حلبجة فيها ٢١ متهماً (٦) منهم هاربين والبقية منهم يشغلون مناصب في الوحدات العسكرية والامنبة العراقية.
٢- قضية (نصف مدينة سيد صادق) في سنة ١٩٨٨ قدمت أوراقها لمفاضي التحقيق وتم تدوين افادات عدة مشتكين وفيها عدة متهمين.
٣- قضية تصف (مدينة قلعة دزة) في ١٩٧٤ وفي ١٩٨٢ وفي ١٩٨٩ حيث تم تحويل القضية إلى محكمة التحقيق التابعة للمحكمة الجنائية العراقية العليا وفيه عدة متهمين وقد وردنا كتاب من اهالي(قلعة دزة) تحت الرقم (ت) في ٢٠١١/٦/٩ يناشدوننا بعدم التصويت على انهاء المحكمة!

٤- قضية (نصف مدينة بنجوين) وهي في مرحلة الاعداد وجمع الادلة.

٥- قضية ١٩٨٥ المتعلقة بمنع التجول في السليمانية.

٦- قضية (مدينة سردشت) وقصفها بالاسلحة الكيماوية في ١٩٨٧/٦/٢٨ لغرض التهينة لانهاء المحكمة تدخلت الحكومة في اعمالها وألزمت رئيسها بالاستقالة ثم عينت رئيس محكمة تحقيق المحكمة المذكورة رئيساً للمحكمة الجنائية بالوكالة (المقصود هنا بالسيد محسن ريسان الكاسد) وهذا أمر مخالف للقانون، الا أنه من المؤيدين لقرار انهاء المحكمة! تأييداً لهذا الترجه المبرمج قدم رئيس قضاة التحقيق في المحكمة المذكورة كتاباً إلى (مكتب السيد رئيس المحكمة) قرو فيها (التوقف عن استلام شكاوى جديدة اعتباراً من يوم الأحد المصادف(٢٠١١/٤/١٧) !!!) وتم إيقاف جميع القضايا التحقيقية المقدمة إلى المحكمة المذكورة وفيها القضايا السالفة الذكر. وبدأ هذا الترجه يسيطر على المحكمة ومن عارض

هذا التوجه عوقب كما حصل ذلك مع القاضي الأستاذ(طه بابان)الذي عقب على قرار التعديلات التي قام بها(مجلس الوزراء) داخل المحكمة بكونه اجراء مخالف للقانون. وقدم مذكرته إلى(فخامة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي) لكن دون جدوى.

عليه فمن باب المسؤولية الأخلاقية والقومية والوطنية فأنتني اناشدكم بعدم التصويت على (مشروع قرار انتهاء المحكمة الجنائية العراقية العليا) في هذه المرحلة حتى تتخذ المحكمة موقفاً ايجابياً من قضايانا التحقيقية، ولايمكن ان تعال قضايانا إلى محاكم جنائية عادية لأنها غير متخصصة بالنظر في هذه الدعاوى وليس في مقدورها القيام بآية اجراءات ضد مجرمين كبار وفي قضايا هامة كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب لأنها أصلاً جرائم دولية وليست محلية.

بناءً على هذه الحثيات اطلب من سيادتكم الوقوف إلى جانبنا من اجل تكملة مشوار جميع القضايا حتى إنهاء اعمال المحكمة.. مع التقدير.

النائب

بكر حمه صديق عارف

وكان ردُّ ائتلاف الكوردستانية ايجابياً وقد دخل الأستاذ النائب (خالد شواني) رئيس اللجنة القانونية في المجلس على الخط والأستاذ النائب (محمود عثمان) وغيرهما تأييداً للموقف.

الا ان الحكومة لم تلتفت إلى الاعتراضات المقدمة إليها بهذا الخصوص حيث قدمت هي من جانبها (مشروع الانتهاء) بكتاب عاجل إلى مجلس النواب العراقي تحت الرقم ٤٤/ن/٣٧٩/٢٠٦٤ في ١٠/٥/٢٠١١ بتوقيع السيد الدكتور(صفاء الدين محمد الصافي) وزير الدولة لشؤون مجلس النواب يؤكد فيه مايلي: (ربطاً قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١١ المتخذ في الجلسة الاعتيادية الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/٣ والتي تقدر فيها الموافقة على / مشروع القانون. المرسل برفقة كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء سري وعاجل ذي العدد (ش.ز/١٠/٣١/٤٢/١١٩٢ في ٥/٥/٢٠١١).

برجاء عرضه على مجلسكم الموقر بفترة تشريعه استناداً لنص المادة(٦١/اولاً) من الدستور واعلامنا موعد عرضه.. مع التقدير..

د. صفاء الدين محمد الصافي

وزير الدولة لشؤون مجلس النواب

وقد أرفق بهذا الكتاب نص قرار رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١١ وهو كما يلي:

قرار

مجلس الوزراء

رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١١

قرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية الحادية والعشرين المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/٥/٣

ما يأتي:-

الموافقة على مشروع قانون اتمام أعمال المحكمة الجنائية العراقية العليا، وإحالته إلى مجلس النواب ، استناداً إلى احكام المادتين (٦١/البند أولاً و ٨٠/البند ثانياً) من الدستور .

علي محسن اسماعيل

الامين العام لمجلس الوزراء وكالة

٢٠١١/٥/٥

وقد أرفق بالكتاب أيضاً نص المشروع المتكون من ثمان مواد مع اسبابها الموجبة. بناءً على ورود هذا الكتاب اجتمعت اللجنة القانونية التابعة لمجلس النواب العراقي برئاسة الاستاذ النائب (خالد شواني) وسجلت عدة ملاحظات على مشروع القانون، منها علي سبيل المثال: (بسبب وجود عدد من الملاحظات والشكاوى من قبل السادة النواب والمنظمات المدنية المختصة بهذه القضايا والمواطنين الى اللجنة وتأكيدهم على وجود قضايا لم تنظر من قبل المحكمة وبناءً على الشكاوى والطلبات المقدمة إلى اللجنة استفسرت اللجنة من المحكمة لمعرفة عدد الدعاوى المحسومة من قبلها واجابت المحكمة مبينة فيها عدد الدعاوى دون ذكر الدعاوى التي لم تنظر لحد الآن. ثم اجتمعت اللجنة مع وزير الشهداء والمؤنفلين في حكومة اقليم كردستان وأكدوا بان هناك عدد من الدعاوى لم تنظر إليها المحكمة وعلى سبيل المثال(قضية تصف قلعة دزة) وصلاة الجمعة (التيار الصدري) وملحق قضية الدجيل ومنع التجوال في السليمانية وملحق الاحزاب الدينية و قضية تجفيف الاهوار.. ثم اشارت اللجنة القانونية إلى كتابنا الموجه إليها سابقاً:

إلى المحكمة الجنائية العراقية العليا

م/ إستفسار

تحية طيبة..

طياً مجموعة من الشكاوى التي وردت الى اللجنة القانونية من النائب (بكر حمه صديق) رئيس لجنة السياحة الآثار يتعلق مضمونها بعدم حسم الدعاوى المنظورة من قبلكم، راجين إعلامنا عن الإجراءات المتخذة بحقها ليتسنى للجنة القانونية إتخاذ مايراه مناسباً.. مع التقدير.

النائب

خالد شواني

رئيس اللجنة القانونية

المرفقات:

- نسخة من كتاب ذي العدد ٢٧ في ٢٠١١/٦/١٥

بعد تسجيل هذه الملاحظات أوصت اللجنة القانونية بإلغاء مشروع قانون إنهاء المحكمة الجنائية العراقية العليا وتمت إستضافة السيد القاضي (محسن ريسان الكاسد) إلى مجلس النواب العراقي لتوضيح موقف المحكمة، قمنا بتوجيه عدة أسئلة إليه فكانت أجوبته غير مقنعة وبدا عليه الإحراج الكبير من سبيل الأسئلة والانتقادات الموجهة اليه، حيث تحولت الإستضافة إلى موقف شبيه بالإستجواب، عليه قررت هيئة الرئاسة إنهاء الإستضافة. مع تحديد يوم لقراءة مشروع التعديل ومن ثم التصويت عليه فيما بعد، حيث صدر القرار رقم (٢٧) كمايلي:

قرار رقم ٣٧

بناءً على ما أقره مجلس النواب طبقاً لأحكام البند أولاً من المادة (٦١) والبند ثالثاً من المادة (٧٣) من الدستور، قرر رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠١١ إصدار القانون الآتي:

رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١

قانون

تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا

المادة (١):

ترتبط المحكمة الجنائية العراقية العليا بمجلس القضاء الأعلى وتحل عبارة مجلس القضاء الأعلى محل مجلس الوزراء التي وردت في القانون.

المادة (٢):

تستمر المحكمة بهيئة تحقيقية واحدة وهيئة جنائية واحدة للنظر في الشكاوى الواقعة ضمن إختصاصها وتخضع في إجراءاتها لأحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٦.

المادة (٣):

تنتقل حقوق المحكمة والتزاماتها وموجوداتها الى مجلس القضاء الأعلى.

المادة (٤):

يتولى مجلس القضاء الأعلى حفظ أرشيف ووثائق للمحكمة.

المادة (٥):

يتولى مجلس القضاء الأعلى بالتنسيق مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء توزيع موظفي المحكمة على مؤسسات الدولة حسب الإختصاص والحاجة.

المادة (٦):

يعد الموظفون المرتبطون بعقد عمل مع المحكمة معينون على الملأ الدائم بحكم القانون وعلى وزارة المالية إستحداث الدرجات الوظيفية بذلك.

المادة (٧):

يتولى مجلس القضاء الأعلى بالتنسيق مع مجلس الوزراء إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة (٨):

يغير القضاء والمدعون العامون بين الإستمرار في الخدمة أو الإحالة الى التقاعد بغض النظر عن الخدمة والعمر ويمتحنون راتباً تقاعدياً مقداره ٨٠٪ شانون في المائة مما كانوا يتقاضونه من راتب ومخصصات أثناء الخدمة.

المادة (٩):

يلغى نص البند (ثانياً) من المادة (٤) من قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ المعدل ويحل محله ما يأتي:

ثانياً: إستثناءً من أحكام البند (لأولاً) من المادة يكون المرشحون لشغل وظيفة القضاة في المحكمة من القضاة أو المحامين أو المحققين القضائيين أو القانونيين الذين لديهم خدمة قضائية أو قانونية في المحاكم أو دوائر الدولة لاتقل عن عشر سنوات.

المادة (١٠):

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

جلال الطالباني

رئيس الجمهورية

الأسباب الموجبة

بناءً على ما عرضه رئيس وأعضاء المحكمة الجنائية العراقية العليا نظراً لإنجاز أغلبية القضايا الخاصة بجرائم النظام الدكتاتوري البائد ورموزه ولغرض إستمرارية للمحكمة في عملها بما يتلاءم مع الشكاوى المنبثقة وتقليل الضغط على الموازنة العامة للدولة. شرع هذا القانون.

الفصل العاشر

الأسماء الوثائق والصور

رقم	اسم المشتكى	صحيفة افادته
١	كوئستان اكرم فرج	٦
٢	اميد محمود رضا بكر	١١
٣	گوئستان فرج محمد	١٥
٤	فائق محمد احمد محمد	٢١
٥	فاتح محمد امين عزيز	٢٦
٦	عبدالمجيد حسين ويس	٣٣
٧	حسين محمد ولوخان (حسينى خليفه)	٣٨
٨	والى عبدالرحمن امين محمد *	٦٠
٩	سامان صادق حمه صالح *	٦٥
١٠	مصطفى حمه نورى حمه كيم	٨٠
١١	كمال صالح عارف	٨٤
١٢	ازهر محمد سعيد محمد	٩٢
١٣	حيدر اورحمان عبدالقادر	٩٧
١٤	زيان جلال اسماعيل	١٠٩
١٥	سامان محمد حمه صالح	١١٣
١٦	سيوان عبدالرحمن حسن	١٢٦

۱۳۷	*	ستار حیدر عبدالحکیم	۱۷
۱۵۲	*	گہلاویز ادم کریم	۱۸
۱۷۱	*	مصطفی محمود مصطفی	۱۹
۱۷۸		ہوشمن نوری عباس	۲۰
۱۸۷	*	فاتمہ حمہ صالح محمود	۲۱
۱۹۸		محمد حمہ مراد عزیز	۲۲
۲۰۶		شکریہ عبداللہ عبدالرحمن	۲۳
۲۱۲		سارا حمہ عارف رشید	۲۴
۲۲۷		سرچنار احمد محمود	۲۵
۲۳۲		احمد مستہقا محمود	۲۶
۲۳۵		محبوبہ محمود احمد	۲۷
۲۴۰		نلا احمد عبدالرحمن	۲۸
۲۴۷		بختیار حمہ فرج حمہ کریم	۲۹
۲۵۷ (فائلیں یہ مکہم)		حمہ سعید حمہ عزیز اولی	۳۰
۲۶۲		فتمہ غفور عبدالکریم	۳۱
۲۶۹		نعیمہ فیزاللہ احمد	۳۲
۲۷۹		ناہدہ فتحاللہ عبداللہ	۳۳
۲۹۰		سعید قازی غفار	۳۴
۳۱۴		حسن محمد صدرالدین	۳۵
۳۲۰		خاور حمہ عزیز اور حیم	۳۶

٢٢٧	عتيه محمد عبدالرحمن	٢٢
٢٢٩	ناصر حسين صالح رشيد	٢٨
٢٣٥	سروت احمد حمهامين	٢٩
٢٤٠	حمهصالح رشيد مارق	٤٠
٢٤٩	امينه محمد حسين	٤١
٢٥٥	عمر عبدالمحمد محمد	٤٢
٢٦٠	صلاح محمد احمد	٤٣
٢٦٧	عبدالله مرادخان عزيز	٤٤
٢٧٠	نريمان على محمد	٤٥
٢٧٨	محمد محمدامين على	٤٦
٢٨٧	فاروق محمد احمد	٤٧
٢٩٤	ريبهر محمد رشيد فتاح	٤٨
٤٠١	* حسن محمد فتاح احمد	٤٩
٤٠٨	نجم محمد على	٥٠
٤١٣	بهيه عبدالرحيم محمود	٥١
٤١٧	حميد عبدالله على	٥٢
٤٢٤	نرمين عبدالله فتاحالله	٥٣
٤٢٠	محمد عبدالله على قادر	٥٤
٤٢٧	رويا محمد حمه سليم	٥٥

۴۴۳	سعید علی مستہفا	۵۶
۴۴۸	محمد عبدالرحمن محمد فرج	۵۷
۴۵۱	محمد حسین علی	۵۸
۴۵۶	نجمالدین احمد کریم	۵۹
۴۷۰	خورشید احمد عزیز	۶۰
۴۷۶	گیلاس علی احمد	۶۱
۴۸۳	حسن کریم محمد روستم	۶۲
۴۹۱	کامہران حمہ امین عبدالقادر	۶۳
۵۰۲	نزار طارق نصرالله	۶۴
۵۱۲	نزیرہ محمد وہستا شریف	۶۵
۵۲۳	ژیان سعدون علی	۶۶
۵۲۳	* حمہ فرج حمہ شریف محمد	۶۷
۵۴۲	نرمین کمال جلال	۶۸
۵۵۸	* طارق علی حسن	۶۹
۵۶۳	بیخاں حمہ نوری حمہ کریم	۷۰
۵۶۹	امینہ روستم عبدالکریم	۷۱
۵۷۵	جیران احمد صالح	۷۲
۵۸۰	* محمد قادر مرادخان	۷۳
۵۸۳	گہلاویٹر احمد محمود	۷۴

۵۸۶	عبدالقادر عبدالرحمن عبدالقادر	۷۵
۵۹۱	مليحه احمد محمد صالح	۷۶
۵۹۶	رووف احمد قادر	۷۷
۶۰۰	عبدالقادر محمدامين عزيز	۷۸
۶۰۷	عبدالله حمه محمود	۷۹
۶۱۰	مليحه عبدالقادر حسين	۸۰
۶۱۴	سعدالدين محمدامين على	۸۱
۶۱۹	لقمان عبدالرحمن رشيد محمد	۸۲
۶۲۲	انغا رحيم على كرم	۸۲
۶۲۹	عدنان محمد لتفاله	۸۴
۶۲۴ (فایلی دووم)	ههورامان حمه شريف حمه رشيد	۸۵
۶۴۰	جبار احمد نصرالله	۸۶
۶۴۲	نيما محمد حملانی (نيما بنتی بشر)	۸۷
۶۴۴	امينه على محمد	۸۸
۶۴۶	رابعه فرهاد محمد	۸۹
۶۵۱	توبی حسين رحيم	۹۰
۶۵۴	عمر عبدالله عزيز	۹۱
۶۶۵	کریم فتاح سعيد	۹۲
۶۷۲	په خشان حمه مراد رحمان	۹۳

۶۷۸	ابراهيم محيالدین سعید	۹۴
۶۸۴	مهدی کریم مصتفا	۹۵
۶۹۱	محمد محمود بارام	۹۶
۷۰۱	سہام محمد رشید	۹۷
۷۰۳	حیات رشید محمد امین	۹۸
۷۰۸	ملیحہ محمد رشید	۹۹
۷۱۰	عائشہ احمد محمد	۱۰۰
۷۱۳	محمد عنایت احمد	۱۰۱
۷۱۷	صلاح رحیم صادق	۱۰۲
۷۲۲	شعریہ سعید محمد امین	۱۰۳
۷۲۵	اسکندر حمہ صالح مجید	۱۰۴
۷۲۸	بہیہ سعید احمد	۱۰۵
۷۳۲	رووف عبداللہ حمہ سعید	۱۰۶
۷۳۸	حیدر محمد عنایت	۱۰۷
۷۴۵	سلمی محمد عمر	۱۰۸
۷۵۲	جلال احمد وہاب	۱۰۹
۷۵۶	حبیبہ حسن محمد	۱۱۰
۷۶۱	کامل عبدالقادر ویس محمد	۱۱۱
۷۶۶	فاتمہ محمد محمد امین اورحمان	۱۱۲

۷۸۵	اشتی محمد احمد	۱۱۳
۷۸۷	چرؤ تیب علی	۱۱۴
۷۹۶	احمد قادر علی محمد	۱۱۵
۸۰۱	ابراهیم احمد محمد	۱۱۶
۸۱۴	روخوش صالح عارف	۱۱۷
۸۱۸	سویبه سعید قادر	۱۱۸
۸۲۷	محمد مستهفا محمد رحمان	۱۱۹
۸۳۱	محمود مستهفا شاودیس	۱۲۰
۸۳۷	سعاد محمود انما	۱۲۱
۸۴۲	صالح فائق نادر	۱۲۲
۸۴۷	صبیحه مستهفا علی مستهفا	۱۲۳
۸۵۶	صلاحالدین محمود مستهفا	۱۲۴
۸۶۵	محبوب صالح محمود	۱۲۵
۸۷۵	مستهفا احمد مارف	۱۲۶
۸۸۰	امین حمهسعید فرج	۱۲۷
۸۸۶	ملیحه مستهفا عمر	۱۲۸
۸۹۲	جمیل جعفر محمد	۱۲۹
۸۹۶	محمد امین قادر کریم	۱۳۰
۹۰۱	سانا احمد احمد یازام	۱۳۱

۹۰۷	ازاد یاراحمد میراحمد	۱۲۲
۹۰۹	غالی احمد عبدالله	۱۲۳
۹۱۲	گوٹچین عبدالقادر احمد	۱۲۴
۹۱۶	عتیہ حکیم قادر	۱۲۵
۹۲۰	حیران محمد محمدامین	۱۲۶
۹۲۱	کریم قادر حسن	۱۲۷
۹۲۷	عائشہ سعید عزیز	۱۲۸
۹۳۱	حامد احمد علی سان احمد	۱۲۹
۹۳۳	زینب عزیز محمود	۱۳۰
۹۴۶	محمد امین حامد رشید	۱۴۱
۹۵۴	بکر کریم محمد	۱۴۲
۹۶۱ (فایلی سٹیہم) ↑	عبدالله حامد رشید	۱۴۳
۹۶۵	عادل حسن نازدار	۱۴۴
۹۷۰	خالد مستہفا عبدالرحمن	۱۴۵
۹۷۲	حمیدہ حامد عزیز	۱۴۶
۹۷۹	پروین حمہصالح	۱۴۷
۹۸۴	نسرتین احمد محمد	۱۴۸
۹۹۴	ازاد محیالدرین محمدسعید	۱۴۹
۹۹۸	ازاد مستہفا امین	۱۵۰

۹۹۹	شوکت مستحقا امین	۱۵۱
۱۰۱۲	نقیہ احمد محمد	۱۵۲
۱۰۱۶	لقمان عبدالقادر محمد	۱۵۳
۱۰۲۸	سانیہ صالح مجید	۱۵۴
۱۰۲۲	ثاوات علی محمد	۱۵۵
۱۰۳۸	حسین حسن محمد	۱۵۶
۱۰۴۲	سریا حسین حسن	۱۵۷
۱۰۵۸	بازام حمہ علی حمہ رشید	۱۵۸
۱۰۶۲	کمال حامد محمد امین	۱۵۹
۱۰۶۷	خدیجہ اورحیم امین	۱۶۰
۱۰۸۰	فواد فاتح محمد امین	۱۶۱
۱۰۸۴	احمد عبدالعزیز احمد قادر	۱۶۲
۱۰۸۹	رحیم نادر احمد	۱۶۳
۱۰۹۴	نسرین رحیم احمد	۱۶۴
۱۱۰۳	صبح جمال مستحقا	۱۶۵
۱۱۰۹	حمہ علی سعید محمد	۱۶۶
۱۱۱۷	محمد احمد فرج	۱۶۷
۱۱۲۳	احمد امین احمد	۱۶۸
۱۱۳۶	رقیہ کریم محمد	۱۶۹

۱۱۴۳	ارسلان اسکندر امین	۱۷۰
۱۱۴۴	سعید قادر محمد حسین	۱۷۱
۱۱۴۲	عمر صالح محمد	۱۷۲
۱۱۴۸	صلاح حسین رحیم	۱۷۳
۱۱۵۵	شہلا میرزا امین	۱۷۴
۱۱۶۱	جلال محمد محمد عزیز	۱۷۵
۱۱۶۹	محمد قوریانی حمہ عزیز	۱۷۶
۱۱۷۲	روستہم عزیز حمہ ریش	۱۷۷
۱۱۷۵	حبیبہ احمد حمہ مراد	۱۷۸
۱۱۷۶	تحسین محمد سعید محمد	۱۷۹
۱۱۷۹	امینہ احمد علی	۱۸۰
۱۱۸۲	ظاہر محمد علی ماریف	۱۸۱
۱۱۸۵	حمہ سعید حمہ علی حمہ مراد	۱۸۲
۱۱۸۸	عینا قوریانی حمہ عزیز	۱۸۳
۱۱۹۱	حمہ رشید حمہ محمود	۱۸۴
۱۱۹۴	صدیق حمہ رشید احمد	۱۸۵
۱۱۹۹	جمینہ حمہ مراد عزیز	۱۸۶
۱۲۰۱	نامق اسکندر محمد	۱۸۷
۱۲۰۴	شاہو اسعد قادر	۱۸۸

۱۲۰۷	بهیان حسن حسین	۱۸۹
۱۲۱۶	حمیده حسن محمد	۱۹۰
۱۲۲۷	قادر صالح حمه	۱۹۱
۱۲۳۸	احمد مجید احمد	۱۹۲
۱۲۴۰	جمیل فرهاد روستم	۱۹۳
۱۲۴۶	ظاهر فرج حسین	۱۹۴
۱۲۴۹	زارا بابمشیخ احمد	۱۹۵
۱۲۵۲	محمد مستهفا حمه کریم	۱۹۶
۱۲۵۶	احمد محمد رشید	۱۹۷
۱۲۵۹	امین احمد حمه عزیز	۱۹۸
۱۲۶۹	په خشان محمود کاکه حمه	۱۹۹
۱۲۷۲	پیروزه حسین عزیز	۲۰۰
۱۲۷۶	یونس فتاح احمد	۲۰۱
۱۲۷۸	نائب عثمان حمه مراد	۲۰۲
۱۲۸۵	خدیجه حسین روستم	۲۰۳
۱۲۸۸	مظفر اسکندر عبدالله	۲۰۴
۱۲۹۶	بیساران معروف فتاح	۲۰۵
۱۳۰۲	حمدیه ابوبکر حمه عزیز	۲۰۶
۱۳۱۵	عائشه محمد علی محمود	۲۰۷

۱۳۱۹	هَيْمَن اسكندر احمد	۲۰۸
۱۳۲۲	اختر احمد محمد	۲۰۹
۱۳۲۶	بدیعہ خالد معروف	۲۱۰
۱۳۲۹	روپاك ابوبكر على	۲۱۱
۱۳۳۲	محمد عبدالله قهرمان	۲۱۲
۱۳۴۱	امینه محمد فقّی کریم	۲۱۳
۱۳۴۷	امین ادم حمہ صالح	۲۱۴
۱۳۵۲	تاریق فتاح رحمان	۲۱۵
۱۳۵۵	بختیار عمر رحمان	۲۱۶
۱۳۵۸	حمہ شریف محمد کریم محمد امین	۲۱۷
۱۳۶۴ (فایلی جو اردم) ↑	محمد رووف فرج حسین	۲۱۸
۱۳۷۰	نایافتن احمد محمود	۲۱۹
۱۳۷۴	سلیمان فتح اللہ احمد	۲۲۰
۱۳۷۸	عمر سلیمان قادر	۲۲۱
۱۳۸۷	اسرف حمہ شریف یعقوب	۲۲۲
۱۳۹۴	احمد واحد کاکہ مند	۲۲۳
۱۴۰۵	لنضیہ ابوبکر حمہ عزیز	۲۲۴
۱۴۱۶	فریدون ستار احمد	۲۲۵
۱۴۲۰	بروین عزت فرہاد	۲۲۶

١٤٢٧	عبدالله حمه صديق ابوبكر	٢٢٧
١٤٢٩	اكرم بارام توفيق	٢٢٨
١٤٢٦	جلال رشيد صالح	٢٢٩
١٤٤٨	رشيد محمد روستم	٢٣٠
١٤٥٥	امينه امين محمد	٢٣١
١٤٦٦	نهنجام محمد صالح سعيد	٢٣٢
١٤٧٩	جوان محمد عبدالقادر	٢٣٣
١٤٨٢	فاتمه سعيد قادر	٢٣٤
١٤٩٠	كمال رشيد صالح	٢٣٥
١٤٩٦	محمود روستم عبدالكريم	٢٣٦
١٥٠٠	محمود فتاح عبدالرحمن	٢٣٧
١٥٠٨	باقى عبدالله رشيد	٢٣٨
١٢ ١٥	عبدالله محمدرشيد محمود	٢٣٩
١٥٢٢	عزت محمد حمه سليم	٢٤٠
١٥٢٨	محيالدين الله كرم شاويس	٢٤١
١٥٢٢	احمد عبدالكريم محمد	٢٤٢
١٥٢٧	محمد على ولى محمد	٢٤٢
١٥٤٢	محمد اولقادر محمود	٢٤٤
١٥٤٤	جواهر محمد سليم مستهفا	٢٤٥

۱۵۵۱	آرام محمد علی محمود	۲۴۶
۱۵۵۲	بیخاں عبدالرحمن حسن	۲۴۷
۱۵۵۷	شوان حسن محمد	۲۴۸
۱۵۶۲	حسین محمود میرزا	۲۴۹
۱۵۶۶	مسعود روستم غفور	۲۵۰
۱۵۷۲	حمیدہ حسین نوری	۲۵۱
۱۵۷۷	نہایت محمد امین احمد	۲۵۲
۱۵۸۶	تاهر عبدالله محمود	۲۵۳
۱۵۸۹	ملیحہ کریم محمد	۲۵۴
۱۵۹۲	محسن سعید صالح	۲۵۵
۱۵۹۷	دولبر فتاح احمد	۲۵۶
۱۶۰۷	بہیہ جمیل علی	۲۵۷
۱۶۱۰	رعنا یونس احمد	۲۵۸
۱۶۱۵	جواہر محمد فتاح	۲۵۹
۱۶۱۹	نیحہ علی درویش	۲۶۰
۱۶۲۴	روشن محمود محمد	۲۶۱
۱۶۲۷	تاهر عبدالله محمود	۲۶۲
۱۶۲۹	عبدالرحیم محمود الماس	۲۶۳
۱۶۳۴	تلعت علی درویش	۲۶۴

۱۶۴۲	افتاب رشید محمود	۲۶۵
۱۶۴۷	شمسه کریم عبدالقادر	۲۶۶
۱۶۵۲	شمسه محمد صانع	۲۶۷
۱۶۵۹	نظیف صادق بهالذین	۲۶۸
۱۶۶۱	محمد عبدالله احمد	۲۶۹
۱۶۶۴	قادر احمد میرزا	۲۷۰
۱۶۶۹	محمد علی بدر	۲۷۱
۱۶۷۴	صلاح عبید عبدالله	۲۷۲
۱۶۷۸	حسن محمد محمود	۲۷۳
۱۶۸۳	یوسف حمہ باقی محمود	۲۷۴
۱۶۹۱	شریف عزیز محمود	۲۷۵
۱۶۹۷	محمد فرج سعید	۲۷۶
۱۷۱۱	دلیر لٹیف صادق	۲۷۷
۱۷۲۷	سویبہ سعید فرج	۲۷۸
۱۷۳۱	عمر حمہ رشید فتاح	۲۷۹
۱۷۳۷ (فایلی بیئجم)	اسفندیار بابا غفور فرج	۲۸۰
۱۷۴۸	احمد عبدالله احمد	۲۸۱
۱۷۵۸	حسن علی مستہفا	۲۸۲
۱۷۶۸	پریخان محمد محمد امین	۲۸۳

۱۷۷۴	علی محمد عزیز قادر	۲۸۴
۱۷۷۶	ازاد حمہ امین عبداللہ خواہ مراد	۲۸۵
۱۷۸۰	سیروان نصرالدین ابراہیم	۲۸۶
۱۷۸۹	ہوشیار عمر عبداللہ	۲۸۷
۱۷۹۹	گیہان لہتیف مولود	۲۸۸
۱۸۰۹	سرگون عبدالکریم شریف	۲۸۹
۱۸۲۴	حسین محمد امین حسن	۲۹۰
۱۸۲۹	کوسار محمد امین حمہ سلیم	۲۹۱
۱۸۴۵	اختر علی عبدالرحیم	۲۹۲
۱۸۶۵	حمہ شریف حمہ حسین رمزان	۲۹۲
۱۸۶۸	دہرون نوری محمد حلمی	۲۹۴
۱۸۷۶	شارا قادر احمد	۲۹۵
۱۸۹۰	چیمہن محمد یعقوب رسول	۲۹۶
۱۸۹۶	احمد صوفی شریف مولود	۲۹۷
۱۹۰۵	رؤشنا عمر حمہ صالح	۲۹۸
۱۹۳۰	عباس محمود محمد	۲۹۹
۱۹۳۳	حمید علی محمد	۳۰۰
۱۹۴۸	اراس عابد اگرم	۳۰۱
۱۹۸۹	الون علی محمود احمد	۳۰۲

۲۰۰۰	تیمور محمد عنایت	۲۰۲
۲۰۰۴	محمد مستهفا احمد	۲۰۴
۲۰۱۷	بهرروز صادق علی	۲۰۵
۲۰۲۴	سعدی غفور فتاح	۲۰۶
۲۰۲۸	نظیف توفیق محمد	۲۰۷
۲۰۴۶	جمیل عبدالرحمن محمد	۲۰۸
۲۰۴۸	رزگار احمد محمد	۲۰۹
۲۰۵۴	رزگار محمد رشید رحیم	۲۱۰
۲۰۵۹	فخرالدین حاجی سلیم حمه یوسف	۲۱۱
۲۰۶۸	صباح کریم نجیب	۲۱۲
۲۰۹۲	کمال صالح محمد	۲۱۳
۲۰۹۵	روستم محمد توفیق	۲۱۴
۲۰۹۹	جمال صالح محمد	۲۱۵
۲۱۰۲	خانم احمد محمد	۲۱۶
۲۱۱۴	حمه علی رشید صالح	۲۱۷
۲۱۲۱	اراس عابد اکرم	۲۱۸
۲۱۴۵	هوشیار کریم افراسیاب	۲۱۹
۲۱۴۷ (فایلی ششمه)	حکمت فائق عارف	۲۲۰
۲۱۵۷	شاهو عثمان کریم	۲۲۱

۲۱۵۸	سمکۆ سالار مشر	۲۲۲
۲۱۵۹	فواد صالح رزا	۲۲۳
۲۱۶۱	احمد حمه نوری محمود	۲۲۴
۲۱۶۲	ساسان انور عبدالرحمن	۲۲۵
۲۱۶۲	p.jerhard پروفیسور / جیرہارد فراینر fraelnar	۲۲۶
۲۱۶۷	محمد امین حمه فرج رحمان	۲۲۷
۲۱۷۱	عسمان حمه سعید رحمان	۲۲۸
۲۱۷۴	خدر کریم محمد	۲۲۹
۲۱۷۸	وریا فرج محمد حسین	۲۳۰
۲۱۸۲	ھیوا یاسین محمد شریف	۲۳۱
۲۱۸۹	ھیوا عبدالله عزیز	۲۳۲
۲۱۹۲	طه طیفور فتاح	۲۳۲
۲۲۰۲	رشید شکر رزاق (رشید رزاقی)	۲۳۴
۲۲۰۶	زکریا عبدالرحمن حمه کریم	۲۳۵
۲۲۰۹	دلیر محمد علی	۲۳۶
۲۲۱۲	اختر رشید عبدالله	۲۳۷
۲۲۱۵	فازل احمد عزیز	۲۳۸
۲۲۱۹	علی سعید احمد	۲۳۹
۲۲۲۵	فاروق علی احمد	۲۴۰

٢٢٢١	عتا محمد صالح	٢٤١
٢٢٢٦	فتاح محمود نادر	٢٤٢
٢٢٢٩	عيرفان احمد محمد قادر	٢٤٣
٢٢٤٢	احمد فتاح احمد	٢٤٤
٢٢٤٩	جميل مستهفا نادر	٢٤٥
٢٢٥٤	رشيد حمه صالح محمد	٢٤٦
٢٢٦٠	بيان حمه كريم حمه حسين	٢٤٧
٢٢٧٢	رحيم محمد احمد	٢٤٨
٢٢٨٢	سلمان الله كرم مير احمد	٢٤٩
٢٢٩٠	خالد صالح عبدالله	٢٥٠
٢٢٩٢	احمد محمد كريم	٢٥١
٢٢٩٧	فواد احمد بايان	٢٥٢
٢٣٠١	عتا محمد فرج	٢٥٣
٢٣٠٤	كامل جمال حسين	٢٥٤
٢٣٠٨	بختيار عمر عبدالله	٢٥٥
٢٣١٢	ليلي علي رزا فرج	٢٥٦
٢٣٢٠	عثمان حمه كريم حسن	٢٥٧
٢٣٢٢	به مؤ نامق عبدالكريم	٢٥٨
٢٣٣٥	كمال محمود صالح	٢٥٩

۲۳۲۹	حسین محمد کریم	۳۱۰
۲۳۲۳	فاروق حمهتوفیق عارف	۳۱۱
۲۳۲۶	عبدالله حسین فتاح	۳۱۲
۲۳۲۹	اختر خواکرم حمه امین	۳۱۳
۲۳۵۱	اکرام کریم حمه امین	۳۱۴
۲۳۵۵	عبدالخالق حسن حمه حسین	۳۱۵
۲۳۵۹	فاتح عزیز احمد	۳۱۶
۲۳۶۲	حسین عبدالقادر احمد	۳۱۷
۲۳۶۸	عبید محمود محمد	۳۱۸
۲۳۷۰	محمد غفور شریف محمد	۳۱۹
۲۳۷۳	موسی حبیب کریم	۳۲۰
۲۳۷۸	محمد سمیع امین	۳۲۱
۲۳۸۰	قادر عبدالصالح	۳۲۲
۲۳۸۱	محمد نوری محمد رشید کریم	۳۲۳
۲۳۹۱	عمر محمود رشید	۳۲۴
۲۳۹۴	په خشان فائق عارف	۳۲۵
۲۳۹۶	نصرالدین صفاالدین عزیز	۳۲۶
۲۴۰۰	crestian o. gesser کریستیان نوتو کیسر	۳۲۷
۲۴۰۲	عبدالکریم رشید احمد	۳۲۸

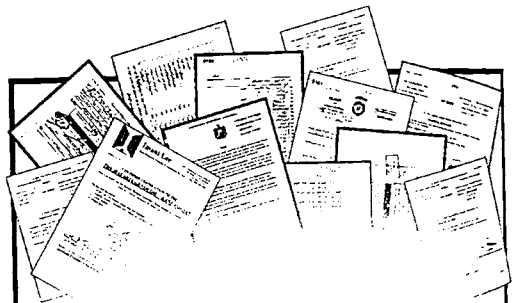
٢٤٠٤	عمر عنایت حمہ سعید	٢٧٩
٢٤١٥	صالح احمد حمہ	٢٨٠
٢٤١٧	عباس عبدالرزاق اکبر	٢٨١
٢٤٢٣	شاہو حسین صالح	٢٨٢
٢٤٢٥	دارا حسن فرج	٢٨٢
٢٤٣٧	دلشاد مستہفا رحیم	٢٨٤
٢٤٣٩	محمد توفیق خواہ مراد	٢٨٥
٢٤٣٥	عبدالتیف مولود عبدالکریم (مہلا لہ تیف)	٢٨٦
٢٤٤٦	صالح محمد قادر	٢٨٧
٢٤٤٩	شہونم عبداللہ محمد	٢٨٨
٢٤٥٢	محمد عبداللہ احمد	٢٨٩
٢٤٥٦	سعید توفیق احمد	٢٩٠
٢٤٥٧	عبداللہ حمہ صدیق ابوبکر	٢٩١
٢٤٦٤	عبدالعزیز محمود محمد	٢٩٢
٢٤٦٦	محمد عبداللہ محمود	٢٩٢
٢٤٦٨	احمد کریم علی	٢٩٤
٢٤٧٠	محمود احمد صوفی شریف	٢٩٥
٢٤٧٧	حمہ امین مستہفا محمد	٢٩٦
٢٤٨١ (فایلی حوتہ)	جمال صالح محمد	٢٩٧

ترجمت هذه الوثائق الى الانكليزية من قبل
مؤسسة (Imani Lee) برعاية منظمة معهد
الحوار في جامعة تمبل بتمويل من السيد
(بهرز حمه صالح) محافظ السليمانية

المشرفون على الترجمة

- ١- لي مارتن (المدير التنفيذي لشركة ايمان لي)
- ٢- بهار مارتن (نائبة رئيس الشركة)
- ٢- راند بهنام (مدير المشروع و رئيس تحرير اللغة
العربية)
- ٤- ريببكا كريستيشن (رئيسة فريق اللغة الانكليزية)

www.imanilee.com



وثائق
(كانى عاشقان)
التحريرية



Imani Lee^E

11297 Senda Luna Liens, Bldg. B
San Diego, CA 92130-2465
Tel: (858) 523-9733
Fax: (858) 523-9510

Sales, Partnering, Language & International Services

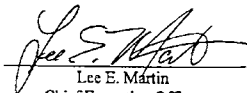
October 16, 2013

CERTIFIED TRANSLATION OF THE
THE HALABJA GENOCIDE – KANI ASHQAN

This is to certify that the attached **Halabja Genocide – Kani Ashqan** documentation is a valid and correct translation by Imani Lee, Inc.


The attached documents:

1. Imani Lee Certification Page, Seal and Signature
2. English version – includes certification seal on each page
3. Arabic version
4. Notary Seal




Lee E. Martin
Chief Executive Officer
Imani Lee, Inc.

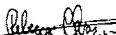
Witnesses:



Bahar Martin
Vice President



Raid K. Behnam
Project Manager



Rebecca Christian
Senior Editor



Joon Park
Editor

Imani Lee, Inc. is a multi-year Corporate Member in good standing of the American Translators Association – ATA member number 248962.



KANI ASHQAN

TABLE OF CONTENTS

- Item 1 Decree No. 160 signed by Saddam Hussein
- Item 2 Memo: List of the Wounded and Killed During a Demonstration
- Item 3 Memo: Kill Order Against the Wounded
- Item 4 Memo: Kill Order Against the Wounded
- Item 5 Memo: List of Removed Villages
- Item 6 Memo: List of Villages Removed from 4/21/1987 to 6/7/1987
- Item 7 Memo: Rumors of a Halabja Chemical Attack
- Item 8 Memo: Possible Destruction of the Khormal Subdistrict
- Item 9 Memo: Attachments from *Al-Nafeer* Magazine, Issue #4
- Item 10 Memo: Summary of the Contents of the *Al-Nafeer* Magazine Articles
- Item 11 Court Document: List of the Halabja Martyrs and Their Beneficiaries
- Item 12 Court Document: Pre-hearing Presentation Regarding Kani Ashqan
- Item 13 Court Document: Death Certificate of Chemical Ali
- Item 14 Certificate of Acknowledgement and Notarization

Kani Ashqan

کاني عَشَقان

"The Kani Ashqan crime we are talking about today...was subject to oblivion and a media blackout while an entire quarter was eradicated from the Iraq map. Even official statistics indicate the removal of 400 houses from this quarter; they were leveled to the ground with many of their inhabitants buried under the debris. The wounded [individuals] from this quarter, who were [being treated] at Halabja Hospital, were executed for no reason. Their only guilt was [that] in 1987, they noticed that the overthrown regime had departed the villages surrounding the district of Halabja, and they were preoccupied by a legitimate fear that the city of Halabja would be the next target for deportation."

– Excerpted from the pre-hearing presentation of the Halabja trial⁴

Kani Ashqan is the name of a neighborhood in the Halabja district, which was systematically destroyed with explosives and construction equipment in the year preceding the main Halabja chemical attack, as part of the al-Anfal Campaign in the 1980s. The destruction of the Kani Ashqan quarter was in retaliation for the demonstrations protesting the deportation of neighboring villages. Included in this section are military documents, such as memos and lists of the wounded and killed civilians that were the victims of this deadly campaign. Court documents from the pre-hearing presentation of the Halabja trial are also included in this section, as well as one of the most important documents issued by Saddam Hussein himself—the notorious Decree Number 160 in which Hussein gives his cousin, Ali Hassan al-Majid, otherwise known as "Chemical Ali," full authority in the northern Iraq region.

⁴ Item 12



In the Name of the People

Revolution Command Council

Decree no./180

Decree date: 3/29/1987

Decree

In compliance with the provisions of Item (6) of Article Forty-Two, and Item (6) of Article Forty-Three of the Constitution, and in execution of what has been decided in the joint meeting of the Revolution Command Council and the Regional Command of the Arab Socialist Ba'ath Party held on 3/18/1987, the Revolution Command Council has decided in its session held on 3/29/1987 the following:

First - The comrade Ali Hassan al-Majid, member of the Regional Command of the Arab Socialist Ba'ath Party, [has been chosen] to represent the Regional Command of the Arab Socialist Ba'ath Party and the Revolution Command Council in the execution of their policies in the entire northern region, including the autonomous region of Kurdistan, in order to protect law and order and ensure its stability, and apply the Autonomy Law in the region.

Second - In order to achieve the objectives of the decree, the member of the Regional Command assumes the authority of binding orders to all state, civilian, military, and security services, and particularly the powers entrusted to the National Security Council and [the] North Affairs Committee.

Third - The following entities of the entire northern region are under the authority of the comrade member of the Regional Command, and are committed to the decisions and directives issued by him, which are enforceable according to this decree.

1 - The Executive Council for the Autonomous Region of Kurdistan.

2 - The governors of the governorates and the heads of the administrative units that belong to the Ministry of Local Government.





سـرر

استعادة التي تكتم الثورة (٢) من المادة الثانية والأربعين . والظفر
(٢) من المادة الثالثة والأربعين من الدستور . وحلها كما ظهر في الاجتماع
المعزك لمجلس قيادة الثورة والقيادة الثورية الحزب اليتمت العربي الاتحادي
المتخذ في ١٩٨٧/٢/١٨ .

قر مجلس قيادة الثورة بجلسته المتخذة في ١٩٨٧/٢/١٨ مايلي :-
١- - يتم الرقيق حتى سن الميعد . عدو القيادة الثورية الحزب اليتمت
العربي الاتحادي . يمتثل القيادة الثورية للحزب ومجلس قيادة الثورة
في تنفيذ سياستها في جميع المناطق العمالية وغيرها منطقة كردستان
للحكم الذاتي بهدف حماية الامن والانتقام وكافة الاضرار لفضة وحظيت
قانون الحكم الذاتي في المنطقة .

٢- - يتولى الرقيق عدو للقيادة الثورية لتحليل اعداء هذا القرار . صلاحية
التحرير القسري لجميع أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والامنية . ويوجه
غاصر الصالحات العوضية بمجلس الامن القومي لجنة عرض الفصل .

٣- - حرصت الجهات القائمة في جميع المنطقة العمالية والرقيق عدو القيادة
الثورية وتطعن بالقرارات والتوصيات الصادرة عنه التي تكون واجبة
التعليق بموجب هذا القرار .

٤- - المجلس الثقل و لمنطقة كردستان للحكم الذاتي .

٥- - مساندة المنظمات . روحاء الوعداء الاذنية التاهيبين
لوزارة الحكم الوطني .

157

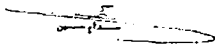
﴿ كاسى عاشقان ١١ (١-٢) ﴾

3- The Intelligence, Internal Security Forces, and Military Intelligence Services.

4- The Leadership of the People's Army.

Fourth - The military leadership in the region is subject to the orders issued by the comrade member of the Regional Command, with all that is included in the (first [item]) of this decree.

Fifth - The implementation [of] this decree shall take effect from the date of issuance until further notice, and legal provisions that contradict the provisions of this decree are invalid.



Saddam Hussein

Chairman of the Revolution Command Council

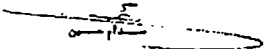


004547



٤

- ٢- أجهزة المخابرات وروى الابن الداخلي والاستخبارات العسكرية .
- ٣- قيادات الجيش العربي .
- رابعاً - تطعم القواعد العسكرية في الضفة بأوسر الرمح عدو القسادة
اللطيفة بكل ما يحصل به (اذ ") من هذا القرار .
- خامساً - يحل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى اعمار الجرحى وتحسين
العمل بالانكسار اللائحة التي تصارح وحكام هذا القرار .


 ياسر عرفات
 رئيس مجلس قيادة الثورة

11/11/1974
 11/11/1974
 11/11/1974

﴿ كاني عاشقان ١١ (٢-٢) ﴾

To: The Halabja Security Directorate

From: The Halabja Security Adjutancy

Following our message 2856 on 5/13/1987

As a result of the clash that occurred today between the joint forces and the demonstrators in the Halabja District, the persons, [whose] names [are] listed below, were wounded and killed. To be kindly informed ... with respect.

The Killed

1. Mohammed Aziz Baram. He was 50 years old, [and] worked as a general laborer. [He] lived in Halabja, [in the] Kani Ashqan quarter.
2. Sadeeq Mustafa Maarouf. He was 48 years old, [and] worked as a wage-earner. [He] lived in the Sirwan Complex.
3. Media Othman Ali. She was 7 years old, [and] worked as a kid. [She] lived in Halabja Bir Mohammed.
4. Hama Sharif Hama Ali. He was 25 years old [and] worked as a medical assistant. He lived in Jaleela Village/Sirwan.
5. Fattma Sa'Id Hama Kareem. She was 16 years old [and] worked as a student [She] lived in Halabja/Kani Ashqan.
6. Hamza Sleiman Othman Mohammed. He was 15 years old [and] worked as a student. [He] lives in the Sirwan Complex.

The wounded

1. Jameela Rashaed Mohammed Rasoul. She is 40 years old [and] works as a housewife. She lives in Halabja, Sheikh Ismaeel.
2. Fatima Abdullah Qader. She is 25 years old [and] works as a housewife. She lives in Halabja, Sheikh Ismaeel.
3. Jalal Fattah Qader. He is 30 years old [and] works as a day laborer. [He] lives in Halabja, Sheikh Ismaeel.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

التاريخ ١٩٨٧/٥/١٢

بسم الله الرحمن الرحيم
نحن نعلن اننا قد قمنا بعملية تقييم لمدى
ملاءمة المناهج الدراسية المستخدمة في
المدارس والقطاعات التعليمية المختلفة
في ضوء الأهداف التربوية والتعليمية
التي حددتها الوزارة في وثائقها
التي تتعلق بالسياسة التعليمية
والتي تهدف الى تحقيق التنمية
الشاملة للمواطن الجزائري
والتربية على القيم والاعمال
التي تليق بالثقافة الجزائرية
والاسلامية.

استنادا الى ما سبق ذكره
والمقتضى التعليمي
الذي يوجب علينا
التأكد من ملاءمة
المناهج الدراسية
المستخدمة في
المدارس والقطاعات
التعليمية المختلفة
في ضوء الأهداف
التربوية والتعليمية
التي حددتها الوزارة
في وثائقها التي
تتعلق بالسياسة
التعليمية والتي
تهدف الى تحقيق
التنمية الشاملة
للمواطن الجزائري
والتربية على القيم
والاعمال التي
تليق بالثقافة
الجزائرية والاسلامية.

ملاحظات

المناهج الدراسية المستخدمة في
المدارس والقطاعات التعليمية
المختلفة في ضوء الأهداف
التربوية والتعليمية التي
حددها الوزارة في وثائقها
التي تتعلق بالسياسة
التعليمية والتي تهدف
الى تحقيق التنمية
الشاملة للمواطن
الجزائري والتربية
على القيم والاعمال
التي تليق بالثقافة
الجزائرية والاسلامية.

EST 40744 008 003

4-Erfan Fattah Mustafa. He is 9 years old [and] works as a student. [He] lives in Halabja, Sheikh Ismaeel.

5-Gazal Fattah Mustafa. She is 11 years old [and] works as a housewife. [She] lives in Halabja, Sheikh Ismaeel.

6-Ali Abdullah Fattah. He is 45 years old [and] works as a servant in Mus'ab Mosque. He lives in Halabja/Dur al-Mu'allemin.

7-Ismaeel Abdullah Qader. He is 6 years old [and] works as a kid. [He] lives in Halabja, Sheikh Ismaeel Quarter.

8-Hadi Hameed Fara]. He is 37 years old [and] works as a driver. [He] lives in the Sirwan Complex.

9-Jamal Hameed Fara]. He is 31 years old [and] works as a driver. [He] lives in the Sirwan Complex.

10-Othman Ali Ahmed. He is 44 years old [and] works as a farm worker in Halabja lives in Kani Ashqan.

11-Othman Ali Kareem. He is 54 years old [and] works as a wage-earner. [He] lives in Halabja, Kani Ashqan.

12-Frshna Hama Ameen Mustafa. She is 25 years old [and] works as a housewife. [She] lives in Halabj Kani Ashqan.

13-Hassiba Abdullah Qader. She is 6 years old [and] works as a kid. She lives in Halabja, Sheikh Ismaeel.

14-Haider Mahmoud Ahmed. He is 12 years old [and] works as a student. [He] lives in Halabja, Bir Mohammed.

15-Yeleen Jamal Abdulqader. She is 6 years [old and] works as a child. [She] lives in Halabja, Bir Mohammed.

16-Media Jamal Abdelqader. She is 5 years old [and] works as a child. [She] lives in Halabja, Bir Mohammed.

The sender: [Unintelligible] The receiver: [Unintelligible] HALABJA



Number/ 324

From/ Halabja Security Directorate/ Section 3

Date/ 5/14/1987

To/ Sulaymaniyah Security Directorate/ Section 3

[The] Halabja Security Adjutancy has informed us in its message numbered 2858 on 5/14/1987, that they were informed by the 5th National Legion Command in their message numbered 945 on 5/13/1987, the following:

The commander of the 1st Corps, instructed by Comrade Ali Hassan al-Majid, has ordered the execution of the wounded civilians after receiving confirmation from the party organization, the Security Office, the police department, and the Military Intelligence Center that those civilians are adverse to the authority, and to take advantage of using the bucket loaders and the bulldozers to demolish the quarter of Kani Ashqan. Any crowd should be handled by police, security, and army agencies, and [a] curfew [should] be applied from now until further notice. Destroy any house from which shooting could originate by using tanks and bulldozers.

To be kindly informed ... with respect.



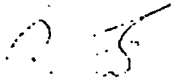
From/ The 5th National Defense Legion Command

To/ Members of the Security Committee in Halabja

And/ National Defense Legion Forces Command/1

Number of issuance/ AS 845

The commander of the 1st Corps, instructed by Comrade Ali Hasaan al-Majid, has ordered the following: (1) The execution of the wounded civilians after receiving confirmation from the party organization, the Security Office, the police department, and the Halabja Military Intelligence Center [that] those civilians are adverse to the authority. (2) Take advantage of using the bucket loaders and the bulldozers to demolish the quarter of Kani Ashqan. (3) Any crowd should be handled by police, security, and army agencies. (4) [A] curfew [should] be applied from now until further notice from our headquarters. (5) And destroy any house by using tanks and bulldozers from which [any] shooting has or could originate from as pointed out by the Force. Over.

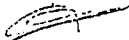


Brigadier General

5th National Defense Legion Commander

To be reported to:

5/13/87



رقم	وقت الأثناء	سيرة فردية
_____	_____	_____

بمسن / أمية جعل الذا فاع الوطني الخامس
 الي / اثناء اللهدسة الأضوية قر حاججة
 ورق / ق جع دولسي /

رقم الحس / اس / ٦٦٥

أمسر السيد فالسد الغلبي الأول بياحاز من السبه الزريق شي حسن مبره
 طالي (٠) (١١٠) اعدام الجرحى المدنيين بعد الحادس من العظمة المنزبه وباليرة
 الأمن والشوطه وركز استخبارات حاججه بخلوتهم للسقطه (٠) (٢٠) الاستغه
 من الشفقات والهد وندرات القاسع محلة كاني كشقان (٠) (٢٠) يعالج اي نجع مسير
 قبل جواز الشرطه والامن والبيتر (٠) (٤٠) يعالج التجسول من الآن وعلى مشعار
 أحسنه من شربنا (٠) (٤٠) اعدام جسر اي دار باله بايات والهد زيرات مصدر اومدوت
 طبا دار وموتسور - لدى المنقوه (٠) انجستست

الخبر
 أمسر جعل الذا فاع الوطني الخامس

بيرق بنز
 ١٤/٥/٧٥

وصيقة رقم (٥)
 سورة البرقية التي تحتمن اوامر المجرم علي
 حسن مجيد التي قلبي باعدام الجرحى المدنيين
 من المتظاهرين ونسب محلة كاني مقلان ...

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

«Our martyrs are the noblest ones.»

Presidency of the Republic

SECRET

Eastern Region	Section 3
Military Intelligence Office	
Number: 9201	
Date 6/9/1987	

AND URGENT

General Directorate of Military Intelligence

Eastern Region Military Intelligence Office

Chamchamal Intelligence Center

Number S/9/ 669

Date 6/ 9/ 1987

To: The Eastern Region Military Intelligence Office (Section 3)

Subject: Removed Villages

[Regarding] your secret and urgent memo section 3/ Class 3/10113 on June 7, 1987:

We send to you the enclosed list of the villages' names that were removed in our area of operation according to your request.

Kindly review ... with respect.

The attachments

(1) List



1st Lieutenant

Commander of the Chamchamal Intelligence Center

(1 - 1)

SECRET AND URGENT



٥٦
٦/٨

بسم الله الرحمن الرحيم
سوري

التسليح الكرم منا جيبنا

رئاسة الجمهورية
السكرتير
بمديرية الاستخبارات العسكرية العامة
مقررة استخبارات المنطقة الشرقية
مركز استخبارات جومسال
فلسد / س. ١ / ٦٦٩
التاريخ ٦ / ١ / ١٩٨٢

مطلوب
تعداد له المنطقة العراقية
١٤٠١
١٩٨٢ / ٦ / ١

المرادفة استخبارات المنطقة الشرقية (س. ١)
الوسم القسري الموالفة

والعلم السريه والموجه من ٢/٣/١٩٨٢ في ٢٠١٨٧
دوسل العلم طيسا : لقمه بأشكال القسري القسي صم والقمه
لمن لا طيسا حسب ذلك
• مرجس النطق بالانكليز

الميليات

(١) القمه



المسائل الاي

آر مركز استخبارات جومسال

2104

#12

القمه (١)

AD (2 pages)

سوري وطن المسود

No.	Village's Name	The area to which it belongs:	
59	Groza	Halabja District	Halabja
60	Kala Kua	Halabja District	Halabja
61	Gurba Jea	Halabja District	Halabja
62	Belawa	Halabja District	Halabja
63	Tapa Safa al-Ulya	Halabja District	Halabja
64	Tapa Safa al-Suffa	Halabja District	Halabja
65	Dwanza Imam al-Suffa	Halabja District	Halabja
66	Merka Sur	Ranya District	Kwesinjac
67	Jehus al-Ulya	Ranya District	Kwesinjac
68	Jehus al-Suffa	Ranya District	Kwesinjac
69	Bekhan	Ranya District	Kwesinjac
70	Herouk	Ranya District	Kwesinjac
71	Wara	Ranya District	Kwesinjac
72	Nawa	Ranya District	Kwesinjac
73	Wyara	Ranya District	Kwesinjac
74	Sawira	Ranya District	Kwesinjac
75	Zha	Ranya District	Kwesinjac
76	Melouk	Ranya District	Kwesinjac
77	Gora Sheir	Ranya District	Kwesinjac
78	Be Nakan	Ranya District	Kwesinjac
79	Be Langa	Ranya District	Kwesinjac
80	Harjaba	Ranya District	Kwesinjac
81	Jembawa	Ranya District	Kwesinjac
82	Nerwa	Ranya District	Kwesinjac
83	Khalifa	Ranya District	Kwesinjac
84	Ba Zouza	Ranya District	Kwesinjac
85	Sardoul	Ranya District	Shirwan
86	Hassen Mahba	Kelar District	Shirwan



BT	Qala Sotow	Kejar District
----	------------	----------------

«Continued»

ردیف	نام اثر	مؤلف	صفحه
۶۹	گوریزه	مضامین	۶۹
۷۰	کله کوه	"	۷۰
۷۱	گوریزه میا	"	۷۱
۷۲	لکراوا	"	۷۲
۷۳	تیمچه صفا	"	۷۳
۷۴	تیمچه صفا	"	۷۴
۷۵	چهارده ماهی	"	۷۵
۷۶	مهرک	مضامین	۷۶
۷۷	مهرک	"	۷۷
۷۸	مهرک	"	۷۸
۷۹	مهرک	"	۷۹
۸۰	مهرک	"	۸۰
۸۱	مهرک	"	۸۱
۸۲	مهرک	"	۸۲
۸۳	مهرک	"	۸۳
۸۴	مهرک	"	۸۴
۸۵	مهرک	"	۸۵
۸۶	مهرک	"	۸۶
۸۷	مهرک	"	۸۷
۸۸	مهرک	"	۸۸
۸۹	مهرک	"	۸۹
۹۰	مهرک	"	۹۰
۹۱	مهرک	"	۹۱
۹۲	مهرک	"	۹۲
۹۳	مهرک	"	۹۳
۹۴	مهرک	"	۹۴
۹۵	مهرک	"	۹۵
۹۶	مهرک	"	۹۶
۹۷	مهرک	"	۹۷
۹۸	مهرک	"	۹۸
۹۹	مهرک	"	۹۹
۱۰۰	مهرک	"	۱۰۰

2104
#12
(AN) (6 pages)

» نتیجه «

Eastern Region Military Intelligence Office

Number\ 9176

Date\ 6/9/1987

Class. 3 10 34

June 9, 1987

TOP SECRET

Eastern Region Military Intelligence Office (Section 3)

Subject Lists Sent

Your secret and urgent message/ Section 3/ Class. 3/ 10113 on June 7, 1987:

We are sending to you with our courier (W.O. Mousa Kadhem Khamis), the lists of the names of the villages that were displaced and removed within our area of operation from the date of April 21, 1987 to June 7, 1987.

Kindly review.

The attachments

(5) Lists



Captain Commander of the Kalar Military Intelligence
Center

TOP SECRET



A list of names of villages deported and removed within our area of operation.

(Page 1)

No.	Name of the village	Maps	Grids	Date of Removal	Name of the subdistrict or district, to which it is related.	Deported to:
1	Berishka Village	Halabia 1/100000	(8108)	05/13/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabia District	All the villages were deported to Zarayin Complex, Arab district
2	Nawkerdan Village	Halabia 1/100000	(8209)	05/13/1987	Sayed Sadiq subdistrict - Halabia District	
3	Tappaku Village	Halabia 1/100000	(8505)	05/18/1987	Zarayin-Aarbei	
4	Kloran Village	Halabia 1/100000	(8011)	05/18/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabia District	
5	Kalakta Village	Halabia 1/100000	(7706)	05/18/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabia District	
6	Hayess Village	Halabia 1/100000	(7810)	05/18/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabia District	
7	Tapparash Village	Halabia 1/100000	(7710)	05/18/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabia District	
8	Suleimana Village	Halabia 1/100000	(6928)	05/21/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District	
9	Memmaz Village	Halabia 1/100000	(7028)	05/21/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District	
10	Mashkawtan Village	Halabia 1/100000	(7328)	05/21/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District	
11	Hozl Kwaja Village	Halabia 1/100000	(7426)	05/21/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District	
12	Be Dawla Village	Penwin 1/100000	(6932)	05/22/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District	
13	Barth Village	Penwin 1/100000	(7131)	05/22/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District	



14	Qwela Village	Halabja- Periñin 1/100000	(7124)	05/23/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
15	Zarzela Village	Halabja- Periñin 1/100000	(6833)	05/23/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
16	Maym Dol Village	Halabja- Periñin 1/100000	(7637)	05/23/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
17	Kani Speka Village	Halabja- Periñin 1/100000	(2717)	05/26/1987	Sayed Sadig subdistrict - Halabja District
18	Barda Rash Village	Halabja- Periñin 1/100000	(7320)	05/26/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
19	Shepra Bera Village	Halabja- Periñin 1/100000	(6720)	05/28/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
20	Barci Dard Village	Halabja 1/100000	(7623)	05/25/1987	Sayed Sadig subdistrict - Halabja District
21	Dar Briola Village	Halabja- Periñin 1/100000	(7128)	05/27/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
22	Berberd Village	Halabja- Periñin 1/100000	(7227)	05/27/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
23	Golana Village	Halabja- Periñin 1/100000	(7634)	05/27/1987	Nalbaraz subdistrict -Periñin District
24	Dola Chon Village	Halabja- Periñin 1/100000	(7631)	05/27/1987	Nalbaraz subdistrict -Periñin District

25	Jortany Village	Halabja 1/1000000	(5322)	06/01/1987	Naibarez subdistrict -Penwin District
26	Goloss Village	Halabja 1/1000000	(7825)	06/01/1987	Sayed Saadiq subdistrict - Halabja District
27	Wela Der Village	Halabja- Penwin 1/1000000	(4832) Penwin	06/01/1987	Barazenja subdistrict -Chwarta District
28	Kharajyah Village	Halabja- Penwin 1/1000000	(5225)	06/01/1987	Aarbel subdistrict - Sulaymaniyah district
29	Mayndal Village	Halabja 1/1000000	(7516)	06/02/1987	Sayed Saadiq subdistrict - Halabja District
30	Kozarqa Village	Halabja- Sulemaniyah 1/1000000	(2824)	06/02/1987	Aarbel subdistrict - Sulaymaniyah District



No.	Name of the village	Maps	Grds	Date of Removal:	Name of the village's district or subdistrict:	Deported to:
31	Jana Mwela Village	Halabja 1/100000	(7315)	06/03/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabja District	
32	Kilo Lu Village	Halabja-Khormal 1/100000	(7817)	06/04/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabja District	
33	Mao Village	Halabja-Khormal 1/100000	(7819)	06/04/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabja District	
34	Kejeli Village	Halabja-Khormal 1/100000	(7719)	06/04/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabja District	
35	Kiraba Village	Halabja-Khormal 1/100000	(5819)	06/04/1987	Aarbet subdistrict - Suleimaniyah	
36	Dola Sour Village	Halabja-Penjwin 1/100000	(7830) Penjwin	06/05/1987	Naibarez subdistrict - Penjwin District	
37	Klazerd Village	Halabja-Penjwin 1/100000	(7922)	06/05/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabja District	
38	Kreza Village	Halabja 1/100000	(6516)	06/07/1987	Sayed Sadeq subdistrict - Halabja District	
39	Weilia Village	Penjwin 1/100000	(5235) Penjwin	06/08/1987	Barazanja subdistrict - Penjwin District	

(7/2)



URGENT AND SECRET

Time of Issuance

Date

2150

1/27

From/ The Directorate of Intelligence for [the] Eastern Region
To/ Intelligence (Section 3)
And/ Intelligence (Section 14)

Issuance number/ Section 3/ Class. 1/ 17366/ People in [the] Malabja region [are] circulating a rumor about the following:

The government will strike the Kurdish villages with chemical weapons after the amnesty period which will conclude on the date of 10/17/87. Kindly review.

{Kareem, September 27th}



Staff Brigadier General
Director of the Military Intelligence Office for [the] Eastern Region
[9/27]

URGENT AND SECRET

It was about 8-10 kilometers away in a land... [unintelligible...]

Halabja was on the main road... [unintelligible...]

To: The Mayoralty of Halabja District

Subject: Displacement of a subdistrict

North Formation Office - Secretariat Memo 5944 on 9/26/1987

Reported to us through the Security Committee for the Sulaymaniyah Governorate memo 1274 on 10/11/1987 [was that] approval has been obtained to destroy the Khormal subdistrict and complex, deport the residents to the al-Nasr and al-Salam complexes, and to confiscate their immobile property. Kindly take the necessary action and inform us.

Colonel

Khaled Ali Abdul-Latif

Chief of the Security Subcommittee for Halab

A copy to

The Security Committee for the Sulaymaniyah Governorate/ Your memo above ... Kindly review. With respect.

The 429th Infantry Brigade/ Kindly review.

(5)

Arab Socialist Ba'ath Party

One Arab Nation With An Immortal U

- The Military Office -

Number / R. M. B. / 42 / 29063

al-Rasheed Military Branch Command

TOP SECRET

Date 18 Rabe' al-Awwal 1410 Hjt

October 18, 1989

Eastern Region Military
Intelligence Office Section 3

No 22486

Date 10/19/1989

To/ The Eastern Region Military Intelligence Office

The Subject/ Information

Enclosed are the two documents which were found by the ambush members, issued by the so-called Islamic Movement in Iraqi Kurdistan

1. *Al-Nafeer* magazine issue number 4, for the month of July 1989.
2. *Al-Nafeer* magazine's addendum issue number 4 for the month of July 1989.

Kindly review ... with respect.

Attachments (2) Booklets

Acting/ Comrade

Bdehwi Hassan Saleh

Secretary of al-Rasheed Military Branch Command

10/18/1989

Fatih

TOP SECRET

(١٢٥)

١٠٥٥
٧٨٨

حزب البعث العربي الاشتراكي
 - المكتب المركزي -
 سري للغاية
 رقم / خارج / ١٥٢ / ١
 ذات برسانة خالصة
 تاريخ الإصدار
 ١٤١٠ هـ / ١٨ / ١
 ١٤١٠ هـ / ١٨ / ١

إلى / منظومة اختيارات المنطقة أشرافه
 المينوع / منظومة
 سري للغاية

١٥٨٨ / ١٨ / ١٤١٠
 ١٥٨٨ / ١٨ / ١٤١٠

- طبقاً "الزوجين التي تم العثور عليها من قبل أفراد الكمين
 والمادة من حاضري الشركة إلا صلاحه في كيد مكان المسمراق *
 ١- مجلة النصار العدد / ١ الأخير مسجون ١٩٨٩
 ٢- طبق مجلة النصار العدد / ١ الأخير مسجون ١٩٨٩
 برهوا الفصل بالاشغال معاً لتقدير

م (١) كراس

١٥٨٨ / ١٨ / ١٤١٠
 سري للغاية

بديري حسن مالنوح
 أمين سر قياد فرع الرشيد الممسكون
 ١٤١٠ / ١٥ / ١٩٨٩

2113-3
 D.B.A.
 Hedyia Chelouche
 Anwar al-Bassam
 Dr. Majid Zuhair

٥٥

سري للغاية

١٥٨٨ / ١٨ / ١٤١٠
 131.A0332.006.002

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

Please refer to the full number

(Our martyrs will remain the noblest ones.)



TOP SECRET

Presidency of the Republic
The Secretary
General Directorate of Military Intelligence
Eastern Region Intelligence Office

No. /Section 3/Class 1/ /Qadissiyat Saddam

Date / October/ 20/ 1989

20 Rabee' al-Awwal 1410 Hijri

To/ The General Directorate of Military Intelligence (Section 16)

Subject/ Hostile bulletins

We have attached for enclosure the hostile bulletins listed below and issued by the faction [known as] the Islamic Movement in Iraqi Kurdistan.

1. *Al-Nafeer* magazine, issue number (4) for the month of July 1989, which included a variety of topics, including the article, "How To Occupy Halabja."
2. *Al-Nafeer* magazine's addendum number (4) for the month of July 1989, which included a variety of topics, including the following:

A- A Study of the Halabja district which included the following:

First. Providing information about the town of Halabja, the Sirwan subdistrict, the Khormal subdistrict, and the villages around those towns, the population numbers in them, and their social and economic status prior to the occupation by the Persian enemy.

Second. Addressing the study prepared by the Halabja Division Command for the Arab Socialist Ba'ath Party on February 2, 1982 regarding the religious phenomenon in Halabja, and the exceptional meeting of the Al Saddiq Division Command to discuss (the study) presented to them, in order to determine new ways and methods to contain it and clarify it for the party organizations.

Third. The riots that occurred in the Halabja and Sayed Sadeq areas of operation on May 12, 1987.

(1-2)

TOP SECRET

Fourth. [Who or] what is allegedly attacking Halabja (with chemical weapons), and the international reactions [to the attack] supported by pictures.

3. Memos issued by the Halabja Division Command of the Arab Socialist Ba'ath Party addressed to the Darbandikhan Section Command of the Leading Party.
4. A message issued by the 5th National Defense Legion Command to the members of the Security Commission in Halabja, which included the order of the 1st Corps Commander instructed by the Heroic Comrade Ali Hassan al-Majid, to take the [necessary] actions regarding the protestors and the demolition of the Kani Ashqan quarter in Halabja.

Comment

We think that the saboteurs from the faction of the Islamic Movement in Kurdistan have obtained copies of the aforementioned messages and memos, if they were authentic, during the Persian enemy's occupation of the town of Halabja.


12 best

Kindly review ...with respect.

October 20th

The attachments

(2) Bulletins



Staff Colonel

Director of the Eastern Region Intelligence Office

October 20, 1989

Copy to:

The General Directorate of Military Intelligence (Section 3) / Attached for enclosure is a copy of the aforementioned bulletins. Kindly review...with respect.

(2 - 2)

TOP SECRET

The List of the Martyrs (5/13/1987) found in the districts of Hawraman and Shahrizor

The list below contains the names of the martyrs who were found in a mass grave in 1995 in the suburb of Shansadary. They were buried in a ceremony in the Khorram subdistrict.

No.	Name of Martyr	DOB	Village	Beneficiary	Cell phone number
1	Yasin Mohammed Amin Hamakanin	1936	Zalem	Mohammed Yasin Mohammed Amin	07501113207
2	Sarkawt Mohammed Hamalao Qader	1970	Zalem	Mohammed Hamalao Qader	07501260532
3	Abdullah Ahmed Ali	1947	Zalem	Mohammed Abdullah Ahmed Ali	07501115055
4	Oznan Shamsiddin Ibrahim	1956	Zalem	Shawais Shamsiddin Ibrahim	07501528405
5	Omar Shamsiddin Ibrahim	1970	Zalem	Fahima Hama Saleh Ahmed	07501528405
6	Samam Shamsiddin Ibrahim	1969	Zalem	Shawais Shamsiddin Ibrahim	07501528405
7	Azad Hussein Mahmoud	1988	Zalem	Mawoud Hussein Mahmoud	07501124374
8	Zainiddin Saleh Mohammed	1962	Ahmed Awa	Salam Saleh Mohammed	07501116333
9	Saleh Mohammed	1923	Ahmed Awa	Salam Saleh Mohammed	07501116333
10	Ahmed Ismail	1949	Ahmed Awa	Gulzar Ali Reza	07501129814
11	Jamal Ali Reza	1952	Sergat	Kamal Ali Reza	07501125831
12	Abdullah Mahmoud Aziz	1937	Sergat	Hawa Abdullah Mahmoud Aziz	07501955289
13	Fazel Moheiddin ALI	1952	Hanei Qoll	Na'ima Hussein Faraj	07501178968
14	Hassan Sa'Id Karim	1952	Hanei Qoll	Hadi Hassan Sa'Id Karim	07501203903
15	Majid Karim Mahmoud	1925	Hanei Qoll	Sa'di Majid Karim Mahmoud	07501078943



لیستی شهیدانی (۱۳/۵/۱۹۸۷) ی دهقدهری شهرومان و شازوونو

له سالی ۱۹۸۵ تا نمو ناوتی که له خواروو هاتوو له گۆرتی به کۆمهله له شانههومی دۆزندهوو له شاروچکی خورمان بۆ رۆژێ شیدا به خاک سپێردران .

ژمار	ناوی شهید	مۆرد	گۆرت	رۆژی شهید	رۆژی شهید	ژمار	ناوی شهید
۱	بهێج مهنهێن جێگرم	۱۹۶۶	زۆلم	شادی بهسین بهسین	۰۶-۱۱-۱۳۲۰۷	۱	ژمار
۲	سزگرت محمد جهلاو هانی	۱۹۷۰	زۆلم	محمد جهلاو هانی	۰۵-۱۲-۰۲۲	۲	محمد جهلاو هانی
۳	عبیاد احمد علی	۱۹۷۲	زۆلم	محمد عبیاد احمد علی	۰۵-۱۱-۰۵	۳	محمد عبیاد احمد علی
۴	عسمان شمس النین ابراهیم	۱۹۶۶	زۆلم	شادوس شمس النین ابراهیم	۰۵-۱۲-۰۵	۴	شادوس شمس النین ابراهیم
۵	عمر شمس النین ابراهیم	۱۹۷۰	زۆلم	فهیبه محمدساز احمد	۰۵-۱۲-۰۵	۵	فهیبه محمدساز احمد
۶	سامان شمس النین ابراهیم	۱۹۶۶	زۆلم	شادوس شمس النین ابراهیم	۰۵-۱۲-۰۵	۶	شادوس شمس النین ابراهیم
۷	نازک حسین شادوس	۱۹۷۸	زۆلم	مژوود حسین محمود	۰۵-۱۱-۲۶	۷	مژوود حسین محمود
۸	زۆن النین صالح محمد	۱۹۶۲	احمدوا	سلام صالح محمد	۰۵-۱۱-۲۲	۸	سلام صالح محمد
۹	صالح محمد	۱۹۶۲	احمدوا	سلام صالح محمد	۰۵-۱۱-۲۲	۹	سلام صالح محمد
۱۰	احمد لسانجیل	۱۹۶۹	احمدوا	گۆزگۆر علی رزوا	۰۵-۱۲-۹	۱۰	گۆزگۆر علی رزوا
۱۱	جهال علی رزوا	۱۹۵۲	سزگرت	گمال علی رزوا	۰۵-۱۲-۵۱۶	۱۱	گمال علی رزوا
۱۲	عبیاد محمود عزیز	۱۹۶۶	سزگرت	ههوا عبیاد محمود عزیز	۰۶-۱۹-۲۱۹	۱۲	ههوا عبیاد محمود عزیز
۱۳	نازک محالی النین علی	۱۹۵۲	هانی هون	لهمبه حسین فرج	۰۵-۱۱-۲۹	۱۳	لهمبه حسین فرج
۱۴	حسن سعید کریم	۱۹۵۲	هانی هون	هانی حسن سعید کریم	۰۵-۱۲-۲۰-۲	۱۴	هانی حسن سعید کریم
۱۵	محمد کریم محمود	۱۹۶۵	هانی هون	سندی محمد کریم محمود	۰۶-۰۱-۱۹-۲۲	۱۵	سندی محمد کریم محمود
۱۶	منصور محمد عزیز نازک	۱۹۶۰	هانی هون	فرههق منصور عزیز نازک	۰۵-۱۱-۲۶-۶	۱۶	فرههق منصور عزیز نازک

گۆنێ عاشقان ۹ (۳-۱)

No.	Name of Martyr	DOB	Village	Beneficiary	Cell phone number
17	Saleh Hamza Amin Ali	1970	Yalanpei	Rahman Hamza Amin Ali	07501113547
18	Jamal Hamed Saleh	1957	Yalanpei	Kamal Jamal Hamed Saleh	07502456687
19	Hamakhan Ahmed Sharif	1940	Yalanpei	No'mat Hamakhan Ahmed	07501129018
20	Hamakanim Hamasharif Nasrallah	1946	Dareimar	Ali Hamakanim Hamasharif	07501121044
21	Hamana'ib Hamakhan Aziz	1956	Dareimar	Mohammed Hamana'ib Hamakhan	
22	Rahman Qader Mohammed	1934	Dareimar	Mohammed Rahman Qader Mohammed	07501164127
23	Younis Rahim Abdulah	1956	Dareimar	Ainaddin Younis Rahim	07501129996
24	Nouri Mohammed Hassan	1970	Dekon	Mina Majid Mawloud	07501010562
25	Nader Hamasaleh Majid	1969	Dekon	Hamasaleh Majid Mawloud	07501205972
26	Abdullah Qader Mawloud	1940	Tazadei	Lurqman Abdulah Qader Mawloud	07501122151



۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۲	لژیواریل	وازیسی شعیب	گوند	مواک	ناوی شعیب
۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۳		رحمن حبیبین علی	بالا تپین	۱۹۲۰	سلام حمدانین علی
۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۴		کمال جمال حامد صالح	بالا تپین	۱۹۵۷	جمال حامد صالح
۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۵		نعمت حمدان احمد	بالا تپین	۱۹۸۰	حمدان احمد شریف
۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۶		علی حمدکریم حمدشریف	دورکیمی	۱۹۴۹	حمدکریم حمدشریف انصراک
۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۷		محمد حمدکریم حمدخان	دورکیمی	۱۹۵۶	حمدکریم حمدخان عزیز
۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۸		محمد زحمن قادر محمد	دورکیمی	۱۹۶۹	زحمن قادر محمد
۰۷۵-۱۱۱۲۵۸۹		سیدتین یونس رحیم	دورکیمی	۱۹۵۶	یونس رحیم عبدالک
۰۷۵-۱۱۱۲۵۹۰		میلا محمد مولود	تیکوز	۱۹۷۰	نوری محمد حسن
۰۷۵-۱۱۱۲۵۹۱		حمدصالح محمد مولود	تیکوز	۱۹۶۹	ناور حمدصالح محمد
۰۷۵-۱۱۱۲۵۹۲		الیمان عبدالک قادر مولود	تازدیج	۱۹۸۰	عیبانه قادر مولود

کافی عاشقان ۹ (۲-۲)

"Woe to every sinful liar (?) who hears the signs of Allah recited unto him, and then proudly persists in his disbelief, as though he heard them not. So give him the tidings of a painful punishment. (8)" From Al-Jathiyah, Chapter 45.

Allah Almighty has spoken the truth.

Mr. Chief, Honorable Members, peace be upon you; with God's mercy and blessings.

Subject: A presentation regarding the crime of Kani Ashqan

Many atrocities have descended upon my wounded Iraq; some of which were soon to be forgotten because there are so many of them. I would not be exaggerating if I said that due to the numerous calamities and crimes that struck my country, some were committed silently without getting the proper media attention that suits the magnitude of the crime committed. The Kani Ashqan crime we are talking about today, which is a quarter in Halabja, was committed and ignored despite its bloodiness, horribleness, and the ugly manner in which it was committed. It was subject to oblivion and a media blackout while an entire quarter was eradicated from the Iraqi map. Even official statistics indicate the removal of 400 houses from this quarter; they were leveled to the ground with many of their inhabitants buried under the debris. The wounded [individuals] from this quarter, who were [being treated] at Halabja Hospital, were executed for no reason. Their only guilt was [that] in 1987, they noticed that the overthrown regime had deported the villages surrounding the district of Halabja, and they were preoccupied by a legitimate fear that the city of Halabja would be the next target for deportation. Therefore, the people of Halabja called for peaceful demonstrations on 5/13/1987 to condemn the deportation that occurred to their villages, fearing that the center of the city may be included in that deportation. The demonstration was showered with gunfire, which resulted in the martyrdom of a young man named Mersiwan Hama Rashid. The demonstrators carried his corpse on their shoulders, and started touring the quarters of the city on its roads, which increased the vigor, the enthusiasm, and the number of demonstrators. As a result of that demonstration, the accused Ali Hassan al-Majid, according to his unlimited authority entitled by decree no. 160 on 3/29/1987 issued by the dissolved Revolutionary Command Council, issued his orders to the commander of the 1st Corps to execute all of the wounded demonstrators [being treated at] the hospital, and the brutality of the accused went furthermore with this bloodiness [...]



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَقَدْ لَكُنْ أَقَالِكِ أَيُّمِ (٧) نِيْمَتَمْعَ آيَاتِ اللَّهِ تَتَلَّى عَلَيْهِ تَمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا فَبَيِّنَةٌ
بِفَذَابِ أَيُّمِ (٨) مِنْ سُورَةِ الْجَاثِيَةِ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

السيد الرئيس السادة الاعضاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

م/ مطالعة استهلاكية بخصوص جريمة كاني عاشقان

كثيرة هي الطولرق كثيرة هي النوازل كثيرة هي الجرائم التي حلست بعراقلي
لجريح حتى كادت ولكثرتها نسيان لبعض منها . ولا اراني مبالغاً اذا قلت انه لعديد
لرزيما وللجرائم التي اصابت بلدي بمقتل فان بعضها ارتكبت بصمت دون ان تحفل
مساحة اعلامية واسعة تتناسب وحجم للجريمة المرتكبة ، فهذه جريمة حسي كاني
عاشقان التي نحن بصنددها اليوم وهو حسي حلبي ارتكبت الجريمة وممرت رغم
فضاعتها ودمويتها وطريقة ارتكابها البشعة ، الا لنها لصابها نسيان وتعتيم اعلامي ،
ازيل هذا الحي من الخارطة للعراقية . حتى ان الاحصائيات الرسمية تشير الى لزالة
حوالي ٤٠٠ دار من هذا الحي وسويت مع الارض ودفن كثير من ساكنيه تحت
الانقاض واعدم جرحي للراقين في مستشفى حلبي ل لا نذب لقرفوه سوى لتهم
وفي عام ١٩٨٧ لاحظوا ان النظام للمياد قام بتهجير القرى المحيطة بقضاء حلبي وقد
ساورهم خوف مشروع بأن مدينة حلبي ربما تكون هي البرنلمج التالي للترحيل فدعى
لناس هناك للقيام بتظاهرة سلمية يوم ١٣/٥/١٩٨٧ يرددون من خلالها شعارات
مستكررة للتهجير الذي حصل لقرام وخوفهم ان يشمل الترحيل مركز للمدينة، تعرضت
لتظاهرة لوابل من الرصاص ولستشهد على لثرها شاب يدعى مريون حسه رشيد
وحمل للمتظاهرون جثمان الشهيد على اكتافهم واخذوا يجريون به احياء المدينة
وشوارعها فازدادت للتظاهرة عنفواناً وحماساً وعدداً ونتيجة لتلك التظاهرة فقد اصدر
لمتهم علي حسن المجيد اولمره الى كائد الفيلق الاول حسب صلاحياته المطلقة التي
حوله لقرلر ١٦٠ في ٢٩/٣/١٩٨٧ الصادر من مجلس قيادة الثورة للمنحل بأعدام
جميع جرحي المظاهرة الراقين في المستشفى بل ان نسوة للمتهم تجاوزت هذه النموية

﴿ كاني عاشقان ١٢ (١-٤) ﴾

[...] into more procedures, which was preventing giving treatment to the wounded, [was the] direct use of the bulldozers and bucket loaders that the military units have to remove the entire Kani Ashqan quarter off the map. The fate of the wounded and their companions was [their] transport to the area of Bamok, [where they] buried them alive, and the others were shot dead and buried there as well.

Your Honor

We wonder here [how] under any legal, legitimate, or moral justification an entire quarter [could] be removed in an organized and planned military operation, as the blowing up of the homes with TNT explosives lasted until 5/20/1987. And [that is] no surprise, because this is how the dictatorial mentality [works]; [it] does not only believe in muzzling people, but [also] wants to use people as chess pawns to be moved per their whims. And further than that, the people, in their perception, are no more than a herd of cattle [that] only eat, drink, and sleep.

You can imagine, gentlemen, families experiencing poverty but with assiduity. They drudgingly built homes for themselves and that was the farthest they could go in their ambitions, which in a moment of anger—and that was all because they defied the sultan's will—the government, represented by the accused Ali Hassan al-Majid, issued orders to the 1st Corps Commander to remove the Kani Ashqan quarter and execute the wounded. Let any human being in this world imagine the state of panic and anxiety felt by a man seeing his house and his shelter being demolished; how does this not make [a] man's heart get caught in his throat?

Thus, the overthrown regime wants the citizens to demonstrate a specific pattern [of behavior] according to its standards, and patriotism, in its view, is like a dose [of medicine] injected into the human body to become a customized citizen. Isn't that [a type] of dementia?

Gentlemen

The commanders did not commit this crime only at this point, but they have committed acts that cannot be talked about [that] resulted in treachery and [the] entrapment of people; [something] that was manifested after the end of the demonstration when loudspeakers, mounted on one of the helicopters, started making announcements urging people to stay in their homes and not to be drawn behind the saboteurs too [...]



الى اجراء اخر وهو منع معالجة الجرحى للرفقنين لاضافة الى قمع للتظاهرة وحضر
 لتبول كما وجه بالاستفادة من الشفلات والبالدوزرات الموجودة لدى الممسكرات بغية
 زلقة حي كاني عاشقان بأكملة من على الخارطة وكان مصير الجرحى ومرافقهم ان تم
 نقلهم الى منطقة بامول وتم ندفهم وهم احياء ورمى الاخرون بالرصاص ودفنهم هناك
 ايضا .

السادة القضاة

تسائل تحت اي غطاء قانوني او شرعي او اخلاقي يزال حي بعملية عسكرية منظمة
 ومخطط لها ، لقد استمرت التجبيرات لبيوت الاهالي بمادة الـ TNT لغاية يوم
 1987/5/20 . ولا غرابة في ذلك فهذه هي العقيلة الدكتاتورية التي لاتؤمن بكم
 الاواء فحسب بل تريد للشعب ان يكون بيلدق شطرنج بحركونه حسب اهوائهم بل ان
 الشعب بمفهومهم قطع ياكل ويشرب وينام فقط .

فلكم ان تصوروا ايها العادة عوائل تعاني للفاقة ويكدها وعرقها استطاعت ان تبني
 بيوتها وذلك لخر طموحاتها وفي لحظة غضب السلطة عليهم - لانهم خرجوا على
 لراة السلطان - اصدرت اوامرها للمتمثلة بأمر للمتهم علي حسن المجدي الى قتل
 للفيلق الاول بأزالة حي كاني عاشقان وأعدام الجرحى وليتصور أي انسان في هذا
 العالم ماهي حالة للفزع والتجزع التي تعترى الانسان وهو يرى بيته وملواه يتعرض
 لنهم، كيف لا تصل القلوب الى الخناجر ؟

ولراء ذلك فان للنظام المبدل يريد ان يكون هناك مولطناً حسب مواصفاته وكان
 للمولطنة في نظره جرعة تحقق في جسم الانسان عندها يصبح مولطناً حسب الطلب،
 انيس في هذا خيل تام ؟

السادة الافاضل

لم يكتب الامرون بأرتكاب هذه للجريمة عند هذا الحد بل انهم ارتكبوا افعالاً لايمكن ان
 يقال عنها الا انها لفعال تدل على الغدر واقراع الناس في فخ وقد تمثل هذا الفعل للغدر
 بله بعد انتهاء التظاهرة فقد ركبت مكبرات الصوت على احد الطائرات المروحية
 ولخذت تصدر نداءات الى الاهالي البقاء في بيوتهم وعدم الاتجرار وراء المخربين كما

﴿ كاني عاشقان ١٢ (٢-٤) ﴾

It was announced that amnesty would be issued for them, and during the time [period] when these calls were being announced, the military laced [the] Kani Ashqan quarter with TNT explosives after the helicopters shelled it. They also committed another evil act when the Specialized Services detained large numbers of people and put them in Halabja Girls' Middle School. There were about 230 people [total], in addition to the people detained elsewhere as hostages. If the residents fired bullets against the military forces while [they were] demolishing the houses, these forces would execute ten detainees for a [single] bullet shot by the residents. Meanwhile, the homes were bombed and destroyed, in addition to their occupants, many of whom were buried under the debris; not to mention that the people were not allowed to move their home furniture before the explosions were conducted. [We must also] not fail to mention that the authorities put an (X) sign on the houses of the people that participated in the demonstration to prioritize them for the gift of explosion. This situation prompted some do-gooders to put the same sign on the houses that belonged to the regime's loyalists.

Your Honor

We explained in this quick summary how big the disaster was, in addition to the other disasters that our people suffered from, and at a time when we are discussing the scope of the disaster, the crime and the bloodshed flows and intersects [with] this destruction. The world's leaders were racing, as there was a fierce competition among them about who would be able to provide prosperity and security to their own people more than [the] others. The definition of prosperity varies around the world, [but it includes a] decent living, [and] a citizen [being able to] sleep and awake to find available employment without getting worried about the unknown future. Therefore, [in] this world, [we are] ensured through constitutional codes to live in dignity, freedom of opinion, acceptance of one another, and [of] humanity's safety until [these principles] become axioms practiced by [every] man on the soil of his homeland. They were not unattainable or dreams from careless peoples' imaginations, but laws [that] were enacted to entrench these concepts; and any breach of them has become a barbaric and brutal act, a violation of basic human rights affirmed in international conventions. Achieving these concepts became a desideratum, and was not stemmed from fear, punishment, or [the] censure of someone, but it was a ritual that came out of the desire of those who created it, but in [...]



كفت تطلق فيه هذه النداءات فان الاله الحربية قد لغمت حي كاني عاشقان بمادة ال TNT المتفجرة بعد قصف للطائرات المسيّية له وقد عمدوا الى اجراء شيطاني لخر وهو ان الاجهزة المختصة كانت قد اجتزت مجاميع كبيرة من الناس ووضعتم في متوسطة حلجة للنبات وقد كان عددهم بحدود ٢٢٠ شخصاً اضافة الى المحتجزين في اماكن اخرى وقد وضعوهم كرهائن بأنه في حالة اطلاق اية رصاصة من الاهالي باتجاه القوات للمسكية اثناء هدم بيوت الحي فلن هذه لتفوت ستقوم بأعدام عشرة محتجزين مقابل كل اطلاق يطلقها الاهالي وفي هذه الاثناء تم التفجير بالمواد المتفجرة وتهدمت البيوت على رؤوس ساكنيها ودفن الكثير منهم تحت الانقاض ناهيك عن عدم السماح للاهالي بأخراج اثارهم البيئية قبل التفجير كما لا يفوتنا ان نذكر ان السلطات وضعت لشارة (X) على البيوت التي شارك ساكنيها في النظاهرة حتى تأخذ الاولوية لي هدية للتفجير وهذه الحالة دفعت بعض المخلصين بوضع نفس الاشارة على بيوت الموالين للنظام .

السادة القضاة

في الوقت الذي اوضحنا فيه بهذه الموجزة السريعة حجم الكارثة مضافة الى حجم الكارثة الاخرى التي تعرض لها شعبنا وفي الوقت الذي كان فيه كسرنا للكارثة والجريمة وشلال دم يجري ويقلل هذا الخراب فان قادة العالم اصبحوا يتسابقون وكان هناك منافسة محتدمة بينهم حول موضوع مفادها من يستطيع ان يوفر رخاء وامنا لشعبه اكثر من غيره ؟ حتى تتوعد لشكال الرخاء في العالم عيش كريم ومواطن ينال ويصحوه ويجد مجال العمل ميسورا لا يتلقه مصير مجهول وهكذا فان هذا العالم كفسل من خلال متواتره الدستورية حق العيش للكريم وحرية للرأي وقبول الاخر وحفظ ادمية الانسان حتى اصبحت تلك من المملمات التي يمارسها الانسان فوق ثرى وطنه ولم تكن بعيدة المعال او انها احلام تداعب خيال الشعوب بل شرعت القوانين لترسخ هذه المفاهيم واصبح الخروج عليها هجبة ووحشية وخرقا لحقوق الانسان الاساسية المنبئة في المواثيق الدولية واصبح تحقيق هذه المفاهيم من الرغائب ولم يكن نابعا من خوف لو عتوية او توجيه لوم من احد بل انها طقوس نابغة من رغبة القاتمين عليها ولكن في

﴿ كاني عاشقان ١٢ (٣-٤) ﴾

[...] My country has been wounded, and unfortunately, that equation was reversed, and the charismatic rulers began to turn the country into desolate roads where their actions were concentrated on achieving three disasters: starvation, ignorance, and destruction. With no exaggeration, these are the accused Ali Hassan al-Majid's orders, as we have mentioned before, to remove Kani Ashqan quarter completely, followed by striking Halabja with chemical weapons. And during that [time], the Anfal crime was committed, and what occurred before and after that is countless. It is seriously hard to explain everything, the main goal [of every action being] to divide and destroy the country. [It] came as no surprise that the regime was honoring the executors of this demolition with glamorous titles of heroic history, and compensating them with victorious medals adorning their chests. And thus, crooked has become upright and upright has become crooked. Oh God, what a curse afflicted my beloved country!

Mr. President and Gentlemen

Finally, and in order for the arm of the law [to] take on everyone who executed the orders, participated, provoked, or helped in committing this massacre and destruction, we ask [you] to listen to the complainants' and witnesses' testimonies, and review the documentary evidence.

We hope to God that we have managed to satisfy Him in order to deliver the oppressed [population's] prayer, because it has been heard by Him. Peace be upon you; with God's mercy and blessings.



Chief of the Prosecution Committee
of the Kani Ashqan Case

7/4/2009



بسي مجريخ وبمستف من نك السمعله فبنت واصبح نودن الحاضرين هو تحويل البلد الى طر لثق قندا لقصبت لعمالهم على تحقيق كولرث ثلاث تجويع وتجهيل وتحمير ولا لرائي مبالغا في ذلك فهذه اوامر لمتهم علي حسن المجيد كما لسلفنا المتمثلة بازالة حي كاني عاشقنن بكامله ويعددها ضربت حلبجة بالاسلحة الكميماوية ولثاءهسا ارتكبت جريمة الاتفال وقيلها ويعددها ما يحز على الحصر ويحار المرء حقيقة في تفسير ذلك ولمصلحة من يشوذم الوطن ويخرب ولا عجب في ذلك فان النظام كلن يعطي لمنفذي هذا الخراب والدمار عفوانا بولقا بانهم اصحاب تاريخ تضائلي وكافتهم بتعليق نياشين البطولة على صدورهم وهكذا يفسر الموج بانة الاستقامة والاستملة هي لسوج ، الله ماهذي للبلوي للتي حلت ببليدي العزيز .

السيد الرئيس السادة الافاضل

ختاماً ومن اجل ان يحيط ذراع للعدالة برقية كل من فعل لوامر او شارك لو حرض او ساعد على ارتكاب هذه للمجزرة ولهدم نطلب الاستماع لاقوال لمتشككين ولشهود والاطلاع على الادلة الوثائقية.
لساله تعالى ان نكون قد وقفنا لما يرضيه لايضاح دعوة المظلوم للتي ليس بيدها وبين الله حجاب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس هيئة الاعاء للعلم

في قضية كاني عاشقنن

﴿ كاني عاشقنن ١٢ (٤-٤) ﴾

Death Certificate

1. Name and surname of the deceased: Al

2. Sex: Male

3. Nationality: Irish

4. Religion: Muslim

5. Marital Status: Single Married Divorced Widowed

6. Present Address: House No. _____ Alley _____ Quarter _____ Sub-District _____ District _____

7. Date of Birth: 1 / 1 / 1980

8. Place of Birth: _____

9. Date of Death: 23 / 01 / 2010

10. Location of the death: _____

11. Date of death (in words): 23 January 2010

12. Name of the father of the dec. _____

13. Name of the mother of the deceased _____

14. Name of the person who reported the death _____

15. Relationship to the deceased: _____

16. Reporters full address: _____

17. Signature of the reporter: _____

18. Signature of the Facility: _____

19. Signature of the doctor: _____

13. Cause of death: _____

(1) Sickener or patient that caused the death directly: _____

(2) Other important cause that might have caused the death and is not related to the sickness or the state that caused the death: _____

(3) If the deceased was a pregnant woman from (13-40) years old, mark one of the following fields: _____

The death occurred during pregnancy _____ While giving birth _____

18. The death occurred at: Home _____ The hospital _____ Other _____

19. I witness that the death has been caused by the reasons confirmed above. The doctor's work Address: _____

20. Mortuary Certificate (filled and signed by the mortuary's doctor) I am the signor below. Doctor's name: _____ dated on _____ at the time _____ on _____ / 2010. I verify that the cause of death is _____ according to the form no. _____ Mortuary's stamp: _____

21. Special information related to the Directorate of Nationality and Civil Status (To be taken from the Civil Status ID) _____ (To be attached with the certificate)

Registry No. _____ Page No. _____ Identification No. _____

22. Name of the physician who signed the certificate: _____

23. Signature of the physician: _____

24. Date of signature: _____

Stamp

Year of _____

Under the sequence of _____

Recorded at the health authorities office in _____

Stamp

Year of _____

Under the sequence of _____

Annotation: Check with (R) in the right place. 1. A copy to the Civil Status Registry. 2. A copy to the Computer Dept. 3. A copy to the Registrar of the Certificate.



جمهورية العراق
وزارة الصحة
لسم الإحصاء الصحي والخاص

شهادة وفاة

رقم الشهادة ٥٠٩٠٧
تاريخ التسجيل ١٨ / ٥ / ٢٠٠٦

١- اسم المولود	عبدالله
٢- الجنس	ذكر
٣- التسمية	عبدالله
٤- تاريخ الميلاد	١٠ / ١١ / ٢٠٠٦
٥- مكان الميلاد	النجف
٦- تاريخ الوفاة	١٠ / ١١ / ٢٠٠٦
٧- تاريخ التسجيل	١٨ / ٥ / ٢٠٠٦
٨- مكان الوفاة	النجف
٩- سبب الوفاة	مرض قلبية
١٠- تاريخ الوفاة	١٠ / ١١ / ٢٠٠٦
١١- مكان الوفاة	النجف
١٢- اسم الطبيب	د. محمد علي
١٣- تاريخ الوفاة	١٠ / ١١ / ٢٠٠٦
١٤- مكان الوفاة	النجف
١٥- تاريخ التسجيل	١٨ / ٥ / ٢٠٠٦
١٦- مكان التسجيل	النجف
١٧- تاريخ الوفاة	١٠ / ١١ / ٢٠٠٦
١٨- مكان الوفاة	النجف
١٩- تاريخ التسجيل	١٨ / ٥ / ٢٠٠٦
٢٠- مكان التسجيل	النجف

تاريخ الوفاة
١٠ / ١١ / ٢٠٠٦
موقع الوفاة
النجف

١- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٢- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٣- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٤- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٥- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٦- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٧- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٨- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٩- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٠- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١١- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٢- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٣- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٤- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٥- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٦- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٧- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٨- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
١٩- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا
٢٠- تم فحص الجثة في وقتها الذي كان فيه متوفيا

عاشقان ١٣

**CALIFORNIA ALL-PURPOSE
CERTIFICATE OF ACKNOWLEDGMENT**

State of California

Country of San Diego

On ~~OCTOBER 21, 2009~~ before me, DEBBIE RUSSO, NOTARY PUBLIC
(Here insert name and title of the officer)

Personally appeared Lee E. Martin

Who proved to me on the basis of satisfactory evidence to be the person(s) whose name(s) is/are subscribed to the within instrument and acknowledged to me that he/she/they executed the same in his/her/their authorized capacity(ies), and that by his/her/their signature(s) on the instrument the person(s), or the entity upon behalf of which the person(s) acted, executed the instrument.

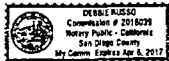
I certify under PENALTY OF PERJURY under the laws of the state of California that the foregoing paragraph is true and correct.

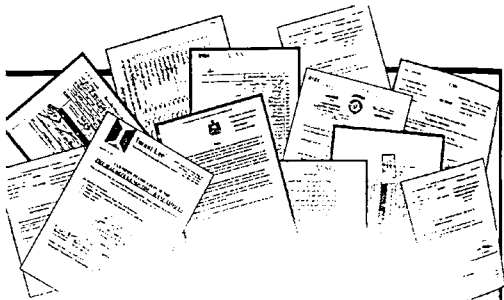
WITNESS my hand and official seal.

Debbie Russo

Signature of Notary Public

(Notary Seal)





وثائق (حليجة) التحريرية



Imani Lee³

11297 Scuda Lanna Lane, Bldg. B

San Diego, CA 92130-2665

Tel: (858) 513-9733

Sales, Partnering, Language & International Services

Fax: (858) 513-9533

October 16, 2013

CERTIFIED TRANSLATION OF THE
THE HALABJA GENOCIDE

This is to certify that the attached Halabja Genocide documentation is a valid and correct translation by Imani Lee, Inc.

The attached documents:

1. Imani Lee Certification Page, Seal and Signature
2. English version – includes certification seal on each page
3. Arabic version
4. Notary Seal

Lee E. Martin
Chief Executive Officer
Imani Lee, Inc.

Witnesses:

Bahar Martin
Vice President
Raid K. Behnam
Project Manager
Rebecca Christian
Senior Editor
Joon Park
Editor

Imani Lee, Inc. is a multi-year Corporate Member in good standing of the
American Translators Association – ATA member number 248962.



THE HALABJA GENOCIDE

TABLE OF CONTENTS

SECTION 1: Pre-Attack

Prologue Section Summary

- Item 1 Memo: Authorization to Stockpile and Utilize Chemical Weapons
- Item 2 Memo: Instructions to Avoid Using Chemical Weapons
- Item 3 Memo: Circulation of Rumors About a Halabja Chemical Attack

SECTION 2: The Attack

Prologue Section Summary

- Item 4 Memo: Instructions on How to Attack Halabja
- Item 5 Memo: Results of the Halabja Battle
- Item 6 Memo: Instructions for the 1st Corps
- Item 7 Memo: Instructions for the 1st Corps (Complete)
- Item 8 Memo: Instructions to Use "Special Ammunition"
- Item 9 Telegram: Informant Intelligence on Enemy Intentions and Casualties
- Item 10 Memo: Troop Morale and Halabja Battle Successes and Failures
- Item 11 Memo: Approval Received to Use "Special Ammunition"
- Item 12 Memo: Approval Received to Use "Special Ammunition"
- Item 13 Memo: Approval Received to Use "Special Ammunition"
- Item 14 Memo: Suggested Targets for "Special Ammunition"
- Item 15 Memo: Suggested Targets for Conventional Ammunition
- Item 16 Memo: Informant Intelligence on Enemy Positions

THE HALABJA GENOCIDE

TABLE OF CONTENTS

SECTION 3: Post-Attack

Prologue Section Summary

- Item 17 Memo: Informant Intelligence on Enemy Acquired
- Item 18 Memo: Intelligence on Enemy Intentions Acquired
- Item 19 Memo: Monthly Report About Kurdish Saboteurs
- Item 20 Memo: Hostile Work Courses and Next Steps of Action
- Item 21 Memo: Request for Tapes of the Iraqi Chemical Attacks on Halabja
- Item 22 Memo: Instructions to Cease Receiving Returnees
- Item 23 Memo: Request for Information on Deported Halabja Residents
- Item 24 Article: "The Kurds Describe the Massacre of Iraq's Gas Attack"
- Item 25 Memo: List of Families to be Transferred From Halabja to Erbil Province
- Item 26 Memo: Laissez-Passer for Families Transferred to Barhoshter Complex
- Item 27 Memo: Reinstating a Number of Employees from Halabja Families
- Item 28 Memo: Orders for the Return of Halabja Inhabitants to Their Employment
- Item 29 Memo: Review Decision to Reinstate the Unemployed
- Item 30 Memo: Regarding Three Articles from the German Magazine *Stem*
- Item 31 Memo: Summary of the Three Articles
- Item 32 Article: "Nuclear Weapons of the Young Man"
- Item 33 Memo: Attachment of German Magazine Article
- Item 34 Memo: Attachment of German Magazine Article
- Item 35 Memo: Interview with Brig. Gen. Pilot al-Naqib Broadcast from London
- Item 36 Memo: First Request for Information About Brig. Gen. Pilot al-Naqib

THE HALABJA GENOCIDE

TABLE OF CONTENTS

Item 37	Memo: Information About Brig. Gen. Pilot al-Naqib
Item 38	Memo: Second Request for More Information About Brig. Gen. Pilot al-Naqib
Item 39	Memo: Third Request for More Information About Brig. Gen. Pilot al-Naqib
Item 40	Memo: Response That There is No More Information on Brig. Gen. Pilot al-Naqib
Item 41	Memo: Interview with Brig. Gen. Pilot al-Naqib Broadcast from Prague
Item 42	Memo: Request for a Secret Investigation of Yaqthan Munshid Nayef al-Jaryan
Item 43	Memo: The Reasons Why the Secret Investigation Could Not Be Carried Out
Item 44	Memo: No Information on the Two Collaborators
Item 45	Memo: Request to Contact Belgian Scientist
Item 46	Court Document: Halabja Case Cover Page
Item 47	Court Document: List of Trial Evidence
Item 48	Court Document: Judge's Evidence Summary
Item 49	Certificate of Acknowledgement and Notarization

GENOCIDE

The United Nation's General Assembly Resolution 260A (III) Article 2:

In the present Convention, genocide means any of the following acts committed with intent to destroy, in whole or in part, a national, ethnical, racial or religious group, as such:

- (a) Killing members of the group;
- (b) Causing serious bodily or mental harm to members of the group;
- (c) Deliberately inflicting on the group conditions of life calculated to bring about its physical destruction in whole or in part;
- (d) Imposing measures intended to prevent births within the group;
- (e) Forcibly transferring children of the group to another group

"Generally speaking, genocide does not necessarily mean the immediate destruction of a nation, except when accomplished by mass killings of all members of a nation. It is intended rather to signify a coordinated plan of different actions aiming at the destruction of essential foundations of the life of national groups, with the aim of annihilating the groups themselves. The objectives of such a plan would be the disintegration of the political and social institutions, of culture, language, national feelings, religion, and the economic existence of national groups, and the destruction of the personal security, liberty, health, dignity, and even the lives of the individuals belonging to such groups."

– Raphael Lemkin, *Axix Rule in Occupied Europe* (1944)

SECTION I: Pre-Attack

"These chemical weapons attacks were not random, irrational atrocities mindlessly inflicted during the al-Anfal campaign, the desperate tactic of an army gone crazy. Nor were they conceived by the Saddam regime as a strategy in and of itself. Rather, chemical weapons were a part of an integrated, strategically well-planned, carefully-executed counterinsurgency campaign."

– Kenneth Anderson, "Book Review: *A Poisonous Affair: America, Iraq, and the Gassing of Halabja* by Joost R. Hiltermann" (September 2013)

The attack on Halabja has been well documented as being the single most brutal attack of the Saddam Hussein regime during the closing of the Iran-Iraq War in the 1980s, as well as the deadliest chemical weapons attack against a civilian population in the history of the world.

The documents within this section include secret and top secret memos and telegraphs from the interior of the Hussein regime, most of which have been previously untranslated and unavailable to the West until now. These documents prove that not only was the use of chemical weapons not a spontaneous event, but a deliberate and strategized action discussed by the highest levels of the Iraqi government in the years prior to the Halabja attack on March 16, 1988. These documents also prove that the Halabja attack was not an after-thought in the mind of the regime during the Iran-Iraq War, but an action of finality designed to annihilate an enemy that would not give up, even when that enemy included fellow countrymen.

In particular, this section includes instructive documents from the Revolution Command Council and the office of the president (literally translated as the "Presidency of the Republic") declaring that Ali Hassan al-Majid, otherwise known as "Chemical Ali," was in charge of the military grid that included Halabja. Ali Hassan al-Majid was infamously caught on tape talking about the Kurds to his colleagues in the Arab Socialist Ba'ath Party, saying, "I will kill them all with chemical weapons! Who is going to say anything? The international community? Fuck them!"¹ Ali Hassan al-Majid was primarily responsible for the oversight and implementation of the plans to persecute the Kurds in and around the Halabja region, including the suppression of protestors, mass executions of Kurdish civilians, mass deportations, and the destruction of entire Kurdish villages.

¹ Kenneth Anderson, "Book Review: *A Poisonous Affair: America, Iraq, and the Gassing of Halabja* by Joost R. Hiltermann," (September 2013) <http://www.lawfareblog.com>

TOP SECRET AND PERSONAL



General Command of the Armed Forces

(The Secretariat)

No.: 3/ D/ 2/ 2704

Date: November 1, 1983

73 42337
11/2

Class. 1 1115
11/2

To/ The Directorate of the Chemical Branch

Subject/ The Use of Chemical Substances

Mr. President, the Supreme Commander of the Armed Forces, has ordered the following:

- 1- The utilization and stockpiling of the current production of chemical substances in order to prepare a wide-range strike when necessary.
- 2- [That we] exert all possible efforts to reach toxin production in large quantities as quickly as possible, in order to use them as a deterring surprise element against the amassing enemy and its main civil groupings, provided that [the toxins are] highly destructive.

Kindly review and take the necessary action.

Staff Brigadier General
Tale'e Khalil Erhayem

General Secretary of the General Command of the Armed

Forces Saleh Nov. 4

A copy to:

Presidency of the Republic (The Secretary)

Kindly review ... with respect.

Ministry of Defense Office

General Directorate of Military Intelligence / Your highly confidential, personal, and urgent memo M1/S13/ Class. 1 / 14173 on November 27, 1983

{1-1}

TOP SECRET AND PERSONAL

TOP SECRET AND PERSONAL

General Command of the Armed Forces

73 42336
2/11



(The Secretariat)

No.: 3/ D/ 2/ 2703

Class. 1 1114
2/11

Date: November 1, 1983

To/ 1st Corps Command
2nd Corps Command
3rd Corps Command
4th Corps Command

Subject/ The Use of Chemical Substances

Mr. President, the Supreme Commander of the Armed Forces, has ordered [that we] avoid the use of chemical substances at the moment. His Excellency has also ordered that it is preferable not to [communicate through the] mail, and if necessary, to handwrite [messages] and distribute [them] to those whom they concern.

Kindly review and take the necessary action.

Staff Brigadier General
Tale'e Khalil Erhayem

General Secretary of the General Command of the Armed

Forces

A copy to:

Saleh Nov. 4

Presidency of the Republic (The Secretary)

Ministry of Defense Office

Kindly review ... with respect.

General Directorate of Military Intelligence / Your highly confidential, personal, and urgent memo
M1/513 / Class. 1 / 14173 on November 27, 1983

(1-1)

TOP SECRET AND PERSONAL

5

١٤٢٦

١١/٤

١١١٤
١١/٤

القيادة العامة للقوات المسلحة
(إمثلة الص)



الرقم ١٠١٢ / ٢٧٠٠
التاريخ ١٩٨٢

الى / قيادة المينق الأول
قيادة المينق الثاني
قيادة المينق الثالث
قيادة المينق الرابع

الموضوع / استخدام العوامل الكيميائية

أمر السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة بحسب استخدام
العوامل الكيميائية عالميا وأمر بإدائه عدم التطرق إليها
ويفضل عدم التوجه في مثل سنة ١٩٨٢ إلى الملايبيات
لما ناهت عن الملاحة فيكت بخط المد ويوزع مباشرة

الى المختصين واتخاذ مايلزم
نرجوا الاطلاع واتخاذ مايلزم

العبد الرقيق

إلى بح خايل إرجيس

نسخة الى
رئاسة الجمهورية (الاستخبارات) [للتفضل بالاطلاع مع التدبير
ديوانه وشعبة الدفاع

✓ مديرية الاستخبارات الخارجية / كذا كالم سري بساوة والخصوصي

من ميم (١٢) / ق / ١٩٨٢ في ٢٧ / ٨٢

سري للغاية وخصوصي

IST.A3001.001.075

SECRET AND URGENT

Time of issuance

Date

2150

9/27

From/ The Directorate of Intelligence for the Eastern Region
To/ Intelligence (Section 3)
And/ Intelligence (Section 14)

Issuance number/ Section 3/ Class. 1/ 17366. People in the Halabja region are circulating a rumor about the following:

The government will strike the Kurdish villages with chemical weapons after the amnesty period, which will conclude on the date of 10/17/87. [Please] kindly review.

(Kareem, September 27)



Staff Brigadier General
Director of Military Intelligence, Eastern Region Office
(9/27)

SECRET AND URGENT

SECTION II: The Attack

"What is required now is true leaders, not just kindhearted people. This is true of the army, in the party, in the union, and in the governmental administration. The role of the leader is to enlighten the shoky with [deterrence and guidance] and bring them back to their senses, and encourage the brave when they show the proper values in their actions, within the framework that should be practiced by everyone."

- Excerpted from a General Command of the Armed Forces memo on March 19, 1988²

Many of the currently available documents concerning the Halabja attack are from the victims' point of view. Although this eyewitness testimony is extremely important in classifying the attack as a genocide, as well as for the purposes of general historical documentation, the intention of this section is to reveal the tactics and communications that the Iraqi military had interiorly regarding the attack.

The documents included in this section are from within a fourteen day window preceding, during, and after the March 16th attack, which include instructions for the use of "special ammunition," approval for the use of that ammunition, suggested targets, information from sources, and general commentary on the successes and failures of the wider attack strategy. The regime felt that the attack on the Halabja district on the 16th had been an overall success, and did not want to cease the attacks in the following days, in order to refrain from giving their perceived enemy any "chance to stabilize and catch their breath."³

² Section 2, Item 6

³ Section 2, Item 8

TOP SECRET AND PERSONAL



٢٤
٢

A/13 195
3/18/88

Chairmanship of the Chief of Staff of the Army

Army Chief of Staff Office

No. / 153

Date/ March 16, 1988

To/ 1st Corps Command

Subject/ Directions

In light of the current situation in the Halabia-Khormal area of operation, and to avoid the possibility of isolating your troops, we recommend the following:

1- [The] units of the 43rd Force's Command that are deployed in the areas of Enab and Zamq [should] advance from their current locations toward Darbandikhan Lake into the area of Toqot.

2- The force [should] begin to advance immediately in a formation of legions of brigades and portions (i.e. front, rear, wings and the major portion).

3- Zamq force (1st Commando Brigade/ the 4th Corps, plus the National Defense Legion/ 8th) [should] remain in the rear of the troops with tanks.

4- The force [should] spread out in all directions as soon as it reaches the new location.

5- The edges of the town of Halabia [are] to be bombed, as well as the areas of Fajl Krosban, Wadd Thidum, and Khormal during the advancing operation of the force.

6- Guarantee ammunition and sufficient rations for the units in the Ahmed Brands area.

7- Open a headquarters to control the passers-by and crossing operation; and [to] start [the operation] immediately.

8- Crossing operations to the far (eastern) bank, continued by the units of the 28th Division according to our previous directions to the Corps Commander, in order to connect with the above-mentioned force in [Item no. 1] for which a bridge head is to be established.

Review
3/19

Kindly take the necessary action.

Mr. Secretary General

To kindly be reviewed

Subject considered completed

Reviewed
3/18

A COPY TO

Secretary of the General Command of the Armed Forces / To kindly be reviewed with respect.

Staff Lieutenant General

Mizar Abdul Karim Faysal

Army Chief of Staff

Mr. Senior Secretary

To be kindly review

(1-2)

TOP SECRET AND PERSONAL

3/18
3/17



TOP SECRET AND PERSONAL



Chairmanship of the Chief of Staff of the Army
Army Chief of Staff Office

The Ministry of Defense Office/ To be kindly reviewed.
Operations Office.

(2-2)

TOP SECRET AND PERSONAL



VYY

- In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful -

Presidency of the Republic

The Secretary

General Directorate of Military

Intelligence

Eastern Region Military

Intelligence Office

No./ Section 1/ Class 1/ 424

Date/ 3 / 18 / 1988

To/ The General Directorate of Military Intelligence (Headquarters)

Subject/ Battles of Halabja

Below are our observations about the reasons that led to what happened in [the] Halabja area of operation:

- The full loss of command and control.
- The weakness of the units assigned for seizing the defensive position, which was limited to force protection and guarding battalions (born in 1945), in addition to [the] 443rd Infantry Regiment, which is known for its previous standing.
- An order of withdrawal was issued to the troops at a time when a very large number of forces were entrapped in [the] Halabja area of operation, and can secure repelling lines around the town of Halabja and those [existing] units are freed from the cordon by the formations that arrived immediately to the Ayed Sadeq area of operation.
- The required boats were not provided to transport the withdrawing troops across Darbandikhan Lake, which led to catastrophic losses incurred, as the withdrawing force was notified that the boats were ready to carry them to the western bank of the lake.
- Lack of communications and knowledge of the status of our troops which was completely unknown, especially given that the 1st Corps had cut all telecommunications with the district of Halabja.

(1-3)

TOP SECRET AND PERSONAL



رئاسة الجمهورية
السكرتيرة

- بسوق القاهرة للاعتناء -

مذكرة الاستخبارات العسكرية الثالثة

ممنوعة استخبارات المنظمة الثورية

العدد / ثل / ١٥ / ٤٤٤

التاريخ / ١٨ / ٣ / ١٩٨٨

الى / مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (مقر المديرية)

الموضوع / مشارك حلجية

- ارناه ملاحظتا عن الاسباب التي ادت الى ضعف ما حصل في قاطع حلجية :
- ١ . فقدان القيادة والسيطرة بشكل كامل .
 - ٢ . ضعف القطعات المخصصة لسلك الموضوع الدفاعي واقتصار ذلك على افواج الحماية والمراصة (مرابطة ١٩٤) بالإضافة الى لشر ٢٢٣ المعروف بمؤقتة السابقة .
 - ٣ . اصدار امر الانسحاب الى القطعات في الوقت الذي تواجدت قوات كبيرة جدا في قاطع حلجية وبما كانها تأسين فطوره مسرحول قصة حلجية لمينخل الطور عن تلك القطعات من هلاك التكميلات التي وصلت قورا الى قاطع سيد صادق .
 - ٤ . عدم تأسين الزوارق الطولية لنقل القوات المنصبة عبر بحيرة درببضان حيث ادعى ذلك الى تكبدنا خسائر فادحة حيث تم ابحار القوة المنسوبة بأن الزوارق مهيئة وذويها لهم الى الضفة الغربية للبحيرة .
 - ٥ . ضعف المواصلات وعدم معرفة موقف قطعنا حيث كان يكتفه الغوض بشكل كامل فخاصة وان مقر الضليق قطع كافة المواصلات السلبية مع قضاة حلجية .

(٣ -)
سري للغاية وستمنع

Instructions from the General Command of the Armed Forces for Subdivisions
 March 15, 1948.
 Reprinted in our Top Secret and Operational memo
 _____ 177.



March 20, 1948

General Command of the Armed Forces

(The Secretariat)

Sequence	Orders and Instructions	Number and Date	Execution Follow-up
1.	<p>[The] required arrangements in [the Arab] area of operation) for summer must be thought of starting now, in order to not see the laborers' existence in the area again. We may need additional or alternative troops.</p> <p>G.C.A.F. directives on Sunday, March 15, 1948 Item (1)</p> <p>The procedures The High Command and its staff members in the Command of the Chief of Staff of the Army 148 on 3/17/48, addressed to the Operations Office Staff, the General Staff, the Intelligence and Communications Staff, the Arab Local Security Forces, and the Command of the Arab Local Security Forces, which includes information about the employment of the troops.</p> <p>DATE 3/25</p>	<p>177 March 20, 1948</p>	<p>Authority The Secretariat of G.C.A.F. Muhammad Mustafá</p>





General Command of the Armed Forces

(The Secretariat)

Sequence	Orders and Instructions	Number and Date	Agency	Execution Follow-up
2.	<p>In the eastern Dumbushina area and Operation al-Azfi are ... We ought to continue to hit the enemy and the saboteurs with fire, artillery, and Air Force (operations), giving them no chance to escape and catch their breath. It is desirable to use the available ammunition for snipers (R.G.M.G.), either by surprise or by including special ammunition, unless within the regular artillery attack.</p> <p>G.C.A.F. directions issued on Saturday March 12, 1968.</p> <p>Item (2)</p> <p>The 205538/0121</p> <p>(The highly confidential and personal memos from the Chairman of the Chief of Staff of the Army, 1181, addressed to the Operations Office on March 20th 1968;</p> <p>Major General Sultan Ibrahim Ahmed, Commander of Operation "Azfi 1", and Staff Major General Kamel Sait Jali, Commander of 3rd Corps, which includes taking the aforementioned direction into action.</p> <p>0508 7/31</p>	177 March 12, 1968	The Secretariat of G.C.A.F.	Staff Col. Abd Khalaf Muhammad





سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه ملی و اسناد ملی

ردیف	عنوان سند	تاریخ سند	محل نگهداری
۱۷۷	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۷۸	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۷۹	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۰	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۱	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۲	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۳	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۴	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۵	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۶	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۷	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۸	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۸۹	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۰	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۱	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۲	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۳	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۴	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۵	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۶	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۷	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۸	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۱۹۹	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران
۲۰۰	کتابخانه ملی و اسناد ملی	۱۳۷۸	تهران

2556



General Command of the Armed Forces
(The Secretariat)

Sequence	Orders and Instructions	Number and Date	Authority	Erection Follow-up
3.	<p>Effective beginning tomorrow, everything will be approved after the members of the General Command's visit to the 1st Corps Command, and after checking the required plans.</p> <p>G.C.A.F. directions on Saturday March 19, 1988 Item (3)</p> <p>The Secretariat</p> <p>Considered complete; proceed with the directions [given] by the Command members</p> <p style="text-align: center;">7/31</p>	<p style="text-align: center;">177</p> <p style="text-align: center;">March 19, 1988</p>	<p>The Secretariat of G.C.A.F.</p>	<p>Staff Col. Abd Khalaf Muhammad</p>





General Command of the Armed Forces

[The Secretariat]

Sequence	Orders and Instructions	Number and Date	Authority	Execution Follow-up
4.	<p>The most important instruction was to draw lessons from the battle in order to add it into the future military action.</p> <p>G.C.A.F. directions on Saturday, March 19, 1968</p> <p>Item (4) <u>The Appendix</u></p> <p>The highly confidential and personal memo from the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army... addressed to the Operations Office on March 20th, Staff Major General Sultan Hashem Ahmed, Commander of Operation Arafat 1 and Staff Major General Kamel Sajid, Commander of the 3rd Corps, which includes the information about the execution of the aforementioned directions.</p> <p>General directions will be reported to the Commanders of the 1st and 5th Corps.</p> <p>The highly confidential and personal memo from the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army IBM on 3/20/1968.</p> <p>3/75</p>	177 <u>March 19, 1968</u>	The Secretariat of G.C.A.F.	Staff Col. Abd Khalid Muhammad





General Command of the Armed Forces

(The Secretariat)

Sequence	Orders and Instructions	Number and Date	Authority	Execution Follow-up
5.	<p>What is required now is true leaders, not just kindhearted people. This is true of the army, in the party, in the union, and in the governmental administration. The role of the leader is to enlighten the shaky with (discernance and guidance) and bring them back to their senses, and encourage the brave when they show the proper values in their acts, within the framework that should be practiced by everyone.</p> <p>G.C.A.F. directions on Saturday March 19, 1988</p> <p>Item (5) The attached</p> <p>Highly confidential and personal memo of the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army, 188, addressed to the Operations Office on 20th of March to: Staff MG Sultan Hashem Ahmed, Commander of Operation al-Arfaal, and Staff MG Kamel Sait, Commander of the 1st Corps, which includes the informing and the execution of the aforementioned directions.</p> <p>General direction 3/27</p>	177 <u>March 19, 1988</u>	The Secretariat of G.C.A.F.	Staff Col. Abdel Khafar Muhammad







الجمهورية العربية السورية
(أمانة العاصمة)

ST/ADDS/08/134

الرقم والوصف	رقم الصنف	التاريخ	ملاحظات
طلب الزيادة، عن الفلج، طلب التصديق من قبل... هذا الصنف في الوثيقة رقم... والطلب رقم... والطلب رقم... الطلب رقم... والطلب رقم... والطلب رقم... الطلب رقم... والطلب رقم... والطلب رقم... الطلب رقم... والطلب رقم... والطلب رقم...	٧٧٧ ١١١٩١	١٩٧٧ ١٩٧٧	ملاحظات
ملاحظات			
ملاحظات			
ملاحظات			
ملاحظات			
ملاحظات			



2555

Sequence	Subject	Date	Number	Authority	Procedures	Notified Officer
1.	<p>The required arrangements in (the Anfal area of operation) for the summer must be thought of beginning now, in order to avoid seeing the saboteurs' existence in the area again. We may need additional or alternative troops.</p> <p>G.C.A.F. direction 1 for March 19, 1988</p> <p>Item (1)</p>	March 20, 1988	177	The Secretariat of G.C.A.F.	<p>1- The highly confidential and personal memo from the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army addressed to/ the Operations Office Staff Major General Sultan Hashem Ahmed - Commander of Operation Anfal 1, and Staff Major General Kameel Sajik - Commander of the 1st Corps, which includes information about the aforementioned directions.</p>	<p>Staff Colonel Abad Khair Muhammad</p> <p></p> <p>March 16, 1988</p> <p>Subject considered completed by execution of the directions and reporting to the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army memo 188 March 20th</p> <p> March 25th</p>



Sequence	Subject	Date	Number	Authority	Procedures	Notified Officer
2.	<p>In the eastern Dardardihan area and the Operation al-Anfal area - We ought to continue to hit the enemy and the saboteurs with fire, artillery, and Air Force attacks, giving them no chance to stabilize and catch their breath. It is preferable to use the special ammunition by artillery at night, either by surprise or by including special ammunition strikes within the regular artillery strikes with special ammunition.</p> <p>G.C.A.F. directions for March 19, 1988.</p> <p>Item (2)</p>	<p>March 20, 1988</p>	177	<p>The Secretariat of G.C.A.F.</p>	<p>1- The highly confidential and personal memo ^{March 20} from the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army, addressed to/ the Operations Office Staff Major General Sultan Hashem Ahmed - Commander of Operation Anfal 1, and Staff Major General Kamel Sajit - Commander of the 11th Corps, which includes putting the aforementioned directions into action.</p>	<p>Staff Colonel Abd Khalaf Muhammad</p> <p><i>[Handwritten signature]</i></p> <p>March 26, 1988</p> <p>Subject considered completed by retaining the land and destroying the enemy in the Halabja area of operation.</p> <p><i>[Handwritten initials]</i> 7/31</p>





Sequence	Subject	Date	Number	Authority	Procedures	Notified Officer
3.	<p>Effective tomorrow, everything will be approved after the members of the General Command's visit to the 1st Corps Command, and after checking the required plans.</p> <p>G.C.A.F. directions on the 19th of March 1988. Item (3)</p>	March 20, 1988	177	The Secretariat of G.C.A.F.		<p>Staff Colonel Abel Khalaf Muhammad</p>  <p>March 26, 1988</p> <p>Considered completed and proceeded with in the direction of the Command members.</p> 

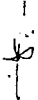



Sequence	Subject	Date	Number	Authority	Procedures	Notified Officer
4.	<p>To draw lessons from this battle in order to avoid falling into the same mistakes again.</p> <p>G.C.A.F. directions on March 19, 1988.</p> <p>Item (4)</p>	<p>March 20, 1988</p>	<p>177</p>	<p>The Secretariat of G.C.A.F.</p>	<p>1- The highly confidential and personal memo 188 issued on the 20th of March from the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army addressed to/ The Operations Office, Staff Major General Sultan Hassem Ahmed, Staff Major General Operation Anfal 1, and Staff Major General Kamel Sajit, Commander of the 1st Corps, which includes information about executing the directions.</p>	<p>Staff Colonel Abed Khalaf Muhammad</p> <p>March 26, 1988</p> <p>General direction to be reported to the Commanders of the 1st and 5th Corps memo of the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army 188 March 20th</p>



Sequence	Subject	Date	Number	Authority	Procedures	Notified Officer
5.	<p>What is required now is true leaders, not just kindhearted people. This is true of the army, in the party, in the union, and in the governmental administration. The role of the leader is to enlighten the weak with (deterrence and guidance) and bring them back to their senses, and encourage the brave when they show the proper values in their acts, within the framework that should be practiced by everyone.</p> <p>G.C.A.F. directions on Saturday the 19th of March 1988. item (5)</p>	March 20, 1988	177	The Secretariat of G.C.A.F.	<p>1- The Highly confidential and personal memo 188 Issued on the 20th of March of the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army addressed to/ the Operations Office, Staff Major General Sultan Hisham Ahmed, Commander of Operation Anfal I, and Staff Major General Kamel Salit, Commander of the 1st Corps, which includes information about executing the directions.</p>	<p>Staff Colonel Abed Khalaf Muhammad</p>  <p>March 26, 1988</p> <p>General direction</p>  <p>March 27th</p>



Sequence	Subject	Date	Number	Authority	Procedures	Notified Officer
6.	<p>When the weather turns bad, artillery, with its various ranges, is to be used even on the areas that were earmarked for the Air Force, in order to not give the enemy a chance to catch its breath.</p> <p>G.C.A.F. directions issued on the 19th of March 1988.</p>	<p>March 20, 1988</p>	<p>177</p>	<p>The Secretariat of G.C.A.F.</p>	<p>1- The highly confidential and personal memo 188 issued on the 20th of March from the Chairmanship of the Chief of Staff of the Army addressed to the Operations Office, Staff Major General Sultan Hashem Ahmed, Commander of Operation Andaj, Staff Major General Kamel Salit, Commander of the 351 CGO2, which includes information about the directions and executing them.</p>	<p>Staff Colonel Abd Khalif Muhammad</p>  <p>March 26, 1988</p>
<p>Subject considered completed by reporting the direction.</p>  <p>March 27th</p>						





Republic of Iraq
Presidency of the Republic
Secretariat of General Command of the
Armed Forces

TOP SECRET AND PERSONAL

No.: / A /13/ 177

Date: March 20, 1988

To/ The Honorable Mr. Deputy Supreme Commander of the Armed Forces, Minister of Defense

Mr. Honorable Army Chief of Staff

Subject/ Directions

Mr. President, the Supreme Commander of the Armed Forces, may God protect him, has ordered during the General Command of the Armed Forces meeting on Saturday, March 19, 1988, the following:

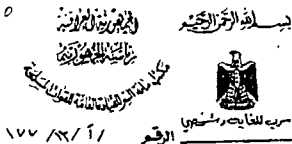
- 1- [The] required arrangements in [(the] Anfal area of operation) for the summer must be thought of starting now, in order to not see the saboteurs' existence in the area again. We may need additional or alternative troops.
- 2- In [the] eastern Darbandikhan area and Operation al-Anfal area, we ought to continue to hit the enemy and the saboteurs with fire, artillery, and Air Force [operations], giving them no chance to stabilize and catch their breath. It is preferable to use the special ammunition by artillery at night, either by surprise, or by including special ammunition strikes within the regular artillery strikes.
- 3- Effective tomorrow, everything will be approved after the General Command members' visit to the 1st Corps Command, and after checking the required plans.
- 4- Most importantly was to draw lessons from this battle in order to not fall into the same mistakes again.

(1-2)

TOP SECRET AND PERSONAL



٧٤٨



التاريخ ٢٠ آذار ١٩٨٨

الحق السيد نائبة القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع المتمم
السيد رئيساً أركان الجيش المتمم

الموضوع / توصيات

امر السيد الرئيس القائد العام للقوات المسلحة حفظه الله
باجتماع القيادة العامة للقوات المسلحة يوم السبت ١٩ آذار ١٩٨٨
بما يلي:

١- يجب التقدير منذ البدء بالترسيات المطلوبة في قاطع (عملية الدفغال)
عند حلوله الصيف ، لكي لا يتكرر تواجد المذبذبين فيحاء وقد يحتاج
المنطقة قطعات اضافية او برية .

٢- في قاطع شرقي در بندمان ، وفي قاطع عملية الدفغال .. يجب
الاستمرار بفرز العدو والمذبذبين بالنار ، مدفعية قوية
هوية ، وعدم اعطاء لهم فرصة للاستقرار أو التناقل الدفغمان .
يفضل مزج القوات التي هي بايديهم فقط حسب طلب على مواقع
او تعليم ممرات المدفعية الا اعتبارية بهربيات عمار
فاهن .

٣- اعتباراً من يوم غد يفر كل اثنين بعد انه ينهض اعضاء
القيادة العامة الى قيادة النطق الدولة وبعد تدقيق
الطالبة المطلوبة .

٤- المهم استئذان العبر والدروس من هذه المعركة .. لكي
تتم وقوى الضطاء مره اخرى .

(١-٢)
سرية للغاية وشخصي


5 - What is required now is true leaders, not just kindhearted people. This is true in the army, in the party, in the union, and in the governmental administration. The role of the leader is to enlighten the shaky with (deterrence and guidance,) and bring them back to their senses, and encourage the brave when they demonstrate the proper values in their acts, [all] within the framework that should be practiced by everyone.

6 - When the weather turns bad, various ranges of artillery should be used, even on the areas that were earmarked for the Air Force, in order to not give the enemy a chance to catch its breath.

To be kindly reviewed with the required [individuals], and [to] be returned to us when finishing it ... with respect.



Staff Lieutenant General
Ala'uddin Kadhem Hammad

 Secretary of the General Command of the Armed Forces
3/20

A copy to/
Presidency of the Republic (The Secretary)/ Kindly review ... with respect.

-2-

TOP SECRET AND PERSONAL



Y o -

سرية للغاية وسري

٥. المملوك الذي -- تآده بهنك الكاهن ، وليس ناس طيبين فسيب .
 هنا يصدق في الجيش ، وفي الحزب ، وفي النقاب ، وفي لدارة
 الكوميت . انه دور القائد هو في تصير المهزوزين (بالرشد
 والرجل) واعادتهم الي رشدهم ، وفي تشجيع المشعاعان ،
 من ما يعرفونه تصرفاً من القيم بصوره صحيحه ، وفي الدمار الذي
 يجب ان يارسه الجميع .

٦. مناصبهم الحروساً ، شتمهم المدفيعه في قتلهم ودمياتهم على
الديالته التي كانت مهيمة لحصه للقوه الحويه ، لكي لا
تغير العرو وخصه لانتقالها لغيره

رجب التفضل بما يقتضيه واعادتها الينا بعد الفراغ منها ... مع التقدير



العروبى الرلته
 عازد الدينى كاخمر حمار
 يبرائيه السربان للقياده الهامه للقوات المسلحة

نسخه ١٥١

رئاسة الجمهوريه (الكريه) / برجه التفضل بالبلدج ... مع التقدير

- ٢ -

سرية للغاية وسري

IST 8045 007.004

From/ [The] Eastern Region Military Intelligence Office

To/ [The] General Directorate of Military Intelligence / Section 20

(Khdhr Rasheed Bahri)

Number/ Section 1/ Class 1/ 5449/ Penjwin/ Halabja/ Khormal/ 7100000/ We learned from a source of a good reliability score / /1/ / Enemy units are distributed in [the] Halabja and Khormal areas of operation as follows / /A/ A headquarters in the village of Eneh /9296/ inside the school building and nearby that area is an unidentified armored regiment / /B/ / [There is] a subordinate headquarters in the Village of Hassan Awrah /8892/ and near it there is a number of tanks. / /C/ / An armored regiment in [the] Bamol area /9191/ near Nour / /D/ / An armored regiment in [the] Khormal area / /E/ / [There is] an armored regiment near Thulum Bridge, which is close to the village of Kardi Ko. /8807/ / / The enemy suffered the following losses as a result of the chemical attack / /A/ 500 killed and a large number of wounded in Dezle / /D414/ B/ / 500 - 600 [people were] killed, and a number of wounded in [the] Tarikhan Abad area / /Unknown/ near Marewan / /C/ / 2500 [were] killed, and a large number [were] wounded in Halabja, [including] from [the] Khomeini Guards, saboteurs, and from the [local] residents / /B/ / The enemy intends to conduct an offensive in [the] Darbandikhan/ Penjwin area of operation in the coming days and head into the following axes / /A/ [The] axis of Shamkan and Barda Dokan toward Darbandikhan / /B/ / [The] axis of Bani Banq /8820/ Sivagma / Unknown/ and Kanl Sef /8728/ Faya /8334/ in [the] Penjwin area of operation / /A/ / The task of the Khomeini Guards and the saboteurs in the Qara Dagh area of operation will be to support the enemy attack on Darbandikhan, and they have in Qara Dagh a large force consisting of / /A/ 600 armed [personnel] from the Khomeini Guards /B/ 600-650 [personnel] from the al-Barzani faction / /C/ 800-1000 [personnel] from the saboteurs of Iran's collaborators faction of the following sequences / /57/ 55, 15, 51, and 59 / /D/ / 300 [personnel] from the saboteurs of the Islamic Movement / /E/ / 150 [personnel] from the Hasak faction [also known as the Kurdish Socialist Movement] / /F/ / 50-60 saboteurs from the Communist faction / /5/ / The saboteurs of Iran's collaborators faction facilitated the crossing of Iranian Kurdistan Democratic Party fighters who withdrew from the Byara area to Sayed Sadeq during the recent operation/ Kindly to be reviewed

which is from the
withdrawn group
3/20

Section 3 + Section
13

To be marked and followed-up by whom it concerns. Advice [will be] in the evening through God's will.

Mr. Deputy

4/ c.

Kindly review, as the Staff Colonel Thyab was notified

at 2215 hours; your recommendation of notifying Section 3 and Section 13

4/ c.

4/ c.

3/22/88



3/20 Maher/ Usama

Lt. Col.
3/22/88

Under advisement
3/22

Mr. Director General

Subject/ Hafajba Battles

[The] Eastern Region Military Intelligence Office's highly confidential and personal memo no. 424 on March 18, 1988 (attached).

- 1- The aforementioned memo included the negative aspects of our troops' procedures in [the] Hafajba area, which have enabled the Iranian enemy and the saboteurs to achieve successes and control [the] Khormal-Hafajba area.
- 2- We suggest notifying the 5th Adjutancy to forward a summary of what has been reported in the aforementioned memo to the secretary for the presidency of the republic, and a proposal to form a fact finding committee regarding the subject.

Kindly review ... with your recommendation ... with respect.

S2
Media
March 23,
1988



Staff Brigadier General

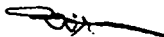
Senior Secretary

Jamal
March 2008

Mr. Director
General has
Agreed to
discuss the
proposal for
forming a fact
finding
committee
3/2/88

To/ Mr. 5th Adjutant
Kindly review and act according to
Mr. Director General's comments.

Staff Brigadier General
Senior Secretary



Jamal
March 2008

Reviewed by Staff BG

Wafeeq
3/22





السيد المدير العام

الموضوع / معارك حلبجيه

كتاب م آ م الشرقى السرى للغاية والشخصى ١٩٤٤ في ١٨ آذار ٨٨
 (المرفق) *

- ٠١ * تضمن كتاب الميظنه اعلاه الجوانب الجليليه لهد اجراءات قطاعاتنا
 في منطقة حلبجيه والتي عكست الجهد الاكبر والى المعرفين من
 تحالف دجاجات والسيطره على منطقه خورنال حلبجيه *
 - ٠٢ * تقترح أعمار المعاربه الخاصه لرفع هوجز ماورد بكتاب السنوسه
 اعلاه الى رئاسة الجمهوريه - السكرتير ومقترح بتشكيل لجنة لتقصي
 المسائل حول الموضوع *
- يرجى الغضل بالاطلاع .. والتصيب ... مع التقدير *

رأى السيد مدير
 المكتبة العامة
 في ١٤ آذار ١٩٤٤

العهد الزين

أمن السر الاقدم
 ج ٥٥
 ١٤ آذار

٥٤
 ا فلام
 ١٤ آذار ١٩٤٤

بالرأيه العارضة القاسم... اقدم
 نرجد التنضيل بالاطلاع وانما
 ما يقضى به صدره فليقيه السيد
 المدير العام ..

رأى السيد مدير

العهد الزين

١٤ آذار

أمن السر الاقدم
 ج ٥٥
 ١٤ آذار

6- Orders [have been] issued to burn all of the weapons and ammunition, gear, equipment, etc. that led to [the] morale breakdown of the soldiers that began to think about how to save themselves by any means [necessary]. Whereas, if we wanted to count the size of [our] force on the ground, it was very large, including the 43rd Force Command – the 67th Special Forces Brigade - the Commando Brigade of the 4th Corps – the Fifth Legion Command – the Halabja Operation Command - (4) the Commando Battalions - (4) the Force Protection and Guarding Battalions – the 443rd Brigade - special detachments associated with the Security and Halabja Military Intelligence Center – a number of National Defense Battalions – the Eighth Legion Command - Four Artillery Regiments - two light missile batteries... etc.

7- [The] failure to take quick action by the commanders, especially since most of the sources who have returned to the rear lines confirm that at the beginning the attack, [it] was no more than a number of saboteurs' patrols, and a limited number of Khomeini Guards that do not commensurate with the size of our troops in the region. The proof of this is that the Iranian opposition guerillas are still fighting in [the] Hawar area, in addition to a number of Iraqi soldiers [that] are fighting to the west of the subdistrict of Sinwan; and it is certain that the enemy existence became wider in the area to consolidate the success made there, which was not even in its dreams, the proof of which is when the enemy named the operation "Thafar Seven" (Victory) at the beginning of the attack, and quickly changed the name to "Faj Ten" (Dawn), and [then] terminated the fourth stage of the operation.

8- The prominent weakness in the Corps Operations Staff Committee, with [its] lack of keeping pace with the situation continuously.

9- Weakness in the 43rd Force's command, especially [that of] Staff Major General Ali Hussein Owayed, about whom a lot of talk is circulating, [even implying his weakness] to [be to] the extent of collusion. When a large number of Halabja residents referred to the Sulaymaniyah Military Intelligence Center, where they expressed their complaints, [and] requested solely ammunition in order to deal with the saboteurs' patrols, he refused, saying literally that, ("The army is responsible [...])**

(2-3)

TOP SECRET AND PERSONAL



٦ . اصطلاحاً اندرجوا كافة الدساتير والدعوات والرهات والتجهيزات ... الخ مما أدى الى التذكسار النفسي لكافة القائمين وبشكل واحد منهم يفكر كيف يتخذ نفسه وبأي وسيلة كانت في ميداننا اعداداً جماعية القوة الموجودة في القاطع كانت كبيرة جداً ومنها ١٥ - ٤٣ - لواء ٦٨ و ٧٥ لخلق ٤ - أمرية المجلد الخامس - أمرية فالج هلبية - (٤) افواج متنازلة (٤) افواج حماية وهراسة - لواء ١١٢ - الطائر الخاصة المرتبطة بالأسلحة ومركز استخبارات هلبية - عدد من افواج الدفاع الوطني - أمرية الجبل الثامن - اربعة كتائب مدفعية - بطريقتين هفيفة ... الخ .

٧ . عدم اتخاذ رد الفعل السريع مع قبل القيادة العسكرية سيما وأن معظم المعاصد التي عادت الى الخلف تؤكد بأن السجون في بداية دمشق مفازة من الخزيين واعداد محدودة من حرس حنين لا تتناسب ومجموع قطعاننا الموجودة في المنطقة والدليل على ذلك ندخال مقانحنا المعارضة والديراسية يتكاثرون في منطقة هوار وكذلك عدد من الجنود العراقيين يتكاثرون غرب ناحية سيروان وبالتأكيد فان تواجد العدو اصعب واسط في القاطع هالياً يستتار البناج الذي هققه والزمي كان تدعيمهم به والدليل على ذلك اطلق تسمية ظفر السابعة على العملية في بداية الهجوم وسرعات ماغير التسمية الى الضربة العاشرة وانجاز المرحلة الرابعة من العملية .

٨ . الضمت البارز في هيئة ركن حركات الضلع ونداء مواكبهم للموقف بشكل مستمر .

٩ . صنعت قيادة قوات ٤٢ وخاصة اللواء الركن على حسين عويد الذي بدأ الحديث عنه كثيراً ووصل ذلك الى حد ارتهاقه بالتواطؤ حيث انت عدد كبير من اهالي هلبية راجعوا مراكز استخبارات السلمانية حبرين تدمرهم من ذلك حيث انهم طلبوا فقط تزويدهم بالعتاد لمعالجة مفازة التحريم اعدانه رفض ذلك حيث اجابهم بالرفض الواحد ر الجيش مسؤول

(٢ - ١٣)

سري للغاية وشخصي

TOP SECRET AND PERSONAL

[...] for handling the situation and you have nothing to do with that"), and the Security Committee members in the district of Halabja tried to meet with him to handle the dangerous situation prior to attack, but he refused, which led Mr. Governor of Sulaymaniyah to contact the Corps Chief of Staff, Mr. Army Chief of Staff by phone to get this embarrassing situation resolved.

10- It can be said that what happened in Halabja is no different from the disaster that happened in Muhammara, where chaos and confusion was all over the place, and complete paralysis prevailed in the situation.

11- Saboteurs had a prominent role in the operation because of their knowledge of the area's geography; most of them are local residents and know where the weaknesses exist, as well as the transportation nodes, which if held, make [for] complete control of the withdrawal lines and the delivery of supplies and reinforcements.

12- [A] lack of steadfastness of the fighters in their trenches, and there are many factors related to matter; [there is] no need to narrate [them] here.

13- Despite the availability of adequate information about the axes of the attack and its trends and timings, it did not attract the attention of the Corps Command, and instead was dealt with superficially.

Kindly review ... with respect.



Staff Colonel

Eastern Region Military Intelligence Director

A copy to

General Directorate of Military Intelligence (Section 3)/ To be kindly reviewed.

{3-3}

TOP SECRET AND PERSONAL



عن معاملة الموقف وبعلاقة لكم بذلك) وشارك المصنف الاعبنة أو منبه
 في قضاة هاجية معاقبته لمعالجة الموقف المظفر قبل بدء التصرف اذ انه
 كان يرفض ذلك مما حدا بالسيد بحفظ السليمانية اذ قد كان لها شيا مع
 رئيس اركان الفيلق والسيد رئيس اركان الجيش لمعالجة هذا الموقف المزعج.
 يمكن القول بأن ما حصل في هاجية لا يخفى كثيرا عما حصل في مساة
الحرّة حيث تمت العوضي والكرسيك كما تمّ المعامل وضمّ المشمل التام
على الموقف .

11. كان لاضربين دور بارز في العملية بحكم معرفتهم بجغرافية المنطقة كون
 معظمهم من ساكنيها ويعرفون نقاط الضعف فيها وكذلك عقل الواسع
 التي في حالة مسكها تتم السيطرة التامة على خطوط الانصاب ومرصو
 الاندسادات والمخزبات .
12. عدم صمود القاتل في موضعه وهناك عوامل كثيرة تتعلق بهذا الجانب
 وداعي لسرها في هذا المجال .
13. على الرغم من توفر المعلومات الكافية عن حماره السويح وانجازاتها
 وتوقيعاته اذ انه لم يتم اذ هتماً بذلك من قبل قيادة الفيلق بل تم
 التعامل مع ذلك بشكل سطحي .

سري للغاية وشخصي

العقيد الركن

مدير منظمة استخبارات الخلق الشريفة

نسخة إلى

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (شأ) / يرجم التفض بالذوطج .

(٣ - ٣)

سري للغاية وشخصي

SECRET AND URGENT

Time of issuance Date
1245 3/22

From/ The Ministry of Defense Office

To/ The Chairmanship of the Army Chief of Staff, Air Force Air Defense Command, and Army Aviation

And/ The Presidency of the Republic- the Secretary, the Secretariat of the General Command of the Armed Forces

Special Security Service

Issuance number (.) 1790 (.) QS (.) Approval was received to strike the enemy with Special Ammunition by using [the] Air Force, Army Aviation, and artillery along the battlefield (.) with [the] 1st Corps front being the priority (.) Secretariat of GCAF - Your confidential and urgent message on 4/5/28 QS (.)

Reviewed
3/22



Naval Staff Major General

Abed Muhammad Abdullah

Acting\ Secretary General of the Ministry of Defense

Mr. Secretary General

Kindly to be reviewed



3/22



From/ [The] Presidency of the Republic (Secretariat of General Command of the Armed Forces)
To/ [The] Ministry of Defense Office
And the Presidency of the Republic [The Secretary] - Special Security Service

Issuance no. /4/5/28/QS .)

Approval was received to strike the enemy with Special Ammunition
using the Air Force, Army Aviation, and artillery along the battlefield (.)
with [the] 1st Corps front as priority.


3/22



Staff Lieutenant General
Secretary General of the General Command of the Armed Forces
3/22

SECRET AND URGENT

SECRET AND URGENT

To/ The Ministry of Defense Office

And -- The Secretary of the Service

Approval was received to strike the enemy with Special Ammunition through Artillery, Army Aviation, and Air Force [attacks] along the battlefield (.) with the 1st Corps front as priority.
(.) Over.

2300 3/22

From / Naseh

To / 5th Adjutancy

Issuance no. / QS/ / (.) 1 (.) The planned strike was not executed by helicopters on the night of 3/22-23 in the area of Peak 618 - Rasheen, because of the bad weather and the pilots were not able to find the target acquisition (.) 2 (.) During the hour of 1830, a strike by tube launchers/special ammunition was implemented on the village of Siostan (4697) to support Operation Anfal number/2 (.) 3 (.) The proposed targets to be treated with the Special Ammunition by the Air Force for 3/23 are (.) A (.) Dezla (0414) (0515) (0214) Khormal 1/100000 (.) B (.) Wadi Thulum (0012) (9908) Khormal - Halabja 1/100000 (.) C (.) Kani Kroshkan (8298) Halabja 1/100000 (.) D (.) (.....) (4783) (4683) Penjwin 1/100000 (.) To be kindly reviewed.



Staff Colonel

Reviewed



3/23



١١١١١١١١١١١٢

- CYCY -

وقت الانتفا	مويه ثوبه
<u>٣/٥٥</u>	٤٢--

من / ناصح

المرام

رقم الشئس المشاهدا / ١١١١ لم تنفذ بغيره المقرره في شئيات اليه

٣/٤٧/٥٥ ملك منقعه المرام ٦١٨ - رشتين لسوره الاموال
 الجويه رسم تكلف الطيارين من استماتان اهدتة ٢٠ ٢٠
 باسمه ١٨٢٠ تم تنفيذ جنربه بالعاذنات الاجريه/ضمان
 على قربه سيرسات ٣ (٤٦٩٧) لاسناد عمليه الانتال
 رسم/ ٢٠ ٢٠ الاصدات المقرره مما تحق بالقياد الخاص
بالطائرات ليريم ٣/٤٣ هـ ٢٠٢٠ ديزله (٠٤١٩)
 (٠٥١٥) (٠٤١٤) فورمال / ١٠٠٠٠ ٢٠ ٢٠ وادويه نظام
 (٠٠١٤) (٩٩٠٨) فورمال - عليه / ١٠٠٠٠٠ ٢٠ ٢٠
 كاني كروشكان (٨٤٨٥) عليه / ١٠٠٠٠٠ ٢٠ ٢٠
 (٤٧٨٢) (٤٦٨٣) بنجوين / ١٠٠٠٠٠ ٢٠ ٢٠
 بالاملاخ

العصيان

٢١ ٤٢

Mr. / The Deputy

Subject / Air strikes for March 23, 1988

1- The following are the proposed air strikes to be executed with conventional ammunition on March 23, 1988:

A- [The] 34th and 36th Divisions' area of operation with top priority.

Wadi Thulun (9609) (9709), Dezele (0314), Mulla Khord (0012), Dera Mer (0006), from Byara - Taweeb (0158), Derora (8879).

B- [The] 27th Division's area of operation with second priority.

Snao (9823), Askol (9625), Kani Kyod (9427), Sardosh (9730), Dera Tefi (9932).

C- [The] 44th Division's area of operation with second priority.

[3673], [3772] Mawt area.

2- There are other air strikes in [the] Halabja area which will be ordered through immediate requests.

To be kindly reviewed.

Reviewed



3/22



Staff Colonel Pilot
Ghazi Ahmed Khalil
March 22, 1988



Section 4090
3/22

Eastern Region Military Intelligence Office

No./ 1st Political/ Class 1/ 3405

Date/ March 22, 1988

To/ The General Directorate of Military Intelligence (5th Adjutancy)

Subject/ Information

Maps: Mishaf 1/100000

We learned from one of the cooperator (Uthman Abdullah's) sources, whose reliability level is good, the following:

1- The Persian regime is currently evacuating Halabja residents from the city with their belongings, from furniture to vehicles, toward the inside [of the] Iranian border, and a part of [the] Halabja residents [are] headed to the neighboring villages. The enemy has also opened a special compound for the people of Halabja inside Iran.

2- The Persian enemy is currently digging bunkers in front of the city of Halabja, and digging trenches and putting barbed wire around the bunkers and trenches. The enemy has also dug several bunkers on the main roads leading to Halabja, Khormal, Byara, and Taweela, and brought a large force of guards and Basj from the aforementioned areas, and installed a large number of anti-aircraft weapons on the outskirts of Halabja, Byara, and Taweela.

3- All enemy reinforcements arrive at night, and pursue the following routes:

A- Ahmed Awa Route toward Khormal.

B- Desle Nawsood Route.

Section 13

Information is identical to the content of the Office's memo 448 on 3/22 - Follow up

3/22/88

{1-3}

TOP SECRET



مظكرة الاستخبارات لمنطقة الجزيرة
للعدد / الحمار / ق ١٩٠٥
للتاريخ / ٢٤ آذار ١٩٤٨

الى / مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (٩٥)

المرسوم / معلومات

المزاطح : عيشان / ١ / ١٠٠٠٠

- ١ . علماً ان احد مصادر الممارون وعمان عبد الله (درجة الثقة به جيدة ما يلي) يقدم السلام العارسي حالياً بأحد مدينة حلبية من المراتين كما قام بتقل جميع المواد من اثاث ودراجات المارون ايران واجبه قسم من اهلاك الرعية الى القوزا لجاورة لثنية حلبية كما قام العدو بفتح جبهه حاصه فذاهلج مدينة حلبية داخل ايران .
- ٢ . يقوم المدعا العارسي حالياً بمفرسوا منع امام مدينة حلبية ومفرسولق ووضع اسودك مثالثة حول المواضع والنادية كما قام بمفرسولق مواضع على الطرف الرئيسية بأفواه حلبية وموورمال وبيارة وطولية كما قام بحلب قوات كبيرة من الرمن والجسيع من المناطق المذكورة وقد قام بفتح عدد كبير من اسلحة معاودة الطائرات على الطرف مدينة حلبية وفي منطقة بيارة وطولية .
- ٣ . جميع تمزيقات العدو التي تقع الى المنطقة فصل لبيروان كغريوان العدو وسلك الطرف السالبة :

- ١ . طريق احسوة بأفواه مورمال .
 - ب . طريق ذليل نوسور .
- سريو للكتابة

١٣٦٦ هـ / ١٧٤٤ م
 سريو للكتابة
 ١٩٤٨ م / ٢٤ آذار

C- Taweela route.

D- Sazan and Chinara, after the enemy installed four steel bridges on Sirwan River.

4- The enemy has brought in most of their forces using helicopters.

5- The enemy's death toll increased greatly after our aircraft and artillery bombings on the city of Halabja, and reached up to (3,000) [Khomeini] Guards and Basij killed. Their corpses have been evacuated to the city of Bawa, in addition to large numbers of the wounded, and [the death toll] from the civilian [population] reached (4,000) killed, all of them Halabja residents and from the neighboring residential complexes and villages; most of the losses were the result of the chemical attack.

6- The forces that participated in the campaign on the city of Halabja are:

A- [Khomeini] Guards and Basij forces.

B- A large force from the al- Barazani faction.

C- A large force of the Islamic Movement's saboteurs.

D- A force of Iran's collaborators.

E- A force of Kurdistan Socialist Party saboteurs.

7- The enemy will conduct an attack on the Shamiran area, rush into Darbandikhan Dam, and destroy it. The guards and the saboteurs who are stationed in Qara Dagh were informed to be prepared to rush toward Darbandikhan when the attack begins, and their task is to cut off the road that connects [Darbandikhan to Aarbet] and cut off the road [from] [Darbandikhan to Kalar]. The enemy has also prepared and deployed large numbers of Guards, Basij, and saboteurs to the Penjwin area, and it will attack the Qaya and Hadeed area, and rush into Sayed Sadeq and Shandry. There is also a big enemy force in the Sheikh Almareen area, and [...]



- ج. طريق طولية .
- د. طريق ساكن وهيارة بعد ان قام العدو بفتحها اربعت
جمهورية عربية على نور سيران .
٤. قام العدو بحلب اغلب قواته بواسطة الطائرات السليكويتز .
٥. كانت ضباط العدو بتوجيه قياح طائراتهم مديفة عليهم
وكذلك مخصص مديفتا كبيرة جدا حين بلغت حدود (٣٠٠٠) قتل
من الحرس والبيسج وقد تم نقل جثثهم الى مديفة باردة باخذنا في
اعداد كبيرة من الجرحى وبلغ عدد القتلى من المدنيين حدود (١٠٠٠)
شخصا جميعهم من اهالي مديفة هابية والجمعات السكنية والقري
القريبة منها وطلب المناشركان تبعة الضحية الكماوية .
٦. القوات التي استركت بالهجوم على مديفة هابية هي :
- أ. قوات من الحرس والبيسج .
- ب. قوة كبيرة من وحدة البارزيفي .
- ج. قوة كبيرة من فرقة الحركة الهندسية .
- د. قوة من عملاء ايران .
- هـ. قوة من فرقة الحزب الهندستاني الكردي .
٧. سبقوم العدو بالهجوم على منطقة شميران والذند فاع بأجاء
سعد بنده خان وهدمه وقد تم تسليم الحرس والمخبرين المتواجدين
في قرية داغ للتبوء والذند فاع بأجاء مديفة خان عند بدأ الهجوم
وسمكون واجههم هو قطع طريق (دريفة خان - عربت) وقطع طريق
دريفة خان - كلار) كما قام العدو بتوجيه وطلب قوات كبيرة
من الحرس والبيسج والمخبرين الى منطقة بيجون وسبقوم العدو
بالهجوم على منطقة قاية وهدمه والذند فاع بأجاء سید سعادت
وسنان زدي كما تم قوه كبيرة للعدو في منطقة شير المارين وان

(٢ - ٣)
سري للقيادة

TOP SECRET

All enemy forces are now prepared and waiting for the order; the enemy has also deployed a number of saboteurs to the Guards battalions that exist in the area to be assigned for the task of guidance.

8- The enemy has established a guard headquarters in the Ahmed Awa area, which was visited by the criminal Muhsen Ridha'ee. There is a large force of guards in the area prepared to conduct the attack, estimated to be around 7,000 individuals.

9- There is an artillery regiment in the Ahmed Awa area, and another artillery regiment in the rear of the city of Halabja in the direction of Hawar, there is also a number of tanks and armored personnel carriers in the Ahmed Awa and Khormal areas.

10- Saboteur losses totaled (80) killed as a result of our aircrafts bombing the city of Halabja, among the dead were (11) of the prominent elements of the saboteurs, including the saboteur Shawkat Haj Musheer, who is [from] one of the Iranian collaborator factions. Many others were wounded.

11- There is currently an enemy force of about 1,500 fighters in Dereh Tofi (9933); all of them belong to the Guards.

12- There is still a number of military personnel that have not been captured by the Persian enemy; [they] are existing among the people of the villages of Halabja and they are dressed in Kurdish attire.

To be kindly reviewed.



Staff Colonel

Eastern Region Military Intelligence Director

A copy to/

The General Directorate of Military Intelligence [Section 3]/ To be kindly reviewed.

(3-3)

TOP SECRET



YY1

سرى للناية

- جبر قوات ١١ - قوة حاليًا وهي تتطهر من الأثر المتبقي كما قام
العدو ويتوزع مع عدد من الخرب من على الأفراج الحرس المتواجدة في
المنطقة للأستعداد منهم بواجب الدولة .
- ٨ - كما العود بفتح مقره في الحرس، في منطقة احمد آره وميدان
الحرس حسن ضاكي وتتواجد في منطقة احمد آره قوة كبيرة من
الحرس تقدر بحمدود (٧٠٠٠) شخص وهم متوسلين للقيام بالمجهود .
- ٩ - يوجد فرج مدفعية في منطقة احمد آره كما يوجد فرج مدفعية آخر
في مدينة حاجية بأبجاه كمارا كما توجد عدد من الدبابات
وإن توت الأستخدام المدفعية في منطقة احمد آره وضواحيها .
- ١٠ - كانت ضباط الخربين حمدود (٨٠) قتل نسيبة نصف طائرات على
مدينة حاجية ومن ضمن القتلى (١١) عنصر بارز من الخربين وهم
اعداد اضر في الخربين المتربين شوكف حاج مشير من زمره عمال باران .
- ١١ - تتواجد قوة للعدو هاليًا قرب قرية دره توي (٩٩٢٣) وتقدر
بحمدود (١٥٠٠) مسلح جميعهم من الحرس .
- ١٢ - ما زال هناك عدد من العسكريين لم يتم اسرهم من قبل العدو
الفاشي ويتواجدون مع اهالي قرية حاجية مرتدين الزي الكردي .

يرجى المتفضل بالاطلاع .

عبد

العقيد الركن

مدير منطقة الحرس المتطهر

منطقة الح /

مديرية الأستخبارات العسكرية العامة (ش) / يرجى التقص بالاطلاع

(٣ - ٣)

سرى للناية

IST.A4388.002.018

SECTION III: Post-Attack

This section includes documents concerning the years after the 1988 attack, separated into three subsections: military documents, media articles, and court documents. Some of the media articles are referenced in the military documents, with senior officials being particularly interested in 1) how the international community perceived the attacks, and 2) the whereabouts of certain "criminals" involved in the attack that fled the country in its wake. This section includes interviews with said former Iraqi military officials discussing the attack with international media outlets.

Another particular to note is the few documents concerning "amnesty" for Halabja residents. In the wake of the attack, Halabja residents were offered amnesty or a reprieve from retaliation, if they agreed to be moved away from their homes. This mass deportation was a tactic common to the Hussein regime in order to further persecute Kurdish civilians.

Barzani faction
ass 1/ 193
3/26

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

TOP SECRET

Eastern Region Military Intelligence Office

No/ Section 3/ Class 1/ 3552

Date/ March/27/1988

- 219-

To/ The General Directorate of Military Intelligence (Section 3)

Subject/ information

Maps: Halabja . Khormal . Penwin . Mishaf 1/ 100000

On the date of March 24, 1988 we met with our source (Kaweh) and obtained the following information from our meeting with him:

1- The aforementioned source was in Halabja.

2- As a result of the chemical strike on Halabja and its outskirts, about (1,200) fighters from the [Khomeini] Guards and the Basij were killed and wounded, and nearly (1,500) Halabja residents were killed and wounded.

3- A large force of the Persian enemy exists in the Iranian Dezle (0414); elements of those forces are being sent inside Iraq borders through Mullah Khord (0012), toward Ashkinao (9810), and Ahmed Awa (9606).

4- Below are the numbers of enemy elements that currently exist in the areas marked next to each:

A- (2,500 - 3,000) fighters of the [Khomeini] Guards and the Basij in the Ahmed Awa area, and some of them are scattered in the Ahmed Awa woods.

B- (50) tanks in the Ahmed Awa area.

C- (500) fighters from the Khomeini Guards in Khormal (9506).

E- (1,500 - 2,000) fighters in Halabja.

F- (1,500) fighters in Sirwan (8601).

G- (200 - 250) fighters in Balambo (9286).

H- (130 - 150) in Bafri Meri (0188).

(1-5)

TOP SECRET



YYY

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الآثار
مصر للآثار

مصلحة استعمارة القطر المصري

العدد / ٢٤ / ١٣٤٤

التاريخ / ٢٤ / ١١ / ١٩٥٤

مصر للآثار

١٥٩
٢١٥

الى / مديرية الاستعمارة المصرية العامه (٢٤) - ٢٤٩ -

البرقع / مملوكه

2099

#1

P (3 pages)

الغراط • خليجه • عريال • بتحين • حياض (١٠٠٠٠٠ / ١)

بتاريخ ١٢٤ آذار ٨٨ تم التلاه بحدريا (لا) فيما يلي المخطوطه القبطيه
استخلصا ما حه خلال التلاه به ٢ -

- ١ • المدري اليذكر ان يوجد في خليجه •
- ٢ • نسخة الفيه الكتابيه من خليجه فقطها فكه كل فصيح (١٢٠٠)
مطلع من الحرص والمصح وكذلك كل فصيح ما يقرب من (١٥٠٠) مصح
اقالي بخلاف خليجه •
- ٣ • تتواجد فيه كبره من المد والتاريخي في دوالي الاياتيه (٥٤١٤) ويضم
ارباعا . عناصر من فكه القاه وادخالهم الى التواضي المختلفه من طريقتي
ملاخره (١٠ - -) فيها الى امكان (٩٨ ١٠) طبعه آره
(٩٦ ٦) •
- ٤ • ادناه اعداد عناصر المد التي تتواجد حاليا في المناطق القرويه اذها :-
١ • (٢٥٠٠ - ٢٠٠٠) مطلع من الحرير المسوي في مملكه اسكند
آه ويقترب بمشبه في لياهاه احمد آه •
٢ • (٥٠٠) ديايه في مملكه احمد آه •
٣ • (٥٠٠) مطلع من حرير مشيمي في عريال (٩٥ ٦) •
٤ • (١٥٠٠ - ٢٠٠٠) مطلع في خليجه •
٥ • (١٥٠٠) مطلع في سريان (٨٦ ١) •
٦ • (٢٠٠ - ٢٥٠) مطلع في بالوسد (٩٤ ٨٦) •
٧ • (١٥٠ - ١٢٠) في بخرى سكر (٨٨ ١) •

(١ - ٥)
مصر للآثار

IST AQ220 001 043

H- The enemy has established lookouts in Kani Tou, (8193) which is located behind Sirwan, and each lookout contains nearly (20) fighters.

I- A small force near Imam Zamel (7997).

J- (600) fighters in Nour (8718).

K- A large enemy force behind Mount Nour (8718), and the aforementioned force in (J) is considered to be a front for this force.

L- (100) fighters on the hill located by the bridge in Khormal junction (9505).

M- (150) fighters to protect the route that connects Khormal junction with the town of Khormal.

5- Rear lines of the enemy units and the backup units exist in Taweela (0895) - Byara (0198) - [and] Naw Sour (0992). Enemy units are being reinforced in the Halabja area of operation and the rest of the areas of this region, knowing that reinforcements continue [to arrive] on a daily basis through the road from Taweela to Khormal.

6- The Khomeini Guard battalion headquarters located near Sherser (9308) in the area located between the hill and Sherser Village.

7- The enemy has opened a route from Sherser to Meri Sour (9114).

8- The enemy managed to connect Chara Sos () with Chinara (9217), and currently stopped working on this route; as the route mentioned above in (item no. 7) made it unnecessary, and alternatively it is more accessible.

9- Most of the enemy forces in the area consist of:

- A. Muhammad Rasoulullah.
- B. Amir al-Mu'mineen.
- C. Hussein ... [He did not recall the rest of the names.]

10- The forces mentioned above in (item no. 9) are overseen by (Khatem al-Anbiya) Headquarters, as well as Ramadhan Operations Headquarters.

11- In the areas of Bani Shar (9312), Harpila (9515), Dara Tfeh (9415), and the highlands located behind Resheen (8813). There is a force [...]

(2-2)

TOP SECRET



- ج . افعال المدونيات في منطقة تاني نو (٨١٩٢) الكافي طبخ
 سيران ويؤكد في كل ريبه حالي (١٠) مطبخ .
 ط . نه صبيرو بالقرب من امام لاسيلا (٧٩٩٧) .
 ي . (١٠٠) مطبخ في نير (٨٧١٨) .
 ن . نه كبره للمدوخلج جبال نير (٨٧١٨) صغير السموم
 الذكوره في (ي) اعلاه طبعه لهذه الكافه .
 ن . (١٠٠) مطبخ في الكافه الكافه على البحر في طريق خييال (٩٥٠٥)
 . (١٥٠) مطبخ حياة الطريق من طريق خييال الي خييال .
 ٥٥ . تطجد خلياها ودهاء المدونيهات احتياطيه في طيفه (١٨٩٥)
 بماره (١٩٨) - نو سه (١٩٩٢) صغير السموم
 المدوني لاطح طيفه صغير المناطق من هذه الكافه طبا أن الصغيره
 صغيره صغير عن طريق طيفه - خييال .
 ٦ . يجاهد طريق حرس حسين بالقرب من نير (٨٢٠٨) في الكافه
 الكافه بين الكافه طريقه نير .
 ٧ . فتح المدونيات في طريق من نير الى نير (٩١١٦) .
 ٨ . تكن المدونيات في اجال الطريق من جارا صوب ()
 الى جارا (٨٢١٧) يوافق حاليا العمل في هذا الطريق حيث أن
 الطريق المذكور في (٢) اعلاه يفتيه من ذلك طبعه .
 ٩ . أن الكافه المدوني المنطقه هي من قطعاه -
 آ . محمد رضا الله .
 ب . أسرار الحسين .
 ج . حسين . (لم يذكر اسمها في هذه) .
 ١٠ . يقرأ على اللغات المذكوره في (١) اعلاه قر (خيال كافي) والكافه
 قر طيفه يمان .
 ١١ . يراجع في مناطق ياني غار (٨٢١٢) وحيوه (٩٥١٥)
 كره (٩٤١٥) (بالسمات الكافه غلج يمين (٨٨١٢)
 (١ - ٢)

[...] of Khomeini Guards along with (100) saboteurs from the Kurdistan Socialist Party faction, and (90) saboteurs from the al-Barazani faction.

12- The Islamic Movement of Kurdistan has established a rear headquarters in the Shekhan area () where (200) saboteurs exist under the command of the criminal Mullah Abdul-Rahman Sayed Faraj, knowing that Mullah Ibrahim, who is one of the movement's leaders, is currently existing in the Gara Dagh area of operation.

13- [On the next day of our troops' chemical strike on Halabja, [the] Persian regime's prime minister, [the] so-called Mir Hossein Mousavi, arrived in the city along with Mullah Ali, who is the military leader of the Islamic Movement in Kurdistan, accompanied by Iranian journalists, as well as journalists from France and Italy. They all then returned to the Iranian city of Bawa () after visiting the area.

14- The enemy has opened a road from Shekhan () to Dereh Tfeh () and to Hawar Kon () then to Hawar ().

15- The following are the sabotage movements that participated with the Persian enemy in the attack on the Halabja area of operation:

- A. The Kurdistan Socialist Party under the command of the criminal Muhammad Haj Mahmoud Kaikhana, in addition to the party saboteurs who have the duty of guiding the enemy units, as (80) saboteurs have actually participated in the attack on Halabja.
- B. The Islamic Movement of Kurdistan, under the supervision of the criminal's Mullah Uthman and Mullah Ali, in addition to the saboteurs of the aforementioned movement, have the duty of guiding the enemy units, as (200) saboteurs have actually participated in the attack on Halabja under the command of Mullah Muhammad and Mullah Abdul-Rahman.

(3-3)

TOP SECRET

**continues 2506



سری للماہیہ

- من حرب سبانی وجمہ (۱۰۰) بحرب من ہیرا الحزب الافراکسی
الکرو سبانی و(۶۰) بحرب من ہیرا البارتانی .
- ۱۲۔ اعداء ہیرا الحزب الافراکسی فی کربستان بحر سبانی لیا فی مطلقہ
الشیخان () وبتاجد تہ (۲۰۰) بحرب جمہ بآسرة
الجمہ ملا عبدالرحمن سید فی طہا أن الجمہ ملا ابوالہدیہ احد سولہی
الحزبہ بتاجد حالی فی طاح فروداغ .
- ۱۳۔ فی الیم الثانی للیام لعلمانا بحرب حلجہ بالطاہ الکلیانہ جبل الیام
البدہ ویر حسین موسوی رئیس طرہ النظام القارسی وجمہ الجمہ ملا
علی المروان المکرری للحزب الافراکسی فی کربستان وجمہ صلیح
ایرانین کذلک صلیحین من فرینا وایطاکا واد الجمہ بعد لیساری
الشیخان الی باہ الاوانہ () .
- ۱۴۔ فتح المدو القارسی طریق من الشیخان () الی درہی
() تم الی ما مارکن () والی حساسار
() .
- ۱۵۔ لیا یلی الحزب الافراکسی الخلیجہ الی افراکسی مع المدو القارسی بالکمرس
علی طاح حلجہ :-
- ۱۔ الحزب الافراکسی الکرد سبانی بأمر الجمہ بعد نظام حصہ
کفانہ والاشا لہ الی لیام بحرب الحزب البکر بآسرة الی
لوحدا المدو لند فارک (۶۰) بحرب جمہ لعلیا بالکمرس لسی
طاح حلجہ .
- ۲۔ الحزب الافراکسی فی کربستان وافران الجمہین ملا طحان ویا
علی واشقا الی لیام بحربین من الحزب البکر بآسرة الی
لوحدا المدو لند فارک (۶۰) بحرب جمہ لعلیا بالکمرس لسی
حلجہ بأمر الجمہین ملا محمد ویا عبدالرحمن .

(۲ - ۲)

سری للماہیہ

2099

#1

P (3000)



IST.A0929.051.048

C- In addition to some of their squadrons (within the] al-Barzani faction who have the duty of guiding the Persian enemy units, (200) of them have actually participated in the attack on Malaja.

D- (250) squadrons from Iran's collaborators who were in the Hawra area, () and among them are their leaders: Shawkat Haj Musteer, Muhammad Moryasi, and Cader Kozawi. The aforementioned force has actually participated in the attack on Malaja.

16- The Persian enemy's current intentions:

1. Occupying Garzandkhan by sending units forward from the Nour area () and from Kari Jan () (located next to Pardeh Golan -) and cutting off the road to Garzandkhan from the Vit'askar Chmara area ().

3. The Persian enemy is conducting operations in the Penwin area of operation, aiming to reach the Kara Kojaw area, () and then isolate Sayed Sadeq, and reach the Gara Dagh area of operation, knowing that there is an important enemy concentration in Jarikaro ().

Comment: We have previously received information about the enemy's intentions in the aforementioned areas in order to reach Hajj Mamand, () which is located near Kara Kojaw.

17- The Persian enemy brought more than (200) boats in the area located in front of Lawran () and Sirwan River () toward Shamran ().

18- Persian enemy individuals are continuously scouting the area of Garzandkhan, and among those who scout are (Sadig and Hamza), who are leaders of the enemy forces.



- ج. بيرة الباراني واصله الى قيام سمرقند منهم بوجهه الكائن
لوجدهات المدو القارسي لغة اشركه (٢٠٠) سمرقند سمرقند
سمايا بالتمريض على حلجه •
- د. (١٥٠) سمرقند من صلا ايران من الذين كانوا بوجهه من سمرقند
منطقة هارار () من سمرقند سمرقند حاج سمرقند
سمايا سمرقند سمرقند وقد اشركه الله المذكوره سمايا سمرقند
على حلجه •

١٦ • نوابا المدو القارسي العاليسه

- أ. احتلال د رينه بغان بظهور قلمهات من منطقة نير ()
من كاني جنه () (الكانه كابل بيه • سمرقند
- - () بظهور الطريق الى د رينه بغان من منطقة
بمسكر جنازه () •
- ب. قيام المدو القارسي بسماعه في قاطع بجهين سمرقند في الوصول الى
منطقة كوره كوجار () من كابل سيد صادق والوصول
الى قاطع كوره داغ على بيهه تحدد سمرقند للمدو في سمرقند
() •
- تمثيل • سمرقند أن بيهه قلمهات حول نوابا المدو في المنطقة
المذكوره للوصف الى حاجي سمرقند () وهي كوره من
كوره كوجار •

- ١٧. جلب المدو القارسي اكثر من (٢٠٠) بيري في المنطقة الكانه أسماء
لاوران () بيهه سمرقند () بيهه سمرقند
سمرقند () •

- ١٨. بيهه سمرقند المدو القارسي بأستطلاع سمرقند بيهه بغان بيهه
من القابضين بالآستطلاع كل من (صادق وسمرقند) سمرقند كوره الكانه

(٤ - ٤)

TOP SECRET

[...] the Persian enemy in Mount Nour ().

19- Even now, the date of the potential attack on Darbandikhan is not clear, as the enemy does not want to precipitate the [attack], aiming to make sure of the following:

- A. Detailed reconnaissance.
- B. Exploring our troops in the area.
- C. Attempting to coordinate with insiders.
- D. Good planning.
- E. Certainty of operational success.
- F. Incurring the lowest possible [number of] losses.

20- It has been decided that the saboteurs in Qara Dagh, Halabja, and Penjwin will join the Persian enemy in the indicated and intended attack.

21- The saboteurs' losses in Halabja totaled (15) killed and (20) wounded.

22- The criminal Shawkat Haj Musheer's injury was not confirmed.

23- Individuals from the Khomeini Guards in Halabja have killed a woman who (cursed) them, and as a result, saboteurs from Iran's collaborators opened fire on the Khomeini Guards and killed two, which led to tension in the relationship between the two sides in Halabja. Iran's collaborators then left from Halabja for Hawar.

To be kindly reviewed.



Staff Colonel

Eastern Region Military Intelligence Director

A copy to/

The General Directorate of Military Intelligence (Fifth Adjutancy/ Headquarters)/ To be kindly reviewed.

The General Directorate of Military Intelligence (Section 13)/ To be kindly reviewed.

The General Directorate of Military Intelligence (Section 20)/ To be kindly reviewed.

(5-5)

TOP SECRET



مري للمايه

- التارسي في جبل نمر ()
- ١١ بعد الآن لم يفتح التآنج للمرضى المد والحمل في مريده بقاء حيدته
لا يقبل ذلك ففي التأكد من ماري :-
 - أ. الاصلاح المصنوع
 - ب. مرارة لطماننا الوجوده في المنطقه
 - ج. ملاحظه التنميل مع عناصر في الداخل
 - د. المنطقه الجبسه
 - هـ. التأكد من نجاح المنطقه
 - و. اصلا اهل ما يكن من العناصر
- ٢٠ من البرأ أن يفرق السهين المنطقه بن اي قوه اذ وطبقه وحيد
مع المد والتارسي في المرض المغار اليه والنتيجه القابله
- ٢١ عناصر السهين في طبقه (١٥) قليل و (٢٠) جوي
- ٢٢ لم يلايه اصابه الجير مويك حاي ميري
- ٢٣ قام عناصر حرر ميري في طبقه بقل اشرام لاسه (يقصير) على المر
ذلك لفتح ميري من صلا اوان التارطن عناصر حرر ميري وكذا كان
مهم ونظرت الملاحه بين الجانبين في طبقه ده هي صلا اوان مسن
طبقه الي ماوار
- ويمن الخلل بالاطمســـــــــــــــــ سلاج

2099

P (مجموعه)


المليه المرين

مد برنطقه استخباراته المنطقه الميريـــــــــــــــــ

نسخه الى /

مد برة الا استخباراته المنكره الماعه (الماعيه الخامسه / مري) / بين المنطقه
بالاطلاع

- مد برة الا استخباراته المنكره الماعه (١٢) بين المنطقه بالاطلاع
- مد برة الا استخباراته المنكره الماعه (٢٠) / بين المنطقه بالاطلاع

(٥ - ٥)
مري للمايه

IST.A0929.061.047

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

(3)

TOP SECRET

Eastern Region Military Intelligence Office

200
3/28/88

No/ 3rd DPT/ Class 2/ 3709

Date/ March / 27 / 1988

To/ The General Directorate of Military Intelligence (Section 3)

Subject/ Information

Maps: Malabia - Khorma! 1/ 100000

We learned from our source (Dhya'a) the following:

1- After the Persian enemy occupied the town of Malabja, it intended to conduct the following again:

- A. Occupy Sayed Sadeq.
5. Capture Penyann Road.
- C. Conduct an attack targeting Darbanakhan by pushing from Shameran Mountain (7585), Alan, and Hassel (6905), and through to Sinwan River. The Persian enemy has mobilized a large number of small and fast-moving boats to take advantage of them during the attack on the mentioned axis. The enemy has also brought a large number of naval forces to the area.

2- The sabotage movements are supposedly joining the Persian enemy in the operations mentioned above in (item no. 1), and the source has suggested transporting the residents from [...]

(1-3)

TOP SECRET



- ٢٢٦ -

سرية للغاية

(١٢)

٨٨٤٢٢٤٨

مطلوبة استخبارات المنطقة الشرقية
العدد / تم / ٢٧٠٩ /
التاريخ / ٢١٧ / آذار ١٩٨٨

إلى المديرية إذ استخبارات العسكرية العامة (شأ)
الموضوع / معلومات

٢٥٩٩
١٥

الزناط - طليعة - نورمال / ١٠٠٠٠٠ / ١ (ص ٣) N

علمان من مصدرنا (ضاد) ما يلي:

١. بعد احتلال العدو للباريس وضعه طليعة فأنت نوابها
ناشة للقيام بما يلي:

- أ. احتلال سيد صنادق .
- ب. السيطرة على طريق بنجوين .
- ج. القيام بفرص يستهدف ديبندان بالعرض من جبل شعيران (٧٥٨٥) وآلان وهاصل (١٩٠٥) وعن طريق نهر سيروان وقد قام العدو الفارسي بجميع زوارق صغيرة وسريعة الحركة وبأعداد كبيرة للاستفادة منها في العرض في الممر المذكور كما جلب العدو أعداد كبيرة من القوات الجوية للمساعدة من القواعد القريبة للمنطقة .
- د. من القواعد تشتت هذه الحركات التفريعية مع العدو الفارسي بجانب المذكورة في (١) اعلمه وأنتزع المصدر بنقل الأهداف مع

(٣ - ١)
سرية للغاية

IST AQ929.001 033

[...] the areas of (Sayed Sadeq, Zarayeen, and Darbandikhan) to other areas, because in the case of the Persian enemy controlling the population, it will utilize them as follows:

- A. Transfer the local residents to Iran so that the subversive movements are subject to the desires of the Persian enemy, [and] to execute its orders and the duties they were assigned to.
 - B. Normalize the people after a period of time and distribute weapons to them, especially the young people, and entice them with money, and involve them in the fight against Iraq, and enlist them into what is called [the] "Kurdish Islamic Movement."
1. It is very important to take precautions in the area of Qafat Dizeh under the current circumstances, and the source pointed out that he will provide us with information on the aforementioned area when [it is] obtained.
 2. [The] Persian enemy's decision, after being able to control other areas in the northern region, is to mobilize all Kurdish movements, [and] to solicit locals in the northern region to carry out wide-range demonstrations as part of what is called [the] "National Uprising" against the leadership of the party and the revolution, by exploiting the use of chemical substances [arming] to hit the Kurdish areas and [allegedly] kill thousands of people, especially in the area of Halabja and the residential complexes belonging to it.

The issue has been discussed between the Persian enemy and the subversive movements. Also, Halabja and other areas that were occupied have been filmed in order to distribute [those] films with leaflets to the people in the northern region.

TOP SECRET

- مناطق رسميه ممدودة - زرايع - دريفدان) الى مناطق اخرى بذنه في حالة سيطرة العمد الفارسى على السكان فسيستأدونهم كما يلي :-
٢. نقل الذهالي الى ايران وذلك لكي تخضع الركات التبرية لريجات العمد الفارسى بتفويض وامر من الحكومتين به من واجبات .
- ب. تطبيع الذهالي بعد فترة من الزمن وتوزيع الذهالي عليهم وضامة السباب منهم واخراجهم بالمادة وايشركهم في القتال ضد المرات بعضهم الى ما يسمى بالركات الاسلامية الكردية .
٢. من الضرورى جدا أخذ العطف والهدى في منطقة قلعة زرو في الطرف النالي واسار العمد الخ انه سيضعها بالصلوات عن المنطقة المذكورة عند حصوله عليها .
١. ان قرار العمد الفارسى بعد ملكته من السيطرة على مناطق اخرى في المنطقة الشمالية لتعود تحت الركات الكردية كما فعلت القليماحت الذهالي في المنطقة الشمالية للقيام بكلمات واسعة وما يسمى بالذنه ثمانية السبعة اضربا دح الحزب والشورة بأستقلال اسمهم (الوادا كميادو) لضرب المناطق الكردية وادعائهم نقل الذلوف من الذهالي رضامة في منطقة حلبيمة والمجرات السكنية التابعة لها... وقد تم مناقشة هذا الموضوع بين العمد الفارسى والركات التبرية كما تم تصور منطقة حلبيمة والمناطق الذخولة التي حصلت وذلك لتوزيعها مع الشوراء على الذهالي في المنطقة الشمالية .

2019

*1

N (2 صوم)

(٣-٢)
سري للكتابة

IST AD929 061 036

5. After the arrival of our units to the areas of Sargalo, Bargalo, and Kany Tou, while Halabja was occupied by the Persian enemy, there were significant disputes at the leading level among Iran's collaborators. (The source pointed out that he will provide us with details as soon as the facts become clearer [regarding the dispute]. [He will also provide more] of the important details and information about the areas of Sargalo, Bargalo, and Kany Tou.)
6. A large number of Halabja and Sulaymaniyah residents are currently going to Iran through Qal'at Dizeh to inquire about the fates of their relatives, and the Persian enemy is conducting investigations with the aforementioned [Individuals] and allowing some of them to cross into Iranian territory.
7. Work is under way to open a temporary site at a leading level for Iran's collaborators and all other subversive Kurdish movements in the areas of Halabja and Ahmed Awa (9806). In order to oversee their saboteurs' participation in the current operations.
8. The Persian enemy units are going through a state of panic in the area of Halabja, fearing that our troops may conduct an operation to recapture Halabja. One of their options is to conduct an airborne operation in order to recapture [the region]. The source said that it would be a great victory if our troops carried out the operation as soon as possible to retake Halabja and its overlooking highlands before the Persian enemy mobilizes its troops.
9. The source said that he is heading now to the area of Halabja and will try to contact us upon [his] arrival there.

To be kindly reviewed.



Staff Colonel
Director of the Eastern Region Intelligence Directorate

A copy to/

The General Directorate of Military Intelligence [Fifth Adjutancy/Headquarters] - To be kindly reviewed.

{3-3}

TOP SECRET

٥. بعد وصول قطعاً ثانياً الى مناطق سركلو وبركلو وكالي نرو امتداد
العدو الفارسي لمنطقة حلبجة فقد حدثت خلافات كبيرة على
مستوى قيادي بين عملاء ايران (واستار المصدر الى ان
سيرودنا بالتفصيل عند انتضاح الحقائق مع التقاط الملامح
والمعلومات حول منطقة سركلو وبركلو وكالي نرو .

٦. يقوم حالياً عدد كبير من المهام منطقة حلبجة والسليمانية
بالذهاب الى ايران عن طريق قلعة دزعة لتدستفسار عن
مصدر زعيم ويقوم العدو الفارسي بالتفقي مع الذكور من
العملاء ويسمع لغتهم منهم بالذخول الى اذنه اذ يراى
سيرة العمل على فتح مقر مؤقت على مستوى قيادي لعملاء
ايران ولطائف الحركات التخريبية الكروية الاخرى في منطقة
حلبجة واحمد آوه (٦-٩٨) وذلك لتدبيرات على استكمال
تدبيرهم في العمليات العالمية في المنطقة .

٧. سيرة العمل على فتح مقر مؤقت على مستوى قيادي لعملاء
ايران ولطائف الحركات التخريبية الكروية الاخرى في منطقة
حلبجة واحمد آوه (٦-٩٨) وذلك لتدبيرات على استكمال
تدبيرهم في العمليات العالمية في المنطقة .

٨. تم قطعات العدو الفارسي بجالة ربع في منطقة حلبجة
خسبة من قيام قطعاً بحلقة تدستفارة حلبجة واحمد
حسب باضم نحو القيام بانزال جوية تدستفارة وذكر المصدر
بانته سيكون نفراً عظيماً انا قامت قطعاً تدستفارة حلبجة
بحلقة تدستفارة حلبجة والريتمات المشرقة عليها قبل
تحت قطعات العدو الفارسي .

٩. ذكر المصدر بانته معه حالياً الى منطقة حلبجة وسجلت
الذخائر التي اعتمده وصوله الى الريا .

يرجى التفضل بالاطلاع

حسب

العقيد الركن
مديرية استخبارات المنطقة

نسخة الى /

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة (المؤتمنة العامة /مقر) يرجى التفضل بالاطلاع
٣٠
سيرة الطائفة

IST A0929 061 037



Please refer to the full number

(Our martyrs will remain the noblest ones.)

Presidency of the Republic

The Secretary
General Directorate of Military Intelligence

Eastern Region Intelligence Office

/Section 3/ Class 1 Qadissiyat Saddam

Date/ April/ 2/ 1988

510

141/ 4/3/1988

SECRET AND PERSONAL

To/ The General Directorate of Military Intelligence (Branch 3)

Subject / Monthly Report of Kurdish Saboteurs

Attached is the monthly report about the Kurdish saboteurs within our office's area of operation in the northern region for the month of March 1988.

Kindly review with respect.

(Keroem, March 30)

Attachments

(1) Report

Agency

Staff Colonel
Director of the Eastern Region Intelligence

(1-1)

SECRET AND PERSONAL



1. The attack on [the] Penjwin District [will be conducted by] pushing a force toward Totman (8932), and a force of guards and saboteurs from Chara Sos and Jomersy (8923) toward Goloss (7725), [in order] to block the road and isolate our troops in Totman, as well as push a force of saboteurs toward the border of Hajj Mamand (6631) in order to control it. Also, a force of saboteurs accompanied by individuals from [the] Khomeini Guards heading to Qawilah (7124) [were all done] in an attempt to influence the public roads coming from the area of Kani Panka (6415).**
2. A combined force of Khomeini Guards and saboteurs stationed in the Qara Dagh section has controlled the girder of Gulan (5883), and [has] blocked the road from the boundaries of [the] Bani Khellan Mineral Waters Plant. At the same time, the Persian enemy units are carrying out an attack on our troops (Shameran-7585-Barda Dogan-7281-Zamnago opening-9878-) in order to control Darbandikhan.**

A faction of the Islamic Movement in Kurdistan established a rear headquarters in [the] Sheikhan area (0987) occupied by 200 saboteurs. Some of them [are] under the command of Mullah Abdul-Rahman Sayed Faraj. Note that the criminal Mullah Ibrahim, who is one of the leaders of the movement, is currently in Qara Dagh.

On the next day of our troops striking Halabja with special ammunition, [the] so-called Mir-Hossein Mousavi (the Persian enemy's prime minister), [was] accompanied by the criminal Mullah Ali, the military leader of the Islamic Movement of Kurdistan, along with Iranian journalists, as well as journalists from France and Italy. Then, after visiting the area [of Halabja, they] all returned to Bawa in Iran (2479).

The Islamic Movement of Kurdistan was involved in attacking Halabja under the supervision of the criminals Mullah Othman and Mullah Ali. In addition to that, the saboteurs of the aforementioned movement have been working as guides for the enemy units. Two hundred of the saboteurs actually participated in the attack on Halabja, under the command of the criminals, Mullah Muhammad and Mullah Abdul-Rahman.

(23-13)

TOP SECRET AND PERSONAL

Items no. 1 and 2 are part of a separate list.



In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

MS/27574/4/28

TOP SECRET AND PERSONAL

Chairmanship of the Chief of Staff of the Army

No.: ACS/ 349

1700/4/30 C1

Date: 4/27/1988

151/5/1 M1/1

To/ Staff MG Sultan Hashem, Commander of the 1st Corps

Staff MG Ayad Khalil, Commander of the 5th Corps

Subject/ Instructions

The conference held in Kirkuk on April 27, 1988

1- Hostile work courses

After a review of the enemy's intentions toward the areas of both your corps and its work courses, with its quest to occupy targets of civilian or besieging troops, that have a media focus, in order to compensate for [the loss of the] operation to liberate Fao, we find that its future work courses might be as follows:

A - Occupying Darbandikhan: In spite of the difficult circumstances surrounding [us] and our strong defenses, the enemy might attack directly or indirectly in the 2nd Corps's area of operation, and may reach important girders (obstacles) to help them achieve the main objective.

B - Occupying Sayed Saideg: This is the second important objective in the 1st Corps's area of operation. Also, precautions should be taken toward Bani Banak.

C - Occupying Dukan: Despite the difficulty of occupying [Dukan], [especially after] capturing Zalwan, Sheikh Muhammad, and Kani Tou, [these towns] formed a defensive line in front of [the Persian enemy], and these obstacles may form objectives that could be targeted by the enemy in the next phase.

D - Occupying Qal'at Dizeh: This is the most likely option, and the same plan of occupying Halabja from the wings down to Singar Strait could be applied as well.

E - Occupying important obstacles in the 33rd Division's area of operation (Sarokah, Kashwan, and the group of mountain peaks to the west.)

2 - The next course of action:

In light of what has been mentioned above, the required course of action should be completed as follows:



Marked for follow-up
4/30

(1-2)
TOP SECRET AND PERSONAL



١٤٨٦ هـ / ١٩٦٥ م
 ١٤٨٦ هـ / ١٩٦٥ م
 العدد راجع / ٢٤٩
 التاريخ ٤/٧/٨٨

سنة التأسيس ١٤٨٦ هـ
 سنة التأسيس ١٤٨٦ هـ

IST.A4013.D01.D03
 ٥٠٧٧٤ / م
 ٧٤٨

2512 المجلة ناتج التعليم الدول (إبراهيم)
ناتج التعليم الكائن (إبراهيم)

المجلد / الأجزاء

المؤثر المستند تركرك يوم ٧ شباط ٨٨

١. الملاحظات العامة

من خلال استعراض نماذج المدونة في ناطق خليفكها وانصات
 عمله ومعيه ليعتبر الأهداف ذات سرقيم المعرف (مستند أو
 معرفة مقلتها) ليعرفه عن علمية تحرير المقاد الجديدة قد
 تكون انجازات عمله المصلحة عليه .

- أ. احتواء درسه في: رجم القرون لصعبة المصطلح ودماغنا
 القوية وقد يتأهم لصورة جديدة أو غير مسترة (من ناطق علمي)
 وقد يبدل ان تركيزات (عزيم) مهمة تتوصله الاكاديمية / شيب
- ب. احتواء سيرها: وهو الهدى الذي يراه في ناطق علمي
 كما يقع التحسين انماه باي بنوت

ج. احتواء دولانه: رجم مهيرة زمره بعد عمله في الوان و

- شيو كره وطاقه نور التي تشكل خطا زناجا امامه والتي
 (هذه المواقف) قد تشكل الهدى في معرفته العرف في المعرفة المصلحة
- د. احتواء مقله ذرية: وهو الذي يراه في الامثال وقد يصوب عليه
 نفسه خلفه احتواء المصلحة من الاصححة وهو لا الاصححة مستكسر
- هـ. احتواء عمارة قديمة في ناطق علمي (٢٢ سرديك والشواهد والموجز ارقام غوي)

٢. ناتج علمي
 تصور ما تم ذكره المصلا ناه ناطق علمي المطلوب للمالبي .

(١ - ٢)
 سنة التأسيس ١٤٨٦ هـ

سنة التأسيس ١٤٨٦ هـ

A - During the period ending in July, we have to prudently defend the northern region and continue the limited attacks (prod attacks) toward objectives of tactical value, utilizing our available troops.

B - Preparing in earnest to defend Qal'at Dizeh by putting the potential enemy framework ahead, the 5th Corps must consider defending the strait of Singar and Haybat Sultan, and from the wings (Nouriddine, Bashtashan, and Tirnavo) from Cham Rezan and Baliyan.

C - The 5th Corps must operate toward the saboteurs in [the] Qal'at Dizeh area of operation, and verify the identity of the National Defense Regiments and keep them away from the essential objectives by alerting the units. There must be a command center in Haybat Sultan with an organized battalion at least.

D - Reconsidering the freed units, and reorganizing, replenishing, and giving them proper training.

E - Executing Operation Anfal 4 in the Sirwan and Cham Rezan basin according to the proposed plan, which was discussed in the Directorate of Planning with the amendments made by the 1st Corps, highlighting the necessity of sending out bumpers by the 5th Corps in coordination with the 1st Corps, and then launching the Anfal operations [in the 5th Corps area of operation] according to the adopted priorities in order to eliminate all of the sites [belonging to] the saboteurs in the northern region.

F - Using the special ammunition in areas of enemy concentration whenever possible, whether by the Air Force or artillery launchers, [or] helicopters, before they undertake their operations against our troops (pre-emptive strikes). Attacks with special ammunition can also be launched against the sites of the saboteurs.

Kindly take the necessary action.

Mr. Director General

To be kindly reviewed
4/29

A copy to:

Secretariat of the General Command of the Armed Forces
The Ministry of Defense Office
Operations Department
General Directorate of Military Intelligence

Staff Lt. Gen.

Reviewed

Nizar Abdul-Kareem Faysal

4/30

Chief of Staff of the Army

أ. قعدا و لغزة هـ سهر مكون علينا انه مذموم و شكر ار من في الطبعة
 السابعة مع استمرارية العون بالجملة المردودة (ضربات لوزن) بانها
 الهرة ذات قيمة قصوية وبالمناسبة القطعات
 ب. الترتيب وكونه من المذموم من قلة وزنه مع وضع الحاء عن بعد
 المحلول اذ انما وقع فيه الاضمار في الدعاء من ضم ضمير
 وصية سلامه ومن الاضافة (فقر الونين - لثقاته ورتاقه)
 ومن آياتهم من يراه وما ليس به
 ج. مع لفظه الى ما انه عين بانها الخزين في الجمع وقلعة ذرية
 وتفسيره كسنة انوار لوزن واما وهم من لاهل لوزن
 وتسمية القطعات وانه كبريها ان عرفنا في كيفية طعامه مع
 لفظه في الونين
 د. اعادة النظر بالقطعات المردودة والعادة في التغيير ودمها
 وتفسيره في لوزن

هـ. تفيد عملة الرضال الاسم في جوفه سواء - هم ريرا
 وفتح الظة المقهه والتي فوفقه في بيوت التخليل والقبول
 التي اجريت على من قبل مع حمولة اذ اخرج مصداق
 من قبله وبالضم مع مثل او بعد ما بيانه بهلمات
 الونين في الجمع مثل وفتح الونين في المقهه
 وصولا الى القصار في ثمانية مرات لوزن في المقهه السابعة
 و- استخدام العناد الذي مع ثمرات بعدد كلامه وهو
مكن سدا را ال عوة ال كوية او الم مصبية ال لوسونية ال مبان
 حين انه يشيخ بملابته منه قطعا (مراتب اها حصة)
 وكان لوزن توجيه ضربات لعناد الذي من هذه مفردات ال لوزن

شهره التي ذمها لوزن
 ششبه الى
 امانه السر للقبالة لوزن للوزن بل
 ديوانه ووزنه في الونين
 وادبها العبادات
 كمدية لوزن بالوزن
 السب الية العام
 بربا التفتوا بالاطلاق - الونين الرن
 لوزن لوزن الونين
 لوزن الونين
 الونين الونين
 الونين الونين



Eastern Region Security Office
3rd Section/ 1st Command
No./ May 7, 1988

To/ Mr. Director of the 3rd Section
Subject/ Perusa

1- We received information from [the] Sulaymaniyah Military Intelligence Center based on their urgent and confidential letter 1103 on 4/11/1988 paper snippet no. (1), which included the following:

A- An estimated force of 2,000 saboteurs of betraying guides, [belonging to the first branch mentioned above], has arrived under the command of the criminal Masoud al-Barzani. Those who were returning to the 1st Branch from the aforementioned faction have been provided with rocket-propelled grenade launchers (RPG-7) carrying poisonous rockets (chemicals) in order to be used when attacking [the] Qara Dagh area.

B- Video tapes containing records of the Iraqi chemical attacks on the town of Halabia were spread out in the Governorate of Sulaymaniyah, and the video stores are sending these video tapes to the locals

2- We have requested through our confidential and urgent letter 6797 on 4/12/1988, from the aforementioned office the possibility of obtaining the tapes referred [to] in paragraph B mentioned above, paper clipping 2.

3- We have received a response from the office according to their confidential and urgent letter 1291 on 5/6/1988, that [stated that] they were not able to obtain the video tape, paper clipping 3.

4- Suggest approaching [the] Sulaymaniyah Military Intelligence Center. It was proposed by you to double-check the incoming information and its accuracy before forwarding it to us; especially the information provided in your aforementioned letter about the existence of a video tape inside the Governorate of Sulaymaniyah [and the] video recording stores. The Governorate of Sulaymaniyah lies in your area of operation.

To be kindly reviewed.

To be reviewed by Mr. Director when he returns.

Note that we did not report what has been received by the Directorate, and we recommend that [the] Sulaymaniyah Center keep track of the issue.

Lt. Col. May 7, 88

CPT
Abdul-Kareem Hassan Taher
Officer 1st Command/ 3rd Section
May 7, 1988



10/6/1988

From/ The Counter Hostile Activity Committee of the Governorate of Sulaymaniyah
To/ The Counter Hostile Activity Subcommittees in the Districts

Issuance no./ 1650/ Message from the North Formation Office Command/ Secretary Office, no. 2946 on 10/4/1988. Hereunder, because the period of amnesty [has] approached its end, the honorable struggling Comrade Ali Hassan al-Majid, Chief of the North Formation Office, has stated that:

- 1- All committees [should] cease receiving the returnees at 0600 on 10/9/1988
- 2- Send the returnees to the national rank as of 10/9/1988 to the North Formation Office Command/ the secretariat in coordination with the secretary of [the] Northern Affairs Committee.
- 3- The military authorities hold the responsibility of escorting the [returnees] mentioned in paragraph (2) to the secretariat.

Kindly take the necessary action and inform us [of the outcome] ... with respect.

To be reported to the Baryan District

10/6

Jaafar Abdul-Kareem al-Barazanji
Chief of the Counter Hostile Activity Committee
of the Governorate of Sulaymaniyah

A copy to /
Sulaymaniyah Branch Command of the Leading Party
Sulaymaniyah Security Directorate
Sulaymaniyah Military Intelligence Center

For the same purpose as stated above ... with respect.



258-2-D

التاريخ

برقمه سيرة ونومره

١٩٨٨/١٠/٦

من / لجنة كفاءة النطاق السادي لمحافظة السلطانية
الى / اللجان الفرعية لكفاءة النطاق السادي في الاقضية

رقم الضممي / ١٥٠٦٨٦ برتبة قيادة مكتب تنظيم الشمال / مكتب السكرتارية الرئيسة
٢٩٤٦ نسبي ١٩٨٨/١٠/٦ بايلي / ٠٧

بالنظر لقراب انشاء حد قرار المرفوع العام نسب الترخيص للتدخل على حسن النية - مسؤول مكتب
تنظيم الشمال المحترم

- ١- تنهي كافة لجان استجبال المائدة بن اعالها بالمعاد (٦٠٠) من يوم ١٩٨٨/١٠/٦
- ٢- ارسال المائدة بن الى الصف الوطني اعتبارا* من يوم ١٩٨٨/١٠/٦ الى مكتب تنظيم
العمال السكرتارية بمعد التنسيق ميديتيرر لجنة عمال.
- ٣- تولى الجهات العمكية طابع ايجال الذكوريين في القره (٢) الى السكرتار
يرجى اتخاذ مايلزم وبالاعلان مع التقدير ..

بالتعبئة والاعلان

جمعته عبد الكريم البرزنجي
رئيس لجنة كفاءة النطاق السادي
لمحافظة السلطانية

نسخه ضد الى /

- قيادة فرع السلطانية للحزب الثامن
- مديرية امين محافظة السلطانية
- مركز استخبارات محافظة السلطانية

لنشر الفرض اعلاه مع التقدير

IST A0977.030.003

[Committee/ 201/ 12/5/1988]

Counter Hostile Activity Committee of the Sulaymaniyah Governorate
No. / 1833

Date/11/14/1988

To/ All Counter Hostile Activity Subcommittees in all districts

Subject/ Halabja People

Following our memo 1745 on 10/27/1988

Kindly inform us about what has been implemented regarding the deportation of Halabja residents, who were considered for the latest amnesty [decision] to the Governorate of Erbil, as soon as possible ... please.



Jaafar Abdul-Kareem al-Barazani
Chief of the Counter Hostile Activity Committee
of the Sulaymaniyah Governorate

Secretary of the Committee

to be written [to the following:]

- 1- The representative of the Security Committee for the District of the Center of the Party
- 2- The representative of the Security Committee for the District of the Center of the Security Directorate of Sulaymaniyah

Kindly respond to what has been mentioned in the above memo so that we can answer it knowing that we have already addressed them both.

12/5



بسم الله الرحمن الرحيم

لجنة مكافحة النشاط المعادي
لجانة الطليانية

العدد / ١٨٢٢

التاريخ ١٤ / ١١ / ١٩٦٨ الى / لجنة اللجان الفرعية لمكافحة النشاط المعادي في الاقضية كافة
الموضوع: اهالي حلبه

الطاقة بطلانها ١٧٤٥ نسبي ١٠ / ٢٢ / ١٩٦٨

يرجى اغناضا تام تنفيذها بشأن تحويل اهالي حلبه الشوليين بالمسرح
العام الاخير الي محافظة اربيل بالسرعة الممكنة ٠٠ ردا

جعفر محمد الكرم الموسوي
رئيس لجنة مكافحة النشاط المعادي
لجانة الطليانية

تفويض
مستقبل طليم

2517-Z-F

١١ حتى الغيب لويته لونها بمرکز في الحزب
١٤ ص ٢ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١

ترجمو الوصايا عليه ما جاء في كتابه الغيب
اعلموا ليس لنا اجابتهما عما اثنانا نحننا
س نفا
(١٤١٥)

IST.A0077.030.007

112493/12/12

The Kurds Describe the Massacre of Iraq's Gas Attack

Harvey Morris
Middle East Affairs Editor

The Independent
11/27/1988

A documentary filmmaker has returned from his secret visit to the Iraqi region of Kurdistan with eyewitness reports of the massacre that claimed the lives of thousands of Kurds, when air strikes with chemical weapons were launched against an isolated gorge located in the north of Iraq. He also returned loaded with samples of contaminated soil [that] seemed to constitute evidence for [the] mustard gas used by the Iraqi forces during their attack last summer.

Owen Roberts has conducted interviews with the survivors of the attacks [that took place] last August 28 in the gorge of Passay, located twenty miles south of the Turkish borders and to the north of the Iraqi city of Amadiya. The eyewitnesses are young Kurdish rebels from the "peshmerga" who were on patrol in the mountains overlooking the narrow gorge when six to eight Iraqi air jets—"Sukhoi" models—bombed several thousands of Kurds—mostly women and children—who were in the valleys.

A nineteen-year-old boy from the peshmerga and originally from the Iraqi city of Dohuk, described the scene to Roberts. "The airplanes were the normal warfare aircrafts," [he said.] "The bombing had [already] started, and the first thing I noticed was the smell, a polythene-like smell, or burnt plastic, or a sponge. Then a yellowish smoke appeared. Five to ten minutes later, I noticed that people started falling... First they were covering their eyes with their hands and they were shaking irregularly and screaming very loudly. After five to ten minutes, they fell onto the ground and started cramping; [the] trembling affected their bodies, then [they] stopped moving. The air strike continued for one hour."

*Continues in 2519



الأفراد يصفون مذبحة الهجوم العراقي بالقواران

الإنديبنديانس

حازي موريس

1988/11/21

محرر شؤون الشرق الأوسط

عاد أحد منتجي الأعلام الصحفية من زيارة حربية قام بها إلى القبع كوفت بستان
العراقي ، وصفه تقارير عبود صيان للمحطة التي راح فحيتها منذ أول من الأكتوبر
متدما شنت غارات حربية بالأسلحة الكيميائية على سر قبل معزول بلغ في ضالسي
العراق . كما عاد محملاً بعينات من التربة الملوثة يبدو أنها تشكل دليلاً لاستخدام
القوات العراقية غاز الفردل أثناء هجومهم في الصيف الماضي .

ولد اجري جون روبرتس لفاو :تد مع من بقوا على قيد الحياة عقب هجوم ٢٨ آب
الماضي على المنصر الخيل لساناي الواقع على بعد ٢٠ ميلاً جنوبي الحدود التركية
وقدالي مدينة اماديه العراقية . وشهود المبرون هم من شباب المنتمدين الاكبراد
" الساشيرغا " الذين كانوا في دورية في الجبال المحظلة على المنصر الخيل عندما
قامت ما بين ست الى ثمانين طائرات عراقية نفاثة من طراز " سوفوز " بجمع مسدة
آلاف من الاكرات - اطفالهم من النما والاطفال - من كانوا في الاوتيسه .

وفي تقرير لغتي من الساتيرجا يأتي من مدينة داهوك العراقية ويذبح من المعمرين
١٩ عاماً ، وصفه المنظر لروبرتس : " لقد كانت الطائرات من الطائرات العربية
الاعتيادية . وقد تم دفعها للقنابل . واول ما احس به كان الرائحة " التي كانت
اشبه برائحة مادة السولستين اللانتيك المحروق او الالنج . بعدها ظهر دهبان
مشائل للاعترار . وبعد خمس الى ستر دقائق لاحظت ان الناس بدأوا في التفرغ . وقد
كانوا يظنون انهم في البداية سألهم ، ويرتدون بغير انصاف ثم يخلصون
مرغبات بأعلى صوت لهم . وبعد خمس الى ستر دقائق يظنون على الارض وينتسبهم
السنج . والرغبة تصب كل مميم ويدها يتولفوا عن الحركة . وقد انصبت
الغص الحوي ليدد ساهه واحسده " .

EST.A3000.001.204

Muhammad added that the peshmerga went down to the narrow gorge four to five hours later, "and there were 3,000 dead bodies and thousands of animals—all of them dead. A slight layer [of film] covered the eyes of the dead bodies, a bad-smelling secretion came from their mouths and noses, and their skin was peeling off and bubbling. And [those] who remained alive were screaming and whining. There were also some kids crying...they were awfully deformed." Another eyewitness, seventeen-year-old Fareez Taha, said, "We waited for nightfall. We had binoculars, and I saw the soldiers with their gas masks [on]. Thousands of them were entering the narrow gorge wearing [surgical] masks and gloves. From my hideout, I watched them drag bodies, stack [them], [and] then burn them. I saw more than a hundred fires."

Roberts has a lot of experience with journalism in Kurdistan. He said, "I do not harbor any doubt that the attack occurred." [He added that] if the attack reports were accurate, they represent the most destructive, extreme usage of chemical weapons carried out by Iraq, killing at least 5,000 Kurds in the city of Halabja, which fell under Iranian occupation last March, when the Gulf War was about to end. Iraq repeatedly denied the use of chemical weapons against the Kurdish people during this summer's campaign against the Peshmerga.

The Kurdish villagers escorted Roberts to another part of Iraq's Kurdistan [that] also experienced an Iraqi attack. He saw what is believed to be the remains of a chemical bomb, and he wore a protective suit and a gas mask. He also transferred some dirt and rock samples.

He said that since then, lab tests in Britain revealed two samples that contained 1,4-dithiane, which is a chemical material [that] emanates from mustard gas when it is exposed to high temperatures. Channel 4 will air a documentary film called "Storms of Death" tomorrow on Wednesday evening. Roberts also said that [the] burnt plastic smell corresponded with the reports of using nerve gas, as the blackened skin of some of the dead may indicate the use of a test run on some type of synthetic nerve gas.



وقال محمد ان الباشميرجا هبطوا الى الصخر الخيل عقب مني ما بين اربع الى خمس ساعات * وكان هناك ٢٠٠٠ حنة وآلاف من الحيوانات - كلهم موتى * وقد كنت طرفة عيني على أمين الموتى كما طير الافراز كريمة من الواهم وأنهم * وقد كان خلد هضم ينقش ويقلق بالفقاعات * ومن بقى منهم على قيد الحياة كان يعرج وينتحبس * وكان ايضا بعض الاطفال يبكون .. وكانوا مقرهين بلهامة * . وقد رعد شاهد شائبي بدهن فريظه * البائع سبعة مفر ماما وقال : * لقد انتظرتنا حروب الليل * كان لدينا منظار شائبي العينين وقد شاهدت الجنود وهم كمامات للقوية مسس الفازات * وقد كان الآلاف منهم يرددون النمر الضيق * كانوا صعبا يهزون كمامة وكفوف * وقد شاهدتهم من مضي * وهم يهزون الجثث ويكومونها ثم يتخلون فيها النار * وقد شاهدت اكثر من مائة حريق * .

ولروبيرتس خبرا عظيمة طويلة في كردستان وقد قال : " ٢ براوفني اي شك من وقوع الهجوم " . واذ كانت تكاير الهجوم دقيقة * فهي تمثل انه استخدام للانجاس الكيميائية تدبيراً تقوم به العراق * فقد قتل ما لا يقل من خمسة الاف كروي قسبي مدينة حلبجا التي كانت تقع تحت الاحتلال الابرائي في شهر آذار الماضي . عندئذ
أوثقت حرب الخليج على الانتهاج " . وقد كبر العراق نليه استخدام اطنبا كيميائية
قد سكان من الاكراد اثناء حملة هذا الجهد ضد الباشميرجاس .

وقد اصطب القليلين الاكراد روبرتس الي مكان آخر من كردستان العراقية شهيد ايضا فعلموا عراقيا * حيث شاهد ما يعتقد انه بطايا قنبلة كيميائية * وكان يرتدي بذلة واقية وقناع واقي من الغازات وقام بتفقد بعض الاثرية وعينات من الصخر * .

وقال انه كفت تحاليل المعامل في بريطانيا * منذ ذلك الحين * عن احدثوا * فبينت على ١٤ من مادة ديهاميان وهو مادة كيميائية شديدة سامة يتعثر نسيان الفرد لدرجات مرتفعة من الحرارة * وسوف تقدم القنات الرابطة ست الفيلسوم التسخيبي الذي يطلق عليهم اسم " مواضع الموت " . وذلك ساء * عد اوريا * . وقد قال روبرتس ان راحة البلاستيك المحروق متكاثنة مع شواهد استخدام مسس الانعاب * كما ان اسوداد جلدي لدى بعض الموتى قد يشير الى استخدام تحريسي لبعض انواع غاز الانعاب الراسف .

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

Republic of Iraq

Ministry of Interior

Governorate of Sulaymaniyah

Directorate of Internal Affairs

No. / 523/893

Date/ 22/ Thu al-Qi'da/1409 Hijri

June/25/1989

To/ Governorate of Erbil/Directorate of Internal Affairs

Subject/ Family transfers

Along with our memo, we are sending the families whose names are included in the enclosed list, which starts with no. 03, Mahmoud Ridha Bakr, and ends with no. 96, Wahab Fattah Qurban, [together] with their household furniture. Kindly receive them and take the necessary action concerning them, and inform us of the outcome... [With] respect.



Muhammad Ameen Abbo

Deputy Governor of Sulaymaniyah

6/1989

3 copy to//

Arab Socialist Ba'ath Party, Sulaymaniyah Branch Command

Directorate of Sulaymaniyah Security

Directorate of Sulaymaniyah Police

To be kindly informed with respect.

Ayaziyah of the District of the Center of Sulaymaniyah/ Your memo 3596 on 6/22/1989. Kindly take the necessary action.

The mentioned names ()





١٤١

Handwritten notes and stamps in the top right corner.

باسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية العربية السورية

وزارة الداخلية
محافظة حلب
مديرية العفرين الداخلية
العدد / ٤٢ / ٨٦٢
تاريخ التقدم / ١٤٠٦ هـ
التاريخ
١٤٨٦ / ١٢

الى / محافظة اربيل / مديرية العفرين الداخلية
م / نقى هاشم

تمس بحسبه كائنا غذا المرطبات الحارمه اسانوم في القافه المرتقه لها واثن تباد
التبليغ ١٤٠٦ بمود رقا بكر وشبهه بالسلس ٠٩٦ هـ وهاك فتاح قهراني من اثارهم اليشيه
واجين استعمالهم ونطاق بالمرطبه هـ هـ واهضا التجهيز مع القدير

محمد امين
وهي محافظة حلب
١٤٨٦ / ١٢

١٢
١٤٠٦
١٤٠٦

نصفه شمال

محافظة حلب
مديرية العفرين الداخلية
العدد / ٤٢ / ٨٦٢
تاريخ التقدم / ١٤٠٦ هـ
التاريخ
١٤٨٦ / ١٢

Box
5
Doc
38

١٤٠٦
١٤٠٦

٤١٩٦
١٤٠٩

A List of Names of Hayaba Residents

No	Triples Name	Address	No.	Triples Name	Address
1	Mahmout Rodha Baker	Karza Waht	2	Majd Mohammed Abdullah	Sheikh Mahadin
3	Hamed Abdul-Hamid Abdul-Qader	Cherbaht	4	Abdul-Hamid Abdul-Qader Karim	Cherbaht
5	Fatah Ahmed Mohammed	Cherbaht	6	Ali Hama Karim Osman	Eshaba Sp
7	Hassen Mohammed Hussein	Eshaba Sol	8	Karim Hama Karim	Eshaba Sp
9	Mahdi Hama Raouf Abdul-Aziz	Karza	10	Fa'ez Bajj Karim	Karza Waht
11	Bajj Karim Aziz	Karza	12	Amr Sa'id Khalid	Karza Waht
13	Fanous Ahmed Mohammed	Cherbaht	14	Mahdi Ahmed Mohammed Aziz	Cherbaht
15	Hama Sa'id Abdullah Rahman	Bakbari	16	Raouf Ali Sharif	Srahaqam
17	Tawfiq Abdul-Qader Aziz	Azadi	18	Sattar Mohammed Araf	Bakbari
19	Hasan Mahmouf Abdul-Karim	Bakbari	20	Hama Raouf Mohammed Faraj	Bakbari
21	Amr Aaji Weewesat	Zarika	22	Khalid Azad Qader	Khadat
23	Amed Mahmoud Alsha	Karza Waht	24	Hama Saleh Ahmad Baawel	Srahaqam
25	Bersheik Faraj Qader	Srahaqam	26	Hama Gharib Hama Ali	Karza Waht
27	Ahmed Hama Karim Qurbani	Dour al-Aman	28	Edris Karim Hama Sa'iq	Dour al-Aman
29	Mohammed Abdurrahman Hussein	Dour al-Aman	30	Taher Hama Gharib Hama Ali	Srahaqam
31	Wahed Hama Karim	Karza Waht	32	Majd Hama Gharib	Karza Waht
33	Ta'at Tawfik	Karza Waht	34	Jamal Abdullah Abdul-Karim	Cherbaht
35	Saleh Mohammed Saleh	Karza Waht	36	Bahya Rashid Abdullah	Eshan
37	Hakays Mohammed Saleh	Karza Waht	38	Ali Mohammed Sabhan	Karza Waht
30	Hassan Hussein Karim	Karza Waht	40	Omar Hama Murid Hassan	Karza Waht
41	Sa'id Ahmed Mahmoud	Karza Waht	42	Salahuddin Hama Amr Qader	Dargazin
43	Aziz Mahmoud Hama	Srahaqam	44	Mahmoud Hama Sayed	Srahaqam
45	Dars Fa'ek Mustafa	Karza Waht	46	Kamel Mohammed Hussein	Dour al-Aman
47	Aamr Abdullah Karim	Dour al-Aman	48	Hama Hussein Fatahallaq Mohammad	Sarchenar
49	Amr Saleh Abdurrahman	Karza Waht	50	Khader Sulayman Qader	Karza Waht
51	Hama Rashid Abdurrahman Mahmoud	Karza	52	Othman Ahmed Ali	Sarchenar
53	Ebrahim Mustafa Saleh	Zarika	54	Shamam Babe Mahmoud	Zarika
55	Ayed Mustafa Saleh	Zarika	56	Fateh Mahmoud Hussein	Zarika
57	Amraddin Othman Babe	Zarika	58	Mahmoud Abdullah Mahmoud	Zarika
59	HamaShan Ahmed Mohammed	Zarika	60	Aziz Merad Aziz	Kanekkan



Omer Hamakhan Alibhan	Karaza Washk	62	Darwan Kalhusro Fatah	Malkandi
Nasreddin Najem Mohammed Aneke	Karaza Washk	64	Shamam Mohammed Hama Karim	Srashaqana
Raouf Fatah Farsi	Karaza Washk	66	Ketan Mohammed Hama Rahim	Zarakta
Amin Mahmoud Kader	Sheikh Muhiddin	68	Esmail Mohammed Rahman	Sheikh Muhiddin
Hama Faraj Ahmed	Brsnan	70	Kamel Mahmoud Farhad	Sheikh Muhiddin
Abdulrah Hama Sa'Id Qader	Sheikh Muhiddin	72	Jail Dost Hakim	Karaza Washk
Abdul-Majid Hussein Wayes	N/A	74	????????????????	????????
Haldin Hassan Qader	N/A	76	Hasan Kader AbuBakar	N/A
Amin Mohammed Mahmoud	N/A	78	Rasoul Wali ??????	N/A
???? Saleh Qals	N/A	80	????????????????	N/A
Ayad Ahmed Karim Wali	N/A	82	Majid Abdulrah Hama Wayes	N/A
Jamil Rashid Muhammed	N/A	84	Hama Ali Ahmed Abdul-Rahman	N/A
Hama Rashid Ali	N/A	86	Aziz Abdullah Hama Wayes	N/A
Ahmed Aziz Abdullah	N/A	88	????????????????	N/A



Republic of Iraq

Ministry of Interior

Sulaymaniyah Governorate

Directorate of Internal Affairs

No /23 (...)/898

Date 23 Thi al-Qe'da 1409 Hijri

June 28, 1989

To / The Arbil Governorate/ Directorate of Internal Affairs

Subject / Laissez-Passer

Along with this memo, we send the families listed in the attached document that starts with the sequence (no. 1 Uthman Haji Ali and ends with no. 73 Nidham Abdullah Mustafa), with their household furniture, who are from the people of our governorate - the cancelled District of Halabja, [for you] to house them in your governorate (the Barhoshter Complex). Kindly receive them, take the necessary action, and inform us of the outcome ... with respect.



Muhammad Amin Abbo

Acting Governor of Sulaymaniyah

/6/1989

A copy to/

- The Sulaymaniyah Branch Command of the Arab Socialist Ba'ath party
 - The Sulaymaniyah Security Directorate
 - The Sulaymaniyah Police Directorate
 - The Mayorality of the Sulaymaniyah Central District/ Your memo 3693 on 6/26/1989. Kindly take the necessary action.
- The aforementioned ()

Kindly review the information. With respect.



J/ 6/26



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين



بسم الله الرحمن الرحيم

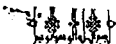
((A List of Names of Halabja Residents))

No.	Title Name	No.	Title Name
1	Umaran Hay Ali	2	Abdu-Qader Hay Ali
3	Fayz Muhammad Amin	4	Sorah Fatah Qurban
5	Harun Miftah Abdouah	6	Haris Saleh Abdu-Qader Muhammad
7	Saah Muhammad Mustafa	8	Rafiq Ali Ahmad
9	Jamal Habib Muhammad	10	Haris Raafiq Mustafa
11	Husaini Haris Rafiq	12	Fayz Haris Aram Faraj
13	Razan Muhammad Karim	14	Husain Ahmad Karim
15	Qasbi Taufiq Baran	16	Jamal Zouhri Abdouah
17	Fahim Abdu-Rahman Mustafa	18	Younis Abdu-Rahman Mustafa
19	Omar Haris Amir Karim	20	Salim Qasbi Faraj
21	Mira Abdouah Ahmad	22	Ahmed Qasbi Faraj
23	Omar Asad Muhammad	24	Rhuan Haris Abdouah
25	Taufiq Faraj Amin	26	Salim Ali Ahmad
27	Muhammad Muhammad Haris Amin	28	Yasir Ali Haris Amir
29	Rashed Muhammad Haris Amin	30	Fayaz Faraj Haris Sharif
31	Umaran Ali Haris Amin	32	Yasir Muhammad Muhammad
33	Umaran Habib Muhammad	34	Izzat Ruslan Hakim
35	Abdullah Haris Murad RashedFaraj	36	Umar Faraj Miftah
37	Haris Abdouah Muhammad Wajyan	38	Tamir Abdouah Asad
39	Saleh Muhammad Ali	40	Karim Muhammad Saleh Muhammad
41	Omar Ahmad Qasbi	42	Izzat Muhammad Saleh
43	Saleh Ahmad Muhammad	44	Umaran Rashed Fatah
45	Saleh Ahmad Muhammad	46	Karim Muhammad Amin
47	Haris Rafiq Rahwan Muhammad	48	Ahmed Rashed Haris Amin
49	Muhammad Kuba Khan	50	Hassan Kuba Khan
51	Ali Ahmad Haris Amin	52	Ali Ahmad Ali
53	Umaran Amir Saleh	54	Muhammad Haris Sulaiman
55	Fayaz Shurabshin	56	Ali Abdouah Karim
57	Rashed Ulfah Umaran	58	Ahmed Muhammad Karim
59	Taufiq Abdouah Karim	60	Haris Amin Ulfah
61	Muhammad Ulfah Umaran	62	Qasbi Muhammad Farah



- | | | | |
|----|-----------------------------|----|---------------------------------|
| 63 | Husein Mir Ahmed | 64 | Najem Hama Sa'ed Issa |
| 65 | Muhammad Amin Rahim | 66 | Mahmoud Muhammad Ahmed |
| 67 | Dawoud Mahmoud Muhammad | 68 | Uthman Abdullah Muhammad |
| 69 | Serbizat Hussein Hassan | 70 | Yar Ahmed Mustafa Kharskaram |
| 71 | Muhammed Mustafa Kharskaram | 72 | Muhammad Abdul-Gader Hama Salet |
| 73 | Majham Abdullah Mustafa | | |





472-7
A

دولة فلسطين
السلطة الوطنية



التكريم
مديرية الأمن السليمانية
مديرية ابن السليمانية

العدد / ر / ١٢ / ١٩٨٩

التاريخ / ٨ / ١٩٨٩ م

٨٧ / محرم / ١٤١٠ هـ

سري /

إلى : لجنة مكافحة الفساد - المعادون لمحاكمة السليمانية

م : معلومات

طما ملهني :-

قامت دائرة صحة بحلوة السليمانية بإعادة تعيين عدد من
المرشحين إلى وظائفهم من عوائل جنهجه مستنديا إلى الأمر
التفقيذ الصادر من قبل رئاسة المجلس التنفيذي لولاية
كردستان المرقم بر / ١٢٠٢ في ١٤٠٦ / ٦ / ٢٦ خاتما

لتعليمات مكتب تنظيم الزبائن بحيث ان عوائل جنهجه
لا يعادون إلى وظائفهم إلا بعد مرور سبعة أشهر
بالتام والاعتماد على كلفت تمام تعليمات برادره بنسبة

من الخصوم من التقدم

مدير امن بحلوة السليمانية

١٤٠٦ / ٨ / ١٧

جاسم / ٢ / ١٧ / ٨

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

(SR93/27/6)

Republic of Iraq

Counter Hostile Activity Committee
of the Sulaymaniyah Governorate

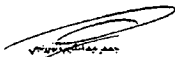
No / 1048
Date / 23/Muharram/ 1409 Hijri
8/24/1999

To/ The Security Directorate of Sulaymaniyah
Subject/ Information

Your memo numbered/ 19311 on 8/18/1999:

Be advised that an order has been issued by higher levels (of government) to return Haiba innhabitants to their employment positions ... and the employees of the Sulaymaniyah Health Department were also reinstated according to the Esteemed Presidential Office memo numbered 23719, on 6/22/1999.
[Please] kindly review with respect...

The Establishments



Jaafar Abdul-Kareem al-Barazani
Chief of the Counter Hostile Activity Committee
of the Sulaymaniyah Governorate
8/24/1999

The Esteemed Mr. Director

[Please] kindly review with respect.



Security Lieutenant
Facilities Officer
8/18/1999

Check if those mentioned above are among the Haiba
residents who were considered for displacement.

مجلة مكافحة النشاط المخادبي
لمحافظة السليمانية

العدد / ١٠٢٨
التاريخ / ١٤٩ / ١٣٨ / ١٤٤٩ هـ
١٦٨٨٩ / ٨ / ١٤٤٩ م

الر / مدينة امن محافظة السليمانية
الجنس / حلو - مرات

تاريخ التسجيل / ١٤٣١٣ / ١٨ / ١٤٨٩

يرجى العلم بان عدد ترقية من الجهات العليا بالمادة ٤٤ عالمي حلجته
التي وظائفه ٥٥٠٠ بان منتمين دائرة صحة محافظة السليمانية تم اطاقته
حسب كتاب ديوان الرضاة العرفي الرقم ٢٣٧١٩ تسي ١٤٢٢ / ٦ / ١٤٨٩ للتفضل
بالاطلاع ٥٥٠٠ مع التقدير

محمد عبد الكريم المرندي
رئيس لجنة مكافحة النشاط المخادبي
لمحافظة السليمانية
١٤٨٩ / ٨ / ٤٤

التسليم

السيد المير المير

لمنتخب بالوظائف مع التسليم

الالتصاف
الملك من امان
الملك من امان
الملك من امان
الملك من امان
الملك من امان

محمد المير
١٤٨٨ / ٨ / ٤٤

472-7

C

A copy of the memo from the President of the Executive Council of the Kurdistan Region / Mobilization #3725 on 3 Rab' al-Thani 1410 Hijri, document with 11/7/1989.

The presidential office was approached according to our memo numbered 1530 on 7/25/1989, about the possibility of reassigning those who have been considered in the Revolution Command Council's two decrees, numbered 736 and 737 in 1982, and to return them to their previous positions and resume payments for those that have had their payments suspended, beginning from the date of their joining military service. The office responded to it in its memo numbered 32543 on 11/30/1989, with the proposal of their return and the resuming of their payments, kindly review [the memo], and send their request to us and further report. With respect.

Acting Chief of the Executive Council
Hussein Rashied Muhammad
Director of the General Office

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful
Republic of Iraq

Governorate of Sulaymaniyah
Local Government
Directorate of Personnel and Financial Affairs
(Personnel)

No. 6/2/1989
Date: 11/23/1989
3/3 Rabee' al-Thani 1410 Hijri

To/ The heads of All Departments

Subject/ Returning the discharged back to employment

Below is a copy of a memo [from] the president of the Executive Council of the Kurdistan Region/ Directorate of the General Office/ Mobilization No. 3725, on 3 Rabee' al-Thani/ 1410 Hijri, document with 11/7/1989, for your review and [to] implement what is stated.

Chief/ Homad Mawlood
Sulaymaniyah Governor
11/7/1989

A copy to:

Personnel

Aj - General 11/22

11

صورة كتاب رئاسة المجلس التنفيذي لشركة كردستان / التعميم ١٢٢٠٥ في ١٦ / صبح الثاني / ١٤١٠ هـ
الواقف ١١٨٩ / ١١ / ٢٧

2523

تم مطبعة لديران انرياسه بموجب كتابنا في العدد ١١٣٠ في ٢٦ / ٧ / ١٩٨٦ حول مدى
جواز أداء الموظفين بقراري مجلس قيادة الثورة البرلماني ٧٣٦ و ٧٣٧ لسنة / ١٩٨٨ السي
و طاقهم السابقة و اطلاق صرف للذين تم ايضا احصاء وظائفهم واجازا من تاريخ الختامهم
بالخدمة المسكوبة واجازا بتكليفه ٣٨٣٤ في ٣٠ / ١٠ / ١٩٨٦ بعدم حصول الواجب على
اطرافهم و اطلاق صرف وظائفهم للتدخل بالاطلاع وعدم رفع طلباتهم اليها لعين اعماركم من قبلنا
مع التذمير

د. رئيس المجلس التنفيذي

حسين مهدي محمد

مدير الديوان العام

بسم الله الرحمن الرحيم
التعميم رقم

العدد ٦٨٨٧ / ١١ / ١٦

محافظة السليمانية

المركز المحلي

مديرية الايراد والمؤون المالية

(الايراد)

التاريخ ١١ / ١١ / ١٩٨٦

٢٠ / صبح الثاني / ١٤١٠ هـ

الى / رؤساء الدوائر كافة /

م / اعادة التصديق الى الرشيدية

اعلا وصورة كتاب رئاسة المجلس التنفيذي لمنطقة كردستان / مديرية الديوان العام / التعميم
١٢٢٠٥ في ١٦ / صبح الثاني / ١٤١٠ هـ الواقف ١١٨٩ / ١١ / ٢٧ للاطلاع وتعليق ما ورد فيه

٤٧٢٥
B

لاكل حد مونسود
محافظة السليمانية

١١٨٩ / ١١ /

نسخة منه للسياسي :-

الاستعداد

ملي - كمال / ١١ / ٢١

NET ADDRESS 048.003

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

(Our martyrs will remain the noblest ones.)
 Presidency of the Republic

Please refer to the full number



The Secretary
 General Directorate of Military Intelligence

Number/ M11HQ/235350
 Date/ 7 / Jumada / 1410 Hijri
 Coincident with December 6, 1989

SECRET

To/ The Second Adjutancy
 Subject/ Articles

Enclosed are three articles translated by the Military Intelligence School for Officers from the German magazine called *Stern*.

To be kindly reviewed.

Attachments:

(3) articles

Staff Brigadier General
 First Deputy
 December 5, 1989

Q4/12/7

A copy to:

2nd Section: Enclosed are (3) translated articles from the source mentioned above - To be kindly reviewed.

12th Section: Enclosed is the translated article from the source mentioned above - To be kindly reviewed.

December 9

Appendices:

The bulletins' summary
 For Mr. Deputy to review

(1-1)
SECRET





Ministry of the Republic
The Secretary
General Director of Military Intelligence
Doc. Adjutant

Tel Mr. Director of the section
Special Armies

1. The secret order of the 1st Academy of our revolution No. 233350 on December 11, 1983 with 124 articles approved and established by the Military Intelligence School for Officers from the General Intelligence Service, which contained the following:

A. The first article carries the title "The Nuclear Weapons of the Young Army" which included the following paragraphs:

1. Iraq attacked our Holy City with poisonous gas
2. USS intelligence confirmed the fact of use of the city of Halabja by means of evidence of the chemical contamination between the Iraq Kurds;
3. The Turkish governments confirm [it] that the Kurds who escaped to their side [of the border] did not suffer any harm from the chemical attack.
4. A review of the Western companies that helped Iraq with the production of the poisonous gas
5. A technical review of the use of chemical weapons around the world

B. The second article carries the title "Iran East-Western Arms Race" (17 articles):

1. A review about the global arms race between the Syrian, Arab, al-Kassab, the mass media of the terrorist organization "Hizb"
2. The aforementioned article contains illegal arms dealing with drug dealing in addition to the terrorist activities
3. The aforementioned article contains of smuggling weapons from Iran
4. The relationship between Abu al-Accas chief of the military wing of the Palestine Liberation Organization with the aforementioned terrorist "Hizb" al-Kassab.



5. The relationship between Monzer al-Kassar and the chief of [the] Syrian Intelligence Agency.
6. The aforementioned person's relationship with France and Iran during the month of January 1987, and his mediation [resulting] in the release of the French hostages in Beirut.

(1-3)





C. The third article carries the title, "West German Companies Helped in the Construction of Chemical Facilities."

1. The investigations of the Criminal Institute for Customs, which belongs to the German city of Cologne, about the persistence of the West German companies in producing poisonous gas and providing it to Iraq.
2. Penalizing ten of the West German companies after evidence proved their involvement in supplying Iraq with raw materials to produce the poisonous gas.
3. [The] CIA's information about the existence of four production lines in [the] Maqad factory in the city of Samarra.
4. A review of the names of the West German companies that supplied Iraq with chemical substances.

2 - Concerning what was mentioned above, I suggest:

- 1. be sent to A - Sending a copy of the article mentioned above in paragraph (B) of section (1) to the Intelligence Service to highlight this information in their records about the Syrian, (Monzer al-Kassar).
- 2. be sent to B - Sending a copy of the article mentioned above in paragraph (C) of section (1) to the Military Industrialization Facilities Security and Protection Office to highlight this information in their records.

13/1/11

(2-3)



ATE

Der Spiegel Magazine - 39

September 26, 1988

The West was panicked about the Iraqi chemical attack against the Kurds, while the Americans and the Soviets were unable to reach an agreement on preventing the use of chemical weapons that are used when poor countries run out of missiles. The spread of chemical weapons continues.

A villager warned [the] people in the town of Halabja about Iraqi aircrafts that drop deadly chemicals. This warning came at an earlier time.

A squad of Iraqi aircrafts bombed the town of Halabja with poisonous gas, [and] that resulted in [the] disappearance of people [hiding] in their their homes and caves, [who] feared the shrapnel and debris from the bombing, which was marked as unmerciful. The explosions did not leave serious damage because most of the bombs were thrown outside [the borders] of the town and on the slopes of the mountains. There, the air was saturated with mercury gas and nerve gas, [and] flowed into the town, where the residents panicked [and went] to their hideouts, and found themselves with severe burns, coughs and nerve spasms. Most of them did not prepare themselves for the escape because the chemical strike did not make any noise; that's why it caused the death of [so] many Kurds. Whoever managed to dreadfully escape ended up dead. The refugees have confirmed last week that the Kurds in Iraq are suffering from vengeful campaigns and bombings, and [are] being victimized by the Arabic ruler in Baghdad. Tens of thousands of Kurds have survived and fled to Turkey, the country neighboring Iraq.

Iraq used chemical weapons during its war with Iran, which lasted eight years, and also against the Kurds, who live in northern Iraq, [in the] town of Halabja, a town that was occupied by the enemy in March; however, Iraq has denied using chemical weapons.

U.S. Intelligence confirmed the brutal crime with evidence by picking up the wireless communication between the Iraqi pilots.

Turks allege that the Kurdish refugees, who reached an approximate number of 100,000, did not suffer any harm. This allegation cannot be believed because impartial doctors have found people affected by the chemical strike, and Turkish doctors have acknowledged diagnosing the gas, but they were under pressure from their government to not give [away] any information [about it], and they were limited to only feeding the victims because Ankara didn't want to harm its relations with Iraq. In order to do that, the wounded were hidden in military hospitals.

The Western countries protested the condemnation matter, while [the] USA threatened to impose economic sanctions against Iraq; whereas the International condemnation on the usage of the chemical weapons became a "hypocrisy," and while the Iraqi army struck the Kurds with chemical weapons, they deported the Kurds who survived from that chemical attack. Forty countries around the world, including the leading countries, must recognize the expansion of their chemical weaponry. Those were the same countries that made [the] decisions in the Geneva Conference, where producing, storing, or using chemical weapons was banned. And we notice that the Soviet Union refrains from admitting [to] possessing chemical weapons, although [they] came afterward to protest America's demand to conduct an intensive inspection on the chemical plants by sending inspectors from forty-four countries to review the arsenals of the Soviet Union. The American demand was refused by the Soviets.

At the end of August, the American president, Ronald Reagan, approached the head of the NATO Disarmament [program]: "[The] United States of America considers it hopeless to complete the treaty without the inspection on the manufacturing of chemical weapons."

[The] U.S. chemical industry opposed the strict inspections because it fears industrial espionage by the Soviet Union. [The] American chemical weapons brokers' discomfort was increased by the Iraqi chemical warfare administration, because Iraq could easily obtain raw materials and production facilities for chemical substances from the global chemical market; therefore, doubts about conducting inspections on the manufacturing of chemical weapons were increased when the Belgian company (Petroleum Company) sold 500 tons of Alkylaldehyde, which contains mercury gas, to Iraq.

When mixed with hydrochloric acid, which is the main component of the Iraqi arsenal of poisonous gases...

The U.S. Customs [Service] has confiscated seventy-four barrels containing potassium chloride, which [was] found on [a] plane [at] New York's [John F.] Kennedy Airport at the last minute. The name of the claimant for this material is [the country of] Iraq. It is the main chemical material for the toxic substance sarin, and every five grams of it [can] fatally poison a cubic meter of air.

According to information coming from the United States of America, the European producers, including Germany, have helped Iraq with facilities to produce nerve gas, insecticides, and sarin.

[The] prosecutor general of the Federal Republic of Germany has stated that thirteen German companies producing chemicals deal with the Middle East. Chemicals are used in two fields; first, in agriculture, and second, in producing chemicals that are essential, raw materials for many chemical industries.

[The] Stockholm [International] Peace Institute has produced statistics [claiming] that the number of participating countries in the Chemical Weapons Convention totals thirty-seven countries.

U.S. intelligence has information saying [that] it is not only Iraq and Iran that possess chemical weapons, but also Israel, Egypt, Syria, Libya, North Korea, South Korea, and Taiwan.

The methods of chemical industry production are complicated due to the possibility of producing toxic materials in civilian facilities.

There is a saying from one of the chemical weapons experts [that goes], "There is no difference between the death of insects and the death of human beings."

Whether [it is for the] primary or secondary [purposes], the modern chemical industry's production is deadly, because both [types of] production can be used [to create] chemical weapons.

The U.S. envoy to Geneva has protested and said, "How can someone inspect for toxins when a [mere] gram of them could contaminate [the] water supply of a large city?"

Industrial sediments are hazardous and debilitating because their final storage creates immense problems for the world. If a ship is loaded with toxic waste, it can no longer be used for shipping goods.

On April 22, 1915, [the] valves on 500 bottles of chlorine gas opened in front of the Belgian port of Ypres, [and] caused the deaths of 5,000 French soldiers, and twice as many were wounded after the wind redirected the gas westward. What [scope of casualty] can a gas attack cause? The number of victims dead from the poisonous gas [used] in World War I was [a total of] 90,000.

[The] Geneva Convention prohibits the use of any means of mass destruction, either in war, internal disputes, or in colonies where conflicts occur.

Iraq was not the first country to violate the sanctity of the treaty; the Spaniards hit the Moroccans with chemical substances in 1915, [and] Japan also hit Mongolia. The Italians, led by Mussolini, struck the Ethiopians with chemical weapons. After World War II, chemical weapons were not dispensed [entirely], as they were used in Vietnam, Yemen, Angola, Ethiopia, Afghanistan, and Cambodia. The use of chemical weapons is still continuing, and wherever there is resistance, there is evidence to prove that.

Many types of lethal chemicals were developed, and the US has used new technology for manufacturing toxic bombs since December 1988.

[The] Geneva Convention states [that] it is not permissible to use chemical weapons among the well-developed [Western] countries; however, Hitler used 12,000 tons of deadly chemicals during his war. [Western] countries accepted the [challenge of] racing [the] lethal chemical industry because these materials have [a] terrifying effect.

Iraq was using chemical weapons during the Gulf War, fearing the huge masses of Iranians sweeping its international borders, and it is believed that Iraq uses chemical weapons [...]

أخرج العوض المسمى في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 فرام واحد في الجليلات بعد ما كان سنة كبيرة
 تكون الرواحي المسمى في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 للعالم بالباخرة المسمى في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 يفتش السموم لانه
 صبي أنفاس مما مات الى جسمه فتيقن علمه بالناظر في عينه
 على وجهه أما الميناء بيوت البيبان المسمى في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 هو صبي من بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 بأقلام الفريخ فإذا يعلى الطيرم بالناظر المسمى في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 ضحيا بالناظر المسمى في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 تهن معاهدة جنيت بهم استخدام وسائل الشجر المحامي في الحربة أو
 قيا الخانات المأخوذة أو في المهرات التي تفتش في الخانات
 لم يكن المراق اول بلدية حرة مملوكة الأسيان حوال المزارع في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 المياري في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 حربة في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 يد الحربة المملوكة الثانية في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 اعتماد نانو وكوبولا ولد نال استخدام المياري في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 وجدت مقامة وتروجه أوله تشيت استخدام
 كما تم تحرير المزارع عبيد من مولا المياري في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 في شهر كدام ١١١١١ تقنية حربة في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 تتصا معاهدة جنيت في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 بتوازن في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 المياري في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 المياري في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 المياري في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه
 المياري في بنينا من الماء (كتبه لرواية) يفتش السموم لانه

[...] as a last resort against the enemy; it is considered to be a legitimate right of the world's conscience. *Werkende* magazine confirmed [that] Iraq used chemical weapons in the battles that lasted a long time during the eight years [of war], especially when a breach occurred in the front lines. Therefore, Iraq's usage of chemical weapons against the Iranian Army is one of the reasons for [the] Iranian Army's combat capability degradation in the last year of war. However, Iraq did not mount chemical weapons on all [of the] missiles that were used to strike the Iranian cities.

The expansion of the missile technology in developing countries caused panic in the United States of America because the young man's chemical and nuclear weapons might be directed against the industrialized nations. Therefore, the global police [i.e. the] U.S. and its naval forces will increase training against chemical attacks.

In the year 1985, experts from nineteen Western countries met in order to reduce the risk by preventing the export of basic materials and facilities that produce chemical weapons [to other countries]. Also on September 8-9, 1988 in Rome, representatives of the Group of Seven discussed the possibility of preventing the spread of "Know-How" missiles and the old Soviet missiles that were sold by the Soviet Union to many countries in the Middle East, Asia, and Africa. [These missiles] have been developed and [have] become more accurate with hitting their targets, and they are available in the arms market.

China has equipped Saudi Arabia with mid-range missiles; Brazil has offered the market type "Zonda" missiles; India [has] conducted a test-fire on its "Prithvi" missile; and Israel has launched a satellite on a missile that can be equipped with chemical weapons and nuclear materials, with a range of more than a thousand kilometers.

U.S. Secretary of State George Shultz has called [for] the Americans to condemn the disgusting man, "al-Gaddafi," who produced chemical weapons, which he used against Chad, with the help of Japan. He also received "Condor 2" missiles from Argentina [...]



... jointly developed by Argentina, Egypt, and Iraq—these missiles can carry chemicals whereas Gaddafi had (previously) used them against the U.S. fleet in the Mediterranean.



②

المواضع التي تم تطويرها بتعاون منسقين إقليمي من صيريلاند ومدينة
 أنتونج حيث تم العمل على إعداد كتيبات حيث أُلغيت الفئات حيث تم تطوير
 البرمجيات في البحر المتوسط



Presidency of the Republic

The Secretary

The General Directorate of Military Intelligence

No.: M2/Sh16/Q4/M

Date: 12/19/1989

21 Jamadi al-Awal 1410 Hijri

SECRET

243809

To / The Military Industrialization Facilities Protection and Security Office
Subject/ A newspaper article

Attached is a copy of the article published in the German magazine *Der Spiegel* on November 16, 1989 entitled, "W. German Companies Assist in Building Chemical Facilities." Kindly review... with respect.

17

Attachments

An article with the translation

Staff Brigadier General
Acting Director of General Military Intelligence
December 17, 1989

To be filed in the articles dossier

12/20

SECRET

Filing

12/20



ع

ديوان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجزيرة الجزائرية
مكتب



مديرية الاستخبارات العسكرية العامة
العدد: ٢٤ / ٢٠ / ١٩٨٦
التاريخ: ١٢ / ١٩٨٦

ج. ط. ا. ا. ١٤١٠

٢٤٢٨٠٩

الى / منظومة امن وصيانة معدات التسلح العسكري
الموسم / طاق حلفي

عنا نعلم من الطاق الصحي العشري في صيلة (دير سميجل) الانطبي
بتاريخ ١٦ من ١٩٨٦ بمطابق (مساعدات شركات التايو غريمه في بناء معدات

لجهاز ...
للتفصيل بالاطلاع مع التذ...

بشأن العرفات

طاق مع ترجمه

العميد الركن

م/ مدير الاستخبارات العسكرية العام

١٩٨٦ ١٥١٧

محقق
١٩٨٦

مستند في اعدادته بملكا لا

١٩٨٦

1571
IST.A4122.008.003



Presidency of the Republic
The Secretary
General Directorate of Military Intelligence

No.: M2/S16/Q4/M
Date: 12/19/1989
21 Jamadal Awal 1410 Hijri

SECRET

243810

To/ The Revolution Command Council - Intelligence Service
Subject/ A newspaper article

Attached is a copy of the article published in the German magazine *Der Spiegel* on May 1, 1989 entitled, "I'm a Businessman, Not a Soldier," which is related to the international arms dealer no. (2) Monzer al-Kassar.

Kindly review ... with respect.

Emad,
December 17th

Attachments

An article with the translation

Staff Brigadier General
Acting Director of General Military Intelligence

To be filed in the
articles dossier

To be filed in the articles dossier
12/20

SECRET

12/20





(SECRET AND PERSONAL)

General Security Directorate

6174

No. 3rd Political Q33

Date / 12 / 13 / 2000

2nd Political Dpt.
Subject/ Article

We were informed by [the] Sulaymaniyah Security Directorate in its memo no. 3196 on 12/10/2000 [of] the following:

On 12/09/2000, [the] betraying guides' faction channel broadcasted an interview made on [an] Iraqi radio [station] in London with the criminal Brigadier General P/Pol Jawdat Mustafa al-Naqib, [The interview] states:

- When did you enter the Air Force Academy?
- I entered the Air Force Academy in London in 1963, [and served until] 1964.
- What was your role in [the] Halabja battles and bombings?
- I was in the operations room, when we were informed [by] the Mobile Corps that Halabja was captured by the Iranian forces and the Kurds. Then we received an order from the presidency to strike the area with chemical weapons. We sent a reconnaissance aircraft over Halabja, and we found that the area was occupied by the Iranian Army and the Kurds. Then orders were issued to strike it using Ilyushin aircrafts and [to] strike it with chemicals, so we gave orders to [the] Kirkuk Airbase to send three aircrafts to conduct the attack. After that, we sent a reconnaissance aircraft for the purpose of gathering images [of the area].
- Is the airbase commander authorized to use chemical weapons in the attacks?
- Not at all. These orders come down from the president's operations room.
- Did you attack the Iranian sites with chemical weapons?
- Yes; we were using the artillery to hit the Iranian sites with chemical weapons.

(1-2)



مجلة الأزهر العام

العدد ٣٠٠٣ سنة ١٩٨٤

الصفحة ١١٤٦

١١٤٦



مراجعة السياسة الخارجية
١٥ مقال

أعلنت صحيفة أسس السياسة كمنابر المزمع ١٩٨٦ في ١٠/١١/٨٠ -
مايل بر

في ١٩/١٩٨٠ - عرقته تنارة ذرة دليل النهاية شابهة تلفزيونيه اجرت
أذاعة الرماح في لندن مع المزمع السيد الطيار جودة مطلق التفتيح وها
شيء :-

- كيف دخلت كلية القوه الجوية ؟
- دخلت كلية القوه الجوية في لندن ما ٣١ ١٩٦١ واطاعة ١٩٦٤ -
- ما هو دورك في معارك عليه ووقفك ؟
- كنت في عرصة الصليان وألفنا مقر النطق الجوال انه تم احتلاك عليه
من قبل الأكراد والجيش الإيراني وها أنا امر من الرئاسة بضرب المنطقه
بالأسلحة الكيميارية وأرسلنا طائرة استطلاع ان عليه مروحياتنا
أن المنطقه مستله من قبل الجيش الأسترالي والأكراد وهددت الأوامر
بضرب بوارضة طائرات يوشا وضربها بالمواد الكيميارية وألفنا قاعدة
مركزك بأرسان هناك طائرات وتم ضربها ، بعدها أرسلنا طائرة استطلاع
لغرض التصريح
- هل أن أمر القاعدة منوك بالضرب بالأسلحة الكيميارية ؟
- سلاصه أمار صدر من قرنة عمليات الرئاسة -
- هل قسم بضرب المواقع الأيرانية بالأسلحة الكيميارية ؟
- نعم كنا نضرب المواقع الأيرانية بالأسلحة الكيميارية بوارضة المدنيه .

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful



Republic of Iraq
Presidency of the Republic - The Secretary
General Security Directorate

TDP SECRET AND URGENT

No / 2nd political Dpt. / QS2
4400 Date: / / 142 Hijri
12/17/2000

To/ The Directorate of General Military Intelligence

Subject/ Information

Kindly provide the information in your possession about retired Brigadier General Pilot Jawdat Mustafa al-Naqib.

Kindly review and inform us ... with respect.

Acting Director of General Security

12/16/2000



2553

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية العراق
رئاسة الجمهورية - الكوفة



مديرية الأزمات

العدد ٥٠٠ / ق ٥٢ /

سرى ومستعمل

التاريخ : / / ١٧
٢٠٠٠ / ١٢ / ١٧


مديرية الأستخبارات العسكرية العامة

م / ملاحظات

يرجى بيان ملاحظاتكم من السيد الطيار المتقاعد جودت مطلى

الطيب

للتفضل بالاطلاع وأملنا ٠٠٠ مع التقدير


مدير الأزمات
٢٠٠٠ / ١٢ / ١٧



IST.A1531.001.030



52
4
12/31 In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful



8222
12/31

Republic of Iraq

Presidency of the Republic

General Directorate of Military
Intelligence

"Keep an eye on your enemy, precede him,
and never let him get behind you."

Commanding President Saddam Hussein

TOP SECRET

No/ 8th / 45 / 3 /
Date 12/26/2000
Date 12/26/2000
88592

2nd Political Dpt.
12/31

To/ The General Security Directorate

88592

Subject/ Brigadier General Pilot Jawdat Mustafa al-Naqib

In reference to your urgent and secret memo number/ 2nd Political/ Q52/ 4400 on December 17, 2000,
the following is the information available at hand on the aforementioned [individual]:

1. Born in 1941 in al-Ta'mim.
2. Of Turkmen ethnicity—Muslim.
3. Ba'athist (Supporter).
4. Married to Mrs. Fawziya Salimdan Dawood.
5. Sent into retirement as a redundant according to the presidential decree 748, [issued] on July 14, 1988.
6. We have received the following information about him:
 - A. In 1966, he carried the rank of 1st lieutenant when the Investigative Commission in Mosul was ordered to detain him, and [to] prevent him from any [outside] contact.
 - B. When he was carrying the rank of a major, [some] information said that he was [politically] independent, religious, [a] racist, and had contact with the Turkish consulate. While he carried the rank of a lieutenant colonel, he was [a] racist, [an] opportunist, was not a supporter of the revolutionary plan, and did not wish to belong to the ranks of the party, [all the] while having Torani-oriented ideas.
 - C. In 1981, information from the military office said that he was considered [to] have [a] lack of fortitude during the war [that took place] in October 1973.
 - D. Since 1982, his brothers Muhammad, Faydullah, Zaydoun, and Shahin have been residing in the U.S., and in 1984, his cousin, Taher Abdul-Qader, who fled to Turkey [a] long time ago, was believed to be working for Turkish intelligence.
 - E. The aforementioned [individual] is the brother of Lieutenant General Pilot Najdat Mustafa Muhammad, who is associated with the Veterans Agency.

{1-2}
TOP SECRET



A P A

2551

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٩٤٢
١٩٤٢

جمهورية العراق
والنسبة للجمهورية
مجموعة المستندات لصكوة قلمية

١٩٤٢
١٩٤٢



سري جداً

مجموعة المستندات لصكوة قلمية
والنسبة للجمهورية
التي كانت تحت حكم

عدد ٨٠ ٢٤
١٢ ٢٠٠٠

١٥٩٢

ملف معلومات الأسماء الممنوعين
الموضوع: التحصيل الطيار جودت مصطفى الملقب

كانتكم السري ومحمول ذي الصلة م/٥ من ٩/١٩/٥٩ / ١٩٠٠ / ١٩١٧ ١٥٩٢

لقد تمّسّى المضمون المذكور لاسمًا من المذكور أعلاه :-

- ٠١ تولد ١٩٤٩ العام - - - - -
- ٠٢ تركاني القومية - مسلم الشيعة
- ٠٣ محل - - - - - (موسى)
- ٠٤ مروج من السبلة فورية شنتان دارو
- ٠٥ أحيل على الخدمة بموجب المرسوم الجمهوري ٧٤٨ لسنة ١٤ تموز ٨٨ فتراته على التوالي
- ٠٦ حذاء حبه مدينتي
- ٠١ عام ١٩٦٦ برتبة م، أول طنت طنة المتفصلة في الموصل تولفه ومع الأضال
- ب برتبة ورلد ورد آتة مسفل - منس - مصري وله إحصائيات مع الملتحق التركي ورتبة مقدم مصري نقي وهو مؤيد لخط الثورة ولا يحب الأسماء لصلاوات الحزب وهو المحكّر طورية
- ج عام ١٩٨١ حاه من المكتب العسكري له أختين خلال حرب تشرين ١٩٧٣
- د عام ١٩٨٢ اشتغاه كل من محمد ، لهن الله ، زيدون ، شافع عليم في لمرتبك عام ١٩٨١ حاه من أخت منه المذمو طاهر عندئذ هو هارب الى تركيا منذ فترة طوبسنة ويعقد أنه يعمل لصالح المخابرات التركية
- هـ - الموت أنه شقيق العمري الطيار نعمت مصطفى محمد المسوس الى فترة الخرابين

(١ - ٢)

سري للغاية

In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful!



Republic of Iraq
Presidency of the Republic
General Directorate of Military Intelligence

TOP SECRET

7. Information gathered from the field showed that he sold his house in 1997 and moved to an unknown location.

8. [He] previously resided in Baghdad/ [in the] al-'A'miriya neighborhood/ quarter no. 632/ alley no. 1/ house no. 6/ Tel. no. (5553549).

Kindly review and inform us of the reasons for this request ... with respect.

Q52

To take the necessary action
The Director

12/31

Staff Major General
Acting Director of General Military Intelligence

December 25, 2000

Requesting the available information
in the area where he resided.

1/03

(2-2)

TOP SECRET
(A.B.C)

Doc. Seq.



2552

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية العراق
رئاسة الجمهورية

مدرسة الاستخبارات العسكرية العامة



سري للغاية

٧. من خلال جمع المعلومات ميدانياً تبين أنه قد باع دوره عام ١٩٩٧ وأدخل الى جبهة مجهولة .

٨. يسكن سابقاً بغداد / العامرية / م ١٣٢ / ١ / ١٥ هاتف (٥٥٥٣٦١٩) .

يرجى الفصل بالأطلاع وأعلاماً لأسباب طلب المعلومات عنه . . . مع الطمأنينة

القواء الركن

ع/ مدير الاستخبارات العسكرية العامة

٢٠٠٠ ١٤ ل. ع.٥

ش
مدير ج.ا.و.ا.ل.م.م
سري
١٤١٢

ش
تفيد استخباراتنا ان سوزن لمرز القنفذ
عنه ما كانه يسكن فيها
سري

(٢-٢)

سري للغاية

ت. و. ر. ا. ب. ح



Republic of Iraq
Presidency of the Republic - The Secretary
General Security Directorate

No /M 2nd P/ Q52/ 20
Date/ / / 142 Hqr
1/02/2001

TDP SECRET

July 17th Security Adjutancy

Subject/Information

Kindly provide us with your detailed information about the fugitive Jawdat Mustafa Muhammad al-Naqbi, as information indicates that he resides in the al-A'amiriya neighborhood/ quarter no. 632/ alley no. 1/ house no. 6/ Tel no. (5553649).

Kindly review and inform us ... with respect.

Brigadier General Security

Director of the 2nd Political DPT.

1/02/2001

A copy to:

Baghdad Security Directorate - al-Karkh
Al-Mansour Security Directorate

To be kindly informed ... with respect.

To be reported to the 3rd Adjutancy



2550

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جمهورية العراق

رئاسة الجمهورية - السكك

مديرية الأمن العام

العدد: ١٠٢ / ٢٠٠٢ / ٢٠٠٢

التاريخ: ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٢

٢٠٠٢ / ١ / ٢



سرى للغاية

محاورة أبن ١٢ تهور

م / ملاحظات

لحسن تفهيدنا بملاحظاتكم المصلحة عن المهرب (جودة مطبخي بحسب التقييم) والذي تمور الملاحظات أنه كان يمكن المراقبة م (٦٣٦) ل (١) بدل (٦) احادي

٠ (٥٥٣٦٤٦)

للفضل بالاطلاع و أعلامنا ... مع التقدير



٢٠٠٢ / ١ / ٢

نسخة منه الى

مديرية أمن بغداد - الكرخ
مديرية أمن النجف
للفضل بالاطلاع ... مع التقدير

١٠ / ١٠ / ٢٠٠٢
مديرية أمن النجف



IST.A1531

SECRET General Security Directorate

281 No./M. 2nd P/Q52

Date/ 2/01/2001

Bilat al-Shuhada'a Adjutancy

Subject/ Information

Kindly provide us with your detailed information about the fugitive, Jawdat Mustafa Muhammad al-Naqib, who resides in the al-Khawarnaq neighborhood/ quarter no. 842/ alley no. 36/ house no. 1 / Tel no. (7751378).

Kindly review and inform us ... with respect.



Brigadier General Security

Director of the 2nd Political DPT

2/01/2001

A copy to:

Baghdad Security Directorate - al-Karkh

Al-Baya'a Security Directorate

To be kindly informed _ with respect.

General Security Directorate

SECRET

2506 No./ D. 2nd P /QS2/

Date/ 2/25/2001

3rd Political Directorate

Subject/ Information

In reference to your memo number 6174 on 12/13/2000:

1- We did not obtain any information about Brigadier General Pilot Jawdat Mustafa Mohammed al-Naqib.

2- [The] information available at the General Directorate of Military Intelligence indicates the following:

- A) Born in 1941 in the governorate of al-Ta'mim of Turkmen ethnicity. [He was] Ba'athist to the degree of being a supporter [and is] married to Fawziya Salman Dawood.
- B) In the year 1981, information came from the Military Office that he was considered to have [a] lack of fortitude during the war [that took place in] October 1973.
- C) His brothers Muhammad, Faydhullah, Zaydoun, and Thabet are residing in the U.S. and in 1984, it was stated that his cousin, Taher Abdul-Qader, fled to Turkey [a] long time ago. It is believed that he works for Turkish Intelligence.
- D) The person under discussion is the brother of Lieutenant General Pilot Najdat Mustafa Muhammad, who is associated with the Veterans Agency.
- E) He was sent into retirement according to the presidential decree no. 748, issued on July 14, 1988 as [a] redundant.
- F) Field intelligence showed that he sold his house in 1997 and moved to an unknown location.
- G) [He] previously resided in Baghdad/ al-A'miriya neighborhood/ Quarter no. 632/ alley no. 1/ house no. 6/ Tel. no. (5553649).

Kindly review... with respect.



Director of the 2nd Political DPT.
2/24/2001



The alleged Voice of al-Iraq al-Hurr from (Prague) 1800

SIGINT 6th Squad

8/28/2001

- Here we listen to the views of an Iraqi military expert and a representative of one of the Iraqi opposition groups. First, Brigadier General Pilot Jawdat Mustafa al-Naqib asked if the U.S. plane crash could result in any effects on the consistency of the American-British flyovers in the no-fly zone in northern and southern Iraq.

- Jawdat al-Naqib: Actually, I expect that this incident will greatly influence the path of both zones.

- The broadcaster: How does this reflect its own effect?



ما تم اذاعتها
صوت العروة الحرى (براع) ١٨- اريحا بيت
C-1/A/CA

* نستحق فيما يلي الخ وبصحات نظر نمير مكره
عراقي ومثلك جماعات المعارضه العراقيه .
هذا اولاً القدر الطار بموردت مصطفى النقيب
الذي سألناه رأيه فيما يمكن ان يعكسه عظم
الطاره الامريكيه من تأثيرات على استمرار الطلقات
الجويه الامريكيه والبريطانيه في اجزاء قطعة
الخط الحرى شمال العروه وبجنوب .

بموردت النقيب :- فعلا هذه العليه راج تأثر
عوايه على سار قطعتي الخط بشكل كبير
آني توقع هذا .

* المذبح :- كيف يمكن ان يعكس هذا التأثير نفسه

2)

- Jawdat al-Naqib: Definitely. In general, I expect that the Americans are testing the waters of the Iraqi air defenses.

- In this case, America became certain that the Iraqi air defenses are a danger to the Western aircrafts.

- Jawdat al-Naqib: Yes, they were dangerous, and they have become dangerous to the American and British aircrafts.

- The broadcaster: Do you expect a wide-range U.S. strike?

- Jawdat al-Naqib: They will definitely respond. You know that when Americans lose something, they always retaliate.

Q52

Your review from Jawdat Mustafa al-Naqib.

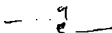
9/01



Q52

In his folder

9/02



Action to be taken (...)

9/03



١٤٠٠ جوردن النقيب :- مما . بصورة عامه اني اتوقع
 هائي بي نبض للدعوات الجويه العراقيه و
 الامريكاه .

١٤٠١ في هذه الحاله تاكدت ان الدعوات الجويه العراقيه
 تشكل خطوره بالنسبه للطائرات الغريبه .

١٤٠٢ جوردن النقيب :- نعم شكلت خطوره . واصبحت شكل
 خطوره على الطائرات الامريكاه والبرطانيه .

١٤٠٣ المذيع :- هل تتوقع ضرب امريكاه جويه واسعه .

١٤٠٤ جوردن النقيب :- حقا يردون . تدعي الامريكاه
 عن قسرون شي لازم يردون .

١٤٠٥
 بي اصابه
 نينذا الحمار
 كذا

١٤٠٦
 ما تقدم بصوت ودفن النقيب
 ٩
 ١

General Security Directorate

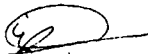
Al-Jihad Security Adjutancy

689 No. 1 M - 2nd Political - Q52
Date 3/16/2002

Subject/ Information

Kindly conduct a secret investigation and [provide an] information report about the so-called Yaqthan Munshid Nayef al-Jaryan, about whom our information indicates the following:

- 1- Born in 1957 - Babel.
 - 2- In the year 1984, he was a reserve officer, when he was captured by the Iranian enemy and returned to our homeland in the year 1990.
 - 3- Discharged from the army in the year 1990.
 - 4- He lives in Baghdad/[in the] al-Jihad neighborhood/ quarter no. 873/ alley no. 29/ house no. 19.
- Kindly review and urgently inform us to respond to the requesting authority... with respect.



Brigadier General Security

Director of the 2nd Political DPT.

3/16/2002



ا ي ت

مديرية الجوازات

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٨٩ العدد رقم. ق. ٥٤

التاريخ ١١/٢/٢٠٠٤

مديرية الجوازات
معلومات

يرجى ايراد التفتيش لبريد وبيانات المعلومات بعد ابرار تقصير منتهى شايه الجوازات
مبتدئ معلوماتنا منتهى التفتيش .

١- صدور العدد ١٩٥٧ - يابلج
٢- ١٩٨٤ كان ضابطه احتياط وتم اسره من قبل القدر ليزان - وعاد الى ارض الوطن

٣- ١٩٩٠ تم شرح من الجبيل .

٤- ليك بعد ابرار الجوازات ٨٧٧ - ٢٩ - ١٩
لتفتيش بالذليلج والادوات بالسرايا بجهة التفتيش ... من التفتيش .



مديرية الجوازات
١١/٢/٢٠٠٤

IST.A1931.001.017

"Do not make your enemy covet
In your remission, [and] neither
your friend despair of it."

(As presented by the commanding president Saddam Hussein)



Republic of Iraq
Presidency of the Republic - The Secretary
General Security Directorate

No / Adjutancy of al-Jihad Security
Date / 1166 / 142 Hjr /
324/2002

Inquiry/ Office - 2nd Political - Q52

Subject/ Information

In reference to your memo number 689 on 3/16/2002:

We are unable to take the action regarding the so-called Yaqthan Munshid Nayef al-Jaryan because he does not live at the address: Quarter no. 873/ alley no. 29/ house no. 19. This address is occupied by Jabouri Ibrahim Abdul-Bari al-Duleimi, and attached is the mukhtar's notice.

With respect.

Attachments

The mukhtar's notice

Q52

To take action

The Director
3/26



Baghdad Security Directorate/ al-Karkh
Baya'a Security Directorate
al-Jihad Security Adjutancy
No./ 3/24/ 2002
Date / / 1999

M.Dhaya'
Review and respond
3/27



In the Name of God, the Most Gracious, and Most Merciful

Keep an eye on your enemy;
precede him, and never let
him get behind your back.

(A precept by Commanding President, Saddam Hussein)



Republic of Iraq

Presidency of the Republic - The Secretary

General Security Directorate

No./ P.O. Q52/947

Date / / 142 Hiji

4 / 7 / 2002

TOP SECRET

To/ The General Directorate of Military Intelligence
Subject/ Information

In reference to your letter number M8/43/4/13602 on 3/5/2002:

1- No information was found in our records concerning the two collaborators mentioned in the topic of your previous letter.

2- On 2/9/2000, the betraying guides' faction channel interviewed the collaborator Jawdat Mustafa al-Naqib, during which he gave his autobiography and [talked about] the places where he worked, information on the attack on Halabja with chemical weapons, and [the] Iranian sites during the battle of Saddam's glorified Qadisiyah.

Kindly review ... with respect.

Acting\ Directorate of General Security

4/7/2002

1 - 1





مديرية الأمن العام
العدد: ٣٠٠٣٠٠٤٠٤ / ٥٩٧

سري للغاية

التاريخ: / / ٥٧٢ هـ

٢٠٠٢ / ٤ / ٧

مديرية الاستخبارات العسكرية العامة

٣ / معلومات

إشارة الخف لتأجيل المزمع المرقم ٤١٢٢/٨٣ / ٤ / ١٦٦٠٠٤ في ٥٩٧/٥٠٠٠

- ١ - لم تسجل لدينا معلومات عن العملية معاري حيث تم تأجيلها انفاً .
- ٢ - بتاريخ ١٩ / ١٠ / ٢٠٠٠ أجريت تمارة زمرية دليلية الجبهة مقاتلة -
تلفزيونية عن العمل هودت مصفوفة النقت سر حر منها
سيرته الشخصية والدمائن التي عمل فيها وقصت مدينة
مليحة بالاسلمه الكيميارية وسواتر ايرانية فخلال معركة
تأدسه مهلم اليمية .

للتفعل بالاطلعه --- عن التقدير .

د/ محمد سدير الادب العام
٤ / ٤ / ٢٠٠٢

Iraqi High Tribunal

Investigation Judges\ Sulaymaniyah Office

Number: 84

Date: 3/23/2006

To: The Center of Halabja Against Antilazation and Genocide of Kurds

Halabja Center - CHAK

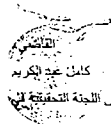
Mr. Honorable Ali Mahmoud,

Greetings and respect.

It is well-known to our court your tremendous efforts, and those of your center to bring the Dutch businessman (Frans van Anraat) to Dutch justice, because of his involvement in the crimes [that] occurred during the Iraq-Iran War, and his role in providing raw materials for the production of chemical weapons to the former Iraqi regime. This case has a positive reflection on the ongoing investigation conducted by us about the use of chemical weapons against the people residing in Halabja and its suburbs.

In this respect, the report prepared by the Belgian scientist Dr. Abuln Heyndrickx regarding the aforementioned crime might become an important document, and since it is currently impossible to contact him, I request that Mr. Honorable Ali Mahmoud contact Mr. Hehdrix, and give [him] our best greetings and wishes, and ask him to provide us with a copy of his report prepared in 1988. We also request [that you] find the best possible way to contact him, whether or not he intends to testify in front of our court regarding the aforementioned crime, and about what he saw and mentioned in his report.

With our regards to Mr. Ali Mahmoud and the Halabja Center,



Judge

Kaamel Abdul-Karim Rahim

The Chief of the Investigation Committee in the Halabja case

Iraqi Special Tribunal

Email: hicinsulaimaniya@yahoo.com



العدد : ٨٠
التاريخ : ٢٠٠٦/٠٩/٢٠

إلى / مركز حلبجة لمناخضة نكلة وإبادة الشعب الكوردي

Halabja center – chak

السيد علي محمود المحترم

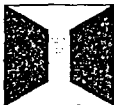
تحية واحترام

لأخفى على محمكتنا جيودكم وجيود مركزكم الجبيرة بسوق رجل الاعمال الهولندي (فانس فان ايراث) ، التي العدالة الهولندية وذلك لتورطه في جرائم الحرب العراقية - الايرانية وقياسه بمسئور المواد الكيماوية الى الحكومة العراقية السابقة ، وان هذه القضية لها مردودات ايجابية على سائر التفتيحات الحاربة من قبلنا حول استخدام الالحة الكيماوية ضد الاهالي في مدينة حلبجة .
ر.م.ح.ح.ح.

باعتبارنا ان تقرير المظلم من الدكتور هنتر كس Abtin Heyudnickx العالم البلجيكي حول جريمة الدكورة قد يشغل وثيقة مهمة ، ولعلمنا حاليا الاتصال به ، امسك من السيد علي محمود مستورا الاتصال مع الدكتور هنتر كس ، وتبلغه بحياتنا واحترامنا له ، وطلب منه بتزويده بنسخة مؤمنة من تقريره المظلم عام ١٩٨٨ كما نطلب بإيجاد افضل الية ممكنة للاتصال معه فيما اذا كان بوي تقديم شهادة امام محمكتنا بخصوص الجريمة وما شاهد وما ورد في تقريره . ام لا
بشكر احترامنا لسيد علي محمود ومركز حلبجة .

القاضي
كامل عبد الكريم رحيم
رئيس اللجنة التحقيقية في قضية حلبجة

المحكمة الجنائية العراقية العليا
Iraqi Special Tribunal
Email: hict@slaiman@yahoo.com



Imani Lee

Sales, Partnering, Language, and
International Services

11297 Senda Luna IJana, Bldg. D
San Diego, CA 92136-2665
Tel: (858) 523-9733

October 16, 2013

Hunter Anwer

C/o: MP. Bakr Hama Sadik Arif, Iraqi Council of Representatives and
Judge Khder Hassan Muhammed, VP of the Appeals Court of Sulaymaniyah and
Member of the Kurdistan Judges Union

Project Director
Kurdistan Regional Government, Temple University
511 Anderson Hall (022-38)
1114 W. Berks Street
Philadelphia, PA 19122-6090

Dear Mr. Anwer, MP. Bakr Hama Sadik Arif, and Judge Khder Hassan Muhammed:

Imani Lee, Inc. is pleased to submit the final and completed translation, certification, and notarization for the Halabja Genocide and the Halabja Genocide – Kani Ashqan documentation presented to us on August 14, 2013. Imani Lee has proudly serviced companies, countries, and institutes for over 11 years, and is the three-time winner of the San Diego Award for Language, Translation, and Interpreting Services (awarded in the years 2011, 2012 and 2013). Imani Lee is committed to providing the Kurdistan Regional Government, the Ministry of Martyrs and Anfal Affairs, and the Office of the Governor of Sulaymaniyah with professional, precise, accurate, timely, and high-quality language services.

After completing phase 1 of the project The Halabja Genocide, Imani Lee is completely dedicated to this very important global initiative. We look forward to the successful outcome of the vote in the U.S. Congress, and working to successfully designate the atrocities that occurred in Halabja as genocide.

The entire Imani Lee team is also looking onward to beginning phase 2 – The Anfal Project – in November 2013. Imani Lee has secured additional and skilled translation, editing, quality control, and harmonization resources in preparation for the Anfal phase of the project. We look forward to receiving those documents later this month.

The Imani Lee team has over 3,500 linguists in our database, and we actively perform translation services in over 150+ languages. As future phases of this project continue, Imani Lee will be able to leverage our 98 Arabic linguists and 21 Kurdish linguists for this historic and vital project's multiple phases. As we did with the Halabja genocide phase of the project, we will meet to

Three-time winner of the San Diego Award for Language, Translation, and Interpreting Services

1

AA •

discuss your requirements and work cooperatively to deliver the best language solutions possible. If you have further inquiries concerning the attached documentation, please contact me directly at (858) 523-9733.

Sincerely,



Lee E. Martin
Chief Executive Officer
Imani Lee, Inc.

CC: Bahar Martin – Vice President of Imani Lee Language Services
Raid Behnam – Project Manager and Arabic Linguist
Rebecca Christian – Senior Editor

Three-time winner of the San Diego Award for Language, Translation, and Interpreting Services

2

لجنة التحقيق من اكلمة الحرفية قد تكلرت اكلمة الحرفية أ

السيد رئيس وأعضاء هيئة محكمة الجنيت الثقية المحترمون
السادة أعضاء الإمعاء العلم المحترمون

مملتحة

بعد التحية.....

بعد اطلاقاً على فاعلت المتهمين لغرض التحضير لجلسات تدوين المادام المحرمين
لاحقاً وروود اسم لحد الاشخاص من قبل المتهم صابر الدوري في الجلسة الثالثة
والاربعون في قضية الاطلاق وعند تدوين افلاته و الذي افاد المتهم بأنه يعمل في
هيئة التصنيع العمكري ويدعى (محمود السمراتي) وبعد استفسارنا عن ذلك
الاسم من محكمة التحقيق للتعبئة للمحكمة الجنيتية العراقية الطبا وجدنا بأنه
يدعى(محمود فرج بلال السمراتي) وأنه لحد المتهمين الموقوفين في قضية
الانتفاضة الشعبية لعام ١٩٩١ والمفردة أوراقه في الملف المرقم (١٧) ويحمل
شهادة في الكيمياء العضوية وكان يعمل بصفة خبير في الرقابة اللوطنية وتم
تعريفه ونسب كأمير للصف الكيميلوي في الفرقة ١٦ واصبح مديرا للبحوث في
منشأة العشى العلم ومختبراتها من العام ١٩٨٧ الى العام ١٩٩١ وتم تدوين افلاته
ابتداء بصفة شاهد وبعدها كمتهم وهناك اعترافات عديدة ومهمة متعلقة بهذه
القضية المنظورة أمام محكماتكم ونبين لميلائكم جزءاً من افلاته بقول (ان طبيعة
منشأة العشى هي لصنع الاسلحة الكيميقية و ان المنشأة كانت تنتج عمل السرارين
والخردل بشكل رئيسي و أنتجت عمل التلون في بداية تسميهو عثر ال CS و VX)
وكان يتم تعبئة مادة السرارين والخردل بشكل قنابل منقعية أوراجمات أوراقنابل
طائرات أو صواريخ قصيرة المدى (كراد)تم تجهيزها حين الطلب الى الجيش ويكون
لك بناء على طلب من الجهات العليا وتم تدمير اطنان منها من قبل الامم المتحدة
بعد تدمير المنشأة في حرب الكويت ويقول انا واحد من الالف من المنتسبين في
منشأة العشى و ان صميم واجبي يتحدد في عمل المختبرات ويكون اتاج هذا
العمل اذواك بنسبة غرامات ابتداء و داخل المختبرو من ثم قد يكون كيلو غرام واحد
أو أكثر وان هذه الاسلحة لا يمكن خزنها لوقت طويل حيث يمكن ان يودي الخزن
الطويل الى تلف وتطلل تلك المواد حيث لا بد من استخدام البعض منها خلال
أشهر والبعض الاخر سنين كقيلة وكنا نسمع بحكم موقفاً في المنشأة باستخدام هذه
الاسلحة خلال العام ١٩٨٧ و١٩٨٨ ويقول كان يتم ارسال هذه الاسلحة الى
المنطقة الشمالية حيث كان يتم ارسال قنابل الطفرات الى القواعد الجوية وقنابل
المنقعية والراجمات ترسل الى الوحدات الارضية وكلمت تستخدم طبعاً ويضيف أن
هناك لجنة مختصة كانت موجودة في القيادة العامة للقوات المسلحة هي التي
تختص بطلب الاسلحة وتمنيّة استخدملها وتنتج الاستخدام وهذه اللجنة أغلبهم من
ضباط الصف الكيميلوي من صنوف القوالت المسلحة ويضيف بخصوص
استخدامها علم ١٩٨٨ في المنطقة الشمالية وكورستان وحبجة وعيليات الاطلاق
كانت تنتج وتستخدم من قبل القوالت العراقية اما بخصوص حلبجة ويحكم كونه

غطي اعلاميا اني لا اعرف من الذي قلم بالضربة بشكل تام ولكني سمعت ان القوات العراقية هي التي قلمت بالضربة وسمعت بان العوامل التي استخدمت هي عوامل الاعصاب وهي عامل السارين ويقول بان القنبلة المعبأة بعامل كيميائي مستواه اقل من حيث الصوت ومن حيث الحرارة عن القنبلة العادية وان المادة المنفجرة فيها فقط تكفي للانفلاق وان الروائح المتبعثة من غمر الخردل يشبه رائحة التفاح أو التفاح المتفسخ أو الثوم أما السارين له رائحة نفاثه مخدشة ويتحدث عن (العامل المزوج) حيث يتم خلط الملتين الكيميائيين عند صدور الامر بالقتل، ويكون تعبئه للقنابل في المنشأة ويقمسية للاستخدام ترسل الى القاعدة الجوية القريبة من المنطقة لمثلا للاستخدام في المنطقة الشمالية ترسل الاسلحة الى قاعدة الحرية الجوية في كركوك ويتم تسليم الطائرات في تلك القاعدة بشكل اعتيادي لكي تستخدم للأهداف المرسومة لها وهذا هو سياق العمل (يظهر لميادنتكم مدى تطابق أقوال المنكور مع ماأنتى به المشتكين والشهود وخاصة الشاهد المحمي للطيار ومشظي الرادار وبناء عليه نطلب من سيادتكم جلب ملف القضية المتطقة بالمنكور لدى محكمة التحقيق نظراً لما يتضمنه من معلومات مهمة وعلمية وقيمة ومفصلة منها ملتبقة بالاسلحة الكيميائية وقتلجها ومنها ما يتعلق بكيفية استخدامها والجهات المخولة كما نترك تقدير احضاره للمحكمة بصفة شاهد في الوقت الحاضر لمحمتكم أو لتتخذ الاجراءات القانونية بحقه لاحقا

رزنامہ کردک لميادنتكم ولكم فقق الشكر

و...
 و...
 و...
 و...
 و...

ولاء المدعين بالحق الشخصي

المحامي
 كوران انهم رجب
 ٢٠٠٩/٦/١٦

المحلية
 ز. ف.

المحامي
 بكر حمه صديق

4. الأجهزة المستخدمة

- أ. جهاز الـ ريبورت الألي عدد واحد
- ب. جهاز الكشف الكيمياوي LCD3 عدد ثلاثة
- ج. جهاز للكشف الكيمياوي ايكام عدد ثلاثة
- د. معدات المعالجة الكيمياوية.
- هـ. التجهيزات الكيمياوية ومحاليل التطهير.
- و. جهاز GPS.
- ز. كاميرا ديجتال عدد اثنان.
- ح. عجلات استطلاع عدد خمسة.

5. تفاصيل الواجب

1. تحرك رتل كتيبة الدفاع الكيمياوي /مديرية الصنف الكيمياوي /ادارة العمليات بالساعة 0700 يوم 18 أيلول 2011 من قاعدة التاجي وعلى مرحلة واحدة إلى قضاء حلبجة /محافظة السليمانية /إقليم كردستان العراق .
- ب. التنسيق العالي والدقيق مع عمليات وزارة البشمركة ممثلة كل من (العقيد الركن سالار – والعقيد الركن هجار) مع أمر كتيبة الدفاع الكيمياوي العقيد كيمياوي احمد صبيح كريم .
- ج. التنسيق والإشراف العالي من قبل العميد بختيار فاتق خوا رحم /أمر قاعدة السليمانية/معمل وزارة البشمركة والراند ديار كمال فرج /ضابط الركن الشخصي للسيد الأمين العام لوزارة البشمركة.
- د. وصل الفريق الكيمياوي الاختصاصي بوقت قبلي بالساعة 1430 يوم 18 أيلول 2011 إلى قضاء حلبجة .
- هـ. تم اللقاء مع الفريق الأمريكي المعالج وعقد مؤتمر سريع بحضور السيد قائم مقام حلبجة السيد كوران والسيد خضر مدير بلدية حلبجة وتم تشكيل فريق عمل مشترك من الفريقين العراقي والأمريكي لتدمير حاوية الطائرة غير المنفلق بعد نقل جميع الصور الملتقطة بكاميرة الفريق الأمريكي قبل تسليحه بالمتفجرات إلى كاميرة الفريق الاختصاصي العراقي، وذلك لحراجه الموقف حيث قام الفريق الأمريكي بالتجوير في نفس المنطقة السكنية التي تم العثور على الحاوية الكيمياوية فيها.
- و. تم تجوير الحاوية الكيمياوية بالساعة 1540 من نفس اليوم بعد اخذ كافة تحوطات الامان من اتجاه الريح وإخلاء المنطقة من السكان لحين انتهاء التجوير.
- ز. تم انتهاء عمل القوات الأمريكية وغادرت المنطقة فوراً .

(2 - 3)

سري

- ح. قام الفريق الكيميائي العراقي بتطهير المنطقة من بقايا رذاذ عامل الخردل وطمس حفرة التدمير وفحصها والتأكد من عدم وجود بقايا العامل الكيميائي.
- خ. تم العودة في اليوم التالي بالساعة 0900 من يوم 19 أيلول 2011 إلى قضاء حلبجة وتم فحص الحفرة والتأكد من خلو المنطقة من العوامل الكيميائية السامة وتم استطلاع سبعة بيوت تحتوي على قذائف مطمورة تحت الأرض وتم بناء دور عليها من قبل المواطنين وتم فحص البيوت خالية من أي تكثيرات كيميائية. وتم استطلاع عدة أماكن بصحبة السيد قتم مقام حلبجة والسيد مدير بلدية حلبجة وتبين عدم وجود أي تأثيرات كيميائية.
- ت. تم أخذ عينة (simple) من السائل الموجود في حاوية الطائرة للتأكد من نوع العامل ودرجة تركيزه بعد فحصه في مختبرات وزارة العلوم والتكنولوجيا.
- ث. عاد الفريق الكيميائي إلى قاعدة التاجي بالساعة 1330 من يوم 20 أيلول بدون حادث.

6. التوصيات

التسيق مستقبلاً بين مديرية النصف الكيميائي ممثلة بكتيبة الدفاع الكيميائي ووزارة البيشمركة عن طريق دائرة عمليات وزارة الدفاع وبرنامج أركان الجيش واستحصال الموافقات الاصولية في معالجة المخلفات الكيميائية والإشعاعية ضمن إقليمي كردستان العراق.

المرفقات

- (1) قائمة أسماء
- (2) رسائل الواجب
- (3) صور ميدانية

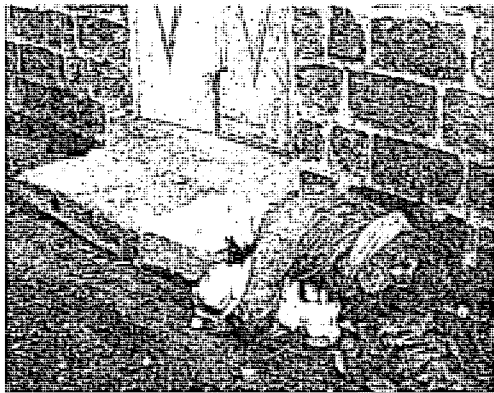
العقيد كيم
احمد صبيح كريم
أمر كتيبة الدفاع الكيميائي

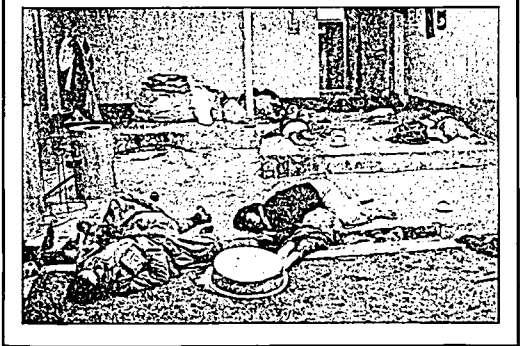
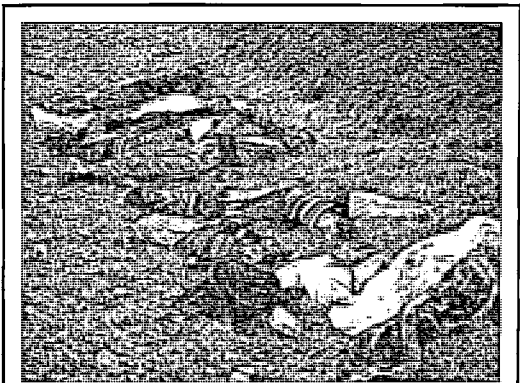
(3-3)

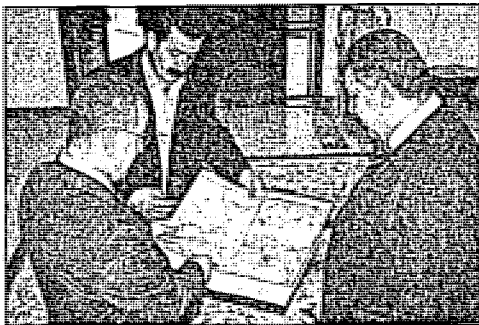
سري



الصور



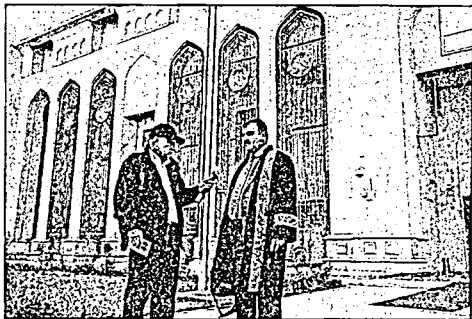




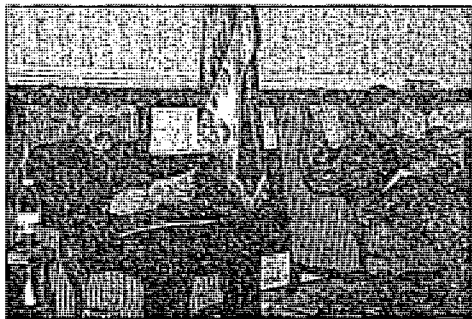
مناقشة الأدلة مع (حسن عبدالله) عضو المحافظة و (أراس عابد) عضو جمعية
ضحايا الأسلحة الكيماوية ، بغداد/٢٠١٠ .



الحامي بكر حمه صديق عارف يناقش اوراق الشاهد الصحفي (رمضان اوترك)،
بغداد.



المحامي گوران ادھم مع الصحفي التركي (رمضان أوزترك) امام مبنى المحكمة.



المحامي گوران ادھم مع أحد الشهود الأجانب



مقابلة صحفية أمام مبنى المحكمة الجنائية العراقية العليا.





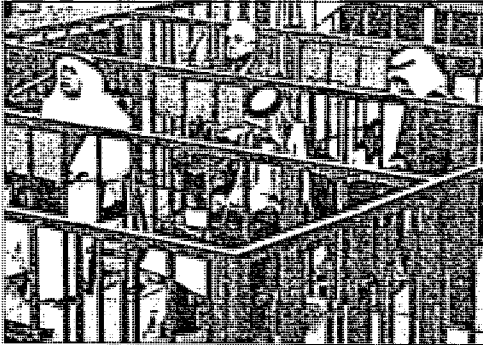
المحامي/ بكر حمه صديق يقرأ القسم الأول من لائحة الاتهام أمام المحكمة



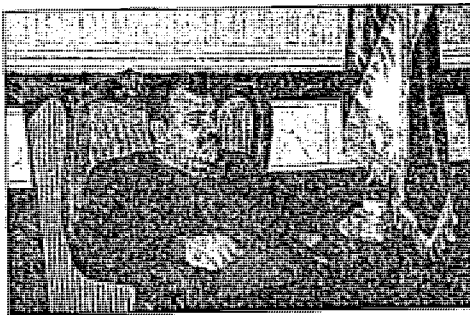
المحامي گوران ادھم يقرأ القسم الثاني من لائحة الإتهام أمام المحكمة



القاضي (محمد العربي) رئيس المحكمة الجنائية العراقية العليا/ الهيئة الثانية



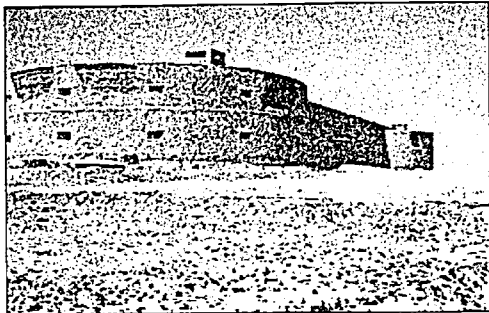
المتهمون الأربعة في قفص الاتهام (سلطان هاشم) و (على حسن مجيد) و (صابر الدوري) و (فرحان مطلق الجبوري)



الحامي گوران ادهم/ رئيس هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي في قضية
حلبيجة و كانى عاشقان.



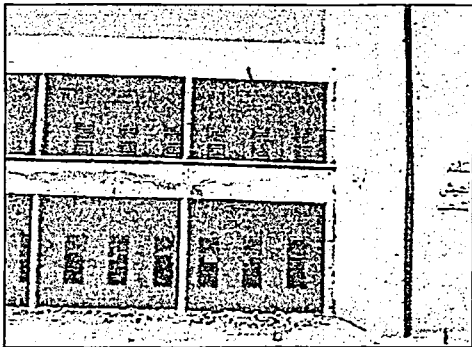
نامي بكر حمه صديق عارفا/ عضو هيئة الدفاع عن المدعين بالحق الشخصي في
قضية حلبيجة و كانى عاشقان.



(قلعة تكرة السلطان) السيئة الصيت في السماوة/ جنوب العراق
بعنسة (عرفان حمه صديق)

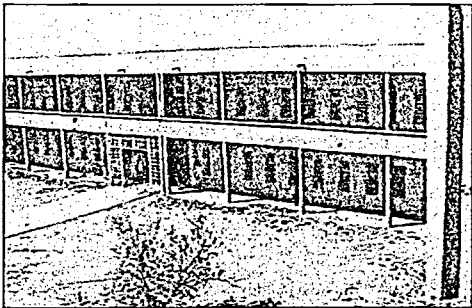


احدى زوايا القلعة التي قضى فيها الحلبيون والمؤنقلون الكورد حياتهم المأساوية فيها.
بعنسة (عرفان حمه صديق)



الغرف والطوابق التابعة للقلعة

بعدسة (عرفان حمه صديق)

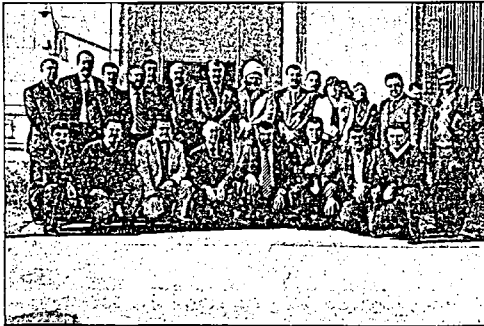


امتثلت هذه الغرف والطوابق بمئات العوائل الكوردية حيث قضى قسم منهم فيها

بعدسة (عرفان حمه صديق)



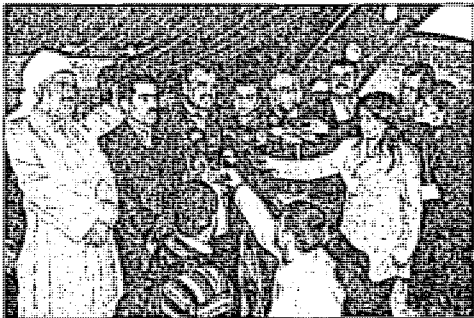
السفر جواً مع بعض المشتكين الى بغداد



الوفد الكوردستاني امام المحكمة، بغداد/ ٢٠١٠ . (بعده، خبات نوزاد)



الوفد الحضور ينتظرون قرار المحكمة في الموقع المخصص لهم، بغداد/ ٢٠١٠/١/١٧
(بعثة، خبات نوزاد)



المؤتمر الصحفي لهيئة الدفاع عن المدعين، مطار السلیمانیة، ٢٠١٠/١/١٨
(بعثة، خبات نوزاد)

الخاتمة

إستغرقت كتابة هذا البحث أكثر من سنتين بحثاً وكتابةً، وأجزم بأنني كنت صادقاً مع ربي ومع نفسي وأمام شعبي. والذي يجول في خاطري حتى الآن هو رأي القاريء العربي الذي ينظر بسلبية نحو قضايا الشعوب التي تعاني من ظلم بني جلدته، الأمر الذي يؤلمنا حقاً، فالذي لا يشعر بالآلام الآخرين لا يمكن أن يتعامل معهم بحسن نية.. رغم أنني وجدت بين الكتاب العرب عدداً نوعياً يشعر بالأسى والحسرة وهم يكتبون عن آلام الكورد تحت نير ظالم مستبد لم يفهم لغة الإنسان يوماً. هذه الأصوات العربية الحية شجعتني كي أكتب البحث باللغة العربية. راجياً إيصال هذه الرسالة الى قلوبهم وآخرين لا أعلمهم، فאלله يعلمهم. كي نبني العلاقة بيننا على أسس سليمة بعيدة عن لغة العنف والسيطرة، تارة بإسم الدين وتارة بإسم الإحتضان القومي وأخرى تحت شعار حزبي يمنعنا من حق التنفس الطبيعي في الهواء الطلق.

ينصب هذا الجهد بهذا الإتجاه.. كي نمنع تكرار هذه المآسي ونتوجه نحو غد أفضل تحترم فيه إرادة الشعوب وحقهم في الحياة الكريمة.

بكر حمه صديق

٢٠١٤



in face of toxins of death

I have reviewed the book, Halabja in face of toxins of death, prepared and examined by Bakr Hamasdiq, a former advocate and current member of the Iraqi Council of Representatives. It is simply a comprehensive resource on the disaster of the bombardment of Halabja with chemical weapons. The writer deals with the case from a sober, legal point of view, and includes documents of the Supreme Iraqi Criminal Tribunal. The author of the book was an eyewitness when he served as legal representation for individuals who made claims for personal rights in the cases of Halabja and Kani Ashqan before the Supreme Iraqi Criminal Tribunal. As the author is from the same afflicted city of Halabja, he is well aware of the attacks and bombardments the city witnessed. Therefore, he dedicated an essential part of his work to the political and military operations, along with studying the social and economical situations of Halabja and its suburbs. Then, he deals with the most significant bloody events that began in the 1960's to the point the city of Halabja and its suburbs were bombarded with the internationally prohibited chemical weapons. The book deals with events in the district of Kani Ashqan, southwest of Halabja, that took place on May 13th, 1987. The district was destroyed: 50 innocent people were killed; 250 houses ruined; and, 2000 people emigrated to Iran. All of the documents issued by the official institutions included in the book prove that the former regime of Iraq committed these crimes in Kani Ashqan and later extended the same to Shahrazoor and Said Sadiq.

The book also includes explanations of all 13 documents. Later, the disaster of Halabja was addressed in the book, depending upon information from the writer's own personal experiences, complainants speeches, eyewitnesses, official documents (including photos and videos that are beyond doubt), and statements of the accused persons that were of great importance for the court to reach to the truth. All this

evidence proved that Saddam Husain's regime committed the crime of genocide against the innocent people of Halabja and the surrounding areas .

The writer conducted an examination of the investigation procedures in the case since 2005, and then forwarded results of the investigations to the Supreme Iraqi Criminal Tribunal to commence with regular trial procedures: charging the accused persons; speeches of the prosecutor; answers of the accused persons; questions of the head of the court; and, details of the statements from the four accused persons as quoted from the court. The writer also cites details of the accusatory regulation, the prosecutor regulation, the court decision and objections of some of the judges. Furthermore, the book deals with attempts to dismantle the court and the decision made by the Iraqi Council of Representatives that introduced the crime as genocide depending on the decision made by the Supreme Iraqi Criminal Tribunal.

Finally, the writer published all of the concerned documents with the majority translated into English by Imani Lee Foundation, San Diego, California.

It is an extremely valuable book and, therefore, deserve to be read.

Mohammed Abubakr
Media General Director ,
Iraqi Council of Representatives
Baghdad, Jan 14th, 2014



المستشار في القانون

الأسم: بكر حمه سديك

مواليد: ١٩٦٢. حلبجة

التحصيل الدراسي: سنة

الخبرة: (٨) سنوات خبرة في

النشاطات: عمل محسوا في هيئة الدفاع عن المصنوع والمحل الشخصي

في قضية حلبجة وكانني معلقان، لقاعة أمام المحكمة الجنائية

المرافعة العليا سنة (٢٠٠٨-٢٠١٠)

- له مؤلفات في مجال حقوق الإنسان والدراسات الثانوية باللغة

الكوردية.

- له مشاركات مستمرة في الصحافة العراقية والشوات النضالية

الكوردية والعربية.

- ناشط في مجال حقوق الإنسان والمنظمات المدنية.

- عضو مجلس النواب العراقي، الدورة الثانية ٢٠١٠ - ٢٠١٤

البريد الإلكتروني: bakrhamah@yahoo.com

Name: Bakr Hamah Seddik Arif

Birth: 1962, in Halabja

Education: 1989 - 1990 Bachelor of Law University of Baghdad

Experience: 8 years of experience in legal profession.

Activities: worked as a member in the defense team, defending

those claiming their personal right in the case of Halabja and Kari

Ashkan, a lawsuit that was filed in Supreme Iraqi

Criminal Tribunal in (2008 - 2010).

Many writings in the field of human rights and legal studies in Kurdish language

Continuous participations in the Iraqi media in both Kurdish and Arabic channels

Activist in the field of human rights and civic organizations.

Member of the Iraqi Council, second parliamentary term 2010 - 2014

Email: bakrhamah@yahoo.com

